

فتح الباري

بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري

للإمام الحافظ
أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني
٧٧٣ - ٨٥٢

الجزء الثاني عشر

رقم كنه وأبوابه وأحاديثه
واستقصى أطرافه ، ونبه على أرففها في كل حديث

محمد فواز عبد الباقي

المكتبة السلفية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٥ - كتاب الفرائض

١ - **باب قول الله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك ، وإن كانت واحدة فلهما النصف ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين ، أبائكم وأبناؤكم لا تدرؤن أيهم أقرب لكم نفعا ، فريضة من الله إن الله كان عليما حكيما . ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثلث مما تركن من بعد وصية توصون بها أو دين ، وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار ، وصية من الله ، والله عليم حكيم)**

٦٧٢٣ - **حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا سفیان عن محمد بن المنكدر قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول : مررت فعادني رسول الله ﷺ وأبو بكر وهما ماشيان فأتاني وقد أغشى علي فتوضأ رسول الله ﷺ فصب علي وضوءه فأنفت فقات يا رسول الله كيف أصنع في مالي ، كيف أقضي في مالي ؟ فلم يجبني بشيء حتى نزلت آية الموارث .**

قوله (كتاب الفرائض) جمع فريضة كحديقة وحديقة ، والفريضة فعلية بمعنى مفروضة مأخوذة من الفرض وهو القطع ، يقال فرضت لفلان كذا أي قطعت له شيئا من المال قاله الخطابي ، وقيل هو من فرض القوس وهو الحز الذي في حارفيه حيث يوضع الوتر ليثبت فيه ويلزمه ولا يزول ، وقيل الثاني خاص بفرائض الله وهي ما ألزم به عباده . وقال الراغب : الفرض قطع الشيء الصلب والتأثير فيه . وخصت الموارث باسم الفرائض من قوله تعالى (نصيبا مفروضا) أي مقدرا أو معلوما أو مقطوعا عن غيرهم . قوله (وقول الله : يوصيكم الله في أولادكم) أفاد السبيل أن الحكمة في التعبير بلفظ الفعل المضارع لا بلفظ الفعل الماضي كما في قوله تعالى (ذاكم وصاكم به) (سورة أنزلناها وفرضناها) الإشارة إلى أن هذه الآية ناسخة للوصية المكتوبة عليهم كما سيأتي بيانه قريبا في باب ميراث الزوج قال : وأضاف الفعل إلى اسم المظاهر تنويها بالحكم وتعظيما له وقال (في أولادكم) ولم يقل بأولادكم إشارة إلى الأمر بالعدل فيهم ، ولذلك لم يخص الوصية بالميراث بل أتى باللفظ عاما وهو كقوله

« لا أشهد على جور ، وأضاف الأولاد إليهم مع أنه الذي أوصى بهم إشارة إلى أنه أرحم بهم من آبائهم . قوله (إلى قوله : وصية من الله والله عليم حليم) كذا لأبي ذر ، وأما غيره فساق الآية الأولى وقال بعد قوله عليهما حكما إلى قوله والله عليم حليم ، وذكر فيه حديث جابر « مرضت فعاذني النبي ﷺ فقلت : يا رسول الله كيف أصنع في مالي ؟ فلم يجبني بشيء حتى نزلت آية الميراث ، وهكذا وقع في رواية قتبية ، وقد تقدم في تفسير سورة النساء أن مسلما أخرجه عن عمرو الناقد عن سفيان وهو ابن عيينة شيخ قتبية فيه وزاد في آخره (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) وبينت هناك أن هذه الزيادة مدرجة وأن الصواب ما أخرجه الترمذي من طريق يحيى بن آدم عن ابن عيينة « حتى نزلت يوصيكم الله في أولادكم ، وأما قول البخاري في الترجمة « إلى والله عليم حليم ، فأشار به إلى أن مراد جابر من آية الميراث قوله (وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة) وقد سبق في آخر تفسير النساء ما أخرجه النسائي من وجه آخر عن جابر أن (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) نزلت فيه ، وقد أشكل ذلك قديما قال ابن العربي بعد أن ذكر الروايتين في أحدهما فنزلت يستفتونك وفي أخرى آية الموارث : هذا تعارض لم يتفق بيانه إلى الآن ثم أشار إلى ترجيح آية الموارث ونوهم يستفتونك ، ويظهر أن يقال إن كلا من الآيتين لما كان فيما ذكر الكلالة نزلت في ذلك ، لكن الآية الأولى لما كانت الكلالة فيها خاصة بميراث الأخوة من الأم كما كان ابن مسعود يقرأ « وله أخ أو أخت من أم » وكذا قرأ سعد بن أبي وقاص أخرجه البيهقي بسند صحيح استفتوا هن ميراث غيرهم من الأخوة فنزلت الأخيرة ، فيصح أن كلا من الآيتين نزل في قصة جابر ، لكن المتعلق به من الآية الأولى ما يتعلق بالكلالة ، وأما سبب نزول أولها فورد من حديث جابر أيضا في قصة ابنتي سعد بن الربيع ومنع عنهما أن يرثا من أبيهما فنزلت يوصيكم الله الآية فقال للعم أعط ابنتي سعد الثلاثين ، وقد بينت سياقها من وجه آخر هناك وبالله التوفيق . وقد وقع في بعض طرق حديث جابر المذكور في الصحيحين « فقلت يا رسول الله إنما يرثني كلالة ، وقوله « فلم يجبني بشيء » استدلل به على أنه ﷺ كان لا يجتهد ، ورد بأنه لا يلزم من انتظاره الوحي في هذه القصة الخاصة عموم ذلك في كل قصة ولا سيما وهي في مسألة الموارث التي غالبها لا مجال للرأي فيه ، سلمنا أنه كان يمكنه أن يجتهد فيها لكن لعله كان ينتظر الوحي أولا فإن لم ينزل اجتهد ، فلا يدل على نفي الاجتهاد مطلقا

٣ - باب تعليم الفرائض . وقال عتبة بن عامر : تعلموا قبل الظانين ، يعني الذين يتكلمون بالظن

٦٧٢٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا ابن طاوس عن أبيه « عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « يا أيكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ، ولا تحسسوا ولا تجسسوا ولا تباغضوا ولا تبدابروا ، وكونوا عباد الله إخوانا »

قوله (باب تعليم الفرائض ، وقال عتبة بن عامر : تعلموا قبل الظانين ، يعني الذين يتكلمون بالظن) هذا الأمر لم اظفر به موصولا ، وقوله « قبل الظانين » فيه إشعار بأن أهل ذلك العصر كانوا يفتون عند النصوص ولا يتجاوزونها ، وإن نقل عن بعضهم الفتوى بالرأي فهو قليل بالنسبة ، وفيه انذار بوقوع ما حصل من كثرة القائمين بالرأي . وقيل مراده قبل اندراس العلم وحدوث من يتكلم بمقتضى ظنه غير مستند إلى علم . قال ابن المنير : وإنما خص البخاري قول عتبة بالفرائض لأنها أدخل فيه من غيرها ، لأن الفرائض الغالب عليها التعبد

وانحسام وجوه الرأي والخوض فيها بالظن لا انضباط له ، بخلاف غيرها من أبواب العلم فان الرأي فيما جمالا والاضباط فيما يمكن غالبا . ويؤخذ من هذا التقرير مناسبة الحديث المرفوع للترجمة . وقيل وجه المناسبة أن فيه إشارة الى أن النهي عن العمل بالظن يتضمن الحث على العمل بالعلم وذلك فرع تعلمه ، وعلم الفرائض يؤخذ غالبا بطريق العلم كما تقدم تقريره . وقال الكرماني : يحتمل أن يقال لما كان في الحديث « وكونوا هباد الله إخوانا » يؤخذ منه تعلم الفرائض ليعلم الأخ الوارث من غيره ، وقد ورد في الحث على تعلم الفرائض حديث ليس على شرط المصنف أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وصححه الحاكم من حديث ابن مسعود رفعه « تعلموا الفرائض وعلوها الناس فاني امرؤ مقبوض » ، وإن العلم سيقبض حتى يختلف الاثنان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما ، ورواه موقوفون ، إلا أنه اختلف فيه على عوف الأهرابي اختلافا كثيرا ، فقال الترمذي : أنه مضطرب والاختلاف عليه أنه جاء عنه من طريق أبي مسعود ، وجاء عنه من طريق أبي هريرة ، وفي أسانيدنا عنه أيضا اختلاف ، ولفظه عند الترمذي من حديث أبي هريرة « تعلموا الفرائض فانها نصف العلم ، وإنه أول ما ينزع من امتي » ، وفي الباب عن أبي بكر أخرجه الطبراني في « الاوسط » ، من طريق راشد الحناني عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رفعه « تعلموا القرآن والفرائض وعلوها الناس ، أو شك أن يأتي على الناس زمان يختمهم الرجلان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما » ، وراشد مقبول لكن الراوي عنه مجهول . وعن أبي سعيد الخدري بلفظ « تعلموا الفرائض وعلوها الناس » أخرجه الدارقطني من طريق عطية وهو ضعيف ، وأخرج الدارمي عن عمر موقوفا « تعلموا الفرائض كما تعلمون القرآن » ، وفي لفظ عنه « تعلموا الفرائض فانها من دينكم » ، وعن ابن مسعود موقوفا أيضا « من قرأ القرآن فليتعلم الفرائض » ، ورجالها ثقات إلا أن في أسانيدنا انقطاعا ، قال ابن الصلاح : لفظ النصف في هذا الحديث بمعنى أحد القسمين وإن لم يتساويا ، وقد قال ابن عيينة اذ سئل عن ذلك : أنه يدل على كل الناس . وقال غيره : لأن لهم حالتين حالة حياة وحالة موت والفرائض تتعلق بأحكام الموت ، وقيل لأن الأحكام تتعلق من النصوص ومن القياس والفرائض لا تتعلق إلا من النصوص كما تقدم . ثم ذكر حديث أبي هريرة « إياكم والظن » الحديث وقد تقدم من وجه آخر عن أبي هريرة في « باب ما ينهى عن التحاسد » ، في أوائل كتاب الأدب ، وتقدم شرحه مستوفى وفيه بيان المراد بالظن هنا وأنه الذي لا يستند الى أصل ، ويدخل فيه ظن سوء المسلم ، وابن طاووس المذكور في السند هو عبد الله

٣ - باب قول النبي ﷺ لا نورث ، ما تركنا صدقة

٦٧٢٥ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة « عن عائشة أن فاطمة

والعباس عليهما السلام أتيا أبا بكر يلبسان مبرأتهما من رسول الله ﷺ وهما حينئذ يطلمبان أرضيهما من فداك وسميهما من خير »

٦٧٢٦ - فقال لهما أبو بكر سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا نورث ، ما تركنا صدقة ، إنما يأكل آل محمد

من هذا المال ، قال أبو بكر والله لا أدع أمرا رأيت رسول الله ﷺ يصنعه فيه إلا صنعته ، قال فهجرت

قاطمة . فلم تنكحها حتى ماتت ،

٦٧٢٧ - **حدثنا** إسماعيل بن أبان أخبرنا ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن عروة « عن عائشة أن النبي ﷺ قال : لا نورث متركنا صدقة ،

٦٧٢٨ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال : أخبرني مالك بن أنس بن الحذثان - وكان محمد بن جبير بن مطعم ذكر لي ذكرًا من حديثه ذلك ، فانطلقت حتى دخلت عليه فسألته - فقال انطلقت حتى أدخل على عمر فأتاه حاجبه يرتفأ فقال هل لك في عثمان وعبد الرحمن والزبير وسعد ؟ قال نعم فأذن لم ثم قال : هل لك في علي وعباس ؟ قال نعم . قال عباس : يا أمير المؤمنين اقض بيني وبين هذا ، قال أنشدكم بالله الذي ياذنه تقوم السماء والأرض هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال : « لا نورث متركنا صدقة » يريد رسول الله ﷺ نفسه ، فقال الرهط : قد قال ذلك ، فأقبل علي وعباس فقال : هل تعلمان أن رسول الله ﷺ قال ذلك ؟ فلا قد قال ذلك . قال عمر بن الخطاب : أحذثكم عن هذا الأمر ، إن الله قد خص رسول الله ﷺ في هذا النبي بشيء لم يعطه أحدا غيره ، فقال عز وجل : ما آفاه الله على رسوله إلى قوله قدير ، فكانت خالصة لرسول الله ﷺ . والله ما احتازها دونكم ولا استأثر بها عليكم ، لقد أعطاكموها وبثنا فيكم حتى بقي منها هذا المال فكان النبي ﷺ ينفق على أهله من هذا المال نفقة سذبة ، ثم يأخذ ما بقي فيجعله يجعل مال الله فعمل بذلك رسول الله ﷺ حياته ، أنشدكم بالله هل تعلمون ذلك ؟ قالوا نعم ثم قال لعلي وعباس أنشدكما بالله هل تعلمان ذلك ؟ فلا نعم ، فتوفي الله نبيه ﷺ فقال أبو بكر أنا ولي رسول الله ﷺ فقبضها فعمل بما حمل به رسول الله ﷺ ، ثم توفي الله أبا بكر فقلت أنا ولي رسول الله ﷺ فقبضتها سنتين أعمل فيها ما عمل رسول الله ﷺ وأبو بكر ، ثم جئتماني وكلتكما واحدة وأمرتكم جميع ، جئتمني تسألني نصيبك من ابن أخيك ، وأنا نبي يسألني نصيب امرأته من أبيها ، فقلت إن شئتما دفعتهما إليكما بذلك ، فتكلم مسان مني قضاء غير ذلك ؟ فوالله الذي ياذنه تقوم السماء والأرض لا أنفي فيها قضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة ، فإن عجزتما فادفعهما إلي فانا أكنفيكماها ،

٦٧٢٩ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا يقسم ورثتي ديناراً ، مترك بعد نفقة نسائي وموثة عاملي فهو صدقة ،

٦٧٣٠ - **حديث** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن أزواج النبي ﷺ حين توفي رسول الله ﷺ أردن أن يبعن عمان إلى أبي بكر بسألته ميراثهن ، فقالت عائشة أليس قال رسول الله ﷺ : لا نورث ما تركنا صدقة ، ؟

قوله (باب قول النبي ﷺ لا نورث ما تركنا صدقة) هو بالرفع أي المتروك هنا صدقة ، وادعى الشيعة أنه بالنصب على أن ما نافية ورد عليهم بأن الرواية ثابتة بالرفع ، وعلى التنزل فيجوز النصب على تقدير حذف تقديره ما تركنا مبدول صدقة قاله ابن مالك ، وينبغي الاضراب عنه والوقوف مع ما ثبتت به الرواية . وذكر فيه أربعة أحاديث : أحدها حديث أبي بكر في ذلك وقصته مع فاطمة ، وقد مضى في فرض الخمس مشروحا وسياقا أتم بما هنا ، وقوله فيه : إنما يأكل آل محمد من هذا المال ، كذا وقع وظاهره الحصر وأنهم لا يأكلون إلا من هذا المال ، وليس ذلك مراداً وإنما المراد العكس وترجيئه أن من للتبعض والتقدير إنما يأكل آل محمد بعض هذا المال يعني بقدر حاجتهم وبقيته المصالح . ثانيها حديث عائشة بلفظ الترجمة ، وأورده آخر الباب بزيادة فيه . ثالثها حديث عمر في قصة علي والعباس مع عمر في منازعتهم في صدقة رسول الله ﷺ وفيه قول عمر لعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص والزبير بن العوام : هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال لا نورث ما تركنا صدقة ، يريد نفسه ؟ فقالوا : قد قال ذلك . وفيه أنه قال مثله لعلي والعباس فقالا كذلك الحديث بطوله ، وقد مضى طولا في فرض الخمس وذكر شرحه هناك . تنبيهات : הראء من قوله لا نورث ، بالفتح في الرواية ، ولو روى بالكسر اصح المعنى أيضا ، وقوله فكانت خالصة لرسول الله ﷺ ، كذا الأكثر ، وفي رواية أبي ذر عن المستمل والكشميني خاصة ، وقوله : لقد أعطاكموه ، أي المال في رواية الكشميني : أعطاكموها ، أي الخاصة له ، وقوله : فوالله الذي ياذنه ، في رواية الكشميني بحذف الجلالة . رابعها حديث أبي هريرة واسماعيل شيخه هو ابن أبي أريس المدني ابن أخت مالك وقد أكثر عنه ، وأما اسماعيل بن أبان شيخه في الحديث الذي قبله بحديث فلا رواية له عن مالك . قوله (لا يقسم) كذا لأبي ذر عن غير الكشميني وللبائين ولا يقسم ، بحذف للتاء الثانية ، قال ابن القين : الرواية في الموطأ وكذا قرأته في البخاري برفع الميم على أنه خبر والمعنى ليس يقسم ، ورواه بعضهم بالجزم كأنه نهاهم إن خلف شيئا لا يقسم بعده ، فلا تعارض بين هذا وما تقدم في الوصايا من حديث عمرو بن الحارث الخزاعي : ما ترك رسول الله ﷺ دينارا ولا درهما ، ويحتمل أن يكون الخبر بمعنى النهي فيتحذف معنى الروايتين ، ويستفاد من رواية الرفع أنه أخبر أنه لا يخلف شيئا مما جرت العادة بقسمته كالذهب والفضة ، وأن الذي يخلفه من غيرهما لا يقسم أيضا بطريق الإثبات بل تقسم منافعه لمن ذكر ، قوله (ورتي) أي بالقوة لو كنت ممن يورث ، أو المراد لا يقسم مال تركه لجهة الارث فأتى بلفظ ورتي ، ليكون الحكم معللا بما به الاشتقاق وهو الارث ، فلفظي اقتسامهم بالارث عنه قاله السبكي الكبير . قوله (ما تركت بعد نفقة نسائي وموالة عاملي فهو صدقة) تقدم الكلام على المراد بقوله : عاملي ، في أوائل فرض الخمس مع شرح الحديث وحكيته فيه ثلاثة أقوال ، ثم وجدت في الخصائص لابن دحية ، حكاية قول رابع أن المراد خادمه وصبر عن العامل على الصدقة ، بالامل على النخل وزاد أيضا وقيل الأمير ،

ويتحصل من المجموع خمسة أقوال : الخليفة والصانع والناظر والخادم وحافر قبره عليه الصلاة والسلام ، وهذا ان كان المراد بالخادم الجنس والاقان كان الضمير للنخل فيتحد مع الصانع أو الناظر ، وقد ترجم المصنف عليه في أواخر الوصايا باب نفقة قيم الوقف ، وفيه إشارة إلى ترجيح حل العامل على الناظر . وبما يسأل عنه تخصيص النساء بالنفقة والمؤنة بالعامل وهل بينهما مغايرة ؟ وقد أجاب عنه السبكي الكبير بأن المؤنة في اللغة القيام بالكفاية والاتفاق بذل القوت ، قال : وهذا يقتضي أن النفقة دون المؤنة ، والسر في تخصيص المذكور الإشارة إلى أن أزواجه عليهم السلام لما اخترن الله ورسوله والدار الآخرة كان لا بد لمن من القوت فاقصر على ما يدل عليه ، والعامل لما كان في صورة الاجير فيحتاج إلى ما يكفيه اقتصر على ما يدل عليه انتهى ملخصا ، وبؤيده قول أبي بكر الصديق د ان حرقى كانت تكفي عائتي فاشتغلت عن ذلك بأمر المسلمين ، لجعلوا له قدر كفايته . ثم قال السبكي : لا يعترض بأن عمر كان فضل عائشة في العطاء لانه علل ذلك بمريد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما . قلت : وهذا ليس بما بدأ به لان قسمة عمر كانت من الفتح ، وأما ما يتعلق بحديث الباب ففيها يتعلق بما خلفه النبي صلى الله عليه وسلم وأنه يبدأ منه بما ذكر ، وأقادر رحمه الله أنه يدخل في لفظ د نفقة لساني ، كسوتهن وسائر الوازم وهو كما قال ، ومن ثم استمرت المساكن التي كن فيها قبل وفاته صلى الله عليه وسلم كل واحدة باسم التي كانت فيه ، وقد تقدم تقرير ذلك في أول فرض الخمس ، وإذا انضم قوله د ان الذي تخلفه صدقة ، إلى أن آله تحرم عليهم الصدقة تحقق قوله د لا نورث ، وفي قول عمر د يريد نفسه ، إشارة إلى أن النون في قوله د نورث ، للمتكلم خاصة لا للجمع ، وأما ما اشتر في كتب أهل الأصول وغيرهم بلفظ د نحن معاشر الانبياء لانورث ، فقد أنكره جماعة من الأئمة ، وهو كذلك بالنسبة لخصوص لفظ د نحن ، لكن أخرجه الناسي من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد بلفظ د انا معاشر الانبياء لانورث ، الحديث أخرجه عن محمد بن منصور عن ابن عيينة عنه ، وهو كذلك في مسند الحميدي عن ابن عيينة وهو من أئقن اصحاب ابن عيينة فيه . وأورده الهيثم بن كليب في مسنده من حديث أبي بكر الصديق باللفظ المذكور ، وأخرجه الطبراني في الأوسط ، بنحو اللفظ المذكور ، وأخرجه الدارقطني في العلل ، من رواية أم هانئ عن فاطمة عليها السلام عن أبي بكر الصديق بلفظ د ان الانبياء لا يرثون ، قال ابن بطال وغيره : ووجه ذلك والله أعلم أن الله بعثهم مبلغين رسالته وأمرهم أن لا يأخذوا على ذلك أجرا كما قال (قل لا أسألكم عليه أجرا) وقال نوح وهو د وغيرهما نحو ذلك ، فكانت الحكمة في أن لا يرثوا لتلايظن أنهم جمعوا المال لوادعهم ، قال : وقوله تعالى (وورث سليمان داود) حملة أهل العلم بالتأويل على العلم والحكمة ، وكذا قول ذكريا (فهب لي من لدنك وليا يرثني) وقد حكى ابن عبد البر أن العلماء في ذلك قواين وأن الأكثر على أن الانبياء لا يرثون ، وذكر أن من قال بذلك من الفقهاء ابراهيم بن اسماعيل بن حنبل ، ونقله عن الحسن البصري عياض في شرح مسلم ، وأخرج الطبري من طريق اسماعيل بن أبي خالد عن أبي صالح في قوله تعالى حكاية عن ذكريا (واني خفت الموالي) قال : العصبية . ومن قوله (وهب لي من لدنك وليا يرثني) قال : يرث مالي ويرث من آل يعقوب النبوة ، ومن طريق قتادة عن الحسن نحوه لكن لم يذكر المال ، ومن طريق مبارك بن فضالة عن الحسن رفعه مرسل د رحم الله أخى ذكريا ما كان عليه من يرث ماله . قلت : وعلى تقدير تسليم القول المذكور فلا معارض من القرآن لقول نبينا عليه الصلاة والسلام د لانورث ما تركنا صدقة ، فيسكون ذلك من

خصائصه التي أكرم بها ، بل قول عمر د يريد نفسه ، يؤيد اختصاصه بذلك ، وأما عموم قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم) الخ فأجيب عنها بأنها عامة فيمن ترك شيئاً كان يملكه ، وإذا ثبت أنه وقفه قبل موته فلم يخلف ما يورث عنه فلم يورث ، وعلى تقدير أنه خلف شيئاً بما كان يملكه فدخله في الخطاب قابل للتخصيص لما عرف من كثرة خصائصه ، وقد اشتهر عنه أنه لا يورث فظهر تخصيصه بذلك دون الناس . وقيل الحكمة في كونه لا يورث حسم المادة في تمنى الوارث موت المورث من أجل المال ، وقيل ليكون النبي كالأب لأمته فيكون ميراثه للجميع ، وهذا معنى الصدقة العامة . وقال ابن المنير في الحاشية : يستفاد من الحديث أن من قال داري صدقة لا يورث أنها تكون حبساً ولا يحتاج إلى التصريح بالوقف أو الحبس ، وهو حسن لكن هل يكون ذلك صريحاً أو كناية ؟ يحتاج إلى نية ، وفي حديث أبي هريرة دلالة على صحة وقف المنقولات وأن الوقف لا يختص بالعقار اعموم قوله « ما تركت بعد نفقة نسائي ، الخ . ثم ذكر حديث عائشة أن أزواج النبي ﷺ حين توفي أردن أن يبعثن عثمان إلى أبي بكر يسألنه ميراثهن ، فقالت عائشة : أليس قد قال رسول الله ﷺ « لا يورث ما تركنا صدقة » ، أورده من رواية مالك عن ابن شهاب عن حروة ، وهذا الحديث في الموطأ ووقع في رواية ابن وهب عن مالك حدثني ابن شهاب ، وفي الموطأ للدارقطني من طريق القعنبي د يسألنه ثمنهن ، وكذا أخرجه من طريق جويرية بن أسماء عن مالك . وفي الموطأ أيضاً أرسلان عثمان بن عفان إلى أبي بكر الصديق ، وفيه فقالت لمن عائشة وفيه « ما تركنا فهو صدقة » ، وظاهر سياقه أنه من مسند عائشة ، وقد رواه إسحاق بن محمد الفروي عن مالك بهذا السند عن عائشة عن أبي بكر الصديق أورده الدارقطني في الغرائب وأشار إلى أنه تفرد بزيادة أبي بكر في مسنده ، وهذا يوافق رواية معمر بن ابن شهاب المذكورة في أول هذا الباب فإن فيه عن عائشة أن أبا بكر قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول ، فذكره ، فيحتمل أن تكون عائشة سمعته من النبي ﷺ كما سمعه أبوها ، ويحتمل أن تكون إنما سمعته من أبيها عن النبي ﷺ فأرسلته عن النبي ﷺ لما طالب الأزواج ذلك والله أعلم

٤ - باب قول النبي ﷺ « من ترك مالا فليأمله »

٦٧٣١ - **حديث** عبد الله بن أنس أخبرنا عبد الله بن أنس عن ابن شهاب حدثني أبو سلمة « عن أبي هريرة

رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن مات وعليه دين ولم يترك وقاء فعلمينا قضاؤه ، ومن ترك مالا فليورثه .

قوله (باب قول النبي ﷺ : من ترك مالا فليأمله) هذه الترجمة لفظ الحديث المذكور في الباب من طريق أخرى عن أبي سلمة ، وأخرجه الترمذي في أول كتاب الفرائض من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة بهذا اللفظ ، وبعده « ومن ترك ضياعاً قال » ، وقال بعده : رواه الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أطول من هذا . **قوله** في السند (عبد الله) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد ، وقد بينت في الكفالة الاختلاف على الزهري في صحايه وأن معمر انفراد عنه بقوله « عن جابر » بدل « أبي هريرة » . **قوله** (أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم) هكذا أورده مختصراً ، وتقدم في الكفالة من طريق عقيل عن ابن شهاب يذكر سببه في أوله ولفظه

« ان رسول الله ﷺ كان يؤتى بالرجل المنوفى عليه الدين فيقول هل : ترك لدينه قضاء ؟ فان قيل نعم صلى عليه ، وإلا قال : صلوا على صاحبكم . فلما فتح الله عليه الفتوح قال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، الحديث ، وتقدم في الفرض وفي تفسير الاحزاب من رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة بلفظ « ما من مؤمن إلا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة ، افرؤا ان شئتم : النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، الحديث ، وفي حديث جابر عند أبي داود ان النبي ﷺ كان يقول « أنا أولى بكل مؤمن من نفسه ، وقوله هنا « فن مات وعليه دين ولم يترك وقاء فعلينا قضاؤه ، يخص ما أطلق في رواية عقيل بلفظ « فن توفي من المؤمنين وترك ديننا فعلى قضاؤه ، وكذا قوله في الرواية الاخرى في تفسير الاحزاب « فان ترك ديننا أو ضياعا فليأتيني قانا مولاه أو وليه » فعرف أنه مخصوص بمن لم يترك وقاء ، وقوله « فليأتيني » أي من يقوم مقامه في السعي في وقاء دينه ، أو المراد صاحب الدين ، وأما الضمير في قوله « مولاه » فهو البيت المذكور ، وسيأتي بعد قليل من رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « فأنا وليه فلا دعى له ، وقد تقدم شرح ما يتعلق بهذا الشق في الكفالة وبيان الحكمة في ترك الصلاة على من مات وعليه دين بلا وقاء وأنه كان اذا وجد من يتكفل بوقائه صلى عليه وأن ذلك كان قبل أن يفتح الفتوح كما في رواية عقيل ، وهل كان ذلك من خصائصه أو يجب على ولاية الأمر بعده ؟ والراجع الاستمرار ، لكن وجوب الوفاء إنما هو من مال المصالح . ونقل ابن بطال وغيره أنه كان ﷺ يتبرع بذلك ، وعلى هذا لا يجب على من بعده ، ودل الاول قال ابن بطال : فان لم يعط الامام عنه من بيت المال لم يحبس عن دخول الجنة لأنه يستحق القدر الذي عليه في بيت المال ما لم يكن دينه أكثر من القدر الذي له في بيت المال مثلا . قلت : والذي يظهر أن ذلك يدخل في المقاصصة ، وهو كمن له حق وعليه حق ، وقد مضى أنهم اذا خلاصوا من الصراط حبسوا عند قنطرة بين الجنة والنار يتفاصون المظالم حتى اذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة ، فيحمل قوله لا يحبس أي معذبا مثلا . والله أعلم . قوله (ومن ترك مالا لورثته) أي فهو لورثته وثبتت كذلك هنا في رواية الكشميهني وكذا لمسلم ، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة « فلورثة عصبته من كانوا » ولمسلم من طريق الاخرج عن أبي هريرة « قال العصبه من كان ، وسيأتي بعد قليل من رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « فإله لموالي العصبه » أي أولياء العصبه ، قال الداودي : المراد بالعصبه هنا الورثة لا من يرث بالتعصيب ، لان العاصب في الاصطلاح من له سهم مقدر من المجمع على توريثهم ويرث كل المال اذا انفرد ويرث ما فضل بعد الفروض بالتعصيب ، وقيل المراد بالعصبه هنا قرابة الرجل وهم من يلتقي مع الميت في أب ولو علا ، سموا بذلك لانهم يحيطون به يقال عصب الرجل بفلان أحاط به ومن ثم قيل تعصب لفلان أي أحاط به ، وقال الكرماني : المراد بالعصبه بعد أصحاب الفروض ، قال : ويؤخذ حكم أصحاب الفروض من ذكر العصبه بطريق الاول ، ويشير إلى ذلك قوله « من كانوا » فانه يتناول أنواع المنتسبين اليه بالنفس أو بالغير ، قال ويحتمل أن تكون من شرطية

٥ - باب ميراث الولد من أبيه وأمه

وقال زيد بن ثابت : إذا ترك رجل أو امرأة بنتاً فلها النصف ، وإن كانتا اثنتين أو أكثر فلمن الثلثان وإن كان معهن ذكرٌ بدى بمن شيركهم فيعطى فريضته ، فما بقي فلا ذكرٍ يشُحُّه الاثنان

٦٧٣٢ - **حديث** موسى بن إسماعيل **حدثنا** وهيب **حدثنا** ابن طارس عن أبيه عن ابن عباس رضي

الله عنهما عن النبي ﷺ قال : **ألقوا** للفرائض بأهلها ، **فما بقي** فهو لأولى رجل ذكر ،

[الحديث ٦٧٣٢ - أطرافه في : ٦٧٣٥ ، ٦٧٣٧ ، ٦٧٤٦]

قوله (باب ميراث الولد من أبيه وأمه) لفظ الولد أعم من الذكر والأنثى ويطلق على الولد للصلاب وعلى ولد الولد وإن سفل ، قال ابن عبد البر : أصل ما بنى عليه مالك والشافعي وأهل الحجاز ومن وافقهم في الفرائض قول زيد بن ثابت ، وأصل ما بنى عليه أهل العراق ومن وافقهم فيها قول علي بن أبي طالب ، وكل من الفريقين لا يخالف قول صاحبه إلا في اليسير النادر إذا ظهر له بما يجب عليه الانقياد إليه . **قوله** (وقال زيد بن ثابت الخ) وصله سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه فذكر مثله سواء إلا أنه قال بعد قوله وإن كان معهم ذكر فلا فريضة لأحد منهم ويبدأ بمن شركهم فيعطى فريضته فابقي بعد ذلك فذكر مثل حظ الأنثيين ، قال ابن بطال : قوله وإن كان معهم ذكر ، يريد إن كان مع البنات أخ من أبيهن وكان معهم غيرهن ممن له فرض مسمى كالأب مثلاً ، قال : ولذلك قال شركهم ولم يقل شركهن فيعطى الأب مثلاً فرضه ويقسم ما بقي بين الابن والبنات للذكر مثل حظ الأنثيين ، قال : وهذا تأويل حديث الباب وهو قوله **ألقوا** الفرائض بأهلها . **قوله** (ابن طارس) هو عبد الله . **قوله** (عن ابن عباس) قيل تفرد وهيب بوصله ، ورواه الثوري عن ابن طارس لم يذكر ابن عباس بل أرسله أخرجه النسائي والطحاوي وأشار النسائي إلى ترجيح الإرسال ورجح عند صاحبي صحيح الموصول ، لمتابعة روح بن القاسم وهيبا عندهما ويحيى بن أيوب عند مسلم وزياد بن سعد وصالح عند الدارقطني ، واختلف على معمر فرواه عبد الرزاق عنه موصولا أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه ورواه عبد الله بن المبارك عن معمر والثوري جميعاً مرسلأ أخرجه الطحاوي ، ويحتمل أن يكون حمل رواية معمر على رواية الثوري وإنما صحاه لأن الثوري وإن كان أحفظ منهم لكن العدد الكثير يقاومه ، وإذا تعارض الوصل والإرسال ولم يرجح أحد الفريقين قدم الوصل والله أعلم . **قوله** (ألقوا الفرائض بأهلها) المراد بالفرائض هنا الانصباة المقدرة في كتاب الله تعالى وهي النصف ونصف ونصف والنصفان ونصفهما ونصف نصفهما والمراد بأهلها من يستحقها بنص القرآن ، ووقع في رواية روح بن القاسم عن ابن طارس ألقوا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله ، أي على وفق ما أنزل في كتابه . **قوله** (فما بقي) في رواية روح ابن القاسم **فما تركت** أي أبقيت . **قوله** (فهو لأولى) في رواية الكشميهني **لأولى** ، بفتح الهمزة واللام بينهما وادسا كنية أفضل تفضيل من الولي بسكون اللام وهو أقرب ، أي لمن يكون أقرب في النسب إلى المورث ، وليس المراد هنا لاحق ، وقد حكى عياض أن في رواية ابن الحذاء عن ابن ماهان في مسلم **فهو لأدنى** ، بدل ونون وهي بمعنى الأقرب ، قال الخطابي : المعنى أقرب رجل من العصبية . وقال ابن بطال : المراد بأولى رجل أن الرجال من العصبية بعد أهل الفروض إذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت استحق دون من هو أبعد فإن استتوا اشتركوا ، قال : ولم يقصد في هذا الحديث من يدلي بالآباء والأمهات مثلاً لأنه ليس فيهم من هو أولى من غيره إذا استتورا في المنزلة ، كذا قال ابن المنير . وقال ابن التين إنما المراد به العمة مع الأم وبنت الأخ مع ابن الأخ وبنت العم مع

ابن العم وخرج من ذلك الأخ والأخت لابوين أو لأب فانهم يرثون بنص قوله تعالى ﴿ وان كانوا إخوة رجالا ونساء فللأخر مثل حظ الأولين ﴾ ، ويستثنى من ذلك من يجب كالأخ لأب مع البنت والأخت الشقيقة وكذا يخرج الأخ والأخت لأم لقوله تعالى ﴿ فلاكل واحد منهما السدس ﴾ وقد نقل الإجماع على أن المراد بها الأخوة من الأم ، وسيأتي مزيد في هذا في باب أبي عم أحدهما أخ لأم والآخر زوج ، قوله (رجل ذكر) هكذا في جميع الروايات ، ووقع في كتب الفقهاء كصاحب النهاية وتليذه الغزالي د فلاولى عصبية ذكر ، قال ابن الجوزي والمندري : هذه اللفظة ليست محفوظة ، وقال ابن الصلاح : فيها بعد عن الصحة من حيث اللفظة فضلا عن الرواية فان العصبية في اللغة اسم للجمع لا للواحد ، كذا قال والذي يظهر أنه اسم جنس ، ويدل عليه ما وقع في بعض طرق حديث أبي هريرة الذي في الباب قبله د فليرثه عصبته من كانوا ، قال ابن دقيق العيد : قد استشكل بأن الأخوات عصبات البنات والحديث يقتضى اشتراط الذكورة في العصبية المستحق للباقي بعد الفروض ، والجواب أنه من طريق المفهوم ، وقد اختلف هل له عموم ؟ وعلى التزل فينخص بالخبر الدال على أن الأخوات عصبات البنات ، وقد استشكل التعبير بذكر بعد التعبير برجل فقال الخطابي : إنما كرر للبيان في أعمته بالذكورة ليعلم أن العصبية إذا كان هما أو ابن عم مثلا وكان معه أخت له أن الأخت لا يرث ولا يكون المال بينهما للذكر مثل حظ الأولين ، وتعقب بأن هذا ظاهر من التعبير بقوله د رجل ، والاشكال باق إلا أن كلامه ينحل إلى أنه للتأكيد ، وبه جزم غيره كابن التين قال : ومثله ابن لبون ذكر ، وزيفه القرطبي فقال : قيل إنه للتأكيد اللفظي ، ورد بأن العرب إنما تؤكد حيث يفيد فائدة إما تعين المعنى في النفس وإما رفع توهم المجاز وليس ذلك موجودا هنا . وقال غيره : هذا التوكيد لمعاق الحكم وهو الذكورة ، لأن الرجل قد يراد به معنى النجدة والقوة في الأمر ، فقد حكى سيوطي مررت برجل رجل أبوه فلماذا احتاج الكلام إلى زيادة التوكيد بذكر حتى لا يظن أن المراد به خصوص البالغ ، وقيل خشية أن يظن بلفظ رجل الشخص وهو أهم من الذكر والأنثى . وقال ابن العربي : في قوله ذكر الإحاطة بالميراث إنما تكون الذكر دون الأنثى ، ولا يرد قول من قال إن البنت تأخذ جميع المال لأنها إنما تأخذه بسببين متغايرين والإحاطة مختصة بالسبب الواحد وليس إلا الذكر فلماذا نبه عليه بذكر الذكورية ، قال : وهذا لا يتفطن له كل مدع . وقيل إنه احتراز عن الخنثى في الموضعين فلا تؤخذ الخنثى في الزكاة ولا يجوز الخنثى المال إذا انفرد ، وقيل للاعتناء بالجنس ، وقيل للإشارة إلى السكال في ذلك كما يقال امرأة أنثى ، وقيل لئلا توهم اشتراك الأنثى معه لئلا يحمل على التظليل ، وقيل ذكر تنبيها على سبب الاستحقاق بالعصبية وسبب الترجيح في الإرث ولهذا جعل للذكر مثل حظ الأولين وحكمته أن الرجال تلحقهم المئون كالقيام بالعيال والضيقات وإرفاد القاصدين وهو إياسة السائلين وتحمل الفرائض وغير ذلك ، هكذا قال النووي ، وسبقه الفاضل عياض فقال : قيل هو على معنى اختصاص الرجال بالتمصيب بالذكورية التي بها القيام على الإناث ، وأصله المازري فانه قال بعد أن ذكر استشكل ما ورد في هذا وهو رجل ذكر وفي الزكاة ابن لبون ذكر قال والذي يظهر لي أن قاعدة الشرع في الزكاة الانتقال من سن إلى أعلى منها ومن عدد إلى أكثر منه وقد جعل في خمسة وعشرين بنت مخاض وسنا أعلى منها وهو ابن لبون فقد يتخيل أنه على خلاف القاعدة وأن السنين كالسن الواحد لأن ابن لبون أعلى سنا لكنه أدنى قدرا فنبهه بقوله ذكر على أن الذكورية تبخسه حتى يصير مساويا لبنت مخاض مع كونها أصغر سنا منه ، وأما في الفرائض

فلما علم أن الرجال هم القائمون بالأمور وفيهم معنى النصيب وتري لم العرب ما لا تری للنساء فمسير بلفظ ذكر
 إشارة إلى العلة التي لأجلها اختص بذلك ، فهما وإن اشتركا في أن السبب في وصف كل منهما بذكر التنبيه على
 ذلك لكن متعلق التنبيه فيهما مختلف ، فانه في ابن اللبون إشارة إلى النقص وفي الرجل إشارة إلى الفضل ، وهذا
 قد لحظه القرطبي وارتضاه . وقيل انه وصف لأولى لا لرجل قاله السهيلي وأطال في تقريره وتبجح به فقال : هذا
 الحديث أصل في الفرائض وفيه إشكال وقد تلقاه الناس أو أكثرهم على وجه لا تصح إضافته إلى من أوتي جوامع
 الحكم واختصر له الكلام اختصارا فقالوا : هو نعمت رجل ، وهذا لا يصح إعدام الفائدة لأنه لا يتصور أن يكون
 الرجل إلا ذكرا وكلامه أجل من أن يشتمل على حشو لا فائدة فيه ولا يتعلق به حكم ، ولو كان كما زعموا لنقص
 فقه الحديث لأنه لا يكون فيه بيان حكم الطفل الذي لم يبلغ سن الرجولية ، وقد اتفقوا على أن الميراث يجب له
 ولو كان ابن سبعة فلا فائدة في تخصيصه بالبالغ دون الصغير ، قال : والحديث إنما سيق لبيان من يستحق الميراث
 من القرابة بعد أصحاب السهام ، ولو كان كما زعموا لم يكن فيه تفرقة بين قرابة الأب وقرابة الأم ، قال فإذا ثبت
 هذا فقوله « أولى رجل ذكر » يريد القريب في النسب الذي قرابته من قبل رجل وصاب لا من قبل بطن ورحم ،
 فالأولى هنا هو ولي الميت فهو مضاف إليه في المعنى دون اللفظ وهو في اللفظ مضاف إلى النسب وهو الصلب فمير
 عن الصلب بقوله « أولى رجل » ، لأن الصلب لا يكون إلا رجلا فأفاد بقوله « لأولى رجل » نفي الميراث عن الأولى
 الذي هو من قبل الأم كالحال ، وأفاد بقوله « ذكر » نفي الميراث عن النساء وإن كن من المدلين إلى الميت من قبل
 صلب لأنهن إناث ، قال : وسبب الاشكال من وجهين أحدهما أنه لما كان مخفوضا ظن نعمتا رجل ولو كان
 مرفوعا لم يشكل كأن يقال فوارثه أولى رجل ذكر ، والثاني أنه جاء بلفظ أفعل وهذا الوزن إذا أريد به التفضيل
 كان بعض ما يضاف إليه كفلان أعلم إنسان فعناه أعلم الناس فتوهم أن المراد بقوله « أولى رجل » أولى الرجال وليس
 كذلك وإنما هو أولى الميت بإضافة النسب وأولى صلب بإضافته كما تقول هو أخوك أخو الرخاء لا أخو البلاء ،
 قال : فالأولى في الحديث كالولي . فان قيل كيف يضاف للواحد وليس بجزء منه ؟ فالجواب إذا كان معناه الأقرب في
 النسب جازت إضافته وإن لم يكن جزءا منه كقوله ﷺ في البر « بر أمك ثم أباك ثم أدناك » ، قال وعلى هذا
 فيكون في هذا الكلام الموجز من المتانة وكثرة المعاني ما ليس في غيره ، فالحمد لله الذي وفق وأعان انتهى كلامه .
 ولا يخلو من استغلاق . وقد لحظه الأكرمانى فقال : ذكر صفة لأولى لا لرجل ، والأولى بمعنى القريب الأقرب
 فكأنه قال : فهو اقرب الميت ذكر من جهة رجل وصاب لا من جهة بطن ورحم ، فالأولى من حيث المعنى مضاف
 إلى الميت ، وأشير بذكر الرجل إلى الأولوية فأفاد بذلك نفي الميراث عن الأولى الذي من جهة الأم كالحال ، وبقوله
 ذكر نفيه عن النساء بالمصوبة وإن كن من المدلين للميت من جهة الصلب انتهى . وقد أوردته كما وجدته ولم
 أحذف منه إلا أمثلة أطال بها وكلمات طويلة تبجح بها بسبب ما ظهر له من ذلك ، والعلم عند الله تعالى . قال
 النووي : أجمعوا على أن الذي يبقى بعد الفروض للعصبة يقدم الأقرب فالأقرب فلا يرث عاصب بعيد مع عاصب
 قريب ، والعصبة كل ذكر يدلى بنفسه بالقرابة ليس بينه وبين الميت أنثى ، ففى انفرد أخذ جميع المال ، وإن كان
 مع ذوى فروض غير مستفرقين أخذ ما بقي ، وإن كان مع مستفرقين فلا شيء له . قال القرطبي : وأما تسمية
 الفقهاء الأخت مع البنت عصبية فعلى سبيل التجوز لأنها لما كانت في هذه المسألة تأخذ ما فضل عن البنت اشبهت

الماصب ، قلت : وقد ترجم البخاري بذلك كما سيأتي قريباً . قال الطحاوي : استدل قوم - يعني ابن عباس ومن تبعه - بحديث ابن عباس على أن من خاف بنتاً وأخاً شقيقاً وأختاً شقيقة كان لابنته النصف وما بقي لأخيه ولا شيء لأخته ولو كانت شقيقة ، وطرّدوا ذلك فيما لو كان مع الأخت الشقيقة مصبة فقالوا لا شيء لها مع البنت بل الذي يبقى بعد البنت للمصبة ولو بعدوا ، واحتجوا أيضاً بقوله تعالى ﴿ إِنْ أَمْرُوهُ لَكُمْ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ قالوا : فمن أعطى الأخت مع البنت خالف ظاهر القرآن . قال : واستدل عليهم بالاتفاق على أن من ترك بنتاً وابن ابن وبنت ابن متساويين أن للبنت النصف وما بقي بين ابن الابن وبنت الابن ولم يخصوا ابن الابن بما بقي لكونه ذكراً بل وورثوا معه شقيقته وهي أختي ، قال فعلم بذلك أن حديث ابن عباس ليس على عمومته بل هو في شيء خاص وهو ما إذا ترك بنتاً وعماً وعمّة فإن للبنت النصف وما بقي للأم دون العمّة إجماعاً ، قال فاقضى النظر ترجيح إلحاق الأخت مع الأخ بالابن والبنت بالأعم والعمّة ، لأن الميراث لو لم يترك إلا أخاً وأختاً شقيقتين فالmaal بينهما ، فكذلك لو ترك ابن ابن وبنت ابن ، بخلاف ما لو ترك عمّاً وعمّة فإن المال كله للأم دون العمّة باتفاقهم ، قال : وأما الجواب عما احتجوا به من الآية فهو أنهم أجمعوا على أن الميراث لو ترك بنتاً وأخاً لأب كان للبنت النصف وما بقي للأخ ، وأن معنى قوله تعالى ﴿ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ إنما هو ولد يحوز المال كله لا الولد الذي لا يحوز ، وأقرب المصبات البنون ثم بنوه وإن سفلوا ثم الأب ثم الجد والأخ إذا انفرد واحد منهما ، فإن اجتمعا فسيأتي حكمه ، ثم بنو الأخوة ثم بنوه وإن سفلوا ثم الأعمام ثم بنوه وإن سفلوا ، ومن أدلى بأبوين يقدم على من أدلى بأب لكن يقدم الأخ من الأب على ابن الأخ من الأبوين ويقدم ابن أخ لأب على عم لأبوين ويقدم عم لأب على ابن عم لأبوين . واستدل به البخاري على أن ابن الابن يحوز المال إذا لم يكن دونه ابن وعلى أن الجد يرث جميع المال إذا لم يكن دونه أب وعلى أن الأخ من الأم إذا كان ابن عم يرث بالفرض والتعصيب ، وسيأتي جميع ذلك والبحث فيه

٦ - باب ميراث البنات

٦٧٣٣ - **حدثنا** الحميدي **حدثنا** سفيان **حدثنا** الزهري قال أخبرني عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال مَرِضْتُ بِمَكَّةَ مَرَضًا فَأَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ ، فَأَتَانِي النَّبِيُّ ﷺ يَمُودُنِي ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي مَالًا كَثِيرًا وَلَيْسَ بَرَثْنِي إِلَّا ابْنَتِي ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِمَا نِي مَالِي ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : قُلْتُ فَالْأُطْرُ ، قَالَ : لَا ، قُلْتُ : أَلَا لِي ثَلَاثٌ ؟ قَالَ : لَلثَلَاثِ كَبِيرٌ ، إِنَّكَ إِنْ تَرَكَتَ وَلَدَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَتْرَكَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ لِلنَّاسِ ، وَإِنَّكَ إِنْ تَنَفَّقَ نَفَقَةً إِلَّا أَجْرَتْ عَلَيْهَا حَتَّى الْاَقْمَةَ تَرْفَعُهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْلَفَ عَنْ هَجْرَتِي ؟ فَقَالَ لَنْ تَخْلُفَ بَعْدِي فَتَعْمَلْ عَمَلًا تَرِيدُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ لَا أَزْدَدَتْ بِهِ رِفْعَةً وَدَرَجَةً ، وَإِنَّكَ أَنْ تَخْلُفَ بَعْدِي حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَبُخَّرَ بِكَ آخَرُونَ ، وَلَكِنْ لِلْهَائِسِ سَعْدُ بْنُ خُوَلَةَ ، يَرْتِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ ، قَالَ سَفِيَانُ : وَسَعْدُ بْنُ خُوَلَةَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ

٦٧٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ حَدَّثَنَا أَبُو معاويةَ شَيْبَانُ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ « أَتَانَا مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ بِالْبَيْتِ مَعْلَمًا وَأَمِيرًا ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ رَجُلٍ تَوُفِّيَ وَتَرَكَ ابْنَتَهُ وَأُخْتَهُ فَأَعْطَى الْإِبْنَةَ لِلنِّصْفِ وَالْأُخْتَ النِّصْفَ »

[الحديث ٦٧٣٤ - طريقه في : ٦٧١١]

قوله (باب ميراث البنات) الأصل فيه كما تقدم في أول كتاب الفرائض قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) وقد تقدمت الإشارة إليه وإلى سبب نزولها وأن أهل الجاهلية كانوا لا يورثون البنات كما حكاه أبو جعفر بن حبيب في كتاب المحبر ، وحكى أن بعض دقلاء الجاهلية ورث البنات لكن سوى بينها وبين الذكر وهو عامر بن جشم بضم الجيم وفتح المعجمة ، وقد تمسك بالسبب المذكور من أجاب عن السؤال المشهور في قوله تعالى (فان كن نساء فوق اثنتين) حيث قيل ذكر في الآية حكم البنتين في حال اجتماعهما مع الابن دون الانفراد وذكر حكم البنت الواحدة في الحالين وكذا حكم ما زاد على البنتين ، وقد انفرد ابن عباس بأن حكمهما حكم الواحدة وأبى ذلك الجمهور ، واختلف في مأخذهم فقيل حكمهما حكم الثلاث فإزاد ، ودليله بيان السنة فان الآية لما كانت محتملة بينت السنة أن حكمهما حكم ما زاد عليهما ، وذلك واضح في سبب النزول فان العم لما منع البنتين من الإرث وشكت ذلك أمهما قال ﷺ لها د يقتضى الله في ذلك ، فنزلت آية الميراث ، فارسل إلى العم فقال د أعط بنتى سعد الثلثين ، فلا يرد على ذلك أنه يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة فانه بيان لانسح ، وقيل باقتياس على الأختين وهما أولى لما يختص بهما من أنهما أمس رحما بالميت من أختيه فلا يقصر بهما عنهما ، وقيل ان لفظ د فوق ، في الآية مقحم وهو غلط ، وقال المبرد : يؤخذ من جهة أن أقل عدد يجتمع فيه الصنفان ذكر وأنثى فان كان الواحدة الثلث كان للبنتين الثلثان ، وقال اسماعيل القاضي في أحكام القرآن : يؤخذ ذلك من قوله تعالى (للذكر مثل حظ الأنثيين) لانه يقتضى أنه اذا كان ذكر وأنثى فللذكر الثلثان وللأنثى الثلث ، فاذا استحققت الثلث مع الذكر فاستحقاقها الثلث مع أنثى مدام بطريق الأولى . وقال السهيلي : يؤخذ ذلك من الجيء بلام التعريف التي للجنس في قوله د حظ الأنثيين ، فانه يدل على أنهما استحققا الثلثين وأن الواحدة لما مع الذكر الثلث ، وكان ظاهر ذلك أنهم لو كن ثلاثا لاستودعن المال لذلك ذكر حكم الثلاث فإزاد واستغنى عن إعادة حكم الأنثيين لانه قد تقدم بدلالة اللفظ . وقال صاحب الكشف : وجهه أن الذكر كما يحوز الثلثين مع الواحدة فالانثيان كذلك يحوزان الثلثين ، فلما ذكر ما دل على حكم اثنتين ذكر بعده حكم ما فوق اثنتين وهو منتزع من كلام القاضي ، وقرر الطيبي فقال : اعتبر القاضي الفاء في قوله تعالى (فان كن نساء) لأن مفهوم ترتيب الفاء ومفهوم الوصف في قوله (فوق اثنتين) مشعران بذلك ، فكأنه لما قال (للذكر مثل حظ الأنثيين) علم بحسب الظاهر من عبارة النص حكم الذكر مع الأنثى اذا اجتمعا ، وفهم منه بحسب إشارة النص حكم اثنتين لأن الذكر كما يحوز الثلثين مع الواحدة فالانثيان يحوزان الثلثين ، ثم أراد أن يعلم حكم ما زاد على اثنتين فقال (فان كن نساء فوق اثنتين) فنظر إلى عبارة النص قال أريد حالة الاجتماع دون الانفراد ، ومن نظر إلى إشارة النص قال ان حكم الأنثيين حكم الذكر مطلقا . واعترض على هذا التقرير بأنه ثبت بما ذكر أن لما للثلاثين في صورة

ما ، وليست هي صورة الاجتماع دائما اذ ليس للبنتين مع الابن الثلثان ، والجواب عنه صر إنا انضم اليه أن الحديث بين ذلك ، ويعتذر عن ابن عباس بأنه لم يبلغه فوقف مع ظاهر الآية وفهم أن قوله (فوق اثنتين) لانتفاء الزيادة على الثنتين لا لاثبات ذلك للثنتين ، وكذا يرد على جواب السهيل أن الاثنتين لا يستمر للثلاثان حظهما في كل صورة والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب حديث سعد بن أبي وقاص في الوصية بالثلث ، وقد مضى شرحه مستوفى في الوصايا ، والفرض منه قوله « و ليس يرثني الا ابنتي » وقد تقدم أن الذي نقاه سعد أولاده والا فقد كان له من العصبات من يرثه ، وحديث معاذ في توريث البنت والأخت ، وسيأتي شرحه قريبا في باب ميراث الأخوات مع البنات ، من وجه آخر عن الأسود ، وأبو النضر المذكور في سنده هر هاشم بن القاسم وشيبان هو ابن عبد الرحمن والأشعث هو ابن أبي الشعثاء سليم المحاربي ، وقد أخرجه يزيد بن هارون في « كتاب الفرائض » له عن سفيان الثوري عن أشعث بن أبي الشعثاء عن الأسود بن يزيد قال قضى ابن الزهر في ابنة وأخت فأعطى الابنة النصف وأعطى المصيبة بقية المال ، فقالت له إن معاذ قضى فيها بالبنين فذكره قال فقال له أنت رسول إلى عبد الله بن عتبة وكان قاضي الكوفة فحدثه بهذا الحديث ، وأخرجه الدارمي والطحاوي من طريق الثوري نحوه

٧ - **باب ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن** ، وقال زيد وله الأبناء بمنزلة الولد إذا لم يكن دونهم ولد ذكرهم كذكرهم وأنثاهم كآشام يرثون كما يرثون ويحبسون ولا يرث ولد الابن مع الابن ٦٧٣٥ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** وهيب **حدثنا** ابن طاوس عن أبيه « عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ **الْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا** فما بقي فهو لأولى رجل ذكر »

قوله (ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن) أي للميت أصابه سواء كان أباه أو عمه . **قوله** (وقال زيد بن ثابت الخ) وصلة سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد عن أبيه ، وقوله « بمنزلة الولد » أي لأصلب وقوله « إذا لم يكن دونهم » أي بينهم وبين الميت ، وقوله « ولد ذكر » أحقر به عن الأثني ، وسقط لفظ ذكر من رواية الأكثر وثبت للكشيري وهي في رواية سعيد بن منصور المذكورة ، وقوله « يرثون كما يرثون ويحبسون » أي يرثون جميع المال إذا انفردوا ويحبسون من دونهم في العاقبة عن بينه وبين الميت مثلا اثنتان فصاعدا ولم يرد تشبيههم بهم من كل جهة ، وقوله في آخره « ولا يرث ولد الابن مع الابن » تأكيد لما تقدم ، فإن حجب أولاد الابن بالابن إنما يؤخذ من قوله إذا لم يكن دونهم إلى آخره بطريق المضموم . ثم ذكر حديث ابن عباس « **الْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا** » وقد مضى شرحه قريبا ، قال ابن بطال قال أكثر الفقهاء فيمن خلفت زوجا وأبا وبناتا وابن وبنت ابن : تقدم الفروض للزوج الربع والثلث السدس والبنت النصف وما بقي بين ولدي الابن للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن كانت البنت أسفل من الابن فالباقي له دونها ، وقيل الباقي له مطلقا لقوله فابق فلأولى رجل ذكر ، وتمسك زيد بن ثابت والجمهور بقوله تعالى (في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) وقد أجمعوا أن بن البنين ذكورا وإناثا كالبنين عند فقد البنين إذا استورا في التعدد ، فعلى هذا تخص هذه الصورة من عموم « فلأولى رجل ذكر »

٨ - باب ميراث ابنة ابن مع ابنة

٦٧٣٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو قَيْسٍ « سَمِعْتُ هُزَيْلَ بْنَ شَرْحَبِيلَ قَالَ : سُئِلَ أَبُو مُوسَى عَنْ ابْنَةِ ابْنَةِ ابْنٍ وَأَخْتٍ ، فَقَالَ : لِلْابْنَةِ النِّصْفُ وَالْأَخْتِ النِّصْفُ وَاتَّابْنِ مَسْعُودٍ فَسَيِّئَاتُ بَعْضٍ ، فَسُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَأَخْبَرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى فَقَالَ : أَقْدَ ضَلَّاتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَعَدِّينَ ، أَقْضَى فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ : لِلْابْنَةِ النِّصْفُ وَلِلْابْنَةِ الْإِبْنِ السُّدُسُ تَكْلَفَةُ الثَّانِيَيْنِ وَمَا بَقِيَ لِلْأَخْتِ ، فَأْتَيْنَا أَبَا مُوسَى فَأَخْبَرْنَاهُ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، فَقَالَ : لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْخَبَرُ فِيكُمْ ، [الحديث ٦٧٣٦ - طرئه في : ٦٧٤٧]

قوله (باب ميراث ابنة ابن مع ابنة) في رواية الكشميهني « مع بنت » . **قوله** (حدثنا أبو قيس) هو هبة الرحمن بن مروان بفتح المنة وسكون الراء ، وهزيل بالزاي مصغر ووقع في كتب كثير من الفقهاء هزيل بالذال الممجمة وهو تحريف ، هو ابن شرحبيل وهو الراوي عنه كوفيان أوديان ، ووقع في رواية النسائي من طريق وكيع عن سفيان « عن أبي قيس واسمه عبد الرحمن » . **قوله** (سئل أبو موسى) في رواية غندر عن شعبة عند النسائي « جاء رجل إلى أبي موسى الأشعري وهو الأمير وإلى سلمان بن ربيعة الباهلي فسألهما ، وكذا أخرجه أبو داود من طريق الأعرج عن أبي قيس لكن لم يقل وهو الأمير ، وكذا للأرمذي وابن ماجه والطحاوي والدارمي من طرق عن سفيان الثوري بزيادة سلمان بن ربيعة مع أبي موسى ، وقد ذكروا أن سلمان المذكور كان على قضاء الكوفة . **قوله** (واثبت ابن مسعود فسيتابني) في رواية الأعرج والأشعري المشار إليهما ، فقال له أبو موسى وسلمان بن ربيعة ، وفيها أيضا « فسيتابعنا » ، وهذا قاله أبو موسى على سبيل الظن لأنه اجتهد في المسألة ووافقه سلمان فظن أن ابن مسعود يوافقهما ، ويحتمل أن يكون سبب قوله « اثبت ابن مسعود » الاستنباط . **قوله** (فقال أنه ضللت إذا) قاله جوابا عن قول أبي موسى أنه سيتابعه ، وأشار إلى أنه لو تابعه لخالف صريح السنة عنده وأنه لو خالفها عامدا اضل . **قوله** (أقضى فيها بما قضى النبي ﷺ) في رواية الدارقطني من طريق حجاج بن أرطاة عن عبد الرحمن بن مروان « فقال ابن مسعود كيف أقول ، يعني مثل قول أبي موسى ، وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول فذكره . **قوله** (فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود) فيه إشارة إلى أن هزيل الراوي توجه مع السائل إلى ابن مسعود فسمع جوابه فماد إلى أبي موسى معهم فأخبروه . **قوله** (لا تسألوني مادام هذا الخبر) بفتح المهملة وبكسر ها أيضا وسكون الموحدة حكاه الجوهرى ورجح الكسرو وجزم الفراء بأنه بالكسر وقال سمي باسم الخبر الذي يكتب به ، وقال أبو عبيد الهروي هو العالم بتجوير الكلام وتحسينه وهو بالفتح في رواية جميع المحدثين وأنكر أبو الهيثم الكسري ، وقال الراغب سمي العالم حبرا لما يبق من أثر علومه ، وكانت هذه القصة في زمن عثمان لأنه هو الذي أمر أبا موسى على الكوفة وكل ابن مسعود قبل ذلك أميرها ثم عزل قبل ولاية أبي موسى عليها بمدة ، قال ابن بطال : فيه أن العالم يجتهد إذا ظن أن لائص في المسألة ولا يتولى الجواب إلى أن يبحث عن ذلك ، وفيه أن الحجة عند التنازع سنة النبي ﷺ فيجب الرجوع إليها ، وفيه ما كانوا عليه من الانصاف

والاعتراف بالحق والرجوع اليه ، وشهادة بعضهم لبعض بالعلم والفضل ، وكثرة اطلاع ابن مسعود على السنة ، وثبتت أبي موسى في الفتيا حيث دل على من ظن أنه أعلم منه ، قال : ولا خلاف بين الفقهاء فيما رواه ابن مسعود ، وفي جواب أبي موسى إشعار بأنه رجع عما قاله . وقال ابن عبد البر : لم يخالف في ذلك إلا أبو موسى الأشعري وسليمان بن ربيعة الباهلي وقد رجع أبو موسى عن ذلك ، وأهل سليمان أيضا رجع كأبي موسى ، وسليمان المذكور مختلف في صحبته وله أثر في فتوح العراق أيام عمر وعثمان واستشهد في زمن عثمان وكان يقال له سليمان الخليل لمعرفته بها ، واستدل الطحاوي بحديث ابن مسعود هذا على أن المراد بحديث ابن عباس « فإبقت الفرائض فلأولى رجل ذكر » من يكون أقرب المصبات إلى الميت ، فلو كان هناك عصبة أقرب إلى الميت ولو كانت أثنى كان المال الباقي لها ، ووجه الدلالة منه أن النبي ﷺ جعل الأخت مع الأب مع البنت عصبة نصرن مع البنات في حكم الذكور من قبل الإرث ، وقال غيره : وجه كون الولد المذكور في قوله تعالى ﴿ إِنْ أَمْرٌ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ ذكر أنه الذي يسبق إلى الوهم من قول القائل قال ولد فلان كذا ، فأول ما يقع في نفس السامع أن المراد الذكر وإن كان الاناث أيضا أولادا بالحقيقة ولكن هو امر شائع وقد قال الله تعالى ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾ وقال ﴿ لَنْ تَنْفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ ﴾ وقال حكاية عن الكافر الذي قال ﴿ لَا وَتَيْنَ مَا لَا وَلَدَا ﴾ والمراد بالأولاد والولد في هذه الآي الذكور دون الاناث لأن العرب ما كانت تتكاثر بالبنات فإذا حمل قوله تعالى ﴿ إِنْ أَمْرٌ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ على الولد الذكر لم يمنع الأخت الميراث مع البنت ، وعلى تقدير أن يكون الولد في الآية أعم فإنه محتمل لأن يراد به العموم على ظاهره وأن يراد به خصوص الذكر فبينت السنة الصحيحة أن المراد به الذكور دون الاناث ، قال ابن العربي : يؤخذ من قصة أبي موسى وابن مسعود جواز العمل بالقياس قبل معرفة الخبر ، والرجوع إلى الخبر بعد معرفته ، ونقض الحكم إذا خالف النص . قلت : ويؤخذ من صنيع أبي موسى أنه كان يرى العمل بالاجتهاد قبل البحث عن النص وهو لائق بمن يعمل بالعام قبل البحث عن المخصص ، وقد نقل ابن الحاجب الإجماع على منع العمل بالعموم قبل البحث عن المخصص ، وتعقب بأن أبوي اسحق الأسفرايني والشيرازي حكيا الخلاف ، وقال أبو بكر الصيرفي وطائفة : وهو المشهور ؛ وعن الحنفية يجب الانقياد للعموم في الحال ، وقال ابن شريح وابن خيران والفضال : يجب البحث ، قال أبو حامد : وكذا الخلاف في الأمر والنهي المطلق

٩ - باب ميراث الجد مع الأب والإخوة ، وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير للجد أب ، وقرأ ابن عباس ﴿ يَا بَنِي آدَمَ - وَانْتَهتْ رِثَةُ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ ولم يذكر أن أحدا خالف أبا بكر في زمانه وأصحاب النبي ﷺ متوافرون ، وقال ابن عباس : يرثني ابن ابني دون إخوتي ولا أرث أنا ابن ابني . ويذكر عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد أقاويل مختلفة

٦٧٣٧ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا وهيب عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما

عن النبي ﷺ قال : « ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقي فلأولى رجل ذكر »

٦٧٣٨ - **حدثنا** أبو معمر **حدثنا** عبد الوارث **حدثنا** أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال أما الذي قال رسول الله ﷺ : لو كنت متخذاً من هذه الأمة خليلاً لاتخذته ، ولكن خلة الإسلام أفضل - أو قال - خير ، فإنه أنزله أبا - أو قال - قضاء أبا .

قوله (باب ميراث الجدة مع الأب والاختوة) المراد بالجدة هنا من يكون من قبل الأب والمراد بالاختوة الأشقاء ومن الأب ، وقد انعقد الإجماع على أن الجدة لا يرث مع وجود الأب . **قوله** (وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير الجدة أب) أي هو أب حقيقة لكن تتفاوت مراتبه بحسب القرب والبعد ، وقيل المعنى أنه ينزل منزلة الأب في الحرمة ووجوه البر ، والمعروف عن المذكورين الأول ، قال يزيد بن هارون في كتاب الفرائض له أخبرنا محمد بن سالم عن الشعبي أن أبا بكر وابن عباس وابن الزبير كانوا يجعلون الجدة أبا يرث ما يرث ويحجب ما يحجب ، ومحمد بن سالم ضعيف والشعبي عن أبي بكر منقطع ، وقد جاء من طريق أخرى ، وإذا حمل ما نقله الشعبي على العموم لزم منه خلاف ما أجمعوا عليه في صورة وهي أم الأب إذا علت تسقط بالأب ولا تسقط بالجدة ، واختلف في صورتين إحداهما أن بنى العسلات والاعيان يستطون بالأب ولا يسقطون بالجدة إلا عند أبي حنيفة ومن تابعه ، والأم مع الأب وأحد الزوجين تأخذ ثلث ما بقي ومع الجدة تأخذ ثلث الجميع إلا عند أبي يوسف فقال هو كالأب ، وفي الارث بالولاء صورة ثالثة فيها اختلاف أيضا . فأما قول أبي بكر وهو الصديق فوصله الدارمي بسند على شرط مسلم عن أبي سعيد الخدري أن أبا بكر الصديق جعل الجدة أبا ، وبسند صحيح إلى أبي موسى أن أبا بكر مثله ، وبسند صحيح أيضا إلى عثمان بن عفان أن أبا بكر كان يجعل الجدة أبا ، وفي لفظ له أنه جعل الجدة أبا إذا لم يكن دونه أب ، وبسند صحيح عن ابن عباس أن أبا بكر كان يجعل الجدة أبا ، وقد أسند المصنف في آخر الباب عن ابن عباس أن أبا بكر أنزله أبا ، وكذا مضى في المناقب موصولا عن ابن الزبير أن أبا بكر أنزله أبا . وأما قول ابن عباس فأخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب الفرائض من طريق عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس قال : الجدة أب ، وأخرج الدارمي بسند صحيح عن طاوس عنه أنه جعل الجدة أبا ، وأخرج يزيد بن هارون من طريق ليث عن طاوس أن عثمان وابن عباس كانا يجعلان الجدة أبا . وأما قول ابن الزبير فتقدم في المناقب موصولا من طريق ابن أبي مليكة قال : كتب أهل الكوفة إلى ابن الزبير في الجدة فقال : إن أبا بكر أنزله أبا ، وفيه دلالة على أنه أفتاهم بمثل قول أبي بكر وأخرج يزيد بن هارون من طريق سعيد بن جبيرة قال : كنت كاتباً لعبد الله بن عتبة فأتاه كتب ابن الزبير أن أبا بكر جعل الجدة أبا . **قوله** (وقرأ ابن عباس : يا بني آدم - واتبعت ملة آبائي إبراهيم وإسحق ويعقوب) أما احتجاج ابن عباس بقوله تعالى (يا بني آدم) فوصله محمد بن نصر من طريق عبد الرحمن بن معقل قال : جاء رجل إلى ابن عباس فقال له كيف تقول في الجدة ؟ قال : أي أب لك أكبر ؟ فحكيت ، وكأنه عي عن جوابه ، فقلت أنا : آدم ، فقال أفلا تسمع إلى قوله تعالى (يا بني آدم) أخرجه الدارمي من هذا الوجه . وأما احتجاجه بقوله تعالى (واتبعت ملة آبائي) فوصله سعيد بن منصور من طريق عطاء عن ابن عباس قال : الجدة أب وقرأ (واتبعت ملة آبائي) الآية ، واحتج بعض من قال بذلك بقوله ﷺ : أنا ابن عبد المطلب ، وإنما هو ابن ابنه . **قوله** (ولم يذكر) هو بضم أوله على البناء للمجهول .

قوله (أن أحداً خالف أبا بكر في زمانه وأصحاب النبي ﷺ متوافرون) كأنه يريد بذلك تقريرة حجة القول المذكور فإن الإجماع السكوتي حجة وهو حاصل في هذا ، ومن جاء عنه التصريح بأن الجدة يرث ما كان يرث الأب عند عدم الأب غير من سماه انصنف معاذ وأبو الدرداء وأبو موسى وأبي بن كعب وعائشة وأبو هريرة ، ونقل ذلك أيضاً عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود على اختلاف عنهم كما سيأتي ، ومن التابعين عطاء وطاوس وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبو الشعثاء ، وشريح والشعبي ، ومن فقهاء الأمصار عثمان التيمي وأبو حنيفة وإسحق بن راهويه ودارد وأبو ثور والمزني وابن سريج ، وذهب عمر وعلي وزيد بن ثابت وابن مسعود إلى توريث الإخوة مع الجد لكن اختلفوا في كيفية ذلك كما سيأتي بيانه . **قوله** (وقال ابن عباس يرثي ابن ابني دون إخوتي ولا أرت أنا ابن ابني) وصله سعيد بن منصور من طريق عطاء عنه قال قد ذكره . قال ابن عبد البر : وجه قياس ابن عباس أن ابن الابن لما كان كالابن عند عدم الابن كان أبو الأب عند عدم الأب كالاب ، وقد ذكر من وافق ابن عباس في هذا توجيه قياسه المذكور من جهة أنهم أجمعوا على أنه كالأب في الشهادة له وفي العتق عليه وأنه لا يقتصر منه وأنه ذو فرض أو عاصب وعلى أن من ترك ابناً وأباً أن الأب السادس والباقي للابن وكذا لو ترك جدة لأبيه وابناً وعلى أن الجد يضرب مع أصحاب الفروض بالسدس كما يضرب الأب سواء قيل بالمول أم لا ، وانفقوا على أن ابن الابن بمنزلة الابن في حجب الزوج عن النصف والمرأة عن الربع والام عن الثلث كالابن سواء ، فلو أن رجلاً ترك أبوية وابن ابنه كان لكل من أبويه السدس وأن من ترك أباً جده وعمه أن المال لأبي جده دونهم فينبغي أن يكون لو ولد أبويه دون إخوته فيكون الجد أولى من أولاد أبيه كما أن أباه أولى من أولاد أبيه ، وعلى أن الإخوة من الأم لا يرثون مع الجد كما لا يرثون مع الأب فحجبهم الجد كما حجبهم الأب فينبغي أن يكون الجد كالأب في حجب الإخوة وكذا القول في بنى الإخوة ولو كانوا أشقاء ، وقال السهيلي : لم ير زيد بن ثابت لاحتجاج ابن عباس بقوله تعالى (يا بني آدم) ونحوها بما ذكر عنه حجة لأن ذلك ذكر في مقام الذبحة والتعريف فعبّر بالبنة ولو عبّر بالولادة لكان فيه عتق ، ولكن بين التعبير بالولد والابن فرق ، ولذلك قال تعالى (يوصيكم الله في أولادكم) ولم يقل في أبنائكم ، ولفظ الولد يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع بخلاف الابن ، وأيضاً فلفظ الولد يليق بالميراث بخلاف الابن تقول ابن فلان من الرضاعة ولا تقول ولده ، وكذا كان من يتبنى ولد غيره قال له ابني وتبناه ولا يقول ولدي ولا ولده ، ومن ثم قال في آية التحريم (وحلائل أبنائكم) إذ لو قال وحلائل أولادكم لم يحتاج إلى أن يقول من أصلا بكم لأن الولد لا يكون إلا من صلب أرباب . **قوله** (ويذكر عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد أقاريل مختلفة) سقط ذكر زيد من شرح ابن بطال فلم له من النسخة ، وقد أخذ بقوله جمهور العلماء وتمسكوا بحديث « أفرضكم زيد » وهو حديث حسن أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من رواية أبي قلابة عن أنس وأعله بالارسال ، ورجحه الدارقطني والخطيب وغيرهما ، وله متابعات وشواهد ذكرتها في تخريج أحاديث الرازي ، فأما عمر فأخرج الدارمي بسند صحيح عن الشعبي قال « أول جد ورث في الإسلام عمر فأخذ ماله ، فأناه على زيد - يعني ابن ثابت - فقال ليس لك ذلك إنما أنت كأحد الآخرين » وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن غنم مثله دون قوله « فأناه الخ » ، لكن قال « فأراد عمر أن يمتاز المال فقلت له : يا أمير المؤمنين انهم شجرة دونك ، يعني بنى أبيه » ، وأخرج الدارقطني

بسند قوي عن زيد بن ثابت أن عمر أناه فذكر قصة فيها د أن مثل الجدة كمثل شجرة نبتت على ساق واحد فخرج منها غصن ثم خرج من الغصن غصن فان قطعت الغصن رجوع الماء الى الساق وان قطعت الثاني رجوع الماء الى الأول ، فخطب عمر الناس فقال ان زيدا قل في الجدة قولا رقا مضيتها ، وأخرج الدارمي من طريق اسماعيل بن أبي خالد قال د قال عمر خذ من الجدة ما اجتمع عليه الناس ، وهذا منقطع ، وأخرج الدارمي من طريق عيسى الخياط عن الشعبي قال د كان عمر يقاسم الجدة مع الأخ والأخوين فإذا زادوا أعطاه الثلث وكان يعطيه مع الوالد السادس ، وأخرج البيهقي بسند صحيح عن يونس بن يزيد عن الزهري د حدثني سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وقبيصة بن ذؤيب أن عمر قضى أن الجدة يقاسم الأخوة الأب والأم والأخوة للأب ما كانت المقاسمة خيرا له من الثلث ، فان كثرت الإخوة أعطى الجدة الثلث ، وأخرج يزيد بن هارون في كتاب الفرائض عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو قال د اني لاحظظ عن عمر في الجدة مائة قضية كلها ينقض بعضها بعضها ، وروينا في الجزء الحادي عشر من د فرائد أبي جعفر الرازي ، بسند صحيح الى ابن دون عن محمد ابن سيرين د سألت عبيدة عن الجدة فقال : قد حفظت عن عمر في الجدة مائة قضية مختلفة ، وقد استبعد بعضهم هذا عن عمر ، وتناول البزار صاحب المسند قوله د قضايا مختلفة ، هل اختلاف حال من يرث مع الجدة كأن يكون أخ واحد أو أكثر أو أخت واحدة أو أكثر ، ويدفع هذا التأويل ما تقدم من قول عبيدة بن عمرو د ينقض بعضها بعضها ، وسيأتي عن عمر أقوال أخرى . وأما علي فأخرج ابن أبي شيبة ومحمد بن نصر بسند صحيح عن الشعبي د كتب ابن عباس الى علي يسأله عن ستة إخوة وجد ، فكتب اليه أن اجمله كأحد ثم واصل كتابي ، وأخرج الدارمي بسند قوي عن الشعبي قال د كتب ابن عباس الى علي - وابن عباس بالبصرة - اني أتيت بجد وستة إخوة ، فكتب اليه علي أن أعط الجدة سبعا ولا تعطه أحدا بعده ، وبسند صحيح الى عبد الله بن سلمة أن عليا كان يحمل الجدة أختا حتى يكون سادسا ، ومن طريق الحسن البصري أن عليا كان يشرك الجدة مع الأخوة الى السادس ، ومن طريق ابراهيم النخعي عن علي نحوه ، وأخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن الشعبي عن علي أنه أتى في جد وستة إخوة فأعطى الجدة السادس ، وأخرج يزيد بن هارون في الفرائض له عن محمد بن سالم عن الشعبي عن علي نحوه ، ومحمد بن سالم هذا فيه ضعف ، وسيأتي عن علي أقوال أخرى ، وأخرج الطحاوي من طريق اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : حدثت أن عليا كان ينزل بني الإخوة مع الجدة منزلة آبائهم ولم يكن أحد من الصحابة يفعله غيره ، ومن طريق السري بن يحيى عن الشعبي عن علي كقول الجماعة . وأما عبد الله ابن مسعود فأخرج الدارمي بسند صحيح الى أبي اسحق السبيعي قال : دخلت على ثريح وعنده عاصم - يعني الشعبي - وعبد الرحمن بن عبد الله - أي ابن مسعود - في فريضة امرأة منا تسمى العالية تركت زوجها وأما وأخاها لأبيها وجدها ، فذكر قصة فيها : فأنبت عبيدة بن عمرو - وكان يقال ليس بالكوفة أعلم بفريضة من عبيدة والحارث الأعور - فسأله فقال : ان شئتم نبأكم بفريضة عبد الله بن مسعود في هذا الجمل للزوج ثلاثة أسهم النصف واللام ثلث مابقي وهو السادس من رأس المال والأخ سهم والجدة سهم ، وروينا في كتاب الفرائض لسفيان الثوري من طريق النخعي قال : كان عمر وعبد الله يكرهان أن يفضلأ أما علي جد ، وأخرج سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة بسند واحد صحيح الى عبيدة بن فضالة قال : كان عمر وابن مسعود يقاسمان الجدة مع

الإخوة ما بينه وبين أن يكون السدس خيراً له من مقاسمة الإخوة ، وأخرجه محمد بن نصر مثله سواء وزاد : ثم إن عمر كتب إلى عبد الله ما أرانا إلا قد أجمعنا بالجد ، فإذا جاءك كتابي هذا فقسم به مع الإخوة ما بينه وبين أن يكون الثلث خيراً له من مقاسمتهم ، فأخذ بذلك عبد الله . وأخرج محمد بن نصر بسند صحيح إلى عبيدة بن عمرو قال : كان يعطى الجد مع الإخوة الثلث ، وكان عمر يعطيه السدس ، ثم كتب عمر إلى عبد الله : إنا نخاف أن نكون قد أجمعنا بالجد فأعطاه الثلث ، ثم قدم على هاهنا - يعنى الكوفة - فأعطاه السدس ، قال عبيدة فرأيهما في الجماعة أحب إلى من رأى أحدهما في الفرقة . ومن طريق هيب بن فضالة أن علياً كان يعطى الجد الثلث ثم تحول إلى السدس وأن عبد الله كان يعطيه السدس ثم تحول إلى الثلث . وأما زيد بن ثابت فأخرج الدارمي من طريق الحسن البصري قال : كان زيد يشرك الجد مع الإخوة إلى الثلث ، وأخرج البيهقي من طريق ابن وهب أخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد قال : أخذ أبو الزناد هذه الرسالة من خارجة بن زيد بن ثابت ومن كبراء آل زيد بن ثابت فذكر قصة فيما : قال زيد بن ثابت وكان رأي أن الإخوة أولى بميراث أخيه من الجد ، وكان عمر يرى أن الجد أولى بميراث ابن ابنه من إخوته ، وأخرجه ابن حزم من طريق اسماعيل القاضي عن اسماعيل بن أبي أويس عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد عن أبيه قال : كان رأي أن الأخوة أحق بميراث أخيه من الجد وكان أمير المؤمنين - يعنى عمر - يعطيهم بالوجه الذي يراه على قدر كثرة الأخوة وفاتهم . قلت : فاختلاف النقل عن زيد ، وأخرج هيب الرزاق من طريق إبراهيم قال : كان زيد بن ثابت يشرك الجد مع الأخوة إلى الثلث فإذا بلغ الثلث أعطاه إياه والأخوة ما بقي ويقاسم الأخ الأب ثم يرد على أخيه ويقاسم بالأخوة من الأب مع الأخوة الأشقاء ولا يرث الأخوة للأب شيئاً ولا يعطى أخاً لأم مع الجد شيئاً . قال ابن عبد البر : تفرد زيد من بين الصحابة في معادلاته الجد بالأخوة بالأب مع الأخوة الأشقاء وخالفه كثير من الفقهاء القائلين بقوله في الفرائض في ذلك لأن الأخوة من الأب لا يرثون مع الأشقاء فلا معنى لدخالهم معهم لأنه حيف على الجد في المقاسمة ، وقد سأل ابن عباس زيدا عن ذلك فقال : إنما أقول في ذلك برأيي كما تقول أنت برأيك . وقال الطحاوي : ذهب مالك والشافعي وأبو يوسف إلى قول زيد بن ثابت في الجد أن كان معه إخوة أشقاء قسمهم مادامت المقاسمة خيراً له من الثلث وإن كان الثلث خيراً له أعطاه إياه ولا يرث الأخوة من الأب مع الجد شيئاً ولا يرث الأخوة ولو كانوا أشقاء ، وإذا كان مع الجد والأخوة أحد من أصحاب الفروض بدأ بهم ثم أعطى الجد خير الثلاثة من المقاسمة ومن ثلث ما بقي ومن السدس ولا ينقصه من السدس إلا في الأكدرية . قال : وروى هشام عن محمد بن الحسن أنه وقف في الجد ، قال أبو يوسف وكان ابن أبي لبلى يأخذ في الجد بقول علي ، ومذهب أحمد أنه كواحد الأخوة فإن كان الثلث أحظ له أخذه وله مع ذي فرض بعده الأحظ من مقاسمة كاخ أو ثلث الباقي أو سدس الجميع . والأكدرية المشار إليها تسمى مربعة الجماعة لأنهم أجمعوا على أنها أربعة ولكن اختلفوا في قسمها وهي زوج وأم وأخت وجد فلزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس والأخت النصف ، وتصح من سبعة وعشرين للزوج تسعة والام ستة والأخت أربعة وللجد ثمانية ، وقد نظمها بعضهم :

ما فرض أربعة يوزع بينهم ميراث ميتهم بفرض واقع
فلواحد ثلث الجميع وثلث ما يبقى لثانينهم بحكم جامع

ولثالث من بعد ذاك الذي يبقى وما يبقى نصيب الرابع

ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس ، الخقوا الفرائض ، وقد تقدم شرحه ، ووجه تعلقه بالمسألة أنه دل على أن الذي يبقى بعد الفرض يصرف لأقرب الناس بالميت فكان الجد أقرب فيقدم ، قال ابن بطال : وقد احتج به من شرك بين الجد والاخت فإنه أقرب إلى الميت بدليل أنه ينفرد بالولاء ، ولأنه يقوم مقام الولد في حجب الأم من الثلث إلى السدس ولأن الجد إنما يدل بالميت وهو ولد ابنه والاخت يدل بالميت وهو ولد أبيه والابن أقوى من الأب لأن الابن ينفرد بالمال ويرد الأب إلى السدس ولا كذلك الأب فتصيب الاخت تعصيب بنته وتعصيب الجد تعصيب أبوة والبنوة أقوى من الأبوة في الإرث ، ولأن الاخت فرضها النصف إذا انفردت فلم يسقطها الجد كالبنات ، ولأن الاخت يعصب أختها بخلاف الجد فامتنع من قوة تعصيبه عليه أن يسقط به . وقال السهيلي : الجد أصل وإنما كان الاخت في الميراث أقوى سبباً منه ، لأنه يدل بولاية الأب فالولادة أقوى الأسباب في الميراث فإن قال الجد وأنا أيضاً ولدت الميت قيل له إنما ولدت والده وأبوه ولد الأخوة فصار سببهم قويا وولد الولد ليس ولداً إلا بواسطة وإن شاركه في مطلق الولدية . ثم ذكر حديث ابن عباس أيضاً في فضل أبي بكر وقد تقدم شرحه مستوفى في المناقب ، وقوله « أفضل » أو قال خير ، شك من الراوي وكذا قوله « أنزله أبا أو قال قضاة أبا »

١٠ - باب ميراث الزوج مع الولد وغيره

٩٧٣٩ - حديث محمد بن يوسف عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن ابن عباس رضي الله

عنهما قال : كان المال للولد ، وكانت الوصية للوالدين ، فنسخ الله من ذلك ما أحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس ، وجعل المرأة الثمن والرابع والزوج الشطر والرابع .

قوله (باب ميراث الزوج مع الولد وغيره) أي من الوارثين فلا يسقط الزوج بحال وإنما يحطه الولد عن النصف إلى الربع . ذكر فيه حديث ابن عباس « كان المال - أي الخلف عن الميت - للولد والوصية للوالدين » الحديث ، وقد تقدم في الوصايا وذكرت شرحه هناك مستوفى سنداً ومتناً رحمه الله . قال ابن المنذر : استشهد البخاري بحديث ابن عباس هذا مع أن الدليل من الآية واضح إشارة منه إلى تقرير سبب نزول الآية وإنما هل ظاهرها غير مؤولة ولا منسوخة ، وأفاد السهيلي أن في الآية التي نسخها وهي (يوصيكم الله) إشارة إلى استمرارها ، فلذلك عبر بالفعل الدال على الدوام بخلاف غيرها من الآيات حيث قال في الآية المنسوخة الحكم (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً) الآية . قوله (وجعل الأبوين لكل واحد منهما السدس) أفاد السهيلي أن الحكمة في إعطاء الوالدين ذلك والتسوية بينهما ليستمرا فيه فلا يحذف بهما إن كثرت الأولاد مثلاً ، وسوى بينهما في ذلك مع وجود الولد أو الإخوة لما يستحقه كل منهما على الميت من التربية ونحوها ، وفضل الأب على الأم عند عدم الولد والإخوة لما للأب من الامتياز بالانفاق والنصرة ونحو ذلك ، وعوضت الأم عن ذلك بأمر الولد بتفصيلها على الأب في البر في حال حياة الولد . انتهى ملخصاً . وأخرج عبد بن حميد من طريق قتادة عن بعض أهل العلم أن الأب حجب الإخوة وأخذ سهامهم لأنه يتولى إنكاحهم والانفاق عليهم دون الأم

آخر كما شرط في ميراث الأخ من أخته عند عدم الولد ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، وقد أجمعوا على أنه يرثها مع البنت ، وهو كما جعل النصف في ميراث الزوج شرطا إذا لم يكن ولد ، ولم يمنع ذلك أن يأخذ النصف مع البنت فيأخذ نصف النصف بالفرض والنصف الآخر بالتعصيب إن كان ابن عم مثلا ، فكذلك الأخت والله أعلم . قوله (عن سليمان) هو الأعمش وإبراهيم هو البخمي والأسود هو ابن يزيد وهو خال إبراهيم الراوى عنه . قوله (ثم قال سليمان قضى فينا ولم يذكر على عهد رسول الله ﷺ) القائل ذلك هو شعبة وسليمان هو الأعمش وهو موصول بالسند المذكور ، وحاصله أن الأعمش روى الحديث أولا بإثبات قوله « على عهد رسول الله ﷺ » فيكون مرفوعا دلي الراجح في المسألة ومرة بدونها فيكون موقوفا ، وقد أخرجه الاسماعيل عن القاسم بن زكريا عن بشر بن خالد شيخ البخاري فيه مثله لكن قال : قال سليمان بعد قال القاسم وحدثنا محمد بن عبد الأعلى حدثنا خالد بسنده بلفظ « قضى بذلك معاذ فينا » . قلت : وقد مضى في « باب ميراث البنات » من وجه آخر عن الأسود ابن يزيد قال « أتانا معاذ بن جبل باليمن معلما وأميرا ، فسألناه عن رجل فذكره ، وسياقه مشعر بأن ذلك كان في عهد النبي ﷺ لأن النبي ﷺ هو الذي أمره دلي اليمن كما مضى صريحا في كتاب الزكاة وغيره ، وأخرجه أبو داود والدارقطني من وجه ثالث عن الأسود أن معاذ ورث . . فذكره ، وزاد « هو باليمن ونبي الله ﷺ يومئذ حى » وللدارقطني من وجه آخر عن الأسود « قدم علينا معاذ حين بعثه رسول الله ﷺ » فذكره باختصار . وهذا أصرح ما وجدت في ذلك . قوله (عبد الرحمن) هو ابن ممدى وسفيان هو الثوري وأبو قيس هو عبد الرحمن ، وقد مضى ذكره وشرح حديثه قبل هذا بأربعة أبواب من طريق شعبة عن أبي قيس وفيه قصة أبي موسى وحزم فيه بقوله « لأقضي فيما بقضاء النبي ﷺ » ، وأما قوله هنا « أو قال قال النبي ﷺ » ، فهو شك من بعض رواة ، وأكثر الرواة أثبتوا الزيادة ، ففي رواية وكيع وغيره عن سفيان عند النسائي وغيره « سأقضي فيها بما قضى رسول الله ﷺ » ومراده بالقضاء بالنسبة إليه الفتيا فان ابن مسعود يومئذ لم يكن قاضيا ولا أميرا

١٣ - باب ميراث الأخوات والإخوة

٦٧٤٣ - حدثنا عبد الله بن عثمان أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن محمد بن المسكدر قال « سمعت جابرا رضي الله عنه قال : دخل على النبي ﷺ وأنا مريض ، فدعا بوضوء فتوضأ ثم نصح علي من وضوئه فأفقت فقلت يا رسول الله إنما لي أخوات ، فنزلت آية الفرائض »

قوله (باب ميراث الأخوات والإخوة) ذكر فيه حديث جابر المذكور في أول كتاب الفرائض ، والفرض منه قوله « إنما لي أخوات » فانه يقتضى أنه لم يكن له ولد ، واستنبط المصنف الأخوة بطريق الأولى ، وقدم الأخوات في الذكر للتصريح بهن في الحديث ، وعبد الله المذكور في السند هو ابن المبارك قال ابن بطال : أجمعوا على أن الأخوة الأشقاء أو من الأب لا يرثون مع الابن وإن سفل ولا مع الأب ، واختلفوا فيهم مع الجد على ما مضت الإشارة إليه ، وما عدا ذلك فللواحدة من الأخوات النصف وللبننتين فصاعدا الثلثان والأخ الجميع فما زاد فبالقسمة السوية ، وإن كانوا إخوة رجالا ونساء . للمذكر مثل حظ الأنثيين كما نص عليه القرآن ، ولم يقع

في كل ذلك اختلاف إلا في زوج وأم واختين لأم وأخ شقيق فقال الجمهور : يشرك بينهم ، وكان هل وأبى وأبو موسى لا يشركون الأخوة ولو كانوا أشقاء مع الأخوة لأم لأنهم عصبة وقد احتفرت المرائض المال ، وبذلك قال جمع من الكوفيين

١٤ - باب ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ ، قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَسْرَوْهُ هَلْكَ أَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ ﴾
فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، فإن كانا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ، وإن كانوا الأخوة رجالاً ونساءً فلذاكر مثل حظ الأنثيين ، يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضْلُوا ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿

٦٧٤٤ - حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَاضٍ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ آخِرَ آيَةِ

نَزَلَتْ خَاتَمَةَ سُورَةِ النِّسَاءِ : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾

قوله ﴿ باب يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ﴾ ذكر فيه حديث البراء من طريق أبي إسحاق عنه د آخر آية نزلت خاتمة سورة النساء : يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ، وأراد بذلك ما فيها من التنصيص على ميراث الأخوة ، وقد أخرج أبو داود في المراسيل ، من وجه آخر عن أبي إسحاق عن أبي سلمة بن عبد الرحمن د جاء رجل فقال : يا رسول الله ما الكلالة ؟ قال : من لم يترك ولداً ولا والداً فوريثته كلاله ، . ووقع في صحيح مسلم عن عمر أنه خطب ثم قال د إني لا أدع بعدى شيئاً أم عندي من الكلالة ، وماراجعت رسول الله ﷺ ماراجعته في الكلالة حتى طعن بأصبعه في صدرى فقال : ألا يكفيك آية النصف التي في آخر سورة النساء ، . وقد اختلف في تفسير الكلالة ، والجمهور على أنه من لا ولد له ولا والد ، واختلف في بنت وأخت هل ترث الأخت مع البنت ؟ وكذا في الجد هل يتنزل منزلة الأب فلا ترث معه الأخوة ؟ قال السهلي : الكلالة من لا كليل المحيط بالراس لان الكلالة وراثية تسكات العصبة أي أحاطت بالميت من الطرفين ، وهي مصدر كالقاربة ، وسمى أقرباء الميت كلاله بالمصدر كما يقال هم قرابة أي ذوو قرابة ، وإن عنيت المصدر قلت ورثوه من كلاله ، وتطلق الكلالة على الورثة مجازاً . قال : ولا يصح قول من قال الكلالة المال ولا الميت إلا على إرادة تفسيره معنى من غير نظر إلى حقيقة اللفظ . ثم قال : ومن العجب أن الكلالة في الآية الأولى من النساء لا يرث فيها الأخوة مع البنت مع أنه لم يقع فيها التقييد بقوله ليس له والد ، وقيد به في الآية الثانية مع أن الأخت فيها ورثت مع البنت ، والحكمة فيها أن الأولى عبر فيها بقوله تعالى ﴿ وإن كان رجل يورث ﴾ فإن مقتضاه الإحاطة بجميع المال فأغنى لفظ يورث عن القيد ، ومثله قوله تعالى ﴿ وهو يرثها إن لم يكن لها والد ﴾ أي يحيط بميراثها . وأما الآية الثانية : فالمراد بالولد فيها الذكر كما تقدم تقريره ، ولم يعبر فيها باللفظ يورث فلذلك ورثت الأخت مع البنت . وقال ابن المنير : الاستدلال بآية الكلالة على أن الأخوات عصبة لطيف جداً ، وهو أن العرف في آيات الفرائض قد اطرده على أن الشرط المذكور فيها هو لمقدار الفرض لا لأصل الميراث ، فيفهم أنه إذا لم يوجد الشرط أن يتغير قدر الميراث ، فمن ذلك قوله ﴿ ولا يورثه لـكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له والد ﴾ ، فإن لم يكن له والد وورثه أبواه فلأمه الثلث ﴿ فتغير القدر ولم يتغير أصل الميراث ﴾ ، وكذا في الزوج وفي الزوجة ، فقياس ذلك أن يطرد في الأخت فلها النصف إن لم

يكن ولد ، فان كان والد تغير القدر ولم يتغير أصل الارث ، وليس هناك قدر يتغير اليه الا النصيب ، ولا يلزم من ذلك أن ترث الأخت مع الابن لانه خرج بالاجماع فيبقى ما عداه على الأصل والله اعلم . وقد تقدم الكلام في آخر ما نزل من القرآن في آخر تفسير سورة البقرة ، وقال الكرماني : اختلف في تعيين آخر ما نزل فقال البراء هنا : خاتمة سورة النساء ، وقال ابن عباس كما تقدم في آخر سورة البقرة : آية الربا ، وهذا اختلاف بين الصحابين ولم ينقل واحد منهما ذلك عن النبي ﷺ فيحمل على أن كلا منهما قال بطلنه ، وتعتب بان الجمع أولى كما تقدم بيانه هناك

١٥ - باب ابني عم أحدهما أخ الأم والآخر زوج

وقال علي : للزوج النصف والآخر من الأم السدس وما بقي بينهما نصفان

٦٧٤٥ - حدثنا محمود أخبرنا جبير الله عن إسرائيل عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن مات وترك مالا فإله لموالي العصبية ، ومن ترك كلاً أو ضياعاً فأنا وليه ، فلا دمي له . الكل : العيال

٦٧٤٦ - حدثنا أمية بن بسطام حدثنا يزيد بن زريع عن روح عن عهد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما تركت الفرائض فلا ولي رجل ذكر ،

قوله (باب ابني عم أحدهما أخ الأم والآخر زوج) صورتها أن رجلاً تزوج امرأة فأنت منه بابن ثم تزوج أخرى فأنت منه بآخر ثم فارق الثانية فتزوجها أخوه فأنت منه ببنت فهي أخت الثاني لأمه وابنة عمه ، فتزوجت هذه البنت الابن الاول وهو ابن عمها ثم ماتت عن ابني عمها . قوله (وقال علي الزوج النصف والآخر من الأم السدس وما بقي بينهما نصفان) وحاصله أن الزوج يعطى النصف لكونه زوجاً ويعطى الآخر السدس لكونه أخاً من أم فيبقى الثلث فيقسم بينهما بطريق العصبية فيصح الاول الثلثان بالفرض والنصيب والآخر الثلث بالفرض والنصيب ، وهذا الأمر وصله عن علي رضي الله عنه سعيد بن منصور من طريق حكيم بن غفال قال : أتى شريح في امرأة تركت ابني عمها أحدهما زوجها والآخر أخوها لأمها فجعل للزوج النصف والباقي للأخ من الأم ، فأتوا علياً فذكروا له ذلك فأرسل إلى شريح فقال : ما قضيت أبكتاب الله أو سنة من رسول الله ؟ فقال : بكتاب الله قال : أين ؟ قال (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) قال : فهل قال الزوج النصف والآخر ما بقي ثم أعطى الزوج النصف والآخر من الأم السدس ثم قسم ما بقي بينهما . وأخرج يزيد بن هارون والدارمي من طريق الحارث قال : أتى علي في ابني عم أحدهما أخ لأم فقيل له إن عبد الله كان يعطى الأخ للأم المال كله ، فقال : يرحمه الله إن كان لفقيرها ولو كنت أنا لأعطيت الأخ من الأم السدس ثم قسمت ما بقي بينهما . قال ابن بطال : وافق علياً زيد بن ثابت والجمهور . وقال عمر وابن مسعود : جميع المال - يعني الذي يبقى بعد نصيب الزوج - للذي جمع القرابتين فله السدس بالفرض والثلث الباقي بالنصيب ، وهو قول الحسن وأبي ثور وأهل الظاهر ، واحتجوا

بالاجماع في أخوين أحدهما شقيق والآخر لأب أن الشقيق يستوعب المال لسكونه أقرب بأم ، وحجة الجمهور ما أشار اليه البخاري في حديث أبي هريرة الذي أورده في الباب بافظه ، فن مات وترك مالا قاله موالى المصيبة ، والمراد بموالى المصيبة بنو العم ، فدوى بينهم ولم يفضل أحدا على أحد ، وكذا قال أهل التفسير في قوله (واني خفت الموالى من ورائي) أي بنو العم . فانه احتجوا بالحديث الآخر المذكور في الباب أيضا من حديث ابن عباس ، فترك الفرائض للأولى رجل ذكر ، فالجواب أنهما من جهة التعصيب سواء ، والنقدير الحقوا الفرائض بأهلها أي أعطوا أصحاب الفروض حقهم فان بقي شيء فهو الأقرب ، فلما أخذ الزوج فرضه والآخر من الأم فرضه صار ما بقي موروثا بالتعصيب وهما في ذلك سواء . وقد أجمعوا في ثلاثة إخوة للأم أحدهم ابن عم أن للثلاثة الثلث والباقي لابن العم . قال المازري : مراتب التعصيب البنوة ثم الأبوة ثم الجدودة ، فالابن أولى من الأب وإن فرض له معه السدس ، وهو أولى من الإخوة وبنوهم لأنهم ينتسبون بالمشاركة في الأبوة والجدودة ، والأب أولى من الإخوة ومن الجد لأنهم به ينتسبون نيسقطون مع وجوده ، والجد أولى من بنو الإخوة لأنه كالأب معهم ، ومن العمومة لأنهم به ينتسبون ، والإخوة وبنوهم أولى من العمومة وبنوهم لأن تعصيب الإخوة بالأبوة والعمومة بالجدودة ، هذا ترتيبهم وهم يختلفون في القرب ، فالأقرب أولى بالإخوة مع بنوهم والعمومة مع بنوهم فان تساوا في الطبقة والقرب ولأحدهما زيادة كالشقيق مع الأخ لأب قدم ، وكذا الحال في بنوهم وفي العمومة وبنوهم ، فان كانت زيادة الترجيح بمعنى غير ماها فيه كابن عم أحدهما أخ لام ففيل يستمر الترجيح فيأخذ ابن العم الذي هو أخ لام جميع ما بقي بعد فرض الزوج وهو قول عمر وابن مسعود وشريح والحسن وابن سيرين والنخعي وأبي ثور والطبري ودارد ونقل عن أشهب ، وأبي ذلك الجمهور فقالوا : بل يأخذ الأخ من الأم فرضه ويقسم الباقي بينهما ، والفرق بين هذه الصورة وبين تقدم الشقيق على الأخ لأب طريق الترجيح لأن الشرط فيها أن يكون فيه معنى مناسب لجهة التعصيب لأن الشقيق شارك شقيقه في جهة القرب المتعلقة بالتعصيب بخلاف الصورة المذكورة والله أعلم . **قوله** (حدثنا محمود) هو ابن غيلان وعبيد الله شيخه هو ابن موسى وقد حدث البخاري عنه كثيرا بغير واسطة وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحق وأبو حصين بفتح أوله هو عثمان بن عاصم وأبو صالح هو ذكوان السمان . **قوله** (أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم) زاد في رواية الأصيل هنا د وأزواجه أمهاتهم ، قال عياض : وهي زيادة في الحديث لا معنى لها هنا . **قوله** (فلأدعى له) قال ابن بطال : هي لام الأمر أصلها الكسر وقد تسكن مع الفاء والوار غالبا فيهما وإثبات الألف بعد العين جائز كقوله د ألم بأنيك والاختبار تنمى ، والأصل عدم الاشباع للجزم ، والمعنى فادعوني له أقوم بكله وضياعه . **قوله** (والسكل العيال) ثبت هذا التفسير في آخر الحديث في رواية المستعمل والكشميهني ، وأصل السكل الثقل ثم استعمل في كل أمر يصعب والعيال فرد من أفراد ، وقال صاحب الأساس : كل بصره فهو كليل وكل عن الأمر لم تنبعث نفسه له وكل كلاله أي قصر عن بلوغ القرابة ، وقد مضى شرح حديث ابن عباس في أوائل الفرائض ، وروح شيخ يزيد بن زريع فيه هو ابن القاسم المنبري

٦٧٤٧ - حدثني إسحق بن إبراهيم قال قلت لأبي أسامة حدثكم إدريس حدثنا طلحة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس (ولكل جعلنا موالى - والذين عاقدت أيمانكم) قال: كان المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الأنصارى المهاجرى دون ذوى رحمة للاخوة التى آخى النبي ﷺ بينهم ، فلما نزلت (ولكل جعلنا موالى) قال نسختها (والذين عاقدت أيمانكم)

قوله (باب ذوى الارحام) أى بيان حكمهم هل يرثون أو لا ؟ وهم عشرة أصناف : الحال والحالة والحمد للآم وولد البنات وولد الأخوات وبنت العم والعمة والعم للآم وابن الأخ للآم ومن أدلى بأحد منهم ، فن ورثهم قال أولام أولاد البنات ثم أولاد الأخوات وبنت الأخ ثم العم والعمة والحال والحالة ، وإذا استوى اثنان قدم الأقرب الى صاحب فرض أو عصبه . **قوله** (إسحق بن إبراهيم) هو الامام المعروف بابن راهويه . **قوله** (قلت لأبي أسامة حدثكم إدريس) أى ابن يزيد بن عبد الرحمن الأودى والد عبد الله ، وطلحة شيخه هو ابن مصرف ، وقد نسب المصنف فى التفسير من رواية الصلت بن محمد عن أبي أسامة وقال فى آخره : سمع إدريس من طلحة وأبو أسامة من إدريس ، وقد صرح هنا بالثاني . ووقع فى رواية أبي داود عن هارون بن عبد الله عن أبي أسامة : حدثني إدريس بن يزيد حدثنا طلحة بن مصرف ، وكذا أخرجه الاسماعيل عن المنجاني عن أبي كريب عن أبي أسامة ، وكذا عند الطبرى عن أبي كريب . **قوله** (ولكل جعلنا موالى والذين عاقدت أيمانكم) قال : كان المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الأنصارى المهاجرى دون ذوى رحمة للاخوة التى آخى النبي ﷺ بينهم ، فلما نزلت (ولكل جعلنا موالى) قال : نسختها (والذين عاقدت أيمانكم) قال ابن بطال : كذا وقع فى جميع النسخ نسختها (والذين عاقدت أيمانكم) والصواب ان المنسوخة (والذين عاقدت أيمانكم) والمنسوخة (ولكل جعلنا موالى) قال ووقع فى رواية الطبرى بيان ذلك ولهذه فلما نزلت هذه الآية (ولكل جعلنا موالى) نسخت . قلت : وقد تقدم فى الكفالة التفسير من رواية الصلت بن محمد عن أبي أسامة مثل ما عناه للطبرى فكان عزوه الى ما فى البخارى اولى ، مع أن فى سياقه فائدة أخرى وهو أنه قال (ولكل جعلنا موالى) ورواه ، فأقاد تفسير الموالى بالورثة ، وأشار الى أن قوله (والذين عاقدت أيمانكم) ابتداء شئ . يريد أن يفسره أيضا ، ويؤيده أنه وقع فى رواية الصلت بن محمد قال (والذين عاقدت) وبقي قوله نسختها شكلا كما قال ابن بطال ، وقد أجاب ابن المنير فى الحاشية فقال : الضمير فى نسختها عائد على المؤاخاة لا على الآية والضمير فى نسختها وهو الفاعل المستتر يعود على قوله (ولكل جعلنا موالى) وقوله (والذين عاقدت أيمانكم) بدل من الضمير ، وأصل الكلام لما نزلت (ولكل جعلنا موالى) نسخت (والذين عاقدت أيمانكم) وقال الكرماني : فاعل نسختها آية جعلنا والذين عاقدت منصوب باضمار أعنى ، قالت : ووقع فى سياقه هنا أيضا موضع آخر وهو أنه عبر بقوله : يرث الأنصارى المهاجرى ، وتقدم فى رواية الصلت بالكس ، وأجاب عنه الكرماني بأن المقصود اثبات الورثة بينهم فى الجملة . قلت : والاول أن يقرأ الأنصارى بالنصب على أنه مفعول مقدم فتتحد الروايتان ، ووقع فى رواية الصلت موضع ثالث مشكك وهو قوله (والذين عاقدت أيمانكم) من الصراح ، وظاهر الكلام أن قوله من النصر يتماق بعاقبت أيمانكم وليس كذلك وإنما يتعلق بقوله (فأنوهم نصيبهم) وقد بين ذلك أبو كريب فى روايته ،

وكذلك أخرجه أبو داود عن هارون بن عبد الله عن أبي أسامة ، وقد تقدم في تفسير النساء عدة طرق لذلك مع إعراب الآية ، والكلام على حكم المعاينة المذكورة ونسخها بما يفنى عن إعادته ، والمراد بإيراد الحديث هنا أن قوله تعالى (ولاكل جعلنا موالى) نسخ حكم الميراث الذى دل عليه (والذين عاقت أيمانكم) قال ابن بطال : أكثر المفسرين على أن النسخ لقوله تعالى (والذين عاقت أيمانكم) قوله تعالى فى الأنفال (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض) وبذلك جزم أبو عبيد فى « النسخ والمنسوخ » . قلت : كذا أخرجه أبو داود بسند حسن عن ابن عباس قال ابن الجوزى : كان جماعة من المحدّثين يروون الحديث من حفظهم فتقصر عباراتهم خصوصاً المعجم فلا يبين للكلام رونق مثل هذه الالفاظ فى هذا الحديث ، ويبان ذلك أن مراد الحديث المذكور أن النبي ﷺ كان آخى بين المهاجرين والأنصار فكانوا يتوارثون بتلك الأخوة ويرونها داخلة فى قوله تعالى (والذين عاقت أيمانكم) فلما نزل قوله تعالى (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله) نسخ الميراث بين المتعاقدين وبقي النصر والرفادة وجواز الوصية لهم ، وقد وقع فى رواية العوفى عن ابن عباس بيان السبب فى إرثهم قال : كان الرجل فى الجاهلية يلحق به الرجل فيكون تابعه ، فإذا مات الرجل صار لأقربة الميراث وبقي تابعه ليس له شيء ، فنزلت (والذين عاقت أيمانكم فآتوهم نصيبهم) فكانوا يعطونه من ميراثه ، ثم نزلت (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله) فنسخ ذلك . قلت : والعوفى ضعيف ، والذى فى البخارى هو الصحيح المعتمد ، وتصحيح السياق قد ظهر من نفس الرواية وأن بعض الرواة قدم بعض الالفاظ على بعض وحذف منها شيئاً وأن بعضهم ساقها على الاستقامة وذلك هو المعتمد . قال ابن بطال : اختلف الفقهاء فى توريث ذوى الأرحام وهم من لا سهم له وليس بعصبة ، فذهب أهل الحجاز والشام الى منهم الميراث ، وذهب الكوفيون وأحمد وإسحق الى توريثهم ، واحتجوا بقوله تعالى (وأولو الأرحام بعضهم أول ببعض) واحتج الآخرون بأن المراد بها من لا سهم له فى كتاب الله لأن آية الأنفال بحلة وآية الموارث بفسرة وبقوله ﷺ « من ترك مالا فله عصبته » وأنهم أجمعوا على ترك القول بظاهرهما فجعلوا ما يخالفه المعتوق ارثاً لعصبته دون هواليه فان فقدوا فلهواليه دون ذوى رحمته ، واختلفوا فى توريثهم فقال أبو عبيد : رأى أهل العراق رد ما بقى من ذوى الفروض إذا لم تكن عصبته على ذوى الفروض وإلا فعليهم وعلى العصبته ، فان فقدوا أعطوا ذوى الأرحام ، وكان ابن مسعود ينزل كل ذى رحم منزلة من يجر اليه ، وأخرج بسند صحيح عن ابن مسعود أنه جعل العمة كالأب والحالة كالأُم فقسم المال بينهما أثلاثاً ، وعن علي أنه كان لا يرد على البنت دون الأم ، ومن أدلتهم حديث « الحال وارث من لا وارث له » وهو حديث حسن أخرجه الترمذى وغيره ، وأجيب عنه بأنه يحتمل أن يراد به إذا كان عصبته ويحتمل أن يريد بالحديث المذكور الساب كقولهم « الصبر حيلة من لا حيلة له » ويحتمل أن يكون المراد به السلطان لأنه خال المسلمين ، حكى هذه الاحتمالات ابن العربى

١٧ - باب ميراث الملائكة

٦٧٤٨ - حدثني يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن نافع « عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رجلاً لعن

امراته فى زمن النبي ﷺ وانتفى من ولدها ، ففرق للنبي ﷺ بينهما ، وألحق الولد بالمرأة »

قوله (باب ميراث الملاعة) بفتح الهمزة ويجوز كسرهما والمراد بيان ما ترثه من ولدها الذي لا عنت عليه ، ذكر فيه حديث ابن عمر المختصر في الملاعة وقد مضى شرحه في كتاب اللعان ومن وجه آخر مطول عن ابن عمر ومن حديث سهل بن سعد ، والغرض منه هنا قوله « وألحق الولد بالمرأة » وقد اختلف السلف في معنى إلحاقه بأمه مع اتفاقهم على أنه لا ميراث بينه وبين الذي نفاه ، فجاء عن علي وابن مسعود أنهما قالا في ابن الملاعة « عصبته عصبته أمه يرثهم ويرثونه » أخرجه ابن أبي شيبة وبه قال البخاري والشمي ، وجاء عن علي وابن مسعود أنهما كانا يجعلان أمه عصبته وحدها فتعطي المال كله ، فإن ماتت أمه قبله فماله له عصبته ، وبه قال جماعة منهم الحسن وابن سيرين ومكحول والثوري وأحمد في رواية ، وجاء عن علي أن ابن الملاعة ترثه أمه وإخوته منها فإن فضل شيء فهو لبنت المال ، وهذا قول زيد بن ثابت وجمهور العلماء وأكثر فقهاء الأمصار ، قال مالك : وعلى هذا أدركت أهل العلم ، وأخرج عن الشعبي قال : بعث أهل الكوفة إلى الحجاز في زمن عثمان يسألون عن ميراث ابن الملاعة فأخبروهم أنه لأمه وعصبته ، وجاء عن ابن عباس عن علي أنه أعطى الملاعة الميراث وجعلها عصبته ، قال ابن عبد البر : الرواية الأولى أشهر عند أهل الفرائض ، قال ابن بطال : وهذا الخلاف إنما نشأ من حديث الباب حيث جاء فيه « وألحق الولد بالمرأة » لأنه لما ألحق بها قطع نسب أبيه فصارت كنى لا أب له من أولاد البقي ، وتمسك الآخرون بأن معناه إقامتها مقام أبيه فجعلوا عصبته أمه عصبته أبيه . قلت : وقد جاء في المرفوع ما يقوى القول الأول ، فأخرج أبو داود من رواية مكحول مرسلًا ومن رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « جعل النبي ﷺ ميراث ابن الملاعة لأمه ولورثتها من بعدها » ولأصحاب السنن الأربعة عن وائلة رفعه « تفوز المرأة بثلاثة موارث : عتيقها وتعتيقها وولدها الذي لا عنت عليه » ، قال البيهقي : ليس بثابت . قلت : وحسنه الترمذي وصححه الحاكم وإسناد فيه سوى عمر بن ربيعة بضم الراء وسكون الواو بعدها « واحدة مختلف فيه » ، قال البخاري : فيه نظر ، ووثقه جماعة ، وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن المنذر ومن طريق داود بن أبي هند عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن رجل من أهل الشام « أن النبي ﷺ قضى به لأمه هي بمنزلة أبيه وأمّه » وفي رواية أن عبد الله بن عبيد كتب إلى صديق له من أهل المدينة يسأله عن ولد الملاعة فكتب إليه « اني سألت فأخبرت أن النبي ﷺ قضى به لأمه » وهذه طرق يقوى بعضها ببعض ، قال ابن بطال : تمسك بعضهم بالحديث الذي جاء أن الملاعة بمنزلة أبيه وأمّه ، وإسناد فيه حجة لأن المراد أنها بمنزلة أبيه وأمّه في تربيته وقاديبه وغير ذلك مما يتولاه أبوه ، فأما الميراث فقد أجمعوا أن ابن الملاعة لو لم تلهن أمه وترك أمه وأباه كان لأمه السدس ، ولو كانت بمنزلة أبيه وأمّه لورثت سدسين فقط سدس بالأمومة وسدس بالابوة ، كذا قال وفيه نظر تصويرا واستدلالا وحجة الجمهور ما تقدم في اللعان أن في رواية فابيع عن الزهري عن سهل في آخره « فكانت السنة في الميراث أن يرثها وترث منه ما فرض لها » أخرجه أبو داود ، وحديث ابن عباس « فهو لأولى رجل ذكر » ، فإنه جعل ما فضل عن أهل الفرائض لعصبته الميت دون عصبته أمه ، وإذا لم يكن لولد الملاعة عصبته من قبل أبيه فالسكون عصبته ، وقد تقدم من حديث أبي هريرة « ومن ترك مالا فليهرثه عصبته من كانوا »

٦٧٤٩ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة « عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان عتبة عهد إلى أخيه سعد أن ابن وليدة زمعة مني ، فاقبضه إليك ، فلما كان عام الفتح أخذ سعد فقال : ابن أخي عهد إلى فيه ، فقام عهد بن زمعة ، فقال : أخى وابن وليدة أبي ولید على فراشه ، فتساوفا إلى النبي ﷺ فقال سعد : يا رسول الله ابن أخي قد كان عهد إلى فيه ، فقال عهد بن زمعة : أخى وابن وليدة أبي ولید على فراشه ، فقال النبي ﷺ : هو لك يا عهد بن زمعة ، الولد للفراش وللماهر الحجر . ثم قال أسودة بنت زمعة : احتجبي منه ، لما رأى من شبهم بهتة ، فآراها حتى لقي الله »

٦٧٥٠ - **حديث** مسدد عن يحيى عن شعبة عن محمد بن زياد أنه « سمع أبا هريرة عن النبي ﷺ قال : الولد لصاحب الفراش »

[الحديث ٦٧٥٠ - طرفه في : ٦٨١٨]

قوله (باب الولد للفراش حرة كانت) أى المستفرشة (أو أمة) . **قوله** (عن عروة) فى رواية شعيب عن الزهرى فى الملق « حدثني عروة ، وكذا وقع فى رواية عبد الله بن مسleme عن مالك فى المغازى لكن أخرجه فى الوصايا بلفظ عن عروة . **قوله** (كان عتبة عهد إلى أخيه) فى رواية يحيى بن قزعة عن مالك فى أوائل البيوع ابن أبى وقاص فى الموضمين وكذا فى رواية شعيب والليث وغيرهما عن الزهرى وفى رواية ابن عيينة عن الزهرى الماضية فى الأشخاص : أوصاني أخى إذا قدمت يعنى مكة أن أقبض إليك ابن أمة زمعة فانه ابنى . **قوله** (ان ابن وليدة زمعة) فى رواية ابن عيينة عن ابن شهاب الماضية فى المظالم ابن أمة زمعة ، والوليدة فى الأصل المولودة وتطلق على الأمة وهذا الوليدة لم أقف على اسمها لكن ذكر مصعب الزيرى وابن أخيه الزبير فى « نسب قريش » أنها كانت أمة يمانية والوليدة فعيلة من الولادة بمعنى مفعولة ، قال الجوهري : هى الصبية والأمة والجمع ولائد ، وقيل انها اسم لغير أم الولد . وزمعة بفتح الزاى وسكون الميم وقد تحرك ، قال النوى : التسكين أشهر ، وقال أبو الوليد القشقى : التحريك هو الصواب . قلت : والجارى على السنة للمحدثين التسكين فى الاسم والتحريك فى النسبة ، وهو ابن قيس بن عبد شمس القرشى العامري والد أسودة زوج النبي ﷺ ، وعبد بن زمعة بغير إضافة ، ووقع فى « مختصر ابن الحاجب » عبد الله وهو غلط ، نعم عبد الله بن زمعة آخر ، وفى بعض الطرق من غير رواية عائشة عند الطحاوى فى هذا الحديث عبد الله بن زمعة ونبه هل أنه غلط وأن عبد الله بن زمعة هو ابن الأسود بن المطلب ابن أسد بن عبد المزى آخر . قلت : وهو الذى مضى حديثه فى تفسير (والشمس وضحاها) وقد وقع لابن منده خبط فى ترجمة عبد الرحمن بن زمعة فانه زعم أن عبد الرحمن وعبد الله وعبداء إخوة ثلاثة أولاد زمعة بن الأسود ، وأيس كذلك بل عبد بغير إضافة وعبد الرحمن أخوان عامريان من قريش ، وعبد الله بن زمعة قرشى أسدى من قريش أيضا ، وقد أوضحت ذلك فى « الإصابة فى تمييز الصحابة » والابن المذكور اسمه عبد الرحمن وذكره ابن عبد البر فى الصحابة وغيره ، وقد أعقب بالمدينة . وعتبة بن أبى وقاص أخو سعد مختلف

في صحبته فذكره في الصحابة العسكري وذكر ما نقله الزبير بن بكار في النسب انه كان اصاب دما بمكة في قرش فانتقل الى المدينة ولما مات اوصى الى سعد ، وذكره ابن منده في الصحابة ولم يذكر مستندا إلا قول سعد و عهد الى أخى أنه ولده ، واستنكر أبو نعيم ذلك وذكر أنه الذي شج وجهه رسول الله ﷺ بأحد ، قال وما هلت له اسلما ، بل قد روى عبد الرزاق من طريق عثمان الجزري عن مقسم ، ان النبي ﷺ دعا بأن لا يحول على عتبة الحول حتى يموت كافرا فأت قبل الحول ، وهذا مرسل ، وأخرجه من وجه آخر عن سعيد بن المسيب بنحوه ، وأخرج الحاكم في المستدرك ، من طريق صفوان بن سليم عن أنس أنه سمع حاطب بن أبي بلتعة يقول : ان عتبة لما فعل بالنبي ﷺ ما فعل تبعته فقتلته ، كذا قال وجزم ابن التين والدمياطى بأنه مات كافرا . قلت : وأم عتبة هند بنت وهب ابن الحارث بن زهرة ، وأم أخيه سعد حممة بنت سفيان بن أمية . قوله (فلما كان عام الفتح أخذه سعد فقال ابن أخى) في رواية يونس عن الزهري في المغازي : فلما قدم رسول الله ﷺ مكة في الفتح ، وفي رواية معمر عن الزهري هند أحمد وهي لمسلم لكن لم يسق لفظها . فلما كان يوم الفتح رأى سعد الغلام فعرفه بالشبه فاحتضنه وقال ابن أخى ورب الكعبة ، وفي رواية الليث : فقال سعد يا رسول الله هذا ابن أخى عتبة بن أبي وقاص عهد الى أنه ابنه ، وعتبة بالجر بدل من لفظ أخى أو عطف بيان ، والضمير في أخى لسعد لا لعتبة . قوله (فقام عبد بن زمعة فقال أخى وابن وليدة أبي ولد على فراشه) في رواية معمر : فجاء عبد بن زمعة فقال بل هو أخى ولد على فراش أبي من جاريته ، وفي رواية يونس : يا رسول الله هذا أخى هذا ابن زمعة ولد على فراشه ، زاد في رواية الليث ، انظر الى شبهه يا رسول الله ، وفي رواية يونس : فنظر رسول الله ﷺ فإذا هو أشبه الناس بعتبة ابن أبي وقاص ، وفي رواية الليث : فرأى شيئا بينا بعتبة ، وكذا لابن عبيدة عند أبي داود وغيره ، قال الخطابي وتبعه عياض والقرطبي وغيرهما : كان أهل الجاهلية يقتنون الولائد ويقررون عليهم الضرائب فيسكتونهم بالفجور ، وكانوا يباحقون النسب بالزنا إذا ادعوا الولد كما في النكاح ، وكانت لزمنة أمة وكان يلزمها فظهر بها حمل زعم عتبة بن أبي وقاص أنه منه وعهد الى أخيه سعد أن يستأخذه ، فخاض فيه عبد بن زمعة ، فقال له سعد : هو ابن أخى على ما كان عليه الامر في الجاهلية ، وقال عبد : هو أخى على ما استقر عليه الامر في الاسلام ، فأبطل النبي ﷺ حكم الجاهلية وألحقه بزمنة ، وأبدل عياض قوله إذا ادعوا الولد بقوله إذا اعترفت به الام ، وبني عليهم ما القرطبي فقال : ولم يكن حصل إلحاقه بعتبة في الجاهلية إما لعدم الدعوى وإما لكون الام لم تعترف به لعتبة . قلت : وقد مضى في النكاح من حديث عائشة ما يؤيد أنهم كانوا يعتبرون استلحاق الأم في صورة وإلحاق القائف في صورة ولفظها : ان النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء ، الحديث ، وفيه : يجتمع الرهط مادون العشرة فيدخلون على المرأة كلهم بصيها ، فإذا حملت ووضعت ومضت ليال أرسلت إليهم فاجتمعوا عندها فقالت : قد ولدت فهو ابنك يا فلان ، فيباحق به ولدها ولا يستطيع أن يمتنع ، الى أن قالت : ونكاح البغايا كن ينهين دلى أبواب رايات ، فن أرادهن دخل عليهن ، فإذا حملت أحدهن فوضعت جمعوا لها القافة ثم ألحقوا ولدها بالذي يرى القائف لا يمتنع من ذلك ، انتهى . واللائق بهذه أمة زمعة الأخير ، فاعل جمع القافة لهذا الولد تعذر بوجه من الوجوه ، أو أنها لم تكن بصفة البغايا بل أصابها عتبة سرا من زنا وهما كافران لحملت وولدت ولدا يشبهه فغاب على ظنه أنه منه فبغته الموت قبل استباحته فأوصى أخاه أن يستأخذه ، فعمل سعد بعد ذلك تمسكا بالبرادة الأصيلة

قال القرطبي : وكان عبد بن زمعة سمع أن الشرع ورد بأن الولد للفراش والإلا فم يكن عادتهم الإلحاق به ، كذا قاله ، وما أدري من أين له هذا الجزم بالنفي ، وكأنا به بناء على ما قال الخطابي أمة زمعة كانت من البغايا اللاتي عليهن من الضرائب ، فكان الإلحاق مخصصا باستلحاقها على ما ذكر ، أو بالإلحاق القائف على ما في حديث عائشة ، لكن لم يذكر الخطابي مستندا لذلك ، والذي يظهر من سياق القصة ما قدمته أنها كانت أمة مستفرشة لزمنة فانفق أن عتبة زني بها كما تقدم ، وكانت طريقة الجاهلية في مثل ذلك أن السيد إن استلمه لحقه وإن نفاه انتفى عنه وإذا ادعاه غيره كان مرد ذلك إلى السيد أو القافة ، وقد وقع في حديث ابن الزبير الذي أسوته بعد هذا ما يؤيد ما فاتته ، وأما قوله : أن عبد بن زمعة سمع أن الشرع الخ فيه نظر ، لأنه بعد أن يسمع ذلك عبد بن زمعة وهو بمكة لم يعلم بعد ولا يسمعه سعد بن أبي وقاص وهو من السابقين الأولين الملائمين لرسول الله ﷺ من حين إسلامه إلى حين فتح مكة فهو العشرين سنة ، حتى ولو قلنا أن الشرع لم يرد بذلك إلا في زمن الفتح فبلوغه لعبد قبل سعد بعيد أيضا ، والذي يظهر لي أن شرعية ذلك إنما عرفت من قوله ﷺ في هذه القصة « الولد للفراش ، والإلا فم كان سعد لو سبق عليه بذلك ليدعيه ، بل الذي يظهر أن كلا من سعد وعتبة بنى على البراءة الأصلية ، وأن مثل هذا الولد يقبل النزاع ، وقد أخرج أبو داود تلو حديث الباب بسند حسن إلى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « قام رجل فقال : يا رسول الله إن فلانا ابني عاهرت بأمة في الجاهلية ، فقال رسول الله ﷺ : لادعوه في الإسلام ، ذهب أمر الجاهلية ، الولد للفراش وللعاهر الحجر ، وقد وقع في بعض طرقه أن ذلك وقع في زمن الفتح وهو يؤيد ما قلته ، واستدل بهذه القصة على أن الاستلحاق لا يختص بالآب بل الأخ أن يستلحق وهو قول الشافعية وجماعة بشرط أن يكون الأخ حائزا أو يرافقه باقي الورثة وأما كونه من المذكور وأن يوافق على ذلك أن كان بالغا عاقلا وأن لا يكون معروف الآب ، وتعقب بأن زمعة كان له ورثة غير عبد ، وأجيب بأنه لم يخلف وارثا غيره إلا سودة ، فإن كان زمعة مات كافرا فلم يرثه إلا عبد وحده ، وعلى تقدير أن يكون أسلم وورثته سودة فيحتمل أن تكون وكلت أخاها في ذلك أو ادعت أيضا . وخص مالك وطائفة الاستلحاق بالآب ، وأجابوا بأن الإلحاق لم ينحصر في استلحاق عبد لاحتمال أن يكون النبي ﷺ أطاع دلي ذلك بوجه من الوجوه كاعتراف زمعة بالوطء ، ولأنه إنما حكم بالفراش لأنه قل بعد قوله هو لك ، الولد للفراش ، لأنه لما أبطل الشرع الإلحاق هذا الولد بالزاني لم يبق صاحب الفراش . وجرى الموقفي على القول بأن الإلحاق يختص بالآب فقال : أجمعوا على أنه لا يقبل إقرار أحد على غيره ، والذي هندي في قصة عبد بن زمعة أنه ﷺ أجاب عن المسألة فأعلمهم أن الحكم كذا بشرط أن يدعي صاحب الفراش لا أنه قبل دعوى سعد عن أخيه عتبة ولا دعوى عبد بن زمعة عن زمعة بل عرفهم أن الحكم في مثلهما يكون كذلك . قال ولذلك قال « احتجبي منه يا سودة ، وتعقب بأن قوله لعبد بن زمعة « هو أخوك » يدفع هذا التأويل ، واستدل به على أن الوصي يجوز له أن يستلحق ولد موصيه إذا أوصى إليه بأن يستلحقه ويكون كالوكيل عنه في ذلك ، وقد مضى التبريد بذلك في كتاب الأشخاص وعلى أن الأمة تصير فراشا بالوطء ، فإذا اعترف السيد بالوطء أمته أو ثبت ذلك بأي طريق كان ثم أنت بولد لأمته الامكان بعد الوطء لحقه من غير استلحاق كما في الزوجة ، لكن الزوجة تصير فراشا بمجرد العقد فلا يشترط في الاستلحاق إلا الامكان لأنها تراد بالوطء لجعل العقد عليها كالوطء ، بخلاف الأمة فإنها تراد لمنافع أخرى فاشترط في حقها الوطء

ومن ثم يجوز الجمع بين الاختين بالملك دون الوطء وهذا قول الجمهور ، وعن الحنفية لا تصير الأمة فراشا إلا إذا ولدت من السيد ولداً ولحق به فلهما ولدت بعد ذلك لحقه إلا أن ينفيه ، وعن الحنابلة من اعترف بالوطء فأنت منه لمدة الامكان لحقه وإن ولدت منه أولاً فاستباحته لم يلحقه ما بعده إلا باقرار مستأنف على الراجح عندهم ، وترجيح المذهب الأول ظاهر لأنه لم ينقل أنه كان لزومة من هذه الأمة ولد آخر ، والكل متفقون على أنها لا تصير فراشا إلا بالوطء ، قال النووي : وطء زمعة أمته المذكورة - لم إما ببينة وإما باطلاع النبي ﷺ على ذلك . قلت : وفي حديث ابن الزبير ما يشعر بأن ذلك كان أسرا مشهورا وسأذكر لفظه قريبا ، واستدل به على أن السبب لا يخرج ولو قلنا أن العبرة بعموم اللفظ . ونقل الفزالي تبعاً لشيخه والآمدي ومن تبعه عن الشافعي قولاً بخصوص السبب تمسكاً بما نقل عن الشافعي أنه ناظر بعض الحنفية لما قال إن أبا حنيفة خص الفراش بالزوجة وأخرج الأمة من عموم « الولد للفراش » فرد عليه الشافعي بأن هذا ورد على سبب خاص ، ورد ذلك الفخر الرازي على من قاله بأن مراد الشافعي أن خصوص السبب لا يخرج ، والخبر إنما ورد في حق الأمة فلا يجوز إخراجها ، ثم وقع الاتفاق على تميمه في الزوجات لكن شرط الشافعي والجمهور الامكان زماناً ومكاناً ، وعن الحنفية يكفي مجرد العقد فتصير فراشا ويلحق الزوج الولد ، وحجتهم عموم قوله « الولد للفراش » لأنه لا يحتاج إلى تقدير وهو الولد لصاحب الفراش لأن المراد بالفراش الموطوء ، ورده القرطبي بأن الفراش كناية عن الموطوء لكون الواطيء يستفرشها أي يصيرها بوطئه لها فراشا له يعني فلا بد من اعتبار الوطء حتى تسمى فراشا ولحق به إمكان الوطء فع عدم إمكان الوطء لا يسمى فراشا ، وفهم بعض الشراح عن القرطبي خلاف مراده فقال : كلامه يقتضي حصول مقصود الجمهور بمجرد كون الفراش هو الموطوء وليس هو المراد فعلم أنه لا بد من تقدير محذوف لأنه قال إن الفراش هو الموطوء والمراد به أن الولد لا يلحق بالواطيء ، قال المعترض : وهذا لا يستقيم إلا مع تقدير الحذف ، قلت : وقد بينت وجه استقامته بحمد الله ، وبذلك أيضاً أن ابن الأعرابي القوي نقل أن الفراش عند العرب يعبر به عن الزوج وعن المرأة والأكثر إطلاقه على المرأة ، وبما ورد في التعبير به عن الرجل قول جرير فيمن تزوجت بعد قتل زوجها أو سيدها :

باتت تعانقه وبات فراشها خلق العباد بالبلاء ثقيلاً

وقد يعبر به عن حالة الافتراش ويمكن حمل الخبر عليها فلا يتعين الحذف ، نعم لا يمكن حمل الخبر على كل واطيء بل المراد من له الاختصاص بالوطء كالزوج والسيد ، ومن ثم قال ابن دقيق العيد : معنى « الولد للفراش » تابع للفراش أو محكوم به للفراش أو ما يقارب هذا ، وقد شنع بعضهم على الحنفية بأن من لازم مذهبهم إخراج السبب مع المباينة في الفعل بالعموم في الأحوال ، وأجاب بعضهم بأنه خصص الظاهر القوي بالقياس ، وقد عرف من قاعدته تقديم القياس في مواضع على خبر الواحد وهذا منها ، واستدل به على أن القائف إنما يعتمد في الشبه إذا لم يمارضه ما هو أقوى منه لأن الشارع لم يلتفت هنا إلى الشبه والتفت إليه في قصة زيد بن حارثة ، وكذا لم يحكم بالشبه في قصة الملاعة لأنه عارضه حكم أقوى منه وهو مشروعية اللعان ، وفيه تخصيص عموم « الولد للفراش » وقد تمسك بالعموم الشعبي وبعض المالكية وهو شاذ ، ونقل عن الشافعي أنه قال : لقوله « الولد للفراش » معنيان أحدهما هو له ما لم ينزهه فإذا نفاه بما شرع له كاللعان اتفق عنه ، والثاني إذا تنازع رب الفراش

والعاهر فالولد لرب الفرائض . قلت : والثاني منطبق على خصوص الواقعة والاول اهم . قوله (فتساوقا) أى تلازما فى الذهاب بحيث أن كلا منهما كان كالذى يسوق الآخر . قوله (هو لك يا عبد بن زمة) كذا الأكثر ، وقد تقدم ضبط عبد وأنه يجوز فيه التضم والفتح ، وأما ابن فهو منصوب على الماين ، ووقع فى رواية للنسائي وهو لك عبد بن زمة ، بحذف حرف النداء ، وقرأه بعض المخالفين بالتنوين وهو مردود فقد وقع فى رواية يونس المدلقاة فى المغازى « هو لك ، هو أخوك يا عبد » ، ووقع لمسدد عن ابن عينة عند أبي داود « هو أخوك يا عبد » ، قال ابن عبد البر : ثبت الأمة فراشا عند أهل الحجاز إن أقر سيدها أنه كان يلم بها ، وعند أهل العراق إن أقر سيدها بالولد ، وقال المازرى : يتعاق بهذا الحديث استحقاق الأخ لآخيه ، وهو صحيح عند الشافعى إذا لم يكن له وارث سواه ، وقد تعلق أصحابه بهذا الحديث لأنه لم يرد أن زمة ادعاه ولداً ولا اعترف بوطء أمه فكان الممول فى هذه النصبة على استحقاق عبد بن زمة ، قال : وعندنا لا يصح استحقاق الأخ ، ولا حجة فى هذا الحديث لأنه يمكن أن يكون ثبت عند النبي ﷺ أن زمة كان يظا أمته فالحق الولد به لأن من ثبت وطؤه لا يحتاج الى الاعتراف بالوطء ، وإنما يصعب هذا على العراقيين ويعسر عليهم الانفصال عما قاله الشافعى لما قرئناه أنه لم يكن لزمة ولد من الأمة المذكورة سابق ، ويجرد الوطء لاعتباره به عندهم فيلزمهم تسليم ما قال الشافعى ، قال : ولما ضاق عليهم الأمر قالوا الرواية فى هذا الحديث « هو لك عبد بن زمة » وحذف حرف النداء بين عبد وابن زمة والأصل يا ابن زمة ، قالوا والمراد أن الولد لا يلحق بزمة بل هو عبد لولده لأنه وارثه ولك أمر سودة بالاحتجاب منه لأنها لم ترث زمة لأنه مات كافرا وهى مسلمة ، قال وهذه الرواية التى ذكروها غير صحيحة ولو وردت لرددناها الى الرواية المشهورة وقلنا بل المحذوف حرف النداء بين لك وعبد كقوله تعالى حكاية عن صاحب يوسف حيث قال (يوسف أعرض عن هذا) انتهى . وقد سلك الطحاوى فيه مسلكا آخر فقال : معنى قوله « هو لك » أى يدك عليه لا أنك تملكه وامكن تمنع غيرك منه الى أن يتبين أمره كما قال لصاحب اللفظة « هى لك » وقال له « إذا جاء صاحبها فأدها اليه » قال ولما كانت سودة شريكة لعبد فى ذلك لم يكن لم يعلم منها تصديق ذلك ولا الدعوى به ألزم عبدا بما أقر به على نفسه ولم يجعل ذلك حجة عليها فأمرها بالاحتجاب ، وكلامه كله مقعوب بالرواية الثانية المصريح فيها بقوله « هو أخوك » ، فانها رفعت الاشكال وكأنه لم ينف عاها ولا على حديث ابن الزبير وسودة الدال على أن سودة وافقت أخاها عبدا فى الدعوى بذلك . قوله (الواد للفرائض وللعاهر الحجر) تقدم فى غزوة الفتح تعليقا من رواية يونس عن ابن شهاب « قالت عائشة قال رسول الله ﷺ : الولد الخ » وهذا منقطع ، وقد وصله غيره عن ابن شهاب ، ووقع فى رواية يونس أيضا ، قال ابن شهاب : وكان أبو هريرة يصيح بذلك ، وقد قدمت هناك أن مسلما أخرجه موصولا من رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة وأبي هريرة ، وقوله « وللعاهر الحجر » أى للزاني الخيبة والحرامان ، والعاهر بفتح التين الزنا ، وقيل يختص بالليل ، ومعنى الخيبة هنا حرمان الولد الذى يدعيه ، وجرت عادة العرب أن تقول لمن غاب « له الحجر وبقيته الحجر والتراب » ونحو ذلك ، وقيل المراد بالحجر هنا أنه يرحم ، قال النووي : وهو ضعيف لأن الرجم يختص بالمحصن ، ولأنه لا يلزم من رجمه نفي الواد ، والخبر انما سيق لنفي الولد . وقال السبكي : والاول أشبه بمساق الحديث اتعم الخيبة كل زان ، ودليل الرجم مأخوذة من موضع آخر فلا حاجة للتخصيص من غير دليل . قلت : ويؤيد

الاول أيضا ما أخرجه أبو أحمد الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفعه «الولد للفراش وفي قم العاهر الحجر» وفي حديث ابن عمر هند ابن حبان «الولد للفراش وبني العاهر الأئلب» بمثلاثة ثم موحدة بينهما لام ويفتح أوله وثالثه ويكران قيل هو الحجر وقيل دقانه وقيل التراب . قوله (ثم قال لسودة احتجبي منه) في رواية الليث «واحتجبي منه ياسودة بذت زمعة» . قوله (فما رأها حتى أتى الله) في رواية معمر «قالت عائشة فراقه ما رأها حتى مات» وفي رواية الليث «فلم تره سودة قط» يعني في المدة التي بين هذا القول وبين موت أحدهما ، وكذا المسلم من طريقه ، وفي رواية ابن جريج في صحيح أبي عوانة مثله ، وفي رواية الكشميني الآنية في حديث الليث أيضا «فلم تره سودة بعد» وهذه إذا ضمت إلى رواية مالك ومعمر استفيد منها أنها امتثلت الأمر وبالف في الاحتجاب منه حتى أنها لم تره فضلا عن أن يراها ، لانه ليس في الأمر المذكور دلالة على منعها من رؤيته . وقد استدل به الحنفية على أنه لم يلحقه بزمعة لأنه لو ألحق به لكان أخا سودة والأخ لا يؤمر بالاحتجاب منه ، وأجاب الجمهور بأن الأمر بذلك كان الاحتياط لأنه وإن حكم بأنه أخوها لقوله في الطرق الصحيحة «هو أخوك يا عبد» وإذا ثبت أنه أخو عبد لأبيه فهو أخو سودة لأبها ، لكن لما رأى الشبه بينا بمتبة أمرها بالاحتجاب منه احتياطا ، وأشار الخطابي إلى أن في ذلك مزية لأهيات المؤمنين لأن لمن في ذلك ما ليس غيرهن ، قال : والشبه يعتبر في بعض المواطن لكن لا يقضى به إذا وجد ما هو أقوى منه ، وهو كما يحكم في الحادثة بالقياس ثم يوجد فيها نص فيترك القياس ، قال : وقد جاء في بعض طرق هذا الحديث وليس بالثابت «احتجبي منه ياسودة فإنه ليس لك بأخ» وتبعه النووي فقال : هذه الزيادة باطلة مردودة ، وتعقب بأنها وقعت في حديث عبد الله بن الزبير عند المسائي بسند حسن وافظه «كانت لزمنة جارية يطاؤها وكان يظن بأخ أنه يقع عليها فجاءت بولد يشبه الذي كان يظن به فمات زمعة» فذكرت ذلك سودة للنبي ﷺ فقال «الولد للفراش واحتجبي منه ياسودة فليس لك بأخ» ورجال سنده رجال الصحيح إلا شيخ مجاهد وهو يوسف مولى آل الزبير ، وقد طعن البيهقي في سنده فقال : فيه جرير وقد نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ ، وفيه يوسف وهو غير معروف ، وعلى تقدير ثبوته فلا يمارض حديث عائشة المتفق على صحته ، وتعقب بأن جريرا هذا لم ينسب إلى سوء حفظ وكأنه اشتبه عليه بجرير بن حازم ، وبأن الجمع بينهما ممكن فلا ترجيح ، وبأن يوسف معروف في موالى آل الزبير ، وعلى هذا فيتمين تأويله ، وإذا ثبتت هذه الزيادة تعين تأويل نفي الأخوة عن سودة على نحو ما تقدم من أمرها بالاحتجاب منه ، ونقل ابن العربي في «القوانين» عن الشافعي نحو ما تقدم وزاد ، ولو كان أخاها بنسب محقق لما منعها كما أمر عائشة أن لا تتعجب من عمها من الرضاغة . وقال البيهقي : معنى قوله «ليس لك بأخ» إن ثبت ليس لك بأخ فيها فلا يخالف قوله لعبد «هو أخوك» . قلت : أو معنى قوله «ليس لك بأخ» بالنسبة لليراث من زمعة لأن زمعة مات كافرا وخلف عبد بن زمعة والولد المذكور وسودة فلا حق لسودة في إرثه بل حازه عبد قبل الاستلحاق فاذا استلحق الابن المذكور شاركه في الإرث دون سودة فلماذا قال لعبد «هو أخوك» وقال لسودة «ليس لك بأخ» . وقال القرطبي بعد أن قرر أن أمر سودة بالاحتجاب الاحتياط وتوفي الشبهات : ويحتمل أن يكون ذلك لتخليط أمر المجاب في حق أهيات المؤمنين كما قل «أنعميا وإن أنما» فهما عن رؤية الأعلى مع قوله لفاطمة بنت قيس «اعتدي عند ابن أم مكتوم فإنه أعني» فغلظ المجاب في حقهن دون غيرهن ، وقد

تقدم في تفسير الحجاب قول من قال : انه كان يحرم عليهن بعد الحجاب إبراز أشخاصهن ولو كن مستترات
 الاضرورة بخلاف غيرهن فلا يشترط ، وايضا فان الزوج ان يمنع زوجته من الاجتماع بمحارمها فلمعل المراد
 بالاحتجاب عدم الاجتماع به في الخلوة ، وقال ابن حزم : لا يجب على المرأة أن يراها أخوها بل الواجب عليها صلة
 رحمها ، ورد على من زعم أن معنى قوله « هو لك » أي عبيد ، بأنه لو قضى بأنه عبيد لما أمر سودة بالاحتجاب
 منه إما لأن لها فيه حصّة وإما لأن من في الرق لا يحتجب منه على القول بذلك ، وقد تقدم جواب المزي عن ذلك
 قريبا ، واستدل به بعض المالكية على مشروعية الحكم بين حكيمين وهو أن يأخذ الفرع شيئا من أكثر من أصل
 فيعطى أحكاما بعدد ذلك ، وذلك أن الفراش يقتضى إحقاقه بزمعة في النسب والشبه يقتضى إحقاقه بعتبة فأعطى
 الفرع حكما بين حكيمين فروعى الفراش في النسب والشبه ، البين في الاحتجاب ، قال : وإحقاقه بهما ولو كان من وجه
 أولى من الغاء أحدهما من كل وجه . قال ابن دقيق العيد : ويعترض على هذا بأن صورة المسألة ما إذا دار الفرع
 بين أصليين شرعيين وهذا الإحقاق شرعى للتصريح بقوله « الولد للفراش » فبقى الأمر بالاحتجاب مشكلا لأنه
 يناقض الإحقاق فتعين أنه الاحتياط لا الوجوب حكم شرعى وليس فيه إلّا ترك مباح مع ثبوت المحرمية . واستدل
 به على أن حكم الحاكم لا يحمل الأمر في الباطن كما لو حكم بشهادة فظهر أنها زور لأنه حكم بأنه أخو عبيد وأمر سودة
 بالاحتجاب بسبب الشبه بعتبة ، فلو كان الحكم يحمل الأمر في الباطن لما أمرها بالاحتجاب ، واستدل به على أن
 لوطه الزنا حكم وطء الحلال في حرمة المصاهرة وهو قول الجمهور ، ووجه الدلالة أمر سودة بالاحتجاب بعد
 الحكم بأنه أخوها لأجل الشبه بالزاني . وقال مالك في المشهور عنه والشافعي : لا أثر لوطه الزنا بل للزاني أن
 يتزوج أم التي زنى بها وبنتها ، وزاد الشافعي ووافقه ابن الماجشون : والبنت التي تلدها المزني بها ولو عرفت أنها
 منه ، قال النووي : وهذا احتجاج باطل لأنه على تقدير أن يكون من الزنا فهو أجنبي من سودة لا يحمل لها أن
 تظهر له سواء الحق بالزاني أم لا فلا تماق له بمسألة البنت المخلوقة من الزنا ، كذا قال وهو رد للفرع برد الأصل
 وإلا فالبناء الذي بنوه صحيح ، وقد أجاب الشافعية عنه بما تقدم أن الأمر بالاحتجاب الاحتياط ويحمل الأمر
 في ذلك إما على الندب وإما على تخصيص أمهات المؤمنين بذلك ، فعلى تقدير الندب فالشافعي قائل به في المخلوقة
 من الزنا وعلى التخصيص فلا إشكال والله أعلم . ويلزم من قال بالوجوب أن يقول به في تزويج البنت المخلوقة من
 ماء الزنا فيجيز عند فقد الشبه ويمنع عند وجوده ، واستدل به على صحة ملك الكافر الوثائق الأمة الكافرة وإن حكمها
 بعد أن تلد من سيدها حكم القن لأن عبدا وسعدا أطاغا عليهما أمة وولاية ولم ينكر ذلك النبي ﷺ ، كذا أشار
 إليه البخاري في كتاب العتق عقب هذا الحديث بعد أن ترجم له « أم الولد » واسكنه إيس في أكثر النسخ ، وأجيب
 بأن عتق أم الولد بموت السيد ثبت بأدلة أخرى ، وقيل أن غرض البخاري بإيراده أن بعض الخنفية لما ألزم أن
 أم الولد المتنازع فيه كانت حرة رد ذلك وقال بل كانت عتقت ، وكأنه قد ورد في بعض طرقه أنها أمة فن ادعى
 أنها عتقت فعليه البيان . قوله (عن يحيى) هو ابن سعيد القطان ومحمد بن زياد هو الجعفي . قوله (الولد لصاحب
 الفراش) كذا في هذه الرواية ، وزاد آدم عن شعبة « وللماهر الحجر » ، وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق معاذ
 عن شعبة ، ولهذا الحديث سبب غير قصة ابن زمة فقد أخرجه أبو داود وغيره من رواية حسين المعلم عن عمرو
 ابن شعيب عن أبيه عن جده قال « قام رجل فقال لما فتحت مكة : إن فلانا ابني ، فقال النبي ﷺ : لادعوه في

الاسلام ذهب أمر الجاهلية، الولد للفراش ولأمه المهر الاثاب . قيل . ما الاثاب ؟ قال : الحجر . . تبكلة : حديث
 الولد للفراش قال ابن عبد البر هو من أصبح ما يروى عن النبي ﷺ جاء عن بضعة وعشرين نفسا من الصحابة
 فذكره البخاري في هذا الباب عن أبي هريرة وطائفة ؛ وقال الترمذي عقب حديث أبي هريرة : وفي الباب عن عمرو
 وعثمان وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو وابن أمية وعمر بن الخطاب وزياد
 ابن أرقم ، وزاد شيخنا عليه معاوية وابن عمر ، وزاد أبو القاسم بن منده في تذكرته معاذ بن جبل وعبادة بن
 الصامت وأنس بن مالك وعلى بن أبي طالب والحسين بن علي وعبد الله بن حذافة وسعد بن أبي وقاص وسودة
 بنت زمعة ، ووقع لي من حديث ابن عباس وأبي مسعود البدرى ووائلته بن الاسقع وزينب بنت جحش ، وقد
 رقت ها هنا علامات من أخرجهما من الأئمة فطب علامة الطبراني في الكبير وطس علامته في الاوسط وبز علامة
 البزار وص علامة أبي يعلى المرصلي وتم علامة تمام في فوائده وجميع هؤلاء وقع عندهم الولد للفراش ولأمه
 الحجر ، ومنهم من اقتصر على الجملة الاولى ، وفي حديث عثمان قصة وكذا علي ، وفي حديث معاوية قصة أخرى
 له مع نصر بن حجاج وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد فقال له نصر : فأين قضاؤك في زياد ؟ فقال : قضاء رسول
 الله ﷺ خير من قضاء معاوية . وفي حديث أبي أمامة وابن مسعود وعبادة أحكام أخرى ، وفي حديث عبد الله
 ابن حذافة قصة له في سؤاله عن اسم أبيه ، وفي حديث ابن الزبير قصة نحو قصة عائشة باختصار وقد أشرت اليه ،
 وفي حديث سودة نحوه ولم تسم في رواية أحمد بل قال : عن بنت زمعة ، وفي حديث زينب قصة ولم يسم أبوها
 بل فيه : عن زينب الأسدية ، وبالله التوفيق . وجاء من مرسل عبيد بن عمير وهو أحد كبار التابعين أخرجه ابن
 عبد البر بسند صحيح اليه

١٩ - باب الولاء لمن أعتق ، وميراث اللقيط . وقال عمر : اللقيط حر

٦٧٥١ - **حدثنا** حنص بن عمر - حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت :
 اشتريت بركة فقال النبي ﷺ : اشترها فإن الولاء لمن أعتق . وأهدى لها شاة ، فقال هو لها صدقة ولنا
 هدية . قال الحكم وكان زوجها حرا ، وقول الحكم مرسل ، وقال ابن عباس : رأيته عبدا
 ٦٧٥٢ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « إنما
 الولاء لمن أعتق »

قوله (باب إنما الولاء لمن أعتق وميراث اللقيط ، وقال عمر : اللقيط حر) هذه الترجمة معقودة لميراث اللقيط
 فأشار إلى ترجيع قول الجمهور أن اللقيط حر وولاؤه في بيت المال ، وإلى ما جاء عن النخعي أن ولاؤه للذي التقطه
 واحتج بقول عمر لابن جهملة في الذي التقطه : اذهب فهو حر وعلينا نفقته ولك ولاؤه ، ونقدم هذا الأثر معلنا
 بتمامه في أوائل الشهادات وذكرت هناك من وصله ، وأجبت عنه بأن معنى قول عمر ذلك ولاؤه ، أي أنت الذي
 تتولى تربيته والقيام بأمره فهي ولاية الاسلام لا ولاية العتق ، والحجة لذلك صريح الحديث المرفوع : إنما الولاء
 لمن أعتق ، فانهض أن من لم يعتق لا ولاؤه له لأن العتق يستلزم سبق ملكه واللقط من دار الاسلام لا يملكه المتلقط

لأن الأصل في الناس الحرية إذ لا يخلو المنبوذ أن يكون ابن حرة فلا يسترق أو ابن أمة قوم فبرائه لهم فإذا جهل وضع في بيت المال ولا رق عليه للذي التقطه ، وجاء عن علي أن اللقيط مولى من شاء وبه قال الحنفية إلى أن يعقل عنه فلا ينتقل بعد ذلك عن عقل عنه ، وقد خفي كل هذا على الاسماعيلي فقال « ذكر ميراث اللقيط ، في ترجمة الباب وليس له في الحديث ذكر ولا عليه دلالة ، يريد أن حديث عائشة وابن عمر مطابق لترجمة « إنما الولاء لمن أعتق » وليس في حديثهما ذكر ميراث اللقيط ، وقد جرى الكرماني على ذلك فقال : فان قلت فأين ذكر ميراث اللقيط ؟ قلت : هو ما ترجم به ولم يتفق له إيراد الحديث فيه . قلت : وهذا كله إنما هو بحسب الظاهر ، وأما بحسب تدقيق النظر ومناسبة إirاده في أبواب الموارث فبيانه ما قدمت والله أعلم . قال ابن المنذر : أجمعوا على أن اللقيط حر إلا رواية عن النخعي ، وعنه كالجماعة ، وعنه كالمقول عن الحنفية ، وقد جاء عن شريح نحو الأول وبه قال إسحاق بن راهويه . قوله (الحكم) هو ابن عتيبة بمثناة ثم موحدة مصغر ، وإبراهيم هو النخعي ، والأسود هو ابن يزيد والثلاثة تابعيون كوفيون . قوله (قال الحكم وكان زوجها حوا) هو موصول إلى الحكم بالاسناد المذكور ، ووقع في رواية الاسماعيلي من رواية أبي الوليد عن شعبة مدرجا في الحديث ، ولم يقل ذلك الحكم من قبل نفسه فسيأتي في الباب الذي يليه من طريق منصور عن إبراهيم أن الأسود قاله أيضا فهو سلف الحكم فيه . قوله (وقول الحكم مرسل) أي ليس بمسند إلى عائشة راوية الخبر فيكون في حكم المتصل المرفوع . قوله (وقال ابن عباس رأيته عبدا) زاد في الباب الذي يليه « وقول الأسود منقطع ، أي لم يصله بذكر عائشة فيه وقول ابن عباس أصبح لأنه ذكر أنه رآه ، وقد صح أنه حضر القصة وشاهدها فيترجح قوله على قول من لم يشهدها ، فان الأسود لم يدخل المدينة في عهد رسول الله ﷺ ، وأما الحكم فولد بعد ذلك بدهر طويل ، ويستفاد من تعبير البخاري قول الأسود منقطع جواز اطلاق المنقطع في موضع المرسل خلافا لما اشتهر في الاستعمال من تخصيص المنقطع بما يسقط منه من اثناء السند واحد الا في صيغة سقرط الصحابي بين التابعي والنبي ﷺ فان ذلك يسمى عندهم المرسل ، ومنهم من خصه بالتابعي الكبير فيستفاد من قول البخاري أيضا « وقول الحكم مرسل ، أنه يستعمل في التابعي الصغير أيضا لأن الحكم من صفار التابعين ، واستدل به لاحدى الروایتين عن أحمد أن من أعتق عن غيره فالولاء للمعتق والأجر للمعتق عنه ، وسيأتي البحث فيه في « باب ما يرث النساء من الولاء »

٢٠ - باب ميراث السائبة

٦٧٥٣ - **حدثنا** قهية بن عتبة **حدثنا** سفيان عن أبي قيس عن هزيل عن « عبد الله قال إن أهل الإسلام لا يُسيِّبون ، وإن أهل الجاهلية كانوا يُسيِّبون »

٦٧٥٤ - **حدثنا** موسى **حدثنا** أبو عوانة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود « أن عائشة رضی الله عنها اشترت بريرة أعتقتها واشترط أهلها ولأهلها ، فقالت : يا رسول الله إني اشتريت بريرة لأعتقها وإن أهلها يشترطون ولأهلها فقال : أعتقها فإنما الولاء لمن أعتق ، أو قال أعطى الثمن قال : فاشترتها فأعتقتها قال : وخبرت

فاختارت نفسها ، وقالت : لو أعطيت كذا وكذا ما كنت معه « قال الاسود وكان زوجها حرا . قول الاسود منقطع ، وقول ابن عباس رأيت عبدا أصح

قوله (باب ميراث السائبة) بمهمل وموحدة بوزن فاعلة وتقدم بيانها في تفسير المائدة ، والمراد بها في الترجمة العبد الذي يقول له سيده لا ولاء لأحد عليك أو أنت سائبة يريد بذلك عتقه وأن لا ولاء لأحد عليه ، وقد يقول له أعتقتك سائبة أو أنت حر سائبة ، ففي الصيغتين الأولىين يفتقر في عتقه الى نية وفي الآخرين يمتنع ، واختلاف في الشرط فالجمهور على كراهيته وشذ من قال بإباحته ، واختلاف في ولائه ، وسأبينه في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى . **قوله** (عن هزيل) في رواية يزيد بن أبي حكيم العدني عن سفيان عند الاسماعيلي « حدثني هزيل بن شرحبيل ، وهو بالزاي مصغر ، وروى من قاله بالذال المعجمة وقد تقدم ذلك قريبا ، وأن سفيان في السند هو الثوري وأن أبا قيس هو عبد الرحمن » **قوله** (عن عبد الله) هو ابن مسعود . **قوله** (إن أهل الاسلام لا يسيبون ، وإن أهل الجاهلية كانوا يسيبون) هذا طرف من حديث أخرجه الاسماعيلي بتمامه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بسنده هذا الى هزيل قال « جاء رجل الى عبد الله فقال إني أعتقت عبدا لي سائبة فاترك مالا ولم يدع وارثا ، فقال عبد الله ، فذكر حديث الباب وزاد « وأنت ولي نعمته فلك ميراثه ، فان تأثمت أو تخرجت في شيء فنحن نقبله ونجعله في بيت المال » وفي رواية العدني « فان تخرجت » ولم يشك وقال « قارنا (١) نجعله في بيت المال ، ومعنى « تأثمت » بالمثلثة قبل الميم خشيت أن تقع في الإثم ، وتخرجت بالخاء المهملة ثم الجيم بمعناه ، وبهذا الحكم في السائبة قال الحسن البصري وابن سيرين والشافعي وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن سيرين « أن سالما مولى أبي حذيفة الصحابي المشهور أعتقته امرأة من الانصار سائبة وقالت له وال من شئت ، فوالى أبا حذيفة ، فلما استشهد باليامة دفع ميراثه للانصارية أو لابنها ، وأخرج ابن المنذر من طريق بكر بن عبد الله المزني « أن ابن عمر أتى بمال مولى له مات فقال إنا كنا أعتقناه سائبة فأمر أن يشتري بثمنه رقبا فتمتق ، وهذا يحتمل أن يكون قوله على سبيل الوجوب أو على سبيل الندب ، وقد أخذ بظاهره عطاء فقال : اذا لم يخلف السائبة وارثا دعى الذي أعتقه فان قبل ماله والا ابتيعت به رقاب فأعتقت ، وفيه مذهب آخر أن ولاءه للسجين يرثونه ويعقلون عنه ، قاله عمر بن عبد العزيز والزهري ، وهو قول مالك ، وعن الشعبي والنخعي والكوفيين : لا بأس ببيع ولاء السائبة وهبته ، قال ابن المنذر : واتباع ظاهر قوله « الولاء إن أعتق ، أولي . قلت : والى ذلك أشار البخاري بإيراد حديث عائشة في قصة بريرة وفيه « فانما الولاء لمن أعتق ، وفيه قول الاسود إن زوج بريرة كان حرا ، وقد تقدم الكلام على ذلك في الباب الذي قبله

٣١ - باب إثم من تبرأ من مواليه

٦٧٥٥ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن الأعمش عن ابراهيم التيمي عن أبيه قال « قال علي رضي الله عنه : ما عندنا كتاب نقرأه إلا كتاب الله غير هذه الصحيفة قال : فأخرجها فإذا فيها أشياء من الجراحات

(١) كتبنا في النسخ بالراء ، وله حرف من « فأذننا »

وأَسنان الإبل ، قال : وفيها « المدينة حَرَم مابين مَبَر إلى ثَوْر ، فمن أحدث فيها حدثاً ، أو آوى مُحدثاً ، فعليه لعنةُ الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبلُ منه يومَ القيامةِ صَرف ولا عَدل ، ومن والى قوماً بغيرِ اِذْنِ مَوالِيهِ فعليه لعنةُ الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبلُ منه يومَ القيامةِ صَرف ولا عَدل . وذمةُ المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم ، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنةُ الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبلُ منه يومَ القيامةِ صَرف ولا عَدل »

٦٧٥٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ « عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : نَهَى

النبي ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبْتِهِ »

قوله (باب لئِم من تبرأ من مواليه) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أحمد والطبراني من طريق سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه « عن النبي ﷺ قال : ان لله عبادة لا يكلمهم الله تعالى ، الحديث وفيه « ورجل أنعم عليه قوم فكفر نعمتهم وتبرأ منهم » وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه عند أحمد « كفر بالله تبرؤ من نسب وإن دق » وله شاهد عن أبي بكر الصديق ، وأما حديث الباب فلفظه « من والى قوماً بغيرِ اِذْنِ مَوالِيهِ فعليه لعنةُ الله والملائكة والناس أجمعين » ومثله لأحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان عن ابن عباس ، ولأبي داود من حديث أنس « فعليه لعنة الله المتتابعة الى يوم القيامة » وقد مضى شرح حديث الباب في فضل المدينة وفي الجزية وبأني في الديات ، وفي معنى حديث علي في هذا حديث عائشة مرفوعاً « من تولى الى غير مواليه فليتبوأ مقعده من النار » صححه ابن حبان ، ووالد ابراهيم التيمي الراوى له عن علي اسمه يزيد بن شريك ، وقد رواه عن علي جماعة منهم أبو جحيفة وهب بن عبد الله السوائي ومضى في كتاب العلم ، وذكرت هناك وفي فضائل المدينة اختلاف الرواة عن علي فيما في الصحيفة وأن جميع ما روه من ذلك كان فيها ، وكان فيها أيضاً ما مضى في الخمس من حديث محمد بن الحنفية أن أباه علي بن أبي طالب أرسله الى عثمان بصحيفة فيها فرائض الصدقة ، فان رواية طارق بن شهاب عن علي في نحو حديث الباب عند أحمد أنه كان في صحيفته فرائض الصدقة ، وذكرت في العلم سبب تحديث علي بن أبي طالب بهذا الحديث وإعراب قوله « الا كتاب الله » وتفسير الصحيفة وتفسير العقل ، وما وقع فيه في العلم « لا يقتل مسلم بكافر » وأصله بشرحه على كتاب الديات ، والذي تضمنه حديث الباب عما في الصحيفة المذكورة أربعة أشياء : أحدها الجراحات وأسنان الإبل ، وسبب شرحه في الديات ، وهل المراد بأسنان الإبل المتعلقة بالخراج أو المتعلقة بالزكاة أو أعم من ذلك . ثانيها « المدينة حرم » وقد مضى شرحه مستوفى في مكانه في فضل المدينة في أواخر الحج ، وذكرت فيه ما يتعلق بالسند ، وبيان الاختلاف في تفسير الصرف والعَدل . ثالثها « ومن والى قوماً » هو المقصود هنا وقوله فيه « بغير اذن مواليه » قد تقدم هناك أن الخطاب زعم أن له مفهوماً وهو أنه إذا استأذن مواليه منهوه ، ثم واجعت كلام الخطاب وهو ليس اذن الموالى شرطاً في ادعاء نسب وولاء ليس هو منه واليه ، وإنما ذكر تأكيداً للتحريم ولأنه إذا استأذنهم منهوه وحالوا بينه وبين ما يفعل من ذلك انتهى . وهذا لا يطرد لأنهم قد يتراطبون معه على ذلك اغرض ما ، والاولى ما قال

غيره ان التعبير بالاذن ليس لتقييد الحكم بعدم الاذن وقصره عليه وانما ورد الكلام بذلك على أنه الغالب انتهى .
ويحتمل أن يكون قول د من قول ، شاملا للمعنى الأعم من الموالاة وأن منها مطلق النصرة والاعانة والارث ،
ويكون قوله د بغير اذن مواليه ، يتعاق بمفهومه بما عدا الميراث ، ودليل اخراجه حديث د انما الولاء لمن أعتق ،
والعلم عند الله تعالى . وكان البخارى لحظ هذا فعقب الحديث بحديث ابن عمر في النهى عن بيع الولاء وعن
هبة ، فانه يؤخذ منه عدم اعتبار الإذن في ذلك بطريق الاولى ، لانه اذا منع السيد من بيع الولاء مع ما تحصل
له من العوض ومن هبته مع ما يحصل له من المائة بذلك فمعه من الإذن بغير عوض ولا مائة اولى ، وهو مندرج
في الهبة . وفي الحديث أن انتهاء المولى من أسفل الى غير مولاه من فوق حرام لما فيه من كفر النعمة وتضييع حق
الارث بالولاء والعقل وغير ذلك ، وبه استدل مالك على ما ذكره عنه ابن وهب في موطئه قال : سئل عن عبد
يبتاع نفسه من سيده على أنه يوالى من شاء فقال لا يجوز ذلك واحتج بحديث ابن عمر ثم قال : فمالك الهبة المنهى
عنها ، وقد شد عطاء بن أبى رباح بالآخذ بمفهوم هذا الحديث فقال فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عنه :
إن أذن الرجل لمولاه أن يوالى من شاء جاز ، واستدل بهذا الحديث ، قال ابن بطال : رجاء الفقهاء على خلاف
ما قال عطاء ، قال : ويحمل حديث على أنه جرى على الغالب مثل قوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا أولادكم خشية
إملاق ﴾ وقد أجمعوا على أن قتل الولد حرام سواء خشى الإملاق أم لا ، وهو منسوخ بحديث النهى عن بيع
الولاء وعن هبته . قلت : قد سبق عطاء الى القول بذلك عثمان ، فروى ابن المنذر أن عثمان اختصموا اليه في نحو
ذلك فقال للعتيق : وال من شئت ، وأن ميمونة وهبت ولأه موالها للعباس وولده ، والحديث الصحيح مقدم
على جميع ذلك فله لم يبلغ هؤلاء أو بلغهم وتأواوه وانعقد الاجماع على خلاف قولهم . قال ابن بطال ، وفي
الحديث أنه لا يجوز للعتيق أن يكتب فلان ابن فلان ويسمى نفسه ومولاه الذى أعتقه ، بل يقول فلان مولى فلان ،
ولكن يجوز له أن ينتسب إلى نفسه كلقبى وغيره ، قال والاولى أن يفصح بذلك أيضا كأن يقول القرقشى بالولاء
أو مولاهم . قال : وفيه أن من علم ذلك وفعله سقطت شهادته لما ترتب عليه من الوعيد ويجب عليه التوبة
والاستغفار . وفيه جواز لمن أهل الفسق عموما ولو كانوا مسلمين . رابعها وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم ،
وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجزية . وأما حديث الباب الثاني فقد مضى في كتاب العتق وأحاط بشرحه على
ما هنا . قوله (حديثنا سفیان) هو الثورى . قوله (عن عبد الله بن دينار) هكذا قال الحفاظ من أصحاب سفیان
الثورى عنه ، منهم عبد الرحمن بن مهدى ووكيع وعبد الله بن نمير وغيرهم . قوله (عن ابن عمر) في رواية
الاسماعيلي من طريق أحمد بن سنان عن عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة وسفيان عن ابن دينار سمعت ابن عمر ،
وقد اشتهر هذا الحديث عن عبد الله بن دينار حتى قال مسلم لما أخرجه في صحيحه : الناس في هذا الحديث هيال عليه ،
وقال الترمذى بعد تحريجه : حسن صحيح لا نعرفه الا من حديث عبد الله بن دينار رواه عنه سعيد وسفيان ومالك ،
ويروى عن شعبة أنه قال وددت أن عبد الله بن دينار لما حدث بهذا الحديث أذن لي حتى كنت أقوم اليه فأقبل
رأسه . قال الترمذى : وروى يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار . قلت : وصل رواية يحيى بن
سليم ابن ماجه ، ولم ينفرد به يحيى بن سليم فقد تابعه أبو حمزة أنس بن عياض ويحيى بن سعيد الاموى كلاهما
عن عبيد الله بن عمر أخرجه أبو عرانة في صحيحه ، من طريقهما لكن قرن كل منهما نافعا بعبد الله بن دينار ،

وأخرجه ابن حبان في الثقات في ترجمة أحمد بن أبي أوفى وسأقه من طريقه عن شعبة عن عبد الله بن دينار وعمر بن دينار جميعاً عن ابن عمرو قال عمرو بن دينار غريب ، وقد اعتنى أبو نعيم الإصبهاني بجمع طرقه عن عبد الله بن دينار فأورده عن خمسة وثلاثين نقلاً عن حديث به عن عبد الله بن دينار منهم من الأكبر يحيى بن سعيد الأنصاري وموسى بن عقبة ويزيد بن الهاد وعبيد الله العمري وهؤلاء من صفار التابعين ومن دونهم مسمر والحسن بن صالح بن حي وورقاء وأيوب بن موسى وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وعبد العزيز بن مسلم وأبو أويس ، ومن لم يقع له ابن جريج وهو عند أبي عوانة وسليمان بن بلال وهو عند مسلم وأحمد بن حازم المأثور في جزء الهروي من طريق الطبراني . قوله (عن ابن عمر) في رواية أبي داود الحفري عن سفيان عن الأسماعيلي سمعت ابن عمر ، وكذا مضي في العتق من رواية شعبة وفي مسند الطيالسي عن شعبة قلت لعبد الله بن دينار أنت سمعت هذا من ابن عمر ؟ قال : نعم ، سأله ابنه عنه ، وذكره أبو عوانة عن بهز بن أسد عن شعبة قلت لابن دينار أنت سمعته من ابن عمر ؟ قال : نعم وسأله ابنه حمزة عنه ، وكذا وقع في رواية عفان عن شعبة عند أبي نعيم ، وأخرجه من وجه آخر أن شعبة قال قلت لابن دينار : آله لقد سمعت ابن عمر يقول هذا ؟ فيحذف له ، وقيل لابن عيينة إن شعبة يستحلف عبد الله بن دينار ، قال لا كنا لم نستحلفه سمعته منه مراراً رويناه في مسند الحميدي عن سفيان ، وأخرجه الدارقطني في غرائب مالك ، من طريق الحسن بن زياد اللؤلؤي عن مالك عن ابن دينار عن حمزة بن عبد الله بن عمر أنه سأل أباه عن شراء الولاء فذكر الحديث ، فهذا ظاهره أن ابن دينار لم يسمعه من ابن عمر وليس كذلك ، وقال ابن العربي في شرح الترمذي : تفرد بهذا الحديث عبد الله بن دينار وهو من الدرجة الثانية من الخبر لأنه لم يذكر لفظ النبي ﷺ وكأنه نقل معنى قول النبي ﷺ « إنما الولاء لمن أعتق » قلت : ويؤيده أن ابن عمر روى هذا الحديث عن عائشة في قصة بريرة كما مضى في العتق ، لكن جاءت عنه صيغة الحديث من وجه آخر أخرجه النسائي وأبو عوانة من طريق الليث عن يحيى بن أيوب عن مالك وألفظه « سمعت النبي ﷺ ينهى عن بيع الولاء وعن هبته » ووقع في رواية محمد بن أبي سليمان التي أشرت إليها بلفظ « الولاء لا يباع ولا يوهب » وفي رواية عتيان بن عبيد عن شعبة مثله ذكره أبو نعيم ، وزاد محمد بن سليمان الخزاز في السند عن ابن عمر « عن عمر » فوهم أخرجه الدارقطني أيضاً وضعفه ، واتفق جميع من ذكرنا على هذا اللفظ وخالفهم أبو يوسف القاضي فرواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر بلفظ « الولاء لحمه كحمة النسب » أخرجه الشافعي ومن طريقه الحاكم ثم البيهقي ، وأدخل بشر بن الوليد بين أبي يوسف وبين ابن دينار عبيد الله بن عمر أخرجه أبو يعلى في مسنده عنه ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى ، وأخرجه أبو نعيم من طريق عبد الله بن جعفر بن أعين عن بشر فزاد في المتن « لا يباع ولا يوهب » ومن طريق عبد الله بن نافع عن عبد الله بن دينار « إنما الولاء نسب لا يصح بيعه ولا هبته » والمخفوط في هذا ما أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب موقوفاً عليه « الولاء لحمه كحمة النسب » وكذا ما أخرجه البزار والطبراني من طريق سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده رفعه « الولاء ليس بمنقل ولا متحول » وفي مسنده المفيدة ابن جليل وهو مجهول ، نعم عن ابن عباس من قوله الولاء لمن أعتق لا يجرز بيعه ولا هبته . وقال ابن بطال : أجمع العلماء على أنه لا يجوز تحويل النسب فإذا كان حكم الولاء حكم النسب فكما لا ينتقل النسب لا ينتقل الولاء ، وكانوا في

الجاهلية ينقلون الولاء بالبيع وغيره فنهى الشرع عن ذلك ، وقال ابن عبد البر : انفق الجماعة على العمل بهذا الحديث الا ما روى عن ميمونة أنها وهبت ولأه سليمان بن يسار لابن عباس ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء يجوز للسيد أن يأذن لعبده أن يوالى من شاء . قلت : وقد تقدم البحث فيه في الباب الذي قبله . وقال ابن بطال وغيره : جاء من عثمان جواز بيع الولاء وكذا عن عروة ، وجاء من ميمونة جواز هبة الولاء وكذا عن ابن عباس ولعلهم لم يبالغهم الحديث ، قلت : قد أنكر ذلك ابن ميمون في زمن عثمان فأخرج عبد الرزاق عنه أنه كان يقول : أبيع أحدكم نسبه ؟ ومن طريق علي : الولاء شعبة من النسب ، ومن طريق جابر أنه أنكر بيع الولاء وهبته ، ومن طريق عطاء أن ابن عمر كان ينكره ، ومن طريق عطاء عن ابن عباس لا يجوز وسنده صحيح ومن ثم اصلوا في النقل عن ابن عباس بين البيع والهبة ، وقال ابن العربي : معنى « الولاء » كلمة النسب ، أن الله أخرجه بالحكمة إلى النسب حكما كما أن الأب أخرجه بالنفقة إلى الوجود حسا لأن العبد كان كالمعدوم في حق الأحكام لا يقضى ولا يلى ولا يشهد ، فأخرجه سيده بالحرية إلى وجود هذه الأحكام من عدها ، فلما شابه حكم النسب أنيط بالمعق فلذلك جاء « إنما الولاء لمن أعتق » ، وألحق برتبة النسب فنهى عن بيعه وهبته ، وقال القرطبي استدلال الجمهور بمحدث الباب ، ووجه الدلالة أنه أمر وجودي لا يتأتى الانفكاك عنه كالنسب ، فكما لا ينتقل الأبوة والجدوة فكذلك لا ينتقل الولاء ، إلا أنه يصح في الولاء جرما يترتب عليه من الميراث كما لو تزوج عبد مبتقة آخر فولد له منها ولد فانه ينعتق حراً لحرية أمه فيكون ولاؤه لمواليها لومات في تلك الحالة ، ولو أعتق السيد أباه قبل موت الولد فان ولاده ينتقل إذا مات لماتق أبيه اتفاقا انتهى . وهذا لا يقدح في الأصل المذكور أن « الولاء » كلمة النسب ، لأن التشبيه لا يستلزم التسوية من كل وجه ، واختلف فيمن اشترى نفسه من سيده كالمسكاتب فالجمهور على أن ولاده لسيده وقيل لا ولأه عليه ، وفي ولأه من أعتق سائبة وقد تقدم قريبا

٢٢ - باب إذا أسلم على يديه ، وكان الحسن لا يرى له ولاية ، وقال النبي ﷺ : « الولاء لمن

أعتق » ، ويذكر عن تميم الداري رفعه قال : هو أولى للناس بحياته ومماته . واختلفوا في صحة هذا الخبر

٦٧٥٧ - حدثنا فتية بن سعيد عن مالك عن نافع « عن ابن عمر أن عائشة أم المؤمنين أرادت أن

تشتري جارية فعتقها فقال أهلها نبيكم على أن ولأهها أنا ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : لا يمتنعك ذلك فإنما الولاء لمن أعتق »

٦٧٥٨ - حدثنا محمد بن أحمد بن جابر عن منصور عن إبراهيم عن الأسود « عن عائشة رضي الله عنها

قالت اشتريت بريرة فاشتري أهلها ولأهها ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : أعتقها فإن الولاء لمن أعطى الورق .

قالت فأعتقها ، قالت فدعاها رسول الله ﷺ فخيرها من زوجها فقالت : لو أعطاني كذا وكذا ما بعت عنده ، فاختارت نفسها »

قوله (باب إذا أسلم على يديه) كذا للنسفي ، وزاد الفريزي والأكثر « رجل » ووقع في رواية الكشميني

« الرجل ، وبالتذكير أولى . قوله (وكان الحسن لا يرى له ولاية) كذا الأكثر ، وفي رواية الكشميهني « ولاء » بالهمز بدل الياء ، من الولاء وهو المراد بالولاية ، وأثر الحسن هذا وهو البصري وصله سفيان الثوري في جامعه عن مطرف عن الشعبي وعن يونس وهو ابن عبيد عن الحسن قال في الرجل يوالي الرجل قال : هو بين المسلمين وقال سفيان : وبذلك أقول . وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان ، وكذا رواه الدارمي عن أبي نعيم عن سفيان ، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا من طريق يونس عن الحسن : لا يرثه ، إلا إن شاء أوصى له به . قوله (ويذكر عن تميم الداري رفعه : هو أولى الناس بحياه ومآته) هذا الحديث أغفله من صنف في الأطراف وكذا من صنف في رجال البخاري لم يذكر واتميا الداري فيمن أخرج له ، وهو ثابت في جميع النسخ هنا . وذكر البخاري من روايته حديثا في الايمان لكن جعله ترجمة باب وهو « الدين النصيحة » وقد أخرجه مسلم من حديثه وإس له عنده غيره ، وقد تكلمت عليه هناك ، وذكرته من حديث أبي هريرة وغيره أيضا لم يتعين المراد في تميم ، وهو ابن أرس بن خارجة بن سواد اللخمي ثم الداري نسب الى بني الدار بن لحم ، وكان من أهل الشام ويتعاطى التجارة في الجاهلية ، وكان يمدى للنبي ﷺ فيقبل منه ، وكان إسلامه سنة تسع من الهجرة ، وقد حدث النبي ﷺ أصحابه وهو على المنبر عن تميم بقصة الجحاسة والرجال وعد ذلك في مناقبه ، وفي رواية الأكبر عن الأصغر ، وقد وجدت رواية النبي ﷺ عن غير تميم ، وذلك فيما أخرجه أبو عبد الله بن منده في « معرفة الصحابة » في ترجمة زرعة بن سيف بن ذى يزن فساق بسنده الى زرعة أن النبي ﷺ كتب اليه كتابا وفيه « وإن مالك بن زرد الرهاوي قد حدثني أنك أسلمت وقالت المشركين فأبشر بخير » الحديث . وكان تميم الداري من أفاضل الصحابة وله مناقب ، وهو أول من أصرح بالمساجد وأول من قضى على الناس أخرجهما الطبراني ، وسكن تميم بيت المقدس وكان سأل النبي ﷺ أن يقطعه عيون وغيرها إذا فتحت ففعل فقتلها بذلك لما فتحت في زمن عمر ، ذكر ذلك ابن سعد وغيره ، ومات تميم سنة أربعين . وقوله « رفعه » هو في معنى قوله قال رسول الله ﷺ ونحوها ، وقد وصله البخاري في تاريخه وأبو داود . وابن أبي عاصم والطبراني والباغندي في « مسند عمر بن عبد العزيز » بالنعنة كلهم من طريق عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال « سمعت عبيد الله بن موهب يحدث عمر بن عبد العزيز عن قبيصة بن ذؤيب عن تميم الداري قال : قلت يا رسول الله ما السنة في الرجل يسلم على يدي رجل من المسلمين ؟ قال : هو أولى الناس بحياه ومآته » قال البخاري قال بعضهم عن ابن موهب سمع تيميا ولا يصح أقول النبي ﷺ الولاء لمن أعتق ، وقال الشافعي . هذا الحديث ليس بثابت إنما يرويه عبد العزيز بن عمر عن ابن موهب ، وابن موهب ليس بالمعروف ولا لعله اتى تيميا ومثل هذا لا يثبت ، وقال الخطابي : ضعف أحمد هذا الحديث . وأخرجه أحمد والدارمي والترمذي والنسائي من رواية وكيع وغيره عن عبد العزيز عن ابن موهب عن تميم . وصرح بعضهم بإسحاق ابن موهب عن تميم . وأما الترمذي فقال : ليس إسناذه بمتمصل . قال : وادخل بعضهم بين ابن موهب وبين تميم قبيصة رواه يحيى بن حوزة . قلت : ومن طريقه أخرجه من بدأت بذكره ، وقال بعضهم انه تفرد فيه بذكر قبيصة ، وقد رواه أبو اسحق السبيعي عن ابن موهب بدون ذكر تميم أخرجه النسائي أيضا ، وقال ابن المنذر : هذا الحديث مضطرب : هل هو عن ابن موهب عن تميم أو بينهما قبيصة ؟ وقال بعض الرواة فيه عن عبد الله بن موهب وبعضهم ابن موهب وعبد العزيز راويه ليس بالحافظ . قلت : هو من رجال البخاري كما تقدم

في الاثرية ولكنه ليس بالكثير ، وأما ابن موهب فلم يدرك تيمما ، وقد أشار النسائي الى أن الرواية التي وقع التصريح فيها بسماءه من تميم خطأ ولكن وثقه بعضهم ، وكان عمر بن عبد العزيز ولاء القضاء ، ونقل أبو زرعة الدمشقي في تاريخه بسند له صحيح عن الأوزاعي أنه كان يدفع هذا الحديث ولا يرى له وجهها ، وصحح هذا الحديث أبو زرعة الدمشقي وقال : هو حديث حسن المخرج متصل والى ذلك أشار البخاري بقوله واختافوا في صحة هذا الخبر ، وجزم في التاريخ ، بأنه لا يصح لمعارضته حديث : إنما الولاء لمن أعتق ، ويؤخذ منه أنه لو صح سنده لما قاوم هذا الحديث ، وعلى التزل فتردد في الجمع هل يخص عموم الحديث المتفق على صحته بهذا فيستثنى منه من أسلم أو تؤول الأثرية في قوله : أول الناس ، بمعنى النصرة والمعاونة وما أشبه ذلك لا بالميراث ويبقى الحديث المتفق على صحته على صموه ؟ جنح الجمهور الى الثاني ورجحانه ظاهر ، وبه جزم ابن القصار فيما حكاه ابن بطال فقال : لو صح الحديث لكان تأويله أنه أحق بموالاته في النصر والاعانة والصلاة عليه اذا مات وهو ذلك ، ولو جاء الحديث بافظ أحق بميراثه لوجب تخصيص الأول والله أعلم . قال ابن المنذر : قال الجمهور بقول الحسن في ذلك ، وقال حماد وأبو حنيفة وأصحابه وروى عن النخعي أنه يستمر إن قتل عنه ، وإن لم يعقل عنه فله أن يتحول فغيره واستحق الثاني وهم جرا ، وعن النخعي قول آخر : ليس له أن يتحول ، وعنه ان استمر الى أن مات تحول عنه وبه قال الشافعي وعمر بن عبد العزيز ، ووقع ذلك في طريق الباغندي التي أسلفتها ، وفي غيرها أنه أعطى رجلا أسلم على يديه رجل فوات وترك مالا وبنتا نصف المال الذي بقي بعد نصيب البنت . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في قصة بريرة من أجل قوله فيه : فإن الولاء لمن أعتق ، لأن اللام فيه للاختصاص أي الولاء مختص بمن أعتق ، وقد تقدم توجيهه . وقوله فيه : لا يمنحك ، وقع في رواية الكشميني : لا يمنحك ، بالتأكيده . ثم ذكر حديث عائشة في ذلك مختصرا وقال في آخره : قال وكان زوجها حرا ، وقد تقدم قبل باب من وجه آخر عن منصور أن قائل ذلك هو الأسود راوية عن عائشة ، وفي الباب الذي قبله من طريق الحكم عن إبراهيم أنه الحكم ، ومضى الكلام على ذلك مستوفى بحمد الله تعالى ، ومحمد المذكور في أول السند الثاني قال أبو علي الفسائي هو ابن سلام ان شاء الله ، وجريرو هو ابن عبد الحميد . قلت : وقد وقع في الاستقراض : حدثنا محمد حدثنا جرير ، كذا عند الأكثر غير منسوب ووقع في رواية أبي علي بن شبيب عن الفربري : محمد بن سلام ، وفي رواية أبي ذر عن الكهميني : محمد بن يوسف ، يعني البيهقي ، وليس في الكتاب محمد بن جرير سوى هذين الموضعين والمرجح أنه ابن سلام ، وقد أغرب أبو نعيم فأخرج الحديث من طريق عثمان بن أبي شيبة عن جرير ثم قال : أخرجه البخاري عن عثمان ، كذا وجدته وما أظنه إلا ذهولا

٢٣ - باب ما يرث النساء من الولاء

- ٦٧٥٩ - **حدثنا** حفص بن عمر **حدثنا** همام عن نافع « عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أرادت عائشة تشتري أن بريرة فقالت للنبي ﷺ إنهم يشترطون الولاء فقال النبي ﷺ : اشتريها فإنما الولاء لمن أعتق »
- ٦٧٦٠ - **حدثنا** ابن سلام أخبرنا وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود « عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : الولاء لمن أعطى الورق وولى النعمة »

قوله (باب ما يرث النساء من الولاء) ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور في الباب قبله من وجه آخر عن نافع وحديث عائشة من وجه آخر عن منصور مقتصر على قوله « الولاء لمن أعطى الورق وولى النعمة » وهذا اللفظ لو كيع عن سفيان الثوري عن منصور ، وقد أخرجه الترمذي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بلفظ « انها أرادت أن تشتري بريرة فاشتروا الولاء » فقال النبي ﷺ ، فذكره . وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق وكيع أيضا ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي جميعا عن سفيان تاما وقال : لفظهما واحد ، فعرف أن وكيعا كان ربما اختصره ، وعرف أنه في قصة بريرة . وقد ذكره أصحاب منصور كما في عنوانه بلفظ « انما الولاء لمن أعتق » وكذلك ذكره أصحاب ابراهيم كالحاكم والأعشى وأصحاب الأسود وأصحاب عائشة وكما في الكتب الستة ، وتفرد الثوري ونابغه جرير عن منصور بهذا اللفظ ، فيحتمل أن يكون منصور رواه لها بالمعنى ، وقد تفرد الثوري بزيادة قوله « وولى النعمة » ومعنى قوله أعطى الورق أى الثمن ، وإنما عبر بالورق لأنه الغالب ، ومعنى قوله « وولى النعمة » أعتق ، ومطابقته لقوله « الولاء لمن أعتق » أن صحة العتق تستدعي سبق ملك والملك يستدعي ثبوت العوض ، قال ابن بطال : هذا الحديث يقتضي أن الولاء لكل معتق ذكر أو أنثى وهو مجمع عليه ، وأما جرير الولاء فقال الأبهري : ليس بين الفقهاء اختلاف أنه ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أولاد من أعتقن ، إلا ما جاء عن مسروق أنه قال : لا يختص الذكور بولاء من أعتق آباؤهم بل الذكور والإناث فيه سواء كالإرث ، ونقل ابن المنذر عن طاوس مثله ، وعليه اقتصروا سحنون فيما نقله ابن التين ، وتعقب المحصر الذي ذكره الأبهري تبعا لسحنون وغيره بأنه يرد عليه ولد الإناث من ولد من أعتقن ، قال : والعبارة السالمة أن يقال إلا ما أعتقن أو جره اليهن من أعتقن بولادة أو عتق ، احترازا من لها ولد من زنا أو كانت مملعة أو كان زوجها عبدا فان ولادته ولد هؤلاء كمن لمعتق الأم ، والوجه للجمهور اتفاق الصحابة ، ومن حيث النظر ان المرأة لا تستوعب المال بالفرض الذي هو آكد من التصيب ، فاختص بالولاء من يستوعب المال وهو الذكر وإنما ورث من عتقن لأنه عن مباشرة لا عن جر الإرث ، واستدل بقوله « الولاء لمن أعطى الورق » على من قال فيمن أعتق عن غيره بوصية من المعتق عنه ان الولاء للمعتق عملا بعموم قوله « الولاء لمن أعتق » وموضع الدلالة منه قوله « الولاء لمن أعطى الورق » فدل على أن المراد بقوله « لمن أعتق » لمن كان من عتق في ملكه حين العتق لا لمن باشر العتق فقط

٢٤ - باب مولى القوم من أنفسهم ، وابن الأخت منهم

٦٧٦١ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا معاوية بن قرّة وقتادة « عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن

النبي ﷺ قال : مولى القوم من أنفسهم ، أو كما قال

٦٧٦٢ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن قتادة « عن أنس عن النبي ﷺ قال : ابن أخت القوم

منهم ، أو من أنفسهم »

قوله (باب) بالتنوين (مولى القوم من أنفسهم) أى عتيقهم ينسب إليهم ويورثونه . **قوله** (وابن الأخت منهم) أى لأنه ينسب إليهم وهم أمه . **قوله** (حدثنا شعبة حدثنا معاوية بن قرّة وقتادة عن أنس) هكذا

وقع في رواية آدم عن شعبة مقرونا ، وأكثر الرواة قالوا د عن شعبة عن قتادة وحده عن أس ، وقد تقدم بيان ذلك في مناقب قریش وأورده مختصرا ، ومن وجه آخر عن شعبة عن قتادة مطولا في غزوة حنين وتقدمت فوائده هناك وفي كتاب الجزية ، وأخرجه الإسماعيلي من طرق عن شعبة عن قتادة وقال : المعروف عن شعبة في د مولى القوم منهم أو من أنفسهم ، روايته عن قتادة وعن معاوية بن قرة ، والمعروف عنه في د ابن أخت القوم منهم أو من أنفسهم ، روايته عن قتادة وحده ، وانفرد علي بن الجعد عن شعبة به عن معاوية بن قرة أيضا . قلت : وليس كما قال ، بل تابعه أبو النضر عن شعبة عن معاوية بن قرة أيضا أخرجه أحمد في مسنده عنه وأقاده فيه أن المعنى بذلك النعمان بن مقرن المزي وكانت أمه أنصارية والله أعلم . واستدل بقوله د ابن أخت القوم منهم ، من قال بأن ذوى الأرحام يرثون كما يرث العصبات ، وحمله من لم يقل بذلك على ما تقدم ، وكان البخاري رمز إلى الجواب بإيراد هذا الحديث ، لأنه لو صح الاستدلال بقوله د ابن أخت القوم منهم ، على إرادة الميراث لصح الاستدلال به على أن العتيق يرث من أعتقه لورود مثله في حقه ، فدل على أن المراد بقوله د من أنفسهم ، وكذا د منهم ، في المعاونة والانتصار والبر والشفقة ونحو ذلك لا في الميراث . وقال ابن أبي جرة : الحكمة في ذكر ذلك لإبطال ما كانوا عليه في الجاهلية من عدم الالتفات إلى أولاد البنات فضلا عن أولاد الأخوات حتى قال قائلهم :

بنونا بنو أبائنا ، وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فأراد بهذا الكلام التحريض على الألفة بين الأقارب . قالت : وأما القول في الموالى فالحكمة فيه ما تقدم ذكره من جواز نسبة العبد إلى مولاه لا بلفظ البنوة لما سيأتي قريبا من الوعيد الثابت لمن انتسب إلى غير أبيه وجواز نسبته إلى نسب مولاه بلفظ النسبة ، وفي ذلك جمع بين الأدلة ، وبالله التوفيق

٢٥ - باب ميراث الأسير

قال وكان شريح يورث الأسير في أيدي العدو ويقول هو أحوج إليه ، وقال عمر بن عبد العزيز أجز وصية الأسير وعقاقته وما صنع في ماله ما لم يتغير عن دينه فإنما هو ماله يصنع فيه ما يشاء

٦٧٦٣ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن عدى عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال د من

ترك مالا فلورثته ومن ترك كلالا فلينا »

قوله (باب ميراث الأسير) أي - واه عرف خبره أم جهميل . قوله (وكان شريح) بمجمعة أوله ومهملة آخره وهو ابن الحارث القاضي الكندي الكوفي المشهور . قوله (يورث الأسير في أيدي العدو ويقول هو أحوج إليه) وصله ابن أبي شيبة والدارمي من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن شريح قال د يورث الأسير إذا كان في أرض العدو ، وزاد ابن أبي شيبة : قال شريح أحوج ما يكون إلى ميراثه وهو أسير . قوله (وقال عمر بن عبد العزيز : أجز وصية الأسير وعقاقته وما صنع في ماله ما لم يتغير عن دينه ، فإنما هو ماله يصنع فيه ما يشاء) في رواية الكشميني د ماشاء ، وهذا وصله عبد الرزاق عن معمر عن إسحاق بن راشد أن عمر كتب إليه أن أجز وصية الأسير ، وأخرجه الدارمي من طريق ابن المبارك عن معمر عن إسحاق بن راشد عن عمر بن عبد

العزير في الأسير يوصى قال : أجر له وصيته مادام على الإسلام لم يتغير عن دينه . قال ابن بطال : ذهب الجمهور إلى أن الأسير إذا وجب له ميراث أنه يوقف له ، وعن سعيد بن المسيب أنه لم يورث الأسير في أيدي العدو ، قال : وقول الجماعة أولى ، لأنه إذا كان مسلماً دخل تحت عموم قوله **يُورَثُ** من ترك مالا فلورثته ، وإلى هذا أشار البخاري بإيراد حديث أبي هريرة ، وقد تقدم شرحه قريباً . وأيضاً فهو مسلم تهرى عليه أحكام المسلمين فلا يخرج عن ذلك إلا بحجة كما أشار إليه عمر بن عبد العزيز ، ولا يكفي أن يثبت أنه ارتد حتى يثبت أن ذلك وقع منه طوعاً فلا يحكم بخروج ماله عنه حتى يثبت أنه ارتد طائفاً لا مكرهاً ، وما ذكره ابن بطال عن سعيد بن المسيب أخرجه ابن أبي شيبة ، وأخرج عنه أيضاً رواية أخرى أنه يرث ، وعن الزهري روايتين أيضاً ؛ وعن النخعي لا يرث . (تنبيه) تقدم في أواخر النكاح في « باب حكم المفقود في أهله وماله ، أشياء تتعلق بالأسير في حكم زوجته وماله وأن زوجته لا تزوج وماله لا يقسم ما تحققت حياته وعلم مكانه ، فإذا انقطع خبره فهو مفقود ، وتقدم بيان الاختلاف في حكمه هناك

٢٦ - باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ، وإذا أسلم قبل أن يُقسم الميراث فلا ميراث له

٦٧٦٤ - **حديث** أبو عامر عن ابن جريج عن ابن شهاب عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان « عن

أسامة بن زيد رضي الله عنهم - أن النبي **ﷺ** قال : لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ،

قوله (باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم) هكذا ترجم بالنظر الحديث ثم قال « وإذا أسلم قبل أن يقسم الميراث فلا ميراث له ، فأشار إلى أن عموم هذه الصورة ، فن قيد عدم التوارث بالقسمة احتياج إلى دليل ، وحجة الجماعة أن الميراث يستحق بالموت ، فإذا انتقل عن ذلك الميت بموته لم ينتظر قسمته لأنه استحق الذي انتقل عنه ولو لم يقسم المال . قال ابن المنير : صورة المسألة إذا مات مسلم وله ولدان مثلاً مسلم وكافر فأسلم الكافر قبل قسمة المال قال ابن المنذر : ذهب الجمهور إلى الأخذ بما دل عليه عموم حديث أسامة يعني المذكور في هذا الباب إلا ما جاء عن معاذ قال : يرث المسلم من الكافر من غير عكس ، واحتج بأنه سمع رسول الله **ﷺ** يقول « الإسلام يزيد ولا ينقص ، وهو حديث أخرجه أبو داود وصححه الحاكم من طريق يحيى بن يعمر عن أبي الأسود الدؤلي عنه قال الحاكم صحيح الإسناد ، وتعقب بالانقطاع بين أبي الأسود ومعاذ ولكن جماعه منه يمكن ، وقد زعم الجوزقاني أنه باطل وهي محارفة ، وقال القرطبي في « المفهم » : هو كلام محكي ولا يروى كذا قال ، وقد رواه من قدمت ذكره فكأنه ما وثق هل ذلك ، وأخرج أحمد بن منيع بسند قوى عن معاذ أنه كان يورث المسلم من الكافر بغير عكس ، وأخرج مسدد عنه أن أخوين اختصما إليه مسلم ويهودي مات أبوهما يهودياً لحاز ابنه اليهودي مائة فنازعه المسلم فورث معاذ المسلم ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن معقل قال : ما رأيت قضاء أحسن من قضاء قضى به معاوية : نرث أهل الكتاب ولا يرثونا ، كما يعمل النكاح فيهم ولا يعمل لهم ، وبه قال مسروق وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وإسحق ، وحجة الجمهور أنه قياس في معارضة النص وهو صريح في المراد ولا قياس مع وجوده ، وأما الحديث فليس نصاً في المراد بل هو محمول على أنه يفضل غيره من الأديان ولا تماق له بالارث ، وقد عارضه قياس آخر وهو أن التوارث يتماق بالولاية ولا ولاية بين المسلم والكافر لقوله

تعالى (لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء ، بعضهم أولياء بعض) وبأن الذي يتزوج الحريسة ولا يرثها ، وأيضا فإن الدليل ينقلب فيما لو قال الذي ارث المسلم لأنه يتزوج اليينا ، وفيه قول ثالث وهو الاعتبار بقسمة الميراث جاء ذلك عن عمر وعثمان وعن عكرمة والحسن وجابر بن زيد وهو رواية عن أحمد . قلت : ثبت من عمر خلافه كما مضى في باب توريث دور مكة ، من كتاب الحج فإن فيه بعد ذكر حديث الباب معاولا في ذكر عقيل ابن أبي طالب فكان عمر يقول فذكر المتن المذكور هنا سواء . قوله (عن ابن شهاب) هو الزهري ، وكذا وقع في رواية للإسماعيلي من وجه آخر عن أبي عاصم . قوله (عن علي بن حسين) هو المعروف بزين العابدين وعمرو بن عثمان أي ابن عفان ، وقد تقدم في الحج من هذا الشرح بيان من رواه عن الزهري مصرحا بالإخبار بينه وبين علي وكذا بين علي وعمرو ، واتفق الرواة عن الزهري أن عمرو بن عثمان بفتح أوله وسكون الميم إلا أن مالك وحده قال : عمر ، بضم أوله وفتح الميم ، وشذت روايات عن غير مالك على وفقه وروايات عن مالك على وفق الجمهور وقد بين ذلك ابن عبد البر وغيره ، ولم يخرج البخاري رواية مالك وقد عد ذلك ابن الصلاح في علوم الحديث له في أمثلة المنكر وفيه نظر أوضحه شيخنا في « النسكت » ، وزدت عليه في « الإفصاح » . قوله (لا يرث المسلم الكافر الخ) تقدم في المغازي بلفظ « المؤمن » ، في الموضعين وأخرجه النسائي من رواية هشيم^(١) عن الزهري بلفظ « لا يرث أهل ملتين » وجاءت رواية شاذة عن ابن عيينة عن الزهري مثله ، وله شاهد عند الترمذي من حديث جابر وآخر من حديث عائشة عند أبي يعلى وثالث من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في السنن الأربعة وسند أبي داود فيه إلى عمرو صحيح ، وتمسك بها من قال لا يرث أهل ملة كافرة من أهل ملة أخرى كافرة ، وحملها الجمهور على أن المراد بإحدى الملتين الإسلام وبالأخرى الكفر فيكون مساويا للرواية التي بلفظ حديث الباب ، وهو أولى من حملها على ظاهر عمومها حتى يمنع على اليهودي مثلا أن يرث من النصراني ، والأصح عند الشافعية أن الكافر يرث الكافر وهو قول الحنفية والأكثر ومقابله عن مالك وأحمد ، وعنه التفرقة بين الذي والحربي وكذا عند الشافعية وعن أبي حنيفة لا يرث حربي من ذمي فإن كانا حربيين شرط أن يكونا من دار واحدة ، وعند الشافعية لا فرق ، وعندهم وجه كالحنفية ، وعن الثوري وربيعة وطائفة السكفر ثلاث ملل يهودية ونصرانية وغيرهم فلا ترث ملة من هذه من ملة من الملتين ، وعن طائفة من أهل المدينة والبصرة كل فريق من السكفر ملة فلم يرثوا مجوسيا من وثني ولا يهوديا من نصراني وهو قول الأوزاعي ، وبالحق يقال ولا يرث أهل نخلة من دين واحد أهل نخلة أخرى منه كاليقونية والممكية من النصارى ، واختلف في المرتد فقال الشافعي وأحمد يصير ماله إذا مات فينا المسلمين ، وقال مالك يكون فينا إلا إن قصد برده أن يحرم ورثته المسلمين فيكون لهم ، وكذا قال في الزنديق ، وعن أبي يوسف ومحمد لورثته المسلمين ، وعن أبي حنيفة ما كسبه قبل الردة لورثته المسلمين وبعد الردة لميراث المال ، وعن بعض التابعين كما قلناه يستحقه أهل الدين الذي انتقل إليه ، وعن داود يختص بورثته من أهل الدين الذي انتقل إليه ولم يفصل ، فالأصل من ذلك ستة مذاهب حررها الماوردي ، واحتج القرطبي في « المفهم » لمذهبه بقوله تعالى (اكل مما لنا شرعة ومنهاجا) فهي ملل متعددة وشرائع مختلفة قال : وأما ما احتجوا به من قوله تعالى (وإن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم) فوجه الملة فلا حجة فيه لأن الوحدة في اللفظ

(١) كذا في نسخة ، وفي أخرى « من رواية إبراهيم »

وفي المصنف الكثيرة لأنه أضافه إلى مفيد المكثر كقول القائل : أخذ عن علماء الدين عليهم يريد علم كل منهم ، قال : واحتجوا بقوله (نل يا أيها الكافرون) إلى آخرها ، والجواب أن الخطاب بذلك وقع للكفار قريش وهم أهل وثن ، وأما ما أجابوا به عن حديث « لا يتوارث أهل ملتين » بأن المراد ملة الكفر وملة الإسلام فالجواب عنه بأنه إذا صح في حديث أسامة فردود في حديث غيره ، واستدل بقوله « لا يرث الكافر المسلم » على جواز تخصيص عموم الكتاب بالآحاد لأن قوله تعالى (بوصيكم الله في أولادكم) عام في الأولاد يخص منه الولد الكافر فلا يرث من المسلم بالحديث المذكور ، وأجيب بأن المنع حصل بالإجماع ، وخبر الواحد إذا حصل الإجماع على وثقه كان التخصيص بالإجماع لا بالخبر فقط . قلت : لكن يحتاج من احتج في الشق الثاني به إلى جواب ، وقد قال بعض الحذاق : طريق الإمام هنا قطعي ودلالته على كل فرد ظنية . وطريق الخاص هنا ظنية ودلالته عليه قطعية فيتمادلان ، ثم يرجح الخاص بأن العمل به يستلزم الجمع بين الداليل المذكورين بخلاف حكمه

٢٧ - باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني

ولهم من انتفى من ولده

٢٨ - باب من ادعى أخاً أو ابن أخ

٦٧٦٥ - حديث فتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة « من عاتشة رضى الله عنها أنها

قالت : اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام ، فقال سعد هذا يارسل الله ابن أخى عتبة بن أبي وقاص عمة إلى أنه ابنه ، انظر إلى شبهه ، وقال عبد بن زمعة هذا أخى يارسل الله ولده على فراش أبي من ولده ، فنظر رسول الله ﷺ إلى شبهه فرأى شبهاً بيننا بعتبة ، فقال : هو لك يا عبد بن زمعة ، الولد للفراش وللعاهر الحجر ، واحتجى منه يا سودة بنت زمعة ، قالت : فلم ير سودة بعد »

قوله (باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني) كذا الأكثر بغير حديث ، ولأبي ذر عن المستمل والكشميني « باب من ادعى أخاً أو ابن أخ ، ولم يذكر فيه حديثاً ، ثم قال عن الثلاثة « باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني ، ولم يذكر أيضاً فيه حديثاً ، ثم قال عنهم « باب لثم من انتفى من ولده ، وذكر قصة سعد وعبد بن زمعة ، فجري ابن بطال وابن الزين على حذف « باب من انتفى من ولده ، وجملاً قصة ابن زمعة لباب من ادعى أخاً ولم يذكر في « باب ميراث العبد ، حديثاً على ما وقع عند الأكثر ، وأما الاسماعيلي فلم يقع عنده « باب ميراث العبد النصراني » بل وقع عنده « باب لثم من انتفى من ولده ، وقال : ذكره بلا حديث ، ثم قال « باب من ادعى أخاً أو ابن أخ ، وذكر قصة عبد بن زمعة ، ووقع عند أبي نعيم « باب ميراث النصراني ومن انتفى من ولده ومن ادعى أخاً أو ابن أخ ، وهذا كله راجع إلى رواية الفربري عن البضاري ، وأما النسفي فوقع عنده « باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني ، وقال : لم يكتب فيه حديثاً ، وفي عقبه « باب من انتفى من ولده ومن ادعى أخاً أو ابن أخ ، وذكر فيه قصة ابن زمعة ، فتأخص لنا من هذا كله أن الأكثر جعلوا قصة ابن زمعة

الترجمة من ادعى أخا أو ابن أخ ولا إشكال فيه ، وأما الترجمة أن فسقطت إحداهما عند بعض وثبتت عند بعض ، قال ابن بطال : لم يدخل البخاري تحت هذا الرسم حديثا ، ومذهب العلماء أن العبد النصراني إذا مات قاله لسيده بالرق لأن مالك العبد غير صحيح ولا مستقر فهو مال السيد يستحقه لا بطريق الميراث وإنما يستحق بطريق الميراث ما يكون مالا مستقرا لمن يورث عنه . وعن ابن سيرين ماله لبیت المال وليس للسيد فيه شيء ، لا اختلاف دينهما ، وأما المكاتب فإن مات قبل أداء كتابته وكان في ماله وفاء لباقي كتابته أخذ ذلك في كتابته فما فضل فهو لبیت المال . قلت : وفي مسألة المكاتب خلاف ينشأ من الخلاف فيمن أدى بعض كتابته هل يعتق منه بقدر ما أدى أو يستمر على الرق ما بقي عليه شيء ؟ وقد مضى الكلام على ذلك في كتاب العتق . وقال ابن المنير : يحتمل أن يكون البخاري أراد أن يدرج هذه الترجمة تحت الحديث الذي قبلها لأن النظر فيه محتمل كأن يقال يأخذ المال لأن العبد ملكه وله انتزاعه منه حيا فكيف لا يأخذه ميتا ؟ ويحتمل أن يقال لا يأخذه لعدم لا يرث المسلم الكافر ، والأول أرجح . قلت : وتوجيهه ما تقدم ، وجرى الكرماني على ما وقع عند أبي نعيم فقال : هاهنا ثلاث تراجم متوالية والحديث ظاهر للثلاثة وهي من ادعى أخا أو ابن أخ ، قال : وهذا يؤيد ما ذكرنا أن البخاري ترجم لأبواب وأراد أن يلحق بها الأحاديث فلم يتفق له إتمام ذلك ، وكان أخى بين كل ترجمتين بيضا فضم النملة بعض ذلك إلى بعض . قلت : ويحتمل أن يكون في الأصل ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني كان مضموما إلى لا يرث المسلم الكافر الخ ، وليس بعد ذلك ما يشكل إلا ترجمة من انتفى من ولده ولا سيما على سياق أبي ذر وسأذكره في الباب الذي يليه . د تكميل : لم يذكر البخاري ميراث النصراني إذا اعتقه المسلم ، وقد حكى فيه ابن التين ثمانية أقوال فقال عمر بن عبد العزيز والشافعي : هو كالمولى المسلم إذا كانت له ورثة وإلا قاله لسيده ، وقيل يرثه الولد خاصة ، وقيل الولد والوالد خاصة ، وقيل هما والإخوة ، وقيل هم والعصبة ، وقيل ميراثه لذوي رحمه وقيل لبیت المال فيئا ، وقيل يوقف فن ادعاه من النصراني كان له . انتهى ملخصا . وما نقله عن الشافعي لا يعرفه أصحابه ، واختلاف في حكمه فالجمهور أن الكافر إذا اعتق مسلما لا يرثه بالولاء ، وعن أحمد رواية أنه يرثه ونقل مثله عن علي ، وأما ما أخرج النسائي والحاكم من طريق أبي الزبير عن جابر مرفوعا لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبدا أو أمته ، وأعله ابن حزم بتدليس أبي الزبير ، وهو مردود فقد أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابرا ، فلا حجة فيه لسلك من المسألتين لأنه ظاهر في الموقوف

قوله (باب ثم من انتفى من ولده) أورد فيه حديث عائشة في قصة غصاة سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة ، وقد مضى شرحه مستوفى في باب الولد للفراش ، وقد خفي توجيه هذه الترجمة لهذا الحديث ، ويحتمل أن يخرج على أن عتبة بن أبي وقاص مات مسلما وأن الذي حمل على أن يوصى أخاه بأخذ ولد وابنة زمعة خشية أن يكون سكوته عن ذلك مع اعتقاده أنه ولده يتنزل منزلة النفي ، وكان سمع ما ورد في حق من انتفى من ولده من الوعيد فعمد إلى أخيه أنه ابنه وأمره باستحقاقه ، وعلى تقدير أن يكون عتبة مات كافرا فيحتمل أن يكون ذلك هو الحامل لسعد على استحقاق ابن أخيه ويباحق انتفاء ولد الأخ بالانتفاء من الولد لأنه قد يرث من عمه كما يرث من أبيه ، وقد ورد الوعيد في حق من انتفى من ولده من رواية مجاهد عن ابن عمر رفعه د من انتفى من ولده

ليفضحه في الدنيا فضحه الله يوم القيامة ، الحديث ، وفي سنده المراح والد وكيع مختلف فيه ، وله طريق أخرى عن ابن عمر أخرجه ابن هدى بلفظ « من انتفى من ولده فليتبوا مقعده من النار » وفي سنده محمد بن أبي الزهيرة راويه عن نافع قال أبو حاتم منكر الحديث ، وله شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم بلفظ « وإيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه » الحديث ، وفي سنده هيب بن يوسف حجازي ما روى عنه سوى يزيد بن الحاد

٢٩ - باب من ادعى إلى غير أبيه

٦٧٦٦ - حدثنا مسددٌ حدثنا خالدٌ - هو ابن عبد الله - حدثنا خالدٌ عن أبي عثمان « عن سعدٍ رضي الله عنه قال سمعتُ للنبي ﷺ يقول : مَنْ ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام »

٦٧٦٧ - فذكرته لأبي بكرٍ فقال « وأنا سمعتهُ أذُنًاى ووعاه قلبي من رسول الله ﷺ »

٦٧٦٨ - حدثنا أصبغ بن الفرّج حدثنا ابنُ وهب أخبرني عمرو بن جعفر بن ربيعة عن عراك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : لا ترغبوا عن آبائكم ، فمن رغبَ عن أبيه فهو كفرٌ .

قوله (باب من ادعى إلى غير أبيه) لعل المراد لائم من ادعى كما صرح به في الذي قبله ، أو أطاق لوقوع الوعيد فيه بالكفر وبتهريم الجنة فوكل ذلك إلى نظر من يسمى في تأويله . قوله (خالد هو ابن عبد الله) يعني الواسطي الطحان ، وخالد شيخه هو ابن مهران الحذاء ، وأبو عثمان هو النعماني ، وسعد هو ابن أبي وقاص ، والسند إلى سعد كاه بصريون ، والقاتل « فذكرته لأبي بكر » هو أبو عثمان ، وقد وقع في رواية هشيم عن خالد الحذاء عند مسلم في أوله قصة ، ولفظه عن أبي عثمان قال « لما ادعى زياد أقيت أبا بكرٍ فقلت : ما هذا الذي صنعتُم ؟ إني سمعتُ سعد بن أبي وقاص يقول ، فذكر الحديث مرفوعاً فقال أبو بكر : وأنا سمعته من رسول الله ﷺ ، والمراد بزياد الذي ادعى زياد بن سمية وهي أمه كانت أمة للاحارث بن كلدة زوجها مولى هيب فأتت بزياد هلي فراشه وهم بالطائف قبل أن يسلم أهل الطائف ، فلما كان في خلافة عمر سمع أبو سفيان بن حرب كلام زياد عند عمر وكان بايناً فأعجبه فقال : إني لأعرف من وضعه في أمه ولو شئت لسميته وليكن أخاف من عمر ، فلما ولي معاوية الخلافة كان زياد على فارس من قبل على فأراد مداراة فاطمة في أنه يلحقه بأبي سفيان فأضفى زياد إلى ذلك فجرت في ذلك خطوب إلى أن ادعاه معاوية وأمره على البصرة ثم على الكوفة وأكرمه ، وسار زياد سيرته المعهورة وسياسة المذكورة ، فكان كثير من الصحابة والتابعين ينكرون ذلك على معاوية محتجين بحديث « الولد للأفراش » وقد مضى قريباً من ذلك ، وإنما خص أبو عثمان أبا بكرٍ بالانكار لأن زياداً كان أخاه من أمه ، ولأبي بكرٍ مع زياد قصة تقدمت الإشارة إليها في كتاب الشهادات ، وقد تقدم الحديث في غروة حنين من رواية عاصم الأحول عن أبي عثمان قال « سمعتُ سعداً وأبا بكرٍ ، وتقدم هناك ما يتعلق بأبي بكرٍ . قوله (من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام) وفي رواية عاصم المشار إليها عند مسلم « من ادعى أباً في الإسلام غير أبيه ، والثاني مثله وقد تقدم شرحه في مناقب قريش في الكلام هلي حديث أبي ذر وفيه

« ومن ادعى لغير أبيه وهو يعلمه الا كفر ، ويرقع هناك دالا كفر بالله ، وتقدم القول فيه ، وقد ورد في حديث أبي بكر الصديق د كفر بأنه اتنى من نسب وان دق ، أخرجه الطبراني ، قوله (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث وعراك بكسر المهملة وتخفيف الراء وآخره كاف هو ابن مالك . قوله (عن أبي هريرة) في رواية مسلم عن هارون بن سعيد عن ابن وهب بسنده الى عراك أنه سمع أبا هريرة . قوله (لا ترغبوا عن آبائكم فمن رغب عن أبيه فهو كفر) كذا الأكثر وكذا المسلم ، ويرقع للكشمين « فقد كفر » ، وسياق في د باب رجم الحبل من الزنا ، في د . به عمر الطويل « لا ترغبوا عن آبائكم فهو كفر بربكم » ، قال ابن بطال : ليس معنى هذين الحديثين أن من اشتهر بالنسبة إلى غير أبيه أن يدخل في الوعيد كالمقداد بن الأسود ، وإنما المراد به من تحول عن نسبه لأبيه إلى غير أبيه عالما عامدا مختاراً ، وكانوا في الجاهلية لا يستذكرون أن يتبني الرجل ولد غيره ويصير الولد ينسب إلى الذي تبناه حتى نزل قوله تعالى (ادعهم لأبائهم هو أقسط عند الله) وقوله سبحانه وتعالى (وما جعل ادعياءكم أبناءكم) فنسب كل واحد إلى أبيه الحقيقي وترك الانتساب إلى من تبناه لكن بقي بعضهم مشهوراً بمن تبناه فيذكر به لقصد التعريف لا لقصد النسب الحقيقي كالمقداد بن الأسود ، وليس الأسود أباه وإنما كان تبناه واسم أبيه الحقيقي عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة الهيراني ، وكان أبوه حليف كندة فقبل له الكندي ، ثم حالف هو الأسود بن عبد يغوث الزهري فتبني المقداد فقبل له ابن الأسود . انتهى ملخصاً موضعها . قال : وليس المراد بالكفر حقيقة الكفر التي يخلد صاحبها في النار ، وبسط القول في ذلك ، وقد تقدم توجيهه في مناقب قرشي وفي كتاب الإيمان في أوائل الكتاب . وقال بعض الشراح : سبب إطلاق الكفر هنا أنه كذب على الله كأنه يقول خالق الله من ماء فلان ، وليس كذلك لأنه إنما خلقه من غيره ، واستدل به على أن قوله في الحديث الماضي قريباً د ابن أخت القوم من أنفسهم ، و « مولى القوم من أنفسهم » ليس على عمره اذ لو كان على عمره لجاز أن ينسب إلى حاله مثلاً وكان معارضاً لحديث الباب المصريح بالوعيد الشديد لمن فعل ذلك ، فعرف أنه خاص ، والمراد به أنه منهم في الشفقة والبر والمعاونة ونحو ذلك

٣٠ - باب إذا أدعت المرأة ابناً

٦٧٦٩ - حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب قال حدثنا أبو الزناد عن عبد الرحمن « عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : كانت امرأتان معهما ابناهما جاء الذئب فذهب بابن إحداهما فقالت لصاحبتها إنما ذهب بابنك وقالت الأخرى إنما ذهب بابنك ، فتحا كتماناً إلى داود عليه السلام فقضى به لكبرى ، فخرجتا على سليمان بن داود عليهما السلام ، فأخبراه ، فقال اتنوني بالسكينة أشقته بهنهما ، فقالت الصغرى لا تفعل يرحمك الله هو ابنا ، فقضى به للصغرى ،

قال أبو هريرة : والله إن سمعت بالسكينة قط إلا يومئذ وما كنا نقول إلا المذنية

قوله (باب إذا ادعت المرأة ابناً) ذكر قصة المرأتين اللتين كان مع كل منهما ابن فأخذ الذئب أحدهما

فاختلفتا في أيهما الدائب ، فتحكما كتما إلى داود ، وفيه حكم سليمان ، وقد مضى شرحه مستوفى في ترجمة سليمان من أحاديث الأنبياء . قال ابن بطال : أجمعوا على أن الأم لا تستلحق بالزوج ما يذكره ، فإن أقامت البيضة قبلت حيث تكون في عصمته ، فلم تكن ذات زوج وقالت لمن لا يعرف له أب : هذا ابني ولم ينازعها فيه أحد فانه يعمل بقولها وترثه ويرثها ويرثه إخوته لأمه ، ونازعه ابن التين فحكى عن ابن القاسم : لا يقبل قولها إذا ادعت اللقيط ، وقد استنبط النسائي في « السنن الكبرى » من هذا الحديث أشياء نفيسة فترجم « نقض الحاكم ما حكم به غيره من هو مثله أو أجل إذا اقتضى الأمر ذلك » ، ثم ساق الحديث من طريق علي بن عياش عن شعيب بسنده المذكور هنا ، وصرح فيه بالتحديث بين أبي الزناد وبين الأعرج وأبي هريرة ، وساق الحديث نحو أبي اليمان ، وترجم أيضاً الحاكم بخلاف ما يعترف به المحكم له إذا تبين للحاكم أن الحق غير ما اعترف به ، وساق الحديث من طريق مسكين بن بكير عن شعيب وفيه « فقال أقطعوه نصفين لهذه نصف وهذه نصف ، فقالت الكبرى نعم أقطعوه » ، فقالت الصغرى لا أقطعوه هو ولدها فقضى به لاني أبت أن يقطعها ، فأشار إلى قول الصغرى هو ولدها ، ولم يعمل سليمان بهذا الإقرار بل قضى به لها مع إقرارها بأنه لصاحبها ، وترجم له « التوسعة للحاكم أن يقول للشيء الذي لا يفعله أقول ليستبين له الحق » ، وساقه من طريق محمد بن عجلان عن أبي الزناد وفيه « فقال انتوني بالسكين أشق الغلام بينهما » ، فقالت الصغرى أشقه ؟ فقال : نعم ، فقالت : لا أقول ، حظي منه لها ، وقد أخرجه مسلم من طريق أبي الزناد ولم يسق لفظه بل أحال به على رواية ورقاء عن أبي الزناد ، وقد ذكرت ما فيها في ترجمة سليمان ، ثم ترجم « الفهم في القضاء والتدبير فيه والحكم بالاستدلال » ، ثم ساقه من طريق بشير بن نهبك عن أبي هريرة وذكر الحديث مختصراً وقال في آخره « فقال سليمان - يعني للكبرى - لو كان ابنك لم ترضى أن يقطع »

٣١ - باب القائف

٦٧٧٠ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة « عن عائشة رضي الله عنها قالت : إن رسول الله ﷺ دخل على مسروراً تبرق أسارير وجهه فقال : ألم تري أن مجزاً نظراً أنفاً إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض »

٦٧٧١ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة « عن عائشة قالت دخل على رسول الله ﷺ ذات يوم وهو مسرور فقال : يا عائشة ألم تري أن مجزاً المذلي دخل على فرأى أسامة وزيداً وعليهما قطيفة قد غطيا رؤسهما وبدت أقدامهما فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض »

قوله (باب القائف) هو الذي يعرف الشبه ويميز الأثر ، سمي بذلك لأنه يقفو الأشياء أي يتبعها فكأنه مقلوب من القافي ، قال الأصمعي : هو الذي يقفو الأثر ويتتافه قفوا وقيافة والجمع القافة ، كذا وقع في الغريبين والنهاية . قوله في الطريق الثانية (عن الزهري) في رواية الحميدي عن سفيان « حدثنا الزهري ، أخرجه أبو نعيم . قوله (دخل على مسروراً تبرق أسارير وجهه) تقدم شرحه في صفة النبي ﷺ . قوله (فقال ألم تري إلى مجز)

في الرواية التي بعدها «الم ترى أن مجزراً» والمراد من الرؤية هنا الإخبار أو العلم، ومضى في مناقب زيد من طريق ابن عيينة عن الزهري «الم تسمى ما قال المدلجي» ومضى في صفة النبي ﷺ من طريق إبراهيم بن محمد عن الزهري بلفظ «دخل على قائف» الحديث وفيه فسر بذلك النبي ﷺ وأعجبه وأخبر به عائشة، ومسلم من طريق معمر وابن جريج عن الزهري «وكان مجرز قائفاً» ومجزز بضم الميم وكسر الزاي الثقيلة وحكى فتحها وبعدها زاي أخرى هذا هو المشهور، ومنهم من قال بسكون الحاء المهملة وكسر الراء ثم زاي وهو ابن الأعور بن جمدة المدلجي نسبة إلى مدلج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة، وكانت القياقة فيهم وفي بني أسد، والعرب تعترف لهم بذلك، وليس ذلك خاصاً بهم على الصحيح، وقد أخرج يزيد بن هارون في الفرائض بسند صحيح إلى سعيد بن المسيب أن عمر كان قائفاً أورده في قصته، وعمر قرشي ليس مدلجياً ولا أسدياً ولا أسد قرشي ولا أسد خزيمية، ومجزز المذكور هو والد علقمة بن مجرز الماضي ذكره في «باب سرية حبيب الله بن حذافة» من المغازي، وذكر مصعب الزبيري والواقدي أنه سمي مجزراً لأنه كان إذا أخذ أسيراً في الجاهلية جز ناصيته وأطلقه، وهذا يدفع فتح الزاي الأولى من اسمه، وعلى هذا فكان له اسم غير مجرز. لكنني لم أر من ذكره. وكان مجرز عارفاً بالقيافة، وذكره ابن يونس فيمن شهد فتح مصر وقال: لا أعلم له رواية. قوله (نظر آنفاً) بالمد ويجوز القصر أي قريباً أو أقرب وقت. قوله (إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد) في الرواية التي بعدها «دخل على فرأى أسامة بن زيد وزيداً وعليهما قطيفة قد غطيا رؤوسهما وبدت أقدامهما» وفي رواية إبراهيم بن سعيد «وأسامة وزيد مضطجمان» وفي هذه الزيادة دفع توهم من يقول: لعله جابها بذلك لما عرف من كرتهم كانوا يطعنون في أسامة. قوله (بعضها من بعض) في رواية الكشميهني «لمن بعض» قال أبو دارد: نقل أحمد بن صالح عن أهل النسب أنهم كانوا في الجاهلية يقدحون في نسب أسامة لأنه كان أسود شديد السواد وكان أبوه زيد أبيض من القطن، فلما قال القائف ما قال مع اختلاف اللون سر النبي ﷺ بذلك لكونه كافاً لهم عن الظاهر فيه لاعتقادهم ذلك، وقد أخرج عبد الرزاق من طريق ابن سيرين أن أم أسامة - وهي أم أيمن مولاة النبي ﷺ - كانت سوداء فامذا جاء أسامة أسود، وقد وقع في الصحيح عن ابن شهاب أن أم أيمن كانت حبشية وصيفة لعبد الله والد النبي ﷺ، ويقال كانت من سبي الحبشة الذين قدموا زمن الفيل، فصارت لعبد المطلب فوهرها لعبد الله، وتزوجت قبل زيد حبيب الحبشي فولدت له أيمن فكانت به واشتهرت بذلك، وكان يقال لها أم الظباء، وقد تقدم لها ذكر في أواخر الحجة. قال عياض: لو صح أن أم أيمن كانت سوداء لم ينكروا سواد ابنها أسامة لأن السوداء قد تلد من الأبيض أسود. قلت: يحتمل أنها كانت صافية لجام أسامة شديد السواد فوقع الانكار لذلك، وفي الحديث جواز الشهادة على المنتقبة والاكتفاء بمهرقتها من غير رؤية الوجه، وجواز اضطجاع الرجل مع ولده في شعار واحد، وقبول شهادة من يشهد قبل أن يستشهد عند عدم التهمة، وصرف الحاكم لظهور الحق لأحد الخصمين عند السلامة من الهوى، وتقدم في «باب إذا عرض بنى الولد» من كتاب اللعان حديث أبي هريرة في قصة الذي قال «ان امرأتى ولدت غلاماً أسود» وفيه قول النبي ﷺ «لعله نزع عرق» ومضى شرحه هناك وبالله التوفيق. (تنبيه): وجه إدخال هذا الحديث في كتاب الفرائض الرد على من زعم أن القائف لا يعتبر قوله، فإن من اعتبر قوله فعمل به لزم منه حصول التوارث بين الملاحق والملاحق به.

(خاتمة) : اشتمل كتاب الفرائض من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وأربعين حديثاً ، المعلق منها حديث تميم الداري فمن أسلم على يديه رجل والبقية موصولة ، والمكرر منها فيسب وفيما مضى سبعة وثلاثون حديثاً والبقية خاصة لم يخرج مسلم منها سوى حديث أبي هريرة د في الجنين غرة ، وحديث ابن عباس د الحقوا الفرائض بأهلها ، وأما حديث معاذ في توريث الأخت والبنات وحديث ابن مسعود في توريث بنت الابن وحديثه في السائبة وحديث تميم الداري المعلن فانفرد البخاري بتخريجها . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أربعة وعشرون أثراً ، والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٦ - كتاب الحدود

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الحدود) . جمع حد ، والمذكور فيه هنا حد الزنا والخمر والسرقه ، وقد حصر بعض العلماء ما قيل بوجوب الحد به في سبعة عشر شيئاً ، فن المتفق عليه الردة والحراقة ما لم يتب قبل القدرة والوفا والقذف به وشرب الخمر سواء أسكر أم لا والسرقه ، ومن المختلف فيه جحد العارية وشرب ما يسكر كثيره من غير الخمر والقذف بغير الزنا والتمريض بالقذف والاراط ولو بمن يحمل له نكاحاً وإتيان البهيمه والسحاق وتمكين المرأة القرد وغيره من الدواب من وطئها والسحر وترك الصلاة تكاسلاً والفطر في رمضان ، وهذا كله خارج عما تشرع فيه المقاتلة كما لو ترك قوم الزكاة وأنصبوا لذلك الحرب . وأصل الحد ما يحجز بين شيئين فيمنع اختلاطهما ، وحد الدار ما يميزها ، وحد الشيء وصفه المحيط به المميز له عن غيره . وسميت حقوبة الزاني ونحوه حداً لكونها تمنعه المماودة أو لكونها مقدرة من الشارع ، وللإشارة الى المنع سمي البواب حداً . قال الراغب : وتطلق الحدود ويراد بها نفس المماضي كقوله تعالى (تلك حدود الله فلا تقربوها) وعلى فعل فيه شيء مقدر ، ومنه (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وكأنها لما فصلت بين الحلال والحرام سميت حدوداً . فمنها ما جاز عن فعله ومنها ما جاز من الزيادة عليه والنقصان منه ، وأما قوله تعالى (إن الذين يحادون الله ورسوله) فهو من الممانعة ، ويحتمل أن يراد استعمال الحديد لإشارة الى المقاتلة ، وذكرت البسملة في رواية أبي ذر سابقة على كتاب .

١ - باب ما يحذر من الحدود

قوله (باب ما يحذر من الحدود) كذا المستعمل ولم يذكر فيه حديثاً ، وانفيه د أو ما يحذر ، عطفاً على الحدود . وفي رواية النسفي جعل البسملة بين الكتاب والباب ثم قال د لا يشرب الخمر . وقال ابن عباس الخ ،

٢ - باب الزنا وشرب الخمر ، وقال ابن عباس : يُنزَعُ منه نورُ الإيمان في الزنا

٦٧٧٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ د عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ

وهو مؤمن ، ولا يسرق حسين يسرق وهو مؤمن ، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم وهو مؤمن . وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بمثله إلا النهبة

قوله (باب الزنا وشرب الخمر) أي التحذير من تعاطيها . ثبت هذا المستعمل وحده . قوله (وقال ابن عباس ينزع منه نور الايمان في الزنا) وصله أبو بكر بن أبي شيبة في كتاب الايمان من طريق عثمان بن أبي صافية قال : كان ابن عباس يدعو غلامه غلاما فيقول : ألا أزوجهك ؟ ما من عبد يزني إلا نزع الله منه نور الايمان ، وقد روى سفيان أخرجه أبو جعفر الطبري من طريق جهم عن ابن عباس وسمعت النبي ﷺ يقول : من زنى نزع الله نور الايمان من قلبه فان شاء أن يرد إليه رده ، وله شاهد من حديث أبي هريرة عند أبي داود . قوله (عن أبي بكر بن عبد الرحمن) أي ابن الحارث بن هشام المخزومي ، ووقع في رواية مسلم من طريق شعيب بن الليث عن أبيه وحدثني عقيل بن خالد قال قال ابن شهاب أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام . قوله (لا يزني الواني حين يزني وهو مؤمن) قيد نفي الايمان بحالة ارتكابه لها ، وممة نضاه أنه لا يستمر بعد فراغه ، وهذا هو الظاهر ، ويحتمل أن يكون المعنى أن زوال ذلك إنما هو إذا أوقع الإفلاج الكلي ، وأما لو فرغ وهو مصر على تلك الماصية فهو كالمركب فيمتدح أن نفي الايمان عنه يستمر ، ويؤيده ما وقع في بعض طرقه كاسياني في المحاربين من قول ابن عباس : فان تاب عاد إليه ، ولكن أخرج الطبري من طريق نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس قال : لا يزني حين يزني وهو مؤمن ، فاذا زال رجع إليه الايمان . ليس إذا تاب منه ولكن إذا تأخر عن العمل به . ويؤيده أن المصر وان كان إثمه مستمرا لم يكن ليس إثم . يمكن باشر الفعل كالسرقة مثلا . قوله (ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن) في الرواية الماضية في الأشربة ولا يشربها ، ولم يذكر اسم الفاعل من الشرب كما ذكره في الزنا والسرقة ، وقد تقدم الكلام على ذلك في كتاب الأشربة . قال ابن مالك : فيه جواز حذف الفاعل لدلالة الكلام عليه والتقدير : ولا يشرب الشارب الخمر الخ ، ولا يرجع الضمير إلى الواني لئلا يختص به بل هو عام في حق كل من شرب ، وكذا القول في لا يسرق ولا يقتل وفي لا يفل ، ونظير حذف الفاعل بعد النفي قراءة هشام (ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله) يفتح الياء التحتانية أوله أي لا يحسبن حاسب . قوله (ولا ينتهب نهبة) يضم النون هو المال المنهوب والمراد به المأخوذ جهرا قهرا ، ووقع في رواية همام عند أحمد والنسائي نفس محمد بيده لا ينتهب أحدكم نهبة ، الحديث ، وأشار برفع البصر إلى حالة المنهوبين فانهم ينظرون إلى من ينهبهم ولا يقدر على دفعه ولو تضرعوا إليه ، ويحتمل أن يكون كناية عن عدم التستر بذلك فيكون صفة لازمة للنهب ، بخلاف السرقة والاختلاس فإنه يكون في خفية ، والانتهاز أشد لما فيه من مزيد الجرامة وعدم المبالاة ، وراد في رواية يونس بن يزيد عن ابن شهاب التي يأتي التنبيه عليها عقبها ذات شرف أي ذات قدر حيث يشرف الناس لها ناظرين إليها ولهذا وصفها بقوله يرفع الناس إليه فيها أبصارهم ، وانظر يشرف وقع في معظم الروايات في الصحيحين وغيرهما بالشين المعجمة ، وقيدتها ببعض رواية مسلم بالمهملة ، وكذا نقل عن إبراهيم الحربي ، وهي ترجع إلى التفسير الأول قاله ابن الصلاح . قوله (يرفع الناس الخ) هكذا وقع تقييده بذلك في النهبة دون السرقة . قوله (وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بمثله إلا النهبة) هو مرسل بالسند المذكور ، وقد

أخرجه مسلم من طريق شعيب بن الليث بلفظ « قال ابن شهاب وحدثني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ بمثل حديث أبي بكر هذا إلا التهمة » ، وتقدم في الأشربة من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب « سمعت أبا سلمة ابن عبد الرحمن وابن المسيب يقولان قال أبو هريرة ، فذكره مرفوعاً ، وقال بعده « قال ابن شهاب وأخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن أبا بكر يعني أباه كان يحدثه عن أبي هريرة ثم يقول : كان أبو بكر يلحق معهم » ولا ينتهب نهبة ذات شرف ، والباقي نحو الذي هنا ، وتقدم في كتاب الأشربة أن مسلماً أخرجه من رواية الأوزاعي عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة وأبي بكر بن عبد الرحمن ثلاثهم عن أبي هريرة وسأله مساقوا واحداً من غير تفصيل ، قال ابن الصلاح في كلامه على مسلم قوله « وكان أبو هريرة يلحق معهم ، ولا ينتهب ، يوم أنه وقوف على أبي هريرة ، وقد رواه أبو نعيم في مستخرجهم على مسلم من طريق همام عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « والذي نفس محمد بيده لا ينتهب أحدكم نهبة » الحديث فصرح برفعه انتهى . وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه لكن لم يسق لفظه بل قال « مثل حديث الزهري » ، لكن قال « يرفع اليه المؤمنون أعينهم فيها » الحديث ، قال : وزاد « ولا يغفل أحدكم حين يغفل وهو مؤمن قايماً بما أمروا به » وسياق في المحاربين من حديث ابن عباس هذا فيه من الزيادة « ولا يقتل » ، وتقدمت الإشارة إلى بعض ما قيل في تأويله في أول كتاب الأشربة واستوعبه هنا إن شاء الله تعالى ، قال الطبري : اختلف الرواة في أداء لفظ هذا الحديث ، وأنكر بعضهم أن يكون ﷺ قاله ، ثم ذكر الاختلاف في تأويله . ومن أقوى ما يحمل على صرفه عن ظاهره إيجاب الحد في الزنا على أنحاء مختلفة في حق الحر المحسن والحر البكر وفي حق العبد ، فلو كان المراد بنفي الإيمان ثبوت الكفر لاستورا في العقوبة لأن المكلمين فيما يتعلق بالإيمان والكفر سواء ، فلما كان الواجب فيه من العقوبة مختلفاً دل على أن مرتكب ذلك ليس بكافر حقيقة . وقال النووي : اختلف العلماء في معنى هذا الحديث ، والصحيح الذي قاله المحققون أن معناه : لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان ، هذا من الالفاظ التي تطابق على نفي الشيء والمراد نفي كاله كما يقال لا علم إلا ما نفع ولا مال إلا ما يغفل ولا عيش إلا عيش الآخرة ، وإنما تأويلنا لحديث أبي ذر « من قال لا إله إلا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق » ، وحديث عبادة الصحيح المشهور « أنهم بأيهموا رسول الله ﷺ على أن لا يسرقوا » (١) ولا يزنوا ، الحديث ، وفي آخره « ومن فعل شيئاً من ذلك فعوقب به في الدنيا فهو كفار » ، ومن لم يعاقب فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه ، فهذا مع قول الله عز وجل « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » مع إجماع أهل السنة على أن مرتكب الكبائر لا يكفر إلا بالشرك يضطرنا إلى تأويل الحديث ونظائره ، وهو تأويل ظاهر سائغ في اللغة مستعمل فيها كثيراً ، قال : وتأوله بعض العلماء على من فعله مستحلاً مع علمه بتعريمه . وقال الحسن البصري ومحمد بن جرير الطبري : معناه ينزع عنه اسم المدح الذي سمي الله به أو إيمانه فلا يقال في حقه مؤمن ويستحق اسم الذم فيقال سارق وزان وفاجر وفاسق ، وعن ابن عباس : ينزع منه نور الإيمان ، وفيه حديث مرفوع ، وعن المصنف ينزع منه بصيرته في طاعة الله ، وعن الزهري أنه من المشكل الذي تؤمن به ونحو كلما جاء ولا نتعرض لتأويله ، قال : وهذه الأقوال محتملة والصحيح ما قدمته ، قال وقيل في معناه غير ما ذكرته مما ليس بظاهر بل بعضها غلط

فتركها . انتهى مخلصا . وقد ورد في تأويله بالاستعمال حديث مرفوع عن علي عند الطبراني في الصغير لكن في
سنده رار كذبوه ، فن الأقوال التي لم يذكرها ما أخرجه الطبري من طريق محمد بن زيد بن واقد بن عبد الله
ابن عمر أنه خبر بمعنى النهي والمعنى : لا يزني مؤمن ولا يسرق مؤمن ، وقال الخطابي : كان بعضهم يرويه
ولا يشرب بكسر الباء على معنى النهي ، والمعنى المؤمن لا ينبغي له أن يفعل ذلك ، ورد بعضهم هذا القول بأنه لا يبق
للتقييد بالظرف فائدة فإن الزنا منهي عنه في جميع الممال وليس مختصا بالمؤمنين . قلت : وفي هذا الرد نظر واضح
لمن تأمله . ثانيا أن يكون بذلك منافقا نفاق معصية لانفاق كفر حكاه ابن بطال عن الأوزاعي وقد مضى تقريره
في كتاب الإيمان أول الكتاب . ثالثا أن معنى نفي كونه مؤمنا أنه شابه الكافر في عمله ، وموقع التشبيه أنه
مثله في جواز قتاله في تلك الحالة ليكف عن المعصية ولو أدى إلى قتله ، فإنه لو قتل في تلك الحالة كان دمه هدرا
فانتفت فائدة الإيمان في حقه بالنسبة إلى زوال عصمته في تلك الحالة ، وهذا يقوى ما تقدم من التقييد بحالة
التلبس بالمعصية . رابعا معنى قوله ليس بمؤمن أي ليس بمستحضر في حالة تلبسه بالكبيرة جلال من آمن به ،
فهو كناية عن الغفلة التي جالبتها له غلبة الشهوة ، وعبر عن هذا ابن الجوزي بقوله : فإن المعصية تذهله عن مراعاة
الإيمان وهو تصديق القلب ، فكأنه نفي من صدق به ، قال ذلك في تفسير نزع نور الإيمان ، ولعل هذا هو
مراد المصنف . خامسا معنى نفي الإيمان نفي الأمان من عذاب الله لأن إيمان مشتق من الأمان . سادسا أن المراد
به الزجر والتنفير ولا يراد ظاهره ، وقد أشار إلى ذلك الطبري فقال : يجوز أن يكون من باب التغليظ والتهديد
كقوله تعالى (ومن كفر فإن الله غني عن العالمين) يعني أن هذه الحاصل ليست من صفات المؤمن لأنها منافية
لحالها فلا ينبغي أن يتصف بها . سابعها أنه يسلب الإيمان حال تلبسه بالكبيرة فإذا قارقا عاد إليه ، وهو ظاهر
ما أسنده البخاري عن ابن عباس كما سيأتي في باب إثم الزنا ، من كتاب المحاربين عن عكرمة عنه بنحو حديث
الباب ، قال عكرمة : قلت لابن عباس كيف ينزع منه الإيمان ؟ قال : هكذا ، وشبك بين أصابعه ثم أخرجهما ،
فإذا تاب عاد إليه هكذا ، وشبك بين أصابعه . وجاء مثل هذا مرفوعا أخرجه أبو داود والحاكم بسند صحيح من
طريق سعيد المقبري أنه سمع أبا هريرة رثمه ، إذا زنى الرجل خرج منه الإيمان فكان عليه كالأظلة ، فإذا أفلح
رجع إليه الإيمان ، وأخرج الحاكم من طريق ابن حجر أنه سمع أبا هريرة يقول : من زنى أو شرب الخمر نزع
الله منه الإيمان كما ينزع الإنسان القميص من رأسه ، وأخرج الطبراني بسند جيد من رواية رجل من الصحابة لم
يسم رثمه ، من زنى خرج منه الإيمان فإن تاب تاب الله عليه ، وأخرج الطبري من طريق عبد الله بن رواحة
« مثل الإيمان مثل قميص بيننا أنت مدير عنه إذا لبسته ، وبيننا أنت قد لبسته إذا نزعته » ، قال ابن بطال : وبيان
ذلك أن الإيمان هو التصديق ، غير أن للتصديق معنيين أحدهما قول والآخر عمل ، فإذا ركب المصدق كبيرة قارقه
اسم الإيمان فإذا كف عنها عاد له الاسم ، لأنه في حال كفه عن الكبيرة مجتنب بلسانه ولسانه مصدق عقده قلبه
وذلك معنى الإيمان . قلت : وهذا القول قد يلاقى ما أشار إليه النووي فيما نقله عن ابن عباس : ينزع منه نور
الإيمان ، لأنه يحمل منه على أن المراد في هذه الأحاديث نور الإيمان وهو عبارة عن فائدة التصديق وثمرته وهو
العمل بمقتضاه ، ويمكن رد هذا القول إلى القول الذي رجحه النووي ، فقد قال ابن بطال في آخر كلامه تبعا
لطبري : الصواب عندنا قول من قال يزول عنه اسم الإيمان الذي هو بمعنى الدخ إلى الاسم الذي بمعنى الذم فيقال

له فاسق مثلاً ، ولا خلاف أنه يسمى بذلك ما لم تظهر منه التوبة ، فالزنازل عنه حينئذ اسم الإيمان بالاطلاق والثابت له اسم الإيمان بالتحديد فيقال هو مصدق بالله ورسوله لفظاً واعتقاداً لا عملاً ، ومن ذلك الكف عن المحرمات . وأظن ابن بطال تلقى ذلك من ابن حزم فإنه قال : المتمد عليه عند أهل السنة أن الإيمان اعتقاد بالقلب واطلاق باللسان وعمل بالجوارج ، وهو يشمل عمل الطاعة والكف عن المعصية ، فالمرتكب لبعض ما ذكر لم يخل اعتقاده ولا فطرته بل اختلف طاعته فقط ، فليس يؤمن بمعنى أنه ليس بمطيع ، فعنى نفي الإيمان محمول على الإنذار بزواله عن اعتاد ذلك لأنه يخشى عليه أن يفضى به إلى الكفر ، وهو كقوله « ومن يرتع حول الحمى » الحديث أشار إليه الخطابي ، وقد أشار المازري إلى أن القول المصحح هنا مبنى على قول من يرى أن الطاعات تسمى إيماناً ، والموجب من النووى كيف جزم بأن في التأويل المنقول عن ابن عباس حديثاً مرفوعاً ثم صحح غيره فاعلم لم يطالع على صحته ، وقد قدمت أنه يمكن رده إلى القول الذى صححه ، قال الطائبي : يحتمل أن يكون الذى نقص من إيمان المذكور الحياء وهو المعبر عنه في الحديث الآخر بالنور ، وقد مضى أن الحياء من الإيمان فيكون التقدير : لا يزنى حين يزنى وهو يستحي من الله لأنه لو استحي منه وهو يعرف أنه مشاهد حاله لم يرتكب ذلك ، وإلى ذلك تصح إشارة ابن عباس تشبيك إصابته ثم أخراجها منها ثم أعادتها إليها ، وبعضه حديث « من استحي من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعى والبطن وما حوى » انتهى . وحاصل ما اجتمع لنا من الأقوال فى معنى هذا الحديث ثلاثة عشر قولاً خارجاً عن قول الخوارج وعن قول المعتزلة ، وقد أشرت إلى أن بعض الأقوال المنسوبة لأهل السنة يمكن رد بعضها إلى بعض ، قال المازري : هذه التأويلات تدفع قول الخوارج ومن وافقهم من الرافضة أن مرتكب الكبيرة كافر مخلد فى النار إذا مات من غير توبة ، وكذا قول المعتزلة أنه فاسق مخلد فى النار ، فإن الطوائف المذكورة تعلقوا بهذا الحديث وشبهه ، وإذا احتمل ما قلناه اندفعت حججهم . قال الفاضل حياض : أشار بعض العلماء إلى أن فى هذا الحديث تنبيه على جميع أنواع المعاصى والتحذير منها ، فنبه بالزنا على جميع الشهوات وبالسرقة على الرغبة فى الدنيا والحرص على الحرام وبالخمر على جميع ما يصد عن الله تعالى ويوجب الغفلة عن حقه وبالانتهاك الموصوف على الاستخفاف بعباد الله وترك توقيرهم والحياء منهم وعلى جمع الدنيا من غير وجهها . وقال القرطبي بعد أن ذكره ماخصاً : وهذا لا يتمشى إلا مع المسامحة ، والاولى أن يقال : إن الحديث يتضمن التحرز من ثلاثة أمور هى من أعظم أصول المفسد وأضدادها من أصول المصالح وهى استباحة الفروج المحرمة وما يؤدى إلى اختلال العقل ، وخص الخمر بالذكر لكونها أغلب الوجوه فى ذلك والسرقة بالذكر لكونها أغلب الوجوه التى يؤخذ بها مال الغير بغير حق . قالت : وأشار بذلك إلى أن عموم ما ذكره الاول يشمل الكبائر والصغائر ، وليست الصغائر مرادة هنا لأنها تكفر باجتناب الكبائر فلا يقع الوعيد عليها بمثل التشديد الذى فى هذا الحديث . وفى الحديث من الفوائد أن من زنى دخل فى هذا الوعيد سواء كان بكراً أو محصناً وسواء كان المولى بها أجنبية أو محرماً ، ولا شك أنه فى حق المحرم الحش ومن المتزوج أعظم ، ولا يدخل فيه ما يطلق عليه اسم الزنا من اللبس المحرم وكذا التقبيل والنظر لأنها وإن سميت فى عرف الشرع زناً فلا تدخل فى ذلك لأنها من الصغائر كما تقدم تقريره فى تفسير اللبس . وفيه أن من سرق قليلاً أو كثيراً وكذا من انتهب أنه يدخل فى الوعيد ، وفيه نفي شرط بعض العلماء وهو لبعض الشائعية أيضاً فى كون الغصب كبيرة أن يكون

المقصود نصابا وكذا في المرفة وإن كان بعضهم أطلق فيها فهو محمول على ما اشترى أن وجوب لقطع فيها متوقف على وجود النصاب وإن كان سرقة مادون النصاب حراما . وفي الحديث تعظيم شأن أخذ حق الغير بغير حق لأنه **قوله** أقسم عليه ولا يقسم إلا على إرادة تأكيد المقسم عليه . وفيه أن من شرب الخمر دخل في الوعيد المذكور سواء كان المشروب كثيرا أم قليلا لأن شرب القليل من الخمر معدود من الكبائر وإن كان ما يترتب على الشرب من المخدور من اختلال العقل الخش من شرب ما لا يتغير معه العقل ، وعلى القول الذي رجحه النووي لا إشكال في شيء من ذلك لأن نقص الكمال مراتب بعضها أقوى من بعض ، واستدل به من قال إن الانتهاك كله حرام حتى فيما أذن مالك كالنار في العرس ، وإن صرح الحسن والنخعي وقنادة فيما أخرجه ابن المنذر عنهم بأن شرط التحريم أن يكون بغير إذن المالك وقال أبو حنيفة هو كما قالوا ، وأما التهمة المختلف فيها فهو ما أذن فيه صاحبه وأباحه وغرضه تساويهم أو مقارنة التساوي ، فإذا كان القوى منهم يغلب الضعيف ولم تطب نفس صاحبه بذلك فهو مكروه وقد ينتهي إلى التحريم ، وقد صرح المالكية والشافعية والجمهور بكراهته ، وعن كراهه من الصحابة أبو مسعود البدرى ومن التابعين النخعي وعكرمة ، قال ابن المنذر ولم يكرهوه من الجهة المذكورة بل يكون الأخذ في مثل ذلك إنما يحصل لمن فيه فضل قوة أو قلة حياة ، واحتج الحنفية ومن وافقهم بأنه **قوله** قال في الحديث الذي أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن قريظ أن النبي **ﷺ** قال في البدن التي نحرها من شاء أقطع ، واحتجوا أيضا بحديث معاذ رفعه ، إنما نهيتكم عن نهي المساكر فاما العرسان فلا ، الحديث وهو حديث ضعيف في سنده ضعف وانقطاع ، قال ابن المنذر : هي حجة قوية في جواز أخذ ما ينثر في العرس ونحوه لأن المبيع لم قد لم اختلاف حالم في الأخذ كما علم النبي **ﷺ** ذلك وأذن فيه في أخذ البدن التي نحرها وليس فيها معنى إلا وهو موجود في النار . قلت : بل فيها معنى ليس في غيرها بالنسبة إلى المأذون لهم ، فانهم كانوا الغاية في الورع والانصاف ، وليس غيرهم في ذلك مثلام

٢ - باب ما جاء في ضرب شارب الخمر

٦٧٧٣ - **قوله** حنف بن عمر حدثنا هشام عن قتادة عن أنس أن النبي **ﷺ** ح وحدنا آدم حدثنا شعبة حدثنا قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي **ﷺ** ضرب في الخمر بالجريد والنعال ، وجلد أبو بكر أربعين ،

[الحديث ٦٧٧٣ - طرفه في : ٦٧٧٦]

قوله (باب ما جاء في ضرب شارب الخمر) أي خلافا لمن قال يمين الجلد وبيان الاختلاف في كميته ، وقد تقدم الكلام على تحريم الخمر ووقته وسبب نزوله وحقيقة ما وهل هي مشتقة وهل يجوز تذكرها في أول كتاب الأشربة . **قوله** (عن قتادة عن أنس) في رواية لمسلم والنسائي وسمعت أنسا ، أخرجاها من طريق خالد بن الحارث عن شعبة ، وهو يدل على أن رواية شعبة عن زيادة الحسن بين قتادة وأنس التي أخرجاها النسائي من المزيد في متصل الاسانيد . **قوله** (أن النبي **ﷺ**) كذا ذكر طريق شعبة عن قتادة ولم يسق المتن وتحول إلى طريق هشام عن قتادة (١) فساق المتن على ألفظه ، وقد ذكره في الباب الآتي بعد باب من شيخ آخر عن هشام بهذا اللفظ ،

(١) في نسخ الصحيح التي بأيدينا لم يسق المتن في طريق هشام وتحول إلى طريق شعبة

وأما لفظ شعبة فأخرجه البيهقي في الخلافات من طريق جعفر بن محمد القلانسي عن آدم شيخ البخاري فيه بلفظ
 « أن النبي ﷺ أتى برجل شرب الخمر فضربه بجريدتين نحواً من أربعين ، ثم صنع أبو بكر مثل ذلك فلما كان عمر
 استشار الناس فقال له عبد الرحمن بن عوف أخف الحدود ثمانون فعلمه عمر ، ولفظ رواية خالد التي ذكرتها إلى
 قوله « نحواً من أربعين » وأخرجه مسلم والنسائي أيضاً من طريق محمد بن جعفر عن شعبة مثل رواية آدم إلا أنه
 قال « وفعله أبو بكر فلما كان عمر - أي في خلافته - استشار الناس فقال عبد الرحمن - يعني ابن عوف - أخف
 الحدود ثمانون فامس به عمر ، ووقع أبوهض رواية مسلم « أخف الحدود ثمانين » قال ابن دقيق العيد : فيه حذف
 عامل النصب والتقدير جملة ، وتمتبه ألفا كهـي فقال : هذا بعيد أو باطل وكأنه صدر عن غير تأمل لقواعد
 العربية ولا لمراد المتكلم إذ لا يجوز أجود الناس الزيدين على تقدير جعلهم ، لأن مراد عبد الرحمن الإخبار
 بأخف الحدود لا الأمر بذلك ، فالذي يظهر أن راوي النصب وهم واحتمال توجيهه أولى من ارتكاب ما لا يجوز
 لفظاً ولا معنى ، ورد عليه تلبذه ابن مرزوق بأن عبد الرحمن مستشار والمستشار مسؤول والمستشير سائل ولا يبعد
 أن يكون المستشار آمراً ، قال : والمثال الذي مثل به غير مطابق . قلت : بل هو مطابق لما ادعاه أن عبد الرحمن
 قصد الإخبار فقط ، والحق أنه أخبر برأيه مستنداً إلى القياس ، وأقرب التقادير أخف الحدود أجده ثمانين أو
 أجده أخف الحدود ثمانين فنصهما ، وأغرب ابن العطار صاحب النووي في شرح العمدة ، فنقل عن بعض العلماء
 أنه ذكره بلفظ أخف الحدود ثمانون بالرفع وأخرجه مبتدأ وخبراً ، قال ولا أعلمه منقولاً رواية ، كذا قال
 والرواية بذلك ثابتة والأولى في توجيهها ما أخرجه مسلم أيضاً من طريق معاذ بن هشام عن أبيه « ثم جلد أبو بكر
 أربعين فلما كان عمرو دنا الناس من الريف والقرى قال : ماترون في جلد الخمر ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف :
 أرى أن تجعلها كأخف الحدود قال لجلده عمر ثمانين ، فيكون المحذوف عن هذه الرواية المختصرة أرى أن تجعلها
 وأداة التشبيه . وأخرج النسائي من طريق يزيد بن هارون عن شعبة « فضربه بالنعال نحواً من أربعين ، ثم أتى به
 أبو بكر فصنع به مثل ذلك ، ورواه همام عن قتادة بلفظ « قامر قريباً من عشرين رجلاً لجلده كل رجل جلدتين
 بالجريد والنعال » أخرجه أحمد والبيهقي ، وهذا يجمع بين ما اختلف فيه على شعبة وإن جملة الضربات كانت نحو أربعين
 لا أنه جلدته بجريدتين أربعين فتكون الجملة ثمانين كما أجاب به بعض الناس . ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة
 بلفظ « جلد بالجريد والنعال أربعين » علقه أبو داود بسند صحيح ووصله البيهقي ، وكذا أخرجه مسلم من طريق
 وكيع عن هشام بلفظ « كان يضرب في الخمر مثله » وقد نسب صاحب العمدة قصة عبد الرحمن هذه إلى تخرج الصحيحين
 ولم يخرج البخاري منها شيئاً وبذلك جرم عبد الحق في الجمع ثم المنذري ، نعم ذكر معنى صنيع عمر فقط في حديث
 السائب في الباب الثالث ، وسيأتي بسط ذلك فيما . تنبيه : الرجل المذكور لم أنف على اسمه صريحاً لكن سأذكر في
 « باب ما يكره من لمن الشارب ، ما يؤخذ منه ، أنه النعمان

٣ - باب من أمر بضرب الحد في البيت

٦٧٧٤ - حديث قتبية حدثنا عهد الوهاب عن أيوب عن ابن أبي مليكة « عن عقبة بن الحارث قال :

جاء بالنعمان - أو بابن النعمان - شارباً ، فأمر للنبي ﷺ أن يضربوه ، قال فضرَبوه ،

فكنتُ أنا فيمن ضربتهُ بالنعال »

قوله (باب من أمر بضرب الحد في البيت) يعني خلافا لمن قال : لا يضرب الحد سرا ، وقد ورد من عمر في قصة ولد ، أبي شحمة لما شرب بمصر فحده عمرو بن العاص في البيت أن عمر أنكر عليه وأحضره إلى المدينة وضربه الحد جهرا ، روى ذلك ابن سعد وأشار إليه الزبير وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر مطولا ، وجمهور أهل العلم على الاكتفاء ، وحملوا صنيع عمر على المبالغة في تأديب ولده لا أن إقامة الحد لا تصح إلا جهرا . **قوله** (عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي ، وأيوب هو السخيتاني ، وابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله وقد سمي في الباب الذي بعده من رواية وهيب بن خالد عن أيوب . **قوله** (عن عقبة بن الحارث) أي ابن عامر بن نوفل بن عبد مناف ، ووقع في رواية عبد الوارث عن أيوب عند أحمد ، حدثني عقبة بن الحارث ، وقد اتفق هؤلاء على وصله ، وخالفهم اسماعيل بن علية فقال : عن أيوب عن ابن أبي مليكة مرسلا ، أخرجه مسددا عنه . **قوله** (جى) كذا لهم على البناء المجهول ، وقد ذكرت في الوكالة تسمية الذي أتى به ولم ينسبه عليه أحد من صنف في المهمات . **قوله** (بالنعميان أو بابن النعميان) في رواية الكشميري في الباب الذي يليه « النعميان » بغير ألف ولام في الموضعين وقد تقدم التنبيه على ذلك في كتاب الوكالة وأنه وقع عند اسماعيل بن النعميان « بغير شك » ، فإن الزبير بن بكار وابن منده أخرجا الحديث من وجهين فيهما « النعميان » بغير شك وذكرت نسبة هناك ، وفي رواية الزبير « كان النعميان يصبب الشراب » ، وهذا يعكس دلي قول ابن عبد البر أن الذي كان أتى به قد شرب الخمر هو ابن النعميان فإنه قيل في ترجمة النعميان : كان رجلا صالحا وكان له ابن أنعمك في ثرب الخمر فجلده النبي ﷺ ، وقال في وضع آخر أظن ابن النعميان جلد في الخمر أكثر من خمسين مرة ، وذكر الزبير بن بكار أيضا أنه كان مزاحا وله في ذلك قصة مع سويبط بن حرمة ومع مخزومة بن نوفل والد المسور مع أمهيرة أو منين عثمان ذكرهما الزبير مع نظائرهما في كتاب الفحكمة والأزاح ، وذكر محمد بن سعد أنه عاش إلى خلافة معاوية . **قوله** (شاربيا) في رواية وهيب « وهو سكران » وزاد واشق عليه أي على النبي ﷺ ، ووقع في رواية معلى بن أسد عن وهيب عند النسائي « فشق على النبي ﷺ » شقة شديدة ، وسيأتي بقية ما يتعلق بقصة النعميان في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . واستدل به على جواز إقامة الحد على السكران في حال سكرة ، وبه قال بعض الظاهرية والجمهور على خلافه وأولوا الحديث بأن المراد ذكر سبب الضرب وأن ذلك الوصف استمر في حال ضربه وأيدوا ذلك بالمعنى وهو أن المقصود بالضرب في الحد الإيلام ليحصل به الردع ، وفي الحديث تحريم الخمر ووجوب الحد على شاربها سواء كان شرب كثيرا أم قليلا وسواء أسكر أم لا

٤ - باب الضرب بالجريد والنعال

٦٧٧٥ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** وهيب بن خالد عن أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة « عن

عقبة بن الحارث أن النبي ﷺ أتى بنعمان - أو بابن نعيم - وهو سكران ، فشق عليه ، وأمر من في البيت أن يضربوه فضربوه بالجريد والنعال ، وكنتُ فيمن ضربته »

٦٧٧٦ - **حدثنا** مسلم **حدثنا** هشام **حدثنا** قتادة **عن** أنس قال : **جلد** النبي ﷺ في الخمر بالجريد والنعال ، **وجلد** أبو بكر أربعين »

٦٧٧٧ - **حدثنا** قتيبة **حدثنا** أبو حمزة أنس **عن** يزيد بن الهادي **عن** محمد بن إبراهيم **عن** أبي سلمة **عن** أبي هريرة رضي الله عنه قال : أتى النبي ﷺ رجل قد شرب ، قال : اضربوه . قال أبو هريرة رضي الله عنه : ففأضرب بيده والضارب بنيه والضارب بثوبه . فلما انصرف قال بعض القوم : أخزأك الله . قال : لا تقولوا هكذا ، لا تعينوا عليه الشيطان »
[الحديث ٦٧٧٧ - طرفه في ٦٧٨١]

٦٧٧٨ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب **حدثنا** خالد بن الحارث **حدثنا** سفيان **حدثنا** أبو حصين سمعت **عمر بن سعيد النخعي** قال « سمعت **علي بن أبي طالب** رضي الله عنه قال : ما كنت لأقيم حداً على أحد فيموت فأجد في نفسي ، إلا صاحب الخمر فانه لو مات ودنيته ، وذلك أن رسول الله ﷺ لم يسئنه »

٦٧٧٩ - **حدثنا** مكي بن إبراهيم **عن** الجعيد **عن** يزيد بن خصيفة **عن** السائب بن يزيد قال : كنا نؤتى بالشارب على عهد رسول الله ﷺ وإمرة أبي بكر فصدراً من خلافة عمر فنقوم إليه بأيدينا ونمالنا وأردبتنا ، حتى كان آخر إمرة عمر فجلد أربعين ، حتى إذا اتوا وفسقوا جلد ثمانين »

قوله (باب الضرب بالجريد والنعال) أي في شرب الخمر ، وأشار بذلك إلى أنه لا يشترط الجلد . وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال وهي أوجه عند الشافعية : أصحها يجوز الجلد بالسوط ويجوز الانتصار على الضرب بالأيدي والنعال والقياب ، ثانيها يتمين الجلد ، ثالثها يتمين الضرب . وحجة المراجع أنه فعل في عهد النبي ﷺ ولم يثبت نسخه والجلد في عهد الصحابة فدل على جوازه ، وحجة الآخر أن الشافعي قال في « الأم » : لو أقام عليه الحد بالسوط فمات وجبت الدية فسوى بينه وبين ما إذا زاد فدل على أن الأصل الضرب بغير السوط ، وصرح أبو الطيب ومن تبعه بأنه لا يجوز بالسوط ، وصرح القاضي حسين بتمين السوط واحتج بأنه إجماع الصحابة ونقل عن النه في قضاء ما وافقه ، ولكن في الاستدلال بإجماع الصحابة نظر فقد قال الزوي في « شرح مسلم » : أجمعوا على الاكتفاء بالجريد والنعال وأطراف الثياب ، ثم قال : والأصح جوازه بالسوط ، وشذ من قال هو شرط وهو غلط منابذ الأحاديث الصحيحة . قالت : وتوسط بعض المتأخرين فعين السوط للمتأخرين وأطراف الثياب والنعال للضعفاء ومن عداهم بحسب ما ياتي بهم وهو متجه ، ونقل ابن دقيق العيد عن بعضهم أن معنى قوله « نحوا من أربعين » تقدير أربعين ضربة بمصا مثلاً لا أن المراد عدد معين ، ولذلك وقع في بعض طرق عبد الرحمن بن أذهر أن أبا بكر سأل من حضر ذلك الضرب فقوّمه أربعين فضرب أبو بكر أربعين ، قال : وهذا عندي خلاف الظاهر ، ويبيده قوله في الرواية الأخرى « جلد في الخمر أربعين » . قالت : ويبيده التأويل المذكور ما تقدم من

رواية همام في حديث أنس ، فأمر عشرين رجلا فجلبوه كل رجل جلدتين بالجريد والنعال ، وذكر المصنف فيه خمسة أحاديث : الأول حديث عقبة بن الحارث وقد تقدم في الباب الذي قبله وهو ظاهر فيما ترجم له . الثاني حديث أنس وقد تقدم أيضا في الباب الأول ، وقوله فيه « جلد » تقدم في الباب الأول بلفظ « ضرب » ، ولا منافاة بينهما لأن معنى جلد هنا ضربة فأصاب جلده وإيس المراد به ضربه بالجلد . الثالث حديث أبي هريرة : قوله (أبو حمزة أنس) يعني ابن عياض : قوله (عن يزيد بن الهاد) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن عبد الله بن شداد بن الهاد فنسب إلى جده الأعلى ، وهو وشيخه وشيخه مديون تابعيون ، ووقع في آخر الباب الذي يليه « أنس بن عياض حدثنا ابن الهاد » . قوله (عن محمد بن إبراهيم) أي ابن الحارث بن خالد التيمي ، زاد في رواية الطحاوي من طريق نافع بن يزيد عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم أنه حدثه عن أبي سلمة . قوله (عن أبي سلمة) هو ابن عبد الرحمن بن هوف ، وصرح به في رواية الطحاوي . قوله (أتى النبي ﷺ برجل قد شرب) في الرواية التي في الباب الذي يليه « بسكران » وهذا الرجل يحتمل أن يفسر بعبد الله الذي كان يلقب حمرا المذكور في الباب الذي بعده من حديث عمر ، ويحتمل أن يفسر بابن النعمان ، والأول أقرب لأن في قصته « فقال رجل من القوم اللهم العنه » ونحوه في قصة المذكور في حديث أبي هريرة « لكن لفظه » قال بعض القوم أخراك الله ، ويحتمل أن يكون ثالثا فان الجواب في حديثي عمر وأبي هريرة مختلف ، وأخرج النسائي بسند صحيح عن أبي سعيد « أتى النبي ﷺ بنشوان فأمر به فتمز بالأيدي وخفق بالنعال ، الحديث ، ولعبد الرزاق بسند صحيح عن عبيد بن عمير أحد كبار التابعين « كان الذي يشرب الخمر في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وبعض إمارة عمر يضربونه بأيديهم ونعالهم ويصكونه » . قوله (قال اضربوه) هذا يفسر الرواية الآتية بلفظ « فأمر بضربه » ، ولكن لم يذكر فيهما عددا . قوله (قال بعض القوم) في الرواية الآتية « فقال رجل » وهذا الرجل هو عمر بن الخطاب إن كانت هذه القصة متحدة مع حديث عمر في قصة حمار كما سألينه . قوله (لا تقولوا هكذا ، لا نعينوا عليه الشيطان) في الرواية الأخرى « لا نكونوا عون الشيطان على أخيك » ، ووجه هونهم الشيطان بذلك أن الشيطان يريد بتزيينه له المصيبة أن يحصل له الخزي فإذا دعوا عليه بالخزي فكأنهم قد حصلوا مقصود الشيطان . ووقع عند أبي داود من طريق ابن وهب عن حيوة بن شريح ويحيى بن أيوب وابن أبي عمير ثلاثهم عن يزيد بن الهاد نحوه وزاد في آخره « ولكن قولوا اللهم اغفر له اللهم ارحمه » زاد فيه أيضا بعد الضرب « ثم قال رسول الله ﷺ لأصحابه يكتبوه ، وهو أمر بالتبكيك وهو مواجته بقبيل فعله ، وقد فسره في الخبر بقوله « فأقبلوا عليه يقولون له ما اتقيت الله عز وجل ، ما خشيت الله جل ثناؤه ، ما استحييت من رسول الله ﷺ ثم أرسلوه » وفي حديث عبد الرحمن بن أذهر عند الشافعي بعد ذكر الضرب « ثم قال عليه الصلاة والسلام : يكتبوه فبكتوه ، ثم أرسلوه ، ويستفاد من ذلك منع الدعاء على العاصي بالأبداد عن رحمة الله كاللعن ، وسيأتي مزيد لذلك في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع : قوله (سفيان) هو الثوري ، وصرح به في رواية مسلم وأبو حمزة بن ميمون مفتوح أوله ، وعمر بن سعيد بالتصغير وأبوه بفتح أوله وكسر ثانيه تابعي كبير ثقة ، قال النووي : هو في جميع النسخ من الصحيحين هكذا ، ووقع في الجمع للحميدي « سعد » بسكون العين وهو غلط ، ووقع في المذهب « وغيره » عمر بن سعد ، بمحذف الياء فيهما وهو غلط فاحش . فلفظ : ووقع في بعض النسخ من البخاري كما ذكر الحميدي ، ثم رأيت في نقييد أبي علي الجبائي منسوبا لأبي زيد

المروزي قال : والصواب سعيد ، وجرم بذلك ابن حزم وأنه في البخاري سعد بسكون العين فلهذا سلف الحميدي ، ووقع للنسائي والطحاوي « عمر » بضم العين وفتح الميم كما في المذهب لكن الذي عندهما في أبيه « سعيد » ووقع عند ابن حزم في النسائي « عمرو » بفتح أوله وسكون الميم والمحفوظ [عمير] كما قال الزووي ، وقد أهل ابن حزم الخبر بالاختلاف في اسم عمير واسم أبيه ، وليست بعلة تقدر في روايته وقد عرفه وثقه من صحيح حديثه ، وقد عمر عمير المذكور وعاش إلى سنة خمس عشرة ومائة . **قوله** (ما كنت لأقيم) اللام لتأكيد النفي كما في قوله تعالى (وما كان الله ليضيع إيمانكم) . **قوله** (فيموت فأجد) بالنصب فيهما ، ومعنى أجد من الوجد ، وله معان اللاتق منها هنا الحزن ، وقوله « فيموت » مسبب عن « أقيم » وقوله « فأجد » مسبب عن السبب والمسبب معا . **قوله** (إلا صاحب الخمر) أي شاربها وهو بالنصب ، ويجوز الرفع ، والاستثناء منقطع أي لكن أجد من حد شارب الخمر إذا مات ، ويحتمل أن يكون التقدير ما أجد من موت أحد يقام عليه الحد شيئا إلا من موت شارب الخمر فيكون الاستثناء هل هذا متصلا قاله الطيبي . **قوله** (فانه لو مات ودبته) أي أعطيت ديبته لمن يستحق قبضها ، وقد جاء مفسرا من طريق أخرى أخرجهما النسائي وابن ماجه من رواية الشعبي عن عمير بن سعيد قال « سمعت عليا يقول من أقتل عليه حدا فمات فلا دية له إلا من ضربناه في الخمر » . **قوله** (لم يسنه) أي لم يسن فيه عددا معيناً ، في رواية شريك « فان رسول الله ﷺ لم يستن فيه شيئا » ووقع في رواية الشعبي « فانما هو شيء صنعناه » (تركلة) : انفقوا هل أن من مات من الضرب في الحد لا ضمان على قاتله إلا في حد الخمر ، فمن على ما تقدم ، وقال الشافعي : أن ضرب بغير السوط فلا ضمان وإن جلد بالسوط ضمن قيل الدية وقيل قدر تفاوت ما بين الجلد بالسوط وبغيره ، والدية في ذلك على عاقلة الإمام ، وكذلك لو مات فيما زاد على الأربعين : الحديث الخامس . **قوله** (عن الحميد) بالجيم والنصير ، ويقال الحميد بفتح أوله ثم سكون ، وهو تابعي صفيّر تقدمت روايته عن السائب بن يزيد في كتاب الطهارة ، وروى عنه هنا بواسطة ، وهذا السند للبخاري في غاية الدلو لأن بينه وبين التابعي فيه واحدا فكان في حكم الثلاثيات ، وإن كان التابعي رواه عن تابعي آخر وله هذه نظائر ، ومثله ما أخرجه في العلم عن عبيد الله بن موسى عن معروف عن أبي الطفيل عن علي بن أبي الطفيل صحابي فيكون في حكم الثلاثيات لأن بينه وبين الصحابي فيه اثنين وإن كان صحابيه إنما رواه عن صحابي آخر ، وقد أخرجه النسائي من رواية حاتم بن اسماعيل عن الحميد سمعت السائب ، فعلى هذا فادخل يزيد بن خصيفة بينهما إما من الزيد في متصل الاسانيد وإما أن يكون الحميد سمعه من السائب ، وثبته فيه يزيد ، ثم ظم إلى السبب في ذلك وهو أن رواية الحميد المذكورة عن السائب مختصرة فكأنه سمع الحديث تاما من يزيد عن السائب لحدث بما سمعه من السائب عنه من غير ذكر يزيد ، وحدث أيضا بالتمام فذكر الواسطة ، ويزيد بن خصيفة المذكور هو ابن عبد الله بن خصيفة نسب لجدّه وقيل هو يزيد بن عبد الله بن يزيد بن خصيفة فيكون نسب إلى جد أبيه ، وخصيفة هو ابن يزيد بن ثمامة أخو السائب بن يزيد صحابي هذا الحديث فتسكون رواية يزيد بن خصيفة لهذا الحديث عن عم أبيه أو عم جده . **قوله** (كنا نؤتي بالشارب) فيه اسناد القائل الفعل بصيغة الجمع التي يدخل هو فيها مجازا لكونه مستويا معهم في أمر ما وإن لم يباشر هو ذلك الفعل الخاص لأن السائب كان صنفها جدا في عهد النبي ﷺ ، فقد تقدم في الترجمة النبوية أنه كان ابن ست سنين في عهد أن يكون شارك من كان يجاهر النبي ﷺ فيما ذكر من ضرب الشارب ، فكأن مراده بقوله « كنا » أي

الصحابة ، لكن يحتمل أن يحضر مع أبيه أو عمه فيشاركونهم في ذلك فيكون الاسناد على حقيقته . قوله (وإمرة أبي بكر) بكسر الهمزة وسكون الميم أى خلافة ، وفي رواية حاتم د من زمن النبي ﷺ وأبي بكر وبعض زمان عمر . قوله (وصدر من خلافة عمر) أى جانباً أولياً . قوله (فتقوم إليه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا) أى فضربه بها . قوله (حتى كان آخر إمرة عمر لجلد أربعين) ظاهره أن التحديد بأربعين إنما وقع في آخر خلافة عمر ، وليس كذلك لما في قصة خالد بن الوليد وكتابه إلى عمر فإنه يدل على أن أمر عمر بجلد ثمانين كان في وسط إمارته لأن خالد مات في وسط خلافة عمر ، وإنما المراد بالغاية المذكورة أولاً استمرار الأربعين فليست الغاية معقبة لآخر الإمرة بل لزمان أبي بكر وبيان ما وقع في زمن عمر ، فالتقدير فاستمر جلد أربعين ، والمراد بالغاية الأخرى في قوله د حتى إذا عتوا ، تأكيداً لغاية الأولى وبيان ما صنع عمر بعد الغاية الأولى . وقد أخرجه النسائي من رواية المغيرة بن عبد الرحمن عن الجعيد بلفظ د حتى كان وسط إمارة عمر لجلد فيها أربعين حتى إذا عتوا ، وهذه لا إشكال فيها . قوله (حتى إذا عتوا) بمهملة ثم مثناة من العتو وهو التجبر ، والمراد هنا أنهم ماكم في الطغيان والمبالغة في الفساد في شرب الخمر لأنه ينشأ عنه الفساد . قوله (وفسقوا) أى خرجوا عن الطاعة ، ووقع في رواية للنسائي د فلم ينكروا ، أى يدعوا . قوله (جلد ثمانين) وقع في مرسل عبيد بن عمير أحد كبار التابعين فيما أخرجه عبد الزقاق بسند صحيح عنه نحو حديث السائب وفيه د أن عمر جعله أربعين سوطاً ، فلما رآهم لا يتناهون جملة ستين سوطاً ، فلما رآهم لا يتناهون جملة ثمانين سوطاً وقال : هذا أدنى الحدود ، وهذا يدل على أنه وافق عبد الرحمن بن عوف في أن الثمانين أدنى الحدود ، وأراد بذلك الحدود المذكورة في القرآن وهي حد الزنا وحد السرقة للقطع وحد الفذف وهو أخفها عقوبة وأدناها عقداً ، وقد مضى من حديث أنس في رواية شعبة وغيره سبب ذلك وكلام عبد الرحمن فيه حيث قال د أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر ، وأخرج مالك في الموطأ عن ثور بن يزيد (١) د أن عمر استشار في الخمر فقال له علي بن أبي طالب : نرى أن تجعله ثمانين ، فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افترى ، لجلد عمر في الخمر ثمانين ، وهذا معضل وقد وصله النسائي والطحاوي من طريق يحيى بن فليح عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس مطولاً ولفظه د أن الشراب كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ بالأيدي والنعال والعصا حتى توفي فكانوا في خلافة أبي بكر أكثر منهم فقال أبو بكر : لو فرضنا لهم حدا فتوخى نحو ما كانوا يضربون في عهد النبي ﷺ لجلدتم أربعين حتى توفي ، ثم كان عمر لجلدكم كذلك حتى أتى برجل ، فذكر قصة وأنه تأول قوله تعالى (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا) وإن ابن عباس ناظره في ذلك واحتج ببقية الآية وهو قوله تعالى (إذا ما اتقوا) والذي يرتكب ما حرمه الله ليس بمتقى ، فقال عمر : ماترون ؟ فقال علي فذكره وزاد بعد قوله وإذا هذى افترى د وعلى المفتري ثمانون جملة فأمر به عمر لجلد ثمانين . ولهذا الأثر عن علي طرق أخرى منها ما أخرجه الطبراني والطحاوي والبيهقي من طريق أسامة بن زيد عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن د أن رجلاً من بني كلب يقال له ابن دبرة أخبره أن أبا بكر كان يجلد في الخمر أربعين وكان عمر يجلد فيها أربعين ، قال فبعثني خالد بن الوليد إلى عمر فقلت : إن الناس قد انهمكوا في الخمر واستخفوا العقوبة ، فقال عمر لمن حوله : ماترون ؟ قال ووجدت عنده علياً وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف في المسجد ،

(١) هو السكلامي ، وفي نسخة د ثور بن زيد ، وهو الدليل ، وقد روى مالك عن كليهما ، وكلاماً ثمة

فقال علي ، فذكر مثل رواية نور الموصولة ، ومنها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن عكرمة ، أن عمر شاور الناس في الخمر فقال له علي : إن السكران إذا سكر هذى ، الحديث ، ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة عن رواية أبي عبد الرحمن السلمي عن علي قال : شرب نفر من أهل الشام الخمر وتناولوا الآية المذكورة فاستشار عمر فيهم فقلت : أرى أن تستديهم فإن تابوا ضربتهم ثمانين ثمانين وإلا ضربت أعناقهم لأنهم استحلوا ما حرم الله ، فاستأبهم فتابوا ، فضربهم ثمانين ثمانين ، وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عبد الرحمن بن أزهر في قصة الشارب الذي ضربه النبي ﷺ بثمانين وفيه ، فلما كان عمر كتب إليه خالد بن الوليد : أن الناس قد انهمكوا في الشرب وتحاقروا العقوبة ، قال وعنده المهاجرون والأنصار ، فسألهم واجتمعوا على أن يضربه ثمانين ، وقال علي ، فذكر مثله . وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج ومعمر عن ابن شهاب قال : فرض أبو بكر في الخمر أربعين سوطا وفرض فيها عمر ثمانين ، قال الطحاوي : جاءت الأخبار متواترة عن علي أن النبي ﷺ لم يسن في الخمر شيئا ، ويؤيده فذكر الأحاديث التي ليس فيها تقييد بمدد حديث أبي هريرة وحديث عقبة بن الحارث المتقدمين وحديث عبد الرحمن بن أزهر ، أن النبي ﷺ أتى برجل قد شرب الخمر فقال للناس اضربوه ، ففهم من ضربه بالنعال ومنهم من ضربه بالعضا ومنهم من ضربه بالجريد ، ثم أخذ رسول الله ﷺ ترابا فرمى به في وجهه ، وتعقب بأنه قد ورد في بعض طرقه ما يخالف قوله وهو ما عند أبي داود والنسائي في هذا الحديث ، ثم أتى أبو بكر بسكران فتوخى الذي كان من ضربهم عند رسول الله ﷺ فضربه أربعين ، ثم أتى عمر بسكران فضربه أربعين ، فانه يدل على أنه وإن لم يكن في الخبر تنصيص على عدد معين ففيما اعتمده أبو بكر حجة على ذلك . ويؤيده ما أخرجه مسلم من طريق حمزة بن عمار ومحمد بن جعفر عن ابن المنذر ، أن عثمان أمر عليا بجلد الوليد بن عقبة في الخمر ، فقال لعبد الله بن جعفر اجلده لجلده ، فلما بلغ أربعين قال : أمسك ، جلد رسول الله ﷺ أربعين وجلد أبو بكر أربعين وجلد عمر ثمانين وكل سنة ، وهذا أحب إلي ، فإن فيه الجزم بأن النبي ﷺ جلد أربعين ، وسائر الأخبار ليس فيها عدد إلا بعض الروايات الماضية عن أنس ففيها : نحو الأربعين ، والجمع بينهما أن عليا أطلق الأربعين فهو حجة على من ذكرها بلفظ التقريب ، وادعى الطحاوي أن رواية أبي ساسان هذه ضعيفة لخالفها الآثار المذكورة ، ولأن راويها عبد الله بن فيروز المعروف بالداناج بنون وجيم ضعيف ، وتعقبه البيهقي بأنه حديث صحيح مخرج في المسانيد والسنن ، وأن الترمذي سأل البخاري عنه فقواه ، وقد صححه مسلم وتلقاه الناس بالقبول . وقال ابن عبد البر : أنه أثبت شيء في هذا الباب ، قال البيهقي : وصحة الحديث إنما تعرف بثقة رجاله ، وقد عرفهم حفاظ الحديث وقبلهم ، وتضعيفه الداناج لا يقبل لأن الجرح بعد ثبوت التعديل لا يقبل إلا مضمرا ، ومخالفة الراوي غيره في بعض ألفاظ الحديث لا تقتضي تضعيفه ولا سيما مع ظهور الجمع ، قلت : وثق الداناج المذكور أبو زرعة والنسائي ، وقد ثبت عن علي في هذه القصة من وجه آخر أنه جلد الوليد أربعين ، ثم ساقه من طريق هشام بن يوسف عن معمر وقال : أخرجه البخاري ، وهو كما قال ، وقد تقدم في مناقب عثمان وأن بعض الرواة قال فيه إنه جلد ثمانين ، وذكرت ما قيل في ذلك هناك . وطعن الطحاوي ومن تبعه في رواية أبي ساسان أيضا بأن عليا قال وهذا أحب إلي أي جلد أربعين مع أن عليا جلد النجاشي الشاعر في خلافته ثمانين ، وبأن ابن أبي شيبة أخرجه من وجه آخر عن علي أن حذو النبي ﷺ ثمانون ، والجواب عن ذلك من وجهين : أحدهما أنه لا تصح أسانيد شيء من ذلك عن علي ، والثاني علي

تقدير ثبوته فانه يجوز أن ذلك يختلف بحال الشارب ، وأن ح . الخ لا ينقص عن الأربعين ولا يزداد على الثمانين ، والحجة انما هي في جزمه بانه عليه السلام جلد أربعين ، وقد جمع الطحاوي بينهما بما أخرجه هو والطبري من طريق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين أن عليا جلد الوليد بسوط له طرفان ، وأخرج الطحاوي أيضاً من طريق عروة مثله لم يكن قال له ذنبان أربعين جلدة في الخمر في زمن عثمان ، قال الطحاوي : ففي هذا الحديث أن عليا جلده ثمانين لأن كل سوط سوطان ، وتعتب بأن الحند الأول منقطع فان أبا جعفر ولد بعد موت علي بأكثر من عشرين سنة ، وبأن الثاني في سنده ابن لهيعة وهو ضعيف وعروة لم يكن في الوقت المذكور مميزاً ، وعلى تقدير ثبوته فليس في الطريقين أن الطرفين أصاباه في كل ضربة . وقال البيهقي : يحتمل أن يكون ضربه بالطرفين عشرين فأراد بالأربعين ما اجتمع من عشرين وعشرين ، ويوضح ذلك قوله في بقية الخبر « وكل سنة وهذا أحب الى » لانه لا يقتضي التغاير ، والتأويل المذكور يقتضي أن يكون كل من الفريقين جلد ثمانين فلا يبقى هناك عدد يقع التفاضل فيه . وأما دعوى من زعم أن المراد بقوله هذا الإشارة الى الثمانين فيلزم من ذلك أن يكون علي رجح ما فعل عمر على ما فعل النبي عليه السلام وأبو بكر وهذا لا يظن به قاله البيهقي ، واستدل الطحاوي لضعف حديث أبي ساسان بما تقدم ذكره من قول علي « إنه اذا سكر هذى الخ » قال فلما اعتمد على ذلك على ضرب المثل واستخرج الحد بطريق الاستنباط دل على أنه لا توقيف عنده من الشارع في ذلك ، فيكون جزمه بأن النبي عليه السلام جلد أربعين خطأ من الراوي ، إذ لو كان عنده الحديث المرفوع لم يعدل عنه الى القياس ، ولو كان عنده من بحضرته من الصحابة كعمر وسائر من ذكر في ذلك شيء مرفوع لأنكروا عليه ، وتعقب بأنه انما يتجه الانكار لو كان المنزع واحداً فاما مع الاختلاف فلا يتجه الانكار ، وبيان ذلك أن في سياق القصة ما يقتضي أنهم كانوا يعرفون أن الحد أربعون وانما تشاوروا في أمر يحصل به الارتداد يزيد على ما كان مقرراً ، ويشير الى ذلك ما وقع من التصريح في بعض طرقه أنهم احتقروا العقوبة وانهمكوا فاقضى رأيهم أن يضيفوا الى الحد المذكور قدره إما اجتماعاً بناء على جواز دخول القياس في الحدود فيكون الكل حداً ، أو استنباطاً من النص معنى يقتضي الزيادة في الحد لا نقصان منه ، أو القدر الذي زادوه كان على سبيل التمييز تحذيراً وتخويفاً ، لأن من احتقر العقوبة اذا عرف أنها غلظت في حقه كان أقرب الى ارتداعه ، فيحتمل أن يكونوا ارتدعوا بذلك ورجع الأمر الى ما كان عليه قبل ذلك فرأى علي الرجوع الى الحد المنصوص وأعرض عن الزيادة لانتفاء سببها ، ويحتمل أن يكون القدر الزائد كان عندهم خاصاً بمن تمرد وظهرت منه أمارات الاشتغال بالنجور ، ويدل على ذلك أن في بعض طرق حديث الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عند الدارقطني وغيره « فكان عمر اذا أتى بالرجل الضعيف تكون منه الولة جلده أربعين » قال وكذلك عثمان جلد أربعين وثمانين ، وقال المازري : لو فهم الصحابة أن النبي عليه السلام حد في الخمر حداً معيناً لما قالوا فيه بالرأي كما لم يقولوا بالرأي في غيره ، فلعلهم فهموا أنه ضرب فيه باجتهاده في حق من ضربه انتهى . وقد وقع التصريح بالحد المعلوم فرحب المصير اليه ورجح القول بأن الذي اجتهدوا فيه زيادة على الحد إنما هو التمييز على القول بأنهم اجتهدوا في الحد المعين لما يلزم منه من المخالفة التي ذكرها كما سبق تقريره . وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج أنبأنا عطاء أنه سمع عبيد بن عمير يقول : كان الذي يشرب الخمر يضربونه بأيديهم وأفعالهم ، فلما كان عمر فعل ذلك حتى خشي لجمعه أربعين سوطاً ، فلما رآهم لا يفتأ من جملة ثمانين سوطاً وقال : هذا أخف الحدود . واجمع

بين حديث علي المصريح بأن النبي ﷺ جلد أربعين وأنه سنة وبين حديثه المذكور في هذا الباب أن النبي ﷺ لم يسنه بأن يجعل النفي على أنه لم يجد الثمانين أي لم يسن شيئاً زائداً على الأربعين ، ويؤيده قوله : وإنما هو شيء صنعناه نحن ، يشير إلى ما أشار به علي عمر ، وعلى هذا ف قوله : لو مات لوديته ، أي في الأربعين الزائدة وبذلك جزم البيهقي وابن حزم ، ويحتمل أن يكون قوله : لم يسنه ، أي الثمانين لقوله في الرواية الأخرى : وإنما هو شيء صنعناه ، فكأنه خاف من الذي صنموه باجتهادهم أن لا يكون مطابقاً ، واختص هو بذلك لذكره الذي كان أشار بذلك واستدل له ثم ظهر له أن الوقوف عندما كان الأمر عليه أولاً أولى فرجع إلى ترجيحها وأخبر بأنه لو أقام الحد ثمانين فمات المضرروب وداه للعلّة المذكورة ، ويحتمل أن يكون الضمير في قوله : لم يسنه ، لصفة الضرب وكونها بسوط الجلد أي لم يسن الجلد بالسوط وإنما كان يضرب فيه بالنعال وغيرها مما تقدم ذكره أشار إلى ذلك البيهقي ، وقال ابن حزم أيضاً : لو جاء عن غير علي من الصحابة في حكم واحد أنه مسنون وأنه غير مسنون لوجب حمل أحدهما على غير ما حمل عليه الآخر فضلاً عن علي مع سعة علمه وقوة فهمه ، وإذا تعارض خبر عمير بن سعيد وخبر أبي ساسان بخبر أبي ساسان أولى بالقبول لأنه موضح فيه برفع الحديث عن علي وخبر عمير موقوف على علي . وإذا تعارض المرفوع والموقوف قدم المرفوع . وأما دعوى ضعف سند أبي ساسان فردودة والجمع أولى مهما أمكن من توهين الاخبار الصحيحة ، وعلى تقدير أن تكون إحدى الروايتين وهما فرواية الاثبات مقدمة على رواية النفي ، وقد ساعدتها رواية أسس على اختلاف ألفاظ النقلة عن قتادة ، وعلى تقدير أن يكون بينهما تمام التعارض لحديث أسس سالم من ذلك ، واستدل بصنيع عمر في جلد شارب الخمر ثمانين على أن حد الخمر ثمانون وهو قول الأئمة الثلاثة وأحد القولين للشافعي واختاره ابن المنذر ، والقرن الآخر للشافعي وهو الصحيح أنه أربعون . قلت : جاء عن أحمد كالمذهبيين ، قال القاضي عياض : أجمعوا على وجوب الحد في الخمر واختلافوا في تقديره ، فذهب الجمهور إلى الثمانين ، وقال الشافعي في المشهور عنه وأحمد في رواية وأبو ثور وداود أربعين ، وتبعه على نقل الإجماع ابن دقيق العيد والنووي ومن تبعهما ، وتعقب بأن الطبري وابن المنذر وغيرهما حكوا عن طائفة من أهل العلم أن الخمر لا حد فيها وإنما فيها التعزير واستدلوا بأحاديث الباب فإنها ما كتبت عن تعيين عدد الضرب وأصرحها حديث أسس ولم يحرم فيه بالأربعين في أرجح الطرق عنه ، وقد قال عبد الرزاق : أنبأنا ابن جريج ومعه سئل ابن شهاب : كم جلد رسول الله ﷺ في الخمر ؟ فقال : لم يكن فرض فيها حداً ، كان يأمر من حضره أن يضربوه بأيديهم وإنما هم حتى يقول لهم ارفعوا ، وورد أنه لم يضربه أصلاً وذلك فيما أخرجه أبو داود والنسائي بسند قوي . ومن ابن عباس أن رسول الله ﷺ لم يوقت في الخمر حداً ، قال ابن عباس : وشرب رجل فسكر فأنطلق به إلى النبي ﷺ فلما حاذى دار العباس انفلت فدخل على العباس فذكر ذلك للنبي ﷺ فضحك ولم يأمر فيه بشيء ، وأخرج الطبري من وجه آخر عن ابن عباس ما ضرب رسول الله ﷺ في الخمر إلا أخيراً ، ولقد غرا تبوك ففضى حجرته من الليل سكران فقال ليقيم إليه رجل فيأخذ بيده حتى يرده إلى رحله ، والجواب أن الإجماع انعقد بعد ذلك على وجوب الحد لأن أبا بكر تحرى ما كان النبي ﷺ ضرب السكران فصيره حداً واستمر عليه ، وكذا استمر من بعده وإن اختلفوا في العدد ، وجمع القرطبي بين الاخبار بأنه لم يكن أولاً في شرب الخمر حد وعلى ذلك يحمل حديث ابن عباس في الذي استجار بالعباس ، ثم شرع فيه التعزير على ما في سائر الأحاديث التي لا تقدر فيها ، ثم شرع الحد

ولم يطالع أكثرهم على تعيينه صريحا مع اعتقادهم أن فيه الح. الم. ومن ثم توخى أبو بكر ما فعل بحضرة النبي ﷺ فاستقر عليه الأمر، ثم رأى عمر ومن وافقه الزيادة على الأربعين إما حداً بطريق الاستنباط وإما تعزيراً. قلت: وبقي ما ورد في الحديث أنه إن شرب الخ. ثلاث مرات ثم شرب قتل في الرابعة وفي رواية في الخامسة وهو حديث مخرج في السنن من عدة طرق أسانيداً قوية، ونقل الأرمذى الإجماع على ترك القتل وهو محمول على من بعد من نقل غيره عنه القول به كعبد الله بن عمرو فيما أخرجه أحمد والحنن البصرى وبعض أهل الظاهر، وبالنسبة للنووي فقال: هو قول باطل يخالف لإجماع الصحابة فمن بعدهم والحديث أوارد فيه منسوخ إما بحديث لا يحمل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث، وإما بأن الإجماع دل على نسخه. قلت: بل دليل النسخ منصوص وهو ما أخرجه أبو داود من طريق الزهري عن قبيصة في هذه القصة قال: فأتى برجل قد شرب لجلده، ثم أتى به قد شرب لجلده، ثم أتى به لجلده فرفع القتل وكانت رخصة، وسيأتي بسط ذلك في الباب الذي يليه. واحتج من قال إن حده ثمانون بالاجماع في عهد عمر حيث وافقه على ذلك كبار الصحابة، وتعقب بأن علياً أشار على عمر بذلك ثم رجع على عن ذلك واقتصر على الأربعين لأنها القدر الذي اتفقوا عليه في زمن أبي بكر مستنديين إلى تقدير ما فعل بحضرة النبي ﷺ، وأما الذي أشار به فقد تبين من سياق قصته أنه أشار بذلك ردعاً للذين انهمكوا الآن في بعض طرق القصة كما تقدم أنهم احتقروا العقوبة، وبهذا تمسك الشافعية فقالوا: أقل ما في حد الخمر أربعون وتجاوز الزيادة فيه إلى الثمانين على سبيل التعزير ولا يجاوز الثمانين، واستندوا إلى أن التعزير إلى رأى الإمام فرأى عمر فعله بموافقة على ثم رجع على ووقف عند ما فعله النبي ﷺ وأبو بكر ووافقه عثمان على ذلك، وأما قول على وكل سنة، فعناه أن الاختصار على الأربعين سنة النبي ﷺ فصار إليه أبو بكر، والوصول إلى الثمانين سنة عمر ردعاً للشاربين الذين احتقروا العقوبة الأولى ووافقه من ذكر في زمانه للمعنى الذي تقدم وسوغ لهم ذلك إما اعتقادهم جواز القياس في الحدود على رأى من يجعل الجميع حداً وإما أنهم جعلوا الزيادة تعزيراً بناء على جواز أن يبلغ بالتعزير قدر الحد وأعلمهم لم يبلغهم الخبر الآتي في باب التعزير، وقد تمسك بذلك من قال بجواز القياس في الحدود وأدعى إجماع الصحابة، وهي دعوى ضعيفة لقيام الاحتمال، وقد شنع ابن حزم على الحنفية في قولهم أن القياس لا يدخل في الحدود والكفارات مع جزم الطحاوى ومن وافقه منهم بأن حد الخمر وقع بالقياس على حد القذف، وبه تمسك من قال بالجواز من المالكية والشافعية، واحتج من منع ذلك بأن الحدود والكفارات شرعت بحسب المصالح، وقد تشرك أشياء مختلفة وتختلف أشياء متساوية فلا سبيل إلى علم ذلك إلا بالنص، وأجابوا عما وقع في زمن عمر بأنه لا يلزم من كونه جلد قدر حد القذف أن يكون جعل الجميع حداً بل الذي فعلوه محمول على أنهم لم يبلغهم أن النبي ﷺ حد فيه أربعين إذ لو بلغهم لما جاوزوه كما لم يجاوزوا غيره من الحدود المنصوصة، وقد اتفقوا على أنه لا يجوز أن يستنبط من النص معنى يعود عليه بالابطال فرجح أن الزيادة كانت تعزيراً، ويؤيده ما أخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث»، بسند صحيح عن أبي رافع عن عمر أنه أتى بشارب فقال لطبيع بن الأسود: إذا أصبحت غدا فاضربه، فجاء عمر فوجده يضربه ضرباً شديداً فقال: كم ضربته؟ قال ستين قال: اقتص عنه بعشرين، قال أبو عبيد: يعنى اجعل شدة ضربك له قصاصاً بالعشرين التي بقيت من الثمانين، قال أبو عبيد: فيؤخذ من هذا الحديث أن ضرب الشارب لا يكون شديداً وأن لا يضرب في حال السكر لقوله «إذا

أصبحت قاضيه ، قال البيهقي : ويؤخذ منه أن الزيادة على الأربعين ليست بحمد اذ لو كانت حدا لما جاز النقص منه بشدة الضرب اذ لا قائل به . وقال صاحب المفهم ، ما ملخصه بعد أن ساق الأحاديث الماضية : هذا كله يدل على أن الذي وقع في عهد النبي ﷺ كان أدبا وتميزا ، ولذلك قال ، علي : قال النبي ﷺ لم يسنه ، فذلك ساغ للصحابة الاجتهاد فيه فألحقوه بأخف الحدود ، وهذا قول طائفة من علماءنا . ويرد عليهم قول علي « جلد النبي ﷺ أربعين » ، وكذا وقوع الأربعين في عهد أبي بكر وفي خلافة عمر أولا أيضا ثم في خلافة عثمان ، فلو لا أنه حد لاختلاف التقدير ، ويؤيده قيام الاجماع على أن في الخمر الحد وإن وقع الاختلاف في الأربعين والثمانين ، قال : والجواب أن النقل عن الصحابة اختلاف في التحديد والتقدير ، ولا بد من الجمع بين مختلف أقوالهم ، وطريقه أنهم فهموا أن الذي وقع في زمنه ﷺ كان أدبا من أصل ما شاهدوه من اختلاف الحال ، فلما كثرت الأقدام على الشرب ألحقوه بأخف الحدود المذكورة في القرآن ، وقوى ذلك عندهم وجود الافتراء من السكر فأثبتوها حدا ، ولهذا أطلق على أن عمر جلد ثمانين وهي سنة ثم ظهر له أن الافتصار على الأربعين أولى مخافة أن يموت فتجب فيه الدية ومراده بذلك الثمانون وبهذا يجمع بين قوله لم يسنه ، وبين تصريحه بأنه ﷺ جلد أربعين قال : وغاية هذا البحث أن الضرب في الخمر تمير يمنع من الزيادة على غايته وهي مختلف فيما ، قال : وحاصل ما رقع من استنباط الصحابة أنهم أقاموا السكر مقام القذف لأنه لا يخفى عنه غالبا فأعطوه حكمه ، وهو من أقرى حجج القائلين بالقياس ، فقد اشتهرت هذه القصة ولم يذكرها في ذلك الزمان منكر . قال : وقد اعترض بعض أهل النظر بأنه إن ساغ إلحاق حد السكر بحمد القذف فليحكم له بحكم الزنا والقتل لأنهما مظنته وليقتصر في الثمانين على من سكر لأعلى من اقصر على الشرب ولم يسكر ، قال : وجوابه أن المظنة موجودة غالبا في القذف نادرة في الزنا والقتل ، والوجود يحتمل ذلك ، وإنما أقاموا الحد على الشارب وإن لم يسكر مبالغة في الردع لأن القليل يدعو إلى الكثير والكثير يسكر غالبا وهو المظنة ، ويؤيده أنهم اتفقوا على إقامة الحد في الزنا بمجرد الإبلاج وإن لم يتلذذ ولا أنزل ولا أكل ، قلت : والذي تحصل لنا من الآراء في حد الخمر ستة أقوال : الأول أن النبي ﷺ لم يجعل فيها حدا معلوما بل كان يقتصر في ضرب الشارب على ما يليق به ، قال ابن المنذر قال بعض أهل العلم : أتى النبي ﷺ بسكران فأمرهم بضربة وتبكيته ، فدل على أن لحد في السكر بل فيه التنكيل والتبكيك ولو كان ذلك على سبيل الحد لبينه بيانا واضحا . قال : فلما كثرت الشراب في عهد عمر استشار الصحابة ، ولو كان عندهم عن النبي ﷺ شيء محذور لما تجاوزوه كما لم يتجاوزوا حد القذف ولو كثرت القاذفون وبالفحش ، فلما اقتضى رأيهم أن يجلوه كحد القذف ، واستدل على بما ذكر من أن في تعاطيه ما يؤدي إلى وجود القذف غالبا أو إلى ما يشبه القذف ، ثم رجع إلى الوقوف عند تقدير ما وقع في زمن النبي ﷺ ، دل على صحة ما قلناه ، لأن الروايات في التحديد بأربعين اختلفت عن أنس وكذا عن علي فالأولى أن لا يتجاوز أقل ما ورد أن النبي ﷺ ضربه لأنه المحقق سراء كان ذلك حدا أو تمزيرا . الثاني أن الحد فيه أربعون ولا يتجاوز الزيادة عليها . الثالث مثله لكن للامام أن يبلغ به ثمانين ، وهل تكون الزيادة من تمام الحد أو تمزيرا ؟ قولان . الرابع أنه ثمانون ولا يتجاوز الزيادة عليها . الخامس كذلك وتجاوز الزيادة تمزيرا . وعلى الأقوال كلها هل يتمين الجلد بالسرط أو يتمين بما عداه أو يجوز بكل من ذلك ؟ أقوال . السادس إن شرب جلد ثلاث مرات فعاد الرابعة وجب قتله ، وقيل إن شرب أربعين فعاد الخامسة وجب قتله ، وهذا السادس في الطرف الأبعد من

القول الأول وكلاهما شاذ واظن الأول رأى البخاري فاته لم يترجم بالعدد أصلاً ولا أخرج هنا في العدد الصريح شيئاً مرفوعاً ، وتمسك من قال لا يزداد على الأربعين بأن أبا بكر تحرى ما كان في زمن النبي ﷺ فوجده أربعين فعمل به ولا يعلم له في زمنه مخالف ، فان كان السكوت اجماً فهذا الإجماع سابق على ما رقع في عهد عمر والتمسك به أولى لأن مستنده فعل النبي ﷺ ومن ثم رجع إليه على فعله في زمن عثمان بمحضرة وبمحضرة من كان عنده من الصحابة منهم عبد الله بن جعفر الذي باشر ذلك والحسن بن علي ، فان كان السكوت اجماً فهذا هو الأخير فينبغي ترجيحه ، وتمسك من قال بجواز الزيادة بما صنع في عهد عمر من الزيادة ، ومنهم من أجاب عن الأربعين بأن المضروب كان عبداً وهو بعيد فاحتمل الأمرين : أن يكون حداً أو تعزيراً ، وتمسك من قال بجواز الزيادة على الثمانين تعزيراً بما تقدم في الصيام أن عمر حد الشارب في رمضان ثم نقاه إلى الشام ، وبما أخرجه ابن أبي شيبة أن علياً جلد النجاشي الشاعر ثمانين ثم أصبح لجلده عشرين بجرأته بالشرب في رمضان ، وسميأتى الكلام في جواز الجمع بين الحد والتعزير في الكلام على تغريب الزاني إن شاء الله تعالى . وتمسك من قال يقتل في الرابعة أو الخامسة بما ذكره في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى . وقد استقر الإجماع على ثبوت حد الحر وأن لا يقتل فيه واستمر الاختلاف في الأربعين والثمانين ، وذلك خاص بالحر المسلم وأما الذي فلا يحد فيه ، وعن أحمد رواية أنه يحد ، وعنه إن سكر ، والصحيح عندهم كالجهر ، وأما من هو في الرق فهو على النصف من ذلك إلا عند أبي ثور وأكثر أهل الظاهر فقالوا الحر والعبد في ذلك سواء لا ينقص عن الأربعين نقله ابن عبد البر وغيره عنهم ، وخالفهم ابن حزم فوافق الجمهور

٥ - باب ما يكره من أن شارب الخمر ، وأنه ليس بخارج من الملة

٦٧٨٠ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثني الليث قال حدثني خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب أن رجلاً كان على عهد النبي ﷺ كان اسمه عبد الله وكان يُلقب حماراً وكان يضحك رسول الله ﷺ ، وكان النبي ﷺ قد جلداه في الشراب ، فأُتي به يوماً فأمر به فجلد ، فقال رجل من القوم : اللهم لعنه ، ما أكثر ما يؤتى به ! فقال للنبي ﷺ : لا تلعنوه ، فوالله ما علمت أنه يحب الله ورسوله .

٦٧٨١ - **حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر** حدثنا أنس بن عياض حدثنا ابن الهيثم عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : أتى النبي ﷺ بسكران ، فأمر بضربه ، فمنا من يضربه بيده ومنا من يضربه بنعله ومنا من يضربه بثوبه ، فلما انصرف قال رجل : ماله أخزاه الله ! فقال رسول الله ﷺ : لا تكونوا عوناً للشيطان على أخيك ،

قوله (باب ما يكره من أن شارب الخمر ، وأنه ليس بخارج من الملة) يشير إلى طريق الجمع بين ما تضمنه حديث الباب من النهي عن لعنه وما تضمنه حديث الباب الأول لا يشرب الخمر وهو مؤمن ، وأن المراد به نفي

كالإيمان لا أنه يخرج عن الإيمان جملة ، وعبر بالكراهة هنا إشارة إلى أن النهي للتنزيه في حق من يستحق اللعن إذا قصد به اللعن محض السب لا إذا قصد معناه الأصلي وهو الإبعاد عن رحمة الله ، فاما إذا قصد فيه حرمان ولا سيما في حق من لا يستحق اللعن كما هذا الذي يحب الله ورسوله ولا سيما مع إقامة الحد عليه ، بل يندب الدعاء له بالتوبة والمغفرة كما تقدم تقريره في الباب الذي قبله في الكلام على حديث أبي هريرة ثاني حديث الباب ، وبسبب هذا التفصيل عدل عن قوله في الترجمة كراهية لعن شارب الخمر إلى قوله ما يكره من ، فأشار بذلك إلى التفصيل ، وعلى هذا التقرير فلا حجة فيه لمنع لعن الفاسق الملعين مطلقاً ، وقيل إن المنع خاص بما يقع في حضرة النبي ﷺ لئلا يقوم الشارب عند عدم الإنكار أنه مستحق لذلك ، فربما أوقع الشيطان في قلبه ما يتمكن به من فتنه ، وإلى ذلك الإشارة بقوله في حديث أبي هريرة : لا تكونوا عون الشيطان على أخيك ، وقيل المنع مطلقاً في حق من أقيم عليه الحد ، لأن الحد قد كفر عنه الذنب المذكور ، وقيل المنع مطلقاً في حق ذمي الزلة والجواز مطلقاً في حق المجاهرين ، وصواب ابن المنير أن المنع مطلقاً في حق الملعين والجواز في حق غير الملعين لأنه في حق غير الملعين زجر عن تعاطي ذلك الفعل وفي حق الملعين أذى له وسب وقد ثبت النهي عن أذى المسلم ، واحتج من أجاز لعن الملعين بأن النبي ﷺ إنما لعن من يستحق اللعن فيستوى الملعين وغيره ، وتعقب بأنه إنما يستحق اللعن بوصف الإبهام ولو كان لعنه قبل الحد جائزاً لاستمر بعد الحد كما لا يسقط التغريب بالجلد ، وأيضاً فنصيب غير الملعين من ذلك يسير جداً والله أعلم .

قال النووي في «الآذكار» : وأما الدعاء على إنسان بعينه من أنصف بشيء من المصاعب فظاهر الحديث أنه لا يحرم وأشار الغزالي إلى تحريمه وقال في «باب الدعاء على الظالم» بعد أن أورد أحاديث صحيحة في الجواز قال الغزالي : وفي معنى اللعن الدعاء على الإنسان بالسوء حتى على الظالم مثل «لا أصبح الله جسمه» وكل ذلك مذموم انتهى . والاولى حمل كلام الغزالي على الاول ، وأما الأحاديث فتدل على الجواز كما ذكره النووي في قوله ﷺ الذي قال كل يمينك فقال لا أستطيع فقال «لا استطاعت» ، فيه دليل على جواز الدعاء على من خالف الحكم الشرعي ، ومال هنا إلى الجواز قبل إقامة الحد والمنع بعد أقامته ، وصنيع البخاري يقتضي أن المتصف بذلك من غير أن يمين باسمه فيجمع بين المصلحتين ، لأن لعن الملعين والدعاء عليه قد يحمله على التنادي أو يقنطه من قبول التوبة ، بخلاف ما إذا صرف ذلك إلى المتصف فإن فيه زجراً وردعاً عن ارتكاب ذلك وباعثاً لفادته على الإقلاع عنه ، ويقويه النهي عن التريب على الأمة إذا جلست على الزنا كما سيأتي قريباً . واحتج شيخنا الإمام البلقيني على جواز لعن الملعين بالحديث الوارد في المرأة إذا دحاها زوجها إلى فراشه فأبى الملائكة حتى تصبح وهو في الصحيح ، وقد توقف فيه بعض من أقيناه بأن اللعن لها الملائكة فيتوقف الاستدلال به على جواز التأمي بهم وعلى التسليم فليس في الخبر تأميتهم ، والذي قاله شيخنا أقوى فإن الملك معصوم والتأمي بالمعصوم مشروع والبحث في جواز لعن الملعين وهو الموجود . قوله (أن رجلاً كان على عهد النبي ﷺ كان اسمه عبد الله وكان يلقب حمراً) ذكر الواقدي في غروة خير من مغازيه عن عبد الحميد بن جعفر عن أبيه قال ووجد في حصن الصعب بن معاذ فذكر ما وجد من الثياب وغيرها إلى أن قال «وذاق خمر فأريقت» ، وشرب يومئذ من تلك الخمر رجل يقال له عبد الله الحمار ، وهو باسم الحيوان المشهور ، وقد وقع في حديث الباب أن الأول اسمه والثاني لقبه ، وجوز ابن عبد البر أنه ابن النعمان الميم في حديث عقبة بن الحارث فقال في ترجمة النعمان «كان رجلاً صالحاً وكان له ابن أنهلك في الشراب

فجعله النبي ﷺ ، فعلى هذا يكون كل من النعمان وولده عبد الله جلد في الشرب ، وقوى هذا عنده بما أخرجه الزبير بن بكار في الفاكهة من حديث محمد بن عمرو بن حزم قال : كان بالمدينة رجل يصيب الشراب فكان يؤتى به النبي ﷺ فيضربه بنعله ويأمر أصحابه فيضربونه بنعالهم ويحشون عليه التراب ، فلما كثر ذلك منه قال له رسول الله ﷺ : فقال له رسول الله ﷺ : لا تفعل فانه يحب الله ورسوله ، وحديث عقبة اختلاف ألفاظ ناقله هل الشارب النعمان أو ابن النعمان والراجح النعمان فهو غير المذكور هنا لأن قصة عبد الله كانت في خيبر فهي سابقة على قصة النعمان فان عقبة بن الحارث من مسلة الفتح والفتح كان بعد خيبر بنحو من عشرين شهرا ، والأشبه أنه المذكور في حديث عبد الرحمن بن أذهر لأن عقبة بن الحارث ممن شهد بها من مسلة الفتح لكن في حديثه أن النعمان ضرب في البيت وفي حديث عبد الرحمن بن أذهر أنه أتى به والنبي ﷺ عند رجل خالد بن الوليد ، ويمكن الجمع بأنه أطلق على رجل خالد بيتا فسكنه كان بيتا من شعر فان كان كذلك فهو الذي في حديث أبي هريرة لأن في كل منهما أن النبي ﷺ قال لأصحابه د بكتوه ، كما تقدم . قوله (وكان يضحك رسول الله ﷺ) أى يقول بمحضته أو يفعل ما يضحك منه ، وقد أخرج أبو يعلى من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم بسند الباب د ان رجلا كان يلقب حمارا وكان يهدى لرسول الله ﷺ العسكة من السمن والعسل فاذا جاء صاحبه يتقاضاه جاء به الى النبي ﷺ فقال : أعط هذا متاعه ، فما يزيد النبي ﷺ أن يتبسم ويأمر به فيعطى ، ووقع في حديث محمد بن عمرو بن حزم بعد قوله د يحب الله ورسوله ، قال د وكان لا يدخل الى المدينة طرفة إلا اشترى منها ثم جاء فقال : يا رسول الله هذا أهديته لك ، فاذا جاء صاحبه يطالب ثمنه جاء به فقال : أعط هذا الثمن ، فيقول ألم تهنه الى ؟ فيقول : ليس عندي ، فيضحك ويأمر صاحبه بثمنه ، وهذا مما يقوى أن صاحب الترجمة والنعمان واحد والله أعلم . قوله (قد جلد في الشراب) أى بسبب شربه الشراب المسكر وكان فيه مضرة أى كان قد جلد ، ووقع في رواية معمر عن زيد بن أسلم بسنده هذا عند عبد الرزاق د أتى برجل قد شرب الخمر لحد ، ثم أتى به لحد ، ثم أتى به لحد أربع مرات ، . قوله (فأتى به يوما) فذكر سفيان اليوم الذي أتى به فيه والشراب الذي شربه من عند الواقدي ، ووقع في روايته د وكان قد أتى به في الخمر مرارا ، . قوله (فأمر به لحد) في رواية الواقدي د فأمر به تخفق بالنعال ، وعلى هذا فقوله د لحد ، أى ضرب ضربا أصاب جلد ، وقد يؤخذ منه أنه المذكور في حديث أس في الباب الأول . قوله (قال رجل من القوم) لم أر هذا الرجل مسمى ، وقد وقع في رواية معمر المذكورة د فقال رجل عند النبي ﷺ ، ثم رأيت مسمى في رواية الواقدي فعنده د فقال عمر ، . قوله (ما أكثر ما يؤتى به) في رواية الواقدي د ما يضرب ، وفي رواية معمر د ما أكثر ما يشرب وما أكثر ما يجلد . قوله (لا تأنوه) في رواية الواقدي د لا تفعل يا عمر ، وهذا قد يتمسك به من يدعى اتحاد القصتين ، وهو بعيد لما بينته من اختلاف الوقتين ، ويمكن الجمع بأن ذلك وقع للنعمان ولابن النعمان وأن اسمه عبد الله وأبيه حمار ، والله أعلم . قوله (فوالله ما علمت إنه يحب الله ورسوله) كذا أكثر بكثير الحمزة ، ويجوز على رواية ابن السكن الفتح والكسر ، وقال بعضهم الرواية بفتح الحمزة ، على أن د ما ، نافية يحيل المعنى الى ضده ، وأغرب بعض شراح المصابيح فقال ما موصولة وان مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولى علمت لكونه مشتقلا على المنسوب والمنسوب اليه والضمير في أنه يعود الى الموصول والموصول مع صلته خبر مبتدأ محذوف تقديره هو الذي علمت والجملة في

جواب القسم ، قال الطيبي : وفيه تمسك . وقال صاحب « المطالع » : ما موصولة وإنه بكسر الهمزة مبتدأ ، وقيل بفتحها وهو مفعول علمت . قال الطيبي : فعل هذا علمت بمعنى عرفت وإنه خبر الموصول : وقال أبو البقاء في إعراب الجمع : ما زائدة أي فوالله علمت أنه والهمزة على هذا مفتوحة . قال : ويحتمل أن يكون المفعول محذوفا أي ما علمت عليه أو فيه سوءا ، ثم استأنف فقال : أنه يجب الله ورسوله . ونقل عن رواية ابن السكن أن التاء بالفتح للخطاب تقريراً ، ويصح على هذا كسر الهمزة وفتحها ، والكسر على جواب القسم والفتح مفعول علمت ، وقيل ما زائدة للتأكيد والتقدير لقد علمت . قلت : وقد حكى في « المطالع » أن في بعض الروايات « فوالله لقد علمت » وعلى هذا فالهمزة مفتوحة ، ويحتمل أن تكون ماصدرية وكسرت إن لأنها جواب القسم . قال الطيبي : وجعل ما نافية أظهر لاقتضاء القسم أن يلتقي بحرف النفي وبان وباللام بخلاف الموصولة ، ولأن الجملة القسمية هي بها مؤكدة لمعنى النفي مقررة للانكار ، ويؤيده أنه وقع في شرح السنة « فوالله ما علمت إلا أنه قال » ، فعنى المحصر في هذه الرواية بمنزلة تاء الخطاب في الرواية الأخرى لإرادة مزيد الانكار على المخاطب . قلت : وقد وقع في رواية أبي زر عن الكشميني مثل ما عراه شرح السنة ، ووقع في رواية الاسماعيل من طريق أبي زرعة الرازي عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه « فوالله ما علمت أنه يحب الله ورسوله » ، ويصح معه أن تكون ما زائدة وأن تكون ظرفية أي مدة على ، ووقع في رواية معمر والواقدي « فأنه يحب الله ورسوله » ، وكذا في رواية محمد بن عمرو بن حزم ولا إشكال فيما لأنها جاءت تمايلاً لقوله « لا تفعل يا عمر » والله أعلم . وفي هذا الحديث من الفوائد جواز التلقيب وقد تقدم القول فيه في كتاب الأدب ، وهو محمول هنا على أنه كان لا يكرهه ، أو أنه ذكر به على سبيل التعريف الكثرة من كان يسمى بعبد الله ، أو أنه لما تكرر منه الاتهام على الفعل المذكور نسب إلى البلادة فأطلق عليه اسم من يتصف بها ليرتدع بذلك . وفيه الرد على من زعم أن مرتكب الكبيرة كافر لثبوت النهي عن لعنه والأمر بالهداء له . وفيه أن لاتنافي بين ارتكاب النهي وثبوت محبة الله ورسوله في قلب المرتكب لأنه ^{مطيع} ^{مطيع} أخبر بأن المذكور يحب الله ورسوله مع وجود ماصدر منه ، وأن من تكررت منه المعصية لا تنزع منه محبة الله ورسوله ، ويؤخذ منه تأكيد ما تقدم أن نفي الإيمان عن شارب الخمر لا يراد به زواله بالسكينة بل نفي كماله كما تقدم ، ويحتمل أن يكون استمرار ثبوت محبة الله ورسوله في قلب العاصي مقيداً بما إذا ندم على وقوع المعصية وأقيم عليه الحد فكفر عنه الذنب المذكور ، بخلاف من لم يقع منه ذلك فإنه يخشى عليه بتكرار الذنب أن يطبع على قلبه شيء حتى يسلب منه ذلك نسأل الله العفو والعافية . وفيه ما يدل على نسخ الأمر الوارد بقتل شارب الخمر إذا تكرر منه إلى الرابعة أو الخامسة ، فقد ذكر ابن عبد البر أنه أتى به أكثر من خمسين مرة ، والأمر المنسوخ أخرجه الشافعي في رواية حرمة عنه وأبو داود وأحمد والنسائي والدارمي وابن المنذر وصححه ابن حبان ^(١) كلهم من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رفعه « إذا سكر فاجلدوه ، ثم إذا سكر فاجلدوه ، ثم إذا سكر فاجلدوه ، ثم إذا سكر فاجلدوه » ، وأبعضهم « فاضربوا عنقه » ، وله من طريق أخرى عن أبي هريرة أخرجهما عبد الرزاق وأحمد والترمذي تعليقاً والنسائي كلهم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عنه بلفظ « إذا شربوا فاجلدوهم ثلاثاً ، فإذا شربوا الرابعة فاقتلوهم » ، وروى عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح فقال أبو بكر بن هياش عنه عن أبي صالح

(١) في بعض النسخ « وصححه الحاكم »

عن أبي سعيد كذا أخرجه ابن حبان من رواية عثمان بن أبي شيبة عن أبي بكر، وأخرجه الترمذي عن أبي كريب عنه فقال «عن معاوية، بدل «أبي سعيد»، وهو المحفوظ، وكذا أخرجه أبو داود من رواية أبان العطار عنه، وتابعه الثوري وشيبان بن دبدب الرحمن وغيرهما عن عاصم، ولفظ الثوري «ثم إن شرب الرابعة فاضربوا عنقه»، ووقع في رواية أبان عند أبي داود «ثم إن شربوا فاجلدوهم»، ثلاث مرات بعد الأولى ثم قال «إن شربوا فاقتلوهم»، ثم ساقه أبو داود من طريق حميد بن يزيد عن نافع عن ابن عمر قال «وأحسبه قال في الخامسة ثم إن شربها فاقتلوه»، قال وكذا في حديث عطييف في الخامسة، قال أبو داود «وفي رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه وسهيل بن أبي صالح عن أبيه كلاهما عن أبي هريرة في الرابعة»، وكذا في رواية ابن أبي نعيم عن ابن عمر، وكذا في رواية عبد الله بن عمرو بن العاص وأشيريد، وفي رواية معاوية «فإن عاد في الثالثة أو الرابعة فاقتلوه»، وقال الترمذي بعد تخريجه: «وفي الباب عن أبي هريرة والشريد وشرحبيل بن أوس وأبي الرمضاء وجريرو عبد الله بن عمرو». قلت: وقد ذكرت حديث أبي هريرة، وأما حديث الشريد وهو ابن أوس الثقفي فأخرجه أحمد والدارمي والطبراني وصححه الحاكم بلفظ «إذا شرب فاضربوه»، وقال في آخره «ثم إن عاد الرابعة فاقتلوه». وأما حديث شرحبيل وهو الكندي فأخرجه أحمد والحاكم والطبراني وابن مندة في «المعرفة»، ورواه ثقات نحو رواية الذي قبله، وصححه الحاكم من وجه آخر. وأما حديث أبي الرمضاء وهو بفتح الراء وسكون الميم بعدها دال مهملة وبالماء وقيل بموحدة ثم ذال معجمة وهو يدرى نزل «هر فأخرجه الطبراني وابن مندة وفي سننه ابن لهيعة وفي سياق حديثه «أن النبي ﷺ أمر بالذي شرب الخمر في الرابعة أن تضرب عنقه فاضرب»، فأفاد أن ذلك عمل به قبل النسخ، فإن ثبت كان فيه رد على من زعم أنه لم يعمل به. وأما حديث جرير فأخرجه الطبراني والحاكم ولفظه «من شرب الخمر فاجلدوه»، وقال فيه «إن عاد في الرابعة فاقتلوه»، وأما حديث عبد الله بن عمرو بن العاص فأخرجه أحمد والحاكم من وجهين عنه وفي كل منهما مقال، ففي رواية شهر بن حوشب عنه «فإن شربها الرابعة فاقتلوه». قلت: ورويناه عن أبي سعيد أيضا كما تقدم وعن ابن عمر، وأخرجه النسائي والحاكم من رواية دبدب الرحمن بن أبي نعيم عن ابن عمر ونفر من الصحابة بنحوه، وأخرجه الطبراني موصولا من طريق عياض بن عطيف عن أبيه وفيه «في الخامسة»، كما أشار إليه أبو داود، وأخرجه الترمذي تعليقا وإبرار والشافعي والنسائي والحاكم موصولا من رواية محمد بن المنكدر عن جابر، وأخرجه البيهقي والخطيب في «المبهمات»، من وجهين آخرين عن ابن المنكدر، وفي رواية الخطيب «جلد». وللحاكم من طريق يزيد بن أبي كبشة سمعت رجلا من الصحابة يحدث عبد [الملك] بن مروان رفته بنحوه «ثم إن عاد في الرابعة فاقتلوه»، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن ابن المنكدر مرسلًا وفيه «أتى بآب النعمان بعد الرابعة لجلده»، وأخرجه الطحاوي من رواية عمرو بن الحارث عن ابن المنكدر أنه بلغه، وأخرجه الشافعي وعبد الرزاق وأبو داود من رواية الزهري عن قبيصة ابن ذؤيب قال «قال رسول الله ﷺ: من شرب الخمر فاجلدوه - إلى أن قال - ثم إذا شرب في الرابعة فاقتلوه»، قال فأتى برجل قد شرب لجلده ثم أتى به قد شرب لجلده ثم أتى به وقد شرب لجلده، ثم أتى به في الرابعة قد شرب لجلده فرفع الفضل عن الناس وكانت رخصة، وعلقه الترمذي فقال روى الزهري وأخرجه الخطيب في «المبهمات»، من طريق محمد بن اسحق عن الزهري «وقل فيه» «فأتى برجل من الأنصار يقال له نعيمان فضربه أربع مرات»

فراى المسلمون أن القتل قد أخر وان الضرب قد وجب ، وقبيصة بن ذؤيب من أولاد الصحابة وولد في عهد النبي ﷺ ولم يسمع منه ، ورجال هذا الحديث ثقات مع إرساله ، لكنه أعل بما أخرجه الطحاوى من طريق الأزاعى عن الزهرى قال : بلغنى عن قبيصة ، وبعارض ذلك رواية ابن وهب عن يونس عن الزهرى أن قبيصة حدثه أنه بلغه عن النبي ﷺ وهذا أصح لأن يونس أحفظ لرواية الزهرى من الأزاعى ، والظاهر أن الذى بلغ قبيصة ذلك صحابى فيكون الحديث على شرط الصحيح لأنه إمام الصحابى لا يضر ، وله شاهد أخرجه عبد الرزاق عن معمر قال حدثت به ابن المنكدر فقال : ترك ذلك ، قد أتى رسول الله ﷺ بابن نعيمان فجلده ثلاثاً ثم أتى به فى الرابعة فجلده ولم يزد . ووقع عند النسائى من طريق محمد بن اسحق عن ابن المنكدر : عن جابر فأتى رسول الله ﷺ برجل منا قد شرب فى الرابعة فلم يقتله ، وأخرجه من وجه آخر عن محمد بن اسحق بلفظ : فإن عاد الرابعة فاضربوا عنقه فضربه رسول الله ﷺ أربع مرات ، فراى المسلمون أن الحد قد وقع وأن القتل قد رفع ، قال الشافعى بعد تخرجه : هذا مالا اختلاف فيه بين أهل العلم علمته . وذكره أيضاً عن أبى الزبير مرسل وقال : أحاديث القتل منسوخة ، وأخرجه ، أيضاً من رواية ابن أبى ذئب حدثنى ابن شهاب : أتى النبي ﷺ بشارب فجلده ولم يضرب عنقه ، وقال الترمذى : لا نعلم بين أهل العلم فى هذا اختلافاً فى القديم والحديث . قال وسمعت محمداً يقول : حديث معاوية فى هذا أصح ، وإنما كان هذا فى أول الأمر ثم نسخ بعد ، وقال فى «العمال» آخر الكتاب : جميع ما فى هذا الكتاب قد عمل به أهل العلم إلا هذا الحديث وحديث الجمع بين الصلاتين فى المضر ، وتعبه النووى فسلم قوله فى حديث الباب دون الآخر ، ومال الخطابى الى تأويل الحديث فى الأمر بالقتل فقال : قد يرد الأمر بالوعيد ولا يرد به وقوع الفعل وإنما قصد به الردع والتحذير ، ثم قال : ويحتمل أن يكون القتل فى الخامسة كان واجباً ثم نسخ بحصول الإجماع من الأمة على أنه لا يقتل ، وأما ابن المنذر فقال : كان العمل فيه شرب الخمر أن يضرب وينكل به ، ثم نسخ بالأمر بجلده فإن تكرر ذلك أربعاً قتل ، ثم نسخ ذلك بالأخبار الثابتة وبإجماع أهل العلم إلا من شذ عن لا بعد [خلافه] خلافاً . قالت : وكأنه أشار الى بعض أهل الظاهر ، فقد قل عن بعضهم واستمر عليه ابن حزم منهم واحتج له وادعى أن لا إجماع وأورد من مسند الحارث بن أبى أمية ما أخرجه هو والامام أحمد من طريق الحسن البصرى عن عبد الله بن عمرو أنه قال : أتونى برجل أقيم عليه الحد يبنى ثلاثاً ثم سكر فإن لم أقتله فأنا كذاب ، وهذا منقطع لأن الحسن لم يسمع من عبد الله بن عمرو كما جزم به ابن المدينى وغيره فلا حجة فيه ، وإذا لم يصح هذا عن عبد الله بن عمرو لم يبق لمن رد الإجماع على ترك القتل متمسك حتى ولو ثبت عن عبد الله بن عمرو أن كان عذره أنه لم يبلغه النسخ وعد ذلك من نزوه الخفاف ، وقد جاء عن عبد الله بن عمرو أشد من الأول فأخرج سعيد بن منصور عنه بسند لين قال : لو رأيت أحداً يشرب الخمر واستطعت أن أقتله لأقتله . وأما قول بعض من انتصر لابن حزم فطعن فى النسخ بأن معاوية إنما أسلم بعد الفتح وليس فى شيء من أحاديث غيره الدالة على نسخه التصريح بأن ذلك متأخر عنه ، وجوابه أن معاوية أسلم قبل الفتح وقيل فى الفتح ، ونصة ابن النيمان كانت بعد ذلك لأن عقبة بن الحارث حضرها إما بحنين وإما بالمدينة ، وهو إنما أسلم فى الفتح وحنين ، وحضور عقبة إلى المدينة كان بعد الفتح جهزاً فثبت ما انفاه هذا القائل ، وقد عمل بالناسخ بعض الصحابة فأخرج عبد الرزاق فى مصنفه بسند لين عن عمر بن الخطاب أنه جلد أبا محجن لأنه شرب الخمر ثمانين مرة ، وأورد نحو ذلك عن

سعد بن أبي وقاص ، وأخرج حماد بن سلمة في مصنفه من طريق أخرى رجالها ثقات أن عمر جاد أبا محجن في الخمر أربع مرار ثم قال له : أنت خالص ، فقال : أما إذ خلعتني فلا أشربها أبداً . قوله (حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر) هو المعروف بابن المديني . قوله (أن النبي ﷺ يسكران فأمر بضربة) وقع في رواية المستمل في مقام لضربة ، وهو تصحيف فقد تقدم الحديث في الباب الذي قبله من وجه آخر عن أبي ضمرة عن الصواب بلفظ : فقال اضربه ، قال القرطبي ظاهره يقتضي أن السكر بمجرد واحد لأن الفاء للتعايل كقوله سمي فسجد ، ولم يفصل هل سكر من ماء عنب أو غيره ولا هل شرب قليلا أو كثيرا ، ففيه حجة للجمهور على الكوفيين في التفرقة ، وقد مضى بيان ذلك في الأشربة

٦ - باب السارق حين يسرق

٦٧٨٢ - **حدثني عمرو بن علي** حدثنا عبد الله بن داود حدثنا فضيل بن غزوان عن عكرمة « عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن »

[الحديث ٦٧٨٢ - طريقه في : ٦٨٠٩]

قوله (باب السارق حين يسرق) ذكر فيه حديث ابن عباس نحو حديث أبي هريرة الماضي في أول الحدود مقتصرأ فيه على الزنا والسرقة ، ولأبي ذر « ولا يسرق السارق » وسقط لفظ السارق من رواية غيره ، وكذا أخرجه الاسماعيل من رواية عمرو بن علي شيخ البخاري فيه ، وأخرجه أيضاً من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق عن الفضيل بن غزوان بسنده فيه « ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يقتل وهو مؤمن » قال عكرمة قالت لا ابن عباس : كيف ينتزع منه الايمان ؟ قال : هكذا فان تاب راجعه الايمان . وقد تقدم بسط هذا في أول كتاب الحدود

٧ - باب آمن السارق إذا لم يسلم

٦٧٨٣ - **حدثنا عمرو بن حفص بن غياث** حدثني أبي حدثنا الأعمش قال سمعت أبا صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : آمن الله السارق يسرق للبيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فنقطع يده . قال الأعمش : كانوا يرون أنه بيض الحديد ، والحبل كانوا يرون أنه منها ما يساوي دراهم

[الحديث ٦٧٨٣ - طريقه في : ٦٧٩٩]

قوله (باب آمن السارق إذا لم يسلم) أي إذا لم يعين ، إشارة الى الجمع بين النهي عن لمن الشارب المعين كما مضى تقريره وبين حديث الباب ، قال ابن بطال : معناه لا ينبغي تعيين أهل المعاصي ومواجهتهم باللعن . وإنما ينبغي أن يلعن في الجملة من فعل ذلك ليكون ردعاً لهم وزجراً عن انتهاك شيء منها ، ولا يكون لمعين اثلاً بقطعه ، قال : فان كان هذا مراد البخاري فهو غير صحيح لأنه إنما نهي عن لمن الشارب وقال : لا تعينوا عليه الشيطان بعد إقامة الحد عليه . قالت : وقد تقدم تقرير ذلك قريباً . وقال الداودي : قوله في هذا الحديث « آمن الله السارق » ، يحتمل أن يكون خبراً يرتفع عن سماعه من المرفة ، ويحتمل أن يكون دطاً ، قلت : ويحتمل أن لا يراد

به حقيقة اللعن بل التنفير فقط ، وقال العياشي : اهل هذا المراد باللعن الإهانة والخذلان ، كآفة قيل لما استعمل أعز
شيء في أحقر شيء خذله الله حتى قطع . وقال عياض : جوز بعضهم لعن المهين ما لم يجد لأن الحد كفارة ، قال :
وليس هذا بسديد لثبوت النهي عن اللعن في الجملة فحمله على المهين أولى ، وقد قيل : إن لعن النبي ﷺ لأهل
المعاصي كان تحذيراً لهم عنها قبل وقوعها ، فإذا فعلوها استغفر لهم ودعا لهم بالتوبة ، وأما من أغلظ له وأمنه تأديباً
على فعل فعله فقد دخل في عموم شرطه حيث قال « سألت ربي أن يجعل لعني له كفارة ورحمة » . قلت : وقد تقدم الكلام
عليه فيما مضى ، وبينت هناك أنه مقيد بما إذا صدر في حق من ليس له بأهل كما قيد بذلك في صحيح مسلم . قوله
(عن أبي هريرة) في رواية محمد بن الحسين عن أبي الحنن عن عمر بن حفص شيخ البخاري فيه « سمعت أبا
هريرة » وكذا في رواية عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح « سمعت أبا هريرة » وسيأتي بعد سبعة
أبواب في « باب توبة السارق » وقال ابن حزم : وقد سلم من تدليس الأعمش قلت : ولم ينفر دية الأعمش ، أخرجه
أبو عوانة في صحيحه من رواية أبي بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي صالح . قوله (لعن الله السارق يسرق البيضة
فتقطع يده) في رواية عيسى بن يونس عن الأعمش عند مسلم والاسماعيل « ان سرق بيضة قطعت يده وان سرق
حبلاً قطعت يده » . قوله (قال الأعمش) هو موصول بالاسناد المذكور . قوله (كانوا يرون) بفتح أوله من الرأي
وبضمة من الظن . قوله (أنه بيض الحديد) في رواية الكشميهني « بيضة الحديد » . قوله (والحبل كانوا يرون أنه
منها ما يساوي دراهم) وقع لغير أبي ذر « يسوي » وقد أنكر بعضهم صحتها والحق أنها جائزة لكن بقلة قال
الخطابي : تأويل الأعمش هذا غير مطابق لمذهب الحديث ومخرج الكلام فيه وذلك أنه ليس بالشائع في الكلام أن
يقال في مثل ما ورد فيه الحديث من اللوم والتوبيخ : أخرى الله فلانا عرض نفسه للتعاقب في مال له قدر ومزية
وفي عرض له قيمة إنما يضرب المثل في مثله بالشيء الذي لا وزن له ولا قيمة ، هذا حكم العرف الجاري في مثله ،
وانما وجه الحديث وتأويله ذم المرأة وتهجين أمرها وتحذير سوء مغبتها فيما قل وكثر من المال كأنه يقول ان
سرقة الشيء اليسير الذي لا قيمة له كالبيضة المذرة والحبل الخاق الذي لا قيمة له اذا تعاطاه فاستمرت به العادة لم
يبأس أن يؤديه ذلك الى سرقة ما فوقها حتى يبلغ قدر ما تقطع فيه اليد فتقطع يده ، كأنه يقول فليحذر هذا الفعل
وايتوقه قبل أن تملكه العادة ويمرن عليها ليسلم من سوء مغبتها ووخيم طاقبتها . قلت : وسبق الخطابي الى ذلك أبو
محمد بن قتيبة فيما حكاه ابن بطال فقال : احتج الخوارج بهذا الحديث على أن انقطع يجب في تلييل الأشياء
وكثيرها ، ولا حجة لهم فيه ، وذلك أن الآية لما نزلت قال عليه الصلاة والسلام ذلك على ظاهر ما نزل ، ثم أعلمه
الله أن القطع لا يكون الا في ربع دينار فكان بياناً لما أجمل فوجب المصير اليه . قال : وأما قول الأعمش ان البيضة
في هذا الحديث بيضة الحديد التي تجعل في الرأس في الحرب وأن الحبل من حبال السفن فهذا تأويل بعيد لا يجوز عند
من يعرف صحيح كلام العرب لأن كل واحد من هذين يبلغ دنانير كثيرة وهذا ليس موضع تكثير لما سرقة السارق
ولأن من عادة العرب والعجم أن يقولوا قبح الله فلانا عرض نفسه للضرب في عقد جوهر وتعرض للعقوبة بالفلول
في جراب مسك ، وانما المادة في مثل هذا أن يقال لعنه الله تعرض لقطع اليد في حبل رث أو في كبة شعر أو رداء
خلق ، وكل ما كان نحو ذلك كان أبليغ انتهى ورأيت في « غريب الحديث » لابن قتيبة وفيه : « حضرت يحيى بن أكرم
بمكة قال فرأيت يذهب الى هذا التأويل ويعجب به ويبدى ويبيد ، قل وهذا لا يجوز ذكره » وقد تعقبه

أبو بكر بن الانباري فقال : ليس الذي طعن به ابن قتيبة على تأويل الخبر بشئ لأن البيضة من السلاح ليست علما في كثرة الثمن ونهاية في غلو القيمة فتجوز بحري المقد من الجوهر والجواب من المسك اللذين ربما يساويان الآلاف من الدنانير ، بل البيضة من الحديد ربما اشترت بأقل مما يجب فيه القطع ، وإنما مراد الحديث أن السارق يعرض قطع يده بما لا غنى له به لأن البيضة من السلاح لا يستغنى بها أحد ، وحاصله أن المراد بالخبر أن السارق يسرق الجليل فتمقطع يده ويسرق الحقيق فتمقطع يده ، فكأنه تمجيز له وتضعيف لاختياره لكونه باع يده بتقابل الثمن وكثيره وقال المازري : تأول بعض الناس البيضة في الحديث ببيضة الحديد لأنه يساوي نصاب القطع ، وحمله بعضهم على المبالغة في التنبيه على عظم ما خسر وحقر ما حصل ، وأراد من جنس البيضة والحبل ما يبلغ النصاب . قال القرطبي : ونظير حمله على المبالغة ما حمل عليه قوله ﷺ من بنى لله مسجدا ولو كبر حصص قطاة ، فإن أحد ما قيل فيه إنه أراد المبالغة في ذلك ، وإلا فن المعلوم أن مفحص القطاة وهو قدر ما تحضن فيه بيضا لا يتصور أن يكون مسجدا ، قال : ومنه « تصدقن ولو بظلف محرق » وهو بما لا يتصدق به ، ومثله كثير في كلامهم . وقال عياض : لا ينبغي أن يلتفت لما ورد أن البيضة بيضة الحديد والحبل حبل السفن لأن مثل ذلك له قيمة وقدر ، فإن سياق الكلام يقتضي ذم من أخذ القليل لا الكثير ، والخبر إنما ورد لتعظيم ما جنى على نفسه بما تقل به قيمته لا بأكثر ، والصواب تأويله على ما تقدم من تقايل أمره وتمجيز فعله وأنه إن لم يقطع في هذا القدر جرته عادته إلى ما هو أكثر منه . وأجاب بعض من انتصر لتأويل الأعمش : أن النبي ﷺ قاله عند نزول الآية بحملة قبل بيان نصاب القطع انتهى . وقد أخرج ابن أبي شيبة عن حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي أنه قطع يد سارق في بيضة حديد ثمنها ربع دينار ورجاله ثقات مع انقطاعه ، وأعل هذا مستند التأويل الذي أشار إليه الأعمش . وقال بعضهم : البيضة في اللغة تستعمل في المبالغة في المدح وفي المبالغة في الذم ، فمن الأول قولهم فلان بيضة البلد إذا كان فردا في العظمة وكذا في الاحتقار : ومنه قول أخت عمرو بن عبد ود لما قتل على أخاها يوم الخندق في مرتبتها له :

لكن قاتله من لا يعاب به من كان يدعى قديما بيضة البلد

ومن الثاني قول الآخر يهجو قوما :

تأبي فضاة أن تبدى لكم أسبا وابنا نزار فاتم بيضة البلد

ويقال في المدح أيضا بيضة القوم أي وسطهم وبيضة السنام أي شحمته ، فلما كانت البيضة تستعمل في كل من الأمرين حسن التمثيل بها كأنه قال يسرق الجليل والحقيق فيقطع قرب أنه عذر بالجليل فلا عذر له بالحقيق ، وأما الجبل فأكثر ما يستعمل في التحقير كقولهم : ما ترك فلان عقالا ولا ذهب من فلان عقالا فكأن المراد أنه إذا اعتاد السرقة لم يتمالك مع غلبة العادة للتمييز بين الجليل والحقيق ، وأيضا فالعار الذي يلزمه بالقطع لا يساوي ما حصل له ولو كان جليلا ، وإلى هذا أشار القاضي عبيد الوهاب بقوله :

صيانة العضو أغلاها وأرخصها صيانة المال فافهم حكمه البارى

ورد بذلك على قول المصنف :

يد بخمس مئين مسجد وديت ما بالها قطعت في ربع دينار

وسياتي مزيد لهذا في باب السرقة ، ان شاء الله تعالى

٨ - باب الحدود كفارة

٦٧٨٤ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني « عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : كنا عند النبي ﷺ في مجلس فقال : يا يعونى على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تسرقوا ولا تزنوا . وقرأ هذه الآية كلها (فمن وفى منكم فأجره على الله) ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به فهو كفارته ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله عليه إن شاء غفر له وإن شاء هدّ به »

قوله (باب الحدود كفارة) . قوله (حدثنا محمد بن يوسف) لم أره منسوبا ويحتمل أن يكون هو البيهقي ويحتمل أن يكون الفرياني وبه جزم أبو نعيم في المستخرج ، وابن عيينة هو سفيان . قوله (عن الزهري) في رواية الجيديد عن سفيان بن عيينة « سمعت الزهري ، أخرجه أبو نعيم . وذكر حديث عبادة بن الصامت وفيه « ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به فهو كفارته » وقد تقدم أن عند مسلم من وجه آخر « ومن أتى منكم حداً ولاحد من حديث خزيمية بن ثابت رفعه « من أصاب ذنباً أقیم عليه حد ذلك الذنب فهو كفارته » وسنده حسن . وفي الباب عن جرير بن عبد الله نحوه عند أبي الشيخ ، وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عنده بسند صحيح إليه نحوه حديث عبادة وفيه « فمن فعل من ذلك شيئاً فأقيم عليه الحد فهو كفارته » وعن ثابت بن الضحاك نحوه عند أبي الشيخ ، وقد ذكرت شرح حديث الباب مستوفى في الباب العاشر من كتاب الإيمان في أول الصحيح . وقد استشكل ابن بطال قوله « الحدود كفارة » مع قوله في الحديث الآخر « ما أدري الحدود كفارة لأهلها أو لا » وأجاب بأن سند حديث عبادة أصح ، وأجيب بأن الثاني كان قبل أن يعلم بأن الحدود كفارة ثم أعلم فقال الحديث الثاني ، وبهذا جزم ابن التين وهو المعتمد . وقد أجيب من توقف في ذلك لأجل أن الأول من حديث أبي هريرة وهو متأخر الإسلام عن بيعة العقبة ، والثاني وهو التردد من حديث عبادة بن الصامت وقد ذكر في الخبر أنه من بايع ليلة العقبة وبيعة العقبة كانت قبل إسلام أبي هريرة بست سنين . وحاصل الجواب أن البيعة المذكورة في حديث الباب كانت متأخرة عن إسلام أبي هريرة بدليل أن الآية المشار إليها في قوله « وقرأ الآية كلها » هي قوله تعالى (يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبائعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً) إلى آخرها وكان تزولها في فتح مكة وذلك بعد إسلام أبي هريرة بنحو سنتين ، وقررت ذلك تقريراً بيناً . وإنما وقع الاشكال من قوله هناك إن عبادة بن الصامت وكان أحد النقباء ليلة العقبة قال « إن النبي ﷺ قال يا يعونى على أن لا تشركوا » فانه يوم أن ذلك كان ليلة العقبة ، وليس كذلك بل البيعة أتت وقعت في ليلة العقبة كانت على السمع والطاعة في العمر واليسر والمنشط والمكره الخ وهو من حديث عبادة أيضاً كما أوضحته هناك ، قال ابن العربي : دخل في عموم قوله المشرك ، أو هو مستثنى فان المشرك اذا عوقب على شركه لم يكن ذلك كفارة له بل زيادة في نكاله . قلت : وهذا لا خلاف فيه قال : وأما القتل فهو كفارة بالنسبة إلى الولي المستوفى للتصاص في حق المقتول ، لأن التصاص ليس بحق له بل يبق حق المقتول فيطالبه به في الآخرة كسائر الحقوق . قلت : والذي قاله في مقام المنع ، وقد نقات في الكلام على قوله

تعالى (ومن يقتل مؤمنا متعمداً) قول من قال : يبقى المقتول حق التشفي ، وهو أقرب من إطلاق ابن العربي هنا . قال : رأيت السرة فتوقف برأية العارق فيها على رد المبروق لمسته حقه وأما الزنا فأطلق الجمهور أنه حق الله ، وهي غفلة لأن لآل المازني بها في ذلك حقاً لما يلزم منه من دخول العار على أبيها وزوجها وغيرهما ، ومحصل ذلك أن الكفارة تختص بحق الله تعالى دون حق الآدمي في جميع ذلك

٩ باب ظهر للمؤمن حمى ، إلا في حد أو حق

٦٧٨٥ - حدثني محمد بن عبد الله حدثنا عاصم بن علي حدثنا عاصم بن محمد عن واقد بن محمد سمعت أبي قال قال عبد الله قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع : ألا أيُّ شهر تعلمونه أعظم حرمة ؟ قالوا : ألا شهرنا هذا . قال : ألا أيُّ بلد تعلمونه أعظم حرمة ؟ قالوا : ألا بلدنا هذا . قال : ألا أيُّ يوم تعلمونه أعظم حرمة ؟ قالوا : ألا يومنا هذا . قال : فإن الله تبارك وتعالى قد حرّم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم - إلا بحقها - حرمة يومكم هذا ، في بلدكم هذا ، في شهركم هذا ، ألا هل بلغت (ثلاثاً) ؟ كل ذلك يُجيبونه : ألا نعم . قال : ويحكمكم - ويلكم - لا ترجعنّ بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض »

قوله (باب ظهر المؤمن حمى) أي حمى معصوم من الإيذاء . قوله (إلا في حد أو في حق) أي لا يضرب ولا يذل إلا على سبيل الحد والتعزير تأديباً ، وهذه الترجمة انقط حديث أخرجه أبو الشيخ في كتاب السرة من طريق محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت « قال رسول الله ﷺ : ظهور المسلمين حمى إلا في حدود الله ، وفي محمد بن عبد العزيز ضعف ، وأخرجه الطبراني من حديث عصمة بن مالك الخطمي باللفظ « ظهر المؤمن حمى إلا بحقه » وفي سنده الفضل بن المختار وهو ضعيف ، ومن حديث أبي أمامة « من جرد ظهر مسلم بغير حق إني الله وهو عليه غضبان » وفي سنده أيضاً مقال . قوله (حدثنا محمد بن عبد الله) في رواية غير أبي ذر « حدثني » قال الحاكم : محمد بن عبد الله هذا هو الذهلي ، وقال أبو علي الجبائي : لم أره منسرباً في شيء من الروايات . قلت : وعلى قول الحاكم فيكون نسب لجده لأنه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد ابن فارس ، وقد حدث البخاري في الصحيح عن محمد بن عبد الله بن المبارك الخزومي وعن محمد بن عبد الله بن أبي الناج بالمثلثة والجيم وعن غيرهما ، وقد بينت ذلك موضعاً في آخر حديث في كتاب الإيمان والنذور ، وقد سقط محمد بن عبد الله من رواية أبي أحمد الجرجاني عن الفريبري ، واعتمد أبو نعيم في مستخرجه على ذلك فقال : رواه البخاري عن عاصم بن علي وعاصم المذكور هو ابن عاصم الواسطي ، وشيخه عاصم بن محمد أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر ، وشيخه واقد هو أخوه . قوله (قال عبد الله) هو ابن عمر جد الراوي عنه . قوله (ألا أي شهر تعلمونه ؟) هو بفتح الهمزة وتخفيف اللام حرف افتتاح للتنبيه لما يقال ، وقد كررت في هذه الرواية سؤالاً وجواباً ، وقوله في هذه الرواية « أي يوم تعلمونه أعظم حرمة ؟ » قالوا : يومنا هذا ، يعارضه أن يوم عرفه أعظم الأيام ، وأجاب الكرمانى بأن المراد باليوم الوقت الذي تؤدي فيه المناسك ، ويحتمل أن يختص يوم النحر بمزيد الحرمة ، ولا يلزم من ذلك حصول المزية التي اختص بها يوم عرفه ، وقد تقدم بعض الكلام على هذا الحديث في كتاب العلم ،

وتقدم ما يتعلق بالسؤال والجواب مبسوطا في د باب الخطبة أيام منى ، من كتاب الحج ، ومضى ما يتعلق بقوله
« ويلكم أو ويحكم » في كتاب الأدب ، ويأتى ما يتعلق بقوله « لا ترجموا بعدى » مستوفى في كتاب الفتن ان شاء
الله تعالى

١٠ - باب إقامة الحدود ، والانتقام لحرمة الله

٦٧٨٦ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن عتيق عن ابن شهاب عن عروة « عن عائشة رضي الله
عنها قالت : ما خير النبي ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما ، ما لم يأتهم ، فإذا كان الإثم كان أبعدهما منه .
والله ما انتقم لنفسه في شيء يؤتى إليه قط حتى تنتهك حرمة الله ، فينتقم لله »

قوله (باب إقامة الحدود والانتقام لحرمة الله) ذكر فيه حديث عائشة « ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين
إلا اختار أيسرهما » وقد تقدم شرحه مستوفى في د باب صفة النبي ﷺ ، من كتاب المنافب ، وقوله هنا « ما لم
يأتهم » في رواية المستمل « ما لم يكن إثم » قال ابن بطال : هذا التخيير ليس من الله لأن الله لا يخير رسوله بين أمرين
أحدهما إثم إلا إن كان في الدين وأحدهما يشول إلى الإثم كالغلو فانه مذموم كما لو أوجب الانسان على نفسه شيئا
شاقا من العبادة فمجز عنه ، ومن ثم نهى النبي ﷺ أصحابه عن التهرب ، قال ابن التين : المراد التخيير في أمر الدنيا
وأما أمر الآخرة فكلما صعب كان أعظم ثوابا ، كذا قال ، وما أشار إليه ابن بطال أولى ، وأولى منهما أن ذلك
في أمور الدنيا لأن بعض أمورها قد يفضى إلى الإثم كثيرا ، والأقرب أن فاعل التخيير الآدمي وهو ظاهر وأمثلته
كثيرة ولا سيما اذا صدر من الكافر

١١ - باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع

٦٨٨٧ - **حدثنا أبو الوليد** حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة « عن عائشة أن أسامة كلف النبي
ﷺ في امرأة ، فقال : إنما هلك من كان قبلكم أنهم كانوا يُقيمون الحد على الوضيع ويتركون على الشريف .
والذي نفس بيده لو قاطمة فعلت ذلك لقطعت يدها »

(**قوله** باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع) هو من الوضع وهو النقص ، ووقع هنا بلفظ الوضع وفي
الطريق التي تليه بلفظ الضعيف ، وهي رواية الأكثر في هذا الحديث ، وقد رواه بلفظ الوضع أيضا النسائي من
طريق اسماعيل بن أمية عن الزهري ، والشريف يقابل الاثنين لما يستلزم الشرف من الرفعة والقوة ، ووقع للنسائي
أيضا في رواية لسفيان بلفظ « الدون الضعيف » . **قوله** (حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي . **قوله** (حدثنا الليث
عن ابن شهاب) في رواية أبي النضر هاشم بن القاسم عن الليث عن أحمد « حدثنا ابن شهاب ، ولا يمارض ذلك
رواية أبي صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب فيما أخرجه أبو داود لأن لفظ السياقين مختلف فيحمل على أنه
عند الليث بلا واسطة باللفظ الأول وعنده باللفظ الثاني بواسطة وسأوضح ذلك . **قوله** (عن عروة) في رواية ابن
وهب عن يونس عن ابن شهاب « أخبرني عروة بن الزبير ، وقد مضى سياقه في غزوة الفتح . **قوله** (أن أسامة) هو

ابن زيد بن حارثة . قوله (كلم النبي ﷺ) امرأة) هكذا رواه أبو الوائيد مختصرا ، ورواه غيره عن أبيه
 مطولا كما في الباب بعده . قوله (ريزكون على الشريف) كذا لأبي ذر عن الكشميني وفيه حذف تقديره ويتركون
 إقامة الحد على الشريف فلا يقيمون عليه الحد . قوله (لو فاطمة) كذا للأكثر ، قال ابن النين : التقدير لو فعلت
 فاطمة ذلك لأن لو ياء الفعل دون الاسم . قلت : الأولى التقدير بما جاء في الطريق الأخرى ، لو أن فاطمة ، كذا في
 رواية الكشميني هنا وهي ثابتة في سائر طرق هذا الحديث في غير هذا الموضع ، ولو هنا شرطية وحذف أن ورد
 معها كثيرا كقوله ﷺ في الحديث الذي عند مسلم لو أهل عمان أقام رسول فالتقدير لو أن أهل عمان ، وقد أنكر
 بعض الشراح من شيوخنا على ابن النين إرادته هنا بحذف أن ، ولا إنكار عليه فإن ذلك ثابت هنا في رواية أبي
 ذر عن غير الكشميني ، وكذا هو في رواية النسفي ، ووقع في رواية إسحق بن راشد عن ابن شهاب عند النسائي
 ولو سرق فاطمة ، وهو يساعد تقدير ابن النين

١٢ - باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان

٦٧٨٨ - حدثنا سعيد بن سليمان حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن
 قريشا أهتمهم المرأة الخزرمية التي سرق فقالتوا : من يكلم فيها رسول الله ﷺ ومن يجترئ عليه إلا أسامة حب
 رسول الله ﷺ ؟ فكلم رسول الله ﷺ فقال : أنشفع في حد من حدود الله ؟ ثم قام فخطب فقال : يا أيها الناس
 إنما ضل من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق للشريف تركوه ، وإذا سرق الضيف فبهم أقاموا عليه الحد .
 وإيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرق لقطع محمد يدها »

قوله (باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان) كذا قيد ما أطلقه في حديث الباب ، أنشفع في حد
 من حدود الله ، وليس القيد صريحا فيه ، وكأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه صريحا ، وهو في مرسل حبيب
 ابن أبي ثابت الذي أشرت إليه وفيه أن النبي ﷺ قال لأسامة لما شفّع فيها : لا تشفع في حد فإن الحدود إذا
 انتهت إلى الله فليس لها مترك ، وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه : تعافوا الحدود فيما
 بينكم فما بلغني من حد فقد وجب ، ترجم له أبو داود والدفوع عن الحد ما لم يبلغ السلطان ، وصححه الحاكم وسنده
 إلى عمرو بن شعيب صحيح . وأخرج أبو داود أيضا وأحمد وصححه الحاكم من طريق يحيى بن راشد
 قال خرج علينا ابن عمر فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من حاد شفاعته دون حد من حدود الله
 فقد ضاد الله في أمره ، وأخرجه ابن أبي شيبة بن وجه آخر أصح منه عن ابن عمر موقوفا ، وللرفوع شاهد من
 حديث أبي هريرة في الأوسط للطبراني وقال : فقد ضاد الله في ملكه ، وأخرج أبو يعلى من طريق أبي الحية عن
 أبي معمر : رأيت عليا أني يسارق فذكر قصة فيها أن رسول الله ﷺ أتى يسارق ، فذكر قصة فيها وقالوا
 يا رسول الله أفلا عفوت ؟ قال ذلك سلطان سوء الذي يمنو عن الحدود بينكم ، وأخرج الطبراني عن عروة بن
 الزبير قال : لقي الزبير سارقا فشفع فيه ، فقيل له حتى يبلغ الإمام فقال إذا بلغ الإمام فلن الله الشافع والمشفع ،
 وأخرج الموطأ عن ربيعة عن الزبير نحوه وهو منقطع مع وقفة ، وهو عند ابن أبي شيبة بسند حسن عن الزبير

موقوفا وبسند آخر حسن عن علي بن مهزيار ، وبسند صحيح عن عكرمة بن ابن عباس وعمارا والزبير أخذوا سارقا فدخلوا سبيله فقاتل ابن عباس : بثما صنعتم حين خليتم سبيله ، فقال : لا أم لك أما لو كنت أنت لسرك أن يخل سبيلك . وأخرجه الدارقطني من حديث الزبير موصولا مرفوعا بلفظ « اشفعوا ما لم يصل الى الوالي فاذا وصل الوالي فاعفوا عفا الله عنه » والموقوف هو الممعد ، وفي الباب غير ذلك حديث صفوان بن أمية عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه والحاكم في قصة الذي سرق رداؤه ثم أراد أن لا يقطع فقال له النبي ﷺ « هل لا قبل أن تأتيني به » وحديث ابن مسعود في قصة الذي سرق فأمر النبي ﷺ بقطعه فأرأوا منه أسفا عليه فقالوا : يا رسول الله كأنك كرمت قطعه ، فقال « وما يمنعني ؟ لا تكونوا أعوانا للشيطان دلي أخيك ، انه يبغي للامام إذا انتهى إليه حد أن يقيمه ، والله عفو يحب العفو » وفي الحديث قصة مرفوعة ، وأخرج موقوفا أخرجه أحمد وصححه الحاكم وحديث عائشة مرفوعا « أقبلوا ذوى الهيات زلاتهم الا في الحدود » أخرجه أبو داود . ويستفاد منه جواز الشفاعة فيما يقتضى التعزير . وقد نقل ابن عبد البر وغيره فيه الاتفاق ، ويدخل فيه سائر الأحاديث الواردة في نكح الستر على المسلم ، وهي محمولة على ما لم يبلغ الامام . قوله (عن عائشة) كذا قال الحفاظ من أصحاب ابن شهاب عن عروة ، وشذ عن عمر بن قيس الماهر بكسر الميملة فقال « ابن شهاب عن عروة عن أم سلمة » فذكر حديث الباب سواء أخرجه أبو الشيخ في كتاب السرة والطبراني وقال : تفرد به عمر بن قيس ، يعني من حديث أم سلمة . قال الدارقطني في « العمل » : « الصواب رواية الجماعة . قوله (ان قريشا) أى القبيلة المشهورة ، وقد تقدم بيان المراد بقريش الذى انتسبوا اليه في المناقب وأن الأكثر أنه فهر بن مالك ، والمراد بهم هنا من أدرك القصة التى تذكر بمكة . قوله (أهمهم المرأة) أى أجلبت اليهم مما أو صيرتهم ذوى هم بسبب ما وقع منها ، يقال أهمى الأمر أى أفلقنى ، ومضى فى المناقب من رواية قتبية عن الليث بهذا السند « أهمهم شأن المرأة » أى أمرها المتعلق بالسرة وقد وقع فى رواية مسعود بن الأسود الآتى التنبية عليها « لما سرقت تلك المرأة أعظمنا ذلك فأتينا رسول الله ﷺ ، ومسعود المذكور من بطن آخر من قريش ، وهو من بنى عدى بن كعب ومطهر عمر . وسبب إعظامهم ذلك خشية أن تقطع يدها لعلهم أن النبي ﷺ لا يرخص فى الحدود ، وكان قطع السارق معلوما عندهم قبل الاسلام ، ونزل القرآن بقطع السارق فاستمر الحال فيه . وقد عقد ابن السكيت بابا من قطع فى الجاهلية بسبب السرة فذكر قصة الذين سرقوا غزال الكعبة فقطعوا فى عهد عبد المطلب جد النبي ﷺ ، وذكر من قطع فى السرة عوف بن عبد ابن عمرو بن مخزوم ومقيس بن قيس بن عدى بن سعد بن سهم وغيرهما وأن دوقا السابق لذلك . قوله (المخزومية) نسبة الى مخزوم بن ينظة بفتح التحتانية والقاف بعدها ظاء معجمة مشالة ابن مرة بن كعب بن اوى بن غالب ، ومخزوم أخو كلاب بن مرة الذى نسب اليه بنو عبد مناف . ووقع فى رواية اسماعيل بن أمية عن محمد بن مسلم وهو الذى عند النسائي « سرقت امرأة من قريش من بنى مخزوم » واسم المرأة على الصحيح فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم وهى بنت أخى أبى سلمة بن عبد الأسد الصحابى الجليل الذى كان زوج أم سلمة قبل النبي ﷺ ، قتل أبوها كافرا يوم بدر قتله حمزة بن عبد المطلب ، وهم من زعم أن له صحبة . وقيل هى أم عمرو بنت سفيان بن عبد الأسد وهى بنت عم المذكورة أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قال « أخبرنى بشر بن تيم أنها أم عمرو بن سفيان بن عبد الأسد ، وهذا معضل . ووقع مع ذلك فى سياقه أنه قال « عن ظن

وحسبان ، وهو غلط من قاله لأن قصتها مغايرة للقصة المذكورة في هذا الحديث كما سأوضحه . قال ابن عبد البر في الاستيعاب ، : فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد هي التي قطع رسول الله ﷺ يدها لأنها سرقت حلينا فسلمت قريش أسامة فشفع فيها وهو غلام . الحديث . قلت : وقد ساق ذلك ابن سعد في ترجمتها في الطبقات من طريق الأجلح بن عبد الله الكندي عن حبيب بن أبي ثابت رفته ، أن فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد سرقت حلينا على عهد رسول الله ﷺ فاشفعوا ، الحديث . وأورد عبد الغني بن سعيد المصري في «المبهمات» من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل عن عمار الدهني عن شقة قال : سرقت فاطمة بنت أبي أسد بنت أخي أبي سلمة ، فأشفقت قريش أن يقطعها النبي ﷺ ، الحديث . والطريق الأول أقوى ، ويمكن أن يقال : لامتازة بين قوله بنت الأسود وبنت أبي الأسود لاحتمال أن تكون كنية الأسود أبا الأسود ، وأما قصة أم عمرو فذكرها ابن سعد أيضا وابن العكبي في المثالب وتبعه الهيثم بن عدي فذكروا أنها خرجت ليلا فوقت بركب نزول فأخذت عيبة لهم فأخذها القوم فأوثقوها ، فلما أصبحوا أتوا بها النبي ﷺ فهاضت بحتوى أم سلمة ، فأمر بها النبي ﷺ فقطعت ، وأنشدوا في ذلك شعرا قاله خنيس بن يعلى بن أمية ، وفي رواية ابن سعد أن ذلك كان في حجة الوداع ، وقد تقدم في الشهادات وفي غزوة الفتح أن قصة فاطمة بنت الأسود كانت عام الفتح ، فظهر تغاير القصةين وأن بينهما أكثر من سنتين ، ويظهر من ذلك خطأ من اقتصر على أنها أم عمرو كان الجزى ، ومن ردها بين فاطمة وأم عمرو كان طاهر وابن بشكوال ومن تبعهما فله الحمد . وقد تقلد ابن حزم ما قاله بشر بن تيم لكونه جعل قصة أم عمرو بنت سفيان في جحد المارية وقصة فاطمة في السرقة ، وهو غلط أيضا لوقوع التصريح في قصة أم عمرو بأنها سرقت . قوله (التي سرقت) زاد يونس في روايته « في عهد رسول الله ﷺ في غزوة الفتح ، ووقع بيان المسروق في حديث مسعود ابن أبي الأسود المعروف بابن العجاء . فأخرج ابن ماجه وصححه الحاكم من طريق محمد بن اسحق عن محمد بن طلحة ابن ركانة عن أمه عائشة بنت مسعود بن الأسود عن أبيها قال : لما سرقت المرأة تلك القطيفة من بيت رسول الله ﷺ أعظمنا ذلك ، فجئنا إلى رسول الله ﷺ فكلّمه ، وسنده حسن ، وقد صرح فيه ابن إسحق بالتحديث في رواية الحاكم ، وكذا علمه أبو داود فقال : روى مسعود بن الأسود ، وقال الترمذي بعد حديث عائشة المذكور هنا « وفي الباب عن مسعود بن العجاء » وقد أخرجه أبو الشيخ في «كتاب السرقة» من طريق يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن طلحة فقال : « عن خالته بنت مسعود بن العجاء عن أبيها فيحتمل أن يكون محمد بن طلحة سمعه من أمه ومن خالته ، ووقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت الذي أشرت إليه أنها سرقت حلينا ، ويمكن الجمع بأن الحلّي كان في القطيفة فالذي ذكر القطيفة أراد بها فيها ، والذي ذكر الحلّي ذكر المظروف دون الظرف . ثم رجح عندي أن ذكر الحلّي في قصة هذه المرأة وهم كما سأبينه ، ووقع في مرسل الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج « أخبرني عمرو بن دينار أن الحسن أخبره قال : سرقت امرأة ، قال عمرو : وحسبت أنه قال « من ثياب الكعبة » الحديث ، وسنده إلى الحسن صحيح فإن أمكن الجمع والا فالأول أقوى . وقد وقع في رواية معمر عن الزهري في هذا الحديث « أن المرأة المذكورة كانت تستعير المتاع وتجهده ، أخرجه مسلم وأبو داود ، وأخرجه النسائي من رواية شعيب بن أبي حمزة عن الزهري بالفظ « استعارت امرأة على السنة ناس يعرفون وهي لا تعرف حلينا فباعته وأخذت ثمنه » الحديث وقد بينه أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام

م - ١٢ ج ١٢ - فتح الباري

فما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح إليه : ان امرأة جاءت امرأة فقالت : ان فلانة تستعيرك حلياً فأعارتها إياه ، فكشفت لآتراه ، فجاءت الى التي استعارت لها فساءلتها فقالت : ما استعيرتك شيئاً ، فرجعت الى الأخرى فأنكرت فجاءت الى النبي ﷺ فدعاها فساءلها فقالت : والذي بعثك بالحق ما استعيرت منها ، شيئاً فقال : اذهبوا الى بيتها تجمدوه تحت فراشها . فأتوه فاخذوه ، وأمر بها فقطعت ، الحديث فيحتمل أن تكون سرقت القطيفة وجمدتها الحل ، وأطلق عليها في جملة الحل في رواية حبيب بن أبي ثابت سرقت مجازاً ، قال شيخنا في شرح الترمذي ، اختلاف على الزهري : فقال الليث ويونس وإسماعيل بن أمية وإسحاق بن راشد سرقت ، وقال معمر وشعيب إنها استعارت وجمدتها ، قال ورواه سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن الزهري فاختلف عليه سنداً ومقتناً : فرواه البخاري - يعني كما تقدم في الشهادات - عن علي بن المديني عن ابن عيينة قال : ذهبت أسأل الزهري عن حديث الخزومية فصاح علي ، فقلت لسفيان : فلم يحفظه عن أحد قال : وجدت في كتاب كتبه أيوب بن موسى عن الزهري وقال فيه أنها سرقت ، وهكذا قال محمد بن منصور عن ابن عيينة أنها سرقت أخرجه النسائي عنه ، وعن رزق الله بن موسى عن سفيان كذلك لكن قال : أنى النبي ﷺ بسارق نقطه ، فذكره مختصراً ، ومثله لأبي يعلى عن محمد بن عباد عن سفيان ، وأخرجه أحمد عن سفيان كذلك لكن في آخره : قال سفيان لا أدري ما هو ، وأخرجه النسائي أيضاً عن إسحاق بن راهوية عن سفيان عن الزهري بلفظ : كانت مخزومية تستعير المتاع وتجمده الحديث وقال في آخره : قيل لسفيان من ذكره ؟ قال أيوب بن موسى ، فذكره بسنده المذكور ، وأخرجه من طريق ابن أبي زائدة عن ابن عيينة عن الزهري بغير واسطة وقال فيه : سرقت ، قال شيخنا : وابن عيينة لم يسمعه من الزهري ولا من سمعه من الزهري إنما وجدته في كتاب أيوب بن موسى ولم يصرح بسماعه من أيوب بن موسى ولهذا قال في رواية أحمد : لا أدري كيف هو ، كما تقدم ، وجزم جماعة بأن معمر انفرد عن الزهري بقوله : استعارت وجمدتها ، وليس كذلك بل تابعه شعيب كما ذكره شيخنا عند النسائي ، ويونس كما أخرجه أبو داود من رواية أبي صالح كاتب الليث عن الليث عنه ، وعلقه البخاري لليث عن يونس لكن لم يسق لفظه كما نهت عليه وكذا ذكر البيهقي أن شعيب بن سعيد رواه عن يونس ، وكذلك رواه ابن أخي الزهري عن الزهري أخرجه ابن أيمن في مصنفه عن إسماعيل القاضي بسنده إليه ، وأخرج أصله أبو حوالة في صحيحه ، والذي انضح لي أن الحديثين محفوظان عن الزهري وأنه كان يحدث تارة بهذا وتارة بهذا ، حدث يونس عنه بالحديثين ، واقتصرت كل طائفة من أصحاب الزهري غير يونس على أحد الحديثين ، فقد أخرج أبو داود والنسائي وأبو حوالة في صحيحه من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر : ان امرأة مخزومية كانت تستعير المتاع وتجمده ، فأمر النبي ﷺ بقطع يديها ، وأخرجه النسائي وأبو حوالة أيضاً من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر بن نافع بلفظ : استعارت حلياً ، وقد اختلف نظر العلماء في ذلك فأخذ بظاهره أحمد في أشهر الروايتين عنه وإسحاق وانتصر له ابن - وم من الظاهرية ، وذهب الجمهور الى أنه لا يقطع في جملة العارية وهي رواية عن أحمد أيضاً ، وأجابوا عن الحديث بأن رواية من روى : سرقت ، أرجح ، وبالجمع بين الروايتين يضرب من التأويل فأما الترجيح فنقل النووي أن رواية معمر شاذة مخالفة لجمهور الرواة ، قال : والشاذة لا يعمل بها . وقال ابن المنذر في الحاشية وتبعه المحب الطبري : قيل إن معمر انفرد بها . وقال القرطبي : رواية أنها سرقت أكثر وأشهر من رواية الجملة ، فقد انفرد بها معمر وحده من بين الأئمة الحفاظ ، وتابعه علي

ذلك من لا يقتدى بحفظه كابن أخى الزهرى ونمطه . هذا قول المحدثين . قلت : سبقه لبعضه القاضى عياض ، وهو يشهر بأنه لم يقف على رواية شعيب ويونس بموافقة معمر اذ لو وقف عليهما لم يحرم بتفرد معمر وأن من وافقه كابن أخى الزهرى ونمطه ولا زاد القرطبي نسبة ذلك للمحدثين اذ لا يعرف عن أحد من المحدثين أنه قرن شعيب ابن أبى حمزة ويونس بن يزيد وأيوب بن موسى بابن أخى الزهرى بل هم متفقون على أن شعيبا ويونس أرفع درجة في حديث الزهرى من ابن أخيه ، ومع ذلك فليس في هذا الاختلاف عن الزهرى ترجيح بالنسبة إلى اختلاف الرواة عنه إلا ليكون رواية « سرقت » متفقا عليهما ورواية « جحدت » انفرد بها مسلم ، وهذا لا يدفع تقديم الجمع إذا أمكن بين الروایتين ، وقد جاء عن بعض المحدثين عكس كلام القرطبي فقال : لم يختلف على معمر ولا على شعيب وهما في غاية الجلالة في الزهرى ، وقد وافقهما ابن أخى الزهرى ، وأما الليث ويونس وإن كانا في الزهرى كذلك فقد اختلف عليهما فيه ، وأما اسماعيل بن أمية وإسحق بن راشد فدون معمر وشعيب في الحفظ قلت : وكذا اختلف على أيوب بن موسى كما تقدم ، وعلى هذا فيتعادل الطريقتان ويتمين الجمع فهو أولى من أطراح أحد الطريقتين ، فقال بعضهم كما تقدم عن ابن حزم وغيره : هما قصتان مختلفتان لامرأتين مختلفتين ، وتعقب بأن في كل من الطريقتين أنهن استشفعوا بأسامة وأنه شفع وأنه قبل له « لا تشفع في حد من حدود الله » فيبعد أن أسامة يجمع النهي المؤكد عن ذلك ثم يعود إلى ذلك مرة أخرى ولا سيما أن أحمد زمن القصتين ، وأجاب ابن حزم بأنه يجوز أن يندى ويجوز أن يكون الزجر عن الشفاعة في حد السرقة تقدم فظن أن الشفاعة في جحد العارية جائز وأن لاحد فيه فشفع فاجيب بأن فيه الحد أيضا ، ولا يخفى ضعف الاحتمالين . وحكى ابن المنذر عن بعض العلماء أن القصة لامرأة واحدة استمارت وجحدت وسرقت فقطعت للسرقة لا للعارية ، قال : وبذلك نقول وقال الخطابي في « معالم السنن » بعد أن حكى الخلاف وأشار إلى ما حكاه ابن المنذر : وإنما ذكرت العارية والجمد في هذه القصة تعريفًا لها بخلاف صفتهما إذ كانت تكثر ذلك كما عرفت بأنها غزومية ، وكأنها لما كثرت منها ذلك ترفت إلى السرقة وتجرات عليهما . وتلف هذا الجواب من الخطابي جماعة منهم البيهقي فقال : تحمل رواية من ذكر جحد الجارية على تعريفها بذلك والقطع على السرقة . وقال المنذرى نحوه ، ونقله المازرى ثم الزووى عن العلماء . وقال القرطبي . يترجح أن يدها قطعت على السرقة لا لأجل جحد العارية من أوجه : أحدها قوله في آخر الحديث الذى ذكرت فيه العارية « لو أن فاطمة سرقت » فإن فيه دلالة قاطعة على أن المرأة قطعت في السرقة ، اذ لو كان قطعها لأجل الجمد لكان ذكر السرقة لاغيا ، وإقال : لو أن فاطمة جحدت العارية . قلت : وهذا قد أشار إليه الخطابي أيضا . ثانيها لو كانت قطعت في جحد العارية لوجب قطع كل من جحد شيئا إذا ثبت عليه ولو لم يكن بطريق العارية . ثالثها أنه عارض ذلك حديث « ليس على خائن ولا مغتلس ولا منتهب قطع » وهو حديث قوى . قلت : أخرجه الأربعة وصححه أبو عوانة والترمذى من طريق ابن جريج عن أبى الزبير عن جابر رفعه ، وصرح ابن جريج في رواية للنسائي بقوله أخبرني أبو الزبير ، وهم بعضهم هذه الرواية ، فقد صرح أبو دارد بأن ابن جريج لم يسمعه من أبى الزبير ، قال : وبلغني عن أحمد إنما سمعه ابن جريج من ياسين الزيات ، ونقل ابن عدى في « الكامل » عن أهل المدينة أنهم قالوا : لم يسمع ابن جريج من أبى الزبير ، وقال النسائي : رواه الحفاظ من أصحاب ابن جريج عنه عن أبى الزبير فلم يقل أحد منهم أخبرني ولا أحسبه سمعه . قلت : لكن وجدته متابع من

أبى الزبير أخرجه النسائي أيضا من طريق المغيرة بن مسلم عن أبى الزبير ، لكن أبو الزبير مدلس أيضا وقد عذبه عن جابر ، لكن أخرجه ابن حبان من وجه آخر عن جابر بمتابعة أبى الزبير فقوى الحديث ، وقد اجمعوا على العمل به إلا من شد ، فقل ابن المنذر عن إياس بن معاوية أنه قال : المختلس يقطع ، كأنه الحقه بالسارق لا اشتراكهما في الأخذ خفية . وإكفنه خلاف ما صرح به في الخبر ، والا ما ذكر من قطع جاحد العارية ، واجمعوا على أن لا يقطع على الخائن في غير ذلك ولا على المنتهب إلا إن كان قاطع طريق والله أعلم . وعارضه غيره ممن خالف فقال ابن القيم الحنبلي : لا تنافي بين جرح العارية وبين السرقة ، فإن الجرح داخل في اسم السرقة فيجمع بين الروايتين بأن الذين قالوا سرقة أطلقوا على الجحد مرقه ، كذا قال ولا يخفى بعده . قال والذي أجاب به الخطابي مردود لأن الحكم المرتب على الوصف معمول به ، وبقرينه أن لفظ الحديث وترتيبه في إحدى الروايتين الفطع على السرقة وفي الأخرى على الجحد على حد سواء ، وترتيب الحكم على الوصف يشهر بالعمية ، فسكل من الروايتين دال على أن علة القطع كل من السرقة وجحد العارية على انفراده ، ويؤيد ذلك أن سياق حديث ابن عمر ليس فيه ذكر للسرقة ولا للشفاعة من أسامة ، وفيه التصريح بأنها قطعت في ذلك ، وبسط ما وجدت من طرقه ما أخرجه النسائي في رواية له أن امرأة كانت تستمير الحلبي في زمن رسول الله ﷺ فاستعمرت من ذلك حلما فجمعه ثم أممته ، فقام رسول الله ﷺ فقال : اتب امرأة إلى الله تعالى وتزد ما عندها ، مرارا . فلم تفعل ، فأمر بها فقطعت ، وأخرج النسائي بسند صحيح من مرسل سعيد بن المسيب أن امرأة من بني عذوم استعمرت حلما على لسان أناس لجحدت ، فأمر بها النبي ﷺ فقطعت ، وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح أيضا إلى سعيد قال « أتى النبي ﷺ امرأة في بيت عظيم من بيوت قريش تدأنت أفاسا فقالت إن آل فلان يستعمرونكم كذا فأعاروها ثم أتوا أولئك فأنكروا ، ثم أنكرت هي ، فقطعها النبي ﷺ » ، وقال ابن دقيق العيد : صنيع صاحب العمدة ، حيث أورد الحديث باللفظ الليث ثم قال وفي لفظ قد ذكر لفظ معمر يقتضي أنها قصة واحدة واختلف فيها هل كانت سارقة أو جاحدة ، يعني لأنه أورد حديث عائشة باللفظ الذي أخرجه من طريق الليث ثم قال : وفي لفظ كانت امرأة تستمير المتاع وتجهده فأمر النبي ﷺ بقطع يدها ، وهذه رواية معمر في مسلم فقط قال : وعلى هذا الحاجة في هذا الخبر في قطع المستمير ضعيقة لأنه اختلاف في واقعة واحدة فلا يثبت الحكم فيه بترجيح من روى أنها جاحدة على الرواية الأخرى ، يعني وكذا عكسه فيصح أنها نطقت بسبب الأمرين ، والقطع في السرقة متفق عليه فيترجح على القطع في الجحد المختلف فيه . قلت : وهذه أقوى الطرق في نظري ، وقد تقدم الرد على من زعم أن القصة وقعت لمرأتين فقطعتا في أوائل الكلام على هذا الحديث ، والألزام الذي ذكره القرطبي في أنه لو ثبت القطع في جحد العارية لزم القطع في جحد غير العارية قوى أيضا ، فإن من يقول بالقطع في جحد العارية لا يقول به في جحد غير العارية فيمقتضيه على المتفق عليه اذ لم يقل أحد بالقطع في الجحد على الإطلاق ، وأجاب ابن القيم بأن الفرق بين جحد العارية وجحد غيرها أن السارق لا يمكن الاحتراز منه وكذلك جاحد العارية بخلاف المختلس من غير حرز والمنتهب ، قال : ولا شك أن الحاجة ماسة بين الناس إلى العارية ، فلو علم المعير أن المستمير إذا جهده لأشئ عليه لجر ذلك إلى سد باب العارية وهو خلاف ما تدل عليه حكمة الشريعة ، بخلاف ما إذا علم أنه يقطع فإن ذلك يكون أدعى إلى استمرار العارية ، وهي مناسبة لا تقوم بمجرد حاجتها إذا ثبت حديث جابر في أن لا يقطع على خائن ،

وقد فر من هذا بعض من قال بذلك لخص القاطع بمن استمار على لسان غيره مخادعا المستعمار منه ثم تصرف في العارية وأنسكرها لما طواب بها ، فان هذا لا يقطع بمجرد الحياة بل لمشاركة السارق في أخذ المال خفية . (تنبيه) قول سفيان المتقدم : ذهبت أسأل الزهري عن حديث المخزومية التي سرقت فصاح علي بما يكثير السؤال عنه وعن سببه ، وقد أوضح ذلك بعض الرواة عن سفيان ، فرأينا في كتاب المحدث الفاضل لأبي محمد الرامهرزي من طريق سليمان بن عبد العزيز أخبرني محمد بن إدريس قال : قلت لسفيان بن عيينة كم سمعت من الزهري ؟ قال : أما مع الناس فما أحصى ، وأما وحدي لحديث واحد ، دخلت يوما من باب بني شيبه فإذا أنا به جالس إلى حمود فقلت : يا أبا بكر حدثني حديث المخزومية التي قطع رسول الله ﷺ يدها ، قال فضرب وجهي بالحصى ثم قال : قم ، فما يزال عبد يقدم علينا بما نكره ، قال فقامت منكسرا ، فرجل فدعاه فلم يسمع فرماه بالحصى فلم يبلغه فاضطر إلى فقال : ادعه لي ، فدعوته له فأنه فقضى حاجته ، فنظر إلى فقال : تمال ، فجئت فقال : أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : العجاء جبار ، الحديث ، ثم قال لي : هذا خير لك من الذي أردت . قلت : وهذا الحديث الأخير أخرجه مسلم والأربعة من طريق سفيان بدون القصة . قوله (فقالوا من يكلم فيها رسول الله ﷺ) أي يشفع عنده فيها أن لا تقطع إما عفوا وإما بفداء ، وقد وقع ما يدل على الثاني في حديث مسعود بن الأسود ولفظه بعد قوله أعظمنا ذلك « فجئنا إلى النبي ﷺ فقلنا : نحن نقدير بأربعين أوقية ، فقال : تظهر خير لها ، وكأنهم ظنوا أن الحد يسقط بالفدية كما ظن ذلك من أتى والد العسيف الذي زنى بأنه يقتدى منه بمائة شاة وواحدة . ووجدت لحديث مسعود هذا شاهدا عند أحمد من حديث عبد الله بن عمرو أن امرأة سرقت على عهد رسول الله ﷺ فقال قومها : نحن نقديرها . قوله (ومن يجترى عليه) بسكون الجيم وكسر الراء يفتعل من الجرأة بضم الجيم وسكون الراء وفتح الهزة ، ويجوز فتح الجيم والراء مع المد . ووقع في رواية قتيبة « فقالوا ومن يجترى عليه » وهو أوضح لأن الذي استفهم بقوله « من يكلم » غير الذي أجاب بقوله « ومن يجترى » ، والجرأة هي الاقدام بادلال ، والله في ما يجترى عليه إلا أسامة ، وقال الطائي : الواو غاطفة على محذوف تقديره لا يجترى عليه أحد إماماته ، اسكن أسامة له عليه إدلال فهو يجسر على ذلك . ووقع في حديث مسعود بن الأسود بعد قوله تظهر خير لها « فلما سمعنا ابن قول رسول الله ﷺ أتينا أسامة » ووقع في رواية يونس الماضية في الفتح « ففرع قومها إلى أسامة » أي لجؤا وفي رواية أيوب بن موسى في الشهادات « فلم يجترى أحد أن يكلمه إلا أسامة » وكان السبب في اختصاص أسامة بذلك ما أخرجه ابن سعد من طريق جعفر بن محمد ابن علي بن الحسين عن أبيه « أن النبي ﷺ قال لأسامة : لا تشفع في حد ، وكان إذا شفع شفعه ، بتشديد الفاء أي قبل شفاعته ، وكذا وقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت « وكان رسول الله ﷺ يشفعه » . قوله (حب رسول الله ﷺ) بكسر المهملة بمعنى محبوب مثل قسم بمعنى مقسوم ، وفي ذلك تلميح بقول النبي ﷺ « اللهم إني أحبه فأحبه » وقد تقدم في المناقب . قوله (فكلم رسول الله ﷺ) بالنصب ، وفي رواية قتيبة « فكلمه أسامة » وفي الكلام شيء مطوي تقديره فجاءوا إلى أسامة فكلموه في ذلك فجاء أسامة إلى النبي ﷺ فكلمه ، ووقع في رواية يونس « فأتى بها رسول الله ﷺ فكلمه فيها » فأفادت هذه الرواية أن الشافع يشفع بحضرة المشفوع له ليكون أعذر له بهذه إذا لم تقبل شفاعته . وعند النسائي من رواية اسماعيل بن أمية « فكلمه فزبره » بفتح الزاي والموحدة أي

أغاظ له في النهي حتى نسبته إلى الجمل ، لأن الزبر بفتح ثم سكون هو العزل ، وفي رواية يونس ، فكلمه فتلون وجهه رسول الله ﷺ ، زاد شعيب عند النسائي وهو يكلمه ، وفي مرسل حبيب بن أبي ثابت ، فلما أقبل أسامة وراه النبي ﷺ قال : لا تكلمني يا أسامة ، قوله (فقال : اتشفع في حد من حدود الله) بهمة الاستفهام الإنكارى لأنه كان سبق له منع الشفاعة في الحد قبل ذلك ، زاد يونس وشعيب ، فقال أسامة : استغفر لي يا رسول الله ، ووقع في حديث جابر عند مسلم والنسائي ، أن امرأة من بني مخزوم سرقت ، فأتى بها النبي ﷺ فعازت بأم سلمة ، بهذا معجزة أي استجارت أخرجاه من طريق معقل بن يسار عن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر ، وذكره أبو داود تلميذا ، والحاكم موصولا من طريق موسى بن عقبة عن أبي الزبير عن جابر ، فعازت بزینب بنت رسول الله ﷺ ، قال المنذرى : يجوز أن تكون عازت بكل منهما ، وتعقبه شيخنا في شرح الترمذي بأن زينب بنت رسول الله ﷺ كانت ماتت قبل هذه القصة لأن هذه القصة كما تقدم كانت في غزوة الفتح وهي في رمضان سنة ثمان وكان موت زينب قبل ذلك في جمادى الأولى من السنة فاعلم المراد أنها عازت بزینب ربيعة النبي ﷺ وهي بنت أم سلمة فتصحفت على بعض الرواة . قالت : أو لسبت زينب بنت أم سلمة إلى النبي ﷺ مجازا لكونها ربيبة فلا يكون فيه تصحيف . ثم قال شيخنا : وقد أخرج أحمد هذا الحديث من طريق ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة وقال فيه : فعازت بربيب النبي ﷺ ، براء وموحدة مكسورة وحذف لفظ بنت ، وقال في آخره : قال ابن أبي الزناد وكان ربيب النبي ﷺ سلمة بن أبي سلمة وعمر بن أبي سلمة فعازت بأحدهما . قلت : وقد ظفرت بما يدل على أنه عمر بن أبي سلمة ، فأخرج عبد الرزاق من مرسل الحسن بن محمد بن علي ، قال سرقت امرأة - فذكر الحديث وفيه - لجاء عمر بن أبي سلمة فقال للنبي ﷺ : أي أبه ، إنها عمي ، فقال : لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها ، قال عمرو بن دينار الراوى عن الحسن : لم أشك أنها بنت الأسود بن عبد الأسد . قلت : ولا منافاة بين الروایتين عن جابر ، فإنه يحمل على أنها استجارت بأم سلمة وبأولادها واختصها بذلك لأنها قريبتها وزوجها عمها ، وإنما قال عمر بن أبي سلمة : عمتي ، من جهة السن ، وإلا فمى بنت عمه أخى أبيه ، وهو كما قالت خديجة لورقة في قصة المبعث : أي عم اسمع من ابن أخيك ، وهو ابن عمه أخى أبيها أيضا . ووقع عند أبي الشيخ من طريق أشعث عن أبي الزبير عن جابر ، أن امرأة من بني مخزوم سرقت ، فعازت بأسامة ، وكأنها جاءت مع قودها فكلموا أسامة بعد أن استجارت بأم سلمة ، ووقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت ، فاستشفعوا على النبي ﷺ بغير واحد فكلموا أسامة ، قوله (ثم قام خطب) في رواية قتيبة ، فاختطب ، وفي رواية يونس ، فلما كان العشي قام رسول الله ﷺ خطيبا ، قوله (فقال يا أيها الناس) في رواية قتيبة بحذف يا من أوله ، وفي رواية يونس فقام خطيبا فأتى على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد ، قوله (إنما ضل من كان قبلكم) في رواية أبي الوليد ، هلك ، وكذا لمحمد بن ربح عند مسلم . وفي رواية سفيان عند النسائي ، إنما هلك بنو إسرائيل ، وفي رواية قتيبة ، هلك من كان قبلكم ، قال ابن دقيق العيد : الظاهر أن هذا الحصر ليس عاما ، فإن بني إسرائيل كان فيهم أمور كثيرة تقتضى الإهلاك ، فيحمل ذلك على حصر مخصوص وهو الإهلاك بسبب المحاباة في الحدود فلا ينحصر ذلك في حد السرقة . قالت : يؤيد هذا الاحتمال ما أخرجه أبو الشيخ في كتاب المرأة ، من طريق زاذان عن عائشة مرفوعا ، أنهم هلكوا بالحدود من الأغنياء وأقاربهم ، والآهون التي أشار إليها الشيخ سبق منها في ذكر

بنى اسرائيل حديث ابن عمر في قصة اليهوديين الذين زنيا وسياقي شرحه بعد هذا ، وفي التفسير حديث ابن عباس في أخذ الدية من الشريف اذا قتل عمدا والقصاص من الضعيف وغير ذلك . قوله (انهم كانوا اذا سرق الشريف تركوه) في رواية قتيبة « اذا سرق فيهم الشريف » وفي رواية سفيان عند النسائي « حين كانوا اذا اصاب فيهم الشريف للحد تركوه ولم يقيموه عليه » ، وفي رواية اسماعيل بن أمية « وإذا سرق فيهم الوضع قطعوه » . قوله (وايم الله) تقدم ضبطها في كتاب الايمان والنذور ، ووقع مثله في رواية اسحق بن راشد ، ووقع في رواية أبي الوليد « والذي نفسي بيده » وفي رواية يونس « والذي نفس محمد بيده » . قوله (لو أن فاطمة بنت محمد سرقت) هذا من الأمثلة التي صح فيها أن لو حرف امتناع لامتناع ، وقد اتقن القول في ذلك صاحب المغني وسيأتي بسط ذلك في كتاب التني ان شاء الله تعالى . وقد ذكر ابن ماجه عن محمد بن ربح شيخه في هذا الحديث « سمعت الليث يقول عقب هذا الحديث : قد أعادها الله من أن تسرق ، وكل مسلم ينبغي له أن يقول هذا ، ووقع للشافعي أنه لما ذكر هذا الحديث قال : فذكر عضوا شريفا من امرأة شريفة واستحسنوا ذلك منه لما فيه من الأدب البالغ ، وإنما خص بنت محمد فاطمة ابنته بالذكر لأنها أحرأه عنده ، ولأنه لم يبق من بناته حينئذ غيرها ، فأراد المبالغة في إثبات إقامة الحد على كل مكلف وترك المحاباة في ذلك ، ولأن اسم الساراة وافق اسمها عليها السلام فناسب أن يضرب المثل بها . قوله (لقطع محمد يدها) في رواية أبي الوليد والأكثر « لقطعت يدها » ، وفي الأول تجريد ، زاد يونس في روايته من رواية ابن المبارك عنه كما معنى في غروة الفتح « ثم أمر بتلك المرأة التي سرقت لقطعت يدها » ووقع في حديث ابن عمر في رواية للنسائي « قم يا بلال فخذ يدها فاقطعها » وفي أخرى له « فأمر بها فقطعت » ، وفي حديث جابر عند الحاكم « فاقطعها » . وذكر أبو داود تعاقبا عن محمد بن عبد الرحمن بن غنيج عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد نحو حديث المخرومية وزاد فيه « قال فشهد عليها » ، وزاد يونس أيضا في روايته « قالت عائشة فحنت ثوبها بعد وتزوجت » ، وكانت تأتيني بعد ذلك فأرفع حاجتها الى رسول الله ﷺ ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك وفيه « قال عروة قالت عائشة » ، ووقع في رواية شعيب عند الاسماعيلي في الشهادات وفي رواية ابن أخي الزهري عند أبي هريرة كلاهما عن الزهري « قال وأخبرني القاسم بن محمد أن عائشة قالت : فنكحت تلك المرأة رجلا من بني سليم وتاب وتاب وكانت حسنة التلبس وكانت تأتيني فأرفع حاجتها » الحديث . وكان هذه الزيادة كانت عند الزهري عن عروة وعن القاسم جميعا عن عائشة وعندهما زيادة على الآخر ، وفي آخر حديث مسعود بن الحكم عند الحاكم « قال ابن اسحق وحدثني عبد الله بن أبي بكر أن النبي ﷺ كان بعد ذلك يرحمها ويصامها ، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد أنها قالت « هل لي من توبة يا رسول الله ؟ فقال : أنت اليوم من خطيئتك كيوم ولدتك أمك » ، وفي هذا الحديث من الفوائد منع الشفاعة في الحدود ، وقد تقدمت في الترجمة الدلالة على تقييد المنع بما إذا انتهى ذلك الى أولى الأمر ، واختلاف العلماء في ذلك فقال أبو عمر بن عبد البر لا أعلم خلافا أن الشفاعة في ذوى الذنوب حسنة جميلة مالم تبلغ السلطان ، وأن على السلطان أن يقيمها إذا بلغته . وذكر الخطابي وغيره عن مالك أنه فرق بين من عرف بأذى الناس ومن لم يعرف ، فقال : لا يشفع الأول مطلقا سواء بلغ الإمام أم لا ، وأما من لم يعرف بذلك فلا بأس أن يشفع له مالم يباخ الإمام . وتتمك بحديث الباب من أوجب إقامة الحد على القاذف اذا بلغ الامام ولو عفا المقذوف ، وهو قول الحنفية والثوري والأوزاعي ، وقال مالك والشافعي وأبو يوسف : يجوز العفو مطلقا ويدرا بذلك الحد لأن الإمام لو وجهه بعد عفو المقذوف

لجاز أن يقيم البينة بصدق القاذف فكانت تلك شبهة قوية . وفيه دخول الذماء مع الرجال في حد السرقة . وفيه قبول توبة السارق ، ومنقبة لأسامة . وفيه ما يدل على أن فاطمة عليها السلام عند أبيها عليه السلام في أعظم المنازل فان في القصة إشارة الى أنها الغاية في ذلك عنده ذكره ابن هبيرة ، وقد تقدمت مناسبة اختصاصها بالذكر دون غيرها من رجال أهلها ، ولا يؤخذ منه أنها أفضل من عائشة لأن من جملة ما تقدم من المناسبة كون اسم صاحبة القصة وافق اسمها ولا تتلفي المساواة . وفيه ترك المحاباة في إقامة الحد على من وجب عليه ولو كان ولدا أو قريبا أو كبير القدر والتشديد في ذلك والانسكار على من رخص فيه أو تعرض للشفاعة فيمن وجب عليه . وفيه جواز ضرب المنزل بالكبير القدر للمحاباة في الزجر عن الفعل ومراتب ذلك مختلفة ، ولا يخفى فندب الاحتراز من ذلك حيث لا يرجح التصريح بحسب المقام كما تقدم نقله عن الأئمة والشافعي . ويؤخذ منه جواز الإخبار عن أمر مقدر يفيد القطع بأمر محقق . وفيه أن من حلف على أمر لا يتحقق أنه يفعله أو لا يفعله لا يحنث كمن قال إن خاصم أخاه : والله لو كنت حاضرا لم شمت أنفك ، خلافا لمن قال يحنث مطلقا وفيه جواز التوجه لمن أقيم عليه الحد بعد إقامته عليه وقد حكى ابن السكيت في قصة أم عمرو بنت سفيان أن امرأة أسيد بن حضير أوتها بعد أن قطعت وصنعت لها طعاما وأن أسيدا ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله كالمسكر على امرأته فقال : رحمتها رحمتها الله . وفيه الاعتبار بأحوال من مضى من الأمم ولا سيما من خالف أمر الشرع ، وتمسك به بعض من قال إن شرع من قبلنا شرع لنا لأن فيه إشارة إلى تحذير من فعل الشيء الذي حرم الهلاك إلى الذين من قبلنا لنلا يهلك كما هلكوا وفيه نظر ، وإنما يتم أن لو لم يرد قطع السارق في شرعنا ، وأما المانظ العام فلا دلالة فيه على المدعى أصلا

١٣ - باب قول الله تعالى ﴿ وللسارق وللسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ ، وفي كم يقطع ؟

وقطع على من لا كف . وقال قتادة في امرأة سرقت فقطعت شمالها : ليس إلا ذلك

٦٧٨٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسعدة **حدثنا** إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن حمزة عن عائشة قال **للقبي** : **تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا** ، تابعه عبد الرحمن بن خالد ، وابن أخى الزهري ، ومعمّر عن الزهري

[الحديث ٦٧٨٩ - طرفه في : ٦٧٩٠ ، ٦٧٩١]

٦٧٩٠ - **حدثنا** إسماعيل بن أبي أويس عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن حمزة عن عائشة عن الزبير وعمرة « عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله قال : **تقطع يد السارق في ربع دينار** »

٦٧٩١ - **حدثنا** عمران بن ميسرة **حدثنا** عبد الوارث **حدثنا** الحسين عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري عن حمزة بن عبد الرحمن **حدثته** « أن عائشة رضي الله عنها **حدثتهم** عن النبي صلى الله عليه وآله قال : **تقطع اليد في ربع دينار** »

٦٧٩٢ - **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة **حدثنا** عبدة عن هشام عن أبيه قال « أخبرني عائشة أن يد السارق

لم تُنقطع على عهد النبي ﷺ إلا في ثمنِ حَبْغَةٍ أو تُرسٍ »

حدثنا عثمانُ حدثنا حميد بن عبد الرحمن حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة : . مثله

[الحديث ٦٧٩٢ - طريقه في ٦٧٩٣ ، ٦٧٩٤]

٦٧٩٣ - حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه « عن عائشة قالت : لم تكن تُنقطع يدُ السارق في أدنى من حَبْغَةٍ أو تُرسٍ ، كل واحدٍ منهما ذو ثمنٍ » . رواه وكيعٌ وابنُ إدريس عن هشام عن أبيه مُرسلاً

٦٧٩٤ - حدثني يوسف بن موسى حدثنا أبو أسامة قال هشام بن عروة أخبرنا عن أبيه « عن عائشة رضي الله عنها قالت : لم تُنقطع يدُ سارقٍ على عهدِ النبي ﷺ في أدنى من ثمنِ الحَبْغَةِ : تُرسٍ أو حَبْغَةٍ ، وكان كل واحدٍ منهما ذا ثمنٍ »

٦٧٩٥ - حدثنا إسماعيلُ حدثني مالك بن أنس عن نافع مولى عبد الله بن عمر « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسولَ الله ﷺ قطعَ في حَبْغَةٍ ثمنه ثلاثة دراهم » . تابعه محمد بن إسحاق ، وقال الليث : حدثني نافع « قيمته »

[الحديث ٦٧٩٥ أطرافه في : ٦٧٩٦ ، ٦٧٩٧ ، ٦٧٩٨]

٦٧٩٦ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع « عن ابن عمر قال : قطعَ النبي ﷺ في حَبْغَةٍ ثمنه ثلاثة دراهم »

٦٧٩٧ - حدثنا مسددٌ حدثنا يحيى بن عمارٍ قال حدثني نافع « عن عبد الله قال : قطعَ النبي ﷺ في حَبْغَةٍ ثمنه ثلاثة دراهم »

٦٧٩٨ - حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا أبو ضمرة حدثنا موسى بن عقبة عن نافع « أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قطعَ النبي ﷺ يدَ سارقٍ في حَبْغَةٍ ثمنه ثلاثة دراهم » . تابعه محمد بن إسحاق : وقال الليث : حدثني نافع « قيمته »

٦٧٩٩ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعمش قال سمعتُ أبا صالح قال « سمعتُ أبا هريرة قال قال رسولُ الله ﷺ : كُنْ اللهُ للسارق ، يَسْرِقُ البيضةَ فتقطعُ يده ، ويسرقُ الحبلَ فتقطعُ يده » قوله (إِباب قول الله تعالى : والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) كذا أطلق في الآية اليد وأجمعوا على أن المراد اليمنى إن كانت موجودة ، واختلفوا فيما لو قطعت الشمال عمداً أو خطأ هل يجري ؟ وقدم السارق على السارقة ، وقدمت الزانية على الزاني لوجود المرأة غالباً في الذكورية ولأن داعية الزنا في الإناث أكثر ، ولأن الانثى سبب

م - ١٣ ج ١٢ * فتح الباري

في وقوع الزنا إذ لا يتأتى غالبا إلا بطواعيتها . وقوله : بصيغة الجمع ثم التثنية ، إشارة إلى أن المراد جنس السارق فلو حظ فيه المعنى لجمع ، والتثنية بالنظر إلى الجنس من المتلفظ بهما . والسرقه بفتح السين وكسر الراء ويجوز إسكانها ويجوز كسر أوله وسكون ثانيه : الأخذ خفية ، وعرفت في الشرع بأخذ شيء خفية ليس للأخذ أخذه ، ومن اشترط الحرز وهم الجمهور زاد فيه من حرز مثله ، قال ابن بطال : الحرز مستفاد من معنى السرقة يعني في اللغة ، ويقال لسارق الإبل الخارب بخفاء معجدة ، وللسارق في المكيال مظفف وللسارق في الميدان مخسر ، في أشياء أخرى ذكرها ابن خالويه في كتاب ليس ، قال المازوي ومن تبعه : صان الله الأموال بإيجاب قطع سارقها وخص السرقة لقله ما عداها بالنسبة إليها من الانتهاب والغصب واسمولة إقامة البينة على ما عدا السرقة بخلافها وشدد العقوبة فيها ليسكون أبلغ في الزجر ولم يجعل دية الجناية على العضو المتطوع منها بقدر ما يقطع فيه حماية لليد ، ثم لما حانت هانت ، وفي ذلك إشارة إلى الشبهة التي نسبت إلى أبي العلاء المعري في قوله :

يد بخمس مئين مسجد وديت ما بالها قطعت في ربع دينار ؟

فأجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بقوله :

صيانة العضو أغلاها وأرخصها صيانة المال قانم حكمة الباري

وشرح ذلك أن الدية لو كانت ربع دينار لسكثرت الجنايات على الأيدي ، ولو كان نصاب القطع خمسمائة دينار لسكثرت الجنايات على الأموال ، فظمرت الحكمة في الجانبين ، وكان في ذلك صيانة من الطرفين ، وقد عرفت فهم المعنى المتقدم ذكره في الفرق بين السرقة وبين النهب ونحوه على بعض منكري القياس فقال : انقطع في السرقة دون الغصب وغيره غير معقول المعنى ، فإن الغصب أكثر متسكا للحرمة من السرقة ، فدل على عدم اعتبار القياس لأنه إذا لم يعمل به في الأهل فلا يعمل به في المساوي ، وجوابه أن الأدلة على العمل بالقياس أشهر من أن يتكلف لإيرادها ، وستأتي الإشارة إلى شيء من ذلك في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . قوله (وقطع على من الكف) أشار بهذا الأثر إلى الاختلاف في محل القطع ، وقد اختلف في حقيقة اليد فقيل : أوطأ من المنكب ، وقيل من المرفق ، وقيل من الكوع ، وقيل من أصول الأصابع . حجة الأول أن العرب تطلق الأيدي على ذلك ، ومن الثاني آية الوضوء فيها (وأيديكم إلى المرافق) ومن الثالث آية التيمم ، ففي القرآن (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) وبينت السنة كما تقدم في باب أنه عليه الصلاة والسلام مسح على كفيه فقط ، وأخذ بظاهر الأول بعض الخوارج ونقل عن سعيد بن المسيب واستفكره جماعة ، والثاني لأنهم من قال به في السرقة ، والثالث قول الجمهور ونقل بمضمون فيه الإجماع ، والرابع نقل عن علي واستحسنه أبو ثور ، ورد بأنه لا يسمى مقطوع اليد لغة ولا عرفاً بل مقطوع الأصابع وبمسب هذا الاختلاف وقع الخلاف في محل القطع فقال بالأول الخوارج وهم محذونون بإجماع الساف على خلاف قولهم ، وألزم ابن حزم الحنفية بأن يقولوا بالقطع من المرفق قياساً على الوضوء وكذا التيمم عندهم ، قال : وهو أولى من قياسهم قدر المهر على نصاب السرقة ، ونقله عياض قولاً شاذاً وحجة الجمهور الأخذ بأقل ما ينطلق عليه الاسم لأن اليد قبل السرقة كانت محقرة فلما جاء النص بقطع اليد وكانت تطلق على هذه المعاني وجب أن لا يترك المتيقن وهو تحريمها إلا بمتيقن وهو القطع من الكف ، وأما الأثر عن

هل فوصله الدارقطني من طريق حجية بن عدى أن علياً قطع من المفصل ، وأخرج ابن أبي شيبة من مرسل رجاء
ابن حيوة أن النبي ﷺ قطع من المفصل ، وأروده أبو الشيخ في كتاب حد السرقة من وجه آخر عن رجاء عن عدى
رفعه مثله ، ومن طريق وكيع عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر رفعه مثله ، وأخرج سعيد بن منصور عن حماد بن
زيد عن عمرو بن دينار قال : كان عمر يقطع من المفصل وعلى يقطع من مشط القدم ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق
ابن أبي حيوة أن علياً قطعه من المفصل ، وجاء عن علي أنه قطع اليد من الأصابع والرجل من مشط القدم أخرجه
عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عنه وهو منقطع وإن كان رجال السند من رجال الصحيح ، وقد أخرج عبد الرزاق
من وجه آخر أن علياً كان يقطع الرجل من الكعب ، وذكر الشافعي في كتاب اختلاف علي وابن مسعود ، أن
علياً كان يقطع من يد السارق الخنصر والبنصر والوسطى خاصة ويقول : استحي من الله أن أترك بلا عمل ، وهذا
يحتمل أن يكون بقي الإبهام والسبابة وقطع الكف والأصابع الثلاثة ويحتمل أن يكون بقي الكف أيضاً والأول
أليق لأنه موافق لما نقل البخاري أنه قطع من الكف ، وقد وقع في بعض النسخ بحذف « من » ، بلفظ « وأقطع
هل الكف » . قوله (وقال قتادة في امرأة سرق قطع شمالك : ليس إلا ذلك) وصله أحمد في تاريخه عن محمد
ابن الحسين الواسطي عن عوف الأعرابي عنه هكذا قرأت بخط مغلطاي في شرحه ولم يسق لفظه ، وقد أخرجه
عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فذكر مثل قول الشعبي : لا يزال علي ذلك قد أقيم عليه الحد . وكان ساق بسنده عن
الشعبي أنه سئل عن سارق قدم ليقطع فقدم شماله فقطعت فقال : لا يزال علي ذلك ، وأشار المصنف بذكره إلى أن
الأصل أن أول شيء يقطع من السارق اليد اليمنى وهو قول الجمهور ، وقد قرأ ابن مسعود (فاقطعوا أيماهما)
وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن إبراهيم قال : هي قرأتنا يعني أصحاب ابن مسعود . ونقل فيه عياض
الإجماع ونعقب ، نعم قد شد من قال إذا قطع الشمال أجزأت مطلقاً كما هو ظاهر النقل عن قتادة ، وقال مالك : إن
كان عمدا وجب القصاص على القاطع ووجب قطع اليمين ، وإن كان خطأ وجبت الدية ويجزئ عن السارق ، وكذا
قال أبو حنيفة ، وعن الشافعي وأحمد قولان في السارق ، واختلاف السلف فيمن سرق فقطع ثم سرق ثانياً فقال الجمهور
تقطع رجله اليسرى ، ثم إن سرق فاليده اليسرى ، ثم إن سرق فالرجل اليمنى ، واحتج لهم بآية المحاربة وبفعل الصحابة
وبأنهم فهموا من الآية أنها في المرة الواحدة فإذا عاد السارق وجب عليه القطع ثانياً إلى أن لا يبقى له ما يقطع ، ثم إن
سرق هز وسجن ، وقيل يقتل في الخامسة قاله أبو مصعب الزهري المدني صاحب مالك ، وحجته ما أخرجه أبو
داود والنسائي من حديث جابر قال : جاء بسارق إلى النبي ﷺ فقال : اقتلوه ، فقالوا يا رسول الله إنما سرق ، قال :
اقطعوه ، ثم جاء به الثانية فقال : اقتلوه - فذكر مثله إلى أن قال - فأتى به الخامسة فقال : اقتلوه . قال جابر : فانطلقنا
به فقتلناه ورميناه في بئر ، قال النسائي هذا حديث منكر وهو مصعب بن ثابت راويه ليس بالقوى ، وقد قال بعض
أهل العلم كابن المنكدر والشافعي : إن هذا منسوخ ، وقال بعضهم هو خاص بالرجل المذكور فكأن النبي ﷺ
أطلع على أنه واجب القتل ولذلك أمر بقتله من أول مرة ، ويحتمل أنه كان من المفسدين في الأرض . قلت :
وللهديث شاهد من حديث الحارث بن حاطب أخرجه النسائي وألفظه أن النبي ﷺ أتى بأحد فقال : اقتلوه ؛
فقالوا إنما سرق ، فذكر نحو حديث جابر في قطع أطرافه الأربع إلا أنه قال في آخره « ثم سرق الخامسة في
عهد أبي بكر فقال أبو بكر : كان رسول الله ﷺ أعلم بهذا حين قال اقتلوه ، ثم دفعه إلى فتية من قريش فقتلوه ، قال

النسائي : لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً . قلت : نقل المنذرى تبعاً لغيره فيه الإجماع ، ولما هم أرادوا أنه استقر على ذلك ، وإلا فقد جزم الباجي في اختلاف العلماء ، أنه قول مالك ثم قال : وله قول آخر لا يقتل ، وقال عياض : لا أعلم أحداً من أهل العلم قال به إلا ما ذكره أبو مصعب صاحب مالك في مختصره عن مالك وغيره من أهل المدينة فقال : ومن سرق من بلغ الحلم قطع يمينه ثم إن عاد فرجه اليسرى ثم إن عاد فیده اليسرى ثم إن عاد فرجه اليمنى فأن سرق في الخامسة قتل كما قال رسول الله ﷺ وعمر بن عبد العزيز انتهى ، وفيه قول ثالث بقطع اليد بعد اليد ثم الرجل بعد الرجل نقل عن أبي بكر وعمر ولا يصح ، وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن القاسم ابن محمد أن أبا بكر قطع يد سارق في الثالثة ، ومن طريق سالم بن عبد الله أن أبا بكر قطع رجله وكان مقطوع اليد ورجل السندين ثقات مع انقطاعهما ، وفيه قول رابع بقطع الرجل اليسرى بعد اليمنى ثم لا تقطع أخرجه عبد الرزاق من طريق الشعبي عن علي وسنده ضعيف ، ومن طريق أبي الضحى أن علياً نحره ورجله ثقات مع انقطاعه ، وبسند صحيح عن إبراهيم النخعي : كانوا يقولون لا يترك ابن آدم مثل البجعة ليس له يد يأكل بها ويستنجي بها ، وبسند حسن عن عبد الرحمن بن عائذ أن عمر أراد أن يقطع في الثالثة فقال له علي : اضربه واحبسها ففعل ، وهذا قول النخعي والشعبي والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة ، وفيه قول خامس قاله عطاء لا يقطع شيء من الرجلين أصلاً على ظاهر الآية وهو قول الظاهرية . قال ابن عبد البر : حديث القتل في الخامسة منكر وقد ثبت ولا يحمل دم أسرى مسلم إلا بأحدى ثلاث ، وثبت في السرقة فاحشة وفيها دقوبة ، وثبت عن الصحابة قطع الرجل بعد اليد وهم يقرءون (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) كما انفقوا على الجزاء في الصيد وإن قتل خطأ وهم يقرءون (ومن قتله منكم متعمداً جزاء مثل ما قتل من النعم) ويمسحون على الخفين وهم يقرءون غسل الرجلين ، وإنما قالوا جميع ذلك بالسنة . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث عائشة من طريقين الأولى : قوله (عن عمرة) قال الدارقطني في المال ، اقتصر إبراهيم بن سعد وسائر من رواه عن ابن شهاب على عمرة ، ورواه يونس بن عدي فواد مع عمرة مروية . قالت : وحكى ابن عبد البر أن بعض الضعفاء وهو إسحاق الحنيني بمهمة ونوين مصنف رواه عن مالك عن الزهري عن عروة عن عمرة من عائشة وكذا روى عن الأوزاعي عن الزهري قال ابن عبد البر : وهذان الاسنادان إيسا صحيحين وقول إبراهيم ومن تابعه هو المعتمد ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية زكريا بن يحيى وحمويه عن إبراهيم بن سعد ورواية يونس بجميعها صحيحة . قلت : وقد صرح ابن أخى ابن شهاب عن عمه بسامعه له من عمرة وبسماح عمرة له من عائشة أخرجه أبو عرانة ، وكذا عند مسلم من وجه آخر عن عمرة أنها سمعت عائشة . قوله (تقطع اليد في ربيع دينار) في رواية يونس د تقطع يد السارق ، وفي رواية حرمة عن ابن وهب عند مسلم د لا تقطع يد السارق إلا في ربيع دينار ، وكذا عنده من طريق سليمان بن يسار عن عمرة . قوله (فصاعداً) قال صاحب المحكم : يختص هذا بالفاء ويجوز ثم بدلها ولا تجوز الواو ، وقال ابن جنى : هو منصوب على الحال المؤكدة أى ولو زاد ، ومن المعلوم أنه إذا زاد لم يكن إلا صاعداً . قلت : ووقع في رواية سليمان بن يسار عن عمرة عند مسلم د فافوقه ، بدل د فصاعداً ، وهو بمعنى . قوله (وثابعه عبد الرحمن ابن خالد وابن أخى الزهري ومعه الزهري) أى في الاقتصار على عمرة د ثم ساق رواية يونس وليس في آخره د فصاعداً ، وقد أخرجه مسلم عن حرمة والإسماعيلي من طريق همام كلاهما عن ابن وهب بإثباتها ، وأما

متابعة عبد الرحمن بن خالد وهو ابن مسافر فوصلها الذهل في « الزهريات » عن عبد الله بن صالح عن الليث عنه نحو رواية إبراهيم بن سعد ، وقرأت بخط مغلطاي وقلده شيخنا ابن الملقن أن الذهل أخرجه في « عال حديث الزهري » عن محمد بن بكر وروح بن عباد جعيما عن عبد الرحمن ، وهذا الذي قاله لا وجود له بل ليس لروح ولا لمحمد بن بكر عن عبد الرحمن هذا رواية أصلا ، وأما متابعة ابن أخي الزهري وهو محمد بن عبد الله بن مسلم فوصلها أبو عروانة في صحيحه من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه ، وقرأت بخط مغلطاي وقلده شيخنا أيضا أن الذهل أخرجه عن روح بن عباد عنه . قلت : ولا وجود له أيضا ، وإنما أخرجه عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد . وأما متابعة معمر فوصلها أحمد بن عبد الرزاق عنه ، وأخرجه مسلم من رواية عبد الرزاق لكن لم يستق لفظه ، وساقه النسائي ولفظه « تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا » ووصلها أيضا هو وأبو عروانة من طريق سعيد بن أبي عروبة عن معمر ، وقال أبو عروانة في آخره : قال سعيد نبينا معمرأ رويناه عنه وهو شاب ، وهو بنون وموحدة ثقيلة أي صيرناه نبيلًا . قلت : وسعيد أكبر من معمر وقد شاركه في كثير من شيوخه ، ورواه ابن المبارك عن معمر لكن لم يرفعه أخرجه النسائي ، وقد رواه عن الزهري أيضا سليمان بن كثير أخرجه مسلم من رواية يزيد بن هارون عنه مقرونا برواية إبراهيم بن سعد . قوله (عن يونس) في رواية مسلم عن حرمة وأبي داود عن أحمد بن صالح كلاهما عن ابن وهب . قوله (حدثنا الحسين) هو ابن ذكوان المعلم وهو بصري ثقة وفي طبقة حسين بن واقد قاضي مرو وهو دونه في الإتيان . قوله (عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري) في رواية الأسماعيلي من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث سمعت أبي يقول حدثنا الحسين المعلم عن يحيى حدثني محمد بن عبد الرحمن الأنصاري ، قال الأسماعيلي رواه حرب بن شداد عن يحيى ابن أبي كثير كذلك ، وقال همام بن يحيى عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن زرارة : قلت : نسب عبد الرحمن إلى حمه وهو عبد الرحمن بن سعد بن زرارة ، قال الأسماعيلي : ورواه إبراهيم القناد عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان كذا حدثناه ابن صاعد عن لوين عن القناد ، والذي قبله أصح وبه جرم البيهقي وأن من قال فيه ابن ثوبان فقد غلط ، قلت : وأخرجه النسائي من رواية عبد الرحمن بن أبي الرجال عن محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن عمرة عن عائشة مرفوعا ولفظه « تقطع يد السارق في ثمن المجن وثمان المجن ربع دينار » ، وأخرجه من طريق سليمان بن يسار عن عمرة بلفظ « لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن المجن ، قيل لعائشة : ما ثمن المجن ؟ قالت ربع دينار ، وقد توبع حسين المعلم عن يحيى أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق هقل بن زياد عنه بلفظه . قوله « عن عمرة بنت عبد الرحمن حدثته » أي أنها حدثته ، وكذا في قوله عن عائشة حدثتهم ، وقد جرت عادتهم بحذفها في مثل هذا كما أكثروا من حذف قال في مثل حدثنا عثمان حدثنا عبدة وفي مثل سمعت أبي حدثنا فلان ، وذكر ابن الصلاح أنه لا بد من النطق بقال وفيه بحث ، ولم ينبه على حذف أن التي اشرت إليها . وفي رواية عبد الصمد المذكورة أن عمرة حدثته أن عائشة أم المؤمنين حدثتها . قوله (تقطع اليد في ربع دينار) هكذا في هذه الرواية مختصرا وكذا في رواية مسلم وأخرجه أبو داود عن أحمد بن صالح عن ابن وهب بلفظ « تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا » وعن وهب بن بيان عن ابن وهب بلفظ « تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا » ، وأخرجه النسائي من طريق عبد الله بن المبارك

عن يونس بلفظ « تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً » ورواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة « ما طال دلي ولا نسيت » ، القطع في ربع دينار فصاعداً ، وهو إن لم يكن رفعه صريحاً لكنه في معنى المرفوع ، وأخرجه الطحاوي من رواية ابن عيينة عن يحيى كذلك ، ومن رواية جماعة عن حمزة موقوفاً على عائشة ، قال ابن عيينة : ورواية يحيى مشعرة بالرفع ورواية الزهري ضريحة فيه وهو أحفظهم . وقد أخرجه مسلم من طريق أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن حمزة مثل رواية سليمان بن يسار عنها التي أثرت إليها آتفاً . وكذا أخرجه النسائي من طريق ابن الهاد بلفظ « لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً » وأخرجه من طريق مالك عن عبد الله ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حمزة عن عائشة موقوفاً ، وحاول الطحاوي تعليل رواية أبي بكر المرفوعة برواية ولده الموقوفة وأبو بكر أقرن وأعلم من ولده ، على أن الموقوف في مثل هذا لا يخالف المرفوع لأن الموقوف محمول على طريق الفتوى ، والمعجب أن الطحاوي ضعف عبد الله بن أبي بكر في موضع آخر ورام هنا تضعيف الطريق القوية بروايته ، وكأن البخاري أراد الاستظهار لرواية الزهري عن حمزة بموافقة محمد بن عبد الرحمن الانصاري عنها لما وقع في رواية ابن عيينة عن الزهري من الاختلاف في لفظ الماتن هل هو من قول النبي ﷺ أو من فعله ، وكذا رواه ابن عيينة عن غير الزهري فيما أخرجه النسائي عن قتيبة عنه عن يحيى بن سعيد وعبد ربه بن سعيد وزريق صاحب أيلة أنهم سمعوا حمزة عن عائشة قالت « القطع في ربع دينار فصاعداً » ثم أخرجه النسائي من طرق عن يحيى بن سعيد به مرفوعاً وموقوفاً وقال : الصواب ما وقع في رواية مالك عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة ما طال على الدم ولا نسيت القطع في ربع دينار فصاعداً وفي هذا إشارة إلى الرفع والله أعلم . وقد تعلق بذلك بعض من لم يأخذ بهذا الحديث فذكره يحيى بن يحيى وجماعة عن ابن عيينة بلفظ « كان رسول الله ﷺ يقطع السارق في ربع دينار فصاعداً » أورده الشافعي والحيثي وجماعة عن ابن عيينة بلفظ « قال رسول الله ﷺ يقطع اليد » الحديث ، وعلى هذا التعليل حول الطحاوي فأخرج الحديث عن يونس بن عبد الأهلي عن ابن عيينة بلفظ « كان يقطع » وقال : هذا الحديث لا حجة فيه لأن عائشة إنما أخبرت عما قطع فيه فيحتمل أن يكون ذلك لكونها قومت ما وقع القطع فيه إذ ذاك فكان عندها ربع دينار فقالت « كان النبي ﷺ يقطع في ربع دينار » مع احتمال أن تكون القيمة يومئذ أكثر . وتعقب باستبعاد أن تهزم عائشة بذلك مستندة إلى ظن المجرد ، وأيضا فاختلاف التقويم وإن كان ممكناً لكن محال في العادة أن يتفاوت هذا التفاوت الفاحش بحيث يكون عند قوم أربعة أضعاف قيمته عند آخرين ، وإنما يتفاوت بزيادة قليلة أو نقص قليل ولا يبلغ المثل غالباً ، وادعى الطحاوي اضطراب الزهري في هذا الحديث لاختلاف الرواة عنه في لفظه ، ورد بأن من شرط الاضطراب أن تتساوى وجوهه فلما إذا رجح بعضها فلا ، ويتمين الأخذ بالراجح ، وهو هنا كذلك لأن جل الرواة عن الزهري ذكره عن لفظ النبي ﷺ على تقرير قاعدة شرعية في النصاب ومخالفهم ابن عيينة تارة ووافقهم تارة فالأخذ بروايته الموافقة للجماعة أولى ، وعلى تقدير أن يكون ابن عيينة اضطرب فيه فلا يقدح ذلك في رواية من ضبطه ، وأما نقل الطحاوي عن المحدثين أنهم يقدمون ابن عيينة في الزهري على يونس فليس متفقاً عليه عندهم بل أكثرهم على العكس ، ومن حمز بتقديم يونس على سفيان في الزهري يحيى بن معين وأحمد بن صالح المصري وذكر أن يونس صاحب الزهري أربع عشرة سنة وكان يزامله في السفر وينزل عليه الزهري إذا قدم أيلة وكان يذكر أنه كان يسمع الحديث الواحد من

الزهري مرارا ، وأما ابن عيينة فأنما سمع منه سنة ثلاث وعشرين ومائة ورجع الزهري فأتى في التي بعدها ، ولو سلم أن ابن عيينة أرجح في الزهري من يونس فلا معارضة بين ووايتهما فتكون عائشة أخبرت بالفعل والقول مما وقد وافق الزهري في الرواية عن حمزة جماعة كما سبق ، وقد وقع الطحاوي فيما عابه على من احتج بحديث الزهري مع اضطرابه على رأيه فاحتج بحديث محمد بن إسحاق عن أيوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس قال « قطع رسول الله ﷺ رجلا في بطن قيمته دينار أو عشرة دراهم ، أخرجه أبو داود واللفظ له وأحمد والنسائي والحاكم » واللفظ الطحاوي « كان قيمة البطن الذي قطع فيه رسول الله ﷺ عشرة دراهم ، وهو أشد في الاضطراب من حديث الزهري فقل عنه هكذا وقيل عنه عن عمرو بن شعيب عن عطاء عن ابن عباس وقيل عنه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده واللفظ « كانت قيمة البطن على عهد رسول الله ﷺ عشرة دراهم ، وقيل عنه عن عمرو بن عطاء مرسل وقيل عن عطاء عن أيمن » أن النبي ﷺ قطع في بطن قيمته دينار ، كذا قال منصور والحكم بن عتيبة عن عطاء وقيل عن منصور عن مجاهد وعطاء جميعا عن أيمن وقيل عن مجاهد عن أيمن بن أم أيمن عن أم أيمن قالت « لم يقطع في عهد رسول الله ﷺ إلا في ثمن البطن وثمنه يومئذ دينار ، أخرجه النسائي ، واللفظ الطحاوي « لا تقطع يد السارق إلا في حنيفة وقومت يومئذ على عهد رسول الله ﷺ دينارا أو عشرة دراهم ، وفي لفظ له « أدن ما يقطع فيه السارق ثمن البطن ، وكان يقوّم يومئذ بدينار ، واختلاف في لفظه أيضا على عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فقال حجاج بن أرطاة عنه باللفظ « لا قطع فيما دون عشرة دراهم ، وهذه الرواية لو ثبتت لكانت نصا في تحديد النصاب إلا أن حجاج بن أرطاة ضعيف ومدايس حتى ولو ثبتت روايته لم تكن مخالفة لرواية الزهري بل يجمع بينهما بأنه كان أولا لا قطع فيما دون العشرة ثم شرع القطع في الثلاثة فما فوقها فريد في تغليظ الحد كما زيد في تغليظ حد الخمر كما تقدم ، وأما سائر الروايات فلا يس فيها إلا أخبار عن فعل وقع في عهد رسول الله ﷺ وليس فيه تحديد النصاب فلا ينافي رواية ابن عمر الآية أنه « قطع في بطن قيمته ثلاثة دراهم ، وهو مع كونه حكاية فعل فلا يخالف حديث عائشة من رواية الزهري فإن ربع دينار صرفه ثلاثة دراهم ، وقد أخرج البيهقي من طريق ابن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن سليمان بن يسار عن حمزة قالت « قيل لعائشة ما ثمن البطن ؟ قالت ربع دينار » وأخرج أيضا من طريق ابن إسحاق عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال « أتيت بنظري قد سرق فبعثت إلى حمزة فقالت : أي بني إن لم يكن بلغ ما سرق ربع دينار فلا تقطعه إن رسول الله ﷺ حدثني عائشة أنه قال : « لا قطع إلا في ربع دينار فصاعدا » فهذا يعارض حديث ابن إسحاق الذي اعتمد الطحاوي وهو من رواية ابن إسحاق أيضا ، وجمع البيهقي بين ما اختلف في ذلك عن عائشة بأنها كانت تحدث به نارة ونارة تستفتي فتفتي ، واستند إلى ما أخرجه من طريق عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حمزة « أن جارية سرق ، فسلت عائشة فقالت : القطع في ربع دينار فصاعدا » . الطريق الثاني لحديث عائشة . قوله (حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا عبدة) هو ابن سليمان ثم قال (حدثنا عثمان بن سعيد بن عبد الرحمن) وقد أخرجه مسلم عن عثمان هذا قال « حدثنا عبدة بن سليمان وسعيد بن عبد الرحمن ، جميعا وضمهما إلى غيرهما فقال « كاهم من هشام » وسعيد بن عبد الرحمن هذا هو الرواسي بضم الراء ثم حمزة خفيفة ثم سين مهملة ، وقد أخرجه مسلم عن محمد بن عبد الله بن نمير عنه ونسبه كذلك . قوله (عن أبيه أخبرني عائشة أن يد السارق لم تقطع الخ) وقع عند الاسماعيل من طريق هارون بن إسحاق عن عبدة

ابن سليمان فيه زيادة قصة في السند ولفظه عن هشام بن عروة « أن رجلا سرق قدحاً فأتى به عمر بن عبد العزيز فقال هشام بن عروة قال أبي إن اليد لا تقطع في الشيء التافه » ثم قال « حدثني عائشة » وهكذا أخرجه اسحق بن راهوية في مسنده عن عبدة بن سليمان ، وهكذا رواه وكيع وغيره عن هشام لكن أرسله كله . قوله (لم يقطع على عهد رسول الله ﷺ إلا في ثمن بجن حجة أو ترس) الجن بكسر الميم وفتح الجيم مفعول من الاجتنان وهو الاستئثار بما يحاذره المستتر وكسرت ميمه لأنه آله في ذلك ، والحجة بفتح المهملة والجيم ثم جاء هي القرعة وقد تكون من خشب أو عظام وتغلف بالجلد أو غيره ، والترس مثله لكن يطارق فيه بين جلدين وقيل هما بمعنى واحد ، وعلى الأول « أو » في الخبر للشك وهو المعتمد ويؤيده رواية عبد الله بن المبارك عن هشام التي تلي رواية حميد بن عبد الرحمن بلفظ « في أدنى ثمن حجة أو ترس كل واحد منهما ذو ثمن » ، والتنوين في قوله « ثمن » للتكثير والمراد أنه ثمن يرغب فيه ، فأخرج الشيء التافه كما فهمه عروة راوى الخبر وإيس المراد ترسا بعينه ولا حجة بعينها وإنما المراد الجنس وأن القطع كان يقع في كل شيء ، يبلغ قدر ثمن الجن سواء كان ثمن الجن كثيراً أو قليلاً ، والاعتماد إنما هو على الأقل فيكون نصاباً ولا يقطع فيما دونه ، ورواية أبي أسامة عن هشام جامعة بين الروایتين المذكورتين أولاً ، وقوله فيها « كان كل واحد منهما ذا ثمن » كذا ثبت في الأصول ، وأفاد الكرماني أنه وقع في بعض النسخ « وكان كل واحد منهما ذو ثمن » بالرفع وخرجه على تقدير ضمير الشأن في كان . قوله (رواه وكيع وابن إدريس عن هشام عن أبيه مرسل) أما رواية وكيع فأخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه عنه ولفظه عن هشام بن عروة عن أبيه قال « كان السارق في عهد النبي ﷺ يقطع في ثمن الجن وكان الجن يومئذ له ثمن ولم يكن يقطع في الشيء التافه » ، وأما رواية ابن إدريس وهو عبد الله الأودي السكوني فأخرجها الدارقطني في « العمل » والبيهقي من طريق يوسف بن موسى عن جرير وعبد الله بن إدريس ووكيع ثلاثهم عن هشام عن أبيه « أن يد السارق لم تقطع » ، فذكر مثل سياق أبي أسامة سواء زاد ولم يكن يقطع في الشيء التافه ، وقرأت بخط مغلطاي وتبعه شيخنا ابن الملقن أن رواية ابن إدريس عند عبد الرزاق عنه فيما ذكره الطبراني في « الأوسط » ، كذا قال الاسماعيل ، ووصله أيضاً عن هشام عمر بن علي المقدسي وعثمان الغطفاني وعبد الله بن قبيصة الفزاري ، وأرسله أيضاً عبد الرحيم بن سليمان وحاتم بن اسماعيل وجرير . قلت : وقد ذكرت رواية جرير ، وأما عبد الرحيم فاختلاف عليه فقيل عنه مرسل ووصله عنه أبو بكر بن أبي شيبة أخرجه مسلم . (تنبيه) : لم يختلف الرواة عن هشام بن عروة عن أبيه في هذا المتن ، وأما الزهري فاختلف عليه في مسنده ولم يختلف عليه في المتن أيضاً كما تقدم وهو حائظ فيحتمل أن يكون عروة حدثه به على الوجهين كما تقدم ، ويحتمل أن يكون لفظ عروة هو الذي حفظه هشام عنه ، وحمل يونس حديث عروة على حديث عمرة فسأفه على لفظ عمرة وهذا يقع لم كثيراً ، ويشهد للأول أن النسائي أخرجه من طريق حفص بن حسان عن يونس عن الزهري عن عروة وحده عن عائشة بلفظ رواية ابن عيينة ، ورواه أيضاً من رواية القاسم ابن مبرور عن يونس بهذا السند لكن لفظ المتن « أو نصف دينار فصاعداً » وهي رواية شاذة . الحديث الثاني حديث ابن عمر « أن رسول الله ﷺ قطع في بجن قيمته ثلاثة دراهم » أورده من حديث مالك ، قال ابن حزم لم يروه عن ابن عمر إلا نافع ، وقال ابن عبد البر هو أصح حديث روى في ذلك . قوله (تابعه محمد بن اسحق) يعني من نافع أي في قوله « ثمنه » ، وروايته موصولة عند الاسماعيل من

طريق عبيد الله بن المبارك عن مالك ومحمد بن اسحق وعبيد الله بن عمر ثلاثهم عن نافع عن النبي ﷺ أنه قطع في ثمنه ثلاثة دراهم ، وقد أخرجه المازني رحمه الله عن رواية جريرة وهو ابن أسماء مثل هذا السياق سواء ، ومن رواية عبيد الله وهو ابن عمر بن أبي العمرى مثله ، ومن رواية موسى بن عقبة عن نافع بلفظ قطع النبي ﷺ يد سارق ، مثله . قوله (وقال الليث حدثني نافع قيمته) يعني أن الليث رواه عن نافع كالجماعة لكن قال د قيمته ، بدل قولهم د ثمنه ، ورواية الليث وصلاً مسلم عن قتيبة ومحمد بن رافع عن الليث عن نافع عن ابن عمر د أن النبي ﷺ قطع سارقاً في ثمن قيمته ثلاثة دراهم ، وأخرجه مسلم أيضاً من رواية سفيان الثوري عن أبي أيوب السخيتي وأيوب بن موسى وإسماعيل بن أمية ، ومن رواية ابن وهب عن حنظلة بن أبي سفيان ومالك وأسامة بن زيد كلهم عن نافع ، قال بعضهم ثمنه وقال بعضهم قيمته ، هذا لفظ مسلم ولم يميز ، وقد أخرجه أبو داود من رواية ابن جريج أخبرني إسماعيل بن أمية عن نافع ولفظه د أن النبي ﷺ قطع يد رجل سرق ثوباً من صيغة النساء ثمنه ثلاثة دراهم ، وأخرجه النسائي من رواية ابن وهب عن حنظلة وحده بلفظ د ثمنه ، ومن طريق عطاء بن يزيد عن حنظلة بلفظ د قيمته ، فوافق الليث في قوله د قيمته ، لكن خالف الجميع فقال د خمسة دراهم ، وقول الجماعة د ثلاثة دراهم ، هو المحفوظ ، وقد أخرجه الطحاوي من طريق عبيد الله بن عمر بلفظ د قطع في ثمن قيمته ، ومن رواية أيوب ومن رواية مالك قال مثله ، ومن رواية ابن اسحق بلفظ د أني رجل سرق حزمة قيمتها ثلاثة دراهم فقطعه . (تنبيه) : قوله د قطع ، معناه أمر لانه ﷺ لم يكن يباشر القطع بنفسه ، وقد تقدم في الباب قبله أن بلالاً هو الذي باشر قطع يد المخرومية ، فيحتمل أن يكون هو الذي كان موكلاً بذلك ويحتمل غيره . وقوله د قيمته ، قيمة الشيء ما انتهى إليه الرغبة فيه ، وأصله قومة فأبدلت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ، والثمن ما يقابل به المبيع عند البيع ، والذي يظهر أن المراد هنا القيمة وأن من رواه بلفظ الثمن إما تجاوزاً وإما أن القيمة والثمن كانا حينئذ مستويين ، قال ابن دقيق العيد : القيمة والثمن قد يختلفان والمعتبر إنما هو القيمة ، وأمل التعبير بالثمن لكونه صادف القيمة في ذلك الوقت في ظن الراوي أو باعتبار الغلبة . وقد تمسك مالك بحديث ابن عمر في اعتبار النصاب بالفضة ، وأجاب الشافعية وسائر من خالفه بأنه ليس في طريقه أنه لا يقطع في أقل من ذلك ، وأورد الطحاوي حديث سعد الذي أخرجه ابن مالك أيضاً وسنده ضعيف ولفظه د لا يقطع السارق إلا في المجن ، قال فعلنا أنه لا يقطع في أقل من ثمن المجن ، لكن اختلف في ثمن المجن ، ثم ساق حديث ابن عباس قال د كان قيمة المجن الذي قطع فيه رسول الله ﷺ عشرة دراهم ، قال فلاحتياط أن لا يقطع إلا فيما اجتمعت فيه هذه الآثار وهو عشرة ، ولا يقطع فيما دونها لوجود الاختلاف فيه وتعتب بأنه لو سلم في الدرام لم يسلم في النص الصريح في ربع دينار كما تقدم لإيضاحه ، ودفع ما أعله به . والجمع بين ما اختلفت الروايات في ثمن المجن ممكن بالجل على اختلاف الثمن والقيمة أو على تعدد المجان التي قطع فيها وهو أولى . وقال ابن دقيق العيد : الاستدلال بقوله د قطع في ثمن ، على اعتبار النصاب ضعيف لأنه حكاية فعل ولا يلزم من القطع في هذا المقدار هدم القطع فيما دونه بخلاف قوله د يقطع في ربع دينار فصاعداً ، فإنه بمنطوقه يدل على أنه يقطع فيما إذا بلغه وكذا فيما زاد عليه ، وبمفهومه على أنه لا يقطع فيما دون ذلك ، قال : واعتماد الشافعي على حديث عائشة وهو قول أقوى في الاستدلال من الفعل المجرد ، وهو قوي في الدلالة على المنهية لأنه صريح في

القطع في دون الدر الذي يقولون بجواز القطع فيه ، ويدل على القطع فيما يقولون به بطريق الفحوى ، وأما دلالة على عدم القطع في دون ربع دينار فليس هو من حيث متطرقه بل من حيث مفهومه فلا يكون حجة على من لا يقول بالمفهوم . قالت : وقرر الباجي طريق الأخذ بالمفهوم هنا فقال : دل التقويم على أن القطع يتعلق بقدر معلوم وإلا فلا يكون لذكره فائدة ، وحينئذ فالمتعمد ماورد به النص صريحاً مرفوعاً في اعتبار ربع دينار ، وقد خالف من المالكية في ذلك من القدماء ابن عبد الحكم ومن بعدهم ابن العربي فقال : ذهب سفيان الثوري مع جلالته في الحديث إلى أن القطع لا يكون إلا في عشرة دراهم ، وحجته أن اليد محترمة بالاجماع فلا تستباح إلا بما أجمع عليه والمشرة متفق على القطع فيها عند الجميع فيتمسك به ما لم يقع الاتفاق على ما دون ذلك ، وتعقب بأن الآية دللت على القطع في كل قليل وكثير ، وإذا اختلفت الروايات في النصاب أخذ بأصح ماورد في الأقل ، ولم يصح أقل من ربع دينار أو ثلاثة دراهم ، فكان اعتبار ربع دينار أقوى من وجهين : أحدهما أنه صريح في الحصر حيث ورد بلفظ لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعداً ، وسائر الأخبار الصحيحة الواردة حكاية فعل لا عموم فيها ، والثاني أن المعول عليه في القيمة الذهب لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها ، ويؤيده ما نقل الخطابي استدلالاً على أن أصل النقد في ذلك الزمان الدنانير بأن الصكك القديمة كان يكتب فيها عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل فعرفت الدرهم بالدنانير وحصرت بها والله أعلم . وحاصل المذاهب في الدر الذي يقطع السارق فيه يقرب من عشرين مذهباً : الأول يقطع في كل قليل وكثير قانها كان أو غير تانه نقل عن أهل الظاهر والخوارج ونقل عن الحسن البصري وبه قال أبو عبد الرحمن ابن بنت الشافعي . ومقابل هذا القول في الشذور ما نقله عياض ومن تبعه عن إبراهيم النخعي أن القطع لا يجب إلا في أربعين درهماً أو أربعة دنانير وهذا هو القول الثاني . الثالث مثل الأول إلا إن كان المسروق شيئاً تانها الحديث صروة الماضي لم يكن القطع في شيء من التافه ، ولأن عثمان قطع في نخارة خسيصة وقال لمن يشرق السياط ان عديم لأفطن فيه ، وقطع ابن الزبير في نعلين أخرجهما ابن أبي شيبة وعن عمر بن عبد العزيز أنه قطع في مد أو مدين . الرابع يقطع في درهم فصاعداً وهو قول عثمان البتي بفتح الموحدة وتشديد المشاة من فقهاء البصرة وربيعه من فقهاء المدينة ونسبه القرطبي إلى عثمان فأطلق ظناً منه أنه الخليفة وليس كذلك الخامس في درهمين وهو قول الحسن البصري حزم به ابن المنذر عنه . السادس فيما زاد على درهمين ولو لم يبلغ الثلاثة أخرجه ابن أبي شيبة بسند قوى عن أنس أن أبا بكر قطع في شيء ما يساوي درهمين ، وفي لفظ لا يساوي ثلاثة دراهم . السابع في ثلاثة دراهم ويقوم ما عداها بما ولو كان ذهباً ، وهي رواية عن أحمد ، وحكاها الخطابي عن مالك . الثامن مثله لكن إن كان المسروق ذهباً فنصابه ربع دينار وإن كان غيرهما فان بلغت قيمته ثلاثة دراهم قطع به وإن لم تبلغ لم يقطع ولو كان نصف دينار ، وهذا قول مالك المعروف عند أتباعه ، وهي رواية عن أحمد ، واحتج به بما أخرجه أحمد عن طريق محمد بن راشد عن يحيى بن يحيى الغساني عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حمزة عن عائشة مرفوعاً انقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا في أدنى من ذلك ، قالت : وكان ربع الدينار قيمته يومئذ ثلاثة دراهم ، والمرفوع من هذه الرواية نص في أن المعتمد والمعتبر في ذلك الذهب ، والموقوف منه يقتضي أن الذهب يقوم بالفضة ، وهذا يمكن تأويله فلا يرتفع به النص الصريح ، التاسع مثله إلا إن كان المسروق غيرهما قطع به إذا بلغت قيمته أحدهما ، وهو المشهور عن أحمد ورواية عن أصح . العاشر مثله

لكن لا يكتفى باحدهما إلا إذا كانا غائبين فإن كان أحدهما غالبا فهو الممول عليه ، وهو قول جماعة من المالكية وهو الحادى عشر . الثانى عشر ربع دينار أو ما يبلغ قيمته من فضة أو عرض ، وهو مذهب الشافعى وقد تقدم تقريره ، وهو قول عائشة وعمره وأبى بكر بن حزم وعمر بن عبد العزيز والأوزاعى والليث ورواية عن إسحق وعن دأود ، ونقله الخطابى وغيره عن عمر وعثمان وعلى ، وقد أخرجه ابن المنذر عن عمر بسند منقطع أنه قال : إذا أخذ السارق ربع دينار قطع ، ومن طريق عمره أنى عثمان بسارق سرق أترجة قومت بثلاثة دراهم من حساب الدينار باثنى عشر نقط ، ومن طريق جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا قطع في ربع دينار كانت قيمته درهمين ونصفا . الثالث عشر أربعة دراهم نقله عياض عن بعض الصحابة ونقله ابن المنذر عن أبى هريرة وأبى سعيد . الرابع عشر ثلث دينار حكاه ابن المنذر عن أبى جعفر الباقر ، الخامس عشر خمسة دراهم وهو قول ابن شبرمة وابن أبى ليلى من فقهاء الكوفة ونقل عن الحسن البصرى وعن سليمان بن يسار أخرجه النسائى وجاء عن عمر بن الخطاب لا تقطع الخس إلا فى خمس أخرجه ابن المنذر من طريق منصور عن مجاهد عن سعيد بن المسيب عنه وأخرج ابن أبى شبة عن أبى هريرة وأبى سعيد مثله ونقله أبو زيد الدبوسى عن مالك وشذ بذلك . السادس عشر عشرة دراهم أو ما بلغ قيمتها من ذهب أو عرض ، وهو قول أبى حنيفة والثورى وأصحابهما . السابع عشر دينار أو ما بلغ قيمته من فضة أو عرض . حكاه ابن حزم عن طائفة ، وحزم ابن المنذر بأنه قول النخعى . الثامن عشر دينار أو عشرة دراهم أو ما يساوى أحدهما حكاه ابن حزم أيضا ، وأخرجه ابن المنذر عن على بسند ضعيف وعن ابن مسعود بسند منقطع قال وبه قال عطاء . التاسع عشر ربع دينار فصاعدا من الذهب على ما دل عليه حديث عائشة ويقطع فى القليل والكثير من الفضة والعروض ، وهو قول ابن حزم ، ونقل ابن عبد البر نحوه عن داود واحتج بأن التحديد فى الذهب ثبت صريحا فى حديث عائشة ولم يثبت التحديد صريحا فى غيره فبقى عموم الآية على حاله فى قطع فيما قل أو كثر إلا إذا كان الشئ قافيا ، وهو موافق للشافعى إلا فى قياس أحد الفقهاء على الآخر ، وقد أيدى الشافعى بأن الصرف يومئذ كان موافقا لذلك ، واستدل بأن الدية على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الفضة اثنا عشر ألف درهم ، وتقدم فى قصة الأترجة قريبا ما يؤيده ، ويخرج من تفصيل جماعة من المالكية أن التقويم يكون بغالب نقد البلد إن ذهبها فبالذهب وإن فضة فبالفضة تمام العشرين مذهبها وقد ثبت فى حديث ابن عمر أنه ~~يقطع~~ قطع فى مجن قيمته ثلاثة دراهم ، وثبت لا قطع فى أقل من ثمن المجن وأقل ما ورد فى ثمن المجن ثلاثة دراهم وهى موافقة للنص الصريح فى القطع فى ربع دينار وإنما ترك القول بأن الثلاثة دراهم نصاب يقطع فيه مطلقا لأن قيمة الفضة بالذهب تختلف فبقى الاعتبار بالذهب كما تقدم واقع أعلم ، واستدل به على وجوب قطع السارق ولو لم يسرق من حرز ، وهو قول الظاهرية وأبى عبيد الله البصرى من المعتزلة ، وخالفهم الجمهور فقالوا : العام إذا خص منه شئ بدليل بقى ما عداه على هوامه ، وحجته سواء كان لفظه ينهى عما ثبت فى ذلك الحكم بعد التخصيص أم لا لأن آية السرقة عامة فى كل من سرق ظن الجمهور منها من سرق من غير حرز فقالوا لا يقطع ، وليس فى الآية ما ينهى عن اشتراط الحرز ، وطرد البصرى أصله فى الاشتراط المذكور فلم يشترط الحرز ليستمر الاحتجاج بالآية ، نعم وزعم ابن بطال أن شرط الحرز مأخوذ من معنى السرقة فإن صح ما قال سقطت حجة البصرى أصلا ، واستدل به على أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لأن آية السرقة نزلت فى سارق رداء صفوان أو سارق المجن وعمل بها الصحابة فى غيرهما من السارقين ، واستدل

باطلاق ربع دينار على أن القطع يجب بما صدق عليه ذلك من الذهب سواء كان مضروباً أو غير مضروب جيداً كان أو رديئاً ، وقد اختلف فيه الترجيح عند الشافعية ونص الشافعي في الزكاة على ذلك وأطلق في السرقة للجزم الشيخ أبو حامد وأتباعه بالتعميم هنا ، وقال الاصطخري لا يقع إلا في المضروب ورجحه الرافعي ، وقيد الشيخ أبو حامد النقل عن الاصطخري بالقدر الذي ينتص بالطبع ، واستدل بالقطع في المجن على مشروعية القطع في كل ما يتمول قياساً ، واستثنى الحنفية ما يسرع إليه الفساد وما أصله الإباحة كالحجارة واللبن والخشب والملح والتراب والكلاء والطير ، وفيه رواية عن الحنابلة ، والراجح عندهم في مثل السرجين القطع تقريباً على جواز بيعه ، وفي هذا تفاريع أخرى محل بساطها كتب الفقه وبالله التوفيق . الحديث الثالث حديث أبي هريرة في لعن السارق يسرق البيضة فيقطع ختم به الباب إشارة إلى أن طريق الجمع بين الأخبار أن يجعل حديث عمرة عن عائشة أصلاً فيقطع في ربع دينار فصاعداً وكذا فيما بلغت قيمته ذلك ، فكأنه قال المراد بالبيضة ما يبلغ قيمته ربع دينار فصاعداً وكذا الحبل ، ففيه إيماء إلى ترجيح ما سبق من التأويل الذي نقله الأعمش ، وقد تقدم البحث فيه

١٤ - باب توبة السارق

٦٨٠٠ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله قال **حدثني** ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قطع يد امرأة ، قالت عائشة : وكانت تأتي بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى النبي ﷺ ، فقامت وحسنت ثوبها

٦٨٠١ - **حدثنا** عبد الله بن محمد الجعفي **حدثنا** هشام بن يوسف أخبرنا معمر بن الزهري عن أبي إدريس عن عباد بن الصامت رضي الله عنه قال : بايعت رسول الله ﷺ في رَهْطٍ فقال : أبايكم على أن لا تشركوا بالله شيئاً ، ولا تسكروا ، ولا تقتلوا أولادكم ، ولا تأتوا بهتانٍ تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ، ولا تعصوني في معروف . فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فأخذ به في الدنيا فهو كفارته له وطهور ، ومن ستره الله فذلك إلى الله : إن شاء عذبه وإن شاء غفر له . قال أبو عبد الله : إذا تاب السارق بعد ما قطع يده قبلت شهادته ، وكل محدود كذلك إذا تاب قبلت شهادته

قوله (باب توبة السارق) أي هل تفيده في رفع اسم الفسق عنه حتى تقبل شهادته أو لا ؟ وقد وقع في آخر هذا الباب : قال أبو عبد الله إذا تاب السارق وقطعت يده قبلت شهادته ، وكذلك كل الحدود إذا تاب أصحابها قبلت شهادتهم ، وهو في رواية أبي ذر عن الكشميني وحده ، وأبو عبد الله هو البخاري المصنف ، وقد تقدمت هذه المسألة في الشهادات فيما يتعاق بالغاظف والسارق في شهادتهما . ونقل البيهقي عن الشافعي أنه قال : يحتمل أن يسقط كل حق لله بالتوبة ، قال وجزم به في كتاب الحدود ، وروى الربيع عنه أن حد الزنا لا يسقط ، وعن الليث والحنن لا يسقط شيء من الحدود أبداً ، قال وهو قول مالك ، وعن الحنفية يسقط إلا الشرب ، وقال

الطحاوي ولا يسقط إلا قطع الطريق لورود النص فيه والله أعلم . وذكر في الباب حديث عائشة في قصة التي سرق مختصرا ، ووقع في آخره « وتابت وحسنت نوبتها » ، وقد تقدم شرحه مستوفى قبيل هذا ، ووجه مناسبتها لترجمة وصف التوبة بالحسن فإن ذلك يقتضي أن هذا الوصف يشهد للتائب المذكور فيهود لحالته التي كان عليها ، وحديث عبادة بن الصامت في البيعة وفيه ذكر المارقة وفي آخره « فن أصاب من ذلك شيئا فأخذ به في الدنيا فهو كفارة له وطهره » ، ووجه الدلالة منه أن الذي أقيم عليه الحد وصف بالتعاطر فإذا انضم إلى ذلك أنه تاب فإنه يعود إلى ما كان عليه قبل ذلك فتضمن ذلك قبول شهادته أيضا . والله أعلم

١٥ - باب المحاربين من أهل الكفر والردة

وقول الله تعالى (إنما جزاء الذين يُحاربون الله ورسوله وَيَسْمُونَ فِي الْأَرْضِ فساداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ)

٦٨٠٢ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو قلابة الجرمي عن أنس رضي الله عنه قال : قدم على النبي ﷺ نفر من مُعكَل فأسلوا ، فاجتووا المدينة ، فأمرهم أن يأتوا إبل الصدقة فيشربوا من أبوابها وألبانها ، ففعلوا فصَحُّوا ، فارتدُّوا ، فقتلوا رعايتها وأساقوا الإبل . فبحث في آثارهم فأتى بهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم ، ثم لم يحبسهم حتى ماتوا . قوله (كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة) كذا هذه الترجمة ثبتت للجميع هنا ، وفي كونها في هذا الموضع إشكال ، وأظنها مما انقلب على الذين نسخوا كتاب البخاري من المصودة ، والذي يظهر لي أن محامدا بين كتاب الدييات وبين استنابة المرتدين ، وذلك أنها تحللت بين أبواب الحدود . فإن المصنف ترجم كتاب الحدود وصدره بحديث « لا يزني الزاني وهو مؤمن » ، وفيه ذكر المارقة وشرب الخمر ، ثم بدأ بما يتفق بعد الخمر في أبواب ثم بالسرقة كذلك ، فالذي يليق أن يثبت بأبواب الزنا على وفق ما جاء في الحديث الذي صدر به ثم بعد ذلك إما أن يقدم كتاب المحاربين وإما أن يؤخره ، والاولى أن يؤخره ليقبى « باب استنابة المرتدين » ، فإنه يليق أن يكون من جملة أبوابه ، ولم أر من نهى عن ذلك إلا الكرماني فإنه تعرض لثبوت ذلك في « باب إثم الزناة » ، ولم يستوفه كما سأنبه عليه . ووقع في رواية النص زيادة قد يرتفع بها الإشكال ، وذلك أنه قال بعد قوله « من أهل الكفر والردة » ، فراد « ومن يجب عليه الحد في الزنا » ، فإن كان محفوظا فسكانه ضم حد الزنا إلى المحاربين لافضائه إلى القتل في بعض صورته بخلاف الشرب والمارقة ، وعلى هذا فالاولى أن يبدل لفظ كتاب بباب وتكون الأبواب كلها داخلة في كتاب الحدود . قوله (وقول الله : إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية) كذا لابي ذر ، وساق في رواية كريمة وغيرها إلى (أو ينفوا من الأرض) قال ابن بهال : ذهب البخاري إلى أن آية المحاربة نزلت في أهل الكفر والردة ، وساق حديث العرينيين وابن فيه أنه يرجع بذلك ، وإسكن أخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة حديث العرينيين وفي آخره قال « بلغنا أن هذه الآية نزلت فيهم : إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية » ، ووقع مثله في حديث أبي هريرة ، ومن قال ذلك الحسن ودهاء والضحك والرهري قال : وذهب

جمهور الفقهاء الى أنها نزلت فيمن خرج من المسلمين يسف في الأرض بالفساد وبقطع الطريق ، وهو قول مالك والشافعي والكوفيين ، ثم قال : ليس هذا منافيا للقول الأول لأنها وإن نزلت في العرنيين بأعيانهم لكن لفظها عام يدخل في معناه كل من فعل مثل فعلهم من المحاربة والفساد . قلت : بل هما متغايران ، والمرجع الى تفسير المراد بالمحاربة : فمن حملها على الكفر خص الآية بأهل الكفر ومن حملها على المعصية عمم ، ثم نقل ابن بطال عن اسماعيل القاضي أن ظاهر القرآن وما مضى عليه حمل المسلمين يدل على أن الحدود المذكورة في هذه الآية نزلت في المسلمين ، وأما الكفار فقد نزل فيهم (فإذا لقيتم الذين كفروا فاضربوا رقابهم) الى آخر الآية فكان حكمهم خارجا عن ذلك ، وقال تعالى في آية المحاربة (إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم) وهي دالة على أن من تاب من المحاربين يسقط عنه الطلب بما ذكر بما جهناه فيها ، ولو كانت الآية في الكافر لنفعته المحاربة ، ولكن اذا أحدث الحاربة مع كفره اكتفينا بما ذكر في الآية وسلم من القتل فتكون الحاربة خففت عنه القتل ، وأجيب عن هذا الاشكال بأنه لا يلزم من إقامة هذه الحدود على المحارب المرتد مثلا أن تسقط عنه المطالبة بالعودة الى الإسلام أو القتل ، وقد تقدم في تفسير المائة ما نقله المصنف عن سعيد بن جبير أن معنى المحاربة لله الكفوبة وأخرج الطبري من طريق روح بن عبادة عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس في آخر قصة العرنيين قال : فذكر لنا أن هذه الآية نزلت فيهم (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) ، وأخرج نحوه من وجه آخر عن أنس وأخرج الاسماعيل هناك من طريق مروان بن معاوية عن دماوية بن أبي العباس عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس عن النبي ﷺ في قوله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) قال هم من كل . قلت : قد ثبت في الصحيحين أنهم كانوا من غل وعريضة ، فقد وجد التصريح الذي نفاه ابن بطال ، والمعتمد أن الآية نزلت أولا فيهم وهي تناول بعمومها من حارب من المسلمين بقطع الطريق ، لكن حقوبة الفريقين مختلفة : فإن كانوا كفارا يخير الامام فيهم إذا ظفر بهم ، وإن كانوا مسلمين فعلى قوانين : أحدهما وهو قول الشافعي والكوفيين ينظر في الجنابة فن قتل قتل ومن أخذ المال قطع ومن لم يقتل ولم يأخذ ما لا نفي ، وجعلوا د أو ، للتنويع ، وقال مالك : بل هي للتخيير فيتخير الامام في المحارب المسلم بين الأمور الثلاثة ، ورجح الطبري الأول ، واختلفوا في المراد بالنفي في الآية : فقال مالك والشافعي يخرج من بلد الجنابة الى بلدة أخرى ، زاد مالك فيحبس فيها . وعن أبي حنيفة بل يحبس في بلده ، وتعقب بأن الاستمرار في البلد ولو كان مع الحبس إقامة فهو ضد النفي فإن حقيقة النفي الاخراج من البلد ، وقد قرنت مفارقة الوطن بالقتل قال تعالى (ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم) وحجة أبي حنيفة أنه لا يؤمن منه استمرار المحاربة في البلدة الأخرى ، فانفصل عنه مالك بأنه يحبس بها ، وقال الشافعي : يكفي مفارقة الوطن والمدينة خذلانا وذلا . ثم ذكر المصنف حديث أنس في قصة العرنيين ، أورده من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة مصرحا فيه بالتحديث في جميعه فأمن فيه من التذليس والتسوية ، وقد تقدم شرحه في « باب أبواب الأبل » من كتاب الطهارة . ووقع في هذا الموضع « ففعلوا نصحوا فارتدوا وقتلوا رعائهم واستاقوا الأبل »

١٦ - باب لم يحسم النبي ﷺ المحاربين من أهل الردة حتى هلكوا

٦٨٠٣ - حدثنا محمد بن إسماعيل بن أبي حمزة عن أبي حمزة عن الوليد بن الأوزاعي عن يحيى عن أبي قلابة عن

أنس أن النبي ﷺ قطع العرينين ، ولم يحسمهم حتى ماتوا .

قوله (باب لم يحسم النبي ﷺ المحاربين الخ) الحسم بفتح الحاء وسكون الهمزة المهملة والهمزة المفتحة بالنازلة قطع الدم حسمته فأنحسم كقطعة ، فأنقطع وحسمت العرق معناه حبست دم العرق فنهته أن يسيل . وقال الداودي : الحسم هنا أن توضع اليد بعد القطع في زيت حار . قلت : وهذا من صور الحسم وأيس محصورا فيه ، وأورد فيه طرفا من قصة العرينين مقتصرًا على قوله قطع العرينين ولم يحسمهم ، قال ابن بطال : إنما ترك حسمهم لأنه أراد إهلاكهم فاما من قطع في سرقة مثلا فإنه يجب حسمه لأنه لا يؤمن معه التلف غالبا ينزف الدم

١٧ - باب لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا

٦٨٠٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل عن وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال : قَدِمَ رَهْطٌ مِنْ عُكْلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا فِي الصَّنَةِ ، فَاجْتَمَعُوا الْمَدِينَةَ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَبْنَا رَسُولًا ، فَقَالَ مَا أَجْدَ لَكُمْ إِلَّا أَنْ تَلْحَقُوا بِإِبْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَتَوْهَا فَشَرَبُوا مِنْ آبِهَا وَأَبْوَالِهَا حَتَّى سَمُّوا وَسَمُّوا وَقَتَلُوا الرَّاحِيَّ وَاسْتَأْفَقُوا الْقُدُودَ ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ الصَّرِيخُ ، فَبِثَّ لِلطَّلَبِ فِي آثَارِهِمْ ، فَا تَرَجَلَ لِلنَّهَارِ حَتَّى أَتَى بِهِمْ ، فَأَمَرَ بِسَامِرٍ فَأَحْيَتْ فِكْحَاهُمْ وَنَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَمَحَسَمَهُمْ ، ثُمَّ أَلْقَوْا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ ، فَا سَقَوْا حَتَّى مَاتُوا . قَالَ أَبُو قَلَابَةَ : سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ

قوله (باب لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا) كذا لم يضم أوله على البناء الجهمول ، ولو كان بفتححه لنصب المحاربون وكان راجعا إلى فاعل يحسم في الباب الذي قبله . وأورد فيه قصة العرينين من وجه آخر عن أبي قلابة عن أنس تاما . قوله (حتى سموا وسمنوا وقتلوا الراعي) في رواية الكشميني : فقتلوا الراعي ، بالفاء وهي أوجه ، وحكى ابن بطال عن المصنف أن الحكمة في ترك سقيم كفرهم نعمة التي أنعمت عليهم من المرض الذي كان بهم ، قال : وفيه وجه آخر يؤخذ بما أخرجه ابن وهب عن مرسل سعيد بن المسيب : أن النبي ﷺ قال لما بلغه ما صنعوا : عطش الله من عطش آل محمد الليلة ، قال فكان ترك سقيم إجابة لدعوته ﷺ . قلت : وهذا لا ينافي أنه عاقبهم بذلك كما ثبت أنه سماهم لكونهم سملوا أعين الرعاة ، وإنما تركهم حتى ماتوا لأنه أراد إهلاكهم كما مضى في الحسم . وأبعد من قال إن تركهم بلا سقي لم يكن بعلم النبي ﷺ . وقوله في هذه الطريق : قالوا أبنا ، بهمزة قطع ثم موحدة ثم معجمة أي اطلب لنا أبنا كذا طلبه له ، وقوله : رسلا ، بكسر الراء وسكون المهملة أي أبنا ، وقوله : ما أجدر لكم إلا أن تلاحقوا بإبل رسول الله ﷺ ، فيه تحريد وسياق الكلام يقتضي أن يقول بإبل ولاكنه كقول كبير القوم يقول لكم الأمير مثلا ، ومنه قول الخليفة يقول لكم أمير المؤمنين ، وقدم في غير هذه الطريق وهو في الباب الأول أيضا باللفظ فأمرهم أن يأبوا لإبل الصدقة ، لجمع بعضهم بين الروايتين بأنه ﷺ كانت له إبل ترعى وإبل الصدقة في جهة واحدة فدل كل من الصنفين على الصنف الآخر ، وقيل بل الكل لإبل الصدقة وإضافتها إليه إضافة التبعية لكونه تحت حكمه ، ويؤيد الأول ما ذكر قريبا من تعطيش آل محمد لأنهم كانوا لا يتناولون الصدقة

١٨ - باب سمر النبي ﷺ أعين المحاربين

٦٨٠٥ - **حدثنا** سعيد **حدثنا** حماد عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك أن رجلاً من عكّل - أو قال من عربة ، ولا أعلمه إلا قال من عكّل - قدموا المدينة ، فأمر لهم النبي ﷺ بملأح ، وأمرهم أن يخرجوا فيشربوا من أبوالها وألبانها . فشربوا ، حتى إذا برئوا قتلوا الراعي واستاقوا النعم . فبلغ النبي ﷺ غداة ، فبث الطلب في إثرهم ، فما ارتفع النهار حتى جرى بهم ، فأمر بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمر أعينهم ، فألقوا بالحرة بسنقون فلا يسقون .

قال أبو قلابة: هؤلاء قوم سرقوا وقتلوا وكفروا بدينهم وحاربوا الله ورسوله

قوله (باب) بالتنوين (سمر النبي ﷺ) بفتح السين المهملة والميم بالضم الماضى ويجوز مضافاً بغير تنوين مع سكون الميم ، وأورد فيه حديث المرينين من وجه آخر عن أيوب ، وقوله فيه « حتى جرى بهم » في رواية الكشميني « أتى بهم » وقوله « وسمر أعينهم » وقع في رواية الأوزاعي في أول المحاربين « وسمل » باللام وهما بمعنى ، قال ابن التين وغيره : وفيه نظر ، قال عياض سمر العين بالتخفيف كعابها بالمسار المحمى فيطابق السمل فإنه فسر بأن يدنى من العين حديدة عمدة حتى يذهب نظرها فيطابق الأول بأن تكون الحديدة مسباراً ، قال وضبطناه بالتشديد في بعض النسخ والأول أوجه ، وفسروا السمل أيضاً بأنه قوة العين بالشوك وليس هو المراد هنا . (تنبيه) : أشكل قوله في آية المحاربين (ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم) مع حديث عبادة الدال على أن من أقيم عليه الحد في الدنيا كان له كفارة فإن ظاهر الآية أن المحارب يجمع له الأمران ، والجواب أن حديث عبادة مخصوص بالمسلمين بدليل أن فيه ذكر للشرك مع ما انضم إليه من المعاصي ، فلما حصل الإجماع على أن الكافر إذا قتل على شركه فأتى شركاً أن ذلك القتل لا يكون كفارة له قام إجماع أهل السنة على أن من أقيم عليه الحد من أهل المعاصي كان ذلك كفارة لأنهم معصيته ، والذي يضبط ذلك قوله تعالى (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) والله أعلم

١٩ - باب فضل من ترك الفواحش

٦٨٠٦ - **حدثنا** محمد بن سلام أخبرنا عبد الله عن عبيد الله بن عمر عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: سبعة يطأهم الله يوم القيامة في ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل ، وشاب نشأ في عبادة الله ، ورجل ذكر الله في خلوة ففاضت عيناه ، ورجل قابله معاق في المسجد ، ورجلان تهاوبا في الله ، ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال إلى نفسها قال: إني أخاف الله ، ورجل صدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما صنت يمينه »

٦٨٠٧ - **حدثنا** محمد بن أبي بكر **حدثنا** عمر بن علي . ح . وحدثني خليفة **حدثنا** عمر بن علي **حدثنا** أبو حازم **عن** سهل بن سعيد الساعدي قال **قال** النبي ﷺ : من توكل لي ما بين رجله وما بين لحيته توكلت له بالجنة .

قوله (باب فضل من ترك الفواحش) جمع فاحشة وهي كل ما اشتد قبحه من الذنوب فعلا أو قولا ، وكذا الفحشاء والفحش ومنه الكلام الفاحش ، ويطلق غالبا على الزنا فاحشة ومنه قوله تعالى (ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة) وأطلقت على اللواط باللام المهدية في قول لوط عليه السلام لقومه (أنا نون الفاحشة) ومن ثم كان حده حد الرأى عند الأكثر ، وزعم الحلبي أن الفاحشة أشد من الكبيرة وفيه نظر ، ثم ذكر فيه حديثين أحدهما حديث أبي هريرة في السبعة الذين يظاهمهم الله تعالى في ظله ، والمقصود منه قوله فيه **عن** رجل دعت امرأة ذات منصب وجمال إلى نفسها فقال إني أخاف الله تعالى ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الوكاة ، ويلتحق بهذه الخصلة من وقع له نحوها كالذي دعا شابا جميلا لأن يزوجه ابنة له جميلة كثيرة الجمال جدا لينال منه الفاحشة فعنى الشاب عن ذلك وترك المال والجمال ، وقد شاهدت ذلك . وقوله في أول السند **حدثنا** محمد ، غير منسوب فقال أبو علي الفسائي وقع في رواية الأصيل محمد بن مقاتل ، وفي رواية القابسي محمد بن سلام ، والاول هو الصواب لأن عبد الله هو ابن المبارك وابن مقاتل معروف بالرواية عنه . قلت : ولا يلزم من ذلك أن لا يكون هذا الحديث الخاص عند ابن سلام ، والذي أشار إليه الفسائي قاعدة في تفسير من أبهم واستمر إبهامه فيكون كثرة أخذه وملازمته قرينة في تعيينه ، أما إذا أورد التنصيص عليه فلا . وقد صرح أيضا بأنه محمد بن سلام أبو ذر في روايته عن شيوخه الثلاثة وكذا هو في بعض النسخ من رواية كريمة وأبي الوقت . الحديث الثاني : **قوله** (عمر بن علي) هو المسمى نسبة إلى جده مقدم بوزن محمد وهو هم محمد بن أبي بكر الراوي عنه ، وهو موصوف بالتدليس لكنه صرح بالتحديث في هذه الرواية ، وقد أورده في الرقاق **عن** محمد بن أبي بكر وسنده وقرنه هنا بخلافه وساقه على لفظ خليفة . **قوله** (من توكل لي) أي تكفل ، وقد ذكرت في الرقاق **عن** رواه بلفظ تكفل ولفظ حفظ وهو هناك بلفظ تضمن ، وأصل التوكل الاعتماد على الشيء والوثوق به . وقوله **توكلت** له ، من باب المقابلة ، وقوله **ما بين رجله** ، أي فرجه **ولحيته** ، بفتح اللام وهو منابت اللحية والاسنان ويجوز كسر اللام ، وثني لأن له أعلى وأسفل والمراد به اللسان وقيل النطق ، وقد ترجم له في الرقاق **عن** حفظ اللسان ، وتقدم شرحه مستوفى هناك . وقوله في آخره **له بالجنة** ، كذا الأكثر ، وفي رواية أبي ذر **عن** المستهلي والسرخسي بحذف الباء ، ويقرأ بالنصب على نزع الخائض ؛ أو كأنه ضمن توكلت معنى ضمن

٢٠ - باب إثم الزناة

وقول الله تعالى (ولا يزنون - ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا)

٦٨٠٨ - **حدثنا** داود بن شبيب **حدثنا** همام **عن** قتادة **«** أخبرنا أنس قال : لأحدكم حديثا لا يجد شكوه أحد بعدى ، سمعته من النبي ﷺ سمعت النبي ﷺ يقول : لا تقوم الساعة - وإما قال : من أشرط الساعة - أن

يُرفعَ العلم ، وَيَظْهَرُ الجَمل ، وَيُشْرَبُ الخمر ، وَيَظْهَرُ الزنا ، وَيَقْلُ الرجال ، وَيَكْثُرُ النساءُ حتى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً الْقِيمُ الواحدُ »

٦٨٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ غَزْوَانَ عَنْ عِكْرَمَةَ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا يَزْنِي الْعَبْدُ حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَقْتُلُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، قَالَ عِكْرَمَةُ : قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ كَيْفَ يُنْزَعُ الْإِيمَانُ مِنْهُ ؟ قَالَ هَكَذَا - وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ثُمَّ أَخْرَجَهَا - قَالَتْ تَابَ عَادَ إِلَيْهِ هَكَذَا - وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ »

٦٨١٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ ذَكَوَانَ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَالتَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدُ »

٦٨١١ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ وَسَلْيَانُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ ؟ قَالَ أَنْ تَجْمَلَ اللَّهُ بِدَا وَهُوَ خَلْقَكَ . قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ . قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ . قَالَ يَحْيَى : وَحَدَّثَنَا سَفْيَانُ حَدَّثَنَا وَاصِلٌ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ .. مِثْلَهُ . قَالَ عَمْرُو : فَذَكَرْتُهُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ وَكَانَ حَدَّثَنَا عَنْ سَفْيَانَ عَنْ الْأَعْمَشِ وَمَنْصُورٍ وَوَاصِلٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ ، قَالَ : دَعَاهُ دَعَاهُ »

قَوْلُهُ (بَابُ إِثْمِ الزَّوَانَةِ) بضم أوله جمع زان كرامة ورام . قَوْلُهُ (وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يَزْنُونَ) يشير إلى الآية التي في الفرقان وأولها (وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ) والمراد قوله في الآية التي بعدها (وَهُمْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا) وكأنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه وهو في آخر طريق مسدد عن يحيى القطان فقال متصلاً بقوله حليمة جارك « قَالَ فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ - إِلَى قَوْلِهِ - وَلَا يَزْنُونَ ، وَوَقَعَتْ فِي الْأَدَبِ مِنْ طَرِيقِ جَرِيرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ وَسَاقَ إِلَى قَوْلِهِ (يَلْقَى أَثَامًا) وَلَمْ يَقَعْ ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ جَرِيرٍ عَنْ مَنْصُورٍ كَمَا بَيَّنَّاهُ مُسَلِّمًا ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ مَالِكِ بْنِ مَخُولٍ كِلَاهُمَا عَنْ وَاصِلٍ الْأَحْمَدِ وَسَاقَهُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى (وَيَخْلَعُ فِيهِ مَهَانًا) وَوَقَعَ لغير أبي ذرٍ بِحَذْفِ الْوَاوِ فِي قَوْلِهِ « وَقَوْلُ اللَّهِ » . قَوْلُهُ (وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِيَةَ إِنَّهُ كَانَ قَاحِشَةً) زَادَ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ « إِلَى آخِرِ الْآيَةِ » وَالْمَشْهُورُ فِي الزَّوَانِ الْقَصْرِ وَجَاءَ الْمَدُّ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ . وَذَكَرَ فِي الْبَابِ أَرْبَعَةُ أَحَادِيثَ : الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا) فِي رِوَايَةِ غَيْرِ أَبِي ذَرٍّ وَالنَّسَائِيِّ « أَخْبَرَنَا » . قَوْلُهُ (دَاوُدُ بْنُ شَيْبَةَ) بِمَعْجَمَةٍ وَهُوَ حَمْدَةُ وَزَنَ عَظِيمٌ هُوَ الْبَاهِلِيُّ يَكْنَى أَبُو سَالِمَانَ بَصْرِيٌّ صَدُوقٌ قَالَهُ أَبُو حَاتِمٍ ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ . قُلْتُ : وَلَمْ يُخْرَجْ

هذه إلا في هذا الحديث هنا فقط ، وقد تقدم في العلم من طريق شعبة عن قتادة بزيادة في أوله ، وتقدم شرحه في كتاب العلم ، والغرض منه قوله فيه « ويظهر الزنا » أي يشيع ويشتهر بحيث لا يتكاثم به لكثرة من يتعاطاه ، وقد تقدم سبب قول ألس « لا يحدث ذكره أحد بعدى » . الحديث الثاني حديث ابن عباس « لا يزني الزاني ، وقد تقدم شرحه مستوفى في شرح حديث أبي هريرة في أول الحدود وقول ابن جرير أن بعضهم رواه بصيغة النهي « لا يزني مؤمن » وأن بعضهم حمله على المستحل ، وساقه بسنده عن ابن عباس ، واسحق بن يوسف المذكور في السند هو الواسطي المعروف بالأزرق ، والفضيل بفاء ومعجمة مصغر . وأبو غزوان بغير معجمة ثم زاي ساكنة بوزن شعبان . وقوله فيه « قال عكرمة الخ » هو موصول بالسند المذكور ، وقوله « وشبك بين أصابعه » في رواية الأسماعيل من طريق اسماعيل بن هود الواسطي عن خالد الذي أخرجه البخاري من طريقه وقال « هكذا فوصف صفة لا أحفظها » وقد قدمت الكلام على الصفة المذكورة هناك . قال الترمذي بعد تخريج حديث أبي هريرة : وحكاية تأويل « لا يزني الزاني وهو مؤمن » ، لا نعلم أحدا كفر أحدا بالزنا والسرقه والشرب يعني عن يعتد بخلافه ، قال : وقد روى عن أبي جعفر يعني الباقر أنه قال في هذا : خرج من الإيمان إلى الإسلام يعني أنه جعل الإيمان أخص من الإسلام فإذا خرج من الإيمان بقي في الإسلام وهذا يوافق قول الجمهور إن المراد بالإيمان هنا كماله لا أصله والله أعلم . الحديث الثالث حديث أبي هريرة في ذلك وقد مضى الكلام عليه ، وعلى قوله في آخره « والثوبة معروضة بعد » . الحديث الرابع حديث عبد الله بن مسعود . قوله (عمرو بن علي) هو الفلاس ، ويحيى هو ابن سعيد القطان ، وسفيان هو الثوري ، ومنصور هو ابن المعتمر ، وسليمان هو الأعشى ، وأبو وائل هو شقيق ، وأبو ميسرة هو عمرو بن شرحبيل ، وواصل المذكور في السند الثاني هو ابن حبان بمهمة وتحتانية ثقيلة هو المعروف بالأحديب ، ورجال السند من سفيان نصابدا كوفيون ، وقوله « قال عمرو » هو ابن علي المذكور (فقد ذكرته لعبد الرحمن) يعني ابن مهدي (وكان حدثنا) هكذا ذكره البخاري عن عمرو بن علي قدم رواية يحيى بن علي رواية عبد الرحمن وعقبها بالفاء ، وقال الهيثم بن خاف فيما أخرجه الأسماعيل عنه عن عمرو بن علي حدثنا عبد الرحمن بن مهدي فساق روايته وحذف ذكر واصل من السند ثم قال « وقال عبد الرحمن مرة عن سفيان عن منصور والأعشى واصل فقلت لعبد الرحمن حدثنا يحيى بن سعيد فقد ذكره مفصلا فقال عبد الرحمن دعه والاصل أن الثوري حدث بهذا الحديث عن ثلاثة أنفس حدثوه به عن أبي وائل فأما الأعشى ومنصور فأدخلنا بين أبي وائل وبين ابن مسعود أبا ميسرة ، وأما واصل فحذفه فضبطه يحيى القطان عن سفيان هكذا مفصلا ، وأما عبد الرحمن فحدث به أولا بغير تفصيل فحمل رواية واصل على رواية منصور والأعشى لجمع الثلاثة وأدخل أبا ميسرة في السند ، فلما ذكره عمرو بن علي أن يحيى فصله كأنه تردد فيه فالتصير على التحديث به عن سفيان عن منصور والأعشى حسب وترك طريق واصل ، وهذا معنى قوله « فقال دعه دعه » أي اتركه والضمير للطريق التي اختلف فيها وهي رواية واصل ، وقد زاد الهيثم بن خاف في روايته بعد قوله دعه « فلم يذكر فيه واصل بعد ذلك » فعرف أن معنى قوله دعه أي اترك السند الذي ليس فيه ذكر أبي ميسرة ، وقال الكرماني : حاصله أن أبا وائل وإن كان قد روى كثيرا عن عبد الله فإن هذا الحديث لم يروه عنه ، قال : وليس المراد بذلك إبطال ما عليه الكرماني ظاهر له ترجيح الرواية بالفاظ الواسطة أو لأنه لا كثيرين كذا قال ، والذي يظهر

ما قدمته أنه تركه من أجل التردد فيه لأن ذكر أبي ميسرة إن كان في أصل رواية وأصل فتحه به بدونه يستلزم أنه طعن فيه بالتدليس أو بقلة الضبط ، وإن لم يكن في روايته في الأصل فيكون زاد في السند ما لم يسمعه ، فاكتمت برواية الحديث عن لا تردد عنده فيه وسكت عن غيره ، وقد كان عبد الرحمن حدث به مرة عن سفيان عن وأصل وحده بزيادة أبي ميسرة ، كذلك أخرجه الترمذي والنسائي لكن الترمذي بعد أن ساقه بلفظ وأصل عطف عليه بالسند المذكور طريق سفيان عن الأعمش ومنصور قال : مثله وكان ذلك كان في أول الأمر ، وذكر الخطيب هذا السند مثالا لنوع من أنواع مدرج الاسناد وذكر فيه أن محمد بن كثير واثق عبد الرحمن على روايته الأولى عن سفيان فيصير الحديث عن الثلاثة بغير تفصيل . قلت : وقد أخرجه البخاري في الأدب عن محمد بن كثير لكن اقتصر من السند على منصور ، وأخرجه أبو داود عن محمد بن كثير ففهم الأعمش إلى منصور ، وأخرجه الخطيب من طريق الطبراني عن أبي مسلم الليثي عن معاذ بن المشني ويوسف القاضي ومن طريق أبي العباس البرقي ثلاثتهم عن محمد بن كثير عن سفيان عن الثلاثة ، وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، عن الطبراني وفيه ما تقدم ، وذكر الخطيب الاختلاف فيه على منصور وعلى الأعمش في ذكر أبي ميسرة وحذفه ولم يختلف فيه على وأصل في إسقاطه في غير رواية سفيان . قلت : وقد أخرجه الترمذي والنسائي من رواية شعبة عن وأصل بحذف أبي ميسرة لكن قال الترمذي رواية منصور أصح يعني باثبات أبي ميسرة ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه وقال : رواه الحسن بن عبيد الله عن أبي وائل عن عبد الله كقول وأصل ، ونقل عن الحافظ أبي بكر النيسابوري أنه قال : يشبه أن يكون الثوري جمع بين الثلاثة لما حدث به ابن مهدي ومحمد بن كثير وفصله لما حدث به غيرهما يعني فيسكون الإدراج من سفيان لا من عبد الرحمن والعالم عند الله تعالى . وقد تقدم الكلام على شيء من هذا في تفسير سورة الفرقان . قوله (أي الذنب أعظم) ؟ هذه رواية الأكثر ، ووقع في رواية عاصم عن أبي وائل عن عبد الله أعظم الذنوب عند الله ، أخرجهما الحارث ، وفي رواية مسدد الماضية في كتاب الأدب ، أي الذنب عند الله أكبر وفي رواية أبي عبيدة بن معن عن الأعمش أي الذنوب أكبر عند الله ، وفي رواية الأعمش عند أحمد وغيره أي الذنب أكبر ، وفي رواية الحسن بن عبيد الله عن أبي وائل أي أكبر الكبائر ، قال ابن بطال عن المهلب : يجوز أن يكون بعض الذنوب أعظم من بعض من الذنوب المذكورين في هذا الحديث بعد الشرك ، لأنه لا خلاف بين الأمة أن الفواحش أعظم إنما من الزنا فكأنه ^{يترجح} إنما قصد بالأعظم هنا ما تكثر موافقته ويظهر الاحتياج إلى بيانها في الوقت ^{كما} وقع في حق وفد عبد القيس حيث اقتصر في منبهاتهم على ما يتعلق بالاشربة لفشوها في بلادهم . قالت : وفيما قاله نظر من أوجه : أحدها ما نقله من الإجماع ، ولعله لا يقدر أن يأتي بنقل صحيح صريح بما ادعاه عن إمام واحد بل المنقول عن جماعة حكمه فإن الحد عند الجمهور ، والراجح من الأقوال إنما ثبت فيه بالقياس على الزنا والمقيس عليه أعظم من المقيس أو مساوية ، والخبر الوارد في قتل الفاعل والمفعول به أو رجما ضعيف . وأما ثانيا فإما من مفسدة فيه إلا ويوجد مثلهما في الزنا وأشد ، ولولم يكن إلا ما قيد به في الحديث المذكور فإن المفسدة فيه شديدة جدا ، ولا يتأتى مثلهما في الذنب الآخر ، وعلى التنزل فلا يزيد . وأما ثالثا ففيه مصادمة للنص الصريح على الأعظمية من غير ضرورة إلى ذلك . وأما رابعا فالذي مثل به من قصة الاشربة ليس فيه إلا أنه اقتصر لهم على بعض المناهي ، وليس في نفسه تصريح ولا إشارة بالتحصر في الذي اقتصر عليه ، والذي يظهر أن كلا من الثلاثة على

ترتيبها في العظم ، ولو جاز أن يكون فيما لم يذكره شيء . يتصف بكونه أعظم منها لما طابق الجواب السؤال ، نعم يجوز أن يكون فيما لم يذكر شيء . يساوي ما ذكر فيكون التقدير في المرتبة الثانية مثلاً بعد القتل الموصوف وما يكون في الفحش مثله أو نحوه ، لكن يستلزم أن يكون فيما لم يذكر في المرتبة الثانية شيء هو أعظم مما ذكر في المرتبة الثالثة ولا محذور في ذلك ، وأما ما مضى في كتاب الأدب من عد عقوق الوالدين في أكبر الكبائر لكنها ذكرت بالواو فيجوز أن تكون رتبة رابعة وهي أكبر مما دونها . قوله (حليمة جارك) بفتح الحاء المهملة وزن عطيمة أى التى يحمل له وطؤها ، وقيل التى تحمل معه فى فراش واحد ، وقوله « أجل أن يطعم معك » بفتح اللام أى من أجل حذف الجار فانتصب ، وذكر الأكل لأنه كان الأغلب من حال العرب ، وسيأتى الكلام على بقية شرح هذا الحديث فى كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى

٢١ - باب رجم المحسن . وقال الحسن : من زنى بأخته فخذته حد الزانى

٦٨١٢ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** سلمة بن كهيل قال سمعت للشَّعْبِيَّ يُحَدِّثُ « عن علي رضي الله عنه حين رجم المرأة يوم الجمعة وقال : قد رجمتها بسنة رسول الله ﷺ »

٦٨١٣ - **حدثني** إسحاق **حدثنا** خالد عن الشَّيْبَانِي « سألتُ عبد الله بن أبي أوفى : هل رجم رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم . قلت : قول سورة النور أم بعد ؟ قال : لا أدري » [الحديث ٦٨١٣ - طرفه ١ : ٦٨٤٠]

٦٨١٤ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن ابن شهاب قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن « عن جابر بن عبد الله الأنصاري أن رجلاً من أسلم أتى رسول الله ﷺ فحذته أنه قد زنى ، فشهد على نفسه أربع شهادات ، فأمر به رسول الله ﷺ فرجم ، وكان قد أحسن »

قوله (باب رجم المحسن) هو بفتح الصاد المهملة من الإحصان ، ويأتى بمعنى العفة والتزويج والاسلام والحرية لأن كلا منها يمنع المكلف من عمل الفاحشة ، قال ابن القطاع : رجم محسن بكسر الصاد على القياس وبفتحها على غير قياس . قلت : يمكن تخريجه على القياس ، وهو أن المراد هنا من له زوجة عقد عليها ودخل بها وأصابها فكان الذى زوجها له أو حمله على التزويج بها ولو كانت نفسه أحسنه أى جعله فى حصن من العفة أو منعه من عمل الفاحشة . وقال الواهب : يقال المتزوجة محسنة أى أن زوجها أحسنها ، ويقال امرأة محسن بالكسر إذا تصور حصنها من نفسها « وبالفتح إذا تصور حصنها من غيرها . ووقع هنا قبل الباب عند ابن بطال « كتاب الرجم ، ولم يقع فى الروايات المعتمدة . قال ابن المنذر : أجمعوا على أنه لا يكون الإحصان بالإنكاح الفاسد ولا الشبهة ، وخالفهم أبو ثور فقال : يكون محسناً ، واحتج بأن الإنكاح الفاسد يملأ أحكام الصحيح فى تقدير المهر ووجوب العدة ولحق الولد وتحريم الربيبة ، وأجيب بعموم « ادروا الحدود » قال : وأجمعوا على أنه لا يكون بمجرد العقد محسناً ، واختلفوا إذا دخل بها وادعى أنه لم يصبها قال : حتى تقوم البينة أو يوجد منه إقرار أو يعلم له منها ولد ، وعن بعض المالكية إذا زنى أحد الزوجين واختلفا فى الوطء ، لم يصدق الزانى ولو لم يعض لها إلا ليلة

وأما قبل الزنا فلا يكون محصنا ولو أقام معها ما أقام ، واختلفوا إذا تزوج الحر أمة هل تحصنه ؟ فقال الأكثر : نعم ، وعن عطاء والحسن وقتادة والثوري والكوفيين وأحمد وإسحق : لا . واختلفوا إذا تزوج كتابية فقال إبراهيم وطاوس والشعبي : لا تحصنه ، وعن الحسن لا تحصنه حتى يطأها في الإسلام ، أخرجهما ابن أبي شيبة . وعن جابر بن زيد وابن المسيب تحصنه ، وبه قال عطاء وسعيد بن جبيرة . وقال ابن بطلال : أجمع الصحابة وأئمة الأمصار على أن المحصن إذا زنى عامدا طالما مختارا فعليه الرجم ، ودفع ذلك الخوارج وبعض المعتزلة واعتلوا بأن الرجم لم يذكر في القرآن ، وحكاه ابن العربي عن طائفة من أهل المغرب لقيهم وهم من بقايا الخوارج . واحتج الجمهور بأن النبي ﷺ رجم وكذلك الأئمة بعده ، ولذلك أشار على رضى الله عنه بقوله في أول أحاديث الباب « ورجمتما بسنة رسول الله ﷺ » ، وثبت في صحيح مسلم عن عبادة أن النبي ﷺ قال « خذرا عني ، قد جعل الله لمن سيلا . الثيب بالذيب الرجم » ، وسيأتي في « باب رجم الحبل من الزنا » من حديث عمر أنه خطب فقال « إن الله بعث محمدا بالحق وأنزل عليه القرآن فكان مما أنزل آية الرجم » ، ويأتي الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى . قوله (وقال الحسن) هو البصري كذا الأكثر ، والكشيميني وحده « وقال منصور » بدل الحسن وزيفوه . قوله (من زنى بأخته لحدده حد الراني) في رواية الكشيميني « الزنا » وصلة ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث قال سألت عمر : ما كان الحسن يقول فيمن تزوج ذات محرم وهو يعلم ؟ قال : عليه الحد . وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق جابر بن زيد وهو أبو الشعثاء التابعي المشهور فيمن أتى ذات محرم منه قال : تضرب عنقه . ووجه الدلالة من حديث علي أنه قال « رجمتما بسنة رسول الله » ، فإنه لم يفرق بين ما إذا كان الزنا بمحرم أو بغير محرم . وأشار البخاري إلى ضعف الخبر الذي ورد في قتل من زنى بذات محرم ، وهو ما رواه صالح بن راشد قال : أتى الحاج رجل قد اغتصب أخته على نفسها فقال : سلوا من هنا من أصحاب رسول الله ﷺ ، فقال عبد الله بن المطرف « سمعت رسول الله ﷺ يقول : من تخلى الحرمتين خطوا وسطه بالسيف ، فكتبوا إلى ابن عباس فكتب إليهم بمثله ذكره ابن أبي حاتم في « العلم » ، ونقل عن أبيه أنه روى عن مطرف بن عبد الله بن الشخير من قوله ، قال : ولا أدري أهو هذا أو لا يشير إلى تجويز أن يكون الراوي غاط في قوله عبد الله بن مطرف وفي قوله سمعت . وأما هو مطرف بن عبد الله ولا صحبة له ، وقال ابن عبد البر : يقولون إن الراوي غاط فيه ، وأثر مطرف الذي أشار إليه أبو حاتم أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق بكر بن عبد الله المزني قال : أتى الحاج رجل قد وقع على ابنته وعنده مطرف بن عبد الله بن الشخير وأبو بردة ، فقال أحدهما : اضرب عنقه ، فضربت عنقه . قلت : والراوي عن صالح بن راشد ضعيف وهو رفقة بكسر الراء وسكون الفاء . ويوضح ضعفه قوله « فكتبوا إلى ابن عباس » ، وابن عباس مات قبل أن يلى الحاج الإمارة بأكثر من خمس سنين ، ولا يمكن له طريق أخرى إلى ابن عباس أخرجهما الطحاوي وضعف راويها ، وأشير حديث في الباب حديث البراء « لقيت عالى ومعه الراية فقال بعثنى رسول الله ﷺ إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن اضرب عنقه » أخرجه أحمد وأصحاب السنن وفي سنده اختلاف كثير ، وله شاهد من طريق معاوية بن مرة عن أبيه أخرجه ابن ماجه والدارقطني ، وقد قال بظاهره أحمد . وحمله الجمهور على من استحل ذلك بعد العلم بتحريره بقرينة الأمر بأخذ ماله وقسمته ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول قوله (حدثنا سلة بن كميل) في رواية علي بن الجهم عن شعبة : عن سلة ومحمد بن الجهم ، والاسماعيل ، وذكر الدارقطني

أن قعنب بن محرز رواه عن وهب بن جرير عن شعبة عن سلة عن مجالد ، وهو غلط والصواب سلة ومجالد . قوله (سمعت الشعبي عن علي) أي يحدث عن علي ، قد طعن بعضهم كالحازمي في هذا الإسناد بأن الشعبي لم يسمعه من علي ، قال الاسماعيلي : رواه همام بن يوسف عن شعبة فقال د عن سلة عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي ، وكذا ذكر الدارقطني عن حسين بن محمد عن شعبة ووقع في رواية قعنب المذكورة عن الشعبي عن أبيه عن علي وحزم الدارقطني بأن الزيادة في الاسنادين وهم وبأن الشعبي سمع هذا الحديث من علي قال ولم يسمع عنه غيره . قوله (حين رجم المرأة يوم الجمعة) في رواية علي بن الجهم أن عليا أتى بامرأة رثت فضربها يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة ، وكذا عند النسائي من طريق بهز بن أسد عن شعبة والدارقطني من طريق أبي حصين بفتح أوله عن الشعبي قال د أتى علي بشراحة وهي بضم الشين المعجمة وتخفيف الراء ثم جاء مهملة الحمدانية بسكون الميم - وقد فجرت ، فردها حتى ولدت وقال : انتوني بأقرب النساء منها فأعطاهما الولد ثم رجمها ، ومن طريق حسين بالتصغير عن الشعبي قال د أتى علي بمولاة لسعيد بن قيس فجرت وفي لفظ وهي حبل فضربها مائة ثم رجمها ، وذكر ابن عبد البر أن في تفسير سنيد بن داود من طريق أخرى إلى الشعبي قال د أتى علي بشراحة فقال لها : لعل رجلا استكرهك ، قالت : لا ، قال فاعله أذاك وأنت نائمة ؟ قالت : لا . قال : لعل زوجك من عدونا ؟ قالت : لا . فأمر بها فحبست ، فلما وضعت أخرجها يوم الخميس فجلدها مائة ثم ردها إلى الحبس ، فلما كان يوم الجمعة حفر لها ورجمها ، وأبعد الرزاق من وجه آخر عن الشعبي د أن عليا لما وضعت أمر لها بحفرة في الدوق ثم قال : إن أولى الناس أن يرجم الإمام إذا كان بالاعتراف ، فإن كان اليهود فاليهود ثم رماها . قوله (رجمها بسنة رسول الله) زاد علي بن الجهم د وجلدها بكتاب الله ، زاد اسماعيل بن سالم في أوله عن الشعبي د قبل لعل جمعت حديثين ، فذكره . وفي رواية عبد الرزاق د أجلدها بالقرآن وأرجمها بالسنة ، قال الشعبي : وقال أبي بن كعب مثل ذلك ، قال الحازمي : ذهب أحمد واسحق وداود وابن المنذر إلى أن الزاني المحصن يجلد ثم يرجم ، وقال الجمهور وهي رواية عن أحمد أيضا - لا يجمع بينهما ، وذكروا أن حديث عبادة منسوخ يعني الذي أخرجه مسلم بلفظ « الثيب بالثيب جلد مائة والرجم ، والبكر بالبكر جلد مائة والنفي والناسخ له ما ثبت في قصة ماعز أن النبي ﷺ رجمه ولم يذكر الجلد ، قال الشافعي : فدللت السنة على أن الجلد ثابت على البكر وساقط عن الثيب . والدليل على أن قصة ماعز متراخية عن حديث عبادة أن حديث عبادة ناسخ لما شرع أولا من حبس الزاني في البيوت فنسخ الحبس بالجلد وزيد الثيب الرجم ، وذلك صريح في حديث عبادة ، ثم نسخ الجلد في حق الثيب ، وذلك مأخوذ من الاختصار في قصة ماعز على الرجم وذلك في قصة الغامدية والجهنية واليهوديين لم يذكر الجلد مع الرجم وقال ابن المنذر : طارض بعضهم الشافعي فقال الجلد ثابت في كتاب الله والرجم ثابت بسنة رسول الله كما قال علي ، وقد ثبت الجمع بينهما في حديث عبادة وهمل به علي ورافقه أبو ، وليس في قصة ماعز ومن ذكر معه تصريح بسقوط الجلد عن المرجوم لاحتمال أن يكون ترك ذكره لوضوحه ولكونه الأصل فلا يرد ما وقع التصريح به بالاحتمال ، وقد احتج الشافعي بنظير هذا حين عورض إيجابه العمرة بأن النبي ﷺ أمر من سأله أن يحج عن أبيه ولم يذكر العمرة ، فاجاب الشافعي بأن السكوت عن ذلك لا يدل على سقوطه ، قال فمكنا ينبض أن يجاب هنا . قلت : وبهذا اليوم الطحاوي أيضا الشافعية ، ولهم أن ينفصلوا لكن في بعض طرقه د حج عن أبيك واعتذر ، كما تقدم بيانه في كتاب الحج ،

قالنقصير في ترك ذكر العمرة من بعض الرواة ، وأما قصة ماعز فجاءت من طرق متنوعة بأسانيد مختلفة لم يذكر في شيء منها أنه جلد ، وكذلك النامدية والجنونية وغيرهما ، وقال في ماعز « اذهبوا فارجوه » ، وكذا في حق غيره ولم يذكر الجلد ، فدل ترك ذكره على عدم وقوعه ودل عدم وقوعه على عدم وجوبه . ومن المذاهب المستغربة ما حكاه ابن المنذر وابن حزم عن أبي بن كعب زاد ابن حزم وأبي ذر وابن عبد البر عن مسروق أن الجمع بين الجلد والرجم عاص بالشيوخ والشيخة ، وأما الشاب فيجلد إن لم يحصن ويرجم إن أحصن فقط ، ووجههم في ذلك حديث الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة كما سيأتي بيانه في الكلام على حديث عمر في « باب رجم الحبل من الزنا » ، وقال هياض : شئت فرقة من أهل الحديث فقالت الجمع على الشيخ الثيب دون الشاب ولا أصل له ، وقال النووي : هو مذهب باطل ، كذا قاله ونفى أصله ، ووصفه ، بالباطلان إن كان المراد به طريقة فليس بجيد لأنه ثابت كما سأبينه في « باب البكران يجلدان » ، وإن كان المراد دليله ففيه نظر أيضا لأن الآية وردت بلفظ الشيخ نفهم هؤلاء من تخصيص الشيخ بذلك أن الشاب أعذر منه في الجملة ، فهو معنى مناسب وفيه جمع بين الأدلة فكيف يوصف بالباطلان ، واستدل به على جواز نسخ التلاوة دون الحكم . وعالف في ذلك بعض المعزلة واعتل بأن التلاوة مع حكمها كالعلم مع العالمية فلا ينفكان ، وأجيب بالمنع فإن العالمية لا تنافي قيام العلم بالذات ، سلمنا لكن التلاوة أمانة الحكم فيدل وجودها على ثبوته ولا دلالة من مجردها على وجوب الدوام فلا يلزم من انتفاء الأمانة في طرف الدوام انتفاء ماديات عليه ، فإذا نسخ التلاوة لم ينتف المدلول ، وكذلك بالعكس ، الحديث الثاني : قوله (حديثي) في رواية أبي ذر حدثنا إسحق ، وهو ابن شاهين الواسطي ، وعالم هو ابن عبد الله الطحان ، والشيباني هو أبو إسحق سليمان مشهور بكنيته . قوله (قبل سورة النور أم بعد) في رواية الكشي عن « أم بعدها » وقائدة هذا السؤال أن الرجم إن كان وقع قبلها فيمكن أن يدعى نسخه بالتنصيص فيها على أن حد الزاني الجلد ، وإن كان وقع بعدها فيمكن أن يستدل به على نسخ الجلد في حق المحصن ، لكن يرد عليه أنه من نسخ الكتاب بالسنة وفيه خلاف ، وأجيب بأن الممنوع نسخ الكتاب بالسنة إذا جاءت من طريق الآحاد ، وأما السنة المشهورة فلا وأيضا فلا نسخ وإنما هو تخصيص بغير المحصن . قوله (لا أدري) يأتي بيانه بعد أبواب ، وقد قام الدليل على أن الرجم وقع بعد سورة النور لأن نزولها كان في قصة الإفك ، واختلف هل كان سنة أربع أو خمس أو ست هل ما تقدم بيانه ، والرجم كان بعد ذلك فقد حضره أبو هريرة وإنما أسلم سنة سبع وابن عباس إنما جاء مع أمه إلى المدينة سنة تسع . الحديث الثالث : قوله (حديثنا) في رواية أبي ذر « أخبرنا » وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . قوله (حديثي أبو سلمة) في رواية أبي ذر « أخبرني » . قوله (أن رجلا من أسلم) أي من بني أسلم القبيلة المشهورة ، واسم هذا الرجل ماعز بن مالك كما سيأتي مسمى عن ابن عباس بعد سبعة أبواب

٢٢ - باب لا يُرجمُ الجنونُ والجنونة . وقال عليُّ لعمرَ رضى الله عنه : أما علمتَ أنَّ القلمَ رُفِعَ عن

الجنون حتى يُفَيَّقَ ، وعن الصبيِّ حتى يُدْرِكَ ، وعن النَّاسِ حتى يُسْتَهْظَ ؟

٦٨١٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُسَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ

« عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي السَّجْدِ فَنَادَاهُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي

زَنَيْتَ ، فَأَمْرٌ مِنْهُ حَتَّى رُدَّ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ :
أَبْكَ جُنُونٌ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَمَلَّ أَحْصَنَتْ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُوهُ .

٦٨١٦ - ... قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « فَكُنْتُ فِيمَنْ رَجَعَهُ ، فَرَجَعْنَاهُ
بِالْمَصْلِيِّ ، فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحَبَارَةُ هَرَبَ ، فَأَدْرَكَنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَعْنَاهُ »

قَوْلُهُ (بَابُ لَا يَرْجَمُ الْمَجْنُونُ وَالْمَجْنُونَةُ) أَيْ إِذَا وَقَعَ فِي الزُّنَاقِ حَالُ الْمَجْنُونِ ، وَهُوَ إِجْمَاعٌ وَاخْتِلَافٌ فِيمَا إِذَا
وَقَعَ فِي حَالِ الصَّحَّةِ ثُمَّ طَرَأَ الْمَجْنُونُ هَلْ يُؤَخَّرُ إِلَى الْإِفَاقَةِ ؟ قَالَ الْجَوَابُ : لَا ، لِأَنَّهُ يُرَادُ بِهِ التَّلَفُ فَلَا مَعْنَى لِلتَّأْخِيرِ ،
بِمُخْلَافٍ مِنْ يَجْمَعُ قَائِمُهُ يَقْصِدُ بِهِ الْإِيْلَامَ فَيُؤَخَّرُ حَتَّى يَفِيقَ . قَوْلُهُ (وَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِعَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَمَّا
عَلِمْتُ الْخ) تَقْدِيمُ بَيَانٍ مِنْ وَصْلِهِ فِي « بَابِ الطَّلَاقِ فِي الْأَغْلَاقِ » ، وَأَنَّ أَبَا دَاوُدَ وَابْنَ حَبَّانَ وَالنَّسَائِيَّ أَخْرَجُوهُ مَرْفُوعًا
وَرَجَّحَ النَّسَائِيُّ الْمَرْفُوعَ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ مَرْفُوعٌ حَكْمًا ، وَفِي أَوَّلِ الْأَثَرِ الْمَذْكُورِ قِصَّةٌ تَنَاسَبَ هَذِهِ التَّرْجِمَةُ وَهُوَ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْ عَمْرٍ أَيْ بِمَجْنُونَةٍ قَدْ زَنَتْ وَهِيَ حَبْلِي فَأَرَادَ أَنْ يَرْجِمَهَا ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ : أَمَّا بَلَاغُكَ أَنَّ الْقَلَمَ قَدْ رُفِعَ
عَنْ ثَلَاثَةٍ ، فَذَكَرَهُ ، هَذَا لَفْظُ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ الْمَوْقُوفِ فِي « الْفَوَائِدِ الْجَمْعِيَّاتِ » ، وَلَفْظُ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
« مَرَّ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بِمَجْنُونَةٍ بَنَى فَلَانَ قَدْ زَنَتْ فَأَمَرَ عَمْرٍأَ بِرَجْمِهَا فَرَدَّمَهَا عَلِيٌّ وَقَالَ لِعَمْرِ : أَمَا تَذَكَّرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ : رَفَعَ الْقَلَمَ عَنْ ثَلَاثَةٍ عَنِ الْمَجْنُونِ الْمَغْلُوبِ عَلَى هَيْئَتِهِ ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ؟ قَالَ :
صَدَقْتَ ، فَخَلَّى سَبِيلَهَا ، هَذِهِ رَوَايَةُ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ عَنْ ابْنِ أَبِي دَاوُدَ وَسَنَدُهَا مُتَّصِلٌ ،
لَكِنْ أَعْلَاهُ النَّسَائِيُّ بِأَنَّ جَرِيرَ بْنَ حَازِمٍ حَدَّثَ بِمَعْرِ بِأَحَادِيثٍ غَلَطَ فِيهَا ، وَفِي رَوَايَةِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنِ
الْأَعْمَشِ بِسَنَدِهِ « أَيْ عَمْرٍأَ بِمَجْنُونَةٍ قَدْ زَنَتْ ، فَاسْتَشَارَ فِيهَا النَّاسَ فَأَمَرَ بِهَا عَمْرٍأَ أَنْ تَرْجَمَ ، فَرَجَمَهَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ
فَقَالَ : ارْجَعُوا بِهَا ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ أَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ الْقَلَمَ قَدْ رُفِعَ ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِي آخِرِهِ قَالَ بَلَى قَالَ فَمَا بَالُ هَذِهِ تَرْجِمُ ؟
فَارْسَلَهَا ، فَجَعَلَ يَكْبُرُ ، وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنِ الْأَعْمَشِ نَحْوَهُ ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مَوْقُوفًا مِنَ الطَّرِيقَيْنِ وَرَجَّحَهُ
النَّسَائِيُّ ، وَرَوَاهُ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ عَنْ عَلِيٍّ بِدُونِ ذِكْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَفِي آخِرِهِ فَجَعَلَ عَمْرٍأَ يَكْبُرُ ، أَخْرَجَهُ
أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ بِلَفْظِ قَالَ « أَيْ عَمْرٍأَ بِامْرَأَةٍ ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ وَفِيهِ « فَخَلَّى عَلَى سَبِيلِهَا ، فَقَالَ عَمْرٍأَ : ادْعُ لِي طَلِيسًا ،
فَأَتَاهُ فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : رَفَعَ الْقَلَمَ فَذَكَرَهُ لَسَكُنَ بِلَفْظِ « الْمَعْتُوهُ حَتَّى يَبْرَأَ ، وَهَذِهِ
مَعْتُوهٌ بَنَى فَلَانَ لَعَلَّ الَّذِي أَتَاهَا وَهِيَ فِي بِلَاقِهَا ، وَلِأَنَّ دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الضَّحَى عَنْ عَلِيٍّ مَرْفُوعًا نَحْوَهُ لَكِنْ
قَالَ « وَعَنِ الْخُرَفِ » ، بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَكُسْرِ الرَّاءِ بِمَعْنَاهَا فَأَ ، وَمِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ
عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا « رَفَعَ الْقَلَمَ عَنْ ثَلَاثَةٍ ، فَذَكَرَهُ بِلَفْظِ « وَعَنِ الْمَبْتَلِ حَتَّى يَبْرَأَ ، وَهَذِهِ طَرِيقُ تَقْوَى بَعْضِهَا
بِبَعْضٍ ، وَقَدْ أَطْنَبَ النَّسَائِيُّ فِي تَخْرِيجِهَا ثُمَّ قَالَ : لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ وَالْمَرْفُوعُ أَوْلَى بِالْإِصْوَابِ ، قُلْتُ : وَالْمَرْفُوعُ شَاهِدٌ
مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ « أَخْبَرَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ شَدَادُ بْنُ أَوْسٍ وَثَوْبَانُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ
« رَفَعَ الْقَلَمَ فِي الْحَدِّ عَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيقَ وَعَنِ الْمَعْتُوهِ هَالِكًا ،
أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ ، وَقَدْ أَخَذَ الْفَقَهَاءُ بِمَقْتَضَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ، لَكِنْ ذَكَرَ ابْنُ حَبَّانَ أَنَّ الْمُرَادَ بِرَفْعِ الْقَلَمِ تَرْكُ كِتَابَةِ
الْأَشْرَافِ مِنْهُمْ دُونَ الْخَيْرِ ، وَقَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الزَّمَذَمِيِّ » : هُوَ ظَاهِرٌ فِي الصَّبِيِّ دُونَ الْمَجْنُونِ وَالنَّائِمِ لِأَنَّهُمَا فِي حَيْزٍ مِنْ

ليس قابلاً لصحة العبادة منه لزوال الشهور . وحكى ابن العربي أن بعض الفقهاء سئل عن اسلام الصبي فقال : لا يصح . واستدل بهذا الحديث ، فعورض بأن الذي ارتفع عنه قلم المؤاخذه وأما قلم الثواب فلا أقوله البراءة لما سأله : ألهذا حج ؟ قال : نعم ، ولقوله : « مروم بالصلاة » فإذا جرى له قلم الثواب فكلمة الاسلام أهل أنواع الثواب فكيف يقال إنها تقع لغراً ويمتد بحججه وصلاته ؟ واستدل بقوله : « حتى يحتمل » على أنه لا يؤخذ قبل ذلك ، واحتج من قال : يؤخذ قبل ذلك بالردة ، وكذا من قال من المالكية يقام الحد على المراهق ويعتبر طلاقه لقوله في الطريق الأخرى « حتى يكبر » والأخرى « حتى يشب » . وتعقبه ابن العربي بأن الرواية بلفظ « حتى يحتمل » هي العلامة المحققة فيتمتع اعتبارها وحمل باقي الروايات عليها . قوله (من عقيل) هو ابن خالد . قوله (عن أبي سعدة وسعيد بن المسيب) هذه رواية يحيى بن بكير عن الليث ، ووافقه شعيب بن الليث عن أبيه عند مسلم ، وسيأتي بعد ستة أبواب من رواية سعيد بن وهير عن الليث عن عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب ، وجمعا مسلم فوصل رواية عقيل وعاق رواية عبد الرحمن فقال بعد رواية الليث عن عقيل : ورواه الليث أيضاً عن عبد الرحمن ابن خالد . قلت : ورواه معمر ويونس وابن جريج عن ابن شهاب عن أبي سعدة وحده عن جابر ، وجمع مسلم هذه الطرق وأحال بلفظها على رواية عقيل ، وسيأتي للبخاري بعد بابين من رواية معمر ، وعلق طرقاته ليونس وابن جريج ووصل رواية يونس قبل هذا ، وأما رواية ابن جريج فوصلها مسلم عن إسحاق بن راهوية عن عبد الرزاق عن معمر وابن جريج معا ، ووقعت لنا بعلو في « مستخرج أبي نعيم » من رواية الطبراني عن الثوري عن عبد الرزاق عن ابن جريج وحده . قوله (أتى رجل) زاد ابن مسافر في روايته « من الناس » وفي رواية شعيب بن الليث « من المسلمين » وفي رواية يونس ومعمر « إن رجلاً من أسلم » وفي حديث جابر بن سمرة عند مسلم رأيت ماعز بن مالك الأسدي حين جرى به رسول الله ﷺ الحديث وفيه « رجل قصير أعضل ليس عليه رداء » وفي لفظ « ذو عضلات » بفتح المهملة ثم المعجمة ، قال أبو عبيدة : العضلة ما اجتمع من اللحم في أعلى باطن الساق . وقال الأصمعي : كل عصابة مع لحم فهي عضلة . وقال ابن القطاع : العضلة لحم الساق والذراع وكل لحم مستديرة في البدن والاعضل الشديد الخاق ومنه أعضل الأمر إذا اشتد ، لكن ذلك الرواية الأخرى على أن المراد به هنا كثير العضلات . قوله (فأعرض عنه) زاد ابن مسافر « فتنحى لشفق وجه رسول الله ﷺ الذي أعرض قبله » بكسر القاف وفتح الموحدة ، وفي رواية شعيب « فتنحى تلقاء وجهه » أي انتقل من الناحية التي كان فيها إلى الناحية التي يستقبل بها وجه النبي ﷺ ، وتلقاء منصوب على الظرفية وأصله مصدر أقبلت الطرف أي مكان تلقاء الخذف مكان قبل ، وأيسر من المصادر تفعّل بكسر أوله إلا هذا وتبيان وسائرهما بفتح أوله ، وأما الأسماء بهذا الوزن فكثيرة . قوله (حتى ردد) في رواية الكشميهني « حتى رد » بدال واحدة ، وفي رواية شعيب بن الليث « حتى ثنى ذلك عليه » وهو بمثلثة بعدها نون خفيفة أي كرر ، وفي حديث بريدة عند مسلم « قال ويحك ، أراجع فاستغفر الله وتب إليه » فراجع غير بعيد ثم جاء فقال « يا رسول الله طهرني » وفي لفظ « فلما كان من الغد أتاه » ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عند مالك والنسائي من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد « إن رجلاً من أسلم قال لأبي بكر الصديق : إن الآخر زني » قال : فتب إلى الله واستتر بستر الله . ثم أتى عمر كذلك فأتى رسول الله ﷺ فأعرض عنه ثلاث مرار ، حتى إذا أكثر عليه بعث إلى أمه » . قوله (فلما شهد على نفسه أربع

شهادات) في رواية أبي ذر « أربع مرات » وفي رواية بريدة المذكورة « حتى إذا كانت الرابعة قال فيم أطهرك » وفي حديث جابر بن سمرة من طريق أبي حوالة عن سماك « فشهد على نفسه أربع شهادات ، أخرجه مسلم وأخرجه من طريق شعبة عن سماك قال « فرده مرتين » وفي أخرى « مرتين أو ثلاثا » قال شعبة قال سماك : فذكرته لسعيد ابن جبير فقال إنه رده أربع مرات . ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم أيضا « فاعترف بالزنا ثلاث مرات » والجمع بينهما أما رواية مرتين فتحمل على أنه اعترف مرتين في يوم ومرتين في يوم آخر لما يشعر به قول بريدة « فلما كان من الغد ، فاعترف الراوى على أحدهما ، أو مراده اعترف مرتين في يومين فيكون من ضرب اثنين في اثنين ، وقد وقع عند أبي داود من طريق إسرائيل عن سماك عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « جاء ماهر بن مالك إلى النبي ﷺ فاعترف بالزنا مرتين فطرده ، ثم جاء فاعترف بالزنا مرتين » وأما رواية الثلاث فكأن المراد الاختصار على المرات التي رده فيها ، وأما الرابعة فإنه لم يرد بل استثبت فيه وسأل عن عقله ، لكن وقع في حديث أبي هريرة عند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن الصامت ما يدل على أن الاستثبات فيه إنما وقع بعد الرابعة وافظه « جاء الأسلي فشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراما أربع مرات كل ذلك يعرض عنه رسول الله ﷺ ، فأقبل في الخامسة فقال : تدرى ما الزاني ، إلى آخره ، والمراد بالخامسة الصفة التي وقعت منه عند السؤال والاستثبات ، لأن صفة الإعراض وقعت أربع مرات وصفة الإقبال عليه للسؤال وقع بعدها . قوله (فقال أباك جنون ؟ قال لا) في رواية شعيب في الطلاق « وهل بك جنون ، وفي حديث بريدة « سألت أبا جنون ؟ فأخبر بأنه ليس بجنون » وفي لفظ « فأرسل إلى قومه فقالوا : ما نعلمه إلا وفي العقل من صالحينا ، وفي حديث أبي سعيد ثم سألت قومه فقالوا : ما نعلم به بأسا إلا أنه أصاب شيئا يرى أنه لا يخرج منه إلا أن يقام فيه الحد لله ، وفي مرسل أبي سعيد « بعث إلى أهله فقال : أشتكى به جنة ؟ فقالوا : يا رسول الله انه لصحيح ويجمع بينهما بأنه سأله ثم سأله عنه احتياطا ، فإن فائدة سؤاله أنه لو ادعى الجنون لكان في ذلك دفع لإقامة الحد عليه حتى يظهر خلاف دعواه ، فلما أجاب بأنه لا جنون به سأل عنه لاحتمال أن يكون كذلك ولا يعتمد بقوله ، وعند أبي داود من طريق نعيم بن هزال قال « كان ماهر بن مالك يتبعني في حجر أبي فاصاب جارية من الحلى ، فقال له أبي : أنت رسول الله ﷺ فأخبره بما صنعت لعله يستغفر لك ويرجاء أن يكون له مخرج » فذكر الحديث فقال عياض : فائدة سؤاله أباك جنون سترا لحاله واستبعاد أن يباح عاقل بالاعتراف بما يقتضي إهلاكه ، وأما ما يرجع عن قوله ، أو لأنه سمعه وحده ، أو ليتم إقراره أو بما عنده من بشرطه . وأما سؤاله قومه عنه بعد ذلك فبالغة في الاستثبات وتعقب بمض الشراح قوله « أو لأنه سمعه وحده » بأنه كلام ساقط لأنه وقع في نفس الخبر أن ذلك كان بحضور الصحابة في المسجد . قلت : ويرد بوجه آخر وهو أن أفراد الحديث بجماع لإقرار المقر كاف في الحكم عليه به ، اتفاقا اذ لا ينطق عن الهوى ، بخلاف غيره ففيه احتمال . قوله (قال فهل أحصنت) أي تزوجت ، هذا معناه جزما هنا ، لا تتراق الحكم في حد من تزوج ومن لم يتزوج . قوله (قال : نعم) زاد في حديث بريدة قبل هذا « اشربت خمرًا ؟ قال لا ، وفيه « فقام رجل فاستنكهم فلم يجد منه ريحا ؟ و زاد في حديث ابن عباس الآتي قريبا « لعلك قبلت أو غمرت » بمجمة وزاى - أو نظرت ، أي فأطاعت على كل ذلك زنا ولاكنه لا حد في ذلك « قال : لا ، وفي حديث نعيم « فقال هل ضاحقتها ؟ قال : نعم ، قال : فهل باشرتها ؟ قال : نعم ، قال : هل جامعتها ؟ قال : نعم » وفي حديث ابن عباس

المذكور ، فقال أنكبتها ، لا يكفى بفتح التحتانية وسكون الكاف من الكناية أى أنه ذكر هذا اللفظ صريحا ولم يكن منه بلفظ آخر كالجماع ، ويحتمل أن يجمع بأنه ذكر بعد ذكر الجماع بأن الجماع قد يحمل على مجرد الاجتماع ، وفي حديث أبى هريرة المذكور ، أنكبتها ؟ قال نعم . قال حتى دخل ذلك منك في ذلك منها ؟ قال نعم ، قال كما يغيب المرود في المكحلة والرشاء في البئر ؟ قال نعم . قال : تدرى ما الزنا قال : نعم ؟ أتيت منها حراما ما يأتى الرجل من امرأته حلالا ، قال : فما تريد بهذا القول ؟ قال : تطهرنى ، فأمر به فرجم ، وقبله عند النسائي هنا . هل أدخلته وأخرجته ؟ قال نعم ، . قوله (قال ابن شهاب) هو موصول بالسند المذكور . قوله (فأخبرنى من سمع جابر بن عبد الله) صرح يونس ومعمرو في روايتهما بأنه أبو سلة بن عبد الرحمن ، فكان الحديث كان عند أبى سلة عن أبى هريرة كما عند سعيد بن المسيب وعنده زيادة عليه عن جابر . قوله (فسكنت فيمن رحمه فرجمناه بالمصل) في رواية معمر ، فأمر به فرجم بالمصل ، وفي حديث أبى سعيد ، فما أوثقناه ولا حفرنا له ، قال : فرميناه بالمعظام والمدر والحزف ، بفتح المعجمة والراء وبالفاء وهى الآنية التى تتخذ من الطين المشوى وكان المراد ما تكسر منها . قوله (فلما أذاقته) بزال معجمة وفتح اللام بعدما قاف أى أذاقته وزنه ومعناه قال أهل اللغة : الذاق بالتحريك القلق ومن ذكره الجوهري ، وقال فى النهاية : أذاقته بلفظ منه الحمد حتى قلق ، يقال أذاقه الشيء أجده ، وقال النوى : معنى أذاقته الحجارة أصابته بجدها ، ومنه انذاق صار له حد يقطع . قوله (هرب) فى رواية ابن مسافر ، جز ، بجيم وميم مفتوحين ثم زاي أى وثب مسرعا وليس بالشديد العدو بل كالقفز . ووقع فى حديث أبى سعيد ، فاشتد وأسند لنا خافه . قوله (فأدركناه بالحرة فرجمناه) زاد معمر فى روايته ، حتى مات ، وفى حديث أبى سعيد ، حتى أتى عرض - بضم أوله أى جانب - الحرة ، فرميناه بجلاميد الحرة حتى سكت ، وعند الترمذى من طريق محمد بن عمرو عن أبى سلة عن أبى هريرة فى قصة ما هو ، فلما وجد مس الحجارة فرشت حتى مر برجل معه لى جمل فضربه وضربه الناس حتى مات ، وعند أبى داود والنسائي من رواية يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه فى هذه القصة ، فوجد مس الحجارة فخرج يشتد ، فلقه عبد الله بن أنيس وقد حجز أصحابه فتزع له بوظيف بعير فرماه فقتله ، وهذا ظاهره يخالف ظاهر رواية أبى هريرة أنهم ضربوه معه ، لكن يجمع بأن قوله فى هذا ، فقتله ، أى كان سببا فى قتله ، وقد وقع فى رواية للطبرانى فى هذه القصة ، فضرب ساقه فصرعه ، ورجموه حتى قتلوه ، والوظيف بمعجمة وزن عظيم : خف البعير وقيل مستدق الذراع والساق من الإبل وغيرها ، وفى حديث أبى هريرة عند النسائي ، فأتته إلى أصل شجرة فتوسد يمينه حتى قتل ، والنسائي من طريق أبى مالك عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ، فذهبوا به إلى حائط يبلغ صدره فذهب يثب فرماه رجل فاصاب أصل أذنه فصرع فقتله . وفى هذا الحديث من الفوائد منقبة عظيمة لما هو بن مالك لأنه استمر على طلب إقامة الحد عليه مع توبته لئتم تطهيره ولم يرجع عن إقراره مع أن الطبع البشرى يقتضى أنه لا يستمر على الإقرار بما يقتضى ازهاق نفسه لجأه نفسه على ذلك وقوى عليها وأقر من غير اضطراب إلى إقامة ذلك عليه بالشهادة مع وضوح الطريق إلى سلامته من القتل بالتوبة ، ولا يقال له لم يعلم أن الحد بعد أن يرفع للإمام يرتفع بالرجوع لانا نقول كان له طريق أن يرد أمره فى صورة الاستفتاء فيعلم ما يخفى عليه من أحكام المسألة ويبني على ما يجاب به ويعمل عن الإفراز إلى ذلك ، ويؤخذ من قضية أنه يستحب لمن وقع فى مثل قضية

أن يتوب إلى الله تعالى ويستتر نفسه ولا يذكر ذلك لأحد كما أشار به أبو بكر وعمر على ما عرفت ، وأن من أطلع على ذلك يستتر عليه بما ذكرنا ولا يفضحه ولا يرفعه إلى الإمام كما قال عليه السلام في هذه القصة «لو سترته بثوبك لمكان خيراً لك» ، وبهذا جزم الحافض رضي الله عنه فقال : أحب لمن أصاب ذنباً فستره الله عليه أن يستتره على نفسه ويتوب ، واحتج بقصة ماعز بن أبي بكر وعمر . وقال ابن العربي : هذا كله في غير الجاهر ، فاما إذا كان متظاهراً بالفاحشة جهراً فاني أحب مكاشفته والتبريح به لينزجر هو وغيره . وقد استشكل استحباب الاستتر مع ما وقع من الثناء على ماعز والغامدية ، وأجاب شيخنا في «شرح الترمذي» بأن الغامدية كان ظهر بها الحبل مع كونها غير ذات زوج فمعدر الاستتار للاطلاع على ما يشعر بالفاحشة ، ومن ثم قيد بعضهم ترجيح الاستتار حيث لا يكون هناك ما يشعر بضده ، وإن وجد فالرفع إلى الإمام ليقم عليه الحد أفضل انتهى . والذي يظهر أن الاستتر مستحب والرفع لقصد المبالغة في التظهير أحب والعلم عند الله تعالى . وفيه التثبت في إزهاق نفس المسلم والمبالغة في صيانتها لما وقع في هذه القصة من ترديده والإيحاء إليه بالرجوع والاشارة إلى قبول دعواه إن ادعى إكراها وأخطأ في معنى الزنا أو مباشرة دون الفرج مثلاً أو غير ذلك . وفيه مشروعية الاقرار بفعل الفاحشة عند الإمام وفي المصعد والتصريح فيه بما يستحي من التلطف به من أنواع الرفق في القول من أجل الحاجة الملحة لذلك . وفيه فداء الكبير بالصوت العالي وإعراض الإمام عن من أقر بأمر محتمل لإقامة الحد لاحتمال أن يفسره بما لا يوجب حداً أو يرجع ، واستفساره عن شروط ذلك ليرتب عليه مقتضاه وأن إقرار المجنون لاغ ، والتعريض المقرر بأن يرجع وأنه إذا رجع قبل ، قال ابن العربي : وجاء عن مالك رواية أنه لا أثر لرجوعه ، وحديث النبي ﷺ أحق أن يتبع . وفيه أنه يستحب لمن وقع في معصية وندم أن يبادر إلى التوبة منها ولا يخبر بها أحداً ويستتر بستر الله ، وإن اتفق أنه يخبر أحداً فيستحب أن يأمره بالتوبة وستر ذلك عن الناس كما جرى لما ذكر مع أبي بكر ثم عمر ، وقد أخرج قصته معهما في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب رسالة ، ووصله أبو داود وغيره من رواية يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه . وفي القصة أن النبي ﷺ قال له زال «لو سترته بثوبك لمكان خيراً لك» ، وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد ذكرت هذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم فقال هزال جدي جدي وهذا الحديث حق . قال الباجي : المعنى خيراً لك مما أمرته به من إظهار أمره ، وكان ستره بأن يأمره بالتوبة والكتمان كما أمره أبو بكر وعمر ، وذكر الثوب مبالغة أي لو لم تجد السبيل إلى ستره إلا بردائك من علم أمره كان أفضل مما أشرت به عليه من الإظهار . واستدل به على اشتراط تكرير الإقرار بالزنا أربعاً لظاهر قوله فلما شهد على نفسه أربع شهادات ، فإن فيه إشعاراً بأن العدد هو الملة في تأخير إقامة الحد عليه والا لأمر برجمه في أول مرة ، ولأن في حديث ابن عباس «قال لما عز قد شهدت على نفسك أربع شهادات ، اذهبوا به فارجموه» ، وقد تقدم ما يؤيده ويؤيد القياس على عدد شهود الزنا دون غيره من الحدود ، وهو قول الكوفيين والراجح عند الحنابلة ، وزاد ابن أبي ليل فاشتراط أن تتعدد مجالس الإقرار ، وهي رواية عن الحنفية وتسمكوا بصورة الواقعة ، لكن الروايات فيها اختلفت ، والذي يظهر أن المجالس تعددت لكن لا بعدد الاقرار ، فأكثر ما نقل في ذلك أنه أقر مرتين ثم عاد من الغد فأقر مرتين كما تقدم بيانه من عند مسلم ، وتأول الجمهور بأن ذلك وقع في قصة ماعز وهي واقعة حال لحاز أن يكون لزيادة الاستنابات ، ويؤيد هذا الجواب ما تقدم في سياق حديث أبي هريرة

وما وقع عند مسلم في قصة الغامدية حيث قالت لما جاءت « طهرني ، فقال : ويحك ارجعي فاستغفري ، قالت : اراك تريد ان ترددني كما رددت ماعرا إنها حبلى من الزنا ، فلم يؤخر إقامة الحد عليها إلا لكونها حبلى . فلما وضعت أمر برجمها ولم يستفسرها مرة أخرى ولا اعتبر تكرير اقرارها ولا تعدد المجالس ، وكذا وقع في قصة العسيف حيث قال « واغديا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ، وفيه » فغدا عليها فاعترفت فرجمها ، ولم يذكر تعدد الاعتراف ولا المجالس ، وسيأتي قريباً مع شرحه مستوفى . وأجابوا عن القياس المذكور بأن القتل لا يقبل فيه إلا شاهدان بخلاف سائر الاموال ، فيقبل فيها شاهد وامرأتان ، فكان قياس ذلك أن يشترط الاقرار بالقتل مرتين ، وقد اتفقوا أنه يكفي فيه مرة . فان قلت : والاستدلال بمجرد عدم الذكر في قصة العسيف وغيره فيه نظر ، فان عدم الذكر لا يدل على عدم الوقوع ، فاذا ثبت كون العدد شرطاً فالسكوت عن ذكره يحتمل أن يكون لعلم المأمور به . وأما قول الغامدية « تريد أن ترددني كما رددت ماعرا » فيمكن التمسك به ، لكن أجاب الطيبي بأن قولها إنها حبلى من الزنا فيه إشارة إلى أن حالها مغايرة لحال ماعر ، لأنهما وإن اشتركا في الزنا لكن العلة غير جامعة لأن ماعرا كان متمكناً من الرجوع عن اقراره بخلافها ، فكأنها قالت أنا غير متمكنة من الانكار بعد الاقرار لظهور الحمل بها بخلافه . وتمقب بأنه كان يمكنها أن تدعى إكراها أو خطأ أو شبهة . وفيه ان الإمام لا يشترط أن يبدأ بالرجم فيمن أقر وإن كان ذلك مستحباً لأن الإمام اذا بدأ مع كونه مأموراً بالثبوت والاحتياط فيه كان ذلك أدعى الى الرجوع عن التهامل في الحكم وإلى الخوض على التثبت في الحكم ، ولهذا يبدأ الشهود اذا ثبت الرجم بالبينة . وفيه جواز تفويض الامام إقامة الحد غيره ، واستدل به على أنه لا يشترط الحفر للرجوم لأنه لم يذكر في حديث الباب بل وقع التصريح في حديث أبي سعيد عند مسلم فقال « فا حفرنا له ولا أوثقناه ، واسكن وقع في حديث بريدة عنده » فحفر له حفرة ، ويمكن الجمع بأن المنقح حفرة لا يمكنه الوثوب منها والمثبت عكسه ، أو أنهم في أول الامر لم يحفروا له ثم لما فرقوا فحفروا له حفرة فانتصب لهم فيها حتى فرغوا منه . وعند الشافعية لا يحفر للرجل وفي وجهه يتخير الامام وهو أرجح اثبوتاً في قصة ماعز فالثبوت مقدم على الثاني ، وقد جمع بينهما بما دل على وجود حفر في الجملة ، وفي المرأة أرجح ثالثاً الأصح ان ثبت زناها بالبينة استحب لا بالإقرار وعن الأئمة الثلاثة في المشهور عنهم لا يحفر ، وقال أبو يوسف وأبو ثور يحفر للرجل وللمرأة . وفيه جواز تلقين المقر بما يوجب الحد ما يدفع به عنه الحد وأن الحد لا يجب الا بالإقرار والتصريح ، ومن ثم شرط على من شهد بالزنا أن يقول رأيتني ولج ذكره في فرجها أو ما أشبه ذلك ، ولا يكفي أن يقول أشهد أنه زني ، وثبت عن جماعة من الصحابة تلقين المقر بالحد كما أخرجه مالك عن عمرو بن أبي شبة^(١) عن أبي الدرداء وعن علي في قصة شراحة ، ومثمن من خص التلقين بمن يظن به أنه يحمل حكم الزنا وهو قول أبي ثور ، وعند المالكية يستثنى تلقين المشتبه بانتهاك الحرمات ، ويجوز تلقين من هداه وإيس ذلك بشرط . وفيه ترك سجن من اعترف بالزنا في مدة الاستنبات وفي الحامل حتى تضع ، وقيل ان المدينة لم يكن بها حياض سجن ، وإنما كان يسلم كل جان لوليه ، وقال ابن العربي : إنما لم يأمر بسجنه ولا التوكيل به لأن رجوعه مقبول فلا فائدة في ذلك مع جواز الاعراض عنه اذا رجع ، وبؤخذ من قوله « هل أحصنت » وجوب الاستفسار عن الحال التي تختلف الأحكام باختلافها . وفيه أن اقرار السكران لا أثر له . وبؤخذ من قوله « استنكوه » والذين اعتبروه وقالوا ان دقله زال بمصيته ، ولا دلالة

(١) كذا ، ولعل في اسم الراوى من أبي الدرداء تحريفاً

في قصة ما عر لا احتمال تقدمها على تحريم الخمر أو أن سكره وقع عن غيره معصية . وفيه أن المقر بالزنا إذا أقر
بترك ، فإن صرح بالرجوع فذاك والا اتبع ورجم وهو قول الشافعي وأحمد ودلائله من قصة ما عر ظاهرة ، وقد
وقع في حديث نعيم بن هزال «ملا تركتهوه لعله يتوب فيتوب الله عليه» أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وحسنه ،
ولترمذي نحوه من حديث أبي هريرة وصححه الحاكم أيضا ، وعند أبي داود من حديث بريدة قال «كنا أصحاب
رسول الله ﷺ نتحدث أن ما عزا والغامدية لو رجما لم يظلهما ، وعند المالكية في المشهور لا يترك إذا هرب ،
وقيل يشترط أن يؤخذ على الفور فإن لم يؤخذ ترك ، وعن ابن عينة إن أخذ في الحال كل عليه الحد وإن أخذ
بعد أيام ترك ، وعن أشهب إن ذكر هذا يقبل ترك وإلا فلا ، ونقله القعنبي عن مالك ، وحكى السكبي عنه
قولين فيمن رجع إلى شبهة ، ومنهم من قيده بما بعد إقراره عند الحاكم ، واحتجوا بأن الذين رجوه حتى مات بعد
أن هرب لم يلزموا بديته فلو شرع تركه لوجب عليهم الدية ، والجواب أنه لم يصرح بالرجوع ، ولم يقل أحد إن
حد الرجم يسقط بمجرد الهرب ، وقد عبر في حديث بريدة بقوله «لعله يتوب» واستدل به على الاكتفاء بالرجوع
في حد من أحصر من غير جلد وقد تقدم البحث فيه ، وأن المصلح إذا لم يكن وقفا لا يثبت له حكم المسجد وسيأتي
البحث فيه بعد بابين ، وأن المرجوم في الحد لا تشرع الصلاة عليه إذا مات بالحد ويأتي البحث فيه أيضا قريبا ،
وأن من وجه منه ربيع الخمر وجب عليه الحد من جهة استنكاه ما عر بعد أن قال له أشربت خمرا ؟ قال القرطبي :
وهو قول مالك والشافعي كذا قال ، وقال المازري استدل به بعضهم على أن طلاق السكران لا يقع ونعقبه عياض
بأنه لا يلزم من ذره الحد به أنه لا يقع طلاقه لوجود تهمة على ما يظهر من عدم العقل ، قال ولم يختلف في غير
الطافح أن طلاقه لازم ، قال ومذهبنا الزامه بجميع أحكام الصحيح لأنه أدخل ذلك على نفسه وهو حقيقة مذنب
الشافعي ، واستثنى من أكره ومن شرب ما ظن أنه غير مسكر ووافقه بعض متأخري المالكية ، وقال النووي :
الصحيح عندنا صحة إقرار السكران ونفوذ أقواله فيما له وعليه ، قال : والسؤال عن شربه الخمر محمول عندنا على أنه
لو كان سكرانا لم يقم عليه الحد كذا أطلق فالرم التناقض ، وليس كذلك فإن مراده لم يقم عليه الحد لوجود شبهة
كما تقدم من كلام عياض . قلت : وقد مضى ما يتعلق بذلك في كتاب الطلاق ، ومن المذاهب الظرفية فيه قول
الليث : يفعل بأفماله ولا يعمل بأقواله لأنه يلتزم بفعله ويشفي غيظه ولا يفقه أكثر ما يقول وتد قال تعالى
(لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون)

٢٣ - باب العاهر الحبر

٦٨١٧ - حدثنا أبو الوليد حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت :
اختتم سعد بن زبمة ، فقال النبي ﷺ : هو لك يا عبد بن زبمة ، الولد للفراش ، واحتجبي منه يا سودة .
زاد لنا قتيبة عن الليث «والعاهر الحبر»

٦٨١٨ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا محمد بن زباد قال «سمعت أبا هريرة قال قال النبي ﷺ : الولد
للفراش ، والعاهر الحبر»

قوله (باب للماهر الحجر) ذكر فيه حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر الفرائض، أوردته عن أبي الوليد عن الليث وفيه «الولد للفراس»، وقال بعده زاد قتيبة عن الليث «وللماهر الحجر»، وفي رواية أبي ذر زادنا وقال في البيوع: حدثنا قتيبة، قد كره بتجاءمه، وذكر هنا حديث أبي هريرة بالجلتين المذكورتين، وقد أوردته في كتاب القدر من وجه آخر مقتصرًا على الجملة الأولى، وفي ترجمته هنا إشارة إلى أنه يرجع قول من أول الحجر هنا بأنه الحجر الذي يرجم به الزاني، وقد تقدم ما فيه والمراد منه أن الرجم مشروع للزاني بشرطه لا أن على كل من زنى الرجم

٢٤ - باب الرجم في البلاط

٦٨١٩ - **حدثنا** محمد بن عثمان بن كرامة **حدثنا** خالد بن مخلد عن سليمان حدثني عهد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: أتى رسول الله ﷺ يهودي ويهودية قد أحدثا جميعًا، فقال لهم: ماتجدون في كتابكم؟ قالوا: إن أحبارنا أحدثوا تحميم الوجه والتجبية، قال عهد الله بن سلام: ادعهم يا رسول الله بالتوراة فاتى بها، فوضع أحدهم يده على آية الرجم وجعل يقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له ابن سلام: ارفع يديك، فاذا آية الرجم تحت يده، فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما. قال ابن عمر: فرجما عند البلاط، فرأيت لليهودي أجنا عليها.

قوله (باب الرجم في البلاط) في رواية المستملى «بالبلاط»، بالموحدة بدل في، ففهم منه بعضهم أنه يريد أن الآلة التي يرجم بها تهوؤ بكل شيء حتى بالبلاط وهو بفتح اللام ما تفرش به الدور من حجارة وآجر وغير ذلك وفيه بعد، والأولى أن الباء ظرفية ودل على ذلك رواية غير المستملى، والمراد بالبلاط هنا موضع معروف عند باب المسجد النبوي كان مفروشا بالبلاط، ويؤيد ذلك قوله في هذا المتن فرجما عند البلاط، وقبل المراد بالبلاط الأرض الصلبة سواء كانت مفروشة أم لا ورجحه بعضهم والراجح خلافه، قال أبو حنيفة البكري: البلاط بالمدينة ما بين المسجد والسوق، وفي الموطأ عن عمار بن أبي حمزة عن أبيه كذا لسمع قراءة عمر بن الخطاب ونحن عند دار أبي جهم بالبلاط وقد استشكل ابن بطال هذه الترجمة فقال: البلاط وغيره في ذلك سواء، وأجاب ابن المنير بأنه أراد أن ينبه على أن الرجم لا يختص بمكان معين للامر بالرجم بالاصل تارة وبالبلاط أخرى، قال: ويحتمل أنه أراد أن ينبه على أنه لا يشترط الحفر للرجوم لأن البلاط لا يتأتى الحفر فيه، وبهذا جزم ابن القيم وقال: أراد رد رواية بشير بن المهاجر عن أبي بريدة عن أبيه «أن النبي ﷺ أمر لحفرت لماعز بن مالك حفرة فرجم فيها»، أخرجه مسلم قال: هو وهم سري من قصة الغامدية إلى قصة ماعز قلت: ويحتمل أن يكون أراد أن ينبه على أن المكان الذي يجاور المسجد لا يعطى حكم المسجد في الاحترام لأن البلاط المشار إليه موضع كان مجاورا للمسجد النبوي كما تقدم. ومع ذلك أمر بالرجم عنده، وقد وقع في حديث ابن عباس عند أحمد والحاكم «أمر رسول الله ﷺ برجم اليهوديين عند باب المسجد»، **قوله** (حدثنا محمد بن عثمان

زاد أبو ذر ابن كرامة . قوله « عن سليمان » . هو ابن بلال ، وهو غريب ضاق على الاسماعيلي مخرجه فأخرجه عن عبد الله بن جعفر المديني أحد الضعفاء ، ولو وقع عن سليمان بن بلال لم يعدل عنه ، وكذا ضاق على أبي نعيم فلم يستخرجه بل أوردته بسنده عن البخاري ، وخالد بن مخلد أكثر البخاري عنه بواسطة وبغير واسطة ، وقد تقدم له في الرقاق عن محمد بن عثمان بن كرامة عن خالد بن مخلد حديث ، وتقدم في العلم والهيئة والمناقب وغيرها عدة أحاديث ، وكذا يأتي في التمييز والاعتصام عن خالد بن مخلد بغير واسطة . وقوله في المتن « قد أحدثنا » أي قهلاً أمراً قهشاً ، وقوله « أحدثوا » أي ابتكروا ، وقوله « تحميم الوجه » أي يصب عليه ماء حار مخلوط بالرماد والمراد تسخيم الوجه بالحميم وهو الفحم ، وقوله « والتجبية » بفتح المثناة وسكون الجيم وكسر الواو حدة بعدها ياء آخر الحروف ساكنة ثم هاء أصلية من جهت الرجل اذ قابله بما يكره من الإغلاظ في القول أو الفعل قاله إنا ثبت في « الدلائل » وسبقه الحربي ، وقال غيره هو بوزن تذكرة ومعناه الاركاب منكوسا ، وقال عياض : فسر التجبية في الحديث بأنهما يجلدان ويحمم وجوههما ويحملان على دابة مخالفاً بين وجوههما ، قال الحربي : كذا فسره الزهري ، قلت : غلط من ضبطه هنا بالنون بدل الواو حدة ثم فسره بأن يحمل الزانيان على بعير أو حمار ويخالف بين وجوههما والمعتمد ما قال أبو عبيدة ، والتجبية أن يضع اليدين على الركبتين وهو قائم فيصير كالراكع وكذا أن ينكب على وجهه باركاً كالساجد ، وقال الفارابي : جبا بفتح الجيم وتشديد الواو حدة قام قيام الراكع وهو عريان ، والذي بالنون بعد الجيم إنما جاء في قوله « فرأيت اليهودي أجناً عليها » وقد ضبطت بالحاء المهملة ثم نون بلفظ الفعل الماضي أي أكب عليها يقال أحنث المرأة هل ولدها حنوا وحنث بمعنى ، وضبطت بالجيم والنون فعند الأصيلي بالهمز وعند أبي ذر بلا همز وهو بمعنى الذي بالمهملة . قال ابن القطاع : جناً على الشيء حناً ظهره عليه . وقال الأصمعي : أجناً الترس جملة جناً أي محذوياً ، وقال عياض : الصحيح في هذا ما قاله أبو عبيدة يعني بالجيم والهمز والله أعلم ، وسياق من يريد لهذا في شرح حديث اليهوديين في « باب أحكام الدمة »

٢٥ - باب الرجم بالمصلي

٦٨٢٠ - حدثنا محمود بن حنبل حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر بن الزهري عن أبي سلمة « عن جابر أن رجلاً من أسلم جاء النبي ﷺ فاعترف بالزنا ، فأعرض عنه النبي ﷺ حتى شهد على نفسه أربع مرات ، فقال له النبي ﷺ أبك جنون ؟ قال : لا . قال : آحصنت ؟ قال : نعم ، فأمر به فرُجم بالمصلي ، فلما أذاقته الحجارة فر ، فأدرك ، فرُجم حتى مات ، فقال له النبي ﷺ خيراً وصلى عليه » . ولم يقل يونس وابن جريج عن الزهري « فصل عليه »

سئل أبو عبد الله هل قوله « فصل عليه » يصح أم لا ؟ قال رواه معمر ، قيل له هل رواه غير معمر ؟ قال : لا قوله (باب الرجم بالمصلي) أي عنده والمراد المسكان الذي كان يصل عنده العيد والمنائز ، وهو من ناحية بقيق الفرقد ، وقد وقع في حديث أبي سعيد عند مسلم « فأمرنا أن نرجمه » ، فانطلقنا به إلى بقيق الفرقد ، وفهم بعضهم كعياض من قوله « بالمصلي » أن الرجم وقع داخله وقال : يستفاد منه أن المصلي لا يثبت له حكم

المسجد إذ لو ثبت له ذلك لاجتنب الرجم فيه لأنه لا يؤمن التلويت من المرجوم خلافا لما حكاه الدارمي أن المصل
يثبت له حكم المسجد ولو لم يوقف ، وتعقب بأن المراد أن الرجم وقع عنده لا فيه كما تقدم في البلاط ، وإن في
حديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ رجم اليهوديين عند باب المسجد ، وفي رواية موسى بن عقبة رحمهما قريبا
من موضع الجنائز قرب المسجد ، وبأنه ثبت في حديث أم عطية رضي الله عنها الأمر بخروج النساء حتى الحيض في العيد إلى
المصل وهو ظاهر في المراد والله أعلم . وقال النووي : ذكر الدارمي من أصحابنا أن مصل العيد وغيره إذا لم يكن
مسجدا يكون في ثبوت حكم المسجد له وجهان أحدهما لا ، وقال البخاري وغيره في رجم هذا بالمصل دليل على
أن مصل الجنائز والأعياد إذا لم يوقف مسجدا لا يثبت له حكم المسجد إذ لو كان له حكم المسجد لاجتنب فيه
ما يجتنب في المسجد . قلت : وهو كلام عياض بعينه وليس للبخاري منه سوى الترجمة . قوله (حدثنا محمود) في
رواية غير أبي ذر رضي الله عنه ، وللفسفي رضي الله عنه محمود بن غيلان ، وهو المروزي وقد أكثر البخاري عنه . قوله (أخبرنا
معمر) في رواية إسحاق بن راهوية في مسنده عن عبد الرزاق رضي الله عنه ، أنبأنا معمر وابن جريج ، وكذا أخرجه مسلم
عن إسحاق . قوله (فاعترف بالزنا) زاد في رواية إسحاق رضي الله عنه فاعرض عنه ، أطاحا مرتين . قوله (فأمر به فرجم
بالمصل) ليس في رواية يونس رضي الله عنه بالمصل ، وقد تقدمت في باب رجم المحسن ، وسيأتي في رواية عبد الرحمن بن
عالم رضي الله عنه بلفظ كنت فيمن رجمه فرجمناه بالمصل . قوله (فقال له النبي ﷺ خيرا) أي ذكره بمجمل ، ووقع في
حديث أبي سعيد عند مسلم رضي الله عنه فاستغفر له ولا سبه ، وفي حديث بريدة رضي الله عنه فساكن الناس فيسه فرقتين : قائل
يقول لقد ملك لقد أحاطت به خطيئته ، وقائل يقول ما توبة أفضل من توبة ماعز ، فلبشوا ثلاثا ثم جاء رسول الله
ﷺ فقال : استغفروا لماعز بن مالك ، وفي حديث بريدة أيضا رضي الله عنه لقد تاب توبة لو قسمت على أمة لوسعتهم ،
وفي حديث أبي هريرة عند النسائي رضي الله عنه لقد رأيته بين أنهار الجنة ينغمس ، قال يعني يقنعهم كذا في الأصل ، وفي
حديث جابر عند أبي حنيفة رضي الله عنه لقد رأيته يتخصخص في أنهار الجنة ، وفي حديث اللجلاج عند أبي داود والنسائي
« ولا تقل له خبيث هو عند الله أطيب من ريح المسك » ، وفي حديث أبي الفيل عند الترمذي رضي الله عنه « لا تشتمه » ، وفي حديث
أبي ذر عند أحمد رضي الله عنه قد غفر له وأدخل الجنة . قوله (وصلى عليه) هكذا وقع هنا عن محمود بن غيلان عن
عبد الرزاق ، وخالفه محمد بن يحيى الذهلي وجماعة عن عبد الرزاق فقالوا في آخره رضي الله عنه ولم يصل عليه ، قال المنذري في
حاشية المتن : رواه ثمانية أنفس عن عبد الرزاق فلم يذكروا قوله رضي الله عنه وصلى عليه ، قالت : قد أخرجه أحمد في مسنده
عن عبد الرزاق ومسلم عن إسحاق بن راهوية وأبو داود عن محمد بن المتوكل رضي الله عنه وابن حبان من طريقه
زاد أبو داود والحسن بن علي الخلال والترمذي عن الحسن بن علي المذكور ، والنسائي وابن الجارود عن محمد
ابن يحيى الذهلي ، زاد النسائي ومحمد بن رافع ونوح بن حبيب والاسماعيلي والدارقطني من طريق أحمد بن منصور
الرمادي . زاد الاسماعيلي ، ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه ، وأخرجه أبو حنيفة عن الدبري ومحمد بن سهل الصفاي
فهؤلاء أكثر من عشرة أنفس خالفوا محمودا منهم من سكت عن الزيادة ومنهم من صرح بنفيها . قوله (ولم يقل
يونس وابن جريج عن الزهري : وصلى عليه) أما رواية يونس فوصلها المؤلف رحمه الله كما تقدم في باب رجم
المحسن ، وانظره دقار به فرجم وكان قد أحسن ، وأما رواية ابن جريج فوصلها مسلم مقرونة برواية معمر ولم يسق
المتن وسأته إسحاق شيخ مسلم في مسنده وأبو نعيم من طريقه فلم يذكر فيه رضي الله عنه وصلى عليه . قوله (سئل أبو عبد

الله هل قوله « فصل عليه » يصح أم لا ؟ قال : رواه معمر ، قيل له : هل رواه غير معمر ؟ قال : لا (وقع هذا الكلام في رواية المستمل وحده عن الثوري ، وأبو عبد الله هو البخاري ، وقد اعترض عليه في حزمه بأن معمرأ روى هذه الزيادة مع أن المنفرد بها إنما هو محمود بن غيلان عن عبد الرزاق ، وقد خالفه العدد الكثير من الحفاظ فصرحوا بأنه لم يصل عليه ، لكن ظهر لي أن البخاري قويت عنده رواية محمود بالشواهد ، فقد أخرج عبد الرزاق أيضاً وهو في السنن لأبي قرة من وجه آخر عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف في قصة ماعز قال : فقيل يا رسول الله أتصل عليه ؟ قال : لا . قال : فلما كان من الغد قال : صلوا على صاحبكم ، فعلى عليه رسول الله ﷺ والناس ، فهذا الخبر يجمع الاختلاف فتحمل رواية النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يصل عليه حين رجم ، ورواية الإنبات على أنه ﷺ صلى عليه في اليوم الثاني ، وكذا طريق الجمع لما أخرجه أبو داود عن بريدة « أن النبي ﷺ لم يأمر بالصلاة على ماعز ولم ينه عن الصلاة عليه » ويتأيد بما أخرجه مسلم من حديث عمران بن حصين في قصة الجهنمية التي روت ورجت « أن النبي ﷺ صلى عليها ، فقال له عمر : أتصل عليها وقد زنت ؟ فقال : لقد تابعت توبة لو قسمت بين سبعين لوسعتهم ، وحكى المنذري قول من حمل الصلاة في الخبر على الدعاء ، ثم قال : في قصة الجهنمية دلالة على توهمين هذا الاحتمال ، قال : وكذا أجاب النووي فقال : إنه فاسد لأن التأويل لا يصر إلى إلا عند الاضطراب إليه ولا اضطرار هنا . وقال ابن العربي : لم يثبت أن النبي ﷺ صلى على ماعز ، قال وأجاب من منع عن صلاته على الغامدية لكونها عرفت حكم الحد وما عر انما جاء مستفهما ، قال : وهو جواب واه ، وقيل لأنه قتله غضبا لله وصلاته رحمة فتنافيا ، قال : وهذا فاسد لأن الغضب انتهى ، قال : وعمل الرحمة باق ، والجواب المرضي أن الإمام حيث ترك الصلاة على المحدود كان ردعا لغيره . قالت : وتماه أن يقال : وحيث صلى عليه يكون هناك قرينه لا يحتاج معها إلى الردع فيختلف حينئذ باختلاف الأشخاص ، وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة فقال مالك : يأمر الإمام بالرجم ولا يتولاه بنفسه ولا يرفع عنه حتى يموت ، ويخلى بينه وبين أهله يغسلونه ويصلون عليه ولا يصل على الإمام ردعا لأهل المعاصي إذا علموا أنه ممن لا يصل عليه ، وإثلا يجترأ الناس على مثل فعله . وعن بعض المالكية : يجوز للإمام أن يصل عليه وبه قال الجمهور ، والمعروف عن مالك أنه يكره للإمام وأهل الفضل الصلاة على المرجوم ، وهو قول أحمد ، وعن الشافعي لا يكره وهو قول الجمهور ، وعن الزهري لا يصل على المرجوم ولا على قاتل نفسه ، وعن قتادة لا يصل على المولود من الزنا وأطلق عياض فقال لم يختلف العلماء في الصلاة على أهل الفسق والمعاصي والمقتولين في الحدود وإن كره بعضهم ذلك لأهل الفضل إلا ما ذهب إليه أبو حنيفة في المحاربين وما ذهب إليه الحسن في الميتة من نفاس الزنا وما ذهب إليه الزهري وقاتلة ، قال : وحديث الباب في قصة الغامدية حجة للجمهور . والله أعلم

٢٦ - باب من أصاب ذنبا دون الحد فأخبر الإمام فلا عقوبة عليه بعد التوبة إذا جاء مستفتيا .

قال عطاء : لم يعاقبه النبي ﷺ وقال ابن جريج ولم يعاقب الذي جامع في رمضان ، ولم يعاقب عمر صاحب الظبي . وفيه عن أبي عثمان عن ابن مسعود عن النبي ﷺ

٦٨٢١ - حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله

عنه أن رجلا وقع بامرأته في رمضان ، فاستفتى رسول الله ﷺ فقال : هل تجد رقبة ؟ قال : لا . قال : هل تستطيع صيام شهرين ؟ قال : لا . قال : فأطعم ستين مسكينا »

٦٨٢٢ - وقال الأيث عن عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الزبير عن جابر بن عبد الله بن الزبير عن عائشة : أتى رجل النبي ﷺ في المسجد قال : احترقت . قال : مم ذاك ؟ قال : وقعت بامرأتى في رمضان . قال له : تصدق . قال : ما عندي شيء . فجلس ، وأتاه إنسان يسوق حمرا ومعه طعام . قال عبد الرحمن ، ما أدري ما هو - إلى النبي ﷺ فقال : أين احترق ؟ فقال : ها أنا ذا . قال : خذ هذا فتصدق به ، قال : على أحوج مني ؟ ما لأهلي طعام . قال : فكلوه »

قال أبو عبد الله : الحديث الأول أبين ، قوله « أطعم أهلك »

قوله (باب من أصاب ذنبا دون الحد فأخبر الإمام فلا عقوبة عليه بعد التوبة إذا جاء مستفتيا) كذا الأكثر بفاء ساكنة بعدها مائة مكسورة ثم ياء آخر الحروف من الاستفتاء ، ويؤيده قوله في حديث الباب « فاستفتى رسول الله ﷺ ، وفي رواية الكشميني « مستمينا » وضبطت بالمهمله وبالنون قبل الألف وبالمعجمة ثم المثلثة ، والتقييد بدون الحد يقتضي أن من كان ذنبه يوجب الحد أن عليه العقوبة ولو تاب ، وقد مضى الاختلاف في ذلك في أوائل الحدود ، وأما التقييد الأخير فلا مفهوم له بل الذي يظهر أنه ذكر لدلائله على توبته . **قوله** (قل عطاء لم يعاقبه النبي ﷺ) أي الذي أخبر أنه وقع في معصية بلا مهلة حتى صل معه فأخبره بأن صلاته كفرت ذنبه . **قوله** (وقال ابن جريج : ولم يعاقب النبي ﷺ الذي جامع في رمضان) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام وليس في شيء من طرقه أنه عاقبه . **قوله** (ولم يعاقب عمر صاحب الظبي) كأنه أشار بذلك إلى ما ذكره مالك منقطعا ووصله سعيد بن منصور بسند صحيح عن قبيصة بن جابر قال « خرجنا حجاجا فسمعنا لى ظبي فوميته بحجر فأت ، فلما قدمنا مكة سألتنا عمر فقال عبد الرحمن بن عوف لحكما فيه بعز ، فقلت إن أمير المؤمنين لم يدر ما يقول حتى سأل غيره ، قال فعلا في بالدره فقال : اتقتل الصيد في الحرم وتسفه الحكم ؟ قال الله تعالى (يحكم به ذوا عدل منكم) وهذا عبد الرحمن بن عوف وأنا عمر ، ولا يعارض هذا المأني الذي في الترجمة لأن عمر إنما علاه بالدره لما طعن في الحكم وإلا لو وجبت عليه عقوبة بمجرد الفعل المذكور لما أخرها . **قوله** (وفيه عن أبي عثمان عن ابن مسعود) أي في معنى الحكم المذكور في الترجمة حديث مروي عن أبي عثمان عن ابن مسعود وزاد الكشميني « مثله » وهي زيادة لا حاجة إليها لأنه يصير ظاهره أن النبي ﷺ لم يعاقب صاحب الظبي ، ووقع في بعض النسخ « عن أبي مسعود » وهو غلط والصواب « ابن مسعود » وقد وصله المؤلف رحمه الله في أوائل كتاب الصلاة في « باب الصلاة كفارة » من رواية سليمان التيمي عن أبي عثمان به وأوله « أن رجلا أصاب من امرأة قبله فأتى النبي ﷺ فأخبره فنزلت (أفم الصلاة طرفي الها والآية) وقد ذكرت شرحه في تفسير سورة هود ، وأن الأصح في تسمية هذا الرجل أنه أبو اليسر كعب بن عمرو الأنصاري ، وأن نحو ذلك وقع لجماعة غيره . **قوله** (عن حميد بن عبد الرحمن) هو ابن عوف الزهري ، وقد

تقدم شرح حديثه مستوفى في كتاب الصيام . قوله (وقال الليث الخ) وصله المصنف في التاريخ الصغير قال حدثني عبد الله بن صالح حدثني الليث به ، ورويناه موصولا أيضا في الأوسط للطبراني والمستخرج للإسماعيلي . قوله (عن عمرو بن الحارث) ليث فيه سند آخر أخرجه مسلم عن قتيبة ومحمد بن ربح كلاهما عن الليث عن يحيى ابن سعيد الأنصاري عن محمد بن جعفر بن الزبير ، وقد مضى في الصيام من وجه آخر عن يحيى بن سعيد موصولا وأخرجه مسلم عن طريق عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث . قوله (عن عبد الرحمن بن القاسم) أي ابن محمد ابن أبي بكر الصديق (عن محمد بن جعفر بن الزبير) أي ابن العوام (عن عباد) وهو ابن عمه . ووقع في رواية ابن وهب عن عمرو بن الحارث أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه أن محمد بن جعفر بن الزبير حدثه أن عباد بن عبد الله حدثه . قوله (عن عائشة) في رواية ابن وهب أنه سمع عائشة ، . قوله (أن رجل النبي ﷺ في المسجد) زاد في رواية ابن وهب د في رمضان ، . قوله (فقال احترقت) كروها ابن وهب . قوله (قال مم ذاك) في رواية ابن وهب د نسأله عن شأنه ، . قوله (قال ما عندي شيء) في رواية ابن وهب د فقال يا نبي الله مالي شيء وما أقدر عليه ، . قوله (جلس فأناه إنسان) في رواية ابن وهب د قال اجلس فبينما هو على ذلك أقبل رجل ، . قوله (ومعه طعام فقال عبد الرحمن) هو ابن القاسم راوى الحديث (ما أدري ما هو) مقول عبد الرحمن ، وفي رواية الكشمميني د قال ، بغير فاء ولم يقع هذا في رواية الليث ، ووقع فيها عند الإسماعيلي د عرقان فهما طعام ، وقال أبو صالح عن الليث عرق ، وكذا قال عبد الوهاب يعني الثقفى يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد ، قال الإسماعيلي : وعرقان ليس بمحفوظ . قوله (أين المحرق) زاد ابن وهب د أنفا ، . قوله (على أحوج مني) ؟ هو استفهام حدثت أداته ، ووقع في رواية ابن وهب د أغبرنا ، أي أهلكنا . قوله (ما لأهل طعام) في رواية ابن وهب د إنا الجياع ما لنا شيء ، . قوله (قال فكروا) في رواية ابن وهب د قال فكروه ، وقد مضى شرحه في الصيام

٢٧ - باب إذا أقر بالحد ولم يُبين ، هل للامام أن يستر عليه ؟

٦٨٢٣ - حدثنا عبد القدوس بن محمد حدثني عمرو بن عاصم الكلابي حدثنا همام بن يحيى حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة د عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كنت عند النبي ﷺ ، فجاءه رجل فقال : يا رسول الله إني أصبت حدا فأقمه علي ، قال ولم يسهله عنه ، قال وحضرت الصلاة فصلي مع النبي ﷺ فلما قضى النبي ﷺ الصلاة قام إليه الرجل فقال : يا رسول الله إني أصبت حدا فأقم في كتاب الله . قال : أليس قد صليت معنا ؟ قال : نعم . قال : فإن الله قد غفر لك ذنبك ، أو قال : حدك ،

قوله (باب إذا أقر بالحد ولم يُبين) أي لم يفهره (هل للامام أن يستر عليه) تقدم في الباب الذي قبله التنبيه على حديث أبي أمامة في ذلك وهو يدخل في هذا المعنى . قوله (حدثنا عبد القدوس بن محمد) أي ابن عبد الكبير ابن شعيب بن الحبَاب بمهملتين مفتوحتين بينهما موحدة ساكنة وآخره موحدة ، هو بهري صدوق وماله في البخاري إلا هذا الحديث الواحد ، وعمرو بن عاصم هو الكلابي وهو من شيوخ البخاري أخرجه عنه بغير واسطة في الأدب وغيره ، وقد طعن الحافظ أبو بكر البرزنجي في صحة هذا الخبر مع كون الشيوخين اتفقا عليه فقال هو منكر وم

وفيه عمرو بن عاصم مع أنهما كان يحيى بن سعيد لا يرضاه ويقول : أبان العطار أمثل منه ، قلت : لم يبين وجهه الوهم ، وأما إطلاقه كونه منكرا فعل طريقته في تسمية ما ينفرد به الراوى منكرا إذا لم يكن له متابع ، لكن يحاب بأنه وإن لم يوجد لهام ولا عمرو بن عاصم فيه متابع فشاهد حديث أبي أمامة الذي أشرت إليه ، ومن ثم أخرجه مسلم عقبه والله أعلم . قوله (لجاء رجل فقال : إني أصبت حدا فأفقه على) لم أفقه على اسمه ، ولكن من وحد هذه القصة والتي في حديث ابن مسعود فسر به وليس بجيد لاختلاف القصتين ، وعلى التعداد جرى البخارى في هاتين الترجمتين فحمل الأولى على من أقر بذنب دون الحد للتصريح بقوله « غير أنى لم أجامعها » وحمل الثانية على ما يوجب الحد لأنه ظاهر قول الرجل ، وأما من وحد بين القصتين فقال له ظن ما ليس بحد حدا ، أو استعظم الذى فعله فظن أنه يجب فيه الحد ، ولحديث أنس شاهد أيضا من رواية الأوزاعى عن شداد أبي عمار عن وائلة . قوله (ولم يسأله عنه) أى لم يستفسره ، وفي حديث أبي أمامة عند مسلم « فسكت عنه ثم عاد » . قوله (وحضرت الصلاة) في حديث أبي أمامة « وأقيمت » . قوله (أليس قد صليت معنا) في حديث أبي أمامة « أليس حيث خرجت من بيتك توضأت فأحسنت الوضوء ؟ قال : بلى . قال : ثم شهدت معنا الصلاة ؟ قال : نعم » . قوله (ذنبك أو قال حدك) في رواية مسلم عن الحسن بن على الحلوانى عن عمرو بن عاصم بسنده فيه « قد غفر لك » ، وفي حديث أبي أمامة بالمشك ولفظه « فإن الله قد غفر لك ذنبك أو قال حدك » . وقد اختلف نظر العلماء في هذا الحكم ، فظاهر ترجمة البخارى حمله على من أقر بحد ولم يفسره فإنه لا يجب على الإمام أن يقيمه عليه إذا تاب ، وحمله الخطابى على أنه يجوز أن يكون النبى ﷺ اطلاع بالوحى على أن الله قد غفر له لكونها واقعة عين ، وإلا لكان يستفسره عن الحد وقيمه عليه ، وقال أيضا في هذا الحديث إنه لا يكشف عن الحدود بل يدفع مهمما أمكن ، وهذا الرجل لم يفصح بأمر يلزمه به إقامة الحد عليه فلهذا أصاب صغيرة ظننا كبيرة توجب الحد فلم يكشفه النبى ﷺ عن ذلك لأن موجب الحد لا يثبت بالاحتمال ، وإنما لم يستفسره إما لأن ذلك قد يدخل في التجسس المنهى عنه وإما لإشارته لستر ورأى أن في تعرضه لإقامة الحد عليه ندما ورجوعا ، وقد استحب العلماء تلقين من أقر بموجب الحد بالرجوع عنه إما بالتعريض وإما بأوضح منه ليدرا عنه الحد ، وجزم النووي وجماعة أن الذنب الذى فعله كان من الصفات بدليل أن في بقية الخبر أنه كفره الصلاة بناء على أن الذى تكفره الصلاة من الذنوب الصفات لا الكبائر ، وهذا هو الأكثر الأغلب ، وقد تكفر الصلاة بعض الكبائر كمن كثير تطاوعه مثلا بحيث صلح لأن يكفر عددا كثيرا من الصفات ولم يكن عليه من الصفات شيء أصلا أو شيء يسير وعليه كبيرة واحدة مثلا فلما تكفر عنه ذلك لأن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا . قلت : وقد وقع في رواية أبي بكر البرزنجى عن محمد بن عبد الملك الواسطى عن عمرو بن عاصم بسند حديث الباب بلفظ « أن رجلا أتى النبى ﷺ فقال يا رسول الله أتى زنيته فأقم على الحد » الحديث فعمله بعض العلماء على أنه ظن ما ليس زنا زنا لذلك كفرت ذنبه الصلاة ، وقد يمسك به من قال إنه إذا جاء ثابما سقط عنه الحد ، ويحتمل أن يكون الراوى خبر الزنا من قوله أصبت حدا فرواه بالمعنى الذى ظنه والأصل ما فى الصحيح فهو الذى اتفق عليه الحفاظ عن عمرو بن عاصم بسنده المذكور ، ويحتمل أن يختص ذلك بالذكر لاخبار النبى ﷺ أن الله قد كفر عنه حده بصلاته ، فإن ذلك لا يعرف إلا بطريق الوحى فلا يستمر الحكم فى غيره إلا فى من علم أنه مثله فى ذلك وقد انقطع علم ذلك بانقطاع الوحى بعبء النبى ﷺ ، وقد تمسك بظاهره

صاحب الهدى فقال للناس في حديث أبي أمامة - يغني المذكور قبل - ثلاث مسائل : أحدها أن الحد لا يجب إلا بعد تعيينه والإصرار عليه من المقر به ، والثاني أن ذلك يختص بالرجل المذكور في القصة ، والثالث أن الحد يسقط بالتوبة ، قال : وهذا أصح المسالك ، وقواه بأن الحسنة التي جاء بها من اعترافه طوعا بخشية الله وحده تقاوم السيئة التي عمها ، لأن حكمة الحدود الردع عن العود ، وصنيعه ذلك دال على ارتداء ، فذاًسب رفع الحد عنه لذلك والله أعلم

٢٨ - باب هل يقول الإمام للمقر : لعلك لمست أو غمزت ؟

٦٨٢٤ - حدثني عبد الله بن محمد الجعفي حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي قال سمعت يعلى بن حكيم

عن حكيم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لما أتى ماعز بن مالك النبي ﷺ قال له : لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت ؟ قال : لا يا رسول الله ، قال : أنسكتها ؟ - لا يكفي - قال : فعند ذلك أمر برأجه

قوله (باب هل يقول الإمام للمقر) أي بالونا (لعلك لمست أو غمزت) هذه الترجمة معقودة لجواز تلقين الإمام المقر بالحد ما يدفعه عنه ، وقد خصه بعضهم بمن يظن به أنه أخطأ أو جهل . قوله (سمعت يعلى بن حكيم) في رواية موسى بن اسماعيل عند أبي داود عن جرير بن حازم عن حديث يعلى ، ولم يسم أباه في روايته فظن بعضهم أنه ابن مسلم وليس كذلك للتصريح في إسناده هذا الباب بأنه ابن حكيم . قوله (عن ابن عباس) لم يذكره موسى في روايته بل أرسله وأشار إلى ذلك أبو داود ، وكان البخاري لم يعتبر هذه الغلة لأن وهب بن جرير وصله وهو أخبر بحديث أبيه من غيره ، ولأنه ليس دون موسى في الحفظ ، ولأن أصل الحديث معروف عن ابن عباس فقد أخرجه أحمد وأبو داود من رواية خالد الحذاء عن ابن عباس ، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . قوله (لما أتى ماعز بن مالك) في رواية خالد الحذاء : أن ماعز بن مالك أتى النبي ﷺ فقال إنه زنى فأعرض عنه ، فأعاد عليه مرارا ، فسأل قومه : أيجنون هو ؟ قالوا ليس به بأس ، وسنده على شرط البخاري ، وذكر الطبراني في الأوسط ، أن يزيد بن زريع تفرد به عن خالد الحذاء . قوله (قال له لعلك قبلت) حذف المفعول للألم به أي المرأة المذكورة ولم يعين محل التقبيل وقوله « أو غمزت » بالعين المعجمة والواو أي بعينك أو يدك أي أشرت ، أو المراد بغمزت بيدك الجس أو وضعها على عضو الغير ، وإلى ذلك الإشارة بقوله « لمست » بدل « غمزت » ، وقد وقع في رواية يزيد بن هارون عن جرير بن حازم عند اسماعيل بلفظ « لعلك قبلت أو لمست » . قوله (أو نظرت) أي فأطقت هل أي واحدة فعلت من الثلاث زنا ففيه إشارة إلى الحديث الآخر المخرج في الصحيحين من حديث أبي هريرة « العين تزني وزناها النظر » وفي بعض طرقه عندهما أو عند أحدهما ذكر اللسان واليد والرجل والأذن ، زاد أبو داود والفهم ، وعندهم « والفرج يصدق ذلك أو يكذبه » وفي الترمذي وغيره عن أبي موسى الأشعري رفعه « كل عين زانية » . قوله (أنسكتها) بالنون والكاف (لا يكفي) أي تلفظ بالكلمة المذكورة ولم يكن عنها بلفظ آخر ، وقد وقع في رواية خالد بلفظ « أفعلت بها » وكان هذه الكناية صدرت منه أو من شيخه للتصريح في رواية الباب بأنه لم يكن ، وقد تقدم في حديث أبي هريرة

الذي تقدمت الإشارة إلى أن أبا داود أخرجه في د باب لا يرجم المجنون ، زيادات في هذه الألفاظ : قوله (فعند ذلك أمر يرحمه) زاد خالد الخذاء في روايته د فانطلق به فرجم ولم يصل عليه ،

٢٩ - باب سؤال الإمام المقر : هل أحصنت ؟

٦٨٢٥ - **حدثنا** سعيد بن عفير قال حدثني أبي حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة « أن أبا هريرة قال : أتى رسول الله ﷺ رجل من الناس وهو في المسجد فناداه : يا رسول الله إني زنت - يريد نفسه - فأعرض عنه النبي ﷺ ، فتنحى لشق وجهه الذي أعرض عنه فقال : يا رسول الله إني زنت ، فأعرض عنه ، فجاء لشق وجه النبي ﷺ الذي أعرض عنه ، فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي ﷺ فقال : أبك جنون ؟ قال : لا يا رسول الله ، فقال : أحصنت ؟ قال : نعم يا رسول الله ، قال : اذهبوا فارجموه ،

٦٨٢٦ - ... قال ابن شهاب أخبرني من سمع جابراً قال : فكنت فيمن رجمه ، فرجمناه بالمصلي ، فلما أذلقته المجارة جمر ، حتى أدر كناه بالحرة فرجمناه »

قوله (باب سؤال الإمام المقر هل أحصنت) أي تزوجت ودخلت بها وأصبتما . قوله (رجل من الناس) أي ليس من أكابر الناس ولا بالمشهور فيهم . **قوله** (زنت يريد نفسه) أي أنه لم يحرم مستفتياً لنفسه ولا لغيره وإنما جاء مقراً بالزنا ليفعل معه ما يجب عليه شرعاً ، وقد تقدمت فوائد الحديث المذكور فيه في د باب لا يرجم المجنون ، قال ابن التين : محل مشروعية سؤال المقر بالزنا عن ذلك إذا كان لم يعلم أنه تزوج تزويجاً صحيحاً ودخل بها ، فأما إذا علم إحصانه فلا يسأل عن ذلك . ثم حكى عن المالكية تفصيلاً فيما إذا علم أنه تزوج ولم يسمع منه إقراراً بالدخول فقل : من أقام مع الزوجة ليلة واحدة لم يقبل إنكاره ، وقيل أكثر من ذلك ، وهل يعد حد الثيب أو البكر ؟ الثاني أرجح ، وكذا إذا اعترف الزوج بالإصابة . ثم قال : إنما اعترفت بذلك لأمك الرجعة أو اعترفت المرأة ثم قالت : إنما فعلت ذلك لاستكمل الصداق ، فإن كلا منهما يحد حد البكر انتهى . وعند غيرهم يرفع الحد أصلاً . ونقل الطحاوي عن أصحابهم أن من قال لآخر يا زاني فصدقه أنه يحد القاتل ولا يحد المصدق ، وقال زفر بل يحد ، قالت : وهو قول الجمهور ، ورجح الطحاوي قول زفر واستدل بحديث الباب وأن النبي ﷺ قال لما عرض ذلك ما بلغني منك أنك زنت ؟ قال : نعم ، فحده ، قال وباتفاقهم على أن من قال لآخر لي عليك ألف فقال صدقت أنه يلزمه المال

٣٠ - باب الاعتراف بالزنا

٦٨٢٧ ، ٦٨٢٨ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال حفظناه من في الزهري قال أخبرني عبيد الله أنه « سمع أبا هريرة وزيد بن خالد قالا : كنا عند النبي ﷺ ، فقام رجل فقال : أشدك الله إلا ما قضيت

بيننا بكتاب الله ، فقام خصمه وكان ألقه منه فقال : اقض بيننا بكتاب الله واثذن لي . قال : قل . قال : ان ابني هذا كان عسيفاً على هذا ، فزني بامرأته ، فافتديت منه بمائة شاة وخادم ، ثم سألت رجلاً من أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام ، وعلى امرأته الرجم . فقال النبي ﷺ : والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله جل ذكره ، للمائة شاة والخادم رد ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ، واغد بأنيس على امرأة هذا ، فان اعترفت فارجمها . فغدا عليها فاعترفت ، فرجمها . قلت لسفيان : لم يقل « فأخبروني أن علي ابني الرجم » ، فقال : أشك فيها من الزهري ، فربما قلها وربما سكت

٦٨٢٩ - **حديثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال عمر لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل لا نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ، ألا وإن الرجم حق على من زنى وقد أحصن إذا قامت البينة أو كان الحمل أو الاعتراف . قال سفيان : كذا حفظت ، ألا وقد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده .

قوله (باب الاعتراف بالزنا) هكذا عبر بالاعتراف لوقوعه في حديثي الباب ، وقد تقدم في شرح قصة ماوراء البحر في أنه هل يشترط في الإقرار بالزنا التكرير أولاً ؟ واحتج من اكتفى بالمرة بإطلاق الاعتراف في الحديث ولا يعارض ما وقع في قصة ماوراء البحر من تكرار الاعتراف لأنها واقعة حال كما تقدم . **قوله** (حدثنا سفيان) هو ابن هبينة . **قوله** (حفظناه من في الزهري) في رواية الحميدي عن سفيان « حدثنا الزهري » ، وفي رواية عبد الجبار ابن العلاء عن سفيان عند الاسماعيل « سمعت الزهري » . **قوله** (أخبرني عبيد الله) زاد الحميدي « ابن عبد الله بن عتبة » . **قوله** (أنه سمع أبا هريرة وزيد بن خالد) في رواية الحميدي « عن زيد بن خالد الجهني وأبي هريرة وشبل » ، وكذا قال أحمد وقتيبة عند النسائي وهشام بن عمار وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح عند ابن ماجه وعمر بن عبد الله بن علي وعبد الجبار بن العلاء والوليد بن شجاع وأبو خيثمة ويعقوب الدورقي وإبراهيم بن سعيد الجوهري عند الاسماعيل وآخرون عن سفيان ، وأخرجه الترمذي عن نصر بن علي وغير واحد عن سفيان ولفظه « سمعت من أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل لأنهم كانوا عند النبي ﷺ » ، قال الترمذي : هذا وهم من سفيان ، وإنما روى عن الزهري بهذا السند حديث « إذا زنت الأمة » ، فقد ذكر فيه شبل ، وروى حديث الباب بهذا السند ليس فيه شبل فوهم سفيان في تسويته بين الحديثين . قلت : وسقط ذكر شبل من رواية الصحيحين من طريقه لهذا الحديث ، وكذا أخرجه من طرق عن الزهري : منها عن مالك والليث وصالح بن كيسان ، وللبخاري من رواية ابن أبي ذئب وشعيب ابن أبي حمزة ، ومسلم من رواية يونس بن يزيد ومعه كلهم عن الزهري ليس فيه شبل ، قال الترمذي وشبل لا صحبة له ، والصحيح ما روى الزبيدي ويونس وابن أخي الزهري فقالوا عن الزهري « عن عبيد الله عن شبل بن خالد عن عبد الله بن مالك الأوسي عن النبي ﷺ في الأمة إذا زنت » . قلت : ورواية الزبيدي عند النسائي ، وكذا أخرجه من رواية يونس عن الزهري ؛ وليس هو في الكتب الستة من هذا الوجه إلا عند النسائي ، وليس فيه دكنت

عند النبي ﷺ . قوله (كئنا عند النبي ﷺ) في رواية شعيب ، بينما نحن عند النبي ﷺ ، وفي رواية ابن أبي ذئب
 وهو جالس في المسجد . قوله (فقام رجل) في رواية ابن أبي ذئب الآتية قريبا وصالح بن كيسان الآتية في
 الأحكام والليث الماضية في الشروط ، أن رجلا من الأعراب جاء إلى النبي ﷺ وهو جالس ، وفي رواية شعيب
 في الأحكام ، إذ قام رجل من الأعراب ، وفي رواية مالك الآتية قريبا ، أن رجلا من الأعراب ، قوله (أنشدك الله)
 في رواية الليث ، فقال يا رسول الله أنشدك الله ، بفتح أوله ونون ساكنة وضم الشين المعجمة أي أسألك بالله ،
 وضمن أنشدك معنى أذكرك فحذف الباء أي أذكرك رافعا لشيدتي أي صوتي ، وهذا أصله ثم استعمل في كل
 مطلوب مؤكد ولو لم يكن هناك رفع صوت ، وبهذا التقرير يندفع إيراد من استشكل رفع الرجل صوته عند النبي
 ﷺ مع النهي عنه ثم أجاب عنه بأنه لم يبلغه النهي أسكنه أعرابيا ، أو النهي لمن يرفعه حيث يتكلم النبي ﷺ على
 ظاهر الآية . وذكر أبو علي الفارسي أن بعضهم رواه بضم الهمة وكسر المعجمة وغلطه . قوله (إلا قضيت بينما
 يكتباب الله) في رواية الليث ، إلا قضيت لي يكتباب الله ، قيل فيه استعمال الفعل بعد الاستثناء بتأويل المصدر وإن
 لم يكن فيه حرف مصدرى لضرورة افتقار المعنى إليه ، وهو من المواضع التي يقع فيها الفعل موقع الاسم ويراد به
 النفي المحصور فيه المفعول ، والمعنى هنا لا أسألك إلا القضاء يكتباب الله ، ويحتمل أن تكون إلا جواب القسم
 لما فيها من معنى الحصر وتقديره أسألك بالله لا تفعل شيئا إلا القضاء ، فالتأكيدي إنما وقع لعدم التشاغل بغيره
 لا لأن أقوله يكتباب الله ، مفهوم ، وبهذا يندفع إيراد من استشكل فقال : لم يكن النبي ﷺ يحكم إلا يكتباب الله
 فما فائدة السؤال والتأكيدي في ذلك ؟ ثم أجاب بأن ذلك من جملة الأعراب والمراد يكتباب الله ما حكم به وكتب على
 عباده ، وقيل المراد القرآن وهو المتبادر . وقال ابن دقيق العيد : الأول أولى لأن الرجم والتغريب أيضا
 المذكورين في القرآن إلا بواسطة أمر الله باتباع رسوله ، قيل وفيما قال نظر لاحتمال أن يكون المراد ما تضمنه قوله
 تعالى (أو يحمل الله لمن سبيلا) فبين النبي ﷺ أن السبيل جلد البكر ونفيه ورجم الثيب . قلت : وهذا أيضا
 بواسطة التبدين ، ويحتمل أن يراد يكتباب الله الآية التي نسخت نكاحها وهي : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما
 وسينأى بيانه في الحديث الذي يليه ، وبهذا أجاب البيضاوي ، ويبقى عليه التغريب ، وقيل المراد يكتباب الله ما فيه
 من النهي عن أكل المال بالباطل لأن خصمه كان أخذ منه الغنم والوليدة بغير حق فلذلك قال : الغنم والوليدة رد
 عليك . والذي يرجح أن المراد يكتباب الله ما يتعلق بجميع أفراد القصة بما وقع به الجواب الآتي ذكره ، والعالم
 عند الله تعالى . قوله (فقام خصمه وكان أفقه منه) في رواية مالك ، فقال الآخر وهو أفقهما ، قال شيخنا في
 شرح الترمذي ، يحتمل أن يكون الراوي كان عارفا بهما قبل أن يتحاكما فوصف الثاني بأنه أفقه من الأول إما
 مطلقا وإما في هذه القصة الخاصة ، أو استدلل بحسن أدبه في استئذانه وترك رفع صوته إن كان الأول رفقه
 وتأكيده السؤال على فقره ، وقد ورد أن حسن السؤال نصف العلم ، وأورده ابن السني في كتاب رياضة
 المتعلمين ، حديثا مرفوعا بسند ضعيف . قوله (فقال أقض بينما يكتباب الله وائذن لي) في رواية مالك ، فقال
 أجل ، وفي رواية الليث ، فقال نعم فأقض ، وفي رواية ابن أبي ذئب وشعيب ، فقال صدق أقض له يا رسول الله
 يكتباب الله . قوله (وائذن لي) زاد ابن أبي شيبة عن سفيان ، حتى أقول ، وفي رواية مالك ، أن أنكلم .
 قوله (قل) في رواية محمد بن يوسف ، فقال النبي ﷺ قل ، وفي رواية مالك ، قال أنكلم . قوله (قال) ظاهر

السياق أن القائل هو الثاني ، وجزم الكرماني بأن الفائل هو الأول واستند في ذلك لما وقع في كتاب الصلح عن آدم عن ابن أبي ذئب هنا ، فقال الأعرابي ان ابني ، بعد قوله في أول الحديث ، جاء أعرابي ، وفيه ، فقال خصمه ، وهذه الزيادة شاذة والمحفوظ ما في سائر الطرق كما في رواية سفيان في هذا الباب ، وكذا وقع في الشروط عن عاصم ابن حلي عن ابن أبي ذئب موافقا للجماعة ولفظه ، فقال صدق ، انض له يا رسول الله بكتاب الله ، ان ابن الخ ، فالاختلاف فيه على ابن أبي ذئب ، وقد وافق آدم أبو بكر الحنفي عند أبي نعيم في المستخرج ، ووافق عاصم يزيد بن هارون عند الأسماعيلي . قوله (ان ابني هذا) فيه أن الابن كان حاضرا فأشار إليه ، وخلا معظم الروايات عن هذه الإشارة . قوله (كان عسيفا على هذا) هذه الإشارة الثانية لخصم المتكلم وهو زوج المرأة ، زاد شعيب في روايته ، والعسيف الأجير ، وهذا التفسير مدرج في الخبر ، وكأنه من قول الوهري لما عرف من عاداته أنه كان يدخل كثيرا من التفسير في أثناء الحديث كما بينته في مقدمة كتابي في المدرج ، وقد فصله مالك فرقع في سياقه ، كان عسيفا على هذا . قال مالك : والعسيف الأجير ، وحذفها سائر الرواة ، والعسيف بمهملتين الأجير وزنه ومعناه والجمع عسفاء كأجراء ، ويطلق أيضا على الخادم وعلى العبد وعلى السائل ، وقيل يطلق على من يستهان به ، وفسره عبد الملك بن حبيب بالفلام الذي لم يحلم ، وان ثبت ذلك فإطلانه على صاحب هذه القصة باعتبار حاله في ابتداء الاستئجار . ووقع في رواية للنسائي تبيين كونه أجيرا ، ولفظه من طريق عمرو بن شعيب عن ابن شهاب ، كان ابني أجيرا لامرأته ، وسمى الأجير عسيفا لأن المستأجر بعسفه في العمل والعسف الجور ، أو هو بمعنى الفاعل لكونه يعسف الأرض بالتردد فيها ، يقال عسف الليل عسفا إذا أكثر السير فيه ، ويطلق العسف أيضا على السكفاية ، والأجير يكفي المستأجر الأمر الذي أقامه فيه . قوله (على هذا) ضمن حلي معنى عند بدليل رواية عمرو بن شعيب ، وفي رواية محمد بن يوسف ، عسيفا في أهل هذا ، وكأن الرجل استخدمه فيما يحتاج إليه امرأته من الأمور فكان ذلك سببا لما وقع له معها ، قوله (فزني بامرأته فافتديت) زاد الحميدي عن سفيان ، فزني بامرأته فآخبروني أن علي ابني الرجم فافتديت ، وقد ذكر علي بن المديني رواية في آخره هذا أن سفيان كان يشك في هذه الزيادة فربما تركها ، وغالب الرواة عنه كأحمد ومحمد بن يوسف وابن أبي شيبة لم يذكروها وثبتت عند مالك والليث وابن أبي ذئب وشعيب وعمرو بن شعيب ، ووقع في رواية آدم ، فقالوا لي علي ابنيك الرجم ، وفي رواية الحميدي فأخبرت ، بضم الهمزة على البناء للمجهول ، وفي رواية أبي بكر الحنفي ، فقال لي ، بالافراد ، وكذا عند أبي هريرة من رواية ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب ، فان ثبتت فالضمير في قوله فافتديت منه لخصمه ، وكأنهم ظنوا أن ذلك حق له يستحق أن يعفو عنه على مال يأخذه ، وهذا ظن باطل ، ووقع في رواية عمرو بن شعيب ، فسألت من لا يعلم فأخبروني أن علي ابني الرجم فافتديت منه . . . قوله (بمائة شاة وخادم) المراد بالخدام الجارية المعدة للخدمة بدليل رواية مالك بلفظ « وجارية لي » ، وفي رواية ابن أبي ذئب وشعيب « بمائة من الغنم ووليدة » ، وقد تقدم تفسير الوليدة في أواخر الفرائض . قوله (ثم سألت رجلا من أهل العلم فأخبروني) لم أقف على أسمائهم ولا على عددهم ولا على اسم الخصمين ولا الابن ولا المرأة ، وفي رواية مالك وصالح بن كيسان وشعيب ، ثم لاني سألت أهل العلم فأخبروني ، ومثله لابن أبي ذئب اسكن قال « فزعموا » ، وفي رواية معمر ، ثم أخبرني أهل العلم ، وفي رواية عمرو بن شعيب ، ثم سألت من يعلم . . . قوله (أن علي ابني) في رواية مالك « انما علي ابني » . قوله (جلد مائة) بالاضافة لا أكثر ، وقراءه

بعضهم بتتوين جلد مرفوع وتنوين مائة منصوب على التبيين ولم يثبت رواية . قوله (وعلى امرأة هذا الرجم) في رواية مالك والأكثر ، وإنما الرجم على امرأته ، وفي رواية عمرو بن شعيب ، فأخبروني أن ليس على ابني الرجم ، قوله (والذي نفسي بيده) في رواية مالك ، أما والذي ، قوله (لأقضين) بتقديم النون للتأكيد . قوله (بكتاب الله) في رواية عمرو بن شعيب ، بالحق ، وهي ترجح أول الاحتمالات الماضية ذكرها . قوله (المائة شاة والخادم رد) في رواية الكشيحي « عليك » وكذا في رواية مالك ولفظه « أما غنمك وجارياتك فرد عليك ، أي مردد من اطلاق لفظ المصدر على اسم المفعول كقولهم ثوب نسج أي منسوج . ووقع في رواية صالح بن كيسان « أما الوليدة والغنم فردها » وفي رواية عمرو بن شعيب « أما ما أعطيتك فرد عليك » ، فإن كان الضمير في أعطيتك لخصمه تأيدت الرواية الماضية وإن كان للمطا . فلا . قوله (وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام) قال النووي : هو محمول على أنه عليه السلام علم أن الابن كان بكرا وأنه اعترف بالزنا ، ويحتمل أن يكون أضمر اعترافه والتقدير وعلى ابنك إن اعترف ، والاول أليق فانه كان في مقام الحكم ، فلو كان في مقام الافتاء لم يكن فيه اشكال لأن التقدير إن كان زني وهو بكر ، وقرينة اعترافه حضوره مع أبيه وسكوته عما نسب اليه ، وأما العلم بدونه بكرا فوقع صريحا من كلام أبيه في رواية عمرو بن شعيب ولفظه « كان ابني أجيلا لامرأة هذا وابني لم يحسن » . قوله (وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام) وافته الأكثر ، ووقع في رواية عمرو بن شعيب « أما ابنك فنجده مائة وغريبة سنة » ، وفي رواية مالك وصالح بن كيسان « وجلد ابنه مائة وغريبة عاما » ، وهذا ظاهر في أن الذي صدر حينئذ كان حكا لا فتوى ، بخلاف رواية سفيان ومن وافقه . قوله (واغد يا أنيس) بنون ومهملة مصغر (على امرأة هذا) زاد محمد بن يوسف : فاسألها ، قال ابن السكن في كتاب الصحابة : لا أدري من هو ولا وجدت له رواية ولا ذكرا إلا في هذا الحديث ، وقال ابن عبد البر : هو ابن الضحاك الأسلي وقيل ابن مرثد وقيل ابن أبي مرثد ، وزيفوا الأخير بأن أنيس بن أبي مرثد صحابي مشهور وهو غنوي بالغين المعجمة والنون لا أسلي وهو بفتححتين لا التصغير ، وغلط من زعم أيضا أنه أنس بن مالك وصغر كما صغر في رواية أخرى عند مسلم لأنه أنصاري لا أسلي ، ووقع في رواية شعيب وابن أبي ذئب « وأما أنت يا أنيس - لرجل من أسلم - فاغد » ، وفي رواية مالك ويونس وصالح بن كيسان « وأمر أنيسا الأسلي أن يأتي امرأة الآخر » ، وفي رواية معمر « ثم قال لرجل من أسلم يقال له أنيس قم يا أنيس فسل امرأة هذا » ، وهذا يدل على أن المراد بالغدو الذهاب والتوجه كما يطلق الرواح على ذلك ، وليس المراد حقيقة الغدو وهو التأخير إلى أول النهار كما لا يراد بالرواح التوجه نصف النهار ، وقد حكى عياض أن بعضهم استدل به على جواز تأخير إقامة الحد عند ضيق الوقت واستضعفه بأنه ليس في الخبر أن ذلك كان في آخر النهار . قوله (فإن اعترفت فارجما) في رواية يونس « وأمر أنيسا الأسلي أن يرجم امرأة الآخر إن اعترفت » . قوله (فغدا عليها فاعترفت فارجما) كذا الأكثر ، ووقع في رواية الليث « فاعترفت فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت » واختصره ابن أبي ذئب فقال « فغدا عليها فارجما » ونحوه في رواية صالح بن كيسان ، وفي رواية عمرو بن شعيب « وأما امرأة هذا فترجم » ، ورواية الليث أنها لأنها تشهر بأن أنيسا أعاد جوابها على النبي ﷺ فأمر حينئذ بارجما . ويحتمل أن يكون المراد أمره الاول المعلق على اعترافها فيتحد مع رواية الأكثر وهو أولى . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم الرجوع إلى كتاب الله نصا أو استنباطا ، وجواز القسم على الأمر لتأكيد ، والخلاف بغير استتلاف ، وحسن

خلق النبي ﷺ وحلمه على من يخاطبه بما الأولى خلافه ، وأن من تأسى به من الحكم في ذلك محمد كن لا ينزعج لقول الخصم مثلا احكم بيننا بالحق . وقال البيضاوي : إنما تواردا على سؤال الحكم بكتاب الله مع أنهما يعلمان أنه لا يحكم الا بحكم الله ايحكم بينهما بالحق الصرف لا بالمصالحه ولا الاخذ بالارفق ، لان للحاكم أن يفعل ذلك برضا الخصمين . وفيه أن حسن الأدب في مخاطبة الكبير يقتضي التقديم في الخصومة ولو كان المذكور مسبوqa ، وأن للامام أن يأذن لمن شاء من الخصمين في الدعوى إذا جاءا معا وأمكن أن كلا منهما يدعى ، واستحباب استئذان المدعى والمستفتى الحاكم والعالم في الكلام ، ويتأكد ذلك إذا ظن أن له عذرا . وفيه أن من أقر بالحد وجب على الامام إقامته عليه ولو لم يعترف مشاركته في ذلك ، وأن من قذف غيره لا يقام عليه الحد إلا إن طالبه المقذوف ، خلافا لابن أبي ليلى فإنه قال يجب ولو لم يطلب المقذوف . قلت : وفي الاستدلال به نظر ، لان محل الخلاف إذا كان المقذوف حاضرا ، وأما إذا كان غائبا فهذا ظاهر أن التأخير لاستكشاف الحال . فان ثبت في حق المقذوف فلا حد على القاذف كما في هذه القصة ، وقد قال النووي تبعنا لغيره أن سبب بعث النبي ﷺ أنيسا للمرأة ليعلمها بالقذف المذكور انطاب محمد قاذفها أن أنكرت ، قال : هكذا أوله العلماء من أصحابنا وغيرهم ولا بد منه لأن ظاهره أنه بعث يطلب إقامة حد الزنا وهو غير مراد لان حد الزنا لا يحتاط له بالتجسس والتنقيب عنه بل يستحب تلقين المقر به ليرجع كما تقدم في قصة ماعز وكان لقوله «فإن اعترفت» مقابلا أي وإن أنكرت فاعلمها أن لها طلب حد القذف فعذف لوجود الاحتمال . فلو أنكرت وطلبت لاجبيت . وقد أخرج أبو داود والنسائي من طريق سعيد بن المسيب عن ابن عباس أن رجلا أقر بأنه زنى بامرأة لجلده ، النبي ﷺ مائة . ثم سأل المرأة فقالت كذب فجلده حد الفرية ثمانين وقد سكنت عليه أبو داود وصححه الحاكم واستنكره النسائي . وفيه أن المخدرة التي لا تعتاد البرود لا تكلف الحضور لمجلس الحكم بل يجوز أن يرسل اليها من يحكم لها وعليها ، وقد ترجم النسائي لذلك . وفيه أن السائل يذكر كل ما وقع في القصة لاحتمال أن يفهم المفق أو الحاكم من ذلك ما يستدل به على خصوص الحكم في المسألة ، لقول السائل ان ابني كان عسيفا على هذا ، وهو إنما جاء يسأل عن حكم الزنا ، والمر في ذلك أنه أراد أن يقيم لابنه مئذنة ما وأنه لم يكن مشهورا بالعمى ولم يهجم على المرأة مثلا ولا استكرهها ، وإنما وقع له ذلك لطول الملازمة المقتضية لمزيد التأنيس والادلال ، فيستفاد منه الحث على إبعاد الاجنبي من الاجنبية مهما أمكن ، لأن العشرة قد نفى الى الفساد ويتصور بها الشيطان الى الإفساد . وفيه جواز استفتاء المفضول مع وجود الفاضل ، والرد على من منع التابعي أن يفتي مع وجود الصحابي مثلا . وفيه جواز الاكتفاء في الحكم بالامر الناشئ عن الظن مع القدرة على اليقين ، لكن إذا اختلفوا على المستفتى يرجع الى ما يفيد القطع وإن كان في ذلك المصير الشريف من يفتى بالظن الذي لم ينشأ عن أصل ، ويحتمل أن يكون وقع ذلك من المنافقين أو من قرب منهم بالجاهلية فأقدم على ذلك . وفيه أن الصحابة كانوا يفتون في عهد النبي ﷺ وفي بعده ، وقد عقد محمد بن سعد في الطبقات بابا لذلك وأخرج بأسانيد فيها الواقدي أن منهم أبا بكر وعمر وعثمان وعليه وعبد الرحمن بن عوف وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت . وفيه أن الحكم المبني على الظن ينقض بما يفيد القطع . وفيه أن الحد لا يقبل الفداء ، وهو مجمع عليه في الزنا والسرقه والحراقة وشرب المسكر ، واختلف في القذف والصحيح أنه كفيره ، وإنما يجري الفداء في البدن كالتصاص في النفس والأطراف . وأن الصلح المبني على غير الشرع يرد ويعاد المال المأخوذ فيه ،

قال ابن دقيق العيد : وبذلك يتبين ضعف عذر من اعتذر من الفقهاء عن بعض العقود الفاسدة بأن المتعاضدين تراضيا وأذن كل منهما الآخر في التصرف ، والحق أن الإذن في التصرف مقيد بالعقود الصحيحة . وفيه جواز الاستئابة في إقامة الحد ، واستدل به على وجوب الاعتذار والاكتفاء فيه بواحد ، وأجاب عياض باحتمال أن يكون ذلك ثبت عند النبي ﷺ بشهادة هذين الرجلين ، كذا قال والذي تقبل شهادته من الثلاثة والد العسيف فقط وأما العسيف والزوج فلا ، وغفل بعض من تبع القاضي فقال : لا بد من هذا الحمل والالزام الاكتفاء بشهادة واحد في الإقرار بالزنا ولا قائل به ، ويمكن الانفصال عن هذا بأن أنيساً بعث حاكماً فاستوفى شروط الحكم ثم استأذن في رجما فأذن له في رجما ، وكيف يتصور من الصورة المذكورة إقامة الشهادة عليهما من غير تقدم دعوى عليهما ولا على وكيلهما مع حضورهما في البلد غير متوارية ، إلا أن يقال إنها شهادة حسبة ، ويجاب بأنه لم يقع هناك صيغة الشهادة المشروطة في ذلك . واستدل به على جواز الحكم بأقرار الجاني من غير ضبط بشهادة عليه ، ولا كتمان واقعة عين فيحتمل أن يكون أنيس أشهد قبل رجما . قال عياض : احتج قوم بجواز حكم الحاكم في الحدود وغيرها بما أقر به الخصم عنده وهو أحد قولي الشافعي وبه قال أبو ثور ، وأبي ذلك الجمهور ، والخلاف في غير الحدود أقوى ، قال ونهت أنيس بطريقة احتمال معنى الاعتذار كما مضى ، وإن قوله « فارجما » أي بعد إعلامي ، أو أنه فرض الأمر إليه فإذا اعترفت بمحضرة من يثبت ذلك بقولهم تحكم ، وقد دل قوله « فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت » أن النبي ﷺ هو الذي حكم فيها بعد أن أعلمه أنيس باعترافها ، كذا قال ، والذي يظهر أن أنيساً لما اعترفت أعلم النبي ﷺ بمبالغة في الاستنابات ، مع كونه كان عاق له رجما على اعترافها . واستدل به على أن حضور الإمام الرجم ليس شرطاً ، وفيه نظر لاحتمال أن أنيساً كان حاكماً وقد حضر - بل بأمر - الرجم لظاهر قوله « فرجما » . وفيه ترك الجمع بين الجلد والتغريب ، وسيأتي في باب البكران بجلدان وبنيان ، وفيه الاكتفاء بالاعتراف بالمرة الواحدة لأنه لم ينقل أن المرأة تكرر اعترافها ، والاكتفاء بالرجم من غير جلد لأنه لم ينقل في قصتها أيضاً ، وفيه نظر لأن الفعل لا عموم له فالتارك أولى . وفيه جواز استئجار الحر . وجواز إجارة الأب ولده الصغير لمن يستخدمه إذا احتاج لذلك ، واستدل به على صحة دعوى الأب لمحجوره ولو كان بالغاً ليكون الولد كان حاضراً ولم يتكلم إلا أبوه ، وتعمق باحتمال أن يكون وكيله أو لأن التداعي لم يقع إلا بسبب المال الذي وقع به الفداء فكأن والد العسيف ادعى على زوج المرأة بما أخذه منه إما لنفسه وإما لامراته بسبب ذلك حين أعلمه أهل العلم بأن ذلك الصالح فاسد ليستعيده منه سواء كان من ماله أو من مال ولده ، فأمره النبي ﷺ برد ذلك إليه ، وأما ما وقع في القصة من الحد فباعتراف العسيف ثم المرأة . وفيه أن حال الوانين إذا اختلفا أقيم على كل واحد حده لأن العسيف جلد والمرأة رجم ، فكذا لو كان أحدهما حراً والآخر رقيقاً ، وكذا لو زنى بالغ بصبيبة أو عاقل بمجنونة حد البالغ والمأقل دونهما ، وكذا عكسه . وفيه أن من قذف ولده لا يحده لأن الرجل قال إن ابني زنى ولم يثبت عليه حد القذف . الحديث الثاني : قوله (عن الزهري) صرح الجعدي فيه بالتحديث عن سفيان قال « أنيساً - يعني الزهري - فقال إن شئتم حديثكم بعشرين حديثاً أو حديثكم بحديث السقيفة ، فقالوا : حدثنا بحديث السقيفة ، فحدثهم به بطوله ، فحفظت منه شيئاً ثم حدثني ببقية بعد ذلك معمر . قوله (عن حميد الله) بالتصغير هو المذكور في الحديث قبله : ووقع عند أبي عوانة في رواية يونس عن الزهري « أخبرني عبيد الله » . قوله (عن ابن عباس قال : قال عمر)

في رواية محمد بن منصور عن سفيان عن النسائي وسمعت عمر ، قوله (لقد خشيت الخ) هو طرف من الحديث وبأني بتمامه في الباب الذي يليه ، والغرض منه هنا قوله « ألا وإن الرجم حق ، الخ . قوله (قال سفيان) هو موصول بالسند المذكور . قوله (كذا حفظ) هذه جملة معترضة بين قوله « أو الاعتراف ، وبين قوله « وقد رجم ، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية جعفر الثوري عن علي بن عبد الله شيخ البخاري فيه ، فقال بعد قوله أو الاعتراف « وقد قرأناها : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة ، وقد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده ، فسقط من رواية البخاري من قوله « وقرأ ، إلى قوله « البتة ، ولعل البخاري هو الذي حذف ذلك عمدا ، فقد أخرجه النسائي عن محمد بن منصور عن سفيان كرواية جعفر ثم قال « لا أعلم أحدا ذكر في هذا الحديث الشيخ والشيخة غير سفيان ، وينبغي أن يكون وهم في ذلك . قلت : وقد أخرج الآئمة هذا الحديث من رواية مالك ويونس وميمون وصالح بن كيسان وعقيل وغيرهم من الحفاظ عن الزهري فلم يذكروها ، وقد وقعت هذه الزيادة في هذا الحديث من رواية الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال « لما صدر عمر من الحج وقدم المدينة خطب الناس فقال : أيها الناس قد سنت لكم السنن وفرضت لكم الفرائض وتركتم على الواضحة - ثم قال - إياكم أن تملكوا عن آية الرجم أن يقول قائل لا نجد حديثا في كتاب الله ، فقد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا ، والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله - لكتبتهما بيدي : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة ، . قال مالك : الشيخ والشيخة الثيب والثيبة . ووقع في « الحلية ، في ترجمة داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب عن عمر « لكتبتهما في آخر القرآن ، ووقعت أيضا في هذا الحديث في رواية أبي معشر الآتي التنبيه عليها في الباب الذي يليه « فقال متصلا بقوله قد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده « ولولا أن يقولوا كتب عمر ما ليس في كتاب الله لكتبته ، قد قرأناها الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نسكالا من الله والله عزيز حكيم ، وأخرج هذه الجملة النسائي رحمه الحاكم من حديث أبي بن كعب قال « ولقد كان فيها - أي سورة الاحزاب - آية الرجم : الشيخ ، فذكر مثله . ومن حديث زيد بن ثابت « سمعت رسول الله ﷺ يقول : الشيخ والشيخة ، مثله إلى قوله « البتة ، ومن رواية أبي أسامة بن سهل أن حالته أخبرته قالت « لقد أقرأنا رسول الله ﷺ آية الرجم ، فذكره إلى قوله « البتة ، وزاد بما قضيا من اللذة ، وأخرج النسائي أيضا أن مروان بن الحكم قال لزيد بن ثابت « ألا تكتبها في المصحف ؟ قال : لا ، ألا ترى أن الشابين الثيبين يرجمان ؟ ولقد ذكرنا ذلك ، فقال عمر : أنا أكفيكم ، فقال : يا رسول الله اكتبني آية الرجم ، قال لا أستطيع ، وروينا في فضائل القرآن لابن الضريس من طريق يعلى وهو ابن حكيم عن زيد بن أسلم « أن عمر خطب الناس فقال : لا تشكوا في الرجم فانه حق ، ولقد هممت أن أكتبه في المصحف فسألت أبي بن كعب فقال : أليس اني وأنا أستقرئها رسول الله ﷺ فدفعت في صدري وقلت أستقرئ آية الرجم وهم يتسافدون نسافدا حرا ، ورجاله ثقات . وفيه إشارة إلى بيان السبب في رفع تلاوتها وهو الاختلاف ، وأخرج الحاكم من طريق كثير بن الصلت قال : كان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص يكتبان في المصحف فراهل هذه الآية فقال زيد « سمعت رسول الله ﷺ يقول : الشيخ والشيخة فارجموهما البتة ، فقال عمر : لما نزلت آية النبي ﷺ فقلت اكتبها ؟ فكأنه كره ذلك ، فقال عمر : ألا ترى أن الشيخ إذا ذنبي ولم يحصن جلد ، وإن الشاب إذا ذنبي وقد أحصن رجم ، فيستفاد من هذا الحديث السبب في نسخ تلاوتها لكون العمل على غير الظاهر من عمومها

٣١ - باب رجم الحبل من الزنا إذا أحصنت

٦٨٣٠ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله حدثني إبراهيم بن سعيد عن صالح عن الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس قال : كنت أقرى رجالا من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن هوف ، فبينما أنا في منزله بمى وهو عند عمر بن الخطاب في آخر حجة حجة ، إذ رجع الى عبد الرحمن فقال : لو رأيت رجلا أتى أمير المؤمنين اليوم فقال : يا أمير المؤمنين هل لك في فلان يقول : لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا ، فوالله ما كانت بيعة أبي بكر إلا فائتة فتمت ، فغضب عمر ثم قال : إني إن شاء الله لأقام للعشيّة في الناس فحذرهم هؤلاء الذين يريدون أن يغصبوا أمورهم . قال عبد الرحمن : فقلت يا أمير المؤمنين لا تفعل ، فان الموسم يجمع رعايا الناس وغوغاءهم ، فانهم هم الذين يطلبون على قربك حين تقوم في الناس ، وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة يطيرها عنك كل مطير ، وأن لا يعموها ، وأن لا يضعوها على مواضعها ، فأهل حتى تقدم المدينة فانها دار الهجرة والسنة ، فتخلص بأهل الفقه وأشراف الناس ، فتقول ما قلت متمكنا ، فيعي أهل العلم مقالتك ، ويضعونها على مواضعها . فقال عمر : أما والله - إن شاء الله - لأقومن بذلك أول مقام أقومه بالمدينة قال ابن عباس : فقدمنا المدينة في عقب ذي الحجة ، فلما كان يوم الجمعة عجلت الرواح حين زاغت الشمس حتى أجد سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل جالسا إلى ركن المنبر ، فجلست حوله تمس ركبتي ركبته ، فلم أنشب أن خرج عمر بن الخطاب فلما رأيته مقبلا قلت لسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل : كيف قال للعشيّة مقالة لم يقلها منذ استخلف . فأنكر علي وقال : ما عسيت أن يقول ما لم يقل قبلا فجلس همرا على المنبر ، فلما سكنت المؤذنون قام فأتى على المنبر بما هو أهله ثم قال : أما بعد فإن قائل لكم مقالة قد قدّر لي أن أقولها ، لا أدري لعلم بين يدي أجلى ، فن عقلمها ووعاها فليحدث بها حيث انتهت به راحلته ، ومن خشى أن لا يعقلها فلا أحل لأحد أن يكذب علي إن الله بعث محمدا ﷺ بالحق ، وأنزل عليه الكتاب ، فكان مما أنزل الله آية الرجم ، فقرأناها وعقلناها ووعيناها ، رجم رسول الله ﷺ ورجعنا بعده ، فأخشي أن طال بالناس زمان أن يقول قائل : والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ، والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف . ثم إنا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله أن لا ترغبوا عن آبائكم فانه كفر ثم أن ترغبوا عن آبائكم - أو لمن كفرأ بكم أن ترغبوا عن آبائكم - ألا ثم إن رسول الله ﷺ قال : لا تطروني كما أطرى عيسى بن مريم وقولوا عبد الله ورسوله ، ثم إنه بلغني أن قائلًا منكم يقول والله لو قد مات عمر بايعت فلانا ، فلا يفترون امرؤ أن يقول إنما كانت بيعة

أبي بكر فلتة وتمت ، ألا وإنها قد كانت كذلك ، ولكن الله وقى شرها ، وليس فيكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر ، من بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي يبايعه تنفرة أن يقتلا ، وإنه قد كان من أخبرنا حين توفى الله نبيه ﷺ ، أن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة ، وخافنا هنا على ولزبهر ومن معهم واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر ، فقلت لأبي بكر : يا أبا بكر ، انطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار فانطلقنا نريدكم ، فلما دنونا منهم لقينا منهم رجلا صالحا فذكر ما تمنا عليه للقوم فقالا : أين تريدون يا معشر المهاجرين ؟ فقلنا : نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار ، فقالا : لا عليكم أن لا تقربوهم ، اقضوا أمركم . فقلت : والله لنأتينهم . فانطلقنا حتى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة ، فإذا رجل ضملا بين ظهرايينهم ، فقلت : من هذا ؟ فقالوا : هذا سعد بن عباد ، فقلت : ماله ؟ قالوا : يوعك . فلما جئنا قليلا أشهد خطيبهم فأتني على الله بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد فنحن أنصار الله وكتيبة الإسلام ، وأنتم - معشر المهاجرين - رهط ، وقد دفت دافة من قومكم ، فإذا هم يريدون أن يختزلونا من أصلنا وأن يحضنونا من الأمر . فلما سكنت أردت أن أتكم - وكنت قد زورت مقالة أعجبتني أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر - وكنت أداري منه بعض الحد ، فلما أردت أن أتكم قال أبو بكر : على رسلك . ففكرت أن أغضبه ، ففكرت أبو بكر ، فكان هو أحلم مني وأوقر ، والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري إلا قال في يديه . مثلها أو أفضل منها حتى سكنت . فقال : ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم له أهل ، وإن يعرف هذا الأمر إلا لهذا الحى من قریش ، هم أوسط العرب نسبا ودارا . وقد رضيت لكم أحدا هذين الرجلين فبايعوا أيهما شئتم - فأخذ بيدي وبدي أبي عبيدة بن الجراح وهو جالس بيننا - فلم أكره مما قال غيرها ، كان والله أن أقدم فتضرب عنقي لا يقربني ذلك من إثم أحب إلى من أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر ، اللهم إلا أن تسؤل إلى نفسي عند الموت شيئا لا أجده الآن . فقال قائل من الأنصار : أنا جذيلها الحسكك ، وغذيقها المرجب . منّا أمير ومنكم أمير يا معشر قریش . فكثرت اللغط ، وارتفعت الأصوات ، حتى فرقت من الاختلاف ، فقلت : أبسط يدك يا أبا بكر ، فبسط يده ، فبايعته وبايعه المهاجرون ثم بايعته الأنصار ، ونزونا على سعد بن عباد فقال قائل منهم : قتلتم سعد بن عباد ، فقلت : قتل الله سعد بن عباد . قال عمر : ولنا والله ما وجدنا فيما حضرنا من أمر أقوى من مبايعه أبي بكر ، خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يبايعوا رجلا منهم بعدنا ، فإما بايعناهم على ما لا نرضى وإما نخالفهم فيكون فسادا ، فن بايع رجلا على غير مشورة من المسلمين فلا يتابع هو ولا الذي يبايعه تنفرة أن يقتلا .

قوله (باب رجم الحبل في الزنا) في رواية غير أبي ذر « من الزنا » . قوله (إذا أحضرت) أي تزوجت ،

قال الاسماعيل يريد إذا حبلت من زنا على الاحصان ثم وضعت ، فاما وهي حبل فلا ترجم حتى تضع . وقال ابن بطال : معنى الترجمة هل يجب على الحبل رجم أو لا ، وقد استقر الاجماع على أنها لا ترجم حتى تضع . قال النووي وكذا لو كان حدها الجلد لا تجلد حتى تضع ، وكذا من وجب عليها قصاص وهي حامل لا يقتص منها حتى تضع بالاجماع في كل ذلك اهـ . وقد كان عمر أراد أن يرجم الحبل فقال له معاذ لا سبيل لك عليها حتى تضع مافي بطنها ، أخرجه ابن أبي شيبة ورجاله ثقات ، واختلف بعد الوضع فقال مالك إذا وضعت رجعت ولا ينتظر أن يكفل ولدها ، وقال الكوفيون لا ترجم حين تضع حتى تجه من يكفل ولدها ، وهو قول الشافعي ورواية عن مالك ، وزاد الشافعي : لا ترجم حتى ترضع اللبن ، وقد أخرج مسلم من حديث عمران بن حصين : أن امرأة جهنية أتت النبي ﷺ وهي حبل من الزنا فذكرت أنها زنت فأمرها أن تقعد حتى تضع ، فلما وضعت أتته فأمر بها فرجعت ، وعنده من حديث بريدة : أن امرأة من غامد قالت يا رسول الله طهرني (فقالت انها حبل من الزنا) فقال لها حتى تضعي . فلما وضعت قال لا ترجمها وتضع ولدها صغيرا ليس له من يرضعه ، فقام رجل فقال الى رضاعه يا رسول الله ، فرجها ، وفي رواية له : فأرضعته حتى فطمته ودفعته الى رجل من المسلمين ورجها ، وجمع بين روايتي بريدة بأن في الثانية زيادة فتحمل الأولى على أن المراد بقوله : الى رضاعه ، أي تربيته . وجمع بين حديثي عمران وبريدة أن الجهنمية كان لولدها من يرضعه بخلاف الغامدية . قوله (عن صالح) وهو ابن كيسان ، ووقع كذلك عند يعقوب بن سفيان في تاريخه عن عبد العزيز بن أبي رباح عن شيخ البخاري فيه بسنده ، وأخرجه الاسماعيل من طريقه . قوله (عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله) في رواية مالك : عن الزهري أن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أخبره ، وأخرجه أحمد والدارقطني في الفرائب ، وصححه ابن حبان . قوله (عن ابن عباس) في رواية مالك : أن عبد الله بن عباس أخبره كنهت أقرى ، رجالا من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن عوف ، ولم ألق على اسم أحد منهم غيره ، زاد مالك في روايته : في خلافة عمر فلم أر رجلا يحد من الأشمورية ما يحد عبد الرحمن عند القراءة ، قال الداودي فيما نقله ابن الزين معنى قوله : كنهت أقرى رجالا ، أي أعلم منهم القرآن ، لأن ابن عباس كان عند وفاة النبي ﷺ إنما حفظ المفصل من المهاجرين والأنصار ، قال : وهذا الذي قاله خروج عن الظاهر بل عن النص ، لأن قوله أقرى بمعنى أعلم . قلت : ويؤيد التعقب ما وقع في رواية ابن اسحق عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري : كنهت اختلف إلى عبد الرحمن بن عوف ونحن بمنى مع عمر بن الخطاب أعلم عبد الرحمن بن عوف القرآن ، أخرجه ابن أبي شيبة وكان ابن عباس ذكيا سريع الحفظ ، وكان كثير من الصحابة لاشتغالهم بالجهاد لم يستوعبوا القرآن حفظا ، وكان من اتفق له ذلك يستدركه بعد الوفاة النبوية وإقامتهم بالمدينة ، فكانوا يعتمدون على نجباء الأبناء فيقرؤنهم تلقينا للحفظ . قوله (فبينما أنا بمنزلة بمنى وهو عند عمر) في رواية ابن اسحق : فأتيته في المنزل فلم أجده فانتظرت حتى جاء ، . قوله (في آخر حجة حجها) يعني عمر ، كان ذلك سنة ثلاث وعشرين . قوله (لو رأيت رجلا أتى أمير المؤمنين اليوم) لم ألق على اسمه . قوله (هل لك في فلان) لم ألق على اسمه أيضا ، ووقع في رواية ابن اسحق أن من قال ذلك كان أكثر من واحد ولهذه : أن رجلا من الأنصار ذكر أبيعة أبي بكر ، . قوله (لقد بايعت فلانا) هو طحمة بن عبيد الله أخرجه البزار من طريق أبي معشر عن زيد بن أسلم عن أبيه وعن غير مولى غفرة بهم المدينة وسكون الغام قالا : قد أم على أبي بكر مال - فذكر قصة طويلة في قسم النبي ﷺ ثم قال - حتى إذا كان من آخر

السنة التي حج فيها عمر قال بعض الناس : لو قد مات أمير المؤمنين أقنا فلانا ، يعنون طلحة بن عبيد الله ، ونقل ابن بطال عن المهلب أن الذين عذروا أنهم يبايعونه رجلا من الانصار ولم يذكر مستنده في ذلك . قوله (فوالله ما كانت بيعة أبي بكر الا فلتة ، بفتح الفاء وسكون اللام بعدها مشاة ثم تاء تأنيث أى فجأة وزنه ومعناه ، وجاء عن سحنون عن أشهب أنه كان يقولها بضم الفاء ويفسرهما بانفلات الشيء من الشيء . ويقول ان الفتح غلط وأنه إنما يقال فيما يندم عليه ، وبيعة أبي بكر بما لا يندم عليه أحد ، وتعقب بثبوت الرواية بفتح الفاء ولا يلزم من وقوع الشيء بفتة أن يندم عليه كل أحد بل يمكن الندم عليه من بعض دون بعض ، وإنما أطلقوا على بيعة أبي بكر ذلك بالنسبة لمن لم يحضرها في الحال الأول ، ووقع في رواية ابن اسحق بعد قوله فلتة : فلا يمنع امرء إن هلك هذا أن يقوم إلى من يريد فيضرب على يده فتكون أى البيعة كما كانت أى في قصة أبي بكر ، وسيأتى مزيد في معنى الفلتة بعد . قوله (فغضب عمر) زاد ابن اسحق : غضبا ما رأيته غضب مثله منذ كان . قوله (أن يغضبهم أمورهم) كذا في رواية الجميع بغير معجمة وصاد مهملة ، وفي رواية مالك : يغضبهم ، بزيادة مشاة بعد الفين المعجمة ، وحكى ابن التين أنه روى بالعين المهملة وضم أوله من أعضب أى صار لا ناصر له ، والمعضوب الضعيف ، وهو من عضبت الشاة إذا انكسر أحد قرنيها أو قرنها الداخل وهو المشاش ، والمعنى أنهم يغضبون على الأمر فيضعف اضفهم ، والأول أولى ، والمراد أنهم يثبرون على الأمر بغير عهد ولا مشاورة ، وقد وقع ذلك بعد على وفق ما حذره عمر رضي الله عنه . قوله (يجمع رعاك الناس وغوغاهم) الرعاع بفتح الراء وبهم ملتين الجهلة الرذلاء ، وقيل الشباب منهم والفوفا . معجمتين بينهما وارسا كنة ، أصله صفار الجراد حين يبدأ في الطيران ، ويطلق على السفلة المسرعين إلى الشر . قوله (يغلبون على قريك) بضم القاف وسكون الراء ثم موحدة أى المكان الذي يقرب منك ، ووقع في رواية الكشميهني وأبي زيد المروزي بكسر القاف وبالنون وهو خطأ ، وفي رواية ابن وهب عن مالك : على مجامعك إذا قمت في الناس . قوله (يطيرها) بضم أوله من أطار الشيء إذا أطلقه ، والمرحى « يطيرها » بفتح أوله أى يحملونها على غير وجهها ، ومثله لابن وهب وقال يطيرها أرائك ولا يغرنها ، أى لا يعرفون المراد بها . قوله (فتخلص) بضم اللام بعدها مهملة أى تصل . قوله (لأفومن) في رواية مالك : فقال ابن قدمت المدينة صالما لا كلن الناس بها . قوله (أقرمه) في رواية الكشميهني والمرحى : أقوم ، يحذف الضمير . قوله (في عقب ذى الحجة) بضم المهملة وسكون القاف وبفتحها وكسر القاف وهو أولى ، فإن الأول يقال لما بعد التسكلة والثاني لما قرب منها ، يقال جاء عقب الشهر بالوجهمين ، والواقع الثاني لأن قدوم عمر كان قبل أن ينسأخ ذو الحجة في يوم الأربعاء . قوله (هجأت الرواح) في رواية الكشميهني : بالرواح ، زاد سفيان عند البزار : وجاءت الجمعة وذكرت ما حدثني عبد الرحمن بن عوف فهجرت إلى المسجد ، وفي رواية جويرية عن مالك عند ابن حبان والدارقطني : لما أخبرني . قوله (حين زاغت الشمس) في رواية مالك : حين كانت صكة عى ، بفتح الصاد وتشديد الكاف وعى بضم أوله وفتح الميم وتشديد التحتانية وقيل بتشديد الميم وزن حبلى ، زاد أحمد عن اسحق بن عيسى : قالت لما لك ماصكة عى ؟ قال : الأعمى قال لا يبالي أى ساعة خرج لا يعرف الحر من البرد أو نحو هذا ، قلت : وهو تفسير معنى ، وقال أبو هلال العسكري : المراد به اشتداد الهاجرة ، والأصل فيه أنه اسم رجل من المالقة يقال له عى غزا قوما في قاتم الظاهرة فأوقع بهم نصار مثلا لكل من جاء في ذلك الوقت ، وقيل

هو رجل من عدوان كان يفيض بالحاج عند الهاجرة فضرب به المثل ، وقيل المعنى أن الشخص في هذا الوقت يكون كالاعمى لا يقدر على مباشرة الشمس بعينه ، وقيل أصله أن الظبي يدور أى يدور من شدة الحر فيصك برأسه ما واجهه ، وللدارقطبي من طريق سعيد بن داود عن مالك « صكة عمى ساعة من النهار تسمى العرب ، وهو نصف النهار أو قريبا منه . قوله (جلست حوله) في رواية الاسماعيل « حذره » وكذا لما لك ، وفي رواية اسحق الفروي عن مالك « حذاه » ، وفي رواية معمر « جلست الى جنبه تمس ركبتي ركبته » . قوله (فلم أشب) بنون ومهجمة وموحدة أى لم أعلق بشيء غير ما كنت فيه والمراد سرعة خروج عمر . قوله (أن خرج) أى من مكانة الى جهة المنبر ، وفي رواية مالك « أن طلع عمر - أى ظهر - يوم المنبر ، أى يقصده . قوله (ليقولن المشية مقالة) أى عمر . قوله (لم يقلها منذ استخلف) في رواية مالك « لم يقلها أحد قط قبـله » . قوله (ماعصيت) في رواية الاسماعيل « ماعى » . قوله (أن يقول ما لم يقل قبـله) زاد سفيان « فغضب سعيد وقال ماعصيت ، قيل أراد ابن عباس أن ينبه سعيداً معتمداً على ما أخبره به عبد الرحمن ليكون على يقظة فيلقى باله لما يقوله عمر ، فلم يقع ذلك من سعيد موقفاً بل أنكره ، لأنه لم يعلم بما سبق لعمر وحل بناء أن الأمور استقرت . قوله (لا أدري لعابها بين يدي أجلى) أى يقرب موتى ، وهو من الأمور التى جرت على لسان عمر فوقعت كما قال ، ووقع في رواية أبي معشر المشار اليها قبل ما يؤخذ منه سبب ذلك وأن عمر قال في خطبته هذه « رأيت رؤياى وما ذاك إلا عند قرب أجلى ، رأيت كأن ديكا نقرنى ، وفي مرسل سعيد بن المسيب في الموطأ « أن عمر لما صدر من الحج دعا الله أن يقبضه اليه غير مضيع ولا مفراط ، وقال في آخر القصة « فانا انسلخ ذو الحجة حتى قتل عمر » . قوله (ان الله بعث محمداً ﷺ بالحق) قال الطبري : قدم عمر هذا الكلام قبل ما أراد أن يقوله توطئة له ليتيقظ السامع لما يقول . قوله (فكان ما) في رواية الكشميهني « فيما » . قوله (آية الرجم) تقدم القول فيها في الباب الذى قبله ، قال الطبري : آية الرجم بالرفع اسم كان وخبرها من التبعيضية في قوله « عما أنزل الله » ففيه تقديم الخبر على الاسم وهو كثير . قوله (ووعيناها رجم رسول الله ﷺ) في رواية الاسماعيل « ورجم » بزيادة واو وكذا لما لك . قوله (فأخشى) في رواية معمر « وانى خائف » . قوله (فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله) أى في الآية المذكورة التى نسخت نلوتها وبقي حكمها ، وقد وقع ما خشيه عمر أيضا فأنكر الرجم طائفة من الخوارج أو معظمهم وبعض المعتزلة ، ويحتمل أن يكون استند في ذلك الى توقيف ، وقد أخرج عبيد الرزاق والطبري من وجه آخر عن ابن عباس أن عمر قال « سيحى قوم يكذبون بالرجم » الحديث . ووقع في رواية سعيد بن ابراهيم عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة في حديث عمر عند النسائي « وان ناسا يقولون ما بال الرجم وانما في كتاب الله الجلد ، ألا قد رجم رسول الله ﷺ ، وفيه إشارة الى أن عمر استعجز أن ناسا قالوا ذلك فرد عليهم ، وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر « إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قائل لا أجد حديثاً في كتاب الله ، فقد رجم » . قوله (والرجم في كتاب الله حق) أى في قوله تعالى (أو يحمل الله لهن سبيلا) فبين النبي ﷺ أن المراد به رجم الثيب وجلد البكر كما تقدم التعنبيه عليه في قصة العصيف قريبا . قوله (اذا قامت للبينة) أى بشرطها . قوله (اذا أحسن) أى كان بالناس عاقلا قد تزوج حرة تزويجا صحيحا وجامعا . قوله (أو كان الحبـل) بفتح المهـلة والموحدة ، في رواية معمر « الحبل » أى وجدت المرأة الحلية من زوج أو سيد حبلى ولم تذكر شعبة ولا

أكره . قوله (أو الاعتراف) أى الافراد بالوفا والاستمرار عليه ، وفي رواية سفيان د أو كان حملاً أو اعترافاً ، ونصب على نزع الخافض أى كان الوفا من حل أو عن اعتراف . قوله (ثم إنا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله) أى ما نسخت تلاوته . قوله (لا ترغبوا عن آبائكم) أى لا تنسبوا إلى غيرهم . قوله (فانه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم ، أو إن كفرا بكم) كذا هو بالشك ، وكذا في رواية معمر بالشك لكن قال د لا ترغبوا عن آبائكم فانه كفر بكم ، أو إن كفرا بكم أن ترغبوا عن آبائكم ، ووقع في رواية جويرية عن مالك دقان كفرا بكم أن ترغبوا عن آبائكم . . قوله (ألا ثم إن رسول الله ﷺ) في رواية مالك (ألا وإن) بالواو بدل ثم ، والألا بالتخفيف حرف افتتاح كلام غير الذى قبله . قوله (لا تطروني) هذا القدر ما سمعه سفيان من الزهري أفردته الحميدى في مسنده عن ابن عينة سمعت الزهري به ، وقد تقدم مفرداً في ترجمة عيسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء عن الحميدى بسنده هذا وتقدم شرح الإطراء . قوله (كما أطرى عيسى) في رواية سفيان د كما أطرت النصارى عيسى . قوله (وقولوا عبد الله) في رواية مالك د قائماً أنا عبد الله فقولوا ، قال ابن الجوزى : لا يلزم من النهى عن الشيء وقوعه لأننا لا نعلم أحداً ادعى في نبينا ما ادعته النصارى في عيسى ، وإنما سبب النهى فيما يظهر ما وقع في حديث معاذ بن جبل لما استأذن في السجود له فامتنع ونهاه ، فكأنه خشى أن يبالغ غيره بما هو فوق ذلك فبادر إلى النهى تأكيداً للأمر . وقال ابن التين : معنى قوله د لا تطروني ، لا تمدحوني كمدح النصارى ، حتى غلا بعضهم في عيسى فجعله إلهاً مع الله ، وبعضهم ادعى أنه هو الله ، وبعضهم ابن الله . ثم أردف النهى بقوله د أنا عبد الله ، قال : والنسكبة في إيراد عمر هذه القصة هنا أنه خشى عليهم الغلو ، يعنى خشى على من لا قوة له في الفهم أن يظن بشخص استحقاقه الخلافة فيقوم في ذلك مع أن المذكور لا يستحق فيطريه بما ليس فيه فيدخل في النهى ، ويحتمل أن تكون المناسبة أن الذى وقع منه في مدح أبى بكر ليس من الإطراء المنهى عنه ومن ثم قال : وليس فيكم مثل أبى بكر ، ومناسبة إيراد عمر قصة الرجم والزجر عن الرغبة عن الآباء للقصة التى خطب بسببها وهى قول القائل د لو مات عمر أبايكم فلانا ، أنه أشار بقصة الرجم إلى زجر من يقول لا أعمل في الأحكام الشرعية إلا بما وجدته في القرآن وليس في القرآن تصريح باشتراط التشاور إذا مات الخليفة ، بل إنما يؤخذ ذلك من جهة السنة كما أن الرجم ليس فيما يتلى من القرآن وهو مأخوذ من طريق السنة ، وأما الزجر عن الرغبة عن الآباء فكأنه أشار إلى أن الخليفة ينزل للرعية منزلة الأب فلا يجوز لهم أن يرغبوا إلى غيره بل يجب عليهم طاعته بشرطها كما تجب طاعة الأب ، هذا الذى ظهر لى من المناسبة والعلم عند الله تعالى . قوله (إلا وإنها) أى بيعة أبى بكر . قوله (قد كانت كذلك) أى قلته ، وصرح بذلك في رواية إسحق بن عيسى عن مالك ، حكى ثعلب عن ابن الأعرابي وأخرجه سيف في الفتوح بسنده عن سالم بن عبد الله بن عمر نحوه قال : الفلانة الليلة التى يشك فيها هل هى من رجب أو شعبان وهل من المحرم أو صفر ، كان العرب لا يشهرون السلاح في الأشهر الحرم فكان من له نار تربص فإذا جاءت تلك الليلة انتهز الفرصة من قبل أن يتحقق السلاح الشهر فيتمكن من يريد إيقاع الشر به وهو آمن فيترتب على ذلك الشر الكثير ، فشبّه عمر الحياة النبوية بالشهر الحرام والفلانة بما وقع من أهل الردة ووقى الله شر ذلك ببيعة أبى بكر لما وقع منه من النهوض في قتالهم وإخماد شركتهم ، كذا قال والاولى أن يقال : الجامع بينهما انتهاء الفرصة ، لكن كان ينشأ عن أخذ الشر الكثير فوق الله المسلمين شر ذلك فلم ينشأ عنبيعة أبى بكر شر بل

أطاعه الناس كلهم من حضر البيعة ومن غاب عنها . وفي قوله « رقى الله شرها » إيماء إلى التحذير من الوقوع في مثل ذلك حيث لا يؤمن من وقوع الشر والاختلاف . قوله (وليكن الله رقى شرها) أى وقام ما فى العجلة غالبا من الشر ، لأن من العادة أن من لم يطلع على الحكمة فى الشيء الذى يفعل بهتة لا يرضاه ، وقد بين عمر سبب إسماعيل بن بيعة أبى بكر لما خشوا أن يبايع الأنصار سعد بن عباد ، قال أبو عبيد : عاجلوا ببيعة أبى بكر خيفة انتشار الأمر وأن يتعلق به من لا يستحقه فيقع الشر . وقال الداودى : معنى قوله « كانت فاقة » أنها وقعت من غير مشورة مع جميع من كان ينبغي أن يشاور ، وأنكر هذه الكراييسى صاحب الشانئى وقال : بل المراد أن أبى بكر ومن معه تغفلوا فى ذهابهم إلى الأنصار فبايعوا أبى بكر بحضرتهم ، وفيهم من لا يعرف ما يجب عليه من بيعته فقال : منا أمير ومنكم أمير ، فالمراد بالفتنة ما وقع من مخالفة الأنصار وما أرادوه من مبايعة سعد بن عباد . وقال ابن حبان : معنى قوله « كانت فاقة » أن ابتداء ما كان عن غير ملا كثير ، والشيء إذا كان كذلك يقال له الفتنة فيتوقع فيه ما له يحدث من الشر بخالفة من يخالف فى ذلك عادة ، فكفى الله المسلمين الشر المتوقع فى ذلك عادة ، لا أن بيعة أبى بكر كان فيها شر . قوله (وليس فيكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبى بكر) قال الخطابى : يريد أن السابق منكم الذى لا يلحق فى الفضل لا يصل إلى منزلة أبى بكر ، فلا يطمع أحد أن يقع له مثل ما وقع لأبى بكر من المبايعة له أولا فى الملا السير ثم اجتماع الناس عليه وعدم اختلافهم عليه لما تحققوا من استحقاقه فلم يحتاجوا فى أمره إلى نظر ولا إلى مشاورة أخرى ، وليس غيره فى ذلك مثله . انتهى ملخصا . وفيه إشارة إلى التحذير من المسارعة إلى مثل ذلك حيث لا يكون هناك مثل أبى بكر لما اجتمع فيه من الصفات المحمودة من قيامه فى أمر الله ، ولين جانبه المسلمين ، وحسن خلقه ، ومعرفة بالسياسة ، ورده التام من لا يوجد فيه مثل صفاته لا يؤمن من مبايعة عن غير مشورة الاختلاف الذى ينشأ عنه الشر ، وعبر بقوله « تقطع الأعناق » ليكون الناظر إلى السابق تمتد عنه لينظر ، فإذا لم يحصل مقصوده من سبق من يريد سبقه قيل انقطعت عنه ، أو لأن المتسابقين تمتد إلى رؤيتهم الأعناق حتى يغيب السابق عن النظر ، فعبير عن امتناع نظره باقطاع عنه . وقال ابن التين : هو مثل ، يقال للفرس الجواد نقطعت أعناق الخيل دون لحاقه ، ووقع فى رواية أبى معشر المذكورة « ومن أين لنا مثل أبى بكر تمتد أعناقنا إليه » . قوله (من غير) فى رواية الكشميهنى « عن غير مشورة » بضم المعجمة وسكون الواو وبسكون المعجمة وفتح الواو « فلا يبايع ، بالوحدة ، وجاء بالثناة وهو أول لقوله هو والذى » نابه . قوله (تفرقة أن يقتل) بضم ثاة مفتوحة وغيث معجمة مكسورة وراء ثقيلة بعدها هاء تأنيث أى حذرا من القتل ، وهو مصدر من أغررته تفريرا أو تفرقة ، والمعنى أن من فعل ذلك فقد غرر بنفسه وبصاحبه وعرضهما للقتل . قوله (وإنه قد كان من خبرنا) كذا الأكثر من الخبر بفتح الموحدة ، ووقع المستعمل بسكون التثنية والضمير لأبى بكر ، وعلى هذا فيقرأ « أن الأنصار ، بالكسر على أنه ابتداء كلام آخر ، وعلى رواية الأكثر بفتح مرة « أن » على أنه خبر كان . قوله (خالفونا) أى لم يجتمعوا معنا فى منزل رسول الله ﷺ . قوله (وحالف عنما على والزبير ومن معهما) فى رواية مالك ومعمّر « وأن عليا والزبير ومن كان معهما تخلفوا فى بيت فاطمة بنت رسول الله ﷺ » وكذا فى رواية سفيان لكن قال « المباس » بدل « الزبير » . قوله (يا أبى بكر انطلق بنا إلى إخواننا) زاد فى رواية جويرية عن مالك « فبينما نحن فى منزل رسول الله ﷺ إذا برجل ينادى من وراء الجدار : اخرج إلى يا ابن

الخطاب ، فقال اليك عنى فاني مشغول ، قال : اخرج الى فانه قد حدث امر ، ان الانصار اجتمعوا فأدركوهم قبل ان يحدوا أسرا يكون بينكم فيه حرب ، فقلت لأبي بكر : اطلق . **قوله** (فانطلقنا نريدكم) زاد جويرية د فلقينا أبو عبيدة بن الجراح فأخذ أبو بكر بيده يمشى بينى وبينه ، **قوله** (لقينا رجلا صالحا) في رواية معمر بن ابن شهاب د شهدا بدرا ، كما تقدم في غزوة بدر ، وفي رواية ابن اسحق د رجلا صدق عويم بن ساعدة ومعن بن عدى ، كذا أدرج نسبيتهما ، وبين مالك أنه قول عروة ولفظه د قال ابن شهاب أخبرني عروة أنهما معن بن عدى وعويم بن ساعدة ، وفي رواية سفيان د قال الزهري : هما ، ولم يذكر عروة ، ثم وجدته من رواية صالح بن كيسان رواية في هذا الباب بزيادة ، فأخرجهم الاسماعيل من طريقه وقال فيه د قال ابن شهاب وأخبرني عروة الرجلين فسميما وزاد : فأما عويم فهو الذى بلغنا أنه قيل يا رسول الله من الذين قال الله فيهم (رجال يحبون أن يتطهروا) قال نعم المرء منهم عويم بن ساعدة ، وأما معن فبلغنا أن الناس بكوا على رسول الله ﷺ حين توفاه الله وقالوا ودنا أنا متنا قبله لئلا نفتن بعده ، فقال معن بن عدى : والله ما أحب أن لومت قبله حتى أصدقه ميتا كما صدقته حيا ، واستشهد باليامة . **قوله** (ما تمالآ) بفتح اللام والهمز أى اتفق ، وفي رواية مالك د الذى صنع القوم ، أى من اتفاهم على أن يبايعوا لسمد بن عبادة . **قوله** (لا عليكم أن لا تقربوهم) لا بعد أن زائدة . **قوله** (اقضوا أمركم) في رواية سفيان د أمهلوا حتى تقضوا أمركم ، ويؤخذ من هذا أن الانصار كلما لم تجتمع على سمد بن عبادة . **قوله** (زمل) بزاي وتشديد الميم المفترحة أى ملفف ، **قوله** (بين ظهرانيهم) بفتح المعجمة والنون أى في وسطهم . **قوله** (يوعك) بضم أوله وفتح المهملة أى يحصل له الوعك - وهو الحمى بنافس - ولذلك زمل ، وفي رواية سفيان ، وعك بصيغة الفعل الماضى ، وزعم بعض الشراح أن ذلك وقع لسمد من هول ذلك المقام ، وفيه نظر لأن سمد كان من الشجعان والذين كانوا عنده أعوانه وأنصاره وقد اتفقوا على تأميره ، وسياق عمر يقتضى أنه جاء فوجده موعوكا ، لو كان ذلك حصل له بعد كلام أبي بكر وعمر لكان له بعض اتجاه لأن مثله قد يكون من الغيظ ، وأما قبل ذلك فلا ، وقد وقع في رواية الاسماعيل د قالوا سمد وجمع يوعك ، وكان سمدأ كان موعوكا فلما اجتمعوا اليه في سقيفة بنى ساعدة - وهى منسوبة اليه لأنه كان كبير بنى ساعدة - خرج اليهم من منزله وهو بذلك الحالة فطرحهم أبو بكر وعمر في تلك الحالة . **قوله** (تشهد خطيبهم) لم أقف على اسمه ، وكان ثابت بن قيس بن شماس يدعى خطيب الانصار فالذى يظهر أنه هو . **قوله** (وكتيبة الاسلام) الكتيبة بمثناة ثم موحدة وزن عظيمة وجمعها كتائب هى الجيش المجتمع الذى لا يتقشر ، وأطلق عليهم ذلك مبالغة كأنه قال لهم أنتم مجتمع الاسلام . **قوله** (وأنتم معشر) في رواية الكشميهنى د معشر ، **قوله** (رطط) أى قليل ، وقد تقدم أنه يقال للعشرة فما دونها ، زاد ابن وهب في روايته د منا ، وكذا المعمر ، وهو يرفع الاشكال ، فانه لم يرد حقيقة الرطط وإنما أطلقه عليهم بالنسبة إليهم أى أنتم بالنسبة اليها قليل ، لأن عددا لانصار في المواطن النبوية التى ضبطت كانوا دائما أكثر من عدد المهاجرين ، وهو بناء على أن المراد بالمهاجرين من كان مسلما قبل فتح مكة وهو المعتمد ، وإلا فلو أريد عموم من كان من غير الانصار لكانوا أضعاف أضعاف الانصار . **قوله** (وقد دفت دافنة من قومكم) بالدال المهملة والفاء أى عدد قليل ، وأصله من الدف وهو السير البطيء في جماعة . **قوله** (يختزلونا) بخاء معجمة وزاي أى يقتطعوننا عن الأمر وينفردوا به درتنا ، وقال أبو

زيد : خواتمه عن حاجته عوفته عنها ، والمراد هنا بالأصل ما يستحقونه من الأمر . قوله (وأن يحضنونا) بجاء مهملة وضاد معجمة ، ووقع في رواية المستمل « أي يخرجونا » ، قاله أبو عبيد ، وهو كما يقال حضنه واحتضنه عن الأمر أخرجه في ناحية عنه واستبد به أو حبسه عنه ، ووقع في رواية أبي علي بن السكن « ويختصونا » بمثناة قبل الصاد المهملة وتشديدها ، ومثله للكشيميني سكن بضم الخاء بغير تاء وهي بمعنى الاقتطاع والاستئصال ، وفي رواية سفيان عند البزار « ويختصون بالأمر أو يستأثرون بالأمر دوننا » وفي رواية أبي بكر الحنفي عن مالك عند الدارقطني « ويخطفون » بخاء معجمة ثم طاء مهملة ثم فاء ، والروايات كلها متفقة على أن قوله « فإذا هم الخ » بقية كلام خطيب الأنصار ، لكن وقع عند ابن ماجه بعد قوله « وقد دفت دافة من قومكم » : « قال عمر فإذا هم يريدون الخ » وزيادة قوله هذا « قال عمر » خطأ والصواب أنه كله كلام الأنصار ، ويدل له قول عمر « فلما سكث » وعلى ذلك شرحه الخطابي فقال : قوله « رهط » أي أن عدداً قليل بالاضافة للأنصار ، وقوله « دفت دافة من قومكم » يريد أنكم قوم طرأة غرباء أقبلتم من مكة اليها ثم أنتم تريدون أن تستأثروا علينا . قوله (فلما سكث) أي خطيب الأنصار ، وحاصل ما تقدم من كلامه أنه أخبر أن طائفة من المهاجرين أرادوا أن يمنعوا الأنصار من أمر تعتقد الأنصار أنهم يستحقونه وإنما عرض بذلك بأبي بكر وعمر ومن حضر معهم . قوله (أردت أن أتكم وكنت قد زرت) بزاي ثم راء أي هيات وحسنت ، وفي رواية مالك « رويت » براء وواو ثقيلة ثم تحتانية ساكنة من الرواية ضد البديهة ، ويؤيده قول عمر بعد « فما ترك كلمة » وفي رواية مالك « ما ترك من كلمة أعجبني في رويتي الا قالها في بديهة » وفي حديث عائشة « وكان عمر يقول : والله ما أردت لذلك إلا أني قد هيات كلاماً قد أعجبني خشيت أن لا يبلغه أبو بكر » . قوله (على رسلك) بكسر الراء وسكون المهملة ويحوز الفتح أي على مملك بفتحين ، وقد تقدم بيانه في الاعتكاف ، وفي حديث عائشة الماضي في مناقب أبي بكر « ناسكته أبو بكر » . قوله (أن أغضبه) بغيرين ثم ضاد معجمتين ثم موحدة ، وفي رواية الكشيميني بمهملتين ثم ياء آخر الحروف . قوله (فكان هو أحلم مني وأوفر) في حديث عائشة « فتكلم أبلغ الناس » . قوله (ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم له أهل) زاد ابن اسحق في روايته عن الزهري « إنا والله يا معشر الأنصار ما نكر فضلكم ولا بلاءكم في الإسلام ولا حقكم الواجب علينا » . قوله (وإن يعرف) بضم أوله على البناء المجهول . وفي رواية مالك « وإن تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش » ، وكذا في رواية سفيان وفي رواية ابن اسحق « قد عرفتم أن هذا الحى من قريش بمنزلة من العرب ليس بها غيرهم » وإن العرب لا تجتمع إلا على رجل منهم ، فائقوا الله لا تصدعوا الإسلام ولا تكونوا أول من أحدث في الإسلام . قوله (هم أوسط العرب) في رواية الكشيميني « هو » بدل « هم » ، والأول أوجه ، وقد بينت في مناقب أبي بكر أن أحمد أخرج من طريق حميد بن عبد الرحمن عن أبي بكر الصديق أنه قال يومئذ « قال رسول الله ﷺ الأئمة من قريش » وسقت الكلام على ذلك هناك ، وسيأتى القول في حكمه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . قوله (وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين) زاد عمرو بن مرزوق عن مالك عند الدارقطني هنا « فأخذ بيدي وبيد أبي عبيدة بن الجراح » وقد ذكرت في هذا الحديث مفاخره . وتقدم ما يتعلق بذلك في مناقب أبي بكر . قوله (فقال قائل الأنصار) في رواية الكشيميني « من الأنصار » ، وكذا في رواية مالك وقد سماه سفيان في روايته عند البزار فقال « حباب بن المنذر » ، لكنه من هذه الطريق مدرج فقد بين مالك في روايته عن الزهري

أن الذي سماه سعيد بن المسيب فقال : قال ابن شهاب فاخبرني سعيد بن المسيب أن الحباب بن المنذر هو الذي قال : أنا جذيلها المحسك ، وتقدم مرصولا في حديث عائشة : فقال أبو بكر : نحن الأمراء ، وأنتم الوزراء . فقال الحباب بن المنذر : لا والله لا تفعل ، منا أمير ومنكم أمير ، وتقدم تفسير المرحب والمحسك هناك ، وهكذا سائر ما يتعلق ببينة أبي بكر المذكورة مشروحا ، وزاد اسحق بن الطباع هناك : فقلت لما لك ما مضاه ؟ قال : كأنه يقول أنا داهيتا ، وهو تفسير معنى ، زاد سيفيان في روايته هنا : والا أعدنا الحرب بيننا وبينكم خدعة ، فقات : إنه لا يصلح سيفيان في غمد واحد ، ووقع عند معمر أن راوى ذلك قتادة ، فقال : قال قتادة قال عمر : لا يصلح سيفيان في غمد واحد ، ولما كان من الأمراء ومنكم الوزراء ، ووقع عند ابن سعد بسند صحيح من مرسل القاسم بن محمد قال : اجتمعت الانصار إلى سعد بن عباد ، فأناهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة ، فقام الحباب بن المنذر وكان بدريا فقال : منا أمير ومنكم أمير ، فانا والله ما نتفلس عليكم هذا الأمر وليكننا نخاف أن يلها أقرام قتلنا آباءهم وإخوتهم . فقال عمر : إذا كان ذلك فت ان استطعت ، قال الخطابي : الحامل للقاتل : منا أمير ومنكم أمير ، أن العرب لم تكن تعرف السيادة على قوم الا لمن يكون منهم ، وكأنه لم يكن يبلغه حكم الإمارة في الاسلام واختصاص ذلك بقريش فلما بلغه أمسك عن قوله وبايع هو وقومه أبا بكر . قوله (حتى فرقت) بفتح الفاء وكسر الراء ثم قاف من الفرق بفتحين وهو الخوف ، وفي رواية مالك : حتى خفت ، وفي رواية جويرية : حتى أشفقنا الاختلاف ، ووقع في رواية ابن اسحق المذكورة فيما أخرجه الذهلي في « الزهريات » بسند صحيح عنه حديثي عبد الله بن أبي بكر عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن عمر قال : قلت يا معشر الانصار إن أولى الناس بنبي الله ثاني اثنين إذ هما في الغار ، ثم أخذت بيده ، ووقع في حديث ابن مسعود عند أحمد والنسائي من طريق عاصم عن زر بن حبیش عنه أن عمر قال : يا معشر الانصار ، أستم تعلمون أن رسول الله ﷺ أمر أبا بكر أن يؤم بالناس ، فأياكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر ؟ فقالوا نعم وبالله أن نتقدم أبا بكر ، وسنده حسن ، وله شاهد من حديث سالم بن عبيد الله عن عمر أخرجه النسائي أيضا ، وآخر من طريق رافع بن عمرو الطائي أخرجه الاسماعيلي في مسند عمر بلفظ : فأياكم يجترأ أن يتقدم أبا بكر ؟ فقالوا لا أيانا ، وأصله عند أحمد وسنده جيد ، وأخرج الزمذني وحسنه وابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد قال : قال أبو بكر : أستم أحق الناس بهذا الأمر ؟ أستم أول من أسلم ؟ أستم صاحب كذا . قوله (فبايعته وبايعه المهاجرون) فيه رد على قول الداودي فيما نقله ابن التين عنه حيث أطلق أنه لم يكن مع أبي بكر حينئذ من المهاجرين إلا عمر وأبو عبيدة ، وكأنه استصحب الحال المنقولة في توجهمهم ، لكن ظهر من قول عمر : وبايعه المهاجرون ، بعد قوله : فبايعته ، أنه حضر معهم جمع من المهاجرين ، فكأنهم تلاحقوا بهم لما بلغهم أنهم توجهوا إلى الانصار ، فلما بايع عمر أبا بكر وبايعه من حضر من المهاجرين على ذلك بايعه الانصار حين قامت الحجة عليهم بما ذكره أبو بكر وغيره . قوله (ثم بايعته الانصار) في رواية ابن اسحق المذكورة قريبا ثم أخذت بيده وبدرني رجل من الانصار فضرب على يده قبل أن أضرب على يده ، ثم ضربت على يده ، فتتابع الناس ، والرجل المذكور بشير بن سعد والد النعمان . قوله (ونزونا) بنسبون وزاي مفتوحة أي وثنا . قوله (فقلت : قتل الله سعد بن عباد) تقدم بيانه في شرح حديث عائشة في مناقب أبي بكر ، وسيأتي في الأحكام من وجه آخر عن الزهري قال : أخبرني أنس أنه سمع خطبة عمر الآخرة من الفد من يوم

توفي رسول الله ﷺ وأبو بكر صامت لا يتكلم ، فنص قصة البيعة الرامة ، وبأني شرحها هناك . قوله (وإنا والله ما وجدنا فيما حضرنا) بصيغة الفعل الماضي . قوله (من أمر) في موضع المفعول أي حضرنا في تلك الحالة أمورا فما وجدنا فيها أقوى من سابقة أبي بكر ، والأور التي حضرت حينئذ الاشتغال بالمصارعة واستيعاب من يكون أهلا لذلك ، وجعل بعض الشراح منها الاشتغال بتجهيز النبي ﷺ ودفنه ، وهو محتمل لكن ليس في سياق القصة اشعار به ، بل تعليل عمر يرشد إلى المحصر فيما يتعلق بالاستخلاف . قوله (فاما بايعناهم) في رواية الكشميهني بمائة وبعد الألف موحدة . قوله (على ما نرضى) في رواية مالك ، على ما لا نرضى ، وهو الوجه ، وبقية الكلام ترشد إلى ذلك . قوله (فمن بايع رجلا) في رواية مالك فن تابع رجلا . قوله (فلا يتابع هو ولا الذي بايعه) في رواية مصر من وجه آخر عن عمر د من دعي إلى إمارة من غير مشورة فلا يحل له أن يقبل ، . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم أخذ العلم عن أهله وإن صفرت سن المأخوذ عنه عن الآخذ ، وكذا لو نقص قدره عن قدره . وفيه التنبيه على أن العلم لا يردع عنه غير أهله ، ولا يحدث به إلا من يعقله ، ولا يحدث القليل الفهم بما لا يحتمله . وفيه جواز إخبار السلطان بكلام من يخشى منه وقوع أمر فيه إفساد للجماعة ولا يعد ذلك من النجاسة المذمومة ، لكن محل ذلك أن يهمه صوغها له وجهها له بين المصلحتين ، ولعل الواقع في هذه القصة كان كذلك واكتفى عمر بالتحذير من ذلك ولم يعاقب الذي قال ذلك ولا من قيل عنه ، ربي المهلب على ما زعم أن المراد مبايعة شخص من الأنصار فقال : إن في ذلك مخالفة لقول أبي بكر د أن العرب لا تعرف هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش ، قال المعروف هو الشيء الذي لا يجوز خلافه . قلت : والذي يظهر من سياق القصة أن إنكار عمر إنما هو على من أراد مبايعة شخص على غير مشورة من المسلمين ، ولم يتعرض لكونه قرشيا أو لا : وفيه أن العظيم يحتمل في حقه من الأمور المباحة ما لا يحتمل في حق غيره ، لقول عمر د وليس فيكم من تمد إليه الأهناق مثل أبي بكر ، أي فلا يلزم من احتمال المبادرة إلى بيعته عن غير تشاور عام أن يباح ذلك لكل أحد من الناس لا يتصف بمثل صفة أبي بكر . قال المهلب : وفيه أن الخلافة لا تكون إلا في قريش ، وأدلة ذلك كثيرة . ومنها أنه ﷺ أوصى من ولي أمر المسلمين بالأنصار ، وفيه دليل واضح على أن لاحق لهم في الخلافة ، كذا قال ، وفيه نظر سياقي بيانه عند شرح باب الأمراء من قريش من كتاب الأحكام . وفيه أن المرأة إذا وجدت حاملا ولا زوج لها ولا سيد وجب عليها الحد إلا أن تقيم بيعة على الحمل أو الاستكراه . وقال ابن العربي : إقامة الحمل عليه إذا ظهر ولد لم يسببه سبب جائز يعلم قطعا أنه من حرام ، ويسمى قياس الدلالة كالدخان على النار ، ويكره عليه احتمال أن يكون الوطء من شبهة ، وقال ابن القاسم : إن ادعت الاستكراه وكانت غريبة فلا حد عليها ، وقال الشافعي والكوفيون : لا حد عليها إلا ببينة أو إقرار . وحجة مالك قول عمر في خطبته ولم ينكرها أحد ، وكذا لو قامت القرينة على الإكراه أو الخطأ قال المازري في تصديق المرأة الحلية إذا ظهر بها حل قاعدت الإكراه خلاف هل يكون ذلك شبهة أم يجب عليها الحد لحديث عمر ؟ قال ابن عبد البر : قد جاء عن عمر في عدة قضايا أنه درأ الحد بدهوى الإكراه ونحوه ، ثم ساق من طريق شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن الزال بن سبرة قال د إنا لمع عمر بمى فإذا بأمرأة حبلى ضخمه تبكى ، فسألها فقالت : إن ثقبلة الرأس نقت بالليل أصلى ثم نمت فما استيقظت إلا ورجل قد ركبني ومضى فما أدرى من هو ، قال فدرا عنها الحد ، وجمع بعضهم بأن من عرف منها غايل للصدق في دعوى الإكراه قبل منها ، وأما

المعروفة في البلد التي لا تعرف بالدين ولا الصدق ولا قرينة معها على الإكراه فلا ولا سيما ان كانت متهمة ، وعلى الثاني يدل قوله « أو كان الحبل » واستنبط منه الباجي أن من وطئ في غير الفرج فدخل ماؤه فيه فادعت المرأة أن الولد منه لا يقبل ولا يباحق به إذا لم يعترف به ، لأنه لو لحق به لما وجب الرجم دلي حبل لجواز مثل ذلك ، وعكسه غيره فقال : هذا يقتضي أن لا يجب على الحبل بمجرد الحبل حد لاحتمال مثل هذه الشبهة وهو قول الجمهور ، وأجاب الطحاوي أن المستفاد من قول عمر « الرجم حق على من زنى » أن الحبل إذا كان من زنا وجب فيه الرجم وهو كذلك ، ولكن لا بد من ثبوت كونه من زنى ، ولا ترجم بمجرد الحبل إمعان قيام الاحتمال فيه ، لأن عمر لما أتى بالمرأة الحبل وقلوا أنها زنت وهي تبكى فصالحها ما يبكيك فأخبرت أن رجلا ركبها وهي نائمة فدرأ عنها الحد بذلك . قلت : ولا يخفى تكلفه ، فإن عمر قابل الحبل بالاعتراف ، وقسم الشيء لا يكون قسمه ، وإنما اعتمد من لا يرى الحد بمجرد الحبل قيام الاحتمال بأنه ليس عن زنى محقق ، وأن الحد يدفع بالشبهة والله أعلم . وفيه أن من اطلع على أمر يريد الإمام أن يحدته فله أن ينبذ غيره عليه إجمالا ليسكون إذا سمعه على بصيرة ، كما وقع لابن عباس مع سعيد بن زيد . وإنما أنكر سعيد على ابن عباس لأن الأصل عنده أن أمور الشرع قد استقرت ، فهما أحدث بعد ذلك إنما يكون تفريعا عليها ، وإنما سكوت ابن عباس عن بيان ذلك له لعلمه بأنه سيمسح ذلك من عمر على الفور . وفيه جواز الاعتراض على الإمام في الرأي إذا خشي أمرا وكان فيما أشار به رجحان على ما أراده الإمام ، واستدل به على أن أهل المدينة مخصوصون بالعلم والفهم لاتفاق عبد الرحمن بن عوف وعمر على ذلك ، كذا قال المهاب فيما حكاه ابن بطال وأقره ، وهو صحيح في حق أهل ذلك العصر ، ويلتحق بهم من ضاعوا في ذلك ، ولا يلزم من ذلك أن يستمر ذلك في كل عصر بل ولا في كل فرد فرد . وفيه الحث على تبليغ العلم من حفظه وفهمه وحث من لا يفهم على عدم التبليغ إلا ان كان يورده بالفظه ولا يتصرف فيه . وأشار المهاب إلى أن مناسبة إيراد عمر حديث « لا ترغبوا عن آباءكم » وحديث الرجم من جهة أنه أشار إلى أنه لا ينبغي لأحد أن يقطع فيما لا نص فيه من القرآن أو السنة ، ولا يتصور برأيه فيه فيقول أو يعمل بما تزين له نفسه ، كما يقطع الذي قال « لو مات عمر بايعت فلانا » لما لم يجد شرط من يصلح للإمامة منصوصا عليه في الكتاب ففاس ما أراد أن يقع له بما وقع في قصة أبي بكر فأخطأ القياس لوجود الفارق ، وكان الواجب عليه أن يسأل أهل العلم بالكتاب والسنة عنه ويعمل بما يدلونه عليه ، فقدم عمر قصة الرجم وقصة النهي عن الرغبة عن الآباء وليس منصوصين في الكتاب المتلو وإن كانا مما أنزل الله واستمر حكمهما ونسخت تلاوتهما ، لكن ذلك مخصوص بأهل العلم من اطلع على ذلك ، والا فالأصل ان كل شيء نسخت تلاوته نسخ حكمه ، وفي قوله « أخشى إن طال بالناس زمان » إشارة إلى دروس العلم مع مرور الزمن فيجد الجهال السبيل إلى التأويل بغير علم ، وأما الحديث الآخر وهو « لا تطروني » ففيه إشارة إلى تعليمهم ما يخشى عليهم جهله ، قال : وفيه اهتمام الصحابة وأهل القرن الأول بالقرآن والمنع من الزيادة في المصحف ، وكذا منع النقص بطريق الأولى ، لأن الزيادة إنما تمنع لتلا يضاف إلى القرآن ما ليس منه فاطراح بعضه أشد ، قال : وهذا يشعر بأن كل ما نقل عن السلف كأبي بن كعب وابن مسعود من زيادة ليست في الإمام إنما هي على سبيل التفسير ونحوه ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك كان في أول الأمر ثم استقر الإجماع على ما في الإمام وبقيت تلك الروايات تنقل لأعلى أنها ثبتت في المصحف . وفيه دليل

على أن من خشى من قوم فتنة وأن لا يجيبوا إلى امثال الأمر الحق أن يتوجه إليهم وينظرهم ويقوم عليهم الحجة وقد أخرج النسائي من حديث سالم بن عبيد الله قال : «اجتمع المهاجرون يتشاورون فقالوا : انطلقوا بنا إلى إخواننا الأنصار ، فقالوا هذا أمير ومنكم أمير ، فقال عمر فسيقان في عهد إذا لا يصلحان ، ثم أخذ بيد أبي بكر فقال : من له هذه الثلاثة اذ يقول لصاحبه (لا تخزن ان الله معنا) ؟ من صاحبه اذ هما في الغار ، من هما ؟ فبايعه وبايعه الناس أحسن بيعة وأجملها . وفيه أن للكبير القدر أن يتواضع ويفضل من هو دونه على نفسه أدبا وفرارا من تزكية نفسه ، ويدل عليه أن عمر لما قال له أبسط يدك لم يمتنع . وفيه أنه لا يكون للمسلمين أكثر من إمام . وفيه جواز الدعاء على من يخشى في بقائه فتنة ، واستدل به على أن من قذف غيره عند الإمام لم يجب على الإمام أن يقيم عليه الحد حتى يطالبه المقذوف لأن له أن يعفو عن قاذفه أو يريد السر . وفيه أن على الإمام إن خشى من قوم الوقوع في محذور أن يأنيهم فيعظهم ويحذرهم قبل الإيقاع بهم ، وتمسك بعض الشيعة بقول أبي بكر « قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين ، بانه لم يكن يعتقد وجوب إمامته ولا استحقاقه للخلافة ، والجواب من أوجه : أحدهما أن ذلك كان تواضعا منه ، والثاني لتجويزه امامة المفضل مع وجود الفاضل ، وإن كان من الحق له فله أن يتبرع لغيره . الثالث أنه علم أن كلا منهما لا يرضى أن يتقدمه فأراد بذلك الإشارة إلى أنه لو قدر أنه لا يدخل في ذلك لكان الأمر منحصرا فيهما ، ومن ثم لما حضره الموت استخلف عمر لكون أبي عبيدة كان اذ ذاك غائبا في جهاد أهل الشام متشاغلا بفتحها ، وقد دل قول عمر « لأن أقدام فتضرب عنق الخ ، على صحة الاحتمال المذكور . وفيه إشارة ذى الرأي على الامام بالمصلحة العامة بما ينفع عموما أو خصوصا وإن لم يستشره ، ورجوعه إليه عند وضوح الصواب . واستدل بقول أبي بكر « أحد هذين الرجلين ، أن شرط الإمام أن يكون واحدا ، وقد ثبت النص الصحيح في حديث مسلم « اذا بايعوا الخليفةين قاتلوا الآخر منهما ، وإن كانت بعضهم أوله بالخلف والاعراض عنه فيصير كمن قتل . وكذا قال الخطابي في قول عمر في حق سعد اقتلوه أى اجملوه كمن قتل

٣٢ - باب البكران يُجلدان ويُنفيان (الزانية) والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، وليشهدا عذابهما طائفة من المؤمنين . الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة ، والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك ، وحُرِّمَ ذلك على المؤمنين) قال ابن عيينة : رأفة في إقامة الحد

٦٨٣١ - حدثنا مالك بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز أخبرنا ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن

عتبة « عن زيد بن خالد الجهني قال : سمعت النبي ﷺ يأمر فريضة زنى ولم يُحصن جلد مائة وتغريب عام »

٦٨٣٢ - قال ابن شهاب « وأخبرني هروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب غرَّب ، ثم لم تزل

تلك السنة ،

٦٨٣٣ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب « عن أبي

هزيمة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفى عام وبأقامة الحد عليه .

قوله (باب البكران يجلدان وينفيان) هذه الترجمة لفظ خبر أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الشعبي عن مسروق عن أبي بن كعب مثله وزاد « والثيبان يجلدان ويرجمان ، وأخرج ابن المنذر الزيادة بلفظ « والثيبان يرجمان والذان بلغا سنا يجلدان ثم يرجمان ، وأخرج عبد الرزاق عن الثوري عن الأعمش عن مسروق « البكران يجلدان وينفيان ، والثيبان يرجمان ولا يجلدان ، والشيبان يجلدان ثم يرجمان ، ورجاله رجال الصحيح وقد تقدمت الإشارة الى هذه الزيادة في « باب رجم المحصن » ونقل محمد بن نصر في « كتاب الإجماع » الاتفاق على نفي الزاني إلا عن الكوفيين ، ووافق الجمهور منهم ابن أبي ليلى وأبو يوسف ، وادعى الطحاوي أنه منسوخ ، وسأذكره في « باب لا تغريب على الأمة ولا تنفي » . واختلف القائلون بالتغريب فقال الشافعي والثوري وداود والطبري بالاعميم ، وفي قول للشافعي لا ينفى الرقيق ، وخص الأوزاعي النفي بالذكورية ، وبه قال مالك وقيده بالحرية ، وبه قال إسحاق . وعن أحمد روايتان . واحتج من شرط الحرية بأن في نفي العبد عقوبة لما لم يكن له منفعته مدة نفيه ، وتصرف الشرع يقتضي أن لا يعاقب إلا الجاني ، ومن ثم سقط فرض الحج والجهاد عن العبد . وقال ابن المنذر : أقسم النبي ﷺ في قصة المسيف أنه يقضى فيه بكتاب الله ثم قال : ان عاينه جلد مائة وتغريب عام ، وهو المبين لكتاب الله . وخطب عمر بذلك على رؤوس الناس ، وعمل به الخلفاء الراشدون فلم ينكره أحد فكان إجماعاً ، واختلف في المسافة التي ينفي إليها : فقيل هو إلى رأى الإمام ، وقيل يهتبط مسافة القصر ، وقيل إلى ثلاثة أيام ، وقيل إلى يومين ، وقيل يوم وإيلة ، وقيل من عمل إلى عمل ، وقيل إلى ميل ، وقيل إلى ما ينطاق عليه اسم نفي . وشرط المالكية الحبس في المسكان الذي ينفي إليه ، وسيأتي البحث فيه في باب « لا تغريب على الأمة ولا نفي » ، ومن عجيب الاستدلال احتجاج الطحاوي لسقوط النفي أصلاً بأن نفى الأمة سائط بقوله « يجرها » كما سيأتي تقريره قال : وإذا سقطت عن الأمة سقطت عن الحرية لأنها في معناها ، ويتأكد بحديث « لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم » قال : وإذا اتفقت أن يكون على النساء نفي اتفقت أن يكون على الرجال ، كما قال وهو مبني على أن العموم إذا سقط خص الاستدلال به ، وهو مذهب ضعيف جداً . قوله (الزانية والزاني فجلداوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله الآية) كذا لأبي ذر ، وساق في رواية كريمة إلى قوله (المؤمنین) والمراد بذكر هذه الآية أن الجلد ثابت بكتاب الله ، وقام الإجماع بمن يعتد به على اختصاصه بالبكر وهو غير المحصن ، وقد تقدم بيان المحصن في « باب رجم المحصن » واختلفوا في كيفية الجلد فمن مالك يختص بالظاهر لقوله في حديث اللعان « البينة وإلا جلد في ظمرك » وقال غيره : يفرق على الأعضاء ويتق الوجه والرأس ، ويجلد في الزنا والشرب والتبذير قائماً مجرداً ، والمرأة قاعدة ، وفي القذف وعليه ثيابه . وقال أحمد وإسحاق وأبو ثور : لا يجرد أحد في الحد ، وليس في الآية للنفي ذكر فتعسك به الحنفية فقالوا : لا يزداد على القرآن بخبر الواحد ، والجواب أنه مشهور لكثرة طرقه ومن حمل به من الصحابة ، وقد عملوا بمثله بل بدونه كمنقضى الضوء بالقمقمة وجواز الضوء بالنيء وغير ذلك مما ليس في القرآن ، وقد أخرج مسلم من حديث عبادة بن الصامت مرفوعاً « خذوا عنى ، قد جعل الله لن سبيلاً : البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس قال : كن يحبس في البيوت ان ماتت ماتت وان عاشت عاشت : لما نزل (واللاتي

يأتين الفاحشة من نسائك فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يحمل الله لهن سبيلا) حتى نزلت (الرواية والروائي فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) . قوله (قال ابن عيينة رافة في إقامة الحد) كذا لاكثر وستطد في ، لبعضهم وبعضهم د ابن عليه ، بلام وتحتانية ثقيلة وعليه جرى ابن بطال والاول المعتمد ، وقد ذكر مغلطاي في شرحه أنه رأى في تفسير سفيان بن عيينة . قلت : ووقع نظيره عند ابن أبي شيبة عن مجاهد بسند صحيح اليه وزاد بعد قوله في إقامة الحد ، يقام ولا يبدل ، والمراد بتعطيل الحد تركه أصلا أو نقصه عددا ومعنى ، وقوله تعالى (وليشهد عذابهما طائفة) نقل ابن المنذر عن أحمد الاجتزاء بواحد ، وعن اسحق اثنين ، وعن الزهري ثلاثة ، وعن مالك والشافعي أربعة ، وعن ربيعة مازاد عليها ، وعن الحسن عشرة . ونقل ابن أبي شيبة بأسانيده عن مجاهد أدناها رجل ، وعن محمد بن كعب في قوله (ان نفع عن طائفة منكم) قال : هو رجل واحد ، وعن عطاء اثنان ، وعن الزهري ثلاثة ، وسيأتي في أول خبر الواحد ما جاء في قوله (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) . قوله (عبد العزيز) هو ابن أبي سلمة الماجشون . قوله (عن زيد ابن خالد) هكذا اختصر عبد العزيز من السند ذكر أبي هريرة ومن المتن سياق قصة العسيف كلها واقتصر منها على قوله د يأسر فيمن زنى ولم يحصن جلد مائة وتغريب عام ، ويحتمل أن يكون ابن شهاب اختصره لما حدث به عبد العزيز ، وقوله د جلد مائة ، بالنصب على نزع الخائض . ووقع في رواية النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهيدي عن عبد العزيز بلفظ د سمعت رسول الله ﷺ يأمر فيمن زنى ولم يحصن بجلد مائة وتغريب عام ، وقوله د قال ابن شهاب ، هو موصول بالسند المذكور . قوله (أن عمر بن الخطاب) هو منقطع لأن عروة لم يسمع من عمر ، لكنه ثبت عن عمر من وجه آخر أخرجه الترمذي والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما د أن النبي ﷺ ضرب وغرب ، وأن أبا بكر ضرب وغرب ، وأن عمر ضرب وغرب ، أخرجه من رواية عبيد الله بن إدريس عنه ، وذكر الترمذي أن أكثر أصحاب عبيد الله بن عمر روه عنه . وقوقا على أبي بكر وعمر . قوله (ضرب ثم لم تزل تلك السنة) زاد عبد الرزاق في روايته عن مالك د حتى ضرب مروان ، ثم ترك الناس ذلك بمعنى أهل المدينة . قوله في رواية الليث (عن عقيل) ووقع عند الاسماعيل في رواية حجاج بن محمد عن الليث د حدثني عقيل . قوله (عن سعيد بن المسيب) هكذا خالف عقيل عبد العزيز ابن أبي سلمة في شيخ الزهري فان كان هذا المتن مختصرا من قصة العسيف فقد وافق عبد العزيز جميع أصحاب الزهري فان شيخه عندهم عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لا سعيد بن المسيب ، وان كان حديثا آخر فالراجع قول عقيل لأنه أحفظ لحديث الزهري من عبد العزيز ، لكن قد روى عقيل عن الزهري الحديث الآخر مرافقا لعبد العزيز أخرجهما النسائي من طريق حجين بمملة ثم جيم مصنف ابن المثنى عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب فذكر الحديثين على الولاء حديث زيد بن خالد من رواية عبيد الله عنه وحديث أبي هريرة من رواية سعيد بن المسيب عنه ، وابن شهاب صاحب حديث لا يستنكر منه حله الحديث عن جماعة بالفاظ مختلفة . قوله (بنى عام وإقامة الحد عليه) وقع في رواية النسائي د أن ينفي عاما مع إقامة الحد عليه ، وكذا أخرجه الاسماعيل من طريق حجاج بن محمد عن الليث ، وحرف أن الباء في رواية يحيى بن بكير بمعنى مع والمراد بإقامة الحد ما ذكر في رواية عبد العزيز جلد المائة وأطلق عليها الجلد لكونها بنص القرآن ، وقد تمسك بهذه الرواية من زعم أن النبي تعزير وأنه ليس جزءا من

الحديث ، وأجيب بأن الحديث يفسر بعضه بعضا ، وقد وقع التصريح في قصة المسيف من لفظ النبي ﷺ أن عليه جلد مائة وتغريب عام ، وهو ظاهر في كون الكل حده ، ولم يختلف على روايته في لفظه فهو أرجح من حكاية الصحابي مع الاختلاف . وما يؤيد كون حديث الباب واحداً مع أنه اختلف على ابن شهاب في تابعيه وصحابيه أن الزيادة التي عن عمر عند عبد العزيز في حديث زيد بن خالد وقعت عند عقيل في حديث أبي هريرة ، ففي آخر رواية حجاج بن محمد التي أشرف إليها عند الاسماعيلي قال ابن شهاب وكان عمر ينفي من المدينة إلى البصرة وإلى خيبر ، وفيه إشارة إلى بعد المسافة وقربها في النفي بحسب ما يراه الامام وأن ذلك لا يتقيد . والذي تحرر لي من هذا الاختلاف أن في حديث الباب اختصاراً من قصة المسيف وأن أصل الحديث كان عند عبيد الله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد جميعاً فكان يحدث به عنهما بتجامة وربما حدث عنه عن زيد بن خالد باختصار ، وكان عند سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وحده باختصار واثقه أعلم . وفي الحديث جواز الجمع بين الحد والتزوير خلافاً للحنفية إن أخذ بظاهر قوله « مع إقامة الحد » وجواز الجمع بين الجلد والنفي في حق الرائي الذي لم يحصن خلافاً لم أيضاً إن قلنا إن الجميع حد . واحتج مضمم بأن حديث عبادة النفي فيه النفي منسوخ بآية النور لأن فيها الجلد بغير نفي ، وتعقب بأنه يحتاج إلى ثبوت التاريخ ، وبأن المكس أقرب ، فإن آية الحد مطلقة في حق كل زان يخص منها في حديث عبادة النبي ، ولا يلزم من خلو آية النور عن النفي هدم مشروعيته كما لم يلزم من خلوها من الرجم ذلك ، ومن الحجج القوية أن قصة المسيف كانت بعد آية النور لأنها كانت في قصة الإفك وهي متقدمة على قصة المسيف لأن أبا هريرة حضرها وإنما هاجر بعد قصة الإفك بزمان

٣٣ - باب نفي أهل المعاصي والخنثين

٦٨٣٤ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام حدثنا يحيى عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لعن الله الخنثين من الرجال والمترجلات من النساء وقال : أخرجوهم من بيوتكم ، وأخرج فلاناً ، وأخرج عمر فلاناً .

قوله (باب نفي أهل المعاصي والخنثين) كأنه أراد الرد على من أنكر النفي على غير المحارب فيبين أنه ثابت من فعل النبي ﷺ ومن بعده في حق غير المحارب وإذا ثبت في حق من لم يقع منه كبيرة فوقعه فين أتى كبيرة بطريق الأولى ، وقد تقدم ضبط الخنث في « باب ما ينهى من دخول المتشبهين بالنساء على المرأة ، في أواخر النكاح . قوله (هدام) هو الدستوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وقد تقدم بيان الاختلاف على هشام في سنده في كتاب اللباس في « باب إخراج المتشبهين بالنساء من البيوت ، مع بقية شرحه . قوله (وأخرج عمر فلاناً) سقط لفظ عمر من رواية غير أبي ذر ، وقد أخرج أبو داود الحديث عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه بعد قوله ، وقال أخرجهم من بيوتكم وأخرجوا فلاناً وفلاناً يعني الخنثين ، وتقدم في اللباس عن معاذ بن فضالة عن هشام كرواية أبي ذر هنا ، وكذا عند أحمد عن يزيد بن هارون وعنده عن هشام ، وذكرت هناك اسم من نفاه النبي ﷺ من المدينة ولم أذكر اسم الذي نفاه عمر ، ثم وقفت في « كتاب المغرِبين لأبي الحسن المدايني ، من طريق الوليد بن سعيد قال : سمع عمر قوما يقولون أبو ذؤيب أحسن أهل المدينة ، فدعا به فقال : أنت لعمرى ، فأخرج عن المدينة

فقال : إن كنت تخرجني قال البصرة حيث أخرجت يا عمر نصر بن حجاج ، وذكر قصة نصر بن حجاج وهي مشهورة ، وساق قصة جمعة السلمي وأنه كان يخرج مع النساء إلى البقيع ويتحدث إليهن حتى كتب بعض الغزاة إلى عمر يشكو ذلك فأخرجه ، وعن مسعدة بن محارب عن اسماعيل بن مسلم أن أمية بن يزيد الأسدي ومولى مزينة كانا يحتكران الطعام بالمدينة فأخرجهما عمر ، ثم ذكر عدة قصص لمجهم ومعين ، فيمكن التفسير في هذه القصة ببعض هؤلاء . قال ابن بطال : أشار البخاري بإيراد هذه الترجمة عقب ترجمة الزاني إلى أن الزاني إذا شرع في حق من أتى معصية لاحد فيها فلان يشرع في حق من أتى ما فيه حد أولى ، فتأكد السنة الثابتة بالقياس ليرد به على من عارض السنة بالقياس ، فإذا تعارض القياسان بقيت السنة بلا معارض . واستدل به على أن المراد بالخنفين المتشبهون بالنساء لا من يؤتى ، فإن ذلك حده الرجم ، ومن وجب رجمه لا ينفى ، وتعمق بأن حده مختلف فيه ، والأكثر أن حكم الزاني ، فإن ثبت عليه جلد ونفى ، لأنه لا يتصور فيه الإحصان ، وإن كان يتشبهه فقط نفى فقط ، وقيل إن في الترجمة إشارة إلى ضعف القول الصادر إلى رجم الفاعل والمفعول به وأن هذا الحديث الصحيح لم يأت فيه إلا النفي ، وفي هذا نظر لأنه لم يثبت عن أحد من أخرجهم النبي ﷺ أنه كان يؤتى ، وقد أخرج أبو داود من طريق أبي هاشم عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ أتى بمخنث قد خضب يديه ورجليه فقالوا : ما بال هذا ؟ قيل يتشبه بالنساء ، فأمر به فنفى إلى البقيع ، يعني بالنون والله أعلم

٣٤ - باب من أمر غير الإمام بإقامة الحد غائباً عنه

٦٨٣٥ ، ٦٨٣٦ - حديث عامر بن علي حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عبيد الله د عن أبي هريرة وزيد بن خالد أن رجلاً من الأعراب جاء إلى النبي ﷺ وهو جالس فقال : يا رسول الله اقض بكتاب الله ، فقام خصمه فقال : صدق ، اقض له يا رسول الله بكتاب الله ، إن ابني كان عسيماً على هذا فزني بأمرأته فأخبروني أن علي ابني الرجم ، فأفتديت بمائة من اللغم ووليدة ، ثم سألت أهل العلم فزعموا أن ما علي ابني جلد مائة وتغريب عام . فقال : والذي نفسي بيده لأفرض بينكما بكتاب الله ، أما اللغم والوليدة فردت عليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام . وأما أنت يا أنيس فاغد على امرأة هذا فارجمها ، فغدا أنيس فرجمها ،

قوله (باب من أمر غير الإمام بإقامة الحد غائباً عنه) قال المكرمان : في هذا التركيب قلق ، وكان الأولى أن يبدل لفظ « غير » بالضمير فيقول من أمره الإمام الخ . وقال ابن بطال : قد ترجم بعد ، يعني في آخر أبواب الحدود هل يأمر الإمام رجلاً فيضرب الحد غائباً عنه ، ومعنى الترجمة واحد ، كذا قال ، ويظهر لي أن بينهما تغييراً من جهة أن قوله في الأول غائباً عنه حال من المأمور وهو الذي يقيم الحد ، وفي الآخر حال من الذي يقام عليه الحد . ثم ذكر حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العسيف ، وقد مضى شرحه مستوفى قريباً . وقوله في هذه الرواية « فقام خصمه فقال : صدق ، اقض له يا رسول الله بكتاب الله » ، إن ابني ، قال المكرمان : القائل هو الأعرابي لا خصمه ، لأنه وقع في كتاب الصالح جاء أعرابي فقال يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله فقام خصمه وقال : صدق اقض بيننا بكتاب الله ، فقال الأعرابي : إن ابني كان عسيماً ، قلت : بل الذي قال اقض بيننا هو

والد العسيف ، في الرواية الماضية قريبا في باب الاعتراف بالزنا ، فقام خصمه وكان أفقه منه فقال : افض بيننا بكتاب الله وأذن لي الخ ، هذه رواية سفيان بن عيينة ووافقه الجمهور ، فتقدمت رواية مالك في الإيمان والنذور ورواية الليث في الشروط وتأتي رواية صالح بن كيسان وشعيب بن أبي حمزة في خبر الواحد وكذا أخرجه مسلم من رواية الليث وصالح بن كيسان ومعهرو وساقه على لفظ الليث ، ومع ذلك فلا اختلاف في هذا على ابن أبي ذئب ، فإنه رواه عن الزهري هنا وفي الصلح ، فالراوى له في الصلح عن ابن أبي ذئب آدم بن أبي إياس وهنا عاصم بن علي ، وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق يزيد بن هارون عن ابن أبي ذئب فوافق عاصم بن علي وهذا هو المعتمد ، وإن قوله في رواية آدم ، فقال الأعرابي ، زيادة إلا إن كان كل من الخصمين متصفا به - هذا الوصف ، وليس ذلك ببعيد ، والله أعلم

٣٥ - باب قول الله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات للمؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتيانكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض ، فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخيزات أخدان ، فإذا أحصن فإن أتبن بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ، ذلك لمن خشى لعنت منكم ، وأن تصبروا خير لكم ، والله غفور رحيم)

قوله باب قول الله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات الآية) كذا لا يبي ذر وساق في رواية كريمة إلى قوله (والله غفور رحيم) قال الواحدي قرئ (المحصنات) في القرآن بكسر الصاد ونحوها إلا في قوله تعالى (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم) فبالفتح جزما ، وقرئ (فإذا أحصن) بالضم وبالفصح ، فبالضم معناه التزويج وبالفصح معناه الإسلام ، وقال غيره : اختلاف في احصان الأمة ، فقال الأكثر احصانها التزويج ، وقيل العتق ، وعن ابن عباس وطائفة احصانها التزويج ، وأمره أبو عبيد واسماعيل القاضي واحتج له بأنه تقدم في الآية قوله تعالى (من فتيانكم المؤمنات) فيبعد أن يقول بعده فإذا أسلن ، قال : فإن كان المراد التزويج كان مفهومه أنها قبل أن تزوج لا يجب عليها الحد إذا زنت ، وقد أخذ به ابن عباس فقال : لا حد على الأمة إذا زنت قبل أن تزوج ، وبه قال جماعة من التابعين ، وهو قول أبي عبيد القاسم بن سلام ، وهو وجه للنافعية ، واحتج بما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس : ليس على الأمة حد حتى تحصن ، وسنده حسن لكن يختلف في رفعه ووقفه والأرجح وقفه وبذلك حزم ابن خزيمة وغيره ، وادعى ابن شاهين في المنسوخ والمنسوخ أنه منسوخ بحديث الباب ، وتعقب بأن المنسوخ يحتاج إلى التاريخ وهو لم يعلم ، وقد عارضه حديث علي : اقيموا الحدود على أركانكم من أحصن منهم ومن لم يحصن ، واختلف أيضا في رفعه ووقفه ، والراجح أنه موقوف ، لكن سياقه في مسلم يدل على رفعه فالتسك به أقوى ، وإذا حمل الإحصان في الحديث على التزويج وفي الآية على الإسلام حصل الجمع ، وقد بينت السنة أنها إذا زنت قبل الإحصان تجلد ، وقال غيره النقييد بالإحصان يفيد أن الحكم في حقها الجلد لا الرجم ، فاخذ حكم زناها بعد الإحصان من الكتاب وحكم زناها قبل الإحصان من السنة ، والحكمة فيه أن الرجم لا يتنصف فاستمر حكم الجلد في حقها . قال البيهقي : ويحتمل أن يكون نص على الجلد في أكمل حالها ليستدل به على سقوط الرجم عنها لا على إرادة إسقاط الجلد عنها إذا لم تزوج ، وقد بينت السنة أن عليها الجلد

وان لم تحصن . قوله (غير مسالحت زواني ، ولا متخذات أخذان أخلاء) بفتح الهمة وكسر المعجمة والتشديد جمع خليل ، وهذا التفسير ثبت في رواية المستمل وحده ، وقد أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طاحه عن ابن عباس مثله ، والمسالحت جمع مسالحة مأخوذ من السفاح وهو من أسماء الزنا ، والأخذان جمع خدن بكسر أوله وسكون ثانية وهو الخدين والمراد به الصاحب ، قال الراجز : وأكثر ما يستعمل فيمن يصاحب غيره بشهوة ، وأما قول الشاعر في المدح « خدين الماعلى » فهو استعارة . قلت : والنكتة فيه أنه جملة يشتهى ماعلى الأمور كما يشتهى غيره الصورة الجميلة لجملة خدينا لها . وقال غيره : الخدين الخليل في السر

باب إذا زنت الأمة

٦٨٣٧ ، ٦٨٣٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة « عن أبي هريرة وزيد بن خالد رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن قال : إذا زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم يبيعوها ولو بضعفير ، قال ابن شهاب : لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة »

قوله (باب إذا زنت الأمة) أى ما يكون حكمها ؟ وسقطت هذه الترجمة للاضيل ، وجرى على ذلك ابن بطال وصار الحديث المذكور فيها حديث الباب المذكور قبلها ، ولكن صرح الاسماعيل بأن الباب الذى قبلها لا حديث فيه ، وقد تقدم الجواب عن نظيره وأنه إما أن يكون أخلى بياضا فى المسودة فسدده النساخ بهذه ، وإما أن يكون اكتفى بالآية وتأويلها من الحديث المرفوع ، وهذا هو الأقرب لكثرة وجود مثله فى الكتاب . **قوله** (عن أبي هريرة وزيد بن خالد) سبق التنبيه فى شرح قصة العسيف على أن الزبيدي ويونس زادا فى روايتهما لهذا الحديث عن الزهري شبل بن خليل أو ابن حامد ، وتقدم بيانه مفصلا . **قوله** (سئل عن الأمة) فى رواية حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة « أنى رجل النبى ﷺ فقال : إن جاربتى زنت فتبين زناها ، قال : اجلدوها ، ولم أنف على اسم هذا الرجل . **قوله** (إذا زنت ولم تحصن) تقدم القول فى المراد بهذا الإحصان ، قال ابن بطال : زعم من قال لا جلد عليها قبل التزويج بأنه لم يقل فى هذا الحديث « ولم تحصن » غير مالك ، وليس كما زعموا فقد رواه يحيى بن سعيد الأنصارى عن ابن شهاب كما قال مالك ، وكذا رواه طائفة عن ابن عيينة عنه . قلت : رواية يحيى بن سعيد أخرجهما النسائي ورواية ابن عيينة تقدمت فى البيوع ليس فيها « ولم تحصن » وزادها النسائي فى روايته عن الحارث بن مسكين عن ابن عيينة بلفظ « سئل عن الأمة تزنى قبل أن تحصن » ، وكذا عند ابن ماجه عن أبى بكر بن أبى شيبة ومحمد بن الصباح كلاهما عن ابن عيينة ، وقد رواه عن ابن شهاب أيضا صالح بن كيسان كما قال مالك وتقدمت روايته فى كتاب البيوع فى « باب بيع المدبر » ، وكذا أخرجهما مسلم والنسائي ، ووقع فى رواية سعيد المقبرى عن أبيه عن أبى هريرة هناك بدونها وسيأتى قريبا أيضا ، وعلى تقدير أن مالك تفرد بها فهو من الحفاظ وزيادته مقبولة ، وقد سبق الجواب عن مفهومها . **قوله** (قال إن زنت فاجلدوها) قيل أعاد الزنا فى الجواب غير مقيد بالإحصان للتنبيه على أنه لا أثر له وأن موجب الحد فى الأمة مطلق الزنا ، ومعنى « اجلدوها » الحد اللائق بها المبين فى الآية وهو نصف ما على الحرة ، وقد وقع فى رواية أخرى عن أبى هريرة : فليجلدها الحد

والخطاب في اجلدوها لمن يملك الامة ، فاستدل به على أن السيد يقيم الحد على من يملكه من جارية وعبد ، أما الجارية فبالنص وأما العبد فبالإلحاق ، وقد اختلف السلف فيمن يقيم الحدود على الارقاء : فقالت طائفة لا يقيمها إلا الإمام أو من يأذن له وهو قول الحنفية ، وعن الأوزاعي والثوري لا يقيم السيد إلا أحد الرنا ، واحتج الطحاوي بما أورده من طريق مسلم بن يسار قال : كان أبو هبده الله رجل من الصحابة يقول : الزكاة والحدود والنفي والجمعة إلى السلطان ، قال الطحاوي لا نعلم له مخالفا من الصحابة ، ونعق به ابن حزم فقال : بل خالفه اثنا عشر نفسا من الصحابة ، وقال آخرون يقيمها السيد ولو لم يأذن له الإمام وهو قول الشافعي ، وأخرج هبده الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر : في الامة إذا زنت ولا زوج لها يحدوها سيدها ، فان كانت ذات زوج فأمرها إلى الإمام ، وبه قال مالك إلا إن كان زوجها عبدا أسيدها فأمرها إلى السيد ، واستثنى مالك القطع في العرة ، وهو وجه للشافعية وفي آخر يستثنى حد الشرب ، واحتج للمالكية بأن في القطع مثلة فلا يؤمن السيد أن يريد أن يمثل بهبده فيخشى أن يتصل الأمر بمن يعتقد أنه يعتق بذلك فيدعي عليه العرة لئلا يعتق فيمنع من مباشرة القطع سدا للذريعة ، وأخذ بعض المالكية من هذا التعليل اختصاص ذلك بما إذا كان مستند العرة علم السيد أو الاقرار ، بخلاف ما لو ثبتت بالبينة فإنه يجوز للسيد لفقد العلة المذكورة ، وحجة الجمهور حديث علي المشار اليه قبل وهو عند مسلم والثلاثة ، وعند الشافعية خلاف في اشتراط أهلية السيد لذلك ، وتمسك من لم يشترط بأن سبيله سبيل الاستصلاح فلا يفتقر الأهلية ، وقال ابن حزم : يقيمها السيد إلا إن كان كافرا ، واحتج بانهم لا يقرون إلا بالصغار وفي تسليطه على إقامة الحد منافاة لذلك . وقال ابن العربي : في قول مالك ان كانت الامة ذات زوج لم يحدوها الإمام من أجل أن الزوج تعلقا بالفرج في حفظه عن النسب الباطل والماء الفاسد ، لكن حديث النبي ﷺ أولى أن يتبع ، يعني حديث علي المذكور الدال على التعميم في ذات الزوج وغيرها ، وقد وقع في بعض طرقه د من أحسن منهم ومن لم يحسن ، قوله (ثم بيعوها ولو بضعير) بفتح الضاد المعجمة غير المشالة ثم فاء أي المضافون فعيل بمعنى مفعول ، زاد يونس وابن أخي الزهري والزبيدي ويحيى بن سعيد كلهم عن ابن شهاب عند النسائي و الضفير الحبل ، وهكذا أخرجه عن قتيبة عن مالك وزادها هار بن أبي فروة عن محمد بن مسلم وهو ابن شهاب الزهري عند النسائي وابن ماجه ، لكن خالف في الاسناد فقال د إن محمد بن مسلم حدثه أن عروة وعمرة حدثاه أن عائشة حدثته أن رسول الله ﷺ قال : إذا زنت الامة فاجلدوها ، وقال في آخره د ولو بضعير والضفير الحبل ، وقوله والضفير الحبل مدرج في هذا الحديث من قول الزهري على ما بين في رواية القعنبي عن مالك عند مسلم وأبي داود فقال في آخره د قال ابن شهاب والضفير الحبل ، وكذلك ذكره الدارقطني في الموطآت منسوبا لجميع من روى الموطأ إلا ابن مهدي فان ظاهر سياقه أنه أدرجه أيضا ، ومنهم من لم يذكر قوله والضفير الحبل كما في رواية الباب . قوله (قال ابن شهاب) هو موصول بالسند المذكور . قوله (لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة) لم يختلف في رواية مالك في هذا ، وكذا في رواية صالح بن كيسان وابن عيينة ، وكذا في رواية يونس والزبيدي عن الزهري عند النسائي ، وكذا في رواية معمر عند مسلم وأدرجه في رواية يحيى بن سعيد عند النسائي ولفظه د ثم ان زنت فاجلدوها ثم بيعوها ولو بضعير بعد الثالثة أو الرابعة ، ولم يقل قال ابن شهاب وعن قتيبة عن مالك كذلك ، وأدرج أيضا في رواية محمد بن أبي فروة عن الزهري في حديث عائشة عند النسائي ، والصواب التفصيل ، وأما

الشك في الثالثة أو في الرابعة نوقع في حديث أبي صالح عن أبي هريرة عند الترمذي ، فليجلدها ثلاثا فإن عادت فليبيعها ، ونحوه في مرسل عكرمة عند أبي قرّة بلغظ ، وإذا زنت الرابعة فبيعوها ، ونوقع في رواية سعيد المقبري المذكورة في الباب الذي يليه ، ثم إن زنت الثالثة فليبيعها ، وحصل الاختلاف هل يجلدها في الرابعة قبل البيع أو يبيعها بلا جلد ؟ والراجح الأول ويكون سكوت من سكوت عنه للعلم بأن الجلد لا يترك ولا يقوم البيع مقامه ، ويمكن الجمع بأن البيع يقع بعد المرة الثالثة في الجلد لأنه المحقق فيلغى الشك ، والاعتماد على الثلاث في كثير من الأمور المشروعة . وقوله « ولو بضفير » أي حبل مضاف ، ونوقع في رواية المقبري « ولو بحبل من شعر » وأصل الضفر نسيج الشعر وادخال بعضه في بعض ومنه ضفائر شعر الرأس المرأة والرجل ، قيل لا يكون مضافاً إلا إن كان من ثلاث ، وقبل شرطه أن يكون عريضا وفيه نظر . وفي الحديث أن الزنا عيب يرد به الرقيق للامر بالمط من قيمة المرقوق إذا وجد منه الزنا ، كذا جزم به النووي تبعاً لغيره ، وتوقف فيه ابن دقيق العيد لجواز أن يكون المنصود الأمر بالبيع ولو انحطت القيمة فيكون ذلك متعلقاً بأمر وجودي لا إخباري عن حكم شرعي إذ ليس في الخبر تصريح بالأمر من حط القيمة . وفيه أن من زنى فأقيم عليه الحد ثم عاد أعيد عليه ، بخلاف من زنى مراراً فإنه يكتفى فيه بإقامة الحد عليه مرة واحدة على الراجح . وفيه الزجر عن مخالطة الفساق ومما شرعتم ولو كانوا من الإلزام إذا تكرّر زجرهم ولم يرتدعوا ويقع الزجر بإقامة الحد فيما شرع فيه الحد وبالتهوير فيما لا حد فيه . وفيه جواز حط الأمر المقتضى للعذر على الأمر المقتضى للجواب لأن الأمر بالجلد واجب والأمر بالبيع مندوب عند الجمهور خلافاً لأبي ثور وأهل الظاهر ، وادعى بعض الشافعية أن سبب صرف الأمر عن الوجوب أنه منسوخ ، وعن حكاة ابن الرفعة في المطالب ويحتاج إلى ثبوت ، وقال ابن بطال : حل الفقهاء الأمر بالبيع على الحط على مساعدة من تكرّر منه الزنا لئلا يظن بالسيد الرضا بذلك ولما في ذلك من الوسيلة إلى تكثير أولاد الزنا ، قال : وحمله بعضهم على الوجوب ولا سلف له من الأمة فلا يستعمل به ، وقد ثبت النهي عن إضاعة المال فكيف يجب بيع الأمة ذات القيمة بحبل من شعر لا قيمة له : فدل على أن المراد الزجر عن معايشة من تكرّر منه ذلك ، وتعتب بأنه لا دلالة فيه على بيع الثمين بالحقير وإن كان بعضهم قد استدل به على جواز بيع المطلق النصف ماله بدون قيمته ولو كان بما يتغافن بمثله إلا أن قوله « ولو بحبل من شعر » لا يراد به ظاهره وإنما ذكر المبالغة كما وقع في حديث « من بنى الله مسجداً ولو كفحص نطاة » على أحد الأجوبة ، لأن قدر المفحص لا يسع أن يكون مسجداً حقيقة ، ولو وقع ذلك في عين ملوكة المحجور فلا يبيعها وإليه إلا بالقيمة ، ويحتمل أن يطرد لأن عيب الزنا تنقص به القيمة عند كل أحد فيكون بيعها بالنقصان بيعاً بثمن المثل أنه عليه القاضى عياض ومن تبعه ، وقال ابن العربي : المراد من الحديث الإسراع بالبيع وإمضاؤه ولا يترخص به طالب الرغب في الزيادة ، وليس المراد ببيع بقيمة الحبل حقيقة ، وفيه أنه يجب على البائع أن يعلم المشتري بعيب السلعة لأن قيمتها إنما تنقص مع العلم بالعيب حكاة ابن دقيق العيد ، وتعتبه بأن العيب لو لم يعلم لم تنقص القيمة فلا يتوقف على الإعلام ، واستشكل الأمر ببيع الرقيق إذا زنى مع أن كل مؤمن مأثور أن يرى لأخيه ما يرى لنفسه ، ومن لازم البيع أن يوافق أخاه المؤمن على أن يقتنى مالا يرضى اقتناءه لنفسه ، وأجيب بأن السبب الذي باده لأجله ليس محقق الوقوع عند المشتري لجواز أن يرتدع الرقيق إذا علم أنه متى عاد أخرج فإن الإخراج من الرمان المألوف شاق ، ولجواز أن يقع الإعفاف عند المشتري بنفسه أو بغيره ،

قال ابن العربي : يرجى عند تبديل المحل تبديل الحال ، ومن المعلوم أن المجاورة تأثيراً في الطاعة وفي المعصية ، قال النووي : وفيه أن الزاني إذا حد ثم زنى لزمه حد آخر ثم كذلك أبداً ، فإذا زنى مرات ولم يحده فلا يلزمه إلا حد واحد . قلت : من قوله فإذا زنى ابتداء كلامه لنكمل الفائدة ، ألا فليس في الحديث ما يدل عليه انبأنا ولا نفياً بخلاف الشق الأول فإنه ظاهر ، وفيه إشارة إلى أن العقوبة في التعزيرات إذا لم يفد مقصودها من الزجر لا يفعل لأن إقامة الحد واجبة ، فلما تكرر ذلك ولم يفد عدل إلى ترك شرط اغاثة على السيد وهو الملك ، ولذلك قال « يعموها » ولم يقل أجلدوها كلها زنت ، ذكره ابن دقيق العيد وقال قد تعرض إمام الحرمين لشيء من ذلك فقال : إذا علم المعز في أن التأديب لا يحصل إلا بالضرب المبرح فليتركه لأن المبرح يهلك وليس له الإهلاك ، وغير المبرح لا يفيد ، قال الرافعي : وهو مبني على أن الإمام لا يجب عليه تعزير من يستحق التعزير ، فإن قلنا يجب النحر بالحد فليعززه بغير المبرح وإن لم ينزجر . وفيه أن السيد يقيم الحد على عبده وإن لم يستأذن السلطان ، وسيأتي البحث فيه بعد ثلاثة أبواب

٣٦ - باب لا يثرب على الأمة إذا زنت ، ولا تنفى

٦٨٣٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف حدثنا الليث عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة أنه سمعه يقول : قال النبي ﷺ : إذا زنت الأمة فتبين زناها فليجلدها ولا يثرب ، ثم إن زنت فليجلدها ولا يثرب ثم إن زنت الثالثة فليبعها ولو بمجهل من شعره . تابعه إسماعيل بن أمية عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قوله (باب لا يثرب على الأمة إذا زنت ولا تنفى) أما الثريب بمشناه ثم مثله ثم موحدة فهو التعنيف وزنه ومعناه . وقد جاء بالمعنى ولا يعنفها ، في رواية عبيد الله العمري عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ، وأما النفي فاستنبطوه من قوله فليبعها ، لأن المقصود من النفي الإبعاد عن الوطن الذي وقعت فيه المعصية وهو حاصل بالبيع ، وقال ابن بطال : وجه الدلالة أنه قال فليجلدها ، وقال فليبعها ، فدل على سقوط النفي لأن الذي ينفي لا يقدر على تسليمه إلا بعد مدة فأشبهه الآبق . قلت : وفيه نظر لجواز أن يتسلله المشتري مسلوب المنفعة مدة النفي ، أو يتفق ببيعته أن يتوجه إلى المكان الذي يصدق عليه وجرد النفي ، وقال ابن العربي : تستثنى الأمة لثبوت حق السيد فيقدم على حق الله ، وإنما لم يسقط الحد لأنه الأصل والنفي فرع . قلت : وتامة أن يقال : روى حق السيد فيه أيضاً بترك الرجم لأنه فوت المنفعة من أصلها بخلاف الجلد ، واستمر نفي العبد إذا لاحق للسيد في الاستمتاع به ، واستدل من استثنى نفي الرقيق بأنه لا وطن له وفي نفيه قطع حق السيد لأن عزم الأمر بنفي الزاني عارضه عزم نهي المرأة عن السفر بغير المحرم ، وهذا خاص بالاماء من الرقيق دون الذكور ، وبه احتج من قال : لا يشرع نفي النساء مطلقاً كما تقدم في « باب البكران يجلدان وينفيان » واختلف من قال بنفي الرقيق ، فأصحح نصف سنة ، وفي وجه ضعيف عند الشافعية سنة كاملة ، وفي ثالث لاني على رقيق وهو قول الأئمة الثلاثة والاكثر . قوله (إذا زنت الأمة فتبين زناها) أي ظهر ، وشرط بمضمهم أن يظهر بالبينينة مراعاة للفظ تبين ، وقيل يكتمني في ذلك بعلم السيد . قوله (فليجلدها) أي الحد الواجب عليها المعروف من صريح الآية (فعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب) ووقع في رواية للنسائي من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة فليجلدها بكتاب الله . قوله (ولا

(يثرب) أى لا يجمع عليها العقوبة بالجلد وبالتعير ، وقيل المراد لا يقتنع بالتوبيخ دون الجلد ، وفي رواية سعيد عن أبي هريرة عند عبد الرزاق « ولا يعيرها ولا يفندوها » قال ابن بطال : يؤخذ منه أن كل من أقيم عليه الحد لا يعزر بالتعنيف واللوم وإنما يليق ذلك بمن صدر منه قبل أن يرفع إلى الإمام للتحذير والتخويف ، فإذا رفع وأقيم عليه الحد كفاه . قالت : وقد تقدم قريبا نهيته عليه السلام عن سب الذي أقيم عليه حد آخر وقال « لا تكونوا أعوانا للشيطان على أخيك » . قوله (تابعه اسماعيل بن أمية عن سعيد عن أبي هريرة) يريد في المتن لا في السند ، لأنه نقص منه قوله « من أبيه » ، ورواية اسماعيل وصالحا النسائي من طريق بشر بن المفضل عن اسماعيل بن أمية ولفظه مثل الليث ، إلا أنه قال « كان عادت فزنت فليجها » ، والباقي سواء ، ووافق الليث على زيادة قوله « عن أبيه » محمد بن اسحق أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ، ووافق اسماعيل على حذفه عبيد الله بن عمر العمري عندهم وأيوب بن موسى عند مسلم والنسائي ومحمد بن عجلان وعبد الرحمن بن اسحق عند النسائي ، ووقع في رواية عبد الرحمن المذكور عن سعيد سمعت أبا هريرة وإسماعيل فيه شيخ آخر رواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليل عنه عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة أخرجه النسائي وقال أنه خطأ والصواب الأول ، ووقع في رواية حميد هذه بلفظ آخر قال « أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال : جاري زنت فتبين زناها ، قال : أهلها خمسين ، الحديث »

٣٧ - باب أحكام أهل الذمة وإحصانهم إذا زانوا ودفعوا إلى الإمام

٦٨٤٠ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا الشيباني سألت عبد الله بن أبي أوفى

عن الرّجم فقال : رجم النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت : أقبل للتور أم بعده ؟ قال : لا أدري . تابعه علي بن مسهر وخالد بن عبد الله والحاربي وعبيدة بن حميد عن الشيباني . وقال بعضهم : المائدة ، والأول أصح

٦٨٤١ - **حدثنا** اسماعيل بن عبد الله حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه

قال : إن لليهود جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : ماتجدون في التوراة في شأن الرّجم ؟ فقالوا : نفضحهم ويوجدون . قال عبد الله بن سلام : كذبت ، إن فيها الرّجم ، فأتوا بالتوراة فنشروها ، فوضع أحدهم يده على آية الرّجم فقرأ ما قبلها وما بعدها ، فقال له عبد الله بن سلام : ارفع يدك ، فرفع يده ، فاذا فيها آية الرّجم ، قالوا : صدق يا محمد ، فيها آية الرّجم ، فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما ، فرأيت للرجل يحنى على المرأة يقيها الحجارة »

قوله (باب أحكام أهل الذمة) أى اليهود والنصارى وسائر من تؤخذ منه الجزية . **قوله** (وإحصانهم إذا زانوا) يعنى خلافاً لما قال أن من شروط الإحصان الاسلام . **قوله** (ودفعوا إلى الإمام) أى سواء جاءوا إلى حاكم المسلمين ليحكموه أو دفعهم إليه غيرهم متعمدا عليهم خلافاً لما قيد ذلك بالاشق الأول كالحنفية وسأذكر ذلك مبسوطاً ، وذكر فيه حديثين : الحديث الأول ، **قوله** (عبد الواحد) هو ابن زياد ، والشيباني هو أبو اسحق سليمان . **قوله** (عن الرّجم) أى رجم من ثبت أنه زنى وهو محصن . **قوله** (فقال رجم النبي صلى الله عليه وسلم) كذا أطنى ،

فقال الكرماني : مطابقته لترجمة من حيث الاطلاق . قلت : والذي ظهر لي أنه جرى على عادته في الإشارة الى ماورد في بعض طرق الحديث ، وهو ما أخرجه أحمد والاسماعيلي والطبراني من طريق هشيم عن الشيباني قال : قلت هل رجم النبي ﷺ ؟ فقال : نعم رجم يرديا ويهودية ، وسياق أحمد مختصر . قوله (أقبل النور ؟) أي سورة النور ، والمراد بالقبلية الزول (قوله أم بعد) ؟ في رواية الكشميهني « أم بعده » . قوله (لا أدري) فيه أن الصحابي الجليل قد تخفى عليه بعض الأمور الواضحة ، وأن الجواب من الفاضل بلا أدري لا عيب عليه فيه بل يدل على تحريه وثبته فيمدح به . قوله (تابعه علي بن مسهر) قلت وصلها ابن أبي شيبة عنه عن الشيباني قال : قلت لعبد الله بن أبي أوفى ، فذكر مثله بلفظ « قلت بعد سورة النور » . قوله (وعالم بن عبد الله) أي الطحان وهي عند المؤلف في « باب رجم المحسن » وقد تقدم لفظه . قوله (والمحارب) يعني عبد الرحمن بن محمد الكوفي . قوله (وعبيدة) بفتح أوله ، وأبوه حميد بالتصغير ، ومتابعته وصلها الاسماعيلي من رواية أبي نور وأحمد بن منيع قالوا حدثنا عبيدة بن حميد وجرير هو ابن عبد الله عن الشيباني ولفظه « قلت قبل النور أو بعد » . قوله (وقال بعضهم) أي بعض المسلمين وهو عبيدة قال لفظه في مسند أحمد بن منيع ومن طريقه الاسماعيلي « قلت بعد سورة المائدة أو قبلها ؟ كذا وقع في رواية هشيم التي أشرت إليها قبل . قوله (والأول أصح) أي في ذكر النور . قلت : ولعل من ذكره توهم من ذكر اليهودي واليهودية أن المراد سورة المائدة لأن الآية التي نزلت بسبب سؤال اليهود عن حكم الذين زنيا منهم . الحديث الثاني ، قوله (عن نافع) في موطأ محمد بن الحسن وحده « حدثنا نافع ، قاله الدارقطني في المرطآت . قوله (ان اليهود جاءوا الى رسول الله ﷺ فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا) ذكر السهيلي عن ابن العربي (١) أن اسم المرأة بكرة بضم الموحدة وسكون المهملة ولم يسم الرجل ، وذكر أبو داود السبب في ذلك من طريق الزهري « سمعت رجلا من مزينة عن نافع العلم وكان عند سعيد بن المسيب يحدث عن أبي هريرة قال : زنى رجل من اليهود بامرأة ، فقال بعضهم لبعض اذهبوا بنا الى هذا النبي فإنه يبعث بالتخفيف ، فانفتحنا بفتيا دون الرجم قبلناها واحتججنا بها عند الله وقلنا فتيا نبي من أنبيائك . قال فأتوا النبي ﷺ وهو جالس في المسجد في أصحابه فقالوا : يا أبا القاسم ماترى في رجل وامرأة زنيا منهم ، ونقل ابن العربي عن الطبري والعلبي عن المفسرين قالوا « انطلق قوم من قريظة والنضير منهم كعب بن الأشرف وكعب بن أسد وسعيد بن عمرو ومالك بن الصيف وكنانة بن أبي الحقيق وشاس بن قيس ويوسف بن عازوراء فسألوا النبي ﷺ وكان رجل وامرأة من اشراف أهل خيبر زنيا واسم المرأة بكرة ، وكانت خيبر حينئذ حربا فقال لهم أسألوه . فنزل جبريل على النبي ﷺ فقال : اجعل بينك وبينهم ابن صوريا ، فذكر القصة مطولة ، ولفظ الطبري من طريق الزهري المذكورة « ان أحبار اليهود اجتمعوا في بيت المدراس ، وقد زنى رجل منهم بعد إحصائه بامرأة منهم قد أحصنت ، فذكر القصة وفيها « فقال أخرجوا الى عبد الله بن صوريا الأعور ، قال ابن اسحق « ويقال انهم أخرجوا معه أبا ياسر ابن أحطب ووهب بن يردا ، فخلا النبي ﷺ بابن صوريا ، فذكر الحديث . ووقع عند مسلم من حديث البراء « مر على النبي ﷺ يهودي عما مجلودا . فدعاه فقال : هكذا تجدون حد الزاني في كتابكم ؟ قالوا : نعم ، وهذا يخالف الأول من حيث ان فيه أنهم ابتدءوا السؤال قبل إقامة الحد ، وفي هذا أنهم أقاموا الحد قبل السؤال ،

ويمكن الجمع بالتمدد بأن يكون الذين سألوا عنهما غير الذي جلدوه ، ويحتمل أن يكون : بادروا بالجلده ثم بدا لهم فسألوا فاتفق المرور بالجلود في حال سؤلهم عن ذلك فأمرهم بأحضارهما فوقع ماوقع والعلم عند الله ، وبؤيد الجمع ماوقع عند الطبراني من حديث ابن عباس : أن رهطاً من اليهود أتوا النبي ﷺ ومعهام امرأة فقالوا : يا محمد ما أنزل عليك في الزنا ، فينتجه أنهم جلدوا الرجل ثم بدا لهم أن يسألوا عن الحكم فأحضروا المرأة وذكروا القصة والسؤال ، ووقع في رواية عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر : أن النبي ﷺ أتى يهودي ويهودية زنياً ، ونحوه في رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر الماضية قريباً وانظره أحدنا ، وفي حديث عبد الله بن الحارث عند الأبرار أن اليهود أتوا يهوديين زنياً وقد أحصنا ، **قوله** (ما تجدون في التوراة في شأن الرجم) ؟ قال الباجي : يحتمل أن يكون علم بالوحي أن حكم الرجم فيها ثابت على ما شرع لم يلحقه تبديل ، ويحتمل أن يكون علم ذلك بأخبار عبد الله بن سلام وغيره عن أسلم منهم على وجه حصل له به العلم بصحة نقلهم ، ويحتمل أن يكون إنما سألهم عن ذلك ليعلم ما عندهم فيه ثم يتعلم صحة ذلك من قبل الله تعالى . **قوله** (فقالوا انفضحهم) بفتح أوله وثالثه من الفضيحة . **قوله** (ويجلدون) وقع بيان الفضيحة في رواية أيوب عن نافع الآتية في التوحيد بلفظ : قالوا انسخم وجوههم ، ونخزيهم ، وفي رواية عبد الله بن عمر : قالوا لسود وجوههم ونخزيهم ونخالف بين وجوههم ويظاف بهما ، وفي رواية عبد الله بن دينار : أن أحبارنا أحدثوا تحميم الوجه والتجبية ، وفي حديث أبي هريرة : يحمم ويحبب ويجلد ، والتجبية أن يحمل الزانيان على حار وتقابل أفقيتهما ويظاف بهما ، وقد تقدم في باب الرجم بالبلاط ، النقل عن إبراهيم الحربي أنه جزم بأن تفسير التجبية من قول الزهري فكأنه أدرج في الخبر لأن أصل الحديث من روايته ، وقال المنذري : يشبه أن يكون أصله الهمة وأنه التجبية وهي الردع والزجر يقال جباة تجبيته أي ردعته ، والتجبية أن ينكس رأسه فيحتمل أن يكون من فعل به ذلك ينكس رأسه استحياء فسمى ذلك الفعل تجبية . ويحتمل أن يكون من الجبه وهو الاستقبال بالمكروه وأصله من إصابة الجبهة نقول جبهته إذا أصبت جبهته كراسته إذا أصبت رأسه ، وقال الباجي : ظاهر الأمر أنهم قصدوا في جوابهم تحريف حكم التوراة والكذب على النبي إمارجاء أن يحكم بينهم بغير ما أنزل الله وإما لأنهم قصدوا بتحكيمة التخفيف عن الزانيين واعتقدوا أن ذلك يخرجهم عما وجب عليهم ، أو قصدوا اختصار أمره ، لأنه من المقرر أن من كان نبياً لا يقر على باطل ، فظاهر بتوفيق الله نبيه كذبهم وصدقه والله الحمد . **قوله** (قال عبد الله بن سلام : كذبتم ، أن فيها الرجم) رواية أيوب وعبيد الله بن عمر : قال فأتوا بالتوراة قال فأنلوها أن كنتم صادقين ، **قوله** (فأتوا) بصيغة الفعل الماضي ، وفي رواية أيوب لجاءوا وزاد عبد الله بن عمر : بها فقرؤها ، وفي رواية زيد بن أسلم : فأتى بها فنزع الوسادة من تحته فوضع التوراة عليها ثم قال آمنت بك وبمن أنزلك ، وفي حديث البراء عند مسلم : فعدا رجلاً من علماءهم فقال أنشدك بالله وبمن أنزله ، وفي حديث جابر عند أبي داود : فقال اتنوني بأعلم رجلين منكم : فأتى بآب بن صورياً زاد الطبري في حديث ابن عباس : اتنوني برجلين من علماء بني إسرائيل ، فأتوه برجلين أحدهما شاب والآخر شيخ قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر ، ولابن أبي حاتم من طريق مجاهد : أن اليهود استفتوا رسول الله ﷺ في الزانيين فأفتاهم بالرجم ، فأنكروه ، فأمرهم أن يأتوا بأحبارهم فنبأهم فكتموه إلا رجلاً من أصاغرهم أعور فقال : كذبوك يا رسول الله في التوراة ، **قوله** (فأتوا بالتوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم فقرأ ما قبلها

وما بعدها) ونحوه في رواية عبد الله بن دينار، وفي رواية عبيد الله بن عمر « فوضع الفتي الذي يقرأ يده على آية الرجم نقرأ ما بين يديها وما وراءها » وفي رواية أيوب « فقالوا لرجل من يرضون : يا أعرور اقرأ . فقرأ ، حتى انتهى إلى موضع منها فوضع يده عليه ، واسم هذا الرجل عبد الله بن صوريا كما تقدم ، وقد وقع عند النقاش في تفسيره أنه أسلم ، لكن ذكر مكى في تفسيره أنه ارتد بعد أن أسلم ، كذا ذكر القرطبي ، ثم وجدته عند الطبري بالسند المتقدم في الحديث الماضي أن النبي ﷺ لما ناشده قال « يا رسول الله إنهم يعملون أنك نبي مرسل والكنهم يحسدونك » وقال في آخر الحديث « ثم كفر بعد ذلك ابن صوريا ونزلت فيه (يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يصدعون في الكفر) الآية . قوله (فقال له عبد الله بن سلام : ارفع يدك فرفع يده ، فاذا فيها آية الرجم) في رواية عبد الله بن دينار « فاذا آية الرجم تحت يده » ووقع في حديث البراء « فحده الرجم ، والكنه كثر في أشرافنا فكنا إذا أخذنا الشريف تركناه وإذا أخذنا الوضيع أقمنا عليه الحد ، فقلنا تعالوا فلنجتمع على شيء نقيمه على الشريف والوضيع فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم ، ووقع بيان ما في التوراة من آية الرجم في رواية أبي هريرة « المحصن والمحصنة إذا زنيا فقامت عليهما البينة رجما ، وإن كانت المرأة حبلى تربص بها حتى تضع ما في بطنها » وفي حديث جابر عند أبي داود « قالوا نجد في التوراة إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة رجما ، زاد البرار من هذا الوجه « فإن وجدوا الرجل مع المرأة في بيت أو في ثوبها أو على بطنها فهي ربية وفيها عقوبة ، قال فما منعكما أن ترجوهما قالا : ذهب سلطاننا فذكر هذا القتل ، وفي حديث أبي هريرة « فما أول ما ارتختصم أمر الله ؟ قال : زنى ذوا قرابة من الملك فأخبر عنه الرجم ، ثم زنى رجل شريف فأرادوا رجمه فحال قومه دورته وقالوا ابدأ بصاحبك ، فاصطاحوا على هذه العقوبة » وفي حديث ابن عباس عند الطبراني « أنا كنا شبعة وكان في نساتنا حسن وجه فكثير فينا فلم يقم له قصر فأنجد ، والله أعلم . قوله (فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما) زاد في حديث أبي هريرة « فقال النبي ﷺ فاني أحكم بما في التوراة » وفي حديث البراء « اللهم إني أول من أحبي أمرك إذ أماتوه ، ووقع في حديث جابر « الزيادة أيضا « فدعا رسول الله ﷺ بالشهود ، فجاء أربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة ، فأمر بهما فرجما . قوله (فرأيت الرجل يحني) كذا في رواية أبي ذر عن السرخسي بالحاء المهملة بعدها نون مكسورة ثم تحتانية ساكنة ، وعن المستمل والكشميني بجيم ونون مفتوحة ثم همزة ، وهو الذي قال ابن دقيق العيد إنه الراجح في الرواية ، وفي رواية أيوب « يحاني » بضم أوله وجيم مهموز . وقال ابن عبد البر : وقع في رواية يحيى بن يحيى كالسرخسي والصواب « يحني » أي يعبل . وجملة ما حصل لنا من الاختلاف في ضبط هذه اللفظة عشرة أوجه : الأولان والثالث بضم أوله والجيم وكسر النون وبالحمزة ، الرابع كالأول إلا أنه بالموحدة بدل النون ، الخامس كالثاني إلا أنه بواو بدل التحتانية ، السادس كالأول إلا أنه بالجيم ، السابع بضم أوله وفتح المهملة وتشديد النون ، الثامن « يحاني » بالنون ، التاسع مثله لكن بالحاء ، العاشر مثله لكن بالفاء بدل النون والجيم أيضا . ورأيت في « الزهريات الذهبية » بخط الضياء في هذا الحديث عن طريق معمر عن الزهري « يحاني » بجيم وفاء بغير همز وعلى الفاء صح صح . قوله (يقيا) بفتح أوله ثم قاف تفسير لقوله « يحني » وفي رواية عبيد الله بن عمر « فلما رأيت يقيا من الحجارة بنفسه » ولابن ماجه من هذا الوجه « يسترها » وفي حديث ابن عباس عند الطبراني « فلما وجد من الحجارة قام على صاحبته يحني عليها يقيا

الحجارة حتى قتلا جميعا فكان ذلك مما صنع الله لرسوله في تحقيق الزنا منهما ، وفي هذا الحديث من الفوائد وجوب الحد على الكافر الذي إذا ذنب وهو قول الجمهور ، وفيه خلاف عند الشافعية ، وقد ذهب ابن عبد البر فنقل الاتفاق على أن شرط الإحصان الموجب للرجم الاسلام ، ورد عليه بأن الشافعية وأحمد لا يشترطان ذلك ، ويؤيد مذهبهما وقوع التصريح بأن اليهوديين الذين رجما كانا قد أحصنا كما تقدم نقله ، وقال المالكية ومعظم الحنفية وربيعة شيخ مالك شرط الإحصان الاسلام ، وأجابوا عن حديث الباب بأنه عليه السلام إنما رجمهما بحكم التوراة وليس هو من حكم الاسلام في شيء ، وإنما هو من باب تنفيذ الحكم عليهم بما في كتابهم ، فإن في التوراة الرجم على المحصن وغير المحصن قالوا وكان ذلك أول دخول النبي عليه السلام المدينة ، وكان مأمورا باتباع حكم التوراة والعمل بها حتى ينسخ ذلك في شرعه ، فرجم اليهوديين على ذلك الحكم ، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى (واللاتي يأتين الفاحشة من لسانكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم إلى قوله (أو يجعل الله لهن سبيلا) ثم نسخ ذلك بالفرقة بين من أحصن ومن لم يحصن كما تقدم انتهى . وفي دعوى الرجم على من لم يحصن نظر ، لما تقدم من رواية الطبري وغيره ، وقال مالك : إنما رجم اليهوديين لأن اليهود يومئذ لم يكن لهم ذمة فتعاضدوا اليه ، وتعقبه الطحاوي بأنه لو لم يكن واجبا ما فعله ، قال : وإذا أقام الحد على من لا ذمة له فلأن يتيمة على من له ذمة أولى . وقال المازري ، يعترض على جواب مالك بكونه رجم المرأة وهو يقول لا تقتل المرأة إلا إن أجاب أن ذلك كان قبل النهي عن قتل النساء ، وأيد القرطبي أنهما كانا حربيين بما أخرجه الطبري كما تقدم ، ولا حجة فيه لأنه منقطع ، قال القرطبي : ويعكر عليه أن ههنا سائلين يوجب لهم عهدا كما لو دخلوا لغرض كتجارة أو رسالة أو نحو ذلك فانهم في أمان إلى أن يردوا إلى ما منهم . قلت : ولم ينفصل عن هذا إلا أن يقول إن السائل عن ذلك ليس هو صاحب الواقعة . وقال النووي : دعوى أنهما كانا حربيين باطلة بل كانا من أهل العهد ، كذا قال ، وسلم بعض المالكية أنهما كانا من أهل العهد واحتج بأن الحاكم خير إذا تحاكم اليه أهل الذمة بين أن يحكم فيهم بحكم الله وبين أن يعرض عنهم على ظاهر الآية ، فاختلف عليه السلام في هذه الواقعة أن يحكم بينهم ، وتعقب بأن ذلك لا يستقيم على مذهب مالك لأن شرط الإحصان هذه الاسلام وهما ككافرين ، وانفصل ابن العربي عن ذلك بأنهما كانا محكمين له في الظاهر ومختبرين ما عنده في الباطن هل هو نبي حق أو مساج في الحق ، وهذا لا يرفع الإشكال ولا يخلص عن الإيراد . ثم قال ابن العربي : في الحديث أن الاسلام ليس شرطا في الإحصان ، والجواب بأنه إنما رجمهما لإقامة الحجة على اليهود فيما حكموه فيه من حكم التوراة فيه نظر ، لأنه كيف يقيم الحجة عليهم بما لا يراه في شرعه مع قوله (وأن احكم بينهم بما أنزل الله) قال : وأجيب بأن سياق القصة يقتضي ما قلناه ، ومن ثم استدعى شهودهم ليقوم الحجة عليهم منهم ، إلى أن قال : والحق أحق أن يتبع ، ولو جاءني لحسنت عليهم بالرجم ولم اعتبر الاسلام في الإحصان . وقال ابن عبد البر : حد الزاني حتى من حقوق الله . وهى الحاكم أقامته ، وقد كان لليهود حاكم وهو الذي حكم رسول الله عليه السلام فيهما . وقول بعضهم أن الرايين حكماء دعوى مردودة ، واعترض بأن التحكيم لا يكون إلا لغير الحاكم ، وأما النبي عليه السلام فحكمه بطريق الولاية لا بطريق التحكيم : وأجاب الحنفية عن رجم اليهوديين بأنه وقع بحكم التوراة ، ورد الخطاب لأن الله قال (وأن احكم بينهم بما أنزل الله) وإنما جاءه القوم سائلين عن الحكم عنده كعادته عليه الرواية المذكورة فإشارتهم بما كتموه من حكم التوراة ، ولا جواز أن يكون حكم الاسلام عنده مخالفا لذلك لأنه لا يجوز الحكم بالمنسوخ ، فدل

على أنه إنما حكم بالناسخ . وأما قوله في حديث أبي هريرة « فأنى أحكم بما في التوراة » ، ففي سنده رجل مبهم ، ومع ذلك فلو ثبت لكان معناه لإقامة الحجة عليهم ، وهو موافق لشريعته . قلت : وبؤيده أن الرجم جاء ناسخا للجلد كما تقدم تقريره ، ولم يقل أحد إن الرجم شرع ثم نسخ بالجلد ثم نسخ الجلد بالرجم ، وإذا كان حكم الرجم باقيا منذ شرع فما حكم عليهما بالرجم بمجرد حكم التوراة بل بشرعه الذي استمر حكم التوراة عليه ولم يقدر أنهم بدلوه فيما بدلوا وأما ما تقدم من أن النبي ﷺ رجمهما أول ما قدم المدينة لقوله في بعض طرق القصة « لما قدم النبي ﷺ المدينة أناه اليهود » فالجواب أنه لا يلزم من ذلك الفور ، ففي بعض طرقه الصحيحة كما تقدم أنهم تحاكموا إليه وهو في المسجد بين أصحابه ، والمسجد لم يكمل بناؤه إلا بعد مدة من دخوله ﷺ المدينة فبطل الفور ، وأيضا في حديث عبد الله بن الحارث بن جزء أنه حضر ذلك وعبد الله إنما قدم مع أبيه مسلما بعد فتح مكة ، وقد تقدم حديث ابن عباس وفيه ما يشعر بأنه شاهد ذلك . وفيه أن المرأة إذا أقيم عليها الحد تكون قاعدة هكذا استدلل به الطحاوي ، وقد تقدم أنهم اختلفوا في الحفر للرجومة ، فمن يرى أنه يحفر لها تكون في الغالب قاعدة في الحفرة ، واختلافهم في إقامة الحد عليهما قاعدة أو قائمة إنما هو في الجلد ، ففي الاستدلال بصورة الجلد على صورة الرجم نظر لا يخفى . وفيه قبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض ، ودعم ابن العربي أن معنى قوله في حديث جابر « فدعا بالشهود » أي شهود الاسلام على اعترافهما ، وقوله « فرجمهما بشهادة الشهود » أي البينة على اعترافهما ، ورد هذا التأويل بقوله في نفس الحديث « أنهم رأوا ذكره في فرجها كالميل في المكحلة » وهو صريح في أن الشهادة بالمشاهدة لا بالاعتراف ، وقال القرطبي : الجمهور على أن الكافر لا تقبل شهادته على مسلم ولا على كافر لافي حد ولا في غيره ولا فرق بين السفر والحضر في ذلك ، وقبل شهادتهم جماعة من التابعين وبعض الفقهاء إذا لم يوجد مسلم ، واستثنى أحمد حالة السفر إذا لم يوجد مسلم ، وأجاب القرطبي عن الجمهور عن واقعة اليهود بأنه ﷺ نفذ عليهم ما علم أنه حكم التوراة والزمهم العمل به اظهارا لتحريفهم كتابهم وتضييق حكمه ، أو كان ذلك خاصا بهذه الواقعة كذا قال ، والثاني مردود ، وقال النووي : الظاهر أنه رجمهما بالاعتراف ، فإن ثبت حديث جابر فلعلم الشهود كانوا مسلمين والا فلا عبرة بشهادتهم ، ويتمين أنهما أقررا بالزنا . قلت : لم يثبت أنهم كانوا مسلمين ، ويحتمل أن يكون الشهود أخبروا بذلك لسؤال بقية اليهود فلم يسمع النبي ﷺ كلامهم ولم يحكم فيهم الا مستقندا لما أطلعه الله تعالى فحكم في ذلك بالوحي والزمهم الحجة بينهم كما قال تعالى (وشهد شاهد من أهلها) وإن شهودهم شهدوا عليهم عند أحبارهم بما ذكر فلما رفعوا الأمر إلى النبي ﷺ استعلم القصة على وجهها فذكر كل من حضره من الرواة ما حفظه في ذلك ، ولم يكن مستقندا حكم النبي ﷺ الا ما أطلعه الله عليه ، واستدل به بعض المالكية على أن المجلود يجلد قائما إن كان رجلا والمرأة قاعدة لقول ابن عمر « رأيت الرجل يقبها الحجارة » ، فدل على أنه كان قائما وهي قاعدة ، وتعقب بأنه واقعة عين فلا دلالة فيه على أن قيام الرجل كان بطريق الحكم عليه بذلك ، واستدل به على رجم المحصن وقد تقدم البحث فيه مستوفى ، وعلى الأقتصار على الرجم ولا يضم إليه الجلد وقد تقدم الخلاف فيه في باب مفرد ، وكذا احتج به بعضهم ، ولو احتج به أمكس ، لكان أقرب لأنه في حديث البراء عند مسلم أن الزاني جلد أولا ثم رجم كما تقدم ، لكان يمكن الانفصال بأن الجلد الذي وقع له لم يكن بحكم حاكم . وفيه أن أنسكة الكفار صحيحة لأن ثبوت الإحصان فرع ثبوت صحة النكاح . وفيه أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وفي أخذه من هذه القصة

بعد . وفيه أن اليهود كانوا ينسبون إلى التوراة ما ليس فيها ولو لم يكن مما أقدموا على تبديله والا لكان في الجواب حيدة
عن السؤال لأنه سأل عما يحدون في التوراة فمدلوا عن ذلك ما يفهلونه وأوصروا أن فعلهم موافق لما في التوراة فأكد بهم
عبد الله بن سلام . وقد استدلل به بعضهم على أنهم لم يستطعوا شيئا من ألفاظها كما يأتي تقريره في كتاب التوحيد ،
والاستدلال به لذلك غير واضح لاحتمال خصرص ذلك بهذه الواقعة فلا يدل على التعميم ، وكذا من استدلل به على
أن التوراة التي أحضرت حينئذ كانت كلها صحيحة سالمة من التبديل لأنه بطريقه هذا الاحتمال بعينه ولا يردده قوله
« آمنت بك وبمن أتوك » لأن المراد أصل التوراة . وفيه اكتفاء الحاكم بترجمان واحد موثوق به وسيأتي بسطه
في كتاب الأحكام . واستدل به على أن شرع من قبلنا شرع إذا ثبت ذلك لما بدليل قرآن أو حديث صحيح مالم
يثبت نسخه بشريعة نبينا أو نبيهم أو شريعتهم ، وعلى هذا فيحمل ما وقع في هذه القصة على أن النبي ﷺ علم أن
هذا الحكم لم ينسخ من التوراة أصلا

٣٨ - باب إذا رمى امرأته أو امرأة غيره بالزنا عند الحاكم والناس

هل على الحاكم أن يبعث إليها فيسألها عما رُميت به ؟

٦٨٤٢ ، ٦٨٤٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله
ابن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد أنهما أخبراه أن رجلاين اختصما إلى رسول الله ﷺ فقال
أحدهما : اقض بيننا بكتاب الله ، وقال الآخر - وهو أفتاهما - : أجل يا رسول الله فاقض بيننا بكتاب الله ، وأذن
لي أن أتكلم ، قال : تكلم . قال : إن ابني كان عسيفا على هذا - قال مالك : والعسيف الأجير - فزني بامرأته
فأخبروني أن علي ابني للرجم ، فاندبيت منه بمائة شاة وبجارية لي ، ثم إنني سألت أهل العلم فأخبروني أن ما علي
ابني جلد مائة وتغريب عام . وإنما للرجم على امرأته . فقال رسول الله ﷺ : أما والذي نفسي بيده لأقضين
بينكما بكتاب الله . أما غنمك وجاريتك فردت عليك . وجلد ابنه مائة وغربه عاما . وأمر أنيسا الأسلمي أن
يأتي امرأة الآخر فان اعترفت فارجمها ، فاعترفت فارجمها .

**قوله (باب إذا رمى امرأته أو امرأة غيره بالزنا عند الحاكم والناس هل على الحاكم أن يبعث إليها فيسألها
عما رُميت به)** ذكر فيه قصة العسيف ، وقد تقدم شرحه مستوفي ، والحكم المذكور ظاهر فيمن قذف امرأة
غيره ، وأما من قذف امرأته فكأنه أخذه من كون زوج المرأة كان حاضرا ولم ينكر ذلك ، وأشار بقوله « هل
على الإمام » إلى الخلاف في ذلك ، والجمهور على أن ذلك بحسب ما يراه الإمام . قال النووي : الأصح عندنا وجوب
والحجة فيه بعث أنيس إلى المرأة ، وتمقب بأنه فعل وقع في واقعة حال لا دلالة فيه على الوجوب لاحتمال أن
يكون سبب البعث ما وقع بين زوجها وبين والد العسيف من الخصام والمصالحة على الحمد واشتتار القصة حتى
صرح والد العسيف بما صرح به ولم ينكر عليه زوجها ، فالإرسال إلى هذه المختص بمن كان على مثل حالها من التهمة
القوية بالفجور ، وإنما علق على اعترافها لأن حد الزنا لا يثبت في مثلها إلا بالقرار لتمام البينة على ذلك ،

وقد تقدم شرح الحديث مستوفى ، وذكرت ما قيل من الحكمة في إرسال أنيس إلى المرأة المذكورة ، وفي الموطأ أن عمر أتاه رجل فأخبره أنه وجد مع امرأته رجلاً فبعث اليها أبا واقد فسألها عما قال زوجها وأعلمها أنه لا يؤخذ بقوله فاعترفت ، فأمر بها عمر فرجمت . قال ابن بطال : أجمع العلماء على أن من قذف امرأته أو امرأة غيره بالزنا فلم يأت على ذلك بيينة أن عليه الحد ، إلا إن أقر المقتوف ، فلمذا يجب على الإمام أن يبعث إلى المرأة يسألها عن ذلك ، ولو لم تعترف المرأة في قصة المسيف لوجب على والد المسيف حد القذف . وما يتفرع عن ذلك لو اعترف رجل بأنه زنى بامرأة معينة فأنكرت هل يجب عليه حد الزنا وحد القذف أو حد القذف فقط ؟ قال بالاول مالك وبالثاني أبو حنيفة ، وقال الشافعي وصاحبنا أبي حنيفة : من أقر منهما قائماً عليه حد الزنا فقط ، والحجة فيه أنه إن كان صدق في نفس الأمر فلا حد عليه لقذفها ، وإن كان كذب فليس بزان وإنما يجب عليه حد الزنا لأن كل من أقر على نفسه وعلى غيره لزمه ما أقر به على نفسه وهو مدح فيما أقر به على غيره فيؤخذ بأقراره على نفسه دون غيره

٣٩ - باب من أدب أهله أو غيره دون السلطان . وقال أبو سعيد عن النبي ﷺ « إذا صلى فأراد أحد أن يمر بين يديه فليدفعه ، فإن أبي فليقاتله » وفعله أبو سعيد

٦٨٤٤ - حديث إسماعيل حدثني مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت : جاء أبو بكر رضي الله عنه - ورسول الله ﷺ واضع رأسه على فخذي - فقال : حبست رسول الله ﷺ والناس وليسوا على ماء . فماتتني وجعل يطعن بيده في خامرتي . ولا تمنعني من التحرك إلا مكان رسول الله ﷺ ، فأنزل الله آية التيمم »

٦٨٤٥ - حديث يحيى بن سليمان حدثني ابن وهب أخبرني عمرو أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه عن أبيه « عن عائشة قالت : أقبل أبو بكر فذكرني آكرة شديدة وقال : حبست الناس في بلادك ، فجيء الوت لمكان رسول الله ﷺ وقد أوجعتني . . فهو » لكرز ووكز : واحد

قوله (باب من أدب أهله أو غيره دون السلطان) أي دون إذنه له في ذلك . هذه الترجمة مفقودة لبيان الخلاف هل يحتاج من وجب عليه الحد من الأرقاء إلى أن يستأذن سيده الإمام في إقامة الحد عليه ، أو له أن يقيم ذلك بغير مشورة ؟ وقد تقدم بيانه في « باب إذا دنت الأمة » . قوله (وقال أبو سعيد عن النبي ﷺ » إذا صلى فأراد أحد أن يمر بين يديه فليدفعه ، فإن أبي فليقاتله ، وفعله أبو سعيد) هذا مختصر من الحديث الذي تقدم موصولا في « باب يرد المصل من مر بين يديه » ولفظه « فإن أراد أن يجتاز بين يديه فليدفعه ، فإن أبي فليقاتله قائما هو شيطان » أخرجه من طريق أبي صالح عن أبي سعيد . وأما قوله « وفعله أبو سعيد » فهو في الباب المذكور بلفظ « رأيت أبا سعيد يصل وأراد شاب أن يجتاز بين يديه فدفع أبو سعيد في صدره » وقد تقدم شرحه مستوفى هناك والغرض منه أن الخبر ورد بالأذن المصل أن يودع المجتاز بالدفع ولا يحتاج في ذلك إلى إذن الحاكم ، وفعله أبو

سعيد الخدرى ولم ينكر عليه مروان ، بل استفهمه عن السبب ، فلما ذكره له أفره على ذلك . ثم ذكر حديث عائشة في سبب نزول آية التيمم من وجهين عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها ، وقد تقدمت طريق مالك في نفسه سورة المائدة وطريق عمرو بن الحارث عقبها . قوله (لكز ووكز واحد) أى بمعنى واحد ، ثبت هذا في رواية المستمل ، وهو من كلام أبي عبيدة قال : الوكر في الصدر بجمع الكف ولحره مثله وهو الكز . قال ابن بطال : في هذين الحديثين دلالة على جواز تأديب الرجل أهله وغير أهله بحضرة الساطان ولو لم يأذن له إذا كان ذلك في حق . وفي معنى تأديب الأهل تأديب الرقيق ، وقد تقدمت الإشارة إليه في باب لا تريب على الأمة .

٤ - باب من رأى مع امرأته رجلا فقتله

٦٨٤٦ - حدثنا موسى بن عوانة حدثنا عبد الملك عن وراذ كاتب المغيرة « عن المغيرة قال : قال سعد بن عباد : لو رأيت رجلا مع امرأتى لضربتة بالسيف غير مصفح . فبلغ ذلك للنبي ﷺ فقال : أتعجبون من غير سعد ؟ لأنا أغبر منه ، والله أغبر منى »

[الحديث ٦٨٤٦ - طرفه في : ٧٤١٦]

قوله (باب من رأى مع امرأته رجلا فقتله) كذا أطلق ولم يبين الحكم ، وقد اختلف فيه : فقال الجمهور عليه القود ، وقال أحمد وإسحق إن أقيم بينة أنه وجد مع امرأته هدر دمه . وقال الشافعى يسمعه فيما بينه وبين الله قتل الرجل إن كان ثيبا وعلم أنه نال منها ما يوجب الفل ، وإن لم يكن لا يسقط عنه القود في ظاهر الحكم . وقد أخرج عبد الرزاق بسند صحيح إلى هانىء بن حزام « أن رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتلها ، فكتب عمر كتابا في الملاينة أن يقيدوه به وكتابا في السر أن يعطوه الدية » وقال ابن المنذر : جاءت الأخبار عن عمر في ذلك مختلفة وعامة أسانيدھا منقطعة ، وقد ثبت عن علي أنه سئل عن رجل قتل رجلا وجد مع امرأته فقال : إن لم يأت بأربعة شهداء والا فليخط برمته ، قال الشافعى : وبهذا نأخذ ، ولا نعلم اهل مخالفا في ذلك . قوله (حدثنا موسى) هو ابن اسماعيل وعبد الملك هو ابن عمير ووراد هو كاتب المغيرة بن شعبه ، وثبت كذلك لغير أبي ذر . قوله (قال سعد بن عباد) هو الأصارى سيد الخرج : قوله (لو رأيت رجلا مع امرأتى لضربتة بالسيف) كذا في هذه الرواية بالجزم ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم « أن سعد بن عباد قال : يا رسول الله أرأيت أن وجدت مع امرأتى رجلا أمهل حتى آتى بأربعة شهداء ، الحديث ، وله من وجه آخر « فقال سعد : كلا والذي بعثك بالحق ، إن كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك » ولأبي داود من هذا الوجه « أن سعد بن عباد قال : يا رسول الله الرجل يجد مع أهله رجلا فيقتله ؟ قال : لا . قال : بلى والذي أكرمك بالحق » وأخرج الطبرانى من حديث عباد بن الصامت « لما نزلت آية الرجم قال النبي ﷺ : إن الله قد جعل لمن سبيلا ، الحديث وفيه « فقال أناس لسعد بن عباد : يا أبا ثابت قد نزلت الحدود ، أرأيت لو وجدت مع امرأتك رجلا كيف كنت صانعا ؟ قال : كنت ضاربه بالسيف حتى يسكننا ، فانا أذهب وأجمع أربعة ؟ قال ذلك قد قضى الخائب حاجته فانطلق ، وأقول : رأيت فلانا فيجلدنى ولا يقبلون لى شهادة أبدا ، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال : كفى بالسيف شاهدا ثم قال : لولا أنى أخاف أن يتتابع فيها السكران والغيران ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في باب المغيرة ، في أواخر كتاب النكاح ويأتى الكلام على قوله « والله أغبر منى » في كتاب التوحيد . وفي الحديث أن الأحكام الشرعية لا تدارض بالرأى

٤١ - باب ما جاء في التعريض

٦٨٤٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، فَقَالَ: هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: مَا أُلْوَاهَا؟ قَالَ: مُحَرَّمٌ. قَالَ: فَيَسَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَأَنَّى كَانَ ذَلِكَ؟ قَالَ: أَرَاهُ عَرَّقَ نَزْعَهُ. قَالَ: فَلَمَلْ أَبْنَكَ هَذَا نَزْعَهُ عَرَّقَ،

قوله (باب ما جاء في التعريض) بهين مهملة وضاد معجمة، قال الراغب: هو كلام له وجهان ظاهر وباطن، فيقصد قائله الباطن ويظهر ارادة الظاهر، وتقدم شيء من الكلام فيه في باب التعريض بنفي الولد، من كتاب اللعان في شرح حديث أبي هريرة في قصة الأعرابي الذي قال: إن امرأتي ولدت غلاما أسود، الحديث، وذكرت هناك ما قيل في اسمه وبيان الاختلاف في حكم التعريض، وأن الشافعي استدل بهذا الحديث على أن التعريض بالقذف لا يعطى حكم التصريح، فتبعه البخاري حيث أورد هذا الحديث في الموضعين، وقد وقع في آخر رواية معمر التي أشرت إليها هناك ولم يرخص له في الانتفاء منه، وقول الزهري: إنما تكون الملاءمة إذا قال رأيت الفاحشة، قال ابن بطال: احتج الشافعي بأن التعريض في خطبة المعتدة جائز مع تحريم التصريح بخطبتها، فدل على افتراق حكمهما، قال وأجاب القاضي إسماعيل بأن التعريض بالخطبة جائز لأن النكاح لا يكون إلا بين اثنين، فإذا صرح بالخطبة وقع عليه الجواب بالإيجاب أو الوعد فنع، وإذا عرض فأفهم أن المرأة من حاجته، لم يحتاج إلى جواب، والتعريض بالقذف يقع من الواحد ولا يفتقر إلى جواب، فهو قاذف من غير أن يخفيه عن أحد فقام مقام الصريح، كذا فرق، ويعكر عليه أن الحد يدفع بالشبهة والتعريض يحتمل الأمرين، بل عدم القذف فيه هو الظاهر والا لما كان تعريضا، ومن لم يقل بالحد في التعريض يقول بالتأديب فيه لأن في التعريض أذى المسلم، وقد أجمعوا على تأديب من وجد مع امرأة أجنبية في بيت والباب مغلق عليهما، وقد ثبت عن إبراهيم النخعي أنه قال في التعريض عقوبة، وقال عبد الرزاق: أنبأنا ابن جريج قلت لعطاء: فالتعريض؟ قال: ليس فيه حد، قال عطاء وعمر بن دينار: فيه نكال، ونقل ابن التين عن الداردي أنه قال تبويب البخاري غير معتدل، قال: ولو قال: ما جاء في ذكر ما يقع في النفوس عندما يرى ما ينكره لكان صوابا. قلت: ولو سككت عن هذا لكان هو الصواب، قال: ابن التين: وقد انفصل المالكية عن حديث الباب بأن الأعرابي إنما جاء مستفتيا ولم يرد بتعريضه قذفا. وحاصله أن القذف في التعريض إنما يثبت على من عرف من ارادته القذف، وهذا يقوى أن لا حد في التعريض لتعذر الاطلاع على الإرادة، والله سبحانه وتعالى أعلم

٤٢ - باب كم للتنزيه والأدب؟

٦٨٤٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ بُسَيْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يسارٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ

يقول : لا يُجلدُ فوقَ عشرِ جلداتٍ إلا في حَدٍّ من حُدودِ الله .

[الحديث ٦٨٤٨ - طريقه في : ٦٨٤٩ ، ٦٨٥٠]

٦٨٤٩ - حَدَّثَنَا عمرو بن علي حَدَّثَنَا فضيل بن سليمان حَدَّثَنَا مسلم بن أبي مريم « حَدَّثَنِي عبد الرحمن

ابن جابر عن سمع النبي ﷺ قال : لا عقوبة فوقَ عشرِ ضرباتٍ ، إلا في حَدٍّ من حُدودِ الله .

٦٨٥٠ - حَدَّثَنَا يحيى بن سليمان حَدَّثَنِي ابن وهب أَخْبَرَنِي عمرو أن بكيراً حَدَّثَهُ قال : بينما أنا جالسٌ

عند سليمان بن يسارٍ إذ جاء عبدُ الرحمن بن جابر فحدثَ سليمان بن يسار ، ثم أقبلَ عليهما سليمان بن يسار فقال :

حَدَّثَنِي عبدُ الرحمن بن جابر أن أباه حَدَّثَهُ أنه « سَمِعَ أبا بُردةَ الأنصاريَّ قال سمعتُ للنبي ﷺ يقول :

لا تُجلدوا فوقَ عشرةِ أسواطٍ إلا في حَدٍّ من حُدودِ الله .

٦٨٥١ - حَدَّثَنَا يحيى بن بكير حَدَّثَنَا الليثُ عن عُقيلٍ عن ابنِ شهابٍ حَدَّثَنَا أبو سلمةٌ « أن أبا هريرة

رضيَ الله عنه قال : نهى رسولُ الله ﷺ عن الوصال ، فقال له رجالٌ من المسلمين : فأنك يا رسولَ الله تواصل

فقال رسولُ الله ﷺ أيكم مثلي ، إني أبيتُ يُطعمني ربي ويسقيني . فلما أبوا أن يفتنوا عن الوصال واصلَ بهم

يوماً ثم يوماً ، ثم رأوا الهلالَ فقال : لو تأخرَ لَزِدْتُمْ ، كأنه كلُّ بهم حينَ أبوا . تابعه شُعيبٌ ويحيى بن سعيد

ويونسُ عن الزُّهري . وقال عبدُ الرحمن بن خالدٍ : عن ابنِ شهابٍ عن سعيدٍ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

٦٨٥٢ - حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بن الوليد حَدَّثَنَا هُدُ الأُعلى حَدَّثَنَا معمرٌ عن الزُّهري عن سالمٍ « عن عبدِ الله

ابن عمر أنهم كانوا يُضربونَ - على عهدِ رسولِ الله ﷺ - إذا اشتروا طعاماً جزافاً أن يبيوه في مكانهم حتى

يؤدوه إلى رحلم .

٦٨٥٣ - حَدَّثَنَا عَبدانُ أَخْبَرَنَا عبدُ الله أَخْبَرَنَا يونسُ عن الزُّهري أَخْبَرَنِي عروة « عن عائشة رضيَ

الله عنها قالت : ما انتقمَ رسولُ الله ﷺ لنفسه في شيءٍ يُؤتى إليه ، حتى يُنتهك من حُرْمَاتِ الله فينتقمَ الله ،

قوله (باب) بالثنتين (كم التعزير والادب) التعزير مصدر عزره وهو مأخوذ من العزر وهو الرد والمنع ،

واستعمل في الدفع عن الشخص كدفع أعدائه عنه ومنعهم من إضراره ، ومنه (وآمنتم برسلي وحررتهم)

وكدفعه عن إتيان القبيح ، ومنه عزره الفاضى أى أدبه لئلا يعود إلى القبيح . ويكون بالقول وبالفعل بحسب

ما يليق به ، والمراد بالادب في الترجمة التأديب وعطفه على التعزير لأن التعزير يكون بسبب المعصية والتأديب أعم

منه ، ومنه تأديب الولد وتأديب المعلم ، وأورد السكية بلفظ الاستفهام إشارة إلى الاختلاف فيها كما ساذكره ،

وقد ذكر في الباب أربعة أحاديث : الأول ، قوله (عن بكير بن عبد الله) يعنى ابن الأشج . قوله (عن سليمان

ابن يسار عن عبد الرحمن) في رواية عمرو بن الحارث الآتية في الباب « أن بكيراً حَدَّثَهُ قال : بينما أنا جالسٌ عند

سليمان بن يسار إذ جاء عبدُ الرحمن بن جابر فحدثَ سليمان بن يسار ، ثم أقبلَ عليهما سليمان فقال : حَدَّثَنِي عبدُ

الرحمن . قوله (عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله) في رواية الأصيل عن أبي أحمد الجرجاني عن عبد الرحمن بن جابر ، ثم خط على قوله عن جابر فصار عن عبد الرحمن بن أبي بردة وهو صواب ، وأصوب منه رواية الجمهور بلفظ ابن ، بدل من ، . قوله (عن أبي بردة) في رواية علي بن اسمعيل بن حماد عن عمرو بن علي شيخ البخاري فيه بسنده إلى عبد الرحمن بن جابر قال : حدثني رجل من الانصار ، قال أبو حفص يعني عمرو بن علي المذكور : هو أبو بردة بن نيار أخرجه أبو نعيم ، وفي رواية عمرو بن الحارث حدثني عبد الرحمن بن جابر أن أباه حدثه أنه سمع أبا بردة الانصاري ، ووقع في الطريق الثانية من رواية فضيل بن سليمان عن مسلم بن أبي مريم : حدثني عبد الرحمن بن جابر عن سمع النبي ﷺ ، وقد سماه حفص بن ميسرة وهو أوثق من فضيل بن سليمان فقال فيه : عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه ، أخرجه الاسماعيلي . قلت : قد رواه يحيى بن أيوب عن مسلم بن أبي مريم مثل رواية فضيل أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، قال الاسماعيلي : ورواه اسحق ابن راهوية عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن رجل من الانصار . قلت : وهذا لايمن أحد التفسيرين ، فان كلا من جابر وأبي بردة انصارى ، قال الاسماعيلي : لم يدخل الليث عن يزيد بين عبد الرحمن وأبي بردة أحدا وقد وافقه سعيد بن أيوب عن يزيد ثم ساقه من روايته كذلك . وحاصل الاختلاف هل هو عن صحابي مبهم أو مسمى ؟ الراجع الثاني ، ثم الراجع أنه أبو بردة بن نيار . وهل بين عبد الرحمن وأبي بردة واسطة وهو جابر أو لا ؟ الراجع الثاني أيضا ، وقد ذكر الدارقطني في العلل ، الاختلاف ثم قال : القول قول الليث ومن تابعه ، وخالف ذلك في جميع كتاب التتبع فقال : القول قول عمرو بن الحارث وقد تابعه أسامة بن زيد . قلت : ولم يقدح هذا الاختلاف عن الشيخين في صحة الحديث فإنه كيفما دار يدور على ثقة ، ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وقع له فيه ما وقع لبكر بن الأشج في حديث عبد الرحمن بن جابر لسليمان بحضرة بكر ثم تحديث سليمان بكيرا به عن عبد الرحمن ، أو أن عبد الرحمن سمع أبا بردة لما حدث به أباه وثبته فيه أبوه فحدث به تارة بواسطة أبيه وتارة بغير واسطة ، وادعى الأصيل أن الحديث مضطرب فلا يحتج به لاضطرابه ، وتعقب بأن عبد الرحمن ثقة فقد صرح بإجماعه ، وإجماع الصحابي لا يضر ، وقد اتفق الشيخان على تصحيحه وهما الممهدة في التصحيح ، وقد وجدت له شاهدا بسند قوى لكنه مرسل أخرجه الحارث بن أبي أسامة من رواية عبد الله بن أبي بكر بن الحارث بن هشام رفعه ، لا يحمل أن يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد ، وله شاهد آخر عن أبي هريرة عند ابن ماجه ستأتي الإشارة اليه . قوله (لا يجلد) بضم أوله بصيغة النفي ، ولهمضمهم بالجزم ، وبؤيده ما وقع في الرواية التي بعدها بصيغة النهي « لا تجلدوا » . قوله (فوق عشرة أسواط) في رواية يحيى بن أيوب وحفص بن ميسرة « فوق عشر جلدات » ، وفي رواية علي بن اسمعيل بن حماد المشار إليها « لا عقوبة فوق عشر ضربات » . قوله (إلا في حد من حدود الله) ظاهره أن المراد بالحد ما ورد فيه من الشارع عدد من الجلد أو الضرب مخصوص أو عقوبة مخصوصة ، والمتفق عليه من ذلك أصل الونا والمرة وشرب المسكر والحراية والقذف والزنا والقتل والقصاص في النفس والأطراف والقتل في الارتداد ، واختلف في تسمية الآخرين حدا ، واختلف في أشياء كثيرة يستحق مرتكبها العقوبة هل تسمى عقوبته حدا أو لا ، وهي جحد العارية واللواط وإتيان البهيمة وتحميل المرأة الفحل من البهائم عليها والسحاق وأكل الدم والميتة في حال الاختيار ولحم الخنزير ،

م - ٢٣ ج ١٢ • فتح الباري

وكذا السحر والافذف بشرب الخمر وترك الصلاة تسكالا والفطر في رمضان والتعريض بالزنا . وذهب بعضهم إلى أن المراد بالحد في حديث الباب حق الله ، قال ابن دقيق العيد بلفظي أن بعض المصريين قرر هذا المعنى بأن تخصيص الحد بالمقدرات المقدم ذكرها أمر اصطلاحى من الفقهاء ، وأن عرف الشرع أول الأمر كان يطاق الحد على كل معصية كبرت أو صغرت ، وتعبه ابن دقيق العيد أنه خروج عن الظاهر ويحتاج إلى نقل ، والأصل عدمه ، قال : ويرد عليه أنا إذا أجزنا في كل حق من حقوق الله أن يزداد على العشر لم يبق لنا شيء يختص بالمنع به ، لأن ما عدا الحرمات التي لا يجوز فيها الزيادة هو ما ليس بمحرم ، وأصل التعزير أنه لا يشرع فيما ليس بمحرم فلا يبقى لخصوص الزيادة معنى . قلت : والعصرى المشار إليه أظنه ابن قيمية ، وقد نقل صاحب ابن القيم المقالة المذكورة فقال : الصواب في الجواب أن المراد بالحدود هنا الحقوق التي هي أوامر الله ونواهيه ، وهي المراد بقوله (ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) وفي أخرى (فقد ظلم نفسه) وقال (تلك حدود الله فلا تقربوها) وقال (ومن يعص الله ورسوله ويتم حدوده يدخله ناراً) قال : فلا يزداد على العشر في الناديات التي لا تتعلق بمعصية كتأديب الأب ولده الصغير . قلت : ويحتمل أن يفرق بين مراتب المعاصي ، فما ورد فيه تقدير لا يزداد عليه وهو المستثنى في الأصل ، وما لم يرد فيه تقدير فإن كان كبيرة جازت الزيادة فيه وأطاق عليه اسم الحد كما في الآيات المشار إليها والتحق بالمستثنى ، وإن كان صغيرة فهو المقصود بمنع الزيادة ، فهذا يدفع إيراد الشيخ تقي الدين على العصرى المذكور أن كان ذلك مراده ، وقد أخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة بالتعزير بلفظ لا تعزروا فوق عشرة أسواط ، وقد اختلف السلف في مدلول هذا الحديث فأخذ بظاهره الليث وأحمد في المشهور عنه واسحق وبعض الشافعية ، وقال مالك والشافعى وصاحب ابى حنيفة : تجوز الزيادة على العشر ، ثم اختلفوا فقال الشافعى : لا يبلغ أدنى الحدود ، وهل الاعتبار بحمد الحر أو العبد ؟ قولان ، وفي قول أو وجه يستنبط كل تعزير من جنس حده ولا يجاوزه ، وهو مقتضى قول الأوزاعى لا يبلغ به الحد ، ولم يفصل . وقال الباقر : هو إلى رأى الإمام بالغ ما بلغ وهو اختيار أبى ثور ، وعن عمر أنه كتب إلى أبى موسى لا تجلد في التعزير أكثر من عشرين ، وعن عثمان ثلاثين وعن عمر أنه بلغ بالأسوط مائة وكذا عن ابن مسعود وعن مالك وأبى ثور ودطاء : لا يعزروا إلا من تكره منه ، ومن وقع منه مرة واحدة معصية لا حد فيها فلا يعزر ، وعن أبى حنيفة لا يبلغ أربعين ، وعن ابن أبى ليل وأبى يوسف لا يزداد على خمس وتسعين جلدة ، وفي رواية عن مالك وأبى يوسف لا يبلغ ثمانين ، وأجابوا عن الحديث بأجوبة منها ما تقدم ، ومنها قصره على الحد وأما الضرب بالعصا مثلاً وباليد فتجوز الزيادة لكن لا يجاوز أدنى الحدود ، وهذا رأى الاصطخري من الشافعية وكأنه لم يقف على الرواية الواردة بلفظ الضرب ، ومنها أنه منسوخ دل على نسخه إجماع الصحابة ، ورد بأنه قال به بعض التابعين وهو قول الليث بن سعد أخذ فقهاء الأندلس ، ومنها معارضة الحديث بما هو أقوى منه وهو الإجماع على أن التعزير يخالف الحدود وحديث الباب يقتضى تحديده بالعشر فما دونها فيصير مثل الحد ، وبالإجماع على أن التعزير موكل إلى رأى الإمام فيما يرجع إلى التشديد والتخفيف لا من حيث العدد لأن التعزير شرع الردع في الناس من يردعه الكلام ومنهم من لا يردعه الضرب الشديد ، ولذلك كان تعزير كل أحد بحسبه ، وتنبه بأن الحد لا يزداد فيه ولا ينقض باختلافه ، وبأن التخفيف والتشديد مسلم لكون مع مراعاة العدد المذكور وبأن الردع لا يراعى في الأفراد بدليل أن من الناس من لا يردعه الحد ، ومع ذلك لا يجمع

عندهم بين الحد والتعزير ، فلو نظر إلى كل فرد لقليل بالزيادة على الحد أو الجمع بين الحد والتعزير ، ونقل القرطبي أن الجمهور قالوا بما دل عليه حديث الباب ، وعكسه النووي وهو المأتمن فإنه لا يعرف القول به عن أحد من الصحابة ، واعتذر الداودي فقال : لم يبلغ ما لك هذا الحديث فكان يرى المقربة بقدر الذنب ، وهو يقتضي أنه لو بلغ ما عدل عنه فيجب على من بلغه أن يأخذ به . الحديث الثاني حديث النهي عن الوصال ، والغرض منه قوله « فواصل بهم كائن كل بهم » قال ابن بطال عن المطلب : فيه أن التعزير موكول إلى رأى الإمام لقوله « لو امتد الشهر لزدت » يدل على أن للإمام أن يزيد في التعزير ما يراه ، وهو كما قال ، لكن لا يمارض الحديث المذكور لأنه ورد في عدد من الضرب أو الجلد فيتعلم بشيء محسوس ، وهذا يتعلق بشيء متروك وهو الإمساك عن المفطرات والالام فيه يرجع إلى التجويع والتعطيش ، وتأثيرهما في الأشخاص متفاوت جدا ، والظاهر أن الذين واصل بهم كان لهم اقتدار على ذلك في الجملة فأشار إلى أن ذلك لو تمادى حتى ينتهي إلى عجزهم عنه لكان هو المؤثر في زجرهم ، ويستفاد منه أن المراد من التعزير ما يحصل به الردع . وذلك يمكن في العشر بأن يختلف الحال في صفة الجلد أو الضرب تخفيفا وتشديدا والله أعلم . نعم يستفاد منه جواز التعزير بالتجويع ونحوه من الأمور العنوية . قوله (تابعه شعيب ويحيى بن سعيد ويونس بن الزهرى ، وقال عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب : عن سعيد بن المسيب) أى تابعوا عقيل في قوله عن أبي سلمة وخالفهم عبد الرحمن بن خالد فقال سعيد بن المسيب ، قلت : فاما متابعة شعيب فوصلها المؤلف في كتاب الصيام ، وأما متابعة يحيى بن سعيد وهو الانصارى فوصلها الأهل في « الزهريات » ، وأما متابعة يونس وهو ابن يزيد فوصلها مسلم من طريق ابن وهب عنه ، وأما رواية عبد الرحمن بن خالد فسيأتى الكلام عليها في كتاب الأحكام ، وذكر الاسماء يلى أن أبا صالح رواه عن الليث عن عبد الرحمن المذكور لجمع فيه بين سعيد وأبي سلمة ، قال : وكذا رواه عبد الرحمن بن نمر عن الزهرى بسنده إليه كذلك انتهى ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الصيام . الحديث الثالث ، قوله (حدثني عياش) بتحتمانية ثم مدحمة وهب الأعل هو ابن عبد الأعلى البصرى . قوله (عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر . قوله (عن عبد الله بن عمر أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشتروا طعاما جوافا أن يديهوه في مكانهم) في رواية أبي أحمد الجرجاني عن القزيرى « سالم بن عبد الله بن عمر أنهم كانوا الخ ، نصارت صورة الاسناد الارسال والصواب « عن سالم عن عبد الله ، فتصحفت « عن ، نصارت « ابن ، وقد وقع في رواية مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الأهل بهذا الاسناد « عن سالم عن ابن عمر به ، وتقدم في البيوع من طريق يونس بن الزهرى « أخبرنى سالم بن عبد الله بن عمر قال فذكر نحوه ، وتقدم شرح هذا الحديث في كتاب البيوع مستوفى ، ويستفاد منه جواز تأديب من خالف الأمر الشرعى فتعاطى العقود الفاسدة بالضرب ، ومشروعية إقامة المحتسب في الأسواق ، والضرب المذكور محمول على من خالف الأمر بعد أن علم به . الحديث الرابع ، قوله (عبدان) هو عبد الله بن عثمان وعبد الله هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد . قوله (ما انتقم) هذا طرف من حديث أوله « ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما » أخرجه مسلم بتمامه من رواية يونس ، وقد تقدم شرحه مستوفى في « باب صفة النبي ﷺ » ، من طريق مالك بن الزهرى ، وقد تقدم قريبا في أوائل الحدود من طريق عقيل عن ابن شهاب

٤٣ - باب من أظهر للفاحشة والاطح وبغير بينة

٦٨٥٤ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال الزهري عن سهل بن سعيد قال : شهدت المتلاعنين وأنا ابن خمسة عشرة فرّق بينهما ، فقال زوجها : كذبت عليهما إن أمسكتهما ، قال فحفظت ذلك من الزهري : إن جاءت به كذا وكذا فهو . . وإن جاءت به كذا وكذا - كأنه وحرة - فهو . . وسمعت الزهري يقول : جاءت به لاذي يكره »

٦٨٥٥ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا أبو الزناد عن القاسم بن محمد قال « ذكر ابن عباس المتلاعنين فقال عبد الله بن شداد : هي التي قال رسول الله ﷺ : لو كنت رجلاً امرأة من غير بينة . قال : لا ، تلك امرأة أعلنت ،

٦٨٥٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم ابن محمد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : ذكر المتلاعنان عند النبي ﷺ ، فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف ، وأناه رجل من قومه يشكو أنه وجد مع أهله رجلاً ، فقال عاصم : ما ابتليت بهذا إلا لقولي ، فذهب به إلى النبي ﷺ فأخبره بالذي وجد عليه امرأته وكان ذلك الرجل مضطراً فلبس اللحم سبط للشعر ، وكان القدي ادعى عليه أنه وجدته عند أهله آدم خذ لا كثير اللحم ، فقال النبي ﷺ : اللهم بين ، فوضعت شبيهاً بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجدته عندها ، فلاعن النبي ﷺ بينهما فقال رجل لا ين عباس في المجلس هي التي قال النبي ﷺ : لو رجعت أحداً بغير بينة رجعت هذه ؟ فقال : لا ، تلك امرأة كانت تُظلم في الإسلام للسوء قوله (باب من أظهر الفاحشة والاطح والتهمة بغير بينة) أي ما حكمه ؟ والمراد بإظهار الفاحشة أن يتماطلى ما يدل عليها عادة من غير أن يثبت ذلك بينة أو إقرار ، والاطح هو بفتح اللام والطاء المهملة بدها عام مدحجة : الرمي بالشعر ، يقال لطح فلان بكذا أي رمى بشعر ، واطحه بكذا مخففاً وثقل لوثه به ، وبإثمة بضم المثناة وفتح الهاء من يتهم بذلك من غير أن يتحقق فيه ولو عادة . وذكر فيه حديثين : أحدهما حديث سهل بن سعيد في قصة المتلاعنين أورده مختصراً ، وفي آخره تصريح سفيان حيث قال « حفظت من الزهري ، وقد تقدم شرحه في كتاب اللعان مستوفى ، وقوله « إن جاءت به كذا فهو ، وإن جاءت به كذا فهو ، كذا وقع بالكناية وبالأكتفاء في الموضعين ، وتقدم في اللعان بيانه من طريق ابن جريج عن ابن شهاب وانظر « إن جاءت به أحمر تصيراً كأنه وحرة فلا أراها إلا قد صدقت وكذب عليها ، وإن جاءت به أموه أعين ذا اليتيم فلا أراه إلا قد صدق عليها وكذبت عليه » انتهى ، وعلى هذا فتقدير الكلام فهو كاذب في الأولى فهو صادق في الثانية ، وعرف منه أن الضمير الزوج كأنه قل إن جاءت به أحمر فزوجها كاذب أي رماها به ، وإن جاءت به أسود فزوجها صادق ،

ثانيهما حديث ابن عباس في اللعان أيضا . أورده من طريقين مختصرة ثم مطولة كلاما من طريق القاسم بن محمد عنه ، ووقع لبعضهم باسقاط القاسم بن محمد من السند وهو غلط ، وقد تقدم شرحه مستوفى أيضا في كتاب اللعان وقوله « من غير بينة » في رواية الكشي « من » بدل « من » ، وقوله في الطريق الأخرى « ذكر المتلاعنان » في رواية الكشي « من » ذكر اللاعن . قوله (فقال رجل لابن عباس في المجلس) هو عبد الله بن شداد بن الهاد كما صرح به في الرواية التي قبلها . قوله (تلك امرأة كانت تظهر في الإسلام السوء) في رواية عروة عن ابن عباس بسند صحيح عند ابن ماجه « لو كنت راجعا أحدا بغير بينة أرجعت فلانة » فقد ظهر فيها الريبة في منطقتها وهيئتها ومن بدخلها ، ولم أفهم على اسم المرأة المذكورة فكأنهم تعمدوا إيهامها سترا عليها ، قال المصنف : فيه أن الحد لا يجب على أحد بغير بينة أو اقرار ولو كان متما بالفاحشة ، وقال النووي : معنى تظهر السوء أنه اشتهر عنها وشاع ولكن لم تقم البينة عليها بذلك ولا اعترفت ، فدل على أن الحد لا يجب بالاستفاضة . وقد أخرج الحاكم من طريق ابن عباس عن عمر أنه قال لرجل أفعد جاريته وقد اتهمها بالفاحشة على النار حتى احترق فرجها « هل رأيت ذلك عليها ؟ قال : لا ، قال : فاعترفت لك ؟ قال : لا . قال : فضربه وقال : لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يقاد بملك من ماله لا قدمت منك ، قال الحاكم صحيح الاسناد ، وتمعن به الذهبي بأن في اسناده عمرو بن عيسى شيخ الليث وفيه منكر الحديث ، كذا قال فارهم أن لغيره كلاما ، وليس كذلك فإنه ذكره في الميزان فقال : لا يعرف ، لم يرد على ذلك ولا يلزم من ذلك القدح فيما رواه بل يتوقف فيه

٤٤ - باب رمى المحصنات (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون . إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم . إن الذين يرمون المحصنات الغافلات للمؤمنات ألعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم)

٦٨٥٧ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا سليمان عن ثور بن زيد عن أبي القيث « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : اجتنبوا السبع الموبقات . قالوا : يا رسول الله وما هن ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات للمؤمنات الغافلات »

قوله (باب رمى المحصنات) أي قذفهن ، والمراد الحرائم العفيفات ، ولا يختص بالزوجات بل حكم البكر كذلك بالاجماع . قوله (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم الآية) كذا لابي ذر والنسفي ، وأما غيرهما فاساقوا الآية الى قوله (غفور رحيم) . قوله وقوله (إن الذين يرمون المحصنات الغافلات للمؤمنات ألعنوا) كذا لابي ذر ، ولغيره « الى قوله عظيم » ، واقتصر النسفي على (إن الذين يرمون) الآية ونضمنت الآية الأولى بيان حد القذف والثانية بيان كونه من الكبائر بناء على أن كل ما توعد عليه باللعن أو العذاب أو شرع فيه حد فهو كبيرة وهو المعتمد وبذلك يطابق حديث الباب الآيتين المذكورتين ، وقد انعقد الاجماع على أن حكم قذف المحصن من الرجال حكم قذف المحصنة من النساء ، واختلاف في حكم قذف الأرقاء كما سأذكره في الباب الذي بعده .

قوله (والذين يرمون أزواجهم ثم لم يأنوا الآية) كذا لابي ذر وحده ، ونبه على أنه وقع فيه وهم لأن التلاوة (ولم يكن لهم شهداء) وهو كذلك لكن في إيرادها هنا تكرار لأنها تتعلق باللعان ، وقد تقدم قريبا . باب من رمى امرأته ، قوله (حدثني سليمان) هو ابن بلال وأخير أبي ذر حدثنا ، وأبو الغيث هو سالم . قوله (اجتنبوا السبع الموبقات) بموحدة وقاف أى المهلكات ، قال المهلب : سميت بذلك لأنها سبب لإهلاك مرتكبها . قلت : والمراد بالموبقة هنا الكبيرة كما ثبت في حديث أبي هريرة من وجه آخر أخرجه البزار وابن المنذر من طريق عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رفعه «الكبائر الشرك بالله وقتل النفس ، الحديث مثل رواية أبي الغيث ، إلا أنه ذكر بدل السحر الانتقال إلى الأعرابية بعد الهجرة ، وأخرج النسائي والطبراني وصححه ابن حبان والحاكم من طريق صحيح مولى العتواريين عن أبي هريرة وأبي سعيد قالا قال رسول الله ﷺ : ما من عبد يصلى الخمس ويحتمل الكبائر السبع إلا فتحت له أبواب الجنة ، الحديث ، ولكن لم يفسرها ، والمعتمد في تفسيرها ما وقع في رواية سالم ، وقد وافته كتاب عمرو بن حزم الذى أخرجه النسائي وابن حبان في صحيحه والطبراني من طريق سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده قال كتب رسول الله ﷺ كتاب الفرائض والديات والسنن وبعث به مع عمرو بن حزم إلى اليمن ، الحديث بطوله ، وفيه «وكان في الكتاب : وإن أكبر الكبائر الشرك ، فذكر مثل حديث سالم سواء ، وللطبراني من حديث سهل بن أبي خيثمة عن علي رفعه «اجتنب الكبائر السبع ، فذكرها لكن ذكر التعرب بعد الهجرة بدل السحر ، وله في الاوسط من حديث أبي سعيد مثله وقال «الرجوع إلى الأعراب بعد الهجرة ، وإسماعيل القاضي من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب عن عبد الله بن عمرو قال «صعد النبي ﷺ المنبر ثم قال أشيروا من صلى الخمس واجتنب الكبائر السبع تودي من أبواب الجنة ، فقيل له : أسمعت النبي ﷺ يذكرهن ؟ قال : نعم ، فذكر مثل حديث علي سواء وقال عبد الرزاق «أبانا معمر عن الحسن قال الكبائر الاشرار بالله ، فذكر مثل الاصول سواء إلا أنه قال «اليمن الفاجرة ، بدل السحر ، ولابن عمرو فيما أخرجه البخاري في «الادب المفرد ، والطبري في التفسير وعبد الرزاق والخراشي في «مساوى الاخلاق ، وإسماعيل القاضي في «أحكام القرآن ، سرفوعا وموقفا قال «الكبائر تسع ، فذكر السبعة المذكورة وزاد «الاحاد في الحرم وعقوق الوالدين ، ولابي داود والطبراني من رواية عبيد بن عمير بن قتادة الليثي عن أبيه رفعه «إن أولياء الله المصلون ومن يجتنب الكبائر قالوا ما الكبائر ؟ قال : هن تسع ، أعظمهن الاشرار بالله ، فذكر مثل حديث ابن عمر سواء إلا أنه عبر عن الاحاد في الحرم باستحلال البيت الحرام . وأخرج إسماعيل القاضي بسند صحيح إلى سعيد بن المسيب قال «هن عشر ، فذكر السبعة التي في الاصل وزاد «وعقوق الوالدين واليمين الغموس وشرب الخمر ، ولابن أبي حاتم من طريق مالك بن حريث عن علي قال «الكبائر ، فذكر التسعة لإمال اليتيم وزاد العقوق والتعرب بعد الهجرة وفراق الجماعة ونسك الصفة ، وللطبراني عن أبي أمامة أنهم تذاكروا الكبائر فقالوا : الشرك ومال اليتيم والفرار من الزحف والسحر والمقوق وقول الزور والغلول والونا (١) فقال رسول الله ﷺ «فأين يحملون الذين يشتمون بعهد الله ثمنا قليلا . قلت وقد تقدم في كتاب الادب عند اليمن الغموس وكذا شهادة الزور وعقوق الوالدين وعند

عبد الرزاق والطبراني عن ابن مسعود أكبر الكبائر الاشرار بالله والامن من مكر الله والقنوط من رحمة الله والياس من روح الله ، وهو موقوف ، وروى اسماعيل بسند صحيح من طريق ابن سيرين عن عبد الله بن عمرو مثل حديث الأصل لكن قال «الهمنان» بدل السحر والنفث ، فمثل عن ذلك فقال : الهمنان يجمع . وفي الموطأ عن الثعلبي بن مرة مرسل الزنا والسرقه وشرب الخمر فواحش ، وله شاهد من حديث عمران بن حصين عند البخاري في «الادب المفرد» والطبراني والبيهقي وسنده حسن ، وتقدم حديث ابن عباس في النميمية ومن رواه بلفظ الغيبة وترك التنزه من البول كل ذلك في الطهارة ، ولاسماعيل القاضي من مرسل الحسن ذكر «الزنا والسرقه» وله عن أبي إسحق السيمى «شتم أبي بكر وهر» وهو لابن أبي حاتم من قول مغيرة بن مقسم ، وأخرج الطبري عنه بسند صحيح «الاضرار في الوصية من الكبائر» وعنه «الجمع بين الصلاطين من غير عذر» رفعه وله شاهد أخرجه ابن أبي حاتم عن عمر قوله ، وعند اسماعيل من قول ابن عمر ذكر الغيبة ، ومن حديث بريدة عند البزار منع فضل الماء ومنع طريق الفحل ، ومن حديث أبي هريرة عند الحاكم والصلوات كفارات لإلأمن ثلاث : الاشرار بالله ونكث الصفة وترك السنة ، ثم فسر نكث الصفة بالخروج على الامام وترك السنة بالخروج عن الجماعة أخرجه الحاكم ، ومن حديث ابن عمر عند ابن مردويه «أكبر الكبائر سوء الظن بالله» ومن الضعيف في ذلك نسيان القرآن أخرجه أبو داود والترمذي عن أنس رفعه «نظرت في الذنوب فلم أر أعظم من سورة من القرآن أوتيا رجل نفسه» وحديث «من أتى حائضا أو كانا فقد كفر» أخرجه الترمذي ، فهذا جميع ماوقفت عليه بما ورد النصريح بأنه من الكبائر أو من أكبر الكبائر جميعها وضعيفا مرفوعا وموقوفا ، وقد تلعبته غاية التلعب ، وفي بعضه ماورد خاصا ويدخل في عموم غيره كالنسب في لمن الوالدين وهو داخل في العتوق وقتل الولد وهو داخل في قتل النفس والزنا بحليلة الجار وهو داخل في الزنا والنية والغلول واسم الحياة يشمله ويدخل الجميع في السرقه وتعلم السحر وهو داخل في السحر وشهادة الزور وهي داخل في قول الزور ويمين الغموس وهي داخل في اليمين الفاجرة والقنوط من رحمة الله كاليأس من روح الله ، والمعتمد من كل ذلك ماورد مرفوعا بنحوه داخل من وجه صحيح وهي السبعة المذكورة في حديث الباب والانتقال عن الهجرة والزنا والسرقه والعقوق واليمين الغموس والالحاد في الحرم وشرب الخمر وشهادة الزور والنميمية وترك التنزه من البول والغلول ونكث الصفة وفراق الجماعة ، فلكل عشرة خصلة وتتفاوت مراتبها ، والمجمع على عدمه من ذلك أقوى من المختلف فيه إلا ماعضده القرآن أو الإجماع فيلتحق بما فوقه ويجتمع من المرفوع ومن الموقوف مايقاربها ، ويحتاج عند هذا إلى الجواب عن الحركة في الاقتصار على سبع ، ويحجب بأن مفهوم العدد ليس بحجة وهو جواب ضعيف ، وبأنه أعلم أولا بالذكورات ثم أعلم بما زاد فيجب الأخذ بالزائد ، أو أن الاقتصار وقع بحسب المقام بالنسبة للسائل أو من وقعت له واقعة ونحو ذلك . وقد أخرج الطبري وإسماعيل القاضي عن ابن عباس أنه قيل له الكبائر سبع فقال : هن أكثر من سبع وسبع ، وفي رواية عنه هي إلى السبعين أقرب ، وفي رواية إلى السبعائة ، ويحمل كلامه على المبالغة بالنسبة إلى من اقتصر على سبع ، وكأن مقتصر عليها اعتمد على حديث الباب المذكور . وإذا تقرر ذلك عرف فساد من عرف الكبيرة بأنها ماوجب فيها الحد ، لأن أكثر المذكورات لايجب فيها الحد ، قال الرافعي في الشرح الكبير : الكبيرة هي الموجبة للحد ، وقيل ما يلحق الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة ، هذا أكثر ما يوجد للأصحاب وهم إلى ترجيح الأول أميل ، لكن

الثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الكبائر ، وقد أفره في الروضة ، وهو يشعر بأنه لا يوجد من أحد من الشافعية الجمع بين التعريفين ، وليس كذلك ، فقد قال الماوردي في « الحارثي » : « ما يوجب الحد أو توجه إليها الوعيد ، وأوفي كلامه للتنويع لا للشك ، وكيف يقول عالم إن الكبيرة ما ورد فيه الحد مع التصريح في الصحيحين بالعقوق واليهين الفموس وشهادة الزور وغير ذلك ، والأصل فيما ذكره الرافعي قول البغوي في « التهذيب » من ارتكب كبيرة من زنا أو لواط أو شرب خمر أو غصب أو سرقة أو قتل بغير حق ترد شهادة وإن فعله مرة واحدة ، ثم قال : فكل ما يوجب الحد من المعاصي فهو كبيرة ، وقيل ما يلحق الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة انتهى . والكلام الأول لا يقتضي الحصر ، والثاني هو المعتمد . وقال ابن عبد السلام : لم أقف على ضابط الكبيرة يعني يسلم من الاعتراض ، قال : والأولى ضبطها بما يشعر بتهاون مرتكبها إشعار أصغر الكبائر المنصوح عليها ، قال وضبطها بعضهم بكل ذنب قرن به وعيد أو لعن . قلت : وهذا أشمل من غيره ، ولا يرد عليه إخلاله بما فيه حد ، لأن كل ما ثبت فيه الحد لا يخلو من ورود الوعيد على فعله ، ويدخل فيه ترك الواجبات الفورية منها مطلقا والمترامية إذا تضيقت . وقال ابن الصلاح : لها أمارات منها إيجاب الحد ، ومنها الإبعاد عليها بالعذاب بالنار ونحوها في الكتاب أو السنة ، ومنها وصف صاحبها بالفق ، ومنها اللعن ، قلت : وهذا أوسع مما قبله . وقد أخرج اسماعيل القاضي بسند فيه ابن أبي شيبة عن أبي سعيد مرفوعا « الكبائر كل ذنب أدخل صاحبه النار » وبسند صحيح عن الحسن البصري قال : كل ذنب نسبته الله تعالى إلى النار فهو كبيرة ، ومن أحسن التعاريف قول القرطبي في المفهم « كل ذنب أطلق عليه بنص كتاب أو سنة أو إجماع أنه كبيرة أو عظيم أو أخبر فيه بشدة العقاب أو عاق عليه الحد أو شدد النكير عليه فهو كبيرة » ، وعلى هذا فينبغي تتبع ما ورد فيه الوعيد أو اللعن أو الفسق من القرآن أو الأحاديث الصحيحة والحسنة ويضم إلى ما ورد فيه التنصيص في القرآن والأحاديث الصحاح والحسان على أنه كبيرة ، فهما بالغ بجموع ذلك عرف منه تحرير عددها ، وقد شرعت في جمع ذلك ، وأسأل الله العانة على تحريره بمنه وكرمه . وقال الحلبي في « المماج » : ما من ذنب إلا وفيه صغيرة وكبيرة ، وقد تنقلب الصغيرة كبيرة بقرينة تضم إليها ، وتنقلب الكبيرة فاحشة كذلك ، إلا الكفر بالله فإنه أفحش الكبائر وليس من نوعه صغيرة ، قلت : ومع ذلك فهو ينقسم إلى فاحش وأفحش . ثم ذكر الحلبي أمثلة لما قال ، فالثاني كقتل النفس بغير حق فإنه كبيرة ، فإن قتل أصلا أو فرعا أو ذا رحم أو بالحرم أو بالشهر الحرام فهو فاحشة . والثالث كبيرة ، فإن كان بحليلة الجار أو بذات رحم أو في شهر رمضان أو في الحرم فهو فاحشة . وشرب الخمر كبيرة ، فإن كان في شهر رمضان نهارا أو في الحرم أو جاهر به فهو فاحشة . والأول كالمفاخضة مع الأجنبية صغيرة ، فإن كان مع امرأة الأب أو حليلة الابن أو ذات رحم فكبيرة . وسرقة ما دون النصاب صغيرة ، فإن كان المسروق منه لا يملك غيره وأنقص به عدمه إلى الضعف فهو كبيرة . وأطال في أمثلة ذلك . وفي الكثير منه ما يتعقب ، لكن هذا عنوانه ، وهو منتج حسن لا بأس باعتباره ، ومداره على شدة المفسدة وخفتها والله أعلم . (تنبيه) : يأتي القول في تعظيم قتل النفس في الكتاب الذي بعد هذا ، وتقدم الكلام على السحر في آخر كتاب الطب ، وعلى أكل مال اليتيم في كتاب الوصايا ، وعلى أكل الربا في كتاب البيوع ، وعلى التولي يوم الرخف في كتاب الجهاد ، وذكر هنا قذف المحصنات . وقد شرط القاضي أبو سعيد الهروي في « أدب القضاء » أن شرط كون غصب المال كبيرة أن يبلغ

نصابا ، ويطرد في السرقة وغيرها ، وأطاق في ذلك جماعة ، ويطرد في أكل مال اليتيم وجميع أنواع الجنابة .
والله أعلم

٤٥ - باب قذف العبيد

٦٨٥٨ - **حدثنا يحيى بن سعيد** عن **فضيل بن غزوان** عن **ابن أبي نعم** عن **أبي هريرة** رضي الله عنه قال : سمعت **أبا القاسم** **عليه السلام** يقول : من قذف مملوكه وهو برى مما قال مجلد يوم القيامة ، إلا أن يكون كما قال .

قوله (باب قذف العبيد) أي الارقاء . عبر بالعبيد اتباعا للفظ الخبر ، وحكم الأمة والعبد في ذلك سواء ، والمراد بلفظ الترجمة الإضافة للمفعول بدليل ما تضمنه حديث الباب ، ويحتمل إرادة الإضافة للفاعل ، والحكم فيه أن على العبد إذا قذف نصف ما على الحر ذكرًا أو أنثى ، وهذا قول الجمهور . وعن **عمر بن عبد العزيز** و**الزهري** وطائفة بسيرة والأرداعي وأهل الظاهر : حده ثمانون ، وخالفهم **ابن حزم** فوافق الجمهور . قوله (عن ابن أبي نعم) هو **ابن عبد الرحمن** . قوله (عن أبي هريرة) في رواية **الاسماعيلي** من طريق **محمد بن خلاد** و**علي بن المديني** كلاهما عن **يحيى بن سعيد** وهو القاطن بهذا السند . **حدثنا أبو هريرة** . قوله (سمعت أبا القاسم) في رواية **الاسماعيلي** . **حدثنا أبو القاسم** **عليه السلام** . قوله (من قذف مملوكه) في رواية **الاسماعيلي** . **من قذف عبده بشيء** . قوله (وهو برى مما قال) جملة حالية ، وقوله (إلا أن يكون كما قال) أي فلا يجلد ، وفي رواية **النسائي** من هذا الوجه . أقام عليه الحد يوم القيامة ، وأخرج من حديث **ابن عمر** . **من قذف مملوكه كان لله في ظهرك حد يوم القيامة** . **ان شاء أخذه وان شاء عفا عنه** ، قال المصنف : أجمعوا على أن الحر إذا قذف عبدا لم يجب عليه الحد . ودل هذا الحديث على ذلك لأنه لو وجب على السيد أن يجلد في قذف عبده في الدنيا لذكره كما ذكره في الآخرة ، وإنما خص ذلك بالآخرة تمييزا للحرار من المملوكين ، فأما في الآخرة فإن مملوكهم يزول عنهم ويتكفون في الحدود ، ويقتصر لكل منهم إلا أن يعفو ، ولا مفاضلة حينئذ إلا بالتقوى . قلت : في نقله **الاجماع** نظر ، فقد أخرج **عبد الرزاق** عن **معمر بن أيوب** عن **نافع** **دستل** **ابن عمر** عن **عمر** قذف أم ولد لآخر فقال : يضرب الحد صاغرا ، وهذا بسند صحيح وبه قال **الحسن** وأهل الظاهر . وقال **ابن المنذر** : اختلفوا فيمن قذف أم ولد فقال مالك وجماعة : يجب فيه الحد ، وهو قياس قول **الشافعي** بعد موت السيد ، وكذا كل من يقول أنها عتقت بموت السيد . وعن **الحسن البصري** أنه كان لا يرى الحد على قاذف أم الولد . وقال مالك و**الشافعي** : من قذف حرا يظنه عبدا وجب عليه الحد .

٤٦ - باب هل يأمر الإمام رجلا فيضرب الحد غائبا عنه ؟ وقد فعله عمر

٦٨٥٩ ، ٦٨٦٠ - **حدثنا محمد بن يوسف** **حدثنا ابن عيينة** عن **الزهري** عن **عبيد الله بن عبد الله بن عتبة** عن **أبي هريرة** **وزيد بن خالد** **الجمي** قالا : جاء رجل إلى النبي **عليه السلام** فقال : أنشدك الله إلا قضيت بيننا بكتاب الله ،
م - ٢٤ * ج ١٢ فتح الباري

فقام خصمه - وكان أفتة منه - فقال : صدق ، أفض بيديها بكتاب الله وأذن لي يا رسول الله . فقال النبي ﷺ : قل . فقال : إن ابني كان عتيقاً في أهل هذا ، فزني بامرأته ، فافتديت منه بمائة شاة وخادم ، وإني سألت رجلاً من أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام ، وأن علي امرأة هذا الرجم . فقال : والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله : المائة والخادم رد عليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ، وبأ أنيس اغد على امرأة هذا فسلمها ، فإن اعترفت فارجمها . فاعترفت ، فرجمها .

قوله (باب هل يأمر الامام وجلا فيضرب الحد غائباً عنه) تقدم الكلام على هذه الترجمة ، وهل هو مكروه أولاً قريباً . **قوله** (وقد فعله عمر) ثبت هذا التعليق في رواية الكشميهني ، وقد ورد ذلك عن عمر في عدة آثار منها ما أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح عن عمر أنه كتب الى عامله ان عاد فحدوه فكره في قصة طويلة ، وتقدم الكلام على حديث سهل بن سعد المذكور في الباب في قصة المسيف وقه الحد ، ومحمد بن يوسف شيخه فيه هو الفريابي كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، وقوله في هذه الرواية حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله ، وقع عند الاسماعيلي من طريق العباس بن الوليد النرسي عن ابن عيينة قال الزهري كنت أحسب أني قد أصبت من العلم ، فلما لقيت عبيد الله كأنما كنت الجر به بحرا ، فذكر الحديث ، وفيه إيماء الى أنه لم يحصل هذا الحديث تاماً الا عن عبيد الله المذكور وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة

(حاشية) اشتمل كتاب الحدود والمحار بين من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وثلاثة أحاديث ، الموصول منها تسعة وسبعون والبقية متابعات وتعليق ، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وستون حديثاً والخاص سبعة عشر حديثاً وافقه مسلم على تخريجها سوى ثمانية أحاديث وهي : حديث أبي هريرة دأتى النبي ﷺ رجل قد شرب الخمر ، وفيه د لا تمينوا عليه الشيطان ، وحديث السائب بن يزيد في ضرب الشارب ، وحديث عمر في قصة الشارب الملقب حماراً ، وحديث ابن عباس د لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، وحديث علي في رجم المرأة وجلدها ، وحديث علي في رفع القلم ، وحديث أنس في الرجل الذي قال د يا رسول الله أصبت حداً فأقمه علي ، وحديث ابن عباس في قصة ماعز ، وحديث عمر في قصة السقيفة المطول بما اشتمل عليه ، وقد اتفقا منه على أنه في قصة الرجم ، وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين هشرون أثراً بعضها موصول في ضمن الأحاديث المرفوعة مثل قول ابن عباس د ينزع نور الايمان من الزاني ، ومثل اخراج عمر المختارين ، ومثل كلام الحباب ابن المنذر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٧ - كتاب الديات

١ - باب قول الله تعالى (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم)

٦٨٦١ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** جرير بن الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل قال « قال عبد الله : قال رجل يا رسول الله أى الذنب أكبر عند الله ؟ قال : أن تدعوا لله نداً وهو خلقك . قال : ثم أى ؟ قال : ثم أن تقتل ولدك خشية أن يطعم منك . قال ثم أى ؟ قال ثم أن تزاني حائلة جارك . فأنزله الله عز وجل تصديقها » والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ، ولا يقتلون النفس التى حرم الله إلا بالحق ولا يزنون . ومن يفعل ذلك يلق أثاماً »

٦٨٦٢ - **حدثنا** على **حدثنا** إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص عن أبيه « عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : لن يزال المؤمن فى فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً »

[الحديث ٦٨٦٢ - طرته فى : ٦٨٦٢]

٦٨٦٣ - **حدثنا** أحمد بن يعقوب **حدثنا** إسحاق بن سعيد قال سمعت أبا بصير **حدثنا** « عن عبد الله بن عمر قال : إن من ورطات الأمور التى لا تخرج لمن أوقع نفسه فيها سفك الدماء الحرام بغير حيلة »

٦٨٦٤ - **حدثنا** عبيد الله بن موسى عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال : قال النبي ﷺ : أول ما يقضى بين الناس فى الدماء »

٦٨٦٥ - **حدثنا** عبدان **حدثنا** عبد الله **حدثنا** يونس عن الزهري **حدثنا** عطاء بن يزيد أن عبيد الله بن عدي **حدثنا** « أن المقداد بن عمرو الكندي - حليف بنى زهرة - **حدثنا** وكان شهيداً بدرأ مع النبي ﷺ أنه قال : يا رسول الله إن لقيت كافراً فاقتلنا فضرَبَ يدي بالسيف فقطعهما ثم لاذَ بشجرة . وقال : أسلمتُ لله ، آفتهُ بعد أن قالها ؟ قال رسول الله ﷺ : لا تقتله . قال : يا رسول الله فإنه طرَحَ إحدى يدي ثم قال ذلك بعد ما قطعها آفتهُ ؟ قال : لا ، فإن قتلتَهُ فإنه بمنزلة من قبل أن تقتله ، وأنت بمنزلة من قبل أن يقول كلمته التى قال »

٦٨٦٦ - وقال حبيب بن أبي عمرة عن سعيد « عن ابن عباس قال : قال النبي ﷺ للمقداد : إذا كان

رجلٌ ممن يُخفى إيمانه مع قومٍ كفار فأظهر إيمانه فقتلته ، فكذلك كنت أنت تخفى إيمانك بمكة من قبل »

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الديات) بتخفيف التحتانية جمع دية مثل عدات وعدة ، وأصلها ودية بفتح الواو وسكون الدال تقول : ودى القتل يدية إذا أعطى وليه دية ، وهى ما جعل فى مقابلة النفس ، وسمى دية تسمية بالمصدر وقاوماً محذوفة والهاء عوض وفى الأمر القتل بدال مكسورة حسب فان وقفت قلت ده ، وأورد البخارى تحت هذه الترجمة ما يتعلق بالقصاص لأن كل ما يجب فيه القصاص يحرز العفو عنه على مال فتكون الدية أشمل ، وترجم غيره د كتاب القصاص ، وأدخل تحته الديات بناء على أن القصاص هو الأصل فى

العمد . قوله (وقول الله تعالى : ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم) كذا للجميع ، لكن سقطت الواو الأولى لأبي ذر والنسفي ، وفي هذه الآية وعيد شديد لمن قتل مؤمنا متعمدا بغير حق ، وقد تقدم النقل في تفسير سورة الفرقان عن ابن عباس وغيره في ذلك وبإبان الاختلاف هل للقاتل توبة بما يغني عن إطاعة . وأخرج اسماعيل القاضي في أحكام القرآن ، بسند حسن أن هذه الآية لما نزلت قال المهاجرون والأنصار وجبت ، حتى نزل (أن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) . قلت : وعلى ذلك غول أهل السنة في أن القاتل في مشيئة الله ، ويؤيده حديث عبادة المتفق عليه بعد أن ذكر القتل والزنا وغيرهما ، ومن أصاب من ذلك شيئا فأمره إلى الله إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه ، ويؤيده قصة الذي قتل تسعة وتسعين نفسا ثم قتل الميكمل مائة وقد مضى في ذكر بني إسرائيل من أحاديث الأنبياء . ثم ذكر فيه خمسة أحاديث مرفوعة ، الحديث الأول حديث ابن مسعود « أي الذنب أكبر » وقد تقدم شرحه مستوفي في « باب إثم الزناة » وقوله « أن تقتل ولدك » قال الكرمانى لا مفهوم له لأن القتل مطلقا أعظم . قلت : لا يمتنع أن يكون الذنب أعظم من غيره وبعض أفراد أعظم من بعض ، ثم قال الكرمانى وجه كونه أعظم أنه جمع مع القتل ضعف الاعتقاد في أن الله هو الرزاق . الحديث الثانى حديث ابن عمر قوله (حدثنا على) كذا للجميع غير منسوب ولم يذكره أبو على الجياني في تقييده ولا نبه عليه الكلاباذي ، وقد ذكرت في المقدمة أنه على بن الجهم لأن على بن المدينى لم يدرك إسحق بن سعيد . قوله (لا) في رواية الكشميهني « أن » . قوله (في فسحة) بضم الفاء وسكون المهملة وبجاء مهملة أى سعة . قوله (من دينه) كذا الأكثر بكسر المهملة من الدين وفي رواية الكشميهني « من ذنبه » ففهوم الأول أن يضيق عليه دينه ففيه إشعار بالوعيد على قتل المؤمن متعمدا بما يتوعد به الكافر ، ومفهوم الثانى أنه يصير في ضيق بسبب ذنبه ففيه إشارة إلى استبعاد العفو عنه لاستمراره في الضيق المذكور ، وقال ابن العربى : الفسحة في الدين سعة الأعمال الصالحة حتى إذا جاء القتل ضاقت لأنها لا تنفى بوزره ، والفسحة في الذنب قبوله الغفران بالتوبة حتى إذا جاء القتل ارتفع القبول ، وحاصله أنه فسره على رأى ابن عمر في عدم قبول توبة القاتل . قوله (ما لم يصب دما حراما) في رواية اسماعيل القاضي من هذا الوجه « ما لم يمتد بدم حرام » وهو بمشاة ثم نون ثم دال ثقيلة ومعناه الإصابة وهو كناية عن شدة المخالطة ولو قلت ، وقد أخرج الطبرانى في المعجم الكبير ، عن ابن مسعود بسند رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعا مثل حديث ابن عمر موقوفا أيضا وزاد في آخره « فإذا أصاب دما حراما نزع منه الحياء » ثم أورد عن أحمد بن يعقوب وهو المسعودى الكوفى عن إسحق بن سعيد وهو المذكور في السند الذى قبله بالسند المذكور إلى ابن عمر . قوله (أن من ورطات) بفتح الواو والراء ، وحكى ابن مالك أنه قيد في الرواية بسكون الراء والصواب التحريك وهى جمع ورطة بسكون الراء وهى الهلاك يقال وقع فلان في ورطة أى في شىء لا ينجو منه ، وقد فسرها في الخبر بقوله التى لا تخرج لمن أوقع نفسه فيها . قوله (سفك الدم) أى إراقته والمراد به القتل بأى صفة كان ، لكن لما كانت الأصل إراقة الدم عبر به . قوله (بغير حله) في رواية أبى نعيم « بغير حقه » وهو موافق لفظ الآية ، وهل الموقوف على ابن عمر منتزع من المرفوع فكأن ابن عمر فهم من كون القاتل لا يكون في فسحة أنه ورط نفسه فأهلكها ، لكن التعبير بقوله « من ورطات الأمور » يقتضى المشاركة بخلاف اللفظ الأول فهو أشدنى الوعيد ، وزعم الإسماعيل أن هذه الرواية الثانية غلط ولم يبين وجهه الغلط ،

وأظنه من جهة أفراد أحمد بن يعقوب بها فقد رواه عن إسحاق بن سعيد أبو النضر هاشم بن القاسم ومحمد بن كنانة وغيرهما باللفظ الأول ، وقد ثبت عن ابن عمر أنه قال لمن قتل عامدا بغير حق « تزود من الماء البارد فانك لا تدخل الجنة » وأخرج الترمذى من حديث عبد الله بن عمر « زوال الدنيا كلها أهون على الله من قتل رجل مسلم » قال الترمذى حديث حسن . قالت : وأخرجه النسائى بلفظ « لقتل المؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا » قال ابن العربي : ثبت النوى عن قتل البهيمة بغير حق والوعيد في ذلك ، فكيف بقتل الآدمى ، فكيف بالمسلم ، فكيف بالتقى الصالح . الحديث الثالث . قوله (حدثنا عبيد الله بن موسى عن الأعمش) هذا السند يلتحق بالثلاثيات وهى أعلى ما عند البخارى من حيث العدد ، وهذا في حكمه من جهة أن الأعمش تابعى وان كان روى هذا عن تابعى آخر فان ذلك التابعى أدرك النبي ﷺ وان لم تحصل له صحبة . قوله (عن أبي وائل عن عبد الله) تقدم في « باب القصاص يوم القيامة » في أواخر الرقاق من رواية حفص بن غياث عن الأعمش حدثني شقيق وهو أبو وائل المذكور قال « سمعت عبد الله » وهو ابن مسعود . قوله (أول ما يقضى بين الناس في الدماء) زاد مسلم من طريق آخر عن الأعمش « يوم القيامة » وقد ذكرت شرحه في الباب المذكور وطريق الجمع بينه وبين حديث أبي هريرة « أول ما يحاسب به المرء صلاته » ونبه هنا على أن النسائى أخرجهما في حديث واحد أورده من طريق أبي وائل عن ابن مسعود رفعة « أول ما يحاسب به العبد الصلاة » وأول ما يقضى بين الناس في الدماء ، وما في هذا الحديث موصولة وهو موصول حرفي ويتعاق الجار بمحذوف أى أول القضاء يوم القيامة القضاء في الدماء أى في الأمر المتعاق بالدماء ، وفيه عظم أمر القتل لأن الابتداء إنما يقع بالآثم ، وقد استدل به على أن القضاء يختص بالناس ولا مدخل فيه للبهائم ، وهو غلط لأن مفاده - صر الأولية في القضاء بين الناس وليس فيه نفي القضاء بين البهائم مثلا بعد القضاء بين الناس . الحديث الرابع . قوله (حدثنا عبدان) هو عبد الله بن عثمان وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد ، وعطاء بن يزيد هو الليثى ، وعبيد الله بالصغير هو ابن عدى أى ابن الحيار بكسر الميم وتخفيف التحتانية النوفلى له إدراك ، وقد تقدم بيانه في مناقب عثمان ، والمقداد بن عمرو هو المعروف ابن الأسود . قوله (ان أقيت) كذا للأكثر بصيغة الشرط ، وفي رواية أبي ذر « إني أقيت كافرا فاقتلنا فضرب يدي فقطعها » وظاهر سياقه أن ذلك وقع ، والذي في نفس الأمر بخلافه ، وإنما سأل المقداد عن الحكم في ذلك لو وقع ، وقد تقدم في غروة بدر بلفظ « أرايت إن أقيت رجلا من الكفار » الحديث وهو يؤيد رواية الأكثر . قوله (ثم لا ذ بشجرة) أى التجأ إليها ، وفي رواية الكشميهنى ثم لا ذ منى بشجرة والشجرة مثال . قوله (وقال أسلمت لله) أى دخلت في الإسلام . قوله (فان قتله فانه بمنزلة قبل أن تقتله) قال الكرماني : القتل ليس سببا لكون كل منهما بمنزلة الآخر لكان عند النجاة مؤول بالاختبار أى هو سبب لإخبارى لك بذلك ، وعند البيايين المراد لازمه كقوله يباح دمك ان حصيت . قوله (وأنت بمنزلة قبل أن يقول) قال الخطابي : معناه أن الكافر مباح الدم بحكم الدين قبل أن يسلم ، فإذا أسلم صار مصان الدم كالمسلم ، فان قتله المسلم بعد ذلك صار دمه مباحا بحق القصاص كالسكافر بحق الدين ، وليس المراد إلحاقه في السكفر كما نقوله الخوارج من تكفير المسلم بالكبيرة ، وحاصله اتحاد الترتين مع اختلاف المأخذ ، فالأول انه مثلك في صون الدم ، والثاني انك مثله في الهدر . ونقل ابن التين عن الداودى قال : معناه انك صرت قاتلا كما كان هو قاتلا ، قال : وهذا من المعارض ، لأنه

أراد الاغلاط بظاهر اللفظ دون باطنه ، وإنما أراد أن كلا منهما قاتل ، ولم يرد أنه صار كافرا بقتله إياه . ونقل ابن بطال عن المصنوع معنى فقال : أي أنك بقصدك إقتله عمدا آثم كما كان هو بقصدته إقتلك آثما ، فأنتما في حالة واحدة من العصيان . وقيل المعنى أنت عنده حلال الدم قبل أن تسلم وكنت مثله في الكفر كما كان عندك حلال الدم قبل ذلك ، وقيل معناه إنه مغفور له بشهادة التوحيد كما أنك مغفور لك بشهود بدر . ونقل ابن بطال عن ابن القصار أن معنى قوله « وأنت بمنزلة » أي في إباحة الدم ، وإنما قصد بذلك رده وزجره عن قتله لا أن الكافر إذا قال أسلمت حرم قتله ، وتعقب بأن الكافر مباح الدم والمسلم الذي قتله إن لم يعتمد قتله ولم يكن عرف أنه مسلم وإنما قتله متأولا فلا يكون بمنزلة في إباحته . وقال القاضي عياض : معناه أنه مثله في مخالفة الحق وارتكاب الآثم وإن اختلف النوع في كون أحدهما كافرا والآخر مصيبا . وقيل المراد إن قتله مستحلا لقتله فأنت مثله في الكفر ، وقيل المراد بالمثلية أنه مغفور له بشهادة التوحيد وأنت مغفور لك بشهود بدر ، ونقل ابن التين أيضا عن الداودي أنه أوله على وجه آخر فقال : يفسره حديث ابن عباس الذي في آخر الباب ومعناه أنه يجوز أن يكون اللائد بالشجرة الفاطم ليد مؤمنا بكم إيمانه مع قوم كفار غلبوه على نفسه ، فإن قتله فانت شاك في قتلك إياه أن ينزله الله من العمدة والخطأ كما كان هو مشكوكا في إيمانه لجواز أن يكون بكم إيمانه ، ثم قال : فإن قيل كيف قطع يد المؤمن وهو ممن بكم إيمانه ؟ فالجواب أنه دفع عن نفسه من يريد قتله لجواز ذلك كما جاز المؤمن أن يدفع عن نفسه من يريد قتله ولو أنضى إلى قتل من يريد قتله فإن دمه يكون هدرا ، لذلك لم يقدر النبي ﷺ من يد المقداد لامة طعامها متأولا . قلت : وعليه مؤاخذات : منها الجمع بين القصتين بهذا التكاف مع ظهور اختلافهما ، وإنما الذي ينطبق على حديث ابن عباس قصة أسامة الآتية في الباب الذي يابيه حيث حمل على رجل أراد قتله فقال إنني مسلم فقتله ظنا أنه قال ذلك متعوذا من القتل ، وكان الرجل في الأصل مسلما ، فالذي وقع المقداد نحو ذلك كما سأبينه وأما قصة قطع اليد فأنما قلنا مستفتيا على تقدير أن لو وقعت كما تقدم تقريره ، وإنما تضمن الجواب انتهى من قتله أكرهه أظهر الإسلام فحقن دمه وصار ما وقع منه قبل الإسلام عفوا . ومنها أن في جوابه من الاستشكال نظرا لامة كان يمكنه أن يدفع بالقول بأن يقول له عند إرادة المسلم قتله أني مسلم فيكف عنه ، وأيسر له أن يبادر لقطع يده مع القدرة على القول المذكور ونحوه ، واستدل به على صحة إسلام من قال أسلمت لله ولم يزد على ذلك ، وفيه نظر لأن ذلك كاف في الكف ، على أنه ورد في بعض طرقه أنه قال لا إله إلا الله ، وهو رواية معمر عن الزهري عند مسلم في هذا الحديث ، واستدل به على جواز السؤال عن النوازل قبل وقوعها بناء على ما تقدم ترجيحه ، وأما ما نقل من بعض السلف من كراهة ذلك فهو محمول على ما يندر وقوعه ، وأما ما يمكن وقوعه عادة فيشرع السؤال عنه ليعلم . الحديث الخامس ، قوله (وقال حبيب بن أبي عمرة) هو انصاب الكوفي لا يعرف اسم أبيه ، وهذا التمايق وصله البزار والدارقطني في الأفراد ، والطبراني في الكبير ، من رواية أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم والد محمد بن أبي بكر المقدسي عن حبيب بن أبي عمرة في أوله « بعث رسول الله ﷺ مرية فيها المقداد ، فلما أتوه وجدوه تفرقوا وفيهم رجل له مال كثير لم يبرح فقال : أشهد أن لا إله إلا الله ، فأهوى إليه المقداد فقتله الحديث ، وفيه « فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال : يا مقداد قتلت رجلا قال لا إله إلا الله ، فكيف لك بلا إله إلا الله ، فأقول الله (يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ، الآية) فقال النبي ﷺ المقداد : كان رجلا مؤمنا يعني إيمانه ، الخ قال

الدارقطني : تفرد به حبيب وتفرد به أبو بكر عنه . قلت : قد تابع أبا بكر سفيان الثوري لكنه أرسله ، أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عنه ، وأخرجه الطبري من طريق أبي إسحاق الفزاري عن الثوري كذلك ، وانظر وكيع بسنده عن سعيد بن جبير « خرج المقداد بن الأسود في سرية » فذكر الحديث مختصرا إلى قوله « فزلات » ولم يذكر الخبر المعلق ، وقد تقدمت الإشارة إلى هذه القصة في تفسير سورة النساء ، وبينت الاختلاف في سبب نزول الآية المذكورة ، وطريق الجمع ، والله الحمد

٢ - باب قول الله تعالى (ومن أحيائها ...)

قال ابن عباس : من حرّم قتلها إلا بحق فكأنما أحياء للناس جميعا

٦٨٦٧ - **حديث** قبيصة حدثنا سفيان عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق « عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : لا تُقتل نفس إلا كان على ابن آدم الأول كفل منها »

٦٨٦٨ - **حديث** أبو الوليد حدثنا شعبه قال واقد بن عبد الله أخبرني عن أبيه « سمع عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ قال : لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض »

٦٨٦٩ - **حديث** محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبه عن علي بن مدرك قال سمعت أبا زرعة بن عمرو بن جرير « عن جرير قال : قال لي النبي ﷺ في حجة الوداع : استنصت للناس ، لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض » . رواه أبو بكره وابن عباس عن النبي ﷺ

٦٨٧٠ - **حديث** محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبه عن فراس عن الشعبي « عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال : الكبار الإشرار بالله ، وعقوق الوالدين - أو قال : اليمين الغموس ، شك شعبه - وقال معاذ حدثنا شعبه قال : الكبار الإشرار بالله ، واليمين الغموس ، وعقوق الوالدين - أو قال : وقتل النفس »

٦٨٧١ - **حديث** إسحاق بن منصور حدثنا عبد الصمد حدثنا شعبه حدثنا عبيد الله بن أبي بكر « سمع أنسا رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : الكبار . » . وحدثنا عمرو حدثنا شعبه عن ابن أبي بكر « عن أنس ابن مالك عن النبي ﷺ قال : أكبر الكبار الإشرار بالله ، وقتل النفس ، وعقوق الوالدين ، وقول الزور أو قال وشهادة الزور »

٦٨٧٢ - **حديث** عمرو بن زرارة حدثنا هشيم حدثنا حصين حدثنا أبو ظبيان « قال سمعت أسامة بن زيد بن حارثة رضي الله عنهما يحدث قال : يمتن رسول الله ﷺ إلى الحرة من جبهة ، قال فصبحنا للقوم فهزمنام . قال : ولحقت أنا ورجل من الأنصار رجلا منهم ، قال فلما غشيناها قال : لا إله إلا الله ، قال فكف عنه الأنصاري ، فطعنته برمعي حتى أتمته . قال فلما قدمنا باغ ذلك النبي ﷺ ، قال فقال لي : يا أسامة أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله ؟ قال قالت يا رسول الله إنه إنما كان يتعوذ ، قال : قتلته بعد ما قال لا إله إلا الله ؟

قال فما زال يكررها على حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم»

٦٨٧٣ - **حديث** عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثنا يزيد عن أبي الخير عن الصنابحي «عن عبادة ابن الصامت رضي الله عنه قال : إني من النقباء للذين بايعوا رسول الله ﷺ ، بايعناه على أن لا نشرك بالله شيئا ولا نسرقة ، ولا تزني ، ولا نقتل النفس التي حرم الله ، ولا نذهب ، ولا نعضى بالجنة إن فعلنا ذلك ، فإن غشنا من ذلك شيئا كان قضاء ذلك إلى الله ،

٦٨٧٤ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع «عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : من حمل علينا السلاح فليس منا» رواه أبو موسى عن النبي ﷺ [الحديث ٦٨٧٤ - طرفه في ٧٠٧٠]

٦٨٧٥ - **حديث** عبد الرحمن بن المبارك حدثنا حماد بن زيد حدثنا أيوب ويونس عن الحسن «عن الأحنف بن قيس قال : ذهبت لأنصر هذا الرجل ، فلقيني أبو بكر فقال : أين تريد ؟ قلت أنصر هذا الرجل قال : ارجع ، فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار . قلت : يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال : إنه كان حريصاً على قتل صاحبه»

قوله (باب ومن أحياءها) في رواية غير أبي ذر «باب قوله تعالى ومن أحياءها ، وزاد المستمل والأصيل (فكأنما أحياء الناس جميعاً) . قوله (قال ابن عباس : من حرم قتالها إلا بحق فكأنما أحياء الناس جميعاً) وصله ابن أبي حاتم ، ومضى بيانه في تفسير سورة المائدة . وذكره مغلطاي من طريق وكيع عن صفيان عن خفيف عن مجاهد عن ابن عباس ، واعتراض بأن خفيفاً ضعيف ، وهو اعتراض سائط لوجوده من غير رواية خفيف ، والمراد من هذه الآية صدرها وهو قوله تعالى (من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً) وعليه ينطبق أول أحاديث الباب وهو قوله «الا كان على ابن آدم الأول كفل منهن ، وسائرهما في تعظيم أمر القتل وهي اثنا عشر حديثاً قال ابن بطال : فيها تغليظ أمر القتل والمبالغة في الزجر عنه ، قال : واختلف السلف في المراد بقوله (قتل الناس جميعاً وأحياء الناس جميعاً) فقالت طائفة معناه تغليظ الوزر والتعظيم في قتل المؤمن أخرجه الطبري عن الحسن ومجاهد وقتادة ، ولفظ الحسن أن قاتل النفس الواحدة يصير إلى النار كما لو قتل الناس جميعاً ، وقيل معناه أن الناس خصماؤه جميعاً ، وقيل يجب عليه من القود بقتله المؤمن مثل ما يجب عليه لو قتل الناس جميعاً ، لأنه لا يكون عليه غير قتلة واحدة لجميعهم ، أخرجه الطبري عن زيد بن أسلم ، واختار الطبري أن المراد بذلك تعظيم العقوبة وشدة الوعيد من حيث أن قتل الواحد وقتل الجميع سواء في استيجاب غضب الله وعذابه وفي مقابله أن من لم يقتل أحداً فقد حيى الناس منه جميعاً سلامتهم منه . وحكى ابن التين أن معناه أن من وجب له قصاص فعفا عنه أعطى من الأجر مثل ما لو أحيى الناس جميعاً ، وقيل وجب شكره على الناس جميعاً وكأنما من عليهم جميعاً . قال ابن بطال : وإنما اختار هذا لأنه لا توجد نفس يقوم قتالها في عاجل الضرر مقام قتل جميع النفوس ، ولا

إحيائها في عاجل النفع مقام إحياء جميع النفوس . قلت : واختار بعض المتأخرين تخصيص الشق الأول بابن آدم الأول لكونه من القتل وهتك حرمة الدماء وجراً للناس على ذلك ، وهو ضعيف لأن الإشارة بقوله في أول الآية (من أجل ذلك) لقصة ابني آدم يدل على أن المذكور بعد ذلك متعلق بغيرهما ، فالجمل على ظاهر العموم أولى والله أعلم . الحديث الأول ، قوله (حدثنا سفيان) هو الثوري ، ويحتمل أن يكون ابن عيينة فسياق في الاعتصام من رواية الحميدي عنه حدثنا الأعمش . قوله (الأعمش) هو سليمان بن مهران . قوله (عن عبد الله ابن مرة) في رواية حفص بن غياث عن الأعمش . حدثني عبد الله بن مرة ، وهو الخارق بمقجمة وراء مكسورة وقام كوفي ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق كوفيون . قوله (لا تقتل نفس) زاد حفص في روايته « ظلماً » وفي الاعتصام « ليس من نفس تقتل ظلماً » . قوله (على ابن آدم الأول) هو قابيل عند الأكثر ، وعكس القاضي جمال الدين بن واصل في تاريخه فقال : اسم المقتول قابيل اشتق من قبول قربانه ، وقيل اسمه قابن بنون بدل اللام بغير ياء ، وقيل قبن مثله بغير الف ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في « باب خلق آدم من بدء الخلق » وأخرج الطبري عن ابن عباس : كان من شأنهما أنه لم يكن مسكين يتصدق عليه ، إنما كان القربان يقربه الرجل فهما قبل نزل النار فتأكله والا فلا ، وعن الحسن : لم يكونا ولدى آدم لصلبه وإنما كانا من بني إسرائيل أخرجه الطبري ، ومن طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد قال : كانا ولدى آدم لصلبه وهذا هو المشهور ، ويؤيده حديث الباب لوصفه ابن بأنه الأول أي أول ما ولد لآدم ، ويقال أنه لم يولد في الجنة لآدم غيره وغير توأمته ، ومن ثم نحر على أخيه هابيل فقال : نحن من أولاد الجنة وأنتما من أولاد الأرض ، ذكر ذلك ابن اسحق في « المبتدأ » وعن الحسن : ذكر لي أن هابيل قتل وله عشرون سنة ولاخيه القاتل خمس وعشرون سنة ، وتفسير هابيل هبة الله ، ولما قتل هابيل وحزن عليه آدم ولده بعد ذلك شيت ومعناه عطية الله ومنه انتشرت ذرية آدم . وقال الثعلبي : ذكر أهل العلم بالقرآن أن حواء ولدت لآدم أربعين نفساً في عشرين بطناً أولهم قابيل وأخته اقلما وآخرهم عبد المغيث وأمة المغيث ثم لم يمت حتى باغ ولده وولد ولده أربعين ألفاً وماكوا كلهم فلم يبق بعد الطوفان إلا ذرية نوح وهو من نسل شيت ، قال الله تعالى (وجعلنا ذريته هم الباقين) وكان معه في السفينة ثمانون نفساً وهم المشار إليهم بقوله تعالى (وما آمن معه إلا قليل) ومع ذلك فما بقي إلا نسل نوح فتوالدوا حتى ملأوا الأرض ، وقد تقدم شيء من ذلك في ترجمة نوح من أحاديث الأنبياء . قوله (كفل منها) زاد في الاعتصام : وربما قال سفيان من دمها ، وزاد في آخره : لأنه أول من سن القتل ، وهذا مثل لفظ حفص بن غياث الماضي في خلق آدم ، والكفل بكسر أوله وسكون الفاء النصيب ، وأكثر ما يطلق على الأجر والضعف على الإثم ، ومنه قوله تعالى (كفلاين من رحمته) ووقع على الإثم في قوله تعالى (ومن يشفع شفاعته سيئة يكن له كفل منها) وقوله « لأنه أول من سن القتل » فيه أن من سن شيئاً كتب له أو عليه ، وهو أصل في أن المعونة على ما لا يحل حرام ، وقد أخرج مسلم من حديث جرير « من سن في الإسلام سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة » وهو محمول على من لم يتب من ذلك الذنب . وعن السدي : شذخ قابيل رأس أخيه بمحجر فوات . وعن ابن جريج : تمثال له إبليس فأخذ بمحجر فشذخ به رأس طير ففعل ذلك قابيل وكان ذلك على جبل ثور ، وقيل على دقبة حراء ، وقيل بالهند ، وقيل بموضع المسجد الأعظم

بالبحر، وكان من شأنه في دفعه ما فيه الله في كتابه . الحديث الثاني ، قوله (واقد بن عبد الله أخبرني) هو من تقديم الاسم على الصيغة ، وواقد هذا قال أبو ذر في روايته كذا وقع هنا واقد بن عبد الله والصواب واقد بن محمد . قلت : وهو كذلك لكن لقوله واقد بن عبد الله توجيه وهو أن يكون الراوى نسبه لجدّه الأعلى عبد الله ابن عمر فانه واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر ، والذي نسبته كذلك أبو الوليد شيخ البخاري فيه ، فقد أخرجه أبو داود في السنن عن أبي الوليد كذلك ، وتقدم المصنف في الأدب من رواية خالد بن الحارث عن شعبة على الحقيقة فقال : عن واقد بن محمد ، ويأتي في الفتن عن حجاج بن منهل عن شعبة كذلك ، وكذا المسلم والنسائي من رواية غندر عن شعبة ، ثم وجدته في الأول من فوائد أبي عمرو بن السماك من طريق عفان عن شعبة كما قال أبو الوليد ، فاعلم نسبته كذلك من شعبة ، لكن أخرجه أحمد عن عفان وغيره عن شعبة كالجادة ، وفي الجملة فقوله « عن أبيه » لا ينصرف لعبد الله بل لمحمد بن زيد جزما ، فن ترجم لعبد الله والد واقد في رجال البخاري خطأ ، نعم في هذا النسب واقد بن عبد الله بن عمر تابعي معروف ، وهو أقدم من هذا فانه عم والد واقد المذكور هنا ، وله ولد اسمه عبد الله بن واقد وقد أخرج له مسلم . قوله (لا ترجموا بهدي كفارا) جملة ما فيه من الأقوال ثمانية : أحدها قول الخوارج إنه على ظاهره ، ثانيها هو في المستحامين ، ثالثها الماعى كفارا بحرمة الدماء وحرمة المسلمين وحقوق الدين ، رابعها تفعلون فعل الكفار في قتل بعضهم بعضا ، خامسها لا بسين السلاح يقال كفر درعه إذا أبس فوقها ثوبا ، سادسها كفارا بنعمة الله ، سابعها المراد الوجع عن الفعل وليس ظاهره مرادا ، ثامنها لا يكفر بعضهم بعضا كأن يقول أحد الفريقين الآخر ياكفر فيسكفر أحدهما ، ثم وجدت تاسعا وعاشرا ذكرتهما في كتاب الفتن ، وسيماني شرح الحديث مستوفى في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث حديث جرير وهو ابن عبد الله البجلي ، قوله (استنصت الناس) أى اطلب منهم الاوصات ليصمموا الخطبة ، وقد تقدم أنم سياقاً من هذا في كتاب الحج ، ويأتي شرحه في الفتن أيضا . الحديث الرابع والخامس ، قوله (رواه أبو بكره وابن عباس يريد قوله لا ترجموا بهدي كفارا ، وحديث أبي بكره وصلة المواقف مطولا في الحج وشرح هناك ، ويأتي في الفتن أيضا ، وكذلك حديث ابن عباس . الحديث السادس حديث عبد الله بن عمرو ، في الكبائر تقدم شرحه في كتاب الأدب ، قوله (وعقوق الوالدين أو قال اليمين الغموس شك شعبة) قلت تقدم في الإيمان والنذور من طريق الزهر بن شميل عن شعبة بالواو بغير شك وزاد مع الثلاثة « وقتل النفس » وهو المراد في هذا الباب . قوله (وماذا) هو ابن معاذ العبدي ، وهو من تاليف البخاري ، وجوز الكرماني أن يكون مقول محمد بن بشار فيكون موصولا ، وقد وصله الاسماعيل من رواية عبيد الله بن معاذ عن أبيه وانفذه الكبائر الاشراك بالله وعقوق الوالدين أو قال قتل النفس واليمين الغموس ، وهذا مطابق لتعليق البخاري إلا أن فيه تأخير اليمين الغموس ، والغرض منه إنما هو لإثبات قتل النفس ، وحاصل الاختلاف على شعبة أنه تارة ذكرها وتارة لم يذكرها وأخرى ذكرها مع الشك . الحديث السابع حديث أنس في الكبائر أيضا تقدم شرحه في كتاب الأدب ، الحديث الثامن حديث أسامة ، قوله (حدثنا عمرو بن زرارة حدثنا هشيم) تقدم في المغازي عن عمرو بن محمد عن هشيم وكلاهما من شيوخ البخاري . قوله (حدثنا هشيم) في رواية الكشميهني « أنبأنا » . قوله (حدثنا حصين) في رواية أبي ذر والاصيل « أنبأنا » حصين ، وهو ابن عبد الرحمن الواسطي من صفار التابعين ، وأبو

ظبيان بقاء معجزة مفتوحة ثم موحدة ساكنة ثم ياء آخر الحروف واسمه أيضا حصين وهو ابن جندب من كبار التابعين . قوله (بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحرقة) بضم المهملة وبالراء ثم قاف وهم بطن من جهينة تقدم نسبهم إليهم في غزوة الفتح ، قال ابن الكلبي : سموا بذلك لوقعة كانت بينهم وبين بني مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان فأحرقوهم بالسهم لكثرة من قتلوا منهم ، وهذه السرية يقال لها سرية غالب بن عبيد الله الليثي وكانت في رمضان سنة سبع فيما ذكره ابن سعد عن شيخه ، وكذا ذكره ابن اسحق في المغازي وحدثني شيخ من أسلم عن رجال من قومه قالوا : بعث رسول الله ﷺ غالب بن عبيد الله الكلبي ثم الليثي إلى أرض بني مرة وبها مرداس بن نهيك حليف لهم من بني الحرقة فقتله أسامة ، فهذا يبين السبب في قول أسامة : بعثنا إلى الحرقات من جهينة ، والذي يظهر أن قصة الذي قتل ثم مات دفن ولفظته الأرض غير قصة أسامة ، لأن أسامة عاش بعد ذلك دهراً طويلاً ، وترجم البخاري في المغازي : بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحرقات من جهينة ، فخرى الداودي في شرحه على ظاهره فقال فيه : تأمير من لم يبلغ ، وتعقب من وجهين : أحدهما أنه ليس فيه تصريح بأن أسامة كان الأمير إذ يحتمل أن يكون جعل الترجمة باسمه لكونه وقعت له تلك الواقعة لا لكونه كان الأمير ، والثاني أنها إن كانت سنة سبع أو ثمان فما كان أسامة يومئذ إلا بالغا لأنهم ذكروا أنه كان له ما مات النبي ﷺ ثمانية عشر عاماً . قوله (فصبحنا القوم) أي هجموا عليهم صباحاً قبل أن يشعروا بهم ، يقال صبحته أتيته صباحاً بفتح ، ومنه قوله (وأقد صبهم بكرة عذاب مستقر) . قوله (ولحقنا أنا ورجل من الانصار) لم أقف على اسم الانصاري المذكور في هذه القصة . قوله (رجلا منهم) قال ابن عبد البر اسمه مرداس بن عمرو الفدكي ويقال مرداس بن نهيك الفزاري وهو قول ابن الكلبي فقتله أسامة وساق القصة ، وذكر ابن منده أن أبا سعيد الخدري قال : بعث رسول الله ﷺ سرية فيها أسامة إلى بني ضمرة ، فذكر قتل أسامة الرجل ، وقال ابن أبي عاصم في الدييات : حدثنا يعقوب بن حميد حدثنا يحيى بن سالم عن هشام بن حسان عن الحسن أن رسول الله ﷺ بعث خيلاً إلى فدك فأغاروا عليهم ، وكان مرداس الفدكي قد خرج من الليل وقال لأصحابه : لا تأكلوا من ثمره وأصحابه فبصر به رجل فجعل عليه فقال : إني مؤمن فقتله فقال النبي ﷺ : هلا شفت عن قلبه . قال فقال أنس : إن قاتل مرداس مات فدفنوه فأصبح فوق القبر فأعادوه فأصبح فوق القبر مراراً فذكروا ذلك للنبي ﷺ فأمر أن يطرح في واد بين جبليين ثم قال : إن الأرض لتقبل من هو شر منه وأكن الله وعظكم . قلت : إن ثبت هذا فهو مرداس آخر ، وقتيل أسامة لا يسمى مرداساً ، وقد وقع مثل هذا عند الطبري في قتل عزم بن جثامة عامر بن الاضطرب وأن محلباً لما مات ودفن لفظته الأرض فذكر نحوه . قوله (غشيناه) بفتح أوله وكسر ثانيه معجمتين أي لحقنا به حتى تغطي بنا ، وفي رواية الأعمش عن أبي ظبيان عن مسلم : فأدركت رجلاً فطعنته برمح حتى قتلتته ، ووقع في حديث جندب عن مسلم : فلما رفع عليه السيف قال لا إله إلا الله فقتله ، ويجمع بأنه رفع عليه السيف أولاً فلما لم يتمكن من ضربه بالسيف طعنه بالرمح . قوله (فلما قدمنا) أي المدينة (بلغ ذلك النبي ﷺ) في رواية الأعمش : فوقع في نفسي من ذلك شيء فذكرته للنبي ﷺ ، ولا منافاة بينهما لانه يحمل على أن ذلك بلغ النبي ﷺ من أسامة لا من غيره ، فتقديره الأول بلغ ذلك النبي ﷺ مني . قوله (أفتنته به ما قال) في رواية السكسيمي : بعد أن قال ، قال ابن التين : في هذا اللوم تعليم وإبلاغ في المودظة حتى لا يقدم أحد على قتل من تلفظ بالتوحيد ، وقال القرطبي : في

تكريره ذلك والاعراض عن قبول العذر زجر شديد عن الإقدام على مثل ذلك . **قوله** (إنما كان متموذا) في رواية الأعمش : قلها خوفا من السلاح ، وفي رواية ابن أبي عاصم من وجه آخر عن أسامة : إنما فعل ذلك ليحرد دمه . **قوله** (قال قلت يا رسول الله والله إنما كان متموذا) كذا أعاد الاعتذار وأعيد عليه الإنكار ، وفي رواية الأعمش : أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا ، قال النووي الفاعل في قوله : أقالها ، هو القلب ، ومعناه أنك إنما كلفت بالعمل بالظاهر وما ينطق به اللسان وأما القلب فليس لك طريق إلى ما فيه ، فانكر عليه ترك العمل بما ظهر من اللسان فقال : أفلا شققت عن قلبه ، انتظر هل كانت فيه حين قلها واعتقدها أو لا ، والمعنى أنك إذا كنت لست قادرا على ذلك فاكثف منه باللسان . وقال القرطبي : فيه حجة لمن أثبت الكلام النفسي ، وفيه دليل على ترتيب الأحكام على الأسباب الظاهرة دون الباطنة . **قوله** (حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم) أي أن إسلامي كان ذلك اليوم لأن الإسلام يجب ما قبله ، فتمنى أن يكون ذلك الوقت أول دخوله في الإسلام ليأمن من جريرة تلك الفعل ، ولم يرد أنه تمنى أن لا يكون مسلما قبل ذلك . قال القرطبي : وفيه إشعار بأنه كان استصفر ما سبق له قبل ذلك من عمل صالح في مقابلة هذه الفعل لما سمع من الإنكار الشديد ، وإنما أورد ذلك على سبيل المبالغة ، ويبين ذلك أن في بعض طرقه في رواية الأعمش : حتى تمنيت أني أسلمت يومئذ ، ووقع عند مسلم من حديث جندب بن عبد الله في هذه القصة زيادات وألفاظه : بعث بعثا من المسلمين إلى قوم من المشركين فالتقوا فأوجع رجل من المشركين فيهم فأبأ ، فقصده رجل من المسلمين غيلة - كذا نعتحدث أنه أسامة بن زيد - فلما رفع عليه السيف قال : لا إله إلا الله فقتله ، الحديث . وفيه : أن النبي ﷺ قال له : فكيف تصنع بلا إله إلا الله إذا أتتك يوم القيامة ؟ قال : يا رسول الله استغفر لي ، قال : كيف تصنع بلا إله إلا الله ؟ لجعل لا يزيدك على ذلك ، وقال الخطابي : لعل أسامة تأول قوله تعالى (فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا) ولذلك عذره النبي ﷺ فلم يلزمه دية ولا غيرها . قلت : كأنه حمل نفي النفع على عمومته دنيا وأخرى ، وليس ذلك المراد ، والفرق بين المقامين أنه في مثل تلك الحالة ينفعه نفا مقيدا بأن يجب الكف عنه - حتى يختبر أمره هل قال ذلك عاصيا من قلبه أو خشية من القتل ، وهذا بخلاف ما لو هجم عليه الموت ووصل خروج الروح إلى الفراغ وانكشف الغطاء فانه إذا قلها لم تنفعه بالنسبة لحكم الآخرة وهو المراد من الآية ، وأما كونه لم يلزمه دية ولا كفارة فتوقف فيه الداردي وقال : لعله سكنت عنه لعل السامع أو كان ذلك قبل نزول آية الدية والكفارة ، وقال القرطبي : لا يلزم من السكوت عنه عدم الوقوع ، لئكن فيه بعد لأن العادة جرت بعدم السكوت عن مثل ذلك إن وقع ، قال : فيحتمل أنه لم يجب عليه شيء لأنه كان مأذونا له في أصل القتل فلا يضمن ما أتلف من نفس ولا مال كالحائن والطبيب ، أو لأن المقتول كان من العدو ولم يكن له ولي من المسلمين يستحق دية ، قال : وهذا يتمشى على بعض الآراء ، أو لأن أسامة أقر بذلك ولم تقم بذلك بيينة فلم تلزم المائلة الدية وفيه نظر . قال ابن بطال : كانت هذه القصة سبب حاف أسامة أن لا يقاتل مسلما بعد ذلك ، ومن ثم نخف عن دلي في الجمل وصفين كما سيأتي بيانه في كتاب الفتن . قلت : وكذا وقع في رواية الأعمش المذكورة أن سعد بن أبي وقاص كان يقول لا أقاتل مسلما حتى يقانه أسامة ، واستدل به النووي دلي رد الفرع الذي ذكره الرافعي فيمن رأى كافرا أسلم فأكرم إكراما كثيرا فقال ليعني كنت كافرا فأسلمت لأكرم ، فقال الرافعي : يكفر بذلك ، ورده النووي بأنه لا يكفر لأنه جازم الإسلام في الحال

والاستقبال ، وإنما تبنى ذلك في الحال الماضي مقيدا له بالإيمان لينم له الاكرام ، واستدل بقصة أسامة ثم قال : ويمكن الفرق . الحديث التاسع حديث عبادة ، قوله (حدثني يزيد) هو ابن أبي حبيب المصري . وأبو الخير هو مرثد بن عبد الله ، والصنابحي عبد الرحمن بن عسيلة بمهملتين مصغر . قوله (أني من البقاء الذين بايعوا رسول الله ﷺ) بمعنى ليلة العقبة . قوله (بايعناه على أن لا نترك) ظاهره أن هذه البيعة على هذه الكيفية كانت ليلة العقبة ، وليس كذلك كما بينته في كتاب الإيمان في أوائل الصحيح ، وإنما كانت البيعة ليلة العقبة د على المنشط والمكره في العصر واليسر إلى آخره ، وأما البيعة المذكورة هنا وهي التي تسمى ببيعة النساء فكانت بعد ذلك بمدة ، فان آية النساء التي فيها البيعة المذكورة نزات بعد عمرة الحديبية في زمن الهدنة وقبل فتح مكة ، وكانت البيعة التي وقعت للرجال على وقتها كانت عام الفتح ، وقد أوضحت ذلك والسبب في الحل عليه في كتاب الإيمان ، ومضى شرح هذا الحديث هناك . الحديث العاشر حديث ابن عمر ، قوله (جويرية) بالجم تصغير جارية وهو ابن أسماء سمع من نافع مولى ابن عمر وحدث عنه بواسطة مالك أيضا . قوله (من حمل علينا السلاح فليس منا) المراد من حمل عليهم السلاح لقتالهم لما فيه من ادخال الرعب عليهم ، لا من حمله لحراستهم مثلا فإنه يحمله لهم لا عليهم ، وقوله فليس منا أي على طريقةتنا ، وأطلق اللفظ مع احتمال ارادة أنه ليس على الملة للمبالغة في الزجر والتخويف ، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى . الحديث الحادي عشر ، قوله (رواه أبو موسى عن النبي ﷺ) قلت : سيأتي موصولا مع شرحه في كتاب الفتن ومعه حديث أبي هريرة بمضاه ، وهو عند مسلم من حديث سفيان بن عيينة عن من حمل علينا السيف . الحديث الثاني عشر ، قوله (حدثنا أيوب) هو السخيتاني ، ويونس هو ابن عبيد البصري ، والحسن البصري . قوله (عن الأحنف) هو ابن قيس . قوله (لا نصر هذا الرجل) هو علي بن أبي طالب وكان الأحنف تخلف عنه في وقعة الجمل . قوله (اذا التقى المسلمان بسيفيهما) بالثنية ، وفي رواية الكشميهني بالافراد . قوله (في النار) أي إن أنفذ الله عليهم ذلك لأنهما فعلا فعلا يستحقان أن يعذبا من أجله ، وقوله د انه كان حربصا على قتل صاحبه ، احتج به الباقلاني ومن تبعه على أن من عزم على المعصية يأثم ولو لم يفعلها ، وأجاب من خافه بأن هذا شرع في الفعل والاختلاف فيمن هم مجردا ثم صمم ولم يفعل شيئا هل يأثم ، وقد تقدم شرحه مستوفى في شرح حديث د من هم بمسنة ومن هم بسنة ، في كتاب الرقاق . وقال الخطابي : هذا الوعيد لمن قاتل على عداوة دنيوية أو طلب ملك مثلا ، فاما من قاتل أهل البغي أو دفع الصائل فقتل فلا يدخل في هذا الوعيد لأنه مأذون له في القتال شرعا ، وسيأتي شرح هذا الحديث في كتاب الفتن أيضا إن شاء الله تعالى

٣ - باب قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى : الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى ، فمن عفى له من أخيه شيء فانباع بالمعروف وأداه إليه باحسان ، ذلك تخفيف من ربكم ورحمة ، فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم)

قوله (باب قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الآية) كذا لا يدر ، وفي

رواية الاصيل والنسفي وابن عساكر (القتل الحر بالحر - الى قوله - عذاب اليم) والاسماعيلي (القتل - الى قوله - اليم) وساق في رواية كريمة الآية كلها

٤ - باب سؤال القاتل حتى 'يقر' ، والإقرار في الحدود

٦٨٧٦ - **حدثنا حجاج بن منهال** حدثنا **همام** عن **قتادة** عن **أنس بن مالك** رضي الله عنه أن يهودياً رَضَ رأسَ جارية بين حَجْرَيْنِ ، فقيل لها من فعل بك هذا ؟ أفلانٌ أو فلان - حتى 'سُئِلَ اليهودي ، فأتى به النبي ﷺ ، فلم يزل به حتى 'أقر' ، فَرَضَ رأسه بالحجارة ،

قوله (باب سؤال القاتل حتى يقر ، والإقرار في الحدود) كذا الأكثر ، وبمده حديث أنس في قصة اليهودي والحارية . ووقع عند النسفي وكريمة وأبي نعيم في المستخرج ، بحذف د باب ، وقالوا بعد قوله عذاب اليم د وإذا لم يزل يسأل القاتل حتى أقر ، والإقرار في الحدود ، وصنيع الأكثر أشبه ، وقد صرح الاسماعيلي بأن الترجمة الأولى بلا حديث . قلت : والآية المذكورة أصل في اشتراط التكافؤ في القصاص وهو قول الجمهور ، ومخالفتهم الكوفيون فقالوا يقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر الذي ، وتمسكوا بقوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) قال اسماعيل القاضي في أحكام القرآن : : الجمع بين الآيتين أولى ، فتحمل النفس على المكافئة ، ويؤيده اتفاقهم على أن الحر لو قذف عبدا لم يجب عليه حد القذف ، قال ويؤخذ الحكم من الآية نفسها فإن في آخرها (فمن تصدق به فهو كفارة له) والكافر لا يسمى متصدقا ولا مكفرا عنه ، وكذلك العبد لا يتصدق بجره لأن الحق لسيده . وقال أبو ثور : لما اتفقوا على أنه لا قصاص بين العبيد والاحرار فيما دون النفس كانت النفس أولى بذلك . قال ابن عبد البر : أجمعوا على أن العبد يقتل بالحر وأن الأنثى تقتل بالذكر ويقتل بها إلا أنه ورد عن بعض الصحابة كعلي والتابعين كالحسن البصري أن الذكر إذا قتل الأنثى فشاء أولياؤها قتله وجب عليهم نصف الدية وإلا فلهم الدية كاملة قال : ولا يثبت عن علي لكن هو قول عثمان البتي أحد فقهاء البصرة ، ويدل على التكاثر بين الذكر والأنثى أنهم اتفقوا على أن مقطوع اليد والأور لو قتله الصحيح عمدا لوجب عليه القصاص ولم يجب له بسبب عينه أو يده دية . **قوله** في الترجمة (سؤال القاتل حتى يقر) أي من اتهم بالقتل ولم تقم عليه البينة . **قوله** (حدثنا همام) هو ابن يحيى . **قوله** (عن أنس) في رواية حبان بفتح المهملة وتشديد الواو عن همام الآية بعد سبعة أبواب د حدثنا أنس ، . **قوله** (أن يهوديا) لم أقف عن اسمه . **قوله** (رَضَ رأس جارية) الرض بالاضاد المعجمة والرضخ بمعنى ، والحارية يحتمل أن تكون أمة ويحتمل أن تكون حرة لكن دون البلوغ وقد وقع في رواية هشام بن زيد عن أنس في الباب الذي يليه د خرجت جارية عليها أوضاع بالمدينة فرماها يهودي بحجر ، وتقدم من هذا الوجه في الطلاق بلفظ د عدا يهودي على جارية فأخذ أوضاعا كانت عليها ورضخ رأسها ، وفيه د فأتى أهلها رسول الله ﷺ وهي في آخر رمق ، ومذا لا يمين كونها حرة لاحتمال أن يراد بأهلها مواليها رقيقة كانت أو عتيقة ، ولم أقف على اسمها لكن في بعض طرته أنها من الانصار ، ولا تنافي بين قوله د رَضَ رأسها بين حَجْرَيْنِ ، وبين قوله د رماها بحجر ، وبين قوله د رضخ رأسها ، لأنه يجمع بينها بأنه رماها

بمحجر قاصاب رأسها فسقطت على حجر آخر ، وأما قوله « على أوضح » فمنهاه بسبب أوضح ، وهي بالاضاد المعجمة والحاء المهملة جمع وضع ، قال أبو عبيد بن حملى الفضة ، ونقل عياض أنها حلى من حجارة ، وأما أراد حجارة الفضة احترازا من الفضة المضروبة أو المنقوشة . قوله (فليل لها من فعل بك هذا أفلان أو فلان) ؟ في رواية الكشميهني « فلان أو فلان » بحذف الهمزة ، وقد تقدم في الأشخاص من وجع آخر عن همام « أفلان أفلان » بال تكرار بغير واو عطف ، وجاء بيان الذى عاظمها بذلك في الرواية التى تلى هذه بلفظ « فقال لها رسول الله ﷺ فلان قتلك » ، وبين في رواية أبي قلابة عن أنس عند مسلم وأبي داود « فدخل عليها رسول الله ﷺ فقال لها من قتلك » . قوله (حتى سعى اليهودي) زاد في الروايتين اللذين في الأشخاص والوصايا « فأرملت برأسها » ووقع في رواية هشام بن زيد في الرواية التى تلى هذا بيان الأيمان المذكور وأنه كان تارة دالا على النفي وتارة دالا على الإثبات بلفظ « فلان قتلك » فرفعت رأسها ، فأعاد فقال : فلان قتلك ؟ فرفعت رأسها ، فقال لها فى الثالثة : فلان قتلك ؟ تخففت رأسها ، وهو مشعر بأن فلانا الثانى غير الاول ، ووقع التصريح بذلك في الرواية التى فى الطلاق وكذا الآية بعد بابين « فأشارت برأسها أن لا » ، قال : ففلان ؟ لرجل آخر بمعنى عن رجل آخر - فأشارت أن لا . قال : ففلان قاتلها فأشارت أن نعم . . قوله (فلم يزل به حتى أقر) فى الوصايا « فجئ به يعترف فلم يزل به حتى اعترف » ، قال أبو مسعود : لا أعلم أحدا قال فى هذا الحديث فاعترف ولا فأقر إلا همام بن يحيى ، قال المصنف : فيه أنه ينبغي للحاكم أن يستدل على أهل الجنایات ثم يتلطف بهم حتى يقرروا ليؤخذوا بأقرارهم ، وهذا بخلاف ما إذا جاءوا تائبين فإنه يعرض عنهم لم يصرح بالجنایة فإنه يجب إقامة الحد عليه إذا أقر ، وسياق القصة يقتضى أن اليهودي لم تقم عليه بينة وإنما أخذ بأقراره ، وفيه أنه تجب المطالبة بالدم بمجرد الشكوى وبالإشارة ، قال : وفيه دليل على جواز وصية غير البالغ ودعواه بالدين والدم . قلت : فى هذا نظر لأنه لم يتبين كون الجارية دون البلوغ ، وقال المازرى فيه الرد على من أنكروا القصص بغير السيف ، وقتل الرجل بالمرأة . قلت : وسياق البحث فيهما فى بابين مفردين قال : واستدل به بعضهم على القدمية لأنها لو لم تعتبر لم يكن لسؤال الجارية فائدة ، قال : ولا يصح اعتباره بمجرد لأنه خلاف الاجماع فلم يبق إلا أنه يفيد القسامة . وقال النووي : ذهب مالك الى ثبوت قتل المتهم بمجرد قول المجروح ، واستدل بهذا الحديث ، ولا دلالة فيه بل هو قول باطل لأن اليهودي اعترف كما وقع التصريح به فى بعض طرقه ، ونازحه بعض المالكية فقال : لم يقل مالك ولا أحد من أهل مذهبه بثبوت القتل على المتهم بمجرد قول المجروح ، وإنما قالوا إن قول المحضر عند موته فلان قتلتى لوث يوجب القسامة فيقسم اثنان فصاعدا من عصبته بشرط الذكورية ، وقد وافق بعض المالكية الجمهور ، واحتج من قال بالندمية أن دعوى من وصل إلى تلك الحالة وهى وقت إخلاصه وتوبته عند معاينة مفارقة الدنيا يدل على أنه لا يقول إلا حقا ، قالوا وهى أقوى من قول الشافعية أن الولي يقسم إذا وجد قرب وليه المقتول رجلا معه سكن لجواز أن يكون القاتل غير من معه السكن . قوله (فرض رأسه بالحجارة) أى دق ، وفي رواية الأشخاص « فرضخ رأسه بين حجرين » ، ويأتى فى رواية حبان أن هماما قال كلا من اللفظين ، وفي رواية هشام التى تليها « فقتله بين حجرين » ومضى فى الطلاق بلفظ الرواية التى فى الأشخاص ، وفي رواية أبي قلابة عند مسلم « فأمر به فرجم حتى مات » ، لكن فى رواية أبي داود من هذا الوجه « فقتل بين حجرين » قال عياض : رخصه بين حجرين ورميه بالحجارة ورجم بها بمعنى ، والجامع أنه

رى بحجر أو أكثر ورأسه على آخر . وقال ابن التين : أجاب بعض الحنفية بأن هذا الحديث لا دلالة فيه على المماثلة في القصاص ، لأن المرأة كانت حية والقود لا يكون في حي ، وتعقبه بأنه إنما أمر بقتله بعد موتها لأن في الحديث « أفلان قتلك » فدل على أنها ماتت حينئذ لأنها كانت تجود بنفسها ، فلما ماتت اقتصر منه . وادعى ابن المراتب من المالكية أن هذا الحكم كان في أول الإسلام وهو قبول قول القتيل ، وأما ما جاء أنه اعترف فهو في رواية قتادة ولم يقله غيره وهذا مما عد عليه انتهى . ولا يخفى فساد هذه الدعوى فقتادة حافظ زيادته مقبولة لأن غيره لم يتعرض لنفيها فلم يتعارض ، والنسخ لا يثبت بالاحتياط . واستدل به على وجوب القصاص على الذي ، وتعقب بأنه ليس فيه تصريح بكونه ذميا فيحتمل أن يكون معاهدا أو مستأمنا ، والله أعلم

٥ - باب إذا قتل بحجر أو بمصا

٦٨٧٧ - حدثنا محمد أخبرنا عبد الله بن إدريس عن شعبة عن هشام بن زيد بن أنس « عن جده

أنس بن مالك قال : خرجت جارية عليها أوضاح بالمدينة ، قال فرماها يهودى بحجر . قال فجئ بها إلى النبي ﷺ وبها رمق . فقال لها رسول الله ﷺ : فلان قتلك ؟ فرفعت رأسها ، فأعاد عليها قال : فلان قتلك ؟ فرفعت رأسها . فقال لها في الثالثة : فلان قتلك : فخفضت رأسها . فدعا به رسول الله ﷺ فقتله بين الخبزين »

قوله (باب إذا قتل بحجر أو بمصا) كذا أطلق ولم يثبت الحكم إشارة إلى الاختلاف في ذلك ، ولكن إirاده الحديث يشير إلى ترجيح قول الجمهور ، وذكر فيه حديث أنس في اليهودى والجارية ، وهو حجة للجمهور أن القاتل يقتل بما قتل به ، وتيسر قول الله تعالى (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) وبقوله تعالى (فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وخالف الكوفيون فاحتجوا بحديث لا قود إلا بالسيف ، وهو ضعيف أخرجه البزار وابن عدى من حديث أبي بكر ، وذكر البزار الاختلاف فيه مع ضعف أسناده . وقال ابن عدى : طرقة كلها ضعيفة ، وعلى تقدير ثبوت فاته على خلاف قاعدتهم في أن السنة لا تنسخ الكتاب ولا تخصصه ، وبأنهى عن المثلة وهو صحيح لكنه محمول عند الجمهور على غير المماثلة في القصاص جمعا بين الدليين ، قال ابن المنذر : قال الأكثر إذا قتل بشيء يقتل مثله غالبا فهو عمد ، وقال ابن أبي ليل : إن قتل بالحجر أو المصا نظر إن كرر ذلك فهو عمد والا فلا ، وقال عطاء وطاوس : شرط العمد أن يكون بسلاح . وقال الحسن البصرى والشمي والنخعي والحكم وأبو حنيفة ومن تبعهم : شرطه أن يكون بحديدة . واختلف فيمن قتل بمصا فأقيد بالضرب بالمصا فلم يمت هل يكرر عليه ؟ فقيل : لم يكرر ، وقيل إن لم يمت قتل بالسيف وكذا فيمن قتل بالتجويع ، وقال ابن العربي يستثنى من المماثلة ما كان فيه معصية كالحر والوطواط والتجريق ، وفي الثالثة خلاف عند الشافعية ، والأولان بالاتفاق ، لكن قال بعضهم يقتل بما يقوم مقام ذلك انتهى . ومن أدلة المانعين حديث المرأة التي رمت ضرثها بعمود الفسطاط فقتلتها ، فإن النبي ﷺ جعل فيها الدية ، وسيأتى البحث فيه في باب جنين المرأة ، وهو بعد باب القسامة . ومحمد في أول السند جرم الكلاباذى بأنه ابن عبد الله بن نهر ، وقال أبو هريرة بن السكك : هو ابن سلام

٦ - **باب** قول الله تعالى ﴿إِنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ، وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ ، وَالْأُذْنَ بِالْأُذُنِ ، وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ . فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ . وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾
 ٦٨٧٨ - **حديث** عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن
 عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا
 باحدى ثلاث : النفس بالنفس ، والثيب الزاني ، والمفارق لدينه التارك للجماعة .

قوله (باب قول الله تعالى ﴿إِنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾) كذا لأبي ذر والاصيلي ، وعند النسفي بعده
 الآية إلى قوله ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ وساق في رواية كريمة إلى قوله ﴿الظَّالِمُونَ﴾ والغرض من ذكر هذه الآية
 مطابقتها للفظ الحديث ، وإعله أراد أن يبين أنها وإن وردت في أهل الكتاب لكن الحكم الذي دلت عليه
 مستمر في شريعة الاسلام ، فهو أصل في القصاص في قتل العمد . **قوله** (عن عبد الله) هو ابن مسعود .
قوله (قال رسول الله ﷺ لا يحل) وقع في رواية سفيان الثوري عن الأعمش عند مسلم والنسائي زيادة في أوله
 وهي « قام فينا رسول الله ﷺ فقال : والذي لا إله غيره لا يحل ، وظاهر قوله لا يحل ، اثبات إباحة قتل من
 استثنى ، وهو كذلك بالنسبة لتحريم قتل غيرهم وإن كان قتل من أبيح قتله منهم واجبا في الحكم .
قوله (دم امرئ مسلم) في رواية الثوري « دم رجل ، والمراد لا يحل إراقة دمه أي كله وهو كناية
 عن قتله ولو لم يرق دمه . **قوله** (يهد أن لا إله إلا الله) هي صفة ثانية ذكرت لبيان أن المراد بالمسلم هو
 الآتي بالشهادتين ، أو هي حال مقيدة للوصف إشعاراً بأن الشهادة هي العمدة في حقن الدم ، وهذا وجهه
 الطيب واستشهد بحديث أسامة « كيف تصنع بلا إله إلا الله ، **قوله** (إلا باحدى ثلاث) أي خصال ثلاث ،
 ووقع في رواية الثوري « إلا ثلاثة نفر ، **قوله** (النفس بالنفس) أي من قتل عمدا بغير حق قتل بشرطه ؛
 ووقع في حديث عثمان المذكور « قتل عمدا فعليه القود ، وفي حديث جابر عند البزار « ومن قتل نفسا ظلما .
قوله (والثيب الزاني) أي فيحل قتله بالرجم ، وقد وقع في حديث عثمان عند النسائي بلفظ « رجل زنى بعد
 إحصائه فعليه الرجم » قال النووي : الزاني يجوز فيه اثبات الإياء وحذفها وإثباتها أشهر . **قوله** (والمفارق لدينه
 التارك للجماعة) كذا في رواية أبي ذر عن الكشيحي ، وللشافعي « والمارق من الدين ، لكن
 عند النسفي والسرخسي والمستمل « والمارق لدينه » قال الطيبي المارق لدينه هو التارك له ، من المروق وهو
 الخروج وفي رواية مسلم « والتارك لدينه المفارق للجماعة » وله في رواية الثوري « المفارق للجماعة ، وزاد : قال
 الأعمش حدثت بهما إبراهيم بن النخعي حدثني عن الأسود يعني ابن يزيد عن عائشة بمثله . قلت : وهذه الطريق أغفل
 المزني في الأطراف ذكرها في مسند عائشة وأغفل التنبيه عليها في ترجمة عبد الله بن مرة عن مسروق عن ابن
 مسعود ، وقد أخرجهم مسلم أيضاً بعده من طريق شيبان بن عبد الرحمن عن الأعمش ولم يسق لفظه لكن قال
 « بالاسنادين جميعاً » ولم يقل « والذي لا إله غيره » وأفرده أبو هوالة في صحيحه من طريق شيبان باللفظ المذكور
 سواء ، والمراد بالجماعة جماعة المسلمين أي فارقهم أو تركهم بالارتداد ، فهي صفة للتارك أو المفارق لا صفة
 م - ٢٦ ج ١٢ - فتح الباري

مستقلة وإلا كانت الخصال أربعا ، وهو كقوله قبل ذلك « مسلم يشهد أن لا إله إلا الله ، فانها صفة مفسرة لقوله « مسلم ، وليست قيدانية ، اذ لا يكون مسلما إلا بذلك . ويؤيد ما قلناه أنه وقع في حديث عثمان « أو يكفر بعد اسلامه ، أخرجه النسائي بسند صحيح ، وفي لفظ له صحيح أيضا « ليرتد بعد اسلامه ، وله من طريق عمرو بن غالب عن عائشة « أو كفر بعد ما أسلم ، وفي حديث ابن عباس عند النسائي (١) « مرتد بعد ايمان ، قال ابن دقيق العيد : الردة سبب لإباحة دم المسلم بالاجماع في الرجل ، وأما المرأة ففيها خلاف . وقد استدل بهذا الحديث للجمهور في أن حكمها حكم الرجل لاستواء حكمهما في الزنا ، وتعقب بانها دلالة اقتران وهي ضعيفة ، وقال البيضاوي : التارك لدينه صفة مؤكدة المارق أي الذي ترك جماعة المسلمين وخرج من جماعتهم ، قال : وفي الحديث دليل لمن زعم أنه لا يقتل أحد دخل في الإسلام بشيء غير الذي عده ترك الصلاة ولم ينفصل عن ذلك ، وتبعه الطيبي ، وقال ابن دقيق العيد : قد يؤخذ من قوله « المارق للجماعة ، أن المراد المخالف لأهل الإجماع فيكون متمسكا لمن يقول مخالف الإجماع كافر ، وقد نسب ذلك إلى بعض الناس ، وليس ذلك بالهين فان المسائل الاجماعية نارة يصحبها التواتر بالنقل عن صاحب الشرع كوجوب الصلاة مثلا ونارة لا يصحبها التواتر ، فالاول يكفر جاحده لمخالفة التواتر لا لمخالفة الإجماع ، والثاني لا يكفر به . قال شيخنا في شرح الترمذي : الصحيح في تكفير منكر الإجماع تقييده بانكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة كالصلوات الخمس ، ومنهم من عبر بانكار ما علم وجوبه بالتواتر ومنه القول بحدوث العالم ، وقد حكى عياض وغيره الإجماع على تكفير من يقول بعدم العالم ، وقال ابن دقيق العيد : وقع هنا من يدعى الخلق في المقولات ويميل إلى الفلسفة فظن أن المخالف في حدوث العالم لا يكفر لأنه من قبيل مخالفة الإجماع ، وتمسك بقولنا إن منكر الإجماع لا يكفر على الإطلاق حتى يثبت النقل بذلك متواترا عن صاحب الشرع ، قال وهو تمسك سافط إما عن هي في البصيرة أو تعام لان حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالنقل . وقال النووي : قوله « التارك لدينه ، عام في كل من ارتد بأي ردة كانت فيجب قتله إن لم يرجع إلى الاسلام ، وقوله « المارق للجماعة ، يتناول كل خارج عن الجماعة ببدعة أو نفي إجماع كالروافض والخوارج وغيرهم ، كذا قال ، وسيأتي البحث فيه . وقال القرطبي في « المفهم ، ظاهر قوله « المارق للجماعة ، أنه نعم التارك لدينه ، لأنه إذا ارتد فارق جماعة المسلمين ، غير أنه يلحق به كل من خرج عن جماعة المسلمين وإن لم يرتد كمن يتمتع من إقامة الحد عليه إذا وجب ويقاوم على ذلك كأهل البقي وقطاع العارقي والمخاريين من الخوارج وغيرهم ، قال : فيتناولهم لفظ المارق للجماعة بطريق العموم . ولو لم يكن كذلك لم يصح الحصر لأنه يلزم أن ينفي من ذكر ودمه حلال فلا يصح الحصر ، وكلام الشارع ينزه عن ذلك ، فدل على أن وصف المارقة للجماعة يعم جميع هؤلاء . قال : وتحقيقه أن كل من فارق الجماعة ترك دينه ، غير أن المرتد ترك كله والمارق بغير ردة ترك بعضه انتهى . وفيه مناقشة لأن أصل الخصلة الثلاثة الارتداد فلا بد من وجوده ، والمارق بغير ردة لا يسمى مرتدا فيلزم الخلف في الحصر ، والتحقيق في جواب ذلك أن الحصر قيمين يجب قتله عينا ، وأما من ذكرهم فان قتل الواحد منهم إنمسا يباح إذا وقع جال المحاربة والمقاتلة ، بدليل أنه لو أسر لم يحز قتله صبورا اتفاقا في غير المخاريين ، وعلى الراجح في المخاريين أيضا ، لكن يرد على ذلك قتل تارك الصلاة ، وقد تعرض له ابن دقيق العيد فقال : استدل بهذا الحديث أن تارك

الصلاة لا يقتل بتركها الكوفة ليس من الأمور الثلاثة ، وبذلك استدل شيخ والدي الحافظ أبو الحسن بن المفضل المندسي في أبياته المشهورة ، ثم ساقها ومنها وهو كاف في تحصيل المقصود هنا :

والرأى عندي أن يعززه الاما م بكل تعزير يراه صوابا
فالاصل عصمته إلى أن يمتطى إحدى الثلاث إلى الهلاك وكابا

قال : فهذا من المالكية اختار خلاف مذهبه ، وكذا استدشكاه إمام الحرمين من الشافعية . قلت : تارك الصلاة اختلف فيه ، فذهب أحمد وإسحق وبعض المالكية ومن الشافعية ابن خزيمة وأبو الطيب بن سلة وأبو عبيد بن جويرية (١) ومنصور الفقيه وأبو جعفر الترمذى إل أنه يكفر بذلك ولو لم يجحد وجوبها ، وذهب الجمهور إلى أنه يقتل حدا ، وذهب الحنفية ووافقهم المازنى إلى أنه لا يكفر ولا يقتل . ومن أقوى ما يستدل به على عدم كفره حديث عبادة رفعه خمس صلوات كتبهن الله على العباد ، الحديث وفيه « ومن لم يأت بمن فليس له عند الله عهد ، إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة » أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن حبان وابن السكن وغيرهما ، وتمسك أحمد ومن وافقه بطواهر أحاديث وردت بتكفيره وحملها من خالفهم على المستحل جمعها بين الأخبار والله أعلم . وقال ابن دقيق العيد : وأراد بعض من أدركنا زمانه أن يزيل الإشكال فاستدل بحديث « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة » ووجه الدليل منه أنه وقف العصمة على المجموع ، والمرتب على أشياء لا تحصل إلا بحصول مجموعها ويتقضى بانتفاء بعضها ، قال : وهذا إن قصد الاستدلال بمنطوقه وهو « أقاتل الناس إلخ » فإنه يقتضى الأمر بالقتال إلى هذه الغاية ، فقد ذهل للفرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه ، فإن المقاتلة مفاعلة تقتضى الحصول من الجانبين فلا يلزم من إباحة المقاتلة على الصلاة إباحة قتل الممتنع من فعلها إذا لم يقاتل ، وليس النزاع في أن قوما لو تركوا الصلاة ونصبوا القتال أنه يجب قتالهم ، وإنما النظر فيما إذا تركها انسان من غير نصب قتال هل يقتل أولا ، والفرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه ظاهر ، وإن كان أخذه من آخر الحديث وهو ترتب العصمة على فعل ذلك فإن مفهومه يدل على أنها لا ترتب على فعل بعضه فإن الأمر لأنها دلالة مفهوم ، ومخالفه في هذه المسألة لا يقول بالمفهوم ، وأما من يقول به فإنه أن يدفع حجته بأنه عارضته دلالة المنطوق في حديث الباب وهي أرجح من دلالة المفهوم فيقدم عليها ، واستدل به بعض الشافعية لقتل تارك الصلاة لأنه تارك للدين الذى هو العمل ، وإنما لم يقولوا بقتل تارك الزكاة لإمكان انتزاعها منه قهرا ، ولا يقتل تارك الصيام لإمكان منعه المفطرات فيحتاج هو أن ينوى الصيام لأنه يعتقد وجوبه ، واستدل به على أن الحر لا يقتل بالعبد لأن العبد لا يرجم إذا ذنب ولو كان ثيبا حكاه ابن التين قال : وليس لاحد أن يفرق ما جمعه الله إلا بدليل من كتاب أو سنة ، قال : وهذا بخلاف الخصلة الثالثة فإن الإجماع انعقد على أن العبد والحر في الردة سواء ، فكأنه جعل أن الاصل العمل بدلالة الاقتران ما لم يأت دليل يخالفه . وقال شيخنا في شرح الترمذى : استدشني بعضهم من الثلاثة قتل الصائل فإنه يجوز قتله للدفع ، وأشار بذلك إلى قول النووي يخص من عموم الثلاثة الصائل ونحوه فيباح قتله في الدفع ، وقد يجاب بأنه داخل في المفارق للجماعة أو يكون المراد لا يحل تعمد قتله بمعنى أنه لا يحل قتله الا مدافعة بخلاف الثلاثة ، واستحسنه الطيبي وقال : هو أولى من تقرير البيضاوى لأنه فسر قوله

(النفس بالنفس) يحل قتل النفس قصاصا للنفس التي قتلتها عدوانا فانتضى خروج الصائل ولو لم يقصد الدافع قتله . قلت : والجواب الثاني هو المعتمد ، وأما الأول فتقدم الجواب عنه ، وحكى ابن التين عن الداودي أن هذا الحديث منسوخ بآية المحاربة (من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض) قال : فأباح القتل بمجرد الفساد في الأرض قال وقد ورد في القتل بغير الثلاث أشياء : منها قوله تعالى (فقاتلوا التي تبغى) وحديث « من وجدتموه يعمل حمل قوم لوط فاقتلوه » وحديث « من أتى بهيمة فاقتلوه » وحديث « من خرج وأمر الناس جمع يريد تفرقهم فاقتلوه » وقول عمر « تفرقة أن يقتلوا » وقول جماعة من الأئمة : إن تاب أهل القدر والإقتلوا ، وقول جماعة من الأئمة : يضرب المبتدع حتى يرجع أو يموت ، وقول جماعة من الأئمة يقتل تارك الصلاة قال : وهذا كله زائد على الثلاث . قلت : وزاد غيره قتل من طلب أخذ مال إنسان أو حريمه بغير حق ، ومانع الزكاة المفروضة ، ومن ارتد ولم يفارق الجماعة ، ومن خالف الإجماع وأظهر الشقاق والخلاف ، والزنديق إذا تاب على رأيي ، والساحر . والجواب عن ذلك كله أن الأكثر في المحاربة أنه إن قتل قتل ، وبأن حكم الآية في الباغي أن يقاتل لا أن يقصد إلى قتله ، وبأن الخبرين في اللواط وإتيان البهيمة لم يصححا وعلى تقدير الصحة فهما داخلان في الزنا ، وحديث الخارج عن المسلمين تقدم تأويله بأن المراد بقتله حبسه ومنعه من الخروج ، وأثر عمر من هذا القبيل ، والقول في القدرية وسائر المبتدعة مفرج على القول بمكفرهم ، وبأن قتل تارك الصلاة عند من لا يكفره مخلف فيه كما تقدم إيضاحه ، وأما من طلب المال أو الحريم فن حكم دفع الصائل ، ومانع الزكاة تقدم جوابه ، ومخالف الإجماع داخل في مفارق الجماعة ، وقتل الزنديق لاستصحاب حكم كفره ، وكذا الساحر ، والعلم عند الله تعالى . وقد حكى ابن العربي عن بعض أشياخه أن أسباب القتل عشرة ، قال ابن العربي : ولا تخرج عن هذه الثلاثة بحال ، فإن من سحر أو سب نبي الله كفر فهو داخل في التارك لدينه والله أعلم . واستدل بقوله (النفس بالنفس) على تساوي النفوس في القتل العمد فيقاد لكل مقتول من قاتله سواء كان حرا أو عبدا ، وتمسك به الحنفية وادعوا أن آية المائدة المذكورة في الترجمة ناسخة لآية البقرة (كتب عليكم الفصاحص في القتل الحر بالحر والعبد بالعبد) ومنهم من فرق بين عبد الجاني وعبد غيره فأقاد من عبد غيره دون عبد نفسه ، وقال الجمهور : آية البقرة مفسرة لآية المائدة فيقتل العبد بالحر ولا يقتل الحر بالعبد لنقصه ، وقال الشافعي : ليس بين العبد والحر قصاص إلا أن يشاء الحر ، واحتج الجمهور بأن العبد سلامة فلا يجب فيه إلا القيمة لو قتل خطأ ، وسيأتي مزيد لذلك بعد باب . واستدل بمرويه على جواز قتل المسلم بالكافر المستأمن والمعاهد ، وقد مضى في الباب قبله شرح حديث علي « لا يقتل مؤمن بكافر » وفي الحديث جواز وصف الشخص بمسا كان عليه ولو انتقل عنه لاستثنائه المرتد من المسلمين ، وهو باعتبار ما كان

٧ - باب من أقاد بالحجر

٦٨٧٩ - حدثنا محمد بن بشر حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن هشام بن زيد « عن أنس رضي الله عنه أن يهوديا قتل جارية على أوضاع لها فقتلها بحجر » فجاء بها إلى النبي ﷺ وبها رمق فقال : أنتك فلان ؟

فأشارت برأسها أن لا ، ثم قال الثانية فأشارت برأسها أن لا ، ثم سألت الثالثة فأشارت برأسها أن نعم ، فقتله
النبي ﷺ بحجرين ،

قوله (باب من أقاد بالحجر) أى حكم بالآود بفتحيتين وهو المماثلة فى القصاص ، ذكر فيه حديث أنس فى قصة اليهودى والجارية وقد تقدم شرحه مستوفى قريبا ، وقوله « فأشارت برأسها أى نعم » فى رواية السكشميرى « أن نعم » بالنون بدل التحتانية وكلاهما يحىى لتفسير ما يتقدمه ، والمراد أنها أشارت إشارة مفهومة باستفاد منها ما استفاد منها لو نطقت فقالت نعم

٨ - باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين

٦٨٨٠ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** شيهان عن يحيى عن أبي سلمة « عن أبي هريرة أن خزاعة قتلوا رجلا . . . وقال عبد الله بن رجا **حدثنا** حرب عن يحيى **حدثنا** أبو سلمة « **حدثنا** أبو هريرة أنه قام فتح مكة فقلت خزاعة رجلا من بنى كيث بقتيل لهم فى الجاهلية ، فقام رسول الله ﷺ فقال : إن الله حبس عن مكة للفيل وسلط عليهم رسوله والؤمنين . ألا وإنها لم تحل لأحد قبلى ، ولا تحل لأحد من بعدى ، ألا وإنها أحلت لى ساعة من نهار ، ألا وإنها ساعى هذه حرام : لا يحتل شوكمها ، ولا يعضد شجرها ، ولا يلبق ساقطها الا منشد . ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين إما أن يودى وإما أن يقاد . فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاذر فقال : أكتب لى يا رسول الله . فقال رسول الله ﷺ : اكتبوا لى شاه . ثم قام رجل من قريش فقال : يا رسول الله إلا الإذخر فانما نجعله فى بيوتنا وقبورنا ، فقال رسول الله ﷺ : إلا الإذخر . وتابعه عبيد الله عن شيهان فى الفيل . وقال بعضهم عن أبي نعيم : لاقتل . وقال عبيد الله : إما أن يقاد أهل القتل

٦٨٨١ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** سفيان عن عمرو عن مجاهد « عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كانت فى بنى إسرائيل قصاص ولم تسكن فيهم الديّة ، فقال الله لهذه الأمة (كتب عليكم القصاص فى القتل) إلى هذه الآية (فمن عفى له من أخيه شيء . .) قال ابن عباس : فالعفو أن يقول الديّة فى العمد ، قال (فاتباع بالمعروف) أن يطلب بالمعروف ويؤدى باحسان »

قوله (باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين) ترجم بلفظ الخبر ، وظاهره حجة بان قال إن الاختيار فى أخذ الديّة أو الاقتصاص راجع إلى أولياء المقتول ولا يشترط فى ذلك رضا القاتل . وهذا القدر مقصود الترجمة ومن ثم عقب حديث أبي هريرة بحديث ابن عباس الذى فيه تفسير قوله تعالى (فمن عفى له من أخيه شيء) أى ترك له دمه ورضى منه بالديّة (فاتباع بالمعروف) أى فى المطالبة بالديّة . وقد فسر ابن عباس العفو بقبول الديّة فى العمد ، وقبول الديّة راجع إلى الأولياء الذين لهم طلب القصاص ، وأيضا فانما لزمت القاتل الديّة بخير

رضاه لأنه مأمور بأحياء نفسه لعموم قوله تعالى (ولا تقتلوا أنفسكم) فإذا رضى أولياء المقتول بأخذ الدية له لم يكن للفاتل أن يمتنع من ذلك ، قال ابن بطال : معنى قوله تعالى (ذلك تخفيف من ربكم) إشارة إلى أن أخذ الدية لم يكن في بني إسرائيل بل كان القصاص متحققاً ، تخفف الله عن هذه الأمة بمشروعية أخذ الدية إذا رضى أولياء المقتول . ثم ذكر في الباب حديثين ، الأول : قوله (عن أبي هريرة) كذا إلا أكثر من رواه عن يحيى بن أبي كثير في الصحيحين وغيرهما ، ووقع في رواية النسائي مرسل ، وهو من رواية يحيى بن حميد عن الأوزاعي وهي شاذة . قوله (أن خزاعة قتلتوا رجلاً ، وقال عبد الله بن رجاء) كذا تحول إلى طريق حرب بن شداد عن يحيى وهو ابن أبي كثير في الطريقين ، وساق الحديث هنا على لفظ حرب ، وقد تقدم لفظ شيبان وهو ابن عبد الرحمن في كتاب العلم ، وطريق عبد الله بن رجاء هذه وصالحا البيهقي من طريق هشام بن علي السيرافي عنه ، وتقدم في اللفظة من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة مخرجاً بالتحديث في جميع السند قوله (أنه عام فتح مكة) الهاء في أنه ضمير الشأن . قوله (قتلت خزاعة رجلاً من بني ليث بقتيل لهم في الجاهلية) وقع في رواية ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي شريح أن النبي ﷺ قال : إن الله حرم مكة ، فذكر الحديث وفيه : ثم أنكم معشر خزاعة قتلت هذا الرجل من هذيل ، وإنى عاقله ، وقع نحو ذلك في رواية ابن إسحاق عن المقبري كما أوردته في باب لا يعصد شجر الحرم ، من أبواب جزاء الصيد من كتاب الحج ، فأما خزاعة فتقدم نسبهم في أول مناقب قريش ، وأما بنو ليث فقبيلة مشهورة ينسبون إلى ليث بن بكر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة ابن إلياس بن مضر ، وأما هذيل فقبيلة كبيرة ينسبون إلى هذيل وهم بنو مدركة بن إلياس بن مضر ، وكانت هذيل وبكر من سكان مكة وكانوا في ظواهرها خارجين من الحرم ، وأما خزاعة فكانوا غلبوا على مكة وحكموا فيها ثم أخرجوا منها فصاروا في ظاهرها ، وكانت بينهم وبين بني بكر عداوة ظاهرة في الجاهلية ، وكانت خزاعة حلفاء بني هاشم بن عبد مناف إلى عهد النبي ﷺ ، وكان بنو بكر حلفاء قريش كما تقدم بيانه في أول فتح مكة من كتاب المغازي ، وقد ذكرت في كتاب العلم أن اسم القاتل من خزاعة خراش بمجمعتين ابن أمية الخزاعي ، وأن المقتول منهم في الجاهلية كان اسمه أحر وأن المقتول من بني ليث لم يسم وكذا القاتل ، ثم رأيت في السيرة النبوية لابن إسحاق أن الخزاعي المقتول اسمه منبه ، قال ابن إسحاق في المغازي : حدثني سعيد بن أبي سنذر الأسدي عن رجل من قومه قال : كان معنا رجل يقال له أحر كان شجاعاً وكان إذا نام غط فاذا طرقهم شيء صاحوا به فيثور مثل الأسد ، فغزاهم قوم من هذيل في الجاهلية فقال لهم ابن الأثوخ وهو بالثاء المثناة والعين المهملة : لا تعجلوا حتى أنظر فإن كان أحر فيهم فلا سبيل إليهم ، فاستمع فاذا غطي أحر فشى إليه حتى وضع السيف في صدره فقتله وأغاردا على الحى ، فلما كان عام الفتح وكان الغد من يوم الفتح أتى ابن الأثوخ الهذلي حتى دخل مكة وهو على شركه ، فرأته خزاعه فمرفوه فأقبل خراش بن أمية فقال أفرجوا عن الرجل فطعنه بالسيف في بطنه فوقع قتيلاً ، فقال رسول الله ﷺ : يا معشر خزاعة ارفعوا أيديكم عن القتل ، ولقد قتلتهم قتيلاً لأدينه ، قال ابن إسحاق : وحدثني عبد الرحمن بن حرمة الأسدي عن سعيد بن المسيب قال : لما بلغ النبي ﷺ ما صنع خراش بن أمية قال : إن خراشاً لقتال ، يعيبه بذلك . ثم ذكر حديث أبي شريح الخزاعي كما تقدم ، فهذا قصة الهذلي ، وأما قصة المقتول من بني ليث فكأنها أخرى ، وقد ذكر ابن هشام أن المقتول من بني ليث اسمه جندب بن الأداع ، وقال بلقي أن أول قتيل وداه

رسول الله ﷺ يوم الفتح جندب بن الادلع قتله بنو كعب فوداه بمائة ناقة ، اسكن ذكر الواقدي أن اسمه جندب ابن الادلع ، فراه جندب بن الاعجب الاسلمى فخرج يستجيش عليه فجاء خراش فقتله ، فظهر أن القصة واحدة فلمله كان هذاياً حالف بنى ايث أو بالعكس ، ورأيت في آخر الجزء الثالث من د فوائد أبي علي بن خزيمة ، أن اسم الخزاعي القتال هلال بن أمية ، فان ثبت فاعل هلالا لقب خراش والله أعلم . قوله (فقام رسول الله ﷺ) في رواية سفيان المصنف في العلم ، فأخبر النبي ﷺ بذلك فركب راحلته فخطب ، . قوله (إن الله حبس عن مكة الفيل) بالفاء اسم الحيوان المشهور ، وأشار بحبسه عن مكة الى قصة الحبشة وهي مشهورة سابقا ابن اسحق مبسوطه ، وحاصل ما ساقه أن أبرهة الحبشي لما غلب على اليمن وكان نصرانياً بنى كنيسة وألزم الناس بالحج اليها ، فعمد بعض العرب فاستغفل الحجة وتغوط فهرب ، فغضب أبرهة وعزم على تخريب الكعبة ، فتجهز في جيش كثيف واستصحب معه فيلاً عظيماً ، فلما قرب من مكة خرج اليه عبد المطلب فأعظمه وكان جميل الهيئة ، فطلب منه أن يرد عليه إبله له فنهبت فاستغصر همته وقال : لقد ظننت أنك لا تسألني إلا في الأمر الذي جئت فيه ، فقال إن لهذا البيت رباً سيحيمه ، فأطاد اليه ابله ، وتقدم أبرهة بجوشه ففقدوا الفيل فبرك ودجزوا فيه ، وارسل الله عليهم طيراً مع كل واحد ثلاثة أحجار حجرين في رجله وحجر في منقاره فاقوا عليها فلم يبق منهم أحد إلا أصيب ، وأخرج ابن مردويه يعمد حسن عن عكرمة عن ابن عباس قال جاء أصحاب الفيل حتى نزلوا الصفاح وهو بكسر المهملة ثم فاء ثم مهملة موضع خارج مكة من جهة طريق اليمن ، فأتاهم عبد المطلب فقال : إن هذا يدع الله لم يسلط عليه أحداً ، قالوا لا نرجع حتى نهدمه ، فكانوا لا يقدمون فيلهم إلا ناخر ، فدعا الله الطير الأبايل فأعطاهم حجارة سوداء فلما حاذتهم رمتهم ، فما بقي منهم أحد إلا أخذته الحكة ، فكان لا يحك أحد منهم جلده إلا تساقط لحمه قال ابن اسحق : حدثني يعقوب بن هنية قال : حدثت أن أول مارقت الحصباء والمجدري بأرض العرب من يومئذ ، وعند الطبري بسند صحيح عن عكرمة أنها كانت طيراً خضراً خرجت من البحر لها زمرور كروم السباع . ولابن أبي حاتم من طريق عبيد بن عمير بسند قوى : بعث الله عليهم طيراً أنشأها من البحر كأمثال الخطاطيف . فذكر نحو ما تقدم . قوله (وانها لم تحمل لأحد قبل الخ) تقدم بيانه مفصلاً في باب تحريم القتال بمكة ، من أبواب جزاء الصيد وفيما قبله في باب لا يعضد شجر الحرم ، . قوله (ولا يلتقط) بضم أوله على البناء المجهول وفي آخره (الا لمنشد) ووقع للكشيميني هنا بفتح أوله وفي آخره (الا لمنشد) وهو واضح . قوله (ومن قتل له قتيل) أى من قتل له قريب كان حياً فصار قتيلاً بذلك القتل . قوله (فهو بخير النظرين) تقدم في العلم بلفظ (ومن قتل فهو بخير النظرين) وهو مختصر ولا يمكن حمله على ظاهره لأن المقتول لا اختيار له وإنما الاختيار لوليه وقد أشار الى نحو ذلك الخطابي ، ووقع في رواية الترمذي من طريق الأوزاعي : فاما أن يعفو وإما أن يقتل ، والمراد المعفو على الدية جمعا بين الروايتين ، وبؤيده أن عنده في حديث أبي شريح : فمن قتل له قتيل بعد اليوم فأمله بين خيرتين : إما أن يقتلوا أو يأخذوا الدية ، ولابن داود وابن ماجه وعلقه الترمذي من وجه آخر عن أبي شريح بلفظ : فانه يختار إحدى ثلاث إما أن يقتل ، وإما أن يعفو ، وإما أن يأخذ الدية فان أراد الرابعة فخذوا على يديه ، أى ان أراد زيادة على القصاص أو الدية ، وسأذكر الاختلاف فيمن يستحق الخيار هل هو القتال أو ولي المقتول في شرح الحديث الذي بعده . وفي الحديث ، أن ولي الدم بخير بين القصاص والدية ،

واختلاف اذا اختار الدية هل يجب على القاتل اجابته ؟ فذهب الاكثر الى ذلك ، وعن مالك لا يجب الا برضا القاتل ، واستدل بقوله « ومن قتل له ، بأن الحق يتعلق بورثة المقتول ، فلو كان بعضهم غائبا أو طفلا لم يكن للباقيين القصاص حتى يبلغ الطفل ويقدم الغائب . قوله (إما أن يودي) يكون الواو أى يعطى القاتل أو أولياؤه لأولياء المقتول الدية (وإما أن يقاد) أى يقتل به ، ووقع في العلم بلفظ « إما أن يعقل ، بدل « إما أن يودي ، وهو بمعناه ، والعقل الدية . وفي رواية الأوزاعي في اللفظة « إما أن يفدى ، بالفاء بدل الواو ، وفي نسخة « وإما أن يعطى ، أى الدية . ونقل ابن التين عن الداودي أن في رواية أخرى « إما أن يودي أو يفادى ، وتعقبه بأنه غير صحيح لأنه لو كان بالفاء لم يكن له فائدة لتقدم ذكر الدية . ولو كان بالفاء واحتمل أن يكون المقتول وليا لذكر بالتثنية أى يفادا بقتيلهما والاصل عدم التعدد ، قال وصحيح الرواية « إما أن يودي أو يقاد ، وإنما يصح يقادى ان تقدمه ان يقتل . وفي الحديث جواز ايقاع القصاص بالحرم لانه ~~يقتل~~ خطب بذلك بمكة ولم يقيده بغير الحرم ، وتمسك بمعومه من قال يقتل المسلم بالذمى وقد سبق ما فيه . قوله (فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاه) تقدم ضبطه مع شرحه في العلم ، وحكى الساقى أن بعضهم نطق بها بقاء في آخره وغطاه وقال هو فارسى من فرسان الفرس الذين بعثهم كسرى إلى اليمن . قوله (ثم قام رجل من قريش فقال : يا رسول الله إلا الاذخر) تقدم بيان اسمه وأنه العباس بن عبد المطلب وشرح بقية الحديث المتعلق بتحريم مكة وبالإذخر في الأبواب المذكورة من كتاب الحج . قوله (وتابعه عبيد الله) يعنى ابن موسى . قوله (عن شيبان في الفيل) أى تابع حرب بن شداد عن يحيى في الفيل بالفاء ، ورواية عبيد الله المذكورة موصولة في صحيح مسلم من طريقه . قوله (وقال بعضهم عن أبي نعيم القتل) هو محمد بن يحيى الذهلى جزم عن أبي نعيم في روايته عنه بهذا الحديث بلفظ « القتل » وأما البخارى فرواه عنه بالاشك كما تقدم في كتاب العلم . قوله (وقال عبيد الله إما أن يقاد أهل القتل) أى يؤخذ لهم بثأرهم ، وعبيد الله هو ابن موسى المذكور ، وروايته لإياه عن شيبان بن عبد الرحمن بالسند المذكور ، وروايته هذه موصولة في صحيح مسلم كما بينته ولفظه « إما أن يعطى الدية وإما أن يقاد أهل القتل » وهو بيان لقوله « إما أن يقاد » . الحديث الثانى ، قوله (عن عمرو) هو ابن دينار ، قوله (عن مجاهد) وقد تقدم في تفسير البقرة عن الحميدى « عن سفيان حدثنا عمرو سمعت مجاهدا » . قوله (عن ابن عباس رضى الله عنهما) في رواية الحميدى « سمعت ابن عباس ، هكذا وصله ابن عيينة عن عمرو بن دينار وهو من أثبت الناس في عمرو ، ورواه ورقاء بن عمر عن عمرو فلم يذكر فيه ابن عباس أخرجه النسائى . قوله (كانت في بنى اسرائيل القصاص) كذا هنا من رواية قتيبة عن سفيان بن عيينة ، وفي رواية الحميدى عن سفيان « كان في بنى اسرائيل للقصاص » كما تقدم في التفسير وهو أرجح ، وكأنه أنشأ باعتبار معنى القصاص وهو المماثلة والمساواة . قوله (فقال الله لهذه الأمة كتب عليكم القصاص في القتلى إلى هذه الآية فن عفى له من أخيه شيء) . قلت : كذا وقع في رواية قتيبة ، ووقع هنا عند أبي ذر والأكثر . ووقع هنا في رواية النسائى والقابسى « إلى قوله فن عفى له من أخيه شيء » ، ووقع في رواية ابن أبي عمر في مسنده ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج « إلى قوله في هذه الآية » ، وبهذا يظهر المراد ، وإلا فالأول يوم أن قوله (فن عفى) في آية تلى الآية المبدأ بها وليس كذلك ، وقد أخرجه الاسماعيلى من رواية أبى كريب وغيره عن سفيان فقال بعد قوله في القتلى « فقرا إلى والائى بالائى فن عفى له » ، ووقع في رواية

الحديث المذكورة ما حذف هنا من الآية وزاد في آخره تفسير قوله (ذلك تخفيف من ربكم) وزاد فيه أيضا تفسير قوله (فن اعتدى) أى قتل بعد قبول الدية . وقد اختلف في تفسير العذاب في هذه الآية فقل : يتعلق بالآخرة وأما في الدنيا فهو ان قتل ابتداء وهذا قول الجمهور ، وعن عكرمة وقتادة والسدي يتحتم القتل ولا يتمكن الولي من أخذ الدية . وفيه حديث جابر رفعه ، لا أعفر عن قتل بعد أخذ الدية ، أخرجه أبو داود وفي سنده انقطاع ، قال أبو عبيد : ذهب ابن عباس إلى أن هذه الآية ليست منسوخة بآية المائدة (ان النفس بالنفس) بل هما محكمتان ، وكأنه رأى أن آية المائدة مفسرة لآية البقرة وأن المراد بالنفس نفس الأحرار ذكورهم وإناثهم دون الأفاء فان أنفسهم متساوية دين الأحرار . وقال اسماعيل المراد في النفس بالنفس المكافئة للآخرى في الحدود لان الحر لو قذف عبدا لم يجلد اتفاقا والقتل قصاصا من جملة الحدود ، قال وبينه قوله في الآية (والجروح قصاص فن تصدق به فهو كفارة له) فن هنا يخرج العبد والكافر لان العبد ليس له أن يتصدق بدمه ولا يجرحه ، ولان الكافر لا يسمى متصدقا ولا مكفرا عنه . قلت : محصل كلام ابن عباس يدل على أن قوله تعالى (وكنتنا عليهم فيما) أى على بنى اسرائيل في التوراة (ان النفس بالنفس) مطلقا ، تخفف عن هذه الامة بمشروعية الدية بدلا عن القتل ان عفا من الأولياء عن القصاص وبتخصيصه بالحر في الحر ، لحيث لا حاجة في آية المائدة لمن تمسك بها في قتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر ، لان شرع من قبلنا إنما يتمسك منه بما لم يرد في شرعنا ما يخالفه ، وقد قيل ان شريعة عيسى لم يكن فيها قصاص وانه كان فيها الدية فقط ، فإن ثبت ذلك امتازت شريعة الاسلام بأنها جمعت الأمرين فكانت وسطى لا إفراط ولا تفريط ، واستدل به على أن الخير في القود أو أخذ الدية هو الولي وهو قول الجمهور ، وقرره الخطابي بأن العفو في الآية يحتاج الى بيان ، لان ظاهر القصاص أن لا تبعه لاحدهما على الآخر ، لكن المعنى أن من عفى عنه من القصاص الى الدية فعلى مستحق الدية الاتباع بالمعروف وهو المطالبة وعلى القاتل الاداء وهو دفع الدية باحسان . وذهب مالك والثوري وأبو حنيفة الى أن الخيار في القصاص أو الدية للقاتل ، قال الطحاوى : والحجة لم حديث أنس في قصة الربيع عمته فقال النبي ﷺ « كتاب الله النصاص » فانه حكم بالقصاص ولم يخير ، ولو كان الخيار الولي لأعلمهم النبي ﷺ اذ لا يجوز للحاكم أن يتحكم لمن ثبت له أحد شيئين بأحدهما من قبل أن يعلمه بأن الحق له في أحدهما ، فلما حكم بالقصاص وجب أن يحمل عليه قوله « فهو بخير النظرين » أى ولي المقتول بخير بشرط أن يرضى الجاني أن يفرم الدية . وتعقب بأن قوله ﷺ « كتاب الله النصاص » انما وقع عند طلب أولياء المجنى عليه في العمد القود فأعلم أن كتاب الله نزل على أن المجنى عليه إذا طلب القود أجيب اليه وليس فيه ما ادعاه من تأخير البيان ، واحتج الطحاوى أيضا بانهم أجمعوا على أن الولي لو قال للقاتل وضيت أن تعطيني كذا على أن لا أقتلك أن القاتل لا يجبر على ذلك ولا يؤخذ منه كرها وان كان يجب عليه أن يحقن دم نفسه . وقال المهلب وغيره : يستفاد من قوله « فهو بخير النظرين » أن الولي اذا سئل في العفو على مال إن شاء قبل ذلك وان شاء اقتص وعلى الولي اتباع الاولى في ذلك ، وليس فيه ما يدل على إكراه القاتل على بذل الدية ، واستدل بالآية على أن الواجب في قتل العمد القود والدية بدل منه ، وقيل الواجب الخيار ، وهما قولان للعلماء ، وكذا في مذهب الشافعي أصحهما الاول ، واختلف في سبب نزول الآية فقل نزات في حريقين ، والعرب كن لا يسهما ماول على الآخر في الشرف فكانوا يتزوجون من نسائهم بغير مهر وإذا قتل منهم

عبد قتلوا به حراً أو امرأة قتلوا بها رجلاً أخرجه الطبري عن الشعبي ، وأخرج أبو داود من طريق علي بن صالح بن حبي عن سمك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال : كان قريظة والنضير وكان النضير أشرف من قريظة ، فكان إذا قتل رجل من قريظة رجلاً من النضير قتل به وإذا قتل رجل من النضير رجلاً من قريظة يودي بمائة وسق من التمر ، فلما بعث النبي ﷺ قتل رجل من النضير رجلاً من قريظة فقالوا ادفنوه لنا فقتله ، فقالوا بيننا وبينكم النبي ﷺ ، فأتوه فتزات (وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط) والقسط : النفس بالنفس ، ثم نزات (أحكم الجاهلية يبغون) واستدل به الجمهور على جواز أخذ الدية في قتل العمد ولو كان غيلة وهو أن يخذع شخصاً حتى يصير به إلى موضع خفي فيقتله ، خلافاً للمالكية ، وأحقه مالك بالمحارب فإن الأمر فيه إلى السلطان وليس الأولياء العفو عنه ، وهذا على أصله في أن حد المحارب القتل إذا رآه الإمام وإن «أو» في الآية للتخيير لا للتنويع ، وفيه أن من قتل متأولاً كان حكمه حكم من قتل خطأ في وجوب الدية لقوله ﷺ ، فإني عافله ، واستدل به بعض المالكية دلي قتل من التجأ إلى الحرم بعد أن يقتل عمداً خلافاً لمن قال لا يقتل في الحرم بل يلجأ إلى الخروج منه ، ووجه الدلالة أنه ﷺ قاله في قصة قتيل خزاعة المقتول في الحرم ، وأن القود مشروع فيمن قتل عمداً ، ولا يعارضه ما ذكر من حرمة الحرم فإن المراد به تعظيمه بتحريم ما حرم الله ، وإقامة الحد على الجاني به من جملة تعظيم حرمة الله ، وقد تقدم شيء من هذا في الموضع الذي أشرت إليه آنفاً من كتاب الحج

٩ - باب من طلب دم امرئ بغير حق

٦٨٨٢ - حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن عبد الله بن أبي حسين حدثنا نافع بن جبيرة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : أبغض للناس إلى الله ثلاثة : مُأجِدٌ في الحرم ، ومُبْتَغٍ في الإسلام سنة الجاهلية ، ومُطَلَب دم امرئ بغير حق أبهريق دمه

قوله (باب من طلب دم امرئ بغير حق) أي بيان حكمه . قوله (من عبد الله بن أبي حسين) هو عبد الله بن عبد الرحمن نسب إلى جده ، وثبت ذكر أبيه في هذا السند عند الطبراني في نسخة شعيب بن أبي حمزة وكذا في مستخرج أبي نعيم ، ونافع بن جبيرة أي ابن مطعم . قوله (أبغض) هو أفعل من البغض ، قال وهو شاذ ومثله أعدم من العدم إذا افتقر ، قال وإنما يقال أفل من كذا المفاضلة في الفعل الثلاثي ، قال المصنف وغيره : المراد بهؤلاء الثلاثة أنهم أبغض أهل المعاصي إلى الله ، فهو كقوله «أكبر الكبائر» ، وإلا فالشرك أبغض إلى الله من جميع المعاصي . قوله (مأجد في الحرم) أصل المأجد هو المائل عن الحق ، والاحاد المعدول عن القصد ، واستشكل بأن مرتكب الصغيرة مائل عن الحق ، والجواب أن هذه الصغيرة في العرف مستعملة للخارج عن الدين فإذا وصف به من ارتكب معصية كان في ذلك إشارة إلى عظمها ، وقيل لم يراده بالجملة الاسمية مشعر بثبوت الصفة ، ثم التنكير للتعظيم فيكون ذلك إشارة إلى عظم الذنب ، وقد تقدم قريباً في حد الكبائر مستحل البيت الحرام ، وأخرج الثوري في تفسيره عن السدي عن مرة عن ابن مسعود قال «ما من رجل يرم بسائمة فتكتب عليه ، إلا أن رجلاً لو لم يمدن أبين أن يقتل رجلاً بالبيت الحرام إلا أذاقه الله من عذاب أليم» وهذا سند صحيح ، وقد ذكر شعبه أن السدي رفعه لهم ، وكلف شعبه يرويه عنه ، ووفقاً أخرجه أحمد بن يزيد بن هارون عن شعبه ،

وأخرجه الطبري من طريق أسباط بن نصر عن السدي موقوفاً ، وظاهر سياق الحديث أن فعل الصغيرة في الحرم أشد من فعل الكبيرة في غيره ، وهو مشكل فيبتعين أن المراد بالاحاد فعل الكبيرة ، وقد يؤخذ ذلك من سياق الآية فإن الاثنيان بالجملة الاسمية في قوله (ومن يرد فيه بالاحاد بظلم) الآية يفيد ثبوت الاحاد ودوامه ، والتنوين للتعظيم أي من يكون الاحاد عظيماً والله أعلم . قوله (ومبتغ في الاسلام سنة الجاهلية) أي يكون له الحق عند شخص فيطلبه من غيره ممن لا يكون له فيه مشاركة كوالده أو ولده أو قريبه ، وقيل المراد من يريد بقاء سيرة الجاهلية أو اشاعتها أو تنفيذها . وسنة الجاهلية اسم جنس يعم جميع ما كان أهل الجاهلية يعتمدونه من أخذ الجار بجاره والحليف بحليفه ونحو ذلك ، ويلتحق بذلك ما كانوا يعتقدونه ، والمراد منه ما جاء الاسلام بتركه كاطيرة والكهانة وغير ذلك ، وقد أخرج الطبراني والدارقطني من حديث أبي شريح رفعه « ان أعتى الناس على الله من قتل غير قاتله ، أو طلب بدم الجاهلية في الاسلام ، فيمكن أن يفسر به سنة الجاهلية في هذا الحديث . قوله (ومطالب) بالتحديد مفتعل من الطلب فأبدات التاء طاء وأدغمت ، والمراد من يبالغ في الطلب . وقال الكرماني : المعنى المتكافئ للطلب ، والمراد الطلب المترتب عليه المطلوب لا مجرد الطلب ، أو ذكر الطلب ليلزم الزجر في الفعل بطريق الأولى . وقوله « بغير حق » احتراز عن يقع له مثل ذلك لكن بحق كطالب القصاص مثلاً . وقوله « ليهريق » بفتح الهاء ويجوز اسكانها ، وقد تمسك به من قال ان الدم المصمم يؤخذ به ، وتقدم البحث في ذلك في الكلام على حديث « من هم بحسنة » في كتاب الرقاق . (تنبيه) : وقفت لهذا الحديث على سبب فقرات في كتاب مكة لعمر بن شبة ، من طريق عمرو بن دينار عن الزهري عن عطاء بن يزيد قال : قتل رجل بالزدلفة يعني في غزوة الفتح ، فذكر القصة وفيها أن النبي ﷺ قال « وما أدم أحدا أعتى على الله من ثلاثة : رجل قتل في الحرم أو قتل غير قاتله أو قتل بذحل في الجاهلية ، ومن طريق مسمر بن عمرو بن مرة عن الزهري ولفظه « ان أجراً الناس على الله ، فذكر نحوه وقال فيه « وطلب بذحول الجاهلية ،

١٥ - باب العفو في الخطأ بعد الموت

٦٨٨٣ - حدثنا فروة بن أبي القزعة حدثنا علي بن مسهر عن هشام عن أبيه « عن عائشة هُزمَ المشركون يوم أحد . . . » وحدثني محمد بن حرب حدثنا أبو مروان يحيى بن أبي زكريا - يعني الواسطي - عن هشام من عروة « عن عائشة رضي الله عنها قالت : صرَّخ إبليسُ يومَ أُحُدٍ في الناس : يا عبادَ الله أخراكم ، فرجعت أو لام على أخراهم حتى قتلوا البيان ، فقال حذيفة : أبي أ ب ، فقلوه ، فقال حذيفة : غفر الله لكم . قال : وقد كان انهزم منهم قومٌ حتى لحقوا بالطائف »

قوله (باب العفو في الخطأ بعد الموت) أي عفو الولي لا عفو المقتول لأنه محال ، ويحتمل أن يدخل ، وإنما فيه بما بعد الموت لأنه لا يظن أثره إلا فيه ، إذ لو عفا المقتول ثم مات لم يظهر له عفو أثر ، لأنه لو عاش تبين أن لا شيء له يعفو عنه ، وقال ابن بطال : أجمعوا على أن عفو الولي إنما يكون بعد موت المقتول ، وأما قبل ذلك فالعفو للقتيل ، خلافاً لأهل الظاهر فانهم أبطلوا عفو القاتل . وحجة الجمهور أن الولي لما قام مقام المقتول في طلب

ما يستحقه فإذا جعل له العفو كان ذلك للاصيل أولى ، وقد أخرج أبو بكر بن أبي شيبة من مرسل قتادة أن عروة ابن مسعود لما دعا قومه إلى الاسلام فرمى بسهم فقتل عفا عن قتله قبل أن يموت فأجاز النبي ﷺ عفوهم . قوله (حدثنا فروة) بقاء هو ابن أبي المخراء . قوله (عن أبيه عن عائشة هزم المشركون يوم أحد) سقط هذا القدر لأبي ذر وتحول إلى السند الآخر فصار ظاهره أن الروايتين سواء وليس كذلك ، ويحيى بن أبي ذكريا في السند الثاني هو يحيى بن يحيى الفسائي ، وساق المتن هنا على لفظه ، وأما لفظ علي بن مسهر فتقدم في د باب من حنث ناسيا ، من كتاب الإيمان والنذور . وقد بينت ذلك في الكلام عليه في غزوة أحد . قوله (فقال حذيفة غفر الله لكم) استدلال به من قال إن دينه وجبت على من حضر ، لأن معنى قوله « غفر الله لكم » عفو عنكم ، وهو لا يعفو إلا عن شيء استحق له أن يطالب به . وقد أخرج أبو اسحق الفزاري في السنن عن الاوزاعي عن الزهري قال « أخطأ المسلمون بأبي حذيفة يوم أحد حتى قتلوه » فقال حذيفة يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين ، فبلغت النبي ﷺ فزاده عنده خيرا ووداه من عنده ، وهذه الزيادة ترد قول من حمل قوله « فلم يزل في حذيفة منها بقية خير » على الحزن على أبيه ، وقد أوضحت الرد عليه في د باب من حنث ناسيا ، ويؤخذ منها أيضا التعلب على المحب الطبري حيث قال : حمل البخاري قول حذيفة « غفر الله لكم » على العفو عن الضمان وليس بصريح ، فيجواب بأن البخاري أشار بهذا الذي هو غير صريح إلى ما ورد صريحا وإن كان ليس على شرطه فإنه يؤيد ما ذهب إليه

٦٦ - باب قول الله تعالى (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا خطأ . ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا ، فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبته مؤمنة ، وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبته مؤمنة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله ، وكان الله عليما حكيما)

قوله (باب قول الله تعالى : وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا خطأ) كذا لأبي ذر وابن عساكر ، وساق الباقيون الآية إلى (عليما حكيما) ولم يذكر معظمهم في هذا الباب حديثا . قوله (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا خطأ) ذكر ابن اسحق في السيرة سبب نزولها عن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بتحتانية وشين معجمة أي ابن ربيعة المخزومي قال قال القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق : نزلت هذه الآية في حادثة عياش بن أبي ربيعة والحارث بن يزيد من بني عامر بن لؤي وكان يؤذيهم بمكة وهو كافر ، فلما هاجر المسلمون أسلم الحارث وأقبل مهاجرا حتى إذا كان بظاهر الحرة لقيه عياش بن أبي ربيعة فقاتله على شركه فعلاه بالسيف حتى قتله ، فنزلت ، روى هذه القصة أبو يعلى من طريق حماد بن سلمة عن ابن اسحق عن عبد الرحمن بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه فذكرها رسالة أيضا وزاد في السند عبد الرحمن بن القاسم ، وأخرج ابن أبي حاتم في التفسير من طريق سعيد بن جبير أن عياش بن أبي ربيعة حلف ليقبض الحارث بن يزيد إن ظفر به فذكر نحوه ومن طريق مجاهد نحوه لكن لم يسم الحارث ، وفي سياقه ما يدل على أنه أتى النبي ﷺ بعد أن أسلم ثم خرج فقتله عياش ابن أبي ربيعة ، وقيل في سبب نزولها غير ذلك مما لا يثبت . قوله (إلا خطأ) هو استثناء منقطع عند الجمهور إن أريد بالإنفي معناه ، فإنه لو قدر متصلا لمكان مفهومه فله قتله ، وانفصل من قال أنه متصل بأن المراد بالنفي

التحریم ، ومعنى إلا خطأ بأن عرفه بالكفر فقتله ثم ظهر أنه كان مؤمنا ، وقيل نصب على أنه مفعول له أى لا يقتله لشيء أصلا إلا للخطأ ، أو حال أى إلا فى حال الخطأ ، أو هو نعت مصدر محذوف أى إلا قتل خطأ ، وقيل د إلا ، هنا بمعنى الوار وجورده جماعة ، وقيدته الفراء بشرط مفقود هنا فلذلك لم يحزه هنا . واستدل بهذه الآية على أن الفصاح من المسلم مخنص بقتله المسلم فلو قتل كافرا لم يجب عليه شيء سواء كان حربيا أم غير حربى لأن الآيات بينت أحكام المقتولين عمدا ثم خطأ فقال فى الحربى (فان تولوا فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم) ثم قال فيمن لم يمشاق (فما جعل الله لكم عليهم سبيلا) وقال فيمن عاهد المحاربة (فخذوهم واقتلوهم حيث تقتلهم) وقال فى الخطأ (وما كان المؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ) فكان مفهومها أن له أن يقتل الكافر عمدا فخرج القمى بما ذكر قبلها ، وجعل فى قتل المؤمن خطأ الدية والكفارة ولم يذكر ذلك فى قتل الكافر ، فتمسك به من قال لا يجب فى قتل الكافر ولو كان ذميا شيء ، وأيده بقوله (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) واسحق فى أول السند قال أبو هريرة الجبلى : لم أجد منسوبا وبشبهه أن يكون ابن منصور . قلت : ولا يبعد أن يكون ابن راهويه فإنه كثير الرواية عن حبان بن هلال شيخ اسحق هنا

١٢ - باب إذا أقر بالقتل مرة قتل به

٦٨٨٤ - **حدثنا** إسحاق **أخبرنا** حبان **حدثنا** هام **حدثنا** قتادة **حدثنا** أنس بن مالك أن يهوديا رضى رأس جارية بين حجرين ، فقيل لها : من فعل بك هذا ؟ أفلان أفلان ، حتى سُمى اليهودى فأومات برأسها ، فجىء باليهودى فاعترف ، فأمر به النبي ﷺ فرُضَّ رأسه بالحجارة . وقد قال هام : بحجرين » **قوله** (باب إذا أقر بالقتل مرة قتل به) كذا هم ، وأما النسقى فمطف بدون « باب » فقال بعد قوله خطأ الآية ، وإذا أقر الخ ، وذكروا كلهم حديث أنس فى قصة اليهودى والجارية وبمحتاج الى مناسبتها للآية فإنه لا يظهر أصلا فالصواب صنيع الجماعة ، قال ابن المنذر : حكم الله فى المؤمن يقتل المؤمن خطأ بالدية ، وأجمع أهل العلم على ذلك ثم اختلفوا فى قوله (وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق) فقيل المراد كافر ولما قلته الدية من أجل العهد وهذا قول ابن عباس والشعمى والنخعى والزهرى ، وقيل مؤمن جاء ذلك عن النخعى وأبى الشعماء ، قال الطبرى : والأول أولى لأن الله أطلق الميثاق ولم يقل فى المقتول وهو مؤمن كما قال فى الذى قبله ، ويرجع أيضا حيث ذكر المؤمن ذكر الدية والكفارة معا وحيث ذكر الكافر ذكر الكفارة فقط وهنا ذكر الدية والكفارة معا . **قوله** فيه (فجىء باليهودى فاعترف) فى رواية هدية عن هام « فأتى به النبي ﷺ فلم يزل به حتى أقر » أخرجه الاسماعيل ، وفى حديث أنس فى قصة اليهودى حجة للجمهور فى أنه لا يشترط فى الاقرار بالقتل أن يتكرر ، وهو مأخوذ من اطلاق قوله « فأخذ اليهودى فاعترف » فإنه لم يذكر فيه عددا والأصل عدمه ، وذهب الكوفيون الى اشتراط تكرار الاقرار بالقتل مرتين قياسا على اشتراط تكرار الاقرار بالزنا أربعين مرة بعد الشهود فى الموضوعين

١٣ - باب قتل الرجل بالمرأة

٦٨٨٥ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** سعيد عن قتادة « عن أنس بن مالك رضى الله

عنه أن النبي ﷺ قتل يهودياً بجارية قتلها على أوضاع لها .

قوله (باب قتل الرجل بالمرأة) ذكر فيه حديث أنس في قصة اليهودي والجارية باختصار ، وقد تقدم شرحه مستوفى قريباً ، ووجه الدلالة منه واضح ، ولمح به إلى الرد على من منع كما سأبينه في الباب الذي بعده

١٤ - باب القصاص بين الرجال والنساء في الجراحات . وقال أهل العلم : يقتل الرجلُ بالمرأة . ويذكر عن عمر : تقاد المرأة من الرجل في كل عمد يبلغ نفسه فادونها من الجراح . وبه قال عمر بن عبد العزيز وإبراهيم وأبو الزناد عن أصحابه . وجرحت أخت الربيع إنساناً فقال النبي ﷺ : القصاص ،

٦٨٨٦ - حدثنا عمرو بن علي حدثنا يحيى حدثنا سفیان حدثنا موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله عن عائشة رضي الله عنها قالت : لَدَدْنَا النَّبِيَّ ﷺ فِي مَرَضِهِ فَقَالَ : لَا تَلْدُونِي ، فَقُلْنَا : كَرَاهِيَةَ الْمَرِيضِ لِدَوَاءٍ ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ : لَا يَبْقَى أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلَّا لَدٌ ، غَيْرَ الْعَبَّاسِ فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ ،

قوله (باب القصاص بين الرجال والنساء في الجراحات) قال ابن المنذر : أجمعوا على أن الرجل يقتل بالمرأة والمرأة بالرجل ، إلا رواية عن علي وعن الحسن وعطاء ، وخالف الحنفية فيما دون النفس ، واحتج بعضهم بأن اليد الصحيحة لا تقطع باليد المشللة بخلاف النفس فإن النفس الصحيحة تقاد بالمریضة اتفاقاً ، وأجاب ابن القصار بأن اليد المشللة في حكم الميتة والحی لا يقاد بالمت ، وقال ابن المنذر : لما أجمعوا على القصاص في النفس واختلفوا فيما دونها وجب رد المختلف إلى المتفق . قوله (وقال أهل العلم يقتل الرجل بالمرأة) المراد الجمهور ، أو أطلق إشارة إلى وهي الطريق إلى علي . أو إلى أنه من ندرة المخالف . قوله (ويذكر عن عمر تقاد المرأة من الرجل في كل عمد يبلغ نفسه فادونها من الجراح) وصلة سعيد بن منصور من طريق النخعي قال : كان فيما جاء به عروة البارقي إلى شريح من عند عمر قال جرح الرجال والنساء سواء ، وسنده صحيح إن كان النخعي سمعه من شريح ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر فقال : عن إبراهيم عن شريح ، قال أتاني عروة ، فذكره . ومعنى قوله : تقاد ، يقتص منها إذا قتلت الرجل ويقطع عضوها الذي تقطعه منه وبالعكس . قوله (وبه قال عمر بن عبد العزيز وإبراهيم وأبو الزناد عن أصحابه) أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الثوري عن جعفر بن برقان عن عمر بن عبد العزيز وعن مغيرة عن إبراهيم النخعي قالوا : القصاص بين الرجل والمرأة في العمد سواء ، وأخرج الأثرم من هذا الوجه عن عمر بن عبد العزيز قال : القصاص فيما بين المرأة والرجل حتى في النفس ، وأخرج البيهقي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال : كل من أدركت من فقهاؤنا - وذكر السبعة في مشيخة سواهم أهل فقه وفضل ودين - قال وربما اختلفوا في الشيء فأخذنا بقول أكثرهم وأفضلهم رأياً أنهم كانوا يقولون المرأة تقاد من الرجل حيناً بيمين وأذن وكل شيء من الجراح على ذلك وإن من قتلها قتل بها . قوله (وجرحت أخت الربيع إنساناً فقال النبي ﷺ : القصاص) كذا هم ، ووقع للناس في كتاب الله القصاص ، والمعتمد ما عند الجماعة وهو بالنصب على الأغراء ، قال أبو ذر : كذا وقع منا والصواب في الربيع ذات النضر حمة أنس ، وقال المكرمان : قيل إن

الصواب « وجرحت الربيع » بحذف لفظة أخت فانه الموافق لما تقدم في البقرة من وجه آخر « عن أنس أن الربيع بنت النضر عمته كسرت ثنية جارية فقال رسول الله ﷺ : كتاب الله القصاص ، قال : إلا أن يقال إن هذه امرأة أخرى ، لكنه لم ينقل عن أحد ، كذا قال ، وقد ذكر جماعة انهما قصتان ، والمذكور هنا طرف من حديث أخرجه مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت بن أنس « أن أخت الربيع أم حارثة جرحت انسانا فاقتصموا إلى النبي ﷺ فقال : القصاص القصاص ، فقالت أم الربيع : يا رسول الله أيقص من فلانة والله لا يقص منها ، فقال : سبحان الله يا أم الربيع القصاص كتاب الله فما زالت حتى قبلوا الدية فقال : ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره ، والحديث المشار إليه في سورة البقرة مختصر من حديث طويل ساقه البخاري في الصلح بتامه من طريق حميد عن أنس وفيه « فقال أنس بن النضر : أنكسر ثنية الربيع يا رسول الله ؟ لا والذي بعثك بالحق لأنكسر ثنيتهما ، قال يا أنس كتاب الله القصاص ، فرضى القوم وعفوا فقال : ان من عباد الله لو من أقسم على الله لأبره ، وسيأتي بعد أربعة أبواب أيضاً باختصار ، قال النووي قال العلماء : المعروف رواية البخاري ، ويحتمل أن يكونا قصتين . قلت : وجزم ابن حزم بأنهما قصتان صحيحتان وقعتا لامرأة واحدة إحداهما أنها جرحت انسانا فقتل عليها بالضمان والأخرى أنها كسرت ثنية جارية فقتل عليها بالقصاص وحلفت أمها في الأولى وأخوها في الثانية . وقال البيهقي بعد أن أورد الروایتين : ظاهر الخبرين يدل على أنهما قصتان ، فان قبل هذا الجمع والافتات أحفظ من حميد . قلت : في القصتين مفايرات : منها هل الجنانية الربيع أو اختها ، وهل الجنانية كسر الثنية أو الجراحة ، وهل الحالف أم الربيع أو أخوها أنس بن النضر ؟ وأما ما وقع في أول الجنائيات عند البيهقي من وجه آخر عن حميد عن أنس قال « لطمت الربيع بنت معوذ جارية فكسرت ثنيتهما ، فهو غلط في ذكر أبيها والمحفوظ أنها بنت النضر عمه أنس كما وقع التصريح به في صحيح البخاري ، وفي الحديث أن كل من وجب له القصاص في النفس أو دونها فعفا على مال فرضوا به جاز . قوله (يحيى) هو القطان وسفيان هو الثوري . قوله (لدينا النبي ﷺ في مرضه فقال لا تلدونى) تقدم شرحه في الوفاة النبوية ، والمراد منه هنا « لا يبقى أحد منكم إلا له » فان فيه إشارة إلى مشروعية الاقتصاص من المرأة بما جنته على الرجل ، لأن الذين لدوه كانوا رجالا ونساء ، وقد ورد التصريح في بعض طرقه بأنهم لدوا ميمونة وهي صائمة من أجل عموم الأمر كما مضى في الوفاة النبوية من وجهين . قوله (غير العباس فانه لم يشهدكم) تقدم بيانه أيضا في الوفاة النبوية قبل . وفي الحديث أن صاحب الحق يستثنى من غرمائه من شاء فيعفو عنه ويقتص من الباقين ، وفيه نظر لقوله « لم يشهدكم » وفيه أخذ الجماعة بالواحد ، قال الخطابي : وفيه حجة لمن رأى القصاص في اللطمة ونحوها ، واعتل من لم يرد ذلك بأن اللطم يتعذر ضبطه وتقديره بحيث لا يزيد ولا ينقص وأما اللدود فاحتمل أن يكون قصاصا واحتمل أن يكون معاقبة على مخالفة أمره فموجبوا من جنس جنائيتهم . وفيه أن الشركاء في الجنابة يقتص من كل واحد منهم اذا كانت أفعالهم لا تتميز ، بخلاف الجنابة في المال لأنها تتبع بعض ، اذ لو اشترك جماعة في سرقة ربع دينار لم يقطعوا اتفاقا ، وسيأتي بيان ذلك بعد ستة أبواب

١٥ - باب من أخذ حقه أو اقتص دون السلطان

٦٨٨٧ - حدثنا أبو الليث أخبرنا شبيب حدثنا أبو الزناد إن الأعرج حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول

إنه سمع رسول الله ﷺ يقول : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة »
٦٨٨٨ - وبإسناده « لو أطلع في بيتك أحدٌ ولم تأذن له حذفته بحصاة فتقات عينه ما كان عليك

من جناح »

[الحديث ٦٨٨٨ - طرفه في : ٦٩٠٢]

٦٨٨٩ - **حدثنا** مسددٌ **حدثنا** يحيى عن حميدٍ « أن رجلاً أطلع في بيت النبي ﷺ ، فسدد إليه

مشقصاً » فقلت من حدثك بهذا ؟ قال : أنس بن مالك

قوله (باب من أخذ حقه) أى من جهة غريمه بغير حكم حاكم (أو اقتص) أى إذا وجب له هل أحد قصاص في نفس أو طرف هل يشترط أن يرفع أمره إلى الحاكم أو يجوز أن يستوفيه دون الحاكم وهو المراد بالسلطان في الترجمة . قال ابن بطال : اتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتص من حقه دون السلطان ، قال : وإنما اختلفوا فيمن أقام الحد على عبده كما تقدم تفصيله . قال : وأما أخذ الحق فإنه يجوز عندهم أن يأخذ حقه من المال خاصة إذا جحد، إياه ولا بينة عليه كما سيأتى تقريره قريباً . ثم أجاب عن حديث الباب بأنه خرج هل التغليظ والزجر عن الاطلاع على عورات الناس انتهى . قلت : فأما من نقل الاتفاق فكأنه استند فيه إلى ما أخرجه اسماعيل القاضي في « نسخة أبي الزناد » عن الفقهاء الذين ينتهى إلى قولهم ومنه : لا ينبغي لأحد أن يقيم شيئاً من الحدود دون السلطان ، إلا أن للرجل أن يقيم حد الزنا على عبده ، وهذا إنما هو اتفاق أهل المدينة في زمن أبي الزناد . وأما الجواب فإن أراد أنه لا يعمل بظاهر الخبر فهو محل النزاع . **قوله** (أنه سمع أبا هريرة يقول إنه سمع رسول الله ﷺ يقول : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة) كذا لأبي ذر وسقط « يوم القيامة » للباقيين . **قوله** (وبإسناده لو أطلع الخ) هو المراد في هذه الترجمة ، والاول ذكره لكونه أول حديث في نسخة شعيب عن أبي الزناد ، ومن ثم لم يسق الحديث بتمامه هنا بل اقتصر على أوله إشارة إلى ذلك ، وساقه بتمامه في كتاب الجمعة ، ولم يطرد البخاري صنيع في ذلك واطرد صنيع مسلم في « نسخة همام » بأن يسوق السند ثم يقول فذكر أحاديثاً منها ثم يذكر الحديث الذي يريد وقد أشرت إلى ذلك في كتاب الرقاق ، وجوز الكرماني أن الراوى سمع الحديثين في نسق واحد فجمعهما فاستمر من بعده على ذلك . قلت : وهذا يحتاج إلى تمكلة ، وهو أن البخاري اختصر الاول لأنه لا يحتاج إليه هنا . **قوله** (لو أطلع) الفادل مؤخر وهو « أحد » . **قوله** (ولم تأذن له) احتراز عن اطلع بأذن **قوله** (حذفته بحصاة) كذا هنا بغير فاء ، وأخرجه الطبراني عن أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة عن أبي اليان شيخ البخاري فيه بلفظ « حذفته » وهو الاولى والاول جائز ، وسيأتى بعد سبعة أبواب من رواية سفيان بن عيينة عن أبي الزناد بلفظ « لو أن اسماً أطلع عليك بغير إذن فحذفته » وقوله حذفته بالحاء المهملة عند أبي ذر والقاسمي وعند غيرهما بالحاء المعجمة وهو أوجه لأن الرى بحصاة أو نواة وتحوها إما بين الإيهام والسبابة وإما بين السبابتين وجزم النووي بأنه في مسلم بالمعجمة ، وسيأتى في رواية سفيان المشار إليها بالمهملة ، وقال القرطبي : الرواية بالمهملة خطأ لأن في نفس الخبر أنه الرى بالحصى وهو بالمعجمة جزماً . قلت : ولا مانع من استعمال المهملة في ذلك مجازاً . **قوله** (فتقات عينه) بقاف ثم همزة ساكنة أى شققت عينه ، قال ابن القطاع : فقاً عينه أظناً ضوئها .

قوله (جناح) أى لثم أو مؤاخنة . قوله (يحيى) هو القطان وحيد هو الطريل . قوله (إن رجلاً) هذا ظاهره الإرسال لأن حميداً لم يدرك القصة ، لكن بين في آخر الحديث أنه موصول . وسيأتى بعد سبعة أبواب من وجه آخر عن أنس وبذلك فيه ما قيل في تسمية الرجل المذكور . قوله (فسد إليه) بدالين مهملتين الأولى ثقيلة قبام سين مهملة أى صوب وزنه ومعناه ، والتصويب توجيه السهم إلى مرماه وكذلك التسديد ومنه البيت المشهور :

أعلمه الرماية كل يوم فلما استد ساعده رمانى

وقد حكى فيه الإعجام ويترجح كونه بالمهملة بإسناده إلى التعليم لأنه الذى فى قدرة المعلم بخلاف الشدة بمعنى القوة فإنه لا قدرة للمعلم على اجتلابها ، ووقع فى رواية أبى ذر عن السرخسى وفى رواية كريمة عن الكشميهنى بالشين المعجمة والأول أولى فقد أخرجه أحمد عن محمد بن أبى حدى عن حميد بلفظ « فاهوى إليه ، أى أمار إليه . قوله (مشقفاً) تقدم ضبطه وتفسيره فى كتاب الاستئذان فى الكلام على رواية عبيد الله بن أبى بكر بن أنس عن أنس وسياتفه أتم ، ووقع هنا فى رواية حميد مختصراً أيضاً ، وقد أخرجه أحمد عن يحيى القطان شيخ شيخ البخارى فيه فزاد فى آخره حتى آخر رأسه بتشديد الحاء المعجمة أى أخرجهما من المكان الذى اطلع فيه وقاعل آخر هو الرجل ، ويحتمل أن يكون المشقص وأسند الفعل إليه مجازاً ، ويحتمل أن يكون النبی ﷺ لكونه السبب فى ذلك والأول أظهر ، فقد أخرجه أحمد أيضاً عن سهل بن يوسف عن حميد بلفظ « فأخرج الرجل رأسه ، وعنده فى رواية ابن أبى حدى التى أشرت إليها : فتأخر الرجل . قوله (فقلت من حدثك) الفائل هو يحيى القطان والمقول له هو حميد وجوابه بقوله أنس بن مالك يقتضى أنه سمعه منه بغير واسطة ، وهذا من المتون التى سمعها حميد من أنس وقد قيل أنه لم يسمع منه سوى خمسة أحاديث والبقية سمعها من أصحابه عنه كتابات وفتادة فكان يدلسها فيرويهما عن أنس بلا واسطة ، والحق أنه سمع منه أضعاف ذلك ، وقد أكثر البخارى من تخريج حديث حميد عن أنس ، بخلاف مسلم فلم يخرج منها إلا القليل لهذه العلة ، لكن البخارى لا يخرج من حديثه إلا ما صرح فيه بالتحديث أو ما قام مقام التصريح ولو بالضرورة كما لو كان من رواية شعبة عنه فإن شعبة لا يحمل عن شيوخه إلا ما عرف أنهم سمعوه من شيوخهم ، وقد أوضحت ذلك فى ترجمة حميد فى مقدمة هذا الشرح والله الموفق

١٦ - باب إذا مات فى الزحام أو قتل

٦٨٩٠ - حدثني إسحاق بن منصور أخبرنا أبو أسامة قال هشام أخبرنا عن أبيه عن عائشة قالت : لما كان يوم أحد هزم المشركون ، فصاح إبليس : أى عباد الله ، أخراكم . فرجعت أولام فاجتلدت هى وأخراهم فنظر حذيفة فإذا هو بأبيه اللبان ، فقال : أى عباد الله ، أبى أبى . قالت : فوالله ما احتجزوا حتى قتلوه ، قال حذيفة : غفر الله لكم . قال عروة : فإزالت فى حذيفة منه بقية خير حتى لحق بالله .

قوله (باب إذا مات فى الزحام أو قتل به) كذا لابن بطال وسقط د به ، من رواية الأكثر ، أورد البخارى الترجمة مورو الاستفهام ولم يحزم بالحكم كما جزم به فى الذى بعده لوجرد الاختلاف فى هذا الحكم ، وذكر فيه

حديث طائفة في قصة قتل اليان والد حذيفة وقد تقدم الكلام عليه قريباً . قال ابن بطلان : اختلاف على وعمر هل تجب ديته في بيت المال أو لا ؟ وبه قال اسحق أى بالوجوب ، وتوجيهه أنه مسلم مات بفعل قوم من المسلمين فوجب ديته في بيت مال المسلمين . قلت : وامل حجة ما ورد في بعض طرق قصة حذيفة ، وهو ما أخرجه أبو العباس السراج في تاريخه من طريق عكرمة أن والد حذيفة قتل يوم أحد بعض المسلمين وهو يظن أنه من المشركين فوداه رسول الله ﷺ ورجاله نفقات مع إرساله ، وقد تقدم له شاهد مرسل أيضاً في « باب العفو عن الخطأ » وروى مسدد في مسنده من طريق يزيد بن مذكور أن رجلاً زحم يوم الجمعة فمات فوداه على من بيت المال ، وفي المسألة مذاهب أخرى منها قول الحسن البصري إن ديته تجب على جميع من حضر وهو أخص من الذي قبله ، وتوجيهه أنه مات بفعلهم فلا يتعداهم إلى غيرهم ، ومنها قول الشافعي ومن تبعه أنه يقال لوليه ادّفع على من شئت واحلف فإن حلفت استحققت الدية وإن نسكت حلف المدعى عليه على الذي وسقطت المطالبة ، وتوجيهه أن الدم لا يجب إلا بالطلب . ومنها قول مالك دمه هدر ، وتوجيهه أنه إذا لم يعلم قاتله بعينه استحال أن يؤخذ به أحد ، وقد تقدمت الإشارة إلى الراجح من هذه المذاهب في « باب العفو عن الخطأ » . قوله (قال هشام أخبرنا) من تقديم اسم الراوى على الصيغة وهو جائز ، وهشام المذكور هو ابن عروة بن الزبير . قوله (فنظر حذيفة فاذا هو بأبيه اليان) تقدم شرح قصته في غزوة أحد ، وقوله « قال عروة » هو موصول بالسند المذكور ، وقوله « فاذا زالت في حذيفة منه » أى من ذلك الفعل وهو العفو ، و « من » سببية وتقدم القول فيه أيضاً .

١٧ - باب إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له

٦٨٩١ - حدثنا المكي بن إبراهيم حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال : خرجنا مع النبي ﷺ إلى خيبر ، فقال رجل منهم : أسمنا يا عامر من هنيانك ، فحدا بهم ، فقال النبي ﷺ : من السائق ؟ قالوا : عامر فقال : رحمه الله ، فقالوا : يا رسول الله هلا أمة متتنا به ؟ فأصيب صبيحة ليلته . فقال القوم : حبّط عمله ، قتل نفسه . فلما رجعت - وهم يتحدثون أن عامراً حبّط عمله - فجئت إلى النبي ﷺ فقلت : يا نبي الله فذاك أبي وأمي ، زعموا أن عامراً حبّط عمله ، فقال : كذب من قالها ، إن له لأجرين اثنين ، إنه لجاهد مجاهد ، وأى قتل يزيد عليه »

قوله (إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له) قال الاسماعيلي قلت ولا إذا قتلها عمداً ، يعنى أنه لا مفهوم لقوله خطأ والذي يظن أن البخاري إنما قيد بالخطأ لأنه محل الخلاف ، قال ابن بطلان قال الاوزاعي وأحمد واسحق : تجب ديته على عاقلته ، فإن عاش فهمي له عليهم وإن مات فهمي لورثته . وقال الجمهور لا يجب في ذلك شيء ، وقصة عامر هذه حجة لم اذ لم ينقل أن النبي ﷺ أوجب في هذه القصة له شيئاً ، ولو وجب لبيها اذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، وقد أجمعوا على أنه لو قطع طرفاً من أطرافه عمداً أو خطأ لا يجب فيه شيء . قوله (من سلمة) هو ابن الاكوع . قوله (من هنيانك) بضم أوله وتشديد التحتانية بعد النون ، ووقع في رواية المستعمل بحذف التحتانية وقد تقدم ضبطه في كتاب المغازي ، وعامر هو ابن الاكوع فهو آخر سلمة وقيل عم ، قال ابن بطلان :

لم يذكر في هذه الطريق صفة قتل عامر نفسه ، وقد تقدم بيانه في كتابه الأدب ففيه « وكان سيف عامر قصيرا فتناول به يهوديا ليضربه فرجع ذبا به فأصاب ركبته . قلت : ونقل بعض الشراح عن الاسماعيلي أنه قال ليس في رواية مكى شيخ البخاري أنه ارتد عليه سيفه فقتله ، والباب مترجم بمن قتل نفسه ، وظن أن الاسماعيلي تعقب ذلك على البخاري وليس كما ظن وإنما ساق الحديث بلفظ « فارتد عليه سيفه » ثم نبه على أن هذه اللفظة لم تقع في رواية البخاري هنا فإشار إلى أنه عدل هنا عن رواية مكى بن ابراهيم لهذا ، النكتة فيكون أولى لوضوحه ، ويحاجب بأن البخاري يعتمد هذه الطريق كثيرا فيترجم بالحكم ويكون قد أورد ما يدل عليه صريحا في مكان آخر فلا يجب أن يعيده فيورده من طريق أخرى ليس فيها دلالة أصلا أو فيها دلالة خفية كل ذلك للفرار من التكرار لغير فائدة وليبحث الناظر فيه على تتبع الطرق والاستكثار منها لئلا يمكن من الاستنباط ومن الجزم بأحد المحتملين مثلا ، وقد عرف ذلك بالاستقراء من صنيع البخاري فلا معنى للاعتراض به عليه ، وقد ذكرت ذلك مرارا ، وإنما أنبه على ذلك إذا بعد العمدة ، وقد تقدم في الدعوات من وجه آخر عن يزيد بن أبي عبيد شيخ مكى بلفظ فيه « فلما تصاف القوم أصيب عامر بقائمة سيفه فمات » وقد اعترض عليه الكرماني فقال : قوله في الترجمة « فلا دية له » لا وجه له هنا ، وإنما موضعه اللائق به الترجمة السابقة إذا مات في الزحام فلا دية له على المراحين لظهور أن قاتل نفسه لدية له ، قال : وأمله من تصرف النقلة بالتقديم والناخير عن نسخة الأصل . ثم قال : وقال الظاهرية دية من قتل نفسه على عاقلته ، فاعمل البخاري أراد رد هذا القول . قلت : نعم أراد البخاري رد هذا القول لكن على قائله قبل الظاهرية وهو الأوزاعي كما قدمته ، وما أظن مذهب الظاهرية اشتهر عند تصنيف البخاري كتابه فإنه صنف كتابه في حدود العشرين ومائتين وكان داود بن علي الأصماني رأسهم في ذلك الوقت طالبا وكان سنة يومئذ درن العشرين وأما قول الكرماني بأن قول البخاري « فلا دية له » يليق بترجمة من مات في الزحام فهو صحيح لكنه في ترجمة من قتل نفسه أليق لأن الخلاف فيمن مات في الزحام قوى فمن ثم لم يحزم في الترجمة بنى الدية ، بخلاف من قتل نفسه فان الخلاف فيه ضعيف لجزم فيه بالنفي ، وهو من محاسن تصرف البخاري ، فظهر أن النقلة لم يخالفوا تصرفه وبالله التوفيق . قوله (وأى قتل يريده عليه) في رواية المستمل وكذا في رواية النسفي « وأى قتيل » وصوبها ابن بطال وكذا عياض ، وليست الرواية الأخرى خطأ محضا بل يمكن ردها إلى معنى الأخرى والله أعلم

١٨ - باب إذا عض رجل فوقعت ثنياه

٦٨٩٢ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** قتادة قال سمعت زُرارة بن أوفى « عن عمران بن حصين أن رجلا عض يد رجل فتزع يده من فيه فوقعت ثنيته ، فاختموا إلى النبي ﷺ ، فقال : يعض أحدكم أخاه كما يعض الفحل ، لا دية له »

٦٨٩٣ - **حدثنا** أبو عاصم عن ابن جريج عن عطاء عن صفوان بن يعلى « عن أبيه قال : خرجت في غزوة ، فعض رجل فانزع ثنيته ، فأبطأها النبي ﷺ »

قوله (باب إذا عض يد رجل فوقعت ثنياه) أى هل يلزمه فيه شيء أو لا ؟ ذكر فيه حديثين : الأول ،

قوله (عن زرارة) بضم الزاى الموحدة ثم مهملتين الاولى خفيفة بينهما ألف بغير همز هو العاصري ، ووقع عند الاسماعيلى فى رواية على بن الجهم عن شعبة ، أخبرنى قتادة أنه سمع زرارة ، . قوله (أن رجلا عض يد رجل) فى رواية محمد بن جعفر عن شعبة عند مسلم بهذا السند عن عمران قال : قاتل يعلى بن أمية رجلا فعض أحدهما صاحبه ، الحديث قال شعبة وعن قتادة عن عطاء هو ابن أبي رباح عن أبي يعلى يعنى صفوان عن يعلى بن أمية قال مثله ، وكذا أخرجه النسائى من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة بهذا السند فقال فى روايته بمثل الذى قبله يعنى حديث عمران بن حصين . قلت : ولشعبة فيه سند آخر إلى يعلى أخرجه النسائى من طريق ابن أبي عدى وعبيد بن عقيل كلاهما عن شعبة عن الحكم عن مجاهد عن يعلى ، ووقع فى رواية عبيد بن عقيل : أن رجلا من بنى تميم قاتل رجلا فعض يده ، ويستفاد من هذه الرواية تعيين أحد الرجلين المجهين وأنه يعلى بن أمية ، وقد روى يعلى هذه القصة ومضى الحديث الثانى فى الباب فبين فى بعض طرقه أن أحدهما كان أجيرا له ، وانفذه فى الجهاد وغزوات مع رسول الله ﷺ ، نذكر الحديث وفيه : قاتل أجيرا فقاتل رجلا فعض أحدهما الآخر فعرف أن الرجلين المجهين يعلى وأجيره وأن يعلى أبهم نفسه لكن عينه عمران بن حصين ، ولم أوف على تسمية أجيره . وأما تمييز العاض من المضوض فوقع بيانه فى غزوة تبوك من المغازى من طريق محمد بن بكر عن ابن جريح فى حديث يعلى قال عطاء : فلقد أخبرنى صفوان بن يعلى أيهما عض الآخر فأنسيته فظن أنه مستمر على الإبهام ، ولكن وقع عند مسلم والنسائى من طريق بديل بن ميسرة عن عطاء بلفظ : أن أجيرا ليعلى عض رجل ذراعه ، وأخرجه النسائى أيضا عن اسحق بن ابراهيم عن سفيان بلفظ : فقاتل أجيرا فعض رجلا فعضه الآخر ، ويؤيده ما أخرجه النسائى من طريق سفيان بن عبد الله عن عميه سلمة بن أمية ويعلى بن أمية قالا : خرجنا مع رسول الله ﷺ فى غزوة تبوك ومنا صاحب لنا فقاتل رجلا من المسلمين فعض الرجل ذراعه ، ويؤيده أيضا رواية عبيد بن عقيل التى ذكرتها من عند النسائى بلفظ : أن رجلا من بنى تميم عض ، فإن يعلى تميمى وأما أجيره فإنه لم يقع التصريح بأنه تميمى ، وأخرج النسائى أيضا من رواية محمد بن مسلم الزهرى عن صفوان بن يعلى عن أبيه نحو رواية سلمة وانفذه : فقاتل رجلا فعض الرجل ذراعه فأوجعه ، وعرف بهذا أن العاض هو يعلى بن أمية ، ولعل هذا هو السر فى إبهامه نفسه . وقد أنكر القرطبي أن يكون يعلى هو العاض فقال : يظهر من هذه الرواية أن يعلى هو الذى قاتل الأجير ، وفى الرواية الأخرى : أن أجيرا ليعلى عض يد رجل ، وهذا هو الاولى والالاق إذ لا يليق ذلك الفعل بيعلى مع جلالته وفضله . قلت : لم يقع فى شيء من الطرق أن الأجير هو العاض وإنما التمس عليه أن فى بعض طرقه عند مسلم كما بينته : أن أجيرا ليعلى عض رجل ذراعه ، لجوز أن يكون العاض غير يعلى ، وأما استبعاد أن يقع ذلك من يعلى مع جلالته فلا معنى له مع ثبوت التصريح به فى الخبر الصحيح ، فيحتمل أن يكون ذلك صدر منه فى أوائل اسلامه فلا استبعاد . وقال النووى : وأما قوله يعنى فى الرواية الاولى : أن يعلى هو المضوض ، وفى الرواية الثانية والمضوض هو أجير يعلى لا يعلى فقال الحفاظ الصحيح المعروف أن المضوض أجير يعلى لا يعلى . قال : ويحتمل أنهما قضيتان جرتا ليعلى ولأجيره فى وقت أو وقتين ، وتعقبه شيخنا فى شرح الترمذى بأنه ليس فى رواية مسلم ولا رواية غيره فى المكتب الستة ولا غيرها أن يعلى هو المضوض لا صريحا ولا إشارة ، وقال شيخنا : فيتعين على هذا أن يعلى هو العاض والله أعلم . قلت : وإنما تردد

عياض وغيره في العاض هل هو يعمل أو آخر أجني كما قدمته من كلام القرطبي والله أعلم . قوله (فانزع يده من فيه) وكذا في حديث يعمل الماضي في الجهاد في رواية الكشميهني « من فقه » وفي رواية هشام عن عروة عند مسلم « عض ذراع رجل فحذبه » وفي حديث يعمل الماضي في الاجارة « فعض اصبع صاحبه فانزع اصبعه » وفي الجمع بين الذراع والاصبع عسر ، ويبعد الحمل على تعدد القصة لاتحاد المخرج لان مدارها على عطاء عن صفوان بن يحيى عن أبيه ، فوقع في رواية اسماعيل بن علية عن ابن جريج عنه « اصبعه » وهذه في البخاري ولم يسق مسلم لفظها . وفي رواية بدیل بن ميسرة عن عطاء عند مسلم وكذا في رواية الزهري عن صفوان عند النسائي « ذراعه » ووافقه سفيان بن عيينة عن ابن جريج في رواية اسحق بن راهويه عنه ، قالذي يترجح الذراع ، وقد وقع أيضا في حديث سلمة بن أمية عند النسائي مثل ذلك ، وانفراد ابن علية عن ابن جريج بلفظ الاصبع لا يقاوم هذه الروايات المتعاضدة على الذراع والله أعلم . قوله (فوقعت ثنيته) كذا الأكثر بالثنية ولا كشميهني « ثنياه » بصيغة الجمع ، وفي رواية هشام المذكورة ، فسقطت ثنيته ، بالإفراد وكذا له في رواية ابن سيرين عن عمران ، وكذا في رواية سلمة بن أمية بلفظ « فحذب صاحبه يده فطرح ثنيته » وقد ترجح رواية الثنية لانه يمكن حمل الرواية التي بصيغة الجمع عليها على رأى من يجيز في الاثنين صيغة الجمع ورد الرواية التي بالإفراد اليها على ارادة الجنس ، لكن وقع في رواية محمد بن بكر « فانزع احدى ثنيتيه » فهذه أصرح في الوحدة ، وقول من يقول في هذا بالحمل على التعدد بعيد أيضا لاتحاد المخرج ، ووقع في رواية الاسماعيل « فندرت ثنيته » . قوله (فاخصموا الى النبي ﷺ) كذا في هذا الموضع والمراد يعمل وأجيره ومن انضم اليهما من يلوذ بهما أو بأحدهما ، وفي رواية هشام فرفع الى النبي ﷺ وفي رواية ابن سيرين « فاستعدى عليه » وفي حديث يعمل « فأنطلق » هذه رواية ابن علية وفي رواية سفيان « فأتى » وفي رواية محمد بن بكر عن ابن جريج في المغازي « فأتيا » . قوله (فقال بعض) بفتح أوله والعين المهملة بعدها ضاد معجمة ثقيلة وفي رواية مسلم « يمد أحدكم إلى أخيه فيعضه » واصل عض بعض بكسر الأولي يعضض بفتحها فادغمت . قوله (كما يعض الفحل) وفي حديث سلمة « كعضاض الفحل » أي الذكر من الابل ويطلق على غيره من ذكور الدواب ووقع في الرواية التي في الجهاد وكذا في حديث هشام « ويقضمها » بسكون القاف وفتح الضاد المعجمة على الانصاع « كما يقضم الفحل » من القضم وهو الأكل بأطراف الأسنان والخضم بالخاء المعجمة بدل القاف الأكل باقتصاصها وبأدنى الأضراس ويطلق على اللق والكسر ولا يكون الا في الشيء الصلب حكاه صاحب الراعي في اللغة . قوله (لادية له) في رواية الكشميهني « لادية لك » ووقع في رواية هشام « فابطله وقال أردت أن تأكل لحمه » وفي حديث سلمة « ثم أتى تلتبس العقل لا عقل لها فباطما » وفي رواية ابن سيرين « فقال ما تأمرني ؟ أنا أمرني أن أمره أن يدع يده في فيك تقضمها قضم الفحل ادفع يدك حتى يقضمها ثم انزعها » كذا مسلم وعند أبي نعيم في المستخرج من الوجه الذي أخرجه مسلم « ان شئت أمرناه فعض يدك ثم انزعها أنت » وفي حديث يعمل بن أمية « فامدرها » وفي هذا الباب « فأبطلها » وهي رواية الاسماعيل . الحديث الثاني . قوله (حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج) كذا وقع هنا بطلو درجة ، وتقدم له في الاجارة والجهاد والمغازي من طريق ابن جريج بنزول اسكن سياقه فيها أهم ما هنا . قوله (عن عطاء) هو ابن أبي رباح (عن صفوان بن يحيى) وفي رواية ابن علية في الاجارة « اخبرني عطاء » وفي رواية محمد بن أبي بكر في المغازي « سمعت عطاء اخبرني صفوان بن يحيى بن أمية » وكذا مسلم من طريق أبي

أسامة عن ابن جريج . قوله (عن أبيه) في رواية ابن علي بن أمية ، وفي رواية حجاج بن محمد عند أبي نعيم في المستخرج ، أخبرني صفوان بن يحيى بن أمية أنه سمع يعلى ، وأخرجه مسلم من طريق شعبة عن قتادة عن عطاء عن ابن يعلى عن أبيه ، ومن طريق همام عن عطاء كذلك وهي عند البخاري في الحج مختصرة مضمومة إلى حديث الذي سأل عن العمرة ، ومن طريق هشام الدستوائي عن قتادة وفيها مخالفة لرواية شعبة من وجهين أحدهما أنه أدخل بين قتادة وعطاء بديل بن ميسرة والآخر أنه أرسله ، ولفظه عن صفوان بن يحيى أن أجيروا ليعلى بن أمية عض رجل ذراعه ، وقد اعترض الدارقطني على مسلم في تخريجه هذه الطريق وتخرجه طريق محمد بن سيرين عن عمران وهو لم يسمع منه ، وأجاب النووي بما حاصله : أن المتابعات يفتقر فيها ما لا يفتقر في الأصول ، وهو كما قال ، ومنية التي نسب إليها يعلى هنا هي أمه وقيل جدته والأول المعتمد ، وأبوه كما تقدم في الروايات أمية بن أبي عبيد بن همام بن الحارث التميمي الخنظلي ، أسلم يوم الفتح وشهد مع النبي ﷺ ما بعدها كحنين والطائف وتبوك ، ومنية أمه بضم الميم وسكون النون بعدها تحتانية هي بنت جابر عمة عتبة بن غزوان وقيل أخته ، وذكر عياض أن بعض رواة مسلم صحفها وقال منبه بفتح النون وتشديد الموحدة وهو تصحيف ، وأغرب ابن وضاح فقال منبه بسكون النون أمه وبفتحها ثم موحدة أبوه ولم يوافق أحد على ذلك . قوله (خرجت في غزوة) في رواية الكشميهني في غزاة ، وثبت في رواية سفيان أنها غزوة تبوك ، ومثله في رواية ابن علي بلفظ « جيش العسرة » وبه جزم غير واحد من الشراح ، وتعقبه بعض من لقيناه بأن في « باب من أحرم جاهلا وعليه قيض » من كتاب الحج في البخاري من حديث يعلى « كنت مع النبي ﷺ فأناه رجل عليه حبة بها أثر صفرة » فذكر الحديث وفيه « فقال اصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك » . وعض رجل يد رجل فأنزع ثيابه فأبطله النبي ﷺ ، فهذا يقتضي أن يكون ذلك في سفر كان فيه الإحرام بالعمرة . قلت : وإس ذلك صريحا في هذا الحديث ، بل هو محمول على أن الراوي سمع الحديثين فأوردتهما مما عاظفهما على الآخر بالواو التي لا تقتضي الترتيب ، وعجيب عن يتكلم عن الحديث فيرد ما فيه صريحا بالامر المحتمل ، وما سبب ذلك إلا إثار الراحة بترك تتبع طرق الحديث فانما طريق توصل إلى الوقوف على المراد غالبا . قوله (فعض رجل فأنزع ثيابه) كذا وقع عنده هنا بهذا الاختصار المجحف ، وقد بينه الاسماعيلي من طريق يحيى القطان عن ابن جريج ولفظه « قاتل رجل آخر فعض يده فأنزع يده فأنذرت ثيابه » وقد بينت اختلاف طرقه في الذي قبله ، وقد أخذ بظاهر هذه القصة الجمهور فقالوا لا يلزم المعضوض قصاص ولا دية لأنه في حكم الصائل ، واحتجوا أيضا بالاجماع بأن من شهر على آخر سلاحا ليقتله فدفع عن نفسه قتل الشاهر أنه لا شيء عليه ، فكذا لا يضمن منه بدفعه إياه عنها ، قالوا ولو جرحه المعضوض في موضع آخر لم يلزمه شيء . وشرط الإهدار أن يتألم المعضوض وأن لا يمكنه تخليص يده بغير ذلك من ضرب في شذقيه أو فك لحيته ليرسما ، ومهما أمكن التخليص بدون ذلك فمدل عنه إلى الأثقل لم يهدر ، وعند الشافعية وجه أنه يهدر على الإطلاق ، ووجه أنه لو دفعه بغير ذلك ضمن ، ومن مالك روايتان أشهرهما يجب الضمان ، وأجابوا عن هذا الحديث باحتمال أن يكون سبب الإضرار شدة العض لا النزغ فيكون سقوط ثاية العض بفساده لا بفعل المعضوض ، اذ لو كان من زهل صاحب اليد لا يمكنه أن يخلص يده من غير قلع ، ولا يجوز الدفع بالأثقل مع إمكان الأخف . وقال بعض المالكية : المعضوض نفسه والذي

استحق في ائتلاف ذلك العضو غير ما فعل به فوجب أن يكون كل منهما ضامنا ما جناه على الآخر ، كمن قلع عين رجل فقطع الآخر يده . وتعقب بأنه قياس في مقابل النص فهو فاسد . وقال بعضهم : لعل أسنانه كانت تتحرك فسقطت عقب النزح ، وسياق هذا الحديث يدفع هذا الاحتمال ، وتمسك بعضهم بانها واقعة عين ولا عموم لها ، وتعقب بأن البخاري أخرج في الإجارة عقب حديث يعلى هذا من طريق أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه وقع عنده مثل ما وقع عند النبي ﷺ وقضى فيه بمثله ، وما تقدم من التقييد ليس في الحديث وإنما أخذ من القواعد الكلية ، وكذا إلحاق عضو آخر غير الفم به فإن النص إنما ورد في صورة مخصوصة ، نبه على ذلك ابن دقيق العيد . وقد قال يحيى بن عمر : لو بلغ مالكا هذا الحديث لما خالفه ، وكذا قال ابن بطال : لم يقع هذا الحديث لمالك والالما خالفه ، وقال الداودي : لم يروه مالك لأنه من رواية أهل العراق . وقال أبو عبد الملك كأنه لم يصح الحديث عنده لأنه أتى من قبل المشرق . قلت : وهو مسلم في حديث عمران ، وأما طريق يعلى بن أمية فرواهما أهل الحجاز وحملها عنهم أهل العراق ، واعتذر بعض المالكية بفساد الزمان ، ونقل القرطبي عن بعض أصحابهم إسقاط الضمان قال وضمنه الشافعي وهو مشهور مذهب مالك ، وتعقب بأن المعروف عن الشافعي أنه لا ضمان ، وكأنه انعكس على القرطبي . (تنبيه) : لم يتكلم النووي على ما وقع في رواية ابن سيرين عن عمران ، فإن مقتضاها إجراء القصاص في العضة ، وسياق البحث فيه مع القصاص في اللطمة بعد بابين . وقد يقال إن النص هنا إنما أذن فيه للتوصل إلى القصاص في قلع السن ، لكن الجواب السديد في هذا أنه استفهم إنكار لا تقرير شرع ، هذا الذي يظهر لي والله أعلم . وفي هذه القصة من الفوائد التحذير من الغضب ، وأن من وقع له ينبغي له أن يكظمه ما استطاع لأنه أدى إلى سقوط ثنية الغضبان ، لأن يعلى غضب من أجيره فضربه فدفع الأجير عن نفسه فعضه يعلى فنزع يده فسقطت ثنية العاض ، ولولا الاسترسال مع الغضب لسلم من ذلك . وفيه استئجار الحر للخدمة وكفاية مؤنة العمل في الزور لا إيقانل منه كما تقدم تقريره في الجهاد . وفيه رفع الجناية إلى الحاكم من أجل الفصل ، وأن المرء لا يقتص لنفسه ، وأن المتعدي بالجناية يسقط ما ثبت له قبلها من جناية إذا ترتبت الثانية على الأولى . وفيه جواز تشبيه فعل الآدمي بفعل البهيمة إذا وقع في مقام التنفيذ عن مثل ذلك الفعل ، وقد حكى الأكرمانى أنه رأى من صحف قوله : كما يعض الفجل ، بالجيم بدل الحاء المهملة وحمله على البقل المعروف ، وهو تصحيف قبيح . وفيه دفع الصائل وأنه إذا لم يمكن الخلاص منه إلا بجناية على نفسه أو على بعض أعضائه ففعل به ذلك كان هدرا ، وللملاء في ذلك اختلاف وتفصيل معروف . وفيه أن من وقع له أمر يأنفه أو يحتمش من نسبته إليه إذا حكاه كفى عن نفسه بأن يقول فعل رجل أو إنسان أو نحو ذلك كذا وكذا كما وقع ليعلى في هذه القصة ، وكما وقع لمائشة حيث قالت قبل رسول الله ﷺ امرأة من نسائه ، فقال لها عروة : هل هي إلا أنت ؟ فتبسمت .

١٩ - باب السن بالسن

٦٨٩٤ - **عنه** البخاري **حدثنا حميد** عن أنس رضي الله عنه أن ابنة النضر لطمت جارية

فكسرت ثنيتهما ، فاتوا النبي ﷺ فامر بالقتصاص .

قوله (باب السن بالسن) قال ابن بطال : أجمعوا على قلع السن بالسن في العمدة ، واختلفوا في سائر عظام
الجسد فقال مالك فيها القود إلا ما كان مجوقاً أو كان كالمأمومة والمنقلة والهاشمة ففيها الدية واحتج بالآية ، ووجه
الدلالة منها أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد على لسان نبينا بغير إنكار ، وقد دل قوله « السن بالسن » على
إجراء القصاص في العظم لأن السن عظم إلا ما أجمعوا على أن لا قصاص فيه إما لخوف ذهاب النفس وإما لعدم
الاعتدال على المماثلة فيه . وقال الشافعي والليث والحنفية : لا قصاص في العظم غير السن لأن دون العظم حائلاً من
جلد ولحم وعصب يتعذر منه المماثلة ، ولو أمكنت لحكمتنا بالقصاص ، واسكنه لا يصل إلى العظم حتى ينال ما
دونه بما لا يعرف قدره . وقال الطحاوي اتفقوا على أنه لا قصاص في عظم الرأس فليأت حق بها سائر العظام ، وتعقب
بأنه قياس مع وجود النص فإن في حديث الباب أنها كسرت الثانية فأمرت بالقصاص مع أن الكسر لا تطرد فيه
المماثلة . **قوله** (حدثنا الانصاري) هو محمد بن عبد الله وسماه البخاري في روايته عنه هذا الحديث في تفسير سورة
البقرة . **قوله** (عن حميد عن أنس) في رواية التفسير «حدثنا حميد أن أنسا حدث» . **قوله** (أن ابنة النضر)
تقدم في التفسير بهذا السند عن أنس أن الربيع بضم أوله والتشديد غمته ، وفي تفسير المائدة من رواية الفراري
عن حميد بن أنس «كسرت الربيع غمة أنس» ، ولابي داود من طريق معتمر عن حميد بن أنس «كسرت الربيع
أخت أنس بن النضر» . **قوله** (أطمت جارية فكسرت ثنيتها) وفي رواية الفراري «جارية من الانصار» ، وفي
رواية معتمر «امرأة» بدل جارية ، وهو يوضح أن المراد بالجارية المرأة الشابة لا الأمة الرقيقة . **قوله** (فأتوا
النبي ﷺ) زاد في الصلح ومثله لابن ماجه والنسائي من وجه آخر عن أنس «فطلبوا اليهم العفو فأبوا» ، فمرضوا
عليهم الارش فأبوا ، أي طلب أهل الربيع إلى أهل التي كسرت ثنيتها أن يعفوا عن الكسر المذكور مجاناً أو على
مال فامتنعوا ، زاد في الصلح «فأبوا إلا القصاص» ، وفي رواية الفراري «فطلب القوم القصاص فأتوا النبي ﷺ
قوله (فأمر بالقصاص) زاد في الصلح «فقال أنس بن النضر» إلى آخر ما حكاه قريباً في «باب القصاص بين
الرجال والنساء» وقوله فيه «فرضى القوم وعفوا» ، وقع في رواية الفراري «فرضى القوم فقبلوا الارش» ، وفي
رواية معتمر «فرضوا بأرش أخذوه» ، وفي رواية مروان بن معاوية عن حميد عند الاسماعيلي «فرضى أهل المرأة
بأرش أخذوه فعفوا» ، فعرف أن قوله «فعفوا» أي على الدية ، زاد معتمر «فمجب النبي ﷺ وقال : إن
من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره» ، أي لأبر قسمه . ووقع في رواية خالد الطاحان عن حميد عن أنس في هذا
الحديث عند ابن أبي حاتم «كم من رجل لو أقسم على الله لأبره» ، ووجه تعجبه أن أنس بن النضر أقسم على نفي فعل
غيره مع إصرار ذلك الغير على إيقاع ذلك الفعل فكان قضية ذلك في العادة أن يحث في يمينه ، فألهم الله الغير
العفو فبر قسم أنس ، وأشار بقوله «أن من عباد الله» إلى أن هذا الاتفاق إنما وقع إكراماً من الله لأنس لير
يمينه ، وأنه من جملة عباد الله الذين يجيب دعاءهم ويعطيهم أربهم . واختلف في ضبط قوله ﷺ «كتاب الله
القصاص» ، فالجمهور أنها مرفوعة على أنها مبتدأ وخبر ، وقيل منصوبة على أنه ما وضع فيه المصدر ووضع
الفعل أي كتب الله القصاص ، أو على الأغراء والقصاص بدل منه فيذهب ، أو ينصب بفعل محذوف ، ويجوز
رفعه بأن يكون خبر مبتدأ محذوف . واختلف أيضاً في المعنى اقليل : المراد حكم كتاب الله القصاص فهو على
تقدير حذف مضاف ، وقيل المراد بالكتاب الحكم أي حكم الله القصاص ، وقيل أشار إلى قوله (والجروح

قصاص ، فمأقبوا) وقيل إلى قوله (فمأقبوا بمثل ما عوقبتهم به) وقيل إلى قوله (والسن بالسن) في قوله (وكتبنا عليهم فيما) بناء على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما يرفعه . وقد استشكل إنكار أنس ابن النضر كسر سن الربيع مع سماعه من النبي ﷺ الأمر بالقصاص ثم قال : أنكر سن الربيع ، ثم أقسم أنها لا أنكر ، وأجيب بأنه أشار بذلك إلى التأكيد على النبي ﷺ في طلب الشفاعة اليهم أن يعفوا عنها ، وقيل كان حافه قبل أن يعلم أن القصاص حتم نظن أنه على التخيير بينه وبين الدية أو العفو ، وقيل لم يرد الإنكار المحض والرد بل قاله توقعا ورجاء من فضل الله أن يأمهم الخصوم الرضا حتى يعفوا أو يقبلوا الأرض ، وبهذا جزم الطبري فقال : لم يقله ردا للحكم بل نفى وقوعه لما كان له عند الله من اللطف به في أموره والثقة بفضله أن لا يخيبه فيما حلف به ولا يخيب ظنه فيما أراده بأن يأمهم العفو ، وقد وقع الأمر على ما أراد . وفيه جواز الحلف فيما يظن وقوعه والثناء على من وقع له ذلك عند أمن الفتنة بذلك عليه ، واستحباب العفو عن القصاص ، والشفاعة في العفو ، وأن الخيرة في القصاص أو الدية المستحق على المستحق عليه ، وإثبات القصاص بين النساء في الجراحات وفي الأسنان . وفيه الصالح على الدية وجريان القصاص في كسر السن ، وعمله فيما إذا أمكن التآمل بأن يكون المكسور مضبوطا فيرد من سن الجاني ما يقا له بالمبرد مثلا ، قال أبو داود في السنن : زلت لأحمد كيف ؟ فقال : يرد . ومنهم من حمل الكسر في هذا الحديث على القلع وهو بعيد من هذا السياق

٢٠ - باب دية الأصابع

٦٨٩٥ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : هذه

وهذه سواء ، يعني الخنصر والإبهام ،

حدثنا محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال : سمعت

النبي ﷺ . . نحوه ،

قوله (باب دية الأصابع) أي هل مستوية أو مختلفة ؟ قوله (عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال هذه وهذه سواء يعني الخنصر والإبهام) في رواية النسائي من طريق يزيد بن زريع عن شعبة والإبهام والخنصر ، وحذف لفظة دية ، وزاد في رواية عنه د عشر عشر ، ولعل بن الجعد عن شعبة عن الأسماعيلي وأشار إلى الخنصر والإبهام ، والأسماعيلي من طريق عاصم بن علي عن شعبة ديتهما سواء ، ولأبي داود من طريق ديد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة د الأصابع والأسنان سواء ، الثانية والضرس سواء ، ولأبي داود والترمذي من طريق يزيد النحوي عن عكرمة باللفظ والأسنان والأصابع سواء ، وفي لفظ أصابع اليدين والرجلين سواء ، وأخرج ابن أبي عاصم عن رواية يحيى القطان عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال بعثه مروان إلى ابن عباس يسأله عن الأصابع فقال د قضى النبي ﷺ في اليد خمسين وكل إصبع عشر ، وكذا في كتاب عمرو بن حزم عند مالك د في الأصابع عشر عشر ، وسأذكر سنده ، ولأبن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفته د الأصابع سواء كلهن فيه عشر عشر من الأبل ، وفرقه أبو داود حديثين وسنده جيد . قوله (سمعت النبي ﷺ نحوه) قول المصنف في هذا السند درجة من أجل وقوع

التصريح فيه بالسمع ، وأما قوله ونحوه ، فقد أخرجه ابن ماجه والاسماعيل من رواية ابن أبي عدي المذكورة بلفظ الأصابع سواء ، وأخرجاه من رواية ابن أبي عدي أيضا لكن مقرونا به غندر والقطان بلفظ الرواية الأولى والمكن بتقديم الإبهام على الخنصر ، قال الترمذي : العمل على هذا عند أهل العلم ، وبه يقول الثوري والشافعي وأحمد وإسحق . قلت : وبه قال جميع فقهاء الأمصار ، وكان فيه خلاف قديم فأخرج ابن أبي شيبة من رواية سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب خمسة عشر وفي السبابة والوسطى عشر عشر وفي البزهر تسع وفي الخنصر ست ، ومثله عن مجاهد ، وفي جامع الثوري ، عن عمر بن الخطاب وزاد قال سعيد بن المسيب : حتى وجد عمر في كتاب الديات عمرو بن حزم في كل إصبع عشر فرجع إليه . قلت : وكتاب عمرو بن حزم أخرجه مالك في الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ عمرو بن حزم في العقول أن في العشر مائة من الإبل ، وفيه د وفي اليد خمسون ، وفي الرجل خمسون وفي كل إصبع مائة من الإبل ، ووصله أبو داود في المراسيل ، والنسائي من وجه آخر عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده مطولا ، وصححه ابن حبان ، وأعله أبو داود والنسائي ، وأخرج عبد الرزاق عن معمر بن هشام بن عروة عن أبيه د في الإبهام والتي تليها نصف دية اليد ، وفي كل واحدة عشر ، وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد نحو أثر عمر إلا أنه قال د في البزهر ثمان وفي الخنصر سبع ، ومن طريق الشعبي كنت عند شريح فجاءه رجل فسأله فقال : في كل إصبع عشر ، فقال : سبحان الله هذه وهذه سواء الإبهام والخنصر ، قال : ويحك إن السنة منعت القياس اتبع ولا تبتدع ، وأخرجه ابن المنذر وسنده صحيح ، وأخرج مالك في الموطأ أن مروان بعث أبا غطفان الرقي إلى ابن عباس : ماذا في الأضراس ؟ فقال : خمس من الإبل ، قال فردني إليه : أتجعل مقدم الفم مثل الأضراس ؟ فقال : لو لم تعتبر ذلك إلا في الأصابع عقاما سواء ، وهذا يقتضي أن لا خلاف عند ابن عباس ومروان في الأصابع والأركان في القياس المذكور نظر . قال الخطابي : هذا أصل في كل جنابة لا تضبط كيتها ، فإذا فاق ضبطها من جهة المعنى اعتبرت من حيث الاسم فتساوى ديتها وإن اختلف حالها ومنفعتا ومبلغ فعلها ، فإن الإبهام من القوة ما ليس للخنصر ومع ذلك فديتهما سواء ، ومثله في الجنين غرة سواء كان ذكرا أو أنثى ، وكذا القول في المواضع ديتها سواء ولو اختلفت في المساحة ، وكذلك الأسنان تقع بعضها أقوى من بعض وديتها سواء نظرا للاسم فقط . وما أخرجه مالك في الموطأ عن ربيعة وسألت سعيد بن المسيب كم في إصبع المرأة ؟ قال : عشر ، قلت : في إصبعين ؟ قال : عشرون ، قلت : في ثلاث ؟ قال : ثلاثون ، قلت : في أربع ؟ قال : عشرون . قلت : حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقاما ، قال : يا ابن أخي هي السنة ، فانما قال ذلك لأن دية المرأة نصف دية الرجل لكنها عنده تساويه فيما كان قدر تلك الدية فما دونه فإذا زاد على ذلك رجعت إلى حكم النصف

٣١ - باب إذا أصاب قوم من رجل هل يُعاقب أم يقتص منهم كلهم ؟

وقال طرّف عن الشعبي في رجلين شديدا على رجل أنه سرق قطعة على ثم جاء بأخر وقالأنا فابطل

شهادتهما وأخذتا بديّة الأول وقال : لو علمت أنكما تعمدتما لقطعتكما

٦٨٩٦ - وقال لي ابن بشار حدثنا يحيى عن عبيد الله عن نافع « من ابن عمر رضي الله عنهما أن غلاماً قتل غيلة ، فقال عمر : لو اشترك فيها أهل صنعاء لقاتلهم » . وقال مغيرة بن حاكم عن أبيه « إن أربعة قتلوا صبيّاً فقال عمر . . . مثله » . وأقاد أبو بكر وابن الزبير وطلح وسويد بن مقرن من كلمة . وأقاد عمر من ضربة بالدرة . وأقاد علي من ثلاثة أسواط . واقتص شريح من سوط وخوش

٦٨٩٧ - حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن صفوان حدثنا موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله قال « قالت عائشة : لددنا رسول الله ﷺ في مرضه ، وجعل يشير إلينا لا تلذوني ، قال فقلنا كراهية المريض بالدواء فلما أفاق قال : ألم أنهكن أن تلذوني ! قال قلنا كراهية للدواء ، فقال رسول الله ﷺ : لا يبق منكم أحد إلا قد وأنا أنظر ، إلا العباس فإنه لم يشهدكم »

قوله (باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب ؟) كذا الأكثر ، وفي رواية « يعاقبون » بصيغة الجمع ، وفي أخرى بحذف النون وهي لغة ضعيفة . وقوله « أو يقتص منهم كلمم » أي إذا قتل أو جرح جماعة شخصاً واحداً هل يجب القصاص على الجميع أو يتعين واحد ليقص منه ويؤخذ من الباقين الدية ، فالمراد بالمماقبة هنا المكافاة ، وكان المصنف أشار إلى قول ابن سيرين فيمن قتله اثنان يقتل أحدهما ويؤخذ من الآخر الدية ، فإن كانوا أكثر وزعت عليهم بقية الدية كما لو قتله عشرة فقتل واحد أخذ من التسعة تسع الدية ، وعن الشعبي يقتل الولي من شاء منهما أو منهم إن كانوا أكثر من واحد ويعفو عن بقي ، وعن بعض الساف يسقط القود ويتعين الدية حكى عن ربيعة وأهل الظاهر ، وقال ابن بطال : جاء عن معاوية وابن الزبير والزهري مثل قول ابن سيرين وحجة الجمهور أن النفس لا تتبع بعض فلا يكون زهوقها بفعل بعض دون بعض وكان كل منهم قاتلاً ، ومثله لو اشتركوا في رفع حجر على رجل فقتله كان كل واحد منهم رفع ، بخلاف ما لو اشتركوا في أكل رغيف فإن الرغيف يتبع بعض حساً ومعنى . قوله (وقال مطرف عن الشعبي في رجلين شهدا على رجل الخ) وصله الشافعي عن صفوان بن عيينة عن مطرف بن طريف عن الشعبي « إن رجلين أتيا علياً فشهدا على رجل أنه سرق فقطع يده ، ثم أتياه بآخر فقالا : هذا الذي سرق وأخطأنا على الأول ، فلم يجز شهادتهما على الآخر وأغرمهما دية الأول وقال : لو أعلم أنكما نعمدتما لقطعكما ، ولم أقف على الشاهدين ولا على اسم المشهود عليهما ، وعرف بقوله « ولم يجز شهادتهما على الآخر » المراد بقوله في رواية البخاري « فأبطل شهادتهما » ففيه تعقب على من حمل الإبطال على شهادتهما معاً الأولى لإقرارهما فيها بالخطأ والثانية لكونهما صاروا متهمين ، ووجه التعقب أن اللفظ وإن كان عتلاً لكان الرواية الأخرى عيناً أحد الاحتمالين . قوله (وقال لي ابن بشار) هو محمد المعروف ببندار ويحيى هو الفطان وعبيد الله هو ابن عمر العمري . قوله (أن غلاماً قتل غيلة) بكسر الفين المعجمة أي سرا (فقال عمر لو اشترك فيها) في رواية الكشميهني « فيه » وهو أوجه ، والتأنيث على إرادة النفس ، وهذا الأثر موصول إلى عمر بأصح اسناد ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة عن عبيد الله بن نهر عن يحيى الفطان عن وجه آخر عن نافع وأقاده أن عمر قتل

سبعة من أهل صنعاء برجل الخ ، وأخرجه الموطأ بسند آخر قال : عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر قتل خمسة أو ستة برجل فقتلوه غيلة وقال : لو تمألا عليه أهل صنعاء لقتلتم جميعا ، ورواية نافع أوصل وأوضح ، وقوله تمألا بهمة مفتوحة بعد اللام ومعناه توافق ، والآثر مع ذلك مختصر من الذي بعده . قوله (وقال مغيرة بن حكيم عن أبيه الخ) هو مختصر من الآثر الذي وصله ابن وهب ومن طريقه قاسم بن أصبغ والطحاوي والبيهقي ، قال ابن وهب حدثني جرير بن حازم أن المغيرة بن حكيم الصنعاني حدثه عن أبيه أن امرأة بصناء غاب عنها زوجها وترك في حجرها ابنا له من غيرها غلاما يقال له أصيل ، فالتحذت المرأة بعد زوجها خليلا فقالت له ان هذا الغلام يفضحنا فاقبله فأبى ، فامتنعت منه ، فطأوه - ، فاجتمع على قتل الغلام الرجل ورجل آخر والمرأة وخادمها فقتلوه ثم قطعوه أعضاء وجعلوه في عيبة - بفتح الميم وسكون التحتانية ثم وحده مفتوحة هي وعاء من آدم - فطرحوه في ركية - بفتح الراء وكسر الكاف وتشديد التحتانية هي البئر التي لم تطو - في ناحية القرية ليس فيها ماء فذكر القصة وفيه : فأخذ خالها فاعترف ثم اعترف الباقون فكتب يولي وهو يومئذ أمير بشأنهم إلى عمر فكتب إليه عمر بقتلهم جميعا وقال : والله لو أن أهل صنعاء اشتركوا في قتله لقتلتم أجمعين ، وأخرجه أبو الشيخ في كتاب الترهيب ، من وجه آخر عن جرير بن حازم وفيه : فكتب يولي بن أمية عامل عمر على اليمن إلى عمر فكتب إليه نحوه ، وفي أثر ابن عمر هذا تعقب على ابن عبد البر في قوله لم يقل فيه انه قتل غيلة الا مالك ، وروينا نحو هذه القصة من وجه آخر عند الدارقطني وفي فوائد أبي الحسن بن زنجوية بسند جيد إلى أبي المهاجر عبد الله ابن عميرة من بني قيس بن ثعلبة قال : كان رجل يساق الناس كل سنة بأيام ، فلما قدم وجد مع وليدته سبعة رجال يشربون فأخذوه فقتلوه . فذكر القصة في اعترافهم وكتاب الأمير إلى عمر وفي جوابه أن : ضرب أعناقهم واقتلهم بهم ولو أن أهل صنعاء اشتركوا في دمه لقتلتم ، وهذه القصة غير الأولى وسنده جيد ، فقد تكرر ذلك من عمر ، ولم أقف على اسم واحد ممن ذكر فيها الا على اسم الغلام في رواية ابن وهب ، وحكيم والد المغيرة صنعاني لا أعرف حاله ولا اسم والده وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين . قوله (وأقاد أبو بكر وابن الزبير وعلى وسويد بن مقرن من لظمة ، وأقاد عمر من ضربة بالدرة ، وأقاد على من ثلاثة أسواط ، واقتص شريح من سوط ونحوه) أما أثر أبي بكر وهو الصديق فوصله ابن أبي شيبة من طريق يحيى بن المصعب سمعت طارق بن شهاب يقول : لطم أبو بكر يوما رجلا لظمة فقبل ما رأينا كاليوم قط همة واطمة ، يقال أبو بكر : ان هذا أتانى يستحماني خملته فإذا هو يتبعهم ، خلفت أن لا أحله ثلاث مرات ، ثم قال له : اقتص ، فعفا الرجل ، وأما أثر ابن الزبير فوصله ابن أبي شيبة وسدد نجيدا عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار : أن ابن الزبير أقاد من لظمة ، وأما أثر علي الأول فأخرجه ابن أبي شيبة من طريق ناجية أبي الحسن عن أبيه : أن عليا أتى في رجل لطم رجلا فقال الماطوم اقتص ، وأما أثر سويد بن مقرن فوصله ابن أبي شيبة من طريق الشعبي عنه ، وأما أثر عمر فأخرجه في الموطأ عن عاصم بن عبيد الله عن عمر منقطعا ، ووصله عبد الرزاق عن مالك عن عاصم عن عبد الله بن طاهر بن ربيعة قال : كنت مع عمر بطريق مكة فبال تحت شجرة ، فناداه رجل فضربه بالدرة فقال : سجلت على ، فادطاه الخفقة وقال : اقتص ، فأبى ، يقال اتفمان ، قل : فاني أنفردا ، وأما أثر علي الثاني فأخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور عن طارق بن فضيل بن عمرو عن عبد الله بن مفضل بكمر القاف قال : كنت عند علي فجاءه رجل فصاره

فقال : يا قنبر اخرج فاجلد هذا ، فجاء المجلود فقال : إنه زاد على ثلاثة أسراط فقال صدق قال : خذ السرط فاجلد ، ثلاثة أسراط ثم قال : يا قنبر اذا جلدت فلا تنه الحاريد . وأما امر شريح فوصله ابن سعد وسعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي قال : جاء رجل إلى شريح فقال : أقدمني من جوازك ، فسأله فقال : ازدحمرا عليك فضر بته سوطا . فأقاده منه . ومن طريق ابن سيرين قال : اختصم إليه يمني شريحا عبد جرح حرا فقال : إن شاء القصاص منه . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أبي اسحق عن شريح أنه أقاد من لاطمة . ومن وجه آخر عن أبي اسحق عن شريح أنه أقاد من لاطمة ونمرش . والنمرش بضم المعجمة الحدرش وزنه ومعناه ، والحاشة ما ليس له أرش معلوم من الجراحة . والجواز بكسر الجيم وسكون اللام وآخره زاي هو الشرطي معى بذلك لأن من شأنه حمل الجلاز بكسر الجيم وباللام الخفيفة وهو السير الذي يشد في السوط ، وعادة الشرطي أن يربطه في وسطه . قال ابن بطال : جاء عن عثمان وخالد بن الوليد نحو قول أبي بكر . وهو قول الشعبي وطائفة من أهل الحديث . وقال الليث وابن القاسم : يقاد من الضرب بالسوط وغيره إلا اللاطمة في العين ففيها العقوبة خمسية على العين . والمشهور عن مالك وهو قول الأكثر لا قود في اللاطمة إلا إن جرحت ففيها حكومة ، والسبب فيه تندر المائة لا فراق لاطمتي القوي والضعيف فيجب التعزير بما يليق باللاطم . وقال ابن القيم : بالغ بعض المتأخرين فنقل الإجماع على عدم القود في اللاطمة والضربة وإنما يجب التعزير ، وذمل في ذلك ، فإن القول بجريان القود في ذلك ثابت عن الخلفاء الراشدين ، فهو أولى بأن يكون إجماعا ، وهو مقتضى إطلاق الكتاب والسنة . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في اللدود ، وقد مضى القول فيه في باب القصاص بين الرجال والنساء ، وأنه ليس بظاهر في القصاص ، لكن قوله في آخره إلا العباس فإنه لم يشهدكم فقد تمسك به من قال إنه فعله قصاصا لا تأديبيا . قال ابن بطال : هو حجة لمن قال يقاد من اللاطمة والسوط ، يعني ومناسبة ذكر ذلك في ترجمة القصاص من الجماعة للأفراد ليست ظاهرة . وأجاب ابن المنير بأن ذلك مستفاد من إجماع القصاص في الأمور الحقة ولا يعدل فيها عن القصاص إلى التأديب ، فكذا ينبغي أن يجري النصاص على المشتركين في الجنابة سواء قتلوا أم كثروا فإن نصيب كل منهم عظيم معدود من الكبائر فكيف لا يجري فيه القصاص . والعلم عند الله تعالى

٢٢ - باب القسامة . وقال الأشعث بن قيس قال للنبي ﷺ : شاهدك أو يمينه . وقال ابن أبي

مؤبكة : لم يقدها معاوية . وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة - وكان أمره على البصرة - في قتيل وجده

عند بيت من بيوت السمانين : إن وجد أصحابه بيته وإلا فلا تظلم الناس ، فإن هذا لا يقضى فيه إلى يوم القيامة

٦٨٩٨ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سعيد بن عبيد عن بشير بن يسار : زعم أن رجلا من الانصار يقال له

سهل بن أبي حنمة أخبره أن نقرأ من قومه انطلقوا إلى خيبر فنفر قوا فيها ووجدوا أحدهم قتيلا وقالوا للذي

وجد فيهم : قد قتلتم صاحبنا ، قالوا : ما قتلنا ولا علمنا قاتلا ، فانطلقوا إلى النبي ﷺ فقالوا : يا رسول الله انطلقنا

إلى خيبر فرجدنا أحدهم قتيلا ، فقال : لا تكبروا ، فقال لهم : تاتون بالهيترة على من قتله ؟ قالوا : ما لنا

بيدة . قال : فيحلفون . قالوا : لا رضى بايمان اليهود ، فذكره رسول الله ﷺ أن يُطْلَ دمه ، فوداه مائة من ابل الصدقة .

٦٨٩٩ - **حديث** قتبية بن سعيد حدثنا أبو بشر اسماعيل بن ابراهيم الأندلسي حدثنا الحجاج بن أبي عثمان حدثني أبو رجاء - من آل أبي قلابة - « حدثني أبو قلابة أن عمر بن عبد العزيز أبرز سريره يوماً للناس ثم أذن لهم فدخلوا ، فقال : ما تقولون في القسامة ؟ قالوا : نقول القسامة للقود بها حق وقد أقادت بها الخلفاء . قال لي ما تقول يا أبا قلابة ؟ ونصبتني للناس ؟ قلت : يا أمير المؤمنين ، عندك رهوس الأجناد وأشراف العرب ، أرأيت لو أن خمسين منهم شهدوا على رجل محصن بدمشق أنه قد زنى ولم يروه أكنت ترجه ؟ قال : لا . قلت : أرأيت لو أن خمسين منهم شهدوا على رجل بمحص أنه سرق أكنت تقطعه ولم يروه ؟ قال : لا . قلت : فوالله ما قتل رسول الله ﷺ أحدا قط إلا في إحدى ثلاث خصال : رجل قتل بجريرة نفسه فقتل ، أو رجل زنى بعد إحصان ، أو رجل حارب الله ورسوله وارتد عن الإسلام . فقال القوم : أو ليس قد حدث أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قطع في السرقة وسمر الأعين ثم نبذهم في الشمس ؟ فقلت : أنا أحدثكم حديث أنس ، حدثني أنس أن نقرأ من عكل ثمانية قدموا على رسول الله ﷺ فبايعوه على الاسلام ، فاستوخموا الأرض فسقت أجسامهم ، فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ ، قال : أفلا تخرجون مع راعيها في إبله فتصيبون من ألبانها وأبوالها ؟ قالوا : بلى ، فخرجوا فشربوا من ألبانها وأبوالها فصعدوا فقتلوا راعي رسول الله ﷺ وأطردوا الغنم ، فهاغ ذلك رسول الله ﷺ فأرسل في آثارهم فأدركوا ، فبجى بهم ، فأمر بهم فقطعت أيديهم وأرجلهم وسمر أعينهم ثم نبذهم في الشمس حتى ماتوا . قلت : وأي شيء أشد مما صنع هؤلاء ؟ ارتدوا عن الإسلام وقتلوا وسرقوا . فقال عنبسة بن سعيد : والله إن سمعتُ كال يوم قط . قلت : أتريد على حديثي يا عنبسة ؟ قال : لا ، ولكن جئت بالحديث على وجهه ، والله لا يزال هذا الجند بخير ما عاش هذا الشيخ بين أظهرهم . قلت : وقد كان في هذا سنة من رسول الله ﷺ : دخل عليه نفر من الأنصار فتحدثوا عنده ، فخرج رجل منهم بين أيديهم فقتل ، فخرجوا بعده فاذا هم بصاحبهم يتشخط في الدم ، فرجموا إلى رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله ، صاحبنا كان تحدث معنا فخرج بين أيدينا فاذا نحن به يتشخط في الدم ، فخرج رسول الله ﷺ فقال : بمن تظنون - أو ترون - قتله ؟ قالوا : نرى أن لليهود قتلته . فأرسل إلى اليهود فدعاهم فقال : آثم قتلتم هذا ؟ قالوا : لا . قال : أترضون أنقل خمسين من اليهود ما قتلوه ؟ فقالوا :

ما يبالون أن يقتلونا أجبين ثم ينتفلون . قال : أفستحشون الدية بأيمان خمسين منكم ؟ قالوا : ما كنا لنحلف . فوداه من عنده . قالت : وقد كانت هذيل خلدوا خليماء لهم في الجاهلية ، فطرق أهل بيت من اليمن بالبطحاء فانتبه له رجل منهم ، فحذفه بالسيف فقتله ، فجاءت هذيل فأخذوا اليماني فرفوه إلى عمر بالموسم وقالوا : قتل صاحبنا . فقال : انهم قد خلدوه . فقال : يُقسم خمسون من هذيل : ما خلدوه . قال فأقسم منهم تسعة وأربعون رجلا ، وقدم رجل منهم من الشام فآلوه أن يُقسم ، فالتدى يمينه منهم بالف درهم فأدخلوا مكانه رجلا آخر فدفعه إلى أخى المقتول فقرنت يده بيده ، قالوا : فانطلقا والخمسون الذين أقسموا ، حتى إذا كانوا بمنزلة أخذتهم للسماء ، فدخلوا في غار في الجبل فأنهجم الغار على الحسين الذين أقسموا ، فماتوا جميعا وأملت القرينان واتبهما حجر فسكسرا رجل أخى المقتول ، فمات حولا ثم مات . قالت : وقد كان عبد الملك بن مروان أقاد رجلا بالقسامة ثم ندم بعد ما صنع ، فأمر بالحسين الذين أقسموا فمحووا من الديوان وسبواهم إلى الشام .

قوله (باب القسامة) بفتح القاف وتخفيف المهملة هي مصدر أقسم قسما وقسامة ، وهي الايمان تقسم على أوياء القتل إذا ادعوا الدم أو على المدعى عليهم الدم ، وخص القسم على الدم بالفظ القسامة ، وقال إمام الحرمين : القسامة عند أهل اللغة اسم للقوم الذين يقسمون ، وعند الفقهاء اسم للايمان . وقال في المحكم : القسامة الجماعة يقسمون على الشيء أو يشهدون به . ويمين القسامة منسوب إليهم ثم أطلقت على الايمان نفسها . قوله (وقال الأشعث بن قيس قال النبي ﷺ شاهدك أو يمينه) هو طرف من حديث تقدم موصولا تاما في كتاب الشهادات ثم في كتاب الايمان والندور مع شرحه ، وأشار المصنف بذكره هنا الى ترجيح رواية سعيد بن عبيد في حديث الباب أن الذي يبدأ في يمين القسامة المدعى عليهم كما سيأتي البحث فيه . **قوله** (وقال ابن أبي مليكة لم يقد بها) سألني عمر بن عبد العزيز عن القسامة فأخبرته أن عبد الله بن الزبير أقاد بها وأن معاوية يعني ابن أبي سفيان لم يقد بها ، وهذا سند صحيح ، وقد توقف ابن بطال في ثبوته فقال : قد صح عن معاوية أنه أقاد بها ذكر ذلك عنه أبو الزناد في احتجاجه على أهل العراق . قلت : هو في صحيفة عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه ومن طريقه أخرجه البيهقي قال : حدثني خارجة بن زيد بن ثابت قال قتل رجل من الانصار رجلا من بني العجلان ولم يكن على ذلك بينة ولا لطم ، فأجمع رأى الناس على أن يحلف ولادة المقتول ثم يسلم إليهم فيقتلوه ، فركبت الى معاوية في ذلك فكتب الى سعيد بن العاص : إن كان ما ذكره حقا فافعل ما ذكره ، فدفعت الكتاب الى سعيد فأحلفنا خمسين يميننا ثم أسلمه اليينا . قلت : ويمكن الجمع بأن معاوية لم يقد بها لما وقعت له وكان الحكم في ذلك ، ولما وقعت لغيره وكل الأمر في ذلك اليه ونسب اليه أنه أقاد بها ليكرهه أذن في ذلك . وقد تمسك مالك بقول خارجة المذكور فأطلق أن الفود بها إجماع ، ويحتمل أن يكون معاوية كان يرى الفود بها ثم رجع عن ذلك أو

بالعكس . وقد أخرج الكرايى في أدب القضاء ، بسند صحيح عن الزهرى عن سعيد بن المسيب قصة أخرى قضى فيها معاوية بالقسامة لىكن لم يصرح فيها بالقتل ، وقصة أخرى مروان قضى فيها بالقتل ، وقضى عبد الملك بن مروان بمثل قضاء أبيه ، قوله (وكتب عمر بن عبد العزيز الخ) وصلة سعيد بن منصور حدثنا هشام حدثنا حميد الطويل قال دكتب عدى بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز في قتل وجد في سوق البصرة ، فكتب إليه عمر رحمه الله أن من القضاء ما لا يقضى فيه إلى يوم القيامة وأن هذه القضية لمنه ، وأخرج ابن المنذر من وجه آخر عن حميد قال وجد قتل بين قشير وعائش فكتب فيه عدى بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز فذكر نحوه ، وهذا أثر صحيح ، وعدى بن أرطاة بفتح الهمزة وسكون الراء بعدها مهملة وهو فزارى من أهل دمشق . قوله في الأثر الملق (وكان أمره) بالتشديد (على البصرة) . قلت : كانت ولاية عمر بن عبد العزيز لعدى على إمرة البصرة سنة تسع وتسعين ، وذكر خليفة أنه قتل سنة ثنتين ومائة . وقوله من بيوت السمانين ، بتشديد الميم أى الذين يبيعون السم ، وقد اختلف على عمر بن عبد العزيز في القود بالقسامة كما اختلف على معاوية ، فذكر ابن بطال أن في مصنف حماد ابن سلمة عن ابن أبي مليكة أن عمر بن عبد العزيز أقاد بالقسامة في امرته على المدينة . قلت : ويجمع بأنه كان يرى بذلك لما كان أميراً على المدينة ثم رجع لما ولي الخلافة ، ولعل سبب ذلك ما سيأتى في آخر الباب من قصة أبي قلابة حيث احتج على عدم القود بها ، فكأنه وافقه على ذلك . وأخرج ابن المنذر من طريق الزهرى قال قال لي عمر بن عبد العزيز إنى أريد أن أدع القسامة بأنى رجل من أرض كذا وآخر من أرض كذا فيحلفون على ما لا يرون ، فقلت إنك إن تركها يوشك أن الرجل يقتل عند بابك فيبطل دمه ، وإن للناس في القسامة حياة ، وسبق عمر بن عبد العزيز إلى انكار القسامة سالم بن عبد الله بن عمر فأخرج ابن المنذر عنه أنه كان يقول دياقوم يحلفون على أمر لم يروه ولم يحضروه ، ولو كان لى أمر لعاقبتهم ولجملتهم نكالا ولم أقبل لهم شهادة ، وهذا يقدر في نقل إجماع أهل المدينة على القود بالقسامة فإن سالما من أجل فقهاء المدينة . وأخرج ابن المنذر أيضا عن ابن عباس أن القسامة لا يقاد بها ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم النخعى قال : القود بالقسامة جور . ومن طريق الحكم ابن عتيبة أنه كان لا يرى القسامة شيئا . ومحصل الاختلاف في القسامة هل يعمل بها أولا ؟ وعلى الأول فهل توجب للقود أو الدية ، وهل يبدأ بالمدعى أو المدعى عليهم ؟ واختلفوا أيضا في شرطها . قوله (سعيد بن عبيد) هو الطائى الكوفى يكنى أبا هذيل روى عنه الثورى وغيره من الأكابر ، وأبو نعيم الراوى عنه هنا هو آخر من روى عنه وثقه أحمد وابن معين وآخرون ، وقال الآجرى عن أبي داود كان شعبة يتمنى لقاءه ، وفي طبقة سعيد بن عبيد الهذائى بضم الهاء وتخفيف النون وهمز ومد بصرى صدوق أخرج له الترمذى والنسائى . قوله (عن بشير) بالموحدة والمعجمة مصنف ابن يسار بتحتانية ثم مهملة خفيفة لا أهرف اسم جده ، وفي رواية مسلم من طريق ابن تيمر عن سعيد بن عبيد وحدثنا بشير بن يسار الأنصارى ، . قلت : وهو من موالى بنى حارثة من الأنصار ، قال ابن اسحق : كان شيخا كبيرا فقيرا أدرك عامة الصحابة ووثقه يحيى بن معين والنسائى وكناه محمد ابن اسحق في روايته أبا كيسان . قوله (زعم أن رجلا من الأنصار يقال له سهل بن أبي حنمة) بفتح المهملة وسكون المثناة ، ولم يقع في رواية ابن تيمر زعم بل عنده عن سهل بن أبي حنمة الأنصارى أنه أخبره ، وكذا لأبى نعيم في المستخرج من وجه آخر عن أبى نعيم شيخ البخارى ، واسم أبى حنمة عاصم بن ساعدة بن عامر ويقال

اسم أبيه عبد الله فاشتهر هو بالنسبة الى جده وهو من بني حارثة بطن من الأوس . قوله (ان نفران قومه) سمي يحيى بن سعيد الانصارى في روايته عن بشير بن يسار منهم اثنين ، فتقدم في الجزية من طريق بشر بن المفضل عن يحيى بهذا السند وانطلق عبد الله بن سهل ومحبيصة بن مسعود بن زيد ، وفي الأدب من رواية حماد بن زيد عن يحيى عن بشير عن سهل بن أبي حثمة ورافع بن خديج أنهما خرجا مع عبد الله بن سهل ومحبيصة بن مسعود انطلقا ، وعند مسلم من رواية الليث عن يحيى عن بشير عن سهل ، قال يحيى وحدثت انه قال ورافع بن خديج أنهما قالا خرج عبد الله بن سهل بن زيد ومحبيصة بن مسعود بن زيد ، ونحوه عنده من رواية هشيم بن يحيى اسكن لم يذكر رافعا ولفظا عن بشير بن يسار ان رجلا من الانصار من بني حارثة يقال له عبد الله بن سهل بن زيد انطلق هو وابن عم له يقال له محبيصة بن مسعود ابن زيد ، واسند في آخره عن سهل بن أبي حثمة به ، وثبت ذكر رافع بن خديج في هذا الحديث غير مسمى عند أبي داود من طريق أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل بن سهل بن أبي حثمة انه اخبره هو ورجل من كبراء قومه ، وعند ابن أبي عاصم من طريق اسماعيل بن عياش عن يحيى عن بشير بن سهل ورافع وسويد بن النعمان ان القسامة كانت فيهم في بني حارثة فذكر بشير عنهم ان عبد الله بن سهل خرج ، فذكر الحديث ، ومحبيصة بضم الميم وفتح المهملة وتشديد التحتية مكسورة بعدها صاد مهملة وكذا ضبط أخيه حويصة وحكى التخفيف في الاسمين معا ورجحه طائفة . قوله (انطلقوا الى خير فتفرقوا فيها) في رواية يحيى بن سعيد انطلقا الى خير فتفرقا ، وتحمل رواية الباب على ان كان معهما تابع لهما ، وقد وقع في رواية محمد بن اسحق عن بشير بن يسار عن ابن أبي عاصم وخرج عبد الله بن سهل في أصحاب له يمتارون تمرا ، زاد سليمان بن بلال عند مسلم في روايته عن يحيى بن سعيد وفي زمن رسول الله ﷺ وهي يومئذ صلح وأهلها يهود ، وقد تقدم بيان ذلك في المغازي ، والمراد ان ذلك وقع بعد فتحها ، فانها لما فتحت أقر النبي ﷺ أهلها فيها على ان يعملوا في المزارع بالشرع مما يخرج منها كما تقدم بيانه . وفي رواية أبي ليلى بن عبد الله وخرج الى خير . قوله (فوجدوا أحدهم قتيلا) في رواية بشر بن المفضل وقاتى محبيصة الى عبد الله بن سهل وهو يتشحط في دمه قتيلا ، أي يضطرب فيتمرغ في دمه فدفعه ، وفي رواية الليث وناذا محبيصة بجده عبد الله بن سهل قتيلا فدفعه ، وفي رواية سليمان بن بلال ووجد عبد الله بن سهل مقتولا في سربه فدفعه صاحبه ، وفي رواية أبي ليلى وناخر محبيصة أن عبد الله قتل وطرح في فقير ، بفاء مفتوحة ثم قاف مكسورة أي حفيرة . قوله (فقالوا الذين وجد فيهم قد قتلنا صاحبنا ، قالوا ما قتلنا ولا علمنا قاتلا) في رواية أبي ليلى وقاتى محبيصة يهود فقال : أنتم والله قتلتموه ، قالوا والله ما قتلناه . قوله (فانطلقوا الى رسول الله ﷺ) في رواية حماد بن زيد وناخر عبد الرحمن بن سهل وحويصة ومحبيصة ابنا مسعود الى النبي ﷺ فتكلموا في أمر صاحبهم ، وفي رواية سليمان بن بلال وقاتى أخو المقتول عبد الرحمن ومحبيصة وحويصة فذكروا لرسول الله ﷺ شأن عبد الله حيث قتل ، وفي رواية الليث وشم أقبل محبيصة الى النبي ﷺ هو وحويصة وعبد الرحمن بن سهل ، زاد أبو ليلى في روايته وهو - أي حويصة - أكبر منه ، أي من محبيصة . قوله (فقال الأكبر الأكبر) بضم الكاف وسكون الموحدة وبالنصب فيهما على الإغراء ، زاد في رواية يحيى بن سعيد ونبأ عبد الرحمن يتكلم وكان أصغر القوم ، زاد حماد بن زيد عن يحيى عند مسلم وفي أمر أخيه ، وفي رواية بشير وهو أحدث القوم ، وفي رواية الليث وذهب عبد الرحمن يتكلم فقال كبر الأكبر ، الأولى أمر والآخرى

كالاول ، ومثله في رواية حماد بن زيد وزاد ، أو قال يبدأ الاكبر ، وفي رواية بشر بن المفضل «كبر كبر ،
بتكرار الامر» وكذا في رواية أبي ليل وزاد «يريد السن» ، وفي رواية الليث «فسكت وتمكلم صاحبا» ، وفي
رواية بشر «ونكلم» . قوله (تأتون بالبينة على من قتله ، قالوا : مالنا ببينة) كذا في رواية سعيد بن عبيد ، ولم
يقع في رواية يحيى بن سعيد الأنصاري ولا في رواية أبي قلابة الآتية في الحديث الذي بعده للبينة ذكر وإنما قال يحيى
في رواية «أتخلفون وتستحقون قتلكم أو صاحبكم» ، هذه رواية بشر بن المفضل عنه وفي رواية حماد عنه «أتستحقون
قتلكم أو صاحبكم بأيمان خمسين منكم» ، وفي رواية عند مسلم «يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته» ، وفي
رواية سليمان بن بلال «تخلفون خمسين يمينا وتستحقون» ، وفي رواية ابن عيينة عن يحيى عند أبي داود «تبرئكم يهود
بخمسين يمينا تخلفون» ، فبدأ بالمدعى عليهم لئلا قال أبو داود إنه وهم كذا جزم بذلك ، وقد قال الشافعي : كان
ابن عيينة لا يثبت أقدم النبي ﷺ الأنصار في الأيمان أو اليهود ، فيقال له ان في الحديث أنه قدم الأنصار فيقول
هو ذاك وربما حدث به كذلك ولم يشك ، وفي رواية أبي ليل «فقال لحويصة ومحيصة وعبد الرحمن أتخلفون
وتستحقون دم صاحبكم؟ فقالوا لا» ، وفي رواية أبي قلابة «فأرسل الى اليهود فدعاهم فقال أنتم قتلتهم هذا؟ فقالوا :
لا . فقال أترضون نفل خمسين من اليهود ماقتلوه» ، ونقل بفتح النون وسكون الفاء يأتي شرحه ، وزاد يحيى بن سعيد
«كيف تخلف ولم تشهد ولم تر» ، وفي رواية حماد عنه «أمر لم نره» ، وفي رواية سليمان «ما شهدنا ولا حضرنا» .
قوله (قال فيخلفون ، قالوا لا نرضى بأيمان اليهود) وفي رواية أبي ليل «فقالوا ليسوا بمسلمين» ، وفي رواية يحيى
ابن سعيد «تبرئكم يهود بخمسين يمينا» ، أي يخلصونكم من الأيمان بأن يخافوهم فإذا جافوا انتهت الخصومة فلم
يجب عليهم شيء وخلصتم أنتم من الأيمان قالوا كيف نأخذ بأيمان قوم كفار ، وفي رواية الليث «نقبل بدل» ، نأخذ ،
وفي رواية أبي قلابة «ما يبالون أن يقتلونا أجمعين ثم يخلفون» ، كذا في رواية سعيد بن عبيد لم يذكر عرض الأيمان
على المدعين كما لم يقع في رواية يحيى بن سعيد طلب البينة أولا ، وطريق الجمع أن يقال حفظ أحدهم ما لم يحفظ
الآخر ، فيحمل على أنه طلب البينة أولا فلم تكن لهم بينة ، فعرض عليهم الأيمان فامتنعوا ، فعرض عليهم تخلف
المدعى عليهم فأبوا . وأما قول بعضهم ان ذكر البينة وهم لأنه ﷺ قد علم أن خبير حينئذ لم يكن بها أحد من
المسلمين فدعوى نفي العلم مردودة فانه وان سلم انه لم يسكن مع اليهود فيما أحد من المسلمين لئلا يكون في نفس
جماعة من المسلمين خرجوا يمتارون تمرا فيجوز أن تكون طائفة أخرى خرجوا لمثل ذلك وان لم يكن في نفس
الامر كذلك ، وقد وجدنا لطلب البينة في هذه القصة شاهدا من وجه آخر أخرجه النسائي من طريق عبد الله بن
الأخنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «ان ابن محيصة الأصغر أصبح قتيلا على أبواب خيبر» ، فقال
رسول الله ﷺ : أقم شاهدين على من قتله أدفعه اليك برمته ، قال : يا رسول الله أنى أصيب شاهدين وإنما أصبح
قتيلا على أبوابهم؟ قال فتخلف خمسين قسامة ، قال فكيف أحلف على ما لا أعلم ، قال تستخلف خمسين منهم ، قال
كيف وهم يهود ، وهذا السند صحيح حسن وهو نص في الحمل الذي ذكرته فتعين المصير اليه . وقد أخرج أبو
داود أيضا من طريق عباية بن رفاع عن جده رافع بن خديج قال «أصبح رجل من الأنصار بخير مقتولا ، فانطلق
أولياؤه الى النبي ﷺ فقال : شاهدان يشهدان على قتل صاحبكم ، قال : لم يكن ثم أحد من المسلمين وإنما هم
اليهود وقد يجترئون على أعظم من هذا» . قوله (فذكره رسول الله ﷺ أن يطل) بضم أوله وفتح الطاء وتشديد

اللام أى يهـ . قوله (فرداه مائة) فى رواية الكشميهنى د بمائة ، ووقع فى رواية أبى إيلى د فرداه من عنده ، وفى رواية يحيى بن سعيد د فعقله النبى ﷺ من عنده ، أى أعطى ديته ، وفى رواية حماد بن زيد د من قبله ، بكسر القاف وفتح الموحدة أى من جهة وفى رواية الليث عنه د فلما رأى ذلك النبى ﷺ أعطى عقله ، . قوله (من إبل الصدقة) زعم بعضهم أنه غلط من سعيد بن عبيد لتصريح يحيى بن سعيد بقوله د من عنده ، وجمع بعضهم بين الروایتين باحتمال أن يكون اشتراها من إبل الصدقة بمال دفعه من عنده ، أو المراد بقوله د من عنده ، أى بيت المال المرصد للمصالح ، وأطابق عليه صدقة باعتبار الانتفاع به مجازا لما فى ذلك من قطع المنازعة وإصلاح ذات البين ، وقد حمل به بعضهم على ظاهره فحكى الفاضى عياض عن بعض العلماء جواز صرف الزكاة فى المصالح العامة واستدل بهذا الحديث وغيره . قلت : وتقدم شىء من ذلك فى كتاب الزكاة فى الكلام على حديث أبى لاس قال د حملنا النبى ﷺ على إبل من إبل الصدقة فى الحج ، وعلى هذا فالمراد بالعندية كونها تحت أمره وحكمه ، والاحتراز من جعل ديته على اليهود أو غيرهم ، قال القرطبى فى د المفهم ، فعل ﷺ ذلك على مقتضى كرمه وحسن سياسته وجاها المصاحبة ودرأ المفسدة على سبيل التأييف ، ولا سيما عند تذكر الوصول الى استيفاء الحق ، ورواية من قال د من عنده ، أصح من رواية من قال د من إبل الصدقة ، وقد قيل إنها غلط والاولى أن لا يغلط الراوى ما أمكن ، فيحتمل أوجها منها فذكر ما تقدم وزاد : أن يكون تسلف ذلك من إبل الصدقة ليدفعه من مال الفىء ، أو أن أولياء القتيل كانوا مستحقين للصدقة فأعطاهم ، أو أعطاهم ذلك من سهم المؤلفعة استئلافا لهم واستجلابا لليهود انتهى . وزاد أبو إيلى فى روايته د قال سهل فركضتنى ناقة ، وفى رواية حماد بن زيد عن يحيى د أدركته ناقة من تلك الإبل فدخلت مربدا لهم فركضتنى برجلها ، وفى رواية شيبان بن بلال د لقد ركضتنى ناقة من تلك الفرائض بالمربد ، وفى رواية محمد بن اسحق د فوالله ما أنسى ناقة بكرة منها حمراء ضربتنى وأنا أحوزها ، وفى حديث الباب من الفوائد مشروعية القسامة . قال الفاضى عياض : هذا الحديث أصل من أصول الشرع وقاعدة من قواعد الأحكام وركن من أركان مصالح العباد ، وبه أخذ كافة الأئمة والسلف من الصحابة والتابعين وعلماء الأمة وفقهاء الأمصار من الحجازيين والشاميين والكوفيين وإن اختلفوا فى صورة الأخذ به ، وروى التوفى عن الأخذ به عن طائفة فلم يروا القسامة ولا أنبتوا بها فى الشرع حكما ، وهذا مذهب الحكم بن عتيبة وأبى قلابة وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار وقتادة ومسلم بن خالد وإبراهيم بن عليه واليه ينحى البخارى ، وروى عن عمر بن عبد العزيز باختلاف عنه . قلت : وهذا يناقى ما صدر به كلامه أن كافة الأئمة أخذوا بها ، وقد تقدم النقل عن لم يقل بمشروعيتها فى أول الباب ، وفيهم من لم يذكره الفاضى ، قال : واختلف قول مالك فى مشروعية القسامة فى قتل الخطأ ، واختلف القائلون بها فى العمى هل يجب بها القود أو الدية ؟ فذهب معظم الحجازيين إيجاب القود إذا كملت شروطها ، وهو قول الزهرى وربيعة وأبى الزناد ومالك والليث والاوزاعى والشافعى فى أحد قوليه وأحمد واسحق وأبى ثور وداود ، وروى ذلك عن بعض الصحابة كابن الزبير ، واختلف عن عمر بن عبد العزيز . وقال أبو الزناد : قتلنا بالقسامة والصحابة متوافرون ، لئن لارى أنهم ألف رجل فما اختلف منهم اثنان . قلت : إنما نقل ذلك أبو الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت كما أخرجه سعيد بن منصور والبيهقى من رواية عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه ، والافأبو الزناد لا يثبت أنه رأى عشرين من الصحابة فضلا عن ألف . ثم

قال القاضي : وحجتهم حديث الباب ، يعنى من رواية يحيى بن سعيد التى أشرت اليها ، قال : فإن مجيئه من طرق صحاح لا يدفع ، وفيه براءة المدعين ثم ردوا حين أبوا على المدعى عليهم واحتجوا بحديث أبي هريرة بالبينة على المدعى واليمين على المدعى عليه إلا القسامة ، ويقول مالك : أحسن الأئمة فى القديم والحديث على أن المدعين يبدون فى القسامة ، ولأن جنبه المدعى إذا قرئت بشهادة أو شبهة صارت اليمين له ، وهذا الشبهة قوية ، وقالوا هذه سنة بمحياها وأصل قائم برأيه لحياة الناس وردع المعتدين ، وخافت الدعوى فى الأموال فهى على ما ورد فيها ، وكل أصل يتبع ويستعمل ولا تطرح سنة لسنة ، وأجابوا عن رواية سعيد بن عبيد يعنى المذكورة فى حديث هذا الباب بقول أهل الحديث إنه وهم من رواية أسقط من السياق براءة المدعين باليمين لكرهه لم يذكر فيه رد اليمين ، واشتملت رواية يحيى بن سعيد على زيادة من ثقة حافظ فوجب قبولها وهى تقضى على من لم يعرفها . قلت : وسيأتى مزيد بيان لذلك . قال الفرطى : الأصل فى الدعوى أن اليمين على المدعى عليه ، وحكم القسامة أصل بنفسه لتعذر إقامة البينة على القتل فيما غالبا ، فإن الفاسد للقتل يقصد الخلوة ويتصد الغفلة ، وتأيدت بذلك الرواية الصحيحة المتفق عليها وبقي ما عدا القسامة على الأصل ، ثم ليس ذلك خروجاً عن الأصل بالكافية بل لأن المدعى عليه إنما كان القتل قوله لقوة جانبه بشهادة الأصل له بالإبرامة بما ادعى عليه ، وهو موجود فى القسامة فى جانب المدعى لقوة جانبه بالاثبات الذى يقوى دعواه ، قال عياض : وذهب من قال بالدية إلى تقديم المدعى عليهم فى اليمين ، إلا الشافعى وأحمد فقالا بقول الجمهور : يبدأ بأيمان المدعين وردوا إن أبوا على المدعى عليهم ، وقال بمكسه أهل الكوفة وكثير من أهل البصرة وبعض أهل المدينة والأوزاعى فقال يستحلف من أهل القرية خمسون رجلاً خمسين يمينا ما قتلناه ولا علمنا من قتله . فإن حلفوا برءوا وإن نقصت قسامتهم عن عدد أو نكحوا حلف المدعون على رجل واحد واستحقوا ، فإن نقصت قسامتهم قاده دية ، وقال عثمان البتى من فقهاء البصرة : ثم يبدأ بالمدعى عليهم بالإيمان فإن حلفوا فلا شيء عليهم . وقال الكوفيون : إذا حلفوا وجبت عليهم الدية ، وجاء ذلك عن عمر ، قال وانفقوا كلهم على أنها لا تجب بمجرد دعوى الأولياء حتى يقرن بها شبهة يغلب على الظن الحكم بها ، واختلفوا فى تصوير الشبهة على سبعة أوجه ، فذكرها ، ومخلصها : الأول أن يقول المريض دى عند فلان أو ما أشبه ذلك ، ولو لم يكن به أثر أو جرح فإن ذلك يوجب القسامة عند مالك والليث لم يقل به غيرهما ، واشترط بعض المالكية الاثر أو الجرح ، واحتج لمالك بقصة بقرة بنى إسرائيل ، قال : ووجه الدلالة منها أن الرجل حى فأخبر بقاتله ، وتعقب بخفاء الدلالة منها ، وقد بالغ ابن حزم فى رد ذلك ، واحتجوا بأن القاتل يتطلب حالة غفلة الناس فتعذر البينة ، فلو لم يعمل بقول المضروب لآدى ذلك إلى إهدار دمه لأنها حالة يتحرى فيها اجتناب الكذب ويتزود فيها من البر والتقوى ، وهذا إنما يأتى فى حال المحتضر . الثانية أن يشهد من لا يكمل النصاب بشهادته كالواحد أو جماعة غير عدول قال بها المذكوران ووافقهما الشافعى ومن تبعه . الثالثة أن يشهد عدلان بالضرب ثم يعيش بعده أياما ثم يموت منه من غير تخلل إفاقة ، فقال المذكوران : تجب فيه القسامة . وقال الشافعى : بل يجب القصاص بتلك الشهادة . الرابعة أن يوجد مقتول وعنده أو بالقرب منه من بيده آلة القتل وعليه أثر الدم مثلاً ولا يوجد غيره فتشعر فيه القسامة عند مالك والشافعى ، ويلحق به أن تفرق جماعة عن قتيل . الخامسة أن يقتل طائفتان فيوجد بينهما قتيل ففيه القسامة عند الجمهور ، وفى رواية عن مالك تخص القسامة بالطائفة التى ليس هو منها إلا إن كان

من غيرهما فعل الطائفتين . السادسة المقتول في الزحمة ، وقد تقدم بيان الاختلاف فيه في باب مفرد . السابعة أن يوجد قتيلا في عملة أو قبيلة ، فهذا يوجب القسامة عند الثوري والاوزاعي وأبي حنيفة وأتباعهم ، ولا يوجب القسامة عندهم سوى هذه الصورة ، وشرطها عندهم إلا الحنفية أن يوجد بالقتيل أثر ، وقال داود لا تجرى القسامة إلا في العمدة على أهل مدينة أو قرية كبيرة وهم أعداء للمقتول ، وذهب الجمهور إلى أنه لا قسامة فيه بل هو هدر لأنه قد يقتل ويأتي في الحملة ليهتموا ، وبه قال الشافعي ، وهو رواية عن أحمد ، إلا أن يكون في مثل القصة التي في حديث الباب فينتج فيها القسامة لوجود العداوة . ولم تر الحنفية ومن وافقهم لوثا يوجب القسامة إلا هذه الصورة ، وحجة الجمهور القياس على هذه الواقعة ، والجامع أن يقرن بالدعوى شيء يدل على صدق المدعى فيقيم معه ويستحق ، وقال ابن قدامة : ذهب الحنفية إلى أن القتيلا إذا وجد في محل قادم عليه على خمسين نفسا من موضع قتله خلفوا خمسين يمينا ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا فإن لم يجد خمسين كرر الأيمان على من وجد وتجب الدية على بقية أهل الخطأ ، ومن لم يخلف من المدعى عليهم حبس حتى يخاف أو يقر ، واستدلوا بأثر عمر أنه أخاف خمسين نفسا خمسين يمينا وقضى بالدية عليهم ، وتعقب باحتمال أن يكونوا أفروا بالخطأ وانكروا العمدة وبأن الحنفية لا يعملون بخبر الواحد إذا خالف الأصول ولو كان مرفوعا فكيف احتجوا بما خالف الأصول بخبر واحد موقوف وأوجبوا اليقين على غير المدعى عليه ، واستدل به دلي القود في القسامة أقوله : فتستحقون قاتلكم ، وفي الرواية الأخرى : دم صاحبكم ، قال ابن دقيق العيد : الاستدلال بالرواية التي فيها : يدفع برمته ، أقوى من الاستدلال بقوله : دم صاحبكم ، لأن قوله : يدفع برمته ، لفظ مستعمل في دفع القاتل للأولياء للقتل ، ولو أن الواجب الدية لبعد استعمال هذا اللفظ وهو في استعماله في تسليم القاتل أظهر ، والاستدلال بقوله : دم صاحبكم ، أظهر من الاستدلال بقوله : قاتلكم ، أو : دم صاحبكم ، لأن هذا اللفظ لا بد فيه من إضمار ، فيحتمل أن يضم دية صاحبكم احتمالا ظاهرا ، وأما بعد التصريح بالدية فيحتاج إلى تأويل اللفظ بإضمار بدل دم صاحبكم والإضمار دلي خلاف الأصل ، ولو احتيج إلى إضمار لكان حمله على ما يقتضي إراقة الدم أقرب ، وأما من قال يحتمل أن يكون قوله : دم صاحبكم ، هو القتيلا لا القاتل فيرده قوله : دم صاحبكم أو قاتلكم ، وتوجب بأن القصة واحدة اختلفت ألفاظ الرواة فيها على ما تقدم بيانه فلا يستقيم الاستدلال باللفظ منها لعدم تحقق أنه اللفظ الصادر من النبي ﷺ ، واستدل من قال بالقود أيضا بما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الزهري عن سليمان بن يسار وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أناس من أصحاب رسول الله ﷺ أن القسامة كانت في الجاهلية وأنها النبي ﷺ على ما كانت عليه من الجاهلية وقضى بها بين ناس من الأنصار في قتيلا ادعوه على يهود خيبر ، وهذا يتوقف على ثبوت أنهم كانوا في الجاهلية يقتلون في القسامة ، وعند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن بريد بموحدة وجيم مضر قال : إن سهلا يعني ابن أبي حنيفة وهم في الحديث أن رسول الله ﷺ كتب إلى يهود : إنه قد وجد بين أظهركم قتيلا فدوه فكتبوا يحلفون ما قتلناه ولا علمنا قاتلا ، قال فوداه من عنده ، وهذا رده الشافعي بأنه مرسل ، ويعارض ذلك ما أخرجه ابن منده في « الصحابة » من طريق مكحول حدثني عمرو بن أبي خزيمة أنه قتل فيهم قتيلا على عهد رسول الله ﷺ فجعل القسامة على شواهة بالله ما قتلناه ولا علمنا قاتلا فحلف كل منهم عن نفسه وغرم الدية ، وعمرو مختلف في صحبته ، وأخرج ابن أبي شيبة بسند جيد إلى إبراهيم النخعي قال : كانت القسامة في الجاهلية إذا وجد القتيلا بين

ظهرى قوم أفسم منهم خمسون خمسين يمينا ما قتلنا ولا علينا ، فان عجزت الايمان ردت عليهم ثم عقلوا ، وتمسك من قال لا يجب فيها إلا الدية بما أخرجه الثورى فى جامعه وابن أبى شبة وسعيد بن منصور بسند صحيح الى الشعبي قال : وجد قتيل بين حيين من العرب فقال عمر : قبسوا ما بينهما فأيهما وجدتموه اليه أقرب فأحلفوه خمسين يمينا وأغرموه الدية ، وأخرج الشافعى عن سفيان بن عيينة عن منصور عن الشعبي أن عمر كتب فى قتيل وجد بين خيران ووادة أن يقاس ما بين القريتين قالى أيهما كان أقرب أخرج اليه منهم خمسون رجلا حتى يوافوه مكة فأدخلهم الحجر فأحلفهم ثم قضى عليهم الدية فقال : حققت أيمانكم دماكم ولا يطل دم رجل مسلم ، قال الشافعى : إنما أخذه الشعبي عن الحارث الأعور والحارث غير مقبول انتهى . وله شاهد مرفوع عن حديث أبى سعيد عند أحمد أن قتيلًا وجد بين حيين فأمر النبى ﷺ أن يقاس الى أيهما أقرب ، فألقى ديته على الأقرب ، ولكن سنده ضعيف ، وقال عبد الرزاق فى مصنفه : قلت لعبيد الله بن عمر العمرى أعلمت أن رسول الله ﷺ أقاد بالقسامة ؟ قال : لا ، قلت : فأبو بكر ؟ قال : لا ، قلت : فعمرو ؟ قال : لا ، قلت فلم تخرجوا عليهما ؟ فسكت . وأخرج البيهقى من طريق القاسم بن عبد الرحمن أن عمر قال : القسامة توجب العقل ولا تسقط الدم ، واستدل به الحنفية على جواز سماع الدعوى فى القتل على غير معين لأن الانصار ادعوا على اليهود أنهم قتلوا صاحبهم وسمع النبى ﷺ دعواهم ، ورد بأن الذى ذكره الانصار أولا ليس على صورة الدعوى بين الخصمين لأن من شرطها إذا لم يحضر المدعى عليه أن يتعدى حضوره ، سلمنا ولكن النبى ﷺ قد بين لهم أن الدعوى إنما تكون على واحد أقوله . تقسمون على رجل منهم فيدفع اليكم برمته ، واستدل بقوله : على رجل منهم ، على أن القسامة إنما تكون على رجل واحد وهو قول أحمد ومشهور قول مالك ، وقال الجمهور : يشترط أن تكون على معين سواء كان واحدا أو أكثر . واختلفوا هل يختص القتل بواحد أو يقتل الكل ؟ وقد تقدم البحث فيه ، وقال اشهب : لهم أن يحلفوا على جماعة ويختاروا واحدا للقتل ويسجن الباقون تاما ويضربون مائة مائة ، وهو قول لم يسبق اليه . وفيه ان الحالف فى القسامة لا يكون الا مع الجرم بالقاتل ، والطريق الى ذلك المشاهدة واخبار من يوثق به مع القرينة الدالة على ذلك ، وفيه أن من توجهت عليه اليه فذلك لا يقضى عليه حتى يرد اليه دلى الآخر وهو المشهور عند الجمهور ، وعند أحمد والحنفية يقضى عليه دون رد اليه . وفيه أن ايمان القسامة خمسون يمينا واختلف فى عدد الحالفين فقال الشافعى لا يجب الحق حتى يحلف الوراثة خمسين يمينا سواء قلوا أم كثروا فلو كان بعدد الايمان حلف كل واحد منهم يمينا وإن كانوا أقل أو نكل بعضهم ردت الايمان على الباقين فان لم يكن إلا واحد حلف خمسين يمينا واستحق حتى لو كان من يرث بالفرض والتهيب أو بالنسب والولاء . حلف واستحق ، وقال مالك : ان كان ولى الدم واحدا ضم اليه آخر من المصبة ولا يستعان بغيرهم وان كان الا ولىاء أكثر حلف منهم خمسون ، وقال الليث : لم أسمع أحدا يقول إنها تنزل عن ثلاثة أنفس ، وقال الزهرى عن سعيد بن المسيب : أول من نقص القسامة عن خمسين معاوية . قال الزهرى : وقضى به عبد الملك ثم رده عمر بن عبد العزيز الى الأمر الاول . واستدل به على تقديم الاسن فى الأمر المهم إذا كانت فيه أهمية ذلك لا ما إذا كان عربيا عن ذلك ، وعلى ذلك يعمل الأمر بتقديم الأكبر فى حديث الباب لما لان ولى الدم لم يكن متأملا فأقام الحاكم قريبه مقامه فى الدعوى ولما ائير ذلك . وفيه التأيير والتساية لا ولىاء المقتول لا أنه حكم على الغائبين لأنه لم يتقدم صورة دعوى على غائب وإنما وقع الاخبار بما وقع فذكر لهم نصة الحكم على التقديرين

ومن ثم كتب الى اليهود بعد أن دار بينهم الكلام المذكور ، وبؤخذ منه أن مجرد الدعوى لا توجب احضار المدعى عليه ، لأن في احضاره مشغلة عن إشغاله وتضييعا لماله من غير موجب ثابت لذلك ، أما لو ظهر ما يقوى الدعوى من شبهة ظاهرة فهل يسوغ استحضار الخصم أو لا ؟ محل نظر ، والراجح أن ذلك يختلف بالقرب والبعد وشدة الضرر وخفته . وفيه الاكتفاء بالمكانة وبخبر الواحد مع إمكان المشافهة . وفيه أن اليمين قبل توجيها من الحاكم لا أثر لها لقول اليهود في جوابهم والله ما قلنا وفي قولهم لا نرضى بأيمان اليهود استبعاد اصدقهم لما عرفوه من إقدامهم على الكذب وجرائمهم على الأيمان الفاجرة ، واستدل به على أن الدعوى في القسامة لا بد فيها من عداوة أو لوث ، واختلاف في سماع هذه الدعوى ولو لم توجب القسامة : فمن أحمد روايتان ، وبسماها قال الشافعي لموم حديث « اليمين على المدعى عليه » بعد قوله « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء رجال وأموالهم » ، ولأنها دعوى في حق آدمي فتسمع ويستحلف وقد يقر فيثبت الحق في قتله ولا يقبل رجوعه عنه ، فلو نكل ردت على المدعى واستحق القود في العمد والدية في الخطأ ، وعن الحنفية لا ترد اليمين ، وهي رواية عن أحمد ، واستدل به على أن المدعين والمدعى عليهم إذا نكلوا عن اليمين وجبت الدية في بيت المال وقد تقدم ما فيه قريبا ، واستدل به على أن من يحلف في القسامة لا يشترط أن يكون رجلا ولا بالغا لا طلاق قوله « خمسين منكم » ، وبه قال ربيعة والثوري والليث والاوزاعي وأحمد ، وقال مالك لا مدخل للنساء في القسامة لأن المطلوب في القسامة القتل ولا يسمع من النساء . وقال الشافعي : لا يحلف في القسامة إلا الوارث البالغ لأنها يمين في دعوى حكومية فكانت كسائر الأيمان ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة ، واختلف في القسامة هل هي معقولة المعنى فيقاس عليها أو لا والتحقيق أنها معقولة المعنى لكنه خفي ومع ذلك فلا يقاس عليها لأنها لا نظير لها في الأحكام ، وإذا قلنا إن المبدأ فيها يمين المدعى فقد خرجت عن سنن القياس ، وشرط القياس أن لا يكون معدولا به عن سنن القياس كشهادة خزيمة . (تنبيه) : نبه ابن المنير في الحاشية على النكسة في كون البخاري لم يورد في هذا الباب الطريق الدالة على تحليف المدعى ، وهي بما خالفت فيه القسامة بقية الحقوق فقال : مذهب البخاري تضعيف القسامة ، فلمذا صدر الباب بالاحاديث الدالة على أن اليمين في جانب المدعى عليه ، وأورد طريق سعيد بن عبيد وهو جار على القواعد ، والزام المدعى البينة ليس من خصوصية القسامة في شيء . ثم ذكر حديث القسامة الدال على خروجها عن القواعد بطريق العرض في كتاب المواعدة والجزية فرارا من أن يذكرها هنا فيفيلط المستدل بها على اعتقاد البخاري ، قال وهذا الإخفاء مع صحة القصد ليس من قبيل كتمان العلم . قلت : الذي يظهر لي أن البخاري لا يضعف القسامة من حيث هي ، بل يوافق الشافعي في أنه لا قود فيها ، ويخالفه في أن الذي يحلف فيها هو المدعى ، بل يرى أن الروايات اختلفت في ذلك في قصة الانصار ويهود خيبر فيرد المختلف الى المتفق عليه من أن اليمين على المدعى عليه فن ثم أورد رواية سعيد بن عبيد في « باب القسامة » وطريق يحيى بن سعيد في باب آخر ، وليس في شيء من ذلك تضعيف أصل القسامة والله أعلم . وادعى بعضهم أن قوله « تحافون وتستحقون » استفهام انكار واستفهام للجمع بين الأمرين ، وتعقب بأنهم لم يبدؤوا بطلب اليمين حتى يصح الانكار عليهم ، وإنما هو استفهام تقرير وتشريع . قوله (أبو بشر اسماعيل بن ابراهيم الاسدي) بفتح السين المهملة المعروف بابن عاتبة واسم جده مقسم وهو الثقة المشهور ، وهو منسوب الى بني أسد بن خزيمة لأن أصله من مواليهم ، والحجاج بن أبي عثمان هو

المعروف بالصواف ، واسم أبي عثمان ميسرة وقيل سالم ، وكنية الحجاج أبو الصافات ويقال غير ذلك وهو بصري أيضا وهو مولى بني كندة ، وأبو رجاء اسمه سليمان وهو مولى أبي قلابة عبد الله بن زيد الجرمي ، ووقع هنا دمن آل أبي قلابة ، وفيه تجاوز فانه منهم باعتبار الولاء لا بالاصالة ، وقد أخرجه أحمد فقال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا حجاج عن أبي رجاء مولى أبي قلابة ، وكذا عند مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح ، وكذا عند إسماعيل من رواية أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة كلهم عن إسماعيل . قوله (أن عمر بن عبد العزيز) يعني الخليفة المشهور (أبرز سريره) أي أظهره . وكان ذلك في زمن خلافته وهو بالشام ، والمراد بالسرير ما جرت عادة الخلفاء الاختصاص بالجلوس عليه ، والمراد أنه أخرجه إلى ظاهر الدار لا إلى الشارع ، ولذلك قال دأذن للناس ، ووقع عند مسلم من طريق عبد الله بن عون عن أبي رجاء عن أبي قلابة ذكرت خلف عمر بن عبد العزيز ، قوله (ما تقولون في القسامة) زاد أحمد بن حرب عن إسماعيل بن علية عن أبي نعيم في المستخرج فأضرب الناس أي سكتوا مطرفين يقال أضربوا إذا سكتوا وأضربوا إذا تكلموا ، وأصل أضرب أضرب ما في قلبه ويقال أضرب على الشيء لومه والاسم الضرب كالحيوان المشهور ، ويحتمل أن يكون المراد أنهم علموا رأي عمر بن عبد العزيز في انكار القسامة فلما سألهم سكتوا مضمعين مخالفتهم ، ثم تكلم بعضهم بما عنده في ذلك كما وقع في هذه الرواية وقالوا نقول القسامة القود بها حق وقد أقادت بها الخلفاء ، وأرادوا بذلك ما تقدم نقله عن معاوية وعن عبد الله بن الزبير وكذا جاء عن عبد الملك بن مروان ، لكن عبد الملك أقاد بها ثم ندم كما ذكره أبو قلابة بعد ذلك في رواية حماد بن زيد عن أيوب وحجاج الصواف عن أبي رجاء . أن عمر بن عبد العزيز استأشار الناس في القسامة فقال قوم : هي حق ، قضى بها رسول الله ﷺ وقضى بها الخلفاء ، أخرجه أبو عوانة في صحيحه وأصله عند الشيخين من طريقه . قوله (قال لي ما تقول) في رواية أحمد بن حرب . فقال لي يا أبا قلابة ما تقول . قوله (ونصبتني للناس) أي أبرزني لما ظنرتهم ، أو لكونه كان خلف السرير فامرهم أن يظهر ، وفي رواية أبي عوانة . وأبو قلابة خاف السرير فاعدا قالت له إليه فقال : ما تقول يا أبا قلابة . قوله (عندك رهوس الاجناد) بفتح الهاء وسكون الجيم بعدها نون جمع جند وهي في الأصل الانهار والاعوان ثم اشتهر في المقاتلة ، وكان عمر قسم الشام بعد موت أبي عبيدة ومعاذ على أربعة أمراء مع كل أمير جند ، فكان كل من فلسطين ودمشق وحمص وقنسرين يسمى جندا باسم الجند الذي نزلوها . وقيل كان الرابع الاردن وانما أفردت قنسرين بعد ذلك ، وقد تقدم شيء من هذا في الطب في شرح حديث الطاعون . لما خرج عمر إلى الشام فلقه أمراء الاجناد ، ولابن ماجه وصححه ابن خزيمة من طريق أبي صالح الأشعري عن أبي عبد الله الأشعري في غسل الاعقاب . قال أبو صالح فقلت لأبي عبد الله من حدثك ؟ قال : أمراء الاجناد خالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان وشرحبيل بن حسنة وعمر بن العاص . قوله (وأشرف العرب) في رواية أحمد بن حرب . وأشرف الناس . قوله (رأيت لو أن خمسين الخ) وقع في رواية حماد . شهد عندك أربعة من أهل حمص على رجل من أهل دمشق ، وزاد بعد قوله أكننت نذظه وقال لا . قال يا أمير المؤمنين هذا أعظم من ذلك . قوله (فوالله ما قتل رسول الله ﷺ أحدا قط) في رواية حماد . لا والله لا أعلم رسول الله ﷺ قتل أحدا من أهل الصلاة ، وهو موافق للحديث ابن مسعود الماضي مرفوعا في أول الديات . لا يجل دم امرئ مسلم . قوله (إلا في إحدى) في رواية أحمد بن حرب . إلا باحدى . قوله (بجزيرة نفسه) أي بجنايتها

قوله (فقال القوم أو ليس قد حدث أنس) عند مسلم من طريق ابن عون د فقال عنبة قد حدثنا أنس بكذا ، وفي رواية حماد المذكورة د فقال عنبة بن سعيد : فأين حديث أنس بن مالك في العكابين ، كذا في هذه الرواية ، وتقدم في الطهارة وغيرها بلفظ د المرنيين ، وأوضحت أن بعضهم كان من حكل وبعضهم كان من حريثة ، وثبت كذلك في كثير من الطرق . وعنبة المذكور بفتح المهملة وسكون النون وفتح الموحدة بعدها سين مهملة هو الأموي أخو عمرو بن سعيد المعروف بالاشدق ، واسم جده العاص بن سعيد بن العاص بن أمية ، وكان عنبة من خيار أهل بيته ، وكان عبد الملك بن مروان بعد أن قتل أخاه عمرو بن سعيد يكرمه ، وله رواية وأخبار مع الحجاج بن يوسف ، ووثقه ابن معين وغيره . **قوله** (أنا أحدثكم حديث أنس حدثني أنس) في رواية أحمد بن حرب د فإياي حديث أنس ، **قوله** (فبايعوا) في رواية أحمد بن حرب د فبايعوه . **قوله** (أجسامهم) في رواية أحمد بن حرب د أجسادهم . **قوله** (من ألبانها وأبوالها) في رواية أحمد بن حرب د من رسلها ، وهو بكسر الراء وسكون المهملة اللين وبفتحةين المال من الأبل والغنم ، وقيل بل الأبل خاصة إذا أرسلت إلى الماء تسمى رسلا . **قوله** (ثم نبذهم) بنون وموحدة مفتوحتين ثم ذال معجمة أي طرحهم . **قوله** (قلت وأي شيء أشد مما صنع هؤلاء ؟ ارتدوا عن الإسلام وقتلوا وسرقوا) في رواية حماد د قال أبو قلابة فمؤلا سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله ، **قوله** (فقال عنبة) هو المذكور قبل . **قوله** (ان سمعت كاليوم قط) إن بالتخفيف وكسر الهمزة بمعنى ما التافية وحذف فمحل سمعت والتقدير ما سمعت قبل اليوم مثل ما سمعت منك اليوم ، وفي رواية حماد د فقال عنبة يا قوم ما رأيت كاليوم قط ، ووقع في رواية ابن عون د قال أبو قلابة فلما فرغت قال عنبة سبحانه الله ، **قوله** (أترد على حديثي يا عنبة) في رواية ابن عون د فقلت أنتهمي يا عنبة ، وكذا في رواية حماد كان أبا قلابة فهم من كلام عنبة إنكار ما حدث به . **قوله** (لا واسكن جئت بالحديث على وجهه) في رواية ابن عون د قال لا هكذا حدثنا أنس ، وهذا دال على أن عنبة كان سمع حديث العكابين من أنس . وفيه إشعار بأنه كان غير ضابط له على ما حدث به أنس فكان يظن أن فيه دلالة على جواز القتل في المعصية ولو لم يقع الكفر ، فلما ساق أبو قلابة الحديث تذكروا أنه هو الذي حدثهم به أنس فادترف لأبي قلابة بضبطه ثم أنى عليه . **قوله** (والله لا يزال هذا الجند بخير ما كان هذا الشيخ بين أظهرهم) المراد بالجند أهل الشام ، ووقع في رواية ابن عون د يا أهل الشام لا تزالون بخير مادام فيكم هذا أو مثل هذا ، وفي رواية حماد د والله لا يزال هذا الجند بخير ما أبقاك الله بين أظهرهم ، **قوله** (وقد كان في هذا سنة - إلى قوله - دخل عليه نفر من الأنصار) كذا أورد أبو قلابة هذه القصة مرسل ، ويغاب على الظن أنها قصة عبد الله بن سهل ومحيصة ، فإن كان كذلك فاعلم عبد الله بن سهل ورفقته تحدثوا عند النبي ﷺ قبل أن يتوجهوا إلى خيبر ثم توجهوا فقتل عبد الله بن سهل كما تقدم وهو المراد بقوله هنا فخرج رجل منهم بين أيديهم فقتل ، **قوله** (فخرج رسول الله ﷺ) لعله لما جاوره كان داخل بيته أو المسجد فكلوه فخرج إليهم فأجابهم . **قوله** (فقال بمن تظنون أو ترون) بهم أوله وهما بمعنى . **قوله** (قالوا : نرى أن اليهود قتله) كذا الأكثر بلفظ الفعل الماضي بالافراد وفي رواية المستعلى د قتلته ، بصيغة المسند إلى الجمع المستفاد من لفظ اليهود لأن المراد قتلوه ، وقد قدمت بيان ما اختلف فيه من ألفاظ هذه القصة في شرح الحديث الذي قبله . **قوله** (فأت وقد كانت هذيل) أي القبيلة المشهورة ، وهم ينتسبون إلى هذيل بن مدركة

ابن الياس بن مضر ، وهذا من قول أبي قلابة ، وهي قصة موصولة بالسند المذكور الى أبي قلابة ، لكنها مرسلة لأن أبا قلابة لم يدرك عمر . قوله (خلعوا خلعيا) في رواية الكشميني حليفا بجاء مهملة وفاء بدل العين ، والخلع فعيل بمعنى مفعول يقال تخالع القوم إذا نقضوا الحلف ، فإذا فعلوا ذلك لم يطالبوا بجنايته فكأنهم خلعوا اليمين التي كانوا ابسوها معه ، ومنه سمي الأمير إذا عزل خايما وخلوعا ، وقال أبو موسى في المعين خلعه قومه أي حكموا بأنه مفسد فقبضوا منه ، ولم يكن ذلك في الجاهلية يختص بالحليف بل كانوا ربما خلعوا الواحد من القبيلة ولو كان من صميمها إذا صدرت منه جناية تقتضي ذلك ، وهذا مما أبطله الاسلام من حكم الجاهلية ، ومن ثم قيده في الخبر بقوله في الجاهلية ، ولم أتف على اسم الخايع المذكور ولا على اسم أحد من ذكر في القصة . قوله (فطرق أهل بيت) بضم الطاء المهملة أي هجم عليهم ليلا في خفية ليسرق منهم ، وحاصل القصة أن القاتل ادعى أن المقتول ابن وأن قومه خلعوه فأنكروا ثم ذلك وحلفوا كاذبين فأهلكهم الله بمحنة القسامة وخاص المظلوم وحده . قوله (ما خلعوا) في رواية أحمد بن حرب « ما خلعوه » . قوله (حتى إذا كانوا بنخلة) بلفظ واحدة النخيل ، وهو موضع على ليلة من مكة . قوله (فانهجم عليهم الغار) أي سقط عليهم بغنة . قوله (وأفلت) بضم أوله وسكون الفاء أي تخلص ، والقرينان هما أخو المقتول والذي أكل الخمسين . قوله (وانهمما حجر) أي بتشديد الناء وقع عليهما بعد أن خرجا من الغار . قوله (وقد كان عبد الملك بن مروان) هو مقول أبي قلابة بالسند أيضا وهي موصولة لأن أبا قلابة أدركها . قوله (أقاد رجلا) لم أقف على اسمه ، . قوله (ثم ندم بعد) بضم الدال . قوله (ما صنع) كأنه ضمن ندم معنى كره ووقع في رواية أحمد بن حرب « على الذي صنع » . قوله (قامر بالخمسين) أي الذين حلفوا ، ووقع في رواية أحمد بن حرب الذين أنفسهموا . قوله (وسيرهم الى الشام) أي نفاهم ، وفي رواية أحمد بن حرب « من الشام » وهذه أولى لأن إقامة عبد الملك كانت بالشام ، ويحتمل أن يكون ذلك وقع لما كان عبد الملك بالعراق عند محاربه مصعب بن الزبير ويكونوا من أهل العراق فنفاهم الى الشام ، قال المطلب فيما حكاه ابن بطال : الذي اعترض به أبو قلابة من قصة العرينيين لا يفيد مراده من ترك القسامة لجواز قيام البينة والدلائل التي لا تدفع على تحقيق الجناية في حق العرينيين ، فليس قصتهم من طريق القسامة في شيء لأنها إنما تكون في الاختفاء بالقتل حيث لا بينة ولا دليل ، وأما العرينيون فانهم كشفوا وجوههم لقطع السبيل والخروج على المسلمين فكان أمرهم غير أمر من ادعى القتل حيث لا بينة هناك ، قال : وما ذكره هنا من انهدام الغار عليهم يعارضه ما تقدم من السنة ، قال : وليس رأي أبي قلابة حجة ولا تردد به السنن ، وكذا نحو عبد الملك أسماء الذين أنفسهموا من الديوان قلت : والذي يظهر لي أن مراد أبي قلابة بقصة العرينيين خلاف ما فهمه عنه المطلب أن قصتهم كان يمكن فيها القسامة فلم يفعلها النبي ﷺ ، وإنما أراد الاستدلال بها لما ادعاه من الحصر الذي ذكره في أن النبي ﷺ لم يقتل أحدا إلا في إحدى ثلاث فعارض بقصة العرينيين وحاول المعارض لإثبات قسم رابع فرد عليه أبو قلابة بما حاصله أنهم إنما استوجبوا القتل بقتلهم الراعي وبارتدادهم عن الدين وهذا بين لا خفاء فيه ، وإنما استدلل على ترك القود بالقسامة بقصة القتل عند اليهود وليس فيها القود بالقسامة ذكر ، بل ولا في أصل القصة التي هي عمدة الباب تصريح بالقود كما سأبينه ، ثم رأيت في آخر الحاشية لابن المنير نحو ما أجبت به ، وحاصله توهم المطلب أن أبا قلابة عارض حديث القسامة بحديث العرينيين فأنكر عليه فوهم ، وإنما ادترض أبو قلابة على القسامة بالحديث الدال على حصر

القتل في ثلاثة أشياء ، فان الذي عارضه ظن أن في قصة العرينين حجة في جواز قتل من لم يذكر في الحديث المذكور كان يتمسك بالحجاج في قتل من لم يثبت عليه واحدة من الثلاثة ، وكان عذبة تلقف ذلك عنه فانه كان صديقه ، فبين أبو قلابة أنه ثبت عليهم قتل الراعي بغير حق والارتداد عن الاسلام . وهو جواب ظاهر فلم يورد أبو قلابة قصة العرينين مستدلاً بها على ترك القسامة بل رد على من تمسك بها للقود بالقسامة ، وأما قصة الغار فأشار بها إلى أن العادة جرت بهلاك من حلف في القسامة عن غير علم كما وقع في حديث ابن عباس في قصة القتيل الذي وقعت القسامة بسببه قبل البعثة وقد مضى في كتاب المبعث وفيه دفا حال الحول ومن الثمانية والأربعين الذين حلفوا عين طريف . وجاء عن ابن عباس حديث آخر في ذلك أخرجه الطبراني من طريق أبي بكر بن أبي الجهم عن عبيد الله بن عبد الله عنه قال : كانت القسامة في الجاهلية حجازاً بين الناس ، فكان من حلف على إثم أرى عقوبة من الله ينكل بها عن الجرأة على الحرام ، فكانوا يتورعون عن إيمان الصبر ويهابونها ، لما بعث الله ﷺ كان المسلمون لها أهيب ، ثم انه ليس في سياق قصة الهذابين تصريح بما صنع عمر هل أقاد بالقسامة أو حكم بالدية ، فقول المطلب ما تقدم من السنة إن كان أشار به إلى صنيع عمر فليس بواضح ، وأما قوله إن رأى أبي قلابة وعمر عبد الملك من الديوان لا ترد به السنن فقبول ، لكن ماهي السنة التي وردت بذلك ؟ نعم لم يظهر لي وجه استدلال أبي قلابة بأن القتل لا يشرع إلا في الثلاثة لرد القود بالقسامة مع ان القود قتل نفس بنفس وهو احد الثلاثة ، وإنما وقع النزاع في الطريق إلى ثبوت ذلك

٢٣ - باب من اطلع في بيت قوم ففقأوا عينه فلا دية له

٦٩٠٠ - **حدثنا** أبو اليمان **حدثنا** حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس « عن أنس رضي الله

عنه أن رجلاً اطلع في بعض حُجَرِ النَّبِيِّ ﷺ فقام إليه بمشقص - أو مشاقص - وجعل يخنقه أي طعنه »

٦٩٠١ - **حدثنا** قتيرة بن سعيد **حدثنا** ليث عن ابن شهاب « أن مهمل بن سعد الساعدي أخبره أن

رجلاً اطلع في حُجَرِ فِي بَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - ومع رسول الله ﷺ مدرى يَحْكُ به رأسه - فلما رآه رسول الله ﷺ قال : لو أعلم أنك تنظر مني لطمعتُ به في عينيك . قال رسول الله ﷺ : إنا جمل الإذن من قبل البصر »

٦٩٠٢ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** أبو الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة قال : قال

أبو القاسم ﷺ : لو أن امرأً اطلع عليك بغير إذن فخذفته بحصاة فنقات عينه لم يكن عليك جناح »

قوله (باب من اطلع في بيت قوم ففقأوا عينه فلا دية له) كذا جزم بنى الدية ، وليس في الخبر الذي ساقه تصريح بذلك لكنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه على عادته . **قوله** (أن رجلاً اطلع) أي نظر من دلو ، وهذا الرجل لم أعرف اسمه صريحاً لكن نقل ابن بشكوال عن أبي الحسن بن الفيث أنه الحكم بن أبي العاص بن أمية والد مروان ولم يذكر مستنداً لذلك ، ووجدت في كتاب مكة للفاكهى ، من طريق أبي سفيان عن

الزهري وعطاء الخراساني أن أصحاب رسول الله ﷺ دخلوا عليه وهو يلعب بالحكم بن أبي العاص وهو يقول
اطلع على وأنا مع زوجتي ثلاثة فكاح في وجهي ، وهذا ليس صريحا في المقصود هنا ، ووقع في سنن أبي داود
من طريق هذيل بن شرحبيل قال : جاء سعد فوقف على باب النبي ﷺ فقام يستأذن على الباب فقال : هكذا عنك
فانما الاستئذان من أجل البصر ، وهذا أقرب إلى أن يفسر به المبرم الذي في ثاني أحاديث الباب ، ولم ينسب سعد
هذا في رواية أبي داود ، ووقع في رواية الطبراني أنه سعد بن عبادة والله أعلم . قوله (من حجر في بعض حجر)
تقدم ضبط اللفظين في كتاب الاستئذان . قوله (بمشقة أو مشاقص) هو شك من الراوي وتقديم بيانه وأنه
النصل العريض ، وقوله في الخبر الذي بعده مدرى ، قد يخالفه فيحمل على تعدد القصة ، ويحتمل أن رأس المدرى
كان محمدا فأشبهه النصل ، وتقدم ضبط المدرى في باب الامتشاط ، من كتاب اللباس وأن ما قيل في تفسيره
حديد كالخلال لها رأس محدد وقيل لها سنان من حديد . قوله (وجعل يخله) بفتح أوله وسكون الخاء المعجمة
بمدها مثناة مكسورة ثم لام من الختل بفتح أوله وسكون ثانيه وهو الاصابة على غفلة . قوله (ليطعنه)
بضم العين المهملة بناء على اشتهور أن الطعن بالفعل بضم العين وبالقول بفتحها وقد قيل هما سواء ، زاد أبو الربيع
الزهراني عن حماد عند مسلم : فذهب أو لحقه فأخطأ ، وفي رواية عاصم بن علي عن حماد عند أبي نعيم : فما أدري
أذهب أو كيف صنع . الحديث الثاني ، قوله (حدثنا ليث) هو ابن سعد . قوله (ان رجلا اطلع في حجر في
باب رسول الله ﷺ) في رواية الكشميهني : من ، في الموضعين . قوله (أنك) رواية الكشميهني أن خفيفة .
قوله (في عينيك) كذا يستعمل والمرحى وللباقين : في عينك ، بالإفراد ، وهذا مما يقوى تعدد القصة لأنه في
حديث أنس جزم بأنه اطلع وأراد أن يطعنه ، وفي حديث سهل عاق طعنه على نظره . قوله (انما جعل الإذن من
قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة أي من جهة . قوله (البصر) في رواية الكشميهني : النظر ، وقد تقدم في
الاستئذان من وجه آخر عن الزهري بلفظ آخر . الحديث الثالث ، قوله (حدثنا علي) هو ابن المديني وسفيان
هو ابن عيينة . قوله (قال أبو القاسم ﷺ) في رواية مسلم : أن رسول الله ﷺ قال ، أخرجه عن ابن أبي عمر
عن سفيان . قوله (لو أن امرأ) تقدم ضبطه قبل ستة أبواب . قوله (لم يكن عليك جناح) عند مسلم من هذا
الوجه : ما كان عليك من جناح ، والمراد بالجناح هنا الحرج ، وقد أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن ابن
عيينة بلفظ : ما كان عليك من حرج ، ومن طريق ابن جيلان عن أبيه عن الزهري عن أبي هريرة : ما كان عليك
من ذلك من شيء ، ووقع عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ : من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم فقد
حل لهم أن يفتقوا عينه ، أخرجه من رواية أبي صالح عنه ، وفيه رد على من حمل الجناح هنا على الإثم ،
ورتب على ذلك وجوب الدية إذ لا يلزم من رفع الإثم رفعها لأن وجوب الدية من خطاب الوضع ، ووجه الدلالة
أن اثبات الحل يمنع ثبوت القصاص والدية ، وورد من وجه آخر عن أبي هريرة أصرح من هذا عند أحمد وابن
أبي عاصم والنسائي وصححه ابن حبان والبيهقي كلهم من رواية بشير بن نعيم عنه بلفظ : من اطلع في بيت قوم بغير
اذنهم ففتقوا عينه فلا دية ولا قصاص ، وفي رواية من هذا الوجه : فهو مدرى ، وفي هذه الأحاديث من الفوائد
إبقاء شعر الرأس وتربيته واتخاذ آلة يزيل بها عنه الهموم ويحك بها لدفع الوسخ أو القمل . وفيه مشروعية
الاستئذان على من يكون في بيت مغلق الباب ومنع انطاع عليه من خلال الباب . وفيه مشروعية الامتشاط . وقد

تقدم كثير من هذا كله في « باب الاستئذان » ، وأن الاستئذان لا يختص بغير المحارم بل يشرع على من كان منكشفا ولو كان أما أو أختا واستدل به على جواز رمي من يتجسس ولو لم يندفع بالشئ الخفيف جاز بالثقل ، وأنه إن أصيبت نفسه أو بعضه فهو هدر ، وذهب المالكية إلى القصاص وأنه لا يجوز قصد الدين ولا غيرها ، واعتلوا بأن المعصية لا تدفع بالمعصية ، وأجاب الجمهور بأن المأذون فيه إذا ثبت الاذن لا يسمى معصية وإن كان الفعل لو تجرد عن هذا السبب بعد معصية ، وقد اتفقوا على جواز دفع الصائل ولو أتى على نفس المدفوع ، وهو بغير السبب المذكور معصية فهذا ملحق به مع ثبوت النص فيه ، وأجابوا عن الحديث بأنه ورد على سبيل التخليط والارهاب ، ووافق الجمهور منهم ابن نافع ، وقال يحيى بن عمر منهم لعل مالكا لم يبلغه الخبر ، وقال القرطبي في « المفهم » ما كان عليه الصلاة والسلام بالذي يرم أن يفعل مالا يجوز أو يؤدي إلى مالا يجوز ، والحمل على رفع الاثم لا يتم مع وجود النص برفع الحرج وليس مع النص قياس ، واعتل بعض المالكية أيضا بالاجماع على أن من قصد النظر إلى عورة الآخر ظاهر أن ذلك لا يبيع فن ، عينه ولا سقوط ضمانها عنه فقاما فكذا إذا كان المنظور في بيته وتجسس الناظر إلى ذلك ، ونازع القرطبي في ثبوت هذا الاجماع وقال : ان الخبر يتناول كل مطلع ، قال : وإذا تناول المطالع في البيت مع المظنة فتناوله المحقق أولى . قلت : وفيه نظر لأن النطلع إلى ما في داخل البيت لم ينحصر في النظر إلى شيء معين كمورة الرجل مثلا بل يشمل استكشاف الحريم وما يقصد صاحب البيت ستره من الأمور التي لا يجب اطلاع كل أحد عليها ، ومن ثم ثبت النهي عن التجسس والوعيد عليه حتما ماواد ذلك ، فلو ثبت بالاجماع المدعى لم يستلزم رد هذا الحكم الخاص ، ومن المعلوم أن العاقل يشتد عليه أن الاجنبي يرى وجه زوجته وابنته ونحو ذلك وكذا في حال ملاءمته أهله أشد مما رأى الاجنبي ذكره منكشفا ، والذي ألزمه القرطبي صحيح في حق من يروم النظر فيدفعه المنظور إليه ، وفي وجه الشافعية لا يشرع في هذه الصورة ، وهل يشترط الانذار قبل الرمي ؟ وجهان ، قيل يشترط كدفع الصائل ، وأصحهما لا لقوله في الحديث « يحتمله بذلك » ، وفي حكم المتطالع من دخل الباب الناظر من كوة من الدار وكذا من وقف في الشارع فنظر إلى حريم غيره أو إلى شيء في دار غيره ، وقيل المنع يختص بمن كان في ملك المنظور إليه ، وهل يلحق الاستماع بالنظر ؟ وجهان ، الأصح لا ، لأن النظر إلى العورة أشد من استماع ذكرها ، وشرط القياس المساواة أو أولوية المقبس وهنا بالعكس . واستدل به على اعتبار قدر ما يرى به بحصى الخذف المقدم بيانها في كتاب الحج لقوله في حديث الباب « نخذفته » فلو رماه بجهر يقتل أو سبهم تعالى به القصاص ، وفي وجه لا ضمان مطلقا ولو لم يندفع إلا بذلك جاز ، ويستثنى من ذلك من له في ملك الدار زوج أو محرم أو متاع فأراد الاطلاع عليه فيمتنع رمية للشبهة ، وقيل لا فرق ، وقيل يجوز إن لم يكن في الدار غير حريمه فإن كان فيها غيرهم أنذر فإن انتهى والا جاز ، ولو لم يكن في الدار إلا رجل واحد هو مالكا أو ساكنها لم يجوز الرمي قبل الانذار إلا إن كان مكشوف العورة ، وقيل يجوز مطلقا لأن من الأحوال ما يكره الاطلاع عليه كما تقدم . ولو قصر صاحب الدار بأن ترك الباب مفتوحا وكان الناظر مجتازا فنظر غير قاصد لم يجوز ، فإن تعمد الناظر فوجهان أصحهما لا ، وبلحق بهذا من نظر من سطح بيته ففيه الخلاف . وقد توسع أصحاب الفروع في نظائر ذلك ، قال ابن دقيق العيد : وبعض تصرفاتهم مأخوذة من إطلاق الخبر الوارد في ذلك ، وبعضها من مقتضى فهم المقصود ، وبعضها بالقياس على ذلك . والله أعلم

٢٤ - باب العاقلة

٦٩٠٣ - **حدثنا** صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عيينة **حدثنا** مطرف قال سمعت الشعبي قال سمعت أبا جحيفة قال : سألتُ علياً رضي الله عنه : هل عندكم شيء ما ليس في القرآن ، وقال مرة ما ليس عند الناس فقال والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن - إلا فهماً يعطى رجل في كتابه - وما في الصحيفة ، قلت : وما في الصحيفة ؟ قال : العقل وفكاك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر .

قوله (باب العاقلة) بكسر القاف جمع عاقل وهو دافع الدية ، وسميت الدية عقلاً تسمية بالمصدر لأن الإبل كانت تعقل بفناء ولي القتيل ، ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية ولو لم تكن إبلاً ، وعاقلة الرجل قراباته من قبل الأب وهم عصبته ، وهم الذين كانوا يعقلون الإبل على باب ولي المقتول . وتحمل العاقلة الدية ثابت بالسنة ، وأجمع أهل العلم على ذلك ، وهو مخالف لظاهر قوله (ولا تزر وازرة وزر أخرى) لكنه خص من عمومها ذلك لما فيه من المصلحة ، لأن القائل لو أخذ بالدية لأوشك أن تأتي على جميع ماله ، لأن تتابع الخطأ منه لا يؤمن ولو ترك بغير تفريم لأهدر دم المقتول . قلت : ويحتمل أن يكون السر فيه أنه لو أفرد بالتفريم حتى يفتقر لآل الأمر إلى الإهدار بعد الافتقار ، فحمل على عاقلة لأن احتمال فقر الواحد أكثر من احتمال فقر الجماعة ، ولأنه إذا تكرر ذلك منه كان تحذيره من العودة إلى مثل ذلك من جملة أدعى إلى القبول من تحذيره نفسه والعالم عند الله تعالى . وعاقلة الرجل عشيرته ، فيبدأ بفخذه الأدنى فإن عجزوا ضم إليهم الأقرب إليهم وهي على الرجال الأحرار البالغين أولى اليسار منهم . **قوله** (قال مطرف) كذا لأبي ذر ، وللأباين **حدثنا** مطرف ، ويؤيده أنه سيأتي بعد ستة أبواب بهذا السند بعينه ولفظه **حدثنا** مطرف ، وكذا هو في رواية الحميدي عن ابن عيينة ، ومطرف هو ابن طريف بطاء مهملة ثم فاء في اسمه واسم أبيه ، وهو كوفي ثقة معروف ، ووقع مذكوره باسم أبيه في رواية النسائي عن محمد بن منصور عن ابن عيينة . **قوله** (هل عندكم شيء ما ليس في القرآن) أي مما كتبتموه عن النبي ﷺ سواء حفظتموه أم لا ، وليس المراد تميم كل مكتوب ومحفوظ لكثرة الثابت عن علي من مرويه عن النبي ﷺ مما ليس في الصحيفة المذكورة ، والمراد ما يفهم من غوى لفظ القرآن ويستدل به من باطن معانيه ، ومراد علي أن الذي عنده زائد على القرآن مما كتب عنه الصحيفة المذكورة وما استنبط من القرآن كأنه كان يكتب ما يقع له من ذلك لئلا ينساه ، بخلاف ما حفظه عن النبي ﷺ من الأحكام فانه يتماهدا بالفعل والافتاء بها فلم يخش عليها من النسيان ، وقوله **إلا فهماً يعطى رجل في كتابه** ، في رواية الحميدي المذكورة **إلا أن يعطى الله عبداً فهماً في كتابه** ، وكذا في رواية النسائي ، وقد تقدم في كتاب الجهاد من وجه آخر عن مطرف بلفظ **إلا فهماً يعطيه الله رجلاً في القرآن** ،

٢٥ - باب جنين المرأة

٦٩٠٤ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك . **حدثنا** إسماعيل **حدثنا** مالك عن ابن شهاب

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن « عن أبي هريرة رضي الله عنه أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرحتا جبينهما ، فقضى رسول الله ﷺ فيها بغرة عهد أو أمة »

٦٩٠٥ - حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا وديب حدثنا هشام عن أبيه « عن المنيرة بن شعبة عن

هر رضي الله عنه أنه استشارهم في إملاص المرأة ، فقال المنيرة : قضى للنبي ﷺ بالغرة عهد أو أمة »

[الحديث ٦٩٠٥ - أطرافه في : ٦٩٠٧ ، ٦٩٠٨ م ، ٧٣١٧]

٦٩٠٦ - قال أئ من يشهد معك « فشهد محمد بن مسلمة أنه شهد النبي ﷺ قضى به »

[الحديث ٦٩٠٦ - طرفه في : ٦٩٠٨ ، ٧٣١٨]

٦٩٠٧ - حدثنا عبدة الله بن موسى عن هشام عن أبيه « أن عمر نشد للناس من سمع النبي ﷺ

قضى في السقط ؟ فقال المنيرة : أنا سمعته قضى فيه بغرة عهد أو أمة »

٦٩٠٨ - قال : أئ من يشهد معك على هذا فقال محمد بن مسلمة أنا أشهد على النبي ﷺ بمثل هذا »

٦٩٠٨ م - حدثني محمد بن عبد الله حدثنا محمد بن سابق حدثنا زائدة حدثنا هشام بن عروة عن أبيه

« أنه سمع المنيرة بن شعبة يحدث عن عمر أنه استشارهم في إملاص المرأة . . . »

قوله (باب جنين المرأة) الجنين بحيم ونونين وزن عظيم حمل المرأة مادام في بطنها ، سمي بذلك لاستتاره ، فان خرج حيا فهو واد أو ميتا فهو سقط ، وقد يطلق عليه جنين ، قال الباجي في « شرح رجال الموطأ » الجنين ما ألقته المرأة عما يعرف أنه واد سواء كان ذكرا أو أنثى مالم يستهل صارخا كذا قال . **قوله** (حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك وحدثنا اسماعيل) يعني ابن أبي أويس (حدثنا مالك) كذا الأكثر ، وسقط رواية اسماعيل هنا لا يذو . **قوله** (عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) كذا قال عبد الله بن يوسف عن مالك وقال كما في الباب الذي يليه عن الليث « عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب » وكلا القولين صواب إلا أن مالك كان يرويه عن ابن شهاب عن سعيد مرسلًا وعن أبي سلمة موصولا « وقد مضى في الطب أيضا عن سعيد بن عفير عن الليث بالوجهين وهو عند الليث من رواية أبي سلمة أيضا لكن بواسطة ، كما تقدم في الطب أيضا عن سعيد بن عفير عن الليث عن عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب ، ورواه يونس بن يزيد عن ابن شهاب عنهما جميعا كما في الباب الذي يليه أيضا ، ورواه معمر بن الزهري عن أبي سلمة وحده أخرجه مسلم ، وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة . وذكر فيه حديثين : الحديث الأول ، **قوله** (أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى) وفي رواية يونس « اقتتل امرأتان من هذيل فرمت » وفي رواية حمل التي سأله عليها إحداهما لحياينة قلت : ولحيان بطن من هذيل ، وهاتان المرأتان كانتا ضرتين وكانتا تحت حمل بن النابغة الهذلي فأخرج أبو داود من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس « عن عمر أنه سأل عن قضية النبي ﷺ فقام حمل بن مالك بن النابغة فقال : كنت بين امرأتين فضربت إحداهما الأخرى ، فكذا رواه موصولا ، وأخرجه

الشافعي عن سفيان بن عيينة عن عمر فلم يذكر ابن عباس في السند واغظه : ان عمر قال : اذكر الله امره اسمع من النبي ﷺ في الجنين شيئا ، وكذا قال عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه ان عمر استشار ، وأخرج الطبراني من طريق أبي المليح بن أسامة بن عمير الهذلي عن أبيه قال : كان فينا رجل يقال له حمل بن مالك له امرأتان أحدهما هذلية والأخرى عامرية فضربت الهذلية بطن العامرية ، وأخرجه الحارث من طريق أبي المليح فأرسله لم يقل عن أبيه واغظه : ان حمل بن النابغة كانت له امرأتان مليكة وأم عفيف ، وأخرج الطبراني من طريق عون ابن عويم قال : كانت أختي مليكة وامرأة منا يقال لها أم عفيف بنت مسروح تحت حمل بن النابغة فضربت أم عفيف مليكة ، ووقع في رواية عكرمة عن ابن عباس في آخر هذه القصة : قال ابن عباس : أحدهما مليكة والأخرى أم عفيف ، أخرجه أبو دارد ، وهذا الذي وقعت عليه منقولا ، وبالأخر جزم الخطيب في «المبهمات» وزاد بعض شراح العمدة وقيل أم مكلف وقيل أم مليكة ، وأما قوله «رمت» فوقع في رواية يونس وعبد الرحمن بن خالد «رمت» أحدهما الأخرى بحجر ، زاد عبد الرحمن «فأصاب بطنها وهي حامل» ، وكذا في رواية أبي المليح عند الحارث لكن قال «خذفت» ، وقال «فأصاب قبلها» ، ووقع في رواية أبي داود المذكورة من طريق حمل بن مالك «فضربت أحدهما الأخرى بمسطح» ، وعند مسلم من طريق عبيد بن نضيلة - بنون وضاد معجمة مصغر - عن المغيرة بن شعبه قال «ضربت امرأة ضربتها بعمود فسقاط وهي حبل فقتلتها» ، وكذا في حديث أبي المليح بن أسامة عن أبيه «فضربت الهذلية بطن العامرية بعمود فسقاط أو خباء» ، وفي حديث عويم «ضربت بطنها بمسطح بيتها وهي حامل» ، وكذا عند أبي داود من حديث حمل بن مالك «بمسطح» ، ومن حديث بريدة أن امرأة أخذت امرأة أخرى . قوله (فطرح) جنينها) في رواية عبد الرحمن بن خالد «فقتلت ولدها في بطنها» ، وفي رواية يونس «فقتلتها وما في بطنها» ، وفي حديث حمل بن مالك مثله بلفظ «فقتلتها وجنينها» ، ونحوه في رواية عويم وكذا في رواية أبي المليح عن أبيه . قوله (نقض فيها رسول الله ﷺ بفرقة عبد أو أمة) في رواية عبد الرحمن بن خالد ويونس «فاختصموا إلى رسول الله ﷺ ، فقضى أن دية ما في بطنها غرة عبد أو أمة» ، ونحوه في رواية يونس لكن قال «أو وليدة» ، وفي رواية معمر من طريق أبي سلة فقال قائل «كيف يعقل» ، وفي رواية يونس عند مسلم وأبي داود «وورثها ولدها ومن معهم فقال حمل بن النابغة» ، وفي رواية عبد الرحمن بن خالد الماضية في الطب «فقال ولي المرأة التي غرمت ثم انفقا : كيف أغرم يا رسول الله من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل فثل ذلك يطل» ، فقال النبي ﷺ : إنما هذا من أخوان السكمان ، وفي مرسل سعيد بن المسيب عند مالك «قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بفرقة عبد أو وليدة» ، وفي رواية الليث من طريق سعيد الموصولة نحوه عند الترمذي ولكن قال «ان هذا ليقول بقول شاعر . بل فيه غرة» ، وفيه «ثم إن المرأة التي قضى عليها بالفرقة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لابنهما وزوجها وإن العقول هل عصبتهما» ، وفي رواية عكرمة عن ابن عباس «فقال عمها أنها قد أسقطت غلاما قد نبت شعره» ، فقال أبو القاتلة إنه كاذب ، إنه والله ما استهل ولا شرب ولا أكل ، فثله يطل . فقال النبي ﷺ : أسجع كسجع الجاهلية وكما أنها» ، وفي رواية عبيد بن نضيلة عن المغيرة «لحمل رسول الله ﷺ دية المقتولة هل عصبه القاتلة وغرة لما في بطنها» ، فقال رجل من عصبه القاتلة : أغرم من لا أكل - وفي آخره - أسجع كسجع الأعراب ؟ وجعل عليهم الدية» ، وفي حديث عويم عند الطبراني «فقال أخوها الملاء بن مسروح : يا رسول الله أغرم من لا شرب ولا أكل

ولا نطق ولا استهل ، فمثل هذا يطل . فقال : أسجع كسجع الجاهلية ، ونحوه عند أبي يعلى من حديث جابر لكن قال : فقالت عاقلة الفاتلة ، وعند البيهقي من حديث أسامة بن عميرة : فقال أبوها إنما يعقلها بنوها فاختصموا إلى رسول الله ﷺ فقال : الدية على العصابة وفي الجنين غرة ، فقال : ما رضع لحل ولا صاح فاستهل ، فابطله فمثل يطل ، وبهذا يجمع الاختلاف فيكون كل من أبيها وأخوها رزرجها قالوا ذلك لأنهم كلهم من عصبتهما بخلاف المقتولة فإن في حديث أسامة بن عمير أن المقتولة عامرية والفاتلة هذلية ، ووقع في رواية أسامة : فقال دعني من أراجيز الأعراب ، وفي لفظ : أسجاعة بك ، وفي آخر : أسجع كسجع الجاهلية ؟ قيل يا رسول الله إنه شاعر ، وفي لفظ : استنا من أساجيع الجاهلية في شيء ، وفيه : فقال إن لها ولدا هم سادة الخي وهم أحق أن يعقلوا عن أمهم ، قال بل أنت أحق أن تعقل عن أختك من ولدها ، فقال مالي شيء ، قال حمل وهو يومئذ على صدقات هذيل وهو زوج المرأة وأبو الجنين أبيض من صدقات هذيل ، أخرجه البيهقي ، وفي رواية ابن أبي طاصم : ماله عبد ولا أمة قال عشر من الأبل ، قالوا ماله من شيء إلا أن تعينه من صدقة بني لحيان فأعانه بها ، فسمى حمل عليها حتى استوفاهما ، وفي حديثه عند الحارث بن أبي أسامة : فقضى أن الدية على عاقلة القاتلة وفي الجنين غرة عبد أو أمة وعشر من الأبل أو مائة شاة ، ووقع في حديث أبي هريرة من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنه : قضى رسول الله ﷺ في الجنين بغرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل ، وكذا وقع عند عبد الرزاق في رواية ابن طاوس عن أبيه عن عمر مرسلا : فقال حمل بن النابغة قضى رسول الله ﷺ بالدية في المرأة وفي الجنين غرة عبد أو أمة أو فرس ، وأشار البيهقي إلى أن ذكر الفرس في المرفوع وهم وإن ذلك أدرج من بعض روايته على سبيل التفسير للغرة ، وذكر أنه في رواية حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طاوس بلفظ : فقضى أن في الجنين غرة قال طاوس الفرس غرة . قلت : وكذا أخرج الاسماعيلي من طريق حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه قال : الفرس غرة ، وكأنهما رأيا أن الفرس أحق باطلاق لفظ الغرة من الآدمي ، ونقل ابن المنذر والخطابي عن طاوس ومجاهد وعروة بن الزبير : الغرة عبد أو أمة أو فرس ، وتوسع داود ومن تبعه من أهل الظاهر فقالوا : يجزئ كل ما وقع عليه اسم غرة ، والغرة في الأصل البياض يكون في جبهة الفرس ، وقد استعمل الآدمي في الحديث المتقدم في الوضوء : إن أمي يدعون يوم القيامة غرا ، وتطلق الغرة على الشيء النفيس آدميا كان أو غيره ذكرًا كان أو أنثى ، وقيل أطلق على الآدمي غرة لأنه أشرف الحيوان ، فإن محل الغرة الوجه والوجه أشرف الأعضاء ، وقوله في الحديث : غرة عبد أو أمة ، قال الاسماعيلي قرأه العامة بالاضافة وغيرهم بالتنوين ، وحكى القاضي عياض الخلاف ، وقال : التنوين أوجه لأنه بيان للغرة ما هي ، وتوجيه الآخر أن الشيء قد يضاف إلى نفسه لكنه نادر ، وقال الباجي : يحتمل أن تكون : أو ، شكًا من الراوي في تلك الواقعة الخصوصية ، ويحتمل أن تكون للتنوين وهو الأظهر ، وقيل المرفوع من الحديث قوله : بغرة ، وأما قوله عبد أو أمة فشك من الراوي في المراد بها ، قال وقال مالك : الحران أولى من السودان في هذا ، وعن أبي عمرو بن العلاء قال : الغرة عبد أبيض أو أمة بيضاء ، قال فلا يجزئ في دية الجنين سوداء إذ لو لم يكن في الغرة معنى زائد لما ذكرها وقال عبد أو أمة ، ويقال إنه انفرد بذلك وسامر الفقهاء على الأجزاء فيما لو أخرج سوداء ، وأجابوا بأن المعنى الرائد كونه نفيسا فلذلك نُسره بعبد أو أمة لأن الآدمي أشرف الحيوان ، وعلى هذا قلبي وقع في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة من زيادة ذكر

الفرس في هذا الحديث وهم ولفظه « غرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل ، ويمكن إن كان محفوظا أن الفرس هي الأصل في الغرة كما تقدم ، وعلى قول الجمهور فأقل ما يجوز من العبد والأمة ما سلم من العيوب التي يشترطها الرد في البيع لأن المعيوب ليس من الخيار ، واستنبط الشافعي من ذلك أن يكون منتقما به فشرط أن لا ينقص عن سبع سنين لأن من لم يبلغها لا يستقل غالبا بنفسه فيحتاج إلى التعهد بالزبية فلا يجوز المستحق على أخذه ، وأخذ بعضهم من لفظ الغلام أن لا يزيد على خمس عشرة ولا تزيد الجارية على عشرين ، ومنهم من جعل الحد ما بين السبع والعشرين ، والراجح كما قال ابن دقيق العيد أنه يجوز ولو بلغ الستين وأكثر منها ما لم يصل إلى عدم الاستقلال بالهرم والله أعلم . واستدل به على عدم وجوب القصاص في القتل بالمثل لأنه ﷺ لم يأمر فيه بالقود وإنما أمر بالدية ، وأجاب من قال به بأن عمود الفسطاط يختلف بالكبر والصغر بحيث يقتل بعضه غالبا ولا يقتل بعضه غالبا ، وطرد المماثلة في القصاص إنما يشرع فيما إذا وقعت الجناية بما يقتل غالبا ، وفي هذا الجواب نظر ، فإن الذي يظهر أنه إنما لم يوجب فيه القود لأنها لم يقصد مثامها ، وشرط القود العمد وهذا إنما هو شبه العمد فلا حجة فيه للقتل بالمثل ولا عكسه . الحديث الثاني ، قوله (حدثنا وهيب) هو ابن خالد وصرح أبو داود في روايته عن موسى بن اسماعيل شيخ البخاري به . قوله (عن هشام) هو ابن عروة ، وصرح الاسماعيلي من طريق عفان بن وهيب به . قوله (عن أبيه عن المغيرة) في رواية الاسماعيلي من طريق ابن جريج « حدثني هشام بن عروة عن أبيه أنه حدثه عن المغيرة بن شعبه أنه حدثه ، قال أبو داود عقب رواية وهيب : رواه حماد بن زيد وحماد بن سلمة عن هشام عن أبيه أن عمر ، يعني لم يذكر المغيرة في السند . قلت : وهي رواية عبيد الله بن موسى التي تلي حديث الباب ، وساق الاسماعيلي من طريق حماد بن زيد وعبد الله بن المبارك وعبيدة كلهم عن هشام نحوه ، وخالف الجميع وكيع فقال « عن هشام عن أبيه عن المسور بن مخرمة أن عمر استشار الناس في إملاص المرأة فقال المغيرة أخرجها مسلم . قوله (عن عمر رضي الله عنه أنه استشارهم) في رواية الاسماعيلي من طريق سفيان بن عيينة ، عن هشام عن أبيه عن المغيرة أن عمر ، . قوله (في إملاص المرأة) في رواية المصنف في الاعتصام من طريق أبي معاوية عن هشام عن أبيه « عن المغيرة سأل عمر بن الخطاب في إملاص المرأة وهي التي تضرب بطنها فتلقى جنينها فقال : أيكم سمع من النبي ﷺ فيه شيئا ، وهذا التفسير أخص من قول أهل اللغة أن الإملاص أن تزلق المرأة قبل الولادة أي قبل حين الولادة ، هكذا نقله أبو داود في السنن عن أبي عبيد ، وهو كذلك في الغريب له ، وقال الخليل أملاصت المرأة والناقة إذا رمت ولدها ، وقال ابن القطاع أملاصت الحامل ألقت ولدها ، ووقع في بعض الروايات ملاص بغير ألف كأنه اسم فعل الولد الحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أو اسم لتلك الولادة كالخداج ، ووقع عند الاسماعيلي من رواية ابن جريج عن هشام المشار إليها قال هشام الملاص للجنين ، وهذا إذا يخرج أيضا على الحذف . وقال صاحب البارع : الإملاص الإسقاط ، وإذا قبضت على شيء فسقط من يدك تقول إملاص من يدي إملاصا وملاص ملاصا ووقع في رواية عبيد الله بن موسى التي تلي حديث الباب « أن عمر شهد الناس من سمع النبي ﷺ قضى في السقط ، . قوله (فقال المغيرة) كذا في رواية عبيد الله بن موسى ، وفي رواية ابن عيينة « فقام المغيرة بن شعبه فقال : بلى أنا يا أمير المؤمنين ، وفيه تهديد ، وكان السياق يقتضي أن يقول فقلت ، وقد وقع في رواية أبي معاوية المذكورة « فقلت أنا ، . قوله (قضى النبي ﷺ بالغرة عبد أو أمة) كذا

في رواية عثمان عن وهيب باللام ، وهو يؤيد رواية التتوين وسائر الروايات بغرة ومنها رواية أبي معاوية بلفظ « سمعت النبي ﷺ يقول فيما غرة عبد أو أمة » . قوله (فشهد محمد بن مسلمة أنه شهد النبي ﷺ قضي به) كذا في رواية وهيب مختصرا وفي رواية ابن عيينة « فقال عمر من يشهد معك ؟ فقام محمد فشهد بذلك ، وفي رواية وكيع « فقال انني بمن يشهد معك فجاء محمد بن مسلمة فشهد له ، وفي رواية أبي معاوية فقال لا تبرح حتى تجي . بالخروج ما قلت ، قال فخرجت فوجت محمد بن مسلمة فجئت به فشهد . هي أنه سمع النبي ﷺ قضي به » . قوله (حدثنا عبيد الله بن موسى عن هشام) هو ابن عروة ، وهذا في حكم الثلاثيات لان هشاما تابعي كما سبق تقريره في رواية عبيد الله بن موسى أيضا عن الاعمش في أول الديات . قوله (عن أبيه أن عمر) هذا صورته الارسال لمكن تبين من الرواية السابقة واللاحقة أن عروة حمله عن المغيرة وان لم يصرح به في هذه الرواية ، وفي عدول البخاري عن رواية وكيع إشارة الى ترجيح رواية من قال فيه « عن عروة عن المغيرة » وهم الأكثر . قوله (فقال المغيرة) كذا لأبي ذر وهو الأوجه ، واخبره « وقال المغيرة » بالوار . قوله (انت بمن يشهد) كذا الأكثر بصيغة فعل الأمر من الاثبات ، وحذفت عند بعضهم الباء من قوله « بمن » ووقع في رواية أبي ذر عن غير الـ كشميهني بألف ممدودة ثم نون ثم مثناة بصيغة استفهام المخاطب على إرادة الاستثبات أي أنت تشهد ، ثم استفهمه ثانيا : من يشهد معك ؟ قوله في طريق الثالث (حدثنا محمد بن عبد الله) هو محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي نسبه الى جده ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق ابن خزيمة عن محمد بن محمد بن يحيى عن محمد بن سابق ، وكلام الاسماعيل يشعر بأن البخاري أخرجه عن محمد بن سابق نفسه بلا واسطة . قوله (أنه استشارهم في إملاص المرأة مثله) يعني مثل رواية وهيب قال ابن دقيق العيد : الحديث أصل في إثبات دية الجنين وأن الواجب فيه غرة إما عبد وإما أمة ، وذلك إذا ألقته ميتا بسبب الجنابة ، وتصرف الفقهاء بالتقييد في سن الغرة وإيس ذلك من مقتضى الحديث كما تقدم ، واستشارة عمر في ذلك أصل في سؤال الامام عن الحكم إذا كان لا يعلمه أو كان عنده شك أو أراد الاستثبات . وفيه أن الوقائع الخاصة قد تخفى على الأكابر ويعلمها من دونهم ، وفي ذلك رد على المقلد اذا استدلل عليه بخبر يخالفه فيجيب لو كان صحيحا لعلمه فلان مثلاً فان ذلك اذا جاز خفاؤه عن مثل عمر فخفاؤه عن بعده أجوز ، وقد تعلق بقول عمر لتأنيب بمن يشهد معك من يرى اعتبار العدد في الرواية ويشترط أنه لا يقبل أقل من اثنين كما في غالب الشهادات ، وهو ضعيف كما قال ابن دقيق العيد ، فانه قد ثبت قبول الفرد في عدة مواطن ، وطلب العدد في صورة جزئية لا يدل على اعتباره في كل واقعة لجواز المانع الخاص بتلك الصورة او وجود سبب يقتضي التثبت وزيادة الاستظهار ولا سيما إذا قامت قرينة وقريب من هذا قصة عمر مع أبي موسى في الاستئذان . قلت : وقد تقدم شرحا مستوفي في كتاب الاستئذان وبسط هذه المسألة أيضا هناك ، ويأتى أيضا في باب إجازة خبر الواحد من كتاب الأحكام ، وقد صرح عمر في قصة أبي موسى بأنه أراد الاستثبات . وقوله « في إملاص المرأة » أصرح في وجوب الانفصال ميتا من قوله في حديث أبي هريرة « قضي في الجنين » وقد شرط الفقهاء في وجوب الغرة انفصال الجنين ميتا بسبب الجنابة ، ولو انفصل حيا ثم مات وجب فيه القود أو الدية كاملة ، ولو ماتت الأم ولم ينفصل الجنين لم يجب شيء عند الشافعية لعدم تيقن وجود الجنين ، وعلى هذا هل المعتبر نفس الانفصال أو تحقق حصول الجنين ؟ فيه وجهان : أحدهما الثاني ، ويظهر أثره فيما لو قدت نصفين أو شقي بطانها فشوه الجنين ، وأما إذا خرج رأس الجنين مثلاً بعد ما ضرب

ومات الأم ولم ينفصل قال ابن دقيق العيد : ويحتاج من قال ذلك الى تأويل الرواية وحملها على أنه انفصل وان لم يكن في اللفظ ما يدل عليه . قلت : وقع في حديث ابن عباس عند أبي داود فأسقطت غلاما قد نبت شعره ميتا ، فهذا صريح في الانفصال ، ووقع بجمع ذلك في حديث الزهري . في رواية عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الماضية في الطب ، فأصاب بطنها وهي حامل فقتل ولدها في بطنها ، وفي رواية مالك في هذا الباب : فطرح جنينها ، واستدل به على أن الحكم المذكور خاص بولد الحرة لأن القصة وردت في ذلك ، وقوله : في إملاص المرأة ، وان كان فيه صوم لكن الراي ذكر أنه شهد واقعة مخصوصة ، وقد تصرف الفقهاء في ذلك فقال الشافعية : الواجب في جنين الأمة عشر قيمة أمه كما أن الواجب في جنين الحرة عشر دينها ، وعلى أن الحكم المذكور خاص بمن يحكم بإسلامه (١) ولم يتعرض لجنين محكوم بتهوده أو تنصره ، ومن الفقهاء من قاله على الجنين المحكوم بإسلامه تبعا وليس هذا من الحديث ، وفيه أن القتل المذكور لا يجري مجرى العمد والله أعلم . واستدل به على ذم السجعة في الكلام ، ومحل الكراهة إذا كان ظاهر النكاح ، وكذا لو كان منسجما لكانه في إبطال حق أو تحقيق باطل ، فاما لو كان منسجما وهو في حق أو مباح فلا كراهة ، بل ربما كان في بعضه ما يستحب مثل أن يكون فيه إذعان بخلاف للطاعة كما وقع لمثل القاضي الفاضل في بعض رسائله ، أو إقلاع عن مهصية كما وقع لمثل أبي الفرج بن الجوزي في بعض مواعظه ، وعلى هذا يحمل ما جاء عن النبي ﷺ وكذا عن غيره من السلف الصالح ، والذي يظهر لي أن الذي جاء من ذلك عن النبي ﷺ لم يكن عن قصد إلى التجميع وإنما جاء اتفاقا لعظم بلاغته ، وأما من بعده فقد يكون كذلك وقد يكون عن قصد وهو الغالب ، ومراعاتهم في ذلك متفارقة جدا . والله أعلم

٢٦ - باب جنين للمرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد

٩٩٠٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قضى في جنين امرأة من بني لحيان بغيره عهد أو أمة . ثم إن المرأة التي قضى عليها بالفرقة تؤفقت قضى رسول الله ﷺ أن ميراثها لبنيها وزوجها ، وأن العقل على عصبتها ،

٩٩١٠ - حدثنا أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب حدثنا يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : اقتتل إمرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فاختمصموا إلى النبي ﷺ فقضى أن دية جنينها غرة عهد أو وليدة ، وقضى أن دية المرأة على عاقلتها ،

قوله (باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد) ذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور في الباب الذي قبله من وجهين ، قال الاسماعيل : هكذا ترجم أن العقل على الوالد وعصبة الوالد ، وليس في الخبر لإيجاب العقل على الوالد ، فان أراد الوالدة التي كانت هي الجانية فقد يكون الحكم عليها فاذا ماتت أو عاشت فالعقل على عصبتها انتهى . والمعتمد ما قال ابن بطلان ، مراده أن عقل المرأة المقتولة على والد القاتلة وعصبتها . قلت :

(١) كذا في بعض النسخ ، ون بعضها قبل قوله ولم يتعرض « ولاسلامه تبعا » ولعل فيه سقطا وتحريفا

وأبوها وعصبة أبيها عصبتها فطابق لفظ الخبر الأول في الباب وأن العقل على عصبتها ، وبينه لفظ الخبر الثاني في الباب أيضا وقضى أن دية المرأة على عاقلتها ، وإنما ذكره بلفظ الوالد للإشارة إلى ما ورد في بعض طرق القصة ، وقوله « لا على الولد » قال ابن بطلان : يريد أن ولد المرأة إذا لم يكن من عصبتها لا يعقل عنها لأن العقل على العصبية دون ذوى الأرحام ولذلك لا يعقل الإخوة من الأم ، قال : ومقتضى الخبر أن من يرثها لا يعقل عنها إذا لم يكن من عصبتها ، وهو متفق عليه بين العلماء كما قاله ابن المنذر . قلت : وقد ذكرت قبل هذا أن في رواية أسامة بن عمير « فقال أبوها إنما يعقلها بنوها » فقال النبي ﷺ الدية على العصبية ،

٢٧ - باب من استعان عبداً أو صبيّاً

ويذكر أن أم سلمة بعثت إلى معلم الكتاب : ابعث إلى غلامنا ينفشون صوفاً ، ولا تبعت إلى حراً
٦٩١١ - حدثني عمرو بن زمرارة أخبرنا اسماعيل بن إبراهيم عن عبد العزيز « عن أنس قال : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة أخذ أبو طلحة بيدي فانطلق بي إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إن أنساً غلام كيس فليخدمك ، قال فخدمته في الخضر والسفر ، فوالله ما قال لي شيء صنمته : لم صنعت هذا هكذا ، ولا شيء لم أصنمته لم تصنع هذا هكذا »

قوله (باب من استعان عبداً أو صبيّاً) كذا الأكثر بالنون ، وللنسي والاسماعيلي « استعار » بالراء . قال الكرماني : ومناسبة الباب للكتاب أنه لو ملك وجبت قيمة العبد أو دية الحر . **قوله** (ويذكر أن أم سلمة بعثت إلى معلم الكتاب) في رواية النسي « معلم كتاب » بالتنكير . **قوله** (ابعث إلى غلامنا ينفشون) هو بضم الفاء وبالشين المعجمة . **قوله** (صوفاً ولا تبعت إلى حراً) كذا للجمهور بكسر الهمزة وفتح اللام الخفيفة بعد هاء ياء ثقيلة وذكره ابن بطلان بلفظ « إلا » بحرف الاستثناء وشرحه على ذلك ، وهو مكس معني رواية الجماعة . وهذا الأثر وصله الثوري في جامعه وعبد الرزاق في مصنفه عنه عن محمد بن المنكدر عن أم سلمة « كأنه منقطع بين ابن المنكدر وأم سلمة لذلك ولم يحزم به » ثم ذكر حديث أنس في خدمته النبي ﷺ في الخضر والسفر بالنماس أبي طلحة من النبي ﷺ واجابته له ، وأبو طلحة كان زوج أم أنس وعن رأيها فعل ذلك ، وقد بينت ذلك في أول كتاب الوصايا . قال ابن بطلان : إنما اشترطت أم سلمة الحر لأن جمهور العلماء يقولون من استعان حراً لم يبلغ أو عبداً بغير إذن مولاه فملكاً من ذلك العمل فهو ضامن لقيمة العبد وأما دية الحر فهي على عاقلته . قلت : وفي الفرق من هذا التعليل نظر ، ونقل ابن التين ما قال ابن بطلان ثم نقل عن الداودي أنه قال : يجعل فعل أم سلمة على أنها أمهم قال فعل هذا لافرق بين حر وعبد ، ونقل عن غيره أنها إنما اشترطت أن لا يكون حراً لأنها أم لها فإلّا كالأول وعبيدنا كعبيدنا ، وأما أولادنا فاجتبتهم ، وقال الكرماني : أمل غرضها من منع بيع الحر إكرام الحر وإيصال المرض لأنه على تقدير هلاكه في ذلك لا تضمنه ، بخلاف العبد فإن الضمان عليها لو هلك به . وفيه دليل على جواز استخدام الأحرار وأولاد العيران فيما لا كبير مشقة فيه ولا يخاف منه التلف كما في حديث الباب ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أواخر الوصايا . **قوله** (عن عبد العزيز) هو ابن صبيب ، وقد تقدم منسوبا في هذا الحديث بعينه في كتاب الوصايا ، ومناسبة أثر أم سلمة لأنه أنس في كل منهما استخدام الصغير بإذن وليه ،

وهو جار على العرف السائغ في ذلك ، وإنما خصت أم سلمة العبيد بذلك لأن العرف جرى برضا السادة باستخدام عبيدهم في الأمر اليسير الذي لا مشقة فيه ، بخلاف الاحرار فلم تجر العادة بالتصرف فيهم بالخدمة كما يتصرف في العبيد ، وأما قصة أنس فإنه كان في كفالة أمه فرأت له من المصاحبة أن يختم النبي ﷺ لما في ذلك من تحصيل النفع العاجل والآجل ، فأحضرت له وكان زوجها معها فنسب الاحضار اليها تارة واليه أخرى ، وهذا صدر من أم سليم أول ما قدم النبي ﷺ المدينة كما سبق في باب حسن الخلق ، من كتاب الأدب واضحا ، وكانت لآبي طلحة في احضار أنس قصة أخرى وذلك عند إرادة النبي ﷺ الخروج الى خيبر كما أوضحت ذلك هناك أيضا ، وتقدم في كتاب المغازي قوله ﷺ لآبي طلحة لما أراد الخروج الى خيبر : التمس لي غلاما يخرج معي فأحضرت له أنسا ، وقد بينت وجه الجمع المذكور في كتاب الأدب أيضا ، قال الكرماني : مناسبة الحديث للترجمة أن الخدمة مستلزمة للاطاعة ، وقوله في آخر الحديث : فما قال لي شيء صنعته لم صنعت هذا هكذا ، ولا شيء لم أصنعه لم لم تصنع هذا هكذا ، كذا وقع بصيغة واحدة في الاثبات والنفي ، وهو في الاثبات واضح وأما النفي فقال ابن التين مراده أنه لم يله في الشق الأول على شيء فعله نافضا عن ارادته تجردا عنه وحلها ولا لأمه في الشق الثاني دلي ترك شيء لم يفعله خشية من أنس أن يخطيء فيه لوفاء له ، وإلى ذلك أشار بقوله : هذا هكذا ، لأنه كما صفح عنه فيما فعله نافضا عن إرادته صفح عنه فيما لم يفعله خشية وقوع الخطأ منه ، ولو فعله نافضا عن ارادته لصفح عنه . انتهى ما خصا ، ولا يخفى تسكفه . وقد أخرجه الاسماعيلى من طريق ابن جريج قال : أخبرني اسماعيل وهو ابن إبراهيم المعروف بابن علية راويه في هذا الباب بالفظ : ولا شيء لم أفعله لم لم تفعله ، وهذا من رواية الاكابر عن الاصاغر فان ابن علية مشهور بالرواية عن ابن جريج فروى ابن جريج هنا عن تلميذه

٢٨ - باب المدين جبار ، والبيتر جبار

٦٩١٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثنا ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا تجأه جرحها جبار والبيتر جبار والمدين جبار ، وفي لركاز الخس قوله (باب المدين جبار والبيتر جبار) كذا ترجم به بعض الخبر ، وأفرد به عنه بعده ، وترجم في الزكاة لبقية وقد تقدم في كتاب الثرب من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بتمامه وبدأ فيه بالمدين وثني بالبيتر ، وأورده هنا من طريق الليث قال : حدثني ابن شهاب ، وهذا مما سمعته الليث عن الزهري وهو كثير الرواية عنه بواسطة وبغير واسطة . قوله (عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة) كذا جمعهما الليث ووافقه الأكثر ، واقتصر بعضهم على أبي سلمة ، وتقدم في الزكاة من رواية مالك عن ابن شهاب فقال : عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وهذا قد يظن أنه عن سعيد مرسل وعن أبي سلمة موصول ، وقد أخرجه مسلم والنسائي من رواية يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة قال الدارقطني : المحفوظ عن ابن شهاب عن سعيد وأبي سلمة ، وليس قول يونس بمذفوع . قلت : قد تابعه الاوزاعي عن الزهري في قوله : عن عبيد الله لكن قال : عن ابن عباس ، بدل أبي هريرة ، وهو وهم من الرازي عنه يوسف بن خالد كما نبه عليه ابن عدي ، وقد روى سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد وحده عن أبي هريرة شيئا منه ، وروى بعض الضعفاء عن

عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس بعضه ذكره ابن عدي وهو غلط ، وأخرج مسلم الحديث بتجاهه من رواية الأسود بن العلاء عن أبي سلمة ، وقد رواه عن أبي هريرة جماعة غير من ذكر منهم محمد بن زياد كما في الباب الذي بعد وهام بن منبه أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي . قوله (المعجم) بفتح المهملة وسكون الجيم وبالمدة تأنيث أعجم وهي البهيمة ، ويقال أيضا لكل حيوان غير الانسان ، ويقال لمن لا يفصح والمراد هنا الأول . قوله (جبار) بضم الجيم وتخفيف الموحدة هو الهدر الذي لا شيء فيه ، كذا أسنده ابن وهب عن ابن شهاب ، وعن مالك ما لا دية فيه أخرجه الترمذي ، وأصله أن العرب تسمى السيل جبارا أي لا شيء فيه ، وقال الترمذي فسر بعض أهل العلم قالوا : المعجم الدابة المنفاعة من صاحبها فإصاب من انفلاتها فلا غرم على صاحبها ، وقال أبو داود بعد تخريج : المعجم التي تكون منفعة لا يكون معها أحد ، وقد تكون بالانهار ولا تكون بالليل ووقع عند ابن ماجه في آخر حديث عبادة بن الصامت « والمعجم البهيمة من الأمام وغيرها ، والجبار هو الهدر الذي لا يفرم ، كذا وقع التفسير مدرجا وكأنه من رواية موسى بن عقبة . وذكر ابن العربي أن بناء ج ب ر الرفع والاهدار من باب الساب وهو كثير يأتي اسم الفعل والفاعل اسلب معناه ~~كما~~ يأتي لاثبات معناه ، وتنبه شيخنا في شرح الترمذي بأنه الرفع على بابيه لأن إنلاقات الآدمي مضمونة مقهور متلفها على ضمانها ، وهذا إنلاف قد ارتفع عن أن يؤخذ به أحد ، وسيأتي بقية ما يتعلق بالمعجم في الباب الذي يليه . قوله (والبئر جبار) في رواية الأسود بن العلاء عند مسلم « والبئر جرحها جبار ، أما البئر فهي بكسر الموحدة ثم ياء ساكنة مهموزة ويجوز تسميها وهي مؤنثة وقد تذكر على معنى القليب والطوى والجمع أبور وآبار بالمدة والتخفيف وجهان بينهما واحدة ساكنة ، قال أبو عبيد : المراد بالبئر هنا العادية القديمة التي لا يعلم لها مالك تكون في البادية فيقع فيها انسان أو دابة فلا شيء في ذلك على أحد ، وكذلك لو حفر بئرا في ملكه أو في موات فوقع فيها انسان أو غيره فتلف فلا ضمان اذا لم يكن منه تسبب الى ذلك ولا تقرير ، وكذا لو استأجر إنسانا ليحفر له البئر فانهارت عليه فلا ضمان ، وأما من حفر بئرا في طريق المسلمين وكذا في ملك غيره بفهم إذن فتلف بها انسان فانه يجب ضمانه على طائفة الحافر والكفارة في ماله ، وإن تلف بها غير آدمي وجب ضمانه في مال الحافر ، ويأتحق بالبئر كل حفرة على التفصيل المذكور ، والمراد بجرحها وهي بفتح الجيم لا غير كما نقله في النهاية عن الأزهري ما يحصل بالواقع فيها من الجراحة وليست الجراحة مخصوصة بذلك بل كل الانلاقات ملحق بها . قل عياض وجماعة إنما عبر بالجرح لأنه الأغلب أو هو مثال نبيه به على ما عدها ، والحمد لكم في جميع الانلاف بها سواء كان على نفس أو مال ، ورواية الأكثر تناول ذلك على بعض الآراء ، ولكن الراجح الذي يحتاج لتقدير لا عموم فيه ، قل ابن بطال : وخالف الحنفية في ذلك فضمنوا حافر البئر مطلقا قياسا على ركب الدابة ، ولا قياس مع النص ، قال ابن العربي اتفقت الروايات المشهورة على التلفظ بالبئر ، وجاءت رواية شاذة بلفظ « النار جبار » بنون وألف ساكنة قبل الراء ، ومعناه عديم أن من استوقد نارا مما يجوز له فتعدت حتى أتلقت شيئا فلا ضمان عليه ، قال وقال بعضهم : صحفها بعضهم لأن أهل اليمن يكتبون النار بالياء لا بالآف فظن بعضهم البئر الموحدة النار بالنون فرواها كذلك ، قلت هذا التأويل نقله ابن عبد البر وغيره عن يحيى بن معين وجزم بأن معمرأ صحفه حيث رواه عن وهام عن أبي هريرة ، قال ابن عبد البر : ولم يأت ابن معين على قوله بدليل ، وإيس هذا ترد أحاديث النقات . قلت : ولا يعترض على الحفاظ النقات بالاحتمالات ، ويؤيده

ما قال ابن معين اتفاق الحفاظ من أصحاب أبي هريرة على ذكر البئر دون النار ، وقد ذكر مسلم أن علامة المنكر في حديث المحدث أن يعتمد إلى مشهور بكثرة الحديث والأصحاب فيأتي عنه بما ليس عندهم وهذا من ذلك ، ويؤيده أيضا أنه وقع عند أحمد من حديث جابر بلفظ « والجب جبار » بحجم مضمومة وهوحدة تقييـلة وهي البئر ، وقد اتفق الحفاظ على تغليب سفيان بن حسين حيث روى عن الزهري في حديث الباب « الرجل جبار » بكسر الراء وسكون الجيم ، وما ذاك إلا أن الزهري مكث من الحديث والأصحاب فتفرد سفيان عنه بهذا اللفظ فعد منكرًا ، وقال الثامي : لا يصح هذا . وقال الدارقطني : رواه عن أبي هريرة سعيد بن المسيب وأبو سلمة وعبيد الله بن عبد الله والأعرج وأبو صالح ومحمد بن زياد ومحمد بن سيرين فلم يذكروها ، وكذلك رواه أصحاب الزهري وهو المعروف : نعم الحكم الذي نقله ابن العربي صحيح ويمكن أن يتفق من حيث المعنى من اللاحق بالمعجم وبلتحق به كل جاد ، فلو أن شخصا عثر فوق رأسه في جدار فأت أو انكسر لم يجب على صاحب الجدار شيء . قوله (والمعدن جبار) وقع في رواية الأسود بن العلاء عند مسلم « والمعدن جرحا جبار » والحكم فيه ما تقدم في البئر لكن البئر مؤنثة والمعدن مذكر فكأنه ذكره بالتأنيث للمواخاة أو للملاحظة أرض المعدن ، فلو حفر معدنا في ملكه أو في موات فوقع فيه شخص فأت قدمه هدر ، وكذلك استأجر أجيرا يعمل له فأنهار عليه فأت ، ويلتحق بالبئر والمعدن في ذلك كل أجير على عمل كمن استؤجر على حفر نخلة فيقط منها فأت . قوله (وفي الركاز الخمس) تقدم شرحه مستوفي في كتاب الزكاة

٢٩ - باب للمعجماء جبار . وقال ابن سيرين : كانوا لا يضمّنون من النّفحة ، ويضمّنون من ردّ العنان . وقال حماد : لا تضمّن للنّفحة إلا أن ينخصّ إنسان الدابة . وقال شريح : لا تضمّن ما عاقبت أن يضربها فتضرب برجلها . وقال الحكم وحماد : إذا ساق المكارى حماراً عليه امرأة فتخزّ لا تني عليه . وقال الشعبي : إذا ساق دابة فأتعها فهو ضامن لما أصابت ، وإن كان خلفها مترسلا لم يضمّن

٦٩١٣ - حديثنا مسلم حدثنا شعبه عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : للمعجماء عقلها جبار ، والبئر جبار ، والمعدن جبار ، وفي الركاز الخمس .

قوله (باب المعجماء جبار) أفردا بترجمة لما فيها من التفاريح الزائدة عن البئر والمعدن ، وتقدمت الإشارة إلى ذلك . قوله (وقال ابن سيرين كانوا لا يضمّنون) بالشديد (من النّفحة) بفتح النون وسكون الفاء ثم جاء مهملة أي الضربة بالرجل ، يقال نفحت الدابة إذا ضربت برجلها ونفح بالمال رمى به ونفح عن فلان وزانح دفع ودافع . قوله (ويضمّنون من ردّ العنان) بكسر المهملة ثم نون خفيفة هو ما يوضع في فم الدابة ليصرفها الراكب كما يختار والمعنى أن الدابة إذا كانت مركوبة فلفت الراكب عنانها فأصابت برجلها شيئا ضمنه الراكب ، وإذا ضربت برجلها من غير أن يكون له في ذلك تسبب لم يضمّن ، وهذا الاثر وصله سعيد بن منصور عن هشيم حدثنا ابن حبان عن محمد بن سيرين ، وهذا سند صحيح ، وأسند ابن أبي شيبة عن آخر عن ابن سيرين نحوه . قوله (وقال حماد لا تضمّن النّفحة إلا أن ينخصّ) بنون ومهملة ثم مهملة أي يهون . قوله (إنسان الدابة) هو

أعم من أن يكون صاحبها أو أجنبيا ، وهذا الاثر وصل بهضه ابن أبي شيبة من طريق شعبة سأل الحكم عن رجل واقف على دابته فضربت برجلها فقال : يضمن ، وقال حماد : لا يضمن . **قوله** (وقال شريح) هو ابن الحارث القاضي المشهور . **قوله** (لا يضمن ما عاقبت) أى الدابة (أن يضربها فتضرب برجلها) وصله ابن أبي شيبة من طريق محمد بن سيرين عن شريح قال : يضمن السائق والراكب ولا يضمن الدابة إذا عاقبت قلت : وما عاقبت قال إذا ضربها رجل فصابته . وأخرجه سعيد بن منصور من هذا الوجه وزاد أو رأسها إلا أن يضربها رجل فتعاقبه فلا ضمان . **قوله** (وقال الحكم) أى ابن عتيبة بمشاة وموحدة مصغر هو الكوفي أحد فقهاءهم (وحماد) هو ابن أبي سليمان أحد فقهاء الكوفة أيضا . **قوله** (إذا ساق المكارى) بكسر الراء وبفتحها أيضا . **قوله** (حمارا عليه امرأة فتخر) بالخاء المعجمة أى تسقط . **قوله** (لا شيء عليه) أى لا ضمان . **قوله** (وقال الشعبي إذا ساق دابة فاقبها فهو ضامن لما أصابت وإن كان خلفها مترسلا لم يضمن) وصاحبا سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من طريق اسماعيل بن سالم عن طار وهو الشعبي قال : إذا ساق الرجل الدابة وأنعما فصابته انسانا فهو ضامن ، فإن كان خلفها مترسلا أى يمشى على هيئته فليس عليه ضمان فيما أصابت . قال ابن بطال : فرق الحنفية فيما أصابت الدابة يديها أو رجلها فقالوا لا يضمن ما أصابت برجلها وذنبها ولو كانت بسبب ، ويضمن ما أصابت يديها وفمها ، فأشار البخارى الى الرد بما نقله عن أئمة أهل الكوفة بما يخالف ذلك . وقد احتج لهم الطحاوى بأنه لا يمكن التحفظ من الرجل والذنب بخلاف اليد والفم واحتج برواية سفيان بن حسين د الرجل جبار ، وقد غاطه الحفاظ ، ولو صح فاليد أيضا جبار بالقياس الى الرجل . وكل منهما مقيد بما إذا لم يكن لمن هو معه مباشرة ولا تسبب ، ويحتمل أن يقال حديث د الرجل جبار ، مختصر من حديث د العجاء جبار ، لأنها فرد من أفراد العجاء ، وهم لا يقولون بتخصيص العموم بالمفهوم فلا حجة لهم فيه ، وقد وقع في حديث الباب زيادة د الرجل جبار ، أخرجه الدارقطى من طريق آدم عن شعبة ، وقال تفرد آدم عن شعبة بهذه الزيادة وهى وهم ، وعند الحنفية خلاف فقال أكثرهم لا يضمن الراكب والقائد فى الرجل والذنب إلا إن أوقفها فى الطريق ، وأما السائق فقبل ضامن لما أصابت يديها أو رجلها لأن النفحة بمراى عينه فيمكنه الاحتراز منها ، والراجع عندهم لا يضمن النفحة وإن كان يراها إذ ليس على رجلها ما يمنعها به فلا يمكنه التحرز عنه ، بخلاف الفم فإنه بمنعها باللجام ، وكذا قال الحنابلة . **قوله** (حدثنا مسلم) هو ابن ابراهيم ومحمد بن زيادة هو الجحى والسند بصريون ، **قوله** (عن أبي هريرة) فى رواية الاسماعيلى من طريق على بن الجعد عن شعبة عن محمد بن زيادة سمعت أبا هريرة ، **قوله** (العجاء عقلا جبار) فى رواية حامد الباقى عن أبي زيد عن شعبة د جرح العجاء جبار ، أخرجه الاسماعيلى ، ووقع فى رواية الاسود ابن العلاء عند مسلم د العجاء جرحها جبار ، وكذا فى حديث كثير بن عبد الله المزنى عند ابن ماجه ، وفى حديث عبادة بن الصامت عنده ، وقال شيخنا فى شرح الترمذى : وليس ذكر الجرح قيما وإنما المراد به إنلافها بأى وجه كان سواء كان بجرح أو غيره ، والمراد بالعقل الدية أى لادية فيما تلفه . وقد استدل بهذا الإطلاق من قال : لا ضمان فيما ألفت الهيمة سواء كانت منفردة أو معها أحد سواء كان راكبها أو سائقها أو قائدها ، وهو قول الظاهرية ، واستثنوا ما إذا كان الفعل منسوباً إليه بأن حملها على ذلك الفعل إذا كان راكباً كأن يلوى منانها فتتلف

شيئا برجلها مثلا أو يطمعها أو يزجرها حين يسوقها أو يقودها حتى تنلف ماموت عليه ، وأما ما لا ينسب إليه فلا ضمان فيه . وقال الشافعية إذا كان مع البهيمة انسان فانه يضمن ما أنلفته من نفس أو عضو أو مال سواء كان سائقا أو راكبا أو قائدا سواء كان ماسكا أو أجيرا أو مستأجرا أو مستميرا أو غاضبا ، وسواء أنلفت بيدها أو رجلها أو ذنبها أو رأسها ، وسواء كان ذلك ليلا أو نهارا ، والحجة في ذلك أن الانلاف لا فرق فيه بين العمد وغيره ، ومن هو مع البهيمة حاكم عليها فهي كالآلة بيده ففعلها منسوب اليه سواء حملها عليه أم لا ، سواء علم به أم لا . وعن مالك كذلك إلا إن رحمت بغير أن يفعل بها أحد شيئا ترح بسببه ، وحكاة ابن عبد البر عن الجمهور . وقد وقع في رواية جابر عند أحمد والبخاري بلفظ « السائمة جبار » وفيه إشعار بأن المراد بالمعجم البهيمة التي ترعى لا كل بهيمة ، لكن المراد بالسائمة هنا التي ليس معها أحد لانه الغالب على السائمة ، وليس المراد بها التي لاتعاف كما في الزكاة فانه ليس مقصودا هنا ، واستدل به على أنه لا فرق في إنلاف البهيمة للزروع وغيرها في الليل والنهار وهو قول الحنفية والظاهرية ، وقال الجمهور : إنما يسقط الضمان اذا كان ذلك نهارا ، وأما بالليل فان عليه حفظها ، فإذا أنلفت بتقصير منه وجب عليه ضمان ما أنلفت ، ودليل هذا التخصيص ما أخرجه الشافعي رضي الله عنه وأبو داود والنسائي وابن ماجه كلهم من رواية الأوزاعي والنسائي أيضا وابن ماجه من رواية حميد الله بن عيسى والنسائي أيضا من رواية محمد بن ميسرة واسماعيل بن أمية كلهم عن الزهري عن حرام بن عحيصة الانصاري عن البراء بن عازب قال كانت له ناقة ضاربة فدخلت حائطا فأسدت فيه فقضى رسول الله ﷺ أن حفظ الحوائط بالنهار على أهلها وأن حفظ الماشية بالليل على أهلها وأن على أهل المواشي ما أصابت ماشيتهم بالليل ، وأخرج ابن ماجه أيضا من رواية الليث عن الزهري عن ابن عحيصة أن ناقة للبراء ولم يسم حراما ، وأخرج أبو داود من رواية معمر عن الزهري فزاد فيه رجلا قال « عن حرام بن عحيصة عن أبيه ، وكذا أخرجه مالك والشافعي عنه عن الزهري » عن حرام بن سعيد بن عحيصة أن ناقة ، وأخرجه الشافعي في رواية المروني في المختصر عنه عن سفيان عن الزهري فزاد مع حرام سعيد بن المسيب قال « إن ناقة للبراء ، وفيه اختلاف آخر أخرجه البيهقي من رواية ابن جريج عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل فاختلاف فيه على الزهري على ألوان والمسنود منها طريق حرام عن البراء . وحرام بمثلين اختلف هل هو ابن عحيصة نفسه أو ابن سعد بن عحيصة ، قال ابن حزم : وهو مع ذلك مجهول لم يرو عنه إلا الزهري ولم يوثقه . قلت : وقد وثقه ابن سعد وابن حبان لكن قال إنه لم يسمع من البراء انتهى وعلى هذا فيحتمل أن يكون قول من قال فيه عن البراء أي عن قصة ناقة البراء فتجتمع الروايات ، ولا يمتنع أن يكون الزهري فيه ثلاثة أشياء ، وقد قال ابن عبد البر : هذا الحديث وإن كان مرسل فهو مشهور حديث به الثقات و تلقاه فقهاء الحجاز بالقبول ، وأما إشارة الطحاوي إلى أنه منسوخ بحديث الباب فقد تعقبوه بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال مع الجمل بالتاريخ ، وأقوى من ذلك قول الشافعي : أخذنا بحديث البراء لشبوته ومعرفة رجاله ولا يخالفه حديث « المعجم جبار » لانه من العام المراد به الخاص ، فلما قال « المعجم جبار » وقضى فيما أنسدت المعجم بشيء في حال دون حال دل ذلك على أن ما أصابت المعجم من جرح وغيره في حال جبار وفي حال غير جبار ثم نقض على الحنفية أنهم لم يستمروا على الأخذ بهموه في تضمين الراكب متمسكين بحديث « الرجل جبار » مع ضعف راويه كما تقدم ، وتعقب بعضهم على الشافعية قولهم إنه لو جرت عادة قوم إرسال المواشي ليلا وحديثها

نهارا انعكس الحكم على الاصح ، واجابوا بأنهم اتبعوا المعنى في ذلك ، ونظيره القسم الواجب للمرأة لو كان يكتسب ليلا ويأوى الى أهله نهارا لانعكس الحكم في حقه مع أن عماد القسم الليل ، نعم لو اضطربت العادة في بعض البلاد فكان بعضهم يرسلها ليلا وبعضهم يرسلها نهارا فالظاهر أنه يقتضى بما دل عليه الحديث

٣٠ - باب لائم من قتل ذميا بغير جرم

٦٩١٤ - حدثنا قيس بن حفص حدثنا عبد الواحد حدثنا الحسن حدثنا مجاهد عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال : من قتل نفسا معاهدا لم يرح راحة الجنة ، وإن ربحها ليوجد من مسيرة أربعين عاما »

قوله (باب لائم من قتل ذميا بغير جرم) بضم الجيم وسكون الراء ، وقد بينت في الجزية حكمة هذا القيد وأنه وإن لم يذكر في الخبر فقد عرف من قاعدة الشرع ، ووقع نصا في رواية أبي معاوية عن الحسن بن عمرو عند الاسماعيلي بلفظ « حق » ، وللباق من رواية صفوان بن سليم عن ثلاثين من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ عن آبائهم عن رسول الله ﷺ بلفظ « من قتل معاهدا له ذمة الله ورسوله » ولأبي داود والنسائي من حديث أبي بكرة « من قتل معاهدا في غير كنهه » والذي منسوب الى الذمة وهي العهد ومنه « ذمة المسلمين واحدة » . قوله (عبد الواحد) هو ابن زياد . قوله (حدثنا الحسن) هو ابن عمرو الفقيمي بفاء ثم قاف مصغر وقد بينت حاله في كتاب الجزية . قوله (مجاهد عن عبد الله بن عمرو) هكذا في جميع الطرق بالنعنة وقد وقع في رواية مروان بن معاوية عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن جنادة بن أبي أمية عن عبد الله بن عمرو فزاد فيه رجلا بين مجاهد وعبد الله أخرجه النسائي وابن أبي عاصم من طريقه ، وجزم أبو بكر البردنجي في كتابه في بيان المرسل أن مجاهدا لم يسمع من عبد الله بن عمرو . قوله (من قتل نفسا معاهدا) كذا ترجم بالذمي ، وأورد الخبر في المعاهد وترجم في الجزية بلفظ « من قتل معاهدا » كما هو ظاهر الخبر ، والمراد به من له عهد مع المسلمين سواء كان بمقد جزية أو هدية من سلطان أو أمان من مسلم ، وكما أنه أشار بالترجمة هنا الى رواية مروان بن معاوية المذكورة فإن لفظه « من قتل قتيلا من أهل الذمة » ، ولترمذي من حديث أبي هريرة « من قتل نفسا معاهدا له ذمة الله وذمة رسوله » الحديث وقد ذكرت في الجزية من تابع عبد الواحد على إسقاط جنادة ونقلت ترجيح الدارقطني لرواية مروان لأجل الزيادة وبينت أن مجاهدا ليس مدلسا وسماعه من عبد الله بن عمرو ثابت فترجح رواية عبد الواحد لأنه توبع وانفرد مروان بالزيادة ، وقوله « لم يرح » تقدم شرحه في الجزية ، والمراد بهذا النفي وإن كان عاما للتخصيص بزمان ما لما تماضت الأدلة العقلية والنقلية أن من مات مسلما ولو كان من أهل الكباثر فهو محكوم بإسلامه غير مخلد في النار ومآله الى الجنة ولو عذب قبل ذلك ، . قوله (ليوجد) كذا الأكثر هنا وفي رواية الكشميني بحذف اللام . قوله (أربعين عاما) كذا وقع للجميع وخالفهم عمرو بن عبد الغفار عن الحسن بن عمرو عند الاسماعيلي فقال « سبعين عاما » ، ومثله في حديث أبي هريرة عند الترمذي من طريق محمد بن عجلان عن أبيه عنه ولفظه « وإن ربحها ليوجد من مسيرة سبعين خريفا » ، ومثله في رواية صفوان بن سليم المشار اليها ، ونحوه

لأحمد بن طريق هلال بن يساف عن رجل عن النبي ﷺ « سيكون قوم لهم عهد فمن قتل منهم رجلا لم يرح راحة الجنة وإن ربحها أي وجد من مسيرة سبعين عاما ، وعند الطبراني في الأوسط من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « من مسيرة مائة عام ، وفي الطبراني عن أبي بكرة ، خمسمائة عام ، ووقع في الموطأ في حديث آخر ، إن ربحها يوجد من مسيرة خمسمائة عام ، وأخرجه الطبراني في المعجم الصغير من حديث أبي هريرة ، وفي حديث لجابر ذكره صاحب الفردوس « إن ربح الجنة يدرك من مسيرة ألف عام ، وهذا اختلاف شديد ، وقد تكلم ابن بطال على ذلك فقال : الأربعون هي الأشد فمن بلغها زاد عمله وبقينه وندمه ، فكأنه وجد ربح الجنة التي تبعته على الطاعة ، قال : والسبعون آخر المعتكف ويعرض عندهما الندم وخشية هجوم الأجل فتزداد الطاعة بتوفيق الله فيجد ربحها من المدة المذكورة ، وذكر في الخمسمائة كلاما متكلفا حاصله أنها مدة الفترة التي بين كل نبى ونبي فمن جاء في آخرها وآمن بالنبين يكون أفضل من غيره فيجد ربح الجنة ، وقال الكرماني : يحتمل أن لا يكون العدد بخصوصه مقصودا بل المقصود المبالغة في التكثير ، ولهذا خص الأربعين والسبعين لأن الأربعين يشتمل على جميع أنواع العدد لأن فيه الآحاد وأحاده عشرة والمائة عشرات والآلاف مئات والسبع عدد فوق العدد الكامل وهو ستة أجزاؤه بقدره وهي النصف والثالث والسادس بغير زيادة ولا نقصان ، وأما الخمسمائة فهي ما بين السماء والأرض . قلت : والذي يظهر لي في الجمع أن يقال إن الأربعين أقل زمن يدرك به ربح الجنة من في الموقف والسبعين فوق ذلك أو ذكرت للمبالغة ، والخمسمائة ثم الآلاف أكثر من ذلك ، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأعمال ، فمن أدركه من المسافة البعدى أفضل ممن أدركه من المسافة القربى وبين ذلك ، وقد أشار إلى ذلك شيخنا في شرح الترمذى فقال : الجمع بين هذه الروايات أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص بتفاوت منازلهم ودرجاتهم . ثم رأيت نحوه في كلام ابن العربي فقال : ربح الجنة لا يدرك بطبيعة ولا عادة وإنما يدرك بما يخفق الله من إدراكه ، فتارة يدركه من شاء الله من مسيرة سبعين وتارة من مسيرة خمسمائة . ونقل ابن بطال أن المطلب احتج بهذا الحديث على أن المسلم إذا قتل الذمى أو المعاهد لا يقتل به الافتصاص في أمره على الوعيد الأخرى دون الديوى ، وسيأتى البحث في هذا الحكم في الباب الذى بعده

٣١ - باب لا يقتل المسلم بالكافر

٦٩١٥ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا مطرف أن عاصرا حدثهم عن أبي جحيفة قال « قلت لعلي ح . وحدثنا صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عيينة حدثنا مطرف سمعت للشَّيْخ يحدث قال سمعت أبا جحيفة قال سألت عليا رضي الله عنه : هل عندكم شيء مما ليس في القرآن ؟ - وقال ابن عيينة مرة : ما ليس عند الناس - فقال : والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن ، إلا فهما يعطى رجل في كتابه ، وما في الصحيفة ، قلت : وما في الصحيفة ؟ قال : للعقل ، وفكك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر »

قوله (باب لا يقتل المسلم بالكافر) عقب هذه الترجمة بالتي قبلها الإشارة إلى أنه لا يلزم من الوعيد الشديد على قتل الذمى أن يقتل من المسلم إذا قتله عدوا ، والإشارة إلى أن المسلم إذا كان لا يقتل بالكافر فلايس له قتل كل

كافر ، بل يحرم عليه قتل الذمي والمعاهد بغير استحقاق . قوله (حدثنا صدقة بن الفضل) ثبت في بعض النسخ هنا وحدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا مطرف أن عاصرا حدثهم عن أبي جحيفة ح وحدثنا صدقة بن الفضل الخ ، والصواب ما عند الأكثر ، وطريق أحمد بن يونس تقدمت في الجزية . قوله (مطرف) بمهمة وتشديد الراء هو ابن طريف بوزن عظيم كوفي مشهور . قوله (سألت عليا) تقدم في كتاب العلم بيان سبب هذا السؤال ، وهذا السياق أخصر من سياقه في كتاب العلم من وجه آخر عن مطرف ، قال أحمد عن سفيان بن عيينة بهذا السند هل عندكم شيء عن رسول الله ﷺ غير القرآن ؟ ولم يتردد فقال : لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، إلا فهم يؤتيه الله رجلا في القرآن وما في هذه الصحيفة ، فذكره ، وقد تقدم من وجه آخر عن مطرف في العلم وغيره مع شرح الحديث وبيان اختلاف الفاظ نقلته عن علي وبيان المراد بالعقل وفكك الأسير ، وأما ترك قتل المسلم بالكافر فأخذ به الجمهور ، إلا أنه يلزم من قول مالك في قاطع الطريق ومن في معناه إذا قتل غيلة أن يقتل ولو كان المقتول ذميا استثناء هذه الصورة من منع قتل المسلم بالكافر ، وهي لا تستثنى في الحقيقة لأن فيه معنى آخر وهو الفساد في الأرض ، وخالف الحنفية فقالوا : يقتل المسلم بالذمي إذا قتله بغير استحقاق ولا يقتل بالمستأمن ، وعن الشعبي والنخعي يقتل باليهودي والنصراني دون المجوسي ، واحتجوا بما وقع عند أبي داود من طريق الحسن بن قيس ابن عباد عن علي باللفظ لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده ، وأخرجه أيضاً من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس والبيهقي عن عائشة ومعاقل بن يسار ، وطرقه كلها ضعيفة إلا الطريق الأولى والثانية فإن سند كل منهما حسن ، وعلى تقدير قبوله فقالوا : وجه الاستدلال منه أن تقديره ولا يقتل ذو عهد في عهده بكافر ، قالوا : وهو من عطف الخاص على العام فيقتضي تخصيصه ، لأن الكافر الذي يقتل به ذو العهد هو الحربى دون المساوى له والأعلى ، فلا يبقى من يقتل بالمعاهد إلا الحربى فيجب أن يكون الكافر الذي لا يقتل به المسلم هو المسلم هو الحربى تسوية بين المعطوف والمعطوف عليه ، قال الطحاوى : ولو كانت فيه دلالة على نفي قتل المسلم بالذمي لكان وجه الكلام أن يقول ولا ذى عهد في عهده وإلا لكان لحنا والذي لا يلاحن ، فلما لم يكن كذلك علمنا أن ذا العهد هو المعنى بالقصاص فصار التقدير لا يقتل مؤمن ولا ذو عهد في عهده بكافر ، قال : ومثله في القرآن (واللأني يؤمن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر ، واللأني لم يحضن) ، فإن التقدير واللأني يؤمن من المحيض واللأني لم يحضن ، وتعقب بأن الأصل عدم التقدير ، والكلام مستقيم بغيره إذا جعلنا الجملة مستأنفة ، ويؤيده اقتضار الحديث الصحيح على الجملة الأولى ، ولو سلم أنها للعطف فالمشاركة في أصل النفي لامن كل وجه ، وهو كقول القائل مررت بزيد منطلقا وعمرو فانه لا يوجب أن يكون بعمره منطلقا أيضاً بل المشاركة في أصل المرور ، وقال الطحاوى أيضاً : لا يصح حمله على الجملة المستأنفة لأن سياق الحديث فيما يتعلق بالدماء التي يسقط بعضها ببعض ، لأن في بعض طرقة ، المسلمون تتكافأ دماؤهم ، وتعقب بأن هذا الحصر مردود ، فإن في الحديث أحكاما كثيرة غير هذه ، وقد أبدى الشافعي له مناسبة فقال : يشبه أن يكون لما أعلمهم أن لا قود بينهم وبين الكفار أعلمهم أن دماء أهل الذمة والعهد محرمة عليهم بغير حق فقال لا يقتل مسلم بكافر ولا يقتل ذو عهد في عهده ، ومعنى الحديث لا يقتل مسلم بكافر قصاصا ولا يقتل من له عهد مادام عهده باقيا ، وقال ابن السمعاني : وأما حملهم الحديث على المستأمن فلا يصح لأن العبرة بعمره لا بقوم دليل على التخصيص ، ومن حيث

المعنى أن الحكم الذي يبنى في الشرع على الاسلام والكفر إنما هو لشرف الاسلام أو لنقص الكفر أو لهما جميعا فان الاسلام ينبوع الكرامة والكفر ينبوع الهوان ، وأيضا لإباحة دم الذي شبهة قائمة لوجود الكفر المبيح للدم والذمة إنما هي عهد عارض منع القتل مع بقاء العلة فن الوفاء بالعهد أن لا يقتل المسلم ذميا فان اتفق القتل لم يتجه القول بالقود لأن الشبهة المبيحة لقتله موجودة ومع قيام الشبهة لا يتجه القود . قلت : وذكر أبو عبيد بسند صحيح عن زفر أنه رجع عن قول أصحابه فأسند عن عبد الواحد بن زياد قال : قلت لزفر إنكم تقولون تدرا الحدود بالاشبهات فجئتم إلى أعظم الشبهات فأقدمتم عليها المسلم يقتل بالكافر ، قال : فاشهد على أني رجعت عن هذا . وذكر ابن العربي أن بعض الحنفية سأل الشافعي عن دليل ترك قتل المسلم بالكافر قال وأراد أن يستدل بالعموم فيقول أخصه بالحربي ، فعدل الشافعي عن ذلك فقال : وجه دليل السنة والتعليل ، لأن ذكر الصفة في الحكم يقتضي التعليل فعنى لا يقتل المسلم بالكافر تفضيل المسلم بالاسلام . فاسكتته . وما احتج به الحنفية ما أخرجه الدارقطني من طريق عمار بن مطر عن ابراهيم بن أبي يحيى عن ربيعة عن ابن أبي ليلى عن ابن عمر قال دقت رسول الله ﷺ مسلما بكافر وقال : أنا أولى من وفي بذمته ، قال الدارقطني : ابراهيم ضعيف ولم يروه موصولا غيره ، والمشهور عن ابن أبي ليلى مرسلا ، وقال البيهقي : أخطأ راوية عمار بن مطر على ابراهيم في سنده ، وإنما يرويه ابراهيم عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، هذا هو الأصل في هذا الباب ، وهو منقطع وراوية غير ثقة ، كذلك أخرجه الشافعي وأبو عبيد جميعا عن ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى . قلت : لم ينفرد به ابراهيم كما يوهمه كلامه ، فقد أخرجه أبو داود في المراسيل والطحاوي من طريق سليمان بن بلال عن ربيعة عن ابن أبي ليلى ، وابن أبي ليلى ضعيف جماعة ووثق فلا يحتاج بما ينفرد به إذا وصل ، فكيف إذا أرسل ، فكيف إذا خالف ؟ قاله الدارقطني . وقد ذكر أبو عبيد بعد أن حدث به عن ابراهيم بلغني أن ابراهيم قال : أنا حدثت به ربيعة عن ابن المنكدر عن ابن أبي ليلى ، فرجع الحديث على هذا إلى ابراهيم وابراهيم ضعيف أيضا ، قال أبو عبيد : وبمثل هذا السند لا تسفك دماء المسلمين . قلت : وتبين أن عمار بن مطر خبط في سنده ، وذكر الشافعي في الأم ، كلاما حاصله أن في حديث ابن أبي ليلى أن ذلك كان في قصة المستأمن الذي قتله عمرو بن أمية ، قال فعلى هذا لو ثبت لكان منسوخا لأن حديث لا يقتل مسلم بكافر ، خطب به النبي ﷺ يوم الفتح كما في رواية عمرو بن شعيب ، وقصة عمرو بن أمية متقدمة على ذلك بزمان . قلت : ومن هذا يتجه صحة التأويل الذي تقدم عن الشافعي ، فان خطبة يوم الفتح كانت بسبب القتل الذي قتله خزاعة وكان له عهد ، فخطب النبي ﷺ فقال « لو قتلت مؤمنا بكافر لقتلته به » ، وقال « لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهد » ، فأشار بحكم الأول إلى ترك اقتصاصه من الخواص بالمعامد الذي قتله . وبالحكم الثاني إلى النهي عن الاقدام على ما فعله القاتل المذكور ، والله أعلم . ومن حججهم قطع المسلم بسرقة مال الذي ، قالوا والنفس أعظم حرمة ، وأجاب ابن بطال بأنه قيام حسن لولا النص ، وأجاب غيره بأن القطع حق لله ، ومن ثم لو أعيدت السرقة بهيئها لم يسقط الحد ولو عفا ، والقتل بخلاف ذلك . وأيضا القصاص يشمر بالمساراة ولا مساواة للكافر والمسلم ، والقطع لا يشترط فيه المساواة

٦٩١٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ « عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ »

٦٩١٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيُّ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَدْ لَطَمَ وَجْهَهُ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِكَ مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ لَطَمَ وَجْهِي . فَقَالَ : ادْعُوهُ ، فَدَعَوْهُ ، فَقَالَ : أَطَمْتَ وَجْهَهُ ؟ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي مَرَرْتُ بِالْيَهُودِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ ، قَالَ فَقُلْتُ : أَعْلَى مُحَمَّدٍ ﷺ ! قَالَ فَأَخَذَتْنِي غَضَبَةٌ فَلَطَمْتُهُ . قَالَ : لَا تُخَيِّرُونِي مِنْ بَيْنِ الْأَنْبِيَاءِ ، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيْقُ ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذًا بِقَائِمَةٍ مِنْ قِوَامٍ لِلْعَرْشِ ، فَلَا أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي أَمْ جُزِيَ بِصَعْقَةِ الطُّورِ »

قوله (باب إذا لطم المسلم يهوديًا عند الغضب) أي لم يجب عليه قصاص كما لو كان من أهل الذمة ، وكأذنه رمز بذلك إلى أن المخالف يرى القصاص في اللطمة ، فلما لم يقتص النبي ﷺ للذي من المسلم دل على أنه لا يجزى القصاص ، لكن ليس كل الكوفيين يرى القصاص في اللطمة فيختص بالإيراد بن يقول منهم بذلك . **قوله** (رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ) تقدم موصولا مع شرحه في قصة موسى من أحاديث الأنبياء « وفي بعض طرقة كما بينته هناك » فقال اليهودي إن لي ذمة وعهدا ، . **قوله** (حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال لا تخيروا بين الأنبياء . وحدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال : جاء رجل من اليهود إلى رسول الله ﷺ قد لطم وجهه الحديث) كذا اقتصر في السند الأول على بعض المتن وساقه تاما بالسند الثاني ، وكان سفيان وهو الثوري يحدث به تاما ومختصرا ، فقد أخرجه الإسماعيلي من رواية عبد الرحمن بن مهاد عن سفيان بلفظ « لا تخيروا بين الأنبياء » ، وزاد « فان الله بعثهم كما بعثني » ، قال الإسماعيلي : لم يزد على ذلك ، ورواه يحيى القطان عن سفيان تاما . قلت : وليس فيه « فان الله بعثهم كما بعثني » . **قوله** (جاء رجل) تقدم القول في اسمه وفي اسم الذي لطمه في قصة موسى . **قوله** (لطم وجهي) في رواية السرخسي « قد لطم وجهي » . **قوله** (فقال أطمط وجهه » كذا الأكثر بهمة الاستفهام وفي رواية الكشميهني « لم لطم » . **قوله** « أم جوزي » في رواية الكشميهني « جزى » بغير واو والاول أولى ، وفي الحديث استمهاده الذي على المسلم ، ورفعته إلى الحاكم ، وسماع الحاكم دعواه ، وتعلم من لم يعرف الحكم ما خفي عليه منه والاكتفاء بذلك في حق المسلم ، وأن الذي إذا أقدم من القول على ما لا علم له به جاز للمسلم المعروف بالعلم تمزيقه على ذلك ، وتقدمت سائر فرائده في قصة موسى عليه السلام

(خاتمة) : اشتمل كتاب الديات والقصاص من الأحاديث المرفوعة على أربعة وخمسين حديثا ، المعلق منها وما في معناها من المتابعات سبعة أحاديث والباقي موصول ، المكرر منها فيه وفيها مائة أربعون والخاص منها أربعة عشر حديثا ، وأفقها مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر « ان من ورطات الأمور ، وحديث ابن عباس

« أبعض الناس إلى الله ثلاث : ملحد في الحرم ، الحديث ، وحديث أنس د لو اطلع عليك ، وحديث ابن عباس هذه وهذه سواء » وحديث أبي قلابة المرسل د ماقتل أحد قط إلا في إحدى ثلاث ، وحديثه المرسل د دخل على نفر من الأنصار ، الحديث في الفسامة . وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدهم ثمانية وعشرون اثرا بعضهم موصول وسائرهما معلق ، والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٨ - كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم) كذا في رواية الفريري ، وسقط لفظ « كتاب » من رواية المستمل ، وأما النسفي فقال « كتاب المرتدين » ثم بسم ثم قال « باب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم وإثم من أشرك الخ » وقوله « والمعاندين » كذا للاكثر بالنون ، وفي رواية المهرجاني بالهاء بدل النون والاول الصواب

١ - باب إثم من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة

قال الله تعالى (إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) (لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبَبُنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ)

٦٩١٨ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة « عن عبد الله رضي الله عنه قال : لما نزلت هذه الآية (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) شق ذلك على أصحاب النبي ﷺ وقالوا : أينما لم يلبس إيمانه بظلم ؟ فقال رسول الله ﷺ : إنه ليس بذلك ، ألا تسمعون إلى قول لقمان (إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) »

٦٩١٩ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** بشر بن الفضل **حدثنا** الجريري ح . و**حدثني** قيس بن حفص **حدثنا** إسماعيل بن إبراهيم أخبرنا سعيد الجريري **حدثنا** عبد الرحمن بن أبي بكرة « عن أبيه رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : أكبر الكبائر الإشراك بالله ، وعقوق الوالدين ، وشهادة الزور وشهادة الزور (ثلاثا) أو قول الزور ، فإزال يكررها حتى قلنا : ليتها سكت »

٦٩٢٠ - **حدثني** محمد بن الحسين بن إبراهيم أخبرنا عبيد الله بن موسى أخبرنا شيهان عن فراس عن الشَّيْبِيِّ « عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ما الكبائر ؟ قال : الإشراك بالله . قال : ثم ماذا ؟ قال : ثم عقوق الوالدين . قال : ثم ماذا ؟ قال : اليمين الغموس . قلت : وما اليمين الغموس ؟ قال : الذي يقطع مال امرئ مسلم هو فيها كاذب »

٦٩٢١ - **حديث** خَلَادُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ « عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَجُلٌ يَارَسُولَ اللَّهِ أَتَوَاخَذُ بِمَا عَمَلْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ؟ قَالَ : مَنْ أَحْسَنَ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يُؤَاخِذْ بِمَا عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فِي الْإِسْلَامِ أُخِذَ بِالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ »

قوله (باب اثم من أشرك بالله تعالى وعقوبته في الدنيا والآخرة . قال الله عز وجل (إن الشرك اظلم عظيم) و (إن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين) في رواية القابسي بعد قوله وقتالم « واثم من أشرك الخ ، وحذف لفظ « باب » والواو في قوله (وإن أشركت) لمطف آية على آية والتقدير وقال لنن أشركت لأنه في التلارة بلاوار ، قال ابن بطال : الآية الأولى دالة على أنه لا إثم أعظم من الشرك ، وأصل الظلم وضع الشيء في غير موضعه ، فالشرك أصل من وضع الشيء في غير موضعه لأنه جعل لمن أخرجه من المدم إلى الوجود مساويا فنسب النعمة إلى غير المنعم بها ، والآية الثانية خوطب بها النبي ﷺ والمراد غيره ، والاحباط المذكور مقيد بالموت على الشرك لقوله تعالى (فبئس وهو كان فأولئك حبطت أعمالهم) وذكر فيه أربعة أحاديث : الحديث الأول حديث ابن مسعود في تفسير قوله تعالى (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) وقد مضى شرحه في كتاب الإيمان في أوائل الكتاب ، وأشارت هناك إلى ما وقع في أحاديث الأنبياء في قصة إبراهيم عليه السلام من طريق حفص بن غياث عن الأعمش بهذا الإسناد والمتن وفي آخره « ليس كما يقولون (لم يلبسوا إيمانهم بظلم) بشرك الحديث ، وقد أرسل التفسير المذكور بعض روايته ، فعند ابن مردويه من طريق عيسى بن يونس عن الأعمش مختصرا ولفظه عن النبي ﷺ في قوله (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) قال : بشرك ، ومن طريق أبي أحمد الزبيرى عن سفيان الثوري عن الأعمش مثله سواء ، وقد أخرجه الطبري من طريق منصور بن إبراهيم في قوله (ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) قال : لم يخالطوه بشرك ، هكذا أورده موقوفا على إبراهيم ، ومن وجه آخر عن علقمة مثله ، وأخرج من طريق الأسود بن هلال عن أبي بكر الصديق مثله موقوفا عليه ، وعن عمر أنه قرأ هذه الآية ففرع فقال أبي بن كعب فقال : إنما هو ولم يلبسوا إيمانهم بشرك ، ومن طريق زيد بن صوحان أنه قال لسلطان : آية قد بلغت منى كل مبلغ ، فذكرها ، فقال سلطان : هو الشرك ، فسر زيد بذلك . وأورد من طرق جماعة من الصحابة ومن التابعين مثل ذلك ، ثم أورد عن عكرمة فولا آخر أنها خاصة بمن لم يهاجر ومن وجه آخر عن علي أنه قال : هذه الآية لإبراهيم خاصة ، ليست لهذه الأمة . وسندهما ضعيف . وصوب الطبري القول الأول وأنها على العموم لجميع المؤمنين . قال الطائفي ردا على من زعم أن لفظ اللبس يأبى تفسير الظلم هنا بالشرك معتلا بأن اللبس الخلط ولا يصح هنا لأن الكفر والإيمان لا يجتمعان ، فاجاب بأن المراد بالذين آمنوا أعم من المؤمنين الخالص وغيره واحتج بأن اسم الإشارة الواقع خبرا للوصول مع صلته يقتضى أن ما بعده ثابت لمن قبله لا كتسابه ما ذكر من الصفة ، ولا ريب أن الأمن المذكور ثانيا هو المذكور أولا فيجب أن يكون الظلم عين الشرك لأنه تقدم قوله (وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون - إلى قوله - أحق بالأمن) قال وأما معنى اللبس فلبس الإيمان بالظلم أن يصدق بوجود الله ويخالط به عبادة غيره ، ويؤيده قوله تعالى (وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون) وعرف بذلك مناسبة ذكرها في أبواب المرتد ، وكذلك الآية التي صدر بها ، وأما الآية الأخرى

فقالوا هي قضية شرطية ولا تستلزم الوقوع ، وقيل الخطاب له والمراد الأمة ، والله أعلم . الحديث الثاني حديث أبي بكر في أكبر الكبائر ، وقد مضى شرحه في التمهيدات وفي حقوق الوالدين من كتاب الادب . الحديث الثالث حديث عبد الله بن عمرو في ذكر الكبائر أيضا ، وقد تقدم شرحه في باب اليقين الغموس ، من كتاب الايمان والنذور . قوله (جاء أعرابي) لم أقف على اسمه ، . قوله (قلت وما اليمين الغموس) السائل عن ذلك قد بينته عند شرح الحديث المذكور ، ومحمد بن الحسين بن ابراهيم في أول السند هو المعروف بابن اشكاب أخو علي وهو من أقران البخاري ولكنه سمع قبله قليلا ومات بعده ، وعبيد الله بن موسى شيخه هو من كبار شيوخ البخاري المشهورين وقد أكثر عنه بلا واسطة ، وأقرب ذلك ما تقدم في أواخر الديات في باب جنين المرأة ، وربما روى عنه بواسطة كنهذا . الحديث الرابع حديث ابن مسعود ، قوله (سفيان) هو الثوري . قوله (قال رجل) لم أقف على اسمه . قوله (ومن أساء في الاسلام أخذ بالاول والآخر) قال الخطابي : ظاهره خلاف ما أجمعت عليه الأمة أن الاسلام يحجب عما قبله ، وقال تعالى (قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) قال : ووجه هذا الحديث أن الكافر إذا أسلم لم يؤخذ بما مضى ، فإن أساء في الاسلام غاية الإساءة وركب أشد المعاصي وهو مستمر على الاسلام فإنه إنما يؤخذ بما جناه من المعصية في الاسلام ويبيحت بما كان منه في المكفر كأن يقال له : ألست فعلت كذا وانت كافر فهلا منك إسلامك عن معاودة مثله ؟ انتهى ملخصا ، وحاصله أنه أول المؤاخذة في الأول بالتبكيك وفي الآخر بالعقوبة ، والاولى قول غيره : إن المراد بالإساءة الكفر لأنه غاية الإساءة وأشد المعاصي فإذا ارتد ومات على كفره كان كمن لم يسلم فيعاقب على جميع ما قدمه ، وإلى ذلك أشار البخاري بإيراد هذا الحديث بعد حديث « أكبر الكبائر الشرك » وأورد كلا في أبواب المرتدين ، ونقل ابن بطال عن المهلب قال : معنى حديث الباب من أحسن في الاسلام بالتقاضي على محافظته والقيام بشرائطه لم يؤخذ بما عمل في الجاهلية ، ومن أساء في الاسلام أي في عقده بترك التوحيد أخذ بكل ما أسلفه ، قال ابن بطال : فمرضته على جماعة من العلماء فقالوا لا معنى لهذا الحديث غير هذا ، ولا تكون الإساءة هنا إلا الكفر والاجماع على أن المسلم لا يؤخذ بما عمل في الجاهلية . قلت : وبه جزم المحب الطبري . ونقل ابن التين عن الداودي معنى من أحسن مات على الاسلام ، ومن أساء مات على غير الاسلام . وعن أبي عبيد الملك البوني : معنى من أحسن في الاسلام أي أسلم إسلاما صحيحا لا نفاق فيه ولا شك ، ومن أساء في الاسلام أي أسلم رياء وسعفة ، وبهذا جزم القرطبي ، واخبره معنى الاحسان الاخلاص حين دخل فيه ودوامه عليه إلى موته ، والإساءة بضد ذلك فإنه إن لم يخلص إسلامه كان منافقا فلا ينهدم عنه ما عمل في الجاهلية فيضاف نفاقه المتأخر إلى كفره الماضي فيعاقب على جميع ذلك . قلت : وحاصله أن الخطابي حمل قوله « في الاسلام » على صفة خارجة عن ماهية الاسلام ، وحمله غيره على صفة في نفس الاسلام وهو أوجه . فنبهه : حديث ابن مسعود هذا يقابل حديث أبي سعيد الماضي في كتاب الايمان معلقا عن مالك ، فإن ظاهر هذا أن من ارتكب المعاصي بعد أن أسلم يكتب عليه ما عمله من المعاصي قبل أن يسلم ، وظاهر ذلك أن من عمل الحسنات بعد أن أسلم يكتب له ما عمله من الخيرات قبل أن يسلم ، وقد مضى القول في توجيه الثاني عند شرحه ، ويحتمل أن يحسب هذا بعض ما ذكر هناك كقول من قال إن معنى كتابة ما عمله من الخير في الكفر أنه كان سببا لعمله الخير في الاسلام . ثم وجدت في « كتاب السنة » إمام العزيم بن جعفر وهو من رموس

الحنابلة ما يدفع دعوة الخطابي وابن بطال الاجماع الذي بقلاده ، وهو ما نقل عن الميموني عن أحمد أنه قال : بلغني أن أبا حنيفة يقول إن من أسلم لا يؤاخذ بما كان في الجاهلية ، ثم ورد عليه بمحدث ابن مسعود ففيه أن الذنوب التي كان الكافر يفعلها في جاهليته إذا أصر عليها في الإسلام فإنه يؤاخذ بها لأنه بإصراره لا يكون تاب منها وإنما تاب من الكفر فلا يستطع عنه ذنب تلك المعصية لإصراره عليها ، وإلى هذا ذهب الحلي من الشافعية ، وتناول بعض الحنابلة قوله (قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) على أن المراد ما سلف عما انتهوا عنه ، قال : والاختلاف في هذه المسألة مبني على أن التوبة هي الندم على الذنب مع الإقلاع عنه ، والعزم على عدم العود إليه والكفر إذا تاب من الكفر ولم يعزم على عدم العود إلى الفاحشة لا يكون تابيا منها فلا تسقط عنه المطالبة بها والجواب عن الجمهور أن هذا خاص بالمسلم وأما الكافر فإنه يكون بإسلامه كيوم ولدته أمه والأخبار دالة على ذلك كحديث أسامة لما أنكر عليه النبي ﷺ قتل الذي قال لا إله إلا الله حتى قال في آخره حتى تميت أنفي كنت أسلمت يومئذ

٢ - **باب حكم المرتد والمرتدة واستناباتهم** . وقال ابن عمر والزهرى وإبراهيم **تُقْتَلُ المرتدة** . وقال الله تعالى (**كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرُّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ . أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنَّهُمْ عَلَيْهِمْ لعنةُ اللَّهِ وَاللَّائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ . خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْمَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ .** إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ . **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ**) . وقال : (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ**) . وقال (**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا**) . وقال (**مَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِيَ اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ ، وَلَئِنْ مِنْكُمْ شَرٌّ بِالْكَفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ .** ذلك بأنهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة وأنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ . **أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَبَصَرِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ . لَا جَرَمَ**) يقول حقا أنهم في الآخرة هم الخاسرون - إلى قوله - (**ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ . وَلَا يَزَالُونَ يَقَاتُونَكَ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا ، وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**)

٦٩٢٢ - **حدثنا أبو النعمان محمد بن الفضل حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة قال** « أتى علي رضي الله عنه بزنادقة فأحرقهم ، فبالغ ذلك ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم انتهى رسول الله ﷺ » **لأنهم ذابوا بمذاب الله ، ولقتلتهم أقول رسول الله ﷺ : من بدل دينه فاقتلوه ،**

٦٩٢٣ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن قرة بن خالد قال حدثني حميد بن هلال حدثنا أبو بردة عن أبي موسى قال : أقبلت إلى رسول الله ﷺ ومعي رجلان من الأشعرين أحدهما عن يميني والآخر عن يساري ورسول الله ﷺ يستاك ، فكلاهما سأل ، فقال : يا أبا موسى - أو يا عبد الله بن قيس - قال قلت : والذي بعثك بالحق ما أطمعني على ما في أنفسهما ، وما شعرت أنهما يطلبان للعمل . فكأنني أنظر إلى سواك تحت شنته قلصت ، فقال : لن - أولا - نستعمل على عملنا من أراده ، ولكن اذهب أنت يا أبا موسى - أو يا عبد الله بن قيس - إلى البين ، ثم اتبته معاذ بن جبل ، فلما قدم عليه أتى له وسادة قال : انزل ، فإذا رجل هذه مؤثني ، قال : ما هذا ؟ قال : كان يهودياً فأسلم ثم تنهّد . قال : اجلس . قال : لا أجلس حتى يقتل ، قضاء الله ورسوله (ثلاث مرات) ، فأمر به فقتل . ثم نذا كراً قيام الليل ، فقال أحدهما : أما أنا فأقوم وأنام ، وأرجو في نومي ما أرجو في قومي .

قوله (باب حكم المرتد والمرئدة) أي هل هما سواء أم لا . **قوله** (واستتابتهم) كذا لابي ذر ، وفي رواية القابسي ، واستتابتهما وحذف للباقيين لكنهم ذكروها كابي ذر بعد ذكر الآثار عن ابن عمر وغيره . وتوجيه الأولى أنه جمع على إرادة الجنس ، قال ابن المنذر : قال الجمهور تقتل المرتدة ، وقال علي تشرق ، وقال عمر بن عبد العزيز تباع بأرض أخرى ، وقال الثوري تحبس ولا تقتل وأسند ، عن ابن عباس قال وهو قول عطاء ، وقال أبو حنيفة : تحبس الحرة ويؤمر مولى الأمة أن يجبرها . **قوله** (وقال ابن عمر والزهرى وإبراهيم) يعني النخعي : تقتل المرتدة ، أما قول ابن عمر فنسبه مغلطاي إلى تخریج ابن أبي شيبه ، وأما قول الزهرى وإبراهيم فوصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى في المرأة تكفر بعد إسلامها قال : تستتاب فإن تابت وإلا قتل ، وعن معمر عن سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر عن إبراهيم مثله ، وأخرجه ابن أبي شيبه من وجه آخر عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم ، وأخرج سعيد بن منصور عن هشيم عن عبيدة بن مغيث عن إبراهيم قال : إذا ارتد الرجل أو المرأة عن الإسلام استتبيا فإن تابا تركا وإن أبيا قتلا ، وأخرج ابن أبي شيبه عن حفص عن عبيدة عن إبراهيم لا يقتل ، والأول أقوى فإن عبيدة ضعيف ، وقد اختلف نقله عن إبراهيم ، ومقابل قول هؤلاء حديث ابن عباس لا تقتل النساء إذا هن ارتدن ، رواه أبو حنيفة عن حاصم عن أبي رزين عن ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبه والدارقطني ، وخالفه جماعة من الحفاظ في لفظ الماتن ، وأخرج الدارقطني عن ابن المنكدر عن جابر أن امرأة ارتدت فأمر النبي ﷺ بقتلها ، وهو يعسر على ما نقله ابن الطلاع في الأحكام أنه لم ينقل عن النبي ﷺ أنه قتل مرتدة . **قوله** (وقال الله تعالى : كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسول حق - إلى قوله - غفور رحيم إن الذين كفروا إلى آخرها) كذا لابي ذر وساق الآية إلى (الظالمون) وفي رواية القابسي بعد قوله لن تقبل توبتهم وأولئك هم الضالون وفي رواية النسفي (كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم - الآيتين إلى قوله - كافرين) كذا عنده ، وكأنه وقع عنده خلط هذه بالتي بعدها وساق وفي رواية كريمة والأصيل ما حذف من الآية لابي ذر ، وقد أخرج الذهبي رحمه الله ابن حبان عن ابن عباس كان رجل من

الانصار أسلم ثم ندم وأرسل إلى قومه فقالوا يا رسول الله هل له من توبة؟ فزات (كيف يهدي الله قوما - إلى قوله - إلا الذين تابوا) فأسلم . قوله (وقال يا أيها الذين آمنوا ان تطيعوا فريقا من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين) قال عكرمة نزات في شاس بن قيس اليهودي ، دس على الانصار من ذكرهم بالحروب التي كانت بينهم فتمادوا يقتلون ، فأناهم النبي ﷺ فذكرهم فعرفوا أنها من الشيطان فعانق بعضهم بعضا ثم انصرفوا سامعين مطيعين فزات ، أخرجه اسحق في تفسيره مطولا . وأخرجه الطبراني من حديث ابن عباس موصولا وفي هذه الآية الإشارة إلى التحذير عن مصادقة أهل الكتاب اذ لا يؤمنون أن يفتنوا من صادقهم عن دينه . قوله (وقال ان الذين آمنوا ثم كفروا) إلى (سبيلا) كذا لأبي ذر ، وللنسي (ثم كفروا ثم آمنوا ثم ازدادوا كفرا) الآية وساقها كلها في رواية كريمة . وقد استدل بها من قال لا تقبل توبة الزندي كما سيأتي تقريره . قوله (من يرد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه) وساق في رواية كريمة إلى الكافرين ، ووقع في رواية أبي ذر (من يرد د) بدالين وهي قراءة ابن عامر ونافع ، وللباقين من القراء ورواة الصحيح (من يرد) بتشديد الدال ، ويقال إن الادغام لغة تميم والاضمار لغة الحجاز ، ولهذا قيل إنه وجد في مصحف عثمان بدالين ، وقيل بل وافق كل قارى مصحف بلده ، فعلى هذا فهي في مصحف المدينة والشام بدالين وفي البقية بدال واحدة . قوله (ولكن من شرح بالكفر صدرا) إلى (وأولئك هم الغافلون) كذا لأبي ذر وساق في رواية كريمة الآيات كلها ، وهي حجة لعدم المؤاخنة بما وقع حالة الاكراه كما سيأتي تقريره بعد هذا . قوله (لا جرم) يقول حقا (أنهم في الآخرة هم الخاسرون إلى لغفور رحيم) والمراد أن معنى لا جرم حقا وهو كلام أبي عبيدة وحذف من رواية النسي ففيها بعد قوله صدرا الآيتين إلى قوله غفور رحيم ، وفي الآية وهيد شديد لمن ارتد مختارا لقوله تعالى (ولكن من شرح بالكفر صدرا) إلى آخره . قوله (ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا) إلى قوله (وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) كذا لأبي ذر وساق في رواية كريمة أيضاً الآيات كلها ، والغرض منها قوله (إن استطاعوا ومن يردد منكم عن دينه فيمت وهو كافر) إلى آخرها فإنه يقيد ما في الآية السابقة (من يردد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم) إلى آخرها قال ابن بطال : اختلاف في استنباط المرتد فقيل يستتاب فان تاب وإلا قتل وهو قول الجمهور ، وقيل يجب قتله في الحال جاء ذلك عن الحسن وطاوس وبه قال أهل الظاهر . قلت : ونقله ابن المنذر عن معاذ وهيب بن عمير وعليه يدل تصرف البخاري فإنه استظهر بالآيات التي لا ذكر فيها الاستتابة والتي فيها أن التوبة لا تنفع ، وبمعوم قوله د من بدل دينه فاقتلوه ، وبقصة معاذ التي بعدها ولم يذكر غير ذلك ، قال الطحاوي : ذهب هؤلاء إلى أن حكم من ارتد عن الاسلام حكم الحرب الذي بلغته الدعوة فإنه يقاتل من قبل أن يدعى ، قالوا : وإنما تشرع الاستتابة لمن خرج عن الاسلام لا عن بصيرة ، فأما من خرج عن بصيرة فلا . ثم نقل عن أبي يوسف موافقتهم لكن قال : ان جاء مبادرا بالتوبة خلعت سبيله ووكلت أمره إلى الله تعالى وعن ابن عباس وعطاء : ان كان أصله مسلماً لم يستتب والا استتيب ، واستدل ابن القصار بقول الجمهور بالاجماع يعني السكوت لأن عمر كتب في أمر المرتد : د لا حبسته و ثلاثه أيام واطعمتموه في كل يوم وغيثا له له يتوب فيتوب الله عليه ؟ قال : ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة كأنهم فهموا من قوله ﷺ د من بدل دينه فاقتلوه أي إن لم يرجع ، وقد قال تعالى (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة سلبا لهم) واختلاف القائلون

بالاستنابة هل يكتفى بالمرة أو لابد من ثلاث؟ وهل الثلاث في مجلس أو في يوم أو في ثلاثة أيام؟ وعن علي يستناب شهرا، وعن النخعي يستناب أبدا كذا نقل عنه مطلقا، والتحقيق أنه في من تكررت منه الردة وسيأتي مزيد لذلك في الحديث الأول عند ذكر الرنادقة. ثم ذكر في الباب حديثين: الأول، قوله (أيوب) هو السختياني وعكرمة هو مولى ابن عباس. قوله (أبي علي) هو ابن أبي طالب، تقدم في باب لا يهذب بعذاب الله، من كتاب الجهاد من طريق سفيان بن عيينة عن أيوب بهذا السند أن عليا حرق قوما، وذكرت هناك أن الحميدى رواه عن سفيان بلفظ «حرق المرتدين»، ومن وجه آخر عند ابن أبي شيبة «كان أناس يعبدون الأصنام في السر، وعند الطبراني في الأوسط من طريق سويد بن غفلة «أن عليا بلغه أن قوما ارتدوا عن الإسلام فبعث إليهم فأطعمهم ثم دعاهم إلى الإسلام فأبوا، فغضب غضبا شديدا ثم أتى بهم فغضب أعنفهم ورماهم فيها ثم أتى عليهم الحطب فأحرقهم ثم قال: صدق الله ورسوله، وزعم أبو المظفر الأسفرايني في «الملل والنحل»، أن الذين أحرقهم على طائفة من الروافض ادعوا فيه الإلهية وهم السجائية وكان كبيرهم عبد الله بن سبأ يهوديا ثم أظهر الإسلام وابتدع هذه المقالة، وهذا يمكن أن يكون أصله ما روينا في الجزء الثالث من حديث أبي طاهر المخلص من طريق عبد الله بن شريك العامري عن أبيه قال: قيل لعل أن هنا قوما على باب المسجد يدعون أنك ربهم، فدعاهم فقال لهم وياكم ما تقولون؟ قالوا: أنت ربنا وخالقنا ورازقنا فقال: ويلكم إنما أنا عبد مثلكم آكل الطعام كما نأكلون وأشرب كما تشربون، إن أطعت الله أثابني إن شاء وإن عصيته خذيت أن يعذبني، فأنقوا الله وارجعوا، فأبوا. فلما كان الغد غدوا عليه فجاء قبر فقال: قد والله رجعوا يقولون ذلك الكلام، فقال أدخلهم فقالوا كذلك، فلما كان الثالث قال لن قلتم ذلك لا تلتنكم بأخبث قتلة، فأبوا إلا ذلك، فقال يا قنبر ائتني بفمعة معهم مروهم فخذ لهم أخدودا بين باب المسجد والقصر وقال: احفروا قابعدوا في الأرض، وجاء بالحطب فطرحه بالنار في الأخدود وقال: اني طارحكم فيها أو ترجعوا، فأبوا أن يرجعوا فلقف بهم فيها حتى إذا احترقوا قال:

ان اذا رأيت أمرا منكرا أوقدت ناري ودعوت قنبرا

وهذا سند حسن، وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة «أن عليا أتى بناس من الرط يعبدون وثنا فأحرقهم»، فسنده منقطع، فإن ثبت حمل على قصة أخرى، فقد أخرج ابن أبي شيبة أيضا من طريق أيوب بن النعمان «شهدت عليا في الرحبة، فجاءه رجل فقال ان هنا أهل بيت لهم ومن في دار يعبدونه فقام يشي إلى الدار فأخرجوا إليه بمثال رجل قال فأحب إليهم على الدار». قوله (برنادقة) بزاي ونون وقاف جمع زنديق بكسر أوله وسكون ثانيه، قال أبو حاتم السجستاني وغيره: الزنديق فارسي معرب أصله «زنده» كرادى، يقول بدوام الدهر لأن زنده الحياة وكرد العمل، ويطلق على من يكون دقيق النظر في الأمور. وقال ثعالب: ليس في كلام العرب زنديق وإنما قالوا زنديق لمن يكون شديد التحيل، وإذا أرادوا ما تريد العامة قالوا ملحد ودهري بفتح الدال أى يقول بدوام الدهر، وإذا قالوها بالضم أرادوا كبر السن. وقال الجوهري: الزنديق من الثنوية، كذا قال وفسره بعض الشراح بأنه الذى يدهى أن مع الله إلها آخر، وتعقب بأنه يلزم منه أن يطلق على كل مشرك، والتحقيق ما ذكره من صنف في الملل أن أصل الرنادقة أتباع ديسان ثم ماني ثم مزدك الأول بفتح الدال وسكون المثناة التحتانية بعدها صاد مهملة، والثاني بتشديد النون وقد تخفف والياء خفيفة، والثالث بزاي ساكنة ودال

مهمة مفتوحة ثم كاف ، وحاصل مقالتهم أن النور والظلمة قديمان وانهما امتزجا لحدث العالم كله منهما ، فن كان من أهل الشر فهو من الظلمة ومن كان من أهل الخير فهو من النور . وأنه يجب السعي في تخليص النور من الظلمة فيلزم إرهاب كل نفس . وإلى ذلك أشار المتنبي حيث قال في قصيدته المشهورة :

وكم اظلام الليل عندك من يد تخبر أن المانوية تكذب

وكان بهرام جده كسرى تميل على ماني حتى حضر عنده وأظهر له أنه قبل مقالاته ثم قتله وقتل أصحابه وبعث منهم بقايا اتبعوا مزدك المذكور ، وقام الاسلام والزنديق يطلق على من يعتقد ذلك ، وأظهر جماعة منهم الاسلام خشية القتل ومن ثم أطلق الاسم على كل من أسر الكفر وأظهر الاسلام حتى قال مالك الزندقة ما كان عليه المنافقون وكذا أطلق جماعة من الفقهاء الشافعية وغيرهم أن الزنديق هو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر ، فان أرادوا اشتراكهم في الحكم فهو كذلك والا فأصلهم ما ذكرت ، وقد قال النووي في لغات الروضة : الزنديق الذي لا ينتحل ديناً ، وقال محمد بن مهن في « التنقيب على المذهب » : الزنادقة من الثنوية يقولون ببقاء الدهر وبالتناسخ ، قال ومن الزنادقة الباطنية وهم قوم زعموا أن الله خلق شيئاً ثم خلق منه شيئاً آخر فدير العالم بأسره ويسمونهم بالعقل والنفس وتارة العقل الأول والعقل الثاني ، وهو من قول الثنوية في النور والظلمة إلا أنهم غيروا الاسمين ، قال ولهم مقالات سقيمة في النبوات وتحريف الآيات وفرائض العبادات ، وقد قيل إن سبب تفسير الفقهاء الزنديق بما يفسر به المنافق قول الشافعي في المختصر : وأى كفر ارتد إليه مما يظهر أو يسر من الزندقة وغيرها ثم تاب سقط عنه القتل ، وهذا لا يلزم منه اتحاد الزنديق والمنافق بل كل زنديق منافق من غير عكس وكان من أطلق عليه في الكتاب والسنة المنافق يظهر الاسلام ويبطن عبادة الوثن أو اليهودية ، وأما الثنوية فلا يحفظ أن أحداً منهم أظهر الاسلام في العهد النبوي والله أعلم . وقد اختلف النقلة في الذين وقع لهم مع علي ما وقع على ما سألينه ، واشتهر في صدر الإسلام الجعد بن درهم فذبحه خالد القسري في يوم عيد الأضحى ، ثم كثروا في دولة المنصور وأظهر له بعضهم معتقده فأبادهم بالقتل ثم ابنه المهدي فأكثر من تتبعهم وقتلهم ، ثم خرج في أيام المأمون بابك بموحدتين مفتوحتين ثم كاف عنفة الحرى بضم المعجمة وتشديد الراء فغلب على بلاد الجبل وقتل في المسلمين وهزم الجيوش إلى أن ظفر به المعتصم فصليه ، وله أتباع يقال لهم الحرورية وقصصهم في التواريخ معروفة . قوله (فبلغ ذلك ابن عباس) لم أقف على اسم من بلغه ، وابن عباس كان حينئذ أميراً على البصرة من قبل علي . قوله (انتهى رسول الله ﷺ لا تمذّبوا بعذاب الله) أي انهي عن القتل بالنار لقوله لا تمذّبوا وهذا يحتمل أن يكون ما سمعه ابن عباس من النبي ﷺ ، ويحتمل أن يكون سمعه من بعض الصحابة ، وقد تقدم في « باب لا يعذب بعذاب الله » من كتاب الجهاد من حديث أبي هريرة « بعثنا رسول الله ﷺ فقال : إن وجدتم فلاناً وفلاناً فأحرقوهما الحديث وفيه إن النار لا يعذب بها إلا الله ، وبينت هناك اسمهما وما يتعلق بشرح الحديث ، وعند أبو داود عن ابن مسعود في قصة أخرى « أنه لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا رب النار » . قوله (واقتلتهم لقول رسول الله ﷺ) في رواية اسماعيل بن علية عند أبي داود في الموضعين « فان رسول الله ﷺ قال » . قوله (من بدل دينه قاتلوه) زاد اسماعيل بن علية في روايته « فبلغ ذلك علياً فقال : ويح أم ابن عباس ، كذا عند أبي داود وعند الدارقطني بحذف « أم » وهو محتمل أنه لم يرض بما اعترض به ورأى أن النهي للتنزيه كما تقدم بيان الاختلاف فيه ، وسيأتي في الحديث الذي

عليه مذهب معاذ في ذلك وأن الامام إذا رأى التغليب بذلك فعليه ، وهذا بناء على تفسير دويج ، بأنها كلمة رحمة فتوجع له لكونه حل النهي على ظاهره فاعتقد التحريم مطلقا فأنكر ، ويحتمل أن يكون قالها رضا بما قال ، وأنه حفظ ما نسبته بناء على أحد ما قيل في تفسير ويح أنها يقال بمعنى المدح والتمجيب كما حكاها في النهاية ، وكأنه أخذه من قول الخليل : هي في موضع رافة واستملاخ كقولك للصبي ويحه ما أحسنه حكاها الأزهري ، وقوله من هو عام يخص منه من بدله في الباطن ولم يثبت عليه ذلك في الظاهر فإنه تجرى عليه أحكام الظاهر ويستثنى منه من بدل دينه في الظاهر لكن مع الاكراه كما سيأتي في كتاب الاكراه بعد هذا ، واستدل به على قتل المرتدة كالمرتد ، وخصه الحنفية بالذكر وتمسكوا بحديث النهي عن قتل النساء وحمل الجمهور النهي على الكفارة الأصلية إذا لم تبشر القتال ولا القتل لقوله في بعض طرق حديث النهي عن قتل النساء لما رأى المرأة مقتولة ما كانت هذه لتقاتل ، ثم نهى عن قتل النساء ، واحتجوا أيضا بأن من الشرطية لاتعم المؤنث ، وتعقب بأن ابن عباس راوى الخبر قد قال تقتل المرتدة ، وقتل أبو بكر في خلافته امرأة ارتدت والصحابه متوافرون فلم ينكر ذلك عليه أحد ، وقد أخرج ذلك كله ابن المنذر ، وأخرج الدارقطني أثر أبي بكر من وجه حسن ، وأخرج مثله مرفوعا في قتل المرتدة لكن بسنده ضعيف ، واحتجوا من حيث النظر بأن الأصلية تسترق فتكون غنيمة للجهاديين والمرتدة لا تسترق عندهم فلا غنم فيها فلا يترك قتلها . وقد وقع في حديث معاذ أن النبي ﷺ لما أرسله إلى البن قال له : أيما رجل ارتد عن الاسلام فادعه فان عاد والا فاضرب عنقه ، وأيما امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها فان عادت والا فاضرب عنقها ، وسنده حسن ، وهو نص في موضع النزاع فيجب المصير اليه ، ويؤيده اشتراك الرجال والنساء في الحدود كلها الزنا والسرقه وشرب الخمر والقذف ، ومن صور الزنا رجم المحصن حتى يموت فاستثنى ذلك من النهي عن قتل النساء ، فكذلك يستثنى قتل المرتدة ، وتمسك به بعض الشافعية في قتل من انتقل من دين كفر إلى دين كفر سواء كان ممن يقر أهله عليه بالجزية أولا وأجاب بعض الحنفية بأن العموم في الحديث في المبدل لا في التبديل ، فأما التبديل فهو مطلق لا عموم فيه ، وعلى تقدير التسليم فهو متروك الظاهر اتفاقا في الكافر ولو أسلم فإنه يدخل في عموم الخبر وليس مرادا ، واحتجوا أيضا بأن الكافر ملة واحدة فلو تنصر اليهودي لم يخرج عن دين الكافر ، وكذا لو تنصر الوثني ، فوضح أن المراد من بدل دين الاسلام بدين غيره لان الدين في الحقيقة هو الاسلام قال الله تعالى ﴿ ان الذين عند الله الاسلام ﴾ وما عداه فهو برعهم المدهى ، وأما قوله تعالى ﴿ ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه ﴾ فقد احتج به بعض الشافعية فقال : يؤخذ منه أنه لا يقر على ذلك ، وأجيب بأنه ظاهر في أن من ارتد عن الاسلام لا يقر على ذلك ، سلمنا ان لا يازم من كونه لا يقبل منه أنه لا يقر بالجزية بل عدم القبول والخسران إنما هو في الآخرة ، سلمنا أن عدم القبول يستفاد منه عدم التقرير في الدنيا لكن المستفاد أنه لا يقر عليه ، فلو رجع إلى الدين الذي كان عليه وكان مقرا عليه بالجزية فإنه يقتل إن لم يسلم مع إمكان الامساك بآنا لا تقبل مبة ولا نقتله ، ويؤيد تخصيصه بالاسلام ما جاء في بعض طرقه : فقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس رفعه « من خالف دينه دين الاسلام فاضربوا عنقه » ، واستدل به على قتل الزنديق من غير استنابة ، وتعقب بأن في بعض طرقه كما تقدم أن عليا استنابهم ، وقد نص الشافعي كما تقدم على القبول مطلقا وقال يستناب الزنديق كما يستناب المرتد ، وعن أحمد وأبي حنيفة روايتان أحدهما لا يستناب والاخرى ان تكرره منه لم

تقبل توبته ، و هو قول الليث واسحق ، وحكى عن أبي اسحق المروزي من أئمة الشافعية ولا يثبت عنه بل قيل انه تحريف من اسحق بن راهوية والاول هو المشهور عند المالكية ، وحكى عن مالك إن جاء تائباً يقبل منه والا فلا ، وبه قال أبو يوسف ، واختاره الاستاذان أبو اسحق الاسفرايني وأبو منصور البغدادي . وعن بقية الشافعية أوجه كالمذاهب المذكورة ، وخامس يفصل بين الداعية فلا يقبل منه وتقبل توبة غير الداعية ، وأفق ابن الصلاح بأن الزنديق إذا تاب قبل توبته ويعزر فان عاد بادرناه بطرب عنقه ولم يمهل ، واستدل من منع بقوله تعالى ﴿ إلا الذين تابوا وأصلحوا ﴾ فقال : الزنديق لا يطلع على صلاحه لأن الفساد إنما أتى بما أسره فاذا اطلع عليه وأظهر الاقلاق عنه لم يزد على ما كان عليه ، وبقوله تعالى ﴿ إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم ﴾ الآية ، وأجيب بأن المراد من مات منهم على ذلك كما فسره ابن عباس فيما أخرجه ابن أبي حاتم وغيره ، واستدل مالك بأن توبة الزنديق لا تعرف ، قال وإنما لم يقتل النبي ﷺ المنافقين للتألف ولأنه لو قتلمهم لقتلمهم بهله فلا يؤمن أن يقول قاتل إنما قتلمهم لمعنى آخر ، ومن حجة من استتابهم قوله تعالى ﴿ اتخذوا أيمانهم جنة ﴾ فدل على أن إظهار الايمان يحصن من القتل ، وكلمهم أجمعوا على أن أحكام الدنيا دلي الظاهر والله يتولى السرائر وقد قال ﷺ لا سامة د ملا شفت عن قلبه ، وقال للذي ساره في قتل رجل د أليس يصل ؟ قال : نعم قال : أو انك الذين نهيت عن قتلمهم ، وسيأتي قريباً أن في بعض طرق حديث أبي سعيد أن خالد بن الوليد لما استأذن في قتل الذي أنكر القسمة وقال كم من مصل يقول بلسانة ما ليس في قلبه فقال ﷺ د إني لم أومر أن أقب عن قلوب الناس ، أخرجه مسلم ، والأحاديث في ذلك كثيرة . الحديث الثاني حديث أبي موسى الأشعري ، وهو مشتمل على أربعة أحكام : الاول السواك وقد تقدم في الطهارة أتم بما هنا ، الثاني ذم طلب الامارة ومنع من حرص عليها وسيأتي بسطه في كتاب الأحكام ، الثالث بعث أبي موسى على الين وارسال معاذ أيضاً ، وقد تقدم بيانه في كتاب المغازي بعد غزوة الطائف بثلاثة أبواب ، الرابع قصة اليهودي الذي أسلم ثم ارتد وهو المقصود هنا . قوله (يحيى) هو ابن سعيد القطان والسند كله بصريون . قوله (عن أبي موسى) في رواية أحمد عن يحيى القطان بهذا السند د قال أبو موسى الأشعري ، . قوله (ومضى رجلان من الأشعريين) هما من قومه ولم أفد على اسمهما ، وقد وقع في د الاوسط للطبراني ، من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي بردة في هذا الحديث أن أحدهما ابن عم أبي موسى ، وعند مسلم من طريق يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة رجلان من بني عبي . قوله (فكلامهما سأل) كذا فيه بحذف المستول ، وبينه أحد في روايته المذكورة فقال فيها د سأل العمل ، وسيأتي بيان ذلك في الأحكام من طريق يزيد بن عبد الله وانقطه ، فقال أحدهما أسرنا يا رسول الله ، فقال الآخر مثله ، ولمسلم من هذا الوجه د أمرنا دلى بعض ما ولاك الله ، ولأحمد والنسائي من وجه آخر عن أبي بردة د فتشهد أحدهما فقال : جئتاك لنستمعين بنا دلى عملك فقال الآخر مثله ، وعندهما من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه د أتاني ناس من الأشعريين فقالوا انطلق معنا إلى رسول الله ﷺ فان لنا حاجة ، فقم معهما ، فقالوا أستمعين بنا في عملك ، ويجمع بأنه كان معهما من يتبعهما وأطلق صيغة الجمع على الاثنين . قوله (فقال يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس) شك من الراوى بأيهما خاطبه ، ولم يذكر القول في هذه الرواية ، وقد ذكره أبو داود عن أحمد بن حنبل ومسدد كلاهما عن يحيى القطان بسنده فيه فقال د ما تقول يا أبا موسى ، ومثله مسلم عن محمد بن حاتم عن يحيى . قوله (قلت والذي بعث بالحق بسنده فيه فقال د ما تقول يا أبا موسى ، ومثله مسلم عن محمد بن حاتم عن يحيى . قوله (قلت والذي بعث بالحق

ما أطلعاني على ما في أنفسهما) يفسر به رواية أبي العميس « فاعتذرت إلى رسول الله ﷺ بما قالوا وقلت لم أدر ما حاجتهم ، فصدقتني وعذرني ، وفي لفظ « فقال لم أعلم لماذا جاء . » قوله (إن أو لا) شك من الراوي ، وفي رواية يزيد عند مسلم « إنا والله . » قوله (لا نستعمل على عملنا من أراده) في رواية أبي العميس « من سألنا » بفتح اللام وفي رواية يزيد « أحدا سأل ولا أحدا حرص عليه ، وفي أخرى « فقال إن أخوانكم عندنا من يطلبه فلم يستعن بهما في شيء حتى مات ، أخرجه أحمد من رواية اسماعيل بن أبي خالد عن أخيه عن أبي بردة ، وأدخل أبو داود بينه وبين أبي بردة رجلا . » قوله (ثم أتبعه) بهمة ثم مثناة ساكنة . قوله (معاذ بن جبل) بالنصب أي بعثه بعده . وظاهره أنه ألحقه به بعد أن توجه ، ووقع في بعض النسخ وأتبعه بهمة وصل وتشديد ، ومعاذ بالرفع لكن تقدم في المغازي بلفظ « بعث النبي ﷺ أبا موسى ومعاذا إلى اليمن فقال يسرا ولا تعسرا ، الحديث ويحمل على أنه أضاف معاذ إلى أبي موسى بعد سبق ولايته لكن قبل توجهه فوصاهما عند التوجه بذلك ، ويمكن أن يكون المراد أنه وصى كلا منهما واحد بعد آخر . » قوله (فلما قدم عليه) تقدم في المغازي أن كلا منهما كان على عمل مستقل ، وأن كلا منهما كان إذا سار في أرضه فقرب من صاحبه أحدث به عهدا ، وفي أخرى هناك « فجعل يتزاوران فزار معاذ أبا موسى ، وفي أخرى « فضرب فسطاطا ، ومعنى « ألقى له وسادة » فرشها له ليجلس عليها ، وقد ذكر الباجي والأصيلي فيما نقله عياض عنهما أن المراد بقول ابن عباس « فاضطجعت في عرض الوسادة الفراش » ورده النووي نقال : هذا ضعيف أو باطل ، وإنما المراد بالوسادة ما يجمل تحت رأس النائم ، وهو كما قال ، قال وكانت عادتهم أن من أرادوا إكرامه وضموه الوسادة تحته مبالغة في إكرامه . وقد وقع في حديث عبد الله بن عمرو « أن النبي ﷺ دخل عليه فألقى له وسادة » كما تقدم في الصيام ، وفي حديث ابن عمر « أنه دخل على عبد الله بن مطيع فطرح له وسادة » فقال له ما جئت لأجلس ، أخرجه مسلم ولم أر في شيء من كتب اللغة أن الفراش يسمى وسادة . قوله (قال أنزل) أي فاجلس على الوسادة . قوله (فاذا رجل الخ) هي جملة حالية بين الأمر والجواب ، ولم ألق دليلا اسم الرجل المذكور ، وقوله « كان يهوديا فأسلم ثم هود » في رواية مسلم وأبي داود ثم راجع دينه دين السوء . ولاحمد من طريق أيوب بن حميد بن هلال عن أبي بردة قال « قدم معاذ بن جبل على أبي موسى فاذا رجل عنده فقال : ما هذا - فذكر مثله وزاد - ونحن نريده على الإسلام منذ أحسبه شهرين وأخرج الطبراني من وجه آخر عن معاذ وأبي موسى « أن النبي ﷺ أمرهما أن يعلما الناس ، فزار معاذ أبا موسى فاذا عنده رجل موثق بالحديد فقال : يا أخي أو بعثت تعذب الناس إنما بهتينا نعامهم دينهم ونأمرهم بما ينفعهم فقال إنه أسلم ثم كفر ، فقال : والذي بعث محمدا بالحق لا أبرح حتى أحرقه بالنار . » قوله (لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله) بالرفع خبر مبتدأ محذوف ويجوز النصب . قوله (ثلاث مرات) أي كرر هذا الكلام ثلاث مرات وبين أبو داود في روايته أنهما كررا القول أبو موسى يقول اجلس ومعاذ يقول : لا أجلس ، فعلى هذا فقوله ثلاث مرات من كلام الراوي لا تتم كلام معاذ ، ووقع في رواية أيوب بعد قوله قضاء الله ورسوله « أن من رجع عن دينه - أو قال بدل دينه - فانتلوه » . قوله (فأمر به فقتل) في رواية أيوب « فقال والله لا أقعد حتى تضربوا عنقه تضرب عنقه » وفي رواية الطبراني التي أثرت اليها « فأني بمطرب فألحب فيه النار فمكتفه وطرحه فيها ، ويمكن الجمع بأنه ضرب دمه ثم ألقي في النار . ويؤخذ منه أن معاذ وأبا موسى كانا يريان جوار التعذيب بالنار

وإحراق الميت بالنار مباينة في أهانتها وترهيبها عن الاقتداء به . وأخرج أبو داود من طريق طلحة بن يحيى ويزيد بن عبد الله كلاهما عن أبي بردة عن أبي موسى قال : « قدم علي معاذ ، فذكر قصة اليهودي وفيه » فقال لا أنزل من دابتي حتى يقتل لقتل » قال أحدهما : وكان قد استتيب قبل ذلك . وله من طريق أبي اسحق الشيباني عن أبي بردة : « أتى أبو موسى برجل قد ارتد عن الإسلام فدعاه فأبى عشرين ليلة أو قريباً منها ، وجاء معاذ فدعاه فأبى فضرب عنقه » قال أبو داود : رواه عبد الملك بن عمير عن أبي بردة فلم يذكر الاستتابة ، وكذا ابن فضيل عن الشيباني ، وقال المسعودي عن القاسم يعني ابن عبد الرحمن في هذه القصة : فلم ينزل حتى ضرب عنقه وما استتابة . وهذا يعارضه الرواية المثبتة لأن معاذاً استتابة ، وهي أقوى من هذه الروايات الساكتة عنها لاعتراضها ، وعلى تقدير ترجيح رواية المسعودي فلا حجة فيه لمن قال يقتل المرتد بلا استتابة ، لأن معاذاً يكون اكتفى بما تقدم من استتابة أبي موسى ، وقد ذكرت قريباً أن معاذاً روى الأمر باستتابة المرتد والمرتدة . قوله (ثم تذاكرا قيام الليل) في رواية سعيد بن أبي بردة : « فقال كيف تقرأ القرآن ، أي في صلاة الليل . قوله (فقال أحدهما) هو معاذ ، ووقع في رواية سعيد بن أبي بردة : « فقال أبو موسى أقرؤه قائماً وقاعداً وعلى راحلتي وأنفوقه » بقاء وقاف بينهما وواو ثقيلة أي الأزم قرأته في جميع الأحوال ، وفي أخرى : « فقال أبو موسى كيف تقرأ أنت يا معاذ ؟ قال : أزام أول الليل فأقوم وقد قضيت حاجتي فأقرأ ما كتب الله لي » . قوله (وأرجو في نومتى ما أرجو في قومتي) في رواية سعيد وأحسب ، في الموضوعين كما تقدم بيانه في المغازي ، وحاصله أنه يرجو الأجر في ترويح نفسه بالنوم ليكون أنشط عند القيام . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم : توبة أميرين على البلد الواحد ، وقسمة البلد بين أميرين ، وفيه كراهة سؤال الإمامة والحرص عليها ومنع الحريص منها كما سيأتي بسطه في كتاب الأحكام ، وفيه تزاور الإخوان والأمراء والعلماء ، وإكرام الضيف ، والمبادرة إلى إنكار المنكر ، وإقامة الحد على من وجب عليه ، وأن المباحات يؤجر عليها بالنية إذا صارت وسائل للمقاصد الواجبة أو المندوبة أو تسكيلاً لشيء منها

٣ - باب قتل من أبي قبول للفرائض وما نسبوا إلى الردة

٦٩٢٤ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة : « أن أبا هريرة قال : لما توفي النبي ﷺ واستخلف أبو بكر وكفر من كفر من العرب قال عمر : يا أبا بكر كف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ؛ فن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله »

٦٩٢٥ - قال أبو بكر : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال ، والله لو منعوني عفاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلهم على منعها . قال عمر : فوالله ما هو إلا أن رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال ، فمرفت أنه الحق .

قوله (باب قتل من أبي قبول للفرائض) أي جواز قتل من امتنع عن التزام الأحكام الواجبة والعمل بها ،

قال المصنف : من امتنع من قبول الفرائض نظر فإن أقر بوجوب الزكاة مثلاً أخذت منه قهراً ولا يقتل ، فإن أضاف إلى امتناعه نصب القتال قوتل إلى أن يرجع ، قال مالك في الموطأ : الأمر عندنا فيمن منع فريضة من فرائض الله تعالى فلم يستطع المسلمون أخذها منه كان حقاً عليهم جهاده ، قال ابن بطال : مراده إذا أقر بوجوبها لا خلاف في ذلك . قوله (وما نسبوا إل الردة) أي أطلق عليهم اسم المرتدين ، قال الكرماني وما ، في قوله وما نسبوا نافية كذا قال ، والذي يظهر لي أنها مصدرية أي ونسبتهم إلى الردة وأشار بذلك إلى ماورد في بعض طرق الحديث الذي أورده كما سأبينه ، قال الفاضل عياض وغيره ، كان أهل الردة ثلاثة أصناف : صنف عادوا إلى عبادة الأوثان وصنف تبعوا مسيلة والأسود العنسي وكان كل منهما أدهى النبوة قبل موت النبي ﷺ فصدق مسيلة أهل اليمامة وجماعة غيرهم وصدق الأسود أهل صنعاء وجماعة غيرهم ، فقتل الأسود قبل موت النبي ﷺ بقليل وبقى بعض من آمن به فقاتلهم عمال النبي ﷺ في خلافة أبي بكر ، وأما مسيلة فجهز إليه أبو بكر الجيش وعليهم خالد بن الوليد فقتلوه . وصنف ثالث استمروا على الإسلام لكنهم جحدوا الزكاة وتأولوا بأنها خاصة بزمان النبي ﷺ ، وهم الذين ناظر عمر أبا بكر في قتالهم كما وقع في حديث الباب ، وقال أبو محمد بن حزم في المل والنحل : انقسمت العرب بعد موت النبي ﷺ على أربعة أقسام : طائفة بقيت على ما كانت عليه في حياته وهم الجمهور ، وطائفة بقيت على الإسلام أيضاً إلا أنهم قالوا نقيم الشرائع إلا الزكاة وهم كثير لكنهم قليل بالنسبة إلى الطائفة الأولى ، والثالثة أعلنت بالكفر والردة كأصحاب طليحة وسجاح وهم قليل بالنسبة لمن قبلهم إلا أنه كان في كل قبيلة من يقاوم من ارتد ، وطائفة توقفت فلم تطع أحداً من الطوائف الثلاثة وتربصوا لمن تكون الغلبة فأخرج أبو بكر اليمم البهوث وكان فيروز ومن معه غلبوا على بلاد الأسود وقتلوه وقتل مسايمة باليمامة وعاد طليحة إلى الإسلام وكذا سجاح ورجع غالب من كان ارتد إلى الإسلام فلم يهل الحول إلا والجميع قد راجعوا دين الإسلام والله الحمد . قوله (أن أبا هريرة قال) في رواية مسلم عن أبي هريرة ، وهكذا رواه الأكثر عن الزهري بهذا السند على أنه من رواية أبي هريرة عن عمرو عن أبي بكر ، وقال يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال « أمرت أن أقاتل الناس ، الحديث فسأله على أنه من مسند أبي هريرة ولم يذكر أبا بكر ولا عمر أخرجه مسلم ، وهو محمول على أن أبا هريرة سمع أصل الحديث من النبي ﷺ وحضر مناظرة أبي بكر وعمر فقصها كما هي ، ويؤيده أنه جاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بلا واسطة من طريق أخرجه مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه ، ومن طريق أبي صالح ذكران كلاهما عن أبي هريرة ، وأخرجه ابن خزيمة من طريق أبي العنيس سعيد بن كثير بن عبيد عن أبيه ، وأخرجه أحمد من طريق همام بن منبه ، ورواه مالك خارج الموطأ عن أبي الزناد عن الأعرج ، وذكره ابن منبه في كتاب الإيمان من رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة كاهم عن أبي هريرة ، ورواه عن النبي ﷺ أيضاً ابن عمر كما تقدم في أوائل الكتاب في كتاب الإيمان وجابر وطارق الأشجعي عند مسلم ، وأخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس وأصله عند البخاري كما تقدم في أوائل الصلاة وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن أنس ، وهو عند ابن خزيمة من وجه آخر عنه لكن قال د عن أنس عن أبي بكر ، وأخرجه البزار من حديث النعمان بن بشير ، وأخرجه الطبراني من حديث سهل بن سعد وابن عباس وجريير البجلي وفي الأوسط من حديث سمرة ، وسأذكر ما في رواياتهم من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى . قوله (وكفر من

كفر من العرب) في حديث أنس عند ابن خزيمة لما توفي رسول الله ﷺ ارتد عامة العرب . قوله (يا أبا بكر كيف تقاتل الناس) في حديث أنس . أتريد أن تقاتل العرب . قوله (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله) كذا ساقه الأكثر ، وفي رواية طارق عند مسلم . من وحد الله وكفر بما يعبد من دونه حرم دمه وماله ، وأخرج الطبراني من حديثه كرواية الجمهور ، وفي حديث ابن عمر . حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وقياموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، ونحوه في حديث أبي العباس ، وفي حديث أنس عند أبي داود . حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، وأن يستقبلوا قبالتنا ، ويأكلوا ذبيحتنا ، ويصلوا صلاتنا ، وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن . حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، ويؤمنوا بي وبما جئت به . قال الخطابي : زعم الرافض أن حديث الباب متناقض لأن في أوله أنهم كفروا وفي آخره أنهم ثبتوا على الإسلام إلا أنهم منعموا الزكاة ، فإن كانوا مسلمين فكيف استحل قتالهم وسبي ذراريهم ، وإن كانوا كفارا فكيف احتج على عمر بالفرقة بين الصلاة والزكاة ، فإن في جوابه إشارة إلى أنهم كانوا مقرين بالصلاة . قال : والجواب عن ذلك أن الذين نسبوا إلى الردة كانوا صنفين ، صنف رجعوا إلى عبادة الاوثان ، وصنف منعموا الزكاة وتأولوا قوله تعالى ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ﴾ فزعموا أن دفع الزكاة خاص به ﷺ لأن غيره لا يطهرهم ولا يصل عليهم فكيف تكون صلاته سكننا لهم ، وإنما أراد عمر بقوله « تقاتل الناس » الصنف الثاني لأنه لا يتردد في جواز قتل الصنف الأول ، كما أنه لا يتردد في قتال غيرهم من عباد الاوثان والنيران واليهود والنصارى ، قال : وكأنه لم يستحضر من الحديث إلا القدر الذي ذكره ، وقد حفظ غيره في الصلاة والزكاة معا ، وقد رواه عبد الرحمن بن يعقوب بلفظ يعم جميع الشريعة حيث قال فيها « ويؤمنوا بي وبما جئت به » ، فإن مقتضى ذلك أن من جحد شيئا بما جاء به ﷺ ودعى إليه فاستنع ونصب القتال أنه يجب قتاله وقتله إذا أصر ، قال : وإنما عرضت للشبهة لما دخله من الاختصار ، وكأن راويه لم يقصد سياق الحديث على وجهه وإنما أراد سياق مناظرة أبي بكر وعمر واعتمد على معرفة السامعين بأصل الحديث ، انتهى ملخصا . قلت : وفي هذا الجواب نظر ، لأنه لو كان عند عمر في الحديث « حتى يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة » ما استشكل قتالهم للنسوية في كون غاية القتال ترك كل من التلطف بالاشهادتين وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، قال عياض : حديث ابن عمر نص في قتال من لم يصل ولم يترك كمن لم يقر بالاشهادتين ، واحتجاج عمر على أبي بكر وجواب أبي بكر دل على أنهما لم يسمعا في الحديث الصلاة والزكاة ، إذ لو سمعه عمر لم يحتج على أبي بكر ولو سمعه أبو بكر لرد به على عمر ولم يحتج إلى الاحتجاج بعموم قوله « إلا بحقه » . قلت : إن كان الضمير في قوله « بحقه » ، الإسلام فهما ثبت أنه من حق الإسلام تناوله ، ولذلك اتفق الصحابة على قتال من جحد الزكاة . قوله (لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة) يجوز تشديد فرق وتخفيفه ، والمراد بالفرق من أفر بالصلاة وأنكر الزكاة جاحدا أو مانعا مع الاعتراف ، وإنما أطلق في أول القصة الكفر ليشمل الصنفين ، فهو في حق من جحد حقيقة وفي حق الآخرين مجاز تخليا ، وإنما قاتلهم الصديق ولم يعذرهم بالجهل لأنهم نصبوا القتال لجهز إليهم من دعاهم إلى الرجوع ، فلما أصرروا قاتلهم . قال المازري : ظاهر السياق أن عمر كان موافقا على قتال من جحد الصلاة فألزمه الصديق بمثله في الزكاة لورودهما في الكتاب والسنة موددا واحدا . قوله (فإن الزكاة حق المال) يشير إلى دليل منع

التفرقة التي ذكرها أن حق النفس الصلاة وحق المال الزكاة ، فمن صلى عهم نفسه ، ومن زكى عهم ماله ، فإن لم يصل قوتل على ترك الصلاة ، ومن لم يزك أخذت الزكاة من ماله قهرا ، وإن أصب الحرب لذلك قوتل . وهذا يوضح أنه لو كان سمع في الحديث « ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة » لما احتاج الى هذا الاستنباط ، لكنه يحتمل أن يكون سمعه واستظهر بهذا الدليل النظري . قوله (والله لو منعوني عناقا) تقدم ضبطها في « باب أخذ العناق » وفي « الصدقة » من كتاب الزكاة ، ووقع في رواية قتبية عن الليث عند مسلم « عقالا » وأخرجه البخاري في كتاب الاعتصام عن قتبية فكفى بهذه اللفظة فقال « لو منعوني كذا » واختلاف في هذه اللفظة فقال قوم هي وهم ، وإلى ذلك أشار البخاري بقوله في « الاعتصام » عقب إirاده « قال لي ابن بكير ، يعني شيخه فيه هنا ، وعبد الله يعني ابن صالح عن الليث « عناقا » وهو أصح ، ووقع في رواية ذكرها أبو عبيدة « لو منعوني جديا أذوط » وهو يؤيد أن الرواية « عناقا » والأذوط الصغير الفك والذقن ، قال عياض واحتج بذلك من يجيز أخذ العناق في زكاة الغنم إذا كانت كلها سخالا وهو أحد الأقوال ، وقيل : إنما ذكر العناق مبالغة في التقليل لا العناق نفسها ، قلت : والعناق بفتح المهملة والنون الاني من ولد الممر ، قال النووي : المراد أنها كانت صفارا فماتت أمهاتها في بعض الحول فيزكين بحول الأمهات ولو لم يبق من الأمهات شيء على الصحيح ، ويتصور فيما إذا ماتت معظم الكبار وحدثت الصفار لحال الحول على الكبار على بقيتها وعلى الصفار . وقال بعض المالكية العناق والجذعة تجوز في زكاة الأبل القليلة التي تزكى بالغنم ، وفي الغنم أيضا إذا كانت جذعة ، ويؤيده أن في حديث أبي بردة في الأضحية « فإن عندي عناقا جذعة » وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الزكاة . وقال قوم : الرواية محفوظة ولها معنى متجه . وجرى النووي على طريقته فقال : هو محمول على أنه قالها مرتين مرة عناقا ومرة عقالا . قلت : وهو بعيد مع اتحاد المخرج والقصة ، وقيل العقال يطلق على صدقة عام يقال أخذ منه عقال هذا العام يعني صدقته حكاه المازري عن الكسائي واستشهد بقول الشاعر :

سمى عقالا فلم يترك لنا سندا فكيف لو قد سمي عمرو عقالين

وعمر والمشار إليه هو ابن عتبة بن أبي سفيان ، وكان عمه معاوية يبعثه ساهيا على الصدقات فقيل فيه ذلك . ونقل عياض عن ابن وهب أنه الفريضة من الأبل ، ونحوه عن النضر بن شميل ، وعن أبي سعيد الخدري : العقال ما يؤخذ في الزكاة من نعام وثمار لأنه عتل عن مالكم . وقال المبرد : العقال ما أخذه العامل من صدقة بعينها فإن تعرض عن شيء منها قيل أخذ نقدا ، وعلى هذا فلا إشكال فيه . وذهب إلاكثر إلى حل العقال على حقيقة وقوله وأن المراد به الحبل الذي يعقل به البعير ، نقله عياض عن الواقدي عن مالك بن أبي ذئب قالوا العقال عقال الناقة . قال أبو عبيد العقال اسم لما يعقل به البعير ، وقد بعث النبي ﷺ محمد بن مسلمة على الصدقة فكان يأخذ مع كل فريضة عقالا . وقال النووي : ذهب إلى هذا كثير من المحققين ، وقال ابن التيمي في « التحرير » : قول من فسر العقال بفريضة العام تعسف ، وهو نحو تأويل من حل البيضة والحبل في حديث لعن السارق على بيضة الحديد وحبل السفينة . قلت : وقد تقدم بيان ذلك في « باب جد السرقة » ، إلى أن قال : وكل ما كان في هذا السياق أحقر كان أبلغ قال : والصحيح أن المراد بالعقال ما يعقل به البعير ، قال : والدليل على أن المراد به المبالغة قوله في الرواية الأخرى « عناقا » وفي الأخرى « جديا » قال : فعلى هذا فالمراد بالعقال قدر قيمته ، قال النووي : وهذا هو الصحيح الذي

لا ينبغي غيره . وقال عياض : احتج به بعضهم على جواز أخذ الزكاة في عروض التجارة ، وفيه بعد ، والراجح أن العقال لا يؤخذ في الزكاة لوجوبه بعينه وإنما يؤخذ تبعاً للفريضة التي تعقل به ، أو أنه قال ذلك مبالغة على تقدير أن لو كانوا يؤدونه إلى النبي ﷺ . وقال النووي : يصح قدر قيمة العقال في زكاة النقد وفي المعدن والركاز والمعشرات وزكاة الفطر ، وفيما لو وجبت سن فأخذ الساعي دراهم ، وفيما إذا كانت الفتم سخا لا فنع واحدة وقيمتها عقال . قال : وقد رأيت كثيراً ممن يتعماني الفقة يظن أنه لا يتصور وإنما هو المبالغة ، وهو غلط منه . وقد قال الخطابي : حمله بعضهم على زكاة العقال إذا كان من عروض التجارة ، وعلى الحبل نفسه عند من يحيز أخذ القيم ، وللشافعي قول إنه يتخير بين العرض والنقد ، قال : وأظهر من ذلك كله قول من قال إنه يجب أخذ العقال مع الفريضة كما جاء عن عائشة د كان من عادة المتصدق أن يعمد إلى قرن - بفتح القاف والراء وهو الحبل - فيقرن به بين بعيرين لتلاشرد الابل ، وهكذا جاء عن الزهري . وقال غيره في قول أبي بكر د لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ ، غنية عن حمله على المبالغة . وحاصله أنهم متى منعوا شيئاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ ولو قل فقد منعوا شيئاً واجبا إذ لا فرق في منع الواجب وجمعه بين القليل والكثير ، قال : وهذا يغني عن جميع التقادير والتأويلات التي لا يسبق الفهم إليها ، ولا يظن بالصدوق أنه يقصد إلى مثامها . قلت : الحامل لمن حمله على المبالغة أن الذي تمثل به في هذا المقام لا بد وأن يكون من جنس ما يدخل في الحكم المذكور ، ولذلك حملوه على المبالغة والله أعلم . قوله (فوالله ما هو إلا أن رأيت أن الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فمرفت أنه الحق) أي ظهر له من صحة احتجاجه لا أنه قلده في ذلك . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم في كتاب الإيمان : الاجتهاد في النوازل ، وردها إلى الأصول ، والمناظرة على ذلك والرجوع إلى الراجح ، والأدب في المناظرة بترك التصريح بالتخطئة والمدول إلى التلطف ، والأخذ في إقامة الحجة إلى أن يظهر للمناظر ، فلو عاند بعد ظهورها فحينئذ يستحق الإغلاظ بحسب حاله . وفيه الحلف على الشيء لتأكيد . وفيه منع قتل من قال لا إله إلا الله ولو لم يزد عليه ، وهو كذلك لكن هل يصير بمجرد ذلك مسلماً ؟ الراجح لا ، بل يجب الكف عن قتله حتى يختبر ، فإن شهد بالرسالة والتمس أحكام الإسلام حكمه بالإسلام ، وإلى ذلك الإشارة بالاستثناء بقوله « إلا بحق الإسلام » ، قال البغوي : الكافر إذا كان وثنياً أو ثنويا لا يقر بالوحدانية ، فإذا قال لا إله إلا الله حكمه بالإسلام ثم يجوز على قبول جميع أحكام الإسلام ويرأى من كل دين خالف دين الإسلام ، وأما من كان مقراً بالوحدانية منكرًا للنبوة فإنه لا يحكمه بالإسلام حتى يقول محمد رسول الله ، فإن كان يعتقد أن الرسالة المحمدية إلى العرب خاصة فلا بد أن يقول إلى جميع الخلق ، فإن كان كفر بجهود واجب أو استباحة محرم فيحتاج أن يرجع عما اعتاده ، ومقتضى قوله « يجبر » أنه إذا لم ياتزم تهرى عليه أحكام المرتد ، وبه صرح القفال واستدل بحديث الباب فادعى أنه لم يرد في خبر من الأخبار « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله أو أني رسول الله » ، كذا قال وهي غفلة عظيمة ، فالحديث في صحيح البخاري ومسلم في كتاب الإيمان من كل منهما من رواية ابن عمر بلفظ « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله لا إله إلا الله هنا التلطف بالشهادتين لكونها صارت علماً على ذلك ، ويؤيده ورودها صريحاً في الطرق الأخرى ، واستدل بها على أن الزكاة لا تسقط عن المرتد ، وتعقب بأن المرتد كافر والكافر لا يطالب بالزكاة وإنما يطالب بالإيمان ، وليس في فعل

الصديق حجة لما ذكر وإنما فيه قتال عن منع الزكاة ، والذين تمسكوا بأصل الاسلام ومنعوا الزكاة بالشبهة التي ذكروها لم يحكم عليهم بالكفر قبل إقامة الحجة . وقد اختلف الصحابة فيهم بعد الغلبة عليهم هل تغنم أموالهم وتسي ذرارهم كالكفار أو لا كما ابغاة ؟ فرأى أبو بكر الأول وعمل به وناظره عمر في ذلك كما سيأتي بيانه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى ، وذهب الى الثاني ووافقه غيره في خلافته على ذلك ، واستقر الاجماع عليه في حق من جحد شيئاً من الفرائض بشبهة فيطالب بالرجوع فان نصب القتال قوتل وأقيمت عليه الحجة ، فان رجع والا عومل معاملة الكافر حينئذ ، ويقال ان أصبح من المالكية استقر على القول الاول فعد من ندرة المخالف . وقال القاضي عياض : يستفاد من هذه القصة ان الحاكم اذا أداه اجتهاده في أمر لا نص فيه إلى شيء يجب طاعته فيه ولو اعتقد بعض المجتهدين خلافه ، فان صار ذلك المجتهد المعتقد خلافه حاكماً وجب عليه العمل بما أداه اليه اجتهاده وتسوغ له مخالفة الذي قبله في ذلك ، لان عمر أطاع أبا بكر فيما رأى من حق مانعي الزكاة مع اعتقاده خلافه ثم عمل في خلافته بما أداه اليه اجتهاده ووافقه أهل عصره من الصحابة وغيرهم ، وهذا مما ينبغي عليه في الاجماع بالاجماع السكوتي ، فيشترط في الاحتجاج به انتفاء دوافع الانكار وهذا منها . وقال الخطابي : في الحديث أن من أظهر الاسلام أجريت عليه أحكامه الظاهرة ولو أمره الكفر في نفس الأمر . وعمل الخلف إنما هو فيمن أطلع على معتقده الفاسد فأظهر الرجوع هل يقبل منه أو لا ؟ وأما من جهل أمره فلا خلاف في اجراء الاحكام الظاهرة عليه

٤ - باب إذا عرض الذي أو غيره بسب النبي ﷺ ولم يُصرّح ، نحو قوله : السام عليكم

٦٩٢٦ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن هشام بن زيد بن أنس بن

مالك قال : سمعت أنس بن مالك يقول : مرّ يهودي برسول الله ﷺ فقال : السام عليكم فقال رسول الله ﷺ : وعليك . فقال رسول الله ﷺ : أتدرون ما يقول ؟ قال السام عليكم ، قالوا : يا رسول الله ألا نقله ؟ قال : لا ، إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا : وعليكم ،

٦٩٢٧ - **حدثنا** أبو نعيم عن ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت :

استأذن رهط من اليهود على النبي ﷺ فقالوا : السام عليكم ، فقلت : بل عليكم السام واللعنة . فقال : يا عائشة إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله . قلت : أو لم تسمع ما قالوا ؟ قال : قلت وعليكم ،

٦٩٢٨ - **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان ومالك بن أنس قالا حدثنا عبد الله بن دينار

قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول قال رسول الله ﷺ : إن اليهود إذا سلموا على أحدكم إنما يقولون سام عليكم ، فقل : عليك ،

قوله (باب إذا عرض الذي أو غيره) أي المعاهد ومن يظهر الاسلام . قوله (بسب النبي ﷺ) أي

وتنقيصه ، وقوله « ولم يصرح » ، تأكيد فان التعريض خلاف التصريح ، وقد تقدم بيانه في تفسير قوله تعالى (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء) . قوله (نحو قوله السام عليكم) في رواية الكشميهني « السام عليكم » بالافراد ، وكذا وقع في حديث عائشة وابن عمر في الباب ، ولم يختلف في حديث أنس في لفظ « عليكم » بالافراد وتقدمت الاحاديث الثلاثة مع شرحها في كتاب الاستئذان ، واعترض بأن هذا اللفظ ليس فيه تعريض بالسب ، والجواب أنه أطلق التعريض على ما يخالف التصريح ولم يرد التعريض المصطلح وهو أن يستعمل لفظا في حقيقته يلوح به الى معنى آخر يقصد . وقال ابن المنير : حديث الباب يطابق الترجمة بطريق الأولى ، لان الجرح أشد من السب ، فكأن البخاري يختار مذهب الكوفيين في هذه المسألة انتهى ما خلاصا ، وفيه نظر لانه لم يبيت الحكم ولا يلزم من تركه قتل من قال ذلك لمصلحة التأليف أن لا يجب قتله حيث لمصلحة في تركه ، وقد نقل ابن المنذر الاتفاق على أن من سب النبي ﷺ صريحا وجب قتله ، ونقل أبو بكر الفارسي أحد أئمة الشافعية في كتاب الاجماع أن من سب النبي ﷺ ما هو قذف صريح كفر باتفاق العلماء ، فلو تاب لم يسقط عنه القتل لأن حد قذفه القتل وحده القذف لا يسقط بالتوبة ، وخالفه القفال فقال : كفر بالسب فيسقط القتل بالاسلام ، وقال الصيدلاني : يزول القتل ويجب حد القذف ، وضعفه الامام ، فان عرض فقال الخطابي : لا أعلم خلافا في وجوب قتله اذا كان مسلما . وقال ابن بطال : اختلف العلماء فيمن سب النبي ﷺ ، فأما أهل العهد والذمة كاليهود فقال ابن القاسم عن مالك : يقتل الا أن يسلم ، وأما المسلم فيقتل بغير استئابة . ونقل ابن المنذر عن الليث والشافعي وأحمد واسحق مثله في حق اليهودي ونحوه ، ومن طريق الوليد بن مسلم عن الاوزاعي ومالك في المسلم : هي ردة يستتاب منها . وعن الكوفيين ان كان ذميا هزر وان كان مسلما فهي ردة . وحكى عياض خلافا هل كان ترك من وقع منه ذلك لهدم التصريح أو لمصلحة التأليف ؟ ونقل عن بعض المالكية أنه انما لم يقتل اليهود في هذه القصة لانهم لم تقم عليهم البيعة بذلك ولا أقروا به فلم يقض فيهم بعده . وقيل انهم لما لم يظهروه ولووه بالسنة ترك قتلهم . وقيل انه لم يحمل ذلك منهم على السب بل على الدعاء بالموت الذي لا بد منه ، ولذلك قال في الرد عليهم « وعليكم » أي الموت نازل علينا وعليكم فلا معنى للدعاء به ، أشار الى ذلك القاضي عياض وتقدمت الإشارة اليه في الاستئذان ، وكذا من قال « السام » بالهمز بمعنى السامة هو دعاء بأن يملوا الدين وليس بصريح في السب والله أعلم . وعلى القول بوجوب قتل من وقع منه ذلك من ذمي أو معاهد فترك لمصلحة التأليف هل ينتقض بذلك عهده ؟ محل تأمل . واحتج الطحاوي لأصحابهم بحديث الباب وأيده بان هذا الكلام لو صدر من مسلم لكان ردة ، وأما صدوره من اليهود فالذي هم عليه من الكفر أشد منه فلذلك لم يقتلهم النبي ﷺ . وتعقب بأن دماهم لم تحقن إلا بالعهد وليس في العهد أنهم يسبون النبي ﷺ فن سبه منهم تعد العهد فينتقض فيصير كافرا بلا عهد فيهدر دمه الا أن يسلم ويؤيده أنه لو كان كل ما يعتدونه لا يؤخذون به لكانوا لو قتلوا مسلما لم يقتلوا لان من معتقدهم حل دماء المسلمين ومع ذلك لو قتل منهم أحد مسلما قتل ، فان قيل انما يقتل بالمسلم قصاصا بدليل أنه يقتل به ولو أسلم ولو سب ثم أسلم لم يقتل . قلنا الفرق بينهما أن قتل المسلم يتعاقب بحق آدمي فلا يهدر ، وأما السب فان وجوب القتل به يرجع الى حق الدين فيهدمه الاسلام ، والذي يظهر أن ترك قتل اليهود انما كان لمصلحة التأليف أو لكونهم لم يعلنوا به أو لهما جميعا وهو أولى ، والله أعلم

٥ - باب * ٦٩٢٩ - حديث عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال حدثني شقيق قال

« قال عبد الله : كآني أنظر إلى النبي ﷺ يحكي نبياً من الأنبياء ضرب به قومه فأدموه ، فهو يمسح الدم عن وجهه ويقول : رب اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون ،

قوله (باب) كذا الأكثر بغير ترجمة ، وحذفه ابن بطال قصار حديث ابن مسعود المذكور فيه من جملة الباب الذي قبله ، واعترض بأنه إنما ورد في قوم كفار أهل حرب والنبي ﷺ مأمور بالصبر على الأذى منهم فلذلك امتثل أمر ربه . قلت : فهذا يقتضي ترجيح صنيع الأكثر من جملة في ترجمة مستقلة ، لكن تقدم التذييل على أن مثل ذلك وقع كالفصل من الباب الذي قبله فلا بد له من تعلق به في الجملة ، والذي يظهر أنه أشار بإيراده إلى ترجيح القول بأن ترك قتل اليهود لمصاحبة التأليف ، لأنه إذا لم يؤخذ الذي ضرب به حتى جرحه بالدعاء عليه لم يملك بل صبر على أذاه وزاد فداه فلأن يصبر على الأذى بالقول أولى ، ويؤخذ منه ترك القتل بالتعريض بطريق الأولى ، وقد تقدم شرح حديث ابن مسعود المذكور في غزوة أحد من كتاب المغازي ، وحفص المذكور في السند هو ابن غياث ، وشقيق هو ابن سلمة أبو وائل ، والسند كله كوفيون . وقوله « قال عبد الله ، يعني ابن مسعود ، ووقع في رواية مسلم من طريق وكيع عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله » . قوله (يحكي نبياً من الأنبياء) تقدم في ذكر بني إسرائيل من أحاديث الأنبياء هذا الحديث بهذا السند وذكرت فيه - من طريق مرسلة وفي سندها من لم يسم - من سمي النبي المذكور نوحاً عليه السلام ، ثم وقع لي من رواية الأعمش بسند له مضموماً إلى روايته بسند حديث الباب أخرجه ابن عساکر في ترجمة نوح عليه السلام من « تاريخ دمشق » من رواية يعقوب ابن عبد الله الأشمري عن الأعمش عن مجاهد عن عبيد بن عمير قال « إن كان نوح يضربه قومه حتى يغمى عليه ثم يفيق فيقول : اهد قومي فإنهم لا يعلمون ، وبه عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله فذكر نحو حديث الباب ، وتقدم هناك أيضاً قول القرطبي : أن النبي ﷺ هو الحاكي والمحكي عنه ، ووجه الرد عليه ، وتقدم في غزوة أحد بيان ما وقع له ﷺ من الجراحة في وجهه يوم أحد وأنه ﷺ قال أولاً « كيف يفلح قوم أدموا وجه نبيهم » ، فانه قال أيضاً « اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون » ، وأن عند أحمد من رواية عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود أنه ﷺ قال نحو ذلك يوم حنين لما ازدحموا عليه عند قسمة الغنائم . قوله (فهو يمسح الدم عن وجهه) في رواية عبد الله بن نمير عن الأعمش عن مسلم في هذا الحديث « عن جبينه » ، وقد تقدم في غزوة أحد بيان أنه شج ﷺ وكسرت رباعيته وشرح ما وقع في ذلك مبسوطاً والله الحمد

٦ - باب قتل الخوارج والملحدتين بعد إقامة الحجة عليهم

وقول الله تعالى ﴿ وما كان الله ليضلّ قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون ﴾

وكان ابن عمر يراهم شراراً خلف الله ، وقال : إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على

٦٩٣٠ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا خيثمة حدثنا سويد بن غفلة قال علي رضي الله عنه : إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ حديثاً فوالله لأن أخرج من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه ، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة ، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : سيخرج قوم في آخر الزمان أحداث الأسنان ، سفهاء الأحلام ، يقولون من خير قول البرية ، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، فأبنا أقيمتهم فقتلهم ، فان في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة »

٦٩٣١ - **حدثنا** محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد قال أخبرني محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة وعطاء بن يسار أنهما دأتيا أبا سعيد الخدري فسألاه عن الحرورية أسمعت النبي ﷺ ؟ قال : لا أدري ما الحرورية ، سمعت النبي ﷺ يقول : يخرج في هذه الأمة - ولم يقل منها - قوم يحرقون صلاتكم مع صلاتهم ، يقرءون القرآن لا يجاوز حلقهم - أو حناجرهم - يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية ، فينظر الرامي إلى سهمه إلى نصله إلى رصافه فيتماري في الفوقة هل علق بها من الدم نبي ،

٦٩٣٢ - **حدثنا** يحيى بن سليمان حدثنا ابن وهب قال حدثني عمر أن أبا عبد الله د عن عبد الله بن عمر وقد ذكر الحرورية فقال : قال النبي ﷺ يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية »

قوله (باب قتل الخوارج والملاحدين بعد إقامة الحجة عليهم ، وقول الله تعالى (وما كان الله ليضل قوما بعد اذ هدام حتى يبين لهم ما يتقون) أما الخوارج فهم جمع خارجة أى طائفة ، وهم قوم مبتدعون سموا بذلك لخروجهم عن الدين وخروجهم على خيار المسلمين ، وأصل بدعتهم فيما حكاه الرافعي في الشرح الكبير أنهم خرجوا على علي رضي الله عنه حيث اعتقدوا أنه يعرف قتلة عثمان رضي الله عنه ويقرر عليهم ولا يقتص منهم لرضاه بقتله أو مواطأته لإمام ، كذا قال ، وهو خلاف ما أطبق عليه أهل الاخبار فإنه لا نزاع عندهم أن الخوارج لم يطلبوا بدم عثمان بل كانوا ينكرون عليه أشياء ويتبرءون منه ، وأصل ذلك أن بعض أهل العراق أنكروا سيرة بعض أقارب عثمان فطعنوا على عثمان بذلك ، وكان يقال لهم القراء لشدة اجتهادهم في التلاوة والعبادة ، إلا أنهم كانوا يتأولون القرآن على غير المراد منه ويستبدون برأيهم ويتنطمعون في الزهد والخشوع وغير ذلك ، فلما قتل عثمان قاتلوا مع علي واعتقدوا كفر عثمان ومن تابعه واعتقدوا إمامة علي وكفر من قاتله من أهل الجبل الذين كان رئيسهم طلحة والزبير فانهما خرجا إلى مكة بعد أن بايعا علياً فلقيا عائشة وكانت حجت تلك السنة فانفقا على طلب قتلة عثمان وخرجوا إلى البصرة يدهون الناس إلى ذلك ، فبلغ علياً فخرج إليهم ، ف وقعت بينهم وقعة الجمل المشهورة وانتصر على وقتل طلحة في المعركة وقتل الزبير بعد أن انصرف من الوقعة ، فهذه الطائفة هي التي كانت تطالب بدم عثمان بالاتفاق ، ثم قام معاوية بالشام في مثل ذلك وكان أمير الشام إذ ذاك وكان علي أرسل إليه لأن

يبايع له أهل الشام فاعتل بأن عثمان قتل مظلوما وتجب المبادرة إلى الاقتصاص من قتلته وأنه أقوى الناس على الطلب بذلك ، ويلتمس من علي أن يمكنه منهم ، ثم يبايع له بعد ذلك ، وعلى يقول ادخل فيما دخل فيه الناس وحاكمهم إلى أحكم فيهم بالحق ، فلما طال الأمر خرج علي في أهل العراق طالبا قتال أهل الشام فخرج معاوية في أهل الشام قاصدا إلى قتاله ، فالنقيا بصفين فدامت الحرب بينهما أشهرا ، وكاد أهل الشام أن ينكسروا فرفعوا المصاحف على الرماح ونادوا ندعوكم إلى كتاب الله تعالى وكان ذلك بإشارة عمرو بن العاص وهو مع معاوية ، فترك جمع كثير ممن كان مع علي وخصوصا القراء القتال بسبب ذلك تدينا ، واحتجوا بقوله تعالى ﴿ ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ﴾ الآية ، فراسلوا أهل الشام في ذلك فقالوا ابعثوا حكما منكم وحكما منا ويحضر معهما من لم يباشر القتال فنراوا الحق معه أطاعوه ، فأجاب علي ومن معه إلى ذلك وأنكرت ذلك تلك الطائفة التي صاروا خوارج وكتب عليّ بينه وبين معاوية كتاب الحكومة بين أهل العراق والشام : هذا ما قضى عليه أمير المؤمنين علي معاوية فامتنع أهل الشام من ذلك وقالوا اكتبوا اسمه واسم أبيه ، فأجاب علي إلى ذلك فأنكره عليه الخوارج أيضا . ثم انفصل الفريقان على أن يحضر الحكمان ومن معهما بعد مدة عيניהما في مكان وسط بين الشام والعراق ، ويرجع المسكران إلى بلادهم إلى أن يقع الحكم ، فرجع معاوية إلى الشام ، ورجع علي إلى الكوفة ، ففارقه الخوارج وهم ثمانية آلاف وقيل كانوا أكثر من عشرة آلاف وقيل ستة آلاف ، ونزلوا مكانا يقال له حروراء بفتح المهملة ورواء بن الأولى مضمومة ، ومن ثم قيل لهم الحرورية وكان كبيرهم عبد الله بن الكواء بفتح الكاف وتشديد الواو مع المد اليشكري ، وشبك بفتح المعجمة والموحدة بعدها مثلثة التميمي فأرسل إليهم علي ابن عباس فناظرهم فرجع كثير منهم معه ، ثم خرج إليهم علي ، فأطاعوه ودخلوا معه الكوفة معهم رئيسهم المذكوران ، ثم أشاعوا أن عليا تاب من الحكومة ولذلك رجعوا معه ، فبالغ ذلك عليا لخطب وأنكر ذلك ، فتنادوا من جوانب المسجد : لا حكم إلا لله ، فقال : كلمة حق يراد بها باطل ، فقال لهم : لكم علينا ثلاثة : أن لا تمنعكم من المساجد ، ولا من رزقكم من الفئ ، ولا نبدؤكم بقتال ما لم تحدثوا فسادا . وخرجوا شيئا بعد شيء إلى أن اجتمعوا بالمدائن ، فراسلهم في الرجوع فأصروا على الامتناع حتى يشهد على نفسه بالكفر لرضاه بالتحكيم ويتوب ، ثم راسلهم أيضا فآرادوا قتل رسوله ، ثم اجتمعوا على أن من لا يعنقدهم بغيره ويباح دمه وماله وأمله ، وانتقلوا إلى الفعل فاستعرضوا الناس فقتلوا من اجتاز بهم من المسلمين ، ومر بهم عبد الله بن خباب بن الارت وكان واليا لملي على بعض تلك البلاد ومعه سرية وهي حامل نفلوه وبقروا بطن سريته عن ولد ، فبالغ عليا فخرج إليهم في الجيش الذي كان هياها للخروج إلى الشام . فأوقع بهم بالنروان ، ولم ينج منهم إلا دون العشرة ولا قتل من معه إلا نحو العشرة ، فهذا ملخص أول أمرهم ، ثم انضم إلى من بقي منهم من مال إلى رأيهم فكانوا مختلفين في خلافة علي حتى كان منهم عبد الرحمن بن ملجم الذي قتل عليا بعد أن دخل علي في صلاة الصبح ، ثم لما وقع صلح الحسن ومعاوية نارت منهم طائفة فأوقع بهم حاكم الشام بمكان يقال له النجيلة ثم كانوا منقسمين في إمارة زياد وابنه عبيد الله علي العراق طول مدة معاوية وولده يزيد ، وظفر زياد وابنه منهم بجماعة فأبادهم بين قتل وحبس طويل ، فلما مات يزيد ووقع الافتراق وولى الخلافة عبد الله بن الزبير وأطاعه أهل الأمصار إلا بعض أهل الشام نازحوا قاضي الخلافة وغلب على جميع الشام إلى مصر ، فظهر الخوارج حينئذ بالعراق مع نافع بن الأزرق ، وباليمامة مع نجدة بن عامر

وزاد نجدة على معتقد الخوارج أن من لم يخرج ويحارب المسلمين فهو كافر ولو اعتقد معتقدهم ، وعظم البلاء بهم وتوسموا في معتقدهم الفاسد فأبطلوا رجم المحسن وطهروا يد السارق من الابط وأوجبوا الصلاة على الخائن في حال حيضها وكفروا من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن كان قادرا ، وإن لم يكن قادرا فقد ارتكب كبيرة ، وحكم مرتكب الكبيرة عندهم حكم الكافر ، وكفوا عن أموال أهل الذمة وعن التعرض لهم مطلقا وقتلوا فيمن ينسب إلى الإسلام بالقتل والسبي والنهب ، فمنهم من يفعل ذلك مطلقا بغير دعوة منهم ، ومنهم من يدعو أولادهم يفتك ، ولم يزل البلاء بهم يزيد إلى أن أمر المهلب بن أبي صفرة على قتالهم فطاولهم حتى ظفر بهم وتقال جمعهم ، ثم لم يزل منهم بقايا في طول الدولة الأموية وصدر الدولة العباسية ، ودخلت طائفة منهم المغرب . وقد صنف في أخبارهم أبو مخنف بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الهمزة بعدما فاء واسمه لوط بن يحيى كتابا تلخصه الطبري في تاريخه وصنف في أخبارهم أيضا الهيثم بن عدي كتابا ، ومحمد بن قدامة الجوهري أحد شيوخ البخاري خارج الصحيح كتابا كبيرا ، وجمع أخبارهم أبو العباس المبرد في كتابه « الكامل » لكن بغير أسانيد بخلاف المذكورين قبله ، قال القاضي أبو بكر بن العربي : الخوارج صنفان أحدهما يزعم أن عثمان وعلياً وأصحاب الجمل وصفين وكل من رضى بالتحكيم كفار ، والآخر يزعم أن كل من أتى كبيرة فهو كافر غل في النار أبدا . وقال غيره : بل الصنف الأول مفرع عن الصنف الثاني لأن الحامل لهم على التكفير أو تلك كونهم أذنبوا فيما فعلوه بزعمهم . وقال ابن حزم : ذهب نجدة بن عامر من الخوارج إلى أن من أتى صغيرة عذب بغير النار ، ومن أدمن على صغيرة فهو كمرتكب الكبيرة في التخليد في النار ، وذكر أن منهم من غلا في معتقدهم الفاسد فأنكر الصلوات الخمس وقال : الواجب صلاة بالقدادة وصلاة بالمشي ، ومنهم من جوز نكاح بنت الابن وبنت الأخ والأخت ، ومنهم من أنكر أن تكون سورة يوسف من القرآن ، وأن من قال لا إله إلا الله فهو مؤمن عند الله ولو اعتقد الكفر بقلبه ، وقال أبو منصور البغدادي في المقالات : عدة فرق الخوارج عشرون فرقة ، وقال ابن حزم أسوؤهم حالا الغلاة المذكورون وأقربهم إلى قول أهل الحق الإباضية ، وقد بقيت منهم بقية بالمغرب وقد وردت بما ذكرته من أصل حال الخوارج أخبار جواد : منها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر وأخرجه الطبري عن طريق يونس كلاهما عن الزهري قال : لما نشر أهل الشام المصاحف بمشورة عمرو بن العاص حين كاد أهل العراق أن يغابوهم هاب أهل الشام ذلك إلى أن آل الأمر إلى التحكيم ، ورجع كل إلى بلده ، إلى أن اجتمع الحكيان في العام المقبل بدومة الجندل وافتراق عن غير شيء ، فلما رجعوا خالفت الحرورية عاليا وقالوا لا حكم إلا لله ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق أبي رزين قال : لما وقع الرضا بالتحكيم ورجع على إلى السكوة اعتزات الخوارج بحروراء فبعث لهم علي عبد الله بن عباس فناظرهم ، فلما رجعوا جاء رجل إلى علي فقال : أنهم يتحدثون أنك أفررت لهم بالكفر لرضاك بالتحكيم ، فخطب وأنكر ذلك فتنادوا من جوانب المسجد لا حكم إلا لله . ومن وجه آخر أن رؤسهم حينئذ الذين اجتمعوا بالنهروان عبد الله ابن وهب الراسبي وزيد بن حصن الطائي وحر قوص بن زهير السعدي ، فاتفقوا على تأمير عبد الله بن وهب ، وسيأتي كثر من أسانيد ما أشرت إليه بعد في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . وقال الغزالي في « الوسيط » تبعا لغيره في حكم الخوارج وجهان : أحدهما أنه كحكم أهل الردة ، والثاني أنه كحكم أهل البغي ، ورجع الرافعي الأول ، وليس الذي قاله مطردا في كل خارجي فانهم على قسمين : أحدهما من تقدم ذكره ، والثاني من خرج في طلب الملك

لا للبعاء الى معتقده ، وهم على قسمين أيضا : قسم خرجوا غضبا للدين من أجل جور الولاة وترك عمالهم بالسنة النبوية فمؤلاؤه أهل حق ، ومنهم الحسن بن علي وأهل المدينة في الحرة والقراء الذين خرجوا على الحجاج ، وقسم خرجوا لطلب الملك فقط سواء كانت فيهم شبهة أم لا وهم البغاة . وسيأتي بيان حكمهم في كتاب الفتن وبالله التوفيق **قوله** (وكان ابن عمر يراهم شرار خلق الله الخ) وصلة الطبري في مسند علي من تهذيب الآثار من طريق بكير بن عبد الله بن الأشج أنه سأل نافعا كيف كان رأي ابن عمر في الحرورية ؟ قال : كان يراهم شرار خلق الله ، انطلقوا الى آيات الكفار لجهلهم في المؤمنين . قلت : وسنده صحيح ، وقد ثبت في الحديث الصحيح المرفوع عند مسلم من حديث أبي ذر في وصف الخوارج دهم شرار الخلق والخليقة ، وعند أحمد بسند جيد عن أنس مرفوعا مثله ، وعند البرار من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت : ذكر رسول الله ﷺ الخوارج فقال : هم شرار أمتي يقتلهم خيار أمتي ، وسنده حسن وعند الطبراني من هذا الوجه مرفوعا هم شر الخلق والخليقة يقتلهم خير الخلق والخليقة وفي حديث أبي سعيد عند أحمد دهم شر البرية ، وفي رواية حميد الله بن أبي رافع عن علي عند مسلم دهم أنقض خاق الله إليه ، وفي حديث عبد الله بن خباب يعني عن أبيه عند الطبراني دهم قتل أظانهم السما . وأفلتهم الأرض ، وفي حديث أبي أمامة نحوه ، وعند أحمد وابن أبي شيبة من حديث أبي برزة مرفوعا في ذكر الخوارج دهم شر الخلق والخليقة يقولها ثلاثا ، وعند ابن أبي شيبة من طريق عمير بن أسحق عن أبي هريرة دهم شر الخلق ، وهذا مما يؤيد قول من قال بكفرهم . ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول حديث علي . **قوله** (حدثنا خيثمة) بفتح الخاء المعجمة والمثناة بينهما تحتانية ساكنة هو ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة بفتح المهملة وسكون الواو المتحدة المعنى ، لأبيه ولجده صحبة ، ووقع في رواية سهل بن بجر عن عمر بن حفص بهذا السند حدثني بالإفراد أخرجه أبو نعيم ولم يصرح بالتحديث فيه إلا حفص بن غياث ، فقد أخرجه مسلم من رواية وكيع وهيب بن يوسف والثوري وجريروا أبي معاوية ، وتقدم في دلائل النبوة وفضائل القرآن من رواية سفيان الثوري ، وهو عند أبي داود والنسائي من رواية الثوري أيضا ، وعند أبي عوانة من رواية يعلى بن حميد ، وعند الطبري أيضا من رواية يحيى بن عيسى الرمل ودلي بن همام كاهم عن الأعمش بالضعفة ، وذكر الاسماعيلي أن عيسى بن يونس زاد فيه رجلا فقال عن الأعمش حدثني عمرو بن مرة عن خيثمة . قلت : لم أر في رواية عيسى عند مسلم ذكر عمرو بن مرة وهو من المزيدي متصل الاسانيد ، لأن أبا معاوية هو الميزان في حديث الأعمش . **قوله** (سويد بن غفلة) بفتح المعجمة والفاء مخضرم من كبار التابعين ، وقد قيل إن له صحبة ، وتقدم بيان ذلك في أواخر فضائل القرآن . **قوله** (قال علي) هو علي حذف د قال ، وهو كثير في الخط والأولى أن ينطق به ، وقد مضى في آخر فضائل القرآن من رواية الثوري عن الأعمش بهذا السند قال د قال علي ، وعند النسائي من هذا الوجه عن علي ، قال الدارقطني : لم يصح لسويد بن غفلة عن علي مرفوع إلا هذا . قلت : وماله في الكتب الستة ولا عند أحمد غيره ، وله في المستدرک من طريق الشعبي عنه قال د خطب علي بنات أبي جهل ، أخرجه من طريق أحمد عن يحيى بن أبي زائدة عن زكريا عن الشعبي ، وسنده جيد ، لكنه مرسل لم يزل فيه د دلي ، . **قوله** (إذا حدثتكم) في رواية يحيى بن عيسى سبب لهذا الكلام ، فأول الحديث عنده عن سويد بن غفلة قال د كان علي يمر بالنهر وبالساقية فيقول : صاقي الله ورسوله د نقلنا يا أمير المؤمنين متزال نقول هذا قال إذا حدثتكم الخ ، وكان علي

في حال المحاربة يقول ذلك ، وإذا وقع له أمر يوم أن عنده في ذلك أثرا ، تخشى في هذه الكائنة أن يظنوا أن قصة ذي النديّة من ذلك القبيل فأوضح أن عنده في أمره نصا صريحا ، وبين لهم أنه إذا حدث عن النبي ﷺ لا يكفي ولا يعرض ولا يورى ، وإذا لم يحدث عنه فعل ذلك ليندفع بذلك من يحاربه ، ولذلك استبدل بقوله : الحرب خدعة ، قوله (فوالله لأن آخر) بكسر الخاء المعجمة أي أسقط . قوله (من السماء) زاد أبو معاوية والثوري في روايتهما : إلى الأرض ، أخرجه أحمد عنهما ، وسقطت المصنف في علامات النبوة ولم يسق مسلم لفظهما . ووقع في رواية يحيى بن عيسى : آخر من السماء فتخطفني الطير أو تهوى بي الريح في مكان سحيق . . قوله (فيما بيني وبينكم) في رواية يحيى بن عيسى : عن أبيه ، وفي رواية الأعمش عن زيد بن وهب عن علي : قام فينا على عند أصحاب النهر فقال : ما سمعتموني أحدثكم عن رسول الله ﷺ فخذوا به ، وما سمعتموني أحدث في غير ذلك ، ويستفاد من هذه الرواية معرفة الوقت الذي حدث فيه على بذلك والسبب أيضا . قوله (فإن الحرب خدعة) في رواية يحيى بن عيسى : فأنما الحرب خدعة ، وقد تقدم في كتاب الجهاد أن هذا أعني : الحرب خدعة ، حديث مرفوع ، وتقدم ضبط خدعه هناك ومعناها . قوله (سيخرج قوم في آخر الزمان) كذا وقع في هذه الرواية وفي حديث أبي برزة عند النسائي : يخرج في آخر الزمان قوم ، وهذا قد يخالف حديث أبي سعيد المذكور في الباب بعده ، فإن مقتضاه أنهم خرجوا في خلافة علي ، وكذا أكثر الأحاديث الواردة في أمرهم ، وأجاب ابن التين بأن المراد زمان الصحابة وفيه نظر ، لأن آخر زمان الصحابة كان على رأس المائة وهم قد خرجوا قبل ذلك بأكثر من ستين سنة ، ويمكن الجمع بأن المراد بآخر الزمان زمان خلافة النبوة ، فإن في حديث سفينة المخرج في السنن وصحيح ابن حبان وغيره مرفوعا : الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكا ، وكانت قصة الخوارج وقتلهم بالنهروان في أواخر خلافة علي سنة ثمان وعشرين بعد النبي ﷺ بدون الثلاثين بنحو ستين . قوله (أحداث) بجملة ثم مثالة جمع حدث بفتح حاءين والحدث هو الصغير السن هكذا في أكثر الروايات ، ووقع هنا للمستعمل والمرحى أحداث بضم أوله وتشديد الدال ، قال في المطالع ، معناه شباب جمع حديث السن أو جمع حدث ، قال ابن التين أحداث جمع حديث مثل كرام جمع كريم وكبار جمع كبير ، والحديث الجديد من كل شيء . ويطلق على الصغير بهذا الاعتبار ، وتقدم في التفسير أحداث مثل هذا اللفظ لسكنه هناك جمع على غير قياس ، والمراد سمار يتحدثون قاله في النهاية ، وتقدم في علامات النبوة بلفظ حدثاء بوزن صفاء وهو جمع حديث كما تقدم تقريره ، والاسنان جمع سن والمراد به العمر ، والمراد أنهم شباب . قوله (صفاء الاحلام) جمع حلم بكسر أوله والمراد به العقل ، والمعنى أن عقولهم رديئة . قال النووي : يستفاد منه أن الثبوت وقوة البصيرة تكون عند كمال السن وكثرة التجارب وقوة العقل . قلت : ولم يظهر لي وجه الأخذ منه فإن هذا معلوم بالمادة لا من خصوص كون هؤلاء كانوا بهذه الصفة . قوله (يقولون من خير قول البرية) تقدم في علامات النبوة وفي آخر فضائل القرآن قول من قال أنه مقلوب وإن المراد من قول خير البرية وهو القرآن . قلت : ويحتمل أن يكون على ظاهره والمراد القول الحسن في الظاهر وباطنه على خلاف ذلك كقولهم : لا حكم إلا لله ، في جواب على كما سيأتي . وقد وقع في رواية طارق بن زياد عند الطبري قال : خرجنا مع علي - فذكر الحديث وفيه - يخرج قوم يتكلمون كلمة الحق لا تجاوز حلقهم ، وفي حديث أنس عن أبي سعيد عند أبي داود والطبراني : يحسنون القول ويسبون الفعل ، ونحوه في حديث عبد الله بن عمر وعند أحمد وفي

حديث مسلم عن علي يقولون الحق لا يجاوز هذا وأشار إلى حلقه . قوله (لا يجاوز إيمانهم حناجرهم) في رواية الكشميني « لا يجاوز » والحناجر بالحاء المهملة والنون ثم الجيم جمع حنجرة بوزن قصورة وهي الحلقوم والبلعوم وكله يطلق على مجرى النفس وهو طرف المريء بما يلي الفم ، ووقع في رواية مسلم من رواية زيد بن وهب عن علي « لا تجاوز صلاتهم تراقيهم » فكأنه أطلق الإيمان على الصلاة ، وله في حديث أبي ذر « لا يجاوز إيمانهم حلقهم » والمراد أنهم يؤمنون بالإنطق لا بالقلب ، وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن علي عند مسلم « يقولون الحق بألسنتهم لا يجاوز هذا منهم وأشار إلى حلقه » وهذه المجازة غير المجاوزة الآتية في حديث أبي سعيد . قوله (يمرقون من الدين) في رواية أبي إسحق عن سويد بن غفلة عند النسائي والطبري « يمرقون من الإسلام » وكذا في حديث ابن عمر في الباب ، وفي رواية زيد بن وهب المشار إليها ، وحديث أبي بكر في الطبري وعند النسائي من رواية طارق بن زياد عن علي « يمرقون من الحق » وفيه تعقب على من نسر الدين هنا بالطاعة كما تقدمت الإشارة إليه في علامات النبوة . قوله (كما يمرق السم من الرمية) بفتح الراء وكسر الميم وتشديد التحتانية أي الشيء الذي يرمى به ويطلق على الطريدة من الوحش إذا رماها الرامي ، وسيأتي في الباب الذي بعده . قوله (فأينما أقتبهم ماقتلهم فان في قتالهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة) في رواية زيد بن وهب « لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم ماقتلهم على لسان نبيهم انكفوا عن العمل » ومسلم في رواية عبيدة بن عمرو عن علي « لولا أن تبطروا الحديثكم بما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد ﷺ ، قال عبيدة قلت لعل : أنت سمعته ؟ قال : أي ورب السمكة ثلاثا . وله في رواية زيد بن وهب في قصة قتل الخوارج « أن عليا لما قتلهم قال صدق الله وبلغ رسوله ، فقام إليه عبيدة فقال : يا أمير المؤمنين الله الذي لا إله إلا هو لقد سمعت هذا من رسول الله ﷺ ؟ قال : أي والله الذي لا إله إلا هو حتى استخلفه ثلاثا ، قال النووي : إنما استخلفه ليؤكد الأمر عند السامعين وانتظار معجزة النبي ﷺ وأن عليا ومن معه ، على الحق . قالت : وليطمئن قلب المستخلف لازالة توهم ما أشار إليه على أن الحرب خدعة فخشي أن يكون لم يسمع في ذلك شيئا منصوصا ، وإلى ذلك يشير قول عائشة لعبد الله بن شداد في روايته المشار إليها حيث قالت له « ما قال علي حينئذ ؟ قال سمعته يقول : صدق الله ورسوله ، قالت : رحم الله عليا إنه كان لا يرى شيئا بهجبه إلا قال صدق الله ورسوله ، فيذهب أهل العراق فيكذبون عليه وينيدونه ، فن هذا أراد عبيدة بن عمرو التثبت في هذه القصة بمنصوصها وأن فيها نقلا منصوصا مرفوعا . وأخرج أحمد نحو هذا الحديث عن علي وزاد في آخره « قتلهم حق على كل مسلم » ووقع سبب تحديث علي بهذا الحديث في رواية عبيد الله بن أبي رافع فيما أخرجه مسلم من رواية بشر بن سعيد عنه قال « إن الحرورية لما خرجت وهو مع علي قالوا : لا حكم إلا لله تعالى ، فقال علي : كلمة حق أريد بها باطل ، أن رسول الله ﷺ وصف ناسا إنني لأعرف صفتهم في هؤلاء يقولون الحق بألسنتهم ولا يجاوز هذا منهم - وأشار بحلقه - من أبغض خلق الله إليه ، الحديث . الحديث الثاني حديث أبي سعيد ، قوله (عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي ، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري ، ومحمد بن إبراهيم هو التيمي ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق . وهذا السياق كما أنه لفظ عطاء بن يسار وأما لفظ أبي سلمة فتقدم منفردا في أواخر فضائل القرآن ، ورواه الزهري عن أبي سلمة كما في الباب الذي بعده بسياق آخر ، فاعمل اللفظ المذكور هنا على سياق عطاء بن يسار المقرون به ، وقد قرن الزهري مع أبي سلمة في

روايته الماضية في الأدب الضحاك المشرق لكنه أفرد هنا عن أبي سلمة فامتاز لفظه عن لفظ الضحاك . قوله (فسألاه عن الحرورية أسمعت النبي ﷺ) كذا للجميع بحذف المسموع ، وقد بينه في رواية مسلم عن محمد بن المنثري شيخ البخاري فيه فقال يذكرها ، وفي رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة « قلت لأبي سعيد هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر الحرورية » أخرجه ابن ماجه والطبري ، وأخرج الطبري من طريق الأسود بن العلاء عن أبي سلمة قال « جئنا أبا سعيد فقلنا ، فذكر مثله ، ومن طريق أبي اسحق مولى بني هاشم أنه سأل أبا سعيد عن الحرورية » . قوله (قال لا أدري ما الحرورية) هذا بغير قوله في أول حديث الباب الذي يليه « وأشهد أن عليا قتلهم وأنا معه » فان مقتضى الأول أنه لا يدري هل ورد الحديث الذي ساقه في الحرورية أولا ، ومقتضى الثاني أنه ورد فيهم ، ويمكن الجمع بأن مراده بالنفي هنا أنه لم يحفظ فيهم نصا بلفظ الحرورية وإنما سمع قصتهم التي دل وجود علامتهم في الحرورية بأنهم هم . قوله (يخرج في هذه الأمة ولم يقل منها) لم تختلف الطرق الصحيحة على أبي سعيد في ذلك فعند مسلم من رواية أبي نضرة عن أبي سعيد « أن النبي ﷺ ذكر قوما يكونون في أمته » وله من وجه آخر « تفرق عند فرقة مارقة من المسلمين » وله من رواية الضحاك المشرق عن أبي سعيد نحوه ، وأما ما أخرجه الطبري من وجه آخر عن أبي سعيد بلفظ « من أمتي » فسنده ضعيف ، لكن وقع عند مسلم من حديث أبي ذر بلفظ « سيكون بعدى من أمتي قوم » وله من طريق زيد بن وهب عن علي « يخرج قوم من أمتي » ويجمع بينه وبين حديث أبي سعيد بأن المراد بالأمة في حديث أبي سعيد الأمة الاجابة وفي رواية غيره أمة الدعوة ، قال النووي : وفيه دلالة على فقه الصحابة وتحريرهم الالفاظ ، وفيه إشارة من أبي سعيد الى تكفير الخوارج وأنهم من غير هذه الأمة . قوله (تحقرون) بفتح أوله أي تستقلون . قوله (صلاتكم مع صلاتهم) زاد في رواية الزهري عن أبي سلمة كما في الباب بعده « وصيامكم مع صيامهم » وفي رواية عاصم بن شبيب عن أبي سعيد « تحقرون أعمالكم مع أعمالهم » ووصف عاصم أصحاب نجدة الحروري بأنهم « يصومون النهار ويقومون الليل ويأخذون الصدقات على السنة » أخرجه الطبري ، ومثله عنده من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة . وفي رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنده « يتعمدون يحقر أحدكم صلاته وصيامه مع صلاتهم وصيامهم » ومثله من رواية أنس عن أبي سعيد . وزاد في رواية الأسود بن العلاء عن أبي سلمة « وأعمالكم مع أعمالهم » وفي رواية سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب عن علي « ليست قراءتكم الى قراءتهم شيئا ولا صلاتكم الى صلاتهم شيئا » أخرجه مسلم والطبري ، وعنده من طريق سلمان التيمي عن أنس « ذكر لي عن رسول الله ﷺ قال : إن فيكم قوما يدايرون ويعملون حتى يعجبوا الناس وتعجبهم أنفسهم » ومن طريق حفص ابن أخي أنس عن عمه بلفظ « يتعمقون في الدين » وفي حديث ابن عباس عند الطبراني في قصة مناظرته للخوارج قال « فأتيتهم فدخلت على قوم لم أر أشد اجتهادا منهم ، أيديهم كأنها نفن الابل ، ووجوههم معلقة من آثار السجود » وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه « ذكر عنده الخوارج واجتهادهم في العبادة فقال : ليسوا أشد اجتهادا من الرهبان » . قوله (يهرأون من الدين مروق المم من الرمية) بكسر الميم وتشديد التحتانية فعيلة بمعنى مفعولة فأدخلت فيها الهاء وإن كان فاعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكور والمؤنث الإشارة لنقاهما من الوصفية الى الاسمية ، وقيل إن شرط استواء المذكور والمؤنث أن يكون الموصوف مذكورا معه ، وقيل شرطه سقوط الهاء من المؤنث قبل وقوع الوصف ، نقول خذ ذبيحتك أي الشاة التي تريد

ج - ٢٧ ج ١٢ . فتح الباري

ذبحها فاذا ذبحتها قيل لها حيئت ذبيح . قوله (فليُنظر الرامي الى سهمه) يأتى بيانه في الباب الذى بعده ، وقوله الى نصله ، هو بدل من قوله سهمه أى ينظر اليه جملة ثم تفصيلا ، وقد وقع في رواية أبى ضمرة عن يحيى بن سعيد عند الطبرى . ينظر الى سهمه فلا يرى شيئا ثم ينظر الى نصله ثم الى رصافه ، وسيأتى بأبسط من هذا في الباب الذى يليه ، وقوله « فينبارى » أى يتشكك هل بقى فيها شيء من الدم ، والفوق موضع الوتر من السهم ، قال ابن الأبارى الفرق يذكر ويؤنث وقد يقال فوقة بالهاء . الحديث الثالث حديث ابن عمر ، قوله (حدثنا عمر) فى رواية غير أبى ذر . حدثنى ، بالافراد كذا للجميع عمر غير منسوب ، لكن ذكر أبو على الجبائى عن الأصبلى قال قرأه علينا أبو زيد فى عرضه ببغداد . عمر بن محمد ، ونسبه الاسماعيلى فى روايته من طريق أحمد بن حنبل عن ابن وهب . أخبرنى عمر بن محمد بن زيد العمري . قلت : وزيد هو ابن عبد الله بن عمر ، وقد تقدم فى التفسير بهذا السند حديث فى تفسير اتمان عن يحيى بن سليمان عن ابن وهب . حدثنى عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر ، ووقع فى حديث الباب منسوبا هكذا الى عمر بن الخطاب فى رواية الطبرى عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب . قوله (عن عبد الله بن عمر وذكر الحرورية) هى جملة حالية ، والمراد أنه حدث بالحديث عند ذكر الحرورية ، وفى إيراد البخارى له عقب حديث أبى سعيد إشارة الى أن توقف أبى سعيد المذكور محمول على ما أشرت اليه من أنه لم ينص فى الحديث المرفوع على تسميتهم بخصوص هذا الاسم لا أن الحديث لم يرد فيهم

٧ - باب من ترك قتال الخوارج للتألف ولئلا ينفر الناس عنه

٦٩٣٣ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن أبى سلمة . عن أبى سعيد قال : بينا النبى ﷺ يقسم جاء عبد الله بن ذى النوىعة التميمى فقال : اعدل يا رسول الله ، فقال : وبلاك ، ومن يعدل إذا لم أعدل ؟ قال عمر بن الخطاب : دعنى أضرب عنقه . قال : دعه فان له أصحابا يحقر أحدكم صلاته مع صلاته وصيامه مع صيامه ، يمرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية ، ينظر فى قدزه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى نصله فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر الى رصافه فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر فى أنصبيه فلا يوجد فيه شيء ، قد سبق للفرث والدم . آيتهم رجل إحدى يديه - أو قال ثديه - مثل ندى المرأة ، أو قال : مثل البضعة تدردر . يخرجون على حين فرقة من الناس . قال أبو سعيد : أشهد سمعت من النبى ﷺ ، وأشهد أن عليا قتالهم وأنا معه ، رضى بالرجل على الفت الذى نعتة النبى ﷺ . قال : فنزأت فيه (ومهم من يلزك فى الصدقات)

٦٩٣٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا الشيبانى حدثنا يسير بن عمرو قال « قات لسهل بن حنيف : هل سمعت النبى ﷺ يقول فى الخوارج شيئا ؟ قال : سمعته يقول - وأهوى بيده قبل العراق : يخرج منه قوم يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يمرقون من الإسلام صروق السهم من الرمية »

قوله (باب من ترك قتال الخوارج للتأليف ولئلا ينفر الناس عنه) أورد فيه حديث . سعيد بن مسروق فى ذكر الذى

قال النبي ﷺ : عدل . فقال عمر انذني لي فأضرب عنقه ، قال دعه ، وليس فيه بيان السبب في الأمر بتركه ، واسكنه ورد في بعض طرقه ، فأخرج أحمد والطبري من طريق بلال بن بقطر عن أبي بكر قال : أتى النبي ﷺ بموئل فقدم يقسمه ، فاتاه رجل وهو على تلك الحال ، فذكر الحديث وفيه : فقال أصحابه : ألا تضرب عنقه ؟ فقال : لا أريد أن يسمع المشركون أني أقتل أصحابي ، واسلم من حديث جابر نحو حديث أبي سعيد وفيه : فقال عمر دعني يا رسول الله فأقتل هذا المنافق ، فقال : معاذ الله أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي ، إن هذا وأصحابه يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون منه ، لكن القصة التي في حديث جابر صرح في حديثه بأنها كانت منصرف النبي ﷺ من الجمرة ، وكان ذلك في ذي القعدة سنة ثمان ، وكان الذي قسمه النبي ﷺ حينئذ فضة كانت في ثوب بلال وكان يهطى كل من جاء منها ، والقصة التي في حديث أبي سعيد صرح في رواية أبي زعيم عنها أنها كانت بعد بحث على إلى اليمن وكان ذلك في سنة تسع وكان المقسوم فيها ذهباً وخص به أربعة أنفس ، فمما قصتان في وقتين اتفق في كل منهما انكار القائل ، وصرح في حديث أبي سعيد أنه ذو الخويصرة التميمي ، ولم يسم القائل في حديث جابر ، وهم من سماء ذا الخريصة ظاناً اتحاد القصتين . ووجدت لحديث جابر شاهداً من حديث عبد الله ابن عمرو بن العاص : عن النبي ﷺ أنه أتاه رجل يوم حنين وهو يقسم شيئاً فقال : يا محمد عدل ، ولم يسم الرجل أيضاً ، وسماء محمد بن اسحق بسند حسن عن عبد الله بن عمر ، وأخرجه أحمد والطبري أيضاً ولفظه : أتى ذو الخويصرة التميمي رسول الله ﷺ وهو يقسم الغنائم بحنين فقال : يا محمد ، فذكر نحو هذا الحديث المذكور فيمكن أن يكون تكرار ذلك منه في الموضعين عند قصة غنائم حنين وعند قصة الذهب الذي بعته على . قل الاسماعيل : الترجمة في ترك قتال الخوارج والحديث في ترك القتل المنفرد والجميع إذا أظهروا رأيهم ونصبوا للناس القتال وجب قتالهم ، وإنما ترك النبي ﷺ قتل المذكور لأنه لم يكن أظهر ما يستدل به على ما وراءه ، فلو قتل من ظاهره الصلاح عند الناس قبل استحكام أمر الاسلام ورسوخه في القلوب لانفرم من الدخول في الاسلام ، وأما بعده ﷺ فلا يجوز ترك قتالهم إذا هم أظهروا رأيهم وتركوا الجماعة وخالفوا الأئمة مع القدرة على قتالهم . قلت : وليس في الترجمة ما يخالف ذلك ، إلا أنه أشار إلى أنه لو اتفقت حالة مثل حالة المذكور فاعتقدت فرقة مذهب الخوارج مثلاً ولم ينصبوا حرباً أنه يجوز للإمام الإعراض عنهم إذا رأى المصاحبة في ذلك كأن يخشى أنه لو تمرض للفرقة المذكورة لأظهر من يخفى مثل اعتقادهم أمره وناضل عنهم فيكون ذلك سبباً لخروجهم ونصيبهم القتال للمسلمين مع ما عرف من شدة الخوارج في القتال وثباتهم وإقدامهم على الموت ، ومن تأمل ما ذكر أهل الأخبار من أمورهم تحقق ذلك ، وقد ذكر ابن بطال عن المهلب قال : التألف إنما كان في أول الاسلام إذا كانت الحاجة ماسة لذلك لدفع مضرتهم ، فأما إذ أعل الله الاسلام فلا يجب التألف إلا أن تنزل بالناس حاجة لذلك للإمام الوقت ذلك . قلت : وأما ترجمة البخاري القتال والخبر في القتل فالآن ترك القتال يؤخذ من ترك القتل من غير عكس ، وذكر فيه حديثين : الأول حديث أبي سعيد ، قوله (حدثنا عبد الله) هو الجمعني المسندي بفتح النون ، وهم من زعم أنه أبو بكر بن أبي شيبة لأنه وإن كان أيضاً عبد الله بن محمد اسكنه لا رواية له عن هشام المذكور هنا وهو ابن يوسف الصنعاني . قوله (عن أبي سلمة) في رواية شعيب الماضية في علامات النبوة عن الزهري ، أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن ، وتقدم في الأدب من طريق الاوزاعي عن الزهري

عن أبي سلمة والضحاك وهو ابن شراحيل أو ابن شراحيل المشرق بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الزاء بعدها قاف منسوب إلى مشرق بطن من همدان ، وتقدم بيان حاله في فضل سورة الاخلاص . وأن البزار حكى أنه الضحاك بن مزاحم وأن ذلك غلط ، ثم وقفت على الرواية التي نسب فيها كذلك أخرجه الطبري من طريق الوائد ابن مرثد عن الاوزاعي في هذا الحديث فقال : حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن والضحاك بن مزاحم عن أبي سعيد ، قال الطبري وهذا خطأ وإنما هو الضحاك المشرق . قلت : وقد أخرجه أحمد عن محمد بن مصعب وأبو عوانة من طريق بشر بن بكير كلاهما عن الاوزاعي فقال فيه : عن أبي سلمة والضحاك المشرق ، وفي رواية بشر الهمداني كلاهما عن أبي سعيد ، واللفظ الذي ساقه البخاري هو لفظ أبي سلمة ، وقد أفرد مسلم لفظ الضحاك المشرق من طريق حبيب بن أبي ثابت عنه وزاد فيه شيئاً سأذكره بعد ، وقد شد أفصح بن عبد الله بن المغيرة عن الزهري فروى هذا الحديث عنه فقال عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد أخرجه أبو يعلى . قوله (بينما النبي ﷺ يقسم) بفتح أوله من القسمة كذا هنا بحذف المفعول ، ووقع في رواية الاوزاعي يقسم ذات يوم قسماً وفي رواية شعيب : بينما نحن عند النبي ﷺ وهو يقسم قسماً ، زاد أفصح بن عبد الله في روايته : يوم حنين ، وتقدم في الأدب من طريق عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد أن المقسوم كان قهراً بعنه علي بن أبي طالب من اليمن فقسمه النبي ﷺ بين أربعة أنفس ، وذكرت أسماءهم هناك . قوله (جاء عبد الله بن ذى الخويصرة التميمي) في رواية عبد الرزاق عن معمر بن بلال : بينما رسول الله ﷺ يقسم قسماً إذ جاءه ابن ذى الخويصرة التميمي ، وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية عبد الرزاق ومحمد بن ثور وأبو سفيان الثوري وعبد الله بن معاذ أربعتهم عن معمر وأخرجه الثعلبي ثم الواحدى في أسباب النزول من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن عبد الرزاق فقال ابن ذى الخويصرة التميمي وهو حرقوص بن زهير أصل الخوارج وما أدري من الذي قال وهو حرقوص الخ وقد اعتمد على ذلك ابن الأثير في الصحابة فترجم لذي الخويصرة التميمي في الصحابة وساق هذا الحديث من طريق أبي اسحق الثعلبي وقال بعد فراغه : فقد جعل في هذه الرواية اسم ذى الخويصرة حرقوصاً والله أعلم ، وقد جاء أن حرقوصاً اسم ذى النديّة كما سيأتى . قلت : وقد ذكر حرقوص بن زهير في الصحابة أبو جعفر الطبري وذكر أنه كان له في فتوح العراق أثر وأنه الذي افتتح سوق الاهواز ثم كان مع علي في حروبه ثم صار مع الخوارج فقتل معهم ، وزعم بعضهم أنه ذو النديّة الآتى ذكره ، وإيس كذلك ، وأكثر ما جاء ذكر هذا القائل في الأحاديث مبهماً ووصف في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم المشار إليها بأنه مشرف الوجنتين غائر العينين ناشز الجبهة كث اللحية مخلوق الرأس مشعر الأزار ، وتقدم تفسير ذلك في باب بعث علي ، من المغازي وفي حديث أبي بكره عند أحمد والطبري وفاتاه رجل أسود طويل مشعر مخلوق الرأس بين عينيه أثر السجود ، وفي رواية أبي الوضئ عن أبي برزة عند أحمد والطبري والحاكم : أتى رسول الله ﷺ بدنانير فكان يقسمها ورجل أسود مطهوم الشعر بين عينيه أثر السجود ، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند البزار والطبري : رجل من أهل البادية حديث عهد بأمر الله ، . قوله (فقال : أعدل يا رسول الله) في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم : فقال اتق الله يا محمد ، وفي حديث عبد الله بن عمرو فقال : أعدل يا محمد ، وفي لفظ له عند البزار والحاكم : فقال : يا محمد والله إن كان الله أمرك أن تعدل ما أراك تعدل ، وفي رواية مقسم التي أشترت إليها : فقال يا محمد قد رأيت الذي صنعت ، قال وكيف رأيت ؟ قال لم أرك عدلت ، وفي حديث أبي بكره

« فقال يا محمد والله ما تعدل ، وفي لفظ « ما أراك عدلت في القسمة » ونحوه في حديث أبي برزة . قوله (فقال ويحك) في رواية الكشميهني « ويحك » ، وهي رواية شعيب والأوزاعي كما تقدم الكلام عليها في كتاب الأدب . قوله (ومن يعدل إذا لم أعدل) في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم . ومن يطع الله إذا لم أطعه ، ولمسلم من طريقه « أو استحق أهل الأرض أن أطيع الله » ، وفي حديث عبد الله بن عمرو « عند من يلتمس العدل بعدى » ، وفي رواية مقسم عنه « فغضب عليه السلام وقال : العدل إذا لم يكن عندى فعند من يكون » ، وفي حديث أبي بكر « فغضب حتى احمرت وجنتاه » ، ومن حديث أبي برزة ، قال فغضب غضبا شديدا وقال : والله لا تجدون بعدى رجلا هو أعدل عليكم منى » . قوله (قال عمر بن الخطاب : يا رسول الله ائذن لي فأضرب عنقه) في رواية شعيب ويونس « فقال ، بزيادة قام وقال : ائذن لي فيه فأضرب عنقه » ، وفي رواية الأوزاعي « فلاضرب » ، بزيادة لام ، وفي حديث عبد الله بن عمرو من طريق مقسم عنه « فقال عمر : يا رسول الله ألا أقوم عليه فأضرب عنقه » ، وقد تقدم في المغازي من رواية عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد في هذا الحديث « فسأله رجل أظنه خالد بن الوليد قتله » ، وفي رواية مسلم « فقال خالد بن الوليد ، بالجزم » ، وقد ذكرت وجه الجمع بينهما في أواخر المغازي وأن كلا منهما سأل ، ثم رأيت عند مسلم من طريق جرير عن عمارة بن القعقاع بسنده فيه « فقام عمر بن الخطاب فقال : يا رسول الله ألا أضرب عنقه ؟ قال : لا . ثم أدبر فقام إليه خالد بن الوليد سيف الله فقال : يا رسول الله أضرب عنقه ؟ قال : لا ، فهذا نص في أن كلا منهما سأل . وقد استشكل سؤال خالد في ذلك لأن بعث على ابن النبت كان عقب بعث خالد بن الوليد اليها ، والذهب المقسوم أرسله على من اليمن كما في صدر حديث ابن أبي نعم عن أبي سعيد ، ويحجب بأن عليا لما وصل إلى اليمن رجع خالد منها إلى المدينة فأرسل على الذهب لحضر خالد قسمته ، وأما حديث عبد الله بن عمرو فإنه في قصة قسم وقع بالجمعة من غنائم حنين ، والسائل في قتله عمر بن الخطاب جزما ، وقد ظهر أن المعترض في الموضوعين واحد كما مضى قريبا . .

قوله (قال دعه) في رواية شعيب « فقال له دعه » ، كذا لا بى ذر وفي رواية الأوزاعي « فقال لا » ، وزاد أفلح بن عبد الله في روايته « فقال ما أنا بالذى أقتل أصحابي » . قوله (فإن له أصحابا) هذا ظاهره أن ترك الأمر بقتله بسبب أن له أصحابا بالصفة المذكورة ، وهذا لا يقتضى ترك قتله مع ما أظهره من مواجهة النبي عليه السلام بما واجهه ، فيحتمل أن يكون لمصلحة التعالف كما فهمه البخارى لأنه وصفهم بالمبالغة في العبادة مع إظهار الإسلام ، فلو أذن في قتلهم لكان ذلك تنفيرا عن دخول غيرهم في الإسلام ، ويؤيده رواية أفلح ولها شواهد ، ووقع في رواية أفلح « سيخرج أناس يقولون مثل قوله » . قوله يحقر أحدكم صلاته مع صلاته وصيامه مع صيامه (كذا في هذه الرواية بالإفراد ، وفي رواية شعيب وغيره « مع صلاتهم » ، بصيغة الجمع فيه وفي قوله « مع صيامهم » ، وقد تقدم في ثاني أحاديث الباب الذى قبله وزاد في رواية شعيب ويونس « يقرءون القرآن ولا يجاوز تراقيهم » ، بمشاة وقف جمع ترقية بفتح أوله وسكون الراء وضم القاف وفتح الواو وهي المظالم الذى بين آقرة النحر والماتق ، والمعنى أن قراءتهم لا يرفعها الله ولا يقبأها ، وقيل لا يعملون بالقرآن فلا يثابون على قراءته فلا يحصل لهم إلا سرده . وقال النووي : المراد أنهم ليس لهم فيه حظ إلا سروره على لسانهم لا يصل إلى حلوقهم فضلا عن أن يصل إلى قلوبهم ، لأن المطلوب تعمقه وتدبره بوقوعه في القلب . قلت : وهو مثل قوله فيهم أيضا « لا يجاوز لسانهم حناجرهم » ، أى ينطقون بالشهادتين ولا يعرفونها بقلوبهم ، ووقع في رواية مسلم « يقرءون القرآن رطبا » ، قيل المراد الخلق في التلاوة أى

يأتون به على أحسن أحواله ، وقيل المراد أنهم يواظبون على تلاوته فلا تزال ألسنتهم رطبة به ، وقيل هو كناية عن حسن الصوت به حكايا القرطبي ، ويرجح الأول ما وقع في رواية أبي الوداك عن أبي سعيد عند مسدد « يقرءون القرآن كما حسن ما يقرؤه الناس » ويؤيد الآخر قوله في رواية مسلم عن أبي بكرة عن أبيه « قوم أشداء أحدا ذلقة ألسنتهم بالقرآن » أخرجه الطبري وزاد في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد « يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الأوثان ، يمرقون ، وأرجحها الثالث . قوله (يمرقون من الدين كما يمرق السم) بآني تفسيره في الحديث الثاني ، وفي رواية الأوزاعي كمرق السم . قوله (من الرمية) في رواية معبد بن سيرين عن أبي سعيد الآتية في آخر كتاب التوحيد « لا يعودون فيه حتى يعود السم إلى فوقه ، والرمية فعيلة من الرمي والمراد الغزاة المرمية مثلا . ووقع في حديث عبد الله بن عمرو من رواية مقسم عنه « فانه سيكون لهذا شيعة يتعمقون في الدين يمرقون منه ، الحديث ، أي يخرجون من الاسلام بغتة كخروج السم إذا رماه رام قوى الساعد فأصاب مارماه فنفذ منه بسرعة بحيث لا يتعلق بالسم ولا بشيء منه من المرمى شيء ، فإذا التمس الرامي سمه وجدده ولم يجد الذي رماه فينظر في السم ليعرف هل أصاب أو أخطأ فإذا لم يره علق فيه شيء من الدم ولا غيره ظن أنه لم يصبه والفرض أنه أصابه ، وإلى ذلك أشار بقوله « سبق الفرت والدم » أي جاوزها ولم يتعلق فيه منهما شيء بل خرجا بعده ، وقد تقدم شرح القذف في علامات النبوة ، ووقع في رواية أبي نضرة عن أبي سعيد عند مسلم فضرب النبي ﷺ لم مثلا الرجل يرمي الرمية الحديث ، وفي رواية أبي المتوكل الناجي عن أبي سعيد عند الطبري « مشاهم كمثل رجل رمى رمية فتوخى السم حيث وقع فأخذه فنظر إلى فوقه فلم يره دسما ولا دما ، لم يتعلق به شيء من الدسم والدم ، كذلك هؤلاء لم يتعلقوا بشيء من الاسلام ، وعنده في رواية طاسم بن شمع بفتح المعجمة وسكون الميم بعدها معجمة بعد قوله من الرمية « يذهب السم فينظر في النصل فلا يرى شيئا من الفرت والدم » الحديث ، وفيه يتركون الاسلام وراء ظهورهم وجعل يديه وراء ظهره ، وفي رواية أبي إسحاق مولى بني هاشم عن أبي سعيد في آخر الحديث « لا يتعلقون من الدين بشيء كما لا يتعلق بذلك السم » أخرجه الطبري . وفي حديث أنس عن أبي سعيد عند أحمد وأبي داود والطبري « لا يرجعون إلى الاسلام حتى يرتد السم إلى فوقه » وجاء عن ابن عباس عند الطبري وأوله في ابن ماجه بسياق أوضح من هذا وانفاه « سيخرج قوم من الاسلام خروج السم من الرمية عرضت الرجال فرموها فانمرق منهم أحدهم منها فخرج فأناه فنظر إليه فإذا هو لم يتعلق بنصله من الدم شيء ، ثم نظر إلى القذف فلم يره تعلق من الدم بشيء » فقال : إن كنت أصبت فان بالريش والفوق شيئا من الدم ، فنظر فلم ير شيئا تعلق بالريش والفوق . قال : كذلك يخرجون من الاسلام » وفي رواية بلال بن بقطر عن أبي بكرة « بأنهم الشيطان من قبل دينهم » وللهاميدي وابن أبي عمير في مسنديهما من طريق أبي بكر مولى الانصار عن علي « ان ناسا يخرجون من الدين كما يخرج السم من الرمية ثم لا يعودون فيه أبدا » . قوله (آيتهم) أي علامتهم ، ووقع في رواية ابن أبي مريم عن علي عند الطبري « علامتهم » . قوله (رجل إحدى يديه أو قال ثدييه) هكذا الأكثر بالتثنية فهما مع الشك هل هي ثنية يد أو ثدي بالمثلثة ، وفي رواية المستمل هنا بالمثلثة فهما فالشك عنده هل هو الثدي بالإفراد أو بالتثنية ، ووقع في رواية الأوزاعي « إحدى يديه » ثنية يد ولم يشك ، وهذا هو المعتمد ، فقد وقع في رواية شعيب ويونس « إحدى يديه » . قوله (مثل ثدي المرأة أو قال مثل البضمة) بفتح الموحدة

وسكون الممجمة أى القطعة من اللحم . **قوله** (تدرر) بفتح أوله ودالين مهملتين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وآخره راء وهو على حذف إحدى النامين وأصله تدردر ومعناه تتحرك وتذهب وتجيء ، وأصله حكاية صوت الماء فى بطن الوادى إذا تدافع ، وفى رواية عبيدة بن عمرو عن على عند مسلم : فهم رجل مخرج اليد أو مودن اليد أو مودن اليد ، والمخرج بخاء معجمة وجيم والمودن بوزنه والمثرون بفتح الميم وسكون المثلثة وكلمها بمعنى وهو الناقص ، وله من رواية زيد بن وهب عن على : وغاية ذلك أن فهم رجلا له عضد ايس له ذراع على رأس عضده مثل حلة الثدى عليه شعرات بيض ، وعند الطبرى من وجه آخر : فهم رجل يجمع اليد كأنها ثدى حبشية ، وفى رواية أفلح بن عبد الله : فيها شعرات كأنها نسخة سبع ، وفى رواية أبى بكر مولى الأنصار : كثر ثدى المرأة لها حلة كحلة المرأة حولها سبع هلابات ، وفى رواية عبيد الله بن أبى رافع عن على عند مسلم : منهم أسود إحدى يديه طي شاة أو حلة ثدى ، فأما الطي فهو بضم الطاء المهملة وسكون الواو وحده وهى الثدى ، وعند الطبرى من طريق طارق بن زياد عن على : فى يده شعرات سرد ، والأول أقوى ، وقد ذكر **عليه السلام** للخرايج علامة أخرى فى رواية معبد بن سيرين عن أبى سعيد ، قيل ما سبأهم ، قال : سبأهم التحليق ، وفى رواية عاصم بن شمع عن أبى سعيد : فقام رجل فقال : يا بنى الله هل فى هؤلاء القوم علامة ؟ قال : يحلقون رءوسهم فهم ذرئىة ، وفى حديث أنس عن أبى سعيد : هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا ، قيل : يا رسول الله ما سبأهم ؟ قال التحليق ، هكذا أخرجه الطبرى ، وعند أبى داود بهضه . **قوله** (يخرجون على خير فرقة من الناس) كذا الأكثر هنا ، وفى علامات النبوة وفى الأدب : حين ، بكسر الميم و آخره نون و فرقة ، بضم الفاء . ووقع فى رواية عبد الرزاق عند أحمد وغيره : حين فترة من الناس ، بفتح الفاء وسكون المثلثة ، ووقع للكشيمى فى هذه المواضع وعلى غيره بفتح الممجمة وآخره راء و فرقة ، بكسر الفاء والأول المتمد وهو الذى عند مسلم وغيره وإن كان الآخر صحيحا ويؤيد الأول أن عند مسلم من طريق أبى نضرة عن أبى سعيد : تفرق مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلهم أولى الطائفتين بالحق ، وفى لفظ له : يكون فى أمتى فرقان فيخرج من بينهما طائفة مارقة يلى قتلهم أولاهم بالحق ، وفى لفظ له : يخرجون فى فرقة من الناس يقتلهم أدنى الطائفتين الى الحق ، وفيه : فقال أبو سعيد : وأنتم قتلتموهم يا أهل العراق ، وفى رواية الضحاك المشرقى عن أبى سعيد : يخرجون على فرقة مختلفة يقتلهم أقرب الطائفتين الى الحق ، وفى رواية أنس عن أبى سعيد عند أبى داود : من قاتلهم كان أولى بالله منهم . **قوله** (قال أبو سعيد) هو متصل بالسند المذكور . **قوله** (أشهد سمعت من النبى **ﷺ**) كذا هنا باختصار ، وفى رواية شعيب ويونس : قال أبو سعيد فاشهد أنى سمعت هذا الحديث من النبى **ﷺ** ، وقد مضى فى الباب الذى قبله من وجه آخر عن أبى سعيد : سمعت رسول الله **ﷺ** يقول يخرج فى هذه الأمة ، وفى رواية أفلح بن عبد الله : حضرت هذا من رسول الله **ﷺ** . **قوله** (وأشهد أن عليا قتلهم) فى رواية شعيب : أن على بن أبى طالب قاتلهم ، وكذا وقع فى رواية الأوزاعى ويونس : قاتلهم ، ووقع فى رواية أفلح بن عبد الله : وحضرت مع على يوم قتلهم بالنروان ، ونسبة قتلهم لعل لسكونه كان القائم فى ذلك ، وقد مضى فى الباب قبله من رواية سويد بن غفلة عن على : أمر النبى **ﷺ** بقتلهم ، ولفظه : فأينما لقيتموهم فاقتلهم ، وقد ذكرت شواهد ، ومنها حديث نصر بن عاصم عن أبى بكره رفته : أن فى أمتي أفواجا يقرءون القرآن لا يحاوز تراقيهم ؛ فاذا لقيتموهم فانيهم ، أى فاقتلهم أخرجه الطبرى ،

وتقدم في أحاديث الأنبياء وغيرهما ، أن أدركتهم لأقتلهم ، وأخرج الطبري من رواية مسروق قال : قالت لي عائشة : من قتل المخرج ؟ قالت : علي . قالت فأين قتله ؟ قالت علي نهر يقال لاسفله النهر وان . قالت : انتني على هذا بيعة ، فانيتها بخمسين نفسا شهدوا أن عليا قتله بالنهر وان ، أخرجه أبو يهل والطبري ، وأخرج الطبراني في الأوسط ، من طريق عامر بن سعد قال : قال حمار لسعد : أما سمعت رسول الله ﷺ يقول : يخرج أقوام من أمتي يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية يقتلهم علي بن أبي طالب ؟ قال : أي والله ، وأما صفة قتالهم وقتلهم فوكت عند مسلم في رواية زيد بن وهب الجهني أنه كان في الجيش الذين كانوا مع علي حين ساروا إلى الخوارج فقال علي بعد أن حدث بصفته عن النبي ﷺ : والله إنني لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم ، فانهم قد سفكوا الدم الحرام وأغاروا في سرح الناس ، قال فلما التقينا وهلي الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسبي فقال لهم : ألقوا الرماح وسلوا سيوفكم من جفونها فاني أخاف أن يناشدوكم كما ناشدوكم يوم حروراء ، قال فشجرهم الناس برماحهم ، قال فقتل بعضهم على بعض ، وما أصيب من الناس يومئذ الا رجلا . وأخرج يعقوب بن سفيان من طريق عمران بن جرير عن أبي مجلز قال : كان أهل النهر أربعة آلاف فقتلهم المسلمون ولم يقتل من المسلمين سوى تسعة ، فان شئت فاذهب الى أبي بردة فاسأله فانه شهد ذلك . وأخرج اسحق بن راهويه في مسنده من طريق حبيب بن أبي ثابت قال : أتيت أبا وائل فقلت : أخبرني عن هؤلاء القوم الذين قتلهم علي فيم فارقه فم استحل قتالهم ؟ قال : لما كنا بصفين استحر القتل في أهل الشام فرفعوا المصاحف فذكر قصة التحكيم ، فقال الخوارج ما قالوا ونزلوا حروراء ، فارسل اليهم علي فرجعوا ثم قالوا نكون في ناحيته فان قبل القضية فأنلناه وإن نقضها قاتلنا معه ، ثم اترقت منهم فرقة يقتلون الناس فحدث علي عن النبي ﷺ بأمرهم . وعند أحمد والطبراني والحاكم من طريق عبد الله بن شداد أنه دخل على عائشة مرجه من العراق ليألي قتل علي فقالت له عائشة نحدثني بأمر هؤلاء القوم الذين قتلهم علي ، قال : إن عليا لما كاتب معاوية وحكما الحكيم خرج عليه ثمانية آلاف من قراء الناس فنزلوا بأرض يقال لها حروراء من جانب الكوفة وعتبوا عليه فقالوا : انساخت من قيص البسكة الله ومن اسم سماك الله به ، ثم حكمت الرجال في دين الله ولا حكم الا لله ، فبلغ ذلك عليا فجمع الناس فدعا بمصحف عظيم فجعل يضربه بيده ويقول : أيها المصحف حدث الناس ، فقالوا ماذا انسان ؟ إنما هو مداد وورق ، ونحن نتكلم بما رويانا منه ، فقال : كتاب الله بيني وبين هؤلاء ، يقول الله في امرأ رجل (فان خفتم ثقات بينهما) الآية ، وأمة محمد أعظم من امرأة رجل ، ونقموا على أن كاتب معاوية ، وقد كاتب رسول الله ﷺ سهيل بن عمرو . واقد كان ليكم في رسول الله أسوة حسنة . ثم بعث اليهم ابن عباس فناظرهم فرجع منهم أربعة آلاف فيهم عبد الله بن الكواء ، فبعث علي إلى الآخرين أن يرجعوا فأبوا . فارسل اليهم : كونوا حيث شئتم وبيننا وبينكم أن لا نسفكوا دما حراما ولا تفتطعوا سبيلا ولا تظلموا أحدا ، فان فعلتم نبذت اليكم الحرب . قال عبد الله بن شداد : فوالله ماقتلهم حتى قطعوا السبيل وسفكوا الدم الحرام الحديث . وأخرج النسائي في الخصائص صفة مناظرة ابن عباس لهم بها . وفي الأوسط للطبراني من طريق أبي السائفة عن جندب بن عبد الله البجلي قال : لما فارقت الخوارج عليا خرج في طلبهم فانتهينا إلى عسكرهم فإذا لهم دوى كدوى النحل من قراءة القرآن ، وإذا فيهم أصحاب البرانس أي الذين كانوا معروفين بالزهد والعبادة ، قال فدخاني من ذلك شدة ، فنزلت عن فرسي وقت أصلي فقلت : اللهم ان كان في

قتال هؤلاء القوم لك طاعة قانن لي فيه . فربي على فقال لما حاذاني تموذ بالله من الشك يا جندب ، فلما جئته أقبل رجل على برذون يقول إن كان لك بالقوم حاجة فاهم قد قطعوا النهر ، قال ما تطامره ثم جاء آخر كذلك ، ثم جاء آخر كذلك ، قال : لا ما تطامره ولا يقطعونه وإني قتل من دونه عهد من الله ورسوله ، قلت الله أكبر ، ثم ركبنا فسايرته فقال لي : سأبعث إليهم رجلا يقرأ المصحف يدعهم إلى كتاب الله وسنة نبيهم فلا يقبل علينا بوجهه حتى يرشقوه بالنبل ولا يقتل منا عشرة ولا ينجو منهم عشرة ، قال فانتبهنا إلى القوم فأرسل إليهم رجلا فرماه إنسان فأقبل علينا بوجهه فقدم وقال علي : دونكم القوم فما قتل منا عشرة ولا نجا منهم عشرة . وأخرج يعقوب بن سفيان بسند صحيح عن حميد بن هلال قال حدثنا رجل من عبد القيس قال : لحقت بأهل النهر فاني مع طائفة منهم أسير إذا أتينا على قرية بيننا نهر ، فخرج رجل من القرية سريعا فقالوا له لا روع عليك ، وقطعوا إليه النهر فقالوا له أنت ابن خباب صاحب النبي ﷺ ؟ قال : نعم ، قالوا : فحدثنا عن أبيك فحدثهم بحديث يكون فتنه فان استطعت أن تكون عبد الله المقتول فكن ، قال فقدموه فضربوا عنقه ، ثم دعوا سريته وهي حبلى فبقروا عما في بطنها . ولا بن أبي شيبة من طريق أبي مجلز لاحق بن حميد قال قال علي لأصحابه : لا تبدوهم بقتال حتى يحدثوا حدثا ، قال فربهم عبد الله بن خباب فذكر قصة قتالهم له وبجاريته وأنهم بقروا بطنها وكانوا مروا على ساقته فأخذ واحد منهم ثمرة فوضعهما في فيه فقالوا له ثمرة معاهد قيم استحلتها ؟ فقال لهم عبد الله بن خباب : أنا أعظم حرمة من هذه الثمرة . فآخذوه فذبحوه ، فبلغ عليا فأرسل إليهم : أفيدونا بقاتل عبد الله بن خباب ، فقالوا : كلا قتله ، فأذن حينئذ في قتالهم . وعند الطبري من طريق أبي مرجم قال أخبرني أخى أبو عبد الله أن عليا سار إليهم حتى إذا كان حذاهم على شط النهر وان أرسل يناشدهم فلم تزل رسلة تختلف إليهم حتى قتلوا رسوله ، فلما رأى ذلك نهض إليهم فقاتلهم حتى فرغ منهم كلهم . قوله (جىء بالرجل على النعت الذى نعت النبي ﷺ) فى رواية شعيب د على نعت النبي ﷺ الذى نعت ، وفى رواية أفلح د قالتهم على فلم يجدوه ثم وجده بعد ذلك تحت جدار على هذا النعت ، وفى رواية زيد بن وهب د فقال على التمسوا فيهم المخرج قالتهم فلم يجدوه فقام على بنفسه حتى أتى ناسا قد قتل بعضهم على بعض قال أخروهم فوجدوه عما بلى الأرض فكبر ثم قال : صدق الله وبلغ رسوله . وفى رواية عبيد الله بن أبي رافع د فلما قتلهم على قال انظروا ، فنظروا فلم يجدوا شيئا ، فقال أرجعوا فوالله ما كذبت ولا كذبت مرتين أو ثلاثا ثم وجدوه فى خربة فأثروا به حتى وضعوه بين يديه ، أخرجها مسلم ، وفى رواية للطبري من طريق زيد بن وهب د فقال على اطلبوا ذا الثدي ، فطلبوه فلم يجدوه فقال : ما كذبت ولا كذبت اطلبوه ، فطلبوه فوجدوه فى ودة من الأرض عليه ناس من القتلى ، فاذا رجل على يده مثل سبلات السنور ، فكبر على والناس وأعجبهم ذلك ، ومن طريق عاصم بن كليب حدثنا أبي قال د بينا نحن قعود عند على فقام رجل عليه أثر السفر فقال : إني كنت فى العمرة فدخلت على طائفة فقات : ما هؤلاء القوم الذين خرجوا فيكم ؟ قلت : قوم خرجوا إلى أرض قريبة منا يقال لها حروراء ، فقالت أما أن ابن أبي طالب لو شاء لحدثكم بأمرهم ، قال فأهل على وكبر فقال : دخلت على رسول الله ﷺ وأيس عنده غير طائفة فقال : كيف أنت وقوم يخرجون من قبل المشرق وفيهم رجل كأن يده ثدى حبشية ، فحدثكم الله هل أخبرتكم بأنه فيهم ؟ قالوا : نعم ، فحدثوني فقلت ليس فيهم لحقت لكم أنه فيهم ثم أتيتهم فحدثوني به تسحبونه كما نهت لي . فقالوا : اللهم نعم . قال فأهل على وكبر ، وفى رواية أبي الوضئ بفتح الواو وكسر الضاد المعجمة الخفيفة

والتشديد عن علي « اطلبوا المخرج ، فذكر الحديث وفيه « فاستخرجوه من تحت القتل في طين . قال أبو الوضي :
كانني أنظر اليه حديثي عليه طر بطق له إحدى يديه مثل ندى المرأة عليها شعيرات مثل شعيرات تكون على ذنب
اليربوع ، ومن طريق أبي مريم قال « ان كان وذلك المخرج لهما في المسجد وكان فقيرا قد كسوته برنسا لي ورأيت
يهدم طعام علي وكان يسمى نافما ذا اللحية وكان في يده مثل ندى المرأة على رأسه حلة مثل حلة الندي عليه شعيرات
مثل سبلات السنور ، أخرجهما أبو داود ، وأخرجه الطبري من طريق أبي مريم مطولا وفيه « وكان علي يحدنا
قبل ذلك أن قوما يخرجون وعلامتهم رجل مخرج اليد فسمعت ذلك منه مرارا كثيرة وسمعت المخرج حتى رأيت
يتكره طعامه من كثرة ما يسمع ذلك منه ، وفيه « ثم أمر أصحابه أن يلتمسوا المخرج فالتسوه فلم يجدوه ، حتى جاء
رجل فيشره فقال وجدناه تحت قتيلين في ساقية ، فقال والله ما كذبت ولا كذبت ، وفي رواية أفصح « فقال علي
أيكم يعرف هذا ؟ فقال رجل من القوم : نحن نعرفه ، هذا حرقوص وأمه ههنا ، قال فأرسل علي إلى أمه فقالت :
كنت أرى غنما في الجاهلية فغشيتي كهية الظلة فحملت منه فولدت هذا ، وفي رواية عاصم بن شمع عن أبي سعيد
قال حدثني عشرة من أصحاب النبي ﷺ أن عليا قال « التمسوا إلى العلامة التي قال رسول الله ﷺ فاني لم أكذب
ولا أكذب ، فجاء به نعمد الله وأثنى عليه حين عرف العلامة ، ووقع في رواية أبي بكر مولى الأنصار عن
علي حوله سبع ملبات وهو بضم الهاء وموحدة جمع هلبة ، وفيه أن الناس وجدوا في أنفسهم بمد قتل أهل النهر
فقال علي : إني لا أراه إلا منهم ، فوجدوه على شفير النهر تحت القتل فقال علي : صدق الله ورسوله ، وفرح الناس
حين رأوه واستبشروا وذهب عنهم ما كانوا يجدونه ، . قوله (قال فنزلت فيه) في رواية السرخي « فهم ، . قوله
(ومنهم من يلزمك في الصدقات) المزمع العيب وقيل الوقوع في الناس وقيل بقيد أن يكون مواجهة ، والهمز في
الغيبة أي يعيبك في قسم الصدقات ، ويؤيد القيل المذكور ما وقع في قصة المذكور حيث واجه بقوله « هذه قصة
ما أريد بها وجه الله ، ولم أقف على الزيادة إلا في رواية معمر ، وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر لكن وقعت
مقدمة على قوله « حين فرقة من الناس ، قال فنزلت فيهم ، وذكر كلام أبي سعيد بعد ذلك ، وله شاهد من حديث
ابن مسعود قال « لما قسم رسول الله ﷺ غنائم حنين سمعت رجلا يقول : إن هذه القسمة ما أريد بها وجه الله ،
قال فنزلت (ومنهم من يلزمك في الصدقات) أخرجه ابن مردويه ، وقد تقدم في غزوة حنين بدون هذه الزيادة
ووقع في رواية عتبة بن وساج عن عبد الله بن عمر ما يؤيد هذه الزيادة « فجعل يقسم بين أصحابه ورجل جالس فلم
يعطه شيئا فقال : يا محمد ما أراك تعدل ، وفي رواية أبي الوضي عن أبي برزة نخوع ، فدل على أن الحامل للقائل على
ما قال من الكلام الجافي وأقدم عليه من الخطاب السيء كونه لم يعط من تلك العطية وأنه لو أعطى لم يقل شيئا من
ذلك . وأخرج الطبراني نحو حديث أبي سعيد وزاد في آخره « فغفل عن الرجل فذهب ، فسأل النبي ﷺ عنه
فطلب فلم يدرك ، وسنده جيد . (تنبيه) : جاء عن أبي سعيد الخدري قصة أخرى تتعلق بالخوارج فيها ما يخالف
هذه الرواية ، وذلك فيما أخرجه أحمد بسند جيد عن أبي سعيد قال « جاء أبو بكر إلى رسول الله ﷺ فقال :
يا رسول الله إني مررت بوادي كذا فإذا رجل حسن الهيئة متخشح يصل فيه ، فقال : اذهب إليه فاقتله . قال
فذهب إليه أبو بكر فلما رآه يصل كره أن يقتله فرجع ، فقال النبي ﷺ لعمر : اذهب فاقتله فذهب فرآه
على تلك الحالة فرجع ، فقال : يا علي اذهب إليه فاقتله فذهب على فلم يره ، فقال النبي ﷺ : ان هذا وأصحابه

يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه فاقتلواهم ثم شر البرية، وله شاهد من حديث جابر أخرجه أبو يعلى ورجاله ثقات، ويمكن الجمع بأن يكون هذا الرجل هو الأول وكانت قصته هذه الثانية متراخية عن الأولى، وأذن عليه السلام في قتله بعد أن منع منه لوزال حلة المنع وهي التألف، فكأنه استغنى عنه بعد انتشار الاسلام كما نهى عن الصلاة على من ينسب الى النفاق بعد أن كان يجري عليهم أحكام الاسلام قبل ذلك، وكأن أبا بكر وعمر تمسكا بالنهي الأول عن قتل المصابين وحل الأمر هنا على قيد أن لا يكون لا يصل فلذلك عللا عدم القتل بوجود الصلاة أو غلبا جانب النهي، ثم وجدت في د مغازى الأموى، من مرسل الشعبي في نحو أصل القصة، ثم دعا رجلا فأعطاهم، فقام رجل فقال: إياك لتقيم وما نرى عدلا، قال: إذا لا يعدل أحد بمدى. ثم دعا أبا بكر فقال: اذهب فاقتله، فذهب فلم يجده فقال: لو قتلت لرجوت أن يكون أولهم وآخرهم، فهذا يؤيد الجمع الذى ذكرته لما يدل عليه، ثم من التراخي والله أعلم. وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم منقبة عظيمة لعل وأن كان الامام الحق وأنه كان حل الصواب في قتال من قاتله في حروبه في الجمل وصفين وغيرهما، وأن المراد بالحصر في الصحيفة في قوله في كتاب الديات، ما عندنا الا القرآن والصحيفة، مقيد بالكتابة لا أنه ليس عنده عن النبي عليه السلام شيء، مما أطلعه الله عليه من الأحوال الآتية إلا ما في الصحيفة، فقد اشتملت طرق هذا الحديث على أشياء كثيرة كان عنده عن النبي عليه السلام علم بها مما يتعلق بقتال الخوارج وغير ذلك مما ذكر، وقد ثبت عنه أنه كان يخبر بأنه سيقوله أشقى القوم فكان ذلك في أشياء كثيرة، ويحتمل أن يكون النبي مقيدا باختصاصه بذلك فلا يرد حديث الجواب لأنه شاركه فيه جماعة وان كان عنده هو زيادة عليهم لأنه كان صاحب القصة فكان أشد عناية بها من غيره. وفيه الكف عن قتل من يعتقد الخروج على الامام مالم ينصب لذلك حربا أو يستعد لذلك لقوله فاذا خرجوا فاقتلواهم، وحكى الطبرى الاجماع على ذلك في حق من لا يكفر باعتقاده، وأسنده عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب في الخوارج بالكف عنهم مالم يسفكوا دما حراما أو يأخذوا مالا فان فعلوا فاقتلواهم ولو كانوا ولدى، ومن طريق ابن جريج قلت لعطاء ما يحمل في قتال الخوارج؟ قال: إذا قطعوا السبيل وأخافوا الأمن، وأسنده الطبرى عن الحسن أنه سئل عن رجل كان يرى رأى الخوارج ولم يخرج؟ فقال: العمل أملك بالناس من رأى، قال الطبرى. ويؤيده أن النبي عليه السلام وصف الخوارج بأنهم يقولون الحق بالسنتهم ثم أخبر أن قولهم ذلك وان كان حقا من جهة القول فإنه قول لا يجاوز حلوقهم، ومنه قوله تعالى (إليه يصعد الحكم الطيب والعمل الصالح يرفعه) أخبر أن العمل الصالح الموافق للقول الطيب هو الذى يرفع القول الطيب، قال وفيه أنه لا يجوز قتال الخوارج وقتلهم الا بعد إقامة الحجة عليهم بدعائهم الى الرجوع الى الحق والاعمال ذار اليهم، وإلى ذلك أشار البخارى في الترجمة بالآية المذكورة فيها واستدل به لمن قال بتكفير الخوارج. وهو مقتضى صنيع البخارى حيث قرنهم بالمؤمنين وأفرد عنهم المتأولين بترجمة، وبذلك صرح القاضى أبو بكر بن العربى فى شرح الترمذى فقال: الصحيح أنهم كفار لقوله عليه السلام يمرقون من الاسلام، ولقوله لا تقتلهم قتل عاد، وفي لفظه ثمود، وكل منهما إنما هلك بالكفر وبقوله ثم شر الخلق، ولا يوصف بذلك الا الكفار، ولقوله إنهم أبغض الخلق الى الله تعالى، ولحقهم على كل من خالف معتقدهم بالكفر والتخليد في النار فكانوا هم أحق بالاسم منهم، ومن جنح الى ذلك من أئمة المتأخرين الشيخ تقي الدين السبكي فقال في فتاويه: احتج من كفر الخوارج وغلاة الروافض بتكفيرهم

أعلام الصحابة لتضمنه تكذيب النبي ﷺ في شهادته لهم ، بالجنة ، قال : وهو عندي احتجاج صحيح ، قال : واحتج من لم يكفرهم بأن الحكم بتكفيرهم يستدعي تقدم علمهم بالشهادة المذكورة علما قطعيا ، وفيه نظر لأننا نعلم تركية من كفروه علما قطعيا الى حين موته وذلك كاف في اعتقادنا بتكفير من كفرهم ، ويؤيده حديث « من قال لأخيه كافر فقد باء به أحدهما » وفي لفظ مسلم « من رمى مسلما بالكفر أو قال عدو الله إلا حاد عليه » قال وهؤلاء قد تحقق منهم أنهم يرمون جماعة بالكفر عن حصل عندنا القطع بايمانهم فيجب أن يحكم بكفرهم بمقتضى خبر الشارع ، وهو نحو ما قالوه فيمن سجد للصنم ونحوه من لا تصريح بالجهود فيه بعد أن فسروا الكفر بالجهود فإن احتجوا بقيام الاجماع على تكفير فاعل ذلك قلنا وهذه الاخبار الواردة في حق هؤلاء تقتضي كفرهم ولو لم يعتقدوا تركية من كفروه علما قطعيا ، ولا ينبغيهم اعتقاد الاسلام اجمالا والعمل بالواجبات من الحكم بكفرهم كما لا ينبغي الساجد للصنم ذلك . قلت : ومن جنح الى بعض هذا البحث الطبري في تهذيبه فقال بعد أن سرد أحاديث الباب : فيه الرد على قول من قال لا يخرج أحد من الاسلام من أهل القبلة بعد استحقاقه حكمه الا بقصد الخروج منه طالما فانه مبطل لقوله في الحديث « يقولون الحق ويقرءون القرآن ويمرءون من الاسلام ولا يتعلقون منه بشيء » ومن المعلوم أنهم لم يرتكبوا استحلال دماء المسلمين وأموالهم الا بخطأ منهم فيما تأولوه من آي القرآن على غير المراد منه . ثم أخرج بسند صحيح عن ابن عباس وذكر عنده الخوارج وما يلقون عند قراءة القرآن فقال : يؤمنون بحكمه وبهلاكون عند مثابته . ويؤيد القول المذكور الأمر بقتلهم مع ما تقدم من حديث ابن مسعود « لا يحل قتل امرئ مسلم الا بأحدى ثلاث - وفيه - التارك لدينه ، المفارق للجماعة ، قال القرطبي في « المفهم » : يؤيد القول بتكفيرهم التثليل المذكور في حديث أبي سعيد ، يعني الآتي في الباب الذي يليه ، فان ظاهر مقصوده أنهم خرجوا من الاسلام ولم يتعلقوا منه بشيء كما خرج السهم من الرمية لسرعة وقوة راميته بحيث لم يتعلق من الرمية بشيء ، وقد أشار الى ذلك بقوله « سبق الفرث والدم » وقال صاحب الشفاء فيه : وكذا نقطع بكفر كل من قال قولا يتوصل به الى تضليل الأمة أو تكفير الصحابة ، وحكاه صاحب « الروضة » في كتاب الردة عنه وأقره . وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة الى أن الخوارج فساق وأن حكم الاسلام يحرم عليهم لتافظهم بالشهادتين ومواظبتهم على أركان الاسلام ، وإنما فسقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين الى تأويل فاسد وجرم ذلك الى استباحة دماء مخالفينهم وأموالهم والشهادة عليهم بالكفر والشرك . وقال الخطابي : أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج مع ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين ، وأجازوا مناكرتهم وأكل ذبائحهم ، وأنهم لا يكفرون ماداموا متمسكين بأصل الاسلام . وقال عياض : كادت هذه المسألة تكون أشد إشكالا عند المتكلمين من غيرها ، حتى سأل الفقيه عبد الحق الامام أبا المعالي عنها فاعتذر بأن ادخال كافر في الملة وإخراج مسلم عنها عظيم في الدين ، قال : وقد توقف قبله القاضي أبو بكر الباقلاني وقال : لم يصرح القوم بالكفر وإنما قالوا أقوالا تؤدي إلى الكفر . وقال الفزالي في كتاب « التفرقة بين الإيمان والزندقة » والذي ينبغي الاحتراز عن التكفير ما وجد اليه سبيلا فان استباحة دماء المصلين المقربين بالتوحيد خطأ ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم مسلم واحد . وما احتج به من لم يكفرهم قوله في ثالث أحاديث الباب بعد وصفهم بالمروق من الدين « كبروك السهم فينظر الرامي الى سهمه » الى أن قال « فيتمارى في الفرقة هل علق بها شيء » قال ابن بطال : ذهب جمهور

العلماء الى أن الخوارج غير خارجين عن جملة المسلمين لقوله « يتجارى في الفوق » لأن التجارى من الشك ، واذ وقع الشك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج من الاسلام ، لأن من ثبت له عقد الاسلام بيقين لم يخرج منه الا بيقين ، قال : وقد سئل على عن أهل النهر هل كفروا ؟ فقال : من الكفر فروا . قلت : وهذا إن ثبت عن علي حمل على أنه لم يكن اطلع على معتقدهم الذي أوجب تكفيرهم عند من كفرهم ، وفي احتجاجه بقوله « يتجارى في الفوق » نظر ، فإن في بعض طرق الحديث المذكور كما تقدمت الإشارة اليه وكما سيأتى « لم يعلق منه بشيء » وفي بعضها « سبق الفرث والدم » وطريق الجمع بينهما أنه تردد هل في الفرق شيء أو لا ثم تحقق أنه لم يعلق بالسهم ولا بشيء منه من الرمي بشيء ، ويمكن أن يحمل الاختلاف فيه على اختلاف أشخاص منهم ، ويكون في قوله « يتجارى » إشارة الى أن بعضهم قد يبق معه من الاسلام شيء ، قال القرطبي في « المفهم » : والقول بتكفيرهم أظهر في الحديث ، قال : فعلى القول بتكفيرهم يقتلون ويقتلون وتسي أموالهم وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال الخوارج ، وعلى القول بعدم تكفيرهم يسلك بهم مسلك أهل البغى إذا شقوا العصا ونصبوا الحرب ، فأما من استمر منهم ببدعة فاذا ظهر عليه هل يقتل بدم الاستتابة أو لا يقتل بل يجتهد في رد بدعته ؟ اختلاف فيه بحسب الاختلاف في تكفيرهم ، قال : وباب التكفير باب خطر ولا نعدل بالسلامة شيئاً ، قال وفي الحديث علم من أعلام النبوة حيث أخبر بما وقع قبل أن يقع ، وذلك أن الخوارج لما حكموا بكفر من خالفهم استباحوا دماءهم وتركوا أهل الذمة فقالوا نفى لهم بمهدم ، وتركوا قتال المشركين واشتغلوا بقتال المسلمين ، وهذا كله من آثار عبادة الجهال الذين لم تنشرح صدورهم بنور العلم ولم يتمسكوا بحبل وثيق من العلم ، وكفى أن رأسهم رد على رسول الله ﷺ أمره ونسبه إلى الجور نسأل الله السلامة . قال ابن هبيرة : وفي الحديث أن قتال الخوارج أولى من قتال المشركين ، والحكمة فيه أن في قتالهم حفظ رأس مال الاسلام ، وفي قتال أهل الشرك طلب الربح ، وحفظ رأس المال أولى ، وفيه الزجر عن الأخذ بظواهر جميع الآيات القابلة للتأويل التي يفهم القول بظواهرها الى مخالفة إجماع السلف ، وفيه التحذير من الغلو في الديانة والتعنط في العبادة بالحمل على النفس فيما لم يأذن فيه الشرع ، وقد وصف الشارع الشريعة بأنها سهلة سمحة ، وإنما ندب الى الشدة على الكفار والى الرأفة بالمؤمنين ، فعكس ذلك الخوارج كما تقدم بيانه . وفيه جواز قتال من خرج عن طاعة الامام العادل ، ومن نصب الحرب نقاتل على اعتقاد فاسد ، ومن خرج يقطع الطرق ويخيف السبيل ويسعى في الأرض بالفساد ، وأما من خرج عن طاعة إمام جائر أراد الغلبة على ماله أو نفسه أو أهله فهو معذور ولا يحمل قتاله وله أن يدفع عن نفسه وماله وأهله بقدر طاقته ، وسيأتى بيان ذلك في كتاب الفتن ، وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن عبد الله بن الحارث عن رجل من بني نصر عن علي وذكر الخوارج فقال : إن خالفوا إماماً عدلاً فقاتلوه ، وإن خالفوا إماماً جائراً فلا تقاتلوه فإن لهم مقالا . قلت : وعلى ذلك يحمل ما رقع للحسين بن علي ثم لأهل المدينة في الحرة ثم لعبد الله بن الزبير ثم للقراء الذين خرجوا على الحجاج في قصة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث والله أعلم . وفيه ذم استئصال شهر الرأس ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون المراد بيان صفتهم الواقعة لا لإرادة ذمها ، وترجم أبو عوانة في صحيحه لهذه الأحاديث « بيان أن سبب خروج الخوارج كان بسبب الأثرة في القسمة مع كونها كانت صواباً تخفى عنهم ذلك » وفيه لإباحة قتال الخوارج بالشروط المتقدمة وقتلهم في الحرب وثبوت الأجر إن قتلهم ، وفيه أن من المسلمين من يخرج من الدين من غير أن يقصد

الخروج منه ومن غير أن يختار ديناً على دين الاسلام ، وأن الخوارج شر الفرق المبتدعة من الامة المحمدية ومن اليهود والنصارى . قلت : والاخير مبنى على القول بتكفيرهم مطلقاً ، وفيه منقبة عظيمة لعمر اشداته في الدين وفيه أنه لا يكتفى في التعديل بظاهر الحال ولو بلغ المشهود بتعديله الغاية في العبادة والنقشف والورع حتى يختبر باطن حاله . الحديث الثاني . قوله (جرد الواحد) هو ابن زياد ، والشيباني هو أبو إسحق ، وبسير بن عمرو بتحتانية أنه بعد ما هملة مصفر ويقال له أيضاً أسير ، ووقع كذلك في رواية مسلم كحديث الباب ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد ، وهو من بنى محارب بن ثعلبة نزل الكوفة ويقال إن له صحبة ، وذكر أبو نعيم في تاريخه حديثاً ثانياً قيس بن عمرو بن أسير بن عمرو وأخبرني أبي عن أسير بن عمرو قال توفي النبي ﷺ وأنا ابن عشر سنين ، ويقال له أسير بن جابر كذا وقع عند مسلم في رواية أبي نضرة عن أسير بن جابر عن عمير في فضيلة أويس القرني ، وقيل هو أسير بن عمرو بن جابر نسب لجدّه . قوله (سمعته يقول وأهوى بيده قبل العراق) أي من جهته ، وفي رواية على بن مسهر عن الشيباني عن مسلم : نحو المشرق ، . قوله (يمرقون) قال ابن بطال : المروق الخروج عند أهل اللغة يقال مرق السهم من الغرض إذا أصابه ثم نفذ منه فهو يمرق منه مرقاً ومروقاً وانمرق منه وأمرقه الرامي إذا فعل ذلك به ومنه قيل للمرق يمرق لأنه يخرج منه ومنه قيل مرق البرق لخروجه بسرعة . قوله (مروق السهم من الرمية) زاد أبو عروانة في صحيحه من طريق محمد بن فضيل عن الشيباني قال : قال أسير قلت ما لم علامة ؟ قال سمعت من النبي ﷺ لا أزيدك عليه ، وفي هذا أن سهل بن حنيف صرح بأن الحرورية هم المراد بالقوم المذكورين في أحاديث هذين البابين فيعوى ما تقدم أن أبا سعيد توقف في الاسم والنسبة لافي كونهم المراد . قال الطبري : وروى هذا الحديث في الخوارج عن علي تالماً ومختصراً عبيد الله بن أبي رافع وسويد بن غفلة وعبيدة بن عمرو وزيد بن وهب وكليب الجرمي وطارق بن زياد وأبو مریم . قلت : وأبو وحى وأبو كثير وأبو موسى وأبو وائل في مسند إسحق بن راهويه والطبراني وأبو جحيفة عند البزار وأبو جعفر الفراء مولى علي أخرجه الطبراني في الأوسط وكثير بن نمير وطاسم بن ضمرة ، قال الطبري ورواه عن النبي ﷺ مع علي بن أبي طالب أو بعنه عبد الله بن مسعود وأبو ذر وابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وابن عمر وأبو سعيد الخدري وأنس بن مالك وحذيفة وأبو بكرة وعائشة وجابر وأبو برزة وأبو أمامة وعبد الله بن أبي أوفى وسهل بن حنيف وسلمان الفارسي قلت : ورافع بن عمرو وسعد بن أبي وقاص وعمار بن ياسر وجندب بن عبد الله البجلي وعبد الرحمن بن عريس وعقبة بن عامر وطلق بن علي وأبو هريرة أخرجه الطبراني في الأوسط بسند جيد من طريق الفرزدق الشاعر أنه سمع أبا هريرة وأبا سعيد وسألها فقال إني رجل من أهل المشرق وإن قوما يخرجون علينا يقتلون من قال لا إله إلا الله ويؤمنون من سواهم فقال لا لي . سمعنا النبي ﷺ يقول : من قتلهم فله أجر شهيد ومن قتلوه فله أجر شهيد ، فهؤلاء خمسة وعشرون نفراً من الصحابة والطرق إلى كثرتهم متعددة كعلي وأبي سعيد وعبد الله بن عمر وأبي بكرة وأبي برزة وأبي ذر ، فيفيد مجموع خبرهما القطع بصحة ذلك عن رسول الله ﷺ

٨ - باب قول النبي ﷺ : لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان دعواهما واحدة

٦٩٣٥ - حديثنا على حديثنا أبي لزاناد عن الأعرج : من أبي هريرة رضي الله عنه قال :

لا يحب الله ورسوله . فقال النبي ﷺ : الا تقولونه يقول لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله ؟ قال : بلى . قال فانه لا يوافي عبد يوم القيامة به إلا حرّم الله عليه النار .

٦٩٣٩ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن حصين عن فلان قال تنازع أبو عبد الرحمن وجبان بن عطية ، فقال أبو عبد الرحمن لجبان : لقد علمت ما الذي جبر أصحابك على الدماء - يعني علياً - قال : ماهو لا أبالك ؟ قال شئ سمعته يقول . قال ماهو ؟ قال : بعثني رسول الله ﷺ والزبير وأبا هريرة - وكلنا فارس - قال : انطلقوا حتى تأتوا روضة حاج - قال أبو سلمة : هكذا قال أبو عوانة حاج - فان فربها امرأة معها صحيفة من حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين فأتوني بها . فانطلقنا على أفراسنا حتى أدركناها حيث قل لنا رسول الله ﷺ تسير على بعير لها ، وكان كتب إلى أهل مكة بتسير رسول الله ﷺ إليهم . فقلنا أين الكتاب الذي ملك ؟ قالت : مامعى كتاب . فأنحنأ بها بعيرها ، فابتنينا في رحلها فما وجدنا شيئاً . فقال صاحبنا ما نرى معها كتاباً ، قال فقلت : لقد علمنا ما كذب رسول الله ﷺ . ثم حلف على : والذي يُحلف به أخرجنا الكتاب أو لأجر عندك . فأهوت إلى حجزها - وهي محتجزة بكساء فأخرجت الصحيفة ، فأتوا بها رسول الله ﷺ ، فقال عمر : يا رسول الله ، قد خان الله ورسوله والمؤمنين ، دعني فأضرب عنقه . فقال رسول الله ﷺ يا حاطب ما حملك على ما صنعت ؟ قال : يا رسول الله ، مالي أن لا أكون مؤمناً بالله ورسوله ، ولكنني أردت أن يكون لي عند القوم يد يدفع بها عن أهلي ومالي ، وليس من أصحابك أحد إلا له هنالك من قومه من يدفع الله به عن أهله وماله . قال : صدق ، لا تقولوا له إلا خيراً . قال فماد عمر ؟ قال : يا رسول الله ، قد خان الله ورسوله والمؤمنين ، دعني فلاضرب عنقه قال : أوليس من أهل بدر ؟ وما يدريك لعل الله اطاع عليهم قل : اعملوا ما شئتم فقد أوجبت لكم الجنة : فاغرو رقت عيناه فقال : الله ورسوله أعلم .

قوله (باب ما جاء في المتأولين) تقدم في باب من أكفر أخاه بغير تأويل ، من كتاب الادب وفي الباب الذي يليه من لم ير كفر من قال ذلك متأولاً وبيان المراد بذلك ، والحاصل أن من أكفر المسلم نظر فان كان بغير تأويل استحق الذم وربما كان هو الكافر . وإن كان بتأويل نظر ان كان غير سائق استحق الذم أيضاً ولا يصل إلى الكفر بل يبين له وجه خطئه ويزجر بما يليق به ولا يلحق بالاول عند الجمهور ، وإن كان بتأويل سائق لم يستحق الذم بل تقام عليه الحجة حتى يرجع إلى الصواب . قال العلماء كل متأول معذور بتأويله ليس بآثم اذا كان تأويله سائفاً في لسان العرب وكان له وجه في العلم . وذكر هنا أربعة أحاديث : الحديث الاول حديث عمر في قصته مع هشام بن حكيم بن حزام حين سمعه يقرأ سورة الفرقان في الصلاة بحروف تخالف ما قرأه هو على

رسول الله ﷺ . وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب فضائل القرآن ، ومناسبته للترجمة من جهة أن النبي ﷺ لم يؤخذ عمر بتكذيب هشام ولا بكونه أبيه بردائه وأراد الإيقاع به ، بل صدق هشاماً فيما نقله وعذر عمر في إنكاره ولم يزد على بيان الحجة في جواز القراءتين . وقوله في أول السند وقال الليث الخ . وصله الاسماعيل من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عنه . ويونس شيخ الليث فيه هو ابن يزيد ، وقد تقدم في فضائل القرآن وغيره من رواية الليث أيضاً موصولاً لكن عن عقيل لا عن يونس ، وهم مغالطاي ومن تبعه في أن البخاري وصله عن سعيد بن هفيرة عن الليث عن يونس ، وقوله كدت أساوره ، بسين مهملة أى أوانبه وزنه ومعناه ، وقيل هو من قولهم سار يسور إذا ارتفع ذكره ، وقد يكون بمعنى البطش لأن السورة قد تطلق على البطش لأنه ينشأ عنها .

الحديث الثاني حديث ابن مسعود في نزول قوله تعالى (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) وقد تقدم شرحه في أول حديث من كتاب استنابة المرتدين ، وسنده هنا كلهم كوفيون ، ووجه دخوله في الترجمة من جهة أنه ﷺ لم يؤخذ الصحابة بحملهم الظلم في الآية على عمومها حتى يتناول كل معصية بل هذرهم لأنه ظاهر في التأويل ثم بين لهم المراد بما رفع الاشكال . الحديث الثالث حديث عتيبان بن مالك في قصة مالك بن الدخشم ، وهو بضم الميملة وسكون المعجمة ثم شين معجمة مضمومة ثم ميم أو نون وهو الذي وقع هنا وقد يصغر ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أبواب المساجد في البيوت من كتاب الصلاة ، ومناسبته من جهة أنه ﷺ لم يؤخذ الفاتنين في حق مالك بن الدخشم بما قالوا ، بل بين لهم أن إجرام أحكام الإسلام على الظاهر دون ما في الباطن . وقوله هذا ، ألا تقولونه يقول لا إله إلا الله ، كذا في رواية الكشميهني وفي رواية المستعلى والمرحسي لا تقولوه ، بصيغة النهي . وقال ابن التين لا تقولوه ، جاءت الرواية والصواب لا تقولونه ، أى تظنونوه . قالت : الذى رأيته لا تقولوه ، بغير ألف في أوله وهو موجه ، وتفسير القول بالظن فيه نظر ، والذى يظهر أنه بمعنى الرؤية أو السماع ، وجوز ابن التين أنه خطاب المفرد وأصله ألا تقولوه فأشبع ضمة اللام حتى صارت واواً وأنشد لذلك شاهداً . الحديث الرابع حديث علي في قصة حاطب بن أبى بلاتة في مكاتبة قريش ونزول قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء) وقد تقدم في باب الجاسوس ، من كتاب الجهاد وما يتعاق به ، وفي باب النظر في شعور أهل الذمة ما يتعاق بذلك ، والجمع بين قوله حجرتا وعقيصتها وضبط ذلك ، وتقدم في باب فضل من شهد بدراً ، من كتاب المغازى الكلام على قوله لا إله إلا الله اطلع على أهل بدر ، وفي تفسير الممتحنة بأبسط منه ، وفيها الجواب عن اعتراض عمر على حاطب بعد أن قبل النبي ﷺ عذره ، وفي غزوة الفتح الجمع بين قوله لا إله إلا الله وأنا والزبير والمقداد ، وقوله لا إله إلا الله وأنا وأبا مرثد ، وفيه قصة المرأة وبيان ما قيل في اسمها وما في الكتاب الذى حملته وأذكر هنا بقية شرحه . قوله (عن حصين) بالتصغير هو ابن عبد الرحمن الواسطي . قوله (عن فلان) كذا وقع مبهماً وسمى في رواية هشيم في الجهاد ، وعبد الله بن ادريس في الاستئذان ، وسعد بن عبيدة ، وكذا وقع في رواية خالد بن عبد الله ومحمد بن فضيل عند مسلم ، وأخرجه أحمد عن عفان عن أبى عوانة فسما ، ونحوه الاسماعيل من طريق عثمان بن أبى شيبة عن عفان قال لا حديثاً أبو عوانة عن حصين بن عبد الرحمن حدثني سعد بن عبيدة هو السلى الكوفي يكنى أبا حمزة وكان زوج بنت أبى عبد الرحمن السلى شيخه في هذا الحديث ، وقد وقع في نسخة الصغاني هنا بعد قوله لا إله إلا الله ، مانعه ، هو أبو حمزة سعد بن عبيدة السلى ختن أبى عبد الرحمن السلى ، انتهى ، وأهل

القاتل دهر الخ ، من دون البخارى ، وسعد تاجى روى عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر والبراء . قوله (تنارح أبو عبد الرحمن) هو السلى وصرح به فى رواية عفان . قوله (وحبان بن عطية) بكسر الميملة وتشديد الموحدة ، وحكى أبو على الجياني وتبعه صاحب المشارق والمطالع أن بعض رواة أبي ذر ضبطه بفتح أوله ، وهو وهم . قلت : وحكى المزى أن ابن ماكولا ذكره بالكسر وأن ابن الفرضى ضبطه بالفتح قال : وتبعه أبو على الجياني ، كذا قال ، والذي جزم به أبو على الجياني توهم من ضبطه بالفتح كما نقلته وذلك فى تقييد الممهل ، وصوب أنه بالكسر حيث ذكره مع حبان بن موسى وهو بالكسر اجماعا ، وكان حبان بن عطية سديا أيضا وهو أخيا لأبي عبد الرحمن السلى وإن كانا مختلفين فى تفضيل عثمان وعلى ، وقد تقدم فى أواخر الجهاد من طريق هشيم عن حصين فى هذا الحديث . وكان أبو عبد الرحمن عثمانيا أى يفضل عثمان على على وحبان بن عطية علويا أى يفضل عليا على عثمان . قوله (لقد علمت ما الذى) كذا للكشيمى وكذا فى أكثر الطرق ، وللحموى والمستمل هنا د من الذى ، وعلى الرواية الأولى ففاعل التجزى هو القول المعبر عنه هنا بقوله د شىء يقوله ، وعلى الثانية الفاعل هو القاتل . قوله (جرأ) بفتح الجيم وتشديد الراء مع الهمز . قوله (صاحبك) زاد عفان د يعنى عليا ، قوله (على الدماء) أى إراقة دماء المسلمين لأن دماء المشركين مندوب إلى إراقتها اتفاقا . قوله (لا أبالك) بفتح الهمزة وهى كلمة تقال عند الحث على الشئ ، والأصل فيه أن الإنسان إذا وقع فى شدة عاونه أبوه فإذا قيل لا أبالك فعناه ليس لك أب ، جد فى الأمر جد من ليس له معاون ، ثم أطلق فى الاستعمال فى موضع استبعاد ما يصدر من المخاطب من قول أو فعل . قوله (سمعته يقوله) فى رواية المستمل والكشيمى هنا د سمعته يقول ، بحذف الضمير والأول أوجه لقوله قال ما هو . قوله (قال بعثنى) كذا لم وكان د قال ، الثانية سقطت على عادتهم فى إسقاطها خطأ والأصل قال أى أبو عبد الرحمن قال أى على . قوله (والزبير وأبا مرثد) تقدم فى غزوة الفتح من طريق عبد الله بن أبى رافع عن على ذكر المقداد بدل أبى مرثد ، وجمع بأن الثلاثة كانوا مع على ، ووقع عند الطبرى فى تهذيب الآثار ، من طريق أعشى ثقف عن أبى عبد الرحمن السلى فى هذا الحديث د ومضى الزبير بن العوام ورجل من الأنصار ، وليس المقداد ولا أبو مرثد من الأنصار إلا إن كانت بالمعنى الأعم ، ووقع فى الأسباب ، للواحدى أن عمر وعمارا وطلحة كانوا معهم ولم يذكر له مستندا وكأنه من تفسير ابن الكلبي فاقى لم أراه فى سير الواقدي ووجدت ذكر فيه عمر من وجه آخر أخرجه ابن مردويه فى تفسيره من طريق الحكيم بن عبد الملك عن قتادة عن أنس فى قصة المرأة المذكورة . فأخبر جبريل النبی ﷺ بخبرها فبعث فى أثرها عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب . قوله (روضة حاج) بمهمله ثم جيم . قوله (قال أبو سلمة) هو موسى بن إسماعيل شيخ البخارى فيه . قوله (هكذا قال أبو عوانة حاج) فيه إشارة إلى أن موسى كان يعرف أن الصواب د خاخ ، بمجمتين واسكن شيخه قالها بالمهمله والجيم وقد أخرجه أبو عوانة فى صحيحه من رواية محمد بن إسماعيل الصائغ عن عفان فذكرها بلفظ د حاج ، بمهمله ثم جيم قال عفان والناس يقولون د خاخ ، أى بمجمتين ، قال النووى قال العلماء هو غلط من أبى عوانة وكأنه اشتبه عليه بمكان آخر يقال له د ذات حاج ، بمهمله ثم جيم وهو موضع بين المدينة والشام يسلكه الحاج ، وأما د روضة خاخ ، فانما بين مكة والمدينة بقرب المدينة . قلت : وذكر الواقدي أنها بالقرب من ذى الحليفة دلى بریدن المدينة ، وأخرج سمويه فى فوائده من طريق عبد الرحمن بن حاطب قال :

وكان حاطب من أهل اليمن حليفاً للزبير فذكر القصة وفيها أن المكان على قريب من اثني عشر ميلاً من المدينة ، وزعم السهيلي أن هشياً كان يقولها أيضاً ، حاج ، بمهمة ثم جيم وهو وهم أيضاً ، وسيأتي ذلك في آخر الباب ، وقد سبق في أواخر الجهاد من طريق هشيم بلفظ « حتى تأتوا روضة كذا » فاعلم البخاري كفى عنها أو شيخه إشارة إلى أن هشياً كان يصحفها ، وعلى هذا فلم ينفرد أبو عوانة بتصحيحها لكن أكثر الرواة عن حصين قالوها على الصواب بمجمعتين . **قوله** (فان فيها امرأة معها صحيفة من حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين فأتوني بها) في رواية عبيد الله بن أبي رافع « فان بها ظمينة معها كتاب » والظمينة بظاء معجمة وزن عظيمة فميلة بمعنى قاعة من الظمن وهو الرحيل ، وقيل سميت ظمينة لأنها تركب الظمين التي تظمن براكبها ، وقال الخطابي : سميت ظمينة لأنها تظمن مع زوجها ولا يقال لها ظمينة إلا إذا كانت في الهودج وقيل انه اسم الهودج سميت المرأة لركوبها فيه ، ثم توسعوا فأطلقوه على المرأة ولو لم تكن في هودج ، وقد تقدم في غزوة الفتح بيان الاختلاف في اسمها ، وذكر الواقدي أنها من مزينة وأنها من أهل العرج بفتح الراء بعدها جيم بمعنى قرية بين مكة والمدينة ، وذكر الثعالب ومن تبعه أنها كانت مولاة أبي صبيح بن عمرو بن هاشم بن عبد مناف ، وقيل عمران بدل عمرو ، وقيل مولاة بنى أسد بن عبد العزى ، وقيل كانت من موالى العباس ، وفي حديث أنس الذي أشرت إليه عند ابن مروية أنها مولاة لقريش « وفي تفسير مقاتل بن حيان أن حاطباً أعطاه عشرة دنانير وكساه برداً ، وعند الواحدى أنها قدمت المدينة فقال لها النبي **ﷺ** : جئت مسلمة ؟ قالت : لا ولكن احتجت ، قال : فإني أنت عن شباب قريش ؟ وكانت مغنية ، قالت : ما طلب مني بعد رقعة بدر شيء من ذلك ، فكساهما وحاماً فأناها حاطب فكتب معها كتاباً إلى أهل مكة أن رسول الله **ﷺ** يريد أن يفرو نخذوا حذرهم ، وفي حديث عبد الرحمن بن حاطب : فكتب حاطب إلى كفار قريش بكتاب ينتصح لهم ، وعند أبي بعل والطبري من طريق الحارث بن علي لما أراد النبي **ﷺ** أن يفرو مكة أسر إلى ناس من أصحابه ذلك وأثنى في الناس أنه يريد غير مكة ، فسمعه حاطب بن أبي بلتعة فكتب حاطب إلى أهل مكة بذلك ، وذكر الواقدي أنه كان في كتابه أن رسول الله **ﷺ** أذن في الناس بالفرار ولا أراه إلا يريدكم ، وقد أحببت أن يكون إنذارى لكم بكتابي اليكم ، وتقدم بقية ما نقل مما وقع في الكتاب في غزوة الفتح . **قوله** (تسير على بعير لها) في رواية محمد بن فضيل عن حصين « تشدد » بشين معجمة ومثناة فوقانية . **قوله** (فابتغيها في رحلها) أي طلبنا كأنها فتشها مامعها ظاهراً وفي رواية محمد بن فضيل « فأنظنا بعيرها فابتغيها » وفي رواية الحارث فوضعنا متاعها وفتشنا فلم نجد . **قوله** (لقد علمنا) في رواية الكشميهني « لقد علمتما » وهي رواية عفان أيضاً **قوله** (ثم حلف علي : والذي يحلف به) أي قال والله وصرح به في حديث أنس ، وفي حديث عبد الرحمن بن حاطب . **قوله** (لتخرجن الكتاب أو لأجردنك) أي أنزع ثيابك حتى تصيري عريانة ، وفي رواية ابن فضيل « أو لأقتلنك » وذكر الاسماعيل أن في رواية خالد بن عبد الله مثله ، وعنده من رواية ابن فضيل لأجردنك بجيم ثم زاي أي أضيرك مثل الجزور إذا ذبحت . ثم قال الاسماعيل ترجم البخاري النظر في شعور أهل الذمة يعني الترجمة الماضية في كتاب الجهاد ، وهذه الرواية تخالفه أي رواية « أو لأقتلنك » . قلت : رواية « لأجردنك » أشهر ورواية « لأجردنك » كأنها مفسرة منها ورواية « لأقتلنك » كأنها بالمعنى من لأجردنك ، ومع ذلك فلا تنافي الترجمة لأنها إذا قتلت سلمت ثيابها في العادة فيستلزم التجرد الذي ترجم به . ويؤيد الرواية المشهورة ما وقع في رواية

عبيد الله بن أبي رافع بلفظ « لتخرجن الكتاب أو لتلقين الثياب » قال ابن التين : كذا وقع بكسر القاف وفتح الياء التحتانية وتشديد النون قال : والياء زائدة ، وقال الكرماني : هو بكسر الياء وبفتحها كذا جاء في الرواية باثبات الياء والفواحد التصريفية تقتضي حذفها ، لكن إذا صححت الرواية فتحمل على أنها وقعت على طريق المشاكلة لتخرجن ، وهذا توجيه الكسرة وأما الفتحة فتحمل على خطاب المؤنث الغائب على طريق الالتفات من الخطاب إلى الغيبة ، قال : ويجوز فتح القاف على البناء للمجهول وعلى هذا فترفع الثياب ، قلت : ويظهر لي أن صواب الرواية « لتلقين » بالنون بلفظ الجمع وهو ظاهر جداً لا إشكال فيه البتة ولا يفتقر إلى تكاف تخريج ، ووقع في حديث أنس « فقالت أيس معي كتاب فقال كذبت فقال قد حدثنا رسول الله ﷺ أن معك كتاباً والله لعظيبي الكتاب الذي معك أو لا أترك عليك ثوباً إلا التمسنا فيه » قالت أولستم بناس من مسلمين ! حتى إذا ظننت أنهما يلتمسان في كل ثوب معها حلت عفاصها ، وفيه « فرجما إليها فلا سيفيهما نقالا : والله لنذيقنك الموت أو لتدفنن اليأس الكتاب ، فأنكرت ، وجمع بينهما بأنهما هدداهما بالقتل أولاً فلما أصرت على الانكار ولم يكن معهما إذن بقتلها هدداهما بتجريد ثيابها فلما تحققت ذلك خشيت أن يقتلها حقيقة ، وزاد في حديث أنس أيضاً « فقالت : أدفعه إليكما على أن ترداني إلى رسول الله ﷺ » وفي رواية أعشى ثقيف عن عبد الرحمن عند الطبري « فلم يزل على بها حتى غابته » وقد اختلف هل كانت مسلمة أو على دين قومها فلا كثر على الثاني فقد عدت فيمن أهدر النبي ﷺ دمه يوم الفتح لأنها كانت تغني بهجاء أصحابه ، وقد وقع في أول حديث أنس « أمر النبي ﷺ يوم الفتح بقتل أربعة » فذكرها فيهم ثم قل « وأما امر سارة فذكر قصتها مع حاطب . قوله (فأتوا بها) أي الصحيفة وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع « فأتينا به » أي الكتاب ، ونحوه في رواية ابن عباس عن عمر وزاد « نقرى » عليه فإذا فيه من حاطب إلى ناس من المشركين من أهل مكة ، سمعهم الواقدي في روايته سميل بن عمرو العامري وعكرمة بن أبي جهل المخزومي وصفوان بن أمية الجمحي . قوله (فقال رسول الله ﷺ يا حاطب ما حملك على ما صنعت) في رواية عبد الرحمن بن حاطب « فدعا رسول الله ﷺ حاطباً فقال : أنت كتبت هذا الكتاب ؟ قال : نعم . قال : فما حملك على ذلك ، وكان حاطباً لم يكن حاضراً لما جاء الكتاب فاستدعى به لذلك ، وقد بين ذلك في حديث ابن عباس عن عمر بن الخطاب ولفظ « فأرسل إلى حاطب » فذكر نحوه رواية عبد الرحمن أخرجه الطبري بسند صحيح . قوله (قال : يا رسول الله مالي أن لا أكون مؤمناً بالله ورسوله) وفي رواية المستعلى « ما بي » بالموحدة بدل اللام وهو أوضح ، وفي رواية عبد الرحمن بن حاطب « أما والله ما ارتبت منذ أسلمت في الله » وفي رواية ابن عباس « قال والله إنني لناصح لله ورسوله » . قوله (ولكفي أردت أن يكون لي عند القوم يد) أي منه أذفع بها عن أهلي ومالي ، زاد في رواية أعشى ثقيف « والله ورسوله أحب إلي من أهلي ومالي » وتقدم في تفسير الممتحنة قوله « كنت ماضقاً » وتفسيره وفي رواية عبد الرحمن بن حاطب « ولكفي كنت امرأ غريباً فيكم وكان لي بنون وإخوة بمكة فكسبت لعل أدفع عنهم » . قوله (وأيس من أصحابك أحد إلا له هنالك) في رواية المستعلى هناك (من قومه من يدفع الله به عن أهله وماله) وفي حديث أنس وأيس منكم رجل إلا له بمكة من يحفظه في عياله غيري . قوله (قال : صدق ، ولا تقولوا له إلا خيراً) ويحتمل أن يكون ﷺ عرف صدقه بما ذكر ، ويحتمل أن يكون يوحى . قوله (فعاد عمر) أي عاد إلى الكلام الأول في حاطب . وفيه تهريج بأنه قال ذلك مرتين فأما المرة الأولى

فكان فيما معذورا لأنه لم يتضح له عذره في ذلك ، وأما الثانية فكان اتضح عذره وصدقه النبي ﷺ فيه ونهى أن يقولوا له إلا خيرا ، في إعادة عمر ذلك الكلام إشكال . وأجيب عنه بأنه ظن أن صدقه في عذره لا يدفع ما وجب عليه من القتل ، وتقدم إيضاحه في تفسير الممتحنة . قوله (فلا ضرب عنقه) قال الكرمانى هو بكسر اللام وأنصب الباء وهو في تأويل مصدر محذوف وهو خبر مبتدأ محذوف أى اتركنى لأضرب عنقه فتركك لى من أجل الضرب ، ويجوز سكون الباء والفاء زائدة على رأى الاخفش واللام الأمر ، ويجوز فتحها على لغة وأمر المتكلم نفسه باللام فصيح قبل الاستعمال ، وفي رواية عبيد الله بن أبى رافع : دعنى أضرب عنق هذا المنافق ، وفي حديث ابن عباس : قال عمر فاخترطت سيفى وقلت : يا رسول الله أمكنى منه فإنه قد كفر ، وقد أنكر القاضى أبو بكر بن الباقلانى هذه الرواية وقال ليست بمعرفة قاله في الرد على الجاحظ لأنه احتج بها على تكفير العاصى ، وأيسر لأنكار القاضى معنى لأنها وردت بسند صحيح ، وذكر البرقانى في مستخرجه أن مسلما أخرجهما ، ورده الحميدى ، والجمع بينهما أن مسلما خرج سندهما ولم يسق لفظهما ، وإذا ثبت فلهذه إطلاق الكفر وأراد به كفر النعمة كما أطلق النفاق وأراد به نفاق المعصية ، وفيه نظر لأنه استأذن في ضرب عنقه فأشهر بأنه ظن أنه نفاق كفر ولذلك أطلق أنه كفر ، ولكن مع ذلك لا يلزم منه أن يكون عمر يرى تكفير من ارتكب معصية ولو كبرت كما يقوله المبتدعة ولا يمكنه غلب على ظنه ذلك في حق حاطب ، فلما بين له النبي ﷺ عذر حاطب رجع . قوله (أليس من أهل بدر) في رواية الحارث : أليس قد شهد بدرا ، وهو استفهام تقرير ، وجزم في رواية عبيد الله بن أبى رافع أنه قد شهد بدرا وزاد الحارث : فقال عمر بلى ولا يمكنه ذلك وظاهر أعمامك عليك ، قوله (وما يدريك أعل الله أطلع) تقدم في فضل من شهد بدرا رواية من رواه بالجزم والبحث في ذلك وفي معنى قوله : اعملوا ما شئتم ، وما يؤيد أن المراد أن ذنوبهم تقع مغفورة حتى لو تركوا فرضا مثلا لم يؤاخذوا بذلك ما وقع في حديث سهل بن الحنظلية في قصة الذى حرس ليلة حنين فقال له النبي ﷺ : هل نزلت ؟ قال : لا ، إلا قضاء حاجة قال لا عليك أن لا تعمل بهما . وهذا يوافق ما فهمه أبو عبد الرحمن السلى ، ويؤيده قول علي فيمن قتل الحرورية ولو أخبرتمكم بما قضى الله تعالى على لسان نبيه ﷺ لمن قتلهم لنكاتم عن العمل ، وقد تقدم بيانه ، فهذا فيه إشعار بأن من باشر بعض الأعمال الصالحة يثاب من جزيل الثواب بما يقاوم الآثام الحاصلة من ترك الفرائض الكثيرة ، وقد تعقب ابن بطال على أبى عبد الرحمن السلى فقال : هذا الذى قاله ظنا منه لأن عليا على مكانته من العلم والفضل والدين لا يقتل إلا من وجب عليه القتل ، ووجه ابن الجوزى والقرطبي في « المفهم » قول السلى كما تقدم ، وقال الكرمانى : يحتمل أن يكون مراده أن عليا استفاد من هذا الحديث الجزم بأنه من أهل الجنة فعرف أنه لو وقع منه خطأ في اجتماعه لم يؤاخذ به قطعا ، كذا قال وفيه نظر ، لأن المجتهد معفو عنه فيما أخطأ فيه إذا بذل فيه وسعه ، وله مع ذلك أجر فإن أصاب فله أجران ، والحق أن عليا كان مصيبا في حرابه فله في كل ما اجتهد فيه من ذلك أجران ، فظاهر أن الذى فهمه السلى استند فيه الى ظنه كما قال ابن بطال والله أعلم . ولو كان الذى فهمه السلى صحيحا لكان على يتجرا على غير الدماء كالأموال ، والواقع أنه كان في غاية الورع وهو القائل : يا صفراء ويا بيضاء غرى غرى ، ولم ينقل عنه قط في أمر المال إلا التحرى بالمهمة لا التجرى بالجسيم . قوله (فقد أوجبت لكم الجنة) في رواية عبيد الله بن أبى رافع : فقد غفرت لكم ، وكذا في حديث عمر ، ومثله في

مغازي أبي الأسود عن عروة وكذا عند أبي عائد . قوله (فاغرو رقت عيناه) بالغين المعجمة الساكنة والراء
المكررة بينهما واو ساكنة ثم قاف أي امتلأت من الدموع حتى كأنها غرقت فهو افغوعلت من الفرق ، ووقع في
رواية الحارث عن علي « ففاضت عيناه » ، ويجمع على أنها امتلأت ثم فاضت . قوله (قال أبو عبد الله) هو
المصنف . قوله (خاخ أصح) يعني بمجمعتين . قوله (ولكن كذا قال أبو عوانة حاج) أي بمهمة ثم جيم . قوله
(وحاج تصحيف وهو موضع) . قلت : تقدم بيانه . قوله (وهشيم يقول خاخ) وقع للأكثر بالمعجمتين ، وقيل
بل هو كقول أبي عوانة وبه جزم السهيلي ، وبؤيده أن البخاري لما أخرجه من طريقه في الجهاد عبر بقوله « روضة
كذا » كما تقدم فلو كان بالمعجمتين لما كفى عنه ، ووقع في السيرة للفظ الحلي « روضة خاخ » بمجمعتين وكان هشيم
يروي الأخيرة منها بالجيم وكذا ذكره البخاري عن أبي عوانة انتهى ، وهو يوم أن المغيرة بينهما وبين الرواية
المشهوره إنما هو في الخاء الآخرة فقط وليس كذلك بل وقع كذلك في الأولى فعند أبي عوانة أنها بالخاء المهمة
جزما وأما هشيم فالرواية عنه محتملة . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن المؤمن ولو باغ بالصلاح أن يقطع
له بالجنة لا يعصم من الوقوع في الذنب لأن حاطبا دخل فيمن أوجب الله لهم الجنة ووقع منه ما وقع ، وفيه تعقب على من
تأول أن المراد بقوله « اعملوا ما شئتم » أنهم حفظوا من الوقوع في شيء من الذنوب . وفيه الرد على من كفر المسلم
بارتكاب الذنب ، وعلى من جزم بتخليده في النار ، وعلى من قطع بأنه لا بد وأن يعذب . وفيه أن من وقع منه الخطأ
لا ينبغي له أن يحمده بل يعترف ويهتذر أملا يجمع بين ذنبيه . وفيه جواز التشديد في استخلاص الحق والتهديد
بما لا يفعله الممرد تخويفا لمن يستخرج منه الحق . وفيه هناك ستر الجاسوس ، وقد استدل به من يرى قتله من
المالكية لاستئذان عمر في قتله ولم يرد النبي ﷺ عن ذلك إلا لكونه من أهل بدر ، ومنهم من قيده بأن يتكرر
ذلك منه ، والمعروف عن مالك يجتهد فيه الإمام ، وقد نقل الطحاوي الإجماع على أن الجاسوس المسلم لا يباح دمه
وقال الشافعية والأكثر يهزر ، وإن كان من أهل الهيئات يعني عنه . وكذا قال الأوزاعي وأبو حنيفة يوجع
عقوبة ويطال حبسه . وفيه العفو عن زلة ذوى الهيئة . وأجاب الطبري عن قصة حاطب واحتجاج من احتج بأنه
إنما صفح عنه لما أطاعه الله عليه من صدقه في اعتذاره فلا يكون غيره كذلك ، قال القرطبي وهو ظن خطأ لأن
أحكام الله في عبادته إنما تجري على ما ظهر منهم ، وقد أخبر الله تعالى نبيه عن المنافقين الذين كانوا يحضرون ولم يبع
له قتلهم مع ذلك لاظهارهم الاسلام ، وكذلك الحكم في كل من أظهر الاسلام تجرى عليه أحكام الاسلام . وفيه
من أعلام النبوة اطلاع الله نبيه على قصة حاطب مع المرأة كما تقدم بيانه من الروايات في ذلك ، وفيه إشارة الكبير
على الإمام بما يظهر له من الرأي المائد نفعه على المسلمين ويتخير الإمام في ذلك . وفيه جواز العفو عن العاصي .
وفيه أن العاصي لا حرمة له وقد أجمعوا على أن الأجنبية يحرم النظر إليها مؤمنة كانت أو كافرة ولولا أنها لمصيانها
سقطت حرمتها ما هددوا على بتجريد ما قاله ابن بطال . وفيه جواز غفران جميع الذنوب الجائزة الوقوع عن شاء
الله خلافا لمن أبى ذلك من أهل البدع ، وقد استشكلت إقامة الحد على مسطح بقذف عائشة رضي الله عنها كما تقدم
مع أنه من أهل بدر فلم يسامح بما ارتكبه من الكبيرة وسومح حاطب ، وعلى بكونه من أهل بدر ، والجواب
ما تقدم في « باب فضل من شهد بدرا » أن عمل العفو عن البدرى في الأمور التي لا حد فيها . وفيه جواز غفران
ما تأخر من الذنوب ويدل على ذلك الدماء به في عدة أخبار ، وقد جمعت جزمها في الأحاديث الواردة في بيان

الأعمال الموعود لعالمها بفقران ما تقدم وما تأخر سميته « الخصال المكفرة » ، لذنوب المقدمة والمؤخرة ، وفيها عدة أحاديث بأسانيد جياد ، وفيه تأدب عمر ، وأنه لا ينبغي إقامة الحد والتأديب بحضرة الإمام الأبعد استئذانه . وفيه منقبة لعمر ولأهل بدر كلهم ، وفيه البكاء عند السرور ويحتمل أن يكون عمر بكى حينئذ لما لحقه من الخشوع والندم على ما قاله في حق حاطب

(خاتمة) اشتمل كتاب استتابة المرتدين من الأحاديث المرفوعة على أحد وعشرين حديثاً فيها واحد معلق والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيها مضي سبعة عشر حديثاً والأربعة خالصة وافقه مسلم على تخريجها جميعها ، وفيه من الآثار عن الصحابة فن يمدح سبعة آثار بعضها موصول ، والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٩ - كتاب الاكراه

قول الله تعالى ﴿ إلا من أكره ﴾ وقلبه مطمئن بالإيمان ، ولكن من شَرَحَ بالكفر صدرأفعاليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم . وقال ﴿ إلا أن تتقوا منهم تقة ﴾ وهي تقية . وقال ﴿ إن الدين توفاكم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم ؟ قالوا كنا مستضعفين في الأرض - الى قوله - عفواً غفوراً ﴾ وقال ﴿ والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك ولياً واجعل لنا من لدنك نصيراً ﴾ فمَذَرُ الله المستضعفين للذين لا يمتنعون من ترك ما أمر الله به . والمكروه لا يكون إلا مستضعفاً غير ممتنع من فعل ما أمر به . وقال الحسن : التقية الى يوم القيامة . وقال ابن عباس فيمن يُكْرَهه اللصوص فيطلق ليس بشيء . وبه قال ابن عمر وابن الزبير والشعبي والحسن . وقال النبي ﷺ « الأعمال بالنية »

٦٩٤٠ - **حديثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن هلال بن أسامة أن أبا سلمة بن عبد الرحمن أخبره « عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يدهو في الصلاة : اللهم أنج عياش بن أبي ربيعة وسلمة بن هشام والوليد بن الوليد . اللهم أنج المستضعفين من المؤمنين . اللهم اشد وطأتك على مضر ، وابعث عليهم سنين كسنى يوسف »

قوله (بسم الرحمن الرحيم . كتاب الاكراه) هو الزام الغير بما لا يريد . وشروط الاكراه أربعة : الأول أن يكون قاعله قادراً على ايقاع ما يهدد به والمأمور عاجزاً عن الدفع ولو بالفرار . الثاني أن يظلم على ظنه أنه إذا امتنع أوقع به ذلك . الثالث أن يكون ما هدده به فوراً ، فلو قال ان لم تفعل كذا ضربتك غداً لا يعد مكرها ويستثنى ما إذا ذكر زمناً قريباً جداً أو جرت العادة بأنه لا يخلف الرابع أن لا يظهر من المأمور ما يدل على اختياره كمن أكره على الزنا فأولج وأمكنه أن يزع ويقول أنزلت فيتمادي حتى ينزل ، وكمن قيل له طاق ثلثاً فطاق

واحدة وكذا عكسه ، ولا فرق بين الإكراه على القول والفعل عند الجمهور ، ويستثنى من الفعل ما هو محرم على التأييد كقتل النفس بغير حق ، واختلاف في المكروه هل يكلف بترك فعل ما أكره عليه أو لا ؟ فقال الشيخ أبو إسحق الشيرازي : انعقد الإجماع على أن المكروه على القتل مأمور باجتناب القتل والدفع عن نفسه وأنه يأثم إن قتل من أكره على قتله ، وذلك يدل أنه مكلف حالة الإكراه ، وكذا وقع في كلام الغزالي وغيره ، ومقتضى كلامهم تخصيص الخلاف بما إذا وافق داعية الإكراه داعية الشرع كالاكراه على قتل الكافر والإكراه على الإسلام ، أما ما خالف فيه داعية الإكراه داعية الشرع كالاكراه على القتل فلا خلاف في جواز التكليف به ، وإنما جرى الخلاف في تكليف الملجأ وهو من لا يجد مندوحة عن الفعل كمن أتى من شاطئ وعقله ثابت فسهط على شخص فقتله فإنه لا مندوحة له عن السقوط ولا اختيار له في عدمه وإنما هو آله محضة ، ولا نزاع في أنه غير مكلف إلا ما أشار إليه الآمدي من التفريع على تكليف ما لا يطاق ، وقد جرى الخلاف في تكليف الغافل كالثائم والناسي وهو أبعد من الملجأ لأنه لا شعور له أصلاً وإنما قال الفقهاء بتكليفه على معنى ثبوت الفعل في ذمته أو من جهة ربط الأحكام بالأسباب . وقال القفال : إنما شرع سجود السهر ووجبت الكفارة على المخطئ لكون الفعل في نفسه متبهاً من حيث هو لا أن الغافل نهى عنه حالة الغفلة إذ لا يمكنه التحفظ عنه ، واختلاف فيما يمسد به فاتفقوا على القتل وإتلاف العضو والضرب الشديد والحبس الطويل ، واختلفوا في يسير الضرب والحبس كيوم أو يومين . قوله (وقول الله تعالى إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) وساق إلى (عظيم) . هو وعيد شديد لمن ارتد مختاراً ، وأما من أكره على ذلك فهو معذور بالآية ، لأن الاستثناء من الإثبات نفي فيقتضي أن لا يدخل الذي أكرهه على الكفر تحت الوعيد ، والمشهور أن الآية المذكورة نزات في عمار بن ياسر كما جاء من طريق أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر قال : أخذ المشركون عماراً فمذبوه حتى قاربهم في بعض ما أرادوا ، فشكى ذلك إلى النبي ﷺ فقال له : كيف تجد قلبك ؟ قال : مطمئناً بالإيمان ، قال فان عادوا فعد ، وهو مرسل ورجاله ثقات أخرجه الطبري وقوله عبد الرزاق وعنه عبد بن حميد ، وأخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في السند فقال دع عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار عن أبيه ، وهو مرسل أيضاً ، وأخرج الطبري أيضاً من طريق عطية العوفي عن ابن عباس نحوه مطولاً وفي سنده ضعف . وفيه أن المشركين عذبوا عماراً وأباه وأمه وصهيبياً وبلالاً وخباباً وسالمًا مولى أبي حذيفة ، فأت ياسر وامرأته في العذاب وصبر الآخرون . وفي رواية مجاهد عن ابن عباس عند ابن المنذر أن الصحابة لما هاجروا إلى المدينة أخذ المشركون خباباً وبلالاً وعماراً ، فأطاعهم عمار وأبى الآخران فمذبوهما ، وأخرجه الفاكهي من مرسل زيد بن أسلم وأن ذلك وقع من عمار عند بيعة الأنصار في العقبة وأن الكفار أخذوا عماراً فسألوه عن النبي ﷺ فخدم خبره فارادوا أن يذبوه فقال هو يكفر بمحمد وبما جاء به فاعجبهم وأطلقوه ، فجاء إلى النبي ﷺ فذكر نحوه ، وفي سنده ضعف أيضاً ، وأخرج عبد بن حميد من طريق ابن سيرين أن رسول الله ﷺ أتى عمار ابن ياسر وهو يبكي فجعل يمسح الدرع عنه ويقول أخذك المشركون فظطوك في الماء حتى قلبت لهم كذا ، إن عادوا فعد ، ورجاله ثقات مع إرساله أيضاً ، وهذه المراسيل تقوى بعضها ببعض ، وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق مسلم الأعمش - وهو ضعيف - عن مجاهد عن ابن عباس قال : عذب المشركون عماراً حتى قال لهم كلاماً ثقيلاً فاشتد عليه ، الحديث . وقد أخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (إلا من أكره

وقلبه مطمئن بالإيمان) قال: أخبر الله أن من كفر بعد إيمانه فعليه غضب من الله، وأما من أكره بلسانه وعاله قلبه بالإيمان لينجو بذلك من عذره فلا حرج عليه، إن الله إنما يأخذ العباد بما عقدت عليه قلوبهم. .
 قلت: وعلى هذا فالاستثناء مقدم من قوله فعليه غضب كأنه قبل فعليه غضب من الله إلا من أكره، لأن الكفر يكون بالقول والفعل من غير اعتقاد وقد يكون باعتقاد فاستثنى الأول وهو المكروه. قوله (وقال إلا أن تتقوا منهم تقاة وهي تقية) أخذه من كلام ابن عبادة قال: تقاة وتقية واحد. قلت: وقد تقدم ذلك في تفسير آل عمران ومعنى الآية: لا يتخذ المؤمن الكافر وليا في الباطن ولا في الظاهر إلا للتقية في الظاهر فيجوز أن يواليه إذا خافه وبهادية باطنا. قيل الحكمة في المدول عن الخطاب أن موالاته الكفار لما كانت مستقبحة لم يواجهه الله المؤمنين بالخطاب. قلت: ويظهر لي أن الحكمة فيه أنه لما تقدم الخطاب في قوله (لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض، ومن يتولهم منهم فإنه منهم) كأنهم أخذوا بمهمومه حتى أنكروا على من كان له عذر في ذلك فزالت هذه الآية رخصة في ذلك، وهو كآيات الصريحة في الوجد عن الكفر بعد الإيمان، ثم رخص فيه لمن أكره على ذلك. قوله (وقال: إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم؟ قالوا: كنا مستضعفين في الأرض - إلى قوله - عفرا غفورا) وقال (والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا) هكذا في رواية أبي ذر وهو صواب، وإنما أوردته بلفظه للتنبيه على ما وقع من الاختلاف عند الشراح، ووقع في رواية كريمة والأصيل والقاسي أن الذين توفاهم فساق إلى قوله (في الأرض) وقال بعدها إلى قوله (واجعل لنا من لدنك نصيرا) وفيه تغيير، ووقع في رواية النسفي (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم؟) الآيات قال (وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله - إلى قوله - نصيرا) وهو صواب وإن كانت الآيات الأولى مترامية في السورة من الآية الأخيرة فليس فيه شيء من التغيير، وإنما صدر بالآيات المترامية الإشارة إلى ما روى عن مجاهد أنها نزلت في ناس من أهل مكة آمنوا فكتب إليهم من المدينة قائلين لا نراكم منا إلا إن هاجرتم، فخرجوا فأدركهم أهلهم بالطريق فقتلهم حتى كفروا مكرهين، واقتصر ابن بطال على هذا الأخير وعزاه المفسرين وقال ابن بطال: (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم) إلى (أن يوفو عنهم) وقال (إلا المستضعفين) إلى (الظالم أهلها) قلت: وليس فيه تغيير من التلاوة إلا أن فيه تصرفا فيما ساقه المصنف، وقال ابن التين بعد أن تكلم على قصة عمار إلى أن قال (واكن من شرح بالكفر صدرا) أي من فتح صدره لقبوله. وقوله (الذين توفاهم الملائكة) إلى قوله (واجعل لنا من لدنك نصيرا) ليس التلاوة كذلك لأن قوله (اجعل لنا من لدنك نصيرا) قبل هذا قال: ووقع في بعض النسخ إلى قوله (غفورا رحيمًا) وفي بعضها (فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم) وقال (إلا المستضعفين من الرجال) إلى قوله (من لدنك نصيرا) وهذا على نسق التنزيل، كذا قال فأخطأ، فلاية التي آخرها نصيرا في أولها (والمستضعفين) بالواو لا بلفظ لا، وما نقله عن بعض النسخ إلى قوله (غفورا رحيمًا) محتمل لأن آخر الآية التي أولها (إن الذين توفاهم الملائكة) قوله (وساء نصيرا) وآخر التي بعدها (سبيلا) وآخر التي بعدها (عفرا غفورا) وآخر التي بعدها (غفورا رحيمًا) فكأنه أراد سياق أربع آيات. قوله (فعد الله المستضعفين الذين لا يمتنعون من ترك ما أمر الله به) يعنى إلا إذا غلبوا. قال والمكروه لا يكون

الا مستضعفا غير ممتنع من فعل ما أمره به أى ما يأمره به من له قدرة على إيقاع الشر به ، أى لأنه لا يقدر على الامتناع من الترك كما لا يقدر المكروه على الامتناع من الفعل فهو فى حكم المكروه . قوله (وقال الحسن) أى البصرى (التقية إلى يوم القيامة) وصله عبد بن حميد وابن أبي شيبة من رواية عوف الأعرابي عن الحسن البصرى قال التقية جائزة الدؤن إلى يوم القيامة إلا أنه كان لا يعمل فى القتل تقية ، ولفظ عبد بن حميد إلا فى قتل النفس التى حرم الله يعنى لا يعذر من أكره على قتل غيره لكونه يؤثر نفسه على نفس غيره . قلت : ومعنى التقية الحذر من إظهار ما فى النفس من معتقد وغيره للغير ، وأصله وقية بوزن حمزة فعلة من الوقاية ، وأخرج البيهقي من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال د التقية باللسان والقلب مطمئن بالإيمان ولا يبدط يده للقتل . قوله (وقال ابن عباس فيمن يكرهه اللصوص فيطلق ليس بشيء ، وبه قال ابن عمر وابن الزبير والشعبي والحسن) أما قول ابن عباس فوصله ابن أبي شيبة من طريق عكرمة أنه سئل عن رجل أكرهه اللصوص حتى طلق امرأته فقال : قال ابن عباس : ليس بشيء ، أى لا يقع عليه الطلاق . وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان لا يرى طلاق المكروه شيئا ، وأما قول ابن عمر وابن الزبير فأخرجهما الحميدى فى جامعه والبيهقى من طريقه قال : حدثنا سفيان سمعت عمرا يعنى ابن دينار حدثنى ثابت الأعرج قال : تزوجت أم ولد عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب فدعاني ابنه ودعا غلامين له فربطوني وضربوني بالسياط وقال لتطابقا أو لافعلن وأفعان فطالقتها ، ثم سألت ابن عمر وابن الزبير فلم يرباه شيئا ، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن ثابت الأعرج نحوه . وأما قول الشعبي فوصله عبد الرزاق بسند صحيح عنه قال : إن أكرهه اللصوص فليس بطلاق وإن أكرهه السلطان وقع . ونقل عن ابن عبيدة توجيهه وهو أن اللص يقدم على قتله والسلطان لا يقتله . وأما قول الحسن فقال سعيد بن منصور : حدثنا أبو حوالة عن قتادة عن الحسن أنه كان لا يرى طلاق المكروه شيئا ، وهذا سند صحيح إلى الحسن . قال ابن بطال تبعنا لابن المنذر : أجمعوا على أن من أكره على الكفر حتى خشى على نفسه القتل فكفر وقلبه مطمئن بالإيمان أنه لا يحكم عليه بالكفر ولا تبين منه زوجته ، إلا محمد بن الحسن فقال : إذا أظهر الكفر صار مرتدا وبانت منه امرأته ولو كان فى الباطن مسلما . قال : وهذا قول تفنى حكايته عن الرد عليه لمخالفته النصير . وقال قوم : محل الرخصة فى القول دون الفعل كأن يسجد للصنم أو يقتل مسلما أو يأكل الخنزير أو يزنى ، وهو قول الأوزاعي وسحنون ، وأخرج إسماعيل القاضى بسند صحيح عن الحسن أنه لا يعمل التقية فى قتل النفس المحرمة . وقالت طائفة الإكراه فى القول والفعل سواء . واختلف فى حد الإكراه فأخرج عبد بن حميد بسند صحيح عن عمر قال : ليس الرجل بأمين على نفسه إذا سجن أو أوثق أو عذب ، ومن طريق شريح نحوه وزيادة ولفظه : أربع كلمن كره : السجن والضرب والوعيد والقيود ، وعن ابن مسعود قال : ما كلام يدرك عني سوطين إلا كنت متكئا به ، وهو قول الجمهور ، وعند الكوفيين فيه تفصيل : واختلفوا فى طلاق المكروه فذهب الجمهور إلى أنه لا يقع ، ونقل فيه ابن بطال إجماع الصحابة ، وعن الكوفيين يقع ونقل مثله عن الزهري وقتادة وأبي قلابة ، وفيه قول ثالث تقدم عن الشعبي . قوله (وقال النبي ﷺ الأعمال بالنية) هذا طرف من حديث وصله المصنف فى كتاب الإيمان بفتح الهمزة ولفظه : الأعمال بالنية ، هكذا وقع فيه بدين : إنما ، فى أوله وإفراد النية ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى أول حديث فى الصحيح ، ويأتى ما يتعلق بالإكراه فى أول ترك الحيل قريبا . وكان البخارى أشار بإيراده هنا إلى الرد

على من فرق في الاكراه بين القول والفعل لأن العمل فعل ، وإذا كان لا يعتبر إلا بالنية كما دل عليه الحديث فلم يكره لانية له بل نيته عدم الفعل الذي أكره عليه . واحتج بمضى المالكية بأن التفصيل يشبه ما نزل في القرآن لأن الذين أكرهوا إنما هم على الكلام فيما بينهم وبين ربهم ، فلما لم يكرهوا معتقدين له جعل كأنه لم يكن ولم يؤثر في بدن ولا مال ، بخلاف الفعل فإنه يؤثر في البدن والمال ، هذا معنى ما حكاه ابن بطال عن إسماعيل القاضي ، وتعقبه ابن المنير بأنهم أكرهوا على النطق بالكفر وعلى مخالطة المشركين ومعاونتهم وترك ما يخالف ذلك . والتروك أفعال على الصحيح ولم يؤخذوا بشيء من ذلك ، واستثنى المعظم قتل النفس فلا يسقط القصاص عن القاتل ولو أكره لأنه أثر نفسه على نفس المقتول ولا يجوز لأحد أن ينجي نفسه من القتل بأن يقتل غيره . ثم ذكر حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يدعو في الصلاة ، تقدم في تفسير سورة النساء من وجه آخر عن أبي سلمة بمثل هذا الحديث وزاد أنها صلاة العشاء ، وفي كتاب الصلاة من طريق شعيب عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن وأبي سلمة رضي الله عنه أن أبا هريرة كان يكبر في كل صلاة ، الحديث وفيه رضي الله عنه قال أبو هريرة وكان رسول الله ﷺ حين يرفع رأسه يقول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد يدعو لرجال فيسميهم بأسمائهم ، فذكر مثل حديث الباب وزاد رضي الله عنه وأهل المشرق يومئذ من مضر مخالفون له . وفي الأدب من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال رضي الله عنه لما رفع رسول الله ﷺ رأسه من الركوع قال ، فذكره وقد تقدم بيان المستضعفين في سورة النساء والتعريف بالثلاثة المذكورين هنا في تفسير آل عمران وما يتماق بمشرعية الفتوى في النازلة وعمله في كتاب التروك والحمد . وقوله رضي الله عنه والمستضعفين ، هو من ذكر العام بعد الخاص وتعلق الحديث بالاكراه لأنهم كانوا مكرهين على الإقامة مع المشركين لأن المستضعف لا يكون إلا مكرها كما تقدم ، ويستفاد منه أن الاكراه على الكفر لو كان كفرا لما دعا لهم وسماهم مؤمنين

١ - باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر

٦٩٤١ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن حوشب الطائفي **حدثنا** عبد الوهاب حدثنا أيوب عن أبي قلابة رضي الله عنه عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان : أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله ، وأن يكره أن يعبد في الكفر كما يكره أن يقذف في النار .

٦٩٤٢ - **حدثنا** سعيد بن سليمان حدثنا عباد عن إسماعيل سمعت قيسا رضي الله عنه سمعت سعيد بن زيد يقول : لقد رأيتني وإن عمر مؤثقي على الإسلام . ولو انقض أحد مما فعلتم بعثمان كان محقوقا أن ينقض .

٦٩٤٣ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن إسماعيل **حدثنا** قيس رضي الله عنه عن خباب بن الارت قال : شكونا إلى رسول الله ﷺ وهو متوسد بردة له في ظل الكعبة فقلنا : ألا تستنصرنا ؟ فقال : قد كان من قبلكم يؤخذ الرجل فيحفر له في الأرض فيجعل فيها ، فيجاء بالمشار فيوضع على رأسه فيجعل نصفين

وَبِمَشْطِ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مِنْ دُونِ لَحْمِهِ وَمِظْمِهِ ، فَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ . وَاللَّهُ لَيَقَيِّنَنَّ هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ الرَّاكِبُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ لَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ وَالذَّنْبَ عَلَى غَنَمِهِ ، وَاسْكُنْكُمْ تَسْتَمْتَعُونَ ۝

قوله (باب من اختار الضرب والقتل والهران على الكفر) تقدمت الإشارة إلى ذلك في الباب الذي قبله وأن بلا لا كان من اختار الضرب والهران على التلطف بالكفر وكذلك خباب المذكور في هذا الباب ومن ذكر معه وأن والذي عمار ما تنا تحت العذاب ، ولما لم يكن ذلك على شرط الصحة اكتفى المصنف بما يدل عليه ، وذكر فيه ثلاثة أحاديث الحديث الأول حديث ثلاث من كن فيه رجع حلاوة الإيمان ، الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان في أوائل الصحيح ، ووجه أخذ الترجمة منه أنه سوى بين كراهية الكفر وكراهية دخول النار ، والقتل والضرب والهران أسهل عند المومن من دخول النار فيكون أسهل من الكفر إن اختار الأخذ بالشدة ، ذكره ابن بطال وقال أيضاً : فيه حجة لأصحاب مالك ، وتمعن ابن التين بأن العلماء متفقون على اختيار القتل على الكفر ، وإنما يكون حجة على من يقول إن التلطف بالكفر أولى من الصبر على القتل ، ونقل عن المصنف أن قوما منعوا من ذلك واحتجوا بقوله تعالى (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ) الآية ، ولا حجة فيه لأنه قال نلو الآية المذكورة (ومن يفعل ذلك عدواناً وظلماً) فقيده بذلك ، وليس من أهلك نفسه في طاعة الله ظلماً ولا معتدياً . وقد أجمعوا على جواز تقحم الممالك في الجهاد انتهى ، وهذا يقدر في نقل ابن التين الاتفاق المذكور وأن ثم من قال بأولوية التلطف على بذل النفس للقتل ، وإن كان قاتل ذلك بعمى فليس بشيء ، وإن قيده بما لو عرض ما يرجع المفضول كما لو عرض على من إذا تلفظ به نفع متمد ظاهراً فينتجه . الحديث الثاني . قوله (عباد) هو ابن أبي العوام فيما جزم به أبو مسعود ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم ، وسعيد بن زيد أي ابن عمرو بن نفيل وهو ابن ابن عم عمر بن الخطاب بن نفيل وقد تقدم حديثه في باب إسلام سعيد بن زيد ، من السيرة النبوية ، وهو ظاهر فيما ترجم له لأن سعيداً وزوجته أخت عمر اختاروا الهوان على الكفر ، وهذا أظهر مناسبة الحديث للترجمة . وقال الكرمانى : هي مأخوذة من كون عثمان اختار القتل على ما يرضى قاتليه فيكون اختياره القتل على الكفر بطريق الأولى ، واسم زوجته فاطمة بنت الخطاب وهي أول امرأة أسلمت بعد خديجة فيما يقال ، وقيل سبقتها أم الفضل زوج العباس . الحديث الثالث . قوله (يحيى) هو القطان ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم أيضاً ، وخباب بفتح الخاء المعجمة وموحدتين الأولى مشددة بينهما ألف وقد تقدم شرحه مستوفى في باب ما قاله النبي ﷺ من المشركين بمكة ، من السيرة النبوية ، ودخوله في الترجمة من جهة أن طلب خباب الدعاء من النبي ﷺ على الكفار دال على أنهم كانوا قد اعتدوا عليهم بالأذى ظلاً وعدواناً ، قال ابن بطال : إنما لم يجب النبي ﷺ سؤال خباب ومن معه بالدعاء على الكفار مع قوله تعالى (ادعوني أستجب لكم) وقوله (فلولاً اذ جاءهم بأسنا تضرعوا) لأنه علم أنه قد سبق القدر بما جرى عليهم من البلوى ليؤجروا عليها كما جرت به عادة الله تعالى في من اتبع الأنبياء فصبروا على الشدة في ذات الله ، ثم كانت لهم العاقبة بالنصر وجزيل الأجر ، قال : فلما غير الأنبياء فراجع عليهم الدعاء عند كل نازلة لأنهم لم يطاعروا على ما أطلع عليه النبي ﷺ انتهى ملخصاً . وليس في الحديث تصريح بأنه ﷺ لم يدع لهم بل يحتمل أنه دعا ، وإنما قال قد كان من قبلكم يؤخذ الخ ، تسلياً لهم وإشارة إلى الصبر حتى تنقضي

المدة المقدورة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله في آخر الحديث « واسكنكم تستعجلون » . وقوله في الحديث « بالإنشاء » بنون سا كنة ثم شين معجمة معروف ، وفي نسخة بياء مثناة من تحت بغير همزة بدل النون وهي لغة فيه ، وقوله « من دون لحم وعظمه » والاكثر « ما » بدل « من » ، وقوله « هو الأمر » أى الاسلام ، وتقدم المراد بصنعاء في شرح الحديث ، قال ابن بطال : أجمعوا على أن من أكره على الكفر واختار القتل أنه أعظم أجرا عند الله من اختار الرخصة ، وأما غير الكفر فإن أكره على أكل الخنزير وشرب الخمر مثلاً قاله فعل أولى ، وقال بعض المالكية : بل يأثم إن منع من أكل غيرهما فإنه يصير كالمضطر على أكل الميتة إذا خاف على نفسه الموت فلم يأكل

٢ - باب في بيع المأكلة ونحوه في الحق وغيره

٦٩٤٤ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا الليث عن سعيد المقبري عن أبيه « عن أبي هريرة رضي

الله عنه قال : بينما نحن في المسجد إذ خرج علينا رسول الله ﷺ فقال : انطلقوا إلى يهود . فخرجنا معه حتى جئنا بيت المدراس ، فقام النبي ﷺ فناداهم : يا معشر يهود ، أسلموا تسلموا . فقالوا : بئس يا أبا القاسم . فقال : ذلك أريد . ثم قالها الثانية ، فقالوا : قد بلغت يا أبا القاسم . ثم قال ثالثة فقال : اعلوا أن الأرض لله ورسوله وإنى أريد أن أجاليكم ، فمن وجد منكم بماله شيئاً فليبيعه ، والا فاعلموا أنما الأرض لله ورسوله »

قوله (باب في بيع المأكلة ونحوه في الحق وغيره) قال الخطابي : استدل أبو عبد الله يعني البخاري بحديث أبي هريرة يعني المذكور في الباب على جواز بيع المأكلة والحديث ببيع المضطر أشبه ، فإن المأكلة على البيع هو الذي يحمل على بيع الشيء شاء أو أبى ، واليهود لو لم يبيعوا أرضهم لم يلزموا بذلك واسكنهم شعوا على أموالهم فاقتاروا بيعها فصاروا كأنهم اضطروا إلى بيعها كن رمة دين فاضطر إلى بيع ماله فيكون جائزاً ولو أكره عليه لم يجز . قلت : لم يقتصر البخاري في الترجمة على المأكلة وإنما قال « بيع المأكلة ونحوه في الحق » ، فدخل في ترجمته المضطر ، وكأنه أشار إلى الرد على من لا يصح بيع المضطر ، وقوله في آخر كلامه « ولو أكره عليه لم يجز » مردود لأنه إكراه بحق ، كذا تعقبه الأكرمانى . وتوجيه كلام الخطابي أنه فرض كلامه في المضطر من حيث هو ولم يرد خصوص قصة اليهود . وقال ابن المنير : ترجم بالحق وغيره ولم يذكر إلا الشق الأول ، ويحاج بأن مراده بالحق الدين وبغيره ما عدا ما يكون بيعه لازماً ، لأن اليهود أكرهوا على بيع أموالهم لا دين عليهم . وأجاب الأكرمانى بأن المراد بالحق الجلاء وبقوله وغيره الجنائيات ، والمراد بقوله الحق المالايات وبقوله غيره الجلاء . قلت : ويحتمل أن يكون المراد بقوله « وغيره » الدين فيكون من الخاص بعد العام ، وإذا صح البيع في الصورة المذكورة وهو سبب غير مالى فالبيع في الدين وهو سبب مالى أولى . ثم ذكر حديث أبي هريرة في إخراج اليهود من المدينة ، وقد تقدم في الجزية في « باب إخراج اليهود من جزيرة العرب » ، وبينت فيه أن اليهود المذكورين لم يسموا ولم ينسبوا ، وقد أورد مسلم حديث ابن عمر في إجماع بني النضير ثم عقبه بحديث أبي هريرة فأوهم أن اليهود المذكورين في حديث أبي هريرة هم بنو النضير ، وفيه نظر لأن أبا هريرة إنما جاء بعد فتح خيبر وكان

فتحما بعد إجلاء بني النضير وبني فينقاع وقيل بني قريظة ، وقد تقدمت قصة بني النضير في المغازي قبل قصة بدر وتقدم قول ابن اسحق انها كانت بعد بئر معونة ، وعلى الحالين فهي قبل مجيء أبي هريرة ، وسياق اخراجهم مخالف لسياق هذه الفصة فانهم لم يكونوا داخل المدينة ولا جاءهم النبي ﷺ إلا ليستعين بهم في دية رجلين قتلهما عمرو بن أمية من خلفائهم فارادوا الفدر به فرجع الى المدينة وأرسل اليهم يخبرهم بين الاسلام وبين الخروج قابوا لخاصهم فرضوا بالإجلاء ، وفيهم نزل أول سورة الحشر ، فيحتمل أن يكون من ذكر في حديث أبي هريرة بقية منهم أو من بني قريظة كانوا سكانا داخل المدينة فاستمروا فيها على حكم أهل الذمة حتى أجلاهم بعد فتح خيبر ، ويحتمل أن يكونوا من أهل خيبر لانها لما فتحت أفر أهلها على أن يزرعوا فيها ويعملوا فيها بيمض ما يخرج منها فاستمروا بها حتى أجلاهم عمر من خيبر كما تقدم بيانه في المغازي ، فيحتمل أن يكون هؤلاء طائفة منهم كانوا يسكنون بالمدينة فأخرجهم النبي ﷺ وأوصى عند موته أن يخرجوا المشركون من جزيرة العرب ففعل ذلك عمر . قوله (بيت المدراس) بكسر الميم وآخره مهملة مفعال من الدرس والمراد به كبير اليهود ونسب البيت اليه لانه هو الذي كان صاحب دراسة كتبهم أي قراءتها ، ووقع في بعض الطرق حتى اذا أتى المدينة المدراس ، ففسره في المطالع بالبيت الذي تقرأ فيه التوراة ووجه الكرماني بان إضافة البيت اليه من إضافة العام إلى الخاص مثل شجر أراك ، وقال في النهاية : مفعال غريب في المكان والمعروف أنه من صيغ المبالغة للرجل . قلت : والصواب أنه على حذف الموصوف والمراد الرجل ، وقد وقع في الرواية الماضية في الجزية حتى جثا بيت المدراس ، بتأخير الراء عن الالف بصيغة المفاعل وهو من يدرس الكتاب ويعلمه غيره ، وفي حديث الرجم فوضع مدراسها الذي يدرسها يده على آية الرجم ، وفسر هناك بأنه ابن صوريا ، فيحتمل أن يكون هو المراد هنا . قوله (فقام النبي ﷺ فناداهم) في رواية الكشميني دنادى . قوله (ذلك أريد) أي بقولي أسدوا أي إن اعترنتم أني بلفظكم سنط عن الحرج . قوله (اعلوا أن الأرض) في رواية الكشميني دانما الأرض ، في الموضعين وقوله لله ورسوله قال الداودي لله افتتاح كلام ورسوله حقيقة لانها لما لم يوجد المسلمون عليه بخيل ولا ركاب ، كذا قال والظاهر ما قال غيره ان المراد أن الحكم لله في ذلك ورسوله لكونه المبلغ عنه القائم بتنفيذ أوامره . قوله (أجايمكم) بضم أوله وسكون الجيم أي أخرجكم وزنه ومعناه . قوله (فن وجد) كذا هنا بلفظ الفعل الماضي بماله شيئا الباء متعانة بشئ . محذوف أو ضمن وجده معنى نحل فمداه بالباء ، أو وجد من الوجدان والباء سببية أي فن وجد بماله شيئا من المحبة ، وقال الكرماني : الباء هنا المقابلة لفعل وجد من الوجدان

٣ - **باب** لا يجوز نكاح الكره (ولا تُكْرَهُوا فتياتكم على الإغناء إن أردن تمصنا إقتبغوا عرضَ

الحياة الدنيا ، ومن يُكْرَهُنَّ فإن الله من بعد إكراههنَّ غفور رحيم)

٦٩٤٥ - **حدثنا** يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن ومجمع

أبي يزيد بن جارية الانصاري عن عائشة بنت خدام الانصارية أن أباهما زوجها وهي آيب فكريهت ذلك ،

فأتى النبي ﷺ فرد نكاحها

٦٩٤٦ - **حدثنا محمد بن يوسف** حدثنا **سفيان** عن **ابن جريج** عن **ابن أبي مليكة** عن **أبي عمرو** - وهو **ذكو**ان - « عن عائشة رضي الله عنها قالت : قلت يا رسول الله ، يستأمر للنساء في أبضاعهن ؟ قال : نعم ، قلت فإن البكر تستأمر فتستحي فتسكت ، قال : سكتها إذن »

قوله (باب لا يجوز نكاح المكره) المكره بفتح الراء . **قوله** (ولا تكرهوا فتيانكم على البغاء - الى قوله - غفور رحيم) كذا لابي ذر والاسماعيلي وزاد القاسبي لفظ « اكرههن » وعند النسفي والآية ، بدل قوله الخ ، وكذا للجرجاني ، وساق في رواية كريمة الآية كلها . والفتيات بفتح الفاء والتاء جمع فتاة والمراد بها الامة وكذا الخادم ولو كانت حرة ، وحكمة التقييد بقوله (ان اردن تحصنا) ان الاكره لا يتأتى الا مع إرادة التحصن لان المطيعة لا تسحق مكرهه فالتقدير فتيانكم اللاتي جرت عادتهن بالبغاء وخفي هذا على بعض المفسرين فجعل (ان اردن تحصنا) متعلقا بقوله فيما قبل ذلك (وأنكحوا الايامى منكم) وسيأتى بقيقة الكلام على هذه الآية بعد بابين ، وقد استشكل بعضهم مناسبة الآية لترجمة وجوده الى انه يستفاد مطلوب الترجمة بطريق الاولى لانه اذا نهي عن الاكره فيما لا يحل فانهى عن الإكراه فيما يحل أولى ، قال ابن بطال : ذهب الجمهور الى بطلان نكاح المكره ، وأجازوه الكوفيون قالوا نكحوا المكره رجل على تزويج امرأة بعشرة آلاف وكان صداق مشاهم ألفا صح النكاح ولو متهه آلاف وبطل الزائد ، قال : فلما ابطالوا الزائد بالاكراه كان أصل النكاح بالاكراه أيضا باطلا له ، ولو كان راضيا بالنكاح وأكرهه على المهر كانت المسألة انفاقية يصح العقد ويلزم المسمى بالدخول ، ولو أكرهه على النكاح والوطء لم يحد ولم يلزمه شيء ، وان وطئ مختارا غير راض بالعقد حد . ثم ذكر في الباب حديثين : أحدهما حديث خنساء بفتح المعجمة وسكون النون بعدها مهملة ومد بنت خدام بكسر المعجمة وتخفيف المهملة وجارية جد الراويين عنها بحيم وياء مشددة من تحت ، وقد تقدم شرحه في كتاب النكاح وأنها كانت غير بكر وذكر ماورد فيه من الاختلاف . ثانيهما . **قوله** (حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان) الظاهر أنه الفريابي وشيخه الثوري ، ويحتمل أن يكون البيهقي وشيخه ابن عيينة فان كلا من السفياين معروف بالرواية عن ابن جريج ، لكن هذا الحديث انما هو عن الفريابي كما جزم به أبو نعيم ، والفريابي اذا أطلق سفيان أراد الثوري واذا أراد ابن عيينة نسبته . **قوله** (ذكو ان) يعنى مولى عائشة . **قوله** (قلت : يا رسول الله يستأمر النساء في أبضاعهن ؟ قال : نعم) في رواية حجاج ابن محمد وأبو عاصم عن ابن جريج وسمعت ابن أبي مليكة يقول قل ذكو ان : سمعت عائشة سألت رسول الله ﷺ عن الجارية ينكحها أهلها هل تستأمر أم لا ؟ فقال : نعم تستأمر ، وفيه تقوية لمضمون الحديث الذي قبله وارشاد إلى السلامة من إبطال العقد ، وقوله (سكتها) هو لغة في السكوت ، ووقع عند الاسماعيلي من رواية الذملي وأحمد عن يوسف عن الفريابي بلفظ (سكتها) وفي رواية حجاج وأبي عاصم (ذلك إذن) إذا سكتت ، وتقدم في النكاح من طريق الليث عن ابن أبي مليكة بلفظ (صمتها) وتقدم شرحه أيضا هناك وبيان الاختلاف في صحة انكاح الولي المحجور البكر الكبيرة ، وأن الصغيرة لا خلاف في صحة إجباره لها

٤ - **باب** اذا أكره حتى وهب عبدا أو باعه لم يجز

٦٩٤٧ - **حدثنا** أبو النعمان حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه أن رجلاً من الأنصار دبر مملوكاً له ولم يكن له مالٌ غيره ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال : من يشتريه مني ؟ فاشتراه نعيم بن النحام بثمانمائة درهم . قال فسمعت جابراً يقول : عبداً قبطياً مات عام أول .

قوله (باب إذا أكره حق وهب عبداً أو باعه لم يحز) أي ذلك البيع والهبة ، والعبد باق على ملكه . **قوله** (وبه قال بعض الناس . قال : فإن نذر المشتري فيه نذراً فهو جائز) أي ماض عليه ويصح البيع الصادر مع الإكراه وكذلك الهبة . **قوله** (بزعمه) أي عنده ، والزعم يطلق على القول كثيراً . **قوله** (وكذلك إن دبره) أي ينمقد التدبير نقل ابن بطال عن محمد بن سعد بن سحنون قال : وافق الكوفيون الجمهور على أن بيع المكره باطل ، وهذا يقتضي أن البيع مع الإكراه غير باطل الملك ، فإن سلموا ذلك بطل قولهم إن نذر المشتري وتدبيره يمنع تصرف الأول فيه ، وإن قالوا إنه باطل فلم خصوا ذلك بالعتق والهبة دون غيرها من التصرفات ؟ قال الكرماني : ذكر المشايخ أن المراد بقول البخاري في هذه الأبواب بعض الناس ، الحنفية وغرضهم أنهم تناقضوا ، فإن بيع الإكراه إن كان نافلاً لذلك إلى المشتري فإنه يصح منه جميع التصرفات فلا يختص بالنذر والتدبير ، وإن قالوا ليس بناقل فلا يصح النذر والتدبير أيضاً ، وحاصله أنهم صححوا النذر والتدبير بدون الملك ، وفيه تحمك وتخصيص بغير مخصص . وقال المصنف : أجمع العلماء على أن الإكراه على البيع والهبة لا يجوز معه البيع ، وذكر عن أبي حنيفة إن أعتقه المشتري أو دبره جاز وكذا الموهوب له ، وكأني فاسد على البيع الفاسد لأنهم قالوا إن تصرف المشتري في البيع الفاسد نازل . ثم ذكر البخاري حديث جابر في بيع المدبر وقد تقدم شرحه مستوفى في العتق ، قال ابن بطال : ووجه الرد به على القول المذكور أن الذي دبره لما لم يكن له مال غيره كان تدبيره سفهاً من فعله فرد عليه النبي ﷺ ذلك ، وإن كان ملكه للعبد كان صحيحاً فكان من اشتراه شراء فاسداً ولم يصح له ملكه إذا دبره أو أعتقه أولى أن يرد فعله من أجل أنه لم يصح له ملكه

ه - باب من الإكراه . كرهاً وكرهاً واحداً

٦٩٤٨ - **حدثنا** حسين بن منصور حدثنا أسباط بن محمد حدثنا الشيباني ساجان بن فيروز عن عكرمة عن ابن عباس . وقال الشيباني وحدثني عطاء أبو الحسن السوائي ولا أعلمه إلا ذكره عن ابن عباس رضي الله عنهما (يا أيها الذين آمنوا لا يحمل أحدكم أن ترثوا النساء كرهاً) الآية . قال : كانوا إذا مات الرجل كان أولياؤه أحق بأمراته ، إن شاء بعضهم تزوجها ، وإن شاءوا زوجوها وإن شاءوا لم يزوجوها ، فهم أحق بها من أهلها ، فنزلت هذه الآية في ذلك .

قوله (باب من الإكراه) أي من جملة ما ورد في كراهية الإكراه ما تضمنته الآية ، وهو المذكور فيه عن ابن عباس في نزول قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا يحمل أحدكم أن ترثوا النساء كرهاً) وقد تقدم شرحه في تفسير سورة النساء ، فإنه أورده هناك عن محمد بن مقاتل عن أسباط بن محمد وهذا عن حسين بن منصور عن أسباط ، وحسين بن يسابور في البخاري إلا هذا الموضع كذا جزم به السكلا باذي ، وقد تقدم شرحه في صفة النبي ﷺ

«حدثنا الحسن بن منصور أبو علي حدثنا حجاج بن محمد، فذكر حديثا، وذكر الخطيب أن محمد بن خالد روى عن أبي علي هذا فسماه حسينا بالنصفي فيحتمل أن يكون هو، وذكر المزي مع حسين بن منصور النيسابوري ثلاثة كل منهم حسين بن منصور وكلهم من طبقة واحدة، وقوله في الترجمة «كرها وكرها واحد»، أي بفتح أوله وبضمه بمعنى واحد وهذا قول الأكثر، وقيل بالضم ما أكرهت نفسك عليه وبالفتح ما أكرهك عليه غيرك، ووقع لغير أبي ذر ذكره وكرهه بالرفع فيهما، وسقط للنسفي أصلا، وقد تقدم في تفسير سورة النساء. وقال ابن بطال عن المطلب: يستفاد منه أن كل من أمسك امرأته طامعا أن تموت فبرئها لا يحمل له ذلك بهن القرآن، كذا قال ولا يلزم من النص على أن ذلك لا يحمل أن لا يصح ميراثه منها في الحكم الظاهر

٦ - باب إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها

لقوله تعالى ﴿ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم﴾

٦٩٤٩ - وقال الليث حدثني نافع أنه أن صفيّة ابنة أبي عبيد أخبرته أن عبدا من رقيق الإمارة وقع على وليدة من الخمس فاستكرهها حتى انقضها، فجلدهم المر الحسد ونفاه، ولم يجلد الوليدة من أجل أنه استكرهها. وقال الزهري في الأمة للبكر يفرقها الحر: يقيم ذلك الحكم من الأمة المذراه بقدر ثمنها ويجلد، وليس في الأمة الثيب في قضاء الأئمة غرم، ولكن عليه الحد

٦٩٥٠ - حدثنا أبو الليث حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول

الله ﷺ: هاجر إبراهيم بسارة، دخل بها قرية فيها ملك من الملوك - أو جبار من الجبابرة - فأرسل إليه أن أرسلني إليها، فأرسل بها، فقام إليها، فقامت توحشا وتصلني، فقالت: اللهم إن كنت آمن بك وبرسولك فلا تسلط علي الكافر، فخط حتى ركض برجله،

قوله (باب إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها لقوله تعالى: ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم) أي لمن: وقد قرئ في الشاذ فان الله من بعد إكراههن لمن غفور رحيم، وهي قراءة ابن مسعود وجابر وسعيد بن جبلة ونسبت أيضا لابن عباس والمحموظ عنه تفسيره بذلك وكذا عن جماعة غيره، وجوز بعض المعربين أن يكون التقدير «لم»، أي لمن وقع منه الإكراه لكن إذا تاب، وضمف لكون الأصل عدم التقدير، وأجيب بأنه لا بد من التقدير لأجل الربط، واستشكل تعليق المغفرة لمن لأن التي تكره ليست آئمة، وأجيب باحتمال أن يكون الإكراه المذكور كان دون ما اعتبر شرطا فربما قصرت عن الحد الذي تعذر به فيأثم فناسب تعليق المغفرة، وقال البيضاوي: الإكراه لا ينافي المؤاخذه. قلت: أو ذكر المغفرة والرحمة لا يستلزم تقدم الإثم فهو كقوله (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم) وقال الطائي: يستفاد منه الوعيد الشديد للمكرهين لمن وفي ذكر المغفرة والرحمة تعريض وتقديره انتموا أيها المكرهون فإثم مع كونهم مكرهات قد يؤخذون لولا رحمة الله ومغفرته فكيف بكم أنتم، ومناسبتها للترجمة أن في الآية دلالة على أن الإثم

على المكرهه على الزنا فيلزم أن لا يجب عليها الحد ، وفي صحيح مسلم عن جابر أن جارية لعبد الله بن أبي يقال لها مسيلة
وأخرى يقال لها أميمة وكان يكرههما على الزنا فأنزل الله سبحانه وتعالى (ولا تكرهوا قتيانكم على البقاء)
الآية . قوله (وقال الليث) هو ابن سعد (حدثني نافع) هو مولى ابن عمر . قوله (إن صفية بنت أبي عبيد
أخبرته) يعني الثقفية امرأة عبد الله بن عمر . قوله (أن عبدا من رقيق الإمارة) بكسر الالف أى من مال الخليفة
وهو عمر . قوله (رقع على وايدة من الخمس) أى من مال خمس الغنيمة الذى يتعلق بالتصرف فيه بالإمام ، والمراد
زنى بها . قوله (فاستكرهها حتى اقتضاها) بقاف وضاد معجمة مأخوذ من القضة وهى عذرة البكر ، وهذا يدل
على أنها كانت بكرا . قوله (لجلده عمر الحد ونفاه) أى جلده خمسين جلدة ونفاه نصف سنة ، لأن حده نصف حد
الحر ، ويستفاد منه أن عمر كان يرى أن الرقيق ينفى كالححر ، وقد تقدم البحث فيه فى الحدود . وقوله دلم يجلد
الوليدة لأنه استكرهها ، لم أفهم على اسم واحد منهما . وهذا الأثر وصله أبو القاسم البغوى عن الهلاء بن موسى
عن الليث بمثله سواء ، ووقع لى عاليا جدا بينى وبين صاحب الليث فيه سبعة أنفس بالسمع المتصل فى أزيد من
ستائة سنة ، قرأته على محمد بن الحسن بن عبد الرحيم الدقاق عن أحمد بن نعمة سمعا أنبأنا أبو المنجا بن عمر أنبأنا
أبو الوقت أنبأنا محمد بن عبد العزيز أنبأنا عبد الرحمن بن أبي شريح أنبأنا البغوى فذكره ، وعند ابن أبي شيبة فيه
حديث مرفوع عن وائل بن حجر قال : استكرهت امرأة فى الزنا فدرا رسول الله ﷺ عنها الحد ، وسنده
ضعيف . قوله (وقال الزهرى فى الأمة البكر يفرعها) بفاء وبعين مهملة أى يقتضاها . قوله (يقيم ذلك) أى
الافتراع (الحكم) بفتح تين أى الحاكم . قوله (بقدر ثمنها) أى على الذى اقتضاها ويجلد ، والمضى أن الحاكم
يأخذ من المفترع دية الافتراع بنسبة قيمتها أى أرش النقص ، وهو التفاوت بين كونها بكرا أو ثيبا ، وقوله
« يقيم » بمعنى يقرم وقائدة قوله « ويجلد » لدفع توهم من يظن أن المقر يخفى عن الجلد . قوله (وليس فى الأمة
الثيب فى قضاء الأئمة غرم) بضم المعجمة أى غرامة ، وامكن دليها الحد . ثم ذكر طرقا من حديث أبي هريرة
فى شأن إبراهيم وسارة مع الجبار ، وقد مضى شرحه مستوفى فى أحاديث الأنبياء . وقوله هذا الظالم ،
تقدم هناك بلفظ « الكافر » وقوله « غلط » بضم الغين المعجمة أى غم وزنه ومعناه وقيل خنق ، ونقل ابن
التيين أنه روى بالعين المهملة وأخذ من المعطعة وهى حكاية صوت ، وتقدم الخلاف فى تسمية الجبار ،
والمراد بالقرية حران وقيل الأردن وقيل مصر ، وقولها « ان كنت » ليس لك فتقديره إن كنت مقبولة
الإيمان عندك ، وقوله ركض أى حرك ، قال ابن المنهد : ما كان ينبغي إدخال هذا الحديث فى هذه الترجمة أصلا ،
وليس لها مناسبة للترجمة إلا سقوط الملامة عنها فى الخلوة لكونها كانت مكرهه دلى ذلك ، قال السكرماني تبعنا لابن
بطل ، وجه إدخال هذا الحديث فى هذا الباب مع أن سارة عليها السلام كانت معصومة من كل سوء أنها لا ملامة
عليها فى الخلوة مكرهه فكذا غيرها لو زنى بها مكرهه لا حد عليها . (تكميل) : لم يذكرنا حكم إكراه الرجل على
الزنا ، وقد ذهب الجمهور أنه لا حد عليه ، وقال مالك وطائفة : عليه الحد لأنه لا ينتشر إلا بلذة ، وسواء أكرهه
سلطان أم غيره ، وعن أبي حنيفة يحد إن أكرهه غير السلطان ، وخالفه أصحابه ، واحتج المالكية بأن الانتشار
لا يحصل إلا بالطمأنينة ويكون النفس ، والمسكر بخلافه لأنه خائف ، وأجيب بالمنع وبأن الوطء يتصور بغير
انتشار . والله أعلم

٧ - **باب** يمين الرجل لصاحبه انه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه ، وكذلك كل مكره يخاف فانه يذنب عنه الظالم ويقايل دونه ولا يخذله ، فإن قاتل دون المظلوم فلا قود عليه ولا قصاص . وإن قيل له لتشر بن الحر أو لتأكل الميتة أو لتبيع عبدك أو لتقر بدين أو تهب هبة أو تحمل عقدة أو لتقتل أباك أو أخاك في الاسلام وما أشبه ذلك فيقول النبي ﷺ « المسلم أخو المسلم » . وقال بعض الناس : لو قيل له لتشر بن الحر أو لتأكل الميتة أو لتقتل أباك أو ابنك أو أخاك أو ذا رحم محرّم لم يسمع له لأن هذا ليس بمضطر ، ثم ناقض فقال : إن قيل له لتقتل أباك أو ابنك أو اتبيع هذا العبد أو تقر بدين أو تهب هبة يلزمه في القياس ، ولكننا نستحسن ونقول : البيع واللهبة وكل عقدة في ذلك باطل ، فرقوا بين كل ذي رحم محرّم وغيره بغير كتاب ولا سنة . وقال النبي ﷺ « قال إبراهيم لأسرته : هذه أختي » وذلك في الله . وقال النخعي : إذا كان المستحلف ظالماً فنية الحالف ، وإن كان مظلوماً فنية المستحلف

٦٩٥١ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن سالمًا أخبره « أن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما أخبره أن رسول الله ﷺ قال : المسلم أخو المسلم ، لا يظلمه ولا يسله ، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته »

٦٩٥٢ - **حدثنا محمد بن عبد الرحيم** حدثنا سعيد بن سليمان حدثنا هشيم أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر ابن أنس « عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً . فقال رجل يا رسول الله أنصره إذا كان مظلوماً أفرأيت إذا كان ظالماً كيف أنصره ؟ قال تحجزه أو تمنعه من الظلم ، فإن ذلك نصره » **قوله** (باب يمين الرجل لصاحبه انه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه) جواب الشرط يأتي بعده . **قوله** (وكذلك كل مكره يخاف فانه) أي المسلم (يذنب) بفتح أوله وضم الذال المعجمة أي يدفع (عنه الظالم ويقايل دونه) أي عنه (ولا يخذله) قال ابن بطال : ذهب مالك والجمهور إلى أن من أكره على يمين إن لم يحلفها قتل أخوه المسلم أنه لا حنث عليه ، وقال الكوفيون يحنث لأنه كان له أن يوري فلما ترك التورية صار قاصدا لليمين فيحنث . وأجاب الجمهور بأنه إذا أكره على اليمين فنيته بخائفة لقوله « الأعمال بالنيات » . **قوله** (فإن قاتل دون المظلوم فلا قود عليه ولا قصاص) قال الداودي : أراد لا قود ولا دية عليه ولا قصاص ، قال والدية تسمى أرشاً . قلت : والاولى أن قوله « ولا قصاص » تأكيد ، أو أطلق القود على الدية . وقال ابن بطال : اختلفوا فيمن قاتل عن رجل خشي عليه أن يقتل فقتل دونه هل يجب على الآخر قصاص أو دية ؟ فقالت طائفة : لا يجب عليه شيء للحديث المذكور ففيه « ولا يسله » وفي الحديث الذي بعده « أنصر أخاك » وبذلك قال عمر ، وقالت طائفة : عليه القود وهو قول الكوفيين . وهو يشبه قول ابن القاسم وطائفة من المالكية ، وأجابوا عن الحديث بأن فيه

الندب إلى النصر وليس فيه الاذن بالقتل ، والمتجه قول ابن بطل أن القادر على تخليص المظلوم توجه عليه دفع الظلم بكل ما يمكنه ، فإذا دافع عنه لا يقصد قتل الظالم وإنما يقصد دفعه فلو أتى الدافع على الظالم كان دمه هدرا وحيث لا فرق بين دفعه عن نفسه أو عن غيره . **قوله** (وإن قيل له لتشرب الخمر أو لتأكل الميتة أو لتبيع عبدا أو لتقر بدين أو تهب هبة أو تحمل عقدة أو لتقتل أباك أو أخاك في الاسلام وما أشبه ذلك وسمعه ذلك لقول النبي ﷺ المسلم أخو المسلم قال الكرمانى : المراد بحمل العقدة فسغها وقيده الاخ بالاسلام ليكون أعم من القريب وسمعه ذلك ، أى جاز له جميع ذلك ليخلص أباه وأخاه ، وقال ابن بطل ما ملخصه : مراد البخارى أن من هدد بقتل والده أو بقتل أخيه في الاسلام أن لم يفعل شيئا من المعاصي أو يقر على نفسه بدين ليس عليه أو يهب شيئا لغيره بغير طيب نفس منه أو يحمل عقدا كالأطلاق والعناق بغير اختياره أنه يفعل جميع ما هدد به لينجو أبوه من القتل وكذا أخوه المسلم من الظلم ودليله على ذلك ما ذكره في الباب الذى بعده موصولا ومعلقا ، ونبه ابن النين على وهم وقع للداودى الشارح حاصله أن الداودى وهم في إيراد كلام البخارى لجمل قوله « لتقتلن » بالفاء وجعل قول البخارى وسمعه ذلك « لم يسمعه ذلك » ثم تعقبه بأنه إن أراد لا يسمعه في قتل أبيه أو أخيه نصواب ، وأما الإقرار بالدين والهبة والبيع فلا يلزم ، واختلاف في الشرب والاكل ، قال ابن النين : قرأ لتقتلن بقاء المخاطبة وإنما هو بالنون . **قوله** (وقال بعض الناس لو قيل له لتشرب الخمر أو لتأكل الميتة أو لتقتلن ابنك أو أباك أو ذا رحم محرم لم يسمعه لأن هذا ليس بمضطر ، ثم ناقض فقال : إن قيل له لتقتلن أباك أو لتبيع عبدا أو لتقر بدين أو تهب هبة يلزمه في القياس ، ولما كنا نستحسن ونقول البيع والهبة وكل عقدة في ذلك باطل) قال ابن بطل : معناه أن ظالما لو أراد قتل رجل فقال لولد الرجل مثلا أن لم تشرب الخمر أو تأكل الميتة قتلت أباك ، وكذا لو قال له قتلت ابنك أو ذا رحم لك ففعل لم يأثم عند الجمهور ، وقال أبو حنيفة يأثم لأنه ليس بمضطر لأن الإكراه إنما يكون فيما يتوجه إلى الإنسان في خاصة نفسه لا في غيره ، وليس له أن يعصى الله حتى يدفع عن غيره بل الله سائل الظالم ولا يؤخذ الابن لأنه لم يقدر على الدفع إلا بارتكاب ما لا يحل له ارتكابه ، قال : ونظيره في القياس ما لو قال إن لم تبع عبدا أو تقر بدين أو تهب هبة أن كل ذلك ينمقد ، كما لا يجوز له أن يرتكب المصيبة في الدفع عن غيره . ثم ناقض هذا المبنى فقال : ولما كنا نستحسن ونقول البيع وغيره من العقود كل ذلك باطل ، بخلاف قياس قوله بالاستحسان الذى ذكره ، فلذلك قال البخارى بعده « فرفقوا بين كل ذى رحم محرم وغيره بغير كتاب ولا سنة ، يعنى أن مذهب الحنفية في ذى الرحم بخلاف مذهبهم في الاجنبى ، فلو قيل لرجل : لتقتلن هذا الرجل الاجنبى أو لتبيعن كذا ففعل لينجيه من القتل لزمه البيع ، ولو قيل له ذلك في ذى رحمه لم يلزمه ما عقده . والحاصل أن أصل أبى حنيفة اللزوم في الجميع قياسا لئلا يستثنى من له منه رحم استحسانا ، ورأى البخارى أن لا فرق بين القريب والاجنبى في ذلك لحديث « المسلم أخو المسلم » فإن المراد به أخوة الاسلام لا النسب ، ولذلك استشهد بقول ابراهيم « هذه أختي » والمراد أخوة الاسلام ، والافتكاح الأخت كان حراما في ملة ابراهيم ، وهذه الأخوة توجب حماية أخيه المسلم والدفع عنه فلا يلزمه ما عقده ولا لائم عليه فيما يأكل ويشرب للدفع عنه ، فهو كما لو قيل له لتفعلن كذا أو لتقتلنك فإنه يسمعه أتيانها ولا يلزمه الحكم ولا يقع عليه الاثم . وقال الكرمانى : يحتمل أن يقرر البحث المذكور بأن يقال إنه ليس بمضطر لأنه غير في أمور متعددة والتخيير ينافي الإكراه ، فكما لا إكراه في الصورة الأولى

وهي الاكل والشرب والقتل كذلك لا إكراه في الصورة الثانية وهو البيع والهبة والعتق ، بحيث قالوا ببطلان البيع استحسانا فقد ناقضوا اذ يلزم منه ، القول بالإكراه وقد قالوا بعدم الإكراه . قلت : ولقائل أن يقول بعدم الإكراه أصلا ، وانما أثبتوه بطريق القياس في الجميع لكن استحسنوا في أمر المحرم لمعنى قام به ، وقوله في أول التقرير : في أمور متعددة ، ليس كذلك بل الذي يظهر أن : أو ، فيه للتنويع لا للتخيير وأنها أمثلة لا مثال واحد ثم قال الكرماني : وقوله أي البخاري أن تفريقهم بين المحرم وغيره شيء . قاله لا يدل عليه كتاب ولا سنة أي ليس فيما ما يدل على الفرق بينهما في باب الإكراه ، وهو أيضا كلام استحساني ، قال : وأمثال هذه المباحث غير مناسبة لوضع هذا الكتاب اذ هو خارج عن فقه . قلت : وهو عجب منه لأن كتاب البخاري كما تقدم تقريره لم يقصده إيراد الأحاديث نقلا صرفا بل ظاهر وضحه أنه يجعل كتابا جامعاً للأحكام وغيرها ، وفقهه في تراجمه ، فلذلك يورد فيه كثيرا الاختلاف العالي ويرجح أحيانا ويسكت أحيانا توقفا عن الجزم بالحكم ويورد كثيرا من التفاسير ويشير فيه إلى كثير من العمل وترجيح بعض الطرق على بعض ، فإذا أورد فيه شيئا من المباحث لم تستغرب ، وأما رمزه إلى أن طريقة البحث ليست من فقه . فتلك شكاة ظاهر عنك عارها ، للبخاري أسوة بالائمة الذين سلك طريقهم كالشافعي وأبي ثور والحميدي وأحمد وإسحق ، فهذه طريقهم في البحث وهي محصلة المقصود وإن لم يرجعوا على اصطلاح المتأخرين . قوله (وقال النبي ﷺ قال إبراهيم لأمرأته) في رواية الكشميهني : لسارة . قوله (هذه أختي وذلك في الله) هذا طرف من قصة إبراهيم وسارة مع الجبار ، وقد وصله في أحاديث الانبياء وليس فيه : وذلك في الله ، بل تقدم هناك اثنتان منهما في ذات الله قوله (اني سقيم) وقوله (بل فعله كبيرهم هذا) ومفهومه أن الثالثة وهي قوله : هذه أختي ، ليست في ذات الله ، فعلى هذا فقوله : وذلك في الله ، من كلام البخاري ولا مخالفة بينه وبين مفهوم الحديث المذكور ، لأن المراد أنهما من جهة محض الأمر الإلهي بخلاف الثالثة فإن فيها شائبة نفع وحظ له ، ولا ينبغي أن يكون في الله أي من أجل توصله بذلك إلى السلامة عما أراده الجبار منها أو منه . قوله (وقال النخعي : إذا كان المستحلف ظلما فنية الحالف ، وإن كان مظلوما فنية المستحلف) وصله محمد بن الحسن في كتاب الآثار عن أبي حنيفة عن حماد عنه بلفظ : إذا استحلف الرجل وهو مظلوم فاليمين على ما نوى وعلى ما ورى ، وإذا كان ظلما فاليمين على نية من استحلفه ، وصله ابن أبي شيبة من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي بلفظ : إذا كان الحالف مظلوما فله أن يورى . وإن كان ظلما فليس له أن يورى ، قال ابن بطال : قول النخعي يدل على أن النية عنده نية المظلوم أبدا . وإلى مثله ذهب مالك والجمهور ، وعند أبي حنيفة النية نية الحالف أبدا . قلت : ومذهب الشافعي أن الحلف إن كان عند الحاكم فالتنية نية الحاكم وهي راجعة إلى نية صاحب الحق ، وإن كان في غير الحاكم فالتنية نية الحالف . قال ابن بطال : ويتصور كون المستحلف مظلوما أن يكون له حق في قبل رجل فيجرحه ولا يئنه له قيد تحلفه فتكون النية نية لا الحالف فلا تنفعه في ذلك التورية . ثم ذكر البخاري حديث ابن عمر مرفوعا : المسلم أخو المسلم ، وقد تقدم من هذا الوجه بأتم من هذا السياق في كتاب المظالم مشروحا . قوله (حدثني محمد بن عبد الرحيم) هو البراز بمجتهدين البغدادى الملقب صاعقة وهو من طبقة البخاري في أكثر شيوخه ، وسعيد بن سليمان من شيوخ البخاري ، فقد روى عنه بغير واسطة في مواضع أقربها في : باب من اختار الضرب ، وقد أخرج البخاري حديث الباب في كتاب المظالم عن عثمان بن أبي شيبة عن هشيم

فزل فيه هنا درجتين لان سياقه هنا أتم ولمغايرة الإسناد . قوله (فقال رجل) لم أقف على اسمه ، ووقع في رواية عثمان د قالوا . قوله (أنصره مظلوما) بالمد على الاستفهام وهو استفهام تقرير ويجوز ترك المد . قوله (أفرأيت) أي أخبرني قال الكرماني : في هذه الصيغة مجازان : اطلاق الرتبة وإرادة الاخبار ، والخبر وإرادة الأمر . قوله (اذا كان ظالما) أي كيف أنصره على ظله . قوله (تحجزه) بمهملة ثم جيم ثم زاي الأكثر ، ولبعضهم بالراء بدل الزاي وكلاهما بمعنى المنع ، وفي رواية عثمان تأخذ فوق يده وهو كناية عن المنع ، وتقدم بيان اختلاف ألفاظه هناك ، ومنها أن في رواية عائشة قال ان كان مظلوما نخذ له بحقه ، وان كان ظالما نخذ له من نفسه ، أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب أدب الحكماء .

خاتمة : اشتمل كتاب الأكرام من الأحاديث المرفوعة على خمسة عشر حديثا . المعاق منها ثلاثة وسائرهما موصول ، وهي مكررة كلها فيما مضى ، وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدم تسعة آثار . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٩٠ - كتاب الحيل

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الحيل) جمع حيلة وهي ما يتوصل به الى مقصود بطريق خفي . وهي عند العلماء على أقسام بحسب الحامل عليها ، فان توصل بها بطريق مباح الى إبطال حق أو إثبات باطل فهي حرام أو الى إثبات حق أو دفع باطل فهي واجبة أو مستحبة ، وإن توصل بها بطريق مباح الى سلامة من وقوع في مكروه فهي مستحبة أو مباحة ، أو الى ترك مندوب فهي مكروهة . ووقع الخلاف بين الأئمة في القسم الأول : هل يصح مطلقا وينفذ ظاهرا وباطنا ، أو يبطل مطلقا ، أو يصح مع الإثم ؟ ولمن أجازها مطلقا أو أبطلها مطلقا أدلة كثيرة ، فن الأول قوله تعالى (وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تمنك) وقد عمل به النبي ﷺ في حق الضعيف الذي زنى ، وهو من حديث أبي أمامة بن سهل في السنن ، ومنه قوله تعالى (ومن يتق الله يجعل له مخرجا) وفي الحيل مخرج من المضايق ، ومنه مشروعية الاستثناء . فان فيه تخليصا من الحنث ، وكذلك الشروط كلها فان فيها سلامة من الوقوع في الحرج ، ومنه حديث أبي هريرة وأبي سعيد في قصة بلال د بع الجمع بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنديا ، ومن الثاني قصة أصحاب السبت وحديث د حرمت عليهم الشحوم فجعلوها فباعوها وأكلوا ثمنها ، وحديث النسي من النجش ، وحديث لعن المحلل والمحلل له ، والأصل في اختلاف العلماء في ذلك اختلافهم : هل المعتبر في صيغ العقود ألفاظها أو معانيها ؟ فن قال بالاول أجاز الحيل . ثم اختلفوا : فمنهم من جعلها تنفذ ظاهرا وباطنا في جميع الصور أو في بعضها ومنهم من قال تنفذ ظاهرا لا باطنا ، ومن قال بالثاني أبطلها ولم يجوز منها إلا ما وافق فيه اللفظ المعنى الذي تدل عليه القرائن الحالية ، وقد اشتهر القول بالحيل من الحنفية ليكون أبي يوسف صنف فيها كتابا ، لكن المعروف عنه وعن كثير من أئمتهم تقييد أعمالها بقصد الحق ، قال صاحب المحيط أصل الحيل قوله تعالى (وخذ بيدك ضغثا) الآية ، وضابطها إن كانت للفرار من الحرام والتباعد من الإثم لحسن ، وإن كانت لا بطلان حق مسلم فلا بل هي لإثم وعدوان

١ - باب في ترك الحيل ، وأن لكل امرئ ما نوى . في الإيمان وغيرها

٦٩٥٣ - حدثنا أبو الزمان حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص قال « سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخطب قال : سمعت النبي ﷺ يقول : يا أيها الناس ، إنما الأعمال بالنية ، وإنما لامرئ ما نوى : فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن هاجر إلى الدنيا يصبها أو امرأة يزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه »

قوله (باب ترك الحيل) قال ابن المنير : ادخل البخاري الترك في الترجمة لتلايقهم أي من الترجمة الأولى إجازة الحيل . قال : وهو بخلاف ما ذكره في « باب بيعة الصغير » فإنه أورد فيه أنه لم يبايعه بل دعا له ومسح برأسه فلم يقل باب ترك بيعة الصغير وذلك أن بيعته لو وقعت لم يكن فيما إنكار ، بخلاف الحيل فإن في القول بهوازا عموما لإبطال حقوق وجبت وإثبات حقوق لا تجب فتحرى فيما لذلك . قال : وإنما أطنى أولا الإشارة إلى أن من الحيل ما يشرع فلا يترك مطلقا . **قوله** (وإن لكل امرئ ما نوى في الإيمان وغيرها) في رواية الكشميهني « وغيره » وجعل الضمير مذكرا على إرادة اليمين المستفاد من صيغة الجمع ، وقوله في الإيمان وغيرها من تفقه المصنف لأن الحديث ، قال ابن المنير : اتسع البخاري في الاستنباط والمشهور عند النظر حل الحديث على العبادات لعملة البخاري عليها وعلى الماملات ، وتبع ما- كما في القول بسد الذرائع واعتبار المقاصد ، فلو فسد اللفظ وصح القصد أفى اللفظ وأعمل القصد تصحيحا وإطالا ، قال : والاستدلال بهذا الحديث على سد الذرائع وإبطال التحيل من أقوى الأدلة ، ووجه التعميم أن المحذوف المقدر الاعتبار ، فعنى الاعتبار في العبادات إجزاءها وبيان مراتبها ، وفي المعاملات وكذلك الإيمان الرد إلى القصد ، وقد تقدم في « باب ما جاء أن الأعمال بالنية » من كتاب الإيمان في أوائل الكتاب تصريح البخاري بدخول الأحكام كلها في هذا الحديث ، ونقلنا هناك كلام ابن المنير في ضابط ذلك . **قوله** (حدثنا محمد بن إبراهيم) هو التيمي ، وقد صرح بتحديث علقمة شيخه في هذا الحديث له في أول بدء الوحي « سمعت النبي ﷺ يقول : يا أيها الناس ، وفيه اشعار بأنه خطب به ، وقوله « يخطب » تقدم في بدء الوحي أن عمر قاله على المنبر . **قوله** (إنما الأعمال بالنية) تقدم في بدء الوحي بلفظ بالنيات ، وفي كتاب الإيمان بلفظ « الأعمال بالنية » كما هنا مع حذف « إنما » من أوله . **قوله** (وإنما لامرئ ما نوى) تقدم في بدء الوحي بلفظ « وإنما لكل امرئ ما نوى » وهو الذي علقه في أول الباب وتقدم البحث في أن مفهومه أن من لم ينو شيئا لم يحصل له وقد أورد عليه من نوى الحج عن غيره وكان لم يحج فإنه لم يصح عنه ، ويسقط عنه الفرض بذلك عند الشافعي وأحمد والأوزاعي وأبي حنيفة ، وقال الباقر : يصح عن غيره ولا ينقلب عن نفسه لأنه لم ينو ، واحتج الأول بحديث ابن عباس في قصة شبرمة ، فعند أبي داود وحج عن نفسك ثم حج عن شبرمة ، وعند ابن ماجه وقامع هذه عن نفسك ثم حج عن شبرمة ، وسنده صحيح وأجابوا أن الحج خرج عن بقية العبادات ولذلك يمضى فاسده دون غيره ، وقد وافق أبو جعفر الطبري على ذلك وأمكن حمله على الجاهل بالحكم وأنه إذا علم بآثاء الحال وجب عليه أن ينويه عن نفسه فحينئذ ينقلب والا فلا يصح عنه ، ويستثنى من عموم الخبر ما يحصل من جهة الفضل الإلهي بالقصد من غير عمل كالاجر

الحاصل المريض بسبب مرضه على الصبر اثبوت الاخبار بذلك خلافاً لمن قال : انما يقع الاجر على الصبر وحصول
الاجر بالوعد الصادق لمن قصد العبادة فعاقبه عنها طائفة بغير ارادته ، وكمن له اورداد فمجرد عن فعلها لمرض مثلاً فإنه
يكتب له اجرها كمن عملها . وما يستثنى على خلاف ما إذا نوى صلاة فرض ثم ظهر له ما يقتضي بطلانها فرضاً هل تنقلب
نقلاً ؟ وهذا عند العذر ، فأما لو أحرم بالظهر مثلاً قبل الزوال فلا يصح فرضاً ولا ينقلب نقلاً إذا تعدد ذلك .
وما اختلف فيه ، هل يثاب المسبوق ثواب الجماعة على ما اذا أدرك ركعة أو يعم ، وهل يثاب من نوى صيام نفل
في أثناء النهار على جميعه أو من حين نوى ؟ وهل تكمل الجمعة إذا خرج رقتها في أول الركعة الثانية مثلاً الجمعة أو ظهر
وهل تنقلب بنفسها أو تحتاج الى تحديد نية ؟ والمسبوق اذا أدرك الاعتدال الثاني مثلاً هل ينوى الجمعة أو الظهر ؟
ومن أحرم بالحج في غير أشهره هل ينقلب عمرة أو لا ؟ واستدل به من قال بابطال الحيل ومن قال بإعمالها ، لأن
مرجع كل من الفريقين الى نية العامل ، وسيأتي في أثناء الأبواب التي ذكرها المصنف إشارة الى بيان ذلك ،
والضابط ما تقدمت الإشارة اليه إن كان فيه خلاص مظلوم مثلاً فهو مطلوب ، وإن كان فيه فوات حق فهو مذموم ،
ونص الشافعي على كراهة تعاطي الحيل في تفويت الحقوق فقال بعض أصحابه : هي كراهة تنزيه ، وقال كثير من
محققيهم كافر الى : هي كراهة تحريم ويأثم بقصده ، ويدل عليه قوله : وانما اسكل امرئ ما نوى ، فن نوى به قد
البيع الربا وقع في الربا ولا يخلصه من الإثم صورة البيع ، ومن نوى بعقد المكاح التحليل كان محلاً ودخل في
الوعيد على ذلك بالامتنع ولا يخلصه من ذلك صورة النكاح ، وكل شيء قصد به تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم
الله كان إثماً ، ولا فرق في حصول الإثم في التحليل على الفعل المحرم بين الفعل الموضوع له والفعل الموضوع لغيره إذا
جعل ذريعة له ، واستدل به على أنه لا تصح العبادة من الكافر ولا المجنون لأنها ليسا من أهل العبادة وعلى سقوط القود
في شبه العمدة لأنه لم يقصد القتل ، وعلى عدم مؤاخذه المخطيء والناسي والمسكر في الطلاق والعتاق ونحوهما ، وقد تقدم
ذلك في أبوابه ، واستدل به لمن قال كمالا السكية : الجمين على نية المحلوف له ولا تنفعه التورية ، وعكسه غيرهم ، وقد تقدم
بيانه في الإيمان ، واستدلوا بما أخرجه مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً : الجمين على نية المستحلف ، وفي لفظ له : يمينك
على ما يصدقك به صاحبك ، وحله الشافعية على ما إذا كان المستحلف الحاكم واستدل به لما لك على القول بسد
الدرائع واعتبار المقاصد باقراثن كما تقدمت الإشارة اليه ، وضبط بعضهم ذلك بأن الألفاظ بالنسبة الى مقاصد
المتكلم ثلاثة أقسام أحدها أن تظهر المطابقة إما بقينا وإما ظناً غالباً ، والثاني أن يظهر أن المتكلم لم يرد معناه إما
بقينا وإما ظناً ، والثالث أن يظهر في معناه ويقع الزد في ارادة غيره وعدمها على حد سواء ، فإذا ظهر قصد المتكلم
لمعنى ما تكلم به أو لم يظهر قصد بخلاف كلامه وجب حمل كلامه على ظاهره ، وإذا ظهرت ارادته بخلاف ذلك فم
يستمر الحكم على الظاهر ولا عبرة بخلاف ذلك أو يعمل بما ظهر من ارادته ؟ فاستدل الاول بأن البيع لو كان يفسد
بأن يقال هذه الصيغة فيها ذريعة الى الربا ونية المتعاقدين فيها فاسدة لكان إفساد البيع بما يتحقق تحريمه أولى أن
يفسد به البيع من هذا الظن ، كما لو نوى رجل بشراء سيف أن يقتل به رجلاً مسلماً بفهم حق فان العقد صحيح وإن
كانت نيته فاسدة جرماً ، فلم يستلزم تحريم القتل بطلان البيع ، وإن كان العقد لا يفسد بمثل هذا فلا يفسد بالظن
والتوهم بطريق الاولى ، واستدل الثاني بأن النية تؤثر في الفعل فيصير بها نارة حراماً وقارة حلالاً كما يصير العقد بها
قارة صحيحاً وقارة فاسداً ، كالذبيح مثلاً فان الحيوان يحل اذا ذبح لأجل الأكل ويحرم اذا ذبح لغير الله والصورة

واحدة ، والرجل يشتري الجارية لو كيله فتحرر عليه ولنفسه فتحل له وصورة العقد واحدة ، وكذلك صورة القرض في الذمة وبيع النقد بمثله الى أجل صورتها واحدة والأول قرينة صحيحة والثاني معصية باطلة ، وفي الجملة فلا يلزم من صحة العقد في اظاهر رفع المخرج عن بطلان الحيلة الباطلة في الباطن والله أعلم . وقد نقل النسفي الحنفى في «المكافى» عن محمد بن الحسن قال : ليس من أخلاق المؤمنين الفرار من أحكام الله بالحيل الموصلة الى ابطال الحق

٢ - باب في الصلاة

٦٩٥٤ - **حديث** اسحاق بن نصر حدثنا عبد الرزاق عن معمر بن همام «عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

قال : لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ»

قوله (باب في الصلاة) أى دخول الحيلة فيها ، ذكر فيه حديث أبى هريرة لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة ، قال ابن بطلال : فيه رد على من قال ان من أحدث في القعدة الأخيرة أن صلاته صحيحة لأنه أتى بما يضادها . وتعقب بأن الحدث في أثناءها مفسد لها فهو كالجماع في الحج لو طرأ في خلاله لأفسده وكذا في آخره ، وقال ابن حزم في أجوبة له عن مواضع من صحيح البخارى : مطابقة الحديث لترجمة أنه لا يخلو أن يكون المرء طاهرا متيقنا للطهارة أو محدثا متيقنا للحدث وعلى الحالمين ليس لاحد أن يدخل في الحقيقة حيلة ، بأن الحقيقة اثبات الشيء صدقا أو نفيه صدقا فان كان ثابتا حقيقة فنافيه بحيلة مبطل وما كان منتفيا فثبته بالحيلة مبطل وقال ابن المنير أشار البخارى بهذه الترجمة الى الرد على قول من قال بصحة صلاة من أحدث عمدا في أثناء الجلوس الأخير ويكون حديثه كسلامه بأن ذلك من الحيل لتصحيح الصلاة مع الحدث ، وتقرير ذلك أن البخارى بنى على أن انحلال من الصلاة ركن منها فلا تصح مع الحدث ، والقائل بأنها تصح يرى أن انحلال من الصلاة ضد ما تصح مع الحدث ، قال : واذا تقرر ذلك فلا بد من تحقق كرن السلام ركنا داخل في الصلاة لا ضدا لها . وقد استدلل من قال بركنيته بمغايلته بالتحريم لحديث وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم ، فإذا كان أحد الطرفين ركنا كان الطرف الآخر ركنا ويؤيده أن السلام من جنس العبادات لأنه ذكر الله تعالى ودعاء لعباده فلا يقوم الحدث الفاحش مقام الذكر الحسن ، وانفصل الحنفية بأن السلام واجب لا ركن ، فان سبقه الحدث بعد التشهد توضأ وسلم وان تعمد فاعمد قاطع واذا وجد القطع انتهت الصلاة لكون السلام ليس ركنا وقال ابن بطلال : فيه رد على أبى حنيفة في قوله ان الحدث في صلاته يتوضأ ويبنى ، ووافقه ابن أبى ليل . وقال مالك والشافعى : يستأنف الصلاة واحتجوا بهذا الحديث ، وفي بعض ألفاظه «لا صلاة الا بطهور» فلا يخلو حال انصرافه أن يكون مصليا أو غير مصلي فان قالوا هو مصل رد لقوله «لا صلاة الا بطهور» ومن جهة النظر أن كل حدث منع من ابتداء الصلاة منع من البناء عليها بدليل أنه لو سبته المنى لاستأنف اتفاقا . قلت : وللشافعى قول وافق فيه أبى حنيفة . وقال السكرمانى : وجه أخذه من الترجمة أنهم حكموا بصحة الصلاة مع الحدث حيث قالوا يتوضأ ويبنى ، وحيث حكموا بصحتها مع عدم النية في الوضوء لعله أن الوضوء ليس بعبادة . ونقل ابن النين عن الداودى ما حاصله : ان مناسبة الحديث لترجمة أنه أراد أن من أحدث وصلى ولم يتوضأ وهو يعلم أنه يخادع الناس بصلاته فهو مبطل كما خدع مهاجر أم قيس بهجرته وخادع الله وهو يعلم أنه مطاع على ضميره . قلت : وقصة مهاجر أم قيس إنما ذكرت في حديث «الأعمال بالنيات» وهو في

الباب الذي قبل هذا ، لا في هذا الباب ، وزعم بعض المتأخرين أن البخاري أراد الرد على من زعم أن الجنازة إذا حضرت وخاف فوتها أنه يتيم ، وكذا من زعم أنه إذا قام صلاة الليل فبعد عنه الماء ونشئ إذا طلبه أن يفوته قيام الليل أنه تباح له الصلاة بالنيم ، ولا يخفى تكافؤ

٣ - باب في الزكاة ، وأن لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة

٦٩٥٥ - **حدثنا** محمد بن عبد الله الأنصاري **حدثني** أبي **حدثني** ثمامة بن عبد الله بن أنس « أن أنساً **حدثه** أن أبا بكر كتب له فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة »

٦٩٥٦ - **حدثنا** قتيبة **حدثنا** إسماعيل بن جعفر عن أبي سُهَيْل عن أبيه « عن طلحة بن عبيد الله أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ ناز الرأس فقال : يا رسول الله أخبرني ماذا فرض الله على من الصلاة ؟ فقال الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئاً . فقال : أخبرني بما فرض الله على من الصيام ؟ قال : شهر رمضان إلا أن تطوع شيئاً . قال : أخبرني بما فرض الله على من الزكاة ؟ قال فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام . قال والذي أكرمك لا أتطوع شيئاً ولا أنقص مما فرض الله على شيئاً ، فقال رسول الله ﷺ : أفلمح إن صدق . أو دخل الجنة إن صدق . وقال بعض الناس : في عشرين ومائة بعير حقتان ، فإن أهلكها متصداً أو وهبها أو احتال فيها فراراً من الزكاة فلا شيء عليه »

٦٩٥٧ - **حدثني** إسحاق أخبرنا عبد الرزاق **حدثنا** معمر بن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعاً أقرع يفر منه صاحبه فيطلبه ويقول : أنا كنزك . قال : والله إن يزال يطلبه حتى يبسط يده فيلقمها فاه »

٦٩٥٨ - وقال رسول الله ﷺ « إذا ما رب النعم لم يعط حقه تسلط عليه يوم القيامة فتخبط وجهه بأخفافها » . وقال بعض الناس في رجل له إبل خاف أن تجب عليه للصدقة فباعها بإبل مثلاً أو بغنم أو بقر أو بدراهم فراراً من الصدقة بيوم احتيالاً فلا شيء عليه ، وهو يقول : إن زكي أبله قبل أن يحول الحول بيوم أو بستة جازت عنه »

٦٩٥٩ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** ليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس أنه قال : استفتي سعد بن عباد الأنصاري رسول الله ﷺ في نذر كان على أمه توفيت قبل أن تقضيته ، فقال رسول الله ﷺ : اقصه عنها . وقال بعض الناس : إذا بلغت الإبل عشرين ففيها أربع شياه ،

فان وهبها قبل الحول أو باعها فراراً أو احتيلاً لاسقاط الزكاة فلا شيء عليه . وكذلك ان أتلفها فأت فلا شيء في ماله

قوله (باب في الزكاة) أي ترك الحيل في إسقاطها . **قوله (وأن لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة)** هو لفظ الحديث الأول في الباب ، وهو طرف من حديث طويل أورده في الزكاة بهذا السند تاماً ومفروقاً وتقدم شرحه هناك . الحديث الثاني حديث طاحنة بن عبيد الله ، ان أعرابياً جاء الى رسول الله ﷺ نائراً الرأس ، الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان أول الصحيح . **قوله (وقال بعض الناس في عشرين ومائة بعير حقتان فان أملككم مئمة أو وهبها أو احتال فيها فراراً من الزكاة فلا شيء عليه)** قال ابن بطال : أجمع العلماء على أن الدر قبل الحول التصرف في ماله بالبيع والهبة والذبح وإذا لم ينو الفرار من الصدقة ، وأجمعوا على أنه إذا حال الحول أنه لا يحل التحيل بأن يفرق بين مجتمع أو يجمع بين متفرق ، ثم اختلفوا فقال مالك : من فوت من ماله شيئاً ينوى به الفرار من الزكاة قبل الحول بشهر أو نحوه لزمت الزكاة عند الحول لقوله ﷺ « خشية الصدقة » وقال أبو حنيفة إن نوى بتفويته الفرار من الزكاة قبل الحول بيوم لا تضره النية لأن ذلك لا يلزمه إلا بتأم الحول ولا يتوجه إليه معنى قوله « خشية الصدقة » إلا حينئذ ، قال : وقال المطلب قصد البخاري أن كل حيلة يتحيل بها أحد في إسقاط الزكاة فان إثم ذلك عليه لأن النبي ﷺ لما منع من جمع الغنم أو تفرقتها خشية الصدقة فهم منه هذا المعنى ، وفهم من حديث طاحنة في قوله « أفاح إن صدق » أن من رام أن يتأص شيئاً من فرائض الله بحيلة يحتملها أنه لا يفلح ، قال : وما أجاب به الفقهاء من تصرف ذي المال في ماله قرب حلول الحول ثم يريد بذلك الفرار من الزكاة ومن نوى ذلك فالإثم عنه غير ساقط وهو كمن فر عن صيام رمضان قبل رؤية الهلال بيوم واستعمل سفراً لا يحتاج إليه ليفطر قالوا عيبه إليه يتوجه ، وقال بعض الحنفية : هذا الذي ذكره البخاري ينسب لأبي يوسف وقال محمد : يكره لما فيه من القصد إلى إبطال حق الفقراء بعد وجود سببه وهو النصاب ، واحتج أبو يوسف بأنه امتناع من الوجوب لا إسقاط الواجب ، واستدل بأنه لو كان له مائتا درهم فلما كان قبل الحول بيوم تصدق بدرهم منها لم يكره ، ولو نوى بتصدقه بالدرهم أن يتم الحول وأيس في ملكه نصاب فلا يلزمه الزكاة ، وتعقب بأن من أصل أبي يوسف أن الحرمة تجماع الفرض كطواف المحدث أو العاري ، فكيف لا يكون القصد مكرهاً في هذه الحالة ؟ وقوله امتناع من الوجوب معترض ، فان الوجوب قد تقرر من أول الحول ولذلك جاز التعميل قبل الحول ، وقد اتفقوا على أن الاحتياط لاسقاط الشفعة بعد وجوبها مكروه وإنما الخلاف فيما قبل الوجوب ، فقياسه أن يكون في الزكاة مكرهاً أيضاً والأشبه أن يكون أبو يوسف رجوع عن ذلك فإنه قال في كتاب الخراج بعد إيراد حديث « لا يفرق بين مجتمع » ولا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر منع الصدقة ولا إخراجها عن ملكه لملك غيره ايفرقها بذلك فتبطل الصدقة عنها بأن يصير لكل واحد منهما مالا تجب فيه الزكاة ، ولا يحتمل في إبطال الصدقة بوجه انتهى . ونقل أبو حفص الكبير داوي « كتاب الحيل » عن محمد بن الحسن أن محمداً قال : ما احتال به المسلم حتى يتخلص به من الحرام أو يتوصل به الى الحلال فلا بأس به ، وما احتال به حتى يبطل حقاً أو يحق باطلاً أو يدخل به شبهة في حق فهو مكروه ، والمكروه عنده الى الحرام أقرب . وذكر الشافعي أنه ناظر

محمد في امرأة كرهت زوجها وامتنع من فراقها فكنت ابن زوجها من نفسها فانها تحرم عندهم على زوجها بناء على قولهم ان حرمة المصاهرة تثبت بالزنا ، قال فقلت لمحمد : الزنا لا يحرم الحلال لانه ضده ولا يقاس شيء على ضده فقال : يجمعهما الجماع ، فقلت : الفرق بينهما ان الاول حدث به وحصلت فرجها والآخر ذمت به ووجب عليها الرجم ، ويلزم ان المطلقة ثلاثا اذا زنت حلت لزوجها ، ومن كان عنده اربع لسوة فزني بخامسة ان تحرم عليه احدى الاربع الى آخر المناظرة . وقد اشكل قول البخاري في الترجمة فان اهلكها ، بان الاهلاك ليس من الحيل بل هو من اضاعة المال ، فان الحيلة انما هي لدفع ضرر او جلب منفعة وليس كل واحد منهما موجودا في ذلك ، ويظهر لي انه يتصور بان يذبح الحقين مثلا وينتفع بالاحد ما فتنسقط الزكاة بالحقين وينتقل الى ما دونهما . الحديث الثالث ، قوله (حدثنا اسحق) هو ابن راهوية كما جزم به ابو نعيم في المستخرج . قوله (يكون كنز احدكم يوم القيامة شجاعا افرع) المراد بالكنز المال الذي يخبأ من غير ان يؤدي زكاته كما تقدم تقريره في كتاب الزكاة ، ووقع هناك في رواية ابي صالح عن ابي هريرة بلفظ من اعطاه الله مالا فلم يؤدي زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا افرع ، فذكر نحوه ، وبه تظهر مناسبة ذكره في هذا الباب . قوله (انا كنزك) هذا زائد في هذه الطريق . قوله (والله ان يزال) في رواية الكشميهني د لا ، بدل د لن ، . قوله (حتى يبط يده) اي صاحب المال . قوله (فيلقمها فاه) يحتمل ان يكون فاعل يلقمها الكانز او الشجاع ، ووقع في رواية ابي صالح د فيأخذ بلمزمته ، اي يأخذ الشجاع يد الكانز بشدقيه وهما الامور متان كما اوضحته هناك . قوله (وقال رسول الله ﷺ) هو موصول بالسند المذكور ، وهو من نسخة مهم عن ابي هريرة ، وقد أخرجه احمد عن عبد الرزاق فقدم هذا على الذي قبله . قوله (اذا ما رب النعم) ما زائدة والرب المالك والنعم بفتح الحين الابل والغنم والبقر ، وقيل الابل والغنم فقط حكاه في المحكم ، وقيل الابل فقط ، ويؤيد الاول قوله تعالى (ومن الانعام حولة وفرشا) ، ثم فسره بالابل والبقر والغنم ، ويؤيد الثالث اقتصاره هنا على الاخفاف فانها الابل خاصة ، والمراد بقوله د حقها ، زكاتها وصرح به في حديث ابي ذر كما تقدم في الزكاة اتم منه . قوله (وقال بعض الناس في رجل له ابل يخاف ان تجب عليه الصدقة فباعها بابل مثلهما او بغنم او ببقر او بدراهم فراوا من الصدقة بيوم احتيا لا فلا شيء عليه ، وهو يقول ان زكي ابله قبل ان يحول الحول بيوم او ستة جازت عنه) في رواية الكشميهني د اجرات عنه ، ويعرف د تقرير مذهب الحنفية بما مضى ، وقد تأكد المنع بمسألة التمجيل قبل توجيه الروايم المتناقض ان من اجاز التقديم لم يراع دخول الحول من كل جهة ، فاذا كان التقديم على الحول مجزئا فليكن التصرف فيها قبل الحول غير مسقط واجاب عنهم ابن بطال بان ابا حنيفة لم يتناقض في ذلك لانه لا يوجب الزكاة الا بتمام الحول ويجهل من قدمها كن قدم دينها مؤجلا قبل ان يحل انتهى ، والتناقض لازم لابن يوسف لانه يقول ان حرمة تجماع الفرض كطواف الماري ، ولو لم يتقرر الوجوب لم يجز التمجيل قبل الحول . وقد اختلف العلماء فيمن باع ابلا بمثلها في اثناء الحول : فذهب الجمهور الى ان البناء على حول الاولى لاتحاد الجنس والنصاب ، والمأخوذ عن الشافعي قولان واختلفوا في بيعها بغير جنسها فقال الجمهور : يستأنف لاختلاف النصاب ، وإذا فعل ذلك فرار من الزكاة اثم ، ولو قلنا يستأنف . وعن احمد إذا ملكها ستة أشهر ثم باعها بنقد زكي الدراهم عن ستة أشهر من يوم البيع . ونقل شيخنا ابن الملقن عن ابن التين انه قال : إن البخاري انما أتى بقوله د مانع الزكاة ، ليدل على أن الفرار من الزكاة

لا يحل فهو مطالب بذلك في الآخرة ، قال شيخنا : وهذا لم نره في البخارى . قلت : بل هو فيه بالمعنى في قوله « اذا
مارب الزعم لم يعط حقه » ، فهذا هو مانع الزكاة . الحديث الرابع حديث ابن عباس قال « استفتى سعد بن عباد
الخ ، تقدم شرحه قريبا في كتاب الايمان والنذور ، قال المألب : فيه حجة على أن الزكاة لا تسقط بالحيلة ولا
بالموت ، لان النذر لما لم يسقط بالموت - والزكاة اوكد منه - كانت لازمة لا تسقط بالموت أولى ، لانه لما ألزم
الولى بقضاء النذر عن أمه كان قضاء الزكاة التى فرضها الله أشد ازوما . قوله (وقال بعض الناس : إذا بلغت الأبل
عشرين ففيها أربع شياء ، فإن وهما قبل الحول أو باعها فرارا أو احتيالا لا تسقط الزكاة فلا شيء عليه ، وكذلك
إن أنلفها مات فلا شيء عليه فى ماله) تقدمت المنازعة فى صورة الاتلاف قريبا ، وأجاب بعض الحنفية بأن المال
انما تجب فيه الزكاة مادام واجبا فى الذمة أو مات ملك به من الحقوق ، وهذا الذى مات لم يبق فى ذمته شيء يجب على
ورثته وفاؤه ، والكلام انما هو فى حل الحيلة لافى لزوم الزكاة اذا فر . قلت : وحرف المسألة أنه إذا قصد بيعهما
الفرار من الزكاة أو بهيتهما الحيلة على اسقاط الزكاة ومن قصده أن يسترجعهما بعد كما تقدم فهو آثم بهذا القصد لكن
هل يؤثر هذا القصد فى ابقاء الزكاة فى ذمته أو يعمل به مع الإثم ؟ هذا يحز الخلاف ، قال الكرماني : ذكر
البخارى فى هذا الباب ثلاثة فروع يجمعها حكم واحد وهو أنه اذا زال ملكه عما تجب فيه الزكاة قبل الحول
سقطت الزكاة سواء كان لقصد الفرار من الزكاة أم لا ، ثم أراد بتفريعها عقب كل حديث التشنيع بأن من أجاز
ذلك خالف ثلاثة أحاديث صحيحة انتهى ، ومن الحيل فى اسقاط الزكاة أن ينوى بهروض التجارة الفنية قبل
الحول فاذا دخل الحول الآخر استأنف التجارة حتى إذا قرب الحول أبطل التجارة ونوى الفنية وهذا يأثم جرما ،
والذى يقوى أنه لا تسقط الزكاة عنه ، والعلم عند الله تعالى

٤- باب الحيلة في النجاح

٦٩٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِيَ 'عَنْ الشَّفَارِ . قُلْتُ لِنَافِعٍ : مَا الشَّفَارُ ؟ قَالَ : يَنْكِحُ ابْنَةَ الرَّجُلِ وَيُنْكِحُهُ ابْنَتَهُ بِفِيهِ صَدَاقٌ ، وَيَنْكِحُ أُخْتَ الرَّجُلِ وَيُنْكِحُهَا أُخْتَهُ بِفِيهِ صَدَاقٌ ، وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ : إِنْ أَحْتَالَ حَتَّى 'تَزَوَّجَ عَلَى الشَّفَارِ فَهُوَ جَائِزٌ ، وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ . وَقَالَ فِي لُتْمَةٍ : لِلنِّكَاحِ فَاسِدَةٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لُتْمَةٌ وَالشَّفَارُ جَائِزَانِ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ

٦٩٦١ - حَدَّثَنَا مسدد حَدَّثَنَا يحيى بن عبيد الله بن عمر حَدَّثَنَا لَازُهُرِيُّ عَنْ الحسن وعبد الله ابني محمد
ابن علي عن أبيهما أن علياً رضي الله عنه قيل له : ان ابن عباس لا يرى بمتعة النساء بأساً . فقال : ان رسول الله
ﷺ نهى عنها يوم خيبر ، وعن لحوم الحمر الانسية . وقال : بعض الناس : ان احتال حتى تمتع فإلناكح
فاسد ، وقال بعضهم : إلناكح جائز والشرط باطل

قوله (باب الحيلة في النكاح) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن الشغار، وفيه تفسيره عن نافع، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب النكاح وتقرير كون التفسير مرفوعا قال ابن المنير: ادخال البخاري الشغار في باب الحيل مع أن القائل بالجواز يبطل الشغار ويوجب مهر المثل مشكل، ويمكن أن يقال إنه أخذه بما نقل أن العرب كانت تأنف من التلغظ بالنكاح من جانب المرأة فرجعوا إلى التلغظ بالشغار لوجود المساواة التي تدفع الأنفة، فحاشا للشرع رسم الجاهلية لحرم الشغار وشدد فيه ما لم يشدد في النكاح الحالي عن ذكر الصداق، فلو صححنا النكاح بلفظ الشغار وأوجبنا مهر المثل أبقينا غرض الجاهلية بهذه الحيلة انتهى، وفيه نظر لأن الذي نقله عن العرب لا أصل له، لأن الشغار في العرب بالنسبة إلى غـيـره قليل، وقضية ما ذكره أن تكون أنكحتهم كما كانت شغارا لوجود الأنفة في جميعهم. والذي يظهر لي أن الحيلة في الشغار تنصرون في مواسر أراد تزويج بنت فقير فامتنع أو اشتط في المهر فخذعه بأن قال له زوجنيها وأنا أزوجهك بنتي فرغب الفقير في ذلك لسهولة ذلك عليه فلما وقع العقد على ذلك وقيل له إن العقد يصح ويلزم لكل منهما مهر المثل فإنه يندم إذا لا قدرة له على مهر المثل أبنت المواسر وحصل للمواسر مقصوده بالتزويج لسهولة مهر المثل عليه، فإذا أبطل الشغار من أصله بطلت هذه الحيل. **قوله** (وقال بعض الناس: إن احتمال حتى تزوج على الشغار فهو جائز والشرط باطل، وقال في المنة: النكاح فاسد والشرط باطل. قلت: وهذا بناء على قاعدة الحنفية أن ما لم يشرع بأصله باطل، وما شرع بأصله درن وصفه فاسد، فالنكاح مشروع بأصله وجعل البضع صداقا وصنف فيه فيفسد الصداق ويصح النكاح، بخلاف المنة فإنها لما ثبت أنها منسوخة صارت غير مشروعة بأصلها. **قوله** (وقال بعضهم: المنة والشغار جائزان والشرط باطل) أي في كل منهما كأنه يشير إلى ما نقل عن زفر أنه أجاز النكاح المؤقت وألغى الوقت لأنه شرط فاسد والنكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة، وردوا عليه بالفرق المذكور، قال ابن بطال لا يكون البضع صداقا عند أحد من العلماء وإنما قالوا ينعقد النكاح بمهر المثل إذا اجتمعت شروطه والصداق ليس بركن فيه، فهو كما لو عقد بغير صداق ثم ذكر الصداق فصار ذكر البضع كلا ذكر انتهى. وهذا محصل ما قاله أبو زيد وغـيـره من أئمة الحنفية، وتعبه ابن السمعاني فقال: ليس الشغار إلا النكاح الذي اختلفنا فيه وقد ثبت النهي عنه والنهي يقتضي فساد المنهي عنه لأن العقد الشرعي إنما يجوز بالشرع وإذا كان منهيًا لم يكن مشروعًا، ومن جهة المعنى أنه يمنع تمام الإيجاب في البضع للزوج والنكاح لا ينعقد إلا بإيجاب كامل، ووجه قولنا يمنع أن الذي أوجبه للزوج نكاحا هو الذي أوجبه للمرأة صداقا، وإذا لم يحصل كمال الإيجاب لا يصح فإنه جعل عين ما أوجبه للزوج صداقا للمرأة فهو كمن جعل الشيء لشخص في دقة ثم جعل عينه لشخص آخر فإنه لا يكمل الجمل الأول، قال: ولا يمارض هذا ما لو زوج أمته آخر فإن الزوج يملك التمتع بالفرج والسيد يملك رقبة الفرج بدليل أنها لو وطئت بعد بشبهة يكون المهر للسيد، والفرق أن الذي جعله السيد للزوج لم يبقه لنفسه لأنه جعل ملك التمتع بالامة للزوج وما عدا ذلك باق له، وفي مسألة الشغار جعل ملك التمتع الذي جعله للزوج بمينه صداقا للمرأة الأخرى ورقبة البضع لا تدخل تحت ملك اليمين حتى يصح جعله صداقا. **قوله** (يحيى) هو القطان، وعبيد الله بن عمر هو العمري، ومحمد بن علي هو المعروف بابن الحنفية، وعلي هو ابن أبي طالب. **قوله** (قيل له إن ابن عباس لا يرى بتمتة النساء بأسا) لم أقف على اسم القائل، وزاد عمرو بن علي الفلاس في روايته لهذا الحديث عن يحيى القطان فقال له إنك تأيه، بشاة فوقانية وباه.

آخر الحروف بوزن فاعل من التيه وهو الحيرة ، وإنما وصفه بذلك إشارة الى أنه تمسك بالمنسوخ وغفل عن النسخ ، وقد تقدم بيان مذهب ابن عباس في ذلك في كتاب النكاح مستوفى . قوله (وقال بعض الناس : إن احتمال حتى تتمتع فالنكاح فاسد) أى ان عقد نكاح متمم ، والفساد لا يستلزم البطلان لإمكان اصلاحه بإلغاء الشرط فيتحيل في تصحيحه بذلك ، كما قال في ربا الفضل إن - ذفت منه الزيادة صح البيع . قوله (وقال بعضهم الخ) تقدم أنه قول زفر ، وقيل إنه لم يجوز إلا النكاح المؤقت وألفى الشرط . وأجيب بأن نسخ المتعة ثابت والنكاح المؤقت في معنى المتعة ، والاعتياز عندهم في العقود بالمعاني

٥ - باب ما يكره من الاحتيال في البيوع . ولا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلا

٦٩٦٢ - **حديث** اسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ

قال : لا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلا ،

قوله (باب ما يكره من الاحتيال في البيوع . ولا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلا) ذكر فيه حديث أبي هريرة ولا يمنع الخ ، واسماعيل شيخه فيه هو ابن أبي أويس ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الشرب ، قال المصنف : المراد رجل كان له بئر وحدها - كلا مباح وهو بفتح الكاف واللام مهموز ما رعى ، فأراد الاختصاص به فيمنع فضل ماء بقره أن ترده نعم غيره للشرب وهو لا حاجة به إلى الماء الذي يمنعه وإنما حاجته إلى الكلا وهو لا يقدر على منعه لكونه غير مملوك له فيمنع الماء فيتوفر له الكلا لأن النعم لا تستغنى عن الماء بل إذا رعت الكلا عطشت ويكون ماء غير البئر بعيدا عنها فيرغب صاحبها عن ذلك الكلا فيتوفر لصاحب البئر بهذه الحيلة . انتهى . ووضحا . قال : وفيه معنى آخر وهو أنه قد يخص أحد معاني الحديث وبسكت عن البقية لأن ظاهر الحديث اختصاص النهي بما إذا أريد به منع الكلا إذا لم يرد به ذلك فلا نهى عن منع الكلا ، والحديث معناه لا يمنع فضل الماء بوجه من الوجوه لأنه إذا لم يمنع بسبب غيره فأحرى أن لا يمنع بسبب نفسه ، وفي تسميته فضلا إشارة إلى أنه إذا لم تكن زيادة عن حاجة صاحب البئر جاز لصاحب البئر منعه والله أعلم . وقال ابن المنير وجه مطابقة الترجمة أن الآبار التي في البوادي محتفرا أن يختص بما عدا فضلها من الماء ، بخلاف الكلا المباح فلا اختصاص له به ، فلو تحيل صاحب البئر فادعى أنه لا فضل في ماء البئر عن حاجته ليتوفر له الكلا الذي بقره لأن صاحب الماشية حينئذ يحتاج أن يحولها إلى ماء آخر لأنها لا تستطيع الرعى على الظأ لدخل في النهي ، ثم قال : ولا يلزم من كون دعواه كذبا محضا أن لا يكون في كلامه تحيل على منع المباح فحجته ظاهرة فيما له فيه مقال وهو الماء تحيلا على ما لا حق له فيه ولا حجة وهو الكلا . قلت : وهذا جواب عن أصل التحيل لا عن خصوص التحيل في البيع ، ومن ثم قال الكرماني : هو من قبيل ما ترجم به ويض له فلم يذكر فيه حديثا ، يريد أنه ترجم بالتحيل بالبيع وعطف عليه ولا يمنع فضل الماء ، وذكر الحديث المتعلق بالثاني دون الأول ، لئلا لا يدفع هذا القدر السؤال عن حكمة إيراد منع فضل الماء في ترك الحيل . ثم قال الكرماني : يمكن أن يكون المنع أعم من أن يكون بطريق عدم البيع أو بغيره انتهى . ويظهر أن المناسبة بينهما ما أشار إليه ابن المنير لئلا يقال : إن صاحب البئر يدعى أنه لا فضل في ماء البئر ليجتاز من احتياج إلى الكلا أن يمنع منه ماء بئر له في ماشيته ، فيظهر

حينئذ أنه تحيل بالجمود على حصول البيع ليتم مراده في أخذ ثمن ماء البئر وفي توفير السكلا عليه ، وأما ابن بطال فأدخل في هذه الترجمة حديث النهي عن النجش ، فلو كان كذلك لبطل الاعتراض ، لكن ترجمة النجش موجودة في جميع الروايات بين الحديثين

٦ - باب ما يكره من التناجش

٦١٦٣ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن النجش

قوله (باب ما يكره من التناجش) أشار إلى ماورد في بعض طرق الحديث المذكور في الباب بافظ د نهى عن النجش ، من حديث أبي هريرة بافظ « لا تناجشوا » وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب البيوع ، والمراد بالكره في الترجمة كراهة التحريم

٧ - باب ما ينهى من الخداع في البيوع

وقال أيوب: يخادعون الله كأنما يخادعون آدميا ، لو أتوا الأمر عيانا كان أهون على

٦١٦٤ - **حدثنا** اسماعيل حدثنا مالك عن عبد الله بن دينار « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رجلا

ذكر للنبي ﷺ أنه يخدع في البيوع فقال : إذا بايعت فقل : لا خلافة »

قوله (باب ما ينهى من الخداع) في رواية الكشميني « عن الخداع » ويقال له الخدع بالفتح والكسر ورجل خادع وفي المبالغة خدوع وخداع . **قوله** (وقال أيوب) هو السخيتاني (يخادعون الله كأنما يخادعون آدميا لو أتوا الأمر عيانا كان أهون على) وصلة وكيع في مصنفه عن سفيان بن عيينة عن أيوب ودو السخيتاني قال الكرماني : قوله « عيانا » أي لو أعلنوا بأخذ الزائد على البز معاينة بلا تدليس إمكان أسهل لأنه ما جعل الدين آلة للخداع انتهى . ومن ثم كان سالك المكر والخديعة - حتى يفعل المصبة أبصر عند الناس من يتظاهر بها وفي نلوبهم أوضع وهم منه أشد نقرة ، وحديث ابن عمر « إذا بايعت فقل لا خلافة » بكسر المعجمة وتخفيف اللام ثم وحدة ، تقدم شرحه مستوفى في كتاب البيوع . قال المهاب : معنى قوله لا خلافة لا تخابوني أي لا تخدعوني فإن ذلك لا يحل . قالت : والذي يظهر أنه وارد مورد الشرط أي إن ظهر في العقد خداع فهو غير صحيح ، كأنه قال بشرط أن لا يكون فيه خديعة أو قال لا يلزم من خديعتك . قال المهاب : ولا يدخل في الخداع المحرم الثناء على السلامة والاطناب في مدحها فانه متجاوز عنه ولا ينتقض به البيع . وقال ابن القيم في الإعلام : أحدث بعض المتأخرين حيلة لم يصح القول بها عن أحد من الأئمة ، ومن عرف سيرة الشافعي وفضله دلم أنه لم يكن يأمر بفعل الحيل التي تبني على الخداع وإن كان يجري العقود على ظاهرها ، ولا ينظر إلى قصد الماقد إذا خالف لفظه ، فحاشاه أن يبيع للناس المكر والخديعة ، فإن الفرق بين إجراء العقد على ظاهره فلا يعتبر القصد في العقد وبين تجوز عقد قد علم بناؤه على المكر مع العلم بأن باطنه بخلاف ظاهره ظاهر ، ومن نسب حل الثاني إلى الشافعي فهو خصمه دند الله فإن الذي جوز بهزلة الحاكم يجري

الحكم على ظاهره في عدالة الشهود فيحكم بظاهر عدالتهم وإن كانوا في الباطن شهود زور ، وكذا في مسألة العينة إنما جوز أن يبيع السامة من يهترى بها جريا منه على أن ظاهر عقود المسلمين سلامتها من المكر والخديعة ، ولم يجوز قط أن المتعاقدين يتواطآن على ألف بألف ومائتين ثم يحضران سامة تحلل الربا ولا سيما أن لم يقصد البائع بيعها ولا المشتري شرائها ، ويتأكد ذلك إذا كانت ليست ملكا للبائع كأن يكون عنده سامة لغيره فيوقع العقد ويدعى أنها ملكه ويصدقه المشتري فيرقمان العقد على الأكثر ثم يستعيد البائع بالآقل ويترتب الأكثر في ذمة المشتري في الظاهر ، ولو علم الذي جوز ذلك بذلك لبادر إلى إنكاره لأن لازم المذهب ليس بمذهب ، فقد يذكر العالم الشيء ولا يستحضر لازمه حتى إذا عرنه أنكره ، وأطال في ذلك جدا وهذا ملخصه والتحقيق أنه لا يلزم من الاثم في العقد بطلانه في ظاهر الحكم ، فالشافعية يجوزون العقود على ظاهرها ويقولون مع ذلك إن من عمل الحيل بالمكر والخديعة بأثم في الباطن ، وبهذا يحصل الانفصال عن إشكاله والله أعلم

٨ - باب ما ينهى عن الاحتفال الولي في اليتيمة المرغوبة ، وأن لا يكمل لها صداقها

٦٩٦٥ - **حدثنا** أبو اليمان **حدثنا** شعيب **عن** الزهري **قال** كان عروة يحدث أنه **سأل** عائشة **عن** وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء **قالت** : هي اليتيمة في حجر وليها فيرغب في مالها وجمالها فيريد أن يتزوجهم أبأدنى من سنة نساءها ، فنهوا عن نكاحهن إلا أن يقسطوا لهن في أكل الصداق ثم استفتى الناس رسول الله **بعد** ، فأنزل الله **وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ** **فذكر** الحديث

قوله (باب ما ينهى عن الاحتفال الولي في اليتيمة المرغوبة وأن لا يكمل لها صداقها) ذكر فيه حديث عائشة في تفسير قوله تعالى وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى ولم يسقه بتامه وقد تقدم بهذا السند في النكاح تاما ، قال ابن بطال : فيه أنه لا يجوز للولي أن يتزوج بتيمة بأقل من صداقها ولا أن يعطيها من العروض في صداقها مالا يفي بقيمة صداق مثلها واختلف في سبب نزول الآية المذكورة كما تقدم عند شرح الحديث المذكور في تفسير سورة النساء ، وفي قوله (في اليتامى) حذف تقديره في نكاح اليتامى ، وقوله (ما طاب لكم من النساء) أي من سواهن ، قال القاضي أبو بكر بن الطيب : معنى الآية وإن خفتم أن لا تعدلوا في اليتامى الأطفال الاتي لا أولياء لهم يطالبونكم بحقوقهم ولا تأمنوا من ترك القيام بحقوقهم لمعجز من عن ذلك فتزوجوا من النساء القادرات على تدبير أمورهن أو من هن أولياء يمنعنكم من الحيف عليهن ، وقوله ثم استفتى الناس رسول الله **فأنزل** الله : يستفتونك في النساء ، فذكر الحديث ، وكذا في الأصل وقد تقدم سياقه

٩ - باب إذا غصب جارية فزعم أنها ماتت ففضى بقيمة الجارية الميتة ، ثم وجدها صاحبها فهي

له ويرد القيمة ولا تكون القيمة ثمنا . وقال بعض الناس : الجارية للغاصب لأخذ القيمة منه . وفي هذا احتيال لمن اشتبه جارية رجل لا يبيعها فنصبها واعتل بأنها ماتت حتى يأخذ ربتها قيمتها فتطيب للغاصب جارية غيره . قال النبي **أموالكم عليكم حرام** ، ولاكل غادر لولا يوم القيامة

٦٩٦٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سَفِيَّانٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : لِكُلِّ غَادِرٍ لَوْ لَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ «

قوله (باب اذا غصب جارية فزعم أنها ماتت فقضى) بالضم على البناء المجهول أى حكم ، ويجوز بناؤه المعلوم أى حكم القاضى على الغاصب . **قوله** (بقيمة الجارية الميتة ثم وجدها صاحبها) أى اطلع على أنها لم تمت (فهمى له) أى لصاحبها المنصوبة منه (وترد القيمة) أى على الغاصب (ولا تكون القيمة ثمنًا) أى لعدم جريان بيع بينهما ، وإنما أخذ القيمة بناء على عدم الجارية فاذا زال ذلك وجب الرجوع الى الأصل . **قوله** (وقال بعض الناس : الجارية للغاصب لا هذه القيمة) أى من الغاصب . **قوله** (وفي هذا احتيال لمن اشتى جارية رجل لا يبيعها فغصبها واعتل أى احتج ، أى وكذلك لو كانت الصرة في غير الجارية من ما كره أو غيره وادعى فسادها ، وكذا لو غصب حيوانا ما كولا فذبحه . **قوله** (فتطيب للغاصب جارية غيره) أى وكذا مال غيره . **قوله** (قال النبي ﷺ أموالكم عليكم حرام) هذا طرف من حديث وصله من حديث أبي بكر مطولا في أواخر الحج وأحلت بشرحه على كتاب الفتن ، قال الكرماني : ظاهر قوله « أموالكم عليكم » مقابلة الجمع بالجمع فيفيد التوزيع فيلزم أن يكون مال كل شخص على كل شخص حراما فيلزم أن يكون ماله عليه حراما ، وليس كذلك وإنما هو مثل قولهم قتل بنو فلان أنفسهم أى قتل بعضهم بعضا ، ففيه مجاز للفريضة الصارفة عن الظاهر . **قوله** (ولاكل غادر لواء) أى وقال النبي ﷺ « لكل غادر لواء الخ » وقد وصله في الباب عن ابن عمر ، وسفيان في سنده هو الثوري ، ومضى شرحه مستوفى في الجهاد ، والاحتجاج به ظاهر لأن دعوى الغاصب أنها ماتت خيانة وغدر في حق أخيه المسلم ، قال ابن بطال : خالف أبا حنيفة الجمهور في ذلك فاحتج هو بأنه لا يجمع الشيء وبذله في ملك شخص واحد ، واحتج للجمهور بأنه لا يحل مال المسلم إلا عن طيب نفسه ، ولأن القيمة إنما رجبت بناء على صدق دعوى الغاصب أن الجارية ماتت فلما تبين أنها لم تمت فهمى بأفنية على ملك المنصوبة منه لأنه لم يجر بينهما عقد صحيح فوجب أن ترد الى صاحبها ، قال : وفرقوا بين الثمن والقيمة بأن الثمن في مقابلة الشيء القائم والقيمة في الشيء المستهلك وكذا في البيع الفاسد ، والفرق بين الغصب والبيع الفاسد أن البائع رضى بأخذ الثمن عوضا عن سلته وأذن المشتري بالنصرف فيما ، فإصلاح هذا البيع أن يأخذ قيمة السلعة إن فاته ، والغاصب لم يأذن له المالك فلا يحل له أن يملكه الغاصب إلا إن رضى المنصوب منه بقيمة . قلت : ومحل الصورة المذكورة أولا عند الحنفية أن يدعى المستحق على الغاصب بالجارية فيجيب بأنها ماتت فيصدقه أو يكذبه فيقيم الغاصب البينة أو يستحلفه فينكل عن البين فيكون المستحق حينئذ على الغاصب القيمة لرضا المدعى بالمبادلة بهذا القدر حيث ادعاه ، أما لو أخذ القيمة بقول الغاصب مع حلفه أنها ماتت فالمدعى حينئذ بالخيار إذا ظهر كذب الغاصب إن شاء أمضى الضمان وإن شاء استعاد الجارية ورد العوض ، واستدلوا بأن المالك ملك بدل المنصوب رقة وبذنا فزال ملكه عن المبدل لكونه قابلا للنقل فلم يقع الحكم للتعدي محضا بل للضمان المشروط ولو نشأ منه فوات الجارية على صاحبها بالحيلة ولو ترتب الإثم على الغاصب بذلك لأنه لا ينافي صحة العقد والله أعلم وقال ابن المنير ما ملخصه : ألزم بعض الحنفية مالكا بأنه يقول في الآبق إذا أخذ المالك قيمته ممن وجدته فغصبه أن الغاصب يملكه ، فلو دونه الغاصب بأنه مستمر الإباق أو أومم موته ثم ظهر خلاف ذلك للمالك أخذه ،

والحديث يتناول التوبة وغيره ويقضى أن يعود العبد للمالك ، والقيمة إن كانت ثمنًا لم يعد العبد مطلقًا وإن لم تكن ثمنًا عاد العبد مطلقًا ، وأجيب بأن معنى قوله « أموالكم عليكم حرام » ، إذا لم يقع التراضي ومع وجود التوبة لم يحصل الرضا بالعرض بخلاف ، ما إذا لم يكن هناك توبة فإنه يدل على الرضا بالأمور وتقدر القيمة ثمنًا

١٠ - باب ٦٩٦٧ - **حدثنا** محمد بن كثير عن سفيان عن هشام عن عروة عن زينب ابنة أم سلمة عن أم سلمة عن النبي ﷺ قال : إنما أنا بشر ، وإنكم تختصمون إلي ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئًا فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار .

قوله (باب) كذا الأكثر بغير ترجمة و حذف ابن بطال والذني والاسماعيلي ، وأضاف ابن بطال حديث أم سلمة للباب الذي قبله ، ومملقه به ظاهر جدًا لدلالته على أن حكم الحاكم لا يحل ما حرمه الله ورسله ولغيره عن أخذه إذا كان يعلم أنه في نفس الأمر لغريبه ، وعلى الأول هو كالفصل من الباب الذي قبله وإنما أفردته لأنه يشمل الحكم المذكور وغيره ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . وقوله « سفيان » هو الثوري ، وقوله « عن هشام » هو ابن عروة ، ووقع في رواية أبي داود عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه « حدثنا سفيان حدثنا هشام » وقوله عن عروة وقع في رواية أبي داود « عن أبيه » وقوله عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة هي أمها ، ووقع في شرح ابن بطال حديث زينب فأوهم أنه من مسندها على ما جرت به عادة من الاختصار على صحابى الحديث . **قوله** (إنما أنا بشر) أى كواحد من البشر في عدم علم الغيب ، وقوله « ولعل » هي هنا بمعنى عسى ، وقوله « ألحن » تقدم في المظالم بالفظ « أباح » وهو بمعنى لأنه من لحن بمعنى نطق وزنه ومعناه ، والمراد أنه إذا كان أفطن كان قادرًا على أن يكون أباح في حجته من الآخر . وقوله « على نحو ما أسمع » في رواية الكشميهني « ما أسمع » وهو مرصولة ، وقوله « من أخيه » أى من حق أخيه ، وثبت كذلك في الطريق الآتى في الأحكام ، وقوله « فلا يأخذه » كذا الأكثر بحذف المفعول والكشميهني « فلا يأخذه » وقوله « فإنما أقطع له قطعة من النار » أى إن أخذهما مع علمه بأنها حرام عليه دخل النار

١١ - باب في النكاح

٦٩٦٨ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** هشام **حدثنا** يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : لا تنكح البكر حتى تستأذن ، ولا الثيب حتى تستأمر . فقيل : يا رسول الله كيف إذنها ؟ قال : إذا سكنت . وقال بعض الناس : إن لم تستأذن للبكر ولم تزوج فاحتال رجل فأقام شاهدى زور أنه تزوجها برضاها أثبت للقاضي نكاحهما والزواج باطل إلا بأس أن يطأها وهو تزويج صحيح

٦٩٦٩ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** يحيى بن سعيد عن القاسم أن امرأة من ولد

جعفر تخوفت أن يزوجه وأيمها وهي كارهة ، فأرسلت إلى شيخين من الأنصار - عبد الرحمن ومجمع ابني جارية - قالا : فلا تخشين فإن خنساء بنت خدام أنكحها أبوها وهي كارهة فردَّ النبي ﷺ ذلك ، قال سفيان : وأما عبد الرحمن فسمعه يقول عن أبيه « إن خنساء ... »

٦٩٧٠ - **حديث** أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة « عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن . قالوا : كيف إذن ؟ قال : أن تسكت . » وقال بعض الناس : إن احتمل إنسان بشاهدي زور على تزويج امرأة ثبت بأمرها فأثبت للقاضي نكاحها إياه ، والزوج يعلم أنه لم يتزوجها قط ، فانه يسمه هذا للنكاح ، ولا بأس بالمقام له معها

٦٩٧١ - **حديث** أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ذكوان « عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : البكر تستأذن ، قلت : إن البكر تستحي ، قال : إذن عصمتها . » وقال بعض الناس : إن هوى رجل جارية يتيمة أو بكراً فأبت ، فاحتمل فجاء بشاهدي زور على أنه تزوجها فأدركت فرضيت للتيممة فقبل القاضي بشهادة الزور - وللزوج يعلم به بطلان ذلك - حل له الوطء

قوله (باب في النكاح) تقدم قريباً د باب الحيلة في النكاح ، وذكر فيه الشغار والمتمعة ، وذكر هنا ما يتعلق بشهادة الزور في النكاح ، وأورد فيه حديث أبي هريرة واستئذان المخطوبة من وجهين ، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب النكاح ، ثم أورد بعده حديث خنساء بذكر البكر والثيب جميعاً وقد تقدم في د باب لا يجزئ نكاح المكره ، قريباً د وحديث عائشة نحو حديث أبي هريرة . الحديث الأول . **قوله** (هشام) هو الدستوائي . **قوله** (لا تنكح البكر) أي لا تزوج . **قوله** (وقال بعض الناس : إذا لم تستأذن) في رواية الكشميني إن بدل إذا . **قوله** (فأقام شاهدين زورا) أي شهدا زوراً أو زوراً متعاقباً . **قوله** (فأثبت القاضي نكاحها) في رواية الكشميني د نكاحه أي بشهادتهما . **قوله** (فلا بأس أن يطأها) أي لا يائمه بذلك مع علمه بأن شاهديه كذبا . الحديث الثاني . **قوله** (عل) هو ابن المديني ، وسفيان هو ابن عيينة ، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري . **قوله** (عن القاسم) في رواية محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد د حدثنا القاسم ، أخرجه الاسماعيل د والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق . **قوله** (أن امرأة من ولد جعفر) في رواية ابن أبي عمر عن سفيان د أن امرأة من آل جعفر ، أخرجه الاسماعيل ولم أقف على اسمها ولا على المراد بجعفر ويغالب على الظن أنه جعفر بن أبي طالب ، وتجارم الكرماني فقال : المراد به جعفر الصادق بن محمد الباقر وكان القاسم بن محمد جد جعفر الصادق لأمه انتهى ، وخفي عليه أن القصة المذكورة وقعت وجعفر الصادق صغير لأن مولده سنة ثمانين وكانت وفاة عبد الرحمن بن يزيد بن جارية في سنة ثلاث وتسعين من الهجرة ، وقد وقع في تفسير الحديث أنه أخبر المرأة بحديث خنساء بنت خدام فكيف تكون المرأة المذكورة في مثل تلك الحالة وأبوها ابن ثلاث عشرة سنة أو دونها . **قوله** (فأرسلت إلى شيخين من الأنصار) زاد ابن أبي عمر د تخبرهما أنه ليس لأحد من أمرى شيء . **قوله** (ابني جارية) كذا نسبهما في هذه

الرواية إلى جدهما ، وتقدم في النكاح عن عبد الرحمن ومجمع ابن يزيد بن جارية وهو بجمع وراء ، ووقع هنا
 بعضهم بمهماتين ومثله وهو تصحيف . قوله (قالا فلا تخشين) كذا لم على أنه خطاب المرأة ومن معها ، وظن
 ابن التين أنه خطاب المرأة وحدهما فقال : الصواب فلا تخشين بكسر الياء وتشديد النون ، قال : ولو كان بلا تا كيد
 لخلدت النون . قلت : ووقع في رواية ابن أبي عمر وقال سلا إليها أن لا تخافي ، فدل على أنها خاطبا من كانت أرسلته
 إليهما أو من أرسلها وعلى الحالين فكان من أرسلها في ذلك جماعة نسوة . قوله (فان خنساء بنت خدام) بكسر
 المعجمة ودال مهملة خفيفة تقدم في كتاب النكاح بيان نسبها وحالها . قوله (قال سفيان قاتما عبد الرحمن) يعني ابن
 القاسم بن محمد بن أبي بكر . قوله (فسمعتة يقول عن أبيه ان خنساء) يعني أنه أرسله فلم يذكر فيه عبد الرحمن
 ابن يزيد ولا أخاه . قلت : وأخرجه ابن أبي عمر في مسند ومن طريقه الاسماعيلي فقال : عن سفيان عن يحيى بن
 سعيد وعبد الرحمن بن القاسم أن خنساء ، فذكره وقصر في سنده ، وقد تقدم في النكاح من رواية مالك عن يحيى
 موصولا وبيان من أرسله والاختلاف فيه وشرح الحديث مستوفى ورواية من قال فيه أنها كانت بكرا وبيان
 الصواب من ذلك . الحديث الثالث تقدم التنبيه عليه . قوله (وقال بعض الناس : ان احتمال انسان بشاهدي زور
 على تزويج امرأة ثيب بأسرها الخ) قال الملب : اتفق العلماء على وجوب استئذان الثيب والأصل فيه قوله تعالى
 (فلا تمسوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا) فدل على أن النكاح يتوقف على الرضا من الزوجين ، وأمر
 النبي ﷺ باستئذان الثيب ورد نكاح من زوجت وهي كارهة . فقول الحنفية خارج عن هذا كله انتهى ملخصا .
 الحديث الرابع . قوله (البكر تستأذن) تقدم في الإكراه من طريق سفيان عن ابن جريج بهذا الاسناد . قلت
 يا رسول الله البكر تستأمر ؟ قال : نعم ، . قوله (وقال بعض الناس ان هوى) بكسر الواو أي أحب (انسان)
 في رواية الكشميهني رجل ، . قوله (جارية بتيمة أو بكرا) في رواية الكشميهني دثيبا ، ووقع عند ابن بطال
 كذلك ، ويؤيد الأول قوله في بقية الكلام فادركت التيمة ، فظاهره أنها كانت غير بالغ ، ويحتمل أن قوله جاء
 بشاهدين ، أي يشهدان على أنها مدركة ورضيت . قوله (فقبل القاضي بشهادة الزور) كذا لم بموحدة وللكشميهني
 شهادة بخذف الموحدة من أوله . قوله (حل له الوطء) أي مع غلبه بكذب الشهادة المذكورة . وقال ابن بطال :
 لا يحل هذا النكاح عند أحد من العلماء ، وحكم القاضي بما ظهر له من عدالة الشاهدين في الظاهر لا يحل للزوج ما حرم
 الله عليه . وقد اتفقوا على أنه لا يحل له أكل مال غيره بمثل هذه الشهادة ، ولا فرق بين أكل مال الحرام ووطء
 الفرج الحرام . وقال الملب : فاس أبو حنيفة هذه المسألة والتي قياما على مسألة اتفاقية وهي ما لو حكم القاضي بشهادة
 من ظن عدالتهما أن الزوج طلق أسراة وكانا شهدا في ذلك بالزور أنه يحل تزويجهما لمن لا يعلم باطن تلك الشهادة قال :
 وكذلك لو علم ، وتعقب بأن الذي يقدم على الشيء جاهلا بطلانه لا يقاس بمن يقدم عليه بطلانه ، ولا
 خلاف بين الأئمة أن رجلا لو أقام شاهدي زور على ابنته أنها أمته وحكم الحاكم بذلك ظانا عدالتهما أنه لا يحل له
 وطؤها ، وكذلك لو شهد في ابنة غيره من حرة أنها أمة المشهود له وهو يعلم بطلان شهادتهما أنه لا يحل له وطؤها .
 انتهى ملخصا . وليس الذي نسبته إلى أبي حنيفة من هذا القياس مستقيما ، وإنما حججهم أن الاستئذان ليس بشرط
 في صحة النكاح ولو كان واجبا ، وإذا كان كذلك فالقاضي أيضا لهذا الزوج عقدا مستانفا فيصح ، وهذا قول أبي
 حنيفة وحده واحتج بأثر عن علي في نحو هذا قال فيه : شاهدك زوجك ، وعالمة صاحبه . وقال ابن العربي :

اعتمد الحنفية أمرين أحدهما قوله عليه السلام المتلاعنين «أحدكما كاذب» ففرق بينهما على قول تحقق أنه باطل، فكذلك البناء على شهادة الزور. والثاني أن الفرج يقبل انشاء الحل فيه كتزويج الرجل ابنته بمال ائتان من لا ولي لها، والمال إنما ينشأ الحل فيها بالقبول من المالك. قال: وحاصل الجواب عن ذلك أن المجتهد إنما يحمل الحكم الذي لا أثر فيه على الظاهر لا على الضد، فلا يصح حل شهادة الزور على الأمان والفرج إنما ينشأ الحل فيه بوجه، يستوى ظاهره وباطنه، وأما بأمر يظهر باطنه فلا. انتهى ما خصا. وقال ابن التين: قال أبو حنيفة إذا شهدا بزور على الطلاق لحكم القاضي بها تصير المرأة مطانة بحكم الحاكم ويجوز لها أن تزوج حتى بأحد الشاهدين، وقال فيما لو أقام شاهدي زور على محرم أنها زوجته: أن الحكم لا ينفذ في الباطن ولا يحمل له وطؤها وهو يعلم، وكذا لو شهدا له بمال. قال: وفرق بين الموضوعين فإن كل شيء جار أن يكون للحاكم فيه ولاية ابتداء أنه ينفذ حكمه فيه ظاهرا وباطنا ومالا فإنه ينفذ في الظاهر دون الباطن، فلما ان كان للحاكم فيه ولاية في عقد النكاح وولاية في أنه يطلق على غيره نفذ حكمه ظاهرا وباطنا، ولما لم يكن له ولاية في تزويج ذوات المحارم ولا في نقل الأموال نفذ ظاهرا وباطنا، قال: والحجة للجمهور قوله عليه السلام «فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه» وهذا عام في الأموال والأبضاع فلو كان حكم الحاكم يحيل الأمور عما هي عليه لكان حكم النبي عليه السلام أولى. قالت: وبهذا احتج الشافعي كما سيأتي بيانه عند شرحه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى، وقد احتج لأبي حنيفة أيضا بأن الفرق في الأمان تقع بقضاء القاضي ولو كان الملاحن في الباطن كاذبا، وبأن البيعين إذا اختلفا تحالفا وترادا السلامة، ولا يحرم انتفاع بائع السلامة بها بعد ذلك ولو كان في نفس الأمر كاذبا، وأجيب بأن الأثر المتقدم عن علي لا يثبت وبأنه موقوف، وإذا اختلف الصحابة لم يكن قول بعضهم حجة بغير مرجع، وبأن الفرق في الأمان ثبتت بالص والذى حكم بالملاعنة لا يعلم أن الملاحن حلف كاذبا، وأما مسألة البيعين فأنما كان الحكم فيما كذلك للتعارض. (تنبيه) ذكر البخاري في هذا الباب ثلاثة فروع مبنية على اشتراط الاستئذان وينظمها صحة النكاح بشهادة الزور وحجة الحنفية فيها ما تقدم، وعبر في الأولى بقوله «فلا بأس أن يظاها» وهو تزويج صحيح، وفي الثانية بقوله «فانه يسمعه هذا النكاح ولا بأس بالمقام معها»، وفي الثالثة بقوله «حل له الوطء»، وهو تفنن في العبارة والمفاد واحد. ثم يحتمل أن يكون ذلك وقع في كلام من نقل عنه ويحتمل أن يكون من تصرفه والله أعلم. وقال الكرماني: صور الأول في البكر، والثاني في الثيب، والثالث في الصغيرة إذ لا يتم بعد احتلام، وفي الأولين ثبت الرضا بالشهادة إذا كان ذلك قبل العقد، وفي الثالث ثبت بالاعتراف أو أنه بعد العقد وقع ذلك، فحاصل الفروع الثلاثة واحد وهو أن حكم الحاكم ينفذ ظاهرا وباطنا ويحمل ويحرم، وقائدة إيرادها المبالغة في التشجيع لما فيه من حمل الزوج في الثلاثة على الإقدام على الأثم العظيم مع العلم بالتحريم والله أعلم

١٢ - باب ما يُكره من احتيال المراق مع الزوج والضرائر

وما نزل على النبي عليه السلام في ذلك

٦٩٧٢ - حدثنا عبيد بن إمامة عن حماد بن أسامة عن هشام عن أبيه «عن عائشة قالت: كان رسول

الله عليه السلام يحب الخلاء ويحب العسل، وكان إذا صلى العصر أجاز على نسائه فيدنون منهن، فدخل على حفصة

فاحتس عندَهَا أَكْثَرُ مَا كَانَ يَحْتَسُّ ، فَسَأَلَتْ عَنْ ذَلِكَ فَقِيلَ لِي : أَهَدَتْ لَهَا امْرَأَةٌ مِنْ قَوْمِهَا عَكَّةَ عَسَلٍ
فَسَقَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ شَرْبَةً . فَقُلْتُ : أَمَا وَاللَّهِ لَأَنْجَحَنَّ . فذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسُودَةَ وَقَالَتْ لَهَا : إِذَا دَخَلَ
عَلَيْكَ فَانْهَ سَيِّدُنَا مِنْكَ فَقُولِي لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكَلْتُ مَغَافِيرَ ؟ فَانْهَ سَيَقُولُ : لَا . فَقُولِي لَهُ : مَا هَذِهِ الرِّيحُ ؟
وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ أَنْ يَوْجَدَ مِنْهُ الرِّيحُ ، فَانْهَ سَيَقُولُ : سَقَيْتَنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ ، فَقُولِي لَهُ :
جَرَسَتْ نَحْلُهُ لَلْعَرْفُطِ ، وَسَأَقُولُ ذَلِكَ ، وَقَوَاهِ أَنْتِ يَا صَفِيَّةُ . فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى سُودَةَ قُلْتُ - تَقُولُ سُودَةُ - :
وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَقَدْ كَذَبْتُ أَنْ أَبَادُهُ بِالَّذِي قُلْتُ لِي وَإِنَّهُ أَعْلَى لِلْهَابِ فَرَقًا مِنْكَ ، فَلَمَّا دَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
قُلْتُ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكَلْتُ مَغَافِيرَ ؟ قَالَ : لَا . قُلْتُ فَمَا هَذِهِ الرِّيحُ ؟ قَالَ : سَقَيْتَنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ
قُلْتُ : جَرَسَتْ نَحْلُهُ لَلْعَرْفُطِ فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى قَاتٍ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ . وَدَخَلَ عَلَى صَفِيَّةَ فَقَالَتْ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ . فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى
حَفْصَةَ قَالَتْ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أُسْقِيكَ مِنْهُ ؟ قَالَ : لَا حَاجَةَ لِي بِهِ . قَالَتْ تَقُولُ سُودَةُ : سُبْحَانَ اللَّهِ لَقَدْ
حَرَمْنَاهُ . قَالَتْ : قُلْتُ لَهَا اسْكُتِي .

قوله (باب ما يكره من احتيال المرأة مع الزوج والضرائر وما نزل على النبي ﷺ في ذلك) قال ابن النين معنى
الترجمة ظاهر . إلا أنه لم يبين ما نزل على النبي ﷺ في ذلك وهو قوله تعالى (لم تحرم ما أحل الله لك) . قلت :
وقد ذكرت في التفسير الخلاف في المراد بذلك ، وأن الذي في الصحيح هو العسل ، وهو الذي وقع في قصة زينب
بنت جحش ، وقيل في تحريم مارية ، وأن الصحيح أنه نزل في كلا الأمرين . ثم وجدت في الطبراني وتفسير ابن
مردويه من طريق أبي عامر الخزاز عن ابن أبي ماريكة عن ابن عباس قال : كان النبي ﷺ يشرب عسلا عند سُودَةَ
فذكر نحو حديث الباب وفي آخره : فَأَنْزَلَتْ (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ) ورواه موثقون . إلا أن
أبا عامر وهم في قوله سُودَةُ . وذكر فيه حديث عائشة : كَانَ يُحِبُّ الْحُلُومَ وَالْعَسَلَ وَكَانَ إِذَا صَلَّى الْمَهْرَ دَخَلَ عَلَى
نِسَائِهِ فَيَدْنُو مِنْهُنَّ ، الْحَدِيثُ بِطَرَاهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ مَشْرُوحًا وَذَكَرَ مَعَهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ
ابْنِ عَمِيرٍ عَنْهَا وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَقَى الْعَسَلَ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ وَاسْتَشْشَكَتْ قِصَّةَ حَفْصَةَ بِأَنَّ فِي الْآيَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
نَزَلَ ذَلِكَ كَانَ فِي حَقِّ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ فَقَطْ لِنِسْكَارِ التَّنْثِيَةِ فِي قَوْلِهِ (أَنْ تَتُوبَا وَإِنْ تَظَاهَرَا) وَهَذَا جَاءَ فِيهِ ذِكْرُ
ثَلَاثَةٍ ، وَجَمَعَ السَّكْرَمَانِي بَيْنَهُمَا بِأَنَّ قِصَّةَ حَفْصَةَ سَابِقَةٌ وَلَيْسَ فِيهَا سَبَبُ نَزُولِ وَلَا تَنْثِيَةِ بِخِلَافِ قِصَّةِ زَيْنَبَ
فَفِيهَا تَوَاطُؤَاتُ أَنَا وَحَفْصَةُ ، وَفِيهَا التَّصْرِيحُ بِأَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ . وَحَكَى ابْنُ التَّيْنِ عَنِ الدَّارِمِيِّ أَنَّ قَوْلَهُ فِي
هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَقَى الْعَسَلَ حَفْصَةَ غُلَطٌ لِأَنَّ صَفِيَّةَ هِيَ الَّتِي تَظَاهَرَتْ مَعَ عَائِشَةَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ وَأَمَّا شَرْبُهُ عِنْدَ
صَفِيَّةَ وَقِيلَ عِنْدَ زَيْنَبَ ، كَذَا قَالَ ، وَجَزَمَهُ بِأَنَّ الرِّوَايَةَ الَّتِي فِيهَا حَفْصَةُ غُلَطٌ مَرْدُودَةٌ قَائِمًا لَيْسَتْ غُلَطًا بَلْ هِيَ قِصَّةُ
أُخْرَى ، وَالْحَدِيثُ الصَّحِيحُ لَا يَرِدُ بِمِثْلِ هَذَا ، وَيَكْفِي فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ أَنَّهُ جُمِلَ قِصَّةُ زَيْنَبَ لَصَفِيَّةَ وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ نِسْبَةَ
ذَلِكَ لَزَيْنَبَ ضَعِيفٌ ، وَالْوَاقِعُ أَنَّهُ صَحِيحٌ وَكِلَاهُمَا مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ ، وَاللَّوَدِيُّ عَجَائِبُ فِي شَرْحِهِ ذَكَرَتْ مِنْهَا شَيْئًا
كَثِيرًا وَمِنْهَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ : جَرَسَتْ نَحْلُهُ لَلْعَرْفُطِ ، جَرَسَتْ مَعْنَاهُ تَفِيرَ طَعْمِ الْعَسَلِ لَشَيْءٍ يَأْكُلُهُ

النحل والعرفط موضع وتفسير الحرص بالتغير والعرفط بالموضع مخالف للجميع وقد تقدم بيانه مع شرح الحديث ، وقوله في هذه الرواية « أجاز » ثبت هكذا لهم ، وهو صحيح يقال أجزت الوادي اذا قطعتة والمراد أنه يقطع المسافة التي بين كل واحدة والتي تليها . ووقع في رواية مسلم والاسماعيلي هنا « جاز » وحكي ابن التين جاز على نسائه أي مر أو سلك ، ووقع في رواية علي بن مسهر الماضية في الطلاق « اذا صلي العصر دخل » وقوله فيها « أبادته » بهزة ومرحدة وفيه اختلاف ذكرته فيما مضى ، وقوله « فرقا » بفتح الراء أي خوقا ، وقال ابن المنذر : انما ماخ لمن أن يقان « أكلت مغاير » لأنهم أوردته على طريق الاستفهام بدليل جوابه بقوله « لا » وأردن بذلك التعريض لا صريح الكذب ، فهذا وجه الاحتيال التي قالت عائشة « لتعتان له » ولو كان كذبا محض لم يسم حيلة اذ لا شبهة لصاحبه

١٣ - باب ما يكره من الاحتيال في الفرار من الطاعون

٦٩٧٣ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة « أن همر بن الخطاب رضى الله عنه خرج إلى الشام ، فلما جاء سرغ بانه أن الوباء وقع بالشام ، فأخبره عبد الرحمن ابن عوف أن رسول الله ﷺ قال : إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه . فرجع عمر من سرغ »

وعن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عمر إنما انصرف من حديث عبد الرحمن ٦٩٧٤ - **حدثنا** أبو اليان حدثنا شعيب عن الزهري حدثنا عاصم بن سعد بن أبي وقاص أنه « سمع أسامة بن زيد يحدث سعدا أن رسول الله ﷺ ذكر الوجد فقال : رجز - أو عذاب - فذهب به بعض الأمم ثم بقي منه بقية فيذهب المرأة ويأتي الأخرى ، فمن سمع به بأرض فلا يقدم من عليه ومن كان بأرض وقع بها فلا يخرج فرارا منه »

قوله (باب ما يكره من الاحتيال في الفرار من الطاعون) ذكر فيه حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر خرج إلى الشام فذكر حديث عبد الرحمن بن عوف في النهي عن الخروج من البلد الذي يقع به الطاعون وعن القدوم على البلد التي وقع بها ، وحديث سالم بن عبد الله يعني ابن عمر أن عمر إنما انصرف من حديث عبد الرحمن بن عوف وحديث عاصم بن سعد بن أبي وقاص أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعدا بمعنى حديث عبد الرحمن بن عوف وفيه زيادة في أوله ، وقد تقدم كل ذلك مشروحا في كتاب الطب ، ووقع في حديث أسامة هنا الوجد بدل الطاعون ، وقوله « فيذهب المرأة ويأتي الأخرى » قال المألب : يتصور التحيل في الفرار من الطاعون بأن يخرج في تجارة أو لزيارة مثلا وهو ينوي بذلك الفرار من الطاعون ، واستدل ابن الباقلاني بقصة عمر على أن الصحابة كانوا يقدمون خبر الواحد على القياس لأنهم اتفقوا على الرجوع اعتمادا على خبر عبد الرحمن بن عوف وحده بعد أن ركبوا المشقة في المسير من المدينة إلى الشام ثم رجعوا ولم يدخلوا الشام

١٤ - باب في الهبة والشفعة

وقال بعض الناس : إن وهب هبة ألف درهم أو أكثر حتى مكث عنده سنين واحتال في ذلك ثم رجع الوهاب فيها فلا زكاة على واحد منهما ، فخالف الرسول ﷺ في الهبة وأسقط الزكاة .

٦٩٧٥ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** سفيان عن أيوب السخيتي عن عكرمة « عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ : للمائد في هبته كالكلب يعود في قيئه ، ليس لنا مثل للسوء »

٦٩٧٦ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** هشام بن يوسف أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة « عن جابر بن عبد الله قال : إنما جعل النبي ﷺ الشفعة في كل مالم يقسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة . » وقال بعض الناس : الشفعة للجوار ، ثم عمد إلى ما شدده فأبطله وقال : إن اشترى داراً فخاف أن يأخذ الجار بالشفعة فاشترى سهماً من مائة سهم ثم اشترى الباقي وكان للجار الشفعة في السهم الأول ولا شفعة له في باقي الدار وله أن يحتال في ذلك

٦٩٧٧ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان عن إبراهيم بن ميسرة قال سمعت عمرو بن الشريد قال « جاء المسور بن مخرمة فوضع يده على منكبي ، فانطلقت معه إلى سعد ، فقال أبو رافع للمسور : ألا تأمر هذا أن يشتري مني بيتي الذي في داري ؟ فقال : لا أزيده على أربعائة إما مقطعة وإما منجمة ، قال : أعطيت خمسمائة نقدا فنعته ، ولولا أني سمعت النبي ﷺ يقول : الجار أولى بصقه ما بعته - أو قال : ما أعطيتك - قلت لسفيان : إن معمر لم يقل هكذا ، قال : لكنه قال لي هكذا » . وقال بعض الناس : إذا أراد أن يبيع الشفعة فله أن يحتال حتى يبطل الشفعة ، فيهب البائع للمشتري الدار ويحدها ويدفعها إليه ويعوضه المشتري ألف درهم ، فلا يكون للشفيع فيها شفعة

٦٩٧٨ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد « عن أبي رافع أن سعداً ساوياً بيتاً بأربعائة مثقال ، فقال : لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : الجار أحق بصقه لما أعطيتك » . وقال بعض الناس : إن اشترى نصيب دار فأراد أن يبطل الشفعة وهب لابنه الصغير ، ولا يكون عليه عيب

قوله (باب في الهبة والشفعة) أي كيف تدخل الحيلة فيهما مما ومنفردين . قوله (وقال بعض الناس : إن وهب هبة ألف درهم أو أكثر حتى مكث عنده سنين واحتال في ذلك) أي بأن تواطأ مع الموهوب له على ذلك

وإلا فالهبة لا تتم إلا بالقبض وإذا قبض كان بالخيار في التصرف فيها ولا يتهيأ للواهب الرجوع فيها بعد التصرف فلا بد من المواطأة بأن لا يتصرف فيها ليتم الحيلة . قوله (ثم رجع الواهب فيها فلا زكاة على واحد منهما بخلاف الرسول ﷺ في الهبة وأسقط الزكاة) قال ابن بطال : إذا قبض الموهوب له هبة فهو مالك لها فإذا حال عليه الحول عنده وجبت عليه الزكاة فيما عند الجميع . وأما الرجوع فلا يكون عند الجمهور إلا فيما يوهب للولد فإن رجع فيها الأب بعد الحول وجبت فيها الزكاة على الابن . قلت : فإن رجع فيها قبل الحول صح الرجوع ويستأنف الحول فإن كان فعل ذلك يريد إسقاط الزكاة سقطت وهو آثم مع ذلك ، وعلى طريقة من يبطل الحيل ، طاقا لا يصح رجوعه لثبوت النهي عن الرجوع في الهبة ولا سيما إذا قارن ذلك التحيل في إسقاط الزكاة ، وقوله بخلاف الرسول ﷺ ، بمعنى مخالف ظاهر حديث الرسول وهو للنهي عن العود في الهبة ، وقال ابن التين : مراده أن مذهب أبي حنيفة أن من سوى الوالدين يرجع في هبته ولا يرجع الوالد فيما وهب لولده ، وهو خلاف قوله ﷺ ، لا يحل لرجل أن يعطي عطية ف يرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده ، ومثل الذي يرجع في عطيته كالسكب يعرد في قيمته . قلت : فعلى هذا إنما أخرج البخاري حديث ابن عباس الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث ، وهو يخرج عند أبي داود عن ابن عباس من وجه آخر كما تقدم بيانه في كتاب الهبة ، وذهب الجمهور ومنهم الشافعي إلى أن الزكاة تجب على المنتهب مدة مكث المال عنده . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول ، قوله (سفيان) هو الثوري وقد تقدم شرح حديث ابن عباس في كتاب الهبة . الحديث الثاني حديث جابر في الشفعة وقد تقدم شرحه في كتاب الشفعة ، وظاهره أنه لا شفعة للجار لأنه أنى الشفعة في كل مقسوم كما تقدم تقريره . قوله (وقال بعض الناس : الشفعة للجوار) بكسر الجيم من المجاورة أي تشرع الشفعة للجار كما تشرع للشريك . قوله (ثم عمد إلى ما شددته) بالشين المعجمة وابعضهم بالمهمل . قوله (فأبطله) أي حيث قال لا شفعة للجار في هذه الصورة ، وقال : إن اشترى دارا أي أراد شراءها كاملة بخلاف أن يأخذ الجار بالشفعة فاشترى سهما من مائة سهم ثم اشترى الباقي كان للجار الشفعة في السهم الأول ولا شفعة له في باقي الدار . قال ابن بطال : أصل هذه المسألة أن رجلا أراد شراء دار بخلاف أن يأخذها جاره بالشفعة ، فسأل أبا حنيفة كيف الحيلة في إسقاط الشفعة ؟ فقال له : اشتر منها سهما واحدا شائما من مائة سهم فتصير شريكا لما لكما ، ثم اشتر منه الباقي فتصير أنت أحق بالشفعة من الجار لأن الشريك في المشاع أحق من الجار ، وإنما أمره بأن يشتري سهما من مائة سهم لعدم رغبة الجار في شراء السهم الواحد لحقارته وقلة انتفاعه به ، قال : وهذا ليس فيه شيء من خلاف السنة ، وإنما أراد البخاري إراهم التناقض لأنهم احتجوا في شفعة الجار بحديث الجار أحق بسقبة ، ثم تهيئوا في إسقاطها بما يقتضي أن يكون غير الجار أحق بالشفعة من الجار انتهى . والمعروف عند الحنفية أن الحيلة المذكورة لأبي يوسف ، وأما محمد بن الحسن فقال : يكره ذلك أشد الكراهية لأن الشفعة شرعت لدفع الضرر عن الشفيع فالذي يحتمل لإسقاطها بمنزلة القاصد إلى الإضرار بالغير وذلك مكروه ، ولا سيما إن كان بين المشتري وبين الشفيع عداوة ويتضرر من مشاركته ، ثم إن محل هذا إنما هو فيمن احتال قبل وجوب الشفعة أما بعده كن قال للشفيع خذ هذا المال ولا تطالبني بالشفعة فرضي وأخذ فإن شفيعه تبطل اتفاقا انتهى . الحديث الثالث ، قوله (سفيان) هو ابن عيينة . قوله (عن إبراهيم بن ميسرة) في رواية الحميدي عن سفيان « حدثنا إبراهيم » . قوله (جاء المسور بن عخرمة فوضع يده على منكبي) في رواية

الحديث و أخذ المسور بن مخزومة بيدي فقال انطلق بنا إلى سعد بن أبي وقاص فخرجت معه وإن يده لعل منكبي ، فانطلقت معه إلى سعد بن أبي وقاص ، وهو خال المسور ، وتقدم في كتاب الشفعة من طريق ابن جريج عن إبراهيم بن ميسرة بسياق مخالف لهذا فإنه قال : عن عمرو بن الشريد قال : وقعت على سعد بن أبي وقاص فجاء المسور بن مخزومة فوضع يده على إحدى منكبي ، ويجمع بأن المسور إنما وضع يده على منكب عمرو بعد أن وصل معه إلى منزل سعد كما هو ظاهر رواية الحديث ، ويحتمل أن يكون وضعها أولاً ثم اتفق دخول عمرو قبله ثم دخل المسور فأعاد وضع يده على منكبه . **قوله** (فقال أبو رافع) زاد في رواية ابن جريج : مولى رسول الله **ﷺ** . **قوله** (إلا تأمر هذا) يعني سعد بن أبي وقاص ، والمراد أن يسأله أو يشير عليه . **قوله** (بيتي الذي) كذا لم بالافراد ، ولا يكشمني بيتي اللذين ، بالتثنية ورواية ابن جريج جازمة بالتثنية فان هذه ، فقال سعد والله ما أبتاعهما . **قوله** (إما مقطعة وإما منجمة) شك من الراوي والمراد أنها منجمة على نقعات مفرقة والنجم الوقت الممين . **قوله** (قال أعطيت) بضم أوله على البناء للمجهول والفاعل هو أبو رافع . **قوله** (ما بعته) أي الشيء . وفي رواية المستملى : ما بعته ، بحذف المفعول . **قوله** (أو قال ما أعطيتك) هو شك من سفيان ، وجزم بهذا الثاني في رواية سفيان الثوري المذكورة في آخر الباب ، ووقع في رواية غير الكشميين فيها : أعطيتك ، بحذف الضمير . **قوله** (قالت لسفيان) الفاعل هو علي بن المديني . **قوله** (أن معمر لم يقل هكذا) يشير إلى ما رواه عبد الله بن المبارك عن معمر عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبيه بالحديث دون القصة أخرجه النسائي ، والمراد على هذا بالخلافه إبدال الصحابي بصحابي آخر وهذا هو المعتمد ، وقال الكرماني يريد أن معمر لم يقل هكذا أي بأن الجار أحق بل قال الشفعة بزيادة لفظ الشفعة انتهى ، ولفظ معمر الذي أشرت إليه : الجار أحق بسبقه ، كرواية أبي رافع سواء ، والذي قاله الكرماني لا أصل له وما أدري ما مستنده فيه . **قوله** (قال لكنه) يعني إبراهيم بن ميسرة (قاله لي هكذا) وفي رواية الكشميين قال بحذف الهاء وقد تقدم في كتاب الشفعة ما حكاه الرملي عن البخاري أن الطريقين صحيحان ، وإنما صححهما لأن الثوري وغيره تابعوا سفيان بن عيينة على هذا الإسناد ، ولأن عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي وعمرو بن شعيب روياه عن عمرو بن الشريد عن أبيه وتقدم أن ابن جريج رواه عن إبراهيم بن ميسرة كما في هذا الباب ورواه ابن جريج أيضاً عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه أخرجه النسائي ، وأهل ابن جريج إنما أخذه عن عمرو بن شعيب بواسطة إبراهيم بن ميسرة فإنه ذكره عن عمرو بن شعيب بالعمنة ولم يقف الكرماني على شيء من هذا فقال ما تقدم ، قال المطلب : مناسبة ذكر حديث أبي رافع أن كل ما جعله النبي **ﷺ** حقا لشخص لا يحل لأحد إبطاله بحيلة ولا غيرها . **قوله** (وقال بعض الناس : إذا أراد أن يبيع الشفعة) كذا الأصل ولابي ذر عن غير الكشميين وللآخرين يمنع ورجح عياض الأول وقال هو تغيير من الناسخ ، وقال الكرماني : يجوز أن يكون المراد لازم المنع وهو الإزالة عن الملك . **قوله** (فيب البائع للشترى الدار ويهدما) بمملتين وتشديد أي يصف حدودها التي تميزها ، وقال الكرماني في بعض النسخ ونحوها وهو أظهر . **قوله** (ويدفعها إليه ويعوضه المشتري ألف درهم) يعني مثلاً (فلا يكون للشفيع فيها شفعة) أي ويشترط أن لا يكون العوض المذكور مشروطاً فلو كان أخذها الشفيع بقيمته ، وإنما سقطت الشفعة في هذه الصورة لأن الهبة ليست معاوضة محضة فأشبهت الارث ، قال

ابن التين : أراد البخاري أن يبين أن ما جعله النبي ﷺ حقا للجار لا يحل له إبطاله . ثم ذكر البخاري حديث أبي رافع مختصراً عن طريق سفيان وهو الثوري عن إبراهيم بن ميسرة وسأفه في آخر كتاب الحيل أنهم منه ، وفيه تصريح سفيان بتحديث إبراهيم له به . قوله (وقال بعض الناس : إن اشترى نصيب دار فإراد أن يبطل الشفعة وهب) أي ما اشتراه (لابنه الصغير ولا يكون عليه يمين) أي لأن الهبة لو كانت للكبير وجب عليه اليمين فتحيل في إسقاطها بحملها للصغير ، قال ابن بطال : إنما قال ذلك لأن من وهب لابنه شيئاً فمسل ما يباح له فعله ، والهبة لابن الصغير يقبلها الأب لولده من نفسه ، وأشار باليمين إلى ما لو وهب لأجنبي فإن للشفيع أن يحلف الأجنبي أن الهبة حقيقية وأنها جرت بشروطها ، والصغير لا يحلف لكن عند المالكية أن أباه الذي يقبل له يحلف بخلاف ما إذا وهب للغريب ، وعن مالك لا تدخل الشفعة في الموهوب مطلقاً وهو الذي في المدونة

١٥ - باب احتيال العامل ليهدى له

٦٩٧٩ - حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه « عن أبي حميد الساعدي » قال : استعمل رسول الله ﷺ رجلاً على صدقات بني سليم يدهي ابن الأتبية ، فلما جاء حاسبه قال : هذا مالكم وهذا هدية . فقال رسول الله ﷺ : فملاً جلست في بيت أبيك وأمك حتى تأتيتك هديتك إن كنت صادقاً ثم خطبنا فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد فاني أستعمل الرجل منكم على العمل مما ولاني الله ، فيأتي فيقول : هذا مالكم وهذا هدية أهديت لي ، أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتية هديته ، والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حقه إلا أتى الله يجمعه يوم القيامة ، فلا عرفن أحداً منكم أتى الله يجمعه بهيراه رغاء ، أو بقرة لها خوار ، أو شاة تيمر . ثم رفع يده حتى رؤى بياض إبطه يقول : اللهم هل بلغت ؟ بصر عيني وسمعت أذني »

٦٩٨٠ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد « عن أبي رافع قال : قال النبي ﷺ : الجار أحق بصقبه » . وقال بعض الناس : إن اشترى داراً بعشرين ألف درهم فلا بأس أن يمتال حتى يشتري الدار بعشرين ألف درهم وينقده تسعة آلاف درهم وتسعمائة درهم وتسعين وينقده ديناراً بما بقي من العشرين ألف ، فإن طلب الشفيع أخذها بعشرين ألف درهم وإلا فلا سبيل له على الدار ، فإن استحققت الدار رجع المشتري على البائع بما دفع إليه وهو تسعة آلاف درهم وتسعمائة وتسعون درهماً وديناراً ، لأن البيع حين استحق انتقض الصرف في الدار ، فإن وجد بهذه الدار عيباً ولم تستحق فأنه يزدها عليه بعشرين ألفاً . قال : فاجاز هذا الخلداع بين المسلمين ، قال : قال النبي ﷺ « بيع المسلم لاداء ولا خيثة ولا غائلة »

٦٩٨١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سَفْيَانَ قَالَ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ أَنَّ أَبَا رَافِعٍ سَأَلَ سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ بَيْتًا بِأَرْبَعِ مِائَةِ مِثْقَالٍ قَالَ وَقَالَ : لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : الْجَارُ أَحَقُّ بِصَفْقِهِ مَا أُعْطِيَتْكَ .

قوله (باب احتيال العامل ليهدي له) ذكر فيه حديث أبي حميد الساعدي في قصة ابن اللثبية ، وقد تقدم بعض شرحه في الهبة وتقدمت تسميته وضبط اللثبية في كتاب الزكاة ، ويأتي استيفاه شرحه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، ومطابقته للترجمة من جهة أن تملك ما أهدى له إنما كان له كونه عاملاً فاعتقد أن الذي أهدى له يستبد به دون أصحاب الحقوق التي عمل فيها ، فبين له النبي ﷺ أن الحقوق التي عمل لأجها هي السبب في الإهداء له وأنه لو أقام في منزله لم يهد له شيء ، فلا ينبغي له أن يستحلها بمجرد كونها وصلت إليه على طريق الهدية فإن ذلك إنما يكون حيث يتمحض الحق له ، وقوله في آخره « بصر عيني وسمع أذني » بفتح الموحدة وضم الصاد المهملة وفتح السين المهملة وكسر الميم ، قال المصنف : حيلة العامل ليهدي له تقع بأن يسامح بعض من عليه الحق فذلك قال « فلا جلس في بيت أمه لينظر هل يهدى له » فأشار إلى أنه لو لا الطمع في وضعه من الحق ما أهدى له ، قال فأوجب النبي ﷺ أخذ الهدية وضمها إلى أموال المسلمين ، كذا قال ولم أقف على أخذ ذلك منه صريحاً ، قال ابن بطال : دل الحديث على أن الهدية للعامل تكون الحكر مبرورة أو لتجنب إليه أو لطمع في وضعه من الحق ، فأشار النبي ﷺ إلى أنه فيما يهدى له من ذلك كأحد المسلمين لا فضل له عليهم فيه وأنه لا يجوز الاستئثار به انتهى . والذي يظهر أن الصورة الثالثة إن وقعت لم تحمل للعامل جزءاً ومطابقاً في طرف الاحتمال ، وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . **قوله** (حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان الخ) كذا وقع إلاكثر هذا الحديث وما بعده متصلاً بباب احتيال العامل ، وأظنه وقع هنا تقديم وتأخير فإن الحديث وما بعده يتعلق بباب الهبة والشفعة ، فلما جعل الترجمة مشتركة جمع مسائلها ، ومن ثم قال المصنف أنه من تصرف النقلة . وقد وقع عند ابن بطال هنا « باب » بلا ترجمة ثم ذكر الحديث وما بعده ثم ذكر « باب احتيال العامل » وعلى هذا فلا إشكال لأنه حينئذ كالفصل من الباب ، ويحتمل أن يكون في الأصل بعد قصة ابن اللثبية « باب » بلا ترجمة فسقطت الترجمة فقط أو يرض لها في الأصل . **قوله** (وقال بعض الناس إن اشترى داراً) أي أراد شراء دار (بعشرين ألف درهم فلا بأس أن يمتثل) أي على إسقاط الشفعة (حتى يشتري الدار بعشرين ألف درهم وينقده) أي ينقد البائع (تسعة آلاف درهم وتسعمائة وتسعة وتسعين وينقده ديناراً بما بقي من العشرين ألف) أي مصارفة عنها (فإن طالبه الشفيع أخذها بعشرين ألف درهم) أي إن رضى بالشئ الذي وقع عليه العقد (والأفلا سبيل له على الدار) أي لسقوط الشفعة لكونه امتنع من بدل الثمن الذي وقع به العقد . **قوله** (فإن استحققت الدار) بلفظ المجهول أي ظهرت مستحقة لغير البائع (رجع المشتري على البائع بما دفع إليه وهو تسعة آلاف الخ) أي لكونه القدر الذي تسلمه منه ولا يرجع عليه بما وقع عليه العقد (لأن المبيع حين استحق) أي لغير (انقص الصرف) أي الذي وقع بين البائع والمشتري في الدار المذكورة (بالدينار) ووقع في رواية الكشميهني « في الدينار » وهو أوجه . **قوله** (فإن وجد بهذه الدار عيباً ولم تستحق) أي لم تخرج مستحقة (فإنه يرد لها بعشرين ألفاً) أي وهذا تناقض بين

ومن ثم عقبه بقوله (فأجاز هذا الخداع بين المسلمين) والفرق عندهم أن البيع في الأول كان مبنيا على شراء الدار وهو منقسخ ويلزم عدم التقابض في المجلس فليس له أن يأخذ إلا ما أعطاه وهو الدراهم والدينار بخلاف الرد بالعيب فإن البيع صحيح وإنما يفسخ باختيار المشتري . وأما بيع الصرف فكان وقع صحيحا فلا يلزم من فسخ هذا بطلان هذا . وقال ابن بطال : إنما خص القدر من الذهب والفضة بالمثال لأن بيع الفضة بالذهب متفاضلا إذا كان يبدأ بيد جاز بالاجماع فبنى القائل أصله على ذلك فأجاز صرف عشرة دراهم ودينار بأحد عشر درهما جعل العشرة دراهم بعشرة دراهم وجعل الدينار بدرهم ، ومن جعل في الصورة المذكورة الدينار بعشرة آلاف ليستعظم الشفع الثمن الذي انعقدت عليه الصيغة فيترك الأخذ بالشفعة فتسقط شفعتها ولا تنفذ الى ما أنقذه لأن المشتري تجاوز للبائع عند النقد ، وخالف مالك في ذلك فقال : المراءى في ذلك النقد الذي حصل في يد البائع فيه يأخذ الشفع بدليل الاجماع على أنه في الاستحقاق والرد بالعيب لا يرجع إلا بما نقده ، وإلى ذلك أشار البخاري الى تناقض الذي احتال في إسقاط الشفعة حيث قال : فإن استحققت الدار ، أي ان ظهر أنها مستحقة لغير البائع الخ فدل على أنه موافق للجماعة في أن المشتري عند الاستحقاق لا يرد إلا ما قبضه ، وكذلك الحكم في الرد بالعيب انتهى ملخصا موضحا . وقال الكرماني : النكته في جعله الدينار في مقابلة عشرة آلاف ودرهم ولم يجعله في مقابلة العشرة آلاف فقط لأن الثمن في الحقيقة عشرة آلاف بقرينة نقده هذا المقدار ، فلو جعل العشرة والدينار في مقابلة الثمن الحقيقي لزم الربا ، بخلاف ما إذا نقص درهما كان الدينار في مقابلة ذلك الواحد والآلاف إلا واحدا في مقابلة الآلاف إلا واحدا غير تفاضل . وقال المهاب : مناسبة هذا الحديث لهذه المسألة أن الخبر ما دل على أن الجار أحق بالمبيع من غيره مراعاة لحقه لزم أن يكون أحق أن يرفق به في الثمن ولا يقام عليه عروض بأكثر من قيمتها ، وقد فهم الصحابي روى الخبر هذا القدر فقدم الجار في العقد بالثمن الذي دفعه إليه على من دفع إليه أكثر منه بقدر ربه مراعاة لحق الجار الذي أمر الشارع بمراعاته . قوله (فأجاز هذا الخداع) أي الحيلة في إيقاع الشريك في الغبن الشديد إن أخذ بالشفعة أو بإبطال حقه إن ترك خشية من الغبن في الثمن بالزيادة الفاحشة ، وإنما أورد البخاري مسألة الاستحقاق التي مضت ليستدل بها على أنه كان قاصدا للحيلة في إبطال الشفعة ، ودق بذكر مسألة الرد بالعيب ليبين أنه تحكم ، وكان مقتضاه أنه لا يرد إلا ما قبضه لا إذا عليه . قوله (قال النبي ﷺ بيع المسلم لاداء ولا خبيثة) قال ابن الغني : ضبطناه بكسر الحاء المعجمة وسكون الواو بعد ما مثلثة ، وقيل هو وبضم أوله لغتان ، قال أبو عبيدة : هو أن يكون البيع غير طيب كأن يكون من قوم لم يحل سبيهم لهدم تقدم لهم ، قال ابن التين : وهذا في عمدة الرقيق . قلت : إنما خصه بذلك لأن الخبر إنما ورد فيه . قال : والغائلة أن يأتي أمرا سرا كالندائيس ونحوه . قلت : والحديث المذكور طرف تقدم بكأله في أوائل كتاب البيوع من حديث العداء بفتح العين وتشديد الدال المهملتين مهموزا ابن خالد أنه اشترى من النبي ﷺ عبدا أو أمة وكتب له العمدة هذا مما اشترى العداء من محمد رسول الله ﷺ عبدا أو أمة لاداء ولا غائلة ولا خبيثة بيع المسلم المسلم . وسنده حسن ، وله طرق الى العداء وذكر هناك تفسير الغائلة بالسرقة والإباق ونحوهما من قول قتادة ، قال ابن بطال : فيستفاد من هذا الخبر أنه لا يجوز الاحتيال في شيء من بيع المسلمين بالصرف المذكور ولا غيره . قلت : ووجهه أن الحديث وإن كان لفظه لفظ الخبر لكن معناه

الشيء ، ويؤخذ من عمره أن الاحتياال في كل بيع من بيوع المسلمين لا يحل ، فيدخل فيه صرف دينار بأكثر من قيمته ونحو ذلك . قوله في آخر الباب (حدثنا مسدد حدثنا يحيى) هو القطان وسفيان هو الثوري ، وقوله « أن أبا رافع ساوم سعد بن مالك ، هو ابن أبي وقاص ، وعند أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري بذلك أن سعدا ساوم أبا رافع أو أبو رافع ساوم سعدا ، ولا أثر لهذا الشك ، وقوله « بيتا بأربعمائة مثقال » فيه بيان الثمن المذكور . قوله (قال : وقال لولا أني سمعت الخ) القائل الأول عمرو بن الشريف والثاني أبو رافع ، وقد بينه عبد الرحمن بن مهدي في روايته واغظه ، فقال أبو رافع لولا أني سمعت الخ ، وقد تقدمت مباحثه والله الحمد

(خاتمة) : اشتمل كتاب الحيل من الأحاديث المرفوعة على أحد وثلاثين حديثا ، المعلق منها واحد وسائرهما موصول وكلمها مكررة فيه وفيما تقدم ، وفيه أثر واحد عن أيوب . والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٩١ - كتاب التعبير

١ - باب أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة

٦٩٨٢ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن حدثني عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر قال الثوري : فأخبرني عروة « عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم ، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح فكان يأتي حراء فيتحنث فيه - وهو للتعبد - الليالي ذوات العدد ، ويتزود لذلك ، ثم يرجع إلى خديجة فتزودهُ لمثلها ، حتى يحجَّه الحق وهو في غار حراء ، فجاءه الملك فيه فقال : اقرأ ، فقال له النبي ﷺ : ما أنا بقارى ، فأخذني فغطاني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال : اقرأ . فقلت : ما أنا بقارى ، فأخذني فغطاني فقلت : فأخذني فغطاني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال (اقرأ باسم ربك الذي خلق - حتى بلغ - ما لم يعلم) ، فرجع بها ترجف بوادره ، حتى دخل على خديجة فقال : زملوني ، زملوني . فزملوه حتى ذهب عنه الروع فقال : يا خديجة مالي ! وأخبرها الخبر وقال : قد خشيت على نفسي ، فقالت له : كلا ، أبشر ، فوالله لا يُخزبك الله أبدا ، إنك لتصل الرحم ، وتصدق الحديث ، وتحمل الكل ، وتقرى للضيف ، وتعين على نوائب الحق . ثم انطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد المزى بن ثعلبة - وهو ابن عم خديجة أخو أبيها - وكان امرأ تنصر في

الجاهلية ، وكان يكتب الكتاب العربي فيكتب بالعربية من الإنجيل ماشاء الله أن يكتب ، وكان شيخنا كبيراً قد همى ، فقالت له خديجة : أى ابن عم ، اسمع من ابن أخيك . فقال ورقة : ابن أخى ماذا ترى ؟ فأخبره النبي ﷺ ما رأى ، فقال ورقة : هذا الناموس الذى أنزل على موسى ، ياليتنى فيها جذاً أكون حياً حين يخرجك قومك . فقال رسول الله ﷺ : أو أخرجى هم ؟ فقال ورقة : نعم ، لم يأت رجل قط بما جئت به إلا عودى ، وإن يُدركنى يومك أنصرك نصرأ مؤزرأ . ثم لم ينشب ورقة أن توفي ، وفتر الوحي فترة حتى حزن النبي ﷺ فيما بلغنا حزناً غداً منه مراراً كي يتردى من رؤوس شواقي الجبال ، فكلما أوفى بذروة جبل بقي منه نفسه تبدى له جبريل فقال : يا محمد ، إنك رسول الله حقاً فيسكن لك جأشه وتقر نفسه فخرج ، فإذا طالت عليه فترة الوحي غداً مثل ذلك ، فإذا أوفى بذروة جبل تبدى له جبريل فقال له مثل ذلك . قال ابن عباس : قال الإصباح : ضوء الشمس بالنهار ، وضوء القمر بالليل

قوله (باب) بالتنوين (أول ما بدى به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة) كذا للنسفي والقاسبي ، ولا يذو مثله إلا أنه سقط له عن غير المستعمل اللفظ باب ، ولغيرهم باب التعبير وأول ما بدى به ، إلى آخره ، والاسماء على كتاب التعبير ، ولم يزد ، وثبتت البسملة أولاً للجميع . والتعبير خاص بتفسير الرؤيا وهو العبور من ظاهرها إلى باطنها ، وقيل النظر في الشيء فيعتبر بهضمه ببعض حتى يحصل على فهمه حكاه الأزهري ، وبالأول جزم الراغب وقال : أصله من العبور بفتح ثم سكون وهو التجاوز من حال إلى حال ، وخصوا تجاوز الماء بسباحة أو في سفينة أو غيرها بلفظ العبور بضم تين ، وعبور القوم إذا ماتوا كأنهم جازوا القنطرة من الدنيا إلى الآخرة ، قال : والاعتبار والعبرة الحالة التي يتوصل بها من معرفة المشاهد إلى ما ليس بمشاهد ، ويقال عبرت الرؤيا بالتخفيف إذا فسرتها وعبرتها بالتشديد للبالغ في ذلك ، وأما الرؤيا فهي ما يراه الشخص في منامه وهي بوزن فعل وقد تسهل المهمة ، وقال الواحدى : هي في الأصل مصدر كاليسرى ، فلما جعلت اسماً لما يتخيله المنام أجريت مجرى الاسماء . قال الراغب : والرؤية بالهاء إدراك المرء بحاسة البصر ، وتطلق على ما يدرك بالتخيل نحو أرى أن زيدا مسافر ، وعلى التفكير النظري نحو (أنى أرى ما لا ترون) وعلى الرأى وهو اعتقاد أحد النقيضين على غلبة الظن انتهى . وقال الفرطى في المفهم : قال بعض العلماء قد تجبى الرؤية بمعنى الرؤيا كقوله تعالى (وما جعلنا الرؤيا التى أرىناك الا فتنة للناس) فزعم أن المراد بها ما رآه النبي ﷺ ليلة الاسراء من العجائب ، وكان الاسراء جميعه في اليقظة . قلت : وعكسه بعضهم فزعم أنه حجة لمن قال ان الاسراء كانت مناما والاول المعتمد ، وقد تقدم في تفسير الاسراء قول ابن عباس إنها رؤيا عين ، ويحتمل أن تكون الحكمة في تسميه ذلك رؤيا لكون أمور الغيب مخالفة لرؤيا الشهادة فأشبهت ما فى المنام . وقال الفاضى أبو بكر بن العربي : الرؤيا إدراكات علقها الله تعالى فى قلب العبد دل يدي ملك أو شيطان إما باسمائها أى حقيقةها وإما بكلماتها أى بعبارتها وإما تخليط ، ونظيرها فى اليقظة الخواطر فانها قد تأتى على نسق فى قصة وقد تأتى مسترسلة غير محصلة ،

هذا حاصل قول الأستاذ أبي إسحق ، قال : وذهب القاضي أبو بكر بن الطيب الى أنها اعتقادات ، واحتج بأن الراى قد يرى نفسه بهيمة أو طائرا مثلا ، وايس هذا إدراكا ، فوجب أن يكون اعتقادا لأن الاعتقاد قد يكون على خلاف المعتقد ، قال ابن العربي : والاول أولى ، والذي يكون من قبيل ما ذكره ابن الطيب من قبيل المثل ، قالادراك إنما يتعلق به لا بأصل الذات . انتهى ماخصا . وقال المازرى ، كثير كلام الناس فى حقيقة الرؤيا ، وقال فيها غير الاسلاميين أقويل كثيرة منكورة ، لأنهم حاولوا الوقوف على حقائق لا تدرك بالعقل ولا يقوم عليها برهان ، وهم لا يصدقون بالسمع قاضطربت أقوالهم ، فن ينتمى الى الطب ينسب جميع الرؤيا الى الاخلاط فيقول من غلب عليه الباطن رأى أنه يسبح فى الماء ونحو ذلك لمناسبة الماء طبيعة البلغم ، ومن غلبت عليه الصفراء رأى النيران والاصفرود فى البحر ، وهكذا الى آخره ، وهذا وان جرذه العقل وجزأ أن يجرى الله المادة به لكنه لم يقم عليه دليل ولا اطردت به عادة ، والقطع فى موضع التجويز غلط . ومن ينتمى الى الفلسفة يقول : ان صور مايجرى فى الارض هى فى العالم العلوى كالنقوش فى حاذى بعض النقوش منها انتقش فيها ، قال : وهذا أشد فسادا من الاول لكونه تحكما لا برهان عليه والانتقاش من صفات الاجسام ، وأكثر مايجرى فى العالم العلوى الاعراض والاعراض لا ينتقش فيها قال والصحيح ما عليه أهل السنة أن الله يخلق فى قلب النائم اعتقادات كما يخلقها فى قلب اليقظان فاذا خلقها فكأنه جعلها علما على أمور أخرى يخلقها فى ثنائى الحال ، ومهما وقع منها على خلاف المعتقد فهو كما يقع لليقظان ، ونظيره أن الله خلق الفيم علامة على المطر وقد يتخلف ، وتلك الاعتقادات تقع نارة بحضرة الملك فيقع بعدها ما يسر أو بحضرة الشيطان فيقع بعدها ما يضر والعلم عند الله تعالى . وقال القرطبي : سبب تخليط غير الشرعيين إعراضهم عما جاءت به الانبياء من الطريق المستقيم ، وبيان ذلك أن الرؤيا إنما هى من ادراكات النفس وقد غيب عنا علم حقيقة أى النفس ، وإذا كان كذلك فالاولى أن لا نعلم علم ادراكاتها ، بل كثير عما انكشف لنا من ادراكات السمع والبصر إنما نعلم منه أمور جملية لا تفصيله . ونقل القرطبي فى الفهم ، عن بعض أهل العلم ان الله تعالى لما يمرض المرنيات على المحل المدرك من النائم فيمثل له صورة محسوسة ، فتارة تكون أمثلة موافقة لما يقع فى الوجود وتارة تكون أمثلة لمعان معقولة ، وتكون فى الحالين مبشرة ومنذرة ، قال : ويحتاج فيما نفعه عن الملك الى توقيف من الشرع وإلا لجاز أن يخلق الله تلك المثالات من غير ملك ، قال : وقيل ان الرؤيا ادراك أمثلة منضبطة فى التخيل جعلها الله علما على ما كان أو يكون . وقال القاضي عياض : اختلاف فى النائم المستغرق فقبل لا تصح رؤياه ولا ضرب المثل له لأن هذا لا يدرك شيئا مع استغراق أجزاء قلبه لأن النوم يخرج الحى عن صفات التمييز والظن والتخيل كما يخرج به عن صفة العلم ، وقال آخرون : بل يصح للنائم مع استغراق أجزاء قلبه بالنوم أن يكون ظانا ومتخيلا ، وأما العلم فلا لأن النوم آفة تمنع حصول الاعتقادات الصحيحة ، نعم إن كان بعض أجزاء قلبه لم يحل فيه النوم فيصح به ضرب المثل وبه يرى مايتخيله ولا تكليف عليه حيثأنه لأن رؤياه ليست على حقيقة وجود العلم ولا صحة الميز . وإنما بقيت فيه بقية يدرك بها ضرب المثل . وأيده القرطبي بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينام عينه ولا ينام قلبه ، ومن ثم استرد القائل بقوله المدرك ، من النائم ولذا قال منضبطا فى التخيل ، لأن الراى لا يرى فى منامه الا من نوع ما يدركه فى اليقظة بحسه ، إلا أن التخيلات قد تتركب له فى النوم تركيبا يحصل به صورة لا عهد له بها يكون علما على أمر نادر كمن رأى رأس انسان على جسد فرس له جناحان مثلا وأشار

بقوله « أعلاما » إلى الرؤيا الصحيحة المنتظمة الواقعة على شروطها ، وأما الحديث الذي أخرجه الحاكم والعقيلي من رواية محمد بن عجلان عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال « اتق عمر عليا فقال : يا أبا الحسن الرجل يرى الرؤيا فمنها ما يصدق ومنها ما يكذب ، قال : نعم سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما من عبد ولا أمة ينام فيمتهلى نوما إلا تخرج بروحه إلى العرش ، فالذي لا يستيقظ دون العرش فتلك الرؤيا التي تصدق والذي يستيقظ دون العرش فتلك الرؤيا التي تكذب ، قال الذهبي في تلخيصه : هذا حديث منكر لم يصححه المؤلف ، وأهل الآفة من الراوي عن ابن عجلان . قلت : هو أزهر بن عبد الله الأزدي الخراساني ذكره العقيلي في ترجمته وقال : إنه غير محفوظ ، ثم ذكره من طريق أخرى عن إسرائيل عن أبي إسحق عن الحارث عن علي بن فضال ، وذكر فيه اختلافا في وقفه ورفعته ، وذكر ابن القيم حديثا مرفوعا غير معزود أن رؤيا المؤمن كلام يكلم به العبد ربه في المنام ، ووجد الحديث المذكور في « نوارد الأصول للترمذي » من حديث عبادة بن الصامت أخرجه في الأصل الثامن والسبعين وهو من روايته عن شيخه عمر بن أبي عمر ، وهو واه وفي سنده جنيد ، قال ابن ميمون عن حمزة بن الزبير عن عبادة قال الحكيم : قال بعض أهل التفسير في قوله تعالى ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب ﴾ أي في المنام ، ورؤيا الأنبياء وحى بخلاف غيرهم ، فالوحى لا يدخله خال لأنه محروس بخلاف رؤيا غير الأنبياء فانها قد يحضرها الشيطان ، وقال الحكيم أيضا : وكل الله بالرؤيا ما لم يكن على أحوال بني آدم من اللوح المحفوظ فينسخ منها ويضرب لكل على قصته مثلا ، فإذا نام مثل له تلك الأشياء على طريق الحكمة لتكون له بشرى أو نذارة أو معاتبة ، والآدمي قد تسلط عليه الشيطان لشدة العداوة بينهما فهو يسكده بكل وجه ويريد افساد أموره بكل طريق فيلبس عليه رؤياه إما بتفليط فيها وإما بتفليط عنها ، ثم جميع المراتي تنحصر على قسمين : الصادقة وهي رؤيا الأنبياء ومن تبعهم من الصالحين وقد تقع لغيرهم بنذور وهي التي تقع في اليقظة على وفق ما وقعت في النوم ، والاضغاث وهي لا تذر بشي . وهي أنواع : الأول نلعب الشيطان ليحزن الرائي كأن يرى أنه قطع رأسه وهو يتبعه أو رأى أنه وائع في هول ولا يجد من ينجده ونحو ذلك ، الثاني أن يرى أن بهض الملائكة تأمره أن يفعل المحرمات مثلا ونحوه من المحال دفلا ، الثالث أن يرى ما يتحدث به نفسه في اليقظة أو يتمناه فيراه كما هو في المنام وكذا رؤية ما جرت به عادته في اليقظة أو ما يغاب على مزاجه ويقع عن المستقبل غالبا وعن الحال كثيرا وعن الماضي قليلا . ثم ساق المصنف حديث عائشة في بدء الوحى وقد ذكره في أول الصحيح وقد شرحته هناك ثم استدركت ما فات من شرحه في تفسير ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ وسأذكر هنا ما لم يتقدم ذكره في الموضعين غالبا عما يستفاد من شرحه ، ومداره على الزهرى عن عروة عن عائشة ، وقد ساقه في المواضع الثلاثة عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل عن الزهرى واسكنه ساقه على لفظه في أول الكتاب ، وقرنه في التفسير بيونس بن يزيد وساقه على لفظه ، ثم قرنه هنا بمعمر وساقه على لفظه ، وقوله هنا « أنبأنا معمر قال قال الزهرى فاخبرني عروة ، وقع عند مسلم بن محمد بن رافع عن عبد الرزاق مثله لكن فيه « وأخبرني » بالواو لا بالفاء وهذه اللفظ موقفة شيء محذوف وكذلك الواو عاطفة عليه ، وقد بينه البيهقي في « الدلائل » حيث أخرج الحديث من وجه آخر عن الزهرى عن محمد بن النعمان بن بشير مرسلا فذكر قصة بدء الوحى مختصرة ونزول ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ إلى قوله ﴿ خلق الإنسان من داق ﴾ وقال محمد بن النعمان : فرجع رسول الله ﷺ بذلك . قال الزهرى :

فسمعت عروة بن الزبير يقول « قالت عائشة ، فذكر الحديث مطولا . قوله (الصالحة) في رواية عقيل والصادقة ، وهما بمعنى واحد بالنسبة الى أمور الآخرة في حق الأنبياء ، وأما بالنسبة الى أمور الدنيا فالصالحة في الأصل أخص ، فرؤيا النبي كلها صادقة وقد تكون صالحة وهي الأكثر ، وغير صالحة بالنسبة للدنيا كما وقع في الرؤيا يوم أحد ، وأما رؤيا غير الأنبياء فبينهما عموم وخصوص : ان فسرنا الصادقة بانها التي لا تحتاج الى تعبير وأما ان فسرناها بانها غير الاضغاث فالصالحة أخص مطلقا . وقال الامام نصر بن يعقوب الدينوري في التعبير القادري : الرؤية الصادقة ما يقع بعينه أو ما يعبر في المنام أو يخبر به مالا يكذب والصالحة ما يسر . قوله (الا جاءته مثل فلق الصبح) في رواية الكشميني « جاءت » كرواية عقيل ، قال ابن أبي جرة : انما شبهها بفلق الصبح دون غيره لان شمس النبوة كانت الرؤيا مبادئ انوارها فزال ذلك النور بتدريج حتى أشرقت الشمس فن كان باطنه نوريا كان في التصديق بكريا كابي بكر ومن كان باطنه مظلما كان في التكذيب خفاشا كابي جهل ، وبقية الناس بين هاتين المنزلتين كل منهم بقدر ما أعطى من النور . قوله (يأتي حرام) قال ابن أبي جرة : الحكم في تخصيصه بالتخلي فيه أن المقيم فيه كان يمكنه رؤية الكعبة فيجتمع لمن يخلو فيه ثلاث عبادات : الخلوة ، والعبادة ، والنظر الى البيت . قلت : وكأنه لما بقي حنط من أمور الشرع على سنن الاعتكاف ، وقد تقدم أن الزمن الذي كان يخلو فيه كان شهر رمضان وأن قريشا كانت تفعله كما كانت تصوم عاشوراء ، ويزاد هنا أنهم انما لم ينازعوا النبي ﷺ في غار حراء مع مزيد الفضل فيه على غيره لان جده عبد المطالب أول من كان يخلو فيه من قريش وكانوا يعظمونه لجلالته وكبر سنه فتبعه على ذلك من كان يتأله ، فكان ﷺ يخلو بمكان جده وسلم له ذلك أعمامه الكرامته عليهم ، وقد تقدم ضبط حراء وان كان الانصح فيه كسر أوله وبالماء وحكي تثليث أوله مع المد والقصر وكسر الراء والهمزة وعدمه فيجتمع فيه عدة لغات مع قلة أحرفه ، ونظيره قباء ، لكن الخطابي جزم بان فتح أوله لحن وكذا ضمه وكذا قصره وكسر الراء ، وزاد التميمي ترك الهمزة ، وقال الكرماني إن كان الذي كسر الراء أراد الإمامة فهو سائغ قوله (الليالي ذوات العدد) قال الكرماني : يحتدل الكثرة اذ الكثير يحتاج الى العدد وهو المناسب للمقام . قلت : أما كونه المناسب فسلم ، وأما الاول فلا لان عادتهم جرت في الكثير أن يوزن وفي القليل أن يعد ، وقد جزم الشيخ أبو محمد بن أبي جرة بأن المراد به الكثرة لان العدد على قسمين فاذا أطلق أريد به مجموع القلة والكثرة فكأنهم قالت ليالي كثيرة أي بجمع قسمي العدد . وقال الكرماني اختلف في تعبيره ﷺ بماذا كان يتعبد بناء على أنه هل كان متعبدا بشرع سابق أولا ؟ والثاني قول الجمهور ومستندهم أنه لو وجد لنقل ولأنه لو وقع اسكان فيه تنفير عنه . وبماذا كان يتعبد ؟ قيل بما يلقى اليه من أنوار المعرفة ، وقيل بما يحصل له من الرؤيا ، وقيل بالتفكير ، وقيل باجتنب رؤية ما كان يقع من قومه ورجح الأمدى وجماعة الاول ثم اختلفوا في تعيينه على ثمانية أنوال آدم أو نوح أو ابراهيم أو موسى أو عيسى أو أي شريعة أو كل شريعة أو الوقف . قوله (تزوده) في رواية الكشميني يحذف الضمير وقوله « لمثلها » تقدم في بدء الوحي أن الضمير لليالي ، ويحتمل أن يكون للدرة أو الفعلة أو الخلوة أو العبادة ، ورجح شيخنا الباقي أن الضمير للسنة فذكر من رواية ابن اسحق كان يخرج الى حراء في كل عام شهرا من السنة يتفلسك فيه يطعم من جاءه من المساكين ، قال : وظاهره ان التزود لمثلها كان في السنة التي تليها لا لمدة أخرى من تلك السنة ، وقد كنت قويت هذا في التفسير ثم ظهر لي بعد ذلك أن مدة الخلوة كانت شهرا كان يتزود لبعض

ليالى الشهر فاذا نفذ ذلك الواد رجع الى أهله فتزود قدر ذلك من جهة أنهم لم يكونوا في سعة بالغة من العيش ، وكان غالب زادهم اللبن واللحم وذلك لا يدخر منه كفاية المشهور امثلا يسرع اليه الفساد ولا سيما وقد وصف بأنه كان يطعم من يرد عليه . قوله (حتى لجنه الحق) حتى هنا على بابها من انتهاء الغاية ، أى انتهى توجهه لغاز حراء بمجيئه الملك فترك ذلك ، وقوله د الجنة ، بفتح الفاء وكسر الجيم ثم من أى جاءه الوحي بفتح قلة النوى ، قال : فانه عليه السلام لم يكن متوقفا للوحي ، وفي اطلاق هذا النبي نظر فان الوحي كان جاءه في النوم مرارا قاله شيخنا البلقيني وأسنده الى ما ذكره ابن اسحق عن عبيد بن عمير أنه وقع له في المنام نظير ما وقع له في اليقظة من الغلط والامر بالقراءة وغير ذلك انتهى ، وفي كون ذلك يستلزم وقوعه في اليقظة حتى يتوقعه نظر فالأولى ترك الجزم باحد الأمرين ، وقوله د الحق ، قال الطيبي : أى أمر الحق ، وهو الوحي ، أو رسول الحق وهو جبريل . وقال شيخنا : أى الأمر البين الظاهر ، أو المراد الملك بالحق أى الأمر الذى بعث به . قوله (لجاءه الملك) تقدم في بدء الوحي الكلام على الفاء التى في قوله د لجاءه الملك ، وانها التفسيرية ، وقال شيخنا البلقيني : يحتمل أن تكون للتعقيب والمعنى بمجيئه الحق انكشاف الحال عن أمر وقع في القلب لجاءه الملك عقبه ، قال : ويحتمل أن تكون سببية أى حتى قضى بمجيئه الوحي فبسبب ذلك جاءه الملك . قلت : وهذا أقرب من الذى قبله ، وقوله د فيه ، يؤخذ منه رفع توهم من يظن أن الملك لم يدخل اليه الغاز بل كلفه والنبي عليه السلام داخل الغاز والملك على الباب وقد عززت هذه الزيادة في التفسير لدلائل البيهقي تبعها لشيخنا البلقيني ثم وجدتها هنا فكان العزو اليه أولى فالحقت ذلك هناك ، قال شيخنا البلقيني : الملك المذكور هو جبريل كما وقع شاهدته في كلام ورقة ، وكما مضى في حديث جابر أنه الذى جاءه بحراء ، ووقع في شرح الفطاب الحلبي : الملك هنا هو جبريل قاله السهيلي ، فتعجب منه شيخنا وقال : هذا لا خلاف فيه فلا يحسن عزوه للسهيلي وحده ، قال : واللام في الملك لتعريف الماهية لا للبعد إلا أن يكون المراد به ماعنده النبي عليه السلام قبل ذلك لما كلفه في صباه ، أو اللفظ لعائشة وقصدت به ماعنده من مخاطبه به انتهى . وقد قال الاسماعيل : هي عبارة عما عرف بعد أنه ملك وانما الذى في الأصل د لجاءه جاء ، وكان ذلك الجائي ملكا فاخبر عليه السلام عنه يوم أخبر بحقيقة جنسه ، وكأن الحامل على ذلك أنه لم يتقدم له معرفة به انتهى . وقد جاء التصریح بأنه جبريل فأخرج أبو داود الطيالسي في مسنده من طريق أبي عمران الجوني عن رجل عن عائشة د أن رسول الله عليه السلام اعتكف هو وخديجة فوافق ذلك رمضان ، فخرج يوما فسمع السلام عليكم ، قال فظننت أنه من الجن فقال أبشروا فان السلام خير ، ثم رأى يوما آخر جبريل على الشمس له جناح بالشرق وجناح بالمغرب قال : فهبت منه ، الحديث ، وفيه أنه د جاءه فكلمه حتى انس به ، وظاهره أن جميع ما وقع له كان وهو في الغاز ، لكن وقع في مرسل عبيد بن عمير د فاجلسني على درنوك فيه الياقوت واللؤلؤ ، وهو بضم الدال والنون بينهما راء ساكنة نوع من البساط له خمل ، وفي مرسل الزهري د فاجلسني على مجلس كريم معجب ، وأفاد شيخنا أن سن النبي عليه السلام حين جاءه جبريل في حراء كان أربعين سنة على المشهور ، ثم حكى أقوالا أخرى قيل أربعين يوما وقيل عشرة أيام وقيل شهرين وقيل وسنتين وقيل ثلاثا وقيل وخمسا ، قال : وكان ذلك يوم الاثنين نهارا ، قال : واختلف في الشهر فقيل شهر رمضان في سابع عشره وقيل سابعه وقيل رابع عشرية . قلت : ورمضان هو الراجح لما تقدم من أنه الشهر الذى جاء فيه في حراء لجاءه الملك ، وعلى هذا يكون سنة حينئذ أربعين سنة وستة أشهر ، وليس ذلك في الأقوال التى

حكاهما شيخنا . ثم قال : وسيأتى ما يؤيد ذلك من قول من قال ان وحى المنام كان ستة أشهر ، قال شيخنا : وقبل في سابع عشر من شهر رجب ، وقيل في أول شهر ربيع الأول وقيل في ثامنه انتهى . ووقع في رواية الطيالسي التي أشرت اليها أن يحى جبريل كان لما أراد النبي ﷺ أن يرجع الى أهله ، فابا هو جبريل وميكائيل ، فمبط جبريل الى الأرض وبقى ميكائيل بين السماء والأرض الحديث . فيستفاد من ذلك أن يكون في آخر شهر رمضان ، وهو قول آخر يضاف لما تقدم وأمله أرجحهما . قوله (فقال اقرأ) قال شيخنا ظاهره أنه لم يتقدم من جبريل شيء قبل هذه الكلمة ولا السلام ، فيحتمل أن يكون سلم وحذف ذكره لأنه معتاد ، وقد سلم الملائكة على ابراهيم حين دخلوا عليه ، ويحتمل أن يكون لم يسلم لأن المقصود حينئذ تفهيم الأمر وتهويله ، وقد تكون مشروعية ابتداء السلام تتعلق بالبشر لا من الملائكة وان وقع ذلك منهم في بعض الأحيان . قلت : والحالة التي سلموا فيها على ابراهيم كانوا في صورة البشر فلا ترد هنا ، ولا يرد سلامهم على أهل الجنة لأن أمور الآخرة مغايرة لآدور الدنيا غالباً ، وقد ذكرت عن رواية الطيالسي أن جبريل سلم أولاً ولم يقل أنه سلم عند الأمر بالقراءة والله أعلم . قوله (فقال له النبي ﷺ) هذا مناسب لسياق الحديث من أوله الى هنا بلفظ الاخبار بطريق الارسال ، ووقع مثله في التفسير في رواية بدء الوحي اختلاف هل فيه قال ما أنا بقارىء أو قلت ما أنا بقارىء ، وجمع بين اللفظين يونس عند مسلم قال قلت ما أنا بقارىء ، قال شيخنا البلقيني : وظاهره أن عائشة سمعت ذلك من النبي ﷺ فلا يكون من مراسلات الصحابة . قوله (نقلت ما أنا بقارىء فأخذني فغطى) استدلل به على أن أفعل ترد للتأنيبه ولم يذكره قاله شيخنا البلقيني ، ثم قال : ويحتمل أن تكون على بابها اطلب القراءة على معنى ان الامكان حاصل . قوله (فقال اقرأ) قال شيخنا البلقيني رحمه الله : دلت القصة على أن مراد جبريل بهذا أن يقول النبي ﷺ نص ما قاله وهو قوله د اقرأ ، وإنما لم يقل له قل اقرأ الى آخره لئلا يظن أن لفظة د قل ، أيضاً من القرآن . قلت : ويحتمل أن يكون السرف في الابتلاء في أول الأمر حتى يترتب عليه ما وقع من الغط وغيره ، ولو قل له في الأول قل اقرأ باسم ربك الخ لبادر الى ذلك ولم يقع ما وقع ، ثم قال شيخنا : ويحتمل أن يكون جبريل أشار بقوله اقرأ الى ما هو مكتوب في النمط الذي وقع في رواية ابن ابي عمير فلذلك قال له د ما أنا بقارىء ، أى لا أحسن قراءة الكتاب ، قال : والأول أظهر وهو أنه أراد بقوله اقرأ التلفظ بها . قلت : ويؤيده أن رواية عبيد بن عمير إنما ذكرها عن منام تقدم ، بخلاف حديث عائشة فإنه كان في اليقظة ، ثم تكلم شيخنا على ما كان مكتوباً في ذلك النمط فقال اقرأ أى القدر الذي أقرأه إياه وهى الآيات الأولى من (اقرأ باسم ربك) ويحتمل أن يكون جملة القرآن ، وعلى هذا يكون القرآن نزل جملة واحدة باعتبار ونزل منجماً باعتبار آخر ، قال : وفي احضاره له جملة واحدة إشارة الى أن آخره يكمل باعتبار الجملة ثم تكمل باعتبار التفصيل . قوله (حتى بلغ مني الجهد) تقدم في بدء الوحي أنه روى بنصب الدال ورفعها وتوحيدهما ، وقال النوربختي : لا أرى الذي قاله بالنصب الا وهم فإنه يصير المعنى أنه غطه حتى استفرغ الملك قوته في ضبطه بحيث لم يبق فيه مزيد ، وهو قول غير سديد ، فان البنية البشرية لا تطيق استيفاء القوة المملكية لاسيما في مبتدأ الأمر ، وقد صرح الحديث بأنه داخله الرعب من ذلك . قلت : وما المانع أن يكون قواه الله على ذلك ويكون من جملة معجزاته ، وقد أجاب الطيبي بأن جبريل لم يكن حينئذ على صورته المملكية فيكون استفرغ جهده بحسب صورته التي جاء بها حين غطه ، قال : وإذا صححت الرواية اضمحل الاستبعاد . قلت : الترجيع

هنا متعين لاتحاد النصّة ورواية الرفع لا اشكال فيها وهي التي ثبتت عن الاكثر فترجمت وان كان الاخرى
توجيهية ، وقد رجح شيخنا البلقيني بأن فاعل بلغ هو اللفظ والتقدير بلغ منى اللفظ جمده أى غايته فيرجع الرفع
والنصب الى معنى واحد وهو أدلى ، قال شيخنا : وكان الذي حصل له عند تاقى الوحي من الحمد مقدمة لما صار
يحصل له من الكرب عند نزول القرآن كما في حديث ابن عباس كان يعالج من التنزيل شدة ، وكذا في حديث عائشة
وعمر ويعل بن أمية وغيرهم ، وهي حالة يؤخذ فيها عن حال الدنيا من غير موت ، فهو مقام برزخي يحصل له عند
تاقى الوحي ، ولما كان البرزخ العام ينكشف فيه البيت كثير من الأحوال خص الله نبيه ببرزخ في الحياة ياتى اليه
فيه وحيه المشتمل على كثير من الاسرار ، وقد يقع لكثير من الصاحاء عند الغيبة بالنوم أو غيره اطلاق على
كثير من الاسرار ، وذلك مستعمل من المقام النبوي ، ويشهد له حديث رؤيا المؤمن جزء من سنة وأربعين
جزءا من النبوة ، كما سيأتى الامام به قريبا . قال السهيلي : تأويل الغطات الثلاث على ما في رواية ابن إسحق أنها
كانت في النوم أنه سيقع له ثلاث شئان يتلى بها ثم ياتى الفرج ، وكذلك كان ، فانه لى ومن تبعه شدة أولى بالشعب
لما حصرتهم قريش ، وثانية لما خرجوا وتوعدوهم بالقتل حتى فروا الى الحبشة . وثالثة لما هموا بما هموا به من
المكر به كما قال تعالى ﴿ واذا يكر بك الذين كفروا ليثبتوك ﴾ الآية فكانت له العاقبة في الشدائد الثلاث . وقال
شيخنا البلقيني ما ملخصه : وهذه المناسبة حسنة ولا يتعين للنوم بل تكون بطريق الإشارة في اليقظة ، قال : ويمكن
أن تكون المناسبة أن الأمر الذي جاء به ثقيل من حيث القول والعمل والنية ، أو من جهة التوحيد والاحكام
والاخبار بالغيب الماضى والآتى ، وأشار بالارسالات الثلاث الى حصول التيسير والتسهيل والتخفيف في الدنيا
والبرزخ والآخرة عليه وعلى أمته . قوله (فرجع بها) أى رجع مصاحبا الآيات الخمس المذكورة . قوله
(ترجف بوادره) تقدم في بدء الوحي بلفظ ، فواده . قال شيخنا : الحركة في المدول عن القلب الى الفؤاد أن
الفؤاد وعاء القلب على ما قاله بعض أهل اللغة ، فاذا حصل للواء الرجفان حصل لما فيه فيكون في ذكره من تعظيم
الأمر ما ليس في ذكر القلب ، وأما بوادره فإراد بها اللحمة التي بين المنكب والعنق ، جرت العادة بانها تضارب
عند الفزع ، وعلى ذلك جرى الجهرى أن اللحمة المذكورة سميت بلفظ الجمع ، وتعقبه ابن بري فقال : البوادر
جمع بادرة وهي ما بين المنكب والعنق ، يعنى أنه لا يختص بعض واحد ، وهو جيد فيكون إسناد الرجفان إلى
القلب لكونه محله وإلى البوادر لانها مظهره ، وأما قول الداودي البوادر والفؤاد واحد فان أراد أن مفادها
واحد على ما قررناه والا فهو مردود . قوله (قال قد خشيت على) بالتشديد وفي رواية الكشميني ، على نفسي .
قوله (فقالت له كلا أبشر) قال النووي تبعا لغيره كلا كية نفي وإبعاد وقد أتى بمعنى حقا وبمعنى الاستفتاح ، وقال
الفزاز : هي هنا بمعنى الرد لما خشى على نفسه أى لا خشية عليك ، ويؤيده أن في رواية أبي ميسرة فقالت معاذ
الله ، ومن اللطائف أن هذه الكلمة التي ابتدأت خديجة النطق بها عقب ما ذكر لها النبي ﷺ من القصة التي وقعت
له هي التي وقعت عقب الآيات الخمس من سورة اقرأ في نسق التلاوة لجرت على لسانها اتفاقا لانها لم تكن نزلت
بعد وانما نزلت في قصة أبي جهل وهذا هو المهور عند المفسرين ، وقد ذهب بعضهم إلى أنها تتعلق بالانسان
المذكور قيل لان المعرفة إذا أعيدت معرفة فهي عين الأولى ، وقد أعيد الانسان هنا كذلك فكان التقدير كلا
لا يعلم الانسان ان الله هو خلقه وعلمه ان الانسان ليطغى ، وأما قولها هنا « أبشر » فلم يقع في حديث عائشة تعيين

المبشر به ، ووقع في دلائل البهق من طريق ابن ميسرة مرسلًا أنه عليه السلام قص على خديجة ما رأى في المنام فقالت له أبشر فإن الله لن يصنع بك إلا خيرا ، ثم أخبرها بما رقع له من شق البطن وإعادته فقالت له أبشر إن هذا والله خير ثم استعان له جبريل فذكر القصة فقال لها أرايتك الذي كنت رأيت في المنام فانه جبريل استعان لي بأن ربي أرسله الي ، وأخبرها بما جاء به ، فقالت : أبشر ، فوالله لا يفعل الله بك إلا خيرا ، فاقبل الذي جاءك من الله فانه حق ، وأبشر فانك رسول الله حقا . قلت : هذا أصرح ما ورد في أنها أول آدميين آمن برسول الله عليه السلام . قوله (لا يخزيك الله أبدا) في رواية الكشميهني لا يخزئك ، بمهمله ونون . قوله (وهو ابن عم خديجة أخو أبيها) كذا وقع هنا وآخر صفة لأم فكان حقه أن يذكر بحرورا وكذا وقع في رواية ابن عباس ذكر أخي أبيها ، وتوجيه رواية الرفع أنه خبر مبتدأ محذوف . قوله (تنصر) أي دخل في دين النصرانية . قوله (في الجاهلية) أي قبل البعثة المحمدية ، وقد نطق الجاهلية ويراد بها ما قبل دخول المحكي عنه في الاسلام وله امثلة كثيرة . قوله (أو مخرجي هم) ؟ تقدم ضبطه في أول الكتاب وتماه في التفسير ، قال السهيلي : يؤخذ منه شدة مفارقة الوطن على النفس فانه عليه السلام سمع قول ورقة أنهم يؤذونه ويكذبونه فلم يظهر منه نزاع لذلك فلما ذكر له الإخراج تحركت نفسه لذلك لحب الوطن وإلفه فقال : أو مخرجي هم ، ؟ قال ويؤيد ذلك إدخال الوار بعد ألف الاستفهام مع اختصاص الإخراج بالسؤال عنه فأشهر بأن الاستفهام على سبيل الإنكار أو التفجع ، ويؤكد ذلك أن الوطن المشار إليه حرم الله وجزار بيته وبلدة الآباء من عهد اسماعيل عليه السلام . انتهى ما خصا . ويحتمل أن يكون نزاعه كان من جهة خشية فوات ما أمله من إيمان قومه بالله وإتقائهم به من وضر الشرك وأدناس الجاهلية ومن عذاب الآخرة ولما لم يتم له المراد من إرساله إليهم ، ويحتمل أن يكون نزاع من الأمرين معا . قوله (لم يأت رجل قط بما جئت به) في رواية الكشميهني بمثل ما جئت به ، وكذا للباقي . قوله (نصرنا موزرا) بالهمز الأكثر وتشديد الزاي بعدها راء من التأخير أي التقوية وأصله من الأزر وهو القوة ، وقال القزاز : الصواب موزرا بغير همز من وأزرت موزرة إذا عارنته ، ومنه أخذ وزراء الملك ، ويجوز حذف الألف فتقول نصرنا موزرا ، ويرد عليه قول الجوهرى آزرت فلانا عاونته والعامية تقل وأزرت . قوله (وفتر الوحي) تقدم القول في مدة هذه الفترة في أول الكتاب ، وقوله هنا فترة حتى حزن النبي عليه السلام فيما بلغنا ، هذا وما بعده من زيادة معمر على رواية عقيل ويونس . وصنيع المؤلف يوم أنه داخل في رواية عقيل ، وقد جرى على ذلك الحميدى في جمعه فساق الحديث إلى قوله « وفتر الوحي » ، ثم قال : انتهى حديث عقيل المفرد عن ابن شهاب إلى حيث ذكرنا ، وزاد عنه البخارى في حديثه المقترن بمعمر عن الزهرى فقال « وفتر الوحي فترة حتى حزن » فساقه إلى آخره ، والذي عندي أن هذه الزيادة خاصة برواية معمر ، فقد أخرج طريق عقيل أبو نعيم في مستخرجهم من طريق أبي زرعة الرازى عن يحيى بن بكير شيخ البخارى فيه في أول الكتاب بدونها ، وأخرجه مقرونا هنا برواية معمر وبين أن اللفظ لمعمر وكذلك صرح الاسماعيلي أن الزيادة في رواية معمر ، وأخرجه أحمد ومسلم والاسماعيلي وغيرهم وأبو نعيم أيضا من طريق جمع من أصحاب الليث عن الليث بدونها ، ثم إن الفائل فيما بلغنا هو الزهرى ، ومعنى الكلام أن في جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله عليه السلام في هذه القصة وهو من بلاغات الزهرى وليس موصولا ، وقال الكرماني : هذا هو الظاهر ويحتمل أن يكون بلغه بالاسناد المذكور ، ووقع عند ابن مردويه في التفسير من طريق محمد بن كثير عن

معمر بإسقاط قوله « فيا بلغنا » ولفظه « فترة حزن النبي ﷺ منها - ونا غدا منه » إلى آخره ، فصار كله مدرجا على رواية الزهري وعن عروة عن عائشة ، والأول هو المعتمد ، قوله فيها « فاذا طالت عليه فترة الوحي » قد يتوسك به من يصحح مرسل الشعبي في أن مدة الفتره كانت سنتين ونصفا كما نقلته في أول بدء الوحي ، وليكن يمارضه ما أخرجه ابن سعد من حديث ابن عباس بنحو هذا البلاغ الذي ذكره الزهري ، وقوله « مكث أياما بعد مجيء الوحي لا يرى جبريل لحزن حزنا شديدا حتى كاد يخذل إلى نهر مرة وإلى حراء أخرى يريد أن يلقى نفسه فيبينا هو كذلك عامدا لبعض تلك الجبال اذ سمع صوتا فوق فزعا ثم رفع رأسه فاذا جبريل على كرسي بين السماء والأرض متربعا يقول يا محمد أنت رسول الله حقا وأنا جبريل ، فانصرف وقد أفر الله عينه وانبط جأشه ، ثم تتابع الوحي ، فيستفاد من هذه الرواية تسمية بعض الجبال التي أجهت في رواية الزهري وتقليل مدة الفتره والله أعلم ، وقد تقدم في تفسير سورة الفصحى شيء يتعلق بفترة الوحي . قوله (فيسكن لذلك جأشه) بحجم وهمزة ساكنة وقد تسهل وبمعدا شين معجمة قل الخليل الجأش النفس فلي هذا نقوله « وتقر نفسه » تأكيد لفظي . قوله (عدا) بيمين مهملة من العدو وهو الذهاب بسرعة ، ومنهم من أعجمها من الذهاب غدرة . قوله (بذرة جبل) قال ابن التين رويناه بكسر أوله وضم ، وهو في كتب اللغة بالكسر لا غير . قلت : بل حكي تلميشه ، وهو أعلى الجبل وكذا الجبل . قوله (تبدى له جبريل) في رواية الكشميهني « بداهه » وهو بمعنى الظهور . قوله (فقال له مثل ذلك) زاد في رواية محمد بن كثير « حتى كثر الوحي وتتابع » قال الاسماعيلي : « هو بعض الطاعنين على المحدثين فقال كيف يجوز للنبي أن يرتاب في نيوته حتى يرجع إلى ورقة ويشكو لخديجة ما ينشاه ، وحتى يوفي بذرة جبل ليلقي منها نفسه على ما جاء في رواية معمر ؟ قال : وإن جاز أن يرتاب مع معاينة النازل عليه من ربه فكيف ينسکر على من ارتاب فيما جاء به مع عدم المعاينة ؟ قال : والجواب أن عادة الله جرت بأن الأمر الجليل اذا نفي بإيصاله إلى الخلق أن يقدمه ترشيح وتأسيس ، فمكان ما يراه النبي ﷺ من الرقيا الصادقة ومحبة الخلوقة والتعبيد من ذلك ، فلما لجئه الملك لجئه بغتة أمر خالف المادة والمألوف فنفر طبعه البشري منه وهاله ذلك ولم يتمكن من التأمل في تلك الحال ، لأن النبوة لا تزال طباع البشرية كلها ، فلا يتعجب أن يجرع مما لم يألفه وينفر طبعه منه حتى اذا تدرج عليه وألفه استمر عليه ، فلذلك رجع إلى أهله التي ألف تأيسرها له فأعلمها بما وقع له فهونت عليه خشيته بما عرفته من أخلاقه الكريمة وطريقته الحسنة ، فأرادت الاستظهار بمسيرها به إلى ورقة لمعرفة ما بصدقه ومعرفة زورات الكتيب القديمة ، فلما سمع كلامه أيقن بالحق واعترف به ، ثم كان من مقدمات تأسيس النبوة فترة الوحي ليتدرج فيه ويعرن عليه ، فشق عليه فتوره اذ لم يكن يخطب عن الله ببدء ذلك رسول من الله ومبعوث إلى عباده ، فاشفق أن يكون ذلك أمر بدى به ثم لم يرد استفهامه لحزن لذلك ، حتى تدرج على احتمال أعباء النبوة والصبر دلي ثقل ما يرد عليه فتح الله له من أمره بما فتح . قال : ومثال ما وقع له في أول ما خطب ولم يتحقق الحال على جاليتها مثل رجل سمع آخر يقول « الحمد لله » فلم يتحقق أنه يقرأ حتى اذا وصام بما بعدها من الآيات تحقق أنه يقرأ ، وكذا لو سمع قائلا يقول « خلت الديار » لم يتحقق أنه ينشد شعرا حتى يقول « محمدا ومقامها » انتهى ما خصا . ثم أشار إلى أن الحكمة في ذكره ﷺ ما اتفق له في هذه القصة أن يكون سببا في انتشار خبره في بطائنه ومن يستمع لقوله ويصفي إليه ، وطريقا في معرفتهم مباينة من سواه في أحواله لينبهوا على محله ، قال : وأما إرادته إلقاء نفسه من رموس

الجبال بعد ما نبىء فلضئف قوته عن تحمل ما حمله من أعباء النبوة ، وخوفا مما يحصل له من القيام بها من مباينة الخلق جميعا ، كما يطلب الرجل الراحة من غم يناله في العاجل بما يكون فيه زواله عنه ولو أنضى الى إهلاك نفسه عاجلا ، حتى إذا تفكر فيما فيه صبره على ذلك من العقب المحمود صبر واستقرت نفسه . قلت : أما الإرادة المذكورة في الزيادة الأولى ففي صريح الخبر أنها كانت حزنا على ما فاته من الأمر الذي بشره به ورقة ، وأما الإرادة الثانية بعد أن تبدى له جبريل وقال له إنك رسول الله حقا فيحتمل ما قاله ، والذي يظهر لي أنه بمعنى الذي قبله ، وأما المعنى الذي ذكره الاسماعيلي فوقه قبل ذلك في ابتداء مجيء جبريل ، ويمكن أن يؤخذ مما أخرجه الطبري من طريق النعمان بن راشد عن ابن شهاب فذكر نحو حديث الباب وفيه فقال لي يا محمد أنت رسول الله حقا قال فلقد سمعت أن أطرح نفسي من حاق جبل ، أي من علوه . قوله (وقال ابن عباس : فاق الاصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل) ثبت هذا لأبي ذر عن المستمل والكشميني وكذا للنسفي ولأبي زيد المروزي عن الفربري ، ووصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (فاق الاصباح) يعني بالاصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل ، وتمقب بعضهم هذا على البخاري فقال : إنما فسر ابن عباس الاصباح ولفظ فاق ، هو المراد هنا لأن البخاري إنما ذكره عقب هذا الحديث من أجل ما وقع في حديث عائشة فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ، والإيراد البخاري وجه ، وقد تقدم في آخر التفسير قول مجاهد في تفسيره قوله (قل أعوذ برب الفلق) إن الفلق الصبح ، وأخرج الطبري هنا عنه في قوله (فاق الاصباح) قال إضاءة الصبح ، وعلى هذا فالمراد بفلق الصبح إضاءته ، والفاق اسم فاعل ذلك ، وقد أخرج الطبري من طريق الضحاك : الاصباح خالق النور نور النهار ، وقال بعض أهل اللغة : الفلق شق الشيء ، وقيده الراغب بإبائه بعضه من بعض ، ومنه فاق مومي البحر فانفلق ، ونقل الفراء أن فطر وفاق وفاق بمعنى واحد ، وقد قيل في قوله تعالى (فاق الحب والنوى) أن المراد به الشق الذي في الحبة من الخنطة وفي النواة ، وهذا يرد على تقييد الراغب ، والإصباح في الأصل مصدر أصبح إذا دخل في الصبح سمي به الصبح ، قال امرؤ القيس :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجل بصبح وما الإصباح فيك بأمثل

٢ - باب رؤيا الصالحين

وقوله تعالى ﴿ لَقَدْ صَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ ﴾ ، لدخول المسجد الحرام إن شاء الله آمين

مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمَقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ، فَعَلِمَ مَا لَمْ تَأْمُرُوا ، فَعَمِلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ نَتِجًا قَرِيبًا ﴿

٦٩٨٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ

مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : الرُّؤْيَا الْحَسَنَةُ مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ ،

[الحديث ٦٩٨٣ - طرفه في : ٦٩٩٤]

قوله (باب رؤيا الصالحين) الإضافة فيه للماعل لقوله في حديث الباب : يراها الرجل الصالح ، وكأنه جمع إشارة الى أن المراد بالرجل الجنس . قوله (وقوله تعالى : لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لدخول المسجد الحرام إن شاء الله آمين - الى قوله - فتعاقبنا) ساق في رواية كريمة الآية كلها ، وأخرج الفريرابي وعبد بن حميد

والطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في تفسير هذه الآية قال : أرى النبي ﷺ وهو بالحديبية أنه دخل مكة هو وأصحابه محلقين ، قال فلما نحر الهدى بالحديبية قال أصحابه : أين رؤياك ؟ فزالت ، وقوله (فجعل من دون ذلك فتحا قريباً) قال : النحر بالحديبية فرجعوا ففتحوا خيبر أي المراد بقوله ذلك النحر والمراد بالفتح فتح خيبر . قال : ثم اهتمر بعد ذلك فكان تصديق رؤياه في السنة المقبلة . وقد أخرج ابن مردويه في التفسير بسند ضعيف عن ابن عباس في هذه الآية قال : تأويل رؤيا رسول الله ﷺ في عمرة القضاء ، واختلاف في معنى قوله « ان شاء الله » في الآية ف قيل : هي إشارة إلى أنه لا يقع شيء الا بمشيئة الله تعالى ، وقيل هي حكاية لما قيل للنبي ﷺ في منامه ، وقيل هي على سبيل التعليل لمن أراد أن يفعل شيئاً مستقبلاً كقوله تعالى (ولا تقولن أشيء مني فاعل ذلك غداً إلا ان يشاء الله) وقيل هي على سبيل الاستثناء من عموم المخاطبين ، لأن منهم من مات قبل ذلك أو قتل . قوله (عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال) سيأتي بعد باب من وجه آخر « عن أنس عن عبادة بن الصامت ، ويأتي بيانه هناك . قوله (الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح) هذا يقيد ما أطلق في غير هذه الرواية كقوله « رؤيا المؤمن جزء » ولم يقيد ما بكونها حسنة ولا بأن رآها صالح ، ووقع في حديث أبي سعيد « الرؤيا الصالحة » وهو تفسير المراد بالحسنة هنا ، قال المصنف : المراد غالب رؤيا الصالحين ، وإلا فالصالح قد يرى الأضغاث ولكنه نادر لقلة تمكن الشيطان منهم ، بخلاف عكسهم فإن الصدق فيها نادر لغلبة تسلط الشيطان عليهم ، قال : فالناس على هذا ثلاث درجات : الأنبياء ورؤياهم كلها صدق وقد يقع فيها ما يحتاج إلى تعبير ، والصالحون والأغلب على رؤياهم الصدق وقد يقع فيها ما لا يحتاج إلى تعبير ، ومن عداهم يقع في رؤياهم الصدق والأضغاث وهي على ثلاثة أقسام : مستوردون فالغالب استواء الحال في حقهم ، وفسفة والغالب على رؤياهم الأضغاث ويقل فيها الصدق ، وكفار ويندر في رؤياهم الصدق جداً ويشير إلى ذلك قوله ﷺ « وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثاً » أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة ، وستأتي الإشارة إليه في « باب القيد في المنام » ان شاء الله تعالى . وقد وقعت الرؤيا الصادقة من بعض الكفار كما في رؤيا صاحب السجن مع يوسف عليه السلام ورؤيا ملكهما وغير ذلك ، وقال القاضي أبو بكر بن العربي : رؤيا المؤمن الصالح هي التي تنسب إلى أجزاء النبوة ، ومعنى صلاحها استقامتها وانتظامها ، قال : وعندى أن رؤيا الفاسق لا تعد في أجزاء النبوة ، وقيل تعد من أقصى الاجراء ، وأما رؤيا الكافر فلا تعد أصلاً . وقال القرطبي : المسلم الصادق الصالح هو الذي يناسب حاله حال الأنبياء فأكرم بنوع مما أكرم به الأنبياء وهو الاطلاع على الغيب ، وأما الكافر والفاسق والمخاط فلا ، ولو صدقت رؤياهم أحياناً فذلك كما قد يصدق الكذوب وليس كل من حدث عن غيب يكون خبره من أجزاء النبوة كالكاظم والمنجم . وقوله « من الرجل » ذكر للغالب فلا مفهوم له فإن المرأة الصالحة كذلك قاله ابن عبد البر . قوله (جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة) كذا وقع في أكثر الأحاديث ، ولمسلم من حديث أبي هريرة « جزء من خمسة وأربعين » أخرجه من طريق أيوب عن محمد بن سيرين عنه ، وسيأتي المصنف من طريق عوف عن محمد باللفظ « ستة » كالجادة ، ووقع عند مسلم أيضاً من حديث ابن عمر « جزء من سبعين جزءاً » وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود موقوفاً ، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عنه مرفوعاً ، وله من وجه آخر عنه « جزء من ستة وسبعين » وسندهما ضعيف ، وأخرجه ابن أبي

شبهة أيضاً من رواية حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفاً كذلك ، وأخرجه أحمد مرفوعاً ، لكن أخرجه مسلم من رواية الأعمش عن أبي صالح كالجادة ، ولابن ماجه مثل حديث ابن عمر مرفوعاً وسنده ابن ، وعند أحمد والبخاري عن ابن عباس بمثله وسنده جيد ، وأخرج ابن عبد البر من طريق عبد العزيز بن المختار عن ثابت عن أنس مرفوعاً جزء من ستة وعشرين ، والمفهرظ من هذا الوجه كالجادة ، وسيأتي للبخاري قريباً ، ومثله لمسلم من رواية شعبة عن ثابت ، وأخرج أحمد وأبو يعلى والطبري في تهذيب الآثار ، من طريق الأخرج عن سليمان بن عريب بمهمة وزن عظيم عن أبي هريرة كالجادة ، قال سليمان : فذكرته لابن عباس فقال : جزء من خمسين ، فقلت له : إني سمعت أبا هريرة فقال ابن عباس : فاني سمعت العباس بن عبد المطلب يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول الرؤيا الصالحة من المؤمن جزء من خمسين جزءاً من النبوة ، ولأترمذي والطبري من حديث أبي رزين العقيلي : جزء من أربعين ، وأخرجه الترمذي من وجه آخر كالجادة ، وأخرجه الطبري من وجه آخر عن ابن عباس : أربعين ، وللطبري من حديث عبادة : جزء من أربعة وأربعين ، والمفهرظ من عبادة كالجادة كما سيأتي بعد باب وأخرج الطبري وأحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص : جزء من تسعة وأربعين ، وذكره القرطبي في المفهم ، بالفظ «سبعة» ، بتقديم السين ، فحصلنا من هذه الروايات على عشرة أرجاء أقلامها جزء من ستة وعشرين وأكثرها من ستة وسبعين وبين ذلك أربعين وأربعة وأربعين وخمسة وأربعين وستة وأربعين وسبعة وأربعين وتسعة وأربعين وخمسين وسبعين ، أصحها مطلقاً الأول ويليه السبعين ، ووقع في شرح النووي وفي رواية عبادة أربعة وعشرين ، وفي رواية ابن عمر ستة وعشرين وهاتان الروايتان لا أعرف من أخرجهما إلا أن بعضهم نسب رواية ابن عمر هذه لتخريج الطبري ، ووقع في كلام ابن أبي جرة أنه ورد بالفاظ مختلفة فذكر بعض ما تقدم وزاد في رواية اثنين وسبعين وفي أخرى اثنين وأربعين وفي أخرى سبعة وعشرين وفي أخرى خمسة وعشرين فبلغت على هذا خمسة عشر لفظاً . وقد استشكل كون الرؤيا جزءاً من النبوة مع أن النبوة انقطعت بموت النبي ﷺ ، ف قيل في الجواب إن وقعت الرؤيا من النبي ﷺ فهي جزء من أجزاء النبوة حقيقة وإن وقعت من غيره النبي فهي جزء من أجزاء النبوة على سبيل المجاز . وقال الخطابي قيل معناه إن الرؤيا تنجى على موافقة النبوة لا أنها جزء من النبوة ، وقيل المعنى إنها جزء من علم النبوة لأن النبوة وإن انقطعت فعلمها باق ، وتعب بقول مالك فيما حكاه ابن عبد البر أنه سئل : أيبر الرؤيا كل أحد ؟ فقال أبا النبوة يلعب ؟ ثم قال : الرؤيا جزء من النبوة فلا يلعب بالنبوة . والجواب أنه لم يرد أنها نبوة باقية وإنما أراد أنها لما أشبهت النبوة من جهة الاطلاع على بعض الغيب لا ينبغي أن يتكلم فيها بغير علم . وقال ابن بطال : كون الرؤيا جزءاً من أجزاء النبوة مما يستعظم ولو كانت جزءاً من ألف جزء ، فيمكن أن يقال إن لفظ النبوة مأخوذة من الإنباء وهو الإعلام لغة ، فعلى هذا فالله أن الرؤيا خبر صادق من الله لا كذب فيه كما أن معنى النبوة نبأ صادق من الله لا يجوز عليه الكذب فتشابهت الرؤيا النبوة في صدق الخبر . وقال المازري : يحتمل أن يراد بالنبوة في هذا الحديث الخبر بالغيب لا غير وإن كان يتبع ذلك إنذار أو تبشير بالخبر بالغيب أحد ثمرات النبوة ، وهو غير مقصود لذاته لأنه يصح أن يبعث نبي يقرر الشرع ويبين الأحكام وإن لم يخبر في طول عمره بغيب ولا يكون ذلك قادحاً في نبوته ولا مبطلاً للمقصود منها ، والخبر بالغيب من النبي لا يكون إلا صدقاً ولا يقع إلا حقاً ، وأما خصص المدعى : فهو إما أطاع الله عليه نبيه لأنه يعلم من حقائق النبوة ما لا يعلمه

غيره . قال : وقد سبق بهذا الجواب جماعة لا يمكنهم لم يكشفوه ولم يحققوه . وقال القاضي أبو بكر بن العربي :
أجزاء النبوة لا يعلم حقيقةها الا ملك أو نبي ، وإنما القدر الذي أراده النبي ﷺ أن يبين أن الرؤيا جزء من أجزاء
النبوة في الجملة لأن فيها اطلاعا على الغيب من وجه ما ، وأما تفصيل النسبة فيختص بمعرفة درجة النبوة . وقال
المازري : لا يلزم العالم أن يعرف كل شيء جملة وتفصيلا ، فقد جعل الله للعالم حدا يقف عنده ، فنه ما يعلم المراد
به جملة وتفصيلا ، ومنه ما يعلمه جملة لا تفصيلا ، وهذا من هذا القبيل . وقد تكلم بعضهم على الرواية المشهورة
وأبدى لها مناسبة فنقل ابن بطال عن أبي سعيد السفاقي أن بعض أهل العلم ذكر أن الله أوحى إلى نبيه في المنام
سنة أشهر ، ثم أوحى إليه بعد ذلك في اليقظة بقية مدة حياته ، ونسبتها من الوحي في المنام جزء من ستة وأربعين
جزءا لأنه طاش بعد النبوة ثلاثا وعشرين سنة على الصحيح ، قال ابن بطال : هذا التأويل يفسد من وجهين :
أحدهما أنه قد اختلف في قدر المدة التي بعد بعثة النبي ﷺ إلى موته ، والثاني أنه يبقى حديث السبعين جزءا
بغير معنى . قلت : ويضاف إليه بقية الأعداد الواقعة . وقد سبقه الخطابي إلى إنكار هذه المناسبة فقال : كان
بعض أهل العلم يقول في تأويل هذا العدد قول لا يكاد يتحقق ، وذلك أنه ﷺ أقام بعد الوحي ثلاثا وعشرين سنة
وكان يوحى إليه في منامه ستة أشهر وهي نصف سنة فهي جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة ، قال الخطابي :
وهذا وإن كان وجهها تحتمله قسمة الحساب والعدد فأول ما يجب على من قاله أن يثبت بما ادعاه خبرا ، ولم يسمع فيه
أثر ولا ذكر مدعيه في ذلك خبرا ، فكأنه قاله على سبيل الظن والظن لا يفي من الحق شيئا ، وإن كانت هذه المدة
محسوبة من أجزاء النبوة على ما ذهب إليه فليحقق بها سائر الأوقات التي كان يوحى إليه فيها في منامه في طول المدة
كما ثبت ذلك عنه في أحاديث كثيرة جليلة القدر ، والرؤيا في أحد وفي دخول مكة فانه يتلفق من ذلك مدة أخرى
وتزاد في الحساب فتبطل القسمة التي ذكرها ، قال : فدل ذلك على ضعف ما تأوله المذكور ، وليس كل ما خفي علينا
علمه لا يلزمنا حجته كأعداد الركعات وأيام الصيام ورمي الجمار قاطبا لأصل من علمها إلى أمر يوجب حصرها تحت
أعدادها ، ولم يقدح ذلك في موجب اعتقادنا لزومها ، وهو كقوله في حديث آخره الهدى الصالح والسمت
الصالح جزء من خمسة وعشرين جزءا من النبوة ، فان تفصيل هذا العدد وحصر النبوة متعذر ، وإنما فيه أن هاتين
الخصلتين من جملة هدى الأنبياء وسمتهم ، فكذلك معنى حديث الباب المراد به تحقيق أمر الرؤيا وإنما كان
الأنبياء عليه وإنما جزء من أجزاء العلم الذي كان يأنيهم والأنبياء التي كان ينزل بها الوحي عليهم . وقد قبل جماعة
من الأئمة المناسبة المذكورة وأجابوا عما أورده الخطابي ، أما الدليل على كون الرؤيا كانت ستة أشهر فهو أن
ابتداء الوحي كان على رأس الأربعين من عمره ﷺ كما جزم به ابن اسحق وغيره وذلك في ربيع الأول ونزول
جبريل إليه وهو بفار حراء كان في رمضان وبينهما ستة أشهر ، وفي هذا الجواب نظر لأنه على تقدير تسليمه ليس
فيه تصريح بالرؤيا ، وقد قال النووي : لم يثبت أن زمن الرؤيا للنبي ﷺ كان ستة أشهر وأما ما ألزمه به من تلفيق
أوقات المراتي وضمها إلى المدة فان المراد وحى المنام المتتابع ، وأما ما وقع منه في غضون وحى اليقظة فهو يسير
بالنسبة إلى وحى اليقظة فهو مغمور في جانب وحى اليقظة فلم يعتبر بمدة ، وهو نظير ما اعتمدوه في نزول الوحي ،
وقد أطيعوا على تقسيم النزول إلى مكى ومدنى قطعا فالمكى ما نزل قبل الهجرة ولو وقع بغيرها مثلا كالطائف ونخلة
والمدنى ما نزل بعد الهجرة ولو وقع بغيرها كما في الفترات وسفر الحج والعمرة حتى مكة . قلت : وهو

اعتذار مقبول ، ويمكن الجواب عن اختلاف الاعداد أنه وقع بحسب الوقت الذي حدث فيه النبي ﷺ بذلك كأن يكون لما أكل ثلاث عشرة سنة بعد مجيء الوحي اليه حدث بأن الرؤيا جزء من ستة وعشرين ان ثبت الخبر بذلك وذلك وقت الهجرة ، ولما أكل عشرين حدث بأربعين ولما أكل اثنين وعشرين حدث بأربعة وأربعين ثم بعدها بخمسة وأربعين ثم حدث بستة وأربعين في آخر حياته ، وأما ما عدا ذلك من الرؤيات بعد الأربعين فضعيف ورواية الحسنين يحتمل أن تكون لغير الكسر ورواية السبعين للبيان وما عدا ذلك لم يثبت ، وهذه مناسبة لم أر من تعرض لها ، ووقع في بعض الشروح مناسبة للسبعين ظاهرة التكاف وهي أنه ﷺ قال في الحديث الذي أخرجه أحمد وغيره : أنا بشارة ديسى ودعوة إبراهيم ورأت أمى نورا ، فمذه ثلاثة أشياء تضرب في مدة نبوته وهي ثلاثة وعشرون سنة تضاف إلى أصل الرؤيا فتبلغ سبعين . قلت : ويبقى في أصل المناسبة إشكال آخر وهو أن المتبادر من الحديث ارادة تعظيم رؤيا المؤمن الصالح ، والمناسبة المذكورة تقتضى قصر الخبر على صورة ما اتفق لنبينا ﷺ كأنه قيل كانت المدة التي أوحى الله إلى نبينا فيما في المنام جزءاً من ستة وأربعين جزءاً من المدة التي أوحى الله اليه فيها في اليقظة ، ولا يلزم من ذلك أن كل رؤيا لكل صالح تكون كذلك ، ويؤيد ارادة التعميم الحديث الذي ذكره الخطابي في الهدى والسمت فانه ليس خاصاً بنبوة نبينا ﷺ أصلاً ، وقد أنكر الشيخ أبو محمد ابن أبي جرة التأويل المذكور فقال ليس فيه كبير فائدة ولا ينبغي أن يحمل كلام المؤيد بالفصاحة والبلاغة على هذا المعنى ، ولعل قائله أراد أن يحمل بين النبوة والرؤيا نوع مناسبة فقط ، ويمكر عليه الاختلاف في عدد الأجزاء .

(تنبيه) : حديث الهدى الصالح الذي ذكره الخطابي أخرجه الترمذى والطبرانى من حديث عبد الله بن مرخس لكن بلفظ أربعة وعشرين جزءاً ، وقد ذكره القرطبي في المفهم ، بلفظ من ستة وعشرين انتهى . وقد أبدى غير الخطابي المناسبة باختلاف الروايات في العدد المذكور ، وقد جمع بينها جماعة أولهم الطبري فقال : رواية السبعين عامة في كل رؤيا صادقة من كل مسلم ، ورواية الأربعين خاصة بالمؤمن الصادق الصالح ، وأما ما بين ذلك فبالنسبة لأحوال المؤمنين . وقال ابن بطال : أما الاختلاف في العدد فمذكور وكثرة فأصح ما ورد فيها من ستة وأربعين ومن سبعين وما بين ذلك من أحاديث الشيوخ ، وقد وجدنا الرؤيا تنقسم قسمين : جليلة ظاهرة كن رأى في المنام أنه يهبطى تمراً فاطلى تمراً مثله في اليقظة فهذا القسم لا اغراب في تأويلها ولا رمز في تفسيرها ، ومرموزة بعيدة المرام فهذا القسم لا يقوم به حتى يبره الا حاذق بعد ضرب امثل فيه ، فيمكن أن هذا من السبعين والاول من الستة والأربعين لأنه اذا قلت الأجزاء كانت الرؤيا أقرب إلى الصدق وأسلم من وقوع الغلط في تأويلها ، بخلاف ما إذا كثرت . قال : وقد عرضت هذا الجواب على جماعة فحسنوه وزادنى بعضهم فيه أن النبوة على مثل هذين الوصفين تلقاها الشارع عن جبريل ، فقد أخبر أنه كان يأتيه الوحي مرة فيكلمه بكلام فيعيه بغير كلفة ومرة يلقي اليه جملاً وجوامع يشتد عليه حملها حتى تأخذه الرخصاء ويتحدر منه العرق ثم يطلعه الله على بيان ما التي عليه منها . ولخصه المازرى فقال : قيل إن المنامات دلالات ، والدلالات منها ما هو جلي ومنها ما هو خفي ، فالأقل في العدد هو الجلي والأكثر في العدد هو الخفي وما بين ذلك . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة ما حاصله : أن النبوة جاءت بالأمور الواضحة ، وفي بعضها ما يكون فيه إجمال مع كونه مبيناً في موضع آخر ، وكذلك المراتى منها ما هو صريح لا يحتاج إلى تأويل ومنها ما يحتاج ، والذي يفهمه العارف من الحق الذي يهرج عليه منها جزء من أجزاء

النبوة ، وذلك الجزء يكثّر مرة وبقل أخرى بحسب فهمه ، فأعلام من يكون بينه وبين درجة النبوة أقل ماورد من العدد ، وأدناهم الاكثر من العدد ، ومن عداها ما بين ذلك . وقال القاضى عياض : ويحتمل أن تكون هذه التجزئة في طرق الوحي ، اذ منه ما سمع من الله بلا واسطة ، ومنه ما جاء بواسطة الملك ، ومنه ما أتى في القلب من الإلهام ، ومنه ما جاء به الملك وهو على صورته أو على صورة آدمى معروف أو غير معروف ، ومنه ما أتاه به في النوم ، ومنه ما أتاه به في صاصلة الجرس ، ومنه ما يلقى روح القدس في روعه ، الى غير ذلك مما وقفنا عليه وما لم نقف عليه ، فتكون تلك الحالات اذا عدت انتهت الى العدد المذكور . قال القرطبي في « المفهم » : ولا يخفى ما فيه من التكلف والتساهل ، فان تلك الاعداد انما هي أجزاء النبوة ، وأكثر الذي ذكره انما هي أحوال لغير النبوة لكونه يعرف الملك أو لا يعرفه ، أو يأتيه على صورته أو على صورة آدمى ، ثم مع هذا التكلف لم يبلغ عدد ما ذكر عشرين فضلا عن سبعين . قلت : والذي نحاه القاضى سبقه اليه الحلبي ، فقرأت في مختصره للشيخ علاء الدين القونوي بخطه ما نصه : ثم إن الأنبياء يختصون بآيات يؤيدون بها ليعمروا بها عن ليس مثامهم ، كما تميزوا بالعلم الذي أوتوه ، فيكون لهم الخصوص من وجهين : فما هو في حيز التعليم هو النبوة ، وما هو في حيز التأيد هو حجة النبوة . قال : وقد قصد الحلبي في هذا الموضع بيان كون الرؤيا الصالحة جزءا من ستة وأربعين جزءا من النبوة فذكر وجوها من الخصائص العلمية للأنبياء تكلف في بعضها حتى أنها الى العدد المذكور ، فتكون الرؤيا واحدا من تلك الوجوه ، فأعلاما تكليم الله بغير واسطة ، ثانيها الإلهام بلا كلام بل يجد علم شيء في نفسه من غير تقدم ما يوصل اليه بحس أو استدلال ، ثالثها الوحي على لسان ملك يراه فيكلمه ، رابعها نفث الملك في روعه وهو الوحي الذي يخص به القلب دون السمع ، قال : وقد ينفث الملك في روع بعض أهل الصلاح لئلا ينحو الاطماع في الظفر بالعدو والترغيب في الشيء والترهيب من الشيء . فيزول عنه بذلك وسوسة الشيطان بحضور الملك لا ينحو في علم الأحكام والوعيد فانه من خصائص النبوة ، خامسها إكمال عقله فلا يعرض له فيه عارض أصلا ، سادسها قوة حفظه حتى يسمع السورة الطويلة فيحفظها من مرة ولا ينسى منها حرفا ، سابعها دصمته من الخطأ في اجتهاده ، ثامنها ذكاء فهمه حتى يتسع لضروب من الاستنباط ، تاسعها ذكاء بصره حتى يكاد يبصر الشيء من أقصى الأرض ، عاشرها ذكاء سمعه حتى يسمع من أقصى الأرض ما لا يسمعه غيره ، حادى عشرها ذكاء شمه كما وقع ليعقوب في قميص يوسف ، ثاني عشرها تقوية جسده حتى سار في ليلة مسيرة ثلاثين ليلة ، ثالث عشرها عروجه الى السموات ، رابع عشرها مجيء الوحي له في مثل صاصلة الجرس ، خامس عشرها تكليم الشاة ، سادس عشرها إنطاق النبات ، سابع عشرها إنطاق الجذع ، ثامن عشرها إنطاق الحجر ، تاسع عشرها إفهامه عواء الذئب أن يفرض له رزقا ، العشرون إفهامه رغاء البعير ، الحادى والعشرون أن يسمع الصوت ولا يرى المتكلم ، الثانية والعشرون تمكنه من مشاهدة الجن ، الثالثة والعشرون تمثيل الأشياء المغيبة له كما مثل له بيت المقدس صبيحة الاسراء ، الرابعة والعشرون حدوث أمر يعلم به العافية كما قال في الناقة لما بركت في الحديبية « حبيبها حابس الفيل » ، الخامسة والعشرون استدلاله باسم على أمر كما قال لما جاءهم سميل بن عمرو « قد سهل ليكم الأمر » ، السادسة والعشرون أن ينظر شيئا علويا فيستدل به على أمر يقع في الأرض كما قال « ان هذه السحابة للمستهل بنهر بني كعب » ، السابعة والعشرون رؤيته من وراءه ، الثامنة والعشرون اطلاعه على أمر وقع ان مات قبل أن يموت

كما قال في حنظلة : رأيت الملائكة تفسله وكان قتل وهو جنب ، التاسعة والعشرون أن يظهر له ما يستدل به على فتوح مستقبل كما جاء ذلك يوم الحندق ، الثلاثون اطلاعه على الجنة والنار في الدنيا ، الحادية والثلاثون الفراسة ، الثانية والثلاثون طراعية الشجرة حتى اقتلعت بعروقها وغصونها من مكان الى مكان ثم رجعت ، الثالثة والثلاثون قصة الطيبة وشكواها له ضرورة خشفها الصغير ، الرابعة والثلاثون تأويل الرؤيا بحيث لا يخطئ ، الخامسة والثلاثون الحزر في الرطب وهو على النخل أنه يحى كذا وكذا وسقا من الترع فجاء كما قال ، السادسة والثلاثون الهداية إلى الأحكام ، السابعة والثلاثون الهداية إلى سياسة الدين والدنيا ، الثامنة والثلاثون الهداية إلى هيئة العالم وتركيبه التاسعة والثلاثون الهداية إلى مصالح البدن بأنواع الطب ، الأربعون الهداية إلى وجوه القربات ، الحادية والأربعون الهداية إلى الصناعات النافعة ، الثانية والأربعون الاطلاع على ما سيكون ، الثالثة والأربعون الاطلاع على ما كان مما لم ينقله أحد قبله ، الرابعة والأربعون التوقيف على أسرار الناس ومخباتهم ، الخامسة والأربعون تعليم طرق الاستدلال ، السادسة والأربعون الاطلاع على طريق التلطف في المعاشرة ، قال : فقد بلغت خصائص النبوة فيما مرجعه العلم ستة وأربعين وجهاً ليس منها وجه إلا وهو يصلح أن يكون مقاربا للرؤيا الصالحة التي أخبر أنها جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة ، والكثير منها وإن كان قد يقع لغير النبي لكنه للنبي لا يخطئ أصلا وغيره قد يقع فيه الخطأ والله أعلم . وقال الغزالي في كتاب الفقر والزهدة من « الأحياء » ، لما ذكر حديث يدخل الفقراء الجنة قبل الأغنياء بخمسةائة عام ، وفي رواية بأربعين سنة قال : وهذا يدل على تفاوت درجات الفقراء فكان الفقير الحريص على جزء من خمسة وعشرين جزءا من الفقير الزاهد لأن هذه نسبة الأربعين إلى الخمسةائة ، ولا يظن أن تقدير النبي ﷺ يتجزأ على لسانه كيف ما اتفق بل لا ينطق إلا بحقيقة الحق وهذا كقوله « الرؤيا الصالحة من لرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة » فإنه تقدير تحقيق ، لكن ليس في قوة غيره أن يعرف حلة تلك النسبة إلا بتخمين ، لأن النبوة عبارة عما يختص به النبي ويفارق به غيره ، وهو يختص بأنواع من الخواص منها أنه يعرف حقائق الأمور المتعلقة بالله وصفاته وملائكته والدار الآخرة لا كما يعلمه غيره بل هذه من كثرة المعلومات وزيادة اليقين والتحقيق ما ليس عند غيره ، وله صفة تتم له بها الأفعال الخارقة للمعاد كالصفة التي بها تتم لغيره الحركات الاختيارية ، وله صفة يبهر بها الملائكة ويشاهد بها الملائكة كالصفة التي يفارق بها البصير الأعلى ، وله صفة بها يدرك ما سيكون في الغيب ويطلع بها ما في اللوح المحفوظ كالصفة التي يفارق بها الذكي البليد ، فهذه صفات كالات ثابتة للنبي ﷺ يمكن انقسام كل واحدة منها إلى أقسام بحيث يمكننا أن نقسمها إلى أربعين وإلى خمسين وإلى أكثر ، وكذا يمكننا أن نقسمها إلى ستة وأربعين جزءا بحيث تقع الرؤيا الصحيحة جزءا من جملتها لكن لا يرجع إلا إلى ظن وتخمين لا أنه الذي أراده النبي ﷺ حقيقة . انتهى ملخصا . وأظنه أشار إلى كلام الحلبي فإنه مع تكافئه ليس على يقين أن الذي ذكره هو المراد والله أعلم . وقال ابن الجوزي : لما كانت النبوة تتضمن اطلاعا على أمور يظهر تحقيقها فيما بعد وقع تشبيه رؤيا المؤمن بها ، وقيل إن جماعة من الأنبياء كانت نبوتهم وحيا في المنام فقط ، وأكثرهم ابتدئ بالوحى في المنام ثم رقوا إلى الوحى في اليقظة فهذا بيان مناسبة تشبيه المنام الصادق بالنبوة ، وأما خصوص العدد المذكور فتكلم فيه جماعة فذكر المناسبة الأولى وهي أن مدة وحى المنام إلى نبينا كانت ستة أشهر وقد تقدم ما فيه ، ثم ذكر أن الأحاديث اختلفت في العدد المذكور قال : فعلى هذا تكون رؤيا المؤمن مختلفة أدلاها ستة وأربعون وأدناها سبعون ، ثم ذكر المناسبة التي ذكرها الطبري .

وقال القرطبي في «المفهم» : يحتمل أن يكون المراد من هذا الحديث أن المنام الصادق خصلة من خصال النبوة كما جاء في الحديث الآخر «التؤدة والاقتصاد وحسن السمات جزء من ستة وعشرين جزءا من النبوة» أي النبوة بجميع خصالها يبلغ أجزائها ذلك وهذه الثلاثة جزء منها ، وعلى مقتضى ذلك يكون كل جزء من الستة والعشرين ثلاثة أشياء فإذا ضربنا ثلاثة في ستة وعشرين انتهت إلى ثمانية وسبعين فيصح لنا أن عدد خصال النبوة من حيث آحادها ثمانية وسبعون قال : ويصح أن يسمى كل اثنين منها جزءا فيكون العدد بهذا الاعتبار تسعة وثلاثين ، ويصح أن يسمى كل أربعة منها جزءا فتكون تسعة عشر جزءا ونصف جزء فيكون اختلاف الروايات في العدد بحسب اختلاف اعتبار الأجزاء ، ولا يلزم منه اضطراب . قال وهذا أشبه ما وقع لي في ذلك مع أنه لم ينشرح به الضر ولا اطمأنت إليه النفس . قلت : وتعامه أن يقول في الثمانية والسبعين بالنسبة لرواية السبعين ألقى فيها الكسر وفي التسعة والثلاثين بالنسبة لرواية الأربعين جبر الكسر ، ولا تحتاج إلى العدد الأخير لما فيه من ذكر النصف ، وما عدا ذلك من الأعداد قد أشار إلى أنه يعتبر بحسب ما يقدر من الخصال ، ثم قال : وقد ظهر لي وجه آخر وهو أن النبوة معناها أن الله يطالع من يشاء من خلقه على ما يشاء من أحكامه ووجوهه إما بالمكاملة وإما بواسطة الملك وإما بإلقاء في القلب بغير واسطة ، لكن هذا المعنى المسمى بالنبوة لا يخص الله به إلا من خصه بصفات كمال نوعه من المعارف والعلوم والفضائل والآداب مع تزده عن النقائص أطاق على تلك الخصال نبوة كما في حديث «التؤدة والاقتصاد» أي تلك الخصال من خصال الأنبياء ، والأنبياء مع ذلك متفاضلون فيما كما قال تعالى ﴿ وَاَقْرَبُ فَضْلَنَا بَعْضُ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ ﴾ ومع ذلك فالصدق أعظم أوصافهم بقاءً ومناما ، فن تأمى بهم في الصدق حصل من رؤياه دلي الصدق . ثم لما كانوا في مقاماتهم متفاوتين كان أتباعهم من الصالحين كذلك ، وكان أقل خصال الأنبياء ما إذا اعتبر كان ستة وعشرين جزءا وأكثرها ما يبلغ سبعين ، وبين العديدين مراتب مختلفة بحسب ما اختلفت ألفاظ الروايات ، وعلى هذا فن كان من غير الأنبياء في صلاحه وصدقه على رتبة تناسب حال نبي من الأنبياء كانت رؤياه جزءا من نبوة ذلك النبي ، ولما كانت كالاتهم متفاوتة كانت نسبة أجزاء منامات الصادقين متفاوتة على ما فصلناه ، قال : وبهذا يندفع الاضطراب إن شاء الله . وذكر الشيخ أبو محمد بن أبي جرة وجها آخر ملخصه أن النبوة لها وجه من الفوائد الدنيوية والأخروية خصوصا وعموما ، منها ما يعلم ومنها ما لا يعلم ، وليس بين النبوة والرؤيا نسبة إلا في كونها حقا فيكون مقام النبوة بالنسبة لمقام الرؤيا بحسب تلك الأعداد راجعة إلى درجات الأنبياء ، فنسبتها من أعلام وهو من ضم له إلى النبوة الرسالة أكثر ما ورد من العدد ، ونسبتها إلى الأنبياء غير المرسلين أقل ما ورد من العدد وما بين ذلك ، ومن ثم أطاق في الخبر النبوة ولم يقيد بها بنبوة نبي بعينه . ورأيت في بعض الشروح أن معنى الحديث أن المنام شبهها بما حصل للنبي وتميز به عن غيره بجزء من ستة وأربعين جزءا ، فهذه عدة مناسبات لم أر من جمعها في موضع واحد ، فله الحمد على ما ألهم وعلم . ولم أقف في شيء من الأخبار على كون الإلهام جزءا من أجزاء النبوة مع أنه من أنواع الوحي ، إلا أن ابن أبي جرة تعرض لشيء منه كما سأذكره في «باب من رأى النبي ﷺ» ، إن شاء الله تعالى

٣ - باب الرؤيا من الله

٦٩٨٤ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا يحيى هو ابن سعيد قال سمعت أبا سلمة قال

« سمعت أبا قتادة عن النبي ﷺ قال : الرؤيا الصادقة من الله ، والحلم من الشيطان »

٦٩٨٥ - **حديث** هبة الله بن يوسف حدثنا الليث حدثني ابن الهاد عن عبد الله بن خباب « عن أبي سعيد الخدري أنه سمع النبي ﷺ يقول : إذا رأى أحدكم رؤيا يحبها فأنما هي من الله ، فليحمد الله عليها وليحدث بها ، وإذا رأى غير ذلك مما يكره فأنما هي من الشيطان فليستعذ من شرها ولا يذكرها لأحد فأنها لا تضره »

قوله (باب) بالتنوين (الرؤيا من الله) أي مطلقاً ، وإن قيدت في الحديث بالصالحه فهو بالنسبة إلى مالا دخول للشيطان فيه ، وأما ماله فيه دخل فنسبت إليه نسبة مجازية ، مع أن الكل بالنسبة إلى الحق والتقدير من قبل الله ، وإضافة الرؤيا إلى الله للتشريف ، ويحتمل أن يكون أشار إلى ماورد في بعض طرقه كما سأبينه ، وظاهر قوله « الرؤيا من الله والحلم من الشيطان » أن أتى تضاف إلى الله لا يقال لها حلم والتي تضاف للشيطان لا يقال لها رؤيا ، وهو تصرف شرعي ، والا فالكل يسمى رؤيا ، وقد جاء في حديث آخر « الرؤيا ثلاث ، ناطق على كل رؤيا ، وسيأتي بيانه في « باب القيد في المنام » . وذكر فيه حديثين : الحديث الأول حديث أبي قتادة ، وزهير في السند هو ابن معاوية أبو خيثمة الحنفي ، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن . **قوله (الرؤيا الصادقة)** في رواية السكشميني « الصالحة » وهو الذي وقع في معظم الروايات ، وسقط الوصف من رواية أحمد ابن يحيى الحلواني عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فيه أخرجه أبو نعيم في المستخرج بالفظ « الرؤيا من الله » كالترجمة ، وكذا في الطب من رواية سليمان بن بلال والاسماعيل من رواية الثوري وبشر بن المفضل ويحيى القطان كلهم عن يحيى بن سعيد ، ومسلم من رواية الزهري عن أبي سلمة كما سيأتي قريباً مثله ، ووقع في رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة كما سيأتي في باب إذا رأى ما يكره « الرؤيا الحسنة من الله » ، ووقع عند مسلم من هذا الوجه « الصالحة » زاد في هذه الرواية « فإذا رأى أحدكم ما يحب فلا يخبر به إلا من يحب » ، ولمسلم في رواية من هذا الوجه « فإن رأى رؤيا حسنة فليبشر ولا يخبر إلا من يحب » ، وقوله فليبشر بفتح التحتانية وسكون الموحدة وضم المعجمة من البشري ، وقيل بنون بدل الموحدة أي ليحدث بها ، وزعم عياض أنها تصحيف ، ووقع في بعض النسخ من مسلم « فليستر » ، بمهمله ومثناة من الستر ، وفي حديث أبي رزين هند الترمذي « ولا يقصها إلا على واحد » ، بتشديد الهال اسم فاعل من الود « أو ذى رأى » وفي أخرى « ولا يحدث بها إلا لبيباً أو حبيباً » ، وفي أخرى « ولا يقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح » ، قال القاضي أبو بكر بن العربي : أما العالم فانه يؤولها له على الخير مهما أمكنه ، وأما الناصح فانه يرشد إلى ما ينفعه ويمنعه عليه ، وأما اللبيب وهو العارف بتأويلها فانه يعلم بما يعول عليه في ذلك أو يسكت ، وأما الحبيب فان عرف خيرا قاله وإن جهل أو شك سكت . قلت : والأولى الجمع بين الروایتين فان اللبيب عبر به عن العالم والحبيب عبر به عن الناصح ، ووقع عند مسلم في حديث أبي سعيد في حديثي الباب « فليحمد الله عليها وليحدث بها » ، **قوله (والحلم من الشيطان)** كذا اختصره ، وسيأتي ضبط الحلم ومعناه في « باب الحلم من الشيطان » ، إن شاء الله تعالى ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من الطريق المشار إليها فزاد « فإذا رأى أحدكم

شيئا يكرهه فليغت عن شماله ثلاث مرات ويتوذ الله من شرها وأذاها قائما لا تضره ، وكذا مضى في الطب من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد ، وسيأتي المصنف في باب الحلم من الشيطان ، من طريق ابن شهاب عن أبي سلمة بلفظ : فإذا حلم أحدكم الحلم يكرهه فليبصق عن يساره ويستعذ بالله منه فلن يضره ، ولمسلم من هذا الوجه عن يساره حين يرب من نومه ثلاث مرات ، وسيأتي في باب من رأى النبي ﷺ ، من طريق عبيد الله بن أبي جعفر عن أبي سلمة بلفظ : فمن رأى شيئا يكرهه فليغت عن شماله ثلاثا وليتعوذ من الشيطان قائما لا تضره ، ومن رواية عبيد ربه بن سعيد عن أبي سلمة الآتية في باب إذا رأى ما يكره ، بلفظ : وإذا رأى ما يكره فليتعوذ بالله من شرها ومن شر الشيطان وليتفل ثلاثا ولا يحدث بها أحدا قائما إن تضره ، وهذه أهم الروايات عن أبي سلمة لفظا . قال المصنف : سمي الشارع الرؤيا الخاصة من الاضغاث الصالحة وصادقة وأضافها إلى الله ، وسعى الاضغاث حلما وأضافها إلى الشيطان إذ كانت مخلوقة على شاكلته فأعلم الناس بكيدته وأرشدهم إلى دفعه لئلا يلغوه أربعه في تحزيتهم والتحويل عليهم ، وقال أبو عبد الملك : أضيفت إلى الشيطان لكونها على هواه ومراده ، وقال ابن الجاقلاني يخلق الله الرؤيا الصالحة بحضرة الملك ويخلق الرؤيا التي تقابلها بحضرة الشيطان ، فمن ثم أضيفت إليه ، وقيل أضيفت إليه لأنه الذي يخيل بها ولا حقيقة لها في نفس الأمر . الحديث الثاني عن أبي سعيد الخدري ، قوله (حدثني ابن الهاد) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن عبد الله بن شداد بن الهاد الليثي ، وسيأتي منسوبا في باب إذا رأى ما يكره ، قوله (قائما هي من الله) في الرواية المذكورة ، قائما من الله ، فليحمد الله عليها وليتحدث بها ، وفي رواية الكشميهني ، فليحدث ، ومثله في الرواية المذكورة . قوله (وإذا رأى غير ذلك مما يكره قائما هي من الشيطان فليستعذ بالله) زاد في نسخة « بالله » . قوله (ولا يذكرها لأحد قائما لا تضره) في رواية الكشميهني في باب إذا رأى ما يكره قائما إن تضره ، لحاصل ما ذكر من أدب الرؤيا الصالحة ثلاثة أشياء : أن يحمد الله عليها ، وأن يستبشر بها ، وأن يتحدث بها لئلا يكون ممن يكره . وحاصل ما ذكر من أدب الرؤيا المكروهة أربعة أشياء : أن يتعوذ بالله من شرها ، ومن شر الشيطان ، وأن يتفل حين يرب من نومه عن يساره ثلاثا ، ولا يذكرها لأحد أصلا . ووقع عند المصنف في باب القيد في المنام ، عن أبي هريرة خامسة وهي الصلاة وافظه ، فمن رأى شيئا يكرهه فلا يقصه على أحد وليقم فليصل ، لئلا يصرح البخاري بوصله وصرح به مسلم كما سيأتي بيانه في بابيه ، وغفل القاضي أبو بكر بن العربي فقال : زاد الترمذي على الصحيحين بالأمر بالصلاة انتهى ، وزاد مسلم سادسة وهي التحول عن جنبه الذي كان عليه فقال : حدثنا قتيبة حدثنا ليث وحدثنا ابن رباح أنبأنا الليث عن أبي الزبير عن جابر رفعه إذا رأى أحدكم الرؤيا يكرهها فليبصق على يساره ثلاثا وليستعذ بالله من الشيطان ثلاثا وليتحول عن جنبه الذي كان عليه ، وقال قبل ذلك : حدثنا قتيبة وحدثنا محمد بن ربيع عن الليث بن سعد وحدثنا محمد بن المثني حدثنا عبد الوهاب وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن نمير كلهم عن يحيى بن سعيد بهذا الأسناد ، يعني عن أبي سلمة عن أبي قتادة مثل حديث سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد ، وزاد ابن ربيع في هذا الحديث : وليتحول عن جنبه الذي كان عليه ، وذكر بعض الحفاظ أن هذه الزيادة إنما هي في حديث الليث عن أبي الزبير كما اتفق عليه قتيبة وابن ربيع ، وأما طريق يحيى بن سعيد في حديث أبي قتادة فليست فيه ولذلك لم يذكرها قتيبة ، وفي الجملة فتكمل الآداب ستة الأربعة الماضية والصلاة والتحول ، ورأيت في بعض الشروح

ذكر سابعة وهي قراءة آية الكرسي ولم يذكر لذلك مستندا فان كان أخذه من عموم قوله في حديث أبي هريرة ولا يقربك شيطان فيتعبه وينبض أن يقرأها في صلاته المذكورة ، وسيأتي ما يتعلق بأداب العابر ، وقد ذكر العلماء حكمة هذه الأمور : فاما الاستعاذة بالله من شرها فواضح وهي مشروعة عند كل أمر يكره ، وأما الاستعاذة من الشيطان فلما وقع في بعض طرق الحديث أنها منه وأنه يخيل بها لقصد تحزين الآدمي والنهويل عليه كما تقدم ، وأما التفل فقال عياض أمر به طردا للشيطان الذي حضر الرؤيا المكروهة تحقيرا له واستعدادا ، وخصت به اليسار لأنها محل الأقدار ونحوها . قلت : والتثليث للنأ كيد . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : فيه إشارة إلى أنه في مقام الرقية ليتقرر عند النفس دفعه عنها وعبر في بعض الروايات بالبصاق إشارة ، إلى استناده ، وقد ورد بثلاثة الفاظ التفت والتفل والبصق ، قال النووي في الكلام على التفت في الرقية تبعا لعياض : اختلف في التفت والتفل فقل هما بمعنى ولا يكونان الإبريق ، وقال أبو عبيد : يشترط في التفل ريق يسير ولا يكون في التفت ، وقيل عكسه ، وسئلت عائشة عن التفت في الرقية فقالت : كما يتفت آكل الزيت لا ريق معه . قال : ولا اعتبار بما يخرج منه ، من بلة بغير قصد ، قال : وقد جاء في حديث أبي سعيد في الرقية بفاتحة الكتاب « لجعل يجمع بزاقه » قال عياض : وقائدة الفضل التبرك بتلك الرطوبة والهواء والتفت للمباشر للرقية المقارن للذكر الحسن كما يتبرك بفسالة ما يكتب من الذكر والأسماء ، وقال النووي أيضا : أكثر الروايات في الرؤيا « فليتفت » وهو نفخ لطيف بلا ريق فيكون التفل والبصق محمولين عليه مجازا . قلت : لكن المطلوب في الموضعين مختلف ، لأن المطلوب في الرقية التبرك برطوبة الذكر كما تقدم ، والمطلوب هنا طرد الشيطان وإظهار احتضاره واستناده كما نقله هو عن عياض كما تقدم ، فالذي يجمع الثلاثة الحمل على التفل فإنه نفخ منه ريق لطيف ، فبالنظر إلى النفخ قيل له تفت وبالنظر إلى اللريق قيل له بصاق . قال النووي وأما قوله « قائم لا تضره » فعناه أن الله جعل ما ذكر سببا للسلامة من المكروه المترتب على الرؤيا كما جعل الصدقة وقاية المال انتهى . وأما الصلاة فلما فيها من التوجه إلى الله واللجأ إليه ، ولأن في التحريم بها عصمة من الأسواء وبها تكل الرغبة وتصح الطلبة لقرب المصل من ربه عند سجوده ، وأما التحول للمنفذات بتحول تلك الحال التي كان عليها . قال النووي : وينبغي أن يجمع بين هذه الروايات كلها ويعمل بجميع ما تضمنته ، فإن اقتصر على بعضها أجزاء في دفع ضررها باذن الله تعالى كما صرح به الأحاديث . قلت : لم أر في شيء من الأحاديث الانتصار على واحدة ، نعم أشار المذهب إلى أن الاستعاذة كافية في دفع شرها وكما أنه أخذه من قوله تعالى (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ، إنه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون) فيحتاج مع الاستعاذة إلى صحة الترجه ولا يكفي إمرار الاستعاذة باللسان ، وقال القرطبي في « المفهم » : الصلاة تجمع ذلك كله ، لأنه إذا قام فصل تحول عن جنبه وبصق ونفث عند المضمضة في الوضوء واستعاذ قبل القراءة ثم دعا الله في أقرب الأحوال إليه فكفيه الله شرها بمنه وكرمه . وورد في صفة النموذ من شر الرؤيا أثر صحيح أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وهب الرزاق بأسانيد صحيحة عن إبراهيم النخعي قال « إذا رأى أحدكم في منامه ما يكره فليقل إذا استيقظ : أعوذ بما طابت به ملائكة الله ورسله من شر رؤيائي هذه أن يصيبني فيما أكره في ديني ودنياي » ، وورد في الاستعاذة من التهويل في المنام ما أخرجه مالك قال « بلغني أن خالد بن الوليد قال : يا رسول الله إنني أروع في المنام فقال : قل أعوذ بكلمات الله التامات من شر غصبه وعذابه وشر عباده ومن همزات الشياطين وأن يحضرون »

وأخرجه السائق من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : كان خالد بن الوليد يفرع في منامه ، فذكر نحوه وراد في أوله : إذا اضطجعت فقل : باسم الله ، فذكره ، وأصله عند أبي داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه ، واستثنى الداودي من عموم قوله : إذا رأى ما يكره ، ما يكون في الرؤيا الصادقة لكونها قد تقع انذارا كما تقع تبشيرا وفي الانذار نوع ما يكرهه الراى فلا يشرع إذا عرف أنها صادقة ما ذكره من الاستعاذة ونحوها ، واستند الى ما ورد من مرأى النبي ﷺ كالبحر التي تنحدر ونحو ذلك ، ويمكن أن يقال : لا يلزم من ترك الاستعاذة في الصادقة أن لا يتحول عن جنبه ولا أن لا يصل ، فقد يكون ذلك - فيما لدفع مكروه الانذار مع حصول مقصود الانذار ، وأيضا فالمندورة قد ترجع الى معنى المباشرة لأن من أنذر بما سيقع له ولو كان لا يسره أحسن حالا من هجوم عليه ذلك فانه ينزعج ، الا ينزعج من كان يعلم بوقوعه فيكون ذلك تخفيفا عنه ورفقا به ، قال الحكم الترمذي : الرؤيا الصادقة أصلا حق تخبر عن الحق وهو بشرى وانذار ومعاينة لتكون عوننا لما نذب اليه ، قال : وقد كان غالب أمور الأولين الرؤيا إلا أنها قلت في هذه الأمة لعظم ما جاء به نبيها من الوحي والكثرة من في أمته من الصديقين من المحدثين بفتح الدال وأهل اليقين . فاكثفوا بكثرة الإلهام والملمهمين عن كثرة الرؤيا التي كانت في المتقدمين . وقال القاضي عياض : يحتمل قوله الرؤيا الحسنة والصالحة أن يرجع إلى حسن ظاهرها أو صدقها ، كما أن قوله الرؤيا المكروهة أو السوء يحتمل سوء الظاهر أو سوء التأويل ، وأما كتبهما مع أنها قد تكون صادقة تخفيت حكمته ، ويحتمل أن يكون لخيانة تعجيل اشتغال سر الراى بمكروه تفسيرها ، لأنها قد تبطل . فإذا لم يخبر بها زال تعجيل روعها وتخويفها ويبقى إذا لم يعبرها له أحد بين الطمع في أن لها تفسيراً حسناً ، أو الرجاء في أنها من الاضغاث فيكون ذلك أسكن لنفسه . واستدل بقوله : ولا يذكرها على أن الرؤيا تقع على ما يعبر به ، وسيأتى البحث في ذلك في باب إذا رأى ما يكره ، ان شاء الله تعالى ، واستدل به على أن الهم تأثيراً في النفوس لأن التغفل وما ذكر معه يدفع الهم الذي يقع في النفس من الرؤيا ، فلم يكن الهم تأثير لما أرشد إلى ما يدفعه وكذا في النهي عن التحديث بما يكره ان يكره والأمر بالتحديث بما يحب ان يحب . قوله في حديث أبي سعيد (وإذا رأى غير ذلك مما يكره فأنما هي من الشيطان) ظاهر الحصر أن الرؤيا الصالحة لا تشمل على شيء مما يكرهه الراى ، ويؤيده مقابلة رؤيا البشرى بالحلم وإضافة الحلم إلى الشيطان ، وعلى هذا في قول أهل التعبير ومن تبعهم إن الرؤيا الصادقة قد تكون بشرى وقد تكون انذارا نظر ، لأن الانذار غالبا يكون فيما يكره الراى ، ويمكن الجمع بأن الانذار لا يستلزم وقوع المكروه كما تقدم تقريره ، وبأن المراد بما يكره ما هو أعم من ظاهر الرؤيا وبما تعبر به وقال القرطبي في المفهم ، ظاهر الخبر أن هذا النوع من الرؤيا يعنى ما كان فيه تهويل أو تخويف أو تحزين هو المأمور بالاستعاذة منه لأنه من تخيلات الشيطان ، فإذا استعاذ الراى منه صادقا في التجاوزه الى الله وفعل ما أمر به من التغفل والتحول والصلاة أذهب الله عنه ما به وما يخافه من مكروه ذلك ولم يصبه منه شيء ، وقيل بل الخبر على عمومه فيما يكرهه الراى بتناول ما يتسبب به الشيطان وما لا تسبب له فيه ، وفعل الأمور المذكورة مانع من وقوع المكروه كما جاء أن الدعاء يدفع البلاء والصدقة تدفع ميتة السوء وكل ذلك بقضاء الله وقدره ، ولكن الأسباب عادات لا وجودات ، وأما ما يرى أحيانا مما يعجب الراى واسكنه لا يجده في اليقظة ولا ما يدل عليه فانه يدخل في قسم آخر وهو ما كان الخاطر به مشغولا قبل النوم ثم يحصل النوم فيراه فهذا قسم لا يضر ولا ينفع

٤ - باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة

٦٩٨٦ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** عبد الله بن يحيى بن أبي كثير - وأثنى عليه خيراً لقيته باليمامة - عن أبيه **حدثنا** أبو سلمة عن أبي قتادة عن النبي ﷺ قال : الرؤيا الصالحة من الله ، والحلم من الشيطان ، فإذا حلم أحدكم فليتموه وذم منه وليبصق عن شماله فإنها لا تضره ،

وعن أبيه قال **حدثنا** عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ . . . مثله

٦٩٨٧ - **حدثنا** محمد بن بشر **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك عن عبادة ابن الصامت عن النبي ﷺ قال : رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة .

٦٩٨٨ - **حدثنا** يحيى بن قزعة **حدثنا** إبراهيم بن سعيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة . . . ورواه ثابت ومحمد وإسحاق بن عبد الله وشعيب عن أنس عن النبي ﷺ [الحديث ٦٩٨٨ - طرفه في : ٧٠١٧]

٦٩٨٩ - **حدثنا** إبراهيم بن حمزة **حدثنا** ابن أبي حازم والدرأوزدي عن يزيد بن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ،

قوله (باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة) هذه الترجمة لفظ آخر أحاديث الباب ، فكأنه حل الرواية الأخرى باللفظ « رؤيا المؤمن » ، على هذه المقيدة ، وسقطت هذه الترجمة للضعف وذكر أحاديثها في الباب الذي قبله ، وذكر فيه خمسة أحاديث : الحديث الأول : **قوله** (**حدثنا** مسدد قال **حدثنا** عبد الله بن يحيى بن أبي كثير وأثنى عليه خيراً لقيته باليمامة) هكذا الأكثر ، وفي رواية القابسي بعد قوله خيراً قال لقيته باليمامة ، وقال أثنى هو مسدد وهي جملة حالية كأنه قال أثنى عليه خيراً حال تحديثه عنه ، وقد أثنى عليه أيضاً إسحاق بن أبي إسرائيل فيما أخرجه الإسماعيل من طريقه قال **حدثنا** عبد الله بن يحيى بن أبي كثير وكان من خيار الناس وأهل الورع والدين . **قوله** (عن أبيه) هو عطف على السند الذي قبله ، ففي رواية إسحاق بن أبي إسرائيل المذكورة بعد أن ساق طريق أبي سلمة قال **حدثنا** عبد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه مثل حديث أبي سلمة وتقدم في صفة إبليس من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وحده عن أبي قتادة ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي خليفة عن مسدد كرواية البخاري عن مسدد ، ومن طريق إبراهيم الحربي عن مسدد بهذا السند فقال عن أبي هريرة بدل أبي قتادة ، والله كان عند أبي سلمة عنهما ،

وكان عند مسدد على الوجهين ، فقد أخرجه ابن عدى من رواية إسحق بن أبي إسرائيل بهذا السند إلى أبي سلمة فقال عن أبي قتادة تارة وعن أبي هريرة أخرى ، وعن عبيد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة حديث « رؤيا الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة » أخرجه مسلم . قوله (الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان فاذا حلم أحدكم) تقدم شرحه في الباب الذى قبله مستوفى ، وقد اعترضه الاسماعيل فقال : ليس هذا الحديث من هذا الباب فى شيء ، وأخذ الزركشى فقال : ادخله فى هذا الباب لا وجه له بل هو ملحق بالذى قبله ، قلت : وقد وقع ذلك فى رواية التى كما أشرت اليه ، ويحجب عن صنيع الأكثر بأن وجه دخوله فى هذه الترجمة الإشارة إلى أن الرؤيا الصالحة إنما كانت جزءا من أجزاء النبوة لكونها من الله تعالى بخلاف التى من الشيطان فانها ليست من أجزاء النبوة ، وأشار البخارى مع ذلك إلى ما وقع فى بعض الطرق عن أبي سلمة عن أبي قتادة ، فقد ذكرت فى الباب الذى قبله أنه وقع فى رواية محمد بن إبراهيم التيمى عن أبي سلمة عن أبي قتادة فى هذا الحديث من الزيادة « ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة » . الحديث الثانى ، قوله (حدثنا غندر) هو محمد بن جعفر . قوله (عن أنس) فى رواية أحمد عن محمد بن جعفر المذكور بسنده المذكور ، سمعت أنس بن مالك يحدث عن عبادة ، وقد خالف قتادة غيره فلم يذكر عبادة فى السند وهو الحديث الثالث حديث أنس . قوله (ورواه ثابت وعبيد وإسحق بن عبد الله وشعيب عن أنس عن النبي ﷺ) أى بغير واسطة ، فأما رواية ثابت فتأتى موصولة بعد خمسة أبواب عن طريق عبد العزيز بن المختار عنه تلو حديث أوله « من رآنى فى المنام فقد رآنى » وقال فيه « ورؤيا المؤمن » ووصاها مسلم من طريق شعبة عن ثابت كذلك ، وأخرجها البزار وقال لا نعلم رواه عن ثابت إلا شعبة ، ورواية عبد العزيز ترد عليه ، ووقع فى أطراف المزي أن البخارى أخرجه فى التعبير معلقا فقال : رواه شعبة عن ثابت ، ولم أر ذلك فى البخارى ، وأما رواية حميد فوصاها أحمد عن محمد بن أبي عدى عنه ولفظ المتن مثل رواية قتادة وأما رواية إسحق وهو ابن عبد الله بن أبي طلحة فتقدمت قريبا وأما رواية شعيب وهو ابن الحجاج بمثلين مفتوحين وموحدتين الأولى ساكنة فرويناها موصولة فى « كتاب الروح » لأبي عبد الله بن منده ، من طريق عبد الوارث بن سعيد وفى الجزء الرابع من فوائد أبي جعفر محمد بن عمرو الرزاز من طريق سعيد بن زيد كلاهما عن شعيب وإظهار مثل حميد وأشار الدارقطنى إلى أن الطريقين صحيحان . الحديث الرابع حديث أبي هريرة من رواية الزهري عن سعيد بن المسيب عنه ولفظه مثل قتادة ، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه فزاد فى أوله أن التى للتأكيد ، وأخرجه من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ أبي سعيد آخر أحاديث الباب ، ومن طريق أبي سلمة ومن طريق همام كلاهما عن أبي هريرة بلفظ « رؤيا الرجل الصالح » بدل لفظ المؤمن . الحديث الخامس حديث أبي سعيد عن رواية ابن أبي حازم والدارودى واسم كل منهما عبد العزيز واسم أبي حازم سلمة بن دينار واسم والدارودى محمد بن عبيد . وي زيد شيخهما هو المعروف بابن الهاد والسند كله مدنيون ولفظ المتن مثل الترجمة كما تقدم . قوله (من النبوة) قال بعض الشراح كذا هو فى جميع الطرق وليس فى شيء منها بلفظ « من الرسالة » بدل « من النبوة » قال وكأن السر فيه أن الرسالة تزيد على النبوة بتبليغ الأحكام للمكلفين بخلاف النبوة المجردة فانها اطلاع على بعض المفاهيم وقد يقرؤ بعض الأنبياء شريعة من قبله ولكن لا يأتى بحكم جديد مخالف لمن قبله ، فيؤخذ من ذلك ترجيح القول بأن من رأى النبي ﷺ فى المنام فأمره بحكم يخالف حكم

الشرع المستقر في الظاهر أنه لا يكون مشروطاً في حقه ولا في حق غيره حتى يجب عليه تبليغه وسيأتي بسط هذه المسألة في الكلام على حديثه من رأيي في المذاهب. رأيي، إن شاء الله تعالى

٥ - باب المبشرات

٦٩٩٠ - **عنه** أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري حدثني سعيد بن المسيب « أن أبا هريرة قال

سمعت رسول الله ﷺ يقول : لم يبق من النبوة إلا المبشرات . قالوا وما المبشرات ؟ قال : الرؤيا الصالحة »

قوله (باب المبشرات) بكسر اللين المعجمة جمع مبشرة وهي البشري ، وقد ورد في قوله تعالى (لم البشري في الحياة الدنيا) هي الرؤيا الصالحة ، أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه الحاكم من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبادة بن الصامت ورواته ثقات إلا أن أبا سلمة لم يسمعه من عبادة ، وأخرجه الترمذي أيضاً من وجه آخر عن أبي سلمة قال : ثبتت عن عبادة ، وأخرجه أيضاً هو وأحمد وإسحق وأبو يعلى من طريق عطاء بن يسار عن رجل من أهل مصر عن عبادة ، وذكر ابن أبي حاتم عن أبيه أن هذا الرجل ليس بمعروف ، وأخرجه ابن مردويه من حديث ابن مسعود قال : سألت رسول الله ﷺ ، فذكر مثله ، وفي الباب عن جابر عند البزار وعن أبي هريرة عند الطبري وعن عبد الله بن عمرو عند أبي يعلى . **قوله** (لم يبق من النبوة إلا المبشرات) كذا ذكره باللفظ الدل على المضي تحقيقاً لوقوعه والمراد الاستقبال أي لا يبقى ، وقيل هو على ظاهره لأنه قال ذلك في زمانه واللام في النبوة للأمر والمراد نبوته ، والمعنى لم يبق بعد النبوة المختصة بي إلا المبشرات ، ثم فسرها بالرؤيا ، وصرح به في حديث عائشة عند أحمد بالنظر لم يبق بعدى ، وقد جاء في حديث ابن عباس أنه ﷺ قال ذلك في مرض موته أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن أبيه عن ابن عباس « أن النبي ﷺ كشف الستارة ورأسه معصوب في مرضه الذي مات فيه والناس صفوف خلف أبي بكر فقال : يا أيها الناس إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له ، الحديث ، وللنسائي من رواية زفر بن صمصمة عن أبي هريرة رفعه أنه « ليس يبق بعدى من النبوة إلا الرؤيا الصالحة ، وهذا يؤيد التأويل الأول ، وظاهر الاستثناء مع ما تقدم من أن الرؤيا جزء من أجزاء النبوة أن الرؤيا نبوة وليس كذلك لما تقدم أن المراد تشبيه أمر الرؤيا بالنبوة ، أو لأن جزء الشيء لا يستلزم ثبوت وصفه له كمن قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، رافعا صوته لا يسمى مؤذنا ولا يقال إنه أذن وإن كانت جزءا من الأذان ، وكذا لو قرأ شيئا من القرآن وهو قائم لا يسمى مصليا وإن كانت القراءة جزءا من الصلاة ويؤيده حديث أم كرز بضم الكاف وسكون الراء بعدها زاي السكسية قالت : سمعت النبي ﷺ يقول : ذهبت النبوة وبقيت المبشرات » أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان ، ولاحمد عن عائشة مرفوعا لم يبق بعدى من المبشرات إلا الرؤيا ، وله وللطبراني من حديث حذيفة بن أسيد مرفوعا : ذهبت النبوة وبقيت المبشرات ، ولأبي يعلى من حديث أنس رفعه : إن الرسالة والنبوة قد انقطعت ولا نبي ولا رسول بعدى واسكن بقيت المبشرات ، قالوا : وما المبشرات ؟ قال : رؤيا المسلمين جزء من أجزاء النبوة ، قال المصنف ما حاصله : للتعبير بالمبشرات خرج الأغلب ، فإن من الرؤيا ما يكون

منذرة وهي صادقة يربها الله لدؤمن وفقاً به ليستعد لما يقع قبل وقوعه . وقال ابن التين : معنى الحديث ان الوحي ينقطع بموتى ولا يبقى ما يعلم منه ما سيكون إلا الرؤيا ، ويرد عليه الإلهام فان فيه اخباراً بما سيكون ، وهو الانبياء بالنسبة للوحي كالرؤيا ، ويقع لغير الانبياء كما في الحديث الماضى فى مناقب عمر ؓ قد كان فيمن مضى من الأمم محدثون ، وفسر المحدث بفتح الدال بالمأمم بالفتح أيضاً ، وقد أخبر كثير من الاولياء عن أمور مضية فكانت كما أخبروا ، والجواب أن المحصر فى المأمم لكونه يشمل آحاد المؤمنين بخلاف الإلهام فانه مختص بالبعض ، ومع كونه مختصاً فانه نادر ، فانما ذكر المأمم لشموله وكثرة وقوعه ، ويشير الى ذلك قوله عليه السلام : فان يكن ، وكان السر فى ندر الإلهام فى زمنه وكثرته من بعده غلبة الوحي اليه عليه السلام فى اليقظة وإرادة إظهار المعجزات منه ، فكان المناسب ان لا يقع لغيره منه فى زمانه شيء ، فلما انقطع الوحي بموته وقع الإلهام لمن اختصه الله به اللامن من اللبس فى ذلك ، وفى إنكار وقوع ذلك مع كثرته واشتهاره مكابرة من أنكره

٦ - **باب رؤيا يوسف** ، وقوله تعالى ﴿ إذ قال يوسف لأبيه يا أبتِ إنى رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً والشمسَ والقمرَ رأيتهم لى ساجدين . قال يا بنى لا تقصصْ رؤياك على إخوتك فيكيدوا لك كيداً ، إنَّ الشيطانَ للانسان عدوٌّ مبين ، وكذلك يجتبيك ربك ويُعلمك من تأويلِ الأحاديثِ ويتمُّ نعمتهُ عليك وعلى آلِ يعقوبَ كما أتمها على أبويك من قبلُ إبراهيمَ وإسحاقَ ، إنَّ ربك عليمٌ حكيمٌ ﴾ . وقوله تعالى ﴿ يا أبتِ هذا تأويلُ رؤياي من قبلُ قد جعلها ربى حقاً ، وقد أحسنَ بى إذ أخرجنى من السجن وجاء بكم من اللبد ومن بعد أن نزعَ الشيطانُ بى وبين إخوتى ، إن ربي لطيفٌ لما يشاء ، إنه هو العليمُ الحكيمُ . رب قد آتيتنى من الملكِ وعلمتنى من تأويلِ الأحاديثِ فاطرَ السماواتِ والأرضِ أنتَ وَلِىُّ فى الدنيا والآخرة توفنى مسلماً والحقنى بالصالحين ﴾ . فاطرٌ والبديعُ والبدعُ والبارئُ والخالقُ واحد . من اللبدو : بادية

قوله (باب رؤيا يوسف) كذا هم ، ووقع للنسفى : يوسف بن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم خليل الرحمن ، وقوله عز وجل ﴿ إذ قال يوسف لأبيه ﴾ فساق الى (ساجدين) ثم قال : الى قوله عليم حكيم ، كذا لآبى ذر والنسفى ، وساق فى رواية كريمة الآيات كلها . **قوله** (وقوله تعالى : وقال يا أبتِ هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربى حقاً الى قوله والحقنى بالصالحين) كذا لآبى ذر والنسفى أيضاً . وساق فى رواية كريمة الآيتين ، والمراد أن معنى قوله (تأويل رؤياي) أى التى تقدم ذكرها وهى رؤية السكواكب والشمس والقمر ساجدين له ، فلما وصل أبواه وإخوته الى مصر ودخلوا عليه ، وهى فى مرتبة الملك وسجدوا له وكان ذلك مباحاً فى شريعتهم فكان التأويل فى الساجدين وكونها حقاً فى السجود ، وقيل التأويل وقع أيضاً فى السجود ولم يقع منهم السجود حقيقة وإنما هو كناية عن الخضوع ، والاول هو المتمد . وقد أخرجه ابن جرير بسند صحيح عن قتادة فى قوله (وخروا له سجداً) قال : كانت تحية من قبلكم ، فأعطى الله هذه الأمة السلام تحية أهل الجنة ، وفى لفظ : وكانت تحية الناس يومئذ أن يسجد بعضهم لبعض ، ومن طريق ابن اسحق والثورى وابن جريج وغيرهم نحو ذلك ، قال الطبرى : أرادوا أن ذلك كان بينهم لا على وجه العبادة بل الاكرام ، واختلف فى المدة التى كانت بين

الرؤيا وتفسيرها ، فأخرج الطبري والحاكم والبيهقي في الشعب بسند صحيح عن سلمان الفارسي قال « كان بين رؤيا يوسف وعبارتها أربعون عاما ، وذكر البيهقي له شاهدا عن عبد الله بن شداد وزاد « وإليها ينتهي أمد الرؤيا ، وأخرج الطبري من طريق الحسن البصري قال : كانت مدة المفارقة بين يعقوب ويوسف ثمانين سنة وفي لفظ ثلثا وثمانين سنة ، ومن طريق قتادة خمسا وثلاثين سنة ، ونقل الثعلبي عن ابن مسعود تسعين سنة ، وعن الديلمي اثنتين وعشرين سنة قال وقيل سبعا وسبعين ، ونقل ابن اسحق قولاً أنها كانت ثمانية عشر عاما والاول أقوى والعلم عند الله . قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف ، وسقط هذا وما بعده إلى آخر الباب للنسفي . قوله (فاطر والبديع والمبدع والبارئ والخالق واحد) كذا لبعضهم البخاري بالراء ، ولأبي ذر والأكثر البادية بالدال بدل الراء والهمز ثابت فيهما ، وزعم بعض الشراح أن الصواب بالراء وأن رواية لدال وهم . وليس كما قال فقد وردت في بعض طرق الاسماء الحسنى كما تقدم في الدعوات ، وفي الاسماء الحسنى أيضاً المبدى . وقد وقع في المنكوت ما يشهد اسكل منهما في قوله (أو لم يروا كيف يبدى الله الخالق ثم يعيده - ثم قال - فاعظوا كيف بدأ الخالق) فالاول من الرباعي واسم الفاعل منه مبدى والثاني من الثلاثي واسم الفاعل منه بادى وهما اعتان مشهورتان ، وإنما ذكر البخاري هذا استطرادا من قوله في الآيتين المذكورتين (فاطر السماوات والارض) فاراد تفسير الفاطر ، وزعم بعض الشراح أن دعوى البخاري في ذلك الوحيدة بمنوعة عند المحققين ، كذا قال ، ولم يرد البخاري بذلك أن حقائق معانيها مترحدة وإنما أراد أنها ترجع الى معنى واحد وهو ايجاد الشيء بعد أن لم يكن ، وقد ذكرت قول الفراء أن فطر وساق وخلق بمعنى واحد قبل « باب رؤيا الصالحين » . قوله (قال أبو عبد الله : من البدء وبادته) كذا وجدته مضبوطة في الأصل بالهمز في الموضعين وبواو العطف لأبي ذر ، فإن كان محفوظا ترجمت رواية الدال من قوله والبادى ، ولغير أبي ذر « من البدو وبادية » بالواو بدل الهمز وغير همز في بادية وبهاء تأنيث ، وهو أولى لأنه يريد تفسير قوله في الآية المذكورة (وجاء بكم من البدو) ففسرها بقوله بادية أى جاء بكم من البادية وذكره الكرماني فقال : قوله من البدو أى قوله (وجاء بكم من البدو) أى من البادية ، ويحتمل أن يكون مقصوده أن فاطر معناه البادى من البدء أى الابتداء أى بادى الخلق ، فعنى فاطر بادى والله أعلم

٧ - باب رؤيا إبراهيم . وقوله تعالى (فلما بلغ معه السعى قال يا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى ؟ قال يا بُتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ . فلما أسلما وتلَّهُ المَجْرِيْنِ وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْحَسَنِينَ) . قال مجاهد : أسلما سلما ما أمرا به . وتلَّهُ وضع وجهه بالأرض

قوله (باب رؤيا إبراهيم عليه السلام) كذا لأبي ذر ، وسقط لفظ باب لغيره . قوله (وقوله عز وجل : فلما بلغ معه السعى - إلى قوله - نجزي الحسنين) كذا لأبي ذر وسقط للنسفي ، وساق في رواية كريمة الآيات كلها . قيل كان إبراهيم نذر إن رزقه الله من سارة ولدا أن يذبحه قربانا فرأى في المنام أن أوف بنذرك أخرجه ابن أبي حاتم عن السدي قال : فقال إبراهيم لإسحق انطلق بنا نقرب قربانا وأخذ حبلا وسكينتا ثم انطلق به حتى إذا كان

بين الجبال قال : يا أبت أين قربانك ؟ قال : أنت يا بني ، إني أرى في المنام أني أذبحك الآيات ، فقال : أشهد رباطي حتى لا أضطرب ، واكفف ثيابك حتى لا ينتضح عليهما من دمي فتراه ساورة فتحزن ، وأسرع مر السكين على حلق لي-كون أهون علي ، ففعل ذلك إبراهيم وهو يبكي وأمر السكين على حلقه فلم تحر وضرب الله على حلقه صفيحة من نحاس فكبه على جبينه وحز في قفاه ، فذاك قوله (فلما أسلما وتله للجبين وتودى أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا) فالتفت فإذا هو بكبش فأخذه وحل عن ابنه ، هكذا ذكره السدي ولله أخذه عن بعض أهل الكتاب ، فقد أخرج ابن أبي حاتم بسند صحيح أيضاً عن الزهري عن القاسم قال : اجتمع أبو هريرة وكعب بن الأشعث أبو هريرة عن النبي ﷺ أن لكل نبي دعوة مستجابة ، فقال كعب : أفلا أخبرك عن إبراهيم ؟ لما رأى أنه يذبح ابنه إسحق قال الشيطان إن لم أفن هؤلاء عند هذه لم أفقتهم أبداً ، فذهب إلى سارة فقال : أين ذهب إبراهيم يا ابنك ؟ قالت : في حاجته ، قال : كلا إنه ذهب به ليذبحه يزعم أن ربه أمره بذلك ، فقالت : أخشى أن لا يطيع ربه ، فجاء إلى إسحق فأجابه بنحوه ، فواجه إبراهيم فلم يلتفت إليه ، فأيس أن يطيعوه . وساق نحوه من طريق سعيد عن قتادة وزاد : أنه سد على إبراهيم الطريق إلى المنحر ، فأمره جبريل أن يرميه بسبع حصيات عند كل جرة ، وكان قتادة أخذ أوله عن بعض أهل الكتاب وآخره عما جاء عن ابن عباس وهو عند أحد من طريق أبي الطفيل عنه قال : إن إبراهيم لما رأى المناسك عرض له إبليس عند المسعى فسبقه إبراهيم فذهب به جبريل إلى العقبة فعرض له إبليس فرماه بسبع حصيات حتى ذهب ، وكان على اسماعيل قيص أبيض ، وتم تله للجبين فقال : يا أبت أنه ليس لي قيص تكفنتني فيه غيره فاخلمه ، فتودى من خلفه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ، فالتفت فإذا هو بكبش أبيض أقرن أعين فذبحه . وأخرج ابن إسحق في المبتدأ ، عن ابن عباس نحوه وزاد : فوالذي نفسي بيده لقد كان أول الإسلام وإن رأس الكبش لم يلق بقرنيه في ميزاب الكعبة . وأخرجه أحمد أيضاً عن عثمان بن أبي طلحة قال : أمرني رسول الله ﷺ فأرابت قرني الكبش حين دخل البيت ، . وهذه الآثار من أقوى الحجج لمن قال إن الذبيح اسماعيل ، وقد نقل ابن أبي حاتم وغيره عن العباس وابن مسعود وعن علي وابن عباس في إحدى الروايتين عنهما وعن الأحنف عن ابن ميسرة وزيد بن أسلم ومسروق وسعيد بن جبير في إحدى الروايتين عنه وعطاء والشعبي وكعب الأحبار أن الذبيح إسحق ، وعن ابن عباس في أشهر الروايتين عنه وعن علي في إحدى الروايتين وعن أبي هريرة ومعاوية وابن عمر وأبي الطفيل وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والشعبي في إحدى الروايتين عنهما ومجاهد والحسن ومحمد بن كعب وأبي جعفر الباقر وأبي صالح والربيع بن أنس وأبي عمرو بن العلاء وعمر بن عبد العزيز وابن إسحق أن الذبيح اسماعيل ، ويؤيده ما تقدم وحديث : أنا ابن الذبيحين ، رويناه في الخلفيات ، من حديث معاوية . ونقله عبد الله بن أحمد عن أبيه وابن أبي حاتم عن أبيه وأطنب ابن القيم في الهدى في الاستدلال بقوته ، وقرأت بخط الشيخ تقي الدين السبكي أنه استنبط من القرآن دليلاً وهو قوله في الصافات (وقال إني ذاهب إلى ربي سيدي - إلى قوله - إني أرى في المنام أني أذبحك ، وقوله في هود (وإمراته قائمة فضحك فبشرنا ما بإسحق - إلى قوله - وهذا بعل شيخنا) قال : ووجه الأخذ منهما أن سياقهما يدل على أنهما قصتان مختلفتان في وقتين الأولى عن طالب من إبراهيم وهو لما هاجر من بلاد قومه في ابتداء أمره فسأل من ربه الولد (فبشره بغلام حلیم ، فلما بلغ معه السمي قال يا بني إني أرى في المنام

أنى أذبحك) والفصة الثانية بعد ذلك بدهر طريل لما شاخ واستبعد من مثله أن يحيى له الولد وجاءته الملائكة عند ما أسروا بأهلك قوم لوط فبشروه بإسحق ، فتعين أن يكون الأول اسماعيل ويؤيده أن في التوراة أن اسماعيل بكره وأنه ولد قبل إسحق . قلت : وهو استدلال جيد وقد كنت أستحسنه وأحتج به إلى أن سرى بقوله في سورة إبراهيم (الحمد لله الذى وهب لى على الكبر اسماعيل واسحق) فانه يعكس على قوله لانه رزق اسماعيل في ابتداء أمره وقوته لأن هاجر والدة اسماعيل صارت لسارة من قبل الجبار الذى وهبها لها وانها وهبتها لإبراهيم لما يئست من الولد فولدت هاجر اسماعيل فغارت سارة منها كما تقدمت الإشارة إليه في ترجمة إبراهيم من أحاديث الأنبياء وولدت بعد ذلك إسحق واستمرت غيرة سارة إلى أن كان من إخراجها وولدها إلى مكة ما كان ، وقد ذكره ابن إسحق في المبتدأ ، مفصلاً ، وأخرجه الطبري في تاريخه من طريقه ، وأخرج الطبري من طريق السدي قال : انطلق إبراهيم من بلاد قومه قبل الشام فلقى سارة وهي بنت ملك حران فآمنت به فتزوجها ، فلما قدم مصر وهما الجبار هاجر ووهبتها له سارة وكانت سارة منعت الولد وكان إبراهيم قد دعا الله أن يرب له ولداً من الصالحين فأخترت الدعوة حتى كبر فلما علمت سارة أن إبراهيم وقع على هاجر حزنت على ما فاتها من الولد . ثم ذكر قصة يحيى الملائكة بسبب إهلاك قوم لوط وتبشيرهم إبراهيم بإسحق فلذلك قال إبراهيم (الحمد لله الذى وهب لى على الكبر اسماعيل واسحق) ويقال لم يكن بينهما إلا ثلاث سنين ، وقيل كان بينهما أربع عشرة سنة ، وما تقدم من كون قصة الذبيح كانت بمكة حجة قوية في أن الذبيح اسماعيل لأن سارة واسحق لم يكونا بمكة والله أعلم . قوله (وقال مجاهد : أسلم : سلماً ما أمراه ، ونله : وضع وجهه بالأرض) قال الفريابي في تفسيره : حدثنا ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى (فلما أسلم) قال سلماً ما أمراه ، وفي قوله (ونله للجبين) قال : وضع وجهه بالأرض قال : لا تذبحني وأنت تنظر في وجهي لئلا ترحمني ، فوضع جبهته في الأرض . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق السدي قال (فلما أسلم) أي سلماً لله الأمر ، ومن طريق أبي صالح قال : اتفقا على أمر واحد ، ومن طريق قتادة سلم إبراهيم لأمر الله وسلم إسحق لأمر إبراهيم ، وفي لفظ : أما هذا فأسلم نفسه لله وأما هذا فأسلم ابنه لله ، ومن طريق أبي عمران الجوني : نله للجبين كبه لوجهه . (تنبيه) : هذه الترجمة والتي قبلها ليس في واحد منهما حديث مسند ، بل اكتفي فيهما بالقرآن ، ولهما نظائر . وقول الكرماني لانه كان في كل منهما بياض يليق به حديث يناسبه محتمل مع بعده

٨ - باب التواطؤ على الرؤيا

٦٩٩١ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنه أن أناساً أروا ليلة القدر في السبع الأواخر ، وأن أناساً أروها في النحر الأواخر ، فقال النبي ﷺ : لا تنسوها في السبع الأواخر .

قوله (باب التواطؤ على الرؤيا) أي توافق جماعة على شيء واحد ولو اختلفت عباراتهم . قوله (أن أناساً أروا ليلة القدر في السبع الأواخر) في رواية الكشميهني : ناساً . قوله (أروها في النحر الأواخر ، فقال النبي ﷺ : لا تنسوها في السبع الأواخر) كذا وقع في هذه الرواية من طريق سالم بن عبد الله بن

عمر ، وتقدم في أواخر الصيام من طريق مالك عن نافع مثله **لكن** لفظه « أرى رؤياكم تروا في السبع
الأواخر ، فمن كان متحريها ، الحديث ، ولم يذكر الجملة الوسطى ، واعترضه الاسماعيلي فقال : اللفظ الذي ساقه
خلاف التواطؤ ، وحديث التواطؤ « أرى رؤياكم قد تروا على العشر الأواخر » . قلت : لم يلزم البخاري
إيراد الحديث بلفظ التواطؤ وإنما أراد بالتواطؤ التوافق وهو أعم من أن يكون الحديث بلفظ أو بمعناه ، وذلك
أن أفراد السبع داخلة في أفراد العشر ، فلما رأى قوم أنها في العشر وقرم أنها في السبع كانوا كأنهم توافقوا على
السبع فأمرهم بالناس إلى السبع لتواني الطائفتين عليهما ، ولأنه أبصر عليهم ، فخرى البخاري على عادته في إيراد
الآخفي على الأجل ، والحديث الذي أشار إليه تقدم في كتاب قيام الليل من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر
قال « رأيت كأن بيدي قطعة استبرق الحديث ، وفيه » وكانوا لا يزالون يقصون على النبي ﷺ الرؤيا ، وفيه « أرى
رؤياكم قد تروا في العشر الأواخر ، الحديث ، ويستفاد من الحديث أن توافق جماعة على رؤيا واحدة دال على
صدقها وصحتها كما تستفاد قوة الخبر من التوارد على الأخبار من جماعة

٩ - **باب** رؤيا أهل السجون والفساد والشرك ، لقوله تعالى ﴿ ودخل معه السجن فتيان ، قال
أحدهما إني أراي أعمر خيرا ، وقال الآخر إني أراي أحل فوق رأسي خبزا تأكل الطير منه ، فتبنا
بتأويله ، إنا نراك من المحسين . قال لا يأتيكما طعام ترزقانه إلا نبأناكما بتأويله قبل أن يأتيكما ، ذلكما
مما علمني ربي ، إني تركت ملة قوم لا يؤمنون بالله ومم بالآخرة هم كافرون . واتبع ملة آباءي إبراهيم
وإسحاق ويعقوب ، ما كان لنا أن نشرك بالله من شيء ، ذلك من فضل الله علينا وعلى الناس ، ولكن
أكثر الناس لا يشكرون . يا صاحبي السجن أأرأيت باب متفرقون ﴾ . وقال الضميل لبعض الأتباع يا عبد الله
﴿ أرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار ؟ ما تعبدون من دون الله إلا أسماء سميتوها أنتم وآباؤكم
ما أنزل الله بها من سلطان ، إن الحكم إلا لله ، أمر أن لا تعبدوا إلا إياه ، ذلك الدين القيم ، ولكن
أكثر الناس لا يعلمون . يا صاحبي السجن أما أحدكما فيسقى ربه خمرأ ، وأما الآخر فيُصَابُ فتأكل الطير
من رأسه ، قضى الأمر الذي فيه تستفتيان . وقال للذي ظن أنه ناج منهما : اذكرني عند ربك ، فأنساه
الشيطان ذكر ربه ، فلبث في السجن بضع سنين . وقال الملك إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع
عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات ، يا أيها الملا أفتنوني في رؤياي إن كنتم للرؤيا تعبرون . قالوا :
أضغاث أحلام ، وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين . وقال الذي نجا منهما وادّكر بعد أمة : أنا أنبئكم بتأويله
فأرسلون . يوسف أيها الصديق أفئنا في سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر
وأخر يابسات ، ألي أرجع إلى الناس لعلمهم يعلمون . قال تزرعون سبع سنين دأبا ، فما حصدتم فذروه في

سنبهه إلا قليلا مما تأكلون . ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يا كان ما قدمتم له إلا قليلا مما تحصنون . ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون . وقال الملك أنتوني به ، فلما جاءه الرسول قال ارجع إلى ربك . وادكر ، انتعل من ذكرت . « أمة » : قرن . وتقرأ « أمة » : نسيان . وقال ابن عباس : يعصرون الاعناب والذهن . « تحصنون » : تحرسون

٦٩٩٢ - **حديث** عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا جويرية عن مالك عن الزهري أن سعيد بن المسيب وأبا عبيد أخبراه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : لو ليئت في السجن ما لبث يوسف ثم أتاني الداعي لأجبتة

قوله (باب رؤيا أهل السجون والفساد والشرك) تقدمت الإشارة إلى أن الرؤيا الصحيحة وإن اختصت غالبا بأهل الصلاح لکن قد تقع لغيرهم ، ووقع في رواية أبي ذر بدل الشرك « الشراب » بضم المعجمة والتشديد جمع شارب ، أو بفتحتين مخففا أي وأهل الشراب والمراد شربة المحرم ، وعطفه على أهل الفساد من عطف الخاص على العام كما أن المسجون أعم من أن يكون مفسدا أو مصلحا ، قال أهل العلم بالتعبير : إذا رأى السكار أو الفاسق الرؤيا الصالحة فأنما تكون بشرى له بهدايته إلى الايمان مثلا أو التوبة أو انذارا من بقاءه على الكفر أو الفسق ، وقد تكون لغيره ممن ينسب اليه من أهل الفضل ، وقد يرى ما يدل على الرضا بما هو فيه ويكون من جملة الابتلاء والغرور والمكر فهو ذباقة من ذلك . **قوله** (وقوله تعالى : ودخل معه السجن فتيان - إلى قوله - ارجع إلى ربك) كذا لأبي ذر ، وساق في رواية كريمة الآيات كلها وهي ثلاث عشرة آية ، قال السهيلي : اسم أحدهما شرم والآخر شرم كل منهما بمعجمة لإدماها مفتوحة والأخرى مضمومة ، قال وقال الطبري : الذي رأى أنه يهصر خيرا اسمه نبوء ، وذكر اسم الآخر فلم أحفظه . قلت : سماه مخلص بمعجمة ومثلثة وحزاه لابن اسحق في « المبتدأ » وبه جزم الثعالبي ، وذكر أبو عبيد البكري في كتاب « المسالك » ان اسم الخباز راشان والساقى مرطس ، وحكوا أن الملك اتهمهما أنهما أرادا اسمه في الطعام والشراب فحبسهما إلى أن ظهرت برامة ساحة الساقى دون الخباز ، ويقال انهما لم يريا شيئا وانما أرادا امتحان يوسف ، فأخرج الطبري عن ابن مسعود قال : لم يريا شيئا وانما تحاكما ليجرى ، وفي سننه ضعف . وأخرج الحاكم بسند صحيح عن ابن مسعود نحوه وزاد : فلما ذكر لهما التأويل قالانما كنا نلعب ، قال : قضى الأمر الآية . **قوله** (وقال الفضيل الخ) وقع لأبي ذر بعد قوله (ارجع إلى ربك) وعند كريمة عند قوله (أرباب متفرقون) وهو الأليق ، وعند غيرهما بعد قوله « الاعناب » والذهن . **قوله** (وادكر العمل من ذكرت) في رواية الكشميني من ذكر ، وهو من كلام أبي عبيدة قال : ادكر بعد أمة افتعل من ذكرت فارغمت التاء في المذال فحولات دالا يعنى مهيلة ثقيلة . **قوله** (بعد أمة قرن) هو قول أبي عبيدة قاله في تفسير آل عمران ، وقال في تفسير يوسف « بعد حين » وأخرجه الطبري بسند جيد عن ابن عباس مثله ، ومن طريق سماك عن عكرمة قال « بعد حقبة من الدهر » وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير « بعد سنين » . **قوله** (ويقرأ أمة) بفتح أوله وميم بعدها هاء منونة نسيان ، أي تذكر بعد أن كان نسي ، وهذه القراءة أسبغت في الشواذ لابن

عباس وعكرمة والضحاك ، يقال رجل مأموه أى ذاهب العقل ، قال أبو عبيدة : قرئ بعد أمه أى نسيان ، تقول أميت أمه أمها بسكون الميم قال الشاعر : « أميت وكنت لا أنسى حديثا » وقال الطبري : روى عن جماعة أنهم قرأوا بعد أمه ، ثم ساق بسند صحيح عن ابن عباس أنه كان يقرأها « بعد أمه » وتفسيرها بعد نسيان ، وساق مثله عن عكرمة والضحاك ، ومن طريق مجاهد نحوه لكن قالها بسكون الميم . قوله (وقال ابن عباس بهمرون الأعناب والدهن) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يفات الناس وفيه بهمرون) بقول الأعناب والدهن ، وفيه رد على أبي عبيدة في قوله إنه من العصرة روى الجاهل فمن قرأ بهمرون بهمرون ، ويؤيد قول ابن عباس قوله في أول القصة (لاني أراني أعصر خمر) وقد اختلف في المراد به فقال الأكثر : أطلق عصر الخمر باعتبار ما يتول إليه وهو كقول الشاعر :

الحمد لله أعل المنان صار الثريد في روح القضبان

أى السنبل ، فسمى القمح ثريدا باعتبار ما يتول إليه ، وأخرج الطبري عن الضحاك قال : أهل عمان يسمون الأعناب خمر ، وقال الأصمعي : سمعت معتمر بن سليمان يقول : أقيت أعرابيا معه سلة عنب فقلت مأموك ؟ قال خمر ، وقرأ ابن مسعود إنني أراني أعصر عنبا ، أخرجه ابن أبي حاتم بسند حسن ، وكأنه أراد التفسير ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عكرمة أن الساق قال ليوسف : رأيت فيما يرى النائم أني غرست حبة فنبئت نخرج فيها ثلاث عناقيد فمصرتهم ثم سقيت الملك ، فقال : تمكث في السجن ثلاثا ثم تخرج فتسقيه أى على عادتك . قوله (تحصنون تحرسون) كذا لهم من الحراسة ، وعند أبي عبيدة في « المجاز » تحرسون بزاي بدل السين من الاحراز ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس تحصنون بخاء معجمة ثم زاي ونون من الحزن . قوله (جويرة) بالضم مصغر وهو ابن اسماعيل الضبي وروايته عن مالك من الاقران . قوله (لو لبثت في السجن ما لبث يوسف ثم أتاني الداعي لأجبتة) كذا أورده مختصرا ، وقد تقدم في ترجمة يوسف بن أحاديث الانبياء من هذا الوجه وزاد فيه قصة لوط ، وتقدم شرحه في أحاديث الانبياء ، وأخرجه النسائي في التفسير من هذا الوجه وزاد في أوله « نحن أحق بالشك من إبراهيم » الحديث ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه لكن قال : مثل حديث يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة بطوله ، ومن طريق أبي أويس عن الزهري مثل مالك وأخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق جويرة بطوله أخرجه كلهم من رواية عبد الله بن محمد بن أسماء عن عمه جويرة بن أسماء ، وذكر أن أحمد بن سعيد بن أبي مرزوق رواه عنه فقال « عن أبي سلمة » بدل أبي عبيد وهم فيه فإن المحفوظ عن مالك أبو عبيد لا أبو سلمة ، وكذلك أخرجه من طريق سعيد بن داود عن مالك أن ابن شهاب حدثه أن سعيدا وأبا عبيد أخبراه به ، وقد وقع في بعض طرقه بأبسط من سياقه ، فأخرج عبد الرزاق عن ابن عبيدة عن عمرو بن دينار عن عكرمة رفعه ، لقد عجبت من يوسف وكرمه وصبره حتى سئل عن البقرات المجاف والسمان ، ولو كنت مكانه ما أجبت حتى أشتري أن يخرجوني ، ولقد عجبت منه حين أتاه الرسول - يعني ليخرج إلى الملك - فقال ارجع إلى ربك ، ولو كنت مكانه لبثت في السجن ما لبث لأسرعت الإجابة ولبادرت الباب ولما ابتغيت العذر ، وهذا مرسل وقد وصله الطبري من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي بضم

المعجمة والزاي عن عمرو بن دينار بذكر ابن عباس فيه فذكره وزاده ولولا الكلمة التي قالها لما لبث في السجن ما لبث ، وقد مضى شرح ما يتعلق بذلك في قصة يوسف من أحاديث الأنبياء

١٠ - باب من رأى النبي ﷺ في المنام

٦٩٩٣ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله عن يونس عن الزهري حدثني أبو سلمة « أن أبا هريرة قال : سمعت النبي ﷺ يقول : من رآني في المنام فسيراني في اليقظة ، ولا يتمثل للشيطان بي » . قال أبو عبد الله : قال ابن سيرين إذا رآه في صورته

٦٩٩٤ - **حدثنا** معلى بن أسيد حدثنا عبد العزيز بن مختار حدثنا ثابت البناني « عن أنس رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : من رآني في المنام فقد رآني ، فإن للشيطان لا يتمثل بي ، ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة »

٦٩٩٥ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عبيد الله بن أبي جعفر أخبرني أبو سلمة « عن أبي قتادة قال قال النبي ﷺ : الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان ، فمن رأى شيئاً يكرهه فليخف من سمائه ثلاثاً وليتموه من الشيطان فانها لا تضره ، وإن للشيطان لا يترأى بي »

٦٩٩٦ - **حدثنا** خالد بن خليّ حدثنا محمد بن حرب حدثني الزبيدي عن الزهري قال أبو سلمة « قال أبو قتادة رضي الله عنه : قال النبي ﷺ : من رآني فقد رأى الحق » . تابعه يونس وابن أخي الزهري

٦٩٩٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثني ابن الهادي عن عبد الله بن خباب « عن أبي سعيد الخدري سمع النبي ﷺ يقول : من رآني فقد رأى الحق ، فإن للشيطان لا يتكلمني »

قوله (باب من رأى النبي ﷺ في المنام) ذكر فيه خمسة أحاديث : الحديث الأول حديث أبي هريرة ، **قوله** (عبد الله) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد . **قوله** (أن أبا هريرة قال) في رواية الاسماعيلي من طريق الزبيدي عن الزهري « أخبرني أبو سلمة سمعت أبا هريرة » ، **قوله** (من رآني في المنام فسيراني في اليقظة) زاد مسلم من هذا الوجه « أو فكأنما رآني في اليقظة » ، هكذا بالشك ووقع عند الاسماعيلي في الطريق المذكورة « فقد رآني في اليقظة » بدل قوله « فسيراني » ومثله في حديث ابن مسعود عند ابن ماجه ، وصححه الترمذي وأبو عوانة ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي جحيفة « فكأنما رآني في اليقظة » ، فهذه ثلاثة ألفاظ : فسيراني في اليقظة ، فكأنما رآني في اليقظة ، فقد رآني في اليقظة ، وكل أحاديث الباب كالثلاثة إلا قوله « في اليقظة » . **قوله** (قال أبو عبد الله) قال ابن سيرين إذا رآه في صورته سقط هذا التعليق للنبي ولأبي ذر وأبى بن جهم ، وقد روينا موصولا من طريق اسماعيل بن اسحق القاضي عن سليمان بن حرب وهو من شيوخ البخاري عن حماد بن زيد عن أيوب

قال وكان محمد - يعني ابن سيرين - إذا قص عليه رجل أنه رأى النبي ﷺ قال : صف لي النبي رأيتك ، فإن وصف له صفة لا يعرفها قال : لم تره ، وسنده صحيح . ووجدت له ما يؤيده : فأخرج الحاكم من طريق عاصم بن كليب حديثي أبي قال : قلت لابن عباس رأيت النبي ﷺ في المنام قال : صفه لي ، قال : ذكرت الحسن بن علي فشبهته به ، قال : قد رأيتك ، وسنده جيد . وبما رخصه ما أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ من رآني في المنام فقد رآني ، فاني أرى في كل صورة ، وفي سنده صالح مولى التوأمة وهو ضعيف لا اختلاط ، وهو من رواية من سمع منه بعد الاختلاط ، ويمكن الجمع بينهما بما قال القاضي أبو بكر بن العربي : رؤية النبي ﷺ بصفته المملوءة إدراك على الحقيقة ، ورؤيته على غير صفته إدراك للمثل ، فإن الصواب أن الأنبياء لا تغيرهم الأرض ، ويكون إدراك الذات الكريمة حقيقة وإدراك الصفات أدراك المثل ، قال وشذ بهض القدريه فقال : الرؤيا لاحقيقة لها أصلا وشذ بهض الصالحين فزعم أنها تقع بعيني الرأس حقيقة ، وقال بهض المتكلمين : هي مدركة بعينين في القلب قال وقوله : فسيراني ، معناه فسيرى تفسير ما رأى لأنه حق وغيب ألقى فيه ، وقيل معناه فسيراني في القيامة ، ولا فائدة في هذا التخصيص ، وأما قوله : فكانما رآني ، فهو تشبيه ومعناه أنه لو رآه في اليقظة لطاق ما رآه في المنام فيمكن الأول حقا وحقيقة والثاني حقا وتمثيلا ، قال : وهذا كله إذا رآه على صورته المعروفة : فإن رآه على خلاف صفته فهي أمثال ، فإن رآه مقبلا عليه مثلا فهو خير للرائي وفيه وعلى العكس فبالعكس . وقال النووي قال عياض : يحتمل أن يكون المراد بقوله فقد رآني أو فقد رأى الحق أن من رآه على صورته في حياته كانت رؤياه حقا ، ومن رآه على غير صورته كانت رؤياه تأويل . وثمعه فقال : هذا ضعيف بل الصحيح أنه يراه حقيقة سواء كانت على صفته المعروفة أو غيرها انتهى . ولم يظهر لي من كلام القاضي ما ينافي ذلك ، بل ظاهر قوله أنه يراه حقيقة في الحالين . لكن في الأولى تكون الرؤيا بما لا يحتاج إلى تعبير والثانية بما يحتاج إلى التعبير . قال القرطبي : اختلف في معنى الحديث فقال قوم هو على ظاهره فن رآه في النوم رأى حقيقة كمن رآه في اليقظة سواء ، قال وهذا قول يدرك فساد بآوائل القول ، ويلزم عليه أن لا يراه أحد الا على صورته التي مات عليها وأن لا يراه رائيان في آن واحد في مكانين وأن يحيا الآن ويخرج من قبره ويمشي في الأسواق ويخاطب الناس ويخاطبوه ، ويلزم من ذلك أن يخلو قبره من جسده فلا يبقى من قبره فيه شيء فيزار مجرد القبر ويسلم على غائب لأنه جائز أن يرى في الليل والنهار مع اتصال الاوقات على حقيقة في غير قبره . وهذه جهالات لا يلزم بها من له أدنى مسكة من عقل . وقالت طائفة : معناه أن من رآه رآه على صورته التي كان عليها ، ويلزم منه أن من رآه على غير صفته أن تكون رؤياه من الاضغاث ، ومن المعلوم أنه يرى في النوم على حالة تخالف حالته في الدنيا من الاحوال اللائقة به وتقع تلك الرؤيا حقا كما لو رأى مثلا دارا بجسمه مثلا فانه يدل على اعتلاء تلك الدار بالخير ، ولو تمكن الشيطان من التمثيل بشيء مما كان عليه أو ينسب اليه لعارض محرم قوله : فإن الشيطان لا يتمثل بي ، فالأولى أن تنزه رؤياه وكذا رؤياه شيء منه أو مما ينسب اليه عن ذلك ، فهو أبلغ في الحرمة وأليق بالمصحة كما فهم من الشيطان في يقظته ، قال : والصحيح في تأويل هذا الحديث أن مقصوده ان رؤيته في كل حالة ليست باطلة ولا أضغاثا بل هي حق في نفسها ولو رأى على غير صورته فتصور تلك الصورة ليس من الشيطان بل هو من قبل الله وقال وهذا قول القاضي أبي بكر بن الطيب وغيره . ويؤيده قوله : فقد رأى الحق ، أي رأى الحق الذي قصد إعلام الرائي به فإن كانت على ظاهرها والا

سمى في تأويلها ولا بهمل أمرها لانها إما بشرى بخير أو انذار من شر إما لينخيف الرائي وإما لينزجر عنه وإما لينبه على حكم يقع له في دينه أو دنياه . وقال ابن بطال قوله « فسيراني في اليقظة » يريد تصديق تلك الرؤيا في اليقظة وصحتها وخروجها على الحق ، وليس المراد أنه يراه في الآخرة لأنه سيراه يوم القيامة في اليقظة فتراه جميع أمته من رآه في النوم ومن لم يره منهم . وقال ابن التين : المراد من آمن به في حياته ولم يره - كونه حينئذ غائبا عنه فيكون بهذا مبشرا لكل من آمن به ، ولم يره أنه لا بد أن يراه في اليقظة قبل موته قاله القزاز ، وقال المازري : ان كان المحفوظ « فكأنما رآني في اليقظة » فعناه ظاهر وإن كان المحفوظ « فسيراني في اليقظة » احتمال أن يكون أراد أهل عصره من يهاجر اليه فانه اذا رآه في المنام جهل ذلك علامة على أنه يراه بعد ذلك في اليقظة وأوحى الله بذلك اليه عليه السلام . وقال القاضي : وقيل معناه سيرى تأويل تلك الرؤيا في اليقظة وصحتها ، وقيل معنى الرؤيا في اليقظة أنه سيراه في الآخرة وتمقب بأنه في الآخرة يراه جميع أمته من رآه في المنام ومن لم يره يعني فلا يبقى لخصوص رؤيته في المنام مزية ، وأجاب القاضي عياض باحتمال ان تكون رؤياه له في النوم على الصفة التي عرف بها ووصف عليها موجبة لتكريمه في الآخرة وأن يراه رؤية خاصة من القرب منه والشفاعة له بملو الدرجة ونحو ذلك من الخصوصيات ، قال : ولا يبعد أن يعاقب الله بعض المذنبين في القيامة بمنع رؤية نبيه عليه السلام مدة . وحمله ابن أبي جرة على عمل آخر فذكر عن ابن عباس أو غيره أنه رأى النبي عليه السلام في النوم فبقي بعد أن استيقظ متفكرا في هذا الحديث فدخل على بعض أمهات المؤمنين وعلماها خاتمه فيموتة فأخرجت له المرأة التي كانت للنبي عليه السلام فنظر فيها فرأى صورة النبي عليه السلام ولم ير صورة نفسه ، ونقل عن جماعة من الصالحين أنهم رأوا النبي عليه السلام في المنام ثم رأوه بعد ذلك في اليقظة وسألوه عن أشياء كانوا منها متخوفين فأرشدهم إلى طريق تفريجها لحاء الأمر كذلك . قالت : وهذا مشكل جدا ولو حمل على ظاهره لكان هؤلاء صحابة ولا يمكن بقاء الصحبة إلى يوم القيامة ، ويحكر عليه أن جمعا رآوه في المنام ثم لم يذكر واحد منهم أنه رآه في اليقظة وغير الصادق لا يتخلف ، وقد اشتد انكار القرطبي على من قال من رآه في المنام فقد رأى حقيقته ثم يراها كذلك في اليقظة كما تقدم قريبا ، وقد تفطن ابن أبي جرة لهذا فأحال بما قال على كرامات الأولياء فان يمكن كذلك تعين العدول عن العموم في كل راء ، ثم ذكر أنه عام في أهل التوفيق وأما غيرهم فعلى الاحتمال ، فان خرق العادة قد يقع للزندق بطريق الاملاء والإغواء كما يقع للصدوق بطريق الكرامة والاكرام ، وانما تحصل التفرقة بينهما باتباع الكتاب والسنة انتهى . والحاصل من الأجوبة ستة : أحدها أنه على التشبيه والتثيل ، ودل عليه قوله في الرواية الأخرى « فكأنما رآني في اليقظة » . ثانيها أن معناها سيرى في اليقظة تأويلها بطريق الحقيقة أو التعبير ، ثالثها أنه خاص بأهل عصره من آمن به قبل أن يراه . رابعها أنه يراه في المرأة التي كانت له إن أمكنه ذلك ، وهذا من أبعد المحامل . خامسها أنه يراه يوم القيامة يريد خصوصية لا مطلق من يراه حينئذ من لم يره في المنام . سادسها أنه يراه في الدنيا حقيقة ويخاطبه ، وفيه ما تقدم من الاشكال . وقال القرطبي : قد تقرر أن الذي يرى في المنام أمثلة للبريات لا أنفسهم ، غير أن تلك الامثلة نارة تقع وطائفة ونارة يقع معناها ، فن الأول رؤياه عليه السلام عائشة وفيه « فاذا هي أنت » فأخبر أنه رأى في اليقظة ما رآه في نومه بعينه ومن الثاني رؤيا البقر التي تنحر والمقصود بالثاني التنبيه على معاني تلك الامور ومن فراند رؤيته عليه السلام تسكين شوق الرائي لكرمه صادقا في محبة ليعمل دلي شاهدين ، وإلى ذلك الإشارة بقوله « فسيراني في اليقظة » أي من رآني رؤية معظم

م - ٤٩ ج ١٢ • فتح الباري

لحرمتي ومشتاق الى مشاهدتي وصل الى رؤية محبوبة وظفر بكل مطالبة ، قال : ويجوز ان يكون مقصود تلك الرؤيا معنى صورته وهو دينه وشريعته ، فيعبر بحسب ما يراه الرائي من زيادة ونقصان أو إساءة وإحسان . قلت : وهذا جواب سابع والذي قبله لم يظهر لي فان ظهر فهو ثامن . قوله (ولا يتمثل الشيطان بي) في رواية أنس في الحديث الذي بعده « فان الشيطان لا يتمثل بي » ، ومعنى في كتاب العلم من حديث أبي هريرة مثله لـ « ان لا يتمثل في صورتي » وفي حديث جابر عند مسلم وابن ماجه « انه لا يذبح للشيطان أن يتمثل بي » ، وفي حديث ابن مسعود عند الترمذي وابن ماجه « ان الشيطان لا يستطيع أن يتمثل بي » ، وفي حديث أبي قتادة الذي يليه « وان الشيطان لا يترامى » ، بالراء بوزن يتماطى ، ومعناه لا يستطيع أن يصير مرئياً بصورتي ، وفي رواية غير أبي ذر « يتزايا » بزاي وبعد الالف تحتانية ، وفي حديث أبي سعيد في آخر الباب « فان الشيطان لا يتكونني » ، أما قوله « لا يتمثل بي » فعناه لا يتشبه بي ، وأما قوله « في صورتي » فعناه لا يصير كأنما في مثل صورتي ، وأما قوله « لا يترامى بي » فرجع بعض الشراح رواية الراي عليها أي لا يظهر في زي ، وليست الرواية الأخرى بعيدة من هذا المعنى ، وأما قوله « لا يتكونني » أي لا يتكون كوني نحذف المضاف ووصل المضاف اليه بالفعل ، والمعنى لا يتكون في صورتي ، فالجميع راجع الى معنى واحد ، وقوله « لا يستطيع » يشير الى أن الله تعالى وان أمكنه من التصور في أي صورة أراد فانه لم يمكنه من التصور في صورة النبي ﷺ ، وقد ذهب الى هذا جماعة فقالوا في الحديث : إن محل ذلك اذا رآه الرائي على صورته التي كان عليها ، ومنهم من ضيق الغرض في ذلك حتى قال : لا بد أن يراه على صورته التي قبض عليها حتى يعتبر عدد الشمرات البيض التي لم تبلغ عشرين شمرة ، والصواب التعميم في جميع حالاته بشرط أن تكون صورته الحقيقية في وقت ما سواء كان في شبابه أو رجوليته أو كهوليته أو آخر عمره ، وقد يكون لما خالف ذلك تعبير يتعلق بالرأي . قال المازري : اختلف المحققون في تأويل هذا الحديث فذهب القاضي أبو بكر بن الطيب الى أن المراد بقوله « من رأى في المنام فقد رأى » أن رؤياه صحيحة لا تكون أضغاثا ولا من تشبيهات الشيطان ، قال : وبعضه قوله في بعض طرته « فقد رأى الحق » ، قال وفي قوله « فان الشيطان لا يتمثل بي » إشارة الى أن رؤياه لا تكون أضغاثا . ثم قال المازري : وقال آخرون بل الحديث محمول على ظاهره والمراد أن من رآه فقد أدركه ولا مانع يمنع من ذلك ولا دخل بحيله حتى يحتاج الى صرف الكلام عن ظاهره ، وأما كونه قد يرى على غير صفته أو يرى في مكانين مختلفين معا فارتفع ذلك غلط في صفته وتخيل لها على غير ما هي عليه ، وقد يظن بعض الخيالات مرئيات لـ « كون ما يتخيل مرتبطاً بما يرى في العادة فتكون ذاته ﷺ مرئية وصفاته متخيلة غير مرئية » ، والادراك لا يشترط فيه تحديق البصر ولا قرب المسافة ولا كون المرئي ظاهراً على الأرض أو مدفوناً ، وإنما يشترط كونه موجوداً ، ولم يقد دأبل على قتله جسمه ﷺ ، بل جاء في الخبر الصحيح ما يدل على بقاءه وتكون ثمرة اختلاف الصفات اختلاف الدلالات كما قال بعض علماء التعبير إن من رآه شيخاً فهو عام سلم أو شاباً فهو عام حرب ، ويؤخذ من ذلك ما يتعلق بأفواله كما لو رآه أحد يأمره بقتل من لا يحل قتله فان ذلك يحمل على الصفة المتخيلة لا المرئية . وقال القاضي عياض : يحتمل أن يكون معنى الحديث اذا رآه على الصفة التي كان عليها في حياته لا على صفة مضادة لحاله ، فان رؤى على غير ما كانت رؤيا تأويل لارؤيا حقيقة ، فان من الرؤيا ما يخرج على وجهه ومنها ما يحتاج الى تأويل . وقال النووي : هذا الذي قاله القاضي ضعيف ، بل الصحيح أنه يراه حقيقة سواء كانت

على صفته المعروفة أو غيرها كما ذكره المازري ، وهذا الذي رده الشيخ تقدم عن محمد بن سيرين إمام المبرين
اعتباره ، والذي قاله القاضي توسط حسن ، ويمكن الجمع بينه وبين ما قاله المازري بأن تكون رؤياه على الحالين
حقيقة لكن إذا كان على صورته كأن يرى في المنام على ظاهره لا يحتاج إلى تعبير وإذا كان على غير صورته كان
النقص من جهة الرائي لتخليه الصفة على غير ما هي عليه ويحتاج ما يراه في ذلك المنام إلى التعبير ، وعلى ذلك جرى
علماء التعبير فقالوا : إذا قال الجاهل رأيت النبي ﷺ فإنه يسأل عن صفته فإن وافق الصفة المروية وإلا فلا يقبل
منه ، وأشاروا إلى ما إذا رآه على هيئة تخالف هيئته مع أن الصورة كما هي ، فقال أبو سعد أحمد بن محمد بن نصر : من
رأى نبياً على حاله وهيئته فذلك دليل على صلاح الرائي وكمال جاهه وظفره بمن عاداه ، ومن رآه متغير الحال عابساً
مثلاً فذلك دال على سوء حال الرائي . ونحنا الشيخ أبو محمد بن أبي جرة إلى ما اختاره النووي فقال بعد أن حكى
الخلاف : ومنهم من قال إن الشيطان لا يتصور على صورته أصلاً فمن رآه في صورة حسنة فذلك حسن في دين الرائي
وإن كان في جارحة من جوارحه شين أو نقص فذلك خلل في الرائي من جهة الدين ، قال : وهذا هو الحق ، وقد
جرب ذلك فوجد على هذا الأسلوب ، وبه تحصل الفائدة الكبرى في رؤياه حتى يتبين للرائي هل هذه خلل أو لا ،
لأنه ﷺ نوراني مثل المرأة الصفيحة ما كان في الناظر إليها من حسن أو غيره تصور فيها وهي في ذاتها على أحسن
حال لا نقص فيها ولا شين ، وكذلك يقال في كلامه ﷺ في النوم أنه يعرض على سنته فما وافقها فمـ وحق وما
خالفها فالخلل في سمع الرائي ، فرؤيا الذات الكريمة حق والخلل إنما هو في سمع الرائي أو بصره ، قال : وهذا خير
ماسمعه في ذلك . ثم حكى القاضي عياض عن بعضهم قال : خص الله نبيه بعموم رؤياه كلها ومنع الشيطان أن يتصور
في صورته لئلا يتدفع بالكذب على لسانه في النوم ، وما خرق الله العادة للانبياء للسلالة على صحة حالهم في اليقظة
واستحال تصور الشيطان على صورته في اليقظة ولا على صفة مضادة لحاله ، اذ لو كان ذلك لدخل اللبس بين الحق
والباطل ولم يوثق بما جاء من جهة النبوة ، حتى الله حماها لذلك من الشيطان وتصوره وإقائه وكيدته ، وكذلك حتى
رؤياهم أنفسهم ورؤيا غير النبي ﷺ عن تمثيل بذلك لتصح رؤياه في الوجوهين ويكون طريقاً إلى علم صحيح لا ريب
فيه ، ولم يختلف العلماء في جواز رؤية الله تعالى في المنام وساق الكلام على ذلك . قالت : ويظهر لي في التوفيق بين
جميع ما ذكره أن من رآه على صفة أو أكثر بما يختص به فقد رآه ولو كانت سائر الصفات مخالفة ، وعلى ذلك
فتفاوت رؤيا من رآه فمن رآه على هيئته الكاملة فرؤياه الحق الذي لا يحتاج إلى تعبير وعليها ينزل قوله : فقد رأى
الحق ومهما نقص من صفاته فيدخل التأويل بحسب ذلك ، ويصح إطلاق أن كل من رآه في أي حالة كانت من ذلك فقد
رآه حقيقة (تنبيه) : جوز أهل التعبير رؤية الباري عز وجل في المنام ، طلباً ولم يجهروا فيها بالخلاف في رؤيا
النبي ﷺ ، وأجاب بعضهم عن ذلك بأمور قابلة للتأويل في جميع وجوهها فتارة يعبر بالسلطان وتارة بالوالد وتارة
بالسيد وتارة بالرب في أي فن كان ، فلما كان الوقوف على حقيقة ذاته ممتنعاً وجميع من يعبر به يجوز عليهم
الصدق والكذب كانت رؤياه تحتاج إلى تعبير دائماً ، بخلاف النبي ﷺ فإذا رؤى على صفته المتفق عليها وهو
لا يجوز عليه الكذب كانت في هذه الحالة حقاً محضاً لا يحتاج إلى تعبير . وقال الغزالي : ليس معنى قوله « رأيت »
أنه رأى جسمي وبدني وإنما المراد أنه رأى مثلاً آله يتأدى بها المعنى الذي في نفسي إليه ،
وكذلك قوله « فسيراني في اليقظة » ليس المراد أنه يرى جسمي وبدني ، قال : والآلة تارة تكون حقيقة وتارة

تكون خيالية ، والنفس غير المثال المتخيل ، فإرآه من الشكل ليس هو روح المصطفى ولا شخصه بل هو مثال له على التحقيق ، قال ومثل ذلك من يرى الله سبحانه وتعالى في المنام فإن ذاته منزوعة عن الشكل والصورة وإن كان تفتى تعريفاته إلى العبد بواسطة مثال محسوس من نور أو غيره ، ويكون ذلك المثال حقا في كونه واسطة في التعريف فيقول الرائي رأيت الله تعالى في المنام لا يعنى انى رأيت ذات الله تعالى كما يقول في حق غيره . وقال أبو القاسم القشيري ما حاصله : ان رؤياه على غير صفته لا تستلزم إلا ان يكون هو ، فانه لو رأى الله على وصف يتعالى عنه وهو يعتقد أنه منزوع عن ذلك لا يقدح في رؤيته بل يكون لتلك الرؤيا ضرب من التأويل كما قال الواسطي : من رأى ربه على صورة شيخ كان إشارة الى وقار الرائي وغير ذلك . وقال الطيبي : المعنى من رأى في المنام بأى صفة كانت فليست بشئ ويعلم أنه قد رأى الرؤيا الحق التي هي من الله وهي مبشرة ، لا الباطل الذي هو الحلم المنسوب للشيطان فإن الشيطان لا يتمثل بي ، وكذا قوله : فقد رأى الحق ، أى رؤية الحق لا الباطل ، وكذا قوله : فقد رأى ، فان الشرط والجزاء اذا اتحدا دل على الغاية في السكيا ، أى فقد رأى رؤيا ليس بعدها شئ . وذكر الشيخ أبو محمد بن أبي جرة ما ملخصه : انه يؤخذ من قوله : فان الشيطان لا يتمثل بي ، أن من تمثلك صورته ﷺ في خاطره من أرباب القلوب وتصورت له في عالم سره أنه يكلمه أن ذلك يكون حقا ، بل ذلك أصدق من رأى غيرهم لما من الله به عليهم من تنوير قلوبهم انتهى . وهذا المقام الذى أشار اليه هو الإلهام ، وهو من جملة أصناف الوحي إلى الأنبياء ، وإن لم أر في شئ من الأحاديث وصفه بما وصفت به الرؤيا أنه جزء من النبوة ، وقد قيل في الفرق بينهما إن المنام يرجع إلى قواعد مقررة وله تأويلات مختلفة ويقع لكل أحد ، بخلاف الإلهام فانه لا يقع إلا للخواص ولا يرجع إلى قاعدة يميز بها بين لمة الشيطان ، وتعقب بأن أهل المعرفة بذلك ذكروا أن الخاطر الذى يكون من الحق يستقر ولا يضطرب ، والذى يكون من الشيطان يضطرب ولا يستقر ، فهذا إن ثبت كان فارقا واضحا ، ومع ذلك فقد صرح الأئمة بأن الأحكام الشرعية لا تثبت بذلك ، قال أبو المظفر بن السمعاني في القواطع ، بعد أن حكى عن أبي زيد الدبوسي من أئمة الحنفية أن الإلهام ما حرك القلب لم يدعو إلى العمل به من غير استدلال : والذى عليه الجمهور أنه لا يجوز العمل به إلا عند فقد الحجج كلها في باب المباح ، وعن بعض المتبدعة أنه حجة واحتج بقوله تعالى (فألهما لجورها وتقواما) بقوله (وأوحى ربك إلى النحل) أى ألهما حتى عرفت مصالحهما ، فيؤخذ منه مثل ذلك الذى بطريق الأولى ، وذكر فيه ظواهر أخرى وهذه الحديث قوله ﷺ : اتقوا فراسة المؤمن ، وقوله لو أبصرت ما حاك في صدرك فدعه وإن أنفوك ، فجعل شهادة قلبه حجة مقدمة على الفتوى ، وقوله : قد كان في الأمم محدثون ، فثبت بهذا أن الإلهام حق وأنه وحى باطن ، وإنما حرمه المعاصى لاستيلاء وحى الشيطان عليه ، قال وحجة أهل السنة والآيات الدالة على اعتبار الحجج والحك على التمسك في الآيات والاعتبار والنظر في الأدلة وذم الأمانى والهواجس والأظنون وهي كثيرة مشهورة ، وبأن الخاطر قد يكون من الله وقد يكون من الشيطان وقد يكون من النفس ، وكل شئ احتمال أن لا يكون حقا لم يوصف بأنه حق ، قال : والجواب عن قوله (فألهما لجورها وتقواما) أن معناه عرفها طريق العلم وهو الحجج ، وأما الوحي إلى النحل فظايره في الآدمى فيما يتعاق بالهنائج وما فيه صلاح المعاش ، وأما الفراسة فمسلما لئلا لا نجعل شهادة القلب حجة لانا لا نتحقق كونها من الله أو من غيره انتهى ملخصا . قال ابن السمعاني : وإنكار الإلهام مردود ،

ويجوز أن يفعل الله بعبده ما يكرمه به ، ولكن التمييز بين الحق والباطل في ذلك أن كل ما استقام على الشريعة المحمدية ولم يكن في الكتاب والسنة ما يردده فهو مقبول ، وإلا فردود يقع من حديث النفس ووسوسة الشيطان ، ثم قال : ونحن لا ننكر أن الله يكرم عبده بزيادة نور منه يزداد به نظره ويقوى به رايه ، وإنما ننكر أن يرجع إلى قلبه بقول لا يعرف أصله ، ولا نزع أن حجة شرعية وإنما هو نور يختص الله به من يشاء من عباده فإن وافق الشرع كان الشرع هو الحجة انتهى . وبؤخذ من هذا ما تقدم التنبيه عليه أن الزاعم لو رأى النبي ﷺ يأمره بشيء هل يجب عليه امتثاله ولا بد ، أو لابد أن يعرض على الشرع الظاهر ، فالثاني هو المتمد كما تقدم . (تنبيه) : وقع في المعجم الأوسط للطبراني من حديث أبي سعيد مثل أول حديث في الباب بلفظه لكن زاد فيه « ولا بالكعبة » وقال : لا تحفظ هذه اللفظة إلا في هذا الحديث . الحديث الثاني حديث أنس : قوله (من رأى في المنام فقد رأى) هذا اللفظ وقع مثله في حديث أبي هريرة كما مضى في كتاب العلم وفي كتاب الأدب ، قال الطيبي : اتحد في هذا الخبر الشرط والجزاء فدل على التماهي في المبالغة ، أي من رأى فقد رأى حقيقة على كمالها بغير شبهة ولا ارتياب فيما رأى بل هي رؤيا كاملة ، ويؤيده قوله في حديث أبي قتادة وأبي سعيد « فقد رأى الحق » أي رؤية الحق لا الباطل وشي يرد ما تقدم من كلام من تكلف في تأويل قوله « من رأى في المنام فسيراني في اليقظة » والذي يظهر لي أن المراد من رأى في المنام على أي صفة كانت فليست بشر ويعلم أنه قد رأى الرؤيا الحق التي هي من الله لا الباطل الذي هو الحلم فإن الشيطان لا يتمثل بي . قوله (فإن الشيطان لا يتمثل بي) قد تقدم بيانه ، وفيه « ورؤيا المؤمن جزء » الحديث ، وقد سبق قبل خمسة أبواب . الحديث الثالث حديث أبي قتادة « الرؤيا الصالحة من الله » وسيأتي شيء من شرحه في « باب الحلم من الشيطان » وفيه « فإن الشيطان لا يترامى بي » وقد ذكرت ما فيه . الحديث الرابع حديث أبي قتادة « من رأى فقد رأى الحق » أي المنام الحق أي الصدق ، ومثله في الحديث الخامس ، قال الطيبي : الحق هنا مصدر مؤكد أي فقد رأى رؤية الحق ، وقوله « فإن الشيطان لا يتمثل بي » لتتميم المعنى والتعليل للحكم . قوله (تابعه يونس) يعني بن يزيد (وابن أخى الزهري) هو محمد بن عبد الله بن مسلم ، يريد أنهما روياه عن الزهري كما رواه الزبيدي ، وقد ذكرت في الحديث الأول أن مسلما وصاهما من طريقهما وسأله عن لفظ يونس وأحال برواية ابن أخى الزهري عليه ، وأخرجه أبو يعلى في مسنده عن أبي خيثمة شيخ مسلم فيه ولفظه « من رأى في المنام فقد رأى الحق » وقال الاسماعيلي : وتابعهما شعيب بن أبي حمزة عن الزهري . قلت : وصله الذهلي في « الزهريات » . الحديث الخامس حديث أبي سعيد « من رأى فقد رأى الحق فإن الشيطان لا يتمثل بي » وقد تقدم ما فيه ، وابن الهاد في السند هو يزيد بن عبد الله بن أسامة ، قال الاسماعيلي : ورواه يحيى بن أيوب عن ابن الهاد قال : ولم أره يعني البخاري ذكر عنه أي عن يحيى بن أيوب حديثا برأسه إلا استدللا - أي متابعة - إلا في حديث واحد ذكره في النذور من طريق ابن جريج عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عاصم في قصة أخته . قلت : والحديث المذكور أخرجه البخاري عن أبي حاتم عن ابن جريج بهذا السند ، وسقط في بعض النسخ من الصحيح لكنه أوردته في كتاب الحج عن أبي حاتم ، وليس كما قال الاسماعيلي إنه أخرجه ليحيى بن أيوب استقلالا فإنه أخرجه من رواية هشام بن يوسف عن ابن جريج عن سعيد بن أبي أيوب فكان لابن جريج فيه شيخين وكل منهما رواه له عن يزيد بن أبي حبيب فأشار البخاري إلى أن هذا الاختلاف ليس بقادح في صحة الحديث ، وظهر بهذا أنه لم يخرج ليحيى بن أيوب استقلالا بل بمتابعة سعيد بن أبي أيوب

١١ - باب رؤيا الليل . رواه سمرة

٦٩٩٨ - **حدثنا** أحمد بن المقدم العجلي **حدثنا** محمد بن عبد الرحمن اللطفاوى **حدثنا** أيوب عن محمد بن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ : أعطيت مفاتيح الحكم ، ونصرت بالرعب . وبيننا أنا نائم للبارحة إذ أتيت بمفاتيح خزائن الأرض حتى وضعت في يدي . قال أبو هريرة : فذهب رسول الله ﷺ وأنتم تنتقلونها

٦٩٩٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : أراني الليلة عند السمكة ، فرأيت رجلاً آدم كاحسناً ما أنت راء من أدم الرجال ، له لمة كاحسن ما أنت راء من الأمم ، قد رجلمها قطر ماء ، متكئاً على رجلين - أو على عواتق رجلين - يطوف بالبيت ، فسألت من هذا ؟ فقيل : المسيح بن مريم . ثم إذا أنا برجل جمدٍ قَطَطَ أعور العين اليمنى كأنها عنبه طافية ، فسألت من هذا ؟ فقيل : المسيح الدجال .

٧٠٠٠ - **حدثنا** يحيى **حدثنا** الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أن ابن عباس كان يحدث أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال : إني أريت الليلة في المنام . . . وساق الحديث . وتابعه سليمان بن كثير وابن أخي الزهري وسفيان بن حسين عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن النبي ﷺ . وقال الزهري عن ابن عباس أن ابن عباس - أو أبا هريرة - عن النبي ﷺ . وقال شعيب وإسحاق بن يحيى عن الزهري : كان أبو هريرة يحدث عن النبي ﷺ . وكان معمر لا يسنده حتى كان بعد

[الحديث ٧٠٠٠ - طرفه في : ٧٠٤٦]

قوله (باب رؤيا الليل) أي رؤيا الشخص في الليل هل تساوي رؤياه بالنهار أو تتفاوتان ، وهل بين زمان كل منهما تفاوت ؟ وكأنه يشير إلى حديث أبي سعيد : أصدق الرؤيا بالأسفار ، أخرجه أحمد مرفوعاً وصححه ابن حبان ، وذكر نصر بن يعقوب الهيثوري أن الرؤيا أول الليل يبطئ تأويلها ومن النصف الثاني يسرع بتفاوت أجواء الليل وأن أسرعها تأويلها رؤيا السحر ولا سيما عند طلوع الفجر ، وعن جعفر الصادق أسرعها تأويلها رؤيا القيلولة . وذكر فيه أربعة أحاديث : الأول ، **قوله** (رواه سمرة) يشير إلى حديثه الطويل الآتي في آخر كتاب التعبير وفيه أنه أتاني الليلة آتيان ، وسيأتي الكلام عليه هناك . الحديث الثاني ، **قوله** (عن محمد) هو ابن سيرين ، وصرح به في رواية أسلم بن سهل عن أحمد بن المقدم شيخ البخاري فيه عند أبي نعيم ، والسند كله بصريون . **قوله** (أعطيت مفاتيح الحكم ، ونصرت بالرعب) كذا في هذا الرواية ، وقد أخرجه الاسماعيل عن الحسن ابن سفيان وعبد الله بن يس كلاهما عن أحمد بن المقدم شيخ البخاري فيه بلفظ : أعطيت جوامع الحكم ، وأخرجه عن أبي القاسم البغوي عن أحمد بن المقدم باللفظ الذي ذكره البخاري ، ووقع في رواية أسلم بن سهل بلفظ

« فواتح السكك » وسيأتي بعد أبواب من رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بافظ « بعثت بجوامع السكك » قال البغوي فيما ذكره عنه الاسماعيلي : لا أعلم حدث به عن أيوب غير محمد بن عبد الرحمن . قوله (وبيننا أنا نائم البارحة إذ أتيت بمفاتيح خزائن الأرض) سيأتي شرحه مستوفى إن شاء الله تعالى في كتاب الاعتصام . الحديث الثالث حديث ابن عمر في رؤيته ﷺ المسيح بن مريم والمسيح الدجال . قوله (أراي الليلة عند الكعبة) سيأتي في باب الطواف بالكعبة ، من وجه آخر عن ابن عمر يلفظ « بينا أنا نائم رأيتني أطوف بالكعبة » الحديث ، وسيأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع ، قوله (حدثنا يحيى) هو ابن عبد الله بن بكير . قوله (ان رجلا أتى النبي ﷺ فقال : إني أريت الليلة في المنام) وساق الحديث . كذا اقتصر من الحديث على هذا القدر وساقه بعد خمسة وثلاثين بابا عن يحيى بن بكير بهذا السند بتمامه ، وسيأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى . قوله (وقابله سليمان بن كثير وابن أخى الزهرى وسفيان بن حسين الخ) أما متابعة سليمان بن كثير فوصلها مسلم من رواية محمد بن كثير عن أخيه ، ووقع لنا بعلو في مسند الدارمي ، وأما متابعة ابن أخى الزهرى فوصلها الذهلي في « الزهريات » . وأما متابعة سفيان بن حسين فوصلها أحمد بن زيد بن هارون عنه . قوله (وقال الزبيدي عن الزهرى) فذكره بالمشك في ابن عباس أو أبي هريرة قالت : وصلها مسلم أيضا . قوله (وقال شعيب وإسحق بن يحيى عن الزهرى كان أبو هريرة يحدث) قالت : وصلها الذهلي في « الزهريات » . قوله (وكان معمر لا يسنده حتى كان بعد) وصله إسحق بن راهوية في مسنده عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى كرواية يونس والكن قال « عن ابن عباس كان أبو هريرة يحدث » قال إسحق « قال عبد الرزاق كان معمر يحدث به فيقول كان ابن عباس » يعنى ولا يذكر عبيد الله بن عبد الله في السند حتى جاءه زمعة بكتاب فيه عن الزهرى عن عبيد الله عن ابن عباس فكان لا يشك فيه بعد ، وأخرجه مسلم عن محمد بن رافع ، وأفاد الاسماعيلي فيه اختلافا آخر عن الزهرى فساقه من رواية صالح بن كيسان عنه فقال « عن سليمان بن يسار عن ابن عباس » والمحفوظ قول من قال « عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة »

١٢ - باب رؤيا النهار . وقال ابن عون عن ابن سيرين : رؤيا النهار مثل رؤيا الليل

- ٧٠٠١ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه « سمع أنس بن مالك يقول : كان رسول الله ﷺ يدخل على أم حرام بنت ملحان - وكانت تحت عبادة بن الصامت ، فدخل عليها يوما ، فاطممت وجهه وتغلى رأسه فنام رسول الله ﷺ ، ثم استيقظ وهو يضحك .. »
- ٧٠٠٢ - « قالت : فقلت ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله يركبون ثبجاً هذا البحر ملوكاً على الأسرّة - أو مثل الملوك على الأسرّة - شك إسحاق - قالت : فقلت يا رسول الله ادع الله أن يجمعني منهم ، فدعاها رسول الله ﷺ . ثم وضع رأسه ثم استيقظ وهو يضحك ، فقلت ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال : اناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله - كما قال في الأولى - قالت :

قلت يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم ، قال : أنت من الأوَّلين . فركبت البحر في زمان معاوية بن أبي سفيان ، فصرعت عن دابتها حين خرجت من البحر فمسلكت »

قوله (باب رؤيا النهار) كذا لابي ذر ، وغيره « باب الرؤيا بالنهار » . قوله (وقال ابن عون) هو عبد الله (عن ابن سيرين) هو محمد . قوله (رؤيا النهار مثل الليل) في رواية السرخسي « مثل رؤيا الليل » وهذا الاثر وصله علي بن أبي طالب القيرواني في كتاب التعبير له من طريق مسعدة بن اليسع عن عبد الله بن عون به ذكر ذلك مغلطاً . قال القيرواني : ولا فرق في حكم العبارة بين رؤيا الليل والنهار وكذا رؤيا النساء والرجال . وقال المصنف رحمه ، وقد تقدم نحوه ما نقل عن بعضهم في التفاوت ، وقد يتفاوتان أيضا في مراتب الصدق . وذكر في الباب حديث أنس في قصة يوم النبي ﷺ عند أم حرام وفيه « فدخل عليها يوما فاطمة معه وجعلت تفل رأسه فقام ، وقد تقدم شرحا مستوفى في كتاب الاستبذان في « باب من رأى قوما فقال عندهم ، أي من القائلة ، وذكر ابن التين أن بعضهم زعم أن في الحديث دليلا على صحة خلافة معاوية لقوله في الحديث فركبت البحر زمن معاوية ، وفيه نظر لأن المراد بزمه زمن إمارته على الشام في خلافة عثمان ، مع أنه لا تعرض في الحديث إلى إثبات الخلافة ولا نفيا بل فيه اخبار بما سيكون فكان كما أخبر ، ولو وقع ذلك في الوقت الذي كان معاوية خليفة لم يكن في ذلك معارضة لحديث الخلافة بعدى ثلاثون سنة لأن المراد به خلافة النبوة وأما معاوية ومن بعده فكان أكثرهم على طريقة الملوك ولو سموا خلفاء ، والله أعلم

١٣٧ - رؤيا النساء

٧٠٠٣ - **حدثنا** سعيد بن عفيف حدثني الليث حدثني عتبيل عن ابن شهاب أخبرني خارجة بن زيد بن ثابت « أن أم العلاء - امرأة من الانصار بايعة رسول الله ﷺ - أخبرته أنهم اقتسموا المهاجرين قريظة ، قالت : فطار لنا عثمان بن مظعون وأنزلناه في أبياتنا ، فوجع وجهه الذي توفي فيه ، فلما توفي غسل وكفن في أبوابه دخل رسول الله ﷺ ، قالت فقالت : رحمة الله عليك أبا السائب ، فشهادتي عليك لقد أكرمك الله . فقال رسول الله ﷺ : وما يدريك أن الله أكرمه ؟ فقالت : بأبي أنت يا رسول الله فمتى يكرمه الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : أما هو فوالله لقد جاءه اليقين ، والله إني لأرجو له الخير ، والله ما أدرى - وأنا رسول الله - ماذا يفعل بي . فقالت : والله لا أزكي بعده أحدا أبدا »

٧٠٠٤ - **حدثنا** أبو الياسين أخبرنا شعيب عن الزهري « ما أدرى ما يفعل به . قالت :

وأحزاني فتمت ، فرأيت لعثمان عينا تجرى ، فأخبرت رسول الله ﷺ فقال : ذلك عمله ،

قوله (باب رؤيا النساء) تقدم كلام القيرواني وغيره في ذلك ، وذكر أيضا أن المرأة إذا رأت ما ليست له أهلا فهو لزوجها وكذا حكم العبد لسيدته كما أن رؤيا الطنل لأبوية ، وذكر ابن بطال الاتفاق على أن رؤيا المؤمنة

الصالحه داخله في قوله « رؤيا المؤمن الصالح جزء من أجواء النبوة » وذكر في الباب حديث أم العلاء في قصة عثمان ابن مظعون ورؤيا ما له العين الجارية ، وقد مضى شرحه في أوائل الجناز ، وذكر في الشهادات وفي الهجرة ، ويأتي الكلام على العين الجارية بعد ثلاثة عشر بابا ان شاء الله تعالى . وقوله هنا « فوجع ، أي مرض وزنه ومعناه ، ويجوز ضم الواو

١٤ - باب الحلم من الشيطان ، فاذا حلم فليبصق عن يساره ، وليستعذ بالله عز وجل

٧٠٠٥ - حديث يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة « ان أبا قتادة الأنصاري - وكان من أصحاب النبي ﷺ وفرسانه - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : الرؤيا من الله ، والحلم من الشيطان . فاذا حلم أحدكم الحلم يكرهه فليبصق عن يساره وليستعذ بالله منه فان يضره »

قوله (باب الحلم من الشيطان ، واذا حلم فليبصق عن يساره وليستعذ بالله) هكذا ترجم لبعض ألفاظ الحديث ، وقد تقدم شرحه قريبا ، والحلم بضم المهملة وسكون اللام وقد تضمن : ما يراه الناس ، ولم يحك الفؤوى غير السكون يقال حلم بفتح اللام يحلم بضمها ، وأما من الحلم بكسر أوله وسكون ثانيه فيقال حلم بضم اللام وجمع الحلم بالاضم والحلم بالكسر أحلام ، وذكر فيه حديث ابن قتادة وسيأتي الامام بشيء منه في شرح حديث أبي هريرة في « باب القيد في المنام » وإضافة الحلم إلى الشيطان بمعنى أنها تناسب صفته من الكذب والتويل وغير ذلك ، بخلاف الرؤيا الصادقة فأضيفت إلى الله إضافة تشريف وان كان الكل بخلق الله وتقديره ، كما أن الجميع عباد الله ولو كانوا عصاة كما قال (يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم) وقوله تعالى (إن عبادي ليس لك عليهم سلطان)

١٥ - باب اللبن

٧٠٠٦ - حديث عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري أخبرني حمزة بن عبد الله « ان ابن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : بينا أنا نائم أتيت بقدح لبن فشربت منه حتى إني لأرى الرئي يخرج في أظافيري ، ثم أعطيت فضلي يعني عمر . قالوا : فما أوأته يا رسول الله ؟ قال : للعلم »

قوله (باب اللبن) أي إذا روى في المنام بماذا يبر ؟ قال الملب : اللبن يدل على الفطرة والسنة والقرآن والعلم قلت : وقد جاء في بعض الأحاديث المرفوعة تأويله بالفطرة كما أخرجه البزار من حديث أبي هريرة رفعه « اللبن في المنام فطرة » وعند الطبراني من حديث أبي بكر رفعه « من رأى أنه شرب لبنا فهو الفطرة » ومضى في حديث أبي هريرة في أول الأشربة « أنه ﷺ لما أخذ قدح اللبن قال له جبريل : الحمد لله الذي هدانا لهذا الفطرة ، وذكر الدينوري أن اللبن المذكور في هذا يختص بالابل ، وأنه لا شارب له حلال وعلم وحكمة ، قال : وابن البقر خصب السنة ومال حلال وفطرة أيضا ، وابن الشاة مال وسرور وصحة جسم ، والبيان الوحش شك في الدين ، والبان السباع غير محودة ، إلا أن ابن اللبوة مال مع عذارة الذي أمر . قوله (حدثنا عبدان) كذا للجميع ، ووقع في أطراف المزي

أن البخاري أخرج هذا الحديث في التعبير عن أبي جعفر محمد بن الصلت وفي فضل عمر عن عبدان ، والموجود في الصحيح بالعكس ، وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد ، وحمة الراوي عن ابن عمر هو ولده .
 ووقع في الباب الذي يليه من وجه آخر عن الزهري عن حمزة أنه سمع عبد الله بن عمر . قال ابن العربي : لم يخرج البخاري هذا الحديث من غير هذه الطريق ، وكان ينبغي - على طريقته - أن يخرج عن غيره لو وجد . قلت : بل وجهه وأخرجه كما تقدم في فضل عمر من طريق سالم أخي حمزة عن أبيهما ، وإشارته إلى أن طريقة البخاري أن يخرج الحديث من طريقين فصاعدا - إلا أن لا يجد - في مقام المنع . قوله (حتى أني لأرى الراوي يخرج في أظافيري) في رواية الكشميهني من أظافيري ، وفي رواية صالح بن كيسان من أطرافه ، وهذه الرواية يحتمل أن تكون بصرية وهو الظاهر ، ويحتمل أن تكون علمية ، ويؤيد الأول ما عند الحاكم والطبراني من طريق أبي بكر بن سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده في هذا الحديث : فشربت حتى رأيت يجرى في عروقي بين الجلد واللحم ، على أنه محتمل أيضا . قوله (ثم أعطيت فضل يعني عمر) كذا في الأصل كأن بعض رواة شك ، ووقع في رواية صالح بن كيسان بالجزم ولفظه : فأعطيت فضل عمر بن الخطاب ، وفي رواية أبي بكر بن سالم : ففضلت فضلة قاطعتها عمر ، . قوله (قالوا فما أولته) في رواية صالح : فقال من حوله ، وفي رواية سفيان بن عيينة عن الزهري عند سعيد بن منصور : ثم ناول فضله عمر ، قال ما أولته ، ؟ وظاهره أن السائل عمر ، ووقع في رواية أبي بكر ابن سالم أنه ^{عليه السلام} قال لهم أولوها ، قالوا : يا بني الله هذا علم أعطاك الله فلاك منه . ففضلت فضلة قاطعتها عمر ، قال : أصبتم ، ويجمع بأن هذا وقع أولا ثم احتمل عندهم أن يكون عنده في تأويلها زيادة على ذلك فقالوا ما أولته الخ ، وقد تقدم بعض شرح هذا الحديث في كتاب العلم وبعضه في مناقب عمر ، قال ابن العربي : اللين رزق يخافه الله طيبا بين أخبات من دم وفرث كالعلم نور يظهره الله في ظلمة الجهل ، فضررب به المثل في المنام . قال بعض العارفين : الذي خلاص اللين من بين فرث ودم قادر على أن يخاف المعرفة من بين شك وجهل ويحفظ العمل عن غفلة وزلل ، وهو كما قال : لكن اطردت العادة بأن العلم بالتعلم ، والذي ذكره قد يقع خارقا للمادة فيكون من باب الكرامة . وقال ابن أبي جرة : ناول النبي ^{عليه السلام} اللين بالعلم اعتبارا بما بين له أول الأمر حين أتى بقدر خمر وقدر لبن فأخذ اللين ، فقال له جبريل : أخذت الفطرة الحديث ، قال : وفي الحديث مشروعية قص الكبير رؤياه على من دونه ، وإلقاء العالم المسائل واختيار أصحابه في تأويلها ، وأن من الأدب أن يرد الطالب علم ذلك إلى معلمه . قال : والذي يظهر أنه لم يرد منهم أن يعبروها وإنما أراد أن يسألوه عن تعبيرها ، ففهموا مراده فسألوه فأفادهم ، وكذلك ينبغي أن يسلك هذا الأدب في جميع الحالات . قال : وفيه أن علم النبي ^{عليه السلام} بالله لا يبلغ أحد درجته فيه ، لأنه شرب حتى رأى الراوي يخرج من أطرافه ، وأما إعطاؤه فضله عمر ففيه إشارة إلى ما حصل لعمر من العلم بالله بحيث كان لا يأخذه في الله لومة لائم . قال : وفيه أن من الرؤيا ما يدل على الماضي والحال والمستقبل ، قال : وهذه أولات على الماضي ، فإن رؤياه هذه تمثيل بأمر قد وقع ، لأن الذي أعطيه من العلم كان قد حصل له وكذلك أعطيه عمر ، فكانت فائدة هذه الرؤيا تعريف قدر النسبة بين ما أعطيه من العلم وما أعطيه عمر

١٦ - باب إذا جرى اللين في أطرافه أو أظافيره

٧٠٠٧ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب حدثني

حمزة بن عبد الله بن عمر أنه « سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول : قال رسول الله ﷺ : بينما أنا نائم أتيت بقدح آبن فشربت منه حتى إنني لأرى الرى يخرج من أطرافي ، فأعطيت فضلي عمر بن الخطاب ، فقال من حوله : فما أولت ذلك يا رسول الله ؟ قال : العلم »

قوله (باب إذا جرى اللبن في أطرافه أو أظافيره) يعني في المنام ، ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبله وقد تقدم شرحه فيه

١٧ - باب القميص في المنام

٧٠٠٨ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثني أبي إبراهيم من صالح عن ابن شهاب قال حدثني أبو أمامة بن سهل أنه « سمع أبا سعيد الخدري يقول : قال رسول الله ﷺ : بينما أنا نائم رأيت للناس يعرضون علي وعليهم قمص منها ما يبلغ الثدي ، ومنها ما يبلغ دون ذلك . ومر علي عمر بن الخطاب وعليه قميص يجتره . قالوا : ما أولته يا رسول الله ؟ قال : الدين »

قوله (باب القميص في المنام) في رواية السكشميين « القمص » بضمتيين بالجمع ، وكلاهما في الخبر . **قوله** (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) أي ابن سعد بن إبراهيم ، وقد مضى في كتاب الإيمان من وجه آخر عن إبراهيم بن سعد أنه من هذا ، وصالح هو ابن كيسان . **قوله** (رأيت الناس) هو من الرؤية البصرية ، وقوله « يعرضون » حال ويجوز أن يكون من الرؤيا العلمية ، ويعرضون مفعول ثان والناس بالانصب على المفعولية ويجوز فيه الرفع . **قوله** (يعرضون) تقدم في الإيمان بلفظ « يعرضون علي » وفي رواية عقيل الآتية بعد « عرضوا » . **قوله** (منها ما يبلغ الثدي) بضم المثلثة وكسر الدال وتشديد الياء جمع ثدي بفتح ثم سكون ، والمعنى أن القميص قصير جدا بحيث لا يصل من الحاق إلى نحو السرة بل فوقها ، وقوله « ومنها ما يبلغ دون ذلك » يحتمل أن يريد دونه من جهة السفلى وهو الظاهر فيكون أطول ، ويحتمل أن يريد دونه من جهة الملو فيكون أقصر ، ويؤيد الأول ما في رواية الحكيم الترمذي من طريق أخرى عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري في هذا الحديث « فمنهم من كان قميصه إلى سرقته ، ومنهم من كان قميصه إلى ركبته ، ومنهم من كان قميصه إلى أنصاف ساقيه » . **قوله** (ومر علي عمر بن الخطاب) في رواية عقيل « وعرض علي عمر بن الخطاب » . **قوله** (فيص يجره) في رواية عقيل « يجتره » **قوله** (قالوا ما أولته) في رواية السكشميين « أولت » بغير ضمير ، وتقدم في الإيمان أول الكتاب بلفظ « فما أولت ذلك » ووقع عند الترمذي الحكيم في الرواية المذكورة « فقال له أبو بكر علي ما أولت هذا يا رسول الله » . **قوله** (قال الدين) بالانصب والتقدير أولت ، ويجوز الرفع . ووقع في رواية الحكيم المذكورة « قال علي الإيمان »

١٨ - باب جبر القميص في المنام

٧٠٠٩ - حدثنا سعيد بن عفير حدثني الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب أخبرني أبو أمامة بن سهل

« عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : بينا أنا نائم رأيت الناس عُرِضُوا عليّ وعليهم قمصٌ فمنها ما يبلغ الثدي ومنها ما يبلغ دون ذلك ، وعُرِضَ عليّ عمرُ بن الخطاب وعليه قميصٌ يجترهُ ، قالوا : فما أولاهُ يا رسول الله ؟ قال : الدين »

قوله (باب جر القميص في المنام) ذكر فيه حديث أبي سعيد المذكور قبله من وجه آخر عن ابن شهاب ، وقد أشرت إلى الاختلاف في اسم صحابي هذا الحديث في مناقب عمر ، قالوا وجه تعبير القميص بالدين أن القميص يستر العورة في الدنيا والدين يسترها في الآخرة ويحجبها عن كل مكروه ، والأصل فيه قوله تعالى (ولباس التقوى ذلك خير) الآية . والعرب تسكنى عن الفضل والامتنان بالقميص ، ومنه قولك **يُخَيِّلُ** امتناناً ، أن الله سيلبسك قميصاً فلا تخافه ، وأخرج أحمد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان ، واتفق أهل التعبير على أن القميص يعبر بالدين وأن طوله يدل على بقاء آثار صاحبه من بعده . وفي الحديث أن أهل الدين يتفاضلون في الدين بالقلة والكثرة وبالقوة والضعف ، وتقدم تقرير ذلك في كتاب الإيمان ، وهذا من أمثلة ما يحمد في المنام ويذم في اليقظة شرعاً أعنى جر القميص ، لما ثبت من الوعيد في تطويله ، ومثله ما سيأتي في باب القيد ، وعكس هذا ما يذم في المنام ويحمد في اليقظة . وفي الحديث مشروعية تعبير الرؤيا وسؤال العالم بها عن تعبيرها ولو كان هو الرائي ، وفيه الثناء على الفاضل بما فيه لاظهار منزلته عند السامعين ، ولا يخفى أن محل ذلك إذا أمن عليه من الفتنة بالمدح كالاعجاب ، وفيه فضيلة لعمر وقد تقدم الجواب عما يستشكل من ظاهره وإيضاح أنه لا يستلزم أن يكون أفضل من أبي بكر وعائشة أن المراد بالأفضل من يكون أكثر ثواباً والأعمال علامات الثواب فمن كان عمله أكثر فدينه أقوى ومن كان دينه أقوى فثوابه أكثر ومن كان ثوابه أكثر فهو أفضل فيكون عمر أفضل من أبي بكر ، ومما خص الجواب أنه ليس في الحديث تصريح بالمطالب ، فيحتمل أن يكون أبو بكر لم يعرض في أولئك الناس إما لأنه كان قد عرض قبل ذلك وإما لأنه لا يعرض أصلاً ، وأنه لما عرض كان عليه قميص أطول من قميص عمر ، ويحتمل أن يكون مر السكوت عن ذكره الاكتفاء بما علم من أفضليته ، ويحتمل أن يكون وقع ذكره فذهل عنه الراوي ، وعلى التناول بأن الأصل عدم جميع هذه الاحتمالات فهو معارض بالأحاديث الدالة على أفضلية العديقي وقد تواترت تواتراً معنوياً أقوى بالمتمدة وأقوى هذه الاحتمالات أن لا يكون أبو بكر عرض مع المذكورين ، والمراد من الخبر التنبيه على أن عمر من حصل له الفضل البالغ في الدين وليس فيه ما يصرح بانحصار ذلك فيه ، وقال ابن العربي : إنما أوله النبي ﷺ بالدين لأن الدين يستر عورة الجمل كما يستر الثوب عورة البدن ، قال : وأما غير عمر فالذي كان يبلغ الثدي هو الذي يستر قلبه عن الكفر وإدان كان يتماطى المعاصي ، والذي كان يبلغ أسفل من ذلك وفرجه باد هو الذي لم يستر رجله عن المشي إلى المعصية ، والذي يستر رجله هو الذي احتجب بالتقوى من جميع الوجوه ، والذي يجر قميصه زانداً على ذلك بالعمل الصالح الخالص . قال ابن أبي جرة مالم يخصص : المراد بالناس في هذا الحديث المؤمنون لتأويله القميص بالدين ، قال : والذي يظهر أن المراد خصوص هذه الأمة المحمدية بل بعضها ، والمراد بالدين العمل بمقتضاه كالحرص على امتثال الأوامر واجتناب المناهي ، وكان لعمر في ذلك المقام العالي . قال : ويؤخذ من الحديث أن كل ما يرى في القميص من حسن أو غيره فإنه يعبر بدين لابس ، قال : والنسكبة في القميص أن لابسها إذا اختار

نزعها وإذا اختار بقاءه ، فلما لبس الله المؤمنين لباس الإيمان واتصفوا به كان الكامل في ذلك سابع الثوب ومن لا فلا ، وقد يكون نقص الثوب بسبب نقص الإيمان ، وقد يكون بسبب نقص العمل والله أعلم . وقال غيره : القميص في الدنيا ستر عورة فما زاد على ذلك كان مذموما ، وفي الآخرة زينة محضة فناسب أن يكون تعبيره بحسب هيئته من زيادة أو نقص ومن حسن وضده ، فلهما زاد من ذلك كان من فضل لابسها ، وينسب لكل ما يليق به من دين أو علم أو جمال أو حلم أو تقدم في فئة وضده لضده

١٩ - باب الخضر في المنام ، والروضة الخضراء

٧٠١٠ - حدثنا عبد الله بن محمد الجبفي حدثنا الحرث بن عمار حدثنا قرّة بن خالد عن محمد بن سيرين قال قال قيس بن عباد : كنت في حلقة فيها سعد بن مالك وابن عمر ، فرأى عبد الله بن سلام فقالوا : هذا رجل من أهل الجنة ، فقلت له : إنهم قالوا كذا وكذا ، قال : سبحان الله ، ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به علم ، إنما رأيت كأنما عمود وضع في روضة خضراء فنصب فيها وفي رأسها عروة وفي أسفلها منصف - المنصف الوصف - فقليل : أرقه ، فرأيت حتى أخذت بالعروة . فقصصتها على رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : يموت عبد الله وهو أخذ بالعروة الوثقى .

قوله (باب الخضر في المنام والروضة الخضراء) الخضر بضم الخاء وسكون الضاد المعجمتين جمع أخضر وهو اللون المعروف في الثياب وغيرها ، ووقع في رواية النسفي « الخضرة » بسكون الضاد وفي آخره ماء تأنيث وكذا في رواية أبي أحمد الجرجاني وبعض الشروح ، قال القيرواني : الروضة التي لا يعرف نباتها تعبر بالاسلام لنضارتها وحسن بهجتها ، وتعبّر أيضا بكل مكان قاض ، وقد تعبّر بالمصطف وكاتب العلم والعالم ونحو ذلك . قوله (حدثنا الحرثي) بمهملتين مفتوحتين هو اسم بالفظ النسب تقدم بيانه . قوله (عن محمد بن سيرين قال قيس بن عباد) حذف قال الثانية على المادة في حذفها خطأ والتقدير عن محمد بن سيرين أنه قال قال قيس ، ووقع في رواية ابن عون كما سيأتي بعد بابين عن محمد وهو ابن سيرين « حدثني قيس بن عباد » وهو بضم أوله وتخفيف الموحدة وآخره دال تقدم ذكره في مناقب عبد الله بن سلام بهذا الحديث ، وتقدم له حديث آخر في تفسير سورة الحج وفي غزوة بدر أيضا ، وليس له في البخاري سوى هذين الحديثين ، وهو بصري تابعي ثقة كبير له إدراك ، قدم المدينة في خلافة عمر ، ووم من عده في الصحابة . قوله (كنت في ساقه) بفتح أوله وسكون اللام . قوله (فيها سعد بن مالك) يعني ابن أبي وقاص وابن عمر هو عبد الله بن عمر بن الخطاب . قوله (فرأى عبد الله بن سلام) هو الصحابي المشهور الأسراة وأبوه بتخفيف اللام اتفاقا ، وقد تقدم بيان نسبه في مناقبه من كتاب مناقب الصحابة ، ووقع في رواية ابن عون الماضية في المناقب بلفظ « كنت جالسا في مسجد المدينة فدخل رجل على وجهه أثر الخشوع ، فقالوا هذا رجل من أهل الجنة » زاد مسلم من هذا الوجه « كنت بالمدينة في ناس فيهم بعض أصحاب رسول الله ﷺ ، فجاء رجل في وجهه أثر من خشوع » . قوله (فقالوا هذا رجل من أهل الجنة) في رواية ابن عون المشار إليها عند مسلم « فقال بعض القوم : هذا رجل من أهل الجنة وكررها ثلاثا ، وفي رواية خرشة بفتح الخاء المعجمة

والراء والشين المعجمة ابن الحر بضم الحاء وتشديد الراء المهملةين الفزاري عند مسلم أيضا «كنت جالسا في حلقة في مسجد المدينة وفيها شيخ حسن الهيئة وهو عبد الله بن سلام، فجعل يحسبهم حديثا حسنا، فلما قام قال القوم: من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلي نظر إلى هذا، وفي رواية النسائي من هذا الوجه «لجاء شيخ يتركأ على عصاه، فذكر نحوه، ويجمع بينهما بأنهما قصتان اتفقتا لرجلين، فكأنه كان في مجلس يتحدث كما في رواية خرشة فلما قام ذاهبا مر على الحلقة التي فيها سعد بن أبي وقاص وابن عمر لحضر ذلك قيس بن عباد كما في روايته، وكل من خرشة وقيس أتبع عبد الله بن سلام ودخل عليه منزله وسأله فأجابه، ومن ثم اختلف الجواب بالزيادة والنقص كما سأبينه سواء كان زمن اجتماعهما بعد عبد الله بن سلام اتحاد أم تعدد. قوله (فقلت له إنهم قالوا كذا وكذا) بين في رواية ابن عون عند مسلم أن قائل ذلك رجل واحد، وفيه عنده زيادة ولفظه ثم خرج فاتبعته فدخل منزله ودخلت فتحدثنا، فلما استأنس قلت له: إنك لما دخلت قبل قال رجل كذا وكذا، وكأنه نسب القول للجماعة والناطق به واحد لرضاهم به وسكوتهم عليه، وفي رواية خرشة «فقلت والله لا تبعنه فلا علمي مكان بيته، فانطلق حتى كان يخرج من المدينة ثم دخل منزله، فاستأذنت عليه فأذن لي فقال: ما حاجتك يا ابن أخي؟ فقلت: سمعت القوم يقولون، فذكر اللفظ الماضي وفيه «فأعجبني أن أكون معك، وستط هذه النصبة في رواية النسائي وعنده «فلما قضى صلاته قلت: زعم هؤلاء. قوله (قال سبحانه الله، ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به علم) تقدم بيان المراد من هذا في المناقب مفصلا، ووقع في رواية خرشة «فقال: الله أعلم بأهل الجنة، وسأحدثك بما قالوا ذلك، فذكر المنام، وهذا يقرى احتمال أنه أنكر عليهم الجزم ولم ينسكرك أصل الاخبار بأنه من أهل الجنة، وهذا شأن المراقب الخائف المتواضع. ووقع في رواية النسائي «الجنة لله يدخاها من يشاء، زاد ابن ماجه من هذا الوجه «الحمد لله. قوله (انما رأيت كأنما عمود وضع في ووضة خضراء) بين في رواية ابن عون أن العمود كان في وسط الروضة، ولم يصف الروضة في هذه الرواية، وتقدم في المناقب من رواية ابن عون «رأيت كأنني في روضة، ذكر من سمعها وخضرتها، قال الكرماني: يحتمل أن يراد بالروضة جميع ما يتعلق بالدين، وبالعمود الأركان الخمسة، وبالعمود الوثيق الإيمان. قوله (فنصب فيها) بضم النون وكسر المهملة بعدها موحدة، وفي رواية المستمل والكشميهني «قبضت» بفتح القاف والموحدة بعدها ضاد معجمة ساكنة ثم تاء المتكلم. قوله (وفي رأسها عروة) في رواية ابن عون: وفي أعلى العمود عروة، وفي روايته في المناقب «ووسطها عمود من حديد أسفل في الأرض وأعلاه في السماء في أعلاه عروة، وعرف من هذا أن الضمير في قوله وفي رأسها للعمود والعمود مذكر وكأنه أنثى باعتبار الدعامة. قوله (وفي أسفلها منصف) تقدم ضبطه في المناقب. قوله (والمنصف الوصيف) هذا مدرج في الخبر، وهو تفسير من ابن سيرين بدليل قوله في رواية مسلم «لجاءني منصف، قال ابن هون: والمنصف الخادم «فقال بشيأني عن خفاف، ووصف أنه رفعه من خلفه بيده. قوله (فرقيت) بكسر القاف على الإفصاح (فاستمسكت بالعمود) زاد في رواية المناقب «فرقيت حتى كنت في أعلاها فأخذت بالعمود فاستمسكت فاستمست فاستمست وإنا لفي يدي، ووقع في رواية خرشة حتى أتى بي عموداً رأسه في السماء وأسفله في الأرض في أعلاه حلقة فقال لي: اصعد فوق هذا، قال قلت: كيف أصعد؟ فأخذ بيدي فزجل بي، وهو يراي وجيم أي رفعني «فاذا أنا متعلق بالحلقة، ثم ضرب العمود فخر وبقيت متماسكا بالحلقة حتى أصبحت، وفي رواية خرشة

أيضا زيادة في أول المنام ولفظه « انى بينما انا نائم إذ أتاني رجل فقال لي : قم ، فأخذ بيدي فانطلقت معه ، فإذا أنا بجواد ، مجيم ودال مشددة جمع جادة وهي الطريق المسلوكة « عن شمالي . قال فأخذت لآخذ فيها أى أسير فقال : لا تأخذ فيها فانما طرق أصحاب الشمال ، وفي رواية النسائي من طريقه « فبينما أنا أمشي اذ عرض لي طريق عن شمالي فأردت أن أسلككم فقال إنك لست من أهلها » . رجع الى رواية مسلم قال « وإذا منهج على يميني فقال لي : خذ ههنا ، فأتى بي جبلا فقال لي : اصعد ، قال فجعلت اذا أردت أن اصعد خرويت حتى فعلت ذلك مرارا ، وفي رواية النسائي وابن ماجه « جبلا زلقا فأخذ بيدي فزجل بي فإذا أنا في ذروته ، فلم أتقار ولم أنماسك ، وإذا عمود حديد في ذروته حلقة من ذهب ، فأخذ بيدي فزجل بي حتى أخذت بالعروة فقال : استمسك ، فاستمسكت ، قال فضرب العمود برجله فاستمسكت بالعروة » . قوله (فقصصتها على رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ : يموت عبد الله وهو آخذ بالعروة الوثقى) زاد في رواية ابن عون فقال « تلك الروضة روضة الاسلام ، وذلك العمود عمود الاسلام ، وتلك العروة عروة الوثقى لاتزال مستمسكا بالاسلام حتى تموت ، وزاد في رواية خرشة عند النسائي وابن ماجه « فقال رأيت خيرا ، أما المسج فالحشر ، وأما الطريق ، وفي رواية مسلم « فقال أما الطريق التي عن يسارك فهي طرق أصحاب الشمال ، والطريق التي عن يمينك طرق أصحاب اليمين ، وفي رواية النسائي « طرق أهل النار وطرق أهل الجنة ، ثم اتفقا « وأما الجبل فهو منزل الشهداء ، زاد مسلم « ولن تناله وأما العمود ، الى آخره ، وزاد النسائي وابن ماجه ، في آخره « فأنا أرجو أن أكون من أهلها ، وفي الحديث منقبة لعبد الله بن سلام وفيه من تعبير الرؤيا معرفة اختلاف الطرق وتأويل للعمود والجبل والروضة الخضراء والبروة وفيه من أعلام النبوة أن عبد الله بن سلام لا يموت شهيدا فوقع كذلك مات على فراشه في أول خلافة معاوية بالمدينة . ونقل ابن التين عن الداودي أن القرم إنما قالوا في عبد الله بن سلام أنه من أهل الجنة لأنه كان من أهل بدر ، كذا قال والذي أوردته من طرق النصة يدل على أنهم إنما أخذوا ذلك من قوله لما ذكر طريق الشمال « إنك لست من أهلها » وإنما قال « ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به علم » على سبيل التواضع كما تقدم ، وكراهة أن يشار اليه بالأصابع خشية أن يدخله العجب ، ثم إنه ليس من أهل بدر أصلا . والله أعلم

٢٠ - باب كشف المرأة في المنام

٧٠١١ - حدثني عبيد بن اسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه « عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : أريتك في المنام مرتين : إذا رجلي يحملك في مرقعة من حرير فيقول : هذه امرأتك ، فأكشفها فإذا هي أنت ، فأقول : إن يكن هذا من عند الله فيمضه »

٢١ - باب ثياب الحرير في المنام

٧٠١٢ - حدثنا محمد أخبرنا أبو معاوية أخبرنا هشام عن أبيه « عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : أريتك قبل أن أتزوجك مرتين : رأيت الملك يحملك في مرقعة من حرير ، فقالت :

له اكشف ، فكشف ، فاذا هي أنت ، فقلت إن يكن هذا من عند الله يمضه ، ثم أريتك يحملك في سرقة من حرير ، فقلت : اكشف ، فكشف ، فاذا هي أنت ، فقلت إن بك هذا من عند الله يمضه »
قوله (باب كشف المرأة في المنام) وقوله بعده :

(باب ثياب الحرير في المنام) ، ذكر فيما حديث عائشة في رؤية النبي ﷺ لها في المنام قبل أن يتزوجها ، وساقه في الأول من طريق أبي أسامة وفي الثاني من طريق أبي معاوية كلاهما عن هشام وهو ابن عروة بن الزبير عن أبيه عنها ، وزاد في رواية أبي أسامة فيقول : هذه امرأتك ، وهذه الزيادة ينتظم الكلام ، وزاد في رواية أبي معاوية قبل أن أتزوجك ، وأعاد فيها صورة المنام بيانا لقوله أريتك مرتين فقال في روايته : رأيت الملك ، يحملك ثم قال : أريتك يحملك ، وقال في المرتين : فقلت له اكشف ، ووقع في رواية أبي أسامة : فاكشفها ، والضمير لقوله : امرأتك ، وقد تقدم في السيرة النبوية قبل الهجرة إلى المدينة من طريق وهيب بن خالد عن هشام بنحو سياق أبي أسامة ، وتقدم في النكاح من طريق حماد بن زيد عن هشام ولفظه : فقال لي : هذه امرأتك ، فكشفت عن وجهك ، ويجمع هذا الاختلاف أن نسبة الكشف إليه لكونه الأمر به وإن الذي باشر الكشف هو الملك ووقع في هذه الطريق عند مسلم والاسماعيلي بعد قوله المنام ثلاث ليال ، فدل البخاري حذفها لأن أكثر رواده بلفظ مرتين ، وكذلك أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن إدريس وأبو عوانة من رواية مالك ومن رواية يونس ابن بكير ومن رواية عبد العزيز بن المختار كلهم عن هشام بن عروة جازمين بمرتين ، ومن رواية حماد بن سلمة عن هشام فقال في روايته : مرتين أو ثلاثا بالشك فيحتمل أن يكون الشك من هشام فاقصر البخاري على المحقق وهو قوله : مرتين ، وتأكد ذلك عنده برواية أبي معاوية المفسرة ، وحذف لفظ ثلاث من رواية حماد بن زيد لأن أصل الحديث ثابت ، وقوله : فاذا هي أنت ، قال الفرطني يريد أنه رآها في النوم كما رآها في اليقظة ، فكانت المراد بالرؤيا لا غيرها وقد بين حماد بن سلمة في روايته المراد ولفظه : أريت بخارية في سرقة عن حرير بعد وفاة خديجة فكشفتها فاذا هي أنت ، الحديث ، وهذا يدفع الاحتمال الذي ذكره ابن بطال ومن تبعه حيث جوزوا أن هذه الرؤية قبل أن يوحى إليه . وقد تقدم تفسير السرقة وضبطها ، وأن الملك المذكور هو جبريل ، وكثير من مباحثه في كتاب النكاح ، وذكرت احتمالا عن عياض في قوله : إن يكن هذا من عند الله يمضه ، ثم وجدته أخذ أكثره من كلام ابن بطال . ومحمد في السند الثاني جزم السرخسي في رواية أبي ذر عنه أنه أبو كرب محمد بن العلاء ، وكلام السكلا باذني يقتضي أنه ابن سلام . قال ابن بطال : رؤيا المرأة في المنام يختلف على وجوه : منها أن يتزوج الرائي حقيقة بمن يراها أو شبهها ، ومنها أن يدل على حصول دنيا أو منزلة فيها أو سمة في الرزق ، وهذا أصل عند المعبرين في ذلك . وقد قيل المرأة بما يقتون بها في الرؤيا على فتنة تحصل للرائي . وأما ثياب الحرير فيدل اتخاذها للنساء في المنام على النكاح وعلى العزاء وعلى الغنى وعلى زيادة في البدن ، قالوا : والملبوس كله يدل على جسم لا يسه لكونه يشتمل عليه ، ولا سيما واللباس في العرف دال على أقدار الناس وأحوالهم

٢٢ - باب المفاتيح في اليد

٧٠١٣ - حدثنا سعيد بن عفير حدثنا الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب

« أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : بُعثتُ بجوامع الحكم ، ونُصرتُ بالرُّعب . وبينما أنا نائمٌ أتيتُ بمفاتيح خزان الأرض فوضعت في يدي » قال أبو عبد الله : وبلغني أن جوامع الحكم أن الله يجمع الأور الكثرة التي كانت تُكتب في الكتب قبله في الأمر الواحد والأميرين أو نحو ذلك

قوله (باب المفاتيح في اليد) أي إذا رؤيت في المنام ، قال أهل التعبير : المفتاح مال وعز وسلطان ، فمن رأى أنه فتح باباً بمفتاح فإنه يظهر بمجته بمونة من له بأس ، وإن رأى أن بيده مفاتيح فإنه يصيب سلطاناً عظيماً . وذكر فيه حديث أبي هريرة الماضي في « باب رؤيا الليل » من وجه آخر عنه بلفظ : بُعثتُ بجوامع الحكم ، وفيه « وبينما أنا نائمٌ أتيتُ بمفاتيح خزان الأرض فوضعت في يدي » وقد تقدم في الباب المذكور بلفظ « وبينما أنا نائمٌ البارحة » . قوله في آخره (قال أبو عبد الله) كذا لأبي ذر ، ووقع في رواية كريمة « قال محمد ، فقال بعض الشراح : لا منافاة لأنه اسمه ، والقاتل هو البخاري ، والذي يظهر لي أن الصواب ما عند كريمة فإن هذا الكلام ثبت عن الزهري واسمه محمد بن مسلم ، وقد سافه البخاري هنا من طريقه فيبعد أن يأخذ كلامه فينسبه لنفسه . وكان بعضهم لما رأى « وقال محمد ، ظن أنه البخاري فأراد تعظيمه فكناه فأخطأ ، لأن محمداً هو الزهري وليست كنيته أبا عبد الله بل هو أبو بكر ، وسيأتي الكلام على جوامع الحكم ، وسيأتي الحديث في الاعتصام إن شاء الله تعالى

٢٣ - باب التعليق بالعروة والحلقة

٧٠١٤ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا أزهر بن ابن عون ح . وحدثني خليفة « حدثنا معاذٌ حدثنا ابنُ عون عن محمدٍ حدثنا قيسُ بنُ عبادٍ عن عبد الله بن سلامٍ قال : رأيتُ كأنني في روضة ، ووسط الروضة عمودٌ ، في أعلى العمود عروةٌ ، فقبل لي : ارقه ، قلت لا أستطيع ، فأتاني وصيفٌ فرفعَ ثيابي فرقيتُ ، فاستمسكتُ بالعروة ، فانتبعتُ وأنا مستمسكٌ بها . فقَصَصْتُها على النبي ﷺ فقال : تلك الروضة روضة الإسلام ، وذلك العمودُ عمودُ الإسلام ، وتلك العروة العروة الوثقى لا تزال مستمسكاً بالإسلام حتى تموت »

قوله (باب التعليق بالعروة والحلقة) ذكر فيه حديث عبد الله بن سلام « رأيتُ كأنني في روضة » وقد تقدم قبل هذا بأربعة أبواب أن من هذا ، وتقدم شرحه هناك . قال أهل التعبير : الحلقة والعروة المجهولة تدل على تمسك بها على قوة في دينه وإخلاصه فيه

٢٤ - باب عمود الفساطط تحت وسادته

قوله (باب عمود الفساطط) العمود بفتح أوله معروف والجمع أعمدة وعمد بضمين ، وبفتحين ما ترفع به الأخبية من الخشب ، ويطلق أيضاً على ما يرفع به البيوت من حجارة كالرخام والصوان ، ويطلق على ما يعتمد عليه من حديد وغيره « وعمود الصبح ابتداء ضوئه ، والفساطط بهم الفاء وقد تكمر وباطاء المهلة مكررة وقد تبدل الأخيرة سيناً مهملة وقد تبدل التاء طاء مثناة فيهما وفي أحدهما وقد تدغم التاء الأولى في السين وبالسین

المهمة في آخره لغات تبلغ على هذا اثني عشرة اقتصر النروي منها على ست الأولى والأخيرة وبتاء بدل الطاء الأولى وبضم الفاء وبكسرهما ، وقال الجواليقي : إنه فارسي معرب . قوله (تحت وسادته) عند النسفي وعند ، بدل تحت ، كذا للجميع ليس فيه حديث ، وبعده عندهم باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام ، إلا أنه سقط لفظ « باب » عند النسفي والاسماعيلي ، وفيه حديث ابن عمر « رأيت في المنام كأن في يدي سرقة من حرير ، وأما ابن بطال لجمع الترجمتين في باب واحد فقال « باب عمود الفسطاط تحت وسادته ودخول الجنة في المنام فيه حديث ابن عمر الخ ، وأمل مستنده مأوقع في رواية الجرجاني « باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام وعمود الفسطاط تحت وسادته ، لجمع الترجمتين في باب واحد وقدم وآخر ، ثم قال ابن بطال قال المهاب : السرقة السكة وهي كالمودج عند العرب ، وكون عمودها في يد ابن عمر دليل على الاسلام ، وطنها الدين والعلم والشرع الذي به يرزق التمكن من الجنة حيث شاء ، وقد يعبر هنا بالحرير عن شرف الدين والعلم لأن الحرير أشرف ملابس الدنيا وكذلك العلم بالدين أشرف العلوم ، وأما دخول الجنة في المنام فانه يدل على دخولها في اليقظة لأن في بعض وجوه الرؤيا وجهها يكون في اليقظة كما يراه نسا ، ويعبر دخول الجنة أيضا بالدخول في الاسلام الذي هو سبب لدخول الجنة وطيران السرقة قوة تدل على التمكن من الجنة حيث شاء ، قال ابن بطال : وسأت الملب عن ترجمة عمود الفسطاط تحت وسادته ولم يذكر في الحديث عمود فسطاط ولا وسادة فقال : الذي يقع في نفسي أنه رأى في بعض طرق الحديث السرقة شيئا أكمل مما ذكره في كتابه ، وفيه أن السرقة مضروبة في الأرض على عمود كالحباء وأن ابن عمر اقتلها من عمودها فوضعها تحت وسادته وقام هو بالسرقة فأمسكها وهي كالمودج من استبرق فلا يريد موضعاً من الجنة إلا طارت به إليه ، ولم يرض بسند هذه الزيادة فلم يدخله في كتابه ، وقد فعل مثل هذا في كتابه كثيراً كما يترجم بالشئ ولا يذكره ويشير إلى أنه روى في بعض طرقه ، وإنما لم يذكره لأن في سنده ، وأعماله المنية عن تهذيب كتابه انتهى . وقد نقل كلام المهاب جماعة عن الشراح ساكتين عليه ، وعليه أخذ أصلاً إدخال حديث ابن عمر في هذا الباب وليس منه بل له باب مستقل ، وأشدّها تفسيره السرقة بالسكة فاني لم أره لغيره ، قال أبو عبيدة : المرأة قطعة من حرير وكأنها فارسية ، وقال الفارابي : شقة من حرير ، وفي النهاية : قطعة من جيد الحرير ، زاد بعضهم بيضاء ، ويكتفى في رد تفسيرها بالكثرة أو المودج قوله في نفس الخبر « رأيت كأن بيدي قطعة استبرق » وتخيله أن في حديث ابن عمر الزيادة المذكورة لا أصل له لجميع ما رتبته عليه كذلك ، ولكنه ابن المنذر فذكر الترجمة كما ترجم وراد عليه أن قال : روى غير البخاري هذا الحديث - أي حديث ابن عمر - بزيادة عمود الفسطاط ووضع ابن عمر له تحت وسادته ولكن لم توافق الزيادة شرطه فأدرجها في الترجمة نفسها ، وفساد ما قال يظهر مما تقدم ، والمعتمد أن البخاري أشار بهذه الترجمة إلى حديث جاء من طريق « أن النبي ﷺ رأى في منامه عمود الكتاب أنزع من تحت رأسه ، الحديث وأشهر طرقه ما أخرجه يعقوب بن سفيان والطبراني وصححه الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص سمعت رسول الله ﷺ يقول : بينا أنا نائم رأيت عمود الكتاب احتمل من تحت رأسي فأتيته بصري فإذا هو قد عهد به إلى الشام ، إلا وإن الإيمان حين تقع الفتن بالشام ، وفي رواية « فإذا وقعت الفتن فالأمن بالشام » وله طريق عند عبد الرزاق رجاله رجال الصحيح إلا أن فيه انقطاعاً بين أبي القلاب وعبد الله بن عمرو وافقته عنده « أخذوا عمود الكتاب فهدموا به إلى الشام ، وأخرج أحمد ويعقوب بن

سفيان والطبراني أيضاً عن أبي الدرداء رفعه د بينا أنا نائم رأيت عمود الكتاب احتمل من تحت رأسي فظننت أنه مذهب به فأتبعته بصري فعمد به إلى الشام ، الحديث وسنده صحيح ، وأخرج يعقوب والطبراني أيضاً عن أبي أمامة نحوه وقال د انتزع من تحت وسادتي ، وزاد بعد قوله بصري د فاذا هو نور ساطع حتى ظننت أنه قد هوى به فعمد به إلى الشام ، وإني أولت أن الفتن اذا وقعت أن الامان بالشام ، وسنده ضعيف . وأخرج الطبراني أيضاً بسند حسن عن عبد الله بن حوالة أن رسول الله ﷺ قال د رأيت ليلة أسري بي عموداً أبيض كأنه لواء تحمله الملائكة فقلت ما يحملون قالوا عمود الكتاب أمرنا أن نضعه بالشام . قال وبينما أنا نائم رأيت عمود الكتاب اختلس من تحت وسادتي فظننت أن الله تخلصني عن أهل الأرض فأتبعته بصري فاذا هو نور ساطع حتى وضع بالشام ، وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد والطبراني بسند ضعيف وعن عمر عند يعقوب والطبراني كذلك وعن ابن عمر في د فوائد المخلص ، كذلك ، وهذه طرق يقوى بعضها بعضها ، وقد جمعها ابن عساكر في مقدمة تاريخ دمشق ، وأقربها إلى شرط البخاري حديث أبي الدرداء فإنه أخرج لرواته إلا أن فيه اختلافاً على يحيى بن حمزة في شيخه هل هو ثور بن يزيد أو زيد بن واقد ، وهو غير قادح لأن كلا منهما ثقة من شرطه ، فلهذا كتب الترجمة وبيض الحديث لينظر فيه فلم يتهماً له أن يكتبه ، وإنما ترجم وعمود الفسطاط ولفظ الخبر د في عمود الكتاب ، إشارة إلى أن من رأى عمود الفسطاط في منامه فإنه يعبر بنحو ما وقع في الخبر المذكور ، وهو قول العلماء بالتعبير قالوا من رأى في منامه عموداً فإنه يعبر بالدين أو يرجل يعتمد عليه فيه ، وفسروا العمود بالدين والسايطان ، وأما الفسطاط فقالوا من رأى أنه ضرب عليه فسطاط فإنه ينال سلطاناً بقدره أو يخاصم ملكاً فيظفر به

٢٥ - باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام

٧٠١٥ - حدثنا مولى بن أسيد حدثنا وهيب عن أيوب عن نافع د عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : رأيت في المنام كأن في يدي سرقة من حرير لا أهوى بها إلى مكان في الجنة إلا طارت بي إليه ، فقصدتها على حفصة

٧٠١٦ - فقصدتها حفصة على النبي ﷺ فقال : إن أخاك رجل صالح ، أو قال : إن عبد الله رجل صالح

قوله (باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام) تقدم في الذي قبله ما يتعلق بشيء منه ، وحديث ابن عمر في الباب ذكره هنا من طريق وهيب بن خالد عن أيوب عن نافع بلفظ د سرقة ، وذكره بلفظ د قطعة من استبرق ، كما في ترجمة الترمذي من طريق اسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن عليه عن أيوب فذكره مختصراً كرواية وهيب إلا أنه قال د كأنما في يدي قطعة استبرق ، فكان البخاري أشار إلى روايته في الترجمة ، وقد أخرجه أيضاً في د باب من أمار من الليل ، من كتاب التهجد ، وهو في أواخر كتاب الصلاة من طريق حماد بن زيد عن أيوب أتم سياقاً من رواية وهيب واسماعيل ، وأخرجه النسائي من طريق الحارث بن عمير عن أيوب لجمع بين اللفظين فقال د سرقة من استبرق ، وقوله هنا د لا أهوى بها ، هو بضم أوله ، أهوى إلى الشيء بالفتح يهوى بالضم أي

مال ، ووقع في رواية حماد ، فكأنني لا أريد مكانا من الجنة إلا طارت بي إليه ، . قوله في رواية وهيب (فقصتها على حفصة فقصتها حفصة على النبي ﷺ) الحديث وقع مثله في رواية حماد عند مسلم ، ووقع عند المؤلف في روايته بعد قوله « طارت بي إليه » من الزيادة « ورايت كأن اثنين أتيا أني أرادا أن يذهبا بي إلى النار ، الحديث بهذه القصة مختصرا وقال فيه ، فقصة حفصة على النبي ﷺ إحدى رؤياي ، وظاهر رواية وهيب ومن تابعه أن الرؤيا التي أهدت في رواية حماد هي رؤية السرقة من الحرير ، وقد وقع ذلك صريحا في رواية حماد عند مسلم ، لكن يعارضه ما مضى في « باب فضل قيام الليل » ، ويأتي في « باب الأخذ عن اليمين » ، من كتاب التعبير من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه فذكر الحديث في رؤيته النار وفيه « فقصتها على حفصة فقصتها حفصة ، فهو صريح في أن حفصة قصت رؤياه النار . كما أن رواية حماد صريحة في أن حفصة قصت رؤياه السرقة ولم يتعرض في رواية سالم إلى رؤيا السرقة فيحتمل أن يكون قوله « إحدى رؤياي » محمولا على أنها قصت رؤيا السرقة أولا ثم قصت رؤيا النار بعد ذلك ، وأن التقدير قصت إحدى رؤياي أولا فلا يكون لقوله « إحدى » مفهوم ، وهذا الموضع لم أر من تعرض له من الشراح ولا أزال أشكاه فلا الحمد على ذلك . قوله (نقال إن أحاك رجل صالح أو ابن عبد الله رجل صالح) هو شك من الراوي ، ووقع في رواية حماد المذكورة « أن عبد الله رجل صالح » بالجزم ، وكذا في رواية صخر بن جويرية عن نافع ، زاد الكشميهني في روايته عن الفربري في الموضعين « لو كان يصلي من الليل ، وسقطت هذه الزيادة غيره وهي ثابتة في رواية سالم كما تقدم في قيام الليل وتأتي ، ويؤيد ثبوتها قوله في رواية حماد عند الجميع « فقال نافع فلم يزل بعد ذلك يذكر الصلاة » وقد تقدم في قيام الليل وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عند مسلم « وقال نعم الفتى - أو قال نعم الرجل - ابن عمر لو كان يصلي من الليل قال ابن عمر وكنت إذا نمت لم أقم حتى أصبح ، قال نافع فكان ابن عمر بعد يصلي من الليل ، أخرج مسلم إسناده وأصله وأحال بالمتن على رواية سالم ، وهو غيب جيد لتغايرهما ، وأخرجه بلفظه أبو حنيفة والجوزقي بهذا ، ويأتي في « باب الأمن وذهاب الروح » ، أيضا من طريق صخر بن جويرية عن نافع ، وكذا بعده « في باب الأخذ عن اليمين » ، في رواية سالم ، قال الزهري : وكان عبد الله بعد ذلك يذكر الصلاة من الليل ، وأمل الزهري سماع ذلك من نافع أو من سالم ، ومضى شرحه هناك . ووقع في مسند أبي بكر بن حارون الروياني من طريق عبد الله بن نافع عن أبيه في نحو هذه القصة من الزيادة « وكان عبد الله كثير الرقاد » وفيه أيضا « أن الملك الذي قال له لم ترع قال له لا ندع الصلاة ، نعم الرجل أنت لولا قلة الصلاة » .

٢٦ - باب التقييد في المنام

٧٠١٧ - **حدثنا** عبد الله بن صباح **حدثنا** معتبر قال سمعت عوفاً قال **حدثنا** محمد بن سيرين أنه « سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : إذا اقترَبَ الزمان لم تكدر رؤيا المؤمن تكذب ، ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ، وما كان من النبوة فإنه لا يكذب - قال محمد : وأنا أقول هذه - قال : وكان يقال الرؤيا ثلاث حديث النفس ، وتخويف الشيطان ، وبشرى من الله . فمن رأى شيئا يكرهه فلا يقصه على أحد ، وليقم

فليُصَلَّ. قال: وكان يُسكره الخُلُّ في النوم، وكان يُسجِّبهم للقيد، ويقال: القيدُ ثباتٌ في الدين، وروى قتادة ويونس وهشام وأبو هلال عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وأدراجهم كله في الحديث. وحديث عوفٍ أبين. وقال يونس: لا أحسبه إلا عن النبي ﷺ في القيد. قال أبو عبد الله: لا تكون الأغلال إلا في الأعناق

قوله (باب القيد في المنام) أي من رأى في المنام أنه مقيد ما يكون تعبيره؟ وظاهر إطلاق الخبر أنه يعبر بالثبات في الدين في جميع وجوهه، لكن أهل التعبير خصوا ذلك بما إذا لم يكن هناك قرينة أخرى كما لو كان مسافرا أو مريضاً فإنه يدل على أن سفره أو مرضه بطول، وكذا لو رأى في القيد صفة زائدة كن رأى في رجله قيداً من فضة فإنه يدل على أن يتزوج، وإن كان من ذهب فإنه لاسر يكون بسبب مال يتطلبه، وإن كان من صفر فإنه لاسر مكروه أو مال قات، وإن كان من رصاص فإنه لاسر فيه وهن، وإن كان من حبل فلأسر في الدين، وإن كان من خشب فلأسر فيه نفاق، وإن كان من حطب فلتهمة، وإن كان من خرة أو خيط فلأسر لا يدوم. **قوله** (حدثنا عبد الله بن صباح) بفتح المهملة وتشديد الموحدة هو المطار البصري، وتقدم في الصلاة في باب السمر بعد العشاء، حدثنا عبد الله بن الصباح، ولبعضهم عبد الله بن صباح كما هنا، ولأبي نعيم هنا من رواية محمد بن يحيى ابن منده حدثنا عبد الله بن الصباح، وفي شيوخ البخاري ابن الصباح ثلاثة: عبد الله هذا، ومحمد والحسن، وليس واحد منهم أحداً الآخر. **قوله** (حدثنا معتمر) هو ابن سليمان التيمي، وعرف هو الأهرابي. **قوله** (إذا اقترب الزمان لم يكذب رؤيا المؤمن تكذب) كذا الأكثر، ووقع في رواية أبي ذر عن غير الكشميني بتقديم تكذب على رؤيا المؤمن، وكذا في رواية محمد بن يحيى، وكذا في رواية عيسى بن يونس عن عوف عند الاسماعيلي، قال الخطابي في المعالم، في قوله: إذا اقترب الزمان، قولان: أحدهما أن يكون معناه تقارب زمان الليل وزمان النهار وهو وقت استوائهما أيام الربيع وذلك وقت اعتدال الطبائع الأربع غالباً، وكذلك هو في الحديث، والمعبرون يقولون: أصدق الرؤيا ما كان وقت اعتدال الليل والنهار وإدراك النمار، ونقله في غريب الحديث، عن أبي دارود السجستاني ثم قال: والمعبرون يزعمون أن أصدق الأزمان لوقوع التعبير وقت انفتاح الأزهار وإدراك النمار وهما الوقتان اللذان يعتدل فيهما الليل والنهار، والقول الآخر أن اقتراب الزمان انتهاء مدته إذا دنا قيام الساعة. قلت: يبعد الأول التقييد بالمؤمن، فإن الوقت الذي تعتدل فيه الطبائع لا يختص به، وقد جزم ابن بطال بأن الأول هو الصواب، واستند إلى ما أخرجه الترمذي من طريق معمر عن أيوب في هذا الحديث بلفظ: في آخر الزمان لا تكذب رؤيا المؤمن وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثاً، قال فعل هذا قلعتي إذا اقتربت الساعة وقبض أكثر العلم ودرست معالم الديانة بالهرج والفتنة فكانت الناس على مثل الفترة محتاجين إلى مذكر ومحدد لما درس من الدين كما كانت الامم تذكر بالانبياء، لكن لما كان نبينا خاتم الانبياء وصار الزمان المذكور يشبه زمان الفترة عوضوا بما صنعوا من النبوة بعده بالرؤيا الصادقة التي هي جزء من النبوة الآتية بالتبشير والانذار انتهى. ويؤيده ما أخرجه ابن ماجه من طريق الأوزاعي عن محمد بن سيرين بلفظ: إذا قرب الزمان، وأخرج البزار من طريق يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين بلفظ: إذا تقارب الزمان، وسيأتي في كتاب الفتن من وجه

آخر عن أبي هريرة « يتقارب الزمان ويرفع العلم ، الحديث ، والمراد به اقتراب الساعة قطعا . وقال الداودي : المراد بتقارب الزمان نقص الساعات والايام والليالي انتهى ، ومراده بالنقص سرعة مرورها ، وذلك قرب قيام الساعة كما ثبت في الحديث الآخر عند مسلم وغيره « يتقارب الزمان ، حتى تكون السنة كالشهر والشهر كالجمعة والجمعة كالايوم والايوم كالساعة والساعة كاحترق السعفة ، وقيل ان المراد بازمان المذكور زمان المهدي عند بسط العدل وكثرة الامن وبسط الخير والرزق ، فان ذلك الزمان يستقصر لاستلذاذه فتتقارب اطرافه ، وأما قوله « لم تكذب الخ » فيه إشارة الى غلبة الصدق على الرؤيا وان أمكن أن شيئا منها لا يصدق ، والراجع أن المراد في التكذب عنها أصلا لأن حرف النفي الداخل على « كاد » ينفي قرب حصوله والثاني لقرب حصول الشيء أدل على نفيه نفسه ذكره الطيبي . وقال القرطبي في « المفهم » : والمراد والله أعلم بآخر الزمان المذكور في هذا الحديث زمان الطائفة الباقية مع عيسى بن مريم بعد قتله الدجال ، فقد ذكر مسلم في حديث عبد الله بن عمر مائعه « فيبعث الله عيسى بن مريم فيمكث في الناس سبع سنين ليس بين اثنين عداوة ، ثم يرسل الله ريحا باردة من قبل الشام فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال ذرة من خير أو إيمان الا قبضه » الحديث ، قال : فكان أهل هذا الزمان أحسن هذه الأمة حالا بعد الصدر الأول وأصدقهم أقوالا ، فكانت رؤياهم لا تكذب ، ومن ثم قال عقب هذا « وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثا » وإنما كان كذلك لأن من كثرت صدقه تنور قلبه وقوى إدراكه فانتقشت فيه الممانع على وجه الصحة ، وكذلك من كان غالب حاله الصدق في بقية استصحاب ذلك في نومه فلا يرى الا صدقا وهذا بخلاف الكاذب والمخاط فانه يفسد قلبه ويظلم فلا يرى الا تخليطا وأضغاثا ، وقد يندر المنام أحيانا فيرى الصادق مالا يصح ويرى الكاذب ما يصح ، ولكن الأغلب الاكثر ما تقدم والله أعلم . وهذا يؤيد ما تقدم أن الرؤيا لا تكون إلا من أجزاء النبوة إن صدرت من مسلم صادق صالح ثم ومن ثم قيد بذلك في حديث « رؤيا المسلم جزء » فانه جاء مطلقا مقتصرًا على المسلم فاخرج الكافر ، وجاء مقيدا بالصالح تارة وبالصالحة وبالحسنة وبالصادقة كما تقدم بيانه ، فيحمل المطلق على المقيد ، وهو الذي يناسب حاله حال النبي فيكرم بما أكرم به النبي وهو الاطلاع على شيء من الغيب ، فأما الكافر والمناق والكاذب والمخاط وان صدقت رؤياهم في بعض الاوقات فانها لا تكون من الوحي ولا من النبوة ، اذ ليس كل من صدق في شيء ما يكون خبره ذلك نبوة ، فقد يقول الكاهن كلمة حق وقد يحدث المنجم فيصيب ما كان كل ذلك على الدور والقلّة والله أعلم . وقال ابن أبي جرة : معنى كون رؤيا المؤمن في آخر الزمان لا تكذب أنها تقع غالبا على الوجه الذي لا يحتاج الى تعبير فلا يدخلها التكذب ، بخلاف ما قبل ذلك فانها قد يخفى تأويلها فيعبرها العابر فلا تقع كما قال فيصدق دخول التكذب فيها بهذا الاعتبار ، قال : والحكمة في اختصاص ذلك بآخر الزمان أن المؤمن في ذلك الوقت يكون غريبا كما في الحديث « بدأ الاسلام غريبا وسيعود غريبا » أخرجه مسلم ، فيقل أنيس المؤمن ومعيته في ذلك الوقت فيكرم بالرؤيا الصادقة . قال : ويمكن أن يؤخذ من هذا سبب اختلاف الاحاديث في هدد أجزاء النبوة بالنسبة لرؤيا المؤمن فيقال : كلما قرب الأمر وكانت الرؤيا أصدق حل على أقل عدد ورد ، وعكسه ، وما بين ذلك . قلت : وتنبؤ الإشارة الى هذه المناسبة فيما تقدم من المناسبات وحاصل ما اجتمع من كلامهم في معنى قوله « إذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن تكذب » إذا كان المراد آخر الزمان ثلاثة أقوال : أحدها أن العلم بأمور الديانة لما يذهب غالبه بذهاب غالب أهله وتعذرت النبوة في هذه الأمة

عوضاً بالمرأى الصادقة ليجدد لهم ما قد درس من العلم ، والثاني أن المؤمنين لما يقل عددهم ويغلب الكفر والجهل والفسق على الموجودين يؤنس المؤمن ويمن بالرؤيا الصادقة إكراماً له وتسليماً وعلى هذين القوانين لا يختص ذلك بزمان معين بل كلما قرب فراغ الدنيا وأخذ أمر الدين في الاضمحلال تكون رؤيا المؤمن الصادق أصدق ، والثالث أن ذلك خاص بزمان عيسى بن مريم ، وأولها أولها ، والله أعلم . قوله (ورؤيا المؤمن جزء) الحديث هو معطوف على جملة الحديث الذي قبله وهو « إذا اقرب الزمان » الحديث فهو مرفوع أيضاً ، وقد تقدم شرحه مستوفى قريباً وقوله « وما كان من النبوة فانه لا يكذب » هذا القدر لم يتقدم في شيء من طرق الحديث المذكور ، وظاهر إرادته هنا أنه مرفوع ، وأن كان كذلك فانه أولى ما فسر به المراد من النبوة في الحديث وهو صفة الصدق ، ثم يظهر لي أن قوله بعد هذا « قال محمد : وأنا أقول هذه » الإشارة في قوله « هذه » للجملة المذكورة ، وهذا هو السر في إعادة قوله « قال » بعد قوله « هذا » ثم رأيت في « بغية النقاد لابن المواق » أن عبد الحق أغفل التنبيه على أن هذه الرواية مدرجة وأنه لا شك في إدراجها ، فعلى هذا فهمي من قول ابن سيرين « وليست مرفوعة » . قوله (وأنا أقول هذه) كذا لأبي ذر وفي جميع الطرق وكذا ذكره الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما ، ووقع في شرح ابن بطلال « وأنا أقول هذه الأمة وكان يقال الخ » . قلت : وليست هذه اللفظة في شيء من نسخ صحيح البخاري ولا ذكرها عبد الحق في جمعه ولا الحميدي ولا من أخرج حديث عوف من أصحاب الكذب والمسايد ، وقد تقلده عياض فذكره كما ذكره ابن بطلال وقبمه في شرحه فقال : خشي ابن سيرين أن يتأول أحد معنى قوله « وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثاً » أنه إذا تقارب الزمان لم يصدق إلا رؤيا الرجل الصالح فقال : وأنا أقول هذه الأمة ، يعني رؤيا هذه الأمة صادقة كلها صالحها وفاجرها ليكون صدق رؤياهم زاجراً لهم وحجة عليهم لدروس أعلام الدين وطموس آثاره بموت العلماء وظهور المنكر انتهى . وهذا مرتب على ثبوت هذه الرواية وهي لفظة « الأمة » ولم أجدها في شيء من الأصول ، وقد قال أبو هوانه الأسفرايني بعد أن أخرجه موصولاً مرفوعاً من طريق هشام عن ابن سيرين : هذا لا يصح مرفوعاً عن ابن سيرين . قلت : وإلى ذلك أشار البخاري في آخره بقوله وحديث عوف « أين أي حيث فصل المرفوع من الموقوف » . قوله (قال وكان يقال الرؤيا ثلاث الخ) قائل « قال » هو محمد بن سيرين ، وأبهم القائل في هذه الرواية وهو أبو هريرة ، وقد رفعه بعض الرواة ووقفه بعضهم ، وقد أخرجه أحمد عن هوزة بن خليفة عن عوف بسنده مرفوعاً « الرؤيا ثلاث » الحديث مثله ، وأخرجه الترمذي والنسائي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال « قال رسول الله ﷺ : الرؤيا ثلاث » ، فرؤيا حق ورؤيا يحدث بها الرجل نفسه ، ورؤيا تحزين من الشيطان ، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من طريق عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن محمد بن سيرين مرفوعاً أيضاً باللفظ « الرؤيا ثلاث » ، فالرؤيا الصالحة بشرى من الله ، والباقي نحوه . قوله (حديث النفس وتخويف الشيطان وبشرى من الله) وقع في حديث عوف بن مالك عند ابن إمامة بسند حسن رفعه « الرؤيا ثلاث منها أهويل من الشيطان ليحزن ابن آدم ، ومنها ما بهم به الرجل في يقظته فيراه في منامه ، ومنها جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة » . قلت : وإس المحرر مراداً من قوله « ثلاث » اثبوت نوع رابع في حديث أبي هريرة في الباب وهو حديث النفس ، وإس في حديث أبي قتادة وأبي سعيد المازيني سوى ذكر وصف الرؤيا بأنها مكروهة ومحبوذة أو حسنة وسيئة ، وبقي نوع خامس وهو تلاعب الشيطان ، وقد ثبت عند مسلم من حديث جابر

قال : جاء أعرابي فقال : يا رسول الله رأيت في المنام كأن رأسي قطع فأنا أنبمه ، وفي لفظ : فقد خرج فاشتدت في أثره ، فقال : لا تخبر بتلاعب الشيطان بك في المنام ، وفي رواية له : إذا تلاعب الشيطان بأحدكم في منامه فلا يخبر به الناس ، . ونوع سادس وهو رؤيا ما يعتاده الرائي في اليقظة ، كن كانت عادة أن يأكل في وقت فنام فيه فرأى أنه يأكل ، أو بات طالما من أكل أو شرب فرأى أنه يتقيأ ، ويذنه وبين حديث النفس عموم وخصوص . وسابع وهو الاضغاث . قوله (فن رأى شيئا يكرهه فلا يقصه على أحد ؛ وليقم فليصل) زاد في رواية هوذة : فإذا رأى أحدكم رؤيا تعجبه فليقصها لمن يشاء ، وإذا رأى شيئا يكرهه ، فذكر مثله . ووقع في رواية أيوب عن محمد بن سيرين : فيصل ولا يحدث بها الناس ، وزاد في رواية سعيد بن أبي عروبة عن ابن سيرين عند الترمذي : وكان يقول لا تقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح ، وهذا ورد معناه مرفوعا في حديث أبي رزين عند أبي داود والترمذي وابن ماجه : ولا يقصها إلا على واد أو ذي رأى ، وقد تقدم شرح هذه الزيادة في باب الرؤيا من الله تعالى . قوله (قال وكان يكره الغل في النوم ، ويمجهم القيد ويقال : القيد ثبات في الدين) كذا ثبت هنا بلفظ الجمع في «يمجهم» والافراد في «يكره ويقول» قال الطائي : ضمير الجمع لأهل التعبير ، وكذا قوله «وكان يقال» قال المهاب : الغل يمر بالمكروه لأن الله أخبر في كتابه أنه من صفات أهل النار بقوله تعالى «اذ الاغلال في أعناقهم» الآية ، وقد يدل على الكفر ، وقد يمر بامرأة تؤذي . وقال ابن العربي : إنما أحبوا القيد لذكر النبي ﷺ له في قسم المحمود فقال : قيد الايمان المتمك . وأما الغل فقد كرهه شرعا في المفهوم كقوله (خذوه فغلوه - واذ الاغلال في أعناقهم - ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك - وغت أيديهم) وإنما جعل القيد ثباتا في الدين لأن القيد لا يستطيع المشي فضرر مثلا للايمان الذي يمنع عن المشي إلى الباطل . وقال النووي : قال العلماء إنما أحب القيد لأن محله الرجل وهو كف عن المعاصي والشر والباطل ، وأبفض الغل لأن محله العنق وهو صفة أهل النار . وأما أهل التعبير فقالوا إن القيد ثبات في الأمر الذي يراه الرائي بحسب من يرى ذلك له ، وقالوا إن انغم الغل إلى القيد دل على زيادة المكروه ، وإذا جعل الغل في اليدين حمد لأنه كف لها عن الشر ، وقد يدل على البخل بحسب الحال . وقالوا أيضا : إن رأى إن يديه مغلولتان فهو بخيل ، وإن رأى أنه قيد وغل فانه يقع في سجن أو شدة . قلت : وقد يكون الغل في بعض المرات محمدا كما وقع لأبي بكر الصديق ، فأخرج أبو بكر بن أبي شيبة بسند صحيح عن مسروق قال : مر صهيب بأبي بكر فأعرض عنه ، فسأله فقال : رأيت يدك مغلولة على باب أبي الحشر رجل من الانصار ، فقال أبو بكر : جمع لي ديني إلى يوم الحشر . وقال الكرماني : اختلف في قوله وكان يقال هل هو مرفوع أو لا فقال بعضهم من قوله «وكان يقال» إلى قوله «في الدين» مرفوع كله ، وقال بعضهم هو كله كلام ابن سيرين وفاعل «كان يكره» أبو هريرة . قلت : أخذه من كلام الطائي فانه قال : يحتمل أن يكون مقولا للراوى عن ابن سيرين فيكون اسم كان ضميرا لابن سيرين وأن يكون مقولا لابن سيرين واسم كان ضمير أبي هريرة أو النبي ﷺ . وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن سيرين وقال في آخره : لا أدري هو في الحديث أو قاله ابن سيرين . قوله (ورواه قتادة ويونس وهشام وأبو هلال عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ) يعني أصل الحديث وأما من قوله «وكان يقال» ففهم من رواه بتجمله مرفوعا ومنهم من اقتصر على بعضه كما سأبينه . قوله (وأدرجه بعضهم كله في الحديث) يعني جمعه كله مرفوعا ، والمراد به رواية هشام عن قتادة كما سأبينه . قوله (وحديث هوف

(أبين) أي حيث فصل المرفوع من الموقوف ولا سيما تصريحه بقول ابن سيرين «وأنا أقول هذه» فإنه دال على الاختصاص بخلاف ما قال فيه «وكان يقال» فإن فيها الاحتمال بخلاف أول الحديث فإنه صرح برفعه ، وقد اقتصر بعض الرواة عن عوف على بعض ما ذكره معتمر بن سليمان عنه كما بينته من رواية هوزة وعيسى بن يونس ، قال القرطبي : ظاهر السياق أن الجميع من قول النبي ﷺ ، غير أن أيوب هو الذي روى هذا الحديث عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة وقد أخبر عن نفسه أنه شك أنه من قول النبي ﷺ أو من قول أبي هريرة فلا يمول على ذلك الظاهر . قلت : وهو حصر مردود ، وكما أنه تكلم عليه بالنسبة لرواية مسلم خاصة فإن مسلماً ما أخرج طريق عوف هذه وإن كانه أخرج طريق قتادة عن محمد بن سيرين ، فلا يلزم من كون أيوب شك أن لا يعزل على رواية من لم يشك وهو قتادة مثلاً ، لكن لما كان في الرواية المفصلة زيادة فرجحت . قوله (وقال يونس لا أحسبه إلا عن النبي ﷺ في القيد) يعني أنه شك في رفعه . قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف . قوله (لا تكون الأغلال إلا في الأعناق) كأنه يشير إلى الرد على من قال : قد يكون الغل في غير العنق كاليد والرجل ، والغل يضم المعجمة وتشديد اللام واحد الأغلال ، قال : وقد أطاق بعضهم الغل على ما تربط به اليد ، ومن ذكره أبو علي الفاي وصاحب المحكم وغيرهما قالوا : الغل جامعة تجعل في العنق أو اليد والجمع أغلال ، ويد مفعولة جعلت في الغل ، ويؤيده قوله تعالى (غلت أيديهم) كذا استشهد به الكرماني ، وفيه نظر لأن اليد تغل في العنق وهو عند أهل التعبير عبارة عن كفهما عن الشر ، ويؤيده منام صهيب في حق أبي بكر الصديق كما تقدم قريباً ، فأما رواية قتادة المتعلقة فوصلها مسلم والنسائي من رواية معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي عن أبيه عن قتادة ولفظ النسائي بالسند المذكور «عن النبي ﷺ أنه كان يقول الرؤيا الصالحة بشارة من الله والتحزين من الشيطان ، ومن الرؤيا ما يحدث به الرجل نفسه ، فإذا رأى أحدهم رؤيا يكرها فليقم فليصل ، وأكره الغل في النوم ، ويعجبني القيد فإن القيد ثبات في الدين ، وأما مسلم فإنه ساقه بسنده عتب رواية معمر عن أيوب التي فيها «قال أبو هريرة فيمجبني القيد وأكره الغل ، القيد ثبات في الدين» قال مسلم فأدرج يعني هشاماً عن قتادة في الحديث قوله «وأكره الغل الخ» ولم يذكر «الرؤيا جزء» الحديث وكذلك رواه أيوب عن محمد بن سيرين قال «قال أبو هريرة أحب القيد في النوم وأكره الغل ، القيد في النوم ثبات في الدين» أخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية سفيان بن عيينة عنه ، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من رواية عبد الوهاب الثقفي عن أيوب فنذكر حديث «إذا اقرب الزمان» الحديث ثم قال «ورؤيا المسلم جزء من» الحديث ثم قال «والرؤيا ثلاث» الحديث ثم قال بعده «قال وأحب القيد وأكره الغل ، القيد ثبات في الدين» فلا أدري هو في الحديث أو قاله ابن سيرين ، هذا لفظ مسلم ، ولم يذكر أبو داود ولا الترمذي قوله «فلا أدري الخ» ، وأخرجه الترمذي وأحمد والحاكم من رواية معمر عن أيوب فنذكر الحديث الأول ونحو الثاني ثم قال بعدهما : قال أبو هريرة يعجبني القيد الخ ، قال «وقال النبي ﷺ رؤيا المؤمن جزء الخ» وقد أخرج الترمذي والنسائي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة حديث «الرؤيا ثلاثة» مرفوعاً كما أشرت إليه قبل هذا ثم قال بعده «وكان يقول يعجبني القيد» الحديث ، وبعده «وكان يقول : من رأى فاني أنا هو» الحديث . وبعده «وكان يقول : لا تقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح» وهذا ظاهر في أن الأحاديث كلها مرفوعة ، وأما رواية يونس وهو ابن عبيد فأخرجها البزار في مسنده من طريق أبي خلف وهو عبد الله بن

عيسى الخزاز بمسجات البصري عن يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : إذا تقارب الزمان لم تذكر رؤيا المؤمن تكذب ، وأحب القيد وأكره الغل ، قال : ولا أعلمه إلا وقد رفعه عن النبي ﷺ ، قال البزار روى عن محمد بن عمار عدة أوجه ، وإنما ذكرناه من رواية يونس لعزة ما أسند يونس عن محمد بن سيرين . قلت : وقد أخرج ابن ماجه من طريق أبي بكر الهذلي عن ابن سيرين حديث القيد موصولا مرفوعا ولكن الهذلي ضعيف وأما رواية هشام فقال أحمد : حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا هشام هو ابن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : إذا اقترب الزمان الحديث ، ورؤيا المؤمن الحديث ، وأحب القيد في النوم الحديث ، والرؤيا ثلاث الحديث ، فساق الجميع مرفوعا ، وهكذا أخرجه الدارمي من رواية محمد بن الحسين عن هشام ، وأخرجه الخطيب في المدرج من طريق علي بن عاصم عن خالد وهشام عن ابن سيرين مرفوعا ، قال الخطيب : والمتمن كاه مرفوع إلا ذكر القيد والغل فإنه قول أبي هريرة أدرج في الخبر ، وبينه معمر عن أيوب ، وأخرج أبو حوالة في صحيحه من طريق عبد الله بن بكر عن هشام قصة القيد وقال : الأصح أن هذا من قول ابن سيرين . وقد أخرجه مسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام بن حسان وأيوب جميعا عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : إذا اقترب الزمان ، قال وساق الحديث ولم يذكر فيه النبي ﷺ ، وكذا أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي أسامة عن هشام موقوفا وزاد في آخره : قال أبو هريرة : اللب في المنام القطرة ، وأما رواية أبي هلال واسمه محمد بن سليم الراسي عن محمد بن سيرين فلم أقف عليها موصولة إلى الآن ، وأخرج أحمد في الوحد عن عثمان بن حماد بن زيد عن أيوب قال : رأيت ابن سيرين مقيدا في المنام ، وهذا يشعر بأن ابن سيرين كان يعتمد في تعبير القيد على ما في الخبر فأعطى هو ذلك وكان كذلك . قال الفرطبي : هذا الحديث وإن اختلف في رفعه ووقفه فإن معناه صحيح ، لأن القيد في الرجلين تثبيت للقييد في مكانه فإذا رآه من هو على حالة كان ذلك دليلا على ثبوته على تلك الحالة ، وأما كراهة الغل فلأن محله الأعناق نكالا وعقوبة وقهرا وإذلالا ، وقد يسحب على وجهه ويخر على قفاه فهو مدموم شرطا وعادة ، فرويته في العنق دليل على وقوع حال سيئة للرائي فلازمه ولا ينفك عنها ، وقد يكون ذلك في دينه كواجبات فرط فيها أو معاص ارتكبها أو حقوق لازمة له لم يوفها أهلها مع قدرته ، وقد تكون في دنياه كشدة تعذيبه أو تلازمه

٢٧ - باب العين الجارية في اللنام

٧٠١٨ - حدثنا عبد الله أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن الزهري عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أم العلاء - وهي امرأة من نساءهم بايعة رسول الله ﷺ - قالت : طار لنا عثمان بن مظعون في السكينة حين اقترعت الأنصار على سكنى المهاجرين ، فاشتكى ، فرضناه حتى توفي ، ثم جعلناه في أثوابه ، فدخل علينا رسول الله ﷺ فقالت : رحمة الله عليك أبا السائب ، فشهادتي عليك لقد أكرمك الله . قال : وما يدريك ؟ قالت : لا أدري والله . قال : أما هو فقد جاءه اليقين ، إني لأرجو له الخير من الله ، والله ما أدري - وأنا رسول الله - ما يفعل بي ولا بكم . قالت أم العلاء : فوالله لا أزكي أحدا بعده . قالت : ورأيت لعثمان في النوم عينا تجرى ، فحنت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال : ذاك عمله يجري له .

قوله (باب العين الجارية في المنام) قال المصنف : العين الجارية تحتمل وجوها ، فان كان ماؤها صافيا عبرت بالعمل الصالح وإلا فلا . وقال غيره : العين الجارية عمل جار من صدقة أو معروف لحى أو ميت قد أحدثه أو أجراه . وقال آخرون : عين الماء نعمة وبركة وخير وبلوغ أمنية إن كان صاحبها مستورا ، فان كان غير عفيف أصابته مصيبة يبكى لها أهل داره . **قوله** (عبد الله) هو ابن المبارك . **قوله** (عن أم العلاء) هي امرأة من نسائهم) وتقدم في كتاب الهجرة أنها والددة خارجة بن زيد الراوى عنها هنا وأن هذا الحديث ورد من طريق أبي النضر عن خارجة بن زيد عن أمه ، وذكرت نسبها هناك وأن اسمها كنيتهما ، ومنه يؤخذ أن القائل هنا هو امرأة من نسائهم ، هو الزهري راوية عن خارجة بن زيد ، ووقع في د باب رؤيا النساء ، فيما مضى قريبا من طريق عقيل عن ابن شهاب عن خارجة د أن أم العلاء امرأة من الانصار بايعت رسول الله ﷺ أخبرته ، وأخرج أحمد وابن سعد بسند فيه على بن زيد بن جهمان وفيه ضعف من حديث ابن عباس قال د لما مات عثمان بن مظعون قالت امرأته هنيئا لك الجنة ، فذكر نحر هذه القصة ، وقوله د امرأته ، فيه نظر ، فإله كان فيه د قالت امرأة ، بغير ضمير وهي أم العلاء ، ويحتمل أنه كان تزوجها قبل زيد بن ثابت ، ويحتمل أن يكون القول تعدد منهما . وعند ابن سعد أيضا من مرسل زيد بن أسلم بسند حسن د قال سمع رسول الله ﷺ حجوزا تقول في جنازة عثمان بن مظعون وراء جنازته : هنيئا لك الجنة يا أبا السائب ، فذكر نحره وفيه د بحسبك أن تقولى كان يحب الله ورسوله ، **قوله** (طار لنا) تقدم بيانه في د باب الفرعة في المشكلات ، ووقع عند ابن سعد من وجه آخر عن معمر د فتشاحت الانصار فيهم أن ينزلهم منازلهم حتى اقترعوا عليهم فطار لنا عثمان بن مظعون ، يعنى وقع في سهمنا ، كذا وقع التفسير في الأصل وأظنه من كلام الزهري أو من دونه . **قوله** (حين اقترعت) في رواية أبي ذر عن غير الكشميني د أفرعت ، بحذف الهمزة ووقع في رواية عقيل المذكورة أنهم د اقتسموا المهاجرين فرعة . **قوله** (فاشتكى فرضناه حتى توفى) في الكلام حذف تقديره فأقام عندنا مدة فاشتكى أى مرض فرضناه أى قمنا بأمره في مرضه ، وقد وقع في رواية عقيل د فطار لنا عثمان بن مظعون فأبناؤه في أبياتنا ، فوجع وجهه الذى توفى فيه ، قلت : وكانت وفاته في شعبان سنة ثلاث من الهجرة أرخه ابن سعد وغيره ، وقد تقدمت سائر فوائده في أول الجنائز والكلام على قوله ما يفعل به والاختلاف فيها ، وقوله في آخره د ذاك عمله يجرى له ، قيل يحتمل أنه كان لعثمان شيء عمله بقى له ثوابه جاريا كالصدقة ، وأنكره مغلطاي وقال : لم يكن لعثمان بن مظعون شيء من الأمور الثلاث التى ذكرها مسلم من حديث أبي هريرة رفعه د اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث ، . قلت : وهو نفي مردود فانه كان له ولد صالح شهد بدرا وما بعدها وهو السائب مات في خلافة أبي بكر فهو أحد الثلاث ، وقد كان عثمان من الأغنياء فلا يبعد أن تكون له صدقة استمرت بعد موته ، فقد أخرج ابن سعد عن مرسل أبي بردة ابن أبي موسى قال د دخلت امرأة عثمان بن مظعون على نساء النبي ﷺ فرأين هيتننا فقلن : مالك ؟ فإ فى قریش أغنى من بعلك ، فقالت : أما إله فقائم ، الحديث ويحتمل أن يراد بعمل عثمان بن مظعون مراحطته في جهاد أعداء الله فانه من يجرى له عمله كما ثبت في السنن وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم من حديث فضالة بن عبيد رفعه د كل ميت يختم على عمله الا المراط في سبيل الله فانه ينمى له عمله إلى يوم القيامة ويأمن من فتنة القبر ، وله شاهد عند مسلم والنسائى والبخارى من حديث سلمان رفعه د رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه ، وإن

مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل وأمن الفتان ، وله شواهد أخرى ، فليحمل حال عثمان بن مظعون هل ذلك
ويزول الإشكال من أصله

٢٨ - باب نزع الماء من البئر حتى يروى الناس ، رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ

٧٠١٩ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن كثير حدثنا شبيب بن حرب حدثنا صخر بن جويرية حدثنا

نافع « أن ابن عمر رضي الله عنهما حدثه قال : قال رسول الله ﷺ : بينا أنا على بئر أنزع منها إذ جاءني أبو
بكر وعمر ، فأخذ أبو بكر الدلو فنزع ذنوباً أو ذنوبين ، وفي نزعهم ضعف ، فغفر الله له . ثم أخذها ابن
الخطاب من يد أبي بكر فاستحالت في يده غرباً ، فلم أرَ هبةً من الناس بفري قرية حتى ضرب الناس بطنه »

قوله (باب نزع الماء من البئر حتى يروى الناس) هو بفتح الواو من الروى ، والنزع بفتح النون وسكون
الزاي اخراج الماء الاستعفاء . قوله (رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ) وصله المصنف من حديثه في الباب الذي
بعده . قوله (حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن كثير) هو الدرقي وشبيب بن حرب هو المدائني يكنى أبا صالح كان
أصله من بغداد فسكن المدائن حتى نسب إليها ثم انتقل إلى مكة فزها إلى أن مات بها ، وكان صدوقاً شديد الورع
وقد وثقه يحيى بن معين والنسائي والدارقطني وآخرون وماله في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وقد ذكره في
الضعفاء شعيب بن حرب فقال منكر الحديث مجهول ، وأظنه آخر وافق اسمه واسم أبيه وأعلم عند الله تعالى . قوله
(بينا أنا على بئر أنزع منها) أي استخرج منها الماء بآلة كالدلو . وفي حديث أبي هريرة في الباب الذي يليه « رأيتني
على قليب وعليها دلو فنزعت منها ما شاء الله » وفي رواية همام « رأيت أني على حوض أسقى الناس ، والجمع بينهما
أن القليب هو البئر المقلوب ترابها قبل الطل ، والحوض هو الذي يجعل بجانب البئر لشرب الابل فلا منافاة . قوله
(إذ جاءني أبو بكر وعمر) في رواية أبي يونس عن أبي هريرة « لجأني أبو بكر فأخذ أبو بكر الدلو ، أي التي كان
النبي ﷺ يملأها الماء ، ووقع في رواية همام الآتية بعد هذا « فأخذ أبو بكر من الدلو ليرحمي ، وفي رواية أبي
يونس « ليرحمي ، وأول حديث سالم عن أبيه في الباب الذي يليه « رأيت الناس اجتمعوا » ولم يذكر قصة النزع
ووقع في رواية أبي بكر بن سالم عن أبيه « رأيت في النوم أني أنزع على قليب بدلو بكرة ، فذكر الحديث نحوه
أخرجه أبو عوانة . قوله (نزع ذنوباً أو ذنوبين) كذا هنا ، ومثله لأكثر الرواة ، ووقع في رواية همام
المذكورة « ذنوبين » ولم يشك ، ومثله في رواية أبي يونس ، والذنوب بفتح المعجمة الدلو الممتلئ . قوله (وفي
نزعهم ضعف) تقدم شرحه ، وبيان الاختلاف في تأويله في آخر علامات النبوة في مناقب عمر . قوله (فغفر الله له) وقع
في الروايات المذكورة « والله يغفر له » . قوله ، ثم أخذها ابن الخطاب من يد أبي بكر (كذا هنا ، ولم يذكر مثله
في أخذ أبي بكر الدلو من النبي ﷺ ، ففيه إشارة إلى أن عمر ولي الخلافة بعده من أبي بكر إليه بخلاف أبي بكر فلم
تكن خلافة بعده صريح من النبي ﷺ وإن وقع عدة إشارات إلى ذلك فيها ما يقرب من الصريح . قوله
(فاستحالت في يده غرباً) أي تحوات الدلو غرباً ، وهي بفتح الغين المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة بلفظ مقابل
الشرق ، قال أهل اللغة : الغرب الدلو العظيمة المنخدة من جلود البقر ، فإذا فتحت الراء فهو الماء الذي يسيل بين

البئر والحوض . ونقل ابن التين عن أبي عبد الملك البوني أن الغرب كل شيء رفيع ، وعن الداودي قال : المراد أن الدلو أحالت باطن كفيه حتى صار أحمر من كثرة الاستسقاء ، قال ابن التين : وقد أنكر ذلك أهل العلم وردوه على قائله . قوله (فلم أر عبقرى) تقدم ضبطه وبياناه في مناقب عمر ، وكذلك قوله « يفرى فريه » ، ووقع عند النصارى في رواية ابن جرير عن موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه : قال حجاج قلت لابن جرير : ما استحال ؟ قال : رجع . قلت : ما العبقرى ؟ قال : الأجير . وتفسير العبقرى بالأجير غريب قال أبو عمرو والشيباني : عبقرى القوم سيدهم وقويمهم وكبيرهم . وقال الفارابي : العبقرى من الرجال الذى ليس فوقه شيء . وذكر الأزهري أن عبقرى موضع بالبادية ، وقيل بلد كان ينسج فيه البسط الموشية فاستعمل في كل شيء جيد وفي كل شيء قائق . ونقل أبو عبيد أنها من أرض الجن ، وصار مثلاً لكل ما ينسب إلى شيء نفيس . وقال الفراء : العبقرى السيد وكل فاخر من حيوان وجوهر ، وبساط وضعت عايه وأطلقوه في كل شيء عظيم في نفسه . وقد وقع في رواية دقيل المشار إليه « ينزع نزع ابن الخطاب » ، وفي رواية أبي يونس « فلم أر نزع رجل قط أقوى منه » . قوله (حتى ضرب الناس بهطن) بفتح المهملة وتين وآخره نون هو ما بعد للشرب حول البئر من مبارك الأبل ، والمراد بقوله « ضرب » أى ضربت الأبل بهطن بركت ، والعطن للأبل كالوطن للناس لكن غلب على مبركها حول الحوض . ووقع في رواية أبي بكر بن سالم عن أبيه عند أبي بكر بن أبي شيبة « حتى روى الناس وضربوا بهطن » ، ووقع في رواية همام « فلم يزل ينزع حتى قولى الناس والحوض يتفجر » ، وفي رواية أبي يونس « لأن يتفجر » ، قال الفاضل عياض ظاهر هذا الحديث أن المراد خلافة عمر ، وقيل هو لخلافتهما مما لأن أبا بكر جمع شمل المسلمين أولاً بدفع أهل الردة وابتدأت الفتوح في زمانه ، ثم عهد إلى عمر فكثرت في خلافته الفتوح واتسع أمر الإسلام واستقرت قواعده . وقال غيره : معنى عظم الدلو في يد عمر كون الفتوح كثرت في زمانه ومعنى « استعالت » انقابت عن الصغر إلى الكبر . وقال النووي قالوا هذا المنام مثال لما جرى للخائفتين من ظهور آثارهما الصالحة وانتفاع الناس بهما ، وكل ذلك مأخوذ من النبي ﷺ لأنه صاحب الأمر فقام به أكل قيام وقرر قواعد الدين ، ثم خلفه أبو بكر فقاتل أهل الردة وقطع دابرهم ، ثم خلفه عمر فانتسح الإسلام في زمنه ، فشبه أمر المسلمين بقلب فيه الماء الذى فيه حياتهم وصلاحهم وشبهه بالمستقي لهم منها وسقيه هو قيامه بمصالحهم ، وفي قوله « أيرحني » إشارة إلى خلافة أبي بكر بعد موت النبي ﷺ ، لأن في الموت راحة من كد الدنيا ونعها ، فقام أبو بكر بتدبير أمر الأمة ومعاونة أحوالهم ، وأما قوله وفي نزعة ضعف فليس فيه حظ من فضيلته وإنما هو إخبار عن حاله في قصر مدة ولايته ، وأما ولاية عمر فانها لما طالت كثرت انتفاع الناس بها واتسعت دائرة الإسلام بكثرة الفتوح وتمهير الأمصار وتدوين الدواوين ، وأما قوله « والله يغفر له » ، فليس فيه نقص له ولا إشارة إلى أنه وقع منه ذنب ، وإنما هي كلمة كانوا يقولونها يدهون بها الكلام . وفي الحديث إلهام بخلافتهما وصحة ولايتهما وكثرة الانتفاع بهما ، فكان كما قال . وقال ابن العربي : ليس المراد بالدلو التقدير الحال على قصر الحظ ، بل المراد التمكن من البئر ، وقوله في الرواية المذكورة : بدلو بكرة فيه إشارة إلى صغر الدلو قبل أن يصير غرباً . وأخرج أبو ذر الهروي في كتاب الرؤيا من حديث ابن مسعود نحو حديث الباب ، لكن قال في آخره « فمبرها يا أبا بكر » ، قال : إلى الأمر بعدك ، ويليه بعدى عمر . قال : كذلك عبرها الملك ، وفي سنده أيوب ابن جابر وهو ضعيف وهذه الزيادة منكورة ، وقد ورد هذا الحديث من وجه آخر بزيادة فيه ، فأخرج أحمد وأبو

داود واختاره الضياء من طريق أشعث بن عبد الرحمن الجرمي عن أبيه عن سمرة بن جندب « ان رجلا قال : يا رسول الله رأيت كأن دلو من الدلو من السماء فجاء أبو بكر فأخذ بعراقيها فشرب شربا ضعيفا ، ثم جاء عمر فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضلع ، ثم جاء عثمان فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضلع ، ثم جاء علي فأخذ بعراقيها فانتشط وانتشط عليه منها شيء » وهذا يبين أن المراد بالنزع الضعيف والنزع القوي الفتوح والغنائم ، وقوله « دل » بضم الميملة وتشديد اللام أي أرسل إلى أسفل ، وقوله « بعراقيها » بكسر الميملة وفتح القاف ، والعراقان خشبتان تجملان على قم الدلو متخالفتان لربط الدلو . وقوله « تضلع » بالاضداد المعجمة أي ملاء أضلاعه كناية عن الشبع ، وقوله « انتشط » بضم المثناة وكسر المعجمة بعدها طاء مهملة أي نزعته منه فاضطربت وسقط بعض ما فيها أو كله . قال ابن العربي : حديث سمرة يعارض حديث ابن عمر وهما خبران . قلت : الثاني هو المعتمد ، لحديث ابن عمر مخرج أن النبي ﷺ هو الراي ، وحديث سمرة فيه أن رجلا أخبر النبي ﷺ أنه رأى ، وقد أخرج أحمد من حديث أبي الطفيل شاهدا لحديث ابن عمر وزاد فيه « فوردت على فم سود وغم عفر » وقال فيه « فأولت السود العروب والعفر العجم » وفي قصة عمر « فلما الحرض وأروى الواردة » ومن المقابلة بينهما أيضا أن في حديث ابن عمر « نزع الماء من البئر » وحديث سمرة فيه نزول الماء من السماء ، فهما نصتان تشدد إحداهما الأخرى ، وكأن قصة حديث سمرة سابقة لنزل الماء من السماء وهي خرافته فأسكن في الأرض كما يقتضيه حديث سمرة ثم أخرج منها بالدلو كما دل عليه حديث ابن عمر ، وفي حديث سمرة إشارة إلى نزول النهر من السماء على الخلفاء ، وفي حديث ابن عمر إشارة إلى استيلائهم على كنوز الأرض بأيديهم ، وكلاهما ظاهر من الفتوح التي فتحوها . وفي حديث سمرة زيادة إشارة إلى ما وقع لعل من الفتن والاختلاف عليه ، فإن الناس أجمعوا على خلافة من لم يلبث أهل الجمل أن خرجوا عليه وامتنع معاوية في أهل الشام ثم حاربه بصفين ثم غلب بعد بقليل على مھر ، وخرجت الحرورية على علي فلم يحصل له في أيام خلافته راحة ، فضرب المنام المذكور مثلا لأحوالهم رضوان الله عليهم أجمعين

٢٩ - باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر بضعف

٧٠٢٠ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** زهير **حدثنا** موسى عن سالم « عن أبيه عن رؤيا النبي ﷺ

في أبي بكر وعمر قال : رأيت الناس اجتمعوا ، فقام أبو بكر فنزع ذنوبا أو ذنوبين وفي نزعهم ضعف ، والله يغفر له . ثم قام ابن الخطاب فاستمعالت غربا ، فمأيت في الناس من يغري فريه حتى ضرب الناس بعطن »

٧٠٢١ - **حدثنا** سعيد بن عفير **حدثني** الليث قال **حدثني** عقيل عن ابن شهاب أخبرني سعيد « أن

أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال : بينا أنا نائم رأيتني على قايب وعليها دلو فنزعت منها ما شاء الله ، ثم أخذها ابن أبي قحافة فنزع منها ذنوبا أو ذنوبين وفي نزعهم ضعف ، والله يغفر له . ثم استمعالت غربا

فأخذها عمر بن الخطاب ، فلم أر عبقريا من الناس ينزع نزع عمر بن الخطاب حتى ضرب الناس بعطن »

قوله (باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر بضعف) أي مع ضعف نزع . ذكر فيه حديث ابن عمر الذي

قبله وحديث أبي هريرة بمعناه ، وزهير في الحديث الأول هو ابن معاوية ، وقوله « عن رؤيا النبي ﷺ » كأنه تقدم للنابغى سؤال عن ذلك فأخبره به الصحابي ، وقوله « في أبي بكر وعمر » أي فيما يتعلق بمدة خلافتهم ، وقوله « قال وأيت » القائل هو النبي ﷺ وحاكي ذلك عنه هو ابن عمر ، وقوله « رأيت الناس اجتمعوا فقام أبو بكر » فيه اختصار يوضحه ما قبله ، وأن النبي ﷺ بدأ أولا فنزع من البشر ثم جاء أبو بكر ، وقد تقدمت بقية فوائد حديثي الباب في الباب قبله ، وسعيد في الحديث الثاني هو ابن المسيب ، وفي الحديثين أنه من رأى أنه يستخرج من بئر ماء أنه يل ولاية جليلة وتكون مدته بحسب ما استخرج قلة وكثرة ، وقد تعبر البئر بالمرأة وما يخرج منها بالأولاد ، وهذا الذي اعتمده أهل التعبير ولم يرجحوا على الذي قبله فهو الذي ينبغي أن يعمل عليه ، لكنه بحسب حال الذي ينزع الماء ، والله أعلم

٣٠ - باب الاستراحة في المنام

٧٠٢٢ - **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم **حدثنا** عبد الرزاق عن معمر عن حماد « أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائم رأيت أني على حوض أسقى للناس ، فأتاني أبو بكر فأخذ الدلو من يدي أيربطني ، فنزع ذنوبين وفي نزعته ضعف ، والله يفر له . فأتى ابن الخطاب فأخذ منه فلم يزل ينزع حتى تولى الناس والحوض يتفجر »

قوله (باب الاستراحة في المنام) قال أهل التعبير : إن كان المستريح مستلقيا على قفاه فانه يقرى أمره وتكون الدنيا تحت يده لأن الأرض أقرى ما يستند اليه ، بخلاف ما إذا كان منبطحا فانه لا يدرى ما وراءه . ذكر فيه حديث حماد عن أبي هريرة في رؤياه ﷺ الدلو ، وفيه « فأخذ أبو بكر الدلو أيربطني » وقد تقدمت فوائده في الذي قبله ، وقوله فيه « رأيت أني على حوض أسقى الناس » كذا الأكثر ، وفي رواية المستعمل والكشمة « رأيت أني على حوضي » والأول أولى ، وكأنه كان يملأ من البشر فيسكب في الحوض والناس يتناولون الماء إجماعهم وأنفسهم ، وإن كانت رواية المستعمل محفوظة احتمل أن يريد حوضا له في الدنيا لا حوضه الذي في القيامة

٣١ - باب القصر في المنام

٧٠٢٣ - **حدثنا** سعيد بن عفير **حدثني** الليث **حدثني** عفيف عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب « أن أبا هريرة قال : بينا نحن جلوس عند رسول الله ﷺ قال : بينا أنا نائم رأيتني في الجنة ، فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر . قلت : لمن هذا القصر ؟ قالوا : لعمر بن الخطاب فذكرت غيره فقلت مذبرا . قال أبو هريرة : فبكى عمر بن الخطاب ثم قال : أعلبك - بأبي أنت وأمي يا رسول الله - أغار ؟ »

٧٠٢٤ - **حدثنا** عمرو بن علي **حدثنا** معتمر بن سليمان **حدثنا** عبيد الله بن عمر عن محمد بن المنكدر « عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : دَخَاتُ الْجَنَّةِ فَإِذَا أَنَا بِقَعْرِ مِنْ ذَهَبٍ ، نَقَاتُ : إِنْ هَذَا ؟ »

فقالوا : لرجل من قريش ، فما منعني أن أدخله يا ابن الخطاب إلا ما أعلمه من غيرتك ، قال : وعليك أفار
يا رسول الله ؟ »

قوله (باب القصر في المنام) قال أهل التعبير : القصر في المنام عمل صالح لأهل الدين وغيرهم حبس وضيق ،
وقد يفهم دخول القصر بالزواج . ذكر فيه حديث أبي هريرة : بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ قال : بينما
أنا نائم رأيتني في الجنة ، أخرجه من رواية عقيل عن ابن شهاب ، ووقع عند مسلم من رواية يونس بن يزيد عن
ابن شهاب باللفظ : بينما أنا نائم إذ رأيتني ، وهو بضم الناء ضمير المتكلم . **قوله** (فإذا امرأة تتوضأ) تقدم في
مناقب عمر ما نقل عن ابن قتيبة والخطابي أن قوله « تتوضأ » تصحيف وأن الأصل « شوها » ، بشين مدمجة مفتوحة
وواو ساكنة ثم هاء عرض الضاد المدمجة ، واعتل ابن قتيبة بأن الجنة ليست دار تكليف ، ثم وجدت بعضهم
اعترض عليه بقوله : وليس في الجنة شوها ، وهذا الاعتراض لا يرد على ابن قتيبة لأنه ادعى أن المراد بالشوها
الحسناء كما تقدم بيانه واضحا ، قال : والوضوء لغوي ولا مانع منه ، وقال القرطبي : إنما توضأت لتزداد حسنا
ونورا لا أنها تزيل وسخا ولا قدرا إذ الجنة منزلة عن ذلك . وقال الكرماني : تتوضأ من الوضأة وهي النظافة
والحسن ، ويحتمل أن يكون من الوضوء ، ولا يمنع من ذلك كون الجنة ليست دار تكليف لجواز أن يكون على
غير وجه التكليف . قالت : ويحتمل أن لا يراد وقوع الوضوء منها حقيقة لكونه مناما فيكون مثالا لحالة المرأة
المذكورة ، وقد تقدم في المناقب أنها أم سليم وكانت في قيد الحياة حينئذ فرأها النبي ﷺ في الجنة إلى جانب قصر
عمر ، فيكون تعبيره بأنها من أهل الجنة لقول الجمهور من أهل التعبير إن من رأى أنه دخل الجنة أنه يدخلها
فكيف إذا كان الرائي لذلك أصدق الخلق ، وأما وضوؤها فيعبر بنظافتها حسا ومعنى وطهرتها جمعا وحكما ،
وأما كونها إلى جانب قصر عمر ففيه إشارة إلى أنها تدرك خلافة وكان كذلك ، ولا يعارض هذا ما تقدم في صفة
الجنة من بدء الخلق من أن رؤيا الأنبياء حق والاستدلال على ذلك بغيرة عمر لأنه لا يلزم من كون المنام على
ظاهره أن لا يكون بعضه يفتقر إلى تعبير ، فإن رؤيا الأنبياء حق يعنى ليست من الأضغاث سواء كانت على حقيقةها
أو مثالا ، والله أعلم ، وقد تقدمت فوائد هذا الحديث في المناقب . وقوله « عليك بأبي أنت وأمي يا رسول الله
أغار » تقدم أنه من المقلوب لأن القياس أن يقول أعليها أغار منك ؟ وقال الكرماني : لفظ « عليك » ليس متعلقا
بأغار بل التقدير مستعملا عليك أغار عليها ، قال : ودعوى القياس المذكور بمنوعة إذ لا عوج إلى ارتكاب
القلب مع وضوح المعنى بدونه ، ويحتمل أن يكون أطلق « على » ، وأراد « من » ، كما قيل إن حروف الجر تناب ،
وفي الحديث جواز ذكر الرجل بما علم من خلقه كغيرة عمر ، وقوله « ورجل من قريش » عرف من الرواية
الأخرى أنه عمر ، قال الكرماني : علم النبي ﷺ أنه عمر إما بالقرائن وإما بالوحى . **قوله** (معتمر) هو ابن
سليمان التيمي المصري ، وعبيد الله بن عمر هو العمري المدني ، وتقدم حديث جابر أنهم من هذا وشرحه مستوفى
في المناقب

٣٢ - باب الوضوء في المنام

٧٠٢٥ - حدثني يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب

« أن أبا هريرة قال : بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ قال : بينما أنا نائم رأيتني في الجنة ، فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر ، فقلت : لمن هذا القصر ؟ فقالوا : لعمر ، فذكرت غيرته فوليت مدبراً . فبكي عمر وقال : عليك - بأبي أنت وأمي يا رسول الله - أغار »

قوله (باب الوضوء في المنام) قال أهل التعبير : رؤية الوضوء في المنام وسيلة إلى سلطان أو عمل ، فإن أتته في النوم حصل مراده في اليقظة ، وإن تعذر لعجز الماء مثلاً أو توضأ بما لا يجوز الصلاة به فلا ، والوضوء للخائف أمان ويدل على حصول الثواب وتكفير الخطايا . وذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور في الباب الذي قبله ، وقد مضى الكلام فيه

٣٣ - باب الطواف بالكعبة في المنام

٧٠٢٦ - **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر « أن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : بينما أنا نائم رأيتني أطوف بالكعبة ، فإذا رجل آدم سبط الشعر بين رجلين ينطف رأسه ماء ، فقلت : من هذا ؟ قالوا : ابن مريم ، فذهبت ألقت فإذا رجل أحر جسيم جعد الرأس أعور العين اليمنى كأن عينه عنبة طافية ، قلت : من هذا ؟ قالوا : هذا الدجال ، أقرب الناس به شهاب ابن قطن ، وابن قطن رجل من بني المصطلق من خزاعة ،

قوله (باب الطواف بالكعبة في المنام) قال أهل التعبير : الطواف يدل على الحج وعلى التزويج وعلى حصول أمر مطلوب من الإمام ودلى بر الوالدين وعلى خدمة عالم والدخول في أمر الإمام ، فإن كان الرائي رقيقاً دل على نصحه لسيده . **قوله** (بينما أنا نائم رأيتني أطوف بالكعبة .. الحديث) تقدم شرحه مستوفى في ذكر عيسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء ، ويأتي شيء مما يتعلق بالرجال في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى

٣٤ - باب إذا أعطى فضله غيره في النوم

٧٠٢٧ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني حمزة بن عبد الله بن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : بينما أنا نائم أتيت بقدح ابن فشربت منه حتى إني لأرى الرمي يجري ، ثم أعطيت فضله عمر . قالوا : فأولته يا رسول الله ؟ قال : لا أعلم »

قوله (باب إذا أعطى فضله غيره في النوم) ذكر فيه حديث ابن عمر الماضي في باب اللبن ، مشروحاً وقوله الرى أى ما يتروى به وهو اللبن ، أو هو اطلاق على سبيل الاستعارة قاله الكرماني ، قال : وإسناد الخروج إليه قرينة ، وقيل الرى اسم من أسماء اللبن

٣٥ - باب الأمن وذهاب الرّوع في المنام

٧٠٢٨ - **حدثني** عبيد الله بن سعيد **حدثنا** عفان بن مسلم **حدثنا** صخر بن جويرية **حدثنا** نافع ، أن ابن عمر قال : إن رجالاً من أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يرّون الرؤيا على عهد رسول الله ﷺ فيقصونها على رسول الله ﷺ فيقول فيها رسول الله ﷺ : ما شاء الله وأنا غلامٌ حديث السنّ ويبنى المسجد قبل أن أنكح ، فقلت في نفسي لو كان فيك خير لرأيت مثل ما برى هؤلاء . فلما اضطجعت ليلة قلت : اللهم إن كنت تعلم في خير فأرني رؤيا . فبينما أنا كذلك إذ جأني ملكان في يد كل واحد منهما مقمعة من حديد يُقبلان بي إلى جهنم وأنا بينهما أدعو الله : اللهم أعوذ بك من جهنم ، ثم أراني آتيني ملك في يده مقمعة من حديد فقال : إن نزاع ، نعم الرجل أنت لو تسكّر الصلاة . فاطلقوا بي حتى وقفوا بي على سفير جهنم ، فاذا هي مطوية كطى للبئر ، له قرون كقرون البئر ، بين كل قرنين ملك بيده مقمعة من حديد ، وأرى فيها رجالاً معلّقين بالسلاسل ، رؤوسهم أسفلهم عرفت فيها رجالاً من قريش ، فانصرفوا بي عن ذات اليمين .

٧٠٢٩ - **نقصتها على حفصة** ، **نقصتها حفصة على رسول الله ﷺ** ، فقال رسول الله ﷺ : إن

عبد الله رجل صالح . **نقال نافع** : لم يزل بعد ذلك يكثر الصلاة .

قوله (باب الأمن وذهاب الرّوع في المنام) الرّوع بفتح الراء وسكون الواو بعدها عين مبهلة الخوف ، وأما الرّوع بعين الراء فهو النفس . قال أهل التعبير : من رأى أنه خائف من شيء أمن منه ، ومن رأى أنه قد أمن من شيء فإنه يخاف منه . وذكر فيه حديث ابن عمر في رؤياه من طريق نافع عنه ، وقد مضى شرحه قريباً . **قوله** (إن رجالاً) لم أقف على أسمائهم . **قوله** (فيقول فيها) أي بعبرها . **قوله** (حديث السن) أي صفهه ، وفي رواية الكشميهني : حدث السن ، بفتح الال . **قوله** (ويبنى المسجد) يعني أنه كان يأوى إليه قبل أن يتزوج . **قوله** (فاضطجعت ليلة) في رواية الكشميهني : ذات ليلة . **قوله** (إذ جأني ملكان) لم أقف على تسميتهما . قال ابن بطال : يؤخذ منه الجزم بالشيء وإن كان أصله الاستدلال ، لأن ابن عمر استدلل على أنهما ملكان بأنهما وقفاه على جهنم ووعظاه بها ، والشيطان لا يعظ ولا يذكر الخير . قلت : ويحتمل أن يكونا أخبراه بأنهما ملكان ، أو اعتمد النبي ﷺ لما قصته عليه حفصة فاعتمد على ذلك . **قوله** (مقمعة) بكسر الميم والجمع مقامع وهي كالسياط من حديد رؤوسها موهجة ، قال الجوهري : المقمعة كالخمين . وأغرب الداودي فقال : المقمعة والمقرعة واحد . **قوله** (لم ترع) أي لم تفرع ، في رواية الكشميهني : إن ترع ، فملى الأول ليس المراد أنه لم يقع له فرع بل لما كان الذي فرع منه لم يستمر فكأنه لم يفرع ، وعلى الثانية فالمراد أنك لا روع عليك بعد ذلك . قال ابن بطال : إنما قال له ذلك لما رأى منه من الفرع ، ووثق بذلك منه لأن الملك لا يقول إلا حقا انتهى . ووقع عند ابن أبي شيبة من رواية جرير بن حازم عن نافع فلقبه ، لك وهو يردد نقال لم ترع ووقع عند كثير من الرواة : إن ترع ،

بحرف ان مع الجزم : ووجهه ابن مالك بأنه سكن العين للوقف ثم شبهه بسكون الجزم لحذف الألف قبله ثم أجرى الوصل بحرفى الوقف ، ويحوز أن يكون جزمه بلن وهى لغة قليلة حكاهما الكسائى ، وقد تقدم شيء من ذلك فى الكلام على هذا الحديث فى كتاب التهجد . قوله (كطى البئر له قرون) فى رواية الكشميهنى « لها » وقرون البئر جواربها التى تبنى من حجارة توضع عليها الخشبة التى تعلق فيها البكرة ، والمادة أن لكل بئر قرنين . وقوله « وأرى فيها رجالا معلقين » فى رواية سالم التى بهذا هذا « فإذا فيها ناس عرفت بعضهم » . قلت : ولم أقف فى شيء من الطرق على تسمية أحد منهم . قال ابن بطلال : فى هذا الحديث أن بعض الرؤيا لا يحتاج إلى تعبير ، وعلى أن ما فسر فى النوم فهو تفسيره فى اليقظة لأن النبى ﷺ لم يزد فى تفسيرها على ما فسرهما الملك . قلت : يشير إلى قوله ﷺ فى آخر الحديث « ان عبد الله رجل صالح » وقول الملك قبل ذلك « نعم الرجل أنت لو كنت تكثّر الصلاة » ووقع فى الباب الذى بعده أن الملك قال له « لم ترع إنك رجل صالح » وفى آخره أن النبى ﷺ قال « ان عبد الله رجل صالح لو كان يكثّر الصلاة من الليل » قال روى وقوع الوعيد على ترك السنن وجواز وقوع العذاب على ذلك قلت : هو شرط بالمواظبة على الترك رغبة عنها ، فالوعيد والتعذيب إنما يقع على المحرم وهو الترك بقيد الإعراض ، قال : وفيه أن أصل التعبير من قبل الأنبياء ولذلك تمنى ابن عمر أنه يرى رؤيا فيعبرها له الشارع ليكون ذلك عنده أصلا . قال : وقد صرح الأشعرى بأن أصل التعبير بالتوقيف من قبل الأنبياء وعلى السننهم . قال ابن بطلال : وهو كما قال ، لكن الوارد عن الأنبياء فى ذلك وإن كان أصلا فلا يعم جميع المرائى ، فلا بد للحاذق فى هذا الفن أن يستدل بحسن نظره فيرد ما لم ينص عليه إلى حكم التمثيل ويحكم له بحكم النسبة الصحيحة فيجعل أصلا يلحق به غيره كما يفعل الفقيه فى فروع الفقه . وفيه جواز المبيت فى المسجد ، ومشروعية النيابة فى قص الرؤيا ، ونادب ابن عمر مع النبى ﷺ ومما يثبت له حيث لم يقص رؤياه بنفسه ، وكأنه لما هالته لم يؤثر أن يقصها بنفسه فقصها على أخيه لإدلاله عليها ، وفضل قيام الليل ، وغير ذلك مما تقدم ذكره وبسطه فى كتاب التهجد والله أعلم

٣٦ - باب الأخذ على العين فى النوم

٧٠٣٠ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا عمرو بن الزهرى عن سالم « عن ابن عمر قال : كنت غلاما شابا عزبا فى عهد النبى ﷺ ، وكنت أبيت فى المسجد ، وكان من رأى مناماً قصه على النبى ﷺ ، فقلت : اللهم إن كان لى عندك خير فأرني مناماً يعبره لى رسول الله ﷺ ، فبنت فرأيت ملكين أتياى فانطلقا بى فلقبهما ملك آخر فقال : ان ترع ، إنك رجل صالح ، فانطلقا بى إلى النار ، فإذا هى مطوية كطى البئر ، وإذا فيها ناس قد عرفت بعضهم ، فأخذوا بى ذات البين . فلما أصبحت ذكرت ذلك لحفصة »

٧٠٣١ - « فرغمت حفصة أنها نصتها على النبى ﷺ فقال : إن عبد الله رجل صالح لو كان يكثّر الصلاة

من الليل . قال الزهرى : فكان عبد الله بعد ذلك يكثّر الصلاة من الليل »

قوله (باب الأخذ على اليمين في النوم) وفي رواية د بالين ، ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبل ، من طريق سالم وهو ابن عبد الله بن عمر عنه ، وقد تقدم مستوفى في الذي قبله والله الحمد ، ويؤخذ منه أن من أخذ في منامه إذا سار على يمينه يبرأ له بأنه من أهل اليمين . والعزب بفتح الميملة والزاي ثم موحدة من لا زوجة له ويقال له الأعزب بقة في الاستعمال ، وقوله د أخذاني ، بالنون وفي رواية بالموحدة

٣٧ - باب القدح في النوم

٧٠٣٢ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : بينا أنا نائم أتيت بقدح ابن فشربت منه ، ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب . قالوا : فما أولاه يا رسول الله ؟ قال : العلم .

قوله (باب القدح في النوم) قال أهل التعبير : القدح في النوم امرأة أو مال من جهة امرأة ، وقدح الزجاج يدل على ظهور الأشياء الخفية ، وقدح الذهب والفضة ثناء حسن ذكر فيه حديث ابن عمر المتقدم في د باب اللين ، وقد مضى شرحه هناك

٣٨ - باب إذا طار الشيء في المنام

٧٠٣٣ - حدثني سعيد بن محمد أبو عبد الله الجرمي حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن صالح عن ابن عبيدة بن نسيط قال : قال عبيد الله بن عبد الله سألت عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن رؤيا رسول الله ﷺ التي ذكر

٧٠٣٤ - فقال ابن عباس : ذكر لي أن رسول الله ﷺ قال : بينا أنا نائم رأيت أنه وضع في يدي سواران من ذهب فقطعتهما وكرهتهما ، فأذن لي فنفختهما فطارا ، فأولتهما كذا بان يخرجان . فقال عبيد الله : أحدهما للمنى الذي قتله يروز في الين ، والآخر مسيلة

قوله (باب إذا طار الشيء في المنام) أي الذي من شأنه أن يطير ، قال أهل التعبير من رأى أنه يطير فإن كان إلى جهة السماء بنهر تعريج ناله ضرر ، فإن غاب في السماء ولم يرجع مات ، وإن رجع أفاق من مرضه ، وإن كان يطير عرضا سافر ونال رفعة بقدر طائرانه ، فإن كان بجناح فهو مال أو سلطان يسافر في كتفه ، وإن كان بغير جناح دل على التفرير فيما يدخل فيه . وقالوا إن الطير إن لشرار دليل ردى . قوله (يعقوب بن إبراهيم) أي ابن سعد الزهري ، وصالح هو ابن كيسان . قوله (عن ابن عبيدة) بالتهخير ابن نسيط بنون ومهجمة ثم ميملة وزن عظيم ، ووقع في رواية السكشميني د عن أبي عبيدة ، جعلها كنية والصواب د ابن ، فقد تقدم هذا الحديث بهذا السند في أواخر المغازي في قصة المنى وقال فيه د عن ابن عبيدة ، بغير اختلاف ، وزاد في موضع آخر د اسمه عبد الله ، قلت : وهو الربذي بفتح الراء والموحدة بعدها مجمة أخو موسى بن عبيدة الربذي المحدث المפור بالضعف ،

وليس لعبد الله هذا في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد اختلف على يعقوب بن ابراهيم بن سعد في سنده فأخرجه
 النسائي عن ابي داود الحاراني عنه عن ابيه عن صالح قال قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، اسقط عبد الله بن
 عبيدة من السند هكذا أخرجه الاسماعيل من وجه آخر عن ابي داود الحاراني ، ومن رواية عبيد الله بن سعد بن
 ابراهيم عن عمه يعقوب ، قال الاسماعيل : هذان ثقتان روياه هكذا . قلت : لكن سعيد ثقة ، وقد تابعه عباس بن
 محمد الدرهم عن يعقوب بن ابراهيم أخرجه ، ابو نعيم في المستخرج من طريقه ، وقد تقدم شرح الحديث في المغازي
 ويأتي شيء منه بعد أبواب . وان قول ابن عباس في هذه الرواية ذكر لي ، على البناء للجهول يبين من رواية
 نافع بن جبير عن ابن عباس المذكورة هناك أن المبهم المذكور أبو هريرة ، قال المهب : هذه الرؤيا ليست على
 وجهها ، وإنما هي من ضرب المثل ، وإنما أول النبي ﷺ السوارين بالكذابين لأن الكذب وضع الشيء في غير
 موضعه ، فلما رأى في ذراعيه سوارين من ذهب وإيسا من لبسه لأنهما من حلية النساء عرف أنه سيظهر من يدعي
 ما ليس له ، وأيضا ففي كونهما من ذهب والذهب منهي عن لبسه دليل على الكذب ، وأيضا فالذهب مشتق من
 الذهاب فعلم أنه شيء يذهب عنه ، وتأكد ذلك بالأذن له في تفخهما فطارا فعرف أنه لا يثبت لهما أمر وأن كلامه
 بالوحي الذي جاء به ينلما عن موضعهما والنفخ يدل على الكلام . انتهى ملخصا . وقوله في آخر الحديث فقال
 عبيد الله هو ابن عبد الله بن عتبة راوي الحديث ، وهو موصول بالسند المذكور اليه ، وهذا التفسير يوم أنه من
 قبله ، وسيأتي قريبا من وجه آخر عن ابي هريرة أنه من كلام النبي ﷺ فيحتمل أن يكون عبيد الله لم يسمع ذلك من
 ابن عباس ، وقد ذكرت خبر الأسود العنسي هناك ، وذكرت خبر مسيلة وقتله في غزوة أحد ، وشيئا من خبره
 في أواخر المغازي أيضا . قال الكرمانى : كان يقال للأسود العنسى ذو الحار لأنه علم حارا إذا قال له اسجد ينفض
 رأسه . قلت : فعل هذا هو بالحاء المهملة ، والمعروف أنه بالحاء المعجمة بلفظ الثوب الذي يختمر به ، قال ابن
 العربي : كان رسول الله ﷺ يتوقع بطلان أمر مسيلة والعنسى فأول الرؤيا عليهما ليكون ذلك إخراجا
 للناس عليهما ودفعاً لخالهما ، فان الرؤيا إذا عبرت خرجت ، ويحتمل أن يكون بوحى ، والاول أقوى ،
 كذا قال

٣٩ - باب إذا رأى بقرًا تنحر

٧٠٣٥ - حدثني محمد بن العلاء حدثنا أبو أسامة عن بُريد عن جده أبي بردة عن أبي موسى 'أراه
 عن النبي ﷺ قال : رأيت في المنام أني أهاجر من مكة إلى أرض بها نخل ، فذهب وقل إلى أنها اليمامة أو
 الهجر ، فإذا هي المدينة يثرب ، ورأيت فيها بقرًا والله خير ، فإذا هم المؤمنون يوم أحد ، وإذا الخيل ما جاء الله
 به من الخير وثواب الصديق الذي آتانا الله به بعد يوم بدر »

قوله (باب إذا رأى بقرًا تنحر) كذا ترجم بقيد النحر ، ولم يقع ذلك في الحديث الذي ذكره عن أبي موسى ،
 وكأنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كما سأبينه ، وحديث أبي موسى المذكور في الباب أورده بهذا
 السند بتجامة في علامات النبوة ، وفرق منه في المغازي بهذا السند أيضا ، وعلمني فيها منه قطعة في الهجرة فقال وقال

أبو موسى ، وذكر بعضه هنا وبعضه بعد أربعة أبواب ولم يذكر بعضه ، وقد تقدم في غزوة أحد شرح ما أورده منه فيها . قوله (أراه) بضم أوله أى أظنه ، وقد بينت هناك أن القائل « أراه » هو البخاري وأن مسلما وغيره روي عنه عن أبي كريب محمد بن العلاء شيخ البخاري فيه بالسند المذكور بدون هذه اللفظة بل جزموا برفعه . قوله (فذهب وهل) قال ابن النين : رويانا « وهل » بفتح الهاء والذي ذكره أهل اللغة بسكونها نقول وهات بالفتح أهل وهلا إذا ذهب وهمك إليه وأنت تريد غيره مثل وممت ، ووهل يوهل وهلا بالتحريك إذا فزع ، قال وأمله وقع في الرواية على مثل ما قالوه في البحر بحر بالتحريك وكذا النهر والنهر والشعر والشعر انتهى . وبهذا جزم أهل اللغة ابن فارس والفارابي والجوهري والقال وابن القطائع ، إلا أنهم لم يقولوا « وأنت تريد غيره » ، وقد وقع في حديث المائة سنة « فوهل الناس في مقالة رسول الله ﷺ وهلا ، بالتحريك » ، وقال النووي : معناه غاظوا ، يقال وهل بفتح الهاء هل بكسرهما وهلا بسكونها مثل ضرب يضرب ضربا أى غلط وذهب ومسه الى خلاف الصواب ، وأما وهات بكسرهما أو هل بالفتح وهلا بالتحريك أيضا كحذرت أحذر حذرا فعناه فرعت ، والوهل بالفتح الفزع وضبطه النووي بالتحريك وقال الوهل بالتحريك معناه الوم والاعتقاد وأما صاحب النهاية لجزم أنه بالسكون . قوله (أو المجر) كذا لابي ذر هنا بالآف واللام ووافقه الأصيل ، ووقع في رواية كريمة « أو مجر » بغير ألف ولام ، وهي بلد قدمت بيانها في باب الهجرة الى المدينة . قوله (ورأيت فيها بقرا والله خير) تقدم ما فيه ووقع في حديث جابر عند أحمد والنسائي والدارمي من رواية حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر وفي رواية لأحمد « حدثنا جابر أن النبي ﷺ قال : رأيت كناني في درع حصينة ، ورأيت بقرا تنحر ، فأولت الدرع الحصينة المدينة وأن البقر بقر والله خير » وهذه اللفظة الأخيرة وهي بقر بفتح القاف مصدر بقره بقره بقره ، ومنهم من ضبطها بفتح النون والفاء ولهذا الحديث سبب جاء بيانه في حديث ابن عباس عند أحمد أيضا والنسائي والطبراني وصححه الحاكم من طريق أبي الزناد عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس في قصة أحد وإشارة النبي ﷺ عليهم أن لا يرحلوا من المدينة ، وإشارتهم الخروج اطالب الشهادة . وابسه الامة وندامتهم على ذلك وقوله ﷺ « لا ينبغي لني إذا لبس لامته أن يضعها حتى يقاتل » وفيه دأى رأيت أنى في درع حصينة ، الحديث بنحو حديث جابر وأتم منه ، وقد تقدمت الإشارة اليه والى ماله من شاهد في غزوة أحد ، وتقدم هناك قول السهيلي أن البقر تمير برجال متسلحين ينشطون في القتال والبحث معه فيه وهو إنما تكلم على رواية ابن اسحق دأى رأيت والله خيرا رأيت بقر ، واسكن تقييده في الحديث الذي ذكرته البقر بكونها تنحر هو على ما فسره في الحديث بأنهم من أصيب من المسلمين . وإن كانت الرواية بسكون القاف أو بالنون والفاء وليس من رؤية البقر المتناطحة في شيء ، وقد ذكر أهل التعبير للبقر في النوم وجوها أخرى : منها أن البقرة الواحدة تفسر بالزوجة والمرأة والخادم والأرض ، والثور يفسر بالثائر لكونه يثير الأرض فيتحرك عاليها وسافلها فكذلك من يثور في ناحية اطالب ملك أو غيره ، ومنها أن البقر إذا وصلت الى بلد فانه كانت بحرية فمرت بالسفن ولا فبعسكر أو بأهل بادية أو ببس يقع في تلك البلد . قوله (وإذا الخير ما جاء الله به من الخير وثواب الصدق الذي آتانا الله بعد يوم بدر) المراد بما بعد بدر فتح خيبر ثم مكة ، ووقع في رواية بعد ، بالضم أى بعد أحد ونصب « يوم » أى ما جاء الله به بعد بدر الثانية من تثبيت قلوب المؤمنين . قال الكرمانى : ويحتمل أن يراد بالخير الفئيمة ، وبعد أى بعد الخير ، والثواب والخير

حصل في يوم بدر . قال : وفي هذا السياق إشعار بأن قوله في الخبر « والله خير » من جملة الرقبا ، والذي يظهر لي أن لفظه لم يتحرر لإيراده وأن رواية ابن اسحق هي المحررة ، وأنه رأى بقرا ورأى خيرا فأول البقر على من قتل من الصحابة يوم أحد ، وأول الخير على ما حصل لهم من ثواب العمد في القتال والصبر على الجهاد يوم بدر وما بعده إلى فتح مكة ، والمراد بالبعدية على هذا لا يختص بما بين بدر وأحد ، بل عليه ابن بطال ، ويحتمل أن يريد بدر المرعد لا الوقعة المشهورة السابقة على أحد ، فإن بدر المرعد كانت بعد أحد ولم يقع فيها قتال وكان المشركون لما رجعوا من أحد قالوا : موعدكم العام المقبل بدر ، فخرج النبي ﷺ ومن اتدب معه إلى بدر فلم يحضر المشركون فسميت بدر المرعد ، فأشار بالصدق إلى أنهم صدقوا الوعد ولم يخلفوه فأثابهم الله تعالى على ذلك بما فتح عليهم بعد ذلك من قريظة وخيبر وما بعدها والله أعلم .

٤٠ - باب النفخ في المنام

٧٠٣٦ - حدثني إسحاق بن إبراهيم الحنظلي حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه قال « هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن رسول الله ﷺ قال : نحن الآخرون السابقون »

٧٠٣٧ - « وقال رسول الله ﷺ : بينما أنا نائم إذ أتيت خزان الأرض ، فوضع في يدي سواران من ذهب فكبرا علي وأمان ، فأرحن إلى أن انزعتهما فنزعتهما فطارا ، فأوثقتهما الكذابين الذين أنا بينهما : صاحب صنم وصاحب الإمامة »

قوله (باب النفخ في المنام) قال أهل التعبير : النفخ بغير بالكلام وقال ابن بطال : يعبر بإزالة الشيء المنفوخ بغير تكلف شديد لسهولة النفخ على النافخ ، ويدل على الكلام ، وقد أملى الله الكذابين المذكورين بكلامه ﷺ وأمره بقتلهم . **قوله** (حدثني) في رواية أبي ذر « حدثنا » . **قوله** (إسحاق بن إبراهيم الحنظلي) هو المعروف بابن راهوية . **قوله** (هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن رسول الله ﷺ قال : نحن الآخرون السابقون . وقال رسول الله ﷺ : بينما أنا نائم) . تقدم التنبيه على هذا الصنيع في أرائل كتاب الإيمان والذود ، وأن نسخة همام عن أبي هريرة كانت عند إسحق بهذا السند وأول حديث فيها حديث « نحن الآخرون السابقون » الحديث في الجمعة وبقية أحاديث النسخة معطوفة عليه بالفظ « وقال رسول الله ﷺ » ، فكان إسحق إذا أراد التحديث بشيء منها بدأ بطرف من الحديث الأول وعطف عليه ما يريد ، ولم يطرد هذا الصنيع للبخاري في هذه النسخة ، وأما مسلم فاطرد صنيعة في ذلك كما نعت عليه هناك وبالله التوفيق . وقد تقدم هذا الحديث في « باب وفد بني حنيفة » في أواخر المغازي عن إسحق بن نصر عن عبد الرزاق بهذا الاسناد ، لكن قال في روايته عن همام « أنه سمع أبا هريرة » ولم يبدأ فيه إسحق بن نصر بقوله « نحن الآخرون السابقون » وذلك مما يؤيد ما قررته ، ويعسك على من زعم أن هذه الجملة أول حديث الباب وتكلف لذلك وبالله التوفيق . **قوله** (إذ أتيت خزان الأرض) كذا وجدته في نسخة معتمدة من طريق أبي ذر من الإتيان بمعنى المجيء وبحذف الباء من خزائن وهي مقدرة ، وعند غيره « أتيت » بزيادة واو من الإتياء بمعنى الإعطاء ، ولا إشكال في حذف الباء على هذا الرواية ، ولبعضهم كالأول لكن بإثبات الباء

وهي رواية أحمد وإسحق بن نصر عن عبد الرزاق . قال الخطابي : المراد بخزان الأرض ما فتح على الأمة من الغنائم من ذخائر كسرى وقيصير وغيرهما ، ويحتمل معادن الأرض التي فيها الذهب والفضة ، قال غيره : بل يحمل على أعم من ذلك . قوله (فوضع) بفتح أوله وثانيه ، وفي رواية إسحق بن نصر بضم أوله وكسر ثانيه . قوله (في يدي) في رواية إسحق بن نصر في كفي . قوله (سوارين) في رواية إسحق بن نصر « سواران » ، ولا إشكال فيها وشرح ابن التين هنا على لفظ « وضع » بالضم و« سوارين » بالنصب وتكلف لتخريج ذلك ، وقد أخرجه ابن أبي شيبه وابن ماجه من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ : رأيت في يدي سوارين من ذهب ، وأخرجه سعيد بن منصور من رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة مثله وزاد في المنام ، والسوار بكسر الهملة ويجوز ضمها وفيه لغة ثلاثة أسوار بضم الهمزة أوله . قوله (فكبر على) في رواية إسحق بن نصر « فكبرا » بالتثنية والباء الموحدة مضمومة بمعنى العظم ، قال القرطبي : وإنما عظم عليه ذلك لكون الذهب من حلية النساء وبما حرم على الرجال . قوله (فأوحى إلى) كذا الأكثر على البناء الجعول ، وفي رواية الكشميهني في حديث إسحق بن نصر « فأوحى الله إلي » وهذا الوحي يحتمل أن يكون من وحي الإلهام أو على لسان الملك قاله القرطبي . قوله (فنفتخهما) زاد إسحق بن نصر « فذهبا » وفي رواية ابن عباس الماضية قريبا « فطارا » ، وكذا في رواية المقبري وزاد « فوق » واحد بالياء والآخر بالين ، وفي ذلك إشارة إلى حقارة أمرهما لأن شأن الذي ينفع فيذهب بالنفع أن يكون في غاية الحقارة ، ورده ابن العربي بأن أمرهما كان في غاية الشدة ولم ينزل بالمسلمين قبله مثله . قلت : وهو كذلك ، لكن الإشارة إنما هي للحقارة الممنوية لا الحسية ، وفي طبرانها إشارة إلى اضمحلال أمرهما كما تقدم . قوله (فأواتهما الكذابين) قال القاضي عياض : لما كان رؤيا السوارين في اليدين جميعا من الهمتين وكان النبي ﷺ حينئذ بينهما فتأول السوارين عليهما لوضعهما في غير موضعهما لأنه ليس من حلية الرجال وكذلك الكذاب يضع الخبر في غير موضعه ، وفي كونهما من ذهب لإشعار بذهاب أمرهما . وقال ابن العربي : السوار من حل الملوك الكفار كما قال الله تعالى (فلولا ألقى عليه أساورة من ذهب) ، واليد لها معان منها القوة والسلطان والقهر ، قال : ويحتمل أن يكون ضرب المثل بالسوار كناية عن الأسوار وهو من أسامي ملوك الفرس ، قال : وكثيرا ما يضرب المثل بمحذوف بعض الحروف . قلت : وقد ثبت بزيادة الألف في بعض طرقة كما بينته . وقال الفرطبي في « المفهم » ما ملخصه : مناسبة هذا التأويل لهذه الرؤيا أن أهل صنماء وأهل اليامة كانوا أسلموا فكانوا كالساعدين للإسلام فلما ظهر فيهما الكذابان وبهرجا على أهلها بزخرف أفوالها ودعواهما الباطلة انخدع أكثرهم بذلك فكان اليدان بمنزلة البلدين والسواران بمنزلة الكذابين ، وكونهما من ذهب إشارة إلى ما زخرفاه والزخرف من أسماء الذهب . قوله (الذين أنا بينهما) ظاهر في أنهما كانا حين قص الرؤيا موجودين ، وهو كذلك ، لكن وقع في رواية ابن عباس « يخرجان بعدي » ، والجمع بينهما أن المراد بخروجهما بعده ظهور شوكتهما ومحاربتهما ودعواهما النبوة نقله النووي عن العلماء ، وفيه نظر لأن ذلك كاه ظهر الأسود بصنماء في حياته ﷺ فادعى النبوة ودعاه شوكته وحارب المسلمين وقتل فيهم وغلب على البلد وآل أمره إلى أن قتل في حياة النبي ﷺ كما قدمت ذلك واضحا في أواخر المغازي . وأما مسيلة فكان ادعى النبوة في حياة النبي ﷺ ، لكن لم تعظم شوكته ولم تقع محاربتة إلا في عهد أبي بكر ، فاما أن يحمل ذلك على التغليب ولما أن يكون المراد بقوله « بعدي » أي بعد نبوتي . قال ابن العربي

يحتمل أن يكون ما تأوله النبي ﷺ في السوارين بوحى ، ويحتمل أن يكون تفاهل بذلك عليهما دفعا لحالهما فأخرج المذموم المذكور عليهما ، لأن الرؤيا إذا عبرت وقعت والله أعلم . (تنبيه) : أخرج ابن أبي شيبة عن مرسل الحسن ربه « رأيت كأن في يدي سوارين من ذهب فذكرتهما فذهبا كسرى وقيصر ، وهذا إن كان الحسن أخذه عن ثبت فظاهره يعارض التفسير بمسيلة والأسود ، فيحتمل أن يكون تعددا والتفسير من قبله بحسب ما ظنه أدرج في الخبر فالعتمد ما ثبت مرفوعا أنهما مسيلة والأسود

٤١ - باب إذا رأى أنه أخرج الشيء من كوة واسكنه موضعا آخر

٧٠٣٨ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله حدثني أخى مبدؤ الحميد عن سليمان بن بلال عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن النبي ﷺ قال : رأيت كأن امرأة سوداء نائرة الرأس خرجت من المدينة حتى قامت بمهيجة وهي الجحفة ، فأولت أن وباء المدينة نقل البها ،

[الحديث ٧٠٣٨ - طرفاه في : ٧٠٣٩ ، ٧٠٤٠]

قوله (باب إذا رأى أنه أخرج الشيء من كوة واسكنه موضعا آخر) واختلاف في ضبط « كوة » فوقع في رواية لأبي ذر بضم الكاف وتشديد الواو المقترحة ووقع للباغين بتخفيف الواو وسكونها بعدما راه ، وهو المعتمد . والكورة الناحية ، قال الخليل في « العين » للكور الرجل بالحاء المهملة الساكنة ، كذا اقتصر عليه ابن بطال « وقال غيره : الرجل بأداته ، فإن فتح أوله فهو الرجل بغير أداة ، والكور بالضم أيضا موضع الزناير ، وكور الحداد ما بين من ظن ، وأما الرق فهو الكير ، والكورة المدينة والناحية قال ابن دريد ولا أحسبها عربية محضة . **قوله** (حدثني أخى عبد الحميد) هو ابن أبي أويس وإمام أبي أويس عبد الله . **قوله** (عن سليمان بن بلال) في رواية إبراهيم بن المنذر عن أبي بكر بن أبي أويس وهو عبد الحميد المذكور حدثنا سليمان وهو ابن بلال المذكور وهو مذكور بعد باب . **قوله** (عن سالم بن عبد الله عن أبيه) في رواية فضيل بن سليمان في الباب بعده « حدثني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر ، **قوله** (أن النبي ﷺ قال : رأيت) في رواية فضيل في رؤيا النبي ﷺ « في المدينة » وفي رواية إسماعيل من طريق ابن جريج ويعقوب بن عبد الرحمن كلاهما عن موسى بن عقبة مثله قال « في وباء المدينة » . **قوله** (رأيت) في رواية عبد العزيز بن المختار عن موسى بن عقبة « لقد رأيت » . **قوله** (كأن امرأة سوداء نائرة الرأس) في رواية ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عند أحمد وأبي نعيم « نائرة الشعر » والمراد شعر الرأس وزاد « قفلة » بفتح المثناة وكسر الفاء بعدما لام أي كريهة الرائحة . **قوله** (خرجت) كذا في أكثر الروايات ، ووقع في رواية ابن أبي الزناد « خرجت » بزيادة همزة مضمومة أوله على البناء للمجهول ولفظه « أخرجت من المدينة فأسكنت بالجحفة » وهو الموافق للترجمة ، وظاهر الترجمة أن فاعل الإخراج النبي ﷺ ، وكأنه نسبه إليه لأنه دعا به ، فقد تقدم في آخر فضل المدينة في آخر كتاب الحج من حديث عائشة أنه ﷺ قال « اللهم حبب إلينا المدينة » الحديث ، وفيه « و انقل حماتها إلى الجحفة » قالت عائشة « وقدمنا المدينة وهي أوبأ أرض الله » . **قوله** (حتى قامت بمهيجة وهي الجحفة) أما مهيجة فبفتح الميم وسكون الهاء بعدما ياء آخر الحروف مفتوحة ثم عين مهملة ، وقيل بوزن عظيمة ، وأظن قوله وهي الجحفة مدرجا من قول موسى بن

حقبة فان أكثر الروايات خلا عن هذه الزيادة وثبتت في رواية سليمان وابن جريج ، ووقع في رواية ابن جريج عن موسى عند ابن ماجه د حتى قامت بالمهيمه ، قال ابن النين : ظاهر كلام الجرهمي أن مهيمه تصرف لأنه أدخل عليها الالف واللام ، ثم قال : الا أن يكون أدخلها لأنه عظيم وفيه بعد . **قوله** (فأولت أنه وباء المدينة نقل اليها) في رواية ابن جريج ، فأولتها وباء المدينة ينقل الى الجحفة ، قال المهاب : هذه الرقيا من قسم الرقيا المبهرة وهي مما ضرب به المثل ، ووجه التمثيل أنه شق من اسم السرداء السود والباء فتأول خروجها بما جمع اسمها ، وتأول من ثوران شعر رأسها أن الذي يسوه ويشير الشعر يخرج من المدينة ، وقيل لأن ثوران الشعر من افشمرار الجسد ومعنى الافشمرار الاستيحاش فلذلك يخرج ما تستوحش النفوس منه كالحى . قلت : وكأن مراده بالاستيحاش أن رؤيته موحشة ، والا فالافشمرار في اللغة تجمع الشعر وتقبضه ، وكل شيء تغير عن هيئته يقال افشمر كافشمرت الارض بالجدب والنبات من العطش ، وقد قال القيرواني المهر : كل شيء غلبت عليه السوداء في أكثر وجوهها فمر مكروه ، وقال غيره : ثوران الرأس يتول بالحى لأنها تثير البدن بالافشمرار وارتفاع الرأس لا سيما من السوداء فانها أكثر استيحاشا

٤٢ - باب المرأة السوداء

٧٠٣٩ - **حدثنا** أبو بكر المقدمي **حدثنا** فضيل بن سليمان **حدثنا** موسى **حدثنا** سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في رؤيا النبي ﷺ في المدينة : رأيت امرأة سوداء ثائرة الرأس خرجت من المدينة حتى نزلت بمهيمه ، فتأولتها أن وباء المدينة نقل الى مهيمه ، وهي الجحفة . **قوله** (باب المرأة السوداء) أى في المنام ، ذكر فيه الحديث الذي قبله من الوجه الذى نهت عليه . وقوله فيه د فتأولتها ، وقع في رواية الكشميني د فأولتها د . **قوله** (رأيت) حذف منه قال خطأ والتقدير قال رأيت ، وثبتت في رواية الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن المقدمي شيخ البخاري فيه ولفظه عن رؤيا رسول الله ﷺ في المدينة د قال رسول الله ﷺ رأيت الخ ،

٤٣ - باب المرأة الثائرة الرأس

٧٠٤٠ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر **حدثني** أبو بكر بن أبي أويس **حدثني** سليمان عن موسى بن عقبة عن سالم د عن أبيه أن النبي ﷺ قال : رأيت امرأة سوداء ثائرة الرأس خرجت من المدينة حتى قامت بمهيمه ، فأولت أن وباء المدينة نقل الى مهيمه ، وهي الجحفة .

قوله (باب المرأة الثائرة الرأس) أى في المنام ، ذكر فيه الحديث المفار اليه وقد قدمت ما فيه

٤٤ - باب إذا هز سيفا في المنام

٧٠٤١ - **حدثنا** محمد بن العلاء **حدثنا** أبو أسامة عن برید بن عبد الله بن أبي بردة عن جده أبي بردة

« من أبي موسى أراه عن النبي ﷺ قال : رأيت في رؤياي أني هزرت سيفاً فانقطع صدره ، فاذا هو ما أصيب من المؤمنين يوم أحد ، ثم هزرتة أخرى فعاد أحسن ما كان ، فاذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع المؤمنين »
قوله (باب اذا در سيفاً في المنام) ذكر فيه حديث أبي موسى أراه عن النبي ﷺ قال : رأيت في رؤياي أني هزرت سيفاً فانقطع صدره ، الحديث بهذه القصة ، وهو طرف من حديثه الذي أورده في علامات النبوة بكامله .
وقد ذكر القدر المذكور منه هنا في غيرة أحد وذكرنا بعض شرحه هناك ، وقوله فيه « ثم هزرتة أخرى فعاد أحسن ما كان فاذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع المؤمنين » قال المصنف : هذه الرؤيا من ضرب المثل ، ولما كان النبي ﷺ يصول بالمصاحبة عبر عن السيف بهم وبهزه عن أمره لهم بالحرب وعن القطع فيه بالقتل فيهم وفي الهزة الأخرى لما عاد الى حالته من الاستواء عبر به عن اجتماعهم والفتح عليهم ، ولأهل التعبير في السيف تصرف على أوجه منها أن من نال سيفاً فإنه ينال سلطاناً إما ولاية وإما وديعة وإما زوجة وإما ولداً فإن سله من غمده فائتم سلت زوجته وأصيب ولده ، فإن انكسر الغمد وسلم السيف فبالعكس ، وإن سلماً أو عطفاً فكذلك ، وقائم السيف يتملق بالآب والعصبات وأصله بالأم وذوى الرحم ، وإن جرد السيف وأراد قتل شخص فهو لسانه يجرده في خصومه ، وربما عبر السيف بسلطان جائر انتهى ملخصاً . وقال بعضهم : من رأى أنه أغمد السيف فإنه يتزوج ، أو ضرب شخصاً بسيف فإنه يبدط لسانه فيه ، ومن رأى أنه يقاتل آخر وسيفه أطول من سيفه فإنه يغلبه ، ومن رأى سيفاً عظيماً فهي فتنة ، ومن نال سيفاً قلد أمراً ، فإن كان قصيراً لم يدم أمره ، وإن رأى أنه يجر حماله فإنه يعجز عنه

٤٥ - باب من كذب في حلمه

٧٠٤٢ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان عن أيوب عن عكرمة « عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : من تعلم بحلم لم يره كلف أن يعقد بين شعيرتين ، وإن يفعل . ومن استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون أو يفرثون منه صب في أذنه الآنك يوم القيامة . ومن صور صورة عذب وكلف أن ينفخ فيها ، وليس بنافخ » . قال سفيان : وصله لنا أيوب . وقال قتبية **حدثنا** أبو عوانة عن قتادة عن عكرمة عن أبي هريرة **قوله** « من كذب في رؤياه » . وقال شعبه عن أبي هاشم الرماني : سمعت عكرمة قال أبو هريرة **قوله** من صور صورة ومن تعلم ومن استمع ، **حدثنا** إسحاق **حدثنا** خالد عن خالد عن عكرمة « عن ابن عباس قال : من استمع ومن تعلم ومن صور » . نحوه . تابعه هشام عن عكرمة عن ابن عباس . **قوله**

٧٠٤٣ - **حدثنا** علي بن مسلم **حدثنا** عبد الصمد **حدثنا** عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار مولى ابن عمر من أبيه « عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : من أفرى للفرى أن يرى عينه مالم تر »
قوله (باب من كذب في حلمه) أي فهو مذموم ، أو التقدير باب لائم من كذب في حلمه . والحلم بضم المهملة

وسكون الالام ما يراه الناس ، وأشار بقوله « كذب في حله » مع أن لفظ الحديث « تحلم » إلى ما ورد في بعض طرقه وهو ما أخرجه الترمذي من حديث علي رفعه « من كذب في حله كلف يوم القيامة عقد شعيرة » وسنده حسن وقد صححه الحاكم ، ولكنه من رواية عبد الأعلى بن عاصم ضعيف ، أبو زرعة . وذكر فيه حديثين : الحديث الأول ذكر له طرقا مرفوعة وموقوفة عن ابن عباس . قوله (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة . قوله (عن أيوب) في رواية الحميدي عن سفيان « حدثنا أيوب » وقد وقع في الأصل ما يدل على ذلك وهو قوله في آخره « قال سفيان وصله لنا أيوب » . قوله (عن ابن عباس) ذكر المصنف الاختلاف فيه على عكرمة هل هو عن ابن عباس مرفوعا أو موقوفا ، أو هو عن أبي هريرة موقوفا . قوله (من تحلم) أي من تكلف الحلم . قوله (يحلم لم يره كلف أن يعقد بين شعيرتين وإن يفعل) في رواية عباد بن عباد عن أيوب عند أحمد « عذب حتى يعقد بين شعيرتين وليس عاقدا » وعنده في رواية همام عن قتادة « من تحلم كاذبا دفع إليه شعيرة وعذب حتى يعقد بين طرفيها وليس بها قدا » وهذا مما يدل على أن الحديث عند عكرمة عن ابن عباس وعن أبي هريرة معا لاختلاف لفظ الرواية عنه عنهما ، والمراد بالتكلف نوع من التعذيب . قوله (ومن استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون أو يفرون منه) في رواية عباد بن عباد « وهم يفرون منه » ولم يشك . قوله (حسب في أذنه الآنك يوم القيامة) في رواية عباد « حسب في أذنه يوم القيامة عذاب » وفي رواية همام « ومن استمع إلى حديث قوم ولا يعجبهم أن يستمع حديثهم أذيب في أذنه الآنك » . قوله (ومن صور صورة عذب وكلف أن ينفع فيها وليس بنافع) في رواية عباد وكذا في رواية همام « ومن صور صورة عذب يوم القيامة حتى ينفع فيها الروح وليس بنافع فيها » وهذا الحديث قد اشتمل على ثلاثة أحكام : أولها الكذب على المنام ، ثانيها الاستماع لحديث من لا يريد استماعه ، ثالثا التصوير ، وقد تقدم في أواخر اللباس من طريق النضر بن أنس عن ابن عباس حديث « من صور صورة » وتقدم شرحه هناك . وأما الكذب على المنام فقال الطبري : إنما اشتد فيه الوعيد مع أن الكذب في اليقظة قد يكون أشد مفسدة منه إذ قد تكون شهادة في قتل أوحد أو أخذ مال ، لأن الكذب في المنام كذب على الله عز وجل ، أراه ما لم يره ، والكذب على الله أشد من الكذب على المخلوقين لقوله تعالى ﴿ ويقول الأشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ﴾ الآية ، وإنما كان الكذب في المنام كذبا على الله لحديث « الرقيا جزء من النبوة » وما كان من أجزاء النبوة فهو من قبل الله تعالى انتهى ملخصا . وقد تقدم في باب قبل « باب ذكر أسلم وغفار » شيء من هذا في الكلام على حديث « والله الآتي التنبيه عليه في ثاني حديثي الباب » وقال المصنف في قوله « كلف أن يعقد بين شعيرتين » حجة للشعرية في تجويزهم تكليف ما لا يطاق ، ومثله في قوله تعالى ﴿ يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون ﴾ وأجاب من منع ذلك بقوله تعالى ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا ريسها ﴾ أو حملوه على أمور الدنيا وحملوا الآية والحديث المذكورين على أمور الآخرة انتهى ملخصا . والمسألة مشهورة فلا يطيل بها ، والحق أن التكليف المذكور في قوله « كلف أن يعقد » ليس هو التكليف المصطلح وإنما هو كناية عن التعذيب كما تقدم ، وأما التكليف المستفاد من الأمر بالسجود فالامر فيه على سبيل التعجيز والتوبيخ لكونهم أمروا بالسجود في الدنيا وهم قادرون على ذلك فامتنعوا فأمروا به حيث لا قدرة لهم عليه تعجيزا وتوبيخا وتعذيبا . وأما الافتقار مستنجا للتنبيه عليه في الاستئذان في الكلام على حديث « لا يتناهى اثنان دون ثالث » وقد قيد ذلك في حديث الباب لمن يكون كارها لاستماعه فأخرج

من يكون راضيا ، وأما من جهل ذلك فيمتنع حسا بالمادة ، وأما الوعيد على ذلك بصب الآثام في أذنه فن الجراء من جنس العمل . والآثام بالمد وضم النون بعد ما كاف الرصاص المذاب ، وقيل هو خالص الرصاص . وقال الداودي : هو القصدير . وقال ابن أبي جرة إنما سماه حلا ولم يسمه رؤيا لأنه ادعى أنه رأى ولم ير شيئا فكان كاذبا والكذب إنما هو من الشيطان ، وقد قال : إن الحلم من الشيطان كما مضى في حديث أبي قتادة ، وما كان من الشيطان فهو غير حق فصدق بعض الحديث بعضا . قال : ومعنى العقد بين الشعيرتين أن يقتل إحداها بالآخرى ، وهو مما لا يمكن عادة ، قال : ومناسبة الوعيد المذكور للكاذب في منامه والمصور أن الرؤيا خلق من خلق الله وهي صورة معنوية فأدخل بكذبه صورة لم تقع كما أدخل المصور في الوجود صورة ليست بحقيقية ، لأن الصورة الحقيقية هي التي فيها الروح ، فكلف صاحب الصورة اللطيفة أمرا لطيفا وهو الاتصال المبرر عنه بالعقد بين الشعيرتين ، وكلف صاحب الصورة الكثيفة أمرا شديدا وهو أن يتم ما خلقه برحمته بنفخ الروح ، ووقع وعيد كل منهما بأنه يعذب حتى يفعل ما كلف به وهو ليس بفاعل ، فهو كفاية عن تعذيب كل منهما على الهوام . قال : والحكمة في هذا الوعيد الشديد أن الأول كذب على جنس النبوة ، وأن الثاني نازع الخلق في قدرته ، وقال في مستمع حديث من يكره استماعه : يدخل فيه من دخل منزله وأغلق بابه وتحدث مع غيره فإن قرينة حاله تدل على أنه لا يريد إلا جني أن يستمع حديثه فن يستمع إليه يدخل في هذا الوعيد ، وهو كمن ينظر إليه من خلل الباب فقد ورد الوعيد فيه ولأنهم لو فتشوا عينه لكانت هدرا قال : ويستثنى من عموم من يكره استماع حديثه من تحدث مع غيره جهرا وهناك من يكره أن يسمعه فلا يدخل المستمع في هذا الوعيد لأن قرينة الحال وهي الجهر تقتضي عدم الكراهة فيسوغ الاستماع . قال : وفي الحديث أن من خرج عن وصف العبودية استحق العقوبة بقدر خروجه ، وفيه تنبيه على أن الجاهل في ذلك لا يعذر بجهله وكذا من تأول فيه تأويلا باطلا ، إذ لم يفرق في الخبر بين من يعلم تحريم ذلك وبين من لا يعلمه كذا قال . ومن اللطائف ما قال غيره : إن اختصاص الشعير ، بذلك لما في المنام من الشعور بما دل عليه خلصت المناسبة بينهما من جهة الاشتقاق . قوله (وقال قتبية الخ) وقع لنا في نسخة قتيبة عن أبي عوانة رواية النسائي عنه من طريق علي بن محمد الفارسي عن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيوية عن النسائي وأفظه « عن أبي هريرة قال : من كذب في رؤياه كلف أن يعقد بين طرفي شعيرة ، ومن استمع الحديث ، ومن صور ، الحديث ووصله أبو نعيم في المستخرج من طريق خلف بن هشام عن أبي عوانة بهذا السند كذلك موقفا ، وقد أخرج أحمد والنسائي من طريق هشام عن قتادة الحديث بتمامه مرفوعا واسكن اقتصر منه النسائي على قوله « من صور » . قوله (وقال شعبة عن أبي هاشم الرماني) بضم الراء وتشديد الميم اسمه يحيى بن دينار ، ووقع في رواية المستمل والمرحسي عن أبي هشام وهو غلط . قوله (قال أبو هريرة قوله من صور صورة ، ومن تعلم ، ومن استمع) كذا في الأصل مختصرا اقتصر على أطراف الأحاديث الثلاثة ، وقصد وقع لنا موصولا في مستخرج الاسماعيل من طريق عبيد الله بن معاذ العنبري عن أبيه عن شعبة عن أبي هاشم بهذا السند فاقصر على قوله عن أبي هريرة « من تعلم ، ومن طريق محمد بن جعفر غندر عن شعبة فذكره كذلك وأفظه « من تعلم كاذبا كلف أن يعقد شعيرة » . قوله (حدثنا اسحق) هو ابن شاهين ، وعالده شيخه هو ابن عبد الله الطحان ، وعالده شيخه هو الحذاء . قوله (من استمع ، ومن تعلم ، ومن صور نحوه) قلت كذا اختصره ، وقد أخرجه الاسماعيل

من طريق وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله فذكره بهذا السند إلى ابن عباس عن النبي ﷺ فرفعه ولفظه «من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون صب في أذنه الآنك، ومن تعلم كاف أن يعقد شعيرة يحذب بها وليس بفاعل، ومن صور صورة عذب حتى ينفخ فيها وليس بفاعل، ثم أخرجه الاسماعيل من طريق وعيب بن خالد ومن طريق عبد الوهاب الثقفي كلاهما عن خالد الحذاء بهذا السند مرفوعاً. قوله (تابعه هشام) يعني ابن حسان (عن عكرمة عن ابن عباس قوله) يعني موقراً. الحديث الثاني، قوله (حدثنا علي بن مسلم) هو الطرمذي نزيل بغداد مات قبل البخاري بثلاث سنين، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث بن سعيد وقد أدركه البخاري بالسن ومات قبل أن يرحل البخاري، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار مختلف فيه: قال ابن المديني صدوق، وقال يحيى بن معين في حديثه عندي ضعف، وقال الدارقطني خالف فيه البخاري الناس وليس بمتروك، قلت: عدة البخاري فيه كلام شيخه علي، وأما قول ابن معين فلم يفصره ولم ينفه عن حديثنا معيناً، ومع ذلك فما أخرج له البخاري شيئاً إلا وله فيه متابع أو شاهد، فأما المتابع فأخرجه أحمد من طريق حيوة عن أبي عثمان الوليد بن أبي الوليد المدني عن عبد الله بن دينار به وأتم منه ولفظه «أفرى الفري من ادعى إلى غير أبيه، وأفرى الفري من أرى عينه مالم ير، وذكر ثالثة وسنده صحيح، وأما شامده فضعف في مناب قريش من حديث وائلة بن الاسقع بلفظه «ان من أعظم الفري أن يدعى الرجل إلى غير أبيه أو يرى عينه مالم ير، وذكر فيه ثالثة غير الثالثة التي في حديث ابن معمر عند أحمد، وقد تقدم بيان ذلك هناك. قوله (أن من أفرى الفري) أفرى أفضل تفضيل أي أعظم الكذبات، والفري بكسر الفاء والقصر جمع فرية، قال ابن بطال: الفرية الكذبة العظيمة التي يتعجب منها، وقال الطبري: فأرى الرجل عينيه وصفهما بما ليس فيهما، قال: ونسبة الكذبات إلى الكذب البدالة نحو قولهم ليل أليل. قوله (أن يرى) بضم أوله وكسر الراء. قوله (عينه مالم تر كذا فيه) بحذف الفاعل وإفراد المفعول، ووقع في بعض النسخ «مالم يريا، بالثنية، ودعى نسبة الرؤيا إلى عينيه مع أنها لم يريا شيئاً أنه أخبر عنهما بالرؤية وهو كاذب، وقد تقدم بيان كون هذا الكذب أعظم الأكاذيب في شرح الحديث الذي قبله.

٤٦ - باب إذا رأى ما يكره فلا يخبر بها ولا يذكرها

٧٠٤٤ - **حدثنا** سعيد بن الربيع **حدثنا** شعبة عن عبد ربه بن سعيد قال سمعت أبا سلمة يقول «لقد كنت أرى الرؤيا فتعرضني حتى سمعت أبا قتادة يقول: وأنا كنت أرى الرؤيا تمرضني حتى سمعت للنبي ﷺ يقول: الرؤيا الحسنة من الله، فإذا رأى أحدكم ما يحب فلا يحدث به إلا من يحب. وإذا رأى ما يكره فليتموه بالله من شرها ومن شر الشيطان، وليتفضل ثلاثاً ولا يحدث بها أحداً، فإنها إن تضره»

٧٠٤٥ - **حدثنا** إبراهيم بن حمزة **حدثني** ابن أبي حازم والدراوردي عن يزيد بن عبد الله بن خباب «عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: إذا رأى أحدكم الرؤيا يحبها فإنها من الله، فليحمد الله عليها وليحدث بها، وإذا رأى غير ذلك مما يكره فإنما هي من الشيطان، فليستود من شرها ولا يذكرها لأحد، فإنها إن تضره»

قوله (باب إذا رأى ما يسكره فلا يخبر بها ولا يذكرها) كذا جمع في الترجمة بين لفظي الحديثين ، لكن في الترجمة « فلا يخبر » ولفظ الحديث « فلا يحدث » وهما متقاربان ، وذكر فيه حديثين : الأول ، **قوله** (عن عبد ربه بن سعيد) هو الانصاري أخو يحيى ، وأبو سلة هو ابن عبد الرحمن بن عوف . **قوله** (لقد كنت أرى الرؤيا فتعرضني) عند مسلم في رواية سفيان عن الزهري عن أبي سلة « كنت أرى الرؤيا أعري منها غير أني لا أزم » قال النووي : معنى أعري وهو بضم الهزة وسكون المهملة وفتح الراء أحرم لخوفي من ظاهرها في ظني ، يقال عري بضم أوله وكسر ثانيه مخففا يعري بفتح حين إذا أصابه عراه بضم ثم فتح ودد وهو نقض الحى ، ومعنى لا أزم وهو بزاي وميم ثقيلة أتلف من برد الحى ، ووقع مثله عند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلة ولكن قال « أتى منها شدة » بدل « أعري منها » وفي رواية سفيان عن الزهري « غير أني لا أعاد » وعند مسلم أيضا من رواية يحيى بن سعيد الانصاري عن أبي سلة « ان كنت لأرى الرؤيا أتقل على من جبل » . **قوله** (حتى سمعت أبا قتادة يقول : وأنا كنت أرى الرؤيا) في رواية المستمل « لأرى » بزيادة اللام ، والاولى أولى . **قوله** (فلا يحدث بها إلا من يحب) قد تقدم أن الحكمة فيه أنه إذا حدث بالرؤيا الحسنة من لا يحب قد يفسرها له بما لا يحب إما بغضا وإما حسدا فقد تقع عن تلك الصفة ، أو يتعجل لنفسه من ذلك حونا ونسكدا ، فأمر بترك تحديث من لا يحب بسبب ذلك . الحديث الثاني حديث أبي سعيد . **قوله** (حدثنا ابن أبي حازم والدارقطني) تقدم في « باب الرؤيا من الله » أن اسم كل منهما عبد العزيز . **قوله** (حدثنا يزيد بن عبد الله) زاد في رواية المستمل « ابن أسامة بن الهاد الليثي » وقد تقدم شرح الحديث في الباب المشار إليه

٤٧ - باب من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب

٧٠٤٦ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن بونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة « أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يحدث أن رجلا أتى رسول الله ﷺ فقال : إني رأيت الليلة في المنام ظلة تنطفئ السمن والعسل ، فأرى للناس يتكفون منها : فالمسك أكثر والمستقل ، وإذا سبب واصل من الأرض إلى السماء ، فأراك أخذت به فعلوت . ثم أخذ به رجل آخر فملا به ، ثم أخذ به رجل آخر فاقطع ثم واصل . فقال أبو بكر : يا رسول الله بآبي أنت والله لتحدثني فأعبرها ، فقال النبي ﷺ له : أخبرها . قال : أما الظلة فالإسلام ، وأما الذي ينطفئ من العسل والسمن فالقرآن حلاوته تنطفئ ، فالمسك أكثر من القرآن والمستقل . وأما السبب الواصل من السماء إلى الأرض فالذي أنت أنت عليه تأخذ به فيمليك الله . ثم يأخذ به رجل فيملو به ، ثم يأخذ به رجل آخر فيملو به ، ثم يأخذ به رجل فيقطع به ، ثم يوصل له فيملو به . فأخبرني يا رسول الله - بآبي أنت - أصبت أم أخطأت ؟ قال النبي ﷺ : أصبت بهما وأخطأت بهما ، قال : فوالله يا رسول الله لتحدثني بالذي أخطأت . قال : لا تقسم »

قوله (باب من لم ير الرؤيا لأول طائر إذا لم يصب) كأنه يشير إلى حديث أنس قال قال رسول الله ﷺ فذكر حديثا فيه «الرؤيا لأول طائر» وهو حديث ضعيف فيه يزيد الرقاشي، ولكن له شاهد أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه بسند حسن وصححه الحاكم عن أبي رزين العقيلي رفته «الرؤيا على رجل طائر مالم تعبر فإذا عبرت وقعت» لفظ أبي داود، وفي رواية الترمذي «سقطت» وفي مرسل أبي قلابة عند عبد الرزاق «الرؤيا تقع على ما يعبر» مثل ذلك مثل رجل رفع رجله فهو ينتظر متى يضمها، وأخرجه الحاكم موصولا بذكر أنس، وعند سعيد بن منصور بسند صحيح عن عطاء «كان يقال الرؤيا على ما أوتت» وعند الدارمي بسند حسن عن سليمان ابن يسار عن عائشة قالت «كانت امرأة من أهل المدينة لها زوج تاجر يختلف - يعني في التجارة - فانت رسول الله ﷺ فقالت: إن زوجي غائب وتركني حاملا - فرأيت في المنام أن سارية بيتي انكسرت وأني ولدت غلاما أعور» فقال: خير، يرجع زوجك إن شاء الله صالحا وتلدن غلاما برا، فذكرت ذلك ثلاثا، فجاءت ورسول الله ﷺ غائب، فسألته فأخبرتني بالمنام، فقالت: إن صدقت رؤياك لموتن زوجك وتلدن غلاما فاجرا، فقعدت تبكي، فجاء رسول الله ﷺ فقال: يا عائشة - إذا عبرتم للناس الرؤيا فاعبروها على خير، فإن الرؤيا تكون على ما يعبرها صاحبها - وعند سعيد بن منصور من مرسل عطاء بن أبي رباح قال «جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: إنى رأيت أن جئت بيتي انكسر - وكان زوجها غائبا - فقال: رد الله عليك زوجك، فرجع سالما» الحديث، ولكن فيه أن أبا بكر أو عمر هو الذي عبر لها الرؤيا الأخيرة، وليس فيه الخبر الأخير المرفوع، فأشار البخاري إلى تخصيص ذلك بما إذا كان العابر مصيبا في تعبيره، وأخذه من قوله ﷺ لأبي بكر في حديث الباب «أصبت بعضا وأخطأت بعضا» فإنه يؤخذ منه أن الذي أخطأ فيه لو بينه له لكان الذي بينه له هو التعبير الصحيح ولا عبرة بالتعبير الأول، قال أبو عبيد وغيره: معنى قوله «الرؤيا لأول طائر» إذا كان العابر الأول عالما فمعر فأصاب وجه التعبير، وإلا فهي إن أصاب بعده، إذ ليس المدار إلا على إصابة الصواب في تعبير المنام، ليتوصل بذلك إلى مراد الله فيما ضربه من المثل، فإذا أصاب فلا ينبغي أن يسأل غيره، وإن لم يصب فليسأل الثاني، وعليه أن يخبر بما عنده ويبين ما جهل الأول. قلت: وهذا التأويل لا يساعد حديث أبي رزين «أن الرؤيا إذا عبرت وقعت» إلا أن يدعى تخصيص «عبرت» بأن عابرها يكون عالما مصيبا، فيعكر عليه قوله في الرؤيا المكروهة «ولا يحدث بها أحدا» فقد تقدم في حكمة هذا النهي أنه ربما فسرهما تفسيراً مكروها على ظاهرهما مع احتمال أن تكون محبوبة في الباطن فتقع على مفسر، ويمكن الجواب بأن ذلك يتعلق بالرائي، فله إذا قصها على أحد ففسرها له على المكروه أن يبادر فيسأل غيره ممن يصب فلا يتحتم وقوع الأول بل ويقع تأويل من أصاب فإن قصر الرائي فلم يسأل الثاني وقعت على مفسر الأول. ومن أدب المعبّر ما أخرجه عبد الرزاق «عن عمر أنه كتب إلى أبي موسى: فإذا رأى أحدكم رؤيا قصها على أخيه فليقل: خير لنا وشر لأعدائنا» ورجاله ثقات. ولكن سنده منقطع. وأخرج الطبراني والبيهقي في «الدلائل» من حديث ابن زمل الجهمي بكسر الراء وسكون الميم بعدها لام ولم يسم في الرواية وسماه أبو عمر في «الاستيعاب» عبد الله قال «كان النبي ﷺ إذا صلى الصبح قال: هل رأى أحد منكم شيئا؟ قال ابن زمل: قلت أنا يا رسول الله، قال: خيرا نفاقا وشرًا تنوفا، وخير لنا وشر على أعدائنا والحمد لله رب العالمين» انتهى رؤيك، الحديث وسنده ضعيف جدا. وذكر أئمة التجه أن

من أدب الراى أن يكون صادق اللمجة وأن ينام على وضوء على جنبه الايمن وأن يقرأ عند نومه والشمس والليل
والتيين وسورة الاخلاص والمعدنين ويقول : اللهم انى أعوذ بك من سوء الاحلام ، واستجير بك من تلاعب
الشيطان فى اليقظة والمنام اللهم انى أسألك رؤيا صادقة نافعة حافظة غير منسية ، اللهم ارنى فى منامى ما أحب
ومن أدبه أن لا يقصها على امرأة ولا عدو ولا جاهل . ومن أدب العابر أن لا يعبرها عند طلوع الشمس ولا عند
غروبها ولا عند الزوال ولا فى الليل . قوله (عن يونس) هو ابن يزيد الأبل ، ولم يقع لى من رواية الليث عنه
إلا فى البخارى . وقد عثر على أصحاب المستخرجات كالاسماعيل وأبى نعيم وأبى هوانة والبرقاني فأخرجوه من
رواية ابن وهب ، وأخرجه الاسماعيل أيضا من رواية عبد الله بن المبارك وسعيد بن يحيى ثلاثهم عن يونس . قوله
(عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة) فى رواية ابن وهب : ان عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أخبره ، : قوله (أن
ابن عباس كان يحدث) كذا لا كثر أصحاب الزهرى ، وتردد الزبدي هل هو عن ابن عباس أو أبى هريرة .
واختلف على سفيان بن عيينة ومعه فأخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عبيد
الله عن ابن عباس أو أبى هريرة ، قال عبد الرزاق : كان معمر يقول أحيانا عن أبى هريرة وأحيانا يقول عن ابن
عباس وهكذا ثبت فى مصنف عبد الرزاق ، رواية إسحق الديري ، وأخرجه أبو داود وابن ماجه عن محمد بن يحيى
الذهلى عن عبد الرزاق فقال فيه : عن ابن عباس قال : كان أبو هريرة يحدث . وهكذا أخرجه البزار عن سلمة بن
شبيب عن عبد الرزاق وقال : لا أعلم أحدا قال عن عبيد الله عن ابن عباس عن أبى هريرة إلا عبد الرزاق عن
معمر ، ورواه غير واحد فلم يذكر أبو هريرة انتهى . وأخرجه الذهلى فى العلل ، عن اسحق بن ابراهيم بن
زاهرية عن عبد الرزاق فاقصر على ابن عباس ولم يذكر أبى هريرة وكذا قال أحمد فى مسنده . قال اسحق عن عبد
الرزاق كان معمر يتردد فيه حتى جاءه زمعة بكتاب فيه عن الزهرى ، كما ذكرناه ، وكان لا يشك فيه بعد ذلك ،
وأخرجه مسلم من طريق الزبدي . أخبرنى الزهرى عن عبيد الله أن ابن عباس أو أبى هريرة ، هكذا بالشك ،
وأخرجه مسلم عن ابن أبى عمر عن سفيان بن عيينة مثل رواية يونس ، وذكر الحميدى أن سفيان بن عيينة كان
لا يذكر فيه ابن عباس ، قال فلما كان فى آخر زمانه أثبت فيه ابن عباس أخرجه أبو عوانة فى صحيحه من طريق
الحميدى هكذا ، وقد مضى ذكر الاختلاف فيه على الزهرى مستوعبا حيث ذكره المصنف فى باب رؤيا بالليل ،
وباقه النوفيق . قال الذهلى : المحفوظ رواية الزبدي ، وصنيع البخارى يقتضى ترجيح رواية يونس ومن تابعه ،
وقد جزم بذلك فى الايمان والنذور حيث قال : وقال ابن عباس قال النبي ﷺ لا بى بكر . لا تقسم لجزم بانه عن ابن
عباس . قوله (أن رجلا) لم أقف على اسمه ، ووقع عند مسلم زيادة فى أوله من طريق سليمان بن كثير عن الزهرى
وافظه : ان رسول الله ﷺ كان مما يقول لأصحابه : من رأى منكم رؤيا فليقصها أعبرها له ، لجاء رجل فقال ، قال
القرطبي معنى قوله : فليقصها ، ليدكر قصتها ويتبع جزئياتها حتى لا يترك منها شيئا ، من قصص الآثار إذا اتبعته ،
وأعبرها أى أفسرها . ووقع بيان الوقت الذى وقع فيه ذلك فى رواية سفيان بن عيينة عند مسلم أيضا وافظه
: جاء رجل الى النبي ﷺ منصرفه من أحد ، وعلى هذا فهو من سراويل الصحابة سواء كان عن ابن عباس أو عن
أبى هريرة أو من رواية ابن عباس عن أبى هريرة لأن كلا منهما لم يكن فى ذلك الزمان بالمدينة ، أما ابن عباس فكان
صغيرا مع أبويه بمكة فان مولده قبل الهجرة بثلاث سنين على الصحيح وأجد كانت فى شوال فى السنة الثالثة ، وأما

أبو هريرة فأنما قدم المدينة زمن خيبر في أوائل سنة سبع . قوله (أني رأيت) كذا الأكثر ، وفي رواية ابن وهب « أني أرى » كأنه اقوة تحققة الرؤيا كانت بمنزلة بين عينيه حتى كأنه يراها حينئذ . قوله (ظلة) بضم الظاء المعجمة أي سحابة لها ظل وكل ما ظل من سقيفة ونحوها يسمى ظلة قاله الخطابي . وقال ابن فارس : الظلة أول شيء يظل زاد سليمان بن كثير في روايته عند الدارمي وأبي عوانة وكذا في رواية سفيان بن عيينة عند ابن ماجه ، بين السماء والارض . . قوله (تنطف السمن والعسل) بنون وطاء مكسورة ويجوز ضمها ومعناه تقطر بقاف وطاء مضمومة ويجوز كسرهما يقال نطف الماء إذا سال . وقال ابن فارس : أيلة تطوف أمطرت إلى الصبح . قوله (فأرى الناس يتكفون منها) أي يأخذون بأكفهم ، في رواية ابن وهب « بأيديهم » قال الخليل : تكفف بضم كفه ليأخذ ، ووقع في رواية الترمذي من طريق معمر « يستقون » بضملة ومثناة وقاف أي يأخذون في الاسقية ، قال القرطبي : يحتمل أن يكون معنى « يتكففون » يأخذون كفائهم وهو أليق بقوله بعد ذلك « فاستكثر والمستقل » . قلت : وما أدري كيف جوز أخذ كفي من كففه ، ولا حجة فيما احتج به لما سيأتي . قوله (فاستكثر والمستقل) أي الآخذ كثيرا والآخذ قليلا ، ووقع في رواية سليمان بن كثير بغير ألف ولام فيهما ، وفي رواية سفيان بن حسين عند أحمد « فن بين مستكثر ومستقل وبين ذلك » . قوله (وإذا سبب) أي حبل . قوله (واصل من الارض إلى السماء) في رواية ابن وهب وأرى سببا واصلنا من السماء إلى الارض وفي رواية سليمان بن كثير « ورأيت لها سببا واصلنا » وفي رواية سفيان بن حسين « وكان سببا دلى من السماء » . قوله (فأراك أخذت به فعلوت) في رواية سليمان بن كثير « فأعلاك الله » . قوله (ثم أخذ به) كذا الأكثر ، وبعضهم « ثم أخذه » زاد ابن وهب في روايته « من بعد » وفي رواية ابن عيينة وابن حسين « من بعدك » في الموضعين . قوله (فعلا به) زاد سليمان بن كثير « فأعلاه الله » وهكذا في رواية سفيان بن حسين في الموضعين . قوله (ثم أخذ به رجل آخر فاقطع) زاد ابن وهب « هذا » وفي رواية سفيان بن حسين ثم جاء رجل من بعدكم فأخذ به فاقطع به » . قوله (ثم وصل) في رواية ابن وهب « فوصل له » وفي رواية سليمان « فقطع به ثم وصل له فاقطع » وفي رواية سفيان بن حسين « ثم وصل له » . قوله (بأبي أنت) زاد في رواية معمر « وأمي » . قوله (والله لندحى) بتشديد النون ، وفي رواية سليمان « انذن لي » . قوله (فأعبرها) في رواية ابن وهب « فلأعبرنها بزيادة التأكيد باللام والنون » ونحوه في رواية معمر ، ومثله في رواية الزبيدي . قوله (أعبرها) في رواية سفيان عند ابن ماجه ، دبرها ، بالتشديد ، وفي رواية سفيان بن حسين « فأذن له » زاد سليمان « وكان من أعبر الناس للرؤيا بعد رسول الله ﷺ » . قوله (وأما الظلة فلا سلام) في رواية ابن وهب وكذا المعمر والزبيدي « فظلة الاسلام ورواية سفيان كرواية الليث وكذا سليمان بن كثير وهي التي يظهر ترجيحها . قوله (فالقرآن - لاوته تنطف) في رواية ابن وهب « - لاوته وأمينه » وكذا في رواية سفيان ومعمر ، وبينه سليمان بن كثير في روايته فقال « وأما العسل والسمن فالقرآن في حلالة العسل وابن السمن » . قوله (فاستكثر من القرآن والمستقل) زاد ابن وهب في روايته قبل هذا « وأما ما يتكفف الناس من ذلك » وفي رواية سفيان « فالأخذ من القرآن كثيرا وقابلا » وفي رواية سليمان بن كثير « فهم حلة القرآن » . قوله (وأما السبب الخ) في رواية سفيان بن حسين « وأما السبب فما أنت عليه تعلمو فيعليك الله » . قوله (ثم يأخذ به رجل) زاد سفيان بن حسين وابن وهب « من بعدك » زاد سفيان

ابن حسين ، على مناجك ، . قوله (ثم يأخذ به) في رواية سفيان بن حسين ، ثم يكون من بعد كما رجل يأخذ مأخذك ، . قوله (ثم يأخذ به رجل) زاد ابن وهب ، آخر ، . قوله (فيقطع به ثم يوصل له فيعلم به) زاد سفيان بن حسين ، فيعلمه الله ، . قوله (فأخبرني يا رسول الله بأني أتيت أم أخطأت) في رواية سفيان ، هل أصبت يا رسول الله أو أخطأت ، . قوله (أصبت بعضا وأخطأت بعضا) في رواية سليمان بن كثير وسفيان بن حسين ، أصبت وأخطأت ، . قوله (قال فوالله) زاد ابن وهب ، يا رسول الله ، ثم اتفقا (اتحدثني بالذي أخطأت) في رواية ابن وهب ، ما الذي أخطأت ، وفي رواية سفيان بن عيينة عند ابن ماجه ، فقال أبو بكر أفسمت عليك يا رسول الله لتخبرني بالذي أصبت من الذي أخطأت وفي رواية معمر مثله لكن قال ما الذي أخطأت ، ولم يذكر الباقي . قوله (قال لا تقسم) في رواية ابن ماجه ، فقال النبي ﷺ لا تقسم يا أبا بكر ، ومثله لمعمر لكن دون قوله ، يا أبا بكر ، وفي رواية سليمان بن كثير ، ما الذي أصبت وما الذي أخطأت ، فإني أن يخبره ، قال الداودي : قوله ، لا تقسم ، أي لا تكرر يمينك فإني لا أخبرك ، وقال الممالب : توجيهه تعبير أبي بكر أن الظلة نعمة من نعم الله على أهل الجنة وكذلك كانت على بني إسرائيل ، وكذلك الاسلام بقي الاذى وينعم به المؤمن في الدنيا والآخرة ، وأما العسل فإن الله جعله شفاء للناس وقال تعالى ان القرآن (شفاء لما في الصدور) وقال انه (شفاء ورحمة للمؤمنين) وهو حلو على الاسماع كحلوة العسل في المذاق ، وكذلك جاء في الحديث ، ان في العسل شفاء ، قال القاضي عياض : وقد يكون عبر الظلة بذلك لما نطقت العسل والسمن اللذين عبرهما بالقرآن ، وذلك إنما كان عن الاسلام والشريعة ، والسبب في اللفظة الحبل والعهد والميثاق ، والذين أخذوا به بعد النبي ﷺ واحدا بعد واحد هم الخلفاء الثلاثة وعثمان هو الذي انقطع به ثم اتصل انتهى ملخصا . قال الممالب : وموضع الخطأ في قوله ، ثم وصل له ، لأن في الحديث ثم وصل ولم يذكر له ، . قلت : بل هذه اللفظة وهي قوله له ، وان سقطت من رواية الليث عند الاصيلي وكريمة فهي ثابتة في رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة وكذلك في رواية الليث ، وهي ثابتة في رواية ابن وهب وغيره كلهم عن يونس عن مسلم وغيره ، وفي رواية معمر عند الترمذي ، وفي رواية سفيان بن عيينة عند النسائي وابن ماجه ، وفي رواية سفيان بن حسين عند أحمد ، وفي رواية سليمان بن كثير عند الدارمي وأبي عوانة كلهم عن الزهري ، وزاد سليمان بن كثير في روايته ، فوصل له فأتصل ، ثم بنى الممالب على ما توهمه فقال : كان ينبغي لأبي بكر أن يقف حيث وقفت الرؤيا ولا يذكر الموصول له فإن المعنى أن عثمان انقطع به الحبل ثم وصل لغيره أي وصلت الخلافة لغيره انتهى . وقد عرفت أن لفظة له ، ثابتة في نفس الخبر ، فإني على هذا أن عثمان كاد ينقطع عن اللحاق بصاحبه بسبب ما وقع له من تلك الفضايا التي أنكرها فغير عنها باقطاع الحبل ، ثم وقعت له الشهادة فأتصل بهم فغير عنه بأن الحبل وصل له فأتصل فالتحق بهم ، فلم يتم في تبين الخطأ في التعبير المذكور ما توهمه الممالب . والجب من القاضي عياض فانه قال في الإكمال ، قيل خطأ في قوله ، فيوصل له ، وليس في الرؤيا إلا أنه يوصل وليس فيها له ، ولذلك لم يوصل لعثمان وإنما وصلت الخلافة له ، وموضع التعجب سكوته عن تعقب هذا الكلام مع كون هذه اللفظة وهي له ، ثابتة في صحيح مسلم الذي يتكلم عليه ، ثم قال : وقيل الخطأ هنا بمعنى الترك أي تركت بعضا لم تفسره ، وقال الاسماعيلي : قيل السبب في قوله ، وأخطأت بعضا ، أن الرجل لما قص على النبي ﷺ رؤياه كان النبي ﷺ أحق

بتعبيرها من غيره ، فلما طالب تعبیرها كان ذلك خطأ فقال « أخطأت بعضاً ، لهذا المعنى ، والمراد بقوله « قيل ، ابن قتيبة فإنه القائل لذلك فقال : إنما أخطأ في مبادرته بتعبيرها « قيل أن يأمره به ، ووافقه جماعة على ذلك ، وتعقبه النووي تبعاً لغيره فقال : هذا قاسد ، لأنه عليه السلام قد أذن له في ذلك وقال أعبرها ، قلت : مراد ابن قتيبة أنه لم يأذن له ابتداء بل بادر هو فسأل أن يأذن له في تعبیرها فأذن له فقال أخطأت في مبادرتك للسؤال أن تتولى تعبیرها ، لأنه أراد أخطأت في تعبیرك ، لكن في إطلاق الخطأ على ذلك نظر لأنه خلاف ما يتبادر للسمع من جواب قوله « هل أصبت ، فإن الظاهر أنه أراد الاصابة والخطأ في تعبیره لا لكونه التمس التعبير ، ومن ثم قال ابن التين ومن بعده الأشبه بظاهر الحديث أن الخطأ في تأويل الرؤيا ، أي أخطأت في بعض تأويلك قلت ويؤيده تبويب البخاري حيث قال « من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب ، ونقل ابن التين عن أبي محمد بن أبي زيد وأبي محمد الأصيل والداودي نحو ما نقله الاسماعيل والفظم : أخطأ في سؤاله أن يعبرها ، وفي تعبیرها لما بحضرة النبي عليه السلام . وقال ابن هبيرة : إنما كان الخطأ لكونه أنتم ليعبرنها بحضرة النبي عليه السلام ، ولو كان الخطأ في التعبير لم يقره عليه . وأما قوله « لا نفسم ، فعناه أنك إذا تفكرت فيما أخطأت به علمته . قال : والذي يظهر أن أبا بكر أراد أن يعبرها فيسمع رسول الله عليه السلام ما يقوله فيعرف أبو بكر بذلك علم نفسه لتقرير رسول الله عليه السلام . قال ابن التين وقيل أخطأ لكون المذكور في الرؤيا شيئين العسل والسمن ففسرهما بشيء واحد ، وكان ينبغي أن يفسرهما بالقرآن والسنة ، ذكر ذلك عن الطحاوي . قلت : وحكاه الخطيب عن أهل العلم بالتعبير ، وحزم به ابن العربي . فقال : قالوا هنا وهم أبو بكر فإنه جعل السمن والعسل معنى واحداً وهما دهنان القرآن والسنة . قال : ويحتمل أن يكون السمن والعسل العلم والعمل ، ويحتمل أن يكونا الفهم والحفظ ، وأيد ابن الجوزي ما نسب للطحاوي بما أخرجه أحد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال « رأيت فيما يرى النائم كأن في إحدى إصبعي سمناً وفي الأخرى عسلاً فألقتهما ، فلما أصبحت ذكرت ذلك للنبي عليه السلام فقال : تقرأ الكتابين التوراة والفرقان فكان يقرؤهما . قلت : ففسر العسل بشيء والسمن بشيء ، قال النووي : قيل إنما لم ير النبي عليه السلام قسم أبي بكر لأن إبرار القسم مخصوص بما إذا لم يكن هناك مفسدة ولا مشقة ظاهرة فإن وجد ذلك فلا إبرار ، وأهل المفسدة في ذلك ما علمه من سبب انقطاع السبب بعثمان وهو قتله وتلك الحروب والفتن المترتبة عليه فذكرها خوف شيعتها ، ويحتمل أن يكون سبب ذلك أنه لو ذكر له السبب للزم منه أن يوجهه بين الناس لمبادرته ، ويحتمل أن يكون خطأه في ترك تعيين الرجل المذكورين ، فلو أبر قسمه للزم أن يعينهم ولم يؤمر بذلك إذ لو عينهم لكان نصاً على خلافتهم ، وقد صفت مشيئة الله أن الخلافة تكون على هذا الوجه فترك تعيينهم خشية أن يقع في ذلك مفسدة . وقيل هو علم غيب الجاز أن يختص به ويخفيه عن غيره ، وقيل المراد بقوله أخطأت وأصبت أن تعبیر الرؤيا مرجعه الظن ، والظن يخطئ ويصيب ، وقيل لما أراد الاستعداد ولم يصبر حتى يفاد جاز منه ما يستفاد فكان المنع كالنأديب له على ذلك . قلت : وجميع ما تقدم من لفظ الخطأ والنوم والنأديب وغيرهما إنما أحكيه عن قائله واست راضياً بإطلاقه في حق الصديق ، وقيل الخطأ في خلع عثمان لأنه في المنام رأى أنه أخذ بالسبب فانقطع به وذلك يدل على انخلاعه بنفسه . وتفسير أبي بكر بأنه يأخذ به رجل فينقطع به ثم يوصل له ، وعثمان قد قتل قهراً ولم يخلع نفسه قال صواب أن يحمل وصله على ولاية غيره ، وقيل يحتمل أن يكون ترك إبرار القسم لما يدخل في النفوس لاسيما من

الذي انقطع في يده السبب وان كان وصل ، وقد اختلف في تفسير قوله «فقط» فقيل معناه قتل ، وانكره القاضي أبو بكر بن العربي . فقال : ليس معنى قطع قتل إذ لو كان كذلك لشاركه عمر ، لكن قتل عمر لم يكن بسبب الملو بل بجمه عداوة مخصوصة وقتل عثمان كان من الجملة التي علا بها وهي الولاية فلذلك جعل قتله قطعا قال : وقوله «ثم وصل» بمعنى بولاية على فكان الحبل «وصولا» ولكن لم ير فيه علوا ، كذا قال ، وقد تقدم البحث في ذلك ووقع في «تنقيح الوركشي» مانعه : والذي انقطع به ووصل له هو عمر ، لأنه لما قتل وصل له بأهل الشورى وبعثان ، كذا قال : وهو مبني على أن المذكور في الخبر من الرجال بعد النبي ﷺ اثنان فقط ، وهو اختصار من بعض الرواة . وإلا فعند الجمهور ثلاثة ، وعلى ذلك شرح من تقدم ذكره والله أعلم . قال ابن العربي : وقوله «أخطأت بعضا» اختلف في تعيين الخطأ فقيل : وجه الخطأ تسوره على التعبير من غير استئذان واحتمله النبي ﷺ لمكانه منه ، قلت : تقدم البحث فيه . قال : وقيل خطأ أقسمه عليه ، وقيل لجملة السمن والعسل معنى واحدا وهما معنيان وأيدوه بأنه قال أخطأت بعضا وأصبت بعضا ولو كان الخطأ في التقديم في اليسار أو في اليمين لما قال ذلك لأنه ليس من الرؤيا . وقال ابن الجوزي : الإشارة في قوله «أصبت وأخطأت» لتعبيره الرؤيا ، وقال ابن العربي : بل هذا لا يلزم لأنه يصح أن يريد به أخطأت في بعض ما جرى وأصبت في البعض . ثم قال ابن العربي : وأخبرني أبي أنه قيل وجه الخطأ أن الصواب في التعبير أن الرسول هو الغلة والسمن والعسل القرآن والسنة ، وقيل : وجه الخطأ أنه جعل السبب الحق وعثمان لم ينقطع به الحق وإنما الحق أن الولاية كانت بالنبوة ثم صارت بالخلافة فانصارت لأبي بكر وأمر ثم انقطعت بعثمان لما كان ظن به ثم صحت برأيه فأعلاه الله ولحق بأصحابه . قال : وسألت بعض الشيوخ العارفين عن تعيين الوجه الذي أخطأ فيه أبو بكر فقال : من الذي يعرفه «وأن كان تقدم أبي بكر بين يدي النبي ﷺ للتعبير خطأ فالتقدم بين يدي أبي بكر لتبيين خطئه أعظم وأعظم ، فالذي يقتضيه الدين والحزم الكف عن ذلك . وقال الكرماني : إنما أقدموا على تعيين ذلك مع كون النبي ﷺ لم يبينه لأنه كان يلزم من تبيينه مفسدة إذ ذاك فزالت بعده ، مع أن جميع ما ذكروه إنما هو بطريق الاحتمال ولا جزم في شيء من ذلك . وفي الحديث من الفوائد أن الرؤيا ليست لأهل عابر كما تقدم تقريره ، لكن قال إبراهيم بن عبد الله الكرماني : المعبّر لا يغير الرؤيا عن وجهها عبارة عابرة ولا غيره ، وكيف يستطيع مخلوق أن يغير ما كانت نسخته من أم الكتاب ، غير أنه يستحب لمن لم يتدرب في علم التأويل أن لا يتعرض لما سبق إليه من لا يشك في أمانته ودينه . قلت : وهذا مبني على تسليم أن المرأى تنسخ من أم الكتاب على وفق ما يبرها العارف ، وما المانع أنها تنسخ على وفق ما يبرها أول عابر ، وأنه لا يستحب إيراد القسم إذا كان فيه مفسدة . وفيه أن من قال أقسم لا كفارة عليه ، لأن أبا بكر لم يزد على قوله «أقسمت» كذا قاله عياض ، ورده النووي بأن الذي في جميع نسخ صحيح مسلم أنه قال «فوالله يا رسول الله لتحدثني» وهذا صريح يمين . قلت : وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الأيمان والنذور . قال ابن التين : فيه أن الأمر بإيراد القسم خاص بما يجوز الاطلاع عليه ، ومن ثم لم يبر قسم أبي بكر لكونه سأل ما لا يجوز الاطلاع عليه لئلا يترك إغفال السؤال عنه ، وفضيلتها لما تشتمل عليه من الاطلاع على بعض الغيب وأسرار الكائنات قال ابن هبيرة : وفي السؤال من أبي بكر أولا وآخرها وجواب النبي ﷺ دلالة على

انبطاط أبي بكر معه وإدلاله عليه . وفيه أنه لا يعبر الرؤيا إلا عالم ناصح أمين حبيب وفيه أن العابر قد يخطئ . وقد يصيب ، وأن للعالم بالتعبير أن يسكت عن تعبیر الرؤيا أو بعضها عند رجحان الـكتمان على الذكر . قال الملب : ومحلّه اذا كان في ذلك عموم ، فاما لو كانت مخصوصة بواحد مثلا فلا بأس أن يخبره ليعد الصبر ويكون على أهبة من نزول الحادثة . وفيه جواز إظهار العالم ما يحسن من العلم اذا خلاصت نيته وأمن العجب ، وكلام العالم بالعالم محضرة من هو أعلم منه اذا أذن له في ذلك صريحا أو ما قام مقامه ، ويؤخذ منه جواز مثله في الافتاء والحكم ، وأن للتلميذ أن يقسم على معمله أن يفيد الحكم

٤٨ - باب تعبیر الرؤيا بعد صلاة الصبح

٧٠٤٧ - حدثنا مؤمل بن هشام أبو هاشم حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا عوف حدثنا أبو رجاء « حدثنا سمرة بن جندب رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يعني بما يكثر أن يقول لأصحابه : هل رأى أحد منكم من رؤيا ؟ قال فيقص عليه ما شاء الله أن يقص . وإنه قال لنا ذات غداة : إنه أتاني الليلة آتيان وإنهما ابتعثاني وإنهما قالاني : انطلق . وإنني انطلقت معهما ، وإننا أتينا على رجل مضطجع ، وإذا آخر قائم عليه بصخرة ، وإذا هو يهوى بالصخرة لرأسه فيثاغ رأسه فيثد هذه الحجر ها هنا ، فوثب الحجر فهاخذها فلا يرجع إليه حتى يصح رأسه كما كان ، ثم يعود عليه فيفعل به مثل ما فعل به المرة الأولى . قال قلت لهما : سبحان الله ، ما هذان ؟ قال قالاني : انطلق انطلق ، فانطلقنا فأتينا على رجل مستلق لقفاه ، وإذا آخر قائم عليه بـكوب من حديد ، وإذا هو يأتي أحد شقي وجهه فيشره شر شذقه إلى قفاه ، ومنخره إلى قفاه ، ويؤنه إلى قفاه ، قال وربما قال أبو رجاء فيشق . قال ثم يتحول إلى الجانب الآخر فيفعل به مثل ما فعل بالجانب الأول ، فما يفرغ من ذلك الجانب حتى يصح ذلك الجانب كما كان ، ثم يعود عليه فيفعل مثل ما فعل المرة الأولى . قال قلت : سبحان الله ، ما هذان ؟ قال قالاني : انطلق انطلق ، فانطلقنا فأتينا على مثل للثور ، قال وأحسب أنه كان يقول : فاذا فيه أنقط وأصوات . قال فانطلقنا فيه فاذا فيه رجال ونساء عراة ، وإذا هم يأتهم لـب من أسفل منهم ، فاذا أتاهم ذلك الـلب ضوضوا قال قلت لهما : ما هؤلاء ؟ قال قالاني : انطلق انطلق . قال فانطلقنا فأتينا على نهر حسبت أنه كان يقول أحمر مثل الدم ، وإذا في النهر رجل سابح يسبح ، وإذا على شط النهر رجل قد جعم عنده حجارة كثيرة ، وإذا ذلك السابح يسبح ما يسبح ، ثم يأتي ذلك الذي قد جعم عنده الحجارة فيفقر له فاه فيلقمه حجرا فينطلق يسبح ثم يرجع إليه ، كلما رجع إليه فقر له فاه فلقمه حجرا . قال قلت لهما : ما هذان ؟ قال قالاني : انطلق انطلق . قال فانطلقنا فأتينا على رجل كريم المראה كما كريم ما أنت راء رجلا صراة ، وإذا عنده نار يحشها ويسعى حولها .

قال قلت لهما : ما هذا ؟ قال قالا لي : انطلق ، انطلق . فانطلقنا فأتينا على روضة معتمة فيها من كل لون الربيع ، وإذا بين ظهري الروضة رجل طویل لا أكاد أرى رأسه طولاً في السماء ، وإذا حول الرجل من أكثر ولدان رأيتهم قط . قال قلت لهما : ما هؤلاء ؟ قال قالا لي : انطلق ، انطلق . فانطلقنا فانتهينا إلى روضة عظيمة لم أر روضة قط أعظم منها ولا أحسن . قال قالا لي : ارتق ، فارتقيت فيها قال فارتقيت فيها فانتهينا إلى مدينة مهيبة بلبن ذهب ولبن فضة ، فأتينا باب المدينة فاستفتحنا ففتح لنا ، فدخلناها فتلقانا فيها رجال شطرنج من خلقهم كأحسن ما أنت راه وشطرنج كأقبح ما أنت راه ، قال قالا لهم : اذهبوا فقموا في ذلك للنهر ، قال وإذا نهر معترض يجري كأن ماءه الهض من اللباض فذهبوا فوقموا فيه ، ثم رجعوا إلينا قد ذهب ذلك للسوء عنهم فصاروا في أحسن صورة . قال قالا لي : هذه جنة عدن وهذاك منزلك . قال فمما بصري صعداً ، فإذا قصر مثل الرابطة البيضاء . قال : قالا لي هذاك منزلك ، قال قلت لهما : بارك الله فيكما ، ذراني فأدخله ، قالا : أما الآن فلا ، وأنت داخله . قال قلت لهما : فاني قد رأيت منذ الليلة عجباً ، فما هذا الذي رأيت ؟ قال قالا لي : أما إنا سنخبرك : أما الرجل الأول الذي أتيت عليه يثاغ رأسه بالحجر فانه الرجل يأخذ بالقرآن فيرفضه وينام عن الصلاة المكتوبة . وأما الرجل الذي أتيت عليه بشرشر شدة ، إلى قفاه ومنخره إلى قفاه وعينه إلى قفاه فانه الرجل يفتدو من بيته فيكذب الكذبة تبلغ الآفاق . وأما الرجال والنساء العراة الذين في مثل بناء القنور فهم الزناة والزواني . وأما الرجل الذي أتيت عليه يسبح في النهر ويلقم الحجر فانه آكل الرُّبَا . وأما الرجل الكريه المرآة الذي عند النار يحشها ويسعى حولها فانه مالك خازن جهنم . وأما الرجل الطویل الذي في الروضة فانه إبراهيم عليه السلام . وأما الولدان الذين حوله فكل مولود مات على الفطرة . قال فقال بعض المسلمين : يا رسول الله وأولاد المشركين ؟ فقال رسول الله ﷺ : وأولاد المشركين . وأما للقوم الذين كانوا شطرنج منهم حسناً وشطرنج قبيحاً فأنهم قوم خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً نجأوز الله عنهم .

قوله (باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح) فيه إشارة إلى ضعف ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن سميد ابن عبد الرحمن عن بعض علمائهم قال : لا تقصص رؤياك على امرأة ولا تخبر بها حتى تطلع الشمس . وفيه إشارة إلى الرد على من قال من أهل التعبير أن المستحب أن يكون تعبير الرؤيا من بعد طلوع الشمس إلى الرابعة ومن العصر إلى قبل المغرب ، فإن الحديث دال على استحباب تعبيرها قبل طلوع الشمس ، ولا يخالف قولهم بكراهة تعبيرها في أوقات كراهة الصلاة . قال المهلب : تعبير الرؤيا عند صلاة الصبح أولى من غيره من الأوقات لحفظ صاحبها لها لفرب عمن بها وقبل ما يمرض له نسيانها ، ولحضور ذهن المبرقة شغله بالفكرة فيما يتعلق بمعاشه

وليعرف الرائي ما يعرض له بسبب رؤياه فيستبشر بالخير ويحذر من الشر وينأهب لذلك ، وربما كان في الرؤيا تحذير عن مصيبة فيكشف عنها ، وربما كانت انذارا لآمر فيكون له موقفا ، قال : فهذه عدة فوائد لتعبير الرؤيا أول النهار انتهى ملخصاً . قوله (حدثنا) في رواية غير أبي ذر « حدثني » . قوله (مؤمل) وزن محمد مهموز (ابن هشام أبو هاشم) كذا لأبي ذر عن بعض مشايخه وقال : الصواب أبو هشام وكذا هو عند غير أبي ذر ، وهو ممن وافقت كنيته اسم أبيه ، وكان صهر اسماعيل شيخه في هذا الحديث على ابنه ، ولم يخرج عنه البخاري عن غير اسماعيل ، وقد أخرج البخاري عنه هذا الحديث هنا تاماً ، وأخرج في الصلاة قبل الجمعة وفي أحاديث الأنبياء وفي التعبير عنه بهذا السند أطرافاً ، وأخرجه أيضاً تاماً في أواخر كتاب الجنائز عن موسى بن اسماعيل عن جرير بن حازم عن أبي رجاء ، وأخرج في الصلاة وفي التهجيد وفي الأيوغ وفي بدء الخلق وفي الجهاد وفي أحاديث الأنبياء وفي الأدب عنه منه بالسند المذكور أطرافاً ، وأخرج مسلم قطعة من أوله عن طريق جرير بن حازم ، وأخرجه أحمد عن يزيد بن هارون عن جرير بن هاشم ، وأخرجه أيضاً عن محمد بن جعفر غندر عنه عن عوف بن تمامه . قوله (حدثنا اسماعيل بن إبراهيم) هو الذي يقال له ابن علي ، وشيخه عوف هو الأعرابي ، وأبو رجاء هو العطاردي واسمه عمران ، والسند كله بصريون . قوله (كان رسول الله ﷺ يعني مما يكثر أن يقول لأصحابه) كذا لأبي ذر عن المكشحي ، وله عن غيره بإسقاط يعني ، وكذا وقع عند الباقيين ، وفي رواية النسفي وكذا في رواية محمد بن جعفر « مما يقول لأصحابه » وقد تقدم في بدء الوحي ما نقل ابن مالك أنها بمعنى « مما يكثر » قال الطيبي قوله « مما يكثر خبر كان وما موصولة ويكثر صلته والضمير الراجع إلى ما قاعل يقول وإن يقول قاعل يكثر وهل رأى أحد منكم هو المقول أي رسول الله ﷺ كأننا من نفر الذين كثر منهم هذا القول ، فوضع ما وضع من تفخيم وتعليق لجانبه ، وتحريره كان رسول الله ﷺ مجيد تعبیر الرؤيا ، وكان له مشارك في ذلك منهم ، لأن الاكثار من هذا القول لا يصدر إلا ممن تطرب فيه ووثق بأصابعه كقولك كان زيد من العلماء بالنحو ومنه قول صاحب السجدة ليوسف عليه السلام (نبئنا بتأويله إنا نراك من المحسنين) أي من المجيدين في عبارة الرؤيا ، وعلماء ذلك ما رأياه منه ، هذا من حيث البيان ، وأما من حيث النحر فيحتمل أن يكون قوله « هل رأى أحد منكم رؤيا » مبتدأ والخبر مقدم عليه على تأويل هذا القول « مما يكثر رسول الله ﷺ أن يقول » ثم أشار إلى ترجيح الوجه السابق والمتبادر هو الثاني وهو الذي اتفق عليه أكثر الشارحين . قوله (فيقص) بضم أوله وفتح آفاف . قوله (ما شاء الله) في رواية يزيد « فيقص عليه من شاء الله » وهو بفتح أوله وضم آفاف وهي رواية النسفي ، ودما في الرواية الأولى للنصوص و « من » في الثانية للقاص ، ووقع في رواية جرير بن حازم « فسأل يوماً فقال : هل رأى أحد رؤيا ؟ قلنا : لا . قال : لئن رأيت الآية ، قال الطيبي : وجه الاستدراك أنه كان يجب أن يعبر لهم الرؤيا ، فلما قالوا ما رأينا شيئاً كأنه قال : أنتم ما رأيتم شيئاً لكني رأيت ، وفي رواية ابن خلد بنفتح المدجمة وسكون اللام واسمه خالد بن دينار عن أبي رجاء عن سمرة « أن النبي ﷺ دخل المسجد يوماً فقال : هل رأى أحد منكم رؤيا فليحدث بها » فلم يحدث أحد بشيء فقال : « إني رأيت رؤيا فاسمعوا مني » أخرجه أبو حنيفة . قوله (وإنه قال لنا ذات غداة) لفظ « ذات » زائد أو هو من إضافة الشيء إلى اسمه ، وفي رواية جرير بن حازم عنه « كان إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه » وفي رواية يزيد بن هارون عنه « إذا صلى صلاة الغداة » وفي رواية وهب بن جرير عن أبيه عند مسلم « إذا صلى الصبح

وبه تظهر مناسبة الترجمة وذكر ابن أبي حاتم من طريق زيد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن جده عن علي قال صلى بنا رسول الله ﷺ يوما صلاة الفجر فجلس الحديث بطوله نحو حديث سمرة، والراوى له عن زيد ضعيف، وأخرج أبو داود والنسائي من حديث الأخرج عن أبي هريرة **قوله** أن النبي ﷺ كان إذا انصرف من صلاة الغداة يقول: هل رأى أحد اليلة رؤيا، وأخرج الطبراني بسند جيد عن أبي أمامة قال: خرج علينا رسول الله ﷺ بعد صلاة الصبح فقال: إن رأيت اليلة رؤيا هي حق فاعقلوها، فذكر حديثا فيه أشياء يشبه بعضها ما في حديث سمرة، لكن يظهر من سياقه أنه حديث آخر، فإن في أوله: أنا في رجل فأخذ بيدي فاستقبني حتى أتى جبلا طويلا وعرا فقال لي: أرقه، فقلت: لا أستطيع، فقال: إنى سأمره لك، فجعلت كلما وضعت قدمي وضعتا على درجة حتى استويت على سواء الجبل، ثم انطلقنا فإذا نحن برجال ونساء مشقة أشداقهم، فقلت: من هؤلاء؟ قال: الذين يقولون لا يملون، الحديث. **قوله** (إنه أتاني اليلة) بالنصب. **قوله** (آتيان) في رواية هود عن عوف عند ابن أبي شيبة واثان أو آتيان، بالشك وفي رواية جرير: رأيت رجلين آتياني، وفي حديث علي: رأيت ملكين، وسيأتي في آخر الحديث أنهما جبريل وميكائيل. **قوله** (وانهما ابتهناني) بموحدة ثم مثناة وبعد الين المهملة مثناة كذا لاكثر، وفي رواية السكسيمي بنون ثم موحدة ومعنى ابتهناني أرسلاني، كذا قال في الصحاح بعنه وابتهنه أرسلته، يقال ابتهنه إذا أناره وأذهب به، وقال ابن هبيرة: معنى ابتهناني أيقظاني، ويحتمل أن يكون رأى في المنام أنهما أيقظاه فرأى ما رأى في المنام ووصفه بعد أن أفاق على أن منامه كاليقظة، لكن لما رأى مثالا كشفه التعبير دل على أنه كان مناما. **قوله** (وانى انطلقت معهما) زاد جرير بن حازم في روايته: إلى الأرض المقدسة وعند أحمد إلى أرض فضاء أو أرض مستوية، وفي حديث علي: فانطلقا بي إلى السماء. **قوله** (وأنا أتينا على رجل مضطجع) في رواية جرير: مستلق على قفاه. **قوله** (وإذا آخر قائم عليه بصخرة) في رواية جرير: بفهر أو صخرة، وفي حديث علي: فررت على ملك وأمامه آدمي ويده الملك صخرة يضرب بها هامة آدمي. **قوله** (يهوى) بفتح أوله وكسر الواو أى يسقط، يقال هوى بالفتح يهوى هوى يسقط إلى أسفل، وضبطه ابن التين بضم أوله من الرباعي، ويقال أهوى من بعد وهوى بفتح الواو من قرب. **قوله** (بالصخرة لرأسه فيبلغ) بفتح أوله وسكون المثناة وفتح اللام بعدما غين معجمة أى يشدخه، وقد وقع في رواية جرير: يشدخ، والشدخ كسر الشاء الأجوف. **قوله** (فيتدهده الحجر) بفتح المهملةين بينهما هاء ساكنة. وفي رواية السكسيمي: فيتدأدا بهمزتين بدل الهامين، وفي رواية النسفي وكذا هو في رواية جرير بن حازم: فيتدهدا، بهاء ثم همزة وكل بمعنى. والمراد أنه دفعه من علو إلى أسفل، وتدهده إذا انحط، والهمزة تبدل من الهاء كثيرا وتدأدا تدحرج وهو بمعنى قوله (هنا) أى إلى جهة الضارب. **قوله** (فيتبع الحجر) أى الذى رمى به (فياخذه) في رواية جرير: فإذا ذهب لياخذه. **قوله** (فلا يرجع إليه) أى إلى الذى شدخ رأسه. **قوله** (حتى يصح رأسه) في رواية جرير: حتى ياتم، وعند أحمد: عاد رأسه كما كان، وفي حديث علي فيقع دماغه جانبا وتقع الصخرة جانبا. **قوله** (ثم يعود عليه) في رواية جرير: فيعود إليه. **قوله** (مثل ما فعل به مرة الأولى) كذا لابي ذر والنسفي وغيرهما، وكذا في رواية النضر بن شميل عن عوف عند أبي عوانة: المرة الأولى، وهو المراد بالرواية الأخرى وفي رواية جرير: فيصنع مثل ذلك، قال ابن العربي: جعلت العقوبة في رأس هذه النومة عن الصلاة والنوم موضعه الرأس

قوله (انطلق انطلق) كذا في المواضع كلها بالتكرير ، وسقط في بعضها التكرار لبعضهم ، وأما في رواية جرير فليس فيها سبحانه الله وفيها انطلق ، مرة واحدة . **قوله** (فانطلقنا فأتينا على رجل مستلق لقناه ، وإذا آخر قائم عليه بكرب من حديد) تقدم في الجناز ضبط الكرب وبيان الاختلاف فيه ، ووقع في حديث علي د فاذا أنا بملك وأمامه آدمي . ويبد الملك كارب من حديد فيضه في شدة الأيمن فيشقه ، الحديث ، **قوله** (فيشرشر شدقه إلى قفاه) أي يقطعه شقا ، والشق جانب الفم ، وفي رواية جرير د فيدخله في شقه فيشقه حتى يبلغ قفاه ، . **قوله** (ومنخره) كذا بالإفراد وهو المناسب ، وفي رواية جرير د ومنخرية ، بالثنية . **قوله** (قال وربما قال أبو رجاء فيشق) أي بدل فيشرشر ، وهذه الرواية ليست عند محمد بن جعفر . **قوله** (ثم يتحول إلى الجانب الآخر الخ) اختصره في رواية جرير بن حازم ولفظه د ثم يخرج ، فيدخله في شقه الآخر ويلتئم هذا الشق فهو يفعل ذلك به ، قال ابن العربي : شرشرة شق الكائب إنزال المقربة بحمل المصية ، وعلى هذا تجري المقربة في الآخرة بخلاف الدنيا . ووقعت هذه الفصحة مقدمة في رواية جرير على قصة الذي يشدخ رأسه . قال الكرمانى : الواو لا ترتب ، والاختلاف في كونه مستلقيا وفي الأخرى مضطجعا والآخر كان جالسا وفي الأخرى قائما يحمل على اختلاف حال كل منهما . **قوله** (فأتينا على مثل التنور) في رواية محمد بن جعفر د مثل بناء التنور ، زاد جرير د أعلاه ضيق وأسفله واسع يوقد تحته نارا ، كذا فيه بالنصب ووقع في رواية أحمد د تتوقد تحته نار ، بالرفع وهي رواية أبي ذر وعليها اقتصر الحميدى في جمعه وهو واضح . وقال ابن مالك في كلامه على مواضع من البخارى د يوقد تحته نارا ، بالنصب على التمييز وأسند يوقد إلى ضمير طائد على النقب كقولك مردت بأمرأة يتضوع من أردانها طيبا والتقدير يتضوع طيب من أردانها ، فكأنه قال : توقد ناره تحته فيصح نصب نارا على التمييز د قال ويجوز أن يكون فاعل توقد موصولا بتحته لحذف وبقية صلته دالة عليه لوضوح المعنى ، والتقدير يتوقد الذى تحته نارا وهو على التمييز أيضا ، وذكر لحذف الموصول في مثل هذا عدة شواهد . **قوله** (وأحسب أنه كان يقول فاذا فيه لفظ وأصوات) في رواية جرير د نقب قد بنى بناء التنور وفيه رجال ونساء ، . **قوله** (وإذا هم بأنهم لخب من أسفل منهم ، فاذا أتاهم ذلك اللهب ضوضوا) بغير همزة الاكثر وحكى الهمز أى رفعوا أصواتهم مختلطة ومهم من سهل الهمزة ، قال في النهاية : الضوضاء أصوات الناس ولفظهم وكذا الضوضى بلا هاء مقصور ، وقال الحميدى : المصدر بغير همز ، وفي رواية جرير د فاذا اقتربت ارتفعوا حتى كادوا أن يخرجوا ، فاذا خمدت رجعوا ، وعند أحمد د فاذا أوقدت ، بدل د اقتربت ، . **قوله** (فأتينا على نهر حسبت أنه كان يقول أحر مثل الدم) في رواية جرير بن حازم د على نهر من دم ، ولم يقل حسبت . **قوله** (ساجح يسبح) بفتح أوله وسكون المهملة بعدها موحدة مفتوحة ثم حاء مهملة أى يعزم . **قوله** (يسبح ما يسبح بفتحيتين والموحدة خفيفة . **قوله** (ثم يأتي ذلك الذى) فاعل د يأتي ، هو الساجح . وذلك في موضع نصب على المفعولية ، **قوله** (فيففر) بفتح أوله وسكون الفاء وفتح الفين المجمة بعدها راء أى يفتحه وزنه ومعناه . **قوله** (كلما رجع إليه) في رواية المستمل د كما رجع إليه فففر له فاه ، ووقع في رواية جرير بن حازم د فأقبل الرجل الذى في النهر فاذا أراد أن يخرج رمى الرجل بحجر في فيه ورده حيث كان ، ويجمع بين الروایتين أنه إذا أراد أن يخرج ففراه وأنه يلقيه الحجر يرميه إياه . **قوله** (كرية المرأة) بفتح الميم وسكون الراء وهمزة مدودة بعدها هاء تأنيث ، قال ابن الزين : أصله المراقبة تحركت الياء وانفتح ما قبلها

فقايت ألفا وزنا مفعلة . قوله (كما كره ما أنت راه رجلا مرآة) بفتح الميم أى قبيح المنظر . قوله (فإذا عنده نار)
 فى رواية يحيى بن سعيد الفطمان عن عوف عند الاسماعيل « عند نار » . قوله (بحشها) بفتح أوله وبضم الحاء المهملة
 وتشديد الشين المعجمة من الثلاث ، وحكى فى المطالع ضم أوله من أرواعى ، وفى رواية جرير بن حازم « يحششها » ،
 يسكون الحاء وضم الشين المعجمة المكررة . قوله (ويسمى حرها) فى رواية جرير « وبوقدها » وهو تفسير يحشها
 قال الجوهري : حششت النار أحشها حشا أو قمتها ، وقال فى التهذيب : حششت النار بالحطب ضمت ما تفرق من
 الحطب الى النار ، وقال ابن العربى : حش ناره حرها . قوله (فأتينا على روضة معتمة) بضم الميم وسكون المهملة
 وكسر المثناة وتخفيف الميم بعدها هاء تأنيدي ، ولبعضهم بفتح المثناة وتشديد الميم يقال أتم البيت إذا اكتمل
 ونخلة عتيمة طريفة ، وقال الداودى اعتمت الروضة غطاها الحصب ، وهذا كله على الرواية بتشديد الميم ، قال
 ابن التين : ولا يظهر للتخفيف وجه قلت : الذى يظهر أنه من العتمة وهو شدة الظلام فوصفها بشدة الخضرة كقوله
 تعالى (مدهامتان) وضبط ابن بطال روضة معتمة بكسر الغين المعجمة وتشديد النون ، ثم نقل عن ابن دريد :
 واد أغن ومغن إذا كثرت شجره ، وقال الخليل : روضة غناء كثيرة العشب ، وفى رواية جرير بن حازم « روضة
 خضراء وإذا فيها شجرة عظيمة » . قوله (من كل لون الربيع) كذا الأكثر ، وفى رواية الكشميهنى « نور » بفتح
 النون وبراء بدل « لون » وهى رواية النضر بن شميل عند أبى عوانة ، والنور بالفتح الزهر . قوله (وإذا بين ظهري
 الروضة) بفتح الراء وكسر الياء التحتانية تنفية ظهر ، وفى رواية يحيى بن سعيد « بين ظهرائى » وهما بمعنى والمراد
 وسطها . قوله (رجل طويل) زاد النضر « قائم » . قوله (لا أكاد أرى رأسه طولا) بالنصب على التمييز ، قوله (وإذا
 حول الرجل من أكثر ولدان رأيتم قط) قال الطيبى : أصل هذا الكلام وإذا حول الرجل ولدان مارأيت ولدانا
 قط أكثر منهم ، ونظيره . قوله بعد ذلك « لم أر روضة قط أعظم منها » ولما إن كان هذا التركيب يتضمن معنى
 النفي جازت زيادة « من روط » التى تختص بالماضى المنفى « وقال ابن مالك جاز استعمال قط فى المثبت فى هذه الرواية
 وهو جائز وغفل أكثرهم عن ذلك فخصوه بالماضى المنفى . قلت : والذى وجهه به الطيبى حسن جدا ، ووجهه
 الكرماني بأنه يجوز أن يكون اكتفى بالنفى الذى يلزم من التركيب إذ المعنى : مارأيتهم أكثر من ذلك ، أو النفى
 مقدر . وسبق نظيره فى قوله فى صلاة الكسوف « صلى باطول قيام رأيته قط » . قوله (فقلت لها ما هؤلاء) فى بعض
 الطرق « ما هذا » وعابها شرح الطيبى . قوله (فأتينا الى روضة عظيمة لم أر روضة قط أعظم منها ولا أحسن ،
 قال قالالى : إرقى فارتقيت فيها) فى رواية أحمد والنسائى وأبى عوانة والاسماعيل « الى دوحة » بدل
 « روضة » ، والدوحة الشجرة الكبيرة ، وفيه « فصعدا » فى الشجرة ، وهى التى تناسب الرقى والصعود . قوله
 (فأتينا الى مدينة مبنية بلبن ذهب ولبن فضة) اللبن بفتح اللام وكسر الواوحدة جمع لبنه وأصاها ما يبنى به من
 طين وفى رواية جرير بن حازم « فأدخلانى دارا لم أر قط أحسن منها » فيها رجال شبوخ وشباب ونساء وفتيان . ثم
 أخرجانى منها فأدخلانى دارا هى أحسن منها . قوله (فتلقنا فيها رجالا شطرا من خلقهم) بفتح الخاء وسكون
 اللام بعدها قاف أى هيئتهم ، وقوله شطرا مبتدأ وكأحسن الخبر والكاف زائدة والجملة صفة رجال ، وهذا
 الاطلاق يحتمل أن يكون المراد ان نصفهم حسن كله ونصفهم قبيح كله ، ويحتمل ان يكون كل واحد منهم نصفه
 حسن ونصفه قبيح ، والثانى هو المراد ، ويؤيده قولهم فى صفته « هؤلاء قوم خاطرا » أى عمل كل منهم عملا

صالحا وخطاه بفعل سىء . قوله (فقموا في ذلك النهر) بصيغة فعل الأمر بالوقوف ، والمراد أنهم ينغمسون فيه ليفسل تلك الصفة بهذا الماء الخاص . قوله (نهر معترض) أى يجرى عرضا . قوله (كأن ماءه المحض) بفتح الميم وسكون المهملة بعدما ضاد معجمة هو اللبن الخالص عن الماء حلوا كان أو حامضا ، وقد بين جهة التشبيه بقوله « من البياض » وفي رواية النسفي والاسماعيل « في البياض » قال الطائي . كأنهم سموا اللبن بالصفة ثم استعمل في كل صاف قال : ويحتمل أن يراد بالماء المذكور عفو الله عنهم أو التوبة منهم كما في الحديث « اغسل خطاياي بالماء والثلج والبرد » . قوله (ذهب ذلك السوء عنهم) أى صار القبح كالظن الحسن ، لذلك قال : وصاروا في أحسن صورة . قوله (قالوا لي هذه جنة عدن) بمعنى المدينة . قوله (فسما) بفتح السين المهملة وتخفيف الميم أى نظر إلى فوق ، وقوله (صعدا) بهم المهملتين أى ارتفع كثيرا ، وضبطه ابن التين بفتح العين واستبعد ضمها . قوله (مثل الربابة) بفتح الراء وتخفيف الموحدين المفتوحتين وهى السحابة البيضاء ، ويقال لكل سحابة منفردة دون السحاب ولو لم تكن بيضاء ، وقال الخطابي : الربابة السحابة التى ركب بعضها على بعض ، وفي رواية جرير « فرفعت رأسى فإذا هو في السحاب » . قوله (ذراني فأدخله ، قال : أما الآن فلا وأنت داخله) في رواية جرير ابن حازم « فقلت دعاني أدخل منزلي ، قال : إنه بقى لك عمر لم تستكله ، ولو استكلمته أتيت منزلك . قوله (فاني قد رأيت منذ الليلة حجابا فما هذا الذي رأيت ، قال قال أما) بتخفيف الميم (إنا سنخبرك) في رواية جرير « فقلت طرفة عيني الليلة ، وهى بموحدة ولبعضهم بنون ، فأخبراني عما رأيت ، قال نعم » . قوله (فيرفضه) بكسر الفاء ويقال بضمها ، قال ابن هبيرة : رفض القرآن بعد حفظه جنابة عظيمة لأنه يوم أنه رأى فيه ما يوجب رفضه فلما رفض أشرف الأشياء وهو القرآن عوقب في أشرف أعضائه وهو الرأس . قوله (وينام عن الصلاة المكتوبة) هذا أوضح من رواية جرير بن حازم باللفظ « هله الله القرآن فنام عنه بالليل ولم يعمل فيه بالتمسار » فان ظاهره أنه يعذب على ترك قراءة القرآن بالليل ، بخلاف رواية عوف فإنه على ترك الصلاة المكتوبة ، ويحتمل أن يكون التنذير على مجموع الأمرين ترك القراءة وترك العمل . قوله (يغدو من بيته) أى يخرج منه مبكرا . قوله (فيكذب الكذبة تبلغ الآفاق) في رواية جرير بن حازم « فكذب يحدث بالكذبة تحمل عنه حتى تبلغ الآفاق فيصنع به إلى يوم القيامة » وفي رواية موسى بن اسماعيل في أواخر الجنائز « والرجل الذي رأيت يشق شدة فكذاب ، قال ابن مالك : لا بد من جعل الموصوف الذي هنا للمبين كالعلم حتى جاز دخول الفاء في خبره ، أى المراد هو وأمثاله ، كذا نقله الكرماني ، وانظر ابن مالك في هذا شاعدا على أن الحكم قد يستحق بحزم العلة ، وذلك أن المبتدأ لا يجوز دخول الفاء على خبره إلا إذا كان شبيها بمن الشرطية في الموم واستقبال ما يتم به المعنى ، نحو الذي يأتي فيكرم ، ولو كان المقصود بالذي معينا زالت مشابهته بمن وامتنع دخول الفاء على الخبر كما يمتنع دخوله من أخبار المبتدآت المقصود بها التعيين نحو زيد فيكرم لم يجر ، فكذا الذي لا يجوز الذي يأتي إذا قصد به معينا ، لكن الذي يأتي عند قصد التعيين شبيه في اللفظ بالذي يأتي عند قصد العموم فجاز دخول الفاء حلا لشبهه على الشبيه ، ونظيره قوله تعالى (وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله) فان مدلول « ما » معين ومدلول « أصابكم » ماض ، إلا أنه روعي فيه التشبيه اللفظي لشبه هذه الآية بقوله تعالى (وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم) فأجري « ما » ماض ، ومصاحبة الفاء مجرى واحد انتهى . قال الطائي : هذا كلام متين ،

لكن جواب المالكين تفصيل تلك الرؤيا المتعددة المهمة لابد من ذكر كاة التفصيل أو تقديرها فالفاء جواب أما
ثم قال : والفاء في قوله ، فأولاد الناس ، جاز دخولها على الخبر لأن الجملة معطوفة على مدخول دأما ، في قوله ، أما
الرجل ، وقد تحذف الفاء في بعض المحذوفات نظرا إلى أن أما لما حذفت حذفت مقتضاهما وكلاهما جائز وبالله
التوفيق . وقوله تحمل بالتخفيف الأكثر ول بعضهم بالشديد ، وإنما استحق التعذيب لما ينشأ عن تلك الكذبة
من المفاسد وهو فيها مختار غير مكره ولا مأجور . قال ابن هبيرة : لما كان الكاذب يساعد أنفه وعينه لسانه على
الكذب بترويح باطله وقوت المشاركة بينهم في العقوبة . قوله (في مثل بناء التنوير) في رواية جرير ، والذي
رأيت في النقب ، : قوله (فهم الزناة) مناسبة العري لهم لاستحقاقهم أن يفضحوا لأن عادتهم أن يستتروا في
الخلوة فمروقوا بالهلكة ، والحكمة في إتيان العذاب من تختم كون جنائهم من أعضائهم السفلى . قوله (فانه آكل
الربا) قال ابن هبيرة إنما عوقب آكل الربا بسباحته في النهر الأحمر وإلقائه الحجارة لأن أصل الربا يجري في
الذهب والذهب أحمر ، وأما إلقاء الملك له الحجر فإنه إشارة إلى أنه لا يغنى عنه شيئا وكذلك الربا فان صاحبه يتخيل
أن ماله يزداد والله من ورائه محقه . قوله (الذي عند النار) في رواية السكشميني عنده النار ، قوله (حازن جهنم)
إنما كان كرية الرقية لأن في ذلك زيادة في عذاب أهل النار . قوله (وأما الرجل الطويل الذي في الروضة فإنه
إبراهيم) في رواية جرير ، والشيخ في أصل الشجرة إبراهيم ، وإنما اختص إبراهيم لأنه أبو المسلمين ، قال تعالى
(ملة أبيكم إبراهيم) وقال تعالى (إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه) الآية (وأما الولدان الذين حوله
فكل مولود مات على الفطرة) في رواية النضر بن شميل ، ولد على الفطرة ، وهي أشبه بقوله في الرواية الأخرى
« وأولاد المشركين ، وفي رواية جرير ، فأولاد الناس ، لم أر ذلك إلا في هذه الطريق ، ووقع في حديث أبي أمامة
الذي نهى عليه في أول شرح هذا الحديث « ثم انطلقنا فإذا نحن بجوار وغلمان يلعبون بين نهرين ، فقلت ما هؤلاء
قال : ذرية المؤمنين . » قوله (فقال بعض المسلمين) لم أقف على اسمه . قوله (وأولاد المشركين) تقدم البحث فيه
مستوفى في آخر الجنائز وظاهره أنه ~~كان~~ ألحقهم بأولاد المسلمين في حكم الآخرة ولا يعارض قوله : هم من آباءهم
لأن ذلك حكم الدنيا . قوله (وأما القوم الذين كانوا شطرا منهم حسن وشطرا منهم قبيح) كذا في الموضعين بنصب
شطرا ولغير أبي ذر ، في المؤمنين بالرفع وحسنا وقبيحا بالنصب ولكل وجه ، وللنسي والاسماعيل بالرفع
في الجميع ، وعاليه أقصر الحميدى في جمع ، ود كان ، في هذه الرواية تامة والجملة حالية ، وزاد جرير بن حازم في روايته
« والدار الأولى التي دخلت دار طامة المؤمنين وهذه الدار دار الشهداء وأنا جبريل وهذا ميكائيل ، وفي حديث
أبي أمامة « ثم انطلقنا فإذا نحن برجال ونساء أفبح شيء منظرا وأنته ريحا كأنما ريحهم المراحيض ، قلت ما هؤلاء ؟
قال : هؤلاء الزواني والزناة . ثم انطلقنا فإذا نحن بموتى أشد شيء انتفاخا وأنته ريحا ، قلت : ما هؤلاء
قال : هؤلاء موتى الكفار . ثم انطلقنا فإذا نحن برجال نيام تحت ظلال الشجر ، قلت : ما هؤلاء ؟ قال : هؤلاء
موتى المسلمين . ثم انطلقنا فإذا نحن برجال أحسن شيء وجها وأطيبه ريحا ، قلت : ما هؤلاء ؟ قال : هؤلاء
الصديقون والشهداء والصالحون ، الحديث . وفي هذا الحديث من الفرائد أن الإسراء وقع مرارا بقطعة ومناما
على أنحاء شتى . وفيه أن بعض العصاة يعذبون في البرزخ . وفيه نوع من تلخيص العلم وهو أن يجمع القضايا جملة
ثم يفسرها على الولاء ليجتمع تصورهما في الذهن ، والتحذير من النوم عن الصلاة المكتوبة ، وعن رفض القرآن

لمن يحفظه ، وعن الزنا وأكل الربوا وتعبد الكذب ، وأن الذي له قصر في الجنة لا يقيم فيه وهو في الدنيا بل إذا مات ، حتى النبي والشهيد . وفيه الحث على طلب العلم واتباع من يلتزم منه ذلك . وفيه فضل الشهداء وأن منازلهم في الجنة أرفع المنازل ، ولا يلزم من ذلك أن يكونوا أرفع درجة من إبراهيم عليه السلام لاحتمال أن إقامته هناك بسبب كفالته الولدان ، ومنزله هو في المنزلة التي هي أعلى من منازل الشهداء كما تقدم في الاسراء أنه رأى آدم في السماء الدنيا ، وإنما كان كذلك لكونه يرى نعم بنبيه من أهل الخير ومن أهل الشر فيضحك ويبكي مع أن منزلته هو في عليين ، فإذا كان يوم القيامة استقر كل منهم في منزلته . وفيه أن من استوت حسناته وسيئاته يتجاوز الله عنهم ، اللهم تجاوز عنا برحمتك يا أرحم الراحمين . وفيه أن الاهتمام بأمر الرؤيا بالسؤال عنها وفضل تعبيرها واستحباب ذلك بعد صلاة الصبح ، لأنه الوقت الذي يكون فيه البال مجتمعا . وفيه استقبال الامام أصحابه بعد الصلاة إذا لم يكن بعدا رتبة وأراد أن يعظمهم أو يفتيهم أو يحكم بينهم . وفيه أن ترك استقبال القبلة الاقبال عليهم لا يكره بل يشرع كالخطيب ، قال الكرمانى : مناسبة العقوبات المذكورة فيه للجنايات ظاهرة إلا الزنا فقيمها خفاء ، وبيانها أن العرى فضيحة كالزنا ، والزانى من شأنه طلب الخلوة فتناسب التنور ، ثم هو خائف حذر حال الفعل كأن تحته النار . وقل أيضاً : الحكمة في الاختصار على من ذكر من المصاة دون غيرهم أن العقوبة تتعلق بأقول أو الفعل ، فالأول على وجود مالا يذنب منه أن يقال ، والثانى إما بدنى وإما مالى فذكر لكل منهم مثال يذنب به على من عداه ، كما نبيه بن ذكر من أهل الثواب وأنهم أربع درجات . درجات النبی ، ودرجات الأمة أعلاها الشهداء ، وثانيها من بلغ ، وثالثها من كان دون البلوغ انتهى باختصار

(خاتمة) اشتمل كتاب التعبير من الأحاديث المرفوعة على تسعة وتسعين حديثاً ، الموصول منها اثنان وثمانون والبقية ما بين معاق ومتابعة ، المذكور منها فيه وفيما معنى خمسة وسبعون طريقاً والبقية خاصة ، وانقصه مسلم على تخريجها إلا حديث أبى سعيد إذا رأى أحداً من الرؤيا يحجبها ، وحديث الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين ، وحديث حكمة من ابن عباس وهو يشتدل دلى ثلاثة أحاديث من تحمل ، ومن استمع ، ومن صور ، وحديث ابن عمر من أفرى أفرى أن يرى عينيه مالم ير ، وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرة . والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

(تم الجزء الثانى عشر ويليه إن شاء الله الجزء الثالث عشر أوله كتاب الفتن)

فهرس

الجزء الثاني عشر من فتح الباري

(٨٥ - كتاب الفرائض)

باب	صفحة
مولى القوم من انفسهم وابن الاخت منهم	٢٤ ٤٨
ميراث الاسير	٢٥ ٤٩
لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم	٢٦ ٥٠
ميراث العبد النصراني ومكانب النصراني	٢٧ ٥٢
ولائم من انتفى من ولده	
من ادعى اخا أو ابن أخ	٢٨ ٥٢
من ادعى إلى غير أبيه	٢٩ ٥٤
إذا ادعت المرأة ابنا	٣٠ ٥٥
القائف	٣١ ٥٦

(٨٦ - كتاب الحدود)

الزنا وشرب الخمر	١ ٥٨
ما جاء في ضرب شارب الخمر	٢ ٦٣
من أمر بضرب الحد في البيت	٣ ٦٤
الضرب بالجريد والنعال	٤ ٦٥
ما يكره من لعن شارب الخمر وإته ليس بخارج	٥ ٧٥
من الملة	
السارق حين يسرق	٦ ٨١
لعن السارق إذا لم يسم	٧ ٨١
الحدود كفارة	٨ ٨٤
ظهر المؤمن حتى إلا في حد أو حق	٩ ٨٥
إقامة الحدود والانتقام لحرمات الله	١٠ ٨٦
إقامة الحدود على الشريف والوضيع	١١ ٨٦
كرامية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان	١٢ ٨٧
(والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)	١٣ ٩٦
توبة السارق	١٤ ١٠٨

باب	صفحة
بوصكم الله في أولادكم الذكر مثل حظ الانثيين	١ ٣
تعليم الفرائض	٢ ٤
لا نورث ، ما تركنا صدقة	٣ ٥
من ترك مالا فلامه	٤ ٩
ميراث الولد من أبيه وأمه	٥ ١٠
ميراث البنات	٦ ١٤
ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن	٧ ١٦
ميراث ابنة ابن مع ابنة	٨ ١٧
ميراث الجد مع الأب والاخت	٩ ١٨
ميراث الزوج مع الولد وغيره	١٠ ٢٣
ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره	١١ ٢٤
ميراث الاخوات مع البنات ذمية	١٢ ٢٤
ميراث الاخوات والإخوة	١٣ ٢٦
يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة	١٤ ٢٥
ابني عم أحدهما أخ للأم والآخر زوج	١٥ ٢٧
ذوي الأرحام	١٦ ٢٨
ميراث الملاينة	١٧ ٣٠
الولد للفراش حرة كانت أو أمة	١٨ ٣١
الولاء لمن اعتق وميراث الاقريط	١٩ ٣٩
ميراث السائبة	٢٠ ٤٠
لائم من تبرأ من مواليه	٢١ ٤١
إذا أسلم على يديه رجل	٢٢ ٤٥
ما يرث النساء من الولاء	٢٣ ٤٧

صفحة	باب
٣١٧	٢ في بيع المكره ونحوه في الحق وغيره
٣١٨	٣ لا يجوز نكاح المكره
٣١٩	٤ إذا أكره حتى وهب عبداً أو باعه لم يجوز
٣٢٠	٥ من الاكراه كرهاً وكرهاً واحد
٣٢١	٦ اذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها
٣٢٣	٧ جين الرجل لصاحبه

(٩٠ - كتاب الحيل)

٣٢٧	١ في ترك الحيل
٣٢٩	٢ في الصلاة
٣٣٠	٣ في الزكاة
٣٣٣	٤ الحيلة في النكاح
٣٣٥	٥ ما يكره من الاحتيال في البيوع
٣٣٦	٦ ما يكره من التناجش
٣٣٦	٧ ما ينهى من الخداع في البيوع
٣٣٧	٨ ما ينهى عن الاحتيال للولي في التيمية المرغوبة
٣٣٧	٩ إذا غصب جارية فزعم انها ماتت
٣٣٩	١٠ إنما أنا بشر
٣٣٩	١١ في النكاح
٣٤٢	١٢ ما يكره من احتيال المرأة مع الزوج والضرائر
٣٤٤	١٣ ما يكره من الاحتيال في الفرار من الطاعون
٣٤٥	١٤ في الهبة والشفعة
٣٤٨	١٥ احتيال العامل ليهدي له

(٩١ - كتاب التعبير)

٣٥١	١ ما بدىء به رسول الله من الوحي الرؤيا الصالحة
٣٦١	٢ رؤيا الصالحين
٣٦٨	٣ الرؤيا من الله

صفحة	باب
٢١٩	١٨ إذا عض رجلاً فوقعت ثناياه
٢٢٣	١٩ السن بالسن
٢٢٥	٢٠ دية الأصابع
٢٢٦	٢١ إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب
٢٢٩	٢٢ القسم
٢٤٣	٢٣ من اطلع في بيت قوم ففقدوا عينه
٢٤٦	٢٤ العاقلة
٢٤٦	٢٥ جنين المرأة
٢٥٢	٢٦ جنين المرأة وأن العقل على الوالد
٢٥٣	٢٧ من استعان عبداً أو صبيهاً
٢٥٤	٢٨ المعدن جبار والبئر جبار
٢٥٦	٢٩ العجماء جبار
٢٥٩	٣٠ إثم من قتل ذمياً بغير جرم
٢٦٠	٣١ لا يقتل المسلم بالكافر
٢٦٢	٣٢ إذا لطم المسلم يهودياً عند الغضب

(٨٨ - كتابة استتابة المرتدين)

٢٦٤	١ إثم من أشرك بالله وعقوبته
٢٦٧	٢ حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم
٢٧٥	٣ قتل من أبى قبول الفرائض
٢٨٠	٤ إذا عرض الذمي أو غيره لسب النبي
٢٨٢	٥ احتمال الأذى للأنبياء
٢٨٣	٦ قتل الخوارج والملحد
٢٩٠	٧ من ترك قتال الخوارج للتألف
٣٠٢	٨ لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان
٣٠٣	٩ ما جاء في المتأولين

(٨٩ - كتاب الإكراه)

٣١٥	١ من اختار الضرب والقتل على الكفر
-----	-----------------------------------

صفحة	باب	صفحة	باب
٣٧٣	٤	٤١٠	٢٧
الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين		العين الجارية في المنام	
٣٧٤	٥	٤١٢	٢٨
المبشرات		نزع الماء من البئر في المنام	
٣٧٦	٦	٤١٤	٢٩
رؤيا يوسف		نزع الذنوب والذنوبين من البئر	
٣٧٧	٧	٤١٥	٣٠
رؤيا ابراهيم		الاستراحة في المنام	
٣٧٩	٨	٤١٦	٣١
التواطؤ على الرؤيا		القصر في المنام	
٣٨٠	٩	٤١٦	٣٢
رؤيا أهل السجون		الوضوء في المنام	
٣٨٣	١٠	٤١٧	٣٣
من رأى النبي ﷺ		الطواف بالكعبة في المنام	
٣٩٠	١١	٤١٧	٣٤
رؤيا الليل		إذا أعطى فضله غيره في النوم	
٣٩١	١٢	٤١٨	٣٥
رؤيا النهار		الأمن وذهاب الروع في المنام	
٣٩٢	١٣	٤١٩	٣٦
رؤيا النساء		الأخذ على اليمين في النوم	
٣٩٣	١٤	٤٢٠	٣٧
الحلم من الشيطان		القدح في النوم	
٣٩٣	١٥	٤٢٠	٣٨
اللبن		إذا طار الشيء في المنام	
٣٩٤	١٦	٤٢١	٣٩
إذا جرى اللبن في أطرافه		إذا رأى بقرأ تنحر	
٣٩٥	١٧	٤٢٣	٤٠
القميص في المنام		النفخ في المنام	
٣٩٥	١٨	٤٢٥	٤١
جرّ القميص في المنام		إذا رأى أنه أخرج الشيء من كوة	
٣٩٧	١٩	٤٢٦	٤٢
الخضر في المنام والروضة الخضراء		المرأة السوداء	
٣٩٩	٢٠	٤٢٦	٤٣
كشف المرأة في المنام		المرأة الثائرة الرأس	
٣٩٩	٢١	٤٢٦	٤٤
ثياب الحرير في المنام		إذا هز سيفاً في المنام	
٤٠٠	٢٢	٤٢٧	٤٥
المفاتيح في اليد		من كذب في حلمه	
٤٠١	٢٣	٤٣٠	٤٦
التعليق بالعروة والحلقة		إذا رأى ما يكره فلا يخبر بها	
٤٠١	٢٤	٤٣١	٤٧
عمود الفسطاط تحت وسادته		من لم ير الرؤيا لأول عابر	
٤٠٣	٢٥	٤٣٨	٤٨
الاستبرق ودخول الجنة في المنام		تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح	
٤٠٤	٢٦		
القيد في المنام			